

السلسلة
الجامعية

الدولة الأغلبية

التاريخ السياسي

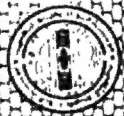
184 - 296 هـ / 800 - 909 م

تأليف
محمد الطرابلسي

مراجعة وتدقيق
حمادي الساجي

صتادي







الدَّولَةُ الْاِغْلَبِيَّةُ

184-296

800-909

محمّد الطّسَالِيّ

الدَّوْلَةُ الْأَغْلَبِيَّةُ

التَّسَارِيخُ السِّيَاسِيّ

184 - 296 هـ / 800 - 909 م

مراجعة وتدقيق
حمّادي السّاجلي

تعريب
المنجّي الصّيّادي



© 1995 دار الغرب الإسلامي

الطبعة الأولى : 1405 - 1985

الطبعة الثانية : 1415 - 1995

دار الغرب الإسلامي

ص . ب . 5787-113 بيروت

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية ، أو أشرطة ممغنطة ، أو وسائل ميكانيكية ، أو الاستنساخ الفوتوغرافي ، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر .

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة للمترجم⁽¹⁾

في جمادى الثانية من سنة 184 (يوليو 800)، قامت بإفريقية إمارة وراثية بدأت مع إبراهيم بن الأغلب، وعملت جاهدة للاستقلال عن السلطة المركزية في بغداد. والملاحظ أن هذه النزعة الاستقلالية قد ظهرت قبل قيام الدولة الأغلبية. وقد تجلّى ذلك لما حاول مثلاً عبد الرحمان بن حبيب (127 - 137/744 - 754) والي إفريقية التملص من سلطة بغداد التي بدأت تتفكك وتتلاشى لشاعة الأقطار المخاضعة لها وعصيان الولاة وقواد الجيش، وكذلك عامل الشموية الذي تميزت به الدولة العباسية، والنزاعات الدينية والقبلية المعروفة، وما خيم من اعتقاد اعتبر حتمياً أن «الملك عضو».

وقد تجسم شعار الدولة الفتية (غ ل ب) في شخص الأغلب الذي كان من أبرز القواد عند أبي جعفر المنصور، وفي ابنه أيضاً إبراهيم (800 - 812) الذي أتاحت له الفوضى السائدة في إفريقية فرصة لإقامة الإمارة الأغلبية برعاية الشرعية العباسية، المؤيدة صورياً بحصوله على عهد بالإمارة على إفريقية من قبل الرشيد. وهكذا تكون هذه الإمارة قد تقبلت ميراثاً مَرَّ عليه عشرون قرناً من التاريخ العاقل، وأضافت إليه سجلاً من الأحداث والقلال التي لم ينج منها عصر إبراهيم الأول، سواء كان مصدرها القضاة أو الولاة أو الجند. وقد تمكن الأمير من مواجهتها والتغلب عليها ولو إلى حين، بفضل حنكته السياسية وما حصل عليه من معاضدة من الجيش الذي إن ثارت بعض عناصره، فللك لحمله على الاعتراف بما كان لهم عليه من جميل. فكان أن قلت ثقته في الجند واعتمد على حرسه السود، ونقل مقرّ

(1) هذه الترجمة تعمد للكتاب المنشور باللغة الفرنسية، باريس، Maisonneuve، 1966، بعنوان:

L'Émirat aghlabide, Histoire politique.

إقامته من القيروان إلى العباسية. لكن ما أقامه من أسس للحكم الأغلبي استفاد منه أبناؤه، إذ ترك لهم إبراهيم إمارة متكاملة الأجزاء وسلطة مبسطة.

وخلفه ابنه عبد الله الأول (196 - 812/201 - 817) الذي اجتهد في ملء خزائن الدولة بأموال الجباية، تأهباً لمواجهة كل الطوارئ. ففتر نظام الجباية إلى حد تأثر فيه رعاياه بذلك وطالبوه برفع هذا الضيم عنهم، وقد أبدعهم الفقهاء في ذلك المسمى. لكن عزمه وبقائه على موقفه جلبا الازدهار للإمارة. ولما خلفه زيادة الله الأول (201 - 817/223 - 838) مرت الإمارة بفترة من الهدوء، دامت خمس سنوات، قضاهما الأمير في اللهو وقرض الشعر، وكأنه بحث عن متنفس للرد على تكالب شقيقه عبد الله الأول على السلطة، فكسب بذلك صيراً ومرونة في معاناة الحكم ومشاكله. لكن قادة الجند لم يتركوا له الاستمرار في هذا الخيار، فبدأت المشاكسات من طرف الجند الذي كان دائماً متاوناً لحكامه، مدفوعاً إلى ذلك بمطامعه وتعرته القبلية. فكانت ثورة زياد بن سهل سنة 823/207، وقد فتحت عصر الانتفاض على الأمير، وتبعته ثورة عمرو بن معاوية في القصرين، فانتهى عهد زيادة الله الأول والثورة قائمة، خاصة ثورة منصور الطنبيزي (824/208) التي دارت رحاها في مدينة تونس فأدت إلى تفكك الإمارة. وإن التهب إفريقية كلها حينذاك، فقد آل هجوم منصور على العباسية في القيروان إلى فشل ذريع، لكن نصر الأمير في سببية تحول إلى كارثة، فدعي إلى مغادرة إفريقية. فهل انتهى أمر الدولة الأغلبية بعد ربع قرن من قيامها؟

ولما تلاشت أواصر التضامن بين قواد الجند وتحولت إلى مواجهة، صار الموقف لصالحه، فأثر ذلك في مصير الثورة، فستحت الفرصة ليستعيد زيادة الله الأول المبادرة فاستقام الأمر له، كما كان يقال في ذلك العصر، فاندفع يهديء الأوضاع في باجة وتونس وجزيرة شريك (الرأس الطيب أو الوطن القبلي). وبذلك تكون الدولة قد خرجت موطدة الأركان من هذه المحنة، بعد أن قضى عليها أو يكاد، وبعد أن شغلت الفتنة الأمير طيلة نصف المدة التي قضاهما في الحكم. وهو أمر يثير طبعاً العجب، نظراً إلى ما اكتسبته الانتفاضات من عنف، لكنها كانت بمثابة الموجات الصاخبة التي تنكسر على الشاطئ وقد كان مصدرها كبار القواد المتصفين بالنزوات والتهور. بل إن زيادة الله الأول تمكن رغم ذلك من إقامة الجهاد وفتح صقلية، وهو وضع عاد بالنفع العميم على الإمارة ودوام الحكم الأغلبي فيها، علماً أن الأمير لم يجد تأييداً عند طبقة الجند والفقهاء، ولا حتى لدى الرعية التي كانت محل مساومات من قبل الجيش والفقهاء أنفسهم. فلم تجد الإمارة من اختيار سوى اعتمادها المتزايد على المرتزقة والموالي. هذا ولم تلتئم

الجروح بعد والأحقاد لم تصرف، لما تولى أبو عقاب الحكم (223 - 838/226 - 841)، وكان آخر أبناء إبراهيم الأول الثلاثة. فما وجده من هدوء ودعم للسلطة حملته على سن سياسة تحررية سينسج الأمراء الموالون على منوالها بنسب مختلفة من التوفيق. وقد اتجهت تلك السياسة إلى طبقة حملة السيوف وفتة الفقهاء وأهل الفكر والرعايا على حدّ سواء. فقد «أمن» الجند. لكن تلك السياسة لم تكمل تمامًا بالنجاح، إذ جدت اضطرابات سنة 224.

وخلفه ابنه محمد الأول (226 - 841/242 - 856) فعایش الانتفاضات والمؤامرات داخل القصر، وقد تم ذلك على يدي أخيه أبي جعفر أحمد الذي لم يحصل على تأييد الفقهاء وبيت بني الأغلب، فتمكن محمد من القضاء عليه. وعمل الأمير على تأكيد الاتجاه السني الذي يفضلته حصل على ولاء العامة للإمارة. وأتى ذلك كرد فعل على سوء سيرة أبي جعفر أحمد. لكن الفقهاء وعلى رأسهم سحنون لم يؤيدوا كل التأييد مبادرات الأمير. قال الأمر به إلى الاستفادة من مختلف المذاهب الدينية ومنها الاعتزال، بالإضافة إلى ما عناه الأمير من متاعب الثورات: ثورة سالم بن غلبون سنة 847/233 - 848، وثورة القويص في تونس سنة 849/234. وهكذا ساد عهده التقلب السياسي المشوب بتفوق العوامل الملحية الدينية التي نتج عنها لا محالة ترسيخ المذهب المالكي.

ولما تولى أبو إبراهيم أحمد (242 - 856/249 - 863) الإمارة الأغلبية، كان يحسم حقًا صورة الأمير العادل المثالي بين أمراء بني الأغلب. وقد مارس السلطة مدركًا لقضايا رعاياه، متفانيًا في خدمة الصالح العام، صادقًا في حبه للعدل والعمل بمقتضياته. فعمل بهذه المثل لدعم السلم في الداخل، و«أكثر عطاء الجند»، فعضمه الناس لعنايته الفائقة بالأشغال المائية، وأحبه العامة والخاصة وعلى رأسهم الفقهاء. ولما مات كان في نظرهم بمثابة الشهيد. ورغم ما طرأ من أحداث فإن مدة حكمه كانت شاهدًا على ما تمتعت به إفريقية من سلم ورخاء ومناعة واستقرار، في نفس الوقت الذي بدأت القوضى تمع الشرق سنة 861/247 بعد مقتل المتوكل. ومن سوء الحظ أن خلفه وأخاه زيادة الله الثاني (249 - 863/250 - 864) لم يدم حكمه سوى سنة. فلم ينعم إلا قليلًا بفترة الرخاء هذه. فتولى الإمارة بعده محمد أبو الغرانيق (250 - 864/261 - 875)، وتوكان في أيامه حروب وفتن، كما أكد ذلك ابن خلدون. فكان على محمد هذا القيام بتحصينات وحماية الثغور ومحاربة قبائل هواررة، وهو أمر هين لحسن سيرته وعقله، ولما ساد عصره من رخاء ورثه عن الأمراء السابقين حتى قيل تجاوزوا، ودلالة على كل ازدهار شامل «إنه عصر أبي الغرانيق». لكن عيب عليه أنه بذر

كثيراً، فكان «غاية في الجود»، و «مسرّفاً في العطاء». وبذلك تكون إمارة بني الأغلب قد اجتازت طور حياتها الثاني.

وقد فتح إبراهيم الثاني (261 - 876/289 - 902) الطور الثالث متمتماً بتأييد الرعية والفقهاء ورضاً البلاط وسراً للقوم. فسار سيرة عادلة نزيهة صارمة، مطهراً الوضع النقدي والمالي، وكان همه في الجملة ضمان الطمأنينة والعدل والاقتصاد المستقيم والإدارة النزيهة الحكيمة، لكامل رعاياه. فوجب عليه أن يكون شديداً مع بعضهم إلى حد القسوة المتوحشة، وانزلق، وذلك بقتل وردع من أراد، «بطوراً وشهواً»، إلى هوة القتل الذين فقدوا توازنهم العقلي، إذ كان يجد لذته في سفك الدماء ظلماً وعدواناً. وكأنه استغاق من غفوته المَرَضِيَّة الإجرامية في آخر فترة من حكمه، فقرر الخروج إلى صقلية طلباً للجهاد ورغبة في غسل ذنوبه، ومات بالجزيرة.

بهذه النظرة الخاطفة إلى الأطوار التي مرت بها الدولة الأغلبية نكون قد ساعدنا القارئ على الدخول إلى موضوع السياسة الخارجية الأغلبية التي تجسمت بصورة بارزة في فتح جزيرة صقلية إلى الإسلام، ناشرة لواء الجهاد بها.

وأملنا أننا بالسمي إلى نشر ترجمة الطبعة الفرنسية لدراسة الدولة الأغلبية نكون قمنا بواجب التبريف بأطوار التاريخ المغربي، بحيث يشمل ذلك مراحل الدولة الأغلبية وتاريخ سلوطها الذي مهد للدولة الفاطمية، فيقع الاسترسال على هذه الوثيرة لنشر تأليف الدول الإسلامية التي قامت عبر المصور في المغرب العربي، خاصة منها المؤلفات باللغات الأجنبية.

المنجي الصيادي

تمهيد

منذ ثلاثين سنة كانت المؤسسات محل ولع كبير. إذ كانت بمثابة الخيط المتين الذي تعلق به الأحداث. ثم إن حرب الطبقات والتطور الاقتصادي والتجهيز الصناعي استقطبت كل الاهتمام. ثم أتى التاريخ الذي لا يكتفي بسرد الأحداث.

بيار غاكسوت (Pierre Gaxotte)

عضو بالمجمع الفرنسي، باريس، 1965⁽¹⁾

لا يتصور أبدًا وجود مجتمع خالٍ، ذلك أن التاريخ ذاكرة المجتمع. لكن، كيف تمر هذه الذاكرة؟ هذا هو السؤال المطروح. لقد ساد التاريخ السياسي مدة طويلة وانفرد بالأمر واستبد. واعتبر لمدة طويلة الحدث كمادة فريدة دون منازع في التاريخ لكن، وبما أن كل مغالاة تتمخض عنها بدون هوادة البدع والأهواء وردود الفعل المعاكسة، فقد آل الأمر، مجازاة لرقاص في سباقه إلى الطرف المقابل، إلى اعتبار الحدث مرضًا مشيئًا في علم التاريخ، وشفاء له أو إخفاء له، كان أن قتل المريض. فأفضى الأمر إلى ما وراء التاريخ بالقضاء على الحدث في اتجاهه، وأدى الأمر إلى كتابة التاريخ بدون سرد لأحداث الحياة اليومية، وذلك بإزالة ما يحدث أو يطع أو يحير أو يتفجر. والثابت أنه يحسن التفكير في دلالة المغامرة البشرية، وأن تجرد من قشور كيمياء الحياة والحوادث (لإدراكها أحسن إدراك خلال مسيرتها)، فيقع الاهتمام بالحركات الكبرى

(1) في تأليفه *Anjourd'hui, Thèmes et Variations*، ص 195 - 196.

الشاملة، ومتابعة تطور الأفكار والتقنيات. لكن الأهرام لا تشيد لا محالة من قممها، وعند رفع كل بنية، ينبغي الاهتمام جدياً بالأسس، نعمني القاعدة الحديثة، إن لم نشأ بناء قصور فخمة من الورق. ولذا، شرع اليوم في مقاومة الميل الذي استهدف إقصاء القاعدة عن اعتبارات المؤرخ. لقد كتب ب. تيفيتاز⁽¹⁾ (P. Thevenaz) يقول: «إن تاريخاً بدون أحداث لا يتصور إطلاقاً»، وشاطره هذا الرأي بيار غاكسوت الذي سبق أن استشهدنا به.

من المستحيل فعلاً اجتثاث الأحداث بكل ثمن من قلب التاريخ. إذ توجد مرصد كثيرة متساوية الأهمية لإدراك الماضي في ترائفه الكامل. ولكل أمر اعتبار، فيجب البدء من البداية. لكن، إذا كانت الوقائع حسنة الوضع نسبياً، وإذا كان الهيكل مركباً تركيباً متيناً، في خصوص التاريخ الأوروبي، فليس الأمر كذلك إن تحولنا إلى التاريخ الإسلامي. ولذا، ورغمنا عن ميولنا ومشاكلنا التي تجذبنا جذباً أكبر إلى القضايا الحضارية، فقد منحنا التاريخ السياسي الأسبقية المطلقة، في هذه المرحلة الأولى التي يشكلها هذا التأليف.

ولهذا التاريخ أهمية رئيسية لا محالة. إذ يحتل العصر الأغليبي فعلاً موقماً حاسماً في طريق مصير إفريقية التي لم يكن يعدو وجودها العربي الإسلامي قرناً، لما تولى إبراهيم الأول الحكم، وذلك بعد أن تغذت طيلة ألف سنة بالحضارة الرومانية اليونانية التي توجت بالانحداد في الانتساب إلى العقيدة المسيحية التي سيطرت على مملكة شاسعة. ولذا، تحتل المرحلة الأغلبية مكانة ممتازة في التطور التاريخي لكيان إفريقية الجديد المتولد عن الفتح العربي. وهي مرحلة التحرر التي تلت، إثر مغاض عسير أزمة النمو التي جددت في القرن السابع. وبداية من ذلك الوقت، طورت هذه البلاد فعلاً شخصيتها الذاتية، وأثبتت استقلالها، دون أن تفصم عرى الرباط المائلي. قال النويري⁽²⁾: «هذه الدولة أول دولة قامت بإفريقية وجرى عليها اسم الدولة». فكانت منذ ذلك الوجهة التي أخذها قطار تاريخ إفريقية، وجهة حاسمة.

وقد خلفت أيضاً ذكرى لا تمحي من الأذهان. فلا تعرف القيروان في أيامنا وعلى الدوام أو يكاد، إلا مقرونة بالدولة التي كانت سبباً في عظمتها. فهي في نظر عامة الأمة كما في نظر العلماء والسياح، «عاصمة الأغالية». فليس الماضي الذي تستعمل على استعراضه إنما هو ماضياً معقماً. ولا ماضياً في حد ذاته،

(1) في *L'homme et l'histoire*، وثائق المؤتمر السادس لجمعية الفلاسفة الناطقة باللغة الفرنسية، بعنوان: *Événement et Historicité*، ص 217.

(2) النهاية، ج 2، ص 62.

وكانه حاشية لأحداث انقضت، أحداث مطلقة مستوفاة. إنما هو المحاضر المكثف للوجود، عبر الزمن الحاضر، وهو امتداد للصيرورة.

ولذا، فتاريخ الأغالية جدير بالبحث المتعمق، وهو يستحق التنقيب بدقة كاملة يسمح بها ما عليه معلوماتنا من وضع. ولا شك أنه تاريخ سبق له أن لفت نظر العلماء. فقد خصه هنري فرنال بمكان واسع في كتابه *berbers*، واهتم ميكال آماري خاصة بامتداداته في صقلية، في كتابه *Storia*، وخصص له M. La Berbérie orientale sous la dynastie des Beni Ariab (بلاد البربر في عهد دولة بني الأهل). لكن معلوماتنا قد تطورت منذ ذلك الوقت. فاقترح مؤرخون كثيرون تجديد البحث في الموضوع⁽¹⁾. وهذا ما رمينا إليه في التأليف الحاضر.

وقد أوحى بأعظم قسم من هذا الكتاب المأسوف عليه E. Lévi-Provençal. كما استفاد الكتاب كثيرًا من المساعدات المتنوعة التي أتيح لي الحصول عليها. فأتوجه بمباركات تقديري ومودتي وشكري إلى الأستاذ Robert Brunschwig الذي قبل الإشراف على أبعائي، وكذلك إلى الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب، والشيخ الفاضل بن عاشور، والأساتذة رجيس بلاشار، وكلود كاهن، وشارل بيلا، الذين قدموا لي مساعدتهم في مواضيع مختلفة، وأغدقوا عليّ تشجيعهم الطيب. وأتوجه بامتثاني الصادق إلى السيد محمود المسعدي، كاتب الدولة التونسي للتربية القومية الذي أتاح لي بتيميني في باريس، فرصة استكمال أبعائي على أحسن وجه.

(1) راجع مثلاً كتاب E. Lévi-Provençal، تأريخ إسبانيا المسلمة، ج 3، 7 وكتاب الهادي روجي إدريس، La Berbérie orientale sous les Zirides، ويحتل كتاب آماري (Storia) مكانة خاصة. وقد كرمه F. GABRIELI بحاراة، (Un secolo di studi arabo-siculi، S.I., II, 1954, pp. 89-93) واعتبره I. SCATURRO (Storia di Sicilia, pp. 456-457) تأليفاً جيداً، لكنه صار قديماً في خصوص علاقات صقلية بروما ويزنطية، واعتبر J. GAY (L'Italie méridionale, P. 6) إنه ينبغي تشديد التحري من كتب على هذا التأليف. وسنرى أن دراسة آماري التي أثارت الإعجاب لما أبداه المؤلف من تقان وعلم، قد تأثر بطول المدة، فاحتاجت أيضاً إلى التجديد، لظهور وثائق أخرى منذ صدورها.

مقدّمة: المصادر

إن مهمة المؤرخ لأوائل المهد الوسيط في المغرب عسيرة بصورة خاصة، فهو لا يملك أي مصدر تاريخي حاصر الأحداث حقًا. وأجمل أثر خلفه لنا المصر الأغلبي يتمثل في كتاب «في الفقه»، نعتي مدونة سحنون. ويمكن أيضًا ذكر «أحكام السوق» لبحسب بن عمر، ومؤلفات أخرى لفقهائهم هي قيمة حقًا، لكنها ما زالت مخطوطة^(١). والواقع أن تكاليف الفقه ليست ذات قيمة هينة، كما سنرى ذلك. لكنها لا نعوض كتب التاريخ والوثائق التاريخية الصنف بصورة عامة.

ذلك أن الأمر لا يتعلق بعدم ظهور كتب التاريخ العربي، أو إن تلك الكتب بدأت خطواتها الأولى، لما ظهر الأغلبية على سطح التاريخ. وقد ظهر بالشرق للطبري (توفي سنة 922/311) «تاريخ الأمم والملوك»، فكان من أجمل الآثار في الأدب التاريخي العربي بأكمله، لأنه اتجه بالتاريخ منذ ذلك العصر إلى الاستقصاء والمالحة، اتبعًا جديًا ناضجًا. وفي نفس الفترة، ألف أبو حنيفة الدينوري (توفي سنة 795/282 - 796) كتاب «الأخبار الطوال»، وألف البلاذري (توفي سنة 914/302 - 915) «الفتوح»، وألف اليعقوبي (توفي سنة 897/284 تقريبًا) «البلدان» و«التاريخ». وفي كل هذه المؤلفات التي كانت قيمة وعاصرت الأغلبية، يمكن فعلًا أن نستمد أخبارًا مفيدة ومعتبرة غالبًا. وباستثناء اليعقوبي الجغرافي فهذه الكتب لم تهتم بإفريقية إلا عرضًا. وإن وجب اعتمادها قطعًا، فإنه يستحيل تمامًا تحرير تاريخ الأغلبية. ولذا، وجب الاتجاه إلى مؤرخي المغرب، ولو كانوا

(١) مثل بعض الأوراق من الأسدية لأسد بن الفرات، وكتاب الرد على الشافعي لأبي عثمان سعيد بن الحداد (مخطوطة جامع القيروان)، وجزء من تفسير يحيى بن سلام (مخطوطة جامع الزيتونة بتونس).

من المتأخرين، وإلى كبار المدونين في القرون الموالية.

لقد وجدت حقًا مؤلفات في التاريخ كتبها مؤلفون من إفريقية عاصروا الأحداث، لكنها لم تصل إلينا. وربما اضمحلت منذ قرون عديدة. إذ يبدو أنها لم تستخدم رأسًا من طرف مؤلفي المصادر التي نجت من التلف. وقد ألف أحدها الأمير محمد بن زيادة الله الثاني، الذي تقلد ولاية طرابلس، وقتله إبراهيم الثاني سنة 896/283. كان رجلًا ظريفًا مثقفًا لبيكًا وربما أريبًا - وقد وصفه ابن الأبار بأنه أديب ظريف - وقد صنف كتابين في الأدب (كتاب راحة القلب)، و (كتاب الزهر)، وأيضًا (تاريخ بني الأغلب)⁽¹⁾. وكتب محمد بن سحنون أيضًا (توفي سنة 870/256) تاريخًا في ستة أجزاء، كما أكد ذلك عياض⁽²⁾. كما ألف الفقهاء في العصر الأغلب كتابًا آخرى، هي أيضًا مفقودة اليوم. ولو بقيت، لوجد بها المؤرخون عامة زائدًا كبيرًا من الأخبار. ولنذكر (طبقات العلماء) في سبعة أجزاء، لمحمد بن سحنون⁽³⁾، و (كتاب المولد والوفاة) لحسين بن مفرج (توفي سنة 920/308 - 921)⁽⁴⁾، و (كتاب أحمية الحصون) ليحيى بن عمر (توفي سنة 902/289)⁽⁵⁾، و (كتاب الأحمية وما يجب على أهل الحصون أن يعملوا به) لأبي الفضل يوسف بن مسرور (توفي سنة 936/325 - 937)⁽⁶⁾، و (كتاب أكرية السفن) لمحمد بن عمر (توفي سنة 922/310 - 923)⁽⁷⁾.

إن مادة هذه الكتب كلها، لا شك أنها شكلت ذخيرة اعتمدها المؤلفون في القرن الموالي، وقد فقدت كتبهم كذلك، إلا كتاب (افتتاح الدهوة وابتداء الدولة) للقاضي القيرواني الذي انضم للشعبة، النعمان بن حيون⁽⁸⁾ (توفي سنة 974/363) وطبقت أبي العرب.

كان القرن الرابع (المعاصر) بمثابة العصر الذهبي للتاريخ بإفريقية دون منازع.

(1) الحلة، ص 269.

(2) المدارك، ترجمة محمد بن سحنون، رقم 34.

(3) المرجع السابق.

(4) المدارك، ترجمة حسين بن مفرج، رقم 157.

(5) المدارك، ترجمة يحيى بن عمر، رقم 58.

(6) المدارك، ترجمة أبو الفضل يوسف، رقم 172.

(7) المدارك، ترجمة محمد بن عمر، رقم 59.

(8) راجع في شأنه IVANOV (32-34)، *Isma'ili literature*, pp. 957/346 - 958. انظر أيضًا 32 - 1 و 1934 و A. FYZEB, *J.R.A.S.* ويعد فرحات الدشراوي طبعة لهذه المخطوطة التي تمكنت من استخدامها بمساعدة الماسوف عليه لوي ماسنيون.

نفي هذه الفترة، ألف محمد بن يوسف الوراق⁽¹⁾ (292 - 904/363 - 974) للمستنصر بقرطبة سلسلة من الأبحاث التي فقدت كلها، وقد اقتصت بتاريخ المغرب، وألف أيضاً كتاباً في المسالك لم يصلنا. ولقد كذلك التأليف التاريخي لابن الجزار⁽²⁾ (توفي طاعناً في السن حوالي 1004/395 - 1005) الذي ألف (كتاب مغازي إفريقية)، و (كتاب أخبار الدولة) (في العصر الفاطمي)، و (كتاب التعريف بصحيح التاريخ) في عشرة أجزاء في الأخبار والتراجم. وأخيراً، فقد تأليف رئيسي في عدة أجزاء لإبراهيم بن القاسم الرقيق⁽³⁾ (توفي بعد سنة 1027/418 - 1028) على أن هذا التأليف المعروف بتاريخ إفريقية والمغرب، أو (تاريخ القيروان) كان متداولاً في مدة كان السخاوي (توفي سنة 1496/902 - 1497) مشغولاً بتحرير كتابه الإعلان. وقد كان تاريخ الرقيق المصدر الأساسي لكل المؤرخين الموالين الذين أوجزوه وشلبوا منه الكثير لسوء الحظ، كما نبهونا إلى ذلك. . . وبما للأسف! إن التأليف الوحيد الذي ورثناه عن هذا الكاتب، نعني قطب السرور⁽⁴⁾، أهدي إلى باخوس (الاه الخمر)، وهو لم يتضمن لا محالة ولو سطراً متعلقاً بإفريقية والمغرب.

وخلف لنا القرن الخامس (الحادي عشر) تأليفاً ثميناً، هو المسالك للبكري⁽⁵⁾ (توفي سنة 1094/487) وهو لم يزر أبداً المغرب، فاعتمد غالباً على كتاب محمد بن يوسف الوراق. لكن أهم معلوماتنا استمدت من تصانيف متأخرة، من «الكامل» للمشرقي ابن الأثير (توفي سنة 1233/630) ومن كتاب العمون المجهول، ولا شك أنه من تأليف مشرقي أيضاً، وقد استشهد خاصة بابن الجزار، ومن «الحلة» لابن الأبار (توفي سنة 1260/658)، ومن «البيان» (حرر سنة

(1) راجع في شأنه De SLANE، طبعة المسالك للبكري، ص 15 - 16.

(2) راجع S.I. G.A.L./1، 424.

(3) راجع S.I. G.A.L./1، 252، وهاقوت، معجم الأدباء، ج 1، 216؛ والسخاوي، الإعلان، ص 122؛ والهادي روجي إدريس، 781 - 782، ج 2، Berberie. وقد كان الرقيق كاتباً لبني زيري قبل القطعة مع القاهرة بمدة، وكان شيعياً طليعاً. راجع أيضاً ابن الرقيق في E.P.، بحث لمحمد الطالبي.

(4) المخطوطة بالمكتبة القومية، باريس، رقم 4829 و 4830 و 4831.

(5) لن نعتمد كثيراً على هذا المؤلف، كما على من تلاه من المؤلفين، لأن كتبهم تقليدية لا شك في ذلك، بالنسبة للتاريخ العربي. ونكتفي بمراجعة التأليف المعتمدة المعروفة بخصوصهم مثل E.I. و G.A.L. و (معجم المصنفين) تأليف كحلالة، و (معجم الأعلام) للزركلي؛ وكتاب Lectures on Arabic D.S. MARGOLIOUTH و (Historians of the Middle East, Londres.) P.M. HOLT و B. LEWIS و (Orientalia, 5, pp. 172-204 (1962) الخ. . .

1306/706 - 1307)، لابن حذاري، و «النهاية» للتوحيدي المصري (توفي سنة 1331/732 - 1332)، و «المير» لابن خلدون (توفي سنة 1405/808 - 1406)، و «الانماط» للمفريزي (توفي سنة 1442/846 - 1443)، و «النجوم» لأبي المحاسن (توفي حوالي 1469/874 - 1470)، و «الأعمال» لابن الخطيب (توفي سنة 1374/776).

والخلاصة أنه يمكننا القول حيثئذ، إننا لا نجد عملياً أي مصدر محلي جوهرى عاصر أحداث العصر الذي منقوّم برسم تاريخه السياسي، فحتى (كتاب الانفتاح) القيم، للقاضي النعمان، الذي اختص قطعاً بالفترة التي أطاحت بالأغالبة، فإنه ظهر بعد نصف قرن من وقوع الأحداث التي رواها. والمؤكد أن المؤلف، نظراً إلى ما كان له من مهام ومكانة، أتبع له الاقتباس عن مصدر جيد، لكنه لا يعتبر شاهد حيان لما رواه. ومن شأن الفكر المفرط التحري المدول سريعاً في هذه الحالة، من الإبحار إلى ماضٍ بعيد جداً، مزوداً بهذه القلة من أدوات الملاحة التي يمكنه الاطمئنان إليها. لكنه سيخطئ الحساب إذ لو كانت المهمة صعبة شاقة دون منازع، فلا يستحيل تحقيقها، بالإضافة إلى كونها مغامرة مثيرة. وينبغي طبعاً أن نعرف كيفية استغلال الوسائل الموجودة، فذلك هو ثمن ارتياد واكتشاف أوائل المهمل الوسيط بإفريقية.

حقاً إن النصوص الموجودة بين أيدينا، كلها متأخرة أو تكاد، لكنها لا تعوزها القيمة حتماً. ولتؤكد فوراً أمراً جوهرياً. ليست هذه المؤلفات من وحي الخيال ولم تكن محض افتراء. كان مؤلفوها من المصنفين المُجِدِّين عامة، ولقد اشتغلوا بذات الضمير الذي كان للمحدثين. فقد قاموا عمومًا وبطريقتهم بعمل محقق النصوص القديمة. وذكروا غالباً مصادرهم، وكلما أمكنهم التحري، أتبع لنا التثبت من نزاهتهم في النقل أو التلخيص الذي قاموا به. فقد أوجزوا لنا أو حافظوا جملةً أو تفصيلاً على وثائق سبقتهم وهي اليوم مفقودة.

ويشكل (كتاب الكامل في التاريخ) كما يتضح من عنوانه، جملة تاريخية صهر فيها المؤلف بأسلوب لبيب جداً، عناصر مستمدة من مصادر مختلفة. وقد استعان ابن الأثير سداً للفراغات المخصصة للأغالبة، بكاتبين ملتزمين التزاماً متكافئاً لكن متواجهاً، نمي الرقيق الشيعي وأبا محمد عبد العزيز بن شداد⁽¹⁾ المعارض للشيعة (توفي بعد 1186/582). كان من ذرية الأمير الصنهاجي باديس (386 -

(1) راجع هـ. ر. إدريس، ج 1، الفصل 18 المخصص فيه كلام وجيز عنه. وراجع أيضاً «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 125، الذي ذكر تأليفاً له بعنوان (تاريخ إفريقية والمغرب). أما العنوان الكامل لتاريخ ابن شداد، فهو كما ذكرنا، في رأي هـ. ر. إدريس.

406/996 - 1016) وهاجر إلى الشرق. ألف كتاب (الجمع والبيان في أخبار القيروان) وفيمن فيها وفي سائر بلاد المغرب من الملوك والأعيان)، وألف أيضًا كتابًا عن صقلية. وقد اعتمد ابن الأيثار أيضًا الرقيق، واستعان كذلك بمصادر أخرى منها (المغرب في أخبار المغرب، وذكره صاحب المحلة، ص 197 و ص 225) للوكيل، والنوفلي (المحلة، ص 200)، وأبو بكر الرازي (المحلة، ص 201). وكان المصدر الأساسي لكتاب البيان لابن خلدون «الرقيق» أيضًا، لكن المؤلف توسع في استغلال تأليف محمد بن يوسف الوزاق الذي ناوأ الشيعة. وأخيرًا، كان كتاب الرقيق أساسًا لابن خلدون في تدوين الأخبار (وقد نقل ابن خلدون غالبًا عن ابن الأثير كذلك)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النويري وابن الخطيب. وبذلك، يتبين أن تأليف كتاب بني زيري تمتع بشهرة واسعة وبذيع في المغرب وفي المشرق أيضًا والأندلس. فكان فقدانها في فترة متأخرة نسبيًا غريبًا مؤسفًا.

وإن استشهد المصنفون صادقين بمصادرهم، فإنهم لا يستشهدون بجميع الكتب، بلا استثناء، فلم يوضح لنا مؤلفو كتب التاريخ انشغالهم بالإيجاز، وهمهم ألا يظنوا كتبهم التي كانت مجموعات وصفية بنسبة عريضة، وأن يقتصدوا في وقت القارئ وجهده، وأن يوجزوا أكثر ما يمكن⁽¹⁾. فكيف كانوا يعملون؟ لا شك أن ابن الأثير كان يعيد الكتاب تأليفًا وتحديثًا... لكن أغلب المصنفين سلكوا طريقة القص والتلصيق، ولم تكن مقصالتهم خرقاء فقط، بل كانت ملتزمة أيضًا، في صورة ما إذا لم يطاوعوا مجرد الاهتمام الذي من شأنه أن يشير فضول القارئ ويرقح عنه، وهذا الشاغل يمنع عنا غالبًا الجوهر ويعوضه بالأمر المعارض. ومن النادر فعلاً ألا يكون مؤرخ المعهد الوسيط أدبيًا بمقدار متفاوت. ومن النادر أيضًا ألا يكون ملتزمًا، ولا نقول متحيزًا، في خدمة صالح ملذب أو دولة. فقد كان ابن الأثير الذي عاش في عصر الأيوبيين، مرتبطًا بالاتابكة في الموصل، وكان لابن خلدون آراءه وخياراته، وكان للنويري أيضًا أفضليات وروية كثيرة. إن هذا الاختلاف في الميول والخيارات، بالنظر إلى فقدان مصادر الأخبار المباشرة، هو أمر لا يمكن إلا أن نأسف له طبعًا، لكن ليس لنا إلا التسليم به، وهو بركة إلى حد ما. إذ أن جزئات المقصات لم تسلط جميعًا على ذات المواقع. ومن المؤكد أن أغيابنا قد تشكلت حيثتد من أجزاء وقطع لم يحكم ربطها دائمًا إحكامًا جيدًا ولم تقطع تقطيعًا جيدًا من ياب أولى. لكن القسيساء الملوثة

(1) راجع مثلاً «البيان»، لابن خلدون، ج 1، 2، والنويري، النهاية، ج 2، 89.

المعروضة علينا، والتي بانَتْ عليها بقع حائمة لمكميات زالت أو نقلت إلى الأبد، تركت لا محالة لفطنة المؤرخ وفكره الثاقب، فرصة للتمرس. فالرجل المطلع قد نجا دومًا وأبدًا بنسبة النصف. وهذا هو نصيب المؤرخ لأوائل العهد الإسلامي الوسيط الذي يكاد يعمل في ذات الظروف التي يعمل فيها زميله عالم الآثار. فعمله محاولة إعادة تشكيل خزف الماضي المنكسر الذي تغير شكله بمفعول البشر والزمن، انطلاقًا من قطع تفاوتت عددًا وصيانة.

ومن هنا، انضمت ضرورة التمسك بكل أنواع الاحتياطات، أي ألا تهمل أية إمكانية مهما صغرت، وأن تتوع وأن تقابل وتراقب الأخبار. فالقطرات الصغيرة تكون الأنهار العظيمة. لكن هذه القطرات كثيرة نسبيًا لا محالة، إذا رمنا العمل على تجميعها.

نحن نملك بنسب مختلفة، أربع أسر روحية من المصادر. بالإضافة إلى مراجع السنة - التي استمرضنا أهمها أحلاه - بدأت تظهر المصادر التي كتبها أقلام الشيعة بعد الظلمة التي أحاطت بها والتي أقصتها مدة طويلة عن تنقيب الباحثين. فباستثناء «الافتتاح» للقاضي النعمان، وكان تأليفًا لا تقدر قيمته، وقد نقل عنه المؤرخون الموالون، يمكن ذكر (أساس التأويل)، و (كتاب الهمة) لذات المؤلف، وأيضًا (سيرة الحاجب جعفر) لمحمد بن محمد اليماني، و (كتاب استتار الإمام) لمحمد بن أحمد النيسابوري⁽¹⁾. وقد كان لمصادر الخوارج من يدافع عنها بحماس، تعني T. Lewicki، وهو أحسن أخصائي حي لحركة الخوارج في المغرب. وتكتسي مصادر الخوارج قيمة لا تنكر، لأنها تسمع خاصة بإعادة وصف الجو النفسي الاجتماعي، والنفاذ إلى ذهنيات جانب واسع من أبطال المأساة. لكن قيمتها الإخبارية الصرفة وقع المبالغة فيها كثيرًا جدًا. وباستثناء (أخبار الرستميين) لابن الصغير⁽²⁾ الذي عاش في عصر الإمام أبي اليقظان (توفي سنة 894/281 - 895) والذي اهتم كتابه الذي اتصف بكثافة كبيرة، بتأثير خاصة، وباستثناء (كتاب السيرة وأخبار الأئمة) أيضًا، لأبي زكرياء⁽³⁾ (توفي في نهاية القرن الخامس / الحادي عشر) فإن أدب الخوارج الذي اكتسى طابعًا تاريخيًا تضمن خاصة كتب الطبقات، مثل (كتاب طبقات المشافخ)

(1) في خصوص مصادر الشيعة التي بدأت تتوفر، يمكن الرجوع إلى التوجيه الجيد في المرجع الذي كتبه IVANOV بعنوان *Isma'ili Literature* (طهران، 1963).

(2) راجع في شأنه MOTYLSKI، *Bibliographie du Mzab*، في *Bulletin de correspondance africaine*، ص 5 - 72 (1855)، ج 3. ولا يبدو أن المؤلف ذاته انتسب إلى حزب الخوارج.

(3) راجع في شأنه E. F.، بحث MOTYLSKI - T. LEWICKI، ج 1، 171 - 172.

للدوجيني⁽¹⁾ (توفي بعد 1252/650 - 1253) وهو لم ينتشر بعد، وخاصة (كتاب السير) للشماخي⁽²⁾ (توفي سنة 1521/928 - 1522) والمليح بلقائمة مجهولة المؤلف، لشيوخ الوهبة، بعنوان: ذكر أسماء بعض شيوخ الوهبة. وقد اتضح بالاستعمال أن مصادر الخوارج - باستثناء قيمتها الثابتة بخصوص التاريخ للحياة الدينية والفكرية غير المتفصلة بالذات عن الجو الاجتماعي الفكري - قد غيبت الآمال إلى حد ما، في صدد متابعة سير الأحداث السياسية وإدراك تطورها. وبشكل الجانب الوعظي الذي اعتمد بكثرة الكرامات والخوارق التعريضية، اللحمة الأساسية لهذه المؤلفات، حتى ولو تعلق الأمر بالأخبار المخصصة مبدئياً للأحداث التاريخية، مثل كتاب أبي زكرياء. وللاقتناع يكفي أن ننظر في تاريخ المهدي، كما كتبه هذا المؤلف، فأنى قصة وعظية في الفروسية والعشق لا غير. إن التواريخ وأسماء المكان نادرة كذلك في مصادر الخوارج، وتكاد تكون مفقودة تمامًا. وإذا ما شعر مؤلف كالشماخي بحاجة إلى سرد حدث رئيسي بالنظر إلى فرقته، مثل معركة مانو (896/283) التي قضت على قوة قبائل نفوسة، لم يجد من مثله سوى الاقتباس من الزاد المشترك للمؤرخين الموالين، نعمي تاريخ الرقيق. وقد كانت المصادر المسيحية أهم من ذلك، لا سيما لإثارة سياسة الأخالة الخارجية المتأثرة خاصة بفتح صقلية وبالحملات الموجهة إلى جنوب إيطاليا. وقد عرفت هذه المصادر منذ أمد بعيد، واستغلها كثيرًا ميكال أماري و J. Gay و Vasiliev وغيرهم كثير. وعلى كل حال، فقد تمكنت من الاستفادة من الطبعات الجديدة التي جعلت استخدامها أكثر فائدة وأقوى ضمانًا. وينبغي الإشارة خاصة في هذا الباب، إلى الطبعة الجديدة التي استفاد منها Liber Pontificalis، وقد سخر لها القس L. Duchesne حياته وعلمه الفريد.

إن الوثائق المتوفرة لمؤرخ الأخالة ليست تمييزًا عن مختلف النزعات المنحنية فقط، بل إنها تمثل أيضًا أغراضًا متنوعة مستقلة عن بعضها بما فيه الكفاية، فيتبع ذلك القيام بمعارنات مفيدة جدًا، وتنوع زوايا وجهات النظر. وينبغي إفساح المجال الخاص إلى (كتاب صورة الأرض) لابن حوقل الشيعي (القرن الرابع/العاشر) إلى جانب علماء الجغرافيا الذين ذكرنا، كالبغوي والبكري. وإن

(1) خصص له T. LEWICKI بحثًا بعنوان Notice sur la chronique ibadite d'al-Dargini في Rocznik Orjentalistyczny، ج 11 (1936)، ص 272؛ ويحث في E.P.، ج 2، ص 144 - 145.

(2) راجع في شأنه MOTYLINSKI، Bibliographie du Mzab، في Bulletin de correspondance africaine، ج 3 (1855)، ص 47 - 70. T. LEWICKI، La répartition géographique des groupements) (ibadites في Rocznik Orjentalistyczny، ج 21 (1957)، ص 306 - 307.

كان كتاب صورة الأرض متأخراً بالنظر إلى عصرنا، أي العصر الأغلبي، فيمكن استغلاله مع بعض التحريات. وينبغي التأكيد أيضاً على أهمية مؤلفات التراجم، مثل طبقات أبي العرب (توفي سنة 333/944 - 945)، و«الرياض» للملكي (القرن الخامس/ الحادي عشر)، و«المدارك» لعياض (توفي سنة 544/1149)، وقد المصننا على أهميتها بما يكفي في نشرنا لتراجم أغلبية من الكتاب الأخير، فلن نمود إليها في هذا المقام. وينبغي أيضاً لفت نظر الباحثين إلى الأهمية الرئيسية لكتب الفقه التي لا يؤه بها غالباً، وهذا حيف في شأنها، ومؤلفات التّحل، نعي (المقالات) للأشعري (توفي سنة 324/934 - 935)، و (فرق الشيعة) لسعد بن عبد الله القمي (توفي سنة 301/913 تقريباً)، و (الفرق) للبغدادي (توفي سنة 429/1037)، ومجموعات الفتاوى مثل نوادر ابن أبي زيد (توفي سنة 386/996) التي تكتسي أهمية أساسية، لا لأن يقتبس منها وقائع معينة - مع أن هذه الأحداث لا تموزها أحياناً - بل للتطلع إلى البعد المذهبي الذي لا يكون التاريخ بدونه إلا مأساة مستحيلة في أحسن الظروف، تمثلها دمي تحركها دوافع غامضة. وفي الجملة، لكل مصدر إخباري أهميته، ويكفي التوصل إلى اكتشافه. فعلم المسكوكات مثلاً لم يقدم لنا زلماً قيمياً للأخبار أو للتحري فقط، بل أتاح لنا أيضاً الفصل أحياناً في قضايا زمنية دقيقة.

وخلصة القول، إن نوعية الوثائق المتوفرة لمؤرخ أوائل العهد الوسيط في إفريقية، تجعل مهمته شاقة دون منازع، ولا يمكنه حل كل الألغاز. لكن، هل يوجد ماضٍ قد سلم لنا كل أسرارهِ؟ وهل توجد وثائق كاملة؟ إن استعمال ما توفر لدينا منها يحذر وتبصر، يخول لنا ارتياد الماضي السحيق ارتياداً حقيقياً، ذلك الماضي الذي خصصنا له موضوع دراستنا، إذا ما أبحرنا بين الصخور بقدر كاف من الأمان.

الفصل الأول

إفريقية والمشرق قبل عهد الأغالبة القرن الثامن

في شهر جويلية من سنة 800 (جمادى الثانية 184) احتلت إفريقية مرتبة الإمارة الوراثية، واتجهت نحو الاستقلال الذي تزايد رسوخه، بالنسبة إلى المشرق، فتحملت مصيرها وشقت الطريق نحو اكتمال شخصيتها، بدون أن تفصم العرى الروحية المنسوجة خلال العقود المنصرمة. كان هذا التحول الحاسم مسبقاً، بعد سنوات الفتح البطولية، بقرن رئيسي، قرن الانتقال والتمخض الذي لم توضح معالمه كما يجب، بسبب ازدواج عاملين اثنين، نقصان مصادرها وقلة تنقيباتنا.

بعد مرور خمس عشرة سنة على وفاة الرسول، بادرت الجيوش الإسلامية التي انتصرت في عدة غزوات ناجحة وتغلّبت على النفور الذي جدّ في البداية، بفتح إفريقية في وجه الإسلام. ولا فائدة في التذكير بهذه السنوات الطوال من المعارك الصامدة والمقاومة الصلبة التي خلقت أساطير عديدة تردد صداها. كانت سنوات برزت فيها الأعمال البطولية، وكذلك الإخفاق المؤلم، واستشهاد شجعان عديدين سقطوا إلى آخرهم لنصرة الإسلام وغلبة الدين الحق. وقد وضع مقتل الكاهنة سنة 701 نقطة النهاية لهذه الفترة البطولية، فطلع عهد جديد مع القرن الثامن. وبالفعل، فتحت إفريقية منذئذ للإسلام. قال ابن عذاري: «وفي هذه السنة، استقامت بلاد إفريقية لحسان بن النعمان، فدوّن الدواوين، وصالح على الخراج، وكتبه على عجم⁽¹⁾ إفريقية وعلى من أقام معهم على دين النصرانية»⁽²⁾.

(1) تعني كلمة عجم (أجانب) هنا، الرومان والبربر المستبشرين لهم، بلا ريب.

(2) ابن عذاري، البيان، ص 38.

ولاية نائية غير معروفة كثيرًا:

كيف كانت العلاقات بين إفريقية هذه، كما نظمت وضمت نهائيًا، والشرق المنتصر؟ ماذا كان ينتظر منها، وما هو التصور المعروف عنها؟ كانت ولاية نائية ومجهولة إلى حد بعيد. ولم يعرف أغلب الشرقيين في القرن الثامن إلا القليل عنها حقًا. ومن هذه الوجهة، فلا نجد أبلغ من كتب تأريخ المشرق إلى حدمًا، وإيجازها بشأن أحداث المغرب، باستثناء فترة الفتح، وهو إيجاز غني بالدروس. وتصح نفس الملاحظة إجمالاً بالنسبة إلى الجغرافيا. والواقع أن السلطة المركزية كانت وحدها مهتمة عن كتب بإفريقية، كمصدر للمنافع والشواغل المتعددة. وحصل إن وجهت إحدى رسائل عبد الحميد الكاتب المشحونة كالعادة بالتوصيات والنصائح إلى أحد أهالي إفريقية هو خالد بن ربيعة الإفريقي⁽¹⁾. هل كانت الحاجة ماسة آنذاك إلى طلب ولاء الكتاب، والاعتماد على جهاز من الموظفين المخلصين القادرين على كبح الأطماع التي بدأت تثيرها السلطة المتدهورة؟ وضعف اهتمام الإدارة المركزية ذاته بإفريقية بعد ذلك، إذ فقد دوافعه بسبب استقلال الأغالبة ومما يدل على ذلك فعلاً، أن تأليف ابن قتيبة الهام (توفي حوالي 889/276) المخصص لإعداد كتاب الحجابة في الدولة العباسية لم ينسب ببنت شفة أو يكاد بخصوص مملكة القيروان⁽²⁾. وعند الحاجة، يمكن أن يستشهد على قلة الاكتراث هذه الصادرة عن الشرق في القرن الثامن تجاه أحداث إفريقية، بحجة إضافية تتمثل في أنه لم يتجاوز أبدًا أي شاعر كبير من دمشق أو بغداد، وأي شاعر إجمالاً القسطنطينية، لأن القيروان تعتبر بلا ريب بعيدة جدًا ولا يليق أيضًا إلا قليلًا بحملة المشعل الكبار في الدولة أن تكون محل بلاغتهم.

إن هذا التجاهل لا يعني نقصًا مطلقًا في الاطلاع وفقدانًا تامًا للأخبار. فالأخبار والروايات التي تختلق اختلاقًا يزيد وينقص بلا ريب، قد راجت لتصف بطولات فترة الفتح، التي تبسط في سردها وتزيينها المشاركون فيها الذين قفلوا راجعين مكللين حاملين غنائم مادية. ولا شك أن هذه الأخبار قد نقلت بعض المعلومات عن البلدان والناس.

(1) عبد الله البغدادي، كتاب الكتّاب انظر B.E.O.I.F.D.A.، XIV، ص 150.

(2) G.W. Lecomte: إفريقية والغرب في كتاب المعارف لابن قتيبة، دراسات تونسية، عدد 19 - 20، ص 252 - 255.

والفكرة الراجحة عن الأشخاص لم تكن مشرفة لهم. إن عقدة الترفع عند العرب، التي تضخمتم عند عدد وافر منهم بقدر لا يستهان به من الاحتقار الموجه لأولئك الذين لم يكونوا من سلالته، معروفة جيداً. ومن المعلوم أيضاً أن هذه العقدة أثارت الشعبية في المشرق، كأنها عامل تحول. لا عجب إذن أن تتجه نفس هذه العقدة أيضاً ضد المغاربة عامة والبربر منهم بالخصوص. وقد وصفهم حسان بن النعمان في كتاب موجه إلى الخليفة عبد الملك بن مروان (المتوفى سنة 707/86)، وذلك بعد انهزامه أمام الكاهنة والحق يقال: «وإن أمم المغرب ليس لهم غاية، ولا يقف أحد منها على نهاية، كلّمّا بادت أمة، خلفتها أمم، وهي من الجهل والكثرة كسائمة النعم»⁽¹⁾. والأحاديث من جهتها، ثمرة القرن الثامن خاصة وهي مرايا تعكس لنا جيداً ويسنّاجة مؤثرة الرغائب والمشاعر الجماعية للمجتمع الشرقي في ذلك العصر، وتسمح لنا بتكوين فكرة صحيحة عن الرأي السائد بالشرق تجاه البربر، طيلة القرن الذي ازدهرت فيه. وهاك حديثان لا شك أنهما يرجعان لهذه الفترة التي عاشت وصول دفعات ضخمة من العبيد البربر إلى مركز الخلافة، في النصف الأول من القرن الثامن:

«روى أنس بن مالك قال: جئت إلى النبي ﷺ ومعني وصيف بربري، فقال: يا أنس ما جنس هذا الغلام؟ فقلت: بربري يا رسول الله، فقال: يا أنس بعه ولو بدينار، فقلت له: ولم يا رسول الله؟ قال: إنهم أمة بعث الله إليهم نبيّاً⁽²⁾ فذبّحوه وطبخوه وأكلوا لحمه ويعتوا من المرق إلى النساء فلم يحتسوه، فقال الله تعالى: لا اتخذت منكم نبيّاً ولا بعثت فيكم رسولاً».

«ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «ما تحت أديم السماء ولا على الأرض خلق شرّ من البربر، ولئن أتصدق بعلاقة سوطي في سبيل الله أحب إليّ من أن أعق رقبة بربري»⁽³⁾.

(1) ابن عذاري، البيان، ص 36. خلف موسى بن نصير، حسناً، على إفريقية، ووصفهم بعبارة أحسن لسليمان بن عبد الملك (715 - 717)، فقال إن البربر عجم يشبهون العرب كثيراً، لباسهم وشجاعتهم، وإتقانهم ركوب الخيل أيضاً، لكنهم يبايعون بالغدر. (كتاب الإمامة والسياسة، المنسوب لابن تقيّة، ج 2، 105). والواقع أن البربر فتحوا عتق الأندلس وأضافوها إلى ملك الخليفة.

(2) لعل هذا الرسول كان يسمى الأراشي، وقد ذكر أبو العرب في «الطبقات» (ص 6 - 7) الأساطير التي وردت في شأنه.

(3) ورد الحديثان بمعجم البلدان (مادة بربر، ج 1، 369) لياقوت. ورد البربر الفعل بالطبع، لما وقع التعجيل بحملهم على الإسلام مستخدمين نفس السلاح. فصفوا الأحاديث بدورهم وسجدوا جنسهم. انظر تأريخ أبي زكرياء، في فصل صدر في Rev. Afr، 1960، ص 106 - 109، بعنوان Des signes d'élection =

إن أنفُس البربر ذاتها كانت تخشى هذه الأحاديث القاسية الواجبة في شأنهم، فلم يتصوروا مهرباً آخر غير إنكار نسبهم. فلم تهدأ نفس تقية بصورة خاصة كنفس بهلول بن رشيد إلا حين قال: «فسألت عن أصلي من يعلمه»⁽¹⁾، فأخبر أنه لم يكن يتسبب لهذه السلالة الملعونة. فاحتفل بالأمر ودعا أصدقاءه إلى وليمة كبيرة. إن هذه الشهرة السيئة لم ينج منها أبداً مجموع أهالي إفريقية عامة، ولو كانوا فرساً، وحتى عرباً. فقد ناظر زفر بن الهذيل في الفقه، ابن فروخ أصيل فارس ومن أهالي حاضرة تونس، وذلك بمحضر أبي حنيفة (700/80 - 768/150). توجه ابن فروخ إلى مراكز العراق الكبرى، طلباً للعلم، وتكبد الكثير في سبيل ذلك، وقد روي أن أبا حنيفة سخر منه بسبب هيئته المغربية⁽²⁾. واشتهر أسد بن القرات بتعطشه للعلم وقد أخذ عن مالك (توفي سنة 179/796)، فقبل بفريق أهل مصر⁽³⁾، وهو شرف أثيل لم يتوان عن المفاخرة به. لا يهم أن تكون هذه النواذر صحيحة أم خاطئة، فالروح التي تعبر عنها أصلية.

إن بلاد البربر ذاتها، وهذا لا يحتاج إلى برهان، لم تكن محل أية مذمة. فمن المعلوم أن المشاركة في ذلك العصر كانوا يتصورون تصوراً راعياً فتح ذلك البستان الشاسع الذي كان يمتد، قبل تخريب الكاهنة له، كما روي، من قابس إلى طنجة. ولنستجوب الأحاديث النبوية مرة أخرى في شأن موقفهم، فهي ثمينة ومعبرة في هذا المجال تماماً كما كان الأمر بالنسبة إلى الميدان السابق. فقد دونت ونقلت لنا تقلبات الرأي، أو كما قال جورج مارسى «تغيرات متوالية للجهة»⁽⁴⁾، ومن بين هذه الأحاديث التي أرخت بلا ريب في بداية الفتح، ألح على صعوبة هذه المهمة، وعلى صلابة الكفاح، وما وعد به الله الشهداء من مكافآت. وغير هذه الأحاديث ظهرت أيضاً في القرن الثامن وصدحت بمجهود إفريقية، فكانها دعوة حقيقية للرحيل والهجرة لها، فمثلاً جاء في الحديث التالي: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»⁽⁵⁾، وفي هذا الحديث: «خير الأرض مغاربها»⁽⁶⁾، وفي هذا الحديث أيضاً: «من أتى إفريقية لقي

= Berberes parmi les Gentils هذا ولا توجد هذه الأحاديث بكتب الصحاح.

(1) المالكي، رياض اللغوس، ص 139.

(2) عياض، الملبارك، مخطوط تونس، الزيتونة، رقم 6509، ج. 1، وجه ورقة 127 - ترجمة رقم 5.

(3) عياض، الملبارك، مخطوط تونس، الزيتونة، رقم 6509، ج. 2، وجه ورقة 17 - ترجمة رقم 6.

(4) G. MARÇAIS, *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Age*, p. 21.

(5) أبو العرب، الطبقات، ص 10.

(6) أبو العرب، الطبقات، ص 11.

خيرًا وخيرًا⁽¹⁾.

ألا ترون هذه الأحاديث كشعارات جيدة للدعاية ماهرة؟ إننا لا نذهب إلى نسبتها أصلاً إلى السلط الحاكمة - مع أنه لا يمكن إنكار هذا الأمر وتبريره - فمن المظنون أن هذه السلط لم تكن تستنكرها ولعلها كانت تشجع عليها. ولا نشك أن هذه الأحاديث تنبئ لا محالة بالحاجة النابعة من شعور غامض جماعي إلى ترسيخ الفتح بفضل إقرار ضخيم لعناصر عربية بإفريقية، وتحويل هذه المنطقة إلى بلاد هجرة. إنها أحاديث تعبر عن الاهتمام بضممان مركز إشعاع للحضارة الإسلامية في هذه البلاد لفائدة الشرق، ومرحلة تنطلق منها الفتوحات البعيدة، إنه حرص قائم على صعيد الضمير الجماعي - طبق طريقة تصنيف وتعبير تذكر بضرب الأساطير، وهي معهودة في المجتمعات الإسلامية - وذلك في صورة توصيات ينطق بها أعظم شخص في الإسلام حتى يضفي عليها قوة إقناعية أكبر ويضمن لها صدق أعظم.

كان احتقار البربر يلطخ جميع أهالي إفريقية عامة، وكانت أهمية التعلق بالبلاد تظهر قيمتها الكاملة. إنهما القطبان اللذان يبدو أن الرأي العام الشرقي لم ينفك يتقلب بينهما طيلة القرن الثامن، مع بعض التلون، وعبر تيارات أخرى أكثر إيجابية سوف ينتهي بها الأمر إلى التفوق وسوف توجه التحول المقبل للعلاقات.

سياسة الإعمار والجهاد والجباية الثقيلة:

لقد نجحت الدعاية القائمة لفائدة الهجرة نجاحًا تامًا. وهي قد نجحت خاصة لأنها ازدوجت بضروقات لم تكن حقًا غريبة عن تنظيمها. إنها ضرورات الحرب، التي غالبًا ما تفرض نفسها. لا لزوم أن نؤكد أننا لا نملك أي رقم ثابت عن عدد الجنود العرب في أول الأمر، ثم العرب والخراسانيون الذين زحفوا جماعات متتالية في اتجاه الغرب. وهذه بعض الأرقام، على سبيل الذكر، أمدنا بها راجو تزيه، هو ابن عذاري. فقد دخل إفريقية:

سنة 670/50 بقيادة عقبة بن نافع، 10 000 رجل⁽²⁾.

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 5.

(2) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 19.

سنة 697/78 بقيادة حسان بن النعمان، 40 000 رجل⁽¹⁾.

سنة 740/123 بقيادة كلثوم بن عياض، 30 000 رجل⁽²⁾، عشرة آلاف منهم من خُلص بني أمية.

سنة 763/146 بقيادة ابن الأشعث، 40 000 رجل⁽³⁾.

سنة 171/155 بقيادة يزيد بن حاتم، 60 000 رجل، اقتطعوا من جند الشام والعراق وخراسان.

والجملة 180 000 رجل، لم يستقروا جميعًا بإفريقية، بل إن كثيرًا منهم سقطوا في ساحات الوغى التي امتدت من قابس إلى طنجة، وعاد بعضهم إلى الشرق، وأرغم آخرون على نقل نزاعاتهم وآمالهم إلى الأندلس (وقد اضطرتهم لذلك تقلبات المعارك) بإمرة القائد الشامي الشهير بلج. فكم استقر منهم في البلاد في نهاية الأمر؟ لا يمكن لأحد أن يوضح ذلك. يمكن أن يكون عددهم بضع عشرات من الآلاف ويجب ضرب هذا العدد في ثلاثة أو أربعة، اعتبارًا لعدد النسوة والأطفال الذين كانوا يصاحبون الجيوش آنذاك. وينبغي أن نعتبر أيضًا الجمع، الذي يصعب تقديره، والمتركب من التجار وحاشية الأمراء المتولين والموظفين ودعاة الدين والمغامرين، وأنواع اللاجئين الذين تلاحقهم السلط المركزية، وأشخاص آخرون كثيرين جلبهم سراب الغنيمة أو التزامات متنوعة. ومجمل القول، وبدون ارتكاب خطأ كبير، يمكن أن نذكر أن لتوزعهم وكثافتهم وجه شبه بأوضاع الأوروبيين المستقرين بتونس حاليًا (1965) - هذا إن خَوَّل لنا المخاطرة بهذه المقارنة. ومن جهة أخرى، إذا قبلنا بملاحظة روجي لوترونو⁽⁴⁾، الذي يرى أن الفاتحين العرب في القرن السابع كانوا «منحدرين من حضارات القارة القديمة الزراعية في مصر والشام وبلاد ما بين النهرين»، فإنه يجب أن نتخلص إلى أن الفاتحين كانوا بمثابة النخبة ومن عناصر الرقي، لا صلة لهم بجحافل بني هلال الذين قدموا لتخريب ما أنجزوا بعد عدة قرون.

عما جام ينبحث في إفريقية، هؤلاء المهاجرون المشاركة المرغمون. أو المتطوعون؟

(1) ابن حلفري، البيان، ج. 1، 34.

(2) ابن حلفري، البيان، ج. 1، 54-55.

(3) البيان، ج. 1، 72. ذكر في تاريخ أبي زكرياء أن عددهم كان يتراوح بين 50 و 60 000 رجل.

انظر Rev. Afr., 1960, p. 127.

(4) تحليل لكتاب Louis GOLVIN (*Les Zirides au Maghreb central*). انظر C.T. رقم 19 - 20، ص 395.

الجهاد والاستشهاد كأسمى طهر قطعاً. إن ما حرك العرب هو الرغبة في إدخال الدين الحق في كل مكان، وفتح مختلف أقاليم الأرض لهذه الحقيقة، وهذا أمر يديهي إلى درجة أنه لا يجب الإفراط في تأكيده. ومن هذه الوجهة، كانت أرض إفريقية تعتبر حتى بالنسبة إلى الشرق.. وقد أيدت ذلك عدة أحاديث نبوية⁽¹⁾ - أرض جهاد من المقام الأول، الجهاد الدائم حتى يوم البعث الذي كان يقال إنه قريب⁽²⁾، الجهاد الذي كان يتصور عادة متيناً إلى نوع من المصائب التي لا تُبقي ولا تترك.

ومن بين هذه الأحاديث، حديث رواه أحد الفقهاء العشرة الذين أرسلهم عمر بن عبد العزيز لدعوة الناس في إفريقية، إنه الحُبلي⁽³⁾، من التابعين الزهاد، الذي كان يظهر بمظهر القاص:

قال رسول الله ﷺ: «ينقطع الجهاد من البلدان كلها فلا يبقى إلا بموضع هو في المغرب يقال له إفريقية، فينما القوم بإزاء عدوهم، نظروا إلى الجبال قد سيرت، فيخرون لله تبارك وتعالى، فلا ينزع عنهم أخلاقهم - يعني ثيابهم - إلا خدامهم في الجنة»⁽⁴⁾.

إن هذه الرغبة في الجهاد لم تكن متصنعة قطعاً. ولا شيء يخلو لنا الشك في صدق إيمان أولئك الذين أتوا للإقامة بالريابات - كان رباط المنستير محل تبجيل بصورة خاصة - وهي رباطات كان لها في هذه الفترات البطولية دور هجومي أكثر منه دفاعي - كما لاحظ ذلك روبرت برنشفينغ⁽⁵⁾. ولا شيء يسمح لنا بإنكار الشوق إلى الشهادة الذي كان يحرك عقبة بن نافع، ذلك الذي قدسته فيما بعد التقوى الشعبية، ولا أن نعترض على التضحية الرائعة التي أداها زهير بن قيس البلوي الذي عاد إلى الشرق بعد إقرار النظام من جديد والقيام بالواجب، وذلك حتى لا يتقلب عليه متاع هذه

(1) G. MARÇAIS, *La Berbérie musulmane*, pp. 20-21; *Note sur les ribāts en Berbérie, Mélanges* (1) René Basset, II, 395, et s.

(2) في خصوص حياة الأمة الإسلامية وانتظار قيام الساعة، كما جاء بالقرآن والسنة، والتي كان حلولها قريباً، انظر (2) R. BLANCHÈRE أيضاً *(Mohammed et la fin du monde, Paris, 1911-1913)* P. CASANOVA (Le) *Coran*, Paris, Intr. 22-25 الذي وجه نقلاً مسلياً لرسالة CASANOVA و«لباتها المفرطة». فهو يلومها بالخصوص على قلة اعتبارها لمختلف فترات النبوة.

(3) انظر في شأنه، المالكي، الرياض، ج. 1، 64 - 66.

(4) أبو العرب، الطبقات، ص 4.

(5) *La Tunisie dans le haut Moyen-Âge*, p. 14.

الدنيا⁽¹⁾، ففضل سعادة الموت في سبيل الله على عثرات الانتصار، فحمل بحفنة من رجال حرسه على البيزنطيين الذي نهبوا برقة، بعد أن كروا مهاجمين.

لكن نفسية المجاهد ليست بهذه البساطة. لا ريب أنه تقمص الفكرة القوية التي انتزعت من مشاغله البدائية، ومنحته مثلاً أعلى ودفعته إلى الأمام، إنه الإيمان. لكن ما عدد الأرواح التي سكنها الإيمان، فكان بمثابة البلور الصافي كل الصفاء، وكان شعوراً غير نفعي تماماً؟ إن الدوافع النبيلة لم تغد بمفردها الحماس القتالي الذي اتصف به المهاجرون المشاركة، ولم تترك لنا النصوص أي شك في هذا الأمر. وبصورة غير واعية أكثر من أن تكون واعية - كما هو الشأن في كل قلب عميق الإيمان يبرر الحركة ويسمو بها بفضل النية - كان لسحر الكسب جاذبية قوية للعقول، ويمكن أن نقول عن جهل منها، إلى درجة أنها كانت تتغنى بعديد الانتصارات الباهرة السالفة. ولا ريب أن الشرق جاء يبحث عن الشهادة في إفريقية، لكنه لم يكن يهمل الغنيمة. ولا شك أن هذه الغنيمة كانت هامة. فما زالت البلاد غنية رغم المصائب والاضطرابات المتوالية التي مضت. لكن، لنحلل كل تقدير، مهما كان تقريباً، إن قصص الفتح التي دوت متأخرة جداً طبق ثلاثة أحاديث نبوية متشابهة كل التشابك⁽²⁾، ما هي إلا حماسة وبطولة رائعة. وإرادة استخراج أرقام دقيقة منها، وهي تقدمها لنا على كل حال، يعني اعتبار نشيد رولان مستنداً وثائقياً.

وعلى كل حال، فإن إفريقية التي تهمننا في هذا المجال فقط، كانت في فجر القرن الثامن، قد نصبت تماماً أو يكاد، كمصدر للغنائم. إذ أنها صارت مقاطعة تابعة للدولة، وكانت منظمة بالأحرى كأرض جباية يجب عليها أن تغذي في المستقبل خزينة دمشق ثم خزينة بغداد بموارد ثابتة دائمة. وقد فتحت هذه الأرض عنوة، فوجب أن تخضع من الوجهة الشرعية لنظام أرض الخراج⁽³⁾، أي أرض لا يحتفظ سكانها مبدئياً بمحصولها إلا مقابل أداءات تختلف قيمتها وتدفع للدولة. من المستحيل أن ندخل هنا في تفصيل هذا

(1) ابن حناري، البيان، ج. 1، 32.

(2) في خصوص هذه الأحاديث الثلاثة، انظر Lévi-PROVENÇAL Un Nouveau récit de la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes, Arabica, I, 17-18.

(3) المصادر متوفرة في موضوع الخراج. ونشر إلى تأليف LOKBOGARD حول مجموع المسائل الجبائية Islamic taxation in the classical period، والتحليل الذي كتبه بخصوصه C. CAHEN في مجلة Arabica، ج. 1، 346-353.

المنصف من الأداء العقاري المرتب على غير المسلمين من الوجهة النظرية - إذ يخضع المسلمون إلى العشر والصدقات التي هي أقل حملاً مبدئياً - لكنه امتد في نهاية الأمر إلى الجميع. هذا ومن العسير تدقيق معنى هذا اللفظ (خراج) المستعمل غالباً للإشارة إلى مجموع الجزية أو المداخل الجبائية لإقليم ما. ومن المعلوم لا محالة أن الصعوبات الناجمة عن هذا النظام الذي يؤرخ مصدره في عصر عمر بن الخطاب، أثّرت في الشرق، مثلاً في العراق، بالإضافة إلى المساويء والتحويلات الطارئة عليه. ونحن أقل اطلاعاً بكثير في خصوص إفريقيا، فلم يذكر شيء عن حجم الخراج في القرن الثامن ولا عن كيفية استخلاصه. إننا نعلم فقط أن تنظيمه الذي تمّ بلا ريب حسب نموذج قد جُرب فصّح في بلدان أخرى، يرجع عهده إلى حسان بن النعمان، وتلا مباشرة موت الكاهنة، أي نهاية الفتح. وقد أيد المالكي⁽¹⁾، وكذلك عبيد الله بن أبي صالح، قول ابن عذاري الذي ذكرناه آنفاً، قال المالكي: «فلما رأَت الروم قهرته/ لهم، وعلموا/ أنهم لا قوام لهم به، سألوهُ الصلح وأن يضع عليهم الخراج / سنة 701 / فأجابهم إلى ذلك»⁽²⁾.

شهدت منذ ذلك الحين العلاقات الجبائية بين إفريقية والشرق تقلبات متنوعة. وكان من المنتظر أن تسبب انتصارات حسان في عزله وعودته إلى القسطنطينية، إذ كان خاضعاً لأوامره، وكان عبد العزيز شقيق الخليفة عبد الملك بن مروان ووليّ عهده، أميراً للقسطنطينية، لكن عبد العزيز لم يتول الخلافة لأنه سبق أخاه إلى الموت. ولم يفز حيد العزيز سوى بنصف الغنائم العظيمة التي نجح حسان في جلبها، وتمكّن من ترحيل جانب كبير منها إلى دمشق ليهيئها إلى الخليفة. وكانت مشقته بلا طائل، إذ أنه لم يستعد مركزه الذي عين به أحد أتباع عبد العزيز، وهو موسى بن نصير الذي اشتهر بأمر الخراج في البصرة وباختلاسه الأموال، ونجح في الإفلات من قبضة الحجاج بفضل حماية والي مصر له. ورحل إلى إفريقية بعدما اكتسب تجربة جُربت فصّحت في هذا الميدان. وتعرّضنا التفاصيل في خصوص إدارته. لكن وصل إلى علمنا أنه تجاوز الآمال المعقودة عليه من طرف صاحب القسطنطينية، وبهر الخلافة بالأموال التي أرسلها، بالإضافة إلى الثروات المجمعة التي اعتبرت ضخمة. وهي لم تجمع من إفريقية فقط. ولم يتواصل الوضع طويلاً مرة أخرى، فترتب على ذلك أن استدعي موسى إلى الشرق وعذب وجرد

(1) المالكي، الرياض، ج. 1، 36.

(2) ترجمة Lévi-Provençal, I, 41. (Arabica).

بالتمام من جميع أمواله.

وقد ترتب على انتصاب سليمان بن عبد الملك في الحكم (715 - 717) انقلاب في سياسة الخلافة من الوجهة الجبائية تجاه إفريقية فتم الرجوع إلى الشرعية الصرف.

إن دواعي هذا التحول الذي نتج عنه التخلي عن الاستغلال المنظم الذي أخضعت له إفريقية طيلة العقد السابق، ينبغي البحث عنها في تأثير الأوساط الدينية في الخليفة. إذ كان تأثير رجاء بن حيوت حاسماً - حيث إن نفوذه لم يزل يتصاعد في البلاط، وانتهى به الأمر إلى تعيين مرشح الفقهاء للخلافة، وهو عمر بن عبد العزيز، وهذا أمر لم يكن متظرراً⁽¹⁾. وحالما اعتلى سليمان بن عبد الملك العرش، أمر عبد الله بن موسى بن نصير - حتى قبل القيام بتعويضه على رأس إفريقية، حيث كان يقوم بنبابة والده، بمحمد بن يزيد، الشخص الذي اختاره رجاء بن حيوت - بأن لا يستخلص الخراج إلا طبق الشرعية. فعجل لهذا الغرض بتوجيه رجل ثقة إلى إفريقية ليتسلم الخراج وأدى به الحرص إلى أن كتب ما يلي: «أن لا يوجه بما حصل من ذلك إلا مع عشرة عدول من أهل القيروان يصحبون المال حتى يصل إليه»⁽²⁾. ويجب أن يشهدوا لديه بأن عمليات التحصيل تمت طبق ما نصت عليه الشرعية.

ألا نلاحظ أن مثل هذه التحريات كانت استثنائية ولم يترتب عليها شيء؟ وهي تدل على أن الشرعية القابلة لعدة تأويلات تختلف اتساعاً، ولا يعمل بها عامة بل إنها تعوض بالنجاحة. وفي وقت مبكر، وبلا شك، منذ نهاية الحكم المثالي لعمر بن عبد العزيز (صفر 99 / سبتمبر 717 - رجب 101 / فبراير 720)، اقتضى الأمر الرجوع إلى الطرق التقليدية. ثم ارتفعت طلبات الجبائية إلى الذروة، في إفريقية كما في غيرها، في عهد هشام بن عبد الملك الذي امتد حكمه بصورة استثنائية - وهذا عامل تشديد - مما رمى برعايا الخليفة «في إفريقية والأندلس» في أحضان اليأس⁽³⁾ كما قيل.

(1) ابن حلدري، البيان، ج. 1، 147 ترجمة (أبو ريدة)، ص 255 - 256 لكتاب (Das) Wellhausen

(Arabische und sein struz

(2) المالكي، الرياض، ج. 1، 82.

(3) المرجع المذكور، ص 336.

الجزية وتوفير الرقيق:

الجزية مصدر آخر للمداخيل، وهي أداء فردي ومذهبي مسلط على أهل الكتاب الذين فضّلوا المحافظة على معتقداتهم. ومن المعلوم أن هذا الأداء المتواضع نسبياً من الناحية النظرية، لا يجب أن يسلب إلا على الناس القادرين على تسديده، كما جاء بكتاب الخراج⁽¹⁾ لأبي يوسف مثلاً، وإنه لا يجب أن يتسبب في أي عسف. ومن المعلوم أيضاً أن الواقع مخالف لذلك. فبالنسبة إلى المشرق نجد عدداً من المعطيات الثابتة، والآراء المختلفة التي تسمح بالمقارنة. أما في خصوص إفريقية في القرن الثامن، فنجد أن معلوماتنا قليلة. إذ لم يكد يدور الحديث أبداً عن الجزية في المصادر التي بين أيدينا. فهل كانت تظم إلى الخراج بوصفه مجموع موارد لمنطقة ما بالمعنى المتسع جداً؟ لا يظهر أن هذا الأمر محل شك. لكن بعد هذه الملاحظة، يبقى السؤال قائماً تماماً: ما هي النسب وطرق التحصيل والمساحة التي يمتد عليها والحجم والصيغة الصحيحة لهذا الأداء؟ وإن لم يمكن لحد الآن الإجابة بدقة على هذه التساؤلات، نظراً إلى الوضع الراهن الذي توجد عليه مستنداتنا، التي يبدو من جهة أخرى أنها لن تتضخم كثيراً في المستقبل، فيظهر أنه في الإمكان إيضاح المشكل. هل إن الجزية في المغرب اصطبلت بطابع «الأداء البشري»، أي أداء عين يتمثل في تسليم عدد من العبيد كل سنة؟ أكد J. Wellhausen⁽²⁾. هذا الأمر، فكتب يقول: «كان البربر يؤدون الجزية، فيسلمون أبناءهم، بذلك أن يدفعوا نقداً». وقد أفادنا أيضاً أنه وجب ترقب حكم عمر بن عبد العزيز للقضاء على هذا الإجحاف. فقد منح هذا الخليفة أمره السخي المفعول الرجعي، ولربما دعا كل شخص حظي بفتاة من البربر بعنوان الجزية، أن يطلبها من والدها ويتزوجها. وقد اعتمد J. Wellhausen عند إثباته هذه الأمور على بعض فقرات من «فتوح البلدان»⁽³⁾ للبلاذري، ومن المفيد أن نستعرضها. فهي تشتمل على أربعة أحاديث نبوية:

أولاً: محمد بن سعد، عن الواقدي، عن شرحبيل بن أبي عون، عن عبد الله بن

هيرة:

لما فتح عمرو بن العاص الإسكندرية، تقدم بجيوشه إلى المغرب حتى دخل برقة

(1) J. Wellhausen، ص 69 - 70.

(2) مرجع مذكور، ص 285 وص 296.

(3) ص 225 - 227.

وهي مدينة أَنْطَلُس⁽¹⁾. وصالح سكانها على دفع الجزية المقررة بـ 13 000 دينار،
«فبيعون فيها من أحبوا من أبنائهم».

ثانيًا: بكر بن الهيثم، عن عبد الله بن صالح، عن سهيل بن عقيل، عن عبد الله بن
هيرة:

صالح عمرو بن العاص أهالي أنطليس، وعاصمتهم برقة الواقعة بين مصر
 وإفريقية، بعد محاصرتهم ومقاتلتهم، فعقد معهم على أساس دفع الجزية، «على أن
 يبيعوا من أبنائهم من أرادوا في جزيتهم»، وكتب لهم الصلح.

ثالثًا: أبو عبيد القاسم بن سلام، عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن
يزيد بن أبي حبيب:

ذكر عمرو بن العاص الشروط التي أذعنت لها قبائل لواته، وهم أهالي برقة من
 البربر: «إن عليكم أن تبيعوا أبناءكم ونساءكم فيما عليكم من الجزية». قال الليث: لو
 كانوا رقيقًا، فإن ذلك محرم عليهم.

رابعًا: بكر بن الهيثم، عن عبد الله بن صالح، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن
أبي حبيب:

كتب عمر بن عبد العزيز في أمر نساء لواته يقول: كل من ملك عنده لواتية فيجب
 عليه أن يطلب من والدها التزوج بها أو يردها إلى أهلها. قال الراوي: لواته هم قرية
 بربرية صالحها الفاتحون.

وردت هذه الأحاديث مع بعض الاختلافات الجزئية في مصادر أخرى، خاصة عند
 ابن عبد الحكم⁽²⁾ والبكري⁽³⁾ وابن الأثير⁽⁴⁾. وكما لاحظنا ذلك، فإننا نجد بها إجراءات
 ومعطيات تتعلق بقبيلة لواته فقط. ذلك أن القرار السخي الذي اتخذه عمر بن عبد العزيز
 نفسه، والمقتصر على هذه القبيلة دون سواها، يبدو أنه دليل على أن الإنجذاب المذكور
 لم تكن له تطبيقات أخرى، وإلا لكانت فرصة للحماس الإصلاحية الذي قام به الخليفة
 الورع لكي يبرز بصورة أجلى. ولذا، فإن تأكيد J. Wellhausen الذي اقتصر على هذه
 النصوص فقط، يبدو ضعيفًا قليل الإقناع، وهذا واضح بالخصوص في معطيات معينة

(1) أي ما عرف قديمًا بـ Pentapolis.

(2) *Conquête de l'Afrique du Nord et de l'Espagne*, pp. 35-36.

(3) المسالك، ص 14.

(4) E. FAHMY, *Annales du Maghreb et de l'Espagne*, p. 7.

يعسر تفسيرها. وبالفعل، نحن نواجه أموراً لها مظهر عتيق، وهي مواد لم يتميز فيها التأريخ عن الحديث فנסج على منواله، ولذا اقتضت الضرورة أن نضاعف من حذرننا. ولا قاعدة في التذكير بالمشاكل الشائكة التي يثيرها أدب الحديث. فالمعطيات التي خلقها لنا البلاذري تقع في كفالة محدثين مصريين اثنين ظهرنا بعد الأحداث التي يرويها - على الأقل فيما يتعلق بالثلاثة أحاديث الأولى - وقد عاش الإثنين بعد وفاة عمرو بن العاص (المتوفى سنة 42 - 663/43 - 664) وهما عبد الله بن هبيرة⁽¹⁾، ويزيد بن أبي حبيب⁽²⁾ (53 - 673/128 - 746). ومن المفروض أن يكون هذان المتحدثان اللذان لم يذكرنا مصادرهما، قد اعتمدا الزاد المشاع للقصاص الخاص بالفتوح، والذي كان رائجاً بمصر في عصرهما. ويتعلق الأمر إجمالاً بحديث من مصر يمكن أن يكون قد دَوّن في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة. وقد نقلت ثلاثة معطيات من بين الأربعة المحفوظ بها، من طرق مختلفة، من طرف كاتب الليث بن سعد (المتوفى سنة 179 - 796)، عبد الله بن صالح⁽³⁾، الذي يبدو أنه الشخص الذي فرض تكاثر هذه الأحاديث. ولنذكر أن صدق هذا الأخير في نقله كان محل جدال، بدون أن نريد استخلاص نتائج مفرطة فنقوم بتقديرات نعلم أنها ذاتية. إلا أن عبد الله بن صالح اعتمد على عالِمَيْن لا يتنازع في تفقهما وهما: الليث بن سعد⁽⁴⁾ المنافس لمالك بمصر، من جهة، وابن لهيعة⁽⁵⁾ قاضي مصر من جهة أخرى. ومن بين أسناد صحة الأخبار، نجد أيضاً الواقدي⁽⁶⁾، وهو أشهر مؤرخي الفتوحات، وأبو

(1) في خصوص عبد الله بن هبيرة السبائي المصري، الذي عاصر ابن لهيعة (توفي سنة 781/164) والذي كان مرجعاً له، انظر ابن سعد، الطبقات، ج. 2/7، ص 201، وابن أبي حاتم الرازي، الجرح، المجلد الثاني، جزء 2، رقم 900.

(2) يزيد بن سويد الأزدي المصري بن أبي حبيب (53/673 - 746/128)، كان أسود من النوبة، عطف لؤدي. انظر في شأنه ابن سعد، الطبقات، الجزء السابع/ 2، ص 202، وابن حجر، التهذيب، ج. 11، 318، والتذكرة، ج. 1، 121.

(3) انظر في شأنه ابن أبي حاتم الرازي، الجرح، المجلد الثاني، الجزء الثاني، رقم 398. في خصوص التناقص بين الليث ومالك، انظر R. BRUNSHEVIG Polémiques médiévales autour du rite (de Mālik, al-Andalus, 1950, vol. XV, fasc. 2, pp/ 377-387).

(4) ابن لهيعة الغلفي المصري، ولد سنة 715/97، وتوفي بين 780/164 و 787/170. انظر ابن خلكان، الوفيات، رقم 301.

(5) ولد بالمدينة سنة 747/130 وتوفي حوالي نهاية سنة 823/207. انظر في شأنه (الواقدي)، بحث كتيه J. HOROVITZ (E.I., IV, S.V. art.).

عبيد⁽¹⁾، المعروف خاصة بتبحره في اللغة. ومجمل القول، نجد في هذه الأسناد كل ما من شأنه أن يوحى بالثقة، والنقد التقليدي الخارجي لا يمكن إلا أن يرضى تمامًا عن الخبر، ولا يتردد في وضعه في صف الصحيح المتواتر. وهذا سبب آخر يجعلنا نضعاف اليقظة.

فهل نطمئن بالخصوص إلى أنها ليست من الوثائق المنشغلة بالفقه⁽²⁾ وفقه القضاء؟ بماذا تفيدنا الأحاديث الثلاثة الأولى؟ إنها تفيدنا، اعتبارًا لبعض الاختلافات الشكلية، أن لواته خضعوا لبيع أطفالهم ونسائهم لخلاص الجزية. إنه خبر غامض نوعًا ما، إذ يطرح علينا بالفعل عدة أسئلة. لماذا يباع النساء والأطفال لأداء 13 000 دينار؟ هل كان هذا القدر مرتفعًا إلى درجة أن الأموال المعروفة عند لواته لا تكفي لتسديده؟ طبعًا لا. وقد وصفت لواته بأنهم من الأغنياء خاصة، يؤدون ما عليهم بدون صعوبات⁽³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، لمن يباع الأشخاص؟ لا ريب أنهم لا يباعون لأهل عشيرتهم. فهل يعرضون على العرب؟ لم يوجد عرب في برقة⁽⁴⁾. ولذا، يجب أن نستخلص بالأحرى أنه كان يستلم عدد معين من الأطفال والنساء الذين يؤمنون بقدر الأموال المطلوبة، مقابل كل أو جزء من الجزية المقرضة، وهذا ما يفسر استعمال لفظة باع. وخلاصة القول، إنه صنف من الدفع عيّنًا يقوم على تقدير البضاعة المعروضة، فهو يعتبر بمثابة البيع.

لكننا نعلم أن هذه المسألة أثارت فعلاً في كتب الفقه في القرن الثامن. فقد كان الفرد مطالبًا بالجزية نقدًا، وهي مقررة مبدئيًا بدينار عن كل شخص قادر على الدفع. إلا أن بعضهم كان يرضى بأن تدفع عيّنًا⁽⁵⁾، مثل الشافعي (767/150 - 820/204) الذي قال في كتاب الأم⁽⁶⁾: «ثم صالح (النبي ﷺ) أهل نجران على حلل يؤدونها. فدلّ صلحه إياهم على غير الدنانير على أنه يجوز ما صالحوا عليه». جاء هذا الرأي في عبارة ألفاظهم.

(1) ولد بالبصرة سنة 770/154 وتوفي بالمدينة سنة 837/223، انظر هذه المادة في E.I.

(2) انظر الأحاديث المتعلقة بفتح شمال إفريقيا، اعتبارًا لأثارها القضائية، وذلك في بحث رئيسي كتبه BRUNSCHWIG بمنوان (étude) *bn 'Abdi-Hakam et la Conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes*: 108-155 (critique, A.I.E.O., vi, 1942-1947, pp. 108-155).

(3) البلاذري، الفتح، ص 226.

(4) البلاذري، الفتح، ص 226.

(5) انظر مثلاً أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 69 - 72، الذي بين أن البضائع المسلمة يجب أن تكون حلالاً، فـه يقبل مثلاً الخمر أو الخنزير.

(6) باب الجزية، والمجلد 4، ص 190.

عامة وغامضة نسبياً، فلا يمكن القيام باستنباط محتمل - وهذا أمر كان محل جدل في الفقه عمومًا⁽¹⁾ - لتشريع يجوز بموجبه تسلم أشخاص ولدوا أحرارًا، إذا ما نص الصلح المعقود على ذلك برضى الطرفين، كرتقي ويعنوان الجزية. وإن لم يكن الشافعي صريحًا لا محالة، فإن الليث الذي سبقه يؤيد ذلك بدون لف ولا دوران، حتى أنه كان يرى في عملية مطالبة لواته باحترام العهد، وتقديم عدد معين من العبيد كجزية، إشارة إلى أنهم بقوا أحرارًا وفي مقدورهم إبرام العقود. وقد أيدت الأحاديث الثلاثة الأولى هذه النظرية، ودعمتها بحجة معروفة تعتمد على الصحابة، والإشارة لما سنّه عمرو بن العاص. أما الرأي المقابل وهو الذي يعتبر أنه لا يجوز المطالبة بتسليم أشخاص ولدوا أحرارًا، واعتبارهم رقيقًا بعنوان جزية - إذ أن الأوضاع الناتجة عن الحرب يمكن أن تسبب وحدها في فقدان الحرية - فقد وجد صدق في الحديث الرابع، واعتمده ابن لهيعة قاضي مصر، محتجًا بعمل عمر بن عبد العزيز وورعه الشديد، وقد جعله الحديث نظير الخليفة عمر بن الخطاب⁽²⁾ ومماثلًا له. وإن ألح هذا الحديث على المفعول الرجعي لإصلاح عمر بن عبد العزيز، فذلك ليدل بقوة أكبر على أن العلاقات المعقودة مع نساء لواته بعنوان الجزية غير شرعية بلا ريب، وكذلك يجب فسخها أو إكساؤها الصبغة الشرعية. وهذا يشعرونا بوضوح بمشاغل الفقهاء.

لكن لا نتخلص رغم ذلك وبسرعة إلى القول بأنها أمور مصطنعة. فقد وصلت إلينا فعلاً أصداً أخرى تنطق بنفس الأصوات، وهذا أمر له دلالة، ويسمح إلى حد ما بالمقارنات. وهكذا، أفادنا ياقوت⁽³⁾ أن عقبة بن عامر فتح إقليم كُؤار جنوب فزان، وفرض على ملكه جزية سنوية قدرت بثلاثمائة وستين عبدًا. ورضي النوبة من جهتهم⁽⁴⁾ أيضًا، وبعد الغارات التي أمر بها عمرو بن العاص ونقلها عقبة بن نافع، بتقديم مجموعات من الرقيق للعرب كل سنة، طبقًا للحقود المبرمة بين الطرفين. وقد أيد الليث مرة أخرى بنفوذه هذه العادة المعروفة، في خصوص النوبة، وقد عرفت باسم بَطْط

(1) «لا يتغذى الرق إلا من مصدرين شرعيين، يولد الشخص عبدًا لو يوسر في القتال»، كما قال R. BRUNSCHVIG. (J.E.P. S.V. 'Abd, p. 27).

(2) انظر أطروحة محمد علي مختار *Umar b. 'Abd al' Atiz Classification des textes sur* وهي نسخة مرقومة بالعربون ومعهد الدراسات الإسلامية. يبين هذا البحث كيف أن الأغبار الخاصة بعمر بن عبد العزيز لا يوثق بها إلا قليلًا، وربما كانت متضاربة.

(3) معجم البلدان، مادة كُؤار، المجلد 7، ص 315.

(4) انظر البلاذري، الفتوح، ص 238 - 240.

(باللاتينية pactum ؟)، كما تساءل عن ذلك رويار برنشتيف⁽¹⁾، الذي يعتبره «قطعاً امتداداً لعادة قديمة». وعلى كل حال، لم يكن الليث يرى أي مانع، «فإن باعوا نساءهم وأبناءهم، فلم أر بذلك بأساً أن يشتري»⁽²⁾.

وبالطبع، بقيت هذه الأصداء متفرقة إلى حد ما. وما برز منها، ويبدو أنه لا يقبل الجدل، هو أن الجيوش العربية في نهاية القرن السابع، كانت تنطلق من مصر، وقد تسلمت الجزية في صورة أداء، حيناً بأكمله أو جزءاً منه، وذلك في شكل مجموعات من العبيد. لم يكن المقاتلون من الجند فقهاء⁽³⁾. فكانوا يعملون ولعلمهم اعتمدوا أمثلة سابقة، دون أن تحيرهم الحجج الشرعية. وقد أمكن للتقاليد التي أقروها وقد أسست على علائق من القوة، أن تستمر مدة دون صعوبات كبيرة. وكان النصف الثاني من القرن الثامن بالخصوص قد شهد لا محالة بقطة المغلوين واعتناقهم الإسلام بكثرة. فظهرت عند ذلك اعتراضات وترددات. وفي ذلك الحين، أي في عصر عبد الله بن صالح، الذي حاولنا توضيح دوره في نقل الأحاديث الخاصة بلواته، طرحت المسألة على صعيد الفقه. وكما يقع في مثل هذه الصور دائماً، وجب الاعتناء آنذاك بجميع المواد الضرورية المتعلقة بالمضاربات الفقهية. فجمعت بعض الذكريات، وأضفي عليها شكل الأحاديث في صورتها التقليدية حتى يمكن العمل بمقتضاها. فلا تخلو حيثتد الأحاديث التي نقلها لنا البلاذري - وما هذا في الجملة إلا أمر طبيعي جداً - من التضمينات والمؤثرات الفقهية، وهذا لا يعني حتماً أنها مختلفة اختلافاً لقضاء مارب ما، كما يقع في الكثير الغالب. بل بالعكس، إنها توشي لنا بواقع ربما يكون قد ضاع منا على الدوام، لولا الاهتمام بالأمور الفقهية.

ومن البديهي أن هذا الواقع لم يصل إلينا إلا في صورة أصداء خافتة. وهو يكتسي بالخصوص عيباً أخطر، ذلك أنه مفكك. ولا توجد أية أحاديث من نفس النوع كالتى ذكرت عن لواته، بخصوص إفريقية. ولا ريب أنه يمكن أن نستنتج، وهذا يبدو بمثابة الأمر البديهي ذاته، أنه لا سبب يمنع من أن تكون الطرق المطبقة على النوبة وأهل كوار ولواته لا تمتد امتداداً آخر، وأن تحدد القائمة. ولذا يمكن أن نستخلص أن هذه الطرق

(1) E.P., S.V. 'Abdi, I, 33

(2) البلاذري، الفتوح، ص 239.

(3) اعتبر الخمر مثلاً جائزاً بإفريقية حتى سنة 718/100. فأرسل عمر بن عبد العزيز من بين أهالي إفريقية أنه محرم. انظر ابن عذاري، البيان، ج. 1، 48.

وجدت تطبيقًا يختلف اتساعًا في أماكن أخرى، وذلك حسب الظروف المحلية والضرورات الآتية، خاصة بإفريقية التي فتحتها نفس القائد الذي قاد الغارات على النوبة، **ألا** وهو عقبة بن نافع. ويتلذذ استنباطنا ويتحول إلى يقين، بفضل خبر متعلق بالسنة التي سبقت ثورة الخوارج في سنة 740/122، اقتبسناه عن ابن عذاري، ونقلته لنا عدة مصادر أخرى⁽¹⁾ أيضًا:

جاء في البيان⁽²⁾: «ثم إن عمر بن عبد الله المرادي، عامل طنجة وما والاها، أساء السيرة وتعدى في الصدقات والعُشُر، وأراد تخميس البربر، وزعم أنهم فيء المسلمين، وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله، وإنما كان الولاة يُخَمِّسون من لم يجب الإسلام». ولذا، وجدت الجزية فعلاً كأداء يدفع بشراً. وعرفنا وجوده من بلاد النوبة حتى أقصى المغرب، دون أن نقدر على التأكيد أن جميع البربر خضعوا لهذا الأداء، بلا استثناء، أو أنه امتد على منطقة مرسلة.

والواقع أن المساحة التي امتد عليها كانت بالأحرى مقطعة. وقد قامت عادات سبقت الإسلام بالدور اللازم وكذلك ظروف متعددة لم نعرف عنها إلا القليل. والثابت أن الجزية المسلطة على البربر اكتست في عدة صور شكل اقتطاع بشري. ذلك أن نص ابن عذاري واضح جدًا في هذا الباب. فلم يتعلق الأمر بخمس الأموال بل بخمس الأشخاص. وكان هذا الخمس في البداية يستخلص من غير المسلمين فقط. ويتضح من السياق أن هذا الأمر كان يسير بهذه الصورة المعتادة وبكامل العدالة (طبقاً لرأي الليث؟) — ثم شمل بعد ذلك المسلمين. ومن المستحيل أن لا نفكر في هذا الصدد في مقارنته بالخراج. ومن المعلوم أنه تجنباً لانتهيار الموارد الجبائية، ولأزمة مالية خطيرة ناتجة عن اعتناق سريع وكبير للإسلام، ارتئي في العصر الأموي — وكان الحجاج هو الصانع الأكثر تحمساً لهذه السياسة — أن يصير الخراج أداء لا يرتبط بالعقيدة، أي أداء لا يسلط على الأفراد، بل على بعض أصناف الأراضي، مهما كان معتقد أصحابها. وقد كانت الأراضي التي كانت على ملك غير المسلمين أصلاً تعتبر ملكاً للامة. ولتلافي النقص الحاصل في عدد الرقيق، كنتيجة لتقدم الإسلام، وقعت في المغرب محاولة لجعل الجزية التي تعني تسليم الأفراد، أداء غير عقائلي يسلط على صنف معين من الأشخاص، مهما كانت

(٦) ابن خلدون، المغرب، ج. ٤، 405، ترجمة DE SLANE، ج. ١، 216 و 217؛ والنوري، دليل لترجمة DE SLANE لتأريخ ابن خلدون، ج. ١، 359.

(٢) ج. ١، 51 - 52.

معتقداتهم، واعتبارهم بمثابة الملك الجماعي المعروف بالفيء، للمسلمين، تمامًا كما هو الشأن في أراضي الخراج. وبالفعل، ونظرًا إلى كون الفقه قد نصّ على تحرير العبيد باستمرار، فإن الرق كما قال رويار برنشفيغ⁽¹⁾: «لا يمكن أن يبقى قطعًا إلا بفضل تزويد يتجدد باستمرار بعناصر من الأطراف أو من الخارج». ويظهر أن المغرب اختص بتقديم هذا النوع من المساعدة.

كان الشرق حيثل في حاجة إلى العبيد⁽²⁾. وقبل أن يسلم له المغرب ذلك، بعنوان الجزية، فقد كان بالنسبة إليه على أمد طويل - بفضل الجهاد أو بوحى منه - خزانة لا ينضب. ومن البديهي أنه لا يمكن الوثوق الآلي بالأرقام المتضاربة التي تقدمها لنا كتب التاريخ. لكن، من المهم أن نعرض الأرقام التي تقدم عامة، وذلك لضبط الأفكار بصورة تقريبية. وقد ذكر أن عقبة بن نافع أسر 80 000 عبد⁽³⁾. وأن حسانًا بن النعمان أرسل 35 000 عبد إلى الشرق⁽⁴⁾.

ويبدو أن موسى بن نصير أرسل طبق الشرع، خمس 300 000 عبد إلى الشرق، أي 60 000 «رأس»، وقد قيل إنه أضاف هدية بـ 1 000 عبد⁽⁵⁾.

ولا تهمّ الدقة الحسابية لهذه الأرقام التي ربما أفرط في إبراز طابعها الخيالي، فهي تمدنا بتقدير معين. والثابت أنه مهما كان الشك الموجه إلى هذه الأرقام، فإن موسى بن نصير قد فاق في هذا الميدان أيضًا، جميع من سبقه. فهل أراد تهدئة خاطر وحقد الخلفاء الذين لهم ما يبرر غضبهم عليه، وذلك بواسطة أخماس لم يصل أبدًا أحد إليها؟ وهل أراد أن يستفيد ويخدم غيره في نفس الوقت؟ وعلى كل حال، فإن فوافل الأسرى التي بثت بها صفوفًا متراسة إلى الشرق، قد تركت تأثيرًا كبيرًا. وقد انبهر الليث بن سعد الذي كان يتزعم المنهج الشرقي في هذه الوقائع قائلاً: «لم يسمع قط بمثل سبايا

(1) E.F., s.v., 'Abd, I, 27

(2) في خصوص جملة المسائل المتعلقة بالعبيد ووضعهم الشرعي في الإسلام، لا غر من الرجوع إلى دراسة رويار برنشفيغ في E.F., s.v., 'Abd) ومن الملاحظ أن تحرير الرقيق يحولهم بسرعة نسيّة إلى أحرار يسخمون طبقة الموالى الاجتماعية، التي لا غائلة من الإشارة إلى أهميتها في المجتمع الإسلامي.

(3) حسب G. MARÇAIS (24) *La Berbérie musulmane et l'Orient*, الذي نقل عن L.'Afrique) DIEHL. Théophane الذي اعتمد (byzantine, Paris, 1869, p. 579

(4) المالكي، الرياض، ج. 1، 38.

(5) وهذا ما تبين من كلام ابن عدي، البيان، ج. 1، 40 - 41، في خصوص تضارب الأرقام التي ذكرها المؤرخون، انظر ابن عبد الحكم، الفتوح، ص 87، خصوصًا الملحوظة 120.

موسى بن نصير في الإسلام⁽¹⁾.

ويؤيد عدد من الجزئيات في حياة موسى (يرى أنه كان يوزع المال بكثرة على أنصاره من البربر)⁽²⁾، إن لزم الأمر، أن الليث لم يكن يبالي قط. ولذا، فعند تولي الوليد بن عبد الملك (شوال 86/ أكتوبر 705)، لم يبق محتفظاً بمهامه فقط بل استقل عن والي مصر، عبد الله بن مروان، وهو خال الخليفة، وقد كان تابعاً له فيما مضى، ويفهم هذا الإجراء بسهولة، ولا شك أنه كان يهدف إلى تجنب الخسائر لموارد إفريقية في الطريق، عند تحويلها إلى سبل أخرى، زيادة عن مكافأة خدماته الناجعة بصورة خاصة. ففي هذه السنة التي وصل فيها موسى إلى الذروة، كان هذا الأخير يحكم - وهذه جزئية لم تدرك في حينها رغم وضوحها الذي لا يحتاج إلى شرح - إفريقية التي «كانت أكثر مدنها خالية أمة باختلاف البرابر عليها»⁽³⁾. إذ كانت قمم الجبال فقط تمثل فعلاً ملاجئ ضد غارات الفرسان، وقد ذكر ابن عساري⁽⁴⁾ أن خمسمائة منهم تقدموا لزغوان، وكفاهم ذلك لجمع عشرة آلاف من العبيد.

ولاية لتصدير الجوارى:

كانت النسوة مطلوبات بصورة خاصة، تقديراً لجمالهن. روى ياقوت⁽⁵⁾ أنه كان يقال عن البربر في الشرق ما يلي: «تزوجوا نساءهم ولا تؤاخوا رجالهم». وقد كان يعمل بهذه النصيحة، لا أغنياء الأعيان فقط، الذين كانوا يملكون حرماً عامرة جداً بل أيضاً الأمراء والخلفاء الذين كانوا لا يترددون عند الحاجة، في مكاتبهم بالقيروان في هذا الأمر. روى أبو الفرج الأصفهاني⁽⁶⁾ أن هشاماً بن عبد الملك كاتب الوالي⁽⁷⁾ بإفريقية قال:

(1) ابن عساري، البيان، ج. 1، 43.

(2) المرجع السابق، 44.

(3) ابن عساري، البيان، ج. 1، 41.

(4) البيان، ج. 1، 40، وكتاب الإمامة المنسوب لابن هنية، ج. 2، 67.

(5) معجم البلدان، انظر مادة بربر.

(6) في كتاب النساء، ذكره أبو عبد الله محمد التيجاني في تحفة العروس، ص 68 - 69. انظر أيضاً ابن عساري، البيان، ج. 1، 52، حيث أشار إلى نفس هذه الأحداث.

(7) هو عبيد الله بن الحبيب (116/ 734 - 126/ 743) الذي سوف يأتي الحديث عنه بصدد النتائج المترتبة على الطلبات الواردة من المشرق.

«كتب هشام إلى عامله على إفريقية: أما بعد، فإن أمير المؤمنين لما رأى ما كان يبعث به موسى بن نصير إلى عبد الملك (بن مروان) رحمه الله تعالى، أراد مثله منك وعندك من الجواري البربريات الماليات للأعين الآخذات للقلوب، ما هو معوز لنا بالشام وما والاه. فتلطف في الانتقاء، وتوخ أنيق الجمال، وعظم الأكفال، وسعة الصدور، ولين الأجساد، ورقة الأنامل، وسيوطة العصب، وجدالة الأسوق، وجشول الفروع، ونجالة الأعين، وسهولة الخدود، وصفر الأفواه، وحسن الثغور، وشطاط الأجسام، واعتدال القوام، ورخامة الكلام. ومع ذلك، فاقصد رشدة وطهارة المنشأ. فإنهن يتخذن أمهات أولاد⁽¹⁾ والسلام».

والى جانب هذه البعثات الدورية لجموع الجواري، كحق الخلافة مبدئياً في النصيب الشرعي من الغنائم - وهي بعثات تناقصت على مر السنين، بعد مفارح موسى بن نصير التي لا تعادل، وقد أشار إليها هشام بحثين - نظمت متاجرة حقيقية في هذا الميدان. وكشفت لنا ترجمة إسماعيل بن عبيد⁽²⁾ الزاهد وأحد التابعين، كان أرسله عمر بن عبد العزيز، عن وجود هذه التجارة، ولعلها كانت متسعة ومشترية جداً. فقد لقب إسماعيل بتاجر الله - وهي كنية كانت ترجع للصدقات التي كان يخصص لها ثلث أرباحه - واشتهر في هذه التجارة قبل الاستشهاد في البحر، سنة 725 / 107.

«قال / أبو العرب /، حدثني فرات، قال سمعت عبد الله بن أبي حسان يقول: كان إسماعيل بن عبيد المعروف /بـ/ تاجر الله يوجه المولّدات والأحمال إلى المشرق، قال فوجه رفقة كلها له، فخرج يشيهم إلى قصر الماء⁽³⁾ فسمع بكاء، فقال: «ما هذا؟» / فقل: له: هؤلاء المولّدات اللاتي وجهت /يكنين مع آبائهن وأمهاتهن وأخواتهن/ فبكى إسماعيل وقال: «إن دنيا بلغت بي أن أفرق بين الأحبة، إنها لدنيا سوء أشهدكم أن كل من /لها/ أب، أو أم، أو أخ، أو أخت فهي حرة». فأنزل من المحاسن سبعين مولدة⁽⁴⁾».

(1) انظر كلمة ولد (Additions aux dictionnaires arabes, Alger, 1923) Fagnan.

لاحظ المؤلف أن الأمومة تغير من وضع السرية. «فلا يمكن لسيدنا أن يبيعها ويمكن عطفها عند وفاته». وأحال على الخرش، شرح خليل، 1308، ج. 3، 437، ومختصر سيدي خليل، طبعة باريس 1900، ص 117، 133، 223.

(2) انظر في شأنه المالكي خاصة، في الرياض، ج. 1، 69 - 72، كذلك، أبو العرب في «الطبقات»، ص 25.

(3) «قصر الماء» على بعد 4 كلم جنوب القيروان، على طريق سيدي عمر الكتاني. ما زالت توجد بالمكان بئر إلى اليوم.

(4) أبو العرب، الطبقات، ص 25. أورد المالكي أيضاً في الرياض، ج. 1، ص 70، هذا النص بدون أن يذكر المصدر وقد حُف من القسم الأول، وأورده ابن تاجي في معالم الإيمان، ج. 1، ص 147.

فمن تكون هذه المولّدات؟ يرشدنا إلى ذلك «اللسان»⁽¹⁾. ذكر أنها «جارية مولدة تولد بين العرب وتنشأ مع أولادهم ويعدونها غذاء الولد ويعلمونها من الأدب مثل ما يعلمون أولادهم». إن الأمر يتعلق إذن بالجواري اللاتي أعددن خصيصاً لإرضاء الميول الأكثر تفتناً عند الأمراء والأعيان. وقد وجهن إلى الأحرام المخصصة لهن من طرف أولئك الذين كانوا شغوفين بهذا الصنف خاصة، كما هو معلوم. لكن، نعلم أن مؤسسات مختصة حقاً تولدت عن هذه الحاجة، وعملت على إعداد الجواري منذ بداية العصر الأموي بالمدينة المنورة ثم في بغداد. ولذا، من حقنا أن نفكر - والنص الذي بين أيدينا يسمح لنا بذلك - أنه منذ وقت مبكر جداً، أي منذ الربع الأول من القرن الثامن، ظهرت بإفريقية «أكثر مماثلة منقولة عن النموذج الشرقي وهي تستخدم نفس الفنيات، ولا عجب في ذلك». وفي الجملة، كان الأمر يتعلق بتشكيل البضاعة البشرية على عين مكان التصدير، بدل وسقها كمادة خام نحو الشرق، وذلك لتحقيق أرباح أوفر. ولعل هذه المتاجرة كانت نشيطة إلى درجة أن ابن حوقل⁽²⁾ - وكان يكتب حوالي سنة 360 / 970 - لكنه اعتمد عصر المنصور كما يبدو من السياق - عدّ «المولّدات الجميلات» من بين الأصناف الرفيعة التي يصدرها المغرب إلى الشرق.

وأورد ابن فروخ شهادة أخرى بخصوص تنقل الجواري بين إفريقية والشرق، حيث فوجيء ومُزَّ أثناء ذهابه إلى الكوفة في أواسط القرن الثامن، بلقاء جارية باعها أهلها وهي صغيرة بالقيروان، في بيت الأعمش المحدث الشهير. وقد مكّنه هذا اللقاء من التمتع لا محالة بحظوة خاصة لدى سيدها⁽³⁾. ولنلاحظ أخيراً أن هذه التجارة، مهما عظمت بين المغرب وبين المشرق، فإنها لم تكن وجوباً ذات اتجاه واحد، إذ أن الجواري اللاتي حصلن على إعداد رفيع بصورة خاصة في أحسن معاهد بغداد، كن يوجهن إلى القيروان للالتحاق ببلاط إبراهيم الثاني (261/874 - 289/901) مثلاً، فيأتين بالعادات والأذواق الشرقية⁽⁴⁾.

(1) ج. 3، 469. انظر أيضاً تاج المروس، و (Sup. aux dict. ar. de Dozy, s.v.).

(2) كتاب صورة الأرض، ص 94 - 95، انظر أيضاً J.A., 1842, I. 251. Description de l'Afrique.

و يجب تصحيح الترجمة التي قام بها DE SLANE.

(3) عياض، المداوك، ترجمة رقم 5، والمالكي، الرياض، ج. 1، 116.

(4) الطالبي، القراءة بالأحكان، في (Arabica, V. 1958, p. 188).

إخفاق محاولة الاستقلال الأولى

— عبد الرحمان بن حبيب (127 - 137/744 - 754) :

لم تكن الخطورة مفقودة من طلبات الشرق. ولم تكن طلبات النسوة بالخصوص دون صلة مباشرة بالانتفاضة العامة التي اتجهت بالعلاقات بين إفريقية والشرق، بداية من أواسط القرن الثامن، في سبيل جديدة انتهى بها الأمر إلى الاستقلال.

قال ابن عذاري⁽¹⁾: «وكان الخلفاء بالمشرق يستحبون طوائف المغرب، ويعثون فيها إلى عامل إفريقية، فيبعثون لهم البربريات السنيات. فلما أفضى الأمر إلى ابن الجحباب، متأهم بالكثير، وتكلف لهم أو كلفوه أكثر مما كان. فاضطر إلى التعسف وسوء السيرة. فحيث عدت البرابر على عاملهم، فقتلوه وثاروا بأجمعهم على ابن الجحباب».

وقد رأينا أن هشامًا بن عبد الملك الذي ألهنا إلى حنينه لمآثر موسى بن نصير، هو المشار إليه في هذا النص. لكن الظروف تغيرت. ذلك أن دعوة الخوارج القادمة من الشرق قد وحدت الضغائن وحمست الطاقات ونظمت المقاومة بأن أمدتها بمذهب بل إن الثورة التي يتحدث عنها ابن عذاري في الفقرة المذكورة، وقد بعثت في جموع البربر مثل هذه الروح، كبّدت العرب هزيمة نكراء في غزوة الأشراف (740/22)، وهو انهزام توج السياسة المتبعة إجماعًا منذ نصف قرن معلنة عن نهاية عصر. ولذا، اكتفى عبد الرحمان بن حبيب (127 - 137/744 - 754)، وقد حثه واستعجله أبو جعفر المنصور صاحب المملكة الجديد، بأن أهدى إلى الخلافة تحفًا صارت معهودة أو تكاد، فيبعث إليه هدايا من الكلاب والبرّاة، موضحًا في رسالة وجهها إليه، أن إفريقية كلها دخلت الإسلام في ذلك الوقت، فلم يعد ممكنًا السبي بها. «فهل هذا عذر واه لتابع يريد التملص؟»⁽²⁾. إنها بالأحرى علامة عن الوضع السائد آنذاك، وهو تحول حاسم لا رجعة فيه في العلاقات بين إفريقية والشرق. ولنلاحظ أننا بصدد الحديث عن فترة خطيرة استقلت أثناءها الأندلس، فبدأت عهدًا جديدًا فتح أمام الولايات القديمة. والمعروف أن

(1) البيان، ج. 1، 52.

(2) G. MARÇAIS, *La Berbérie musulmane*, p. 26

عبد الرحمان بن حبيب قد تأمر بها على بلج، وجرب حظه قبل النزول بتونس والاستيلاء عنوة على إفريقية حيث تولى البلاد واستقل بأمرها مدة عشر سنوات، على أنه رضي بأن يُضفي الشرعية على سلطته، مهما كان مصدر هذا العمل، سواء قام به مروان بن الحكم المتدهور، أو صاحب السلطة المطلقة أبو جعفر المنصور. وقد كان عبد الرحمان هذا حفيد عقبة بن نافع وابن حبيب بن أبي عبدة الذي برز في الحملات الموجهة إلى صقلية، وقد مات شهيداً على ضفاف نهر السيوة⁽¹⁾ سنة 741/123، وهو يقاتل الخوارج، فكان لذلك ولغيره من الأسباب جديراً بالقيام بأعباء الحكم بإفريقية التي أراد تنظيمها في صورة مملكة مستقلة ورثة⁽²⁾. وانتهى أمر هذه المحاولة الأولى الاستقلالية إلى الإخفاق، وقد عاصرت محاولة لاندلس المسلمة واستفادت من نفس الظروف. لكنها كانت لا محالة مفيدة، وبيئت رفض ابن حبيب الصريح الذي قابل به طلبات الشرق. إن إخفاق ابن حبيب صحبة والده أمام الخوارج، كان يجب أن يفتح بصيرته حتى يعرف أن الوقت الذي كان يمكن فيه استغلال البلاد بكامل الحرية قد ولى وانتهى. وقد فرض عليه طموحه الذي انتهى بقتله، أن يسلك سياسة جديدة، إذ يجب أخذ موقف الأهالي بعين الاعتبار، وإن وصلت في أواسط القرن التاسع بعض الإفريقيات اللاتي لم يكن من البربر حتماً إلى حرم بتداد حسب الانتفاضات، فلم يكن ذلك سوى أعمال طائشة قام بها أمير لا يرحم.

وهكذا، كانت الأموال توجه نقدًا وعبئًا ومن كل صنف إلى الشرق طيلة النصف الأول من القرن الثامن. وسوف تعوزنا دائمًا التفاصيل والتدقيقات الحسابية حول هذه الأموال، فلا يجب أن نغتر بغير ذلك. وأما عن الإفراط الحاصل الذي امتزج بأسباب أخرى لا تقل عنه عمقًا، فقد ترتب عليه بسرعة وفي الجملة، قتل الدجاجة ذات البيض الذهبي. وبصورة عملية ومنذ انتهاء حكم هشام بن عبد الملك (المتوفى سنة 743)، لم تعد إفريقية صفقة رابحة تمامًا بالنسبة إلى الشرق. فقد أنهكتها الحرب التي كانت أهلية من عدة وجوه أي شنيعة بالخصوص، فصارت عبئًا ثقيلاً على الخلافة، وجبا يتطلع الأموال، ومصدرًا للهموم أكثر منه للمنافع. ويعد نصف قرن من الثورات والحروب بلا

(1) ابن ملطري، البيان، ج. 1، 55.

(2) المرجع السابق، 67.

مائل، كان الابتهاج يعم عند طي الصفحة، وذلك حالما يوجد الشخص القادر على تأمين السلم، والمحافظة على العلاقات الروحية، والوعد بدفع جزية مرضية. وهذا الرجل هو إبراهيم ابن الأغلب (سنة 800).

وخلال نصف القرن الذي سبق إقامة إمارة وراثية بالقيروان، بدأت إفريقية، بعد أن كانت تابعة للشرق ومستغلة بصورة، غالبًا ما كانت مخجلة، تتحول إلى مرحلة بالنسبة إلى الشرق، قبل أن تصبح أحسن حليف وأحسن مساعد له، في مجال الثقافة والحضارة. فكيف جرى هذا التحول؟

صمود الخوارج، وتطور العلاقات بين العرب والبربر:

من الأدوار الحاسمة في تطور العلاقات بين إفريقية والشرق، الدور الذي قامت به مقاومة الخوارج. وقد نشأت هذه الحركة عن الحرب التي دارت رحاها بين علي ومعاوية، وتولد عن حركة الخوارج سنة 64/65، مذهب الصفرية ومذهب الإباضية، في نفس الفترة تقريبًا، وأول ما ظهر بالمغرب حوالي سنة 735/117، الصفرية وحالفهم النصر العظيم كرتين وعلى التوالي، في غزوة الأشراف سنة 740/122، بقيادة ميسرة الصفري من إفريقية وكان سقاء بالقيروان، وفي غزوة واد السبو⁽¹⁾ سنة 741/123 بإمرة خالد بن حميد الزناتي. ثم ظهر الإباضيون بعد ذلك، وقاموا بعمل دائم، فحافظوا على كيانهم حتى أيامنا، رغم الأعاصير. وأقدم قادتهم المعروفين في شمال إفريقيا هو عبد الله بن مسعود التجيبي الذي ألقى عليه القبض وضربت عنقه حوالي سنة 744/126، بأمر من عبد الرحمان بن حبيب⁽²⁾. وقد كان الإباضيون أعداء الصفرية الألداء، يمثلون اتجاهًا أكثر اعتدالًا، وكانوا أقل يسارية، - إن صح التعبير - فواجهوهم في الغالب في عدة معارك يصطبغ وصفها بالرتابة كما اصطبغ وقوعها بالشناعة. وهي معارك برزت جيدًا في مقتلة قريش الكبرى⁽³⁾، أي تقتيل أفراد الحزب الحاكم، وقد وقعت بالقيروان وأثارها الصفرية الغالبون لحين، سنة 758/140. والواقع أن أعمال العنف هذه كانت فظيمة. والثابت أيضًا أنها حصلت باسم مذهب ورد من الشرق، أي

(1) ابن عدي، البيان، ج. 1، ص. 55.

(2) انظر ابن عبد الحكم في الفتح، ص. 140، ترجمة ص. 141، و (Lewicki) *La répartition géographique* (des groupements ibadites dans l'Afrique du Nord au Moyen-Age, p. 322).

(3) ابن عدي، البيان، ج. 1، ص. 70.

بمساعده ويإعاز منه إلى حد ما، وهذا أمر آخر لم يبرز بصورة كافية. وقد طالب الأهالي بإقامة العدل، باسم القيم الأخلاقية التي أعدت في الشرق وآمنوا بها، ولم يترددوا في بث العنف بكل أصنافه، إذ هم يرغبون في تطبيق حقيقي للمثل الإسلامية من أخوة ومساواة في الحقوق والواجبات على جميع المسلمين، بدون ميز في الأصل، حيث إن ممارسة السلطة يجب أن تسلم لا إلى جنس، ومن باب أولى إلى طبقة، ولو كانت من فريش، بل إلى الأفضل والأقوى ولو كان عبدًا أسود كما ورد في الحديث. وكان الثوار يدعون لهذه المثل، وكذلك القادة الذين أعدوا في الشرق، كحملة العلم الخمسة⁽¹⁾ الذين أرسلهم، قبل سنة 757/140، أبو عبيدة مسلم التميمي الزعيم الروحي للإباضية في البصرة، ومنهم العربي القح أبو الخطاب عبد الأعلى المعافري، والعالم الإباضي البربري الشهير أبو المنيب إسماعيل بن درار الغدامسي الذي درس بالعراق. والخلاصة أن الخوارج كانوا يظهرهم في مظهر التحررين في عصرهم بفضل عدة جوانب من نشاطهم ومذاهبهم. ولعل نشاطهم لم يكن خاليًا من أهداف سياسية بعيدة، فقد شقوا طريقهم لتحويل العلاقات، وغالبًا ما كانوا يحملون السيف لذلك، وطالبوا بقيام هذه العلاقات على أساس آخر غير الوصاية والإخضاع. وأتاحوا أكثر من ذلك، أن تتحقق الأخوة في القتال، تلك الأخوة التي كانوا يدعون إليها. والواقع أن عددًا محدودًا من العرب مزجوا دمهم بدم البربر، وقادوا البربر أحيانًا إلى القتال.

إن هذا التوق الذي تمخض عن علاقات جديدة في إطار من العنف، قد ساعدت عليه نتيجة متوقعة لا مناص منها، تتمثل في تجمع العرب بإفريقية. إنها بقطة العصبية والعداوات القديمة التي ضاعت أصولها الخيالية أو الحقيقية في أساطير صحاري بلاد العرب. فترتب على ذلك ضعف السلطة المركزية وأزمة تغيير الدولة التي ساعدت على ظهور الأطماع، بعد أن كبحت لحين. وإن الخصومات العنيفة التي نشبت بين مختلف فرق الجند التي تتصادق تارة وتتعادى أخرى، حملت العرب مرارًا على البحث عن حلفاء بين الأهالي، أكثر من البحث عن ضحايا. وهكذا، ظهر بعض التقارب، وانتصر القوم أو على الأقل سيطروا على الأوهام.

ولعل جيلًا من المولدين أو من الشباب الذي مزج بين دم العرب ودم البربر، بدأ

(1) انظر LEWICKI، مرجع المذكور، ص 322 و 338، وقد اعتمد الشمامني، كتاب السير ص 124، 141 - 142.

يلعب دورًا محتشمًا ويقيم متطوعًا لجسر بين جنسين تزايد ارتباطهما. ولا ريب أن الشعور أو بالأحرى تخيل نقاء النسب بقي حيًا أمداً طويلاً، وأوحى بشدة، بردود الفعل والمواقف طيلة القرون الموالية. إلا أن الاندماج بدأ منذ النصف الثاني من القرن الثامن، وقد لعبت فيه الجواري من البربر دورًا عفوياً يقينا، لكنه دور لا يستهان به.

ولذا، فإن إدخال تحويل معين على علاقات إفريقية بالشرق لم يحصل عن طريق العنف فقط، بل إن عدة عوامل ساهمت بقسطها فيه. وهكذا، فإلى جانب الأعمال التعسفية وما نتجت عنها من مردود فعل لا تقل عنها تعسفاً، تواصل انتهاج سياسة ترمي إلى استمالة القلوب؛ وذلك على صعيدين، صعيد رسمي تعرض تبعاً لذلك، للتغيرات والطوارئ، وصعيد خاص كان أكثر استرسالاً وأكثر نجاعة في الجملة، ولو أنه كان أكثر رصانة. فقد كتب جورج مارسي⁽¹⁾ يقول: «بينما كان سيدي عقبة يقدم على غارات ملحمية ومذابح هائلة ويوجه جواري البربر الجميلات إلى الشرق، يبدو أن أبا المهاجر قاد التعاون الذي كان من الممكن أن يتواصل لمدة أطول. فلم يبق بينه وبين كسيلة أي عداوة على الصعيد الجنسي، إذ جمع الإسلام بين الخصمين. والمتوقع أن يكون هذا الوضع غير فريد...». وبالفعل، فإنه لم يكن الوحيد من نوعه. لكن سياسة التعاون الرسمية خضعت لاضطراب حقيقي، وخفت نفسها في نهاية الأمر. فقد خلف حسان بن النعمان عقبة بن نافع، ولم تكن له، كما رأينا، أية مودة خاصة نحو البربر، وفي الإمكان أن نعتبر أنه تمادى يعمل على طريقة أبي المهاجر، وذلك من بعض وجوه نشاطه. فهل كان ذلك لأسباب دينية أم عن دهاء سياسي؟ كان في جيشه اثنا عشر ألفاً من الأهالي. وقد كتب المالكي⁽²⁾: «فمن ذلك صارت الخطط للبربر بإفريقية، فكان (حسان) يقسم الفيء بينهم والأرض وحسنت طاعتهم». وأنهى موسى بن نصير العمل بهذه المحاولة التوفيقية، بالطريقة التي عرفناها. ثم رجع القوم إلى موقف أكثر تودداً. فحاول سليمان بن عبد الملك أن يعود إلى وضع الشرعية. وسعى عمر بن عبد العزيز خاصة، مخاطراً بالإضرار بموارد بيت المال والتوازن المالي للدولة. وقد وجه إليه اللوم على هذا الإجراء⁽³⁾ إلى تطبيق فرائض الإسلام في كل سماحتها، فأعاد تنظيم الخراج والجزية،

(1) Cah. de Tu., I (1953), p. 16 (سيدي عقبة، أبو المهاجر وكسيلة).

(2) الرباض، ج. 1، 36.

(3) من طرف A. MÜLLER (Kulturgeschichte des Orients) ج. 1، ص 174 وما بعدها.

(Geschichte des Islam in Morgen- und Abendland, I, 439 et s.).

وشملت مساعدات الدولة الجميع⁽¹⁾. روى أبو العرب⁽²⁾ أن صاحب الصدقات بإفريقية، يحيى بن سعيد الذي ولّاه عمر بن عبد العزيز، ابتاع جارية سوداء ثم أعتقها، ليتمكن من تسليمها بقية من صدقة لا يدري ما يفعل بها. إن هذه الرواية تكتسي صبغة أسطورية طبعًا، لكنها، ككل الأساطير، لم تكن بلا أساس تمامًا. فهي تلح على المساواة التي أراد تحقيقها بين جميع المسلمين. ولم يكن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر الذي ولّاه على القيروان إلا أحد مبعوثيه العشرة الذين أرسلهم لحمل البربر على الدخول في الإسلام. فكان يعيش على طريقة الخليفة، وقد روي أنه كان يسكن وزوجته وفرسه حجرة واحدة. واعتنق البربر الإسلام جماعات⁽³⁾.

وبعد عمر بن عبد العزيز، لم تعد السياسة الرسمية تُعنى بالوصول إلى طريق القلوب. وأحيلت هذه المهمة إلى المسجد الذي اعتنى من خلال الفقهاء العشرة الذين وجههم هذا الخليفة، وغيرهم من الفقهاء الآخرين الذين انتشروا بإفريقية، باستمالة المسلمين من ذوي الأصول المختلفة، وتبني رغائبهم والدفاع عنها. ولم تكن التراجم الواردة في كتب الطبقات سوى سلسلة من الروايات حول هذا الموضوع، مع بعض التغييرات. فهل تقطن حزب السنة إلى معنى الدور الذي يلعبه كل طرف، وهل شعر بخطر الرهان؟ هل أدرك أنه لا يجب ترك الخوارج يستفيدون وحدهم من الدفاع عن المثل الإسلامية وعن المظلومين؟ ومن المعلوم أن أهل السنة يستكفون من الثورة المسلّحة. وأن عمل التابعين الذين قدموا لتفقيه أهل إفريقية في الدين قد شق طريقًا خاصة بهم، هي نفس السبيل الذي اتبعوه بالشرق، أي طريق رفض التعاون والتفريط الأخلاقي والعداء والمقاومة السلبية. وقد ذكر أبو العرب والمالكي أسماء هؤلاء التابعين الزهاد. ويضاف إلى التابعين الذين أرسلهم عمر بن عبد العزيز، ستة عشر تابعًا، يجب أن يضم إليهم كذلك عدد كبير من الفقهاء الذين جاؤوا منذ عهد قريب، وقد استقر أغلبهم، ولا سيما منهم العشرة في القيروان. لكن أقام بعضهم بقلشانة⁽⁴⁾ أيضًا - قرب العاصمة -

(1) ص 289، مرجع المذكور ELLHAUSEN.

(2) الطبقات، ص 26.

(3) انظر المالكي، في الرياض، ج. 1، 69 - 72، وابن عدي في البيان، ج. 1، 48.

(4) المالكي، الرياض، ج. 1، 87.

وبتونس⁽¹⁾ وقسطنطية⁽²⁾. ومن المعلوم جيدًا أن الإسلام تنقصه النعرة التبشيرية فلن نلج على هذا الأمر. ولا يجب أن نتصور حينئذ هؤلاء التابعين ينتقلون بين القرى والأرياف للدعوة إلى دين الله. ولا تعكس التراجم المخصصة لهم مثل هذا الوضع، بل إنها تصوّرهم لنا وهم يؤسسون المساجد⁽³⁾ الملاصقة لبيوتهم، وهي مراكز للتعليم والدعوة. والواقع أننا بقينا قليلي الأطلاع على الطريقة المتبعة بخصوص دخول إفريقية في الإسلام. والأمر الثابت البين هو أن عملهم كان ناجحًا، وإن النفوذ الذي حصل عليه الفقهاء تجاه الأهالي في العصر الوسيط لشاهد على ذلك.

وهكذا، ومنذ أواسط القرن الثامن، بدأت تظهر علاقات عديدة تحدد الصلات القائمة بين إفريقية والشرق، سواء بواسطة العنف أم الإقناع. بينما تفككت بصورة جدية الوصاية تحت تأثير عوامل متنوعة، في انتظار أن تُلغى نهائيًا، وكانت القيم الثقافية مقبولة متبناة. ألم يزحزح النير الشرقي باسمها؟ إذ لم يوجد أي أثر للشعبية بإفريقية التي بدأت تتجه وجهة جديدة باعتبارها محطة للحضارة الشرقية، وهو مظهر سوف تحافظ عليه على مر القرون. فكانت تثقل علوم الشرق ورجاله، ونهيهى لهم بيئة مناسبة تتمثل في عاصمتها القيروان.

تقدم الحضارة العربية الإسلامية

والروابط المنسوجة مع المشرق:

بالإضافة إلى التابعين المعروفين الذين سبق الحديث عنهم، أقام بالقيروان أشخاص مشهورون، كأبي أيوب سليمان بن يسار⁽⁴⁾، أحد رؤاة مالك وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة. وأقام بها أيضًا لغويون كالطرماح وعياض بن حوالة⁽⁵⁾ - وقد عاصروا بني المهلب (787/171 - 795/179) الذين اصطحبوا معهم يوحنا⁽⁶⁾، أول طبيب شرقي مارس الطب في إفريقية. كما درّس بها مفسر يجدر بنا أن نتعرف عليه أكثر، هو

(1) المرجع السابق، 87، 103 - 106، 107 - 110.

(2) المرجع السابق، 87 - 89.

(3) انظر مثلاً، المالكي، الرياض، ج. 1، 69، 77، الخ. ...

(4) المالكي، الرياض، ج. 1، 94.

(5) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 245 - 248.

(6) أبو العرب، الطبقات، ص 29.

يحيى بن سلام البصري⁽¹⁾ (741/124 - 815/200)، حيث إننا نملك جزءاً من تأليفه⁽²⁾. وقد كانت الأفكار تستقل بسرعة، وكان النقاش الحامي يدور في نهاية القرن الثامن بالقيروان حول الإرجاء والإيمان. فهل أن الإيمان وحده ينقذ المؤمن؟ وهل هو فقط اقتناع أو تصريح وعمل كذلك⁽³⁾. لم تكن الحاضرة التي أسسها سيدي عقبة في النصف الثاني من القرن الثامن، مركز الثقافة الإسلامية الكبير الذي سوف تصبح عليه، لكنها كانت تستعد لذلك.

كان الأشراف العرب الذين يمثلون كل أنواع القبائل - مضر وقيس وتميم وقبائل معينة وقريش وأنصار وغيرهم كثيرون⁽⁴⁾ - قد استقروا بالقيروان. وقد لجأ إليها المشاركة عند الحاجة، إذ شعروا فيها بالأنس والطمأنينة أكثر مما وجدوه في ديارهم أحياناً. وقد اعتبر البعض أن إفريقية مرفأً حقاً، لجأ إليها أبو جعفر المنصور عندما كان بنو أمية يطاردونه، وتزوج بقيروانية⁽⁵⁾، هي أم موسى ابنة منصور بن عبد الله بن يزيد الحميري، والدة الخليفة الموالي محمد المهدي. إن هذا التحالف عن طريق التزاوج⁽⁶⁾ قد مَثَّن الصلات طبعاً بين بغداد والقيروان. والغريب أن هذا الزواج عقد حسب العادات القيروانية التي بقيت حية حتى صدور الإصلاح الحديث لمجلة الأحوال

(1) المالكي، الرياض، ج. 1، 122 - 125.

(2) تحفظ مكتبة الزيتونة في تونس بمجلد من الرق من تفسيره (رقم 134)، أرخ في 933/383، جمعه تلميذه بالقيروان، أبو داود أحمد بن موسى بن جرير الطعان (أو المطار) (182 - 798 - 887/274). انظر المدارك، ترجمة رقم 71. المخط جميل دقيق يقرأ جيلاً، وتحوي الصفحة على 32 سطراً. يبدأ هذا المجلد بالجزء 13، تفسير الآية 48 من سورة النحل وينتهي بالجزء 19، وهو يضم تفسيراً لسورة السجدة والأحزاب وسبأ وفاطر. وقد اعتمد المؤلف حاصم ومجاهد والحسن بن دينار وأبو العلية الرياحي والطبيع ابن المباس وغيره. ولم تكن طريقة الحديث المتبعة مسترسلة، بل إنها غالباً ما ترك المجال للنقل لا غير. وتضمن المجلد الأول القراءات المختلفة، كقراءة أبي. وهذا بدون استثناء فيما يبدو. ولا فائدة من التليل على فائدة هذا التأليف الذي كان يدرس بالقيروان حوالي نهاية القرن الثامن.

(3) انظر ترجمة يحيى بن سلام، المالكي، الرياض، ج. 1، 122 - 126.

(4) إن الكتابات على مقابر القيروان التي نشرها L. POISSOT et B. ROY بعنوان *Inscriptions arabes de Kairouan*، ثرية بصورة خاصة بفوائد من هذا القيل، إذ أنها تذكر النسب دائماً. انظر في خصوص الدور الذي قام به استقرار العرب في تعريب إفريقية، W. MARÇAIS. *Comment l'Afrique du Nord a été arabisée A.I.E.O.*, 1938, IV, pp. 1-28.

(5) انظر ابن حزم، الجوهرة، ص 19.

(6) انظر حسن حسني عبد الوهاب في هذا الموضوع، في «المصاحرات بين العراق وإفريقية التونسية»، مجلة المجموع العلمي العراقي، 1956.

الشخصية، «وكان المنصور شرط لها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى». وأضاف ابن الأبار⁽¹⁾ قوله: «وكتبت عليه بذلك كتاباً فعذب بها عشر سنين في سلطانه ثم أته فاتها فأهديت إليه في تلك الليلة مائة بكر». والقول الأخير مضحك بلا شك. ذلك أن الخليفة الذي عرف كيف يتخلص من أبي مسلم الخراساني لم يكن ليحترم شروط عقد الزواج، وأن يفرط في التردد⁽²⁾. لما استولى بنو العباس على الحكم، فإن الحظ لم يسعف الأمويين كثيراً، لما حاولوا بدورهم اللجوء إلى إفريقية. فقد لجأ ابنان من أبناء الوليد بن يزيد (المتوفى سنة 744/126) إلى القيروان. فهل أرادا إعادة الدور الذي نجح فيه أحد أقربائهم بالأندلس، هو عبد الرحمان الداخل؟ هذا ما اتهمها به عبد الرحمان بن حبيب الذي قبض عليهما وضرب عنقهما، بعد أن منحهما الأمان⁽³⁾. وكان علي بن الحسين الطائي (المهاجر) «أول أحفاد رسول الله الذي استقر بإفريقية»⁽⁴⁾ حوالي نهاية القرن الثامن، ويبدو أنه لم ينله أي سوء. وخلف أحفاده بالقيروان، ومنهم حفيده الشاعر أبو الحسن علي (توفي سنة 1038/443 - 1039) الذي عاش ببلاط المعز بن باديس من بني زيري.

وأهالي إفريقية؟ كيف كانوا يتصورون المشرق؟ ما هو الدور الذي قاموا به هناك؟ رغم الأعيان المرموقين الذين استقروا أو أقاموا بالقيروان، ورغم النشاط الثقافي الذي بدأ يمتد، وقد كان يذكر بنشاط الحواضر الكبرى بالعراق كالبصرة والكوفة، فقد كان الشعور السائد أن القيروان مكان قاص بإحدى المقاطعات. خاطب أبو محمد بن عمران التجيبي⁽⁵⁾ (المتوفى عام 125 - 743/127 - 745) وهو من حاضرة تونس، فقيهي من المدينة، هما القاسم ومسلم، وذلك أثناء رحلته، إذا أنهم لم يعجلا إلا قليلاً بإفادته بعلمهما، قال: «إننا بموضع جفا/ في هذا المغرب، وأنهم حملوني هذه المسائل، وقال لي: إنك تقدم على المدينة وبها / أبناء/ أصحاب رسول الله ﷺ، فسلهم لنا». فاستجاب مخاطباه إلى رغبته بعد لأي.

(1) الحلة، 351 - 352.

(2) إلا أنه من المهم لفت النظر للملاحظة الغريبة التي أبدتها ابن الأبار (الحلة، ص 195) من أن أبا جعفر «مقلوب العادة».

(3) ابن عساري، البيان، ج. 1، ص 61، وابن حزم، الجمهرة، ص 84.

(4) P. et L. POINSSOT, B. ROY، مرجع مذكور، ج. 1، 183. قدم لنا المؤلفون شجرة شرفاء القيروان الأوائل الذين كشفوا عن مقابرهم، انظر في خصوص الطائي، بحثاً خصه به ح. ح. عبد الوهاب في المجلة الزيتونية، ماي 1940.

(5) المالكي، الرياض، ج. 1، 103.

ونحن على علم من جهة أخرى بالرأي السائد في الشرق بخصوص المغاربة. على أن ذلك لم يمنع من أن تتواصل الرحلة، وأن تتسج لا محالة صلات في عدة أوساط، خاصة بين الفقهاء. قدم أسد بن الفرات إلى «البلاط» من طرف تلميذ أبي حنيفة، محمد بن الحسن، وتحصل على «منحة»⁽¹⁾ هامة تسد نفقاته للدراسة وللسفر. وحتى مالك فإنه كان يظهر بعض التججيل لطلابه من إفريقية، فكان يستمر في مراسلتهم⁽²⁾ بعد عودتهم إلى بلادهم وإنهاء دراستهم. وخلاصة القول إن الأوهام قد تلاشت شيئاً فشيئاً، وفرض طلبة إفريقية حضورهم بفضل جدهم وتعطشهم إلى المعرفة. وقد أمدوا العلوم الإسلامية، كما نعلم، ببعض من خيرة أعلامها. إلا أنهم لم يقوموا أبداً بدور مماثل لدور الفرس في الشرق ذاته على صعيد الثقافة وبالأحرى على صعيد الحياة السياسية والاجتماعية، إذ فقد عنصر التوادد وكانت المسافات بعيدة. وكان أهل إفريقية قليلين جداً على ضفاف دجلة والفرات، فلم يمكنهم القيام بدور بارز، وكان حضورهم يمثل أسماً في قدوم عدد محدود من الطلاب. ولم تشر كتب الطبقات إلى أكثر من عشرين طالباً من إفريقية حضروا دروس مالك (توفي سنة 179/795).

إلا أن نساء البربر قدمن للشرق بعضاً من أشهر رجالاته، وهذا ناتج عن السبي وعن التقدير الذي نلته. فولدن من سوف يكون أميراً وأنجين ثلاثة خلفاء. فقد أنجبت راح أصيلة نفزة، عبد الرحمان الداخل، وأنجبت سلامة أبا جعفر المنصور؟ وولدت قراطيس القاهر؟ وأنجبت قتول المعتضد.

وقد كان الشعبي⁽³⁾ (توفي سنة 724/105) تابعياً ومحدثاً شهيراً بالكوفة، وكان يروي بالخصوص «تواريخ» مغازي الرسول، وهو أيضاً ابن لبربرية أسرت بجلولة. وقد حدث كذلك أن البعض من البربر الأصليين قاموا بدور من الطراز الأول في نقل العلوم الإسلامية إلى الشرق. وقد كان عكرمة⁽⁴⁾ (توفي سنة 724/105) عبداً أعتقه ابن عباس، فصار أحد أعلام التفسير وهو من البربر. وقد جاء في الحديث أنه قدم إلى إفريقية حيث «بث بها العلم، وكان مجلسه في مؤخر جامع القيروان في غربي الصومعة»، كما قال المالكي⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق، 176.

(2) انظر ترجمة ابن غانم وابن فروخ مثلاً في «الرياض»، ج. 1، 113 - 122 و 143 - 155، للمالكي.

(3) ابن خلكان، الوفيات، ج. 2، 227 - 229.

(4) انظر أبو نعيم، حلية الأولياء، ج. 3، 245 - 326، والمالكي، الرياض، ج. 1، 92 - 93.

(5) المالكي، الرياض، ج. 1، 92.

وأمد البربر المشرق أيضًا بالجند الذي قاتل منذ وقت باكر في سبيل الله، وكان عددهم ألفين سنة 65/684 إلى جانب زهير بن قيس البلوي، وارتفع عددهم إلى 12 000 سنة 82/701، بقيادة حسان بن النعمان. وبعد بعض سنوات قدموا الأندلس للخلافة، بقيادة أمير بربري هو طارق بن زياد. وكانوا كذلك حاضرين يقينا في المغازي العديدة التي كانت تخرج من الرباطات وتوجه أثناء القرن الثامن ضد سواحل جزر الحوض الغربي للبحر المتوسط، خصوصًا إلى صقلية وسردانيا. وكانوا سنة 717 في صفوف جيش إفريقية بقيادة المغيرة بن أبي بردة القرشي⁽¹⁾، عى أبواب القسطنطينية، يشاركون في الحملة⁽²⁾ التي أخفقت، رغم الأعداد الكبيرة والوسائل القوية، وقد قادها سليمان بن عبد الملك.

لقد نشأت العلاقات بين إفريقية والشرق من فعل عنيف ومن غزوة لم تكن الأولى من نوعها. وإذا تولدت على هذه الحال فلا يمكن أن تلفت من النتائج المنطقية الحتمية لكل غزوة، وهي احتقار المغلوبين والارتباط بقطر أعد ونظم ليكون مصدرًا للموارد وميدانًا يخضع أحيانًا لاستغلال مفرط، لا يخلص منه العنصر البشري عيته دائمًا.

لكن الغزو قد تم باسم عقيدة ومذهب آمن به المغلوبون، وهو مذهب تحول حتمًا ضد الغزاة الذي تناسوه. وقد بدأت إعادة تحويل العلاقات تحت هذا الضغط العنيف أو المقتنع، واتخذت سبلاً مؤقتة رسمية أو أنها كانت بالخصوص قابلة لدوام أكبر، وذلك وسط انفجار من العنف لا يتصور، منذ أواسط القرن الثامن، وقد تواصل بدون هوادة. وسلكت إفريقية، بعد أن كانت تابعة للشرق، سبيلًا جعلها ربيته الروحية، بعد إنهاء ثورتها إلى حد بعيد، باسم القيم الأخلاقية والثقافية المقتبسة من الإسلام. لقد شهد القرن الثامن جميع الانتفاضات، لكنه تميّز أيضًا بكل ما تشم به الفترات الانتقالية وفترات المخاض الصعبة في أغلب الأحيان، من ثراء وخصوبة.

فقد نشأت الإمارة الأغلبية بالفعل من هذه الانتفاضات التي لم تقتصر على المغرب فقط، كما سترى ذلك قريبًا. وأنهى الأغلبة الفترة الانتقالية وفتحوا في وجه إفريقية التي تشبعت تشبعا عميقا نسيبا بالروحانيات والثقافة الشرقية، عهد الاستقلال في نطاق الولاء. وارتسم هذا المشروع في إطار تجاوز ولاية القيروان، إلا أنه لم يكن من اليسير تحقيقه.

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 22، وابن حناري، البيان، ج. 1، 49.

(2) Ch. DIEHL et G. MARÇAIS, *Le monde oriental de 395 à 1031*, p. 338.

الفصل الثاني

تأسيس الإمارة الأغلبية

أولاً: تفكك الدولة العباسية

(أ) عوامل التفكك:

كان ابن المقفع⁽¹⁾ (106 - 724/142 - 759) في أواسط القرن الثامن، ذلك العالم الأنسي من ذوي الأصل الفارسي، وذلك المفكر المتبصر والدسّاس في آن واحد، الذي كان مطلعاً على نوابغ عصره - ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكنيات السلطة، مما كلفه إزهاق روحه - قد اتجه بهذه النصيحة⁽²⁾ «إلى خليفة لا يمكن أن يكون إلا المنصور»⁽³⁾ (136 - 745/158 - 775).

(1) في خصوص ابن المقفع، انظر G.A.L., GI, 151, et SI, 233-237. انظر أيضاً: E.I., s.v. راجع بشأن La biographie d'Ibn al-Muqaffa' d'après les sources anciennes, Arabia, 1974, I, نرجمته: (307-723).

وفي خصوص تأليفه، انظر:

.F. GABRIEL, L'Opere d'Ibn-Muqaffa', in R.S.O., vol. XI (1931-1931), pp. 197-247

ويخصوص أفكاره السياسية، طالع:

E.I.J. ROSENTHAL, *Political Thought in Medieval Islam, an Introductory outline*, pp. 67-74, ainsi que S.D. Golden, *A Turning point in the History of the Muslim State, (A propos of Ibn al-Muqaffa's Kitab as-sahaba)*, Islamic Culture, XXIII, 1949, pp. 120-135.

(2) الأدب الكبير، في «الأدب الصغير والأدب الكبير ورسالة الصحابة»، تحقيق يوسف أبو حنيفة، ص 86 - 88.

(3) D. SOURDEL, La biographie d'Ibn al-Muqaffa', Arabica, I, 322

«واعلم أنه لا ينبغي لك، وإن كان الوالي غير مرضي السيرة إذا علقت حبالك بحباله، إلا المحافظة عليه، إلا أن تجد إلى الفراق الجميل سبيلاً.

«تبصر ما في الوالي من الأخلاق التي تحب له والتي تكره، وما هو عليه من الرأي الذي ترضى له والذي لا ترضى. ثم لا تكابرته بالتحويل له عما يحب ويكره إلى ما تحب وتكره. فإن هذه رياضة صعبة تحمل على الثبات والقليل.

«فإنك كلما تقدر على رد رجل عن طريقة هو عليه' بالمكابرة والمناقضة، وإن لم يكن ممن يجمع عز السلطان ولكنك تقدر على أن تعينه على أحسن رأيه، وتسده فيه وتزينه، وتقويه عليه. فإذا قويت منه المحاسن كنت هي التي تكفيك المساويء. وإذا استحسنت منه ناحية من الصواب كان ذلك الصواب هو الذي يبصره مواقع الخطأ بالطف من تبصيرك وأعدل من حكمك في نفسه. فإن الصواب يود بعضه بعضاً ويدعو بعضه إلى بعض حتى تستحكم لصاحبه الأشياء، ويظهر عليها بتحكيم الرأي. فإذا كانت له مكانة من الأصالة اقتلع ذلك الخطأ كله. فاحفظ هذا الباب واحكمه.

«لا يكونن طلبك ما عند الوالي بالمسألة، ولا تستبطه، وإن أبطأ عليك. ولكن اطلب ما قبله بالاستحقاق له، واستأن به وإن طال الأناة منه - فإنك إذا استحقته أتاك عن غير طلب، وإن لم تستبطه كان أعجل له.

«لا تخبرن الوالي إن لك عليه حقاً، وإنك تمتد عليه بلاء وإن استطعت ألا ينسى حقك وبلاءك فافعل. ولكن ما يذكره به من ذلك تجديده له النصيحة والاجتهاد، وألا يزال ينظر منك إلى آخر يذكره أول بلائك.

«واعلم أن السلطان إذا انقطع عنه الآخر نسي الأول، وأن الكثير من أولئك أرحامهم مقطوعة وحبالهم مصرومة، إلا عمن رضوا عنه: وأغنى عنهم في يومهم وساعتهم.

«إياك أن يقع في قلبك تعب على الوالي أو استزراء له.

«فإنه إن وقع في قلبك بدا في وجهك، إن كنت حليماً وبدا على لسانك، إن كنت سفيهاً.

«فإن لم يزد ذلك على أن يظهر في وجهك لآمن الناس عندك فلا تأمن أن يظهر ذلك للوالي.

«فإن الناس إلى السلطان بعورات الإخوان سراع. فإذا ظهر ذلك للوالي كان قلبه

هو أسرع إلى النفور والتغير من قلبك فمحق ذلك حسناتك الماضية، وأشرف بك على الهلاك، وصرت تعرف أمرك مستديراً وتلتبس مرضاة سلطانك مستصعباً، ولو شئت كنت تركته راضياً وازددت من رضاه دنواً».

عصيان الولاة:

في الإمكان عنوان هذا النص على النحو التالي: فن معاملة الوالي بمرونة. إنه نص يكشف بوضوح عن الجو الذي ساد طيلة العقود التي تلت سقوط الأمويين، وشهدت تفتتاً، لا يشكل استقلال الأغلبية في نطاقه، سوى مرحلة وحلقة. وهو من جهة أخرى نص هام خاصة وهو شهادة ملاحظ موهوب بصورة بارزة. وهذا النص عبارة عن «وثيقة تاريخية حقيقية»⁽¹⁾ أغنية بالأخبار المتعلقة بالفترة التي حُرر فيها، كمؤلفات أخرى كثيرة لابن المقفع.

وقد أصبح الوالي أكثر فأكثر صاحب السلطة الحقيقي، وهذه علامة مليئة بالمخاطر وإشارة ثابتة لداء سوف يتضخم أنه بلا دواء. فلا يمكن عزل الوالي، ولا يمكن أن توجه إليه الأوامر توجيهاً، ولم يعد يطالب خاصة بدفع محصول الجباية لبيت المال. بل يجب أن يكون المرء جديراً بعطفه. ومن فرط المجاملة والاعتناء والمهارة السياسية يمكن بحفظ مختلفة وبنتيجة تسوء أكثر مما تحسن، إبقاءه في طاعة نسبية ظاهرة أكثر منها حقيقية في أغلب الأحوال. ولا شك أن خلفاء بني العباس قد كافحوا بجهد جهيد أحياناً، خاصة في القرن الأول لقيام دولتهم، للحد من الداء وإنقاذ السلامة الترابية لمملكتهم. وقد أنهكوا قواهم في أغلب الحالات في حروب باهظة لا طائل من وراءها. ولم يحصلوا في أحسن الظروف إلا على انتصارات زائلة. وكان يجب التعامل مع نظام لم تنبع منه أية مملكة كبرى في العصور الغابرة وفي العصر الوسيط، وإيجاد الحلول الأقل سوء، التي من شأنها لا أن تقضي على التفكك الحتمي⁽²⁾، بل أن تنقل تصوراً للوحدة والمحافظة على هيئة الخلافة، ولو في مظهرها الخارجي. وقد نشأت إمارة الأغلبية من أحد هذه الحلول.

(1) ذكر هذا الحكم *L'opere d'Ibn al-Muqaffa', R.S.O., XI, 231*) F. GABRIEL حول رسالة في الصحابة، وهو صالح فعلاً كل الصلاحية لهذا النص المستمد من «الأدب الكبير».

(2) انظر الملاحظات المفرطة لكن الموجبة حول هذا التفكك، التي أبدتها *Le GAUDEPROY-DEMOMBYNES* (monde musulman et byzantin jusqu'aux Croisades, p. 317) de GAUDEPROY-DEMOMBYNES et PLATONOV.

لم يكن عصر العباسيين قد بلغ الذروة:

خلافاً لما يمكن اعتقاده، فإن حكم بني العباس⁽¹⁾ لم يبلغ فعلاً ذروة العظمة العربية، في مجال الحرب والسياسة على الأقل. بل كان نديراً بقرب ساعة التفكك.

فقد كان عصر العباسيين في حد ذاته نتيجة لهزات خطيرة فعلاً، وثمرة لنزاعات دامية ومحصولاً لانتفاضة لعب فيها الحقد على «سيرلة العرب المطلقة»⁽²⁾ دوراً لا يستهان به. وقد كشف النظام المتولد عن هذه الخصومات التي قفت على الأمويين، منذ البداية عن أسس غير ثابتة، فكانت الأحزاب ذاتها التي عملت لصالحه تهدده، والأطماع تحاصره، وقوى الانفجار تخربه. كما عملت من جهة أخرى عدة عناصر ضد السلطة المركزية في فترة دقيقة من حياة الدولة، مثل انعدام الثقة والدسائس - كالتي حيكت مثلاً لأبي مسلم الخراساني - والشكوك المتبادلة، والأحقاد الخفية وكثير من العوامل الأخرى من هذا القبيل، كالمصاعب الاقتصادية والفوضى المالية والإسراف للتباهي. فابن المقفع الذي كان على معرفة جيدة بعصره ومحيطه، وكان بلا ريب المؤلف الواعي للتصحيح⁽³⁾ التي لم توجه أبداً للأمير، قد نصح الخليفة باليقظة والكتمان

(1) لا يمكن طبعا سرد قائمة بالمراجع في خصوص بني العباس، ولو بإيجاز كبير. إلا أنه يمكن تكوين نظرة شاملة بالرجوع إلى مقال جيد لـ B. LEWIS (E.P.) «*Abbasides*»، وإلى المصادر التي أوردتها بالبحث. ولستابعة الأحداث، يمكن الرجوع إلى تأليف تقليدي لـ W. MUR، طبعة ثالث، لندن، 1898، *The Caliphate, its rise, decline and fall* وقد راجعه T.H. WEIR، و EDINBURG، 1915 و 1924. ومن بين الأبحاث الأقرب بهذا والاعمق، يجب ذكر أعمال F. GABRIEL حول الأمين والمأمون، و S. MOSCATI حول أبي مسلم والمهدي والهادي، و H. BOWEN حول الوزير علي بن عيسى، وخاصة البحث الجيد لكلود كاهن (Cl.) «*Points de vue sur la révolution 'Abbaside*», *la Revue Hist.*, n° 468 (1963), pp. 295-338 (CAHEN) أما تأليف A. MEZ الذي نقل إلى العربية «*Die Renaissance des Islam*» فهو أيضاً قيم جيداً.

(2) CL. CAHEN, *Les facteurs économiques et sociaux dans l'ankylose culturelle de l'Islam, dans Classicisme et déclin culturel dans l'Histoire de l'Islam; Actes du Symposium International d'Histoire de la Civilisation Musulmane* (Bordeaux, 25-29 juin 1956) organisé par R. BRUNSCHWIG et G.E. VON GRUNEBaum, p. 300.

وفي خصوص طابع ودوافع الانتفاضة التي قفت على بني أمية، انظر مثلاً E.P., s.v. «*Abbaside*» (خاصة ص 17 - 19) وانظر أيضاً J. WELLHAUSEN «*Das Arabische Reich un sein Sturz*» ترجمة أبو ريده إلى العربية. يعقد اليوم أن ثورة بني خراسان كانت بالأحرى ظاهرة إقليمية أكثر منها قومية.

(3) في خصوص «التصحيح» انظر ERWIN I.J. ROSENTHAL «*Political thought in Medieval Islam, An*» (Introductory Outline, pp. 67-83).

المشيح بالتسامح، وخلاصة القول بالرضى بأن لا يمارس أية سلطة حقيقية في الولايات التي سلمت إلى الولاة طوعاً أو كرهاً.

أسباب التفكك الطبيعية:

كانت الممالك الكبيرة بناءات ذات أبعاد عظيمة جداً، فلم تكن غير متينة. وبالفعل، لم يكن يقدر الخليفة على تسيير مملكة كانت تمتد من نهر السند إلى جبال البرنس، وهي تقع في الجملة في منطقة شبه قاحلة وبالتالي فهي محرومة من قواعد اقتصاد متكامل. ولم يسمح تأسيس البريد بإبطال جميع المساوئ الناشئة عن بعد الشقة واختلاط الأجناس وتباين المشارب والعنف وتعارض الأهواء. وللمحافظة على وحدة ممالك شاسعة في مثل هذه الظروف، تحتم وجود رجال لهم موهبة خارقة وطاقة نادرة الوجود. ويندر وجود مثل هؤلاء الرجال في مسيرة التاريخ. ولذا، كان التفكك مآلاً طبيعياً لجميع الممالك الكبرى. ولم تنج المملكة العباسية من هذا المصير المشترك.

الجيش:

كان التحام المملكة وسلامتها يعتمدان القوة إلى حد بعيد. وبنو العباس كيني أمية لا محالة، لم يقدروا على حل مشكل الجيش⁽¹⁾ الذي كان متركباً من العبيد والمرتقة، وكان غير متلاحم يثقل كاهل الميزانية وتتقاسمه عداوات الأجناس⁽²⁾، دون أن يعي وعياً واضحاً أن مهمته ترمي إلى الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، بل إنه خدم جميع الأغراض الخاصة والمصالح التي قادته في المقام الأول. فقد كان أول شاغل للجيش الموجه ضد المنشقين هو أن يتمرد بالذات بعد الانتصار، وحتى لو أعاد نفوذ السلطة المركزية إلى نصابه، فإن ذلك يتم لفائدة قائده. ذلك أن قادة الجيش، إن لم تزد أطماعهم اتساعاً، فإنهم يهدفون جميعاً إلى الاستقلال وتوارث الحكم في إمارة اقتطعوها من المملكة الشاسعة. وهكذا اكتست الخلافة في الغالب مظهر الحجابة المتخصصة في

(1) انظر مثلاً ملحوظات كلود كاهن (مرجع المذكور، ص 21). كان الجيش معزولاً عن المجتمع.

(2) انظر في خصوص هذه المشاهدات الجاحظ مثلاً، دراسة إلى الفتح بن خاقان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة عند G. VAN VLOTEN (Abu Othman Amr Ibn Bahr al-Djähiz) حاور الجاحظ، بفضل حجب واهية قائمة على علائق النسب وصلات الولاء أن يبين أن هذا الجيش متحد في جوهه، وذلك لغرض سياسي.

منح يعمت فعلى للولة ولجميع المتمردين الناجحين. وهذا وضع يذكرونا من بعض الوجوه بالوضع الذي نشأ عنه النظام الإقطاعي بالغرب المسيحي⁽¹⁾.

الإقليمية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية:

كان طموح القادة وجميع الأمزجة القوية الباحثة عن المغامرات، يشكل تهديداً كبيراً، بالنسبة إلى وحدة المملكة، سيما وقد وجد حليفاً قوياً في الروح العصبية للقبائل والأجناس والتقاليد واللغات، وهي خاصيات إقليمية تطفو كلما أتاحت الظروف ذلك، في شكل انقسامات جهوية وعرقية وقومية ولغوية. فحيثما نزل العرب، كانت تمرزهم نزاعاتهم القبلية السابقة وتحركهم روح القوضى والاستقلال القديمة، تلك الروح التي عهدوها في بلاد العرب مسقط رأسهم، وقد امتحنحت امتحاناً عسيراً، لما انتقل الرسول إلى الرليق الأعلى، الدولة الفتية المتولدة عن الدعوة الإسلامية، والتي صجرت عن محور الأحقاد الموروثة عن الجاهلية، رغم النداءات الملحة إلى التأخي. حيث استفند رؤسائهم، لا سيما منهم قادة الجند، قواهم في نزاعات بين الأشقاء، للاستيلاء على الحكم في إفريقية وغيرها. ومن ناحية أخرى كان للتفوق الذي يذعيه العرب مفعول تسبب في ظهور الشعوبية بشئ أشكالها، سواء اصطيفت بلون النزعة المانوية أو مذهب الشيعة والخوارج أو بأخرى. فكانت مطالب «الشعوب» تعلن أحياناً عن يقظة القوميات وهيئاتها، وكانت تتصل بمشاغل كبار القوم وجميع المترشحين للاستقلال. وقد كان هذا اللقاء هيئاً، سيما وأن الناس كانوا يؤقلون من الثورة على السلطة حياة أرغد، ويمكن أن نقول إن أملمهم لم يخب دائماً. إذ غالباً ما يكون قيام ممالك مستقلة، إشارة إلى التقدم بالنسبة إلى الوضع السابق. فلم تكن الجباية الجافرة بلا شك، والشقاء المصحوب بشئ التناقضات الاجتماعية والمفضي إلى الفتن، ومشاهد الرعب التي وصفها كلود كاهين⁽²⁾، ظواهر خاصة مقتصرة على بلاد ما بين النهرين ليس إلّا. فقد كانت هذه الإسامات تضعف السلطة المركزية. وكانت بالتالي تهتيء للتفكك. ذلك أن ثورة بني

(1) انظر حول هذه المسألة R. BOUTRUCHE (Seigneurie et féodalité, Le premier âge des liens d'homme) (d'homme) (خاصة) pp. 262-269.

(2) Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers 'Abbasides, d'après Denys de Tell-Mahré, Arabica, I, fasc. 2, pp. 136-152.

كربين في طبرستان، وقد قادها ونداد بن عرمز (138 - 190/755 - 805) وبلغ بها أقصى حدّها مازيار (194 - 224/809 - 839) الذي روي عنه «أنه أمر المزارعين بمهاجمة أوليائهم ونهبهم»⁽¹⁾، وثورة بابك⁽²⁾ (201 - 221/816 - 836)، وكذلك ثورة الزنج (255 - 270/869 - 883)، لا يمكن إدراكها تمام الإدراك إلا في سياق عرقي واجتماعي واقتصادي ساعد على النزاعات والانفصالات. وكذلك كان الأمر في المغرب بالنسبة إلى الاضطرابات التي سبقت قيام الممالك المستقلة.

الاعتقاد في حتمية التفتت:

كان تدهور شؤون المملكة هذا يعتبر أمراً لا مرد له، وداء لا خلاص منه، تجب معاشرته. وكانت بعض العبارات التي فاه بها عثمان، وبعض الأحاديث النبوية التي ذاعت كثيراً، موضحة جداً للحالة النفسية السائدة آنذاك⁽³⁾. فقد روي عن عثمان أنه قال لما حاصره قتلته: «لئن قتلوني لم يصلوا بعدي جماعة أبداً، ولم يقاتلوا عدواً جماعة أبداً». وروي في حديث نسب إلى الرسول أنه قال: «تدوم الخلافة بعدي ثلاثين سنة، ثم تصبح ملكاً عضوياً»⁽⁴⁾.

لقد تجاوزت فعلاً حصيلة النزاعات التي أثارها دم عثمان كل التقديرات، واتضح أنها متناهية. واعتبرت ذلك عقلية العهد الوسيطة التي كانت تسارع بالبحث عن تفسير للأحداث في الغيب، إشارة إضافية إلى دنو الساعة ونهاية الدنيا المنتبأ بها⁽⁵⁾. وكان الشعور متفاوتاً في غموضه بخصوص العجز عن مقاومة ما هو حتمي، وما هو مكتوب ومتنبأ به. وقد لحق الاعتقاد في تدهور متواصل لا مفر منه، عالمًا بلغ الذروة بفضل

(1) مادة «مازيار» في E.I.

(2) انظر E.I., s.v.

(3) راجع طه حسين، الفتنة الكبرى، عثمان، ص 221.

(4) راجع المآخذ التي ذكر WENSINCK (II, 70)، في خصوص هذا الحديث الذي لم يرغب من أي مجموعة من الأحاديث وتقريراً من أي تأليف في التاريخ.

(5) في خصوص ترقب الساعة والقلق عند أجيال المسلمين الأوائل، راجع P. CASANOVA (*Mohammed et la fin du monde*). وفي شأن الانحطاط انظر:

R. BRUNSCHWIG, Problème de la Décadence, dans *Classicisme et Déclin culturel dans l'Histoire de l'Islam, Actes du Symposium International de la Civilisation Musulmane*, organisé, par R. BRUNSCHWIG et G.E. VON GRUNERBAUM, (Bordeaux, 25-29 juin 1956), pp. 29-43.

وانظر أيضاً «البدع»، لمحمد الطائي في S.I., T. XII, pp. 51 et 57.

النوبة، فبدأ منذئذ ينحلو بسرعة متزايدة، وربما قام بلور ثابت، وإن يصعب تحديده، في تفكك المملكة، فعمل في شكل تخاذل مؤذ جوهره ما وراثي، وخرب خفية الالتحام، وأبطل تحركات المروءة، فلم يترك من أمل سوى في نوع من الخلاص المدمر. وهكذا كان التقدم إلى القتال مرتبطاً بالاعتراف بالهزيمة مسبقاً، وهذا لم يمنع بعضهم من الكفاح بقوة اليأس، بنيت صادقة لإنقاذ معتقداتهم وأرواحهم، ولربما أيضاً كان يحدوهم أمل خفي بالاستشهاد في سبيل الدين القويم وفي الطريق المستقيم.

النزاعات السياسية والدينية :

كانت حيثل الخصومات عنيفة، حتى بين أنصار الوحدة، وكان القتال غامضاً. ولم يكن التفكك فعلاً ثمرة العصبيات والطموح فقط، بل ساعدت عليه النزاعات السياسية والخلافات المذهبية. ولا ريب أن الأحزاب السياسية والدينية الكبيرة التي تواجعت في نزاعات لا هوادة فيها، لم تهدف إلى تقسيم المملكة وتفكيكها. بل إنها كانت ترمي إلى أهداف متعارضة كل التعارض. إلا أن النتائج التي وصلت إليها كانت مخالفة للأهداف المصرح بها والمرغوب فيها.

إن شرعية العلويين التي كانت تنهم جميع النظم الأخرى بالاستيلاء على السلطة، وبالتالي بفصلها لالتفاف الأمة القديم حول الرسول، تلك الوحدة التي استمرت ملتفة حول آل بيته، لم تنجح، بعد سلسلة طويلة من المعارك الدامية في تأريخ الإسلام، ومزيد من التصدعات في جبهة الإسلام، والزيادة من أسباب الخصام، سوى في بعث أول خلافة مضادة. فمن توفي دون أن يعرف الإمام الحق في عصره مات كالكافر، كما صدع بذلك الشيعة الذين كانوا يضعون أساس الإيمان ذاته في الاعتقاد في الإمام الحق. وقد عملوا تارة بطرق خفية وطوراً بطرق علنية، وهي سبل ذات تفرعات متناهية وتحويلات لا تقل عنها حدداً، بهارة وتحيل وثبات وإخلاص جدير بالإعجاب، على تجنب المسلمين مثل هذه الموت. وسواء أرادوا ذلك أم لا، فإن عملهم الخفي منه والعلني، خرب المملكة في الواقع وجعلها عرضة للفتن. ذلك أن شرعية العلويين لم تقدر أبداً - مهما كانت رغبتها وتحمسها لفرض سيطرتها⁽¹⁾ - على تحقيق وحدة دار الإسلام حولها.

(1) انظر : L'Impérialisme des Fatimides et leur propagande, A.I.E.O., Alger T. IV, 1942, M CANARD (pp. 156-193).

وخلافاً لذلك، فقد تولدت عنها كثرة من الفرق المتنافسة التي تتنوع في مدى الهييجان والتطرف، مما زاد في خطورة عوامل الانقسام والتفكك.

وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى ملهية أخرى معارضة، تعني مذهب الخوارج الذين كانوا يعتبرون مسألة الخلافة، أي السلطة المركزية، ثانوية. فمن حق كل شخص أن يكون خليفة، ولو كان عبداً حيشياً. والواقع أنهم رضوا جيداً بالانقسام، ولم يؤسسوا ملكاً متلاحماً قوياً أبداً. بل إنهم قاوموا أكثر من ذلك النظام القائم، قبل إقامة نظام جديد ودولة جديدة معينة. وكان المثل السياسي لدى الخوارج نوعاً من الفوضى التي يعدلها وجود دستور هو القرآن، ووجود إمام هو رئيس روعي أكثر منه رئيس دولة. وقد جمعوا أنباعهم من بين كل أولئك الذين كانوا يحنون إلى حياة الجاهلية، دون ضغط من السلطة أو حياة فجر الإسلام، وانتدبهم من بين كل أولئك الذين بقوا متعلقين ببساطة حياة البداوة، ومن بعض الناقمين الذين وجدوا في مذهب الخوارج أحسن سلاح لمحاربة مساوئ السلطة والتبعية. وقد كان مذهب الخوارج من الوجهة المذهبية ويسبب نوعية تجنيده الخاص، يحمل في طياته طلائع التفكك. فعند انتصاب بني العباس، فقدت قوى التفجر التي كان يمثلها، كثيراً من قوتها في العراق والشرق عامة، لكنها بقيت محيرة في المغرب.

لقد أنهك الخوارج قواهم فعلاً في حروب دامية ساحقة، خاصة ضد بني أمية، ولكنهم أسهموا بالكثير في إسقاطهم. فشغل السادة الجدد بالدولة المنهارة المتمثلة في شخص أنصارها، وصارت موضوعاً للحيرة. وقد هوجم النظام الجديد من كل جانب، فقاوم على جبهات متعددة، وتناقصت مقاومته للانشقاقات. و«كان لتقديس معاوية في القرن الثالث من الهجرة»⁽¹⁾ من القوة ما جعل المأمون سنة 211 أو 826/212 - 827، ثم المعتضد سنة 897/284، يعزمان على الأمر بلعن مؤسس الدولة الأموية من أعلى المنابر، ثم عدلا عن ذلك. إن هذين الخليفين، إذ قررا الشروع في هذا العمل ثم العدول عنه في فترة سبعين سنة تقريباً تفصل بينهما، لدليل، كما لاحظ ذلك شارل بيللا، على أن الخطر كبير، وأن الإقدام على إثارة غضب «أنصار معاوية»⁽²⁾ لعله أخطر من ذلك إلى حد بعيد. وقد اعتبر الجاحظ، بصفته خادماً أميناً لبني العباس يشعر بالخطر

(1) Ch. PELLAT, *SI*, Paris, 1956, t. VI, pp. 53-66

(2) Ch. PELLAT, *Le culte de Mu 'awiya au Ille, de l'hégire*, *SI*, VI, pp. 55

المحقق، أنّ من واجبه أن ينبه السلطان، «فأدى به الأمر إلى تحرير تقرير حقيقي عن أسباب الانقسامات في الأمة الإسلامية»⁽¹⁾.

مراحل التشكك الكبرى :

خدمت كل الانقسامات وكل هذه النزاعات السياسية والمذهبية في نهاية الأمر وأحياناً عن جهل، المصبيات وأولئك الذين استفادوا منها بصورة أو بأخرى. وهكذا تمكنت عدة حركات منشقة من نيل أغراضها. فقد انشق عن الخلافة بصورة تزيد أو تنقص وعلى التوالي، مع احترام متنوع للصيغ، بنو أمية بالأندلس (756/139)، والصفورية بسجلماسة (758/140)، وبنو رستم بالمغرب الأوسط (776/160)، والأدارسة بالمغرب الأقصى (758/173)، والأغالية بإفريقية (800/184)، وبنو طاهر بخراسان (820/205)، وأحمد بن أسر بطبرستان (820/205)، والصفاريون بسجستان (867/253)، والطولونيون بمصر (868/254)، والسامانيون بإقليم ما وراء النهر (864/261)، هذا إذا اقتصرنا على ذكر أشهر الدول التي تقاسمت بين القرن الثامن والتاسع غنائم الخلافة. وكان الأمراء المستقلون أو الموالون شكلاً للخلافة في بغداد، يتصرفون بأنفسهم في ممالك اضطرب تاريخها ولم تستقر حدودها على حال، بل كانت تمتد وتقلص وتزول مع الحروب التي كانت تنشب بينهم. فقد قضى الصفاريون على بني طاهر، ثم أزيحوا بدورهم من طرف بني سامان الذين لم ينجوا من المصير المشترك الذي كان يترتب بهم في أشخاص الفزنويين مواليتهم السابقين. وكان الخلفاء العاجزون يشاهدون ذلك ويوزعون التوليات على الغالبين. وفقدوا أثناء ذلك العراق، إذ نافستهم عليه منذ نهاية القرن التاسع أسرة بني حمدان القوية التي تولت حكم الموصل، وبرز ملكها بحلب، بإمرة سيف الدولة الذي خلد ذكره الممتني. أما بلاد العرب ذاتها، فقد عادت إلى وضع شبيه بما كانت عليه قبل الإسلام تنازع فيها على الحكم، العباسيون والطولونيون (ثم الإخشيديون) والزياتيون بزييد، والجلنديون بعمان والقرامطة. وكانت بلاد الشام في حكم الفسطاط أكثر من أن تحكمها بغداد عاصمة الخلافة التي استولى عليها منذ سنة 945/334 بنو بويه.

وقد انتهت على هذه الحال الفترة الأولى من دولة بني العباس. وهي مرحلة الأتول

(1) النابعة لـ A.I.E.O., 1952, p. 305.

التدريجي والتفكك البطيء. وتجسدت المرحلة الموالية (334 - 945/656 - 1258) في سيادة شكلية صرف للخلفاء، ووجدت خاتمتها الطبيعية لما سقطت بغداد نهائيًا وإنهار الملك الذي أقامه أبو مسلم الخراساني. وقد أوضح كل ما وقع أن قوة البداية المتجهة إلى المركز، وهي قوة أبحاث إقامة مملكة عظيمة في بضعة عقود، قد عقدتها منذ أن أبطأ دفع البداية، قوة ابتعدت عن المركز وأدت إلى ظهور أسلوب متسارع في التفكك لا رجعة فيه، وذلك بإطلاق ما اختتم من عناصر الانفجار التي رددت أو خمدت لحين، كالعصبية القبلية والعرقية والقومية، والخلافات السياسية والدينية والضغائن الشخصية، وطموح القادة، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وكثير من العناصر الأخرى التي لا تخضع بسهولة لتحليل واضح ولا يمكن تعدادها جميعًا في هذا المجال. فاستولت على السلطة بالمشرق، دول من الأهالي - أو أنها غير عربية على كل حال - بينما تكونت بالمغرب الإسلامي الممالك المستقلة الأولى حول أسر من أصل عربي قح ونسب شريف أحيانًا، ولفائدتها. إلا أن بعض عناصر من الأهالي نجحوا في الانتصار في البقاع الأخرى وسوف يرتفع هذا التطور وهذا الانتصار للمظهر الإقليمي والأهلي والبيئة إلى ذروة خطه البياني، ويجد في الجملة خاتمة له منطقية في إزالة الخلافة (مارس 1924) التي كانت منذ أمد بعيد تلفظ أنفاسها، إذ اعتبر أن داءها عضال⁽¹⁾، وفي بلورة القوميات تحت تأثير المذاهب الأوروبية الحديثة.

ب) قوى التلاحم

وحدة دار الإسلام:

نطرح السؤال الآتي: لماذا طال احتضار الخلافة قرونًا؟ لماذا دامت هذه المؤسسة عبر الأنواء، مع أن المنطق أوجب عليها أن تتوقف حياتها المضطربة سنة 334/945،

(1) حاول بعض الفقهاء منذ العصر الوسيط، وقد تقطعوا إلى الخطر، أن ينقلوا الخلافة، بواسطة علاجات تختلف جسارة، وذلك بالرؤى بالتطور الضروري والضرورات التأريخية. ويمكن اعتبار تأليف الماوردي (الأحكام السلطانية) محاولة من هذا القبيل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض مؤلفات النزالي (1058 - 1111) (كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، كتاب المستظهر)، وابن جماعة (1241 - 1333) (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام)، وابن تيمية (1263 - 1328) السياسة الشرعية، وكثير غيرها.

راجع حول كل هذه المسائل E.I.J. ROSENTHAL (Political thought in Medieval Islam). وقد ألف عدة دراسات حديثة على أساس الرغبة في إنقاذ الخلافة وتطويعها.

حتى أنها بعثت أحياناً من مرقد لها، وتشبثت بالحياة حتى سنة 1924؟ الجواب الذي يجب علينا تفصيله هو أن الخلافة رمز حي لوحدة دار الإسلام المقدسة، تلك الوحدة التي لم يقدم الأغلبية ولا الأمراء الآخرون على التخلي عنها أبداً - إلا إذا أرادوا أن ينعتوا قصداً بأنهم من المنشقين الكفرة. لكن الوحدة كانت الزاد الأعظم الذي أراد المسلمون التعلق به قبل كل شيء، حتى ولو أنها لم تعد تمثل شيئاً ملموساً محسوساً، وحتى لو اكتفت بأن تكون مجرد صورة مشجعة منمّشة.

الحاضر ينير الماضي:

لوحظ مراراً أن الحاضر غالباً ما يكون دليلاً لا مثيل له لفهم الماضي. ولذا، تبين أن المسلمين المتعلقين جداً بدينهم، تقبلوا القضاء على الخلافة بذعر وبمثابة مصيبة حقيقية، رغم تبلور القوميات، وظهور التيارات العلمانية، والتطور الفكري بأكمله الذي تلا الحرب العالمية الأولى. فقد عبر الهندي مولوي محمد بركة الله من مقاطعة بهوبال في كتابه المخصص لهذا الحدث⁽¹⁾، عن قلق صادق صادر عن مسلم مثقف مقتنع بالفراغ الروحي الذي تركه زوال الخلافة بعد قرابة ألف سنة. وسبق لرشيد رضا⁽²⁾، الذي لم يتوقف نشاطه للدفاع عن الإصلاح الحذر والمطالبة به، حتى وفاته سنة 1935، أن تغطن منذ سنة 1922، «غداة الإعلان عن الخلافة الروحية الصادر عن الجمعية القومية الكبرى»⁽³⁾، إلى النهاية المحتومة، فحاول في تأليفه الذي عبر فيه عن انقشاع الوهم وكامل المرارة، إنقاذ المؤسسة المهددة بالزوال، عن طريق إدخال تطوير معين عليها. وكان صوت علي عبد الرازق فقط⁽⁴⁾ مخالفاً، إذ أسس نظرية الفصل بين الدين والدنيا، فبقي معزولاً ولم يكن له صدى، وهذا أمر له دلالة. إلا أن زوال الخلافة لم يكن سوى تجسيم لحدث قديم تمثل في تفكك يعود إلى مطلع العصر الوسيط. وإن كان الشعور بهذا الزوال قاسياً، فذلك لأن المسلمين في قرارة نفوسهم لم يرضوا أبداً بهذا الانفصال وبصورة تامة في أي فترة من تأريخهم، ولا ريب أن الأمر كان أقل من ذلك في العصر الوسيط أكثر مما هو عليه في عصرنا. وحتى اليوم، ما زال ينحى باللائمة على «الفتنة

(1) أي الخلافة.

(2) ترجم H. LAOUST كتابه «الخلافة والإمامة العظمى»، بعنوان *Le Califat dans la doctrine de Rasid Rida*.

(3) H. LAOUST, *Le Califat dans la Doctrine de R. Rida*, p. 3.

(4) في كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، القاهرة، 1925.

الكبرى» التي اهتم لها الإسلام بعد أن بدأ يستقر. فقد ثار طه حسين مؤلف «الأدب الجاهلي» على مخلفات الماضي، ولم يقدر على الخوض في هذا الموضوع⁽¹⁾، دون أن نشعر معه، خلال سطور كتابه برجفة، ويدون أن لا يعلمنا، وهذا له معناه، بأنه لم يرجع إلى أي تأليف باللغات الأوروبية في هذه المسألة، باستثناء حوليات Annali Caetani وبعض مقالات بدائرة المعارف الإسلامية. وقد تعاطف معه مالك بن نبي⁽²⁾ من الجزائر وهو مؤلف يجهل العربية، لكنه مسلم غيور، فكتب يقول: «إن العالم الإسلامي عرف أول انقسام في معركة صفين، سنة 37 من الهجرة، لأنه تضمن تناقضاً باطنياً تمثل في النزاع القائم بين الروح الجاهلية وروح القرآن»⁽³⁾. وما زالت «الفئة الكبرى»⁽⁴⁾ تحتل في القرن العشرين بالذات محور النقاش في هذه المواجهة الدائمة بين المسلمين وأرواحهم وتجاه خلافاتهم المستمرة. ولا زال الجرح الذي ظهر منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً دائماً، والحنين إلى الالتحام المفقود لم يكل أبداً. إن هذه الأحداث القليلة تعطينا فكرة عن تعلق المسلمين بالوحدة، وهو تعلق لا ريب أنه كان أقوى في العصر الوسيط، وهو دليل على إخفاق قوى الانفجار بمثل هذه السهولة وهذا الاكتمال.

تأريخ الأفكار السياسية والتفكك:

وبالفعل، فلا الأغلبية ولا أكثر الأمراء الذين تقاسموا غنائم بني العباس، صرحوا أبداً باستقلالهم شرعياً، بل اكتفوا باستقلال فعلي، وذهب بهم الأمر إلى أن رغبوا هم أنفسهم من الخليفة توليتهم، لإضفاء صبغة شرعية على سلطتهم في نظر رعاياهم. ولم يصل جهاز التفتت إلى أقصى حد في التطور. لماذا؟ كنا أشرنا إلى تعلق المسلمين بوحدتهم. ويجب علينا الآن أن نبحث عن إجابة أدق لهذا السؤال في تأريخ الأفكار السياسية في العصر الوسيط. فلم يصنف المؤرخون⁽⁵⁾ أبداً هذا التاريخ، مع أنه جوهرى لفهم الأحداث. لكن الأفكار السياسية كان لها، ربما في الإسلام أكثر مما هو عليه في

(1) في «الفئة الكبرى»، 1 عثمان، 2 علي.

(2) في كتابه *Vocation de l'Islam*.

(3) المرجع السابق، ص 23 - 24.

(4) انظر كتاب هشام جعيط الأخير الذي يحمل نفس العنوان: الفئة الكبرى.

(5) إن تأليف E.L.J. ROSENTHAL (*Political thought in Medieval Islam*) ليس سوى مدخل، كما بينه المؤلف، ولا يبحث في المسائل المرتبطة بالتاريخ.

أي مجتمع آخر، ثقل حاسم أحياناً على سير الأحداث وعلى النتيجة النهائية للنزاعات. إن غلبة بني العباس تبقى غير مفهومة تماماً دون خلفية المذاهب التي تنيرها. فالاعتزال الذي لا يمكن إنكار دوره الهام، قد نشأ عن موقف سياسي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القدر⁽¹⁾ والإرجاء⁽²⁾، وكثير من المذاهب الأخرى. وهذا يعني - ونحن إنما نخاطر بتكرار قولة أصبحت مطروقة، دون فتح السبيل للدراسات التي كان يجب أن تنجز عنها منطقياً - أن السياسة والدين يمتزجان امتزاجاً عميقاً. ولعل هذا هو السبب الجوهرى الذي ضُحّي من أجله بالمظهر الأول لفائدة الثاني، وقد تعلق الاهتمام أكثر بالأفكار الدينية التي اعتبرت في حد ذاتها حقائق لها ذاتيتها وتجربتها، وكادت توضع في سياق هذه الأفكار، إن صح القول⁽³⁾. إن هذا الموقف هو موقف الفقيه، وهو مفهوم قطعاً ويكتسي عدة مزايا. لكن، في الإمكان كذلك عكس الاتجاه جيداً، وتحويل الزاوية والتفكير في نفس الآراء التي تعرض علينا كشواهد للإيمان أو كمبادئ فقهية خالصة، في كتف المنظار السياسي والتأريخي. وسوف ندرك حينئذ أن مجموعة النظريات هذه حية بصورة غريبة، وممتزجة تماماً بالأحداث. وبالفعل، فإن الأحداث هي التي تدفع بالبشر إلى التفكير واتخاذ موقف، اعتباراً للمقولات الخاصة التي يفكرون بها ولثقافتهم، ومزاجهم الخاص لكل أنواع الأحكامات الاجتماعية والاقتصادية، يضاف إلى ذلك إجمالاً، نظرتهم الشخصية المادية والماورائية للعالم. ولئن كانت الأفكار السياسية حينئذ تكتسي صبغة دينية في نفس الوقت لا سيما في العصر الوسيط، وذلك بصورة جزئية أو كلية، فإن هذا أمر يضمني عليها في مجتمع يكون فيه كل تأويل مصاغ حتماً في عبارة ماورائية، صدى ووزناً معيّنًا، ويجعل البحث فيها من طرف المؤرخ، أمراً لا مفر منه وزيادة، لتفهم الحدث وتوضيحه. فهل يمكن أن نتصور فعلاً أن في هذا المجتمع القروسطي، الذي

(1) انظر مثلاً بحثاً J. H.S. NYBERG حَمْرُون حِيد وابن الروندي (Deux réprochées) في *Classicisme et*

déclin culturel dans l'histoire de l'Islam، ص 125 - 136، خاصة ص 126 - 127.

(2) يفيد هذا الملعب أنه يجب الإنسان عن ترويم أعمال البشر، ولو كانت من المحرمات، بل إنه يجب تحكيم الله في شأنهم، ومصدر هذه الفقرة وثائقها الانشغال بتجنب معارضة السلطة، والرضى بشرعية جميع الدول القائمة، مهما كانت سيرة أصحاب السلطة أي بني أمية في هذا المقام.

(3) يجب الإشارة خاصة إلى تأليف H. LAOUST (H. LAOUST) *La profession de foi d'Ibn Batta*، الذي أبان فيه المؤلف، في مقدمة ثرية، الأهمية الكاملة للأفكار في تطور التأريخ. راجع تحليلاً للكتاب بقلم كلورد كاهن في *Revue Historique*، n° 453، pp. 148-149، وتحليلاً لمحمد الطالبي في *Les Cahiers de Tunisie*، 1959، n° 28، pp. 548-549.

تعلق تعلقًا شديدًا بالإسلام وعج بالقصاص والأولياء والفقهاء والعلماء الكثيرين المبجلين اليقظين، يمكن لسير الوقائع والأحداث أن يفلت من دفع قوة الأفكار ومن الكلمة المتحمسة التي تقام عليها؟ فمهما كانت صيغة هذه الأفكار، فهي تكسي مظهرًا سياسيًا. ولئن وصلتنا في أغلب الأحيان عن طريق مؤلفات الفقه، فلأن الساسة كانوا فقهاء آنذاك. والثابت هو أن قوة الأفكار وتأثيرها على سير التاريخ، لا يرجع أصلها إلى القرن الثامن عشر والأحقاب الموالية.

الأمة:

من أهم الأفكار التي بدونها يبقى تاريخ العصر الوسيط مشوبًا بالغموض، الفكرة التي تستمد جوهرها وقوتها من مفهوم الأمة⁽¹⁾. فقد كتب C.A.O. van Nieuwenhuijze⁽²⁾ قائلاً: «يمكن أن يحصر تاريخ الإسلام إلى حد ما، كتاريخ للكيفية التي وقع بموجبها تصور هذا الكيان الوظيفي أساسًا، ألا وهو الأمة، وذلك في الظروف المتوقعة للعصر، وهي ظروف كانت بمثابة إحدائياته المفترضة. ويمكن كذلك أن يدرس موقف الإسلام في فترة معينة بالنظر إلى الكيفية التي يحاول بها المسلمون تفهم الأمة، فيحققونها عند إدراكهم لها ومهما كان المحتوى الذي ضمنه المسلمون لمفهوم الأمة فأنجزوها، فقد عبر هذا المدلول دائمًا عن المطالبة «بقاعدة للحياة» مشتركة، وعن إرادة «العيش معًا» التي اعتبرها L. Massignon⁽³⁾ بحق، إحدى العلامات المميزة للأمة. فالأمة جماعة، اجتمعت تدريجيًا حول الرسول، فأعدت له الأنصار و«الأمة» - كما أن الرسل الآخرين كانت لهم «أمم» - وتنبهت فجأة لذاتها في ظروف مأسوية لم تنس أبدًا بعد ذلك، حين تناثرت

(1) انظر E. I. راجع أيضًا L. MASSIGNON: *L'Umma et ses synonymes: notion de (Communauté) (Sociale) en Islam, R.E.I., 1941-1946, pp. 151-157*.

ويمكن كذلك مراجعة الفصل السابع (Communauté musulmane et Communautés chrétiennes) من تأليف الأب جان عبد الجليل (s. 182 et s.) *Aspects intérieurs de l'Islam*, الذي كتب يقول (ص 182): «الإسلام هو الأمة الأكثر شجاعة كأمة إسرائيل، وربما بعدها».

انظر أيضًا: Dr. Ilse LICHTENSTADTER: *From particularism to Unity: race, nationality and minorities in the early islamic empire, Islamic Culture, col. XXIII, fasc. 4, oct. 1949, pp. 251-280*.

حيث درس المؤلف مفهوم الأمة (ص 260 - 263).

(2) في بحث بعنوان *The Ummah-Analytic Approach*, SI, x, p. 18.

(3) *Introduction à l'étude des revendications islamiques, RMM. xxxix, p. 5*.

صحف القرآن في صفين (26 - 657/7)، لإصلاح ما أفسدته القطيعة - ولا يهم أن يكون هناك زور أم لا - على رؤوس رماح جند معاوية ونودي على المقاتلين بالوحدة والتحكيم تحت حماية الكتاب المقدس. وقد عبّر القرآن عن ذلك بصريح العبارة. قال الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽¹⁾. وقال أيضاً: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾⁽²⁾. فتجد الأمة إيمانها وميثاقها وشعارها في كتاب وحيد دائم غير مخلوق - حسب الرأي الأكثر شيوعاً - هو كلام الله المحفوظ عنده، وهو أعظم ذخيرة للمؤمنين، وهو صلة لا تنفصم وختم لوحدهم حتى الأزل. وتكسى هذه الصلة صبغة روحانية. فهي تؤخذ وتلزم أهل القبلة وجميع أولئك الذين يتجهون إلى مكة، خمس مرات في اليوم، في حركة شعائرية موحدة، وعمل ديني بلا ريب يوحد ويقوي الشعور بالالتحام. إن الأمة هي في آن واحد رمز للالتحام وقوة موحدة. والقرآن قطبها الجاذب، والرسول جامع شتاتها، والمثل الذي انتجته وتلدت إليه دائماً هو أن تكون جماعة أصيلة، ومجتمعاً بدون تصدع، ومجمعاً متحداً. وإن إرادة الإجماع هذه التي اقتفى آثارها ملاحظ مدرك مثل جاك بارك⁽³⁾، وتابع انبثاقها وقوتها المهيبة الضخمة حتى في الدول العربية الحديثة وعند العلمانيين المعاصرين، قد أثرت في جميع ميادين الفكر الإسلامي، لا سيما منها الميدان الذي يمثلها أحسن تمثيل، وهو الفقه، في شكل الإجماع⁽⁴⁾. إن هذه الإرادة لهي من أعمق الرغبات وأكثرها دواماً عند الأمة. وهي أيضاً منقلة وضامنة للعصمة. وقد نسب إلى الرسول حديث شهير يقول فيه: «لن تجتمع أمتي على خطأ»⁽⁵⁾. ولذا، فإن شعور الأمة بالتضامن المادي والروحاني قوي، وهو يوجد بين أفرادها، وكذلك شعورها بدورها

(1) سورة آل عمران، 104 و 105.

(2) سورة الحجرات، 10.

(3) انظر كتاب *Les Arabes d'hier à demain* ص 29: «تبحث هذه المجتمعات عن قوتها في توترها الحماسي، أو في إجماع الأمة. وحتى تخطيطاتها، فهي تبدو من عدة وجوه كأنها تنقل إلى المجال الاقتصادي ميلاً المركزية القديم في الفقه». انظر أيضاً ص 122.

(4) في خصوص الإجماع، راجع بحثاً جيداً لـ H. WENISINCK، *The basis of authority of Consensus Y.F. Hourani* (1964)، pp. 13-60.

(5) انظر WENISINCK (197)، *Concordance*، ذكر المرجع صبغة أخرى مثبته: «لن تجمع أمتي إلا على هدى».

- فهي شاهدة بمثالية سلوكها النبوي عن صدق الرسالة - ويفضلها. وفي نهاية الأمر، فسوف تنجو بذاتها جميعاً بفضل شفاعة الرسول. وكل شيء يشعرها بوحدتها ووحديتها مصيرها في الدنيا والآخرة. إن هذه الأمة المتجهة نحو العالمية بفضل الرسالة والمرتكزة على عقيدة مناضلة ممارسة، هي أمة روحانية يكون فيها الرباط دينياً أساسياً. إلا أنها لا تظهر في كامل سلطانها ولن يتضح لها الشعور بذاتها إلا إذا برزت على الصعيد الزمني إن صبح القول، وتجسدت في بيئة جغرافية واجتماعية هي دار الإسلام، وجسمها شخص هو الخليفة الذي هو القائد الروحي والحاكم في آن واحد، ولذا، فقد اتصفت بميزات معينة خاصة بها وجهت تاريخها بأكمله، وميزتها عن الأمم الأخرى التي لها عقيدة. فقد كتب L. Gardet⁽¹⁾: «إن وحدة الأمة المسيحية تسمو على الأرض التي يجب أن تعيش فيها، فتكفل بذلك الازدهار للقيم الدنيوية ذاتها، على الصعيد الخاص بها. أما الأمة الإسلامية، في شكلها المثالي، فليست فوق القوميات، بل إنها «الأمة» الوحيدة التي لها الحق في الوجود الكامل على الأرض». ويفسر هذان التصوران المتعارضان تأريخ الحضارتين، الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية، ويفهمان من خلالهما. ذلك أن أتباع الإسلام لم يجزبوا الحياة الاجتماعية في نفس الظروف التي مارسها رعايا القياصرة الكفار، مع كل التكييفات التي يتطلبها هذا الوضع. ولذا، فقد جهل المسلمون حتى عهد قريب التشريع الترابي⁽²⁾ (jus loci). إذ أن الديانة وحدها هي التي تمنح صفة المواطن. وهذا L. Gardet من جديد يلاحظ الشعور القوي جداً الذي يحدو المسلمين، حتى في أيامنا، بأنهم ينتسبون لنفس «الأمة» - أمة محمد - التي تجهل الحدود السياسية. فما إن عاش المرء في البلاد الإسلامية وتابع الظواهر الجماعية للإسلام، التي جذت في الماضي والحاضر، حتى يلاحظ حدثاً مزدوجاً، فيجد قبل كل شيء الرباط القوي إلى أقصى حد، الذي يوحد بين المسلمين ويكون منهم أمة حقاً، تتمتع بصفاتها تلك ويشعور بذاتها جد قوي إذ يوجد عند كل مسلم وعي غامض على الأقل، بالحياة وبالقيمة السامية لهذه الأمة. فيمكن أن يكون المسلم جاهلاً جداً، وهذا شأنه، ويمكن أن يكون أيضاً «متطوراً» جداً، وربما متشككاً قليلاً تجاه معتقداته الدينية التقليدية، لكن الشعور بالرباط الذي يشده إلى كل مسلم آخر، وإلى كل المسلمين الآخرين كافة، لا يقهر لذلك⁽³⁾. إن هذا

(1) La Cité musulmane, p. 28

(2) لم تعطل السلطة العثمانية عن التشريع الديني في نهاية القرن التاسع عشر إلا تحت ضغط الدول الأوروبية.

(3) L. GARDET, La Cité musulmane, p. 193

الشعور بالانتماء إلى نفس «الأمة»، الذي لم يزل رغم ما مارسه مختلف التيارات الحديثة والعلمانية والتقدمية وغيرها من تأثير، لا شك أنه كان أعظم قوة كذلك وأعظم ضغطاً في العصر الوسيط. ومن الثابت أنه كان في مقدور عدد قليل جداً من المسلمين التعرف بالأمة التي كانوا متعلقين بها. ومن المحقق أن هذا المدلول لم يكن واضحاً جداً - وهو غير واضح أيضاً في عصرنا - في جميع الضمائر، لكنه كان حاضراً في جميع القلوب بلا ريب. إنه يمثل كلمة جوهرية - كما هو الشأن بالنسبة إلى كل عصر - في لغة الدين والسياسة، وكان يعبر عن اعتناق للدين. فكان مشحوناً لذلك بمحتوى عاطفي شديد له من القوة ما يكفي لاستقطاب الطاقات وتسليح الأيدي عند الحاجة. ولم يكن لأي أغلبية ولا لأي حاكم آخر أن يعترض على هذه الفكرة القوية أو يتجاهلها⁽¹⁾، ولا أن يخطئ المبدأ المقدس للوحدة الخالصة لدار الإسلام، دون أن يقصي نفسه من الأمة، أي من مجموعة المؤمنين الحقيقيين، تلك المجموعة التي لا يسلم المرء خارجها، ودون أن يعرض نفسه لأفدح المخاطر.

الشريعة كقانون وحيد، عامل آخر من عوامل الوحدة:

ولذا، يمكن أن ينتصب الأمراء الحكم، لكونهم انفصلوا عن الخلافة التي بقوا لا محالة مرتبطين بها بصورة شكلية، عن طريق تفويض الخليفة للسلطة، ذلك التفويض الذي تصوره الفقهاء طبقاً لمبدأ الضرورة، وذلك لإنقاذ وحدة الأمة مهما كان الثمن. لكن الاستقلال شرعاً لا يتصور عملياً، لوجود الأمة والجماعة فعلاً. ذلك أن هذه الأمة تشعر بوحدتها خاصة وهي تخضع لقانون وحيد هو الشريعة، والشريعة⁽²⁾ هي الجادة التي تقود إلى المنهل، وقد صارت في نظر المسلمين طريق النجاة التي سطرها الله ورسوله ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾⁽³⁾. ويلح القرآن على أن

(1) كتيب G.B. VON GRUNBAUM (SI, xiv, 125) بعنوان *Nationalism and Cultural Trends in the Arab* (Near East).

قال: «In the past, various (nationalistic) movements- appearing for the most part in the guise of religious reform or dissent - did threaten or actually disrupt the political unity of Islam but left intact, in the minds of the Muslim community, its religious and cultural oneness».

(2) انظر E.I. a.v.

(3) سورة الجاثية، 17 - 18. انظر ترجمة بلاشار، ص 530، والملاحظة المصاحبة لهذه الترجمة. وقد أصبحت هذه الآية أساساً للغة لدى الفقهاء الذين ألزموا بالعمل به.

يتبع المؤمنون شريعة الله. وبالفعل، لا تعترف الأمة إلا بإشاعة واحد هو الله الذي شاء أن يكون محمد رسوله الأمين ولا يهم كثيرًا ما توصل إليه العلم الحديث من نتائج في خصوص التركيب التدريجي للشريعة واقتباساتها العديدة مما وجد في القديم، ومن المؤثرات الأجنبية⁽¹⁾. ذلك أن الشريعة في نظر المسلم، خاصة في العصر الوسيط، صادرة عن الله بلا منازع، فهي شريعة الله، والسبيل الواجب توحيه في جميع فصائل الحياة عامة. فلا يتجو أي مظهر من النشاط البشري من قواعدها وأخلاقياتها. وفي نهاية القرن الثامن، أي في العصر الذي يعنينا، أصبحت طريق البداية، وهي طريق ذات معالم ما زالت غير ثابتة، طريقًا مرسومة بدقة ومتسمة بشيء من الصرامة، بفضل علم الفقه⁽²⁾. «كان فقهاء عديدون محترزون يحرسون في كل مكان من دار الإسلام - وقد كانوا متنبهين ويقظين في القيروان بصورة خاصة - اتجاه هذا الطريق وتوجيهها وجهة مستقيمة، وهي متسعة بالقدر الكافي لسلوك ثنايا مغامرة أو موازية، لكنها لا تترك أي شيء للصدفة. فليست الشريعة صيغة من «القانون»⁽³⁾. وهي كنظرية للواجبات، معصومة، تتضمن كامل الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والمنزلية والفردية لمن ينتسب إلى الإسلام، في كامل امتداده وبلا استثناء، وحياة غير المؤمنين به المقبولين، بحيث إن ظواهر وجودهم لا تضر بأية صورة كانت بالإسلام»، هذا ما كتبه Schacht⁽⁴⁾. وهي لا تمد الفرد بما يجب تجنبه فقط، ولا تقتصر على نظام من العقوبات الدنيوية، بل تدل على الأمر المستحب والمكروه والحلال وما لا يؤبه به، ولا تتورع في ضبط قواعد الطعام والحياة الجنسية. وتمتد تقاريراتها الدينية إلى جميع ظروف الحياة، ويفضلها تشترك وتمتزج الحياة الدنيوية وحياة الآخرة. ولذا، فلا يوجد أي تنافس بين السلطتين [الدينية والسياسية]. ولا وجه للمقارنة مع المواجهة التي جدت بين الأمباطور والبابا⁽⁵⁾.

(1) راجع في خصوص هذه المسائل مثلاً I. SCHACHT (*The Origins of Mohammadian Jurisprudence*).

(2) اسم فاعل من فقه، يعني حق في العمق ونقل تمامًا إلى المعنى. ولذا، فالفقه هو الإدراك الكامل والشرح اللائق لمفرد المشرع، أي الله. والفقيه هو من امتلك ناحية هذا العلم.

(3) الأمر الدال أن مقترح ابن المقفع في «رسالة في الصحابة»، الخاص بتصنيف مجلة يصدرها الخليفة لم يعمل به. انظر في خصوص هذه المسألة: E.I.J. ROSENTHAL (*Political Thought*, pp. 72-74)؛ I. SCHACHT.

(4) (*The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, p. 95).

(5) انظر مادة شريعة، ج 4 (في E.I.)، ص 332، العمود الثاني.

(6) انظر في خصوص هذه المسائل، مثلاً: P. PÉCAUT و Alexandre III, *Étude sur la conception du*.

pouvoir pontifical dans sa pensée et dans son œuvre: et la théocratie, l'Église et le pouvoir.

والشريعة في مبدئها على الأقل، هي القانون الوحيد المودع عند الفقهاء الذين يقومون بشرحه. وقد تطورت والحق يقال، لما رفضت أي توافق مع السلطة، على هامش الواقع وحملت غالباً على التخلي لفائدة الوقائع الملموسة، وعدلت عن التغلب على حصون العوائد القديمة⁽¹⁾. إلا أنها أصبحت مثلاً أثر تأثيراً عميقاً ولا زال، في عقل كل مسلم. فالشريعة أمدت الأمة بأسلوبها الخاص في الحياة، حتى وإن لم تطبق كلها وفي كل مكان. وهي التي وضعت المميزات النوعية للأمة، وأكسبتها مظهرًا خاصًا يميزها ويحدد موقعها ويدعم شعورها بتوحيدها ووحدةها. وقد كانت الشريعة العنصر الأساسي للثقافة الإسلامية في العصر الوسيط، فمنحت أفكار المسلمين الذين كانوا متشبعين بها بصور مختلفة، دائماً في العصر الوسيط، نوعية معينة متشابهة. ذلك أنَّ الشريعة أسلوب شامل مثالي للحياة، قرره الله للأمة. وبفضل صوغها للعقول والقلوب، سرست التأثير، لا سيما وأنه لا وجود لأي حد يفصل ويمزل مختلف مناطق دار الإسلام بعضها عن بعضها، مهما كان نظامها السياسي⁽²⁾.

حزب المعتزلة مؤيد لبني العباس :

إن هذا الشعور باتحاد أمة شاعرة بتميزها، وغيورة على وحدتها، ومقتنعة بأنها سائرة في سبيل الله، قد كان بلا شك عاملاً كبيراً لإبطال أو إيقاف قوى التفكك التي كانت تنخر المملكة الإسلامية. وقامت عوامل أخرى أيضاً بنفس الشيء، ولا يمكن تحليلها جميعاً. فقد أيد حزب المعتزلة⁽³⁾ بني العباس بصورة خاصة، وهو حزب وصل إلى ذروة

(1) حتى في أيامنا هذه، أمكن أن يحفظ البربر في شمال إفريقيا «بقانونهم» العرفي القديم حيًا، في مناطق معزولة. راجع مثلاً G. SURDON (*Esquisses de droit coutumier marocain*), حيث لاحظ المؤلف تعلقاً صوريًا للبربر بعاداتهم (ص 5)، وهي عوائد غالباً ما لا تتفق والإسلام. وكذلك الشأن في الشرق عند بعض القبائل، كقبيلة الشَّمار مثلاً، شمال العراق.

انظر: *La civilisation du désert, nomades d'Orient et d'Afrique*, Paris, 1947, R. MONTAGNE (pp. 94-98).

انظر أيضاً في خصوص مسألة العلاقة بين الشريعة وعادات الأهالي الحية، J. BERQUE (*Structures sociales du Haut-Atlas*, pp. 237-400).

(2) انظر S.D. GOTTEN (*The Unity of the Mediterranean World, in the "Middle" Middle Ages, S.I.*), (xii, pp. 29-42).

(3) انظر E.I., s.v. نادر (فلسفة المعتزلة فلاسفة الإسلام السابقين)، وأبو ريعة، (إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية)، وأحمد أمين (ضمي الإسلام).

مجده بالفعل في نهاية القرن الثامن [من الميلاد] وبداية القرن التاسع. وقد جمع النخبة المفكرة عهدئذ. وكان اتجاهه عقلائيًا يمتاز باستعمال الجدول، وهو أمر خطير على خصومه. لم يعد يخامرنا شك اليوم أن هذا الحزب قد نشأ، مثل حزب الشيعة وحزب الخوارج، من مشاغل سياسية. فلم يرد بعضهم اتخاذ موقف بين علي وخصومه، بل فضلوا الاعتزال (أي الحياد) فاصطلح على تسميتهم بالمعتزلة. ثم ظهر مذهب، وهو طبعًا علم ديني له انعكاسات سياسية، فأضيف على هذا الحزب كيانه، وقد كان المعتزلة أعداء لبني أمية وللشيعة والخوارج، أي لجميع الأحزاب التي ساهمت في الفتنة وكانت مسؤولة عنها، بدو فقع مختلفة. ولذا، أيد المعتزلة بني العباس. كتب شارل بيل يقول: «إن حماة الدولة العباسية» الوحيديين هم المعتزلة الذين أجبروا على ذلك بأن أصبح مذهبهم بمثابة دينًا للدولة»⁽¹⁾. وهكذا دافع المعتزلة حيتل عن الدولة العباسية، وساهموا في تركيز سلطانتها على مملكة شاسعة ومتداوية. واشتهر أحد المعتزلة الذائع الصيت - وهو الجاحظ - في ذلك الدفاع عن بني العباس الذين أيدهم بلا تحفظ - وكل ما كتب عن تقلب رأيه لا أساس له من الصحة⁽²⁾ - في كتبه المختلفة⁽³⁾.

موقف حزب السنة:

لقد استفادت الدولة العباسية أيضًا من تأييد غير مباشر وأكثر نجاعة، مصدره السنة⁽⁴⁾ وهو حزب الأغلبية الساحقة للأمة. وكان حزب السنة، بعدد أتباعه وحماس العقائد التي كان يوحى بها، يشكل بلا ريب أعظم قوة وأكثرها تنظيمًا - بفضل الفقهاء الكثيرين الذين كانوا يتسبون إلى هذا المذهب - من بين القوى القائمة في الدولة حتى في المواضيع القاصية - وقد كانت القيروان أحد حصونه الأكثر مناعة - والمؤثرة تأثيرًا بالغًا في الغالب، في مصير العالم الإسلامي.

إلا أن مذهب السنة لم يكن حزبًا عباسيًا بآتم معنى الكلمة. إذ لم يتحالف أي

(1) انظر A.I.E.O. الثانية Ch. PELLAT، 1952، 8، p. 307 اعترف المأمون (198 - 813/218 - 833) بالاعتزال كملعب للدولة، ثم تخلى عنه المتوكل حالما تولى الحكم سنة 847/232.

(2) انظر Ch. PELLAT، 1956، vi، pp. 59-60 (Le Culte de Mu 'awiyya au III^e siècle de l'hégire، S.I.).

(3) مثل الثانية، وكتب استحقاق الإمامة، ومنتاب الترك ومسار جند الخلافة الخ... انظر E.I.J. ROSENTHAL، (Political Thought، pp. 75-77).

(4) انظر E.I. s.v.

واحد من المؤسسين الكبار لمذاهب السنة الأربعة مع بني العباس. بل بالعكس، أبدوا جميعاً وداً يختلف قوة نحو أعدائهم العلويين، أو عارضوهم بشدة متغيرة في مسائل مذهبية وعقائدية. فقد سجن أبو حنيفة⁽¹⁾ (80 - 699/150 - 767) عقب الأتوال الطائشة التي أيد فيها العلويين، النفس الزكية وأخاه إبراهيم اللذين تمردا سنة 762/145 على المنصور (136 - 754/158 - 775)، وتوفي بالسجن. وفي نفس الفترة (سنة 764/147) ولأسباب مماثلة، جلد مالك⁽²⁾ (90 - 709/179 - 796)، وسجن الشافعي⁽³⁾ (150 - 767/204 - 820) سنة 803/187، صحبة عدد من العلويين، وذاق ابن حنبل⁽⁴⁾ (164 - 780/241 - 855) الجلد والسجن، لأنه رفض الموافقة على نظرية خلق القرآن. إنها أشهر الأمثلة وأبلغها، لكنها ليست الوحيدة التي يمكن ذكرها. ويمكن أن يفسر الأصل الشيعي المتطرف لبني العباس، وقد أنكروه بعد الحصول على الانتصار، مع عدة عوامل أخرى تختلف تشعباً، هذا التحفظ الذي أبداه السنيون، وقد بلغ حد العداء الصريح، دون أن يفضي أبداً إلى المشاركة النشيطة الفعلية في العصيان.

ويمكن أن نذكر كذلك عدداً كبيراً من السنن الذين عملوا مع بني العباس، خاصة بعد أن انفصل المتوكل (232 - 847/247 - 861) منذ انتصابه في الحكم، عن المعتزلة. وأثناء الفترة السابقة، كانت أهم شخصية من السنة قدمت تأييدها للدولة هو أبو يوسف⁽⁵⁾ (113 - 731/182 - 798) بلا منازع، وهو من أكبر تلاميذ أبي حنيفة، وقد نال لقب قاضي القضاة لأول مرة في الإسلام، وهي خطوة برز فيها فعلاً بفضل مهارته ومرونته. إلا أن مذهب السنة بصورة عامة اتخذ موقفاً متغيراً ومعتدلاً تجاه العباسيين. وفضل البقاء في موقف، حذر ضروري للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم التضامن، وحتى مقاومة «أمرأة هذه الدنيا» عند الضرورة. ولم يؤيد أهل السنة الدولة - إذ أن كل خليفة يبيع شرعاً وكان نسبه قرشياً، فهو شرعي - بل أيدوا المبدأ المتمثل في واجب حماية وحدة الأمة، وسلامة دار الإسلام، والنظام العام. ولذا، فمن الضروري

(1) انظر J. SCHACHT، بحث لـ J. SCHACHT، وأبو زهرة، وأبو حنيفة، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، القاهرة، 1945، خاصة ص 160 وما يليها.

(2) E.I., s.v.

(3) E.I., s.v.

(4) E.P., s.v. أحمد بن حنبل، بحث لـ H. LAOUST، أبو زهرة، ابن حنبل، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، خاصة ص 151 وما يليها.

(5) بحث J. SCHACHT (E.P., s.v.).

تأييد السلطة، حتى وإن لم يمارسها أصلح الرجال، أو على الأقل أن لا يشهر السيف في وجه السلطة، طالما أن قواعد الإسلام الكبرى لم تكن في خطر. وقد استفاد العباسيون بطريق غير مباشر من هذا الموقف، فوجدت قوى التفكك في مذهب السنة أكبر عائق لتطورها الكامل.

عمل الحزب السني تمثل في هيكل مختص بالحكم الإلهي ملائم للسلطة وللسلامة الترابية:

الولاء والحكم على التمرد: إن أهمية المذاهب الربانية ونتائجها على حياة الدولة بديهيّة جدًّا، خاصة إذا تعلق الأمر بالعصر الإسلامي الوسيط، فلن نفرط في الإلحاح عليها. وقد لعب أهل السنة أهم دور في بناء الجهاز الخاضع للحكم الإلهي، ذلك الجهاز الذي عاشت بفضل الدولة الإسلامية طيلة قرون كثيرة، ولم يُلغ رسميًا إلا في نهاية الربع الأول من القرن العشرين، وقد اعتمد الكتاب والسنة كالعادة. «يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم»⁽¹⁾، هذا ما صرح به الكتاب المبين الذي شهِرَ مرارًا بالأضطراب والنوضى. وتجاوبت عدة أحاديث مع القرآن، ولا يهم هل كانت صحيحة أم لا. فالأحاديث الكثيرة الموضوعة لأن الحاجة كانت ماسة إليها، ملزمة كالأحاديث الأخرى، وتكشف أكثر عن المشاغل الدينية التي أوحى بها. ويوجد كتاب ثمين بصورة خاصة في هذا الصدد، لأنه محرر في الوقت الخطير الذي يهمننا بالذات، وهو يتجه إلى الخليفة، ويشكل حجة سياسية ذات أهمية كبرى، نعني به كتاب الخراج⁽²⁾ الذي ألفه قاضي القضاة أبو يوسف، ويتجاوز موضوعه الخراج المشار إليه في العنوان. وقد وردت في المقدمة المعروضة في شكل «نصيحة» للأمير، عدّة أحاديث منسوبة كلها إلى الرسول ومرورية بسند كبار الصحابة، وهي تحثّ على الخضوع بلا شرط، وتكرر بلا تردد العصيان. وقد جاء في هذا الكتاب ما يلي⁽³⁾: «ليس من السنة أن تشهر السلاح على إمامك»، «من فارق الجماعة والإسلام شبرًا، فقد خلع ريقه الإسلام من عنقه»، «لا تسبوا الولاة، فإنهم إن أحسنوا، كان لهم الأجر، وعليكم الشكر، وإن أساءوا،

(1) سورة النساء، 59.

(2) أبو يوسف، كتاب الخراج، ترجمة E. FAONAN بعنوان *La livre de l'impôt foncier*.

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، ترجمة FAONAN (13 - 14). ويمكن وجود نفس الأحاديث وغيرها كثير مشابهة في جميع كتب الصحاح.

فعلهم الوزر وعليكم الصبر، وإنما هم نقمة ينتقم الله بهم ممن يشاء، فلا تستقبلوا نقمة الله بالحمية والغضب، واستقبلوها بالاستكانة والتضرع». ولا يمكن تأييد السلطة بأكثر من هذا. وسواء كانت هذه الأحاديث صحيحة أو موضوعة، فهي مساهمة لا يستهان بها من أهل السنة لفائدة السلطة، وهي تعبر بوضوح عن مفاهيمهم السياسية. ذلك أن التحذير من مغبة العصيان الذي لم يكن في الأصل مختصاً بالإسلام، إذ أنه موجود حتى في العهد القديم⁽¹⁾، قد أصبح هكذا موقفاً خاصاً بالسنة، وبين أهل السنة، لم يمثله أحسن تمثيل سوى إمام مذهب معروف مع ذلك بعدم التقيد، ألا وهو أحمد بن حنبل الذي مارس تجربة الظلم في شخصه، لكنه لم يتوان عن التصريح بأن «الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور، ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا»⁽²⁾. ولما غادر إفريقية حوالي سنة 798/182، كان سني آخر أقل منه شهرة، وهو المالكي ابن فروخ قد أزعج أيضاً من طرف الممثلين المحليين لبني العباس، ففكر في التمرد عليهم وثاب علناً، كما روي، كأنه مذنب، لأنه أيد لحين شرعية حتى الثورة⁽³⁾.

الخضوع للسلطة عمل إيماني: إن الخضوع للسلطة، الذي تُؤدي به في البداية في صيغة حديث، تقرر بعد ذلك كعمل إيماني لا تخفو منه أية عقيدة سنية، سواء كان ضمنيًا أم مؤكدًا بقوة ووضوح. وقد جاء في الجزء الأول⁽⁴⁾ من العقيدة المنسوب إلى أحمد بن

(1) ورد بكتاب الملوك أن «المعصيان أذئاب كالثآليل وأن المقاومة مشابهة لعبادة الأوثان»، كما ذكر ذلك M. PACAUT في كتابه *La théocratie*، ص 93. لنذكر أيضاً هذه الفقرة من رسالة القديس بولس إلى الرومان: «على كل شخص أن يخضع للسلط الآتية، إذ لا وجود لسلطة إلا من الله، وأن السلط الموجودة أقامها الله». فمن قاوم السلط ثار على النظام الذي أقامه الله. (La Sainte Bible, III, 3562).

(2) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، طبعة القاهرة، 1931/1349، ص 176. انظر أيضاً بنفس الكتاب، ص 75.

(3) انظر محمد الطالبي، تراجم أغلبية من مدبرك القاضي عياض، ترجمة عبد الله بن فروخ، رقم 5، ص 32 - 33 من المخطوط. انظر في خصوص التاريخ غير المؤكد بالمرّة لوفاة ابن فروخ، ص 33، ملحوظة 12. راجع أيضاً ترجمة ابن فروخ في طبقات أبي العرب، ص 35، والرياض للمالكي، ص 118. راجع 44، B.I.J. ROSENTHAL, *Political Thought*, p. 44، بشأن ذم العصيان وتفضيل السنة الداء للسلطة على الفوضى.

(4) رواء أحمد بن جعفر بن يعقوب الإصطخري تلميذ ابن حنبل، في «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء، الجزء الأول، ص 26 - 27. اقتبسنا ترجمة المقالة المذكورة عن H. LAOUST (ص 127, note 1, *Profession de foi d'Ibn Batta, Damas, 1958*). انظر أيضاً تأريخ ابن عسّاكر، الجزء السادس، 175 - 177.

حنبل ما يلي: «والانقياد إلى من ولاه الله أمركم، لا تتزع يدًا من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجًا ومخرجًا. ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعه. فمن فعل ذلك، فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة. وإن السلطان بأمر هو لله معصية، فليس لك أن تطيعه البتة وليس لك أن تخرج ولا تمنعه حقه. والإمساك في الفتنة سنة ماضية واجب لزومها، فإن ابتليت فقدّم نفسك دون دينك، ولا تعن على فتنة بيد ولا لسان، ولكن اكفّ يدك ولسانك وهواك. والله المعين». إن ولاء الرعية نحو قائد دار الإسلام يعتبر بهذه الصورة جزءًا لا يتجزأ من الإيمان.

وقد ارتبط بهذا الولاء بالضرورة، عدم إثارة القضايا التي من شأنها أن تزرع الشقاق وأن تسمر أو توقف خصومات قديمة، خاصة تلك التي قسمت المسلمين عند وفاة عثمان، وامتنحت وحدة الأمة امتحانًا عسيرًا. ولذا، تؤيد كل العقائد⁽¹⁾ السنية ترتيب توالي الخلفاء الراشدين الأربعة على الحكم، وتصرح بأنه مطابق لترتيب استحقاقهم. وتلج بالخصوص على ضرورة الامتناع عن التحيز لجانب المتنازعين في الحرب الأهلية الأولى، وتجنب إثارة رماد الفتنة القديمة. كما ترمي إلى مصالحة الأمة مع نفسها على أساس قبول إمامة قريش، وبالتالي إمامة بني العباس، وإجلال الصحابة، على قدم المساواة - وهم الذين لا يجب التحدث عنهم إلا بعبارات المديح - بمن في ذلك معاوية. ولا ريب أنه ينبغي فهم تقديس النابتة من ذوي النزعة الحنبلية، لمؤسس دولة بني أمية، من هذه الوجهة.

ولم تتطور العقيدة الإسلامية إلا منذ ظهور الخوارج والشيعية، أي بداية من اتخاذ المواقف السياسية. ولذا، تحتوي كل عقيدة على جانب سياسي. ذلك أن سياسة أهل السنة الواردة في عقيدتهم ترمي إلى وقاية وحدة الأمة وسلامة الفضاء الذي تمتد عليه، حتى ولو أدى ذلك إلى الرضى بالجور. ويحرم لا محالة درء الشر بالشر، أي بالسلاح، لكن يكون الفهم خاطئًا، إذا ما استخلصنا أن موقف السنة تعليمه خشية ما، أو أنه استسلام

(1) لا يمكن تعداد العقائد جميعًا، ولذا راجع E.P., s.v. مادة عقيدة، بحث لـ W. MONTGOMERY WATT. أما ألدن التصور، فهي الفقه الأكبر، ج. 1، حوالي سنة 767/150، ترجمة EINSINCK (*The Muslim Breed*) (خاصة المقال 4 و 5، ص 103 وما يليها)، وصية أبي حنيفة (ترجمة WENSINCK في المرجع المذكور، ص 188 وما يليها خاصة المقال 10 و 11). إن هذه العقائد الثلاث وشروحها جمعت في تأليف نشر بختيار أباد سنة 1903/1321. ومن بين المؤلفات المتأخرة التي تمكس دائمًا نفس المشاغل، يمكن الرجوع إلى La Profession de foi d'Ibn Battu تحقيق وترجمة H. LAOUST، خاصة ص 55، 119، 120، 127، وعمر النسي، العقائد، 1869/1286، ص 151 - 152.

ومحابة. فلا يعتبر أهل السنة أنه من حقهم فقط، بل من واجبهم إهداء النصح بصراحة قصوى، للسلط، أي انتقادها، وغالبًا ما استخدموا هذا الحق، وعملوا بهذا الواجب، مما تسبب لهم في الحيف.

عقيدة الخلافة: لا توجد عقيدة لا تفسح مكانًا بشكل أو بآخر، لمسألة الخلافة. ولذا، وضعت هذه المؤسسة في مرتبة عقيدة حقيقية. ولربما لم تسبب أية مسألة أخرى في مثل هذا السيل من المداد والدماء. ذلك أن المذهب في مادة الفقه الإسلامي، سواء كان مدنيًا أم عوميًا، لم يتغير أبدًا عن مجرد الواقع الخالص. وإن المؤلفات النظرية المتعلقة بالخلافة أكثر من غيرها قد تطورت في دائرة مثل هذا التجرد والمثالية التي فضل الفقهاء أن يلجؤوا إليها. ومن ناحية أخرى فإن هذه الكتابات النظرية التي كانت مؤلفات الماوردي⁽¹⁾ (384 - 994/450 - 1058) والفراء⁽²⁾ (380 - 990/458 - 1065) أقدمها عهدًا قد كانت متأخرة بالنظر إلى الفترة التي تعيننا. فهل ينبغي أن نستنتج من ذلك قلة فائدة هذه النصوص للتاريخ عامة وللفترة التي تعيننا خاصة؟ لا شيء يدعو إلى ذلك لسببين اثنين. أولهما أن هذه النصوص قد شحنت بمبادئ تبلورت في نفس الوقت الذي تبلورت فيه نظريات الفقه الكبرى وطبق نفس الأساليب، أي حوالي نهاية القرن الثاني الهجري. ثم إن هذه المبادئ بقيت قارة أو تكاد في خطوطها الكبرى حتى زمن رشيد

(1) سبقت طبعًا تأليف أخرى نظرية، وهي أقل ترتبًا من أحكام الماوردي. تعالج مؤلفات عديدة للجاحظ بالخصوص موضوع الخلافة. راجع في شأنها L'imamat dans la doctrine de Gâhiz, SI, xv.) Ch. PELLAT (23-52) الذي كتب ما يلي: «في حين لا يبدو قط أن المعتزلة الآخرين والمسلمين عامة فكروا في ضبط الخطوط الكبرى لنظرية الخلافة، بل بقوا مرتبطين كثيرًا بالأحداث السياسية، يكون الجاحظ قد رسم نظرية بصدد هذه المناظرات، لا ريب أنها مبهمة غير دقيقة وقليلة الأعداد، لكنها مشحونة بالآمال» (ص 51). بخصر الماوردي، أهم مصنف للتشريع الإسلامي، انظر E.L., s.v. وص 27 وما يليها من كتاب Political Thoughts of E.L.J. ROSENTHAL الذي كتب في موضوع «الأحكام» (ص 236، ملحوظة 9) قال: «إن الأحكام السلطانية» للماوردي نتيجة لمزيج من التفكير القائم على قواعد الشرع التقليدية (القرآن والسنة والمحبت والإجماع والقياس)، والاستنتاجات التاريخية والسياسية الناتجة من فترة تكوين الإسلام والمدعمة بأراء السلف (أي أراء المسلمين)، وكذلك التقدير الواقعي للحياة السياسية المعاصرة». ويرى L. GARDET (La Cité musulmane) ص 153، أن الماوردي مع أنه شافعي، فهو يمثل «الرأي المشترك لفقهاء السنة». نشر M. ENGIER «الأحكام السلطانية» سنة 1853، بعنوان Mowerdii Constitutiones politicae (Bonn) وترجم E. PAGNAN الكتاب سنة 1915 بعنوان Les statuts gouvernementaux (الجزائر)، في خصوص «الأحكام».

(2) انظر Sir H. GIBB (1937, col. xi, 1937) G.A.L., SI, 686, et E. TYAN, Sultanat et Califat, p. 263. بخصر أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء، مالكي أو حنبلي للمذهب ويشأن كتابه «الأحكام».

رضا، أي حتى الفترة المعاصرة، وهي تحتفظ، رغم طابعها النظري البين جدًا أحيانًا، بالإضافة إلى فائدتها كحجة عظيمة، خاصة لفترة مخاضها، بفائدة تفسيرية بدونها تبقى عدة أحداث قليلة الإدراك. فقد ذكر E. Tychen⁽¹⁾ أن «الملهب يعبر عن المشاعر والمعتقدات التي تبقى بصورة كامنة في الذئنية العامة وتوجه إلى حد واسع، التطور التاريخي». ذلك أن الأفكار السياسية والدينية المتعلقة بالخلافة والمنتشرة كثيرًا والتي غمرت جميع الضماائر، لا بد أنها قد فعلت مفعولها عبر جميع عصور التاريخ الإسلامي، وبالأخص في أول العصر الوسيط، مثلها في ذلك مثل الندم الذي وإن يجعل المرء يزوغ ويتردد، دون أن يتحول عن الخطيئة، فهو يثقل اندفاعه ويعوقه، وإن لا يحول أو يصحح سير السلوك. وهذا ما يفسر عدم وضوح التفكير في العصر الوسيط إلى منتهاه المنطقي، ولم يرد أبدًا الاعتراف صراحة بطبيعته، فقدم للخلافة بهذه الكيفية نوعًا من التقدير شبيهاً بما تقدمه الرذيلة للفضيلة في شكل رياء.

لقد تمّ البحث في وقت مبكر جدًا عن قواعد كتابية للخلافة، فعُثر عليها في القرآن⁽²⁾. ووجدت لها أسس في الحديث أيضًا⁽³⁾. وقد ذكر أنه حتى قبل دفن الرسول، اهتم المسلمون بتعيين خلف له قادر على قيادة الأمة وحماية مصالحها. فأصبحت خلافة الراشدين المحاطة بهالة من القداسة والتمندجة في العقيدة، النموذج الذي انطلقت منه نظرية السيادة في الفقه الإسلامي.

هذا وإن الفكرة القائلة بأن الخليفة يستمد سلطته من الله وهو خليفة على الأرض، مثل امبراطور بيزنطة أو فارس، قد دأبت منذ العصر الأموي وانتشرت انتشارًا واسعًا بفضل المديح. فلم ينشد الفرزدق (741 - 732) وحده قوله:

«فالأرض لله ولأهـا خليفةـه وصاحب الله فيها غير مغلوب»⁽⁴⁾

حيث أكد حديث شهير من جهة أخرى، وهو ليس خاصًا بالشعة فقط لأنه موجود في كتب الحديث السنية، أن «من مات وليس في عنقه بيعة، فقد مات ميتة

(1) CL. CAHEN *Institutions du Droit public musulman, II. Sultanat et Califat*, p. 266 (Arabica, 76-70, V).

(2) فهمت الآية 26 خاصة بهذا المعنى (سورة ص): «يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق». وشرحت أيضًا بهذا المعنى الآية 58 من سورة النساء: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها»، إذ أن الخلافة اعتبرت ودية يجب تسليمها إلى صاحبها الخليفة.

(3) انظر WENISINCK (II, 70-71) *Concordance*.

(4) ديوان الفرزدق، ص 25.

جاهلية⁽¹⁾. وبالفعل فإن مبايعة الخليفة تُعتبر ضرورة لصحة بعض الفرائض الدينية. فخطبة الجمعة تلقى باسمه، وهو القاضي الأعلى والقائد السياسي وإمام الصلاة. إنه الإمام وقائد الأمة. ولا ريب أنه لم يكن صنواً للبابا، إلا أنه يجمع بين يديه امتيازات دينية وروحية. فهو ملك دنيوي يجب أن يكفل للأمة حياتها الدنيوية بأن يقودها بحزم في طريق الشريعة، وكذلك نجاتها في الآخرة، فيواصل بذلك المنهج الذي بدأه الرسول في الطريق المرسوم بواسطة الوحي. فهو خليفة الله ورسوله، طبق العبارة المعروفة التي تجسم جيداً نوع سلطته.

وعلى هذا فإن سلطة الخليفة ليست مجرد نتيجة لملكية الأرض، يجب أن تزول بزوال هذه الملكية. وقد تجاهل القانون العمومي الإسلامي إلى عهد قريب التشريع التراخي. ذلك أن الخليفة هو أمير للمؤمنين حيثما وجدوا، حتى ولو أقاموا بأراض لا يمارس فيها سلطته قط، بسبب التفكك الذي أفضل عملياً ممارسته للسلطة، دون أن يتنازع في مبدأ السيادة، وليس في مقدوره أن يمنع أهل السنة من أن يعتبروا أنفسهم رعاياه المخلصين على الدوام وعلى كامل امتداد دار الإسلام. ويكتسي تعلق المؤمنين بشخصه عن طريق البيعة طابعاً فردياً فعلاً، فهو يعتبر عملاً إيمانياً، وليس من باب الصدفة أن أول انشقاق اندلع في الإسلام قد تبلور حول مسألة الخلافة. هذا وإن الطابع الديني لهذه المؤسسة، والتقدير المتزايد الذي أحاطها به أهل السنة أكثر فأكثر، وهو تقدير لم ينفك ينمو كلما استنفدت المؤسسة كل سلطة حقيقية، قد كفل لها حياة مديدة لم تكن متوقعة بادئ ذي بدء، في ظروف تاريخية كان يجب أن تقضي عليها، لولا هيكل الحكم الديني الذي صاغه أهل السنة.

وطالما عاشت الخلافة، فقد ظلت يحفظ مختلف اللحمية الحقيقية للعالم الإسلامي، أو على الأقل الصورة والشعور بالوحدة. ذلك أن تفكك دار الإسلام والتجزئة لا الفعلية فقط - التي كان يجب قبولها - بل التجزئة القانونية للسيادة لم يقلبها المذهب أبداً. إذ أن مبدأ وحدوية الخلافة، كرمز لوحدة الإسلام السني وسلامته داره، لم يناقش فيه أبداً بصورة جدية. ولئن كانت الأمة واحدة، ولئن تابعت نفس الغايات في هذه الدنيا

(1) WENSINCK (11, 70-71). *Concordance*. ذكر هنا الحديث رشيد رضا أيضاً، وقد اعتبره حتى اليوم بأنه أحد الأسس الخلفية التي حاول إحياءها. انظر H. LADUST (16) *Le Califat dans la doctrine de Rasid Rida*. ويوجد حديث آخر بنفس المعنى يلح على خطر فك يمين البيعة بعد أدائه: «من مات وقد نزع يده من يمينه كانت ميتة ميتة ضلالة» (نفس المرجع، الجزء 1، 255). (WENSINCK, 255).

وفي الآخرة، فإن السلطة التي تجسمها وتحملها لا يمكن تشيبتها، هذا ما لم ينفك يؤيده المنظرون بلا كلل. ألم يدع القرآن المسلمين الذين هم جميعاً إخوة إلى الاعتصام «بجبل الله» جميعاً وأن لا يتفرقوا (سورة آل عمران، 103). وقد بقي أهل السنة على هذا المبدأ الوحيد طيلة قرون استجابة لدعوة الله. وأقام عليه رشيد رضا نظريته منذ عهد قريب⁽¹⁾. ولا شك أن هذا المبدأ لم يمنع التطورات الضرورية التي كان يمكن أن تتكاثر سرعتها، وأن يتزايد عمقها خاصة، لو لم يعمل بصلابة وعناد جمع من الفقهاء على إخضاع الواقع للمقتضيات النظرية، بعدما استحوذ على الإسلام السني برمته. فاستمد لهذا الغرض من الكنوز التي لا تفتى للحيل الفقهاء التي تحول مثلاً بفضلها الاستقلال الفعلي المترتب على استيلاء ناجح، إلى تفويض شرعي كامل الشرعية للسلطة، لا يمس مبدئياً بسلامة الدولة ووحدةها⁽²⁾. وآخر هذه الحيل ما تخيله السنهوري⁽³⁾ تحت تأثيرات أوروبية، من تحويل الخلافة إلى جمعية للأمم الإسلامية المستقلة. ولا شيء أحسن من ذلك يدل على تعلق المسلمين المتواصل بمبدأ وحدوية دار الإسلام والخلافة. وبالفعل لم تخامر العقول أبداً فكرة القبول لا الفعلي فقط بل النظري أيضاً، للانقسامات السياسية المطابقة لطلبات البيئة أو للرغبات العرقية أو القومية. ولا تصور الأمة الإسلامية ككيان روحي لا غير يكون فوق القوميات، ويقع على الصعيد الماورائي ليس إلّا لمصير مشترك في الآخرة. وحتى في الوقت الحاضر، لم يفقد المسلمون الأمل في استرداد الفردوس المفقود للوحدة والجماعة، تحت راية سلطة واحدة.

نجاعة الهيكل الديني الذي صاغه أهل السنة:

وهذا يعني أن مبادئ الحكم الديني التي تقع بلورتها في نفس العصر الذي تم فيه

(1) أكد فعلاً أن «وحدة الإمامة تتبع وحدة الأمة». انظر H. LAOUST, *Le Califat dans la doctrine de R. Rida*, (p. 89). انظر أيضاً الملحوظة رقم 20 التي لاحظ فيها H. LAOUST أن «ضرورة إعادة وحدة الأمة التي يجر عنها هنا بقوة، كانت أحد الأغراض الأكثر دواشاً في رسالة رشيد رضا» (ص 253).

(2) يقدم لنا كتاب الماوردي «الأحكام السلطانية» مثلاً واضحاً لهذا الجهد التوفيقي (من طرق الحيل) بين الواقع والنظر على أساس الحفاظ على مبدأ وحدوية الخلافة ودار الإسلام. نجد أمثلة أخرى عند الغزالي (كتاب «الاقتصاد على الاعتقاد» وكتاب «المستظهي»)، وكتاب «تحرير الأحكام في تدبير الإسلام» لابن جماعة، وكتاب «السياسة الشرعية» لابن تيمية، ومقدمة ابن خلدون.

(3) في كتابه *Le Califat, son évolution vers une société des nations orientales* نجد ص 274 ما يلي: «كان في مقدور الإسلام أن يمت أول جمعية للأمم في تاريخ البشرية».

تدوين مجموع النص الشرعي، أي في نهاية القرن الثاني الهجري، لم تنقصها المتانة، حيث إنها ما زالت تفيد المنظرين المحدثين. ولم تكن كذلك عديمة النجاعة تمامًا. فلم يتم القضاء على التفكك قطعًا، لكنه لم ينجح كذلك في الحصول على تأييد عميق وعلى موافقة الجماهير. ولم يقدم بالخصوص أي شخص على تحدي الرأي العام والتلقب بلقب أمير المؤمنين المقدس والمجيد، قبل الفاطميين (909/296)، ذلك اللقب الذي يمثل رمز وحدة الإسلام تحت سلطة الخليفة، ولو أن تلك السلطة قد أصبحت صورية أكثر فأكثر، والحق يقال. وحتى بني بويه الذين لم يخفوا معتقداتهم المتشعبة، قد اضطروا إلى تأييد دعم خلافة بني العباس السنية، التي حرمت عمليًا من القواعد العسكرية فصارت تبعًا لذلك، هدفًا للاستضعاف بصورة خاصة. ولا شيء أحسن من هذا يمكننا من تقدير عظمة العمل المنجز من طرف حزب السنة، وصلابة المؤلفات التي صنفها للدفاع عن استقرار السلطة كعامل للوحدة. إلا أن هذه المؤلفات لم تقدر على منع ما أشار إليه Thomas W. Arnold⁽¹⁾ إن انحطاط المملكة بدأ في العصر العباسي. ويمكن اعتبار سنة 800، وهو تاريخ تتويج شارلماني بروما وإقامة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، أوج ازدهار الدولة العباسية. فبدأ منذ ذلك الوقت التفكك يدب إليها. ففي نفس هذه السنة بالفعل، نشأت إمارة مستقلة جديدة من توافق القوى المتضاربة التي حاولنا النظر فيها.

إن عوامل التفكك وقوى الالتحام التي حاولنا إبرازها، متعددة وكثيرة الشعب، فليس من السهل تفكيكها في عجالة موجزة، ورفع القناع عن تداخلاتها اللطيفة التي تكون اللحمة المرسوم فوقها تاريخ الإمارة الذي يعيننا. ومن جهة أخرى، فلا يمكن عزل هذه العوامل وتحويلها كما في المخبر، إلى عناصر كيميائية صرف. وبالخصوص، لا يمكن فصلها عن بيئتها وعن كثير من الأسباب والظروف الفرعية والمتراكبة، الاقتصادية منها والاجتماعية المصاحبة لها، والتي تفرضها وتساعد أو تعاكسها. إلا أن التحليل الذي قمنا به كان موجزًا لا محالة، لكنه يبدو لنا مدخلًا أوليًا ضروريًا، في انتظار دراسات أعمق تعالج القضية من أصولها، وذلك لفهم نشأة الإمارة الأغلبية التي لم تكن ظاهرة منعزلة، بل إنها نتيجة لمنهاج عام يستطيع المؤرخ إدراك دواليه وآيته على أكمل وجه ممكن.

(1) .The Caliphate, p. 57

ثانيًا: تولي الأغلبة مقاليد الحكم

النصف الثاني من القرن الثامن:

شهد النصف الثاني من القرن الثامن تطورًا لأحداث اكتست أهمية رئيسية، شمال البحر المتوسط وجنوبه. والغريب أنها كانت أحداثًا متزامنة، سوف تؤثر بصورة حاسمة على مصير البلدان المتاخمة لما عرف بـ *mare nostrum* قديمًا عند اللاتينيين. فقد شهدت سنة 750 سقوط دولة الأمويين، فذهب معها نظام حكم بأكمله، ونشأت دولة أخرى - هي دولة بني العباس - التي اتجهت اتجاهًا مغايرًا بصورة محسوسة. ولم يكن هذا التغيير دون تأثير على إفريقية. وفي نفس الوقت تقريبًا، جددت ظاهرة مماثلة بالغرب المسيحي حيث أقدم ببيان الثالث المعروف «بالقصير» سنة 751 على ما لم يقدم عليه جده ببيان الثاني المعروف باسم «دي هرستال» حاجب قصر استرازيا العظيم، ولا والده شارل مارتال الشهير. فالتقى بشلدريك الثالث، بعد أن أمر بحلق رأسه، في دير القديس برتان، وقد كان آخر ملوك دولة الميروفنجيين، ثم توج ببيان الثالث نفسه بالإكليل بعد مشاورة البابا زكرياء في الأمر وموافقته عليه، وقد كان البابا مهددًا بسياسة التوسع التي كان يسلكها اللمبار في شمال إيطاليا، فكان يحاول إبرام حلف مع الفرنجة والاحتواء بهم. وعلى هذا النحو نشأت دولة الكارولنجيين، وقد سميت بهذا الاسم تمجيدًا لشارل مارتال الذي انتصر في بواتي. فنشأت إذن دولة بني العباس وهذه الدولة في نفس الوقت تقريبًا وتحت نفس الشعار، إن صح القول، وسوف تعملان تباعًا على عقد علاقات سلمية، ثم تتحاربان، خاصة عن طريق محبيهما جنوب إيطاليا وفي حوض البحر المتوسط. وهكذا، شهدت الدولتان ذروة العظمة في نفس العصر. فأثناء حكم هارون الرشيد الذي رضىت الأمباطورة إيرين بأن تدفع له الجزية سنة 798، وحين استقر التجار

المسلمون في (خان فو) قرب كانتون بالصين، وصل شارلماني إلى ذروة المجد. وقد استفاد من مصاعب البابا، وتدخل في شؤونه وقضى فيها، كما استفاد من وضع ملائم بصورة خاصة، فأعاد لفائدته انتصاب المملكة الرومانية بالغرب بعد أن زالت في عهد ريمولوس أوغستول، منذ سنة 476. ويوم ميلاد المسيح من سنة 800، توجه البابا ليون الثالث بالكنيسة الكبرى للقديس بطرس، طبق الصيغ القانونية المتبعة في بيزنطة، بصفته إمبراطورًا «أوغست» (معظمًا). وقد كانت مملكة الشرق وقتئذ تمر بإحدى فتراتها القاتمة. ففي الوقت الذي تُوج فيه شارلماني إمبراطورًا بروما، كان مركز السلطة شاغلًا نوعًا ما في بيزنطة. فقد استولت بالفعل الإمبراطورة الشهيرة إيرين على عرش الشرق الأمبراطوري من جديد، من سنة 797 إلى سنة 802، بلا أي وجه شرعي. ولما وفق وزيرها نقضور إلى تنحيته وتولي الأمر خلفًا لها، لم يقدر على إقرار الوضع الذي كان متدهورًا جدًا منذ مدة طويلة. إذ كانت تتنازع الإمبراطورية حينذاك ومنذ ثلاثة أرباع القرن، المظالم والخصومات بشأن مذهب محطمي الصور. وقد بدأت هذه الخصومات بأمر من الإمبراطور ليون الثالث، صدر سنة 726، ومُنيت بموجبه عبادة الصور، ثم تفاقم النزاعات كثيرًا بداية من سنة 761، وهو التاريخ الذي شرع أثناءه قسطنطين (740 - 775)، مؤيدًا بمقررات مجمع سنة 753، في متابعة المتطرفين بحزم، وقد احتاج هؤلاء بدل أن يهدؤوا، لما أعادت إيرين صديقة الرهبان إلى الوجود هذه العبادة سنة 787، وذلك إثر مجمع أزنيق، وانتهى الأمر إلى إغراق الإمبراطورية في الفوضى. وقد أضيف تهديد خارجي إلى هذه المصاعب الداخلية التي عقدتها الانتفاضات والدساسات والمؤامرات، وتمثل في الخطر البلغاري. وقد سقط نقفور الأول ذاته في ساحة القتال يوم 26 جوان 811، واستخدم كروم ملك البلغار جمجمته لاحتساء الخمر بصورة فظيعة. تلك هي الحالة التي كانت سائدة في الغرب والشرق حين تولى الأغابية مقاليد الحكم.

الأغلب:

تلقب الأغابية بهذا اللقب نسبةً إلى الأغلب والد إبراهيم الأول الذي سيكون المؤسس الحقيقي للدولة. فالحروف الثلاثة غ ل ب المشتق منها هذا الاسم، وهي الحروف التي ستصبح شعارًا للأغابية وستُنقش على السكة، تشير إلى فكرة النصر والغلبة. إلا أن الأغلب لم يكن «الأكثر انتصارًا» و«الذي لا يقهر»، كما يمكن أن يعتقد

الأول وهلة. فالأمر لا يتعلق باسم التفضيل. ذلك أن صيغة المبالغة (أفعل) التي وزن عليها الاسم انطلاقاً من جـ ل غ ل ب، تمدنا في هذا المقام - مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الأعرج أو الأحذب، وهما إفظان استعمل أيضاً لتسمية بعض الأشخاص - بصفة تتعلق بخاصية جسدية. «يقال أغلب»، كما جاء في «اللسان»⁽¹⁾، يعني له عتق غليظة، ثم أضاف: ويوصف السادات عادة بالعتق الغليظة الطويلة. فهل أن الأغلب استحق هذا الاسم لأن رقبته كانت تشبه عتق الثور؟ ليس هذا بالأمر المستحيل، ولو أننا لا نملك أي خبر بخصوص هيئته البدنية. وكلمة الأغلب التي لا تستعمل عادة كلقب - مع أنها استعملت للتعريف بالأغلب العجلي⁽²⁾ شاعر الرجز، وبعض ذرية إبراهيم الأول الذين لقبوا بهذه الصفة لتخليد ذكرى جدهم العظيم بلا ريب - قد استعملت فعلاً كلقب استحقه دون شك مؤسس الدولة الأغلبية إما لخاصية بدنية، أو بسبب مزاياه كقائد.

وقد تمكن العباسيون من فرصة لتقدير صفاته القيادية منذ البداية. فقد كان خادماً مخلصاً لقضيتهم منذ اللحظة الأولى، وكان أحد صانعي عظمتهم، فساهم إلى جانب أبي مسلم الخراساني في الدعوة لهم في الحروب التي قادتهم إلى الحكم. وأتيحت له الفرصة لتقديم برهان إضافي لأبي جعفر المنصور عن ولائه الذي لا يجارى وإخلاصه وحماسه، وذلك (سنة 754/137 - 755) لما قتل رئيسه السابق أبو مسلم، ذلك القتل الذي ساهم فيه الأغلب مساهمة فعالة، حسب رواية ابن الأبار⁽³⁾ وسوف يذكر له المنصور وأخلافه هذا الصنيع في الوقت المناسب.

وقد كان الأغلب يعمل آنذاك، إن كانت رواية ابن الأبار صحيحة، ضمن الحرس الخاص للخليفة بقيادة عثمان بن نهيك الذي كلف مع بعض الضباط⁽⁴⁾ بتنفيذ الخطة. وقد كانت الأحداث الخطيرة جداً التي كان المغرب مسرحاً لها سبباً في توجيه مهامه وجهة جديدة، وكان يبدو أنها ستواصل بالشرق. وفي سنة 754/137 - 755، وهي نفس السنة التي قتل فيها أبو مسلم، قتل ابن حبيب (745/127 - 754/137 - 755) الذي أخطأ الحساب لما عين ابنه خلفاً له، من طرف إخوته الذين تقاسموا الفرصة، ثم بدلوا

(1) لسان العرب، الجزء السادس، ص 652، العمود الأول.

(2) نفس المصدر، الجزء السادس، 652، العمود الثاني، والجمهرة، ص 295، لابن حزم.

(3) الحلة، ص 203.

(4) لم يذكر الطبري في التاريخ، ج. 6، 127 - 140 ولا اليعقوبي في التاريخ، ج. 2، 368، الأغلب ضمن

هؤلاء القواد.

سريعاً جداً يتقاتلون مستجدين كل حسب قدرته بالبربر الذين كانوا يترقبون هذه الفرصة السانحة وهذه الإشارة. وقد أحرق بنو ورفجومة القيروان سنة 757/140 - 758 وقتلوا عدداً كبيراً من القرشيين. ثم سرعان ما غلب الصفيرون من بني ورفجومة من طرف أعدائهم الألداء من الإباضية بقيادة أبي الحطاب الذي نصب في عاصمة إفريقية ابن رستم المؤسس المقبل للدولة الرسمية، ثم قفل راجعاً إلى طرابلس للاستعداد لرد فعل المشرق. وقد كان رد الفعل هذا سبباً في ظهور الأغلب على الساحة الإفريقية، بصورة غامضة أول الأمر، ثم بصورة بارزة. ذلك أن الأغلب قد قدم فعلاً إلى مصر صحبة ابن الأشعث⁽¹⁾ الذي اصطحب جيشاً عتيقاً لإعادة النظام السني والعباسي والعربي إلى نصابه بالمغرب، فهل شارك في الحملة الأولى التي كانت وبالاً على الجيوش الشرقية التي قادها أبو الأحوص نائب ابن الأشعث سنة 759/142 - 760؟ من المحتمل كثيراً أنه بقي إلى جانب ابن الأشعث في مصر مع أسرته التي أتت بها معه أو ربما كونها على عين المكان، الأمر الثابت هو أن أحفاده لن يستقروا لا بالمشرق ولا بإفريقية قبل تأسيس الإمارة الأغلبية، بل في مصر.

لقد قاد محمد بن الأشعث الخزاعي القتال بنفسه سنة 761/144، بأمر من المنصور. وهزم القبائل البربرية الواحدة تلو الأخرى شر هزيمة، مستفيداً من الانقسامات التي ظهرت في صفوفها. وقد قتل أبو الحطاب في المعارك⁽²⁾، وانتصب ابن الأشعث (في جمادى الأولى 144/أوت 761) والياً على القيروان التي غادرها ابن رستم في الأبان ليؤسس دولة في تاهرت، وعين الأغلب على رأس الزاب على أن يقيم في طنبه، وكانت الزاب بمثابة الدرع الواقى لإفريقية.

وبعد أربع سنوات، طُرد ابن الأشعث سنة 765/148 من طرف جنده⁽³⁾

(1) بالإضافة إلى المصادر المعروفة، انظر الشماخي، كتاب السير، ص 130 - 133 وص 135، الذي أمدنا بوجهة نظر الشق المقابل، وبقي سير الأحداث على حاله، بخصوص حملة ابن الأشعث.

(2) في ورداسة، وهي قرية تقع قرب البحر، على بعد اثنين وأربعين ميلاً شرق طرابلس. انظر التهمة، للإديسي، ص 90، والنهاية للنويري الذي ذكر «ورداسة» خطأ.

(3) طرد ابن الأشعث من طرف «قواد الجند المصرية»، كما ذكر في «البيان» لابن عذاري (ص 74). وهذا في رأينا تصحيح، ويجب تعويض «المصرية» بالمصرية ليستقيم المعنى. فتحن أمام حلقة يتنافس فيها عرب الشمال وعرب الجنوب. وقد كان ابن الأشعث من خزاعة، أي من عرب الجنوب. وطرده جنوده من مصر، أي من عرب الشمال. ولترضيهم، ولّى المنصور الأغلب، وهو نيمى من عرب الشمال، فأغضب ذلك عرب الجنوب. ولذلك، سقط الأغلب بغربة أحد عرب الجنوب من كندة.

القيرواني. فولى المنصور عند ذلك (جمادى الثانية 148/ جويلية - أوت 765) الأغلب - الذي أعاد سريعاً الوضع إلى نصابه، ووجه إليه الخليفة كتاباً: «يأمره بالعدل في الرعية، وحسن السيرة في الجند، وتحصين مدينة القيروان وخندقها»⁽¹⁾. وسواء صدرت هذه التوصيات حقاً - ونحن نميل إلى اعتبارها صحيحة - أو أنّ الرواة قد اختلقوها، فهي مطابقة تماماً لوضع التمرد الدائم القائم الذات أو الكامن، الذي كان يميز إفريقية آنذاك. فقد كان من واجب الوالي أن يحتاط باستمرار من خطرين متلازمين، الجند من جهة والبربر الخوارج من جهة أخرى. وقد سقط الأغلب تحت الضربات المتكاثفة لهاتين القوتين. قال ابن عذاري⁽²⁾، وكأنه فوجيء بمثل هذا الفراغ: «وسنة 149 (766) لم يكن فيها حركة». لكن السنة الموالية كانت مفعمة أكثر بالأحداث. وكانت أيضاً شؤماً على الأغلب. فبينما كان يلاحق البربري أبا قرّة البفرني الصغري في الجنوب الغربي من البلاد، على رأس جيوش كان يعوزها النظام، فكانت تفر من حواليه، إذ ثار الجند بتونس بقيادة الحسن بن حرب الكندي. واحتل الثوار القيروان ثم استرجعها الأغلب الذي سقط على أبواب العاصمة أثناء هجمة قام بها الثوار (شعبان 150/ سبتمبر 768) فاخترقه سهم جندي من جنود العدو. ثم عادت دوامة الاضطرابات أشد ممّا كانت عليه.

لم تتميز ولاية الأغلب عن ولاية من سبقه، بل كانت أقل منها حظاً إلى حد ما. فقد أزيح عن السلطة في أقل من عامين. والثابت أن العبارة المنسوبة إلى المنصور مختلف فيها، ويجب مقابلتها بالمصير الاستثنائي الذي خصص لبني الأغلب. فقد روي عنه أنه، لما علم بوفاة الأغلب، قال: «إن سيفي بالمغرب قد انقطع، فإن دفع الله عن المغرب بريح دولتنا، وإلا فلا مغرب»⁽³⁾.

لكن، لا شيء كان يبنى عند وفاة الأغلب بارتقاء أحفاده من بعده إلى أعلى المراتب.

المهالبة لم يقدروا على تأسيس دولة:

إذا كان لإفريقية أن تكون من نصيب أسرة، كالثمرة التي أنفجتها الخطوب، فقد كان يبدو أن تكون بالأحرى أسرة أخرى، أي أسرة المهالبة. ذلك أنه سعيًا إلى وضع

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 74.

(2) المرجع السابق.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 205.

حد للفوضى التي تلت مقتل ابن الأغلب، بعد مهلة قصيرة، وإخماد نار الحرب الحقيقية التي جمعت بنفس الاندفاع على السلطة العربية، البربر من ذوي النزعات المختلفة، بمن في ذلك أمير تاهرت الإباضي ابن رستم، وأبو قرّة اليفرنّي⁽¹⁾ «الخليفة» الصفري بتلمسان، الذي قاتله الأغلب، قرر المنصور التعجيل بإرسال شخصية مرموقة إلى إفريقية، وهو يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب⁽²⁾ (جمادي الثانية 155 - رمضان 171 / مايو 772 - فبراير 788). وقد كان ليزيد مراس طويل بالحكم لما بلغ إفريقية. فقد كان واليًا على أرمينيا والبنجاب وأذربيجان ومصر⁽³⁾ التي بقي بها من ذى القعدة 144 / فبراير 762 إلى ربيع الأول 152 / مارس - أبريل 769. فوصل إلى إفريقية محاطًا بهيبة كبيرة. وقد مدحه الشعراء أعظم مدح، وكانوا على علم بمن يمدحون، إذ كان يضرب المثل بكرمه. وكفى ظهوره تقريبًا تهدة إفريقية وإعادة النظام إلى سالف نصابه. وكانت ولايته التي دامت خمس عشرة سنة، فترة سلم. ولم تخرق هذه السلم كذلك لما تولى أخوه المسن روح بن حاتم (171 - 23 رمضان 174 / 788 - 2 فبراير 791) - الذي تولى لمدة طويلة خطة حاجب في بغداد، وقد روي عنه أنه كثيرًا ما كان يغط في النوم لفراط شيخوخته، في الجلسات التي كانت تعقد بالقيروان - ولا في ولاية نصر⁽⁴⁾ بن حبيب المهلب (174 - محرم 77 / 791 - أبريل 793) الذي كان قائدًا لشرطة يزيد سواء في مصر أو في إفريقية.

(1) كان أبو قرّة يعتبر أيضًا مفليًا أحيانًا. وتردد ابن خلدون في شرح هذا الاضطراب، ثم بين أن مفيلة ويقرن (هكذا شكله صاحب البيان، طبعة COLIN و Lévi-PROVENÇAL، أما في «العبر» فشكله أحيانًا (يقرن) كانتا تقاسمان إقليم تلمسان، وأضاف أن بني يقرن كانوا أكثر عددًا وإقليمًا، وكلاهما من زناتة.

كان أبو قرّة سنة 743/125 على رأس مقدمة جيش الخوارج الذي كان يقوده عبد الواحد بن يزيد الهواري. وانهزم الخوارج شر هزيمة قرب القيروان، بين القرن والأصنام. وقتل عبد الواحد هناك، لكن أبا قرّة تمكن من النجاة، وأخضع سنة 765/148 المغرب الأوسط بأكمله لحكمه، ودعا لنضه بالخلافة في تلمسان، وتقدم نحو إفريقية. وقد روي أن الأغلب أراد مطاردته حتى تلمسان والتقدم نحو طنجة. فرفض الجند الطاعة وتشتتوا. وبعد موت الأغلب أعاد أبو قرّة الكرة مع جموع الخوارج. انظر ابن عبد الحكم، الفتوح، 134 - 136، وابن عسدي، البيان، ج. 1، 58 - 59 و 74 - 78، وابن خلدون، العبر، ج. 7، 22 - 26.

(2) المهلب بن أبي صفرة الأزدي تولى غرسان (79 - 82/698 - 701)، وخلفه ابنه يزيد الذي قاتله الحجاج، وقام أحفاد المهلب بدور هام في حكم بني أمية كما في عهد بني العباس. انظر الترجمة العربية، ص 504 - 518 لتأليف WELHAUSEN (Das Arabische Reich). وكذلك الفقرات الأخرى التي أشار إليها الفهرس.

(3) أبو المحاسن، النجوم، ج. 2، 1 - 5.

(4) نملك قطعة من النقود المسكوكة باسمه في إفريقية سنة 791/175. انظر LAYOIX (Catalogue, n° 776).

ورغم توالي الولاة المختارين جميعاً من بين أفراد أسرة المهلب، فإنه لا يمكن التحدث عن أسرة حاكمة مهلبية، بأنتم معنى الكلمة. ذلك أن الخلفاء قد حرصوا على اجتناب كل مظهر من مظاهر الأسرة الحاكمة. فقد دافعوا كرتين عن حرية الاختيار والقرار، فأبعدوا المرة الأولى داود بن يزيد⁽¹⁾ وعوضوه بروح بن حاتم الذي أرسلوه رأساً من المشرق، وقد ترك والد يزيد له قبل أن يموت، خطته على رأس الولاية، وأزيح المرة الثانية قبضة بن روح بن حاتم بصورة مهينة، إذ حمله أمر من الرشيد وجه إليه في الوقت المناسب على ترك الخطه بهدوء لنصر بن حبيب، في حفل التنصيب الذي نظم في الجامع، وقد أقيمت فيه الزينة الفخمة لأجل هذا الاحتفال. والواقع أن الخلفاء لم يقوموا أصلاً سوى باستغلال زاد الاحترام الذي كونه يزيد، للمحافظة على سلطتهم، وذلك عند اختيار الولاة من آل المهلب، وقد سمح هذا الزاد حتى للمعجوز رُوِّح بالحكم بدون حائق. لكنهم لم يترددوا عند الحاجة في التعبير بكل وضوح وبطريقة مسرحية شيئاً ما عن عزهم الراسخ على الحيلولة دون ظهور أي تقليد وراثي في إفريقية. ذلك أن الوضع لم ينضج بعد وأن الخلفاء لم يقبلوا بعد بخروج مقطعاتهم المغربية عن سلطتهم المباشرة.

فترة جديدة من الفوضى (177 - 184)

تمهّد السبيل للأغالبية:

لكن الحالة سوف تنضج بسرعة نسبية بمساعدة فترة جديدة من الاضطرابات التي بينت أن هارون الرشيد المرهق بعدة شواغل في الشرق وحتى في البلاط، قد عجز عن قمعها بصورة حاسمة رغم محاولة جدية. فيفضل يزيد بن حاتم المهلبي خاصة، قدر لإفريقية أن تعيش بداية من سنة 772/155، قرابة ربع قرن من السلم والازدهار، لم تعكّر صفوه أحياناً إلا بعض انتفاضات الخوارج التي أخمّدت بسرعة. وقد قضى يزيد بفضل نجاحه ذاته، على حظوظه كمؤسس دولة من قبل، بلا شرط مسبق، المهمة الصعبة المناطة به، ولم تكن نتيجة طريقة القيام بها إلا متمثلة في إقناع العباسيين أنه في مقدورهم، إن أرادوا ذلك حقاً، أن يسيطروا على إفريقية، بفضل اختيار حكماء للشخص

(1) حين داود بن يزيد والياً على مصر من 14 محرم 174 إلى 7 صفر 2/175 جوان 790 - 15 يونيو 791. وسيتألف الحديث عنه فيما بعد. انظر «التجوم»، أبو المحاسن، ج. 2، 75 - 78.

اللائق. وقد كان من اللازم ظهور فترة جديدة من القوضى لإزالة أوهامهم، والاتجاه بهم بعزم نحو صيغة جديدة مرنة، في إمكانها أن تجنبهم فقدان آخر ولاية لهم بالمغرب فقداناً كاملاً. وأصبح من المسير إيجاد الرجل القادر على القيام بنجاح، بخطة شاقة كولاية القيروان، والعمل بها للرفع من شأن بني العباس فقط، دون أفكار مسبقة. وذلك في الجو السائد في نهاية القرن الثامن. وكان أصعب من ذلك أيضاً الاختيار، بعيداً عن حقائق إفريقية وفي كنف دسائس البلاط ومناورات الأحزاب المتشاحنة. وهكذا استقرت من سنة 177 إلى سنة 184 (794 - 800) فترة جديدة من القوضى التي كان تتخللها فترات خادعة من الهدوء النسبي، وذلك إما لأن الشخص المعتد بنفسه قد عدل عن المهمة وإما لأن الاختيار كان رديئاً، فتمكن مختلف الخصوم المتنافسين من استجماع قواهم، والتفكير في المواجهات الدامية التي لا مفر منها. فقد استعاد الجند مهمته، وثار من جديد أطماع كبار الضباط بعد أن ركنت لحين. وكانت الاضطرابات التي امتدت على هذا النحو معلنة عن نهاية عصر وبداية عصر آخر. وقد أثبتت هذه الاضطرابات أن الإدارة المباشرة لإفريقية انطلاقاً من بغداد، لم تعد ممكنة، فهدت السبيل للأغلبة.

إرسال شخصية مرموقة من جديد إلى إفريقية هو هرثمة الذي تخلى عن الحكم:

بدأت هذه الاضطرابات لما عزل نصر بن حبيب - ولعل اهتمام الرشيد بتأكيد سلطته لم يكن غائباً عن هذا العزل - وعين الفضل⁽¹⁾ بن روح بن حاتم (محرّم 177 - شعبان 178 / أبريل - مايو 793 - أكتوبر - نوفمبر 794) وهو مهلي عمل على هدم ما بناه الولاة السابقون وكان تعيينه ثمرة للانساس. ذلك أنه كان على رأس الزاب لما توفي والده المعجوز رُوّح. وبينما كان يحاول أخوه قبيصة بلا جدوى الحصول على المباينة بالسلطة في القيروان، ترك هو مركزه وذهب يتأمر في الشرق، وقد عاد منه بعدما حصل على ولاية إفريقية سنة 793/177. وارثكب الوالي الجديد، الذي لم يتصف بمزايا من سبقه، زيادة على ذلك، هفوة أخرى إذ أغضب الجيش ومنحه فرصة الرجوع إلى طريق المفامرة. ويمكن أن نستعرض فيما يلي الأحداث من خلال غموض الوثائق والصمت

(1) لنا قطعة من النود مسكوكة باسمه في إفريقية سنة 177، انظر Lavoix (n° 777) Catalogue.

والتضارب. فقد عين الفضل، حال انتصابه، ابن أخيه المغيرة عاملاً على تونس، وهي خطة صعبة بصورة خاصة. وكان المغيرة فتىً هادئاً للتجربة، فأغضب وأضجر الجيش الذي طرده وطالب بتعويضه. وكانت قلة تجاربه ومهارته ذريعة وذريعة فقط للانتفاضة التي كان لها سبب أعمق كشف عنه ابن الأبار في «الحلة». فقد كان الثوار بتونس يعبرون يقيناً عن مشاعر جميع الجند الذين طالبوا بالخصوص بالعودة فعلاً إلى «الأسلاف» التي تعودوا على قبضها وقد حذفها الفضل (وهي جرايات إضافية وتسبقات أو «قروض»، وهذا اللفظ غير واضح كثيراً). فكتبوا له ما يلي: «وواسنا بالأسلاف كما كانت الولاة تصنع بنا قبلك، وإلا فلا طاعة لك علينا»⁽¹⁾.

وافق الفضل على الطلب الأول، لكنه ربما كان ينوي في قرارة نفسه فصل قضية مدبري العصيان في وقت لاحق. فعوض الوالي المطرود، إلا أنه رفض بوضوح وصراحة منح «الأسلاف». واستقبل مبعوثو قائد العصاة الوالي الجديد وصحبه في سهل سبخة⁽²⁾ تونس، وكانت لهم تعليمات بالاستفسار عن نوايا القادمين، وتجنب القتال. إلا أن هذا اللقاء تحول إلى معركة. فسال الدم، وانتهى الأمر بقائد الثوار عبد الله بن الجارود الأنباري⁽³⁾، المعروف باسم عبدويه⁽⁴⁾، إلى «العصيان الصريح»⁽⁵⁾ وقضي الأمر. ويبدو أن عبدويه لم يكن يريد الوصول إلى هذا الحد أول الأمر، ولم يكن من بين مدبري العصيان الذين وجدوا صعوبة في ضمه إليهم، وحمله على قبول القيادة التي لم يرض القيام بها إلا بعد الحصول على بعض الضمانات، خاصة يمين الانضباط والولاء. وكان رأس الحركة محمد بن الفارسي، وهو أحد ضباط جند خراسان. وكان قد عمل على إغراء مختلف جند الولاية، فوجه إليهم رسائل لحملهم على العصيان. ولم يكن هذا

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 212.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 213. ذكر ابن علاري (البيان، ج. 1، ص 87): «بموضع الزيتون»، ونسج على منواله Fournel (Berbers, I, p. 403). وذكر ابن الأثير (الكامل، ج. 5، ص 95): «على مرحلة من تونس»، بدون إشارة إلى اسم الموضع. ولم تذكر المصادر الأخرى كذلك أي اسم مكان. ولنلاحظ أنه ما زالت توجد زيتان قرب سبخة تونس.

(3) أي أصيل الأنبار، مدينة بإيران تبعد 62 كلم شمال بغداد على الضفة الشمالية للفرات، احتلها القائد خالد سنة 634/12، وتعرضت لهجمات القرامطة، منذ أواسط القرن الثالث (القرن التاسع)، واضمحلت ببطء، ثم زالت في نهاية القرن الثامن (الرابع عشر). انظر E. Fournel, art. de M. STRICK et A. DURI.

(4) ورد عبدويه (ويبدو أنه تصحيف) في «البيان» (ج. 1، ص 86) لابن علاري والعبر (ج. 4، ص 416) لابن خلدون.

(5) ابن خلدون، العبر، ج. 4، ص 416.

النشاط إلا مشمراً، ومع ذلك فلم يتسبب في تمرد صريح للحاميات الأخرى. ولما تقدم عبدويه إلى القيروان التي بلغها بلا مقاومة، فتحت المدينة أبوابها في وجهه، بينما كان الفضل، وقد تخلى عنه الجميع، يتحاور بلا جدوى مع أهل بيته، أي مع آل المهلب الذين دعاهم العصاة إلى مصاحبته إلى الشرق، تحت حراسة مشددة (جمادى الثانية 178/ سبتمبر 794)⁽¹⁾، وبهذا، انتهى حكم المهالبة. وانتصر «المتغلب» صاحب الانقلاب، وكان انتصاره مؤقتاً. وللحفاظ على ثمرة انتصاره، كان عليه أن يواجه هجومات الخوارج الواردين من الشرق، وأن يزيح منافسيه في الداخل، فقد كانوا يتربصون الفرصة. وكان الخطأ في العمل الذي ارتكبه قد جعل جميع القوى تتحالف عليه، مشيرة بانقلاب الوضع. وقد عمل عبدويه بنصيحة بعض الضباط⁽²⁾ الذين خشوا محاولة الفضل إثارة الناس بطرابلس، فأمر بملاحقته على طريق قابس. فأوقف وأعيد إلى القيروان، ثم قتل في شعبان 178/ فبراير 794⁽³⁾ عن سن تناهز خمسا وخمسين سنة ونصفاً.

كان هذا الحدث بمثابة الإشارة إلى دخول المتنافسين الحلبية، فقد اجتمعوا للمطالبة بئار الفضل. وكان لفعله عبدويه الذي خان بسببها الأمان الممنوح للقتيل، أثر سييء قطعاً على المقاتلين الذين اعتادوا العمل بمعنى خاص للشرف، فانضاف إلى النزاع عنصر عاطفي من شأنه أن يثير المشاعر. لكن أساس القضية كان يوجد في غير هذا

(1) ابن عساري، البيان، ج. 1، 88، وابن الأثير، الكامل، ج. 5، 95، وابن الأبار، الحلة، ص 213.

(2) هو نصر بن حبيب المهلب الذي سبق الفضل على ولاية القيروان، كما روى ابن الأبار (الحلة، ص 229 - 230)، وقد هجاه بشدة إبراهيم بن الأغلب بسبب سلوكه العريب وهو الذي نصح فيما يبدو بملاحقة الفضل - خشية على حياته - وإرجاعه إلى القيروان. وأورد النويري (نص *Berbers*, I. 403, DE SLANE) رواية أخرى للأحداث. لقد هرب الفضل، لقبض عليه ثم أعيد إلى القيروان، حيث انتفض عليه بعض الضباط رغم تدخل الفارسي لإتقاده، وقتلوه.

(3) هذا التاريخ لابن عساري (البيان، ج. 1، 88)، ورفعه FOURNEL (*Berbers*, I. p. 403) الذي حدّد تاريخ قتله قبل شهر من ذلك، أي في جمادى الثانية 178/ سبتمبر 794. وبالفعل، فقد نبه، اعتماداً على «البيان» بالذات، أن الفضل تولى الأمر، في محرم 177، وحكم سنة و 5 أشهر، مما يقدم تاريخ وفاته إلى جمادى الثانية سنة 178. ولا يمكن اعتماد هذه الحجة. فقد بدأ حكم الفضل من تاريخ توليته حتى سقوط القيروان - الذي كان سبباً في أسره - وقد اتفقت جميع المصادر على هذا الأمر في جمادى الثانية سنة 178. وانقضى عام وخمسة شهور فعلاً من تولية الفضل حتى أسره. لكن الفضل الذي أمر وطرد من القيروان في جمادى الثانية سنة 178، أُميد إلى هذه المملكت حيث حبس بها بعض الوقت (ابن الأبار، الحلة، ص 213) قبل قتله. فالتاريخ الذي ذكره ابن عساري محتمل تماماً.

المجال. حيث اتحد الجند على السلطة للدفاع عن مصالحهم المشتركة، ومن جهة أخرى، كانوا منقسمين بسبب ضغائن قبلية قديمة دافئة اصطفت بالشوعية - كان الجند والضباط من الفرس كثيرين بإفريقية منذ قيام الحكم العباسي - وعمل الجميع بإصرار لخدمة أطماع كانت تترقب المناسبة والذريعة الملائمة لمحاولة تحقيق أغراضها. وكانت الذريعة هذه المرة طيبة بصفة خاصة، وكان الوقت سانحاً. ذلك أن فرصة خدمة الأطماع وخدمة العدل في نفس الوقت لا تنهياً كل يوم. فقد اشتغل المنافسون المتحيزون للحق كل لحسابه بلا توافق، وذلك لتلافي قسمة ثمرة النصر المرتقب بلا شك. فلم يكن من غير المعقول فعلاً الاعتماد على اعتراف الخلافة على الأقل، كتعويض لحل أقل شرعية. ذلك أن الخلافة كانت تتراخى في رد الفعل، وهذا دليل على ترددها، فكان من المأمول أن يظهر الاعتراف بحامي الشرعية عن طريق تعيين رسمي لتولي إفريقية. فحرب حظه أول الجماعة وهو مالك بن المنذر الكلبي، وتقدم على رأس جند إيميز المرباط في ميعة لمواجهة عبدويه. فأصابه سهم وقتل في المعركة بينما فرت جيوشه. فعوضه والي الزاب العلاء بن سعيد بن مروان المهلب الذي لم يحرك ساكناً أثناء النزاع الذي شب بين عبدويه وصاحب القيروان المهلب. فتخلّى حينذاك عن الانتظار، معتبراً بلا ريب أن الوقت قد حان، وأن الساعة للأخذ بثأر قرية قد دقت ويجب غنمها. فاعتظ بما وقع لمالك الكلبي واجتهد في دعم صفوفه. وكانت جيوشه قد حشدت جموعاً كبيرة من البربر، وريطت الصلة بجند الشام المرباط بالأربس، ثم تقدمت من هناك إلى القيروان. ودخلها العلاء في أول صفر 26/179 - 4 - 795، بعد أن غادرها عبدويه في الوقت المناسب، فصرح بأنه حصل له شرف طرد الغاصب منها.

ولم يكن ادعاء العلاء في غير محله تماماً، كما سنرى ذلك بعد حين. فلما علم الرشيد بأحداث إفريقية، ولّى على القيروان هرثمة بن أعين، أحد رجالته الثقات، وكلف وزيره يحيى بن خالد البرمكي بقمع الثورة. وسلك يحيى مسلك الليونة على عادته. فتمثلت «الحملة» التي وجهها ضد عبدويه بالخصوص، في تبادل الرسائل والرسول، واستعمل تباطؤ التهديد والتوبيخ وعروض الأمان المرفوقة بعدة امتيازات. وكلف وزير بني العباس الفارسي الأصل بمهمة إحادة النوار إلى الصراط المستقيم، بالإضافة إلى كاتبه منصور بن زياد، الفارسي يقطين⁽¹⁾ بن موسى، «المحلّه عند أهل

(1) ورد في نفس المصدر أحياناً (ابن عسكاري، البيان، ج. 1، 88؛ وابن خلدون، العبر، ج. 4، 417) بعد بضعة =

خراسان⁽¹⁾. وقد كان عبدويه بالفعل حامل لواء الثورة وكان محمد بن الفارسي محرراً لها، وكلاهما فارسي، كما يتبين من اسميهما. وكان تأريخ الإسلام في عهد البرامكة - ويجب أن نشير هنا إلى تدخلهم في إفريقية - خاضعاً قطعاً لشخصيات من أصل فارسي. فتجاهل عبدويه الأمر في البداية، ثم اتخذ موقفاً أكثر مرونة عند تهديد العلاء له، وطالب فقط بأن تترك له مهلة لحسم النزاع معه ومع البربر حتى «لا يقال إنه تخلى عن أرض أمير المؤمنين». وفهم يقطين المناورة، فركز جهوده على محمد بن الفارسي ونجح في توقيفه. وشعر عبدويه بالخطر في إفريقية لما تخلى عنه محمد بن الفارسي وبنو خراسان، وهدده العلاء، وقدر أنه هالك لا محالة. فرضي بالأمان. لكنه قبل أن يتحول إلى بغداد، أوقع محمد بن الفارسي في كمين وأمر بقتله. وقد روى الطبري⁽²⁾ أن يحيى وفى بوعدة لعبدويه وأحسن معاملته، وحصل له على الأمان من الرشيد، وهاداه، وولاه خطة هامة. وهناك رواية أخرى بكتاب العبر. فقد أكد ابن خلدون أنه ألقى به في الأصفاد. فمن تصدق؟ لعل الروایتين المتناقضتين قابلتان للتوفيق. فلا يستبعد بالفعل أن يكون عبدويه قد عومل معاملة حسنة ما دام البرامكة في الحكم، خاصة حكم يحيى الذي منحه الأمان وصار حامياً له. إلا أن نكبة البرامكة التي جرت نكبة محبيهم، قد كانت قاضية عليه. فهل احتفظ الطبري وابن خلدون كل من جهته بجانب واحد من هذه الأحداث؟

ودعي العلاء أيضاً بدوره إلى التحول إلى الشرق ليجازى قطعاً، وليبعد أيضاً وبالخصوص عن إفريقية. فأنهى حياته بمصر محاطاً بالتبجيل والحراسة كذلك بلا ريب. ولذا، أمكن لهزيمة الذي رحل إلى القيروان قادماً إليها من مصر، أن يدخل ولاية هادنة، مؤقتاً على الأقل، في أول ربيع الثاني 24/179 - 6 - 795⁽³⁾، بعد رحلة شرع فيها منذ 12 شوال 17/178 يناير 795⁽⁴⁾.

إن هذه التهدة التي تمت بجهد جهيد - وقد دامت أكثر من ستة شهور بداية من اليوم الذي تحملت فيه الخلافة مسؤوليتها، بعد أربعة أشهر قضيت في التردد (من جمادى

= أسطر، تارة باسم يحيى بن موسى، وطوراً باسم يقطين الذي ذكره الطبري فقط (التاريخ، ج. 6، 461).

(1) ابن الأثير، الكامل، ج. 5، 96.

(2) الطبري، 461/5.

(3) ابن حنبل، البيان، ج. 1، 89.

(4) أبو المحسن، التجرم، ج. 2، 88.

الثانية إلى شوال) - لم تنجح بقوة السلاح⁽¹⁾، وهو أمر يجب إثباته. إن الوقت الذي كانت فيه الجيوش الجائرة تقدم لإشعار المتمردين بثقل قوة الخلافة، وفرض احترام سلطة بغداد، قد ولى وانقضى. وعرض السلاح بمحاولات عسيرة قائمة بلا ريب على توزيع حكيم للعطايا، ولو أن المصادر لا تتحدث عن ذلك، فكانت الدواء الناجع الذي عمل على رجوع الطاعة، وضم عدة أنفس مترددة إلى الشرق. لكن محاولات مبعوث يحيى البرمكي لم تنجح إلا بفضل الانقسامات والحزازات الداخلية الخطيرة. فقد كانت إفريقية آنذاك تشبه حلبة يستعد فيها منافسون كثيرون لمبارزات دامية. وكان الاختلاط عظيمًا إلى درجة أن مدة الغرضى كان من المنتظر أن تطول، قبل أن ينجح المغتصب في السيطرة وحده على البلاد وإقامة حكمه.

وقد انقطع هذا العمل بفضل نجاح محاولات يقطين، وبفضل شخصية هرثمة الوالي الجديد. إلا أن الوالي لم يتمكن إلا من الاعتماد على مهارته ومهاتبه، لأنه كان يفتقر إلى جيوش قادمة معه، كثيرة العدد، حديثة العهد، ومنضبطة. وكان هذا الرجل المختار لتقويم الوضع صاحب مقدرة، إذ كان أحد ندماه الرشيد قبل أن يتولى الخلافة. وقد شوهه سنة 786/170 صحبة ثلاثة أو أربعة من الخلان الأوفياء، ليلة وفاة موسى الهادي بالذات، وهو يعمل بجهد للمساعدة بمبايعة الناس لمولاه. فولى على فلسطين سنة 744/178، وكلفه الرشيد في هذه السنة بالذات، بقمع ثورة جدت بمصر، فوق في أداء هذه المهمة، ثم كلف بمهمة جديدة في إفريقية. ثم ساهم إلى جانب الرشيد في تنفيذ التدابير المتخذة ضد البرامكة⁽²⁾ سنة 803/187. وولى على خراسان سنة 806/191 - 807، وحاصر صحبه طاهر، الخليفة محمداً الأمين في بغداد سنة 812/197 - 813. فكان حينئذ رجلاً دلت أعماله على ما كان يتحلى به من مقدرة وحزم، علاوة على ثقة الخليفة المطلقة فيه. إلا أنه فضل، بعد عامين وخمسة أشهر من توليه القيروان، العدول عن مهمته. روى الرقيق قال: «لما رأى هرثمة بن أعين ما رأى من الخلاف بإفريقية، وسوء طاعة أهلها، طلب الاستعفاء، فكتب إليه الرشيد بالقدوم عليه، فرجع إلى المشرق»، حيث كلفه جعفر البرمكي برئاسة حرس

(1) تحدث كتاب الميون (ص 298 - 299) عن معركة نشبت يوم السبت من ليلة السابع من ربيع الأول سنة 31/179 - 5 - 795، واتصر فيها أحد غباط يحيى بن موسى المدعو النضر بن خصص، قبل وصول هرثمة.

(2) قتل جعفر ليلة السبت من غرة صفر 28/187 - 29 يناير 803.

الخلافة⁽¹⁾. وهذا اعتراف بأن تولي شؤون إفريقية أصبح أمرًا مستحيلًا في حد ذاته، وأن البحث عن صيغة جديدة للحكم كانت تقدر فقط على تجنبها «حرباً أهلية» طويلة الأمد، وذلك قدر المستطاع، وإنقاذ صلاتها ببيغداد.

محمد بن مقاتل العكي صنيعة البرامكة:

قبل إيجاد الصيغة الجديدة وفرضها بالخصوص، تواصل التردد مدة أخرى. وتولى بعد هرثمة وال آخر، فتأكد بنفسه ويمرارة كيف أن التجربة التي قدرها الوالي السابق للوضع لم يبالغ فيها قط. وقد وصل محمد بن مقاتل بن حكيم العكي⁽²⁾ إلى القيروان في شهر رمضان من سنة 181/نوفمبر 797. وكان والده مقاتل أحد كبار الضباط الذين أسهموا بعد السيف في تفوق الدعوة العباسية. وروى ابن الأبار⁽³⁾ أن عبد الله بن علي عم السفاح والمنصور هو قاتل والد العكي، وقد طمع عبد الله هذا في الخلافة، لما انتصب ابن أخيه أبو جعفر المنصور (يوم الأحد 13 ذو الحجة 9/136 - 6 - 754)، وثار بالشام، وأمر بقتيل 17 000 جندي من جيوشه من بني خراسان، وذلك احتياطاً، إذ أنهم كانوا متعلقين كثيراً في رأيه بأبي مسلم، فلن يقبلوا بمواجهته، ولم يمنع هذا الأمر أبا مسلم من الانتصار عليه في جمادى الثانية 137/نوفمبر 754. فهل كان مقاتل ضحية من ضحايا حيلة عبد الله الباطلة المشؤومة، بسبب ولائه لأبي مسلم وللمنصور الخليفة الشرعي؟ إن الريبة العظيمة تحيط بهذه الحجة إذ يمكن تصور الدوافع التي أوحى بها.

إن جميع المصادر الغربية والمراجع التي نقلت عنها قد ألحت فعلاً على القراية بالرضاع التي ربطت بين الوالي الجديد «رضيع الرشيد» وهارون الرشيد الذي وُلد بالري سنة 148/765، حسب التاريخ المتفق عليه عامة⁽⁴⁾. ولذا يجب أن نقرر أن أباه عاش على الأقل حتى سنة 147/864، وأنه كان من بين جند ولي العهد

(1) لقد عُهدَ بهبطة حرس الخلافة قبل ذلك، سنة 180/796، إلى جعفر نفسه. انظر (D. Sourdel, *Le Vizirat*, t. 149).

(2) ذكر ابن خلدون بالعبر (ج. 4، 418) «العكي». وهذا محض خطأ ناتج عن قلب، خاصة أن اللفظ الصحيح قد ورد بالعبر (ج. 3، 486).

(3) الحلة، ص 222.

(4) ذكرت عدة تواريخ، بين سنة 145 و 150، في خصوص مولد الرشيد. انظر (Joumard, *هارون الرشيد*، ج. 1، 57 - 58).

محمد⁽¹⁾ بن المنصور، الخليفة المقبل الملقب بالمهدي الذي رسم القصر الزينكي⁽²⁾ العتيق التابع لمعك الفرس بالري، وأقام به حوالي سنة 762/145. وبه ولد الرشيد وعلى الأرجح محمد بن مقاتل أيضًا، في تواريخ متقاربة بصورة ملموسة. فما هي الظروف التي أتاحت للوليد بن أن يرضع لبنًا واحدًا، وما هي دلالة هذا الحدث؟ لنلاحظ في البدء أن الطبري والمصادر الشرقية عمومًا لا تورد شيئًا، في صورة ما إذا لم تنقل عن التآليف الغربية. بل هي لا تؤكد إلا على النسب المعقود بين هارون بن محمد المهدي والفضل بن يحيى بن خالد البرمكي اللذين أرضعتهما الخيزران زوجة ولي العهد، وزينب بنت منير زوجة يحيى أرضعتاهما، بنية واضحة في ختم أخوة ولديهما عن طريق الرضاع. ويستبعد أن يكون مثل هذا التشريف قد أحرزه أيضًا ولده مقاتل. فلم تحدث المصادر أبدًا عن أخوة الرضاع بصورة صريحة لا محالة، ولا تذكر «أخوه من الرضاع» أبدًا، بل تكفي بالإشارة إلى حدث الرضاع المشترك وكان ذلك بصورة متشككة أحيانًا. قال ابن الأبار: «وكان فيما يقال رضيع الرشيد»⁽³⁾. فلم يقبل حيث لا التشريف بالأخوة بالرضاع عن طيب خاطر، إلا لفائدة الفضل، أما محمد بن مقاتل، فلم يقاسم الرشيد لبن أمه إلا لأن الأمير الصغير كان في حاجة إلى مرضعة. وبالفعل، تأثرت صحة الخيزران كثيرًا بسبب العناية التي أولتها لبركها موسى. فأنهكت قواها وقد ولد هارون بعد عامين تقريبًا من مولد موسى. فعرضت عاتلة يحيى بن خالد البرمكي - الذي كان له ثلاث زوجات، زينب بنت منير أم الفضل، وعتابة أم جعفر، وفاطمة بنت محمد بن الحسن الطائي - خدماتها لتربية الأمير الصغير وإرضاعه خاصة. وأرضعت فاطمة⁽⁴⁾ هارون الرشيد أحيانًا، لكن زينب هي التي كفلته بالخصوص. ولذا، يحملنا الاستقراء على التفكير أن الصدف شادت أن يرضع هارون نفس اللبن الذي تغذي به مقاتل، عند زينب. على أن إرضاع ولدين في آن واحد ليس بالأمر الهين. فلا ريب أن أم الفضل قد استعانت بمرضعة رسمية - وهذا أمر مطابق تمامًا للتقاليد العربية القديمة⁽⁵⁾ - أو أنها استخدمت من

(1) تقبل محمد المهدي اليعة بصفته وليًا للمهد سنة 764/147. انظر JOURNARD، هارون الرشيد، ج. 1، ص. 53.

(2) رسم سنة 761/144. انظر JOURNARD، هارون الرشيد، ج. 1، ص. 52 و 59.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص. 222.

(4) تكفلت فاطمة خاصة بإرضاع جعفر حيث لم تتمكن أمه من إرضاعه. انظر JOURNARD، هارون الرشيد، ج. 1، ص. 59.

(5) لم تحلف هذه التقاليد تمامًا من البيت البدوي، كما أشار إلى ذلك SOURDEL (Le Vizir, II, 722) ولغضف أنه كانت توجد مرضعة رسمية بقصر البايات بترنس مثلاً، وذلك حتى زوال الملوكة. ولعبت قرابة الرضاع دورًا =

حين لآخر أما تعيش في خاصتها، أي أم محمد بن مقاتل. إن مسألة الرضاع المشترك بين هارون ومحمد التي تكتسي أهمية ثانوية وصيغة تكاد تكون في حد ذاتها قصصية، تتبع لنا الوصول إلى حدث يكتسي أهمية حقيقية ويتمثل في نوع الصلات التي كانت قائمة بين الوالي الجديد والبرامكة. فقد درج هارون والفضل وجعفر ومحمد في نفس البيت، إن صح القول، هو بيت آل برمك. ويبدو لنا أن أسرة ابن مقاتل قد كانت مرتبطة بأسرة يحيى بن خالد البرمكي منذ بداية صعوده. ولذا، نفهم فهماً أحسن الظروف التي أحاطت بتولية محمد بن مقاتل العكي على القيروان، وقد روي عنه أن جعفر بن يحيى كان في نصرته⁽¹⁾. ولا ريب أن هذه التولية تمت إلى حد بعيد بفضل اعتناء البرامكة الذين لم

= هنا في الحضارة الإسلامية. وقد أشير إلى ذلك في موضوع أصل الوزارة. انظر The Origin of the vizirate and its true character, Islamic Culture, xvi (1942), 255-263 et 380-392. وارتبط البرامكة خاصة من بين أوائل الوزراء، وذلك من وقت جدهم خالد (92 - 709/163 - 780) بنسب مختلفة، بخلفاء بني العباس عن طريق الرضاع انظر Sourdel (Le Vizirat, I, 72 et 144; II, 628 et 688). وقد اعتبر الفقه هذا النسب وشرع له، إلا أننا نلاحظ أن نسب الرضاع ينجر عنه تحريم الزيجات. ومع ذلك فلا يتطري على نتائج شرعية: فهو لا يخصم أي حق في الإرث. انظر مثلاً، خليل بن إسحاق في *Abregé de la loi musulmane selon le rite de l'imam Malik* (Parenté de lait, pp. 129-131)؛ وابن عاصم المالكي، المعاصية، تحقيق وترجمة L. BERCHER، ص 69 - 71 والملاحظات ص 355 - 358.

ونلاحظ أخيراً أن نسب الرضاع لم يتم ببلود كبير في المجتمع العربي الإسلامي. ولعل دوره كان أكثر أهمية في مجتمعات أخرى. هذا وإن أسرة الرضاع عند البربر، كانت تقول حق الإرث، إذا ما صدقت رواية متعلقة بالكاهنة (انظر ابن عشاري، البيان، ج. 1، ص 37).
(1) ابن الأبار، الحلة، ص 228. كلف جعفر سنة 792/176 بغرب مملكة بني العباس بتمامه. ولاحظ الجهشيارى فعلاً (الوزراء، ص 190): «ثم ولّى الرشيد جعفر المغرب كله، من الأنبار إلى إفريقية، في سنة ست وسبعين ومئة». وقد أيد علم المسكوكات القديمة تولية جعفر. ولدنيا بالفضل قطعتان من سكة مصر ضربت باسم جعفر بن يحيى، إحداهما مؤرخة في سنة 797/181 (عام تولية ابن العكي على إفريقية)، والأخرى في سنة 798/182.

انظر 61 n° 845 et G.C. MILES, *The Numismatic history of Rayy*, n° 61.

ومن جهة أخرى، ذكر Sourdel (Le Vizirat, I, 148-150) أن جعفرًا كلف عيسى بن العكي بأن يتولى في الشام، وأوضح (2) (I, p. 149, note 2) أنه شخص «يظهر اسمه على نقود إفريقية من جهة أخرى» (سنة 180 هـ) B.M., I, n° 164. وهذا خطأ. وكلف جعفر عيسى بن العكي فعلاً بأن يتولى في الشام (انظر الطبري، التاريخ، ج. 6، ص 467)، لكن الشخص الذي ظهر اسمه على القطعة التي أشار إليها Sourdel هو محمد العكي، وهي مؤرخة في سنة 183 هـ، راجع B.M., I, 164 n° 442; ST. LANE-POOLE, *Catalogue*, p. 52, n° 442; B.M., I, 164 n° 442; *Catalogue of the oriental coins in the British Museum*, t. I, n° 164.

يكونوا يألون جهداً في تولية أتباعهم «في أهم الخطط»⁽¹⁾.

إلا أن اختيار جعفر لم يكن طيباً بصورة خاصة. للنجاح فيما فضل هرثمة العدول عنه، إذ كان يجب على ابن مقاتل أن يتحلى بمخالف فريدة لم يكن يتمتع بها إطلاقاً. ويجب الاعتقاد بأن الوالي الجديد كانت تعوزه الخبرة - من المفروض أن سنه كان يتأخر ثلاثة وثلاثين عاماً لما وصل إلى القيروان - فكان يجهل وضع البلاد بأكمله، بينما كان مكلفاً بتولي أمرها، ولم تكن له أية فكرة عن الجو السائد بها. ف تكررت لذلك غباءاته واستنارته، ونجح في إغضاب جميع الناس، فأغضب الجيش والعامّة. واستولى على أموال الجند واقطع جزءاً منها وأعادها إلى بيت المال⁽²⁾، ومن جهة أخرى، أثار حفيظة الفقهاء⁽³⁾ - الذين كانوا يتقدمون طبياً سيرته، لكنهم لم يظهروا له أول الأمر عداً أكبر من الذي كانوا يدونه عادة لكل سلطة زاحت قطعاً عن قواعد الدين الحنيف - لما أمر بجلد

(1) D. SOURDEL, *Le Vizirat*, I. 170

(2) استعمل الزيري (النهاية، ج. 2، 60) هذه العبارة: اقتلع من أرزاق الجند. وقال ابن حلفري (البيان، ج. 1، 89): اقتلع أرزاق الجند. ونقل PAONAN هذه العبارة في ترجمته للبيان (ص 107) كما يلي: «II s'appropriä la solde du jund» وتابعها فيها VONDERHEYDEN (12) *La berbérie orientale* و G. MARÇAIS (8) *La Berbérie musulmane* واعتد Fournel هذه الترجمة (1، 410) *Les Berberes* أيضاً. وهي تبدو معقولة لأول وهلة.

إلا أن النظر فيها يشير عدة صعوبات، ويبدو لي أنه يجب تفصيل عبارة أخرى حولها. لنحسن لا ننصو بالفعل كيف أن والياً مهما كان ظاهراً وعديم التجربة، يستولي بكل بساطة وبلا سبب، على أرزاق الجند. ومن جهة أخرى، فإن فعل اقتلع مشتق من ق ط ع الذي زودنا بكلمات تكتسي معنى فنيّاً مدقّقاً: اقتلع (منحه إقطاعاً)، وإقطاع *fief*. ونجد في العربية الحديثة كلمة إقطاعية بمعنى *féodalité*. وتدل كلمة أرزاق في العربية على جريات الجند بلا ريب، لكنها تكتسي معنى مولفّاً عامّاً هو «أموال».

ومن المعلوم من جهة أخرى أن الجند كان موزعاً بإفريقية، حسب نسب أو الحماية التي قدم منها، على مناطق معينة من البلاد. ولا شك أن هذا التوزيع كان مرتبطاً، كما هو الشأن في كل مكان، بهبات للأراضي. وقد سبق لحسان أن وّزع (حوالي 699/80) الأراضي على جنده من العرب والبربر (راجع المالكي في «الرياض»، الجزء الأول، 36، وابن نايج في «المعالم»، ج. 1، 61). ولم يأت حسان بجديد، ولم يكن بلا ريب آخر من قام بتوزيع الأراضي. إن عادة الخلفاء معروفة، وبالتالي عادات أمضادهم، في منح إقطاعات تختلف مدتها طولاً، إذ يمكن أن تسترجعها السلطة المركزية. وكان الجند يملك في نفس الفترة الأراضي بمصر، خاصة في جهة الحرقفة الغنية، أي في الجانب الشرقي من الدلتا. وقد اضطرت هذه المنطقة من سنة 790/173 إلى سنة 794/177، بسبب ثورات الجند على مسائل تتعلق بالخراج. ثار الجند لما شملهم امتداد الجباية على أراضيهم أو ارتفاعها (انظر «التجرم» ج. 2، 71 - 88، أبو المحاسن و G. WIEB *L'Egypte*, p. 63). ولا ريب أن هذه الظاهرة قد تجلّت بإفريقية.

(3) لربما حاول عبد الله بن فروخ تلميد مالك والفقير الشهير أن يحرض مع فقهاء آخرين على الانقراض على ابن المعكي (انظر طبقات أبي العرب، ص 35 وأيضاً ص 58، 59، 60، 62، 227 من نفس المرجع).

عاني لأعظم زاهد في تاريخ إفريقية بأكمله، وهو بهلول بن راشد الشهير الذي حاول هزيمة بظفته أن يستميله خلافاً لذلك، فسعى إلى حمله على ترخيص توزيع الأموال المخصصة للصداقات⁽¹⁾. وتوفي بهلول متأثراً بالجلد، وعزل ابن مقاتل بعد بضعة أشهر عن الولاية، وقد طرده الجيش وغضب الأهالي.

لقد تمكن ابن مقاتل في بداية الأمر من الانتصار بسهولة نسبية على تمرد أول قام به أهل الشام وخراسان، كان قد أثاره القائد فلاح الذي كلف مَحْلَدًا بن مرة الأزدي بقيادة العمليات. ونشبت فتنة أخرى أخطر من الأولى التي وقع قمعها. وكثير من الفتن الأخرى التي جددت في السابق وقضت على ولاية القيروان، انطلق هذا العصيان من تونس، بقيادة جد أبي العرب، أبي الجهم تَمَام بن تميم التميمي الذي كان قد تولى تونس باسم ابن مقاتل العكي. وقد غادر هذه المدينة في 15 رمضان 183/20 أكتوبر 799 على رأس الشاميين والخراسانيين، وجميع الغاضبين من الجند، فذحر بدون عسر جيوش ابن مقاتل، وتقدم يوم الأربعاء 25 رمضان/30 أكتوبر إلى القيروان التي فتحت له أبوابها، في حين كان الوالي المنزعج قد غادر دار الإمارة وتحصن في بيته الذي شيده منذ مدة. ولما حصل على الأمان الذي رضي الغالب بأن يمنحه إياه مع أمواله وأهل بيته، رحل ابن مقاتل لا يلوي على شيء إلى طرابلس.

فتدخل حينذاك شخص آخر لم يكن معروفاً إلا نسيباً، وهو إبراهيم ابن الأغلب، ابن الوالي الأسبق الذي قتل قبل بضعة عقود خلعت، قرب سور حاضرة إفريقية. وكان قد خرج من الزاب للدفاع عن الشرعية وإعادتها إلى سالف نصاها، ودخل القيروان بلا قتال، ففضل تَمَام مغادرة المدينة والرجوع إلى تونس. وقد كان للقادم الجديد على ركب التأريخ في الظاهر، جانب من القوة والهبة والشعبية حتى أن قائد العصاة فضل التخلي عن القتال. وحالما وصل إبراهيم، أعلم في حفل رسمي أقيم بالجامع، المجموع أنه لا يرغب إلا في إعادة الشرعية الخلافة إلى وضعها، ودعا الأهالي إلى رص الصفوف حول ابن مقاتل وعجل باستدعائه من طرابلس، وقد كان الممثل الشرعي للخليفة. وعلى هذا النحو تمت العودة إلى الشرعية.

وقد غيرت هذه العودة معطيات القضية. حيث لم يكن الوالي يتمتع بشعبية ما،

(1) انظر ترجمة بهلول، أبو العرب، الطبقات، ص 52 - 61؛ ورياض المالكي، ج. 1، 133 - 143؛ مدارك مياض، رقم 4، ومعاليم ابن ناجي، ج. 1، 197 - 208.

وكان الجند ييغضه. وقضت الظروف التي ذهب فيها وعاد، على ما تبقى من اعتبار لشخصه. وكان للوضع الجديد ولتحالف إبراهيم وابن مقاتل جانب مفصل لم يكن جديراً بالبقاء، ولا يمكن أن يدوم طويلاً. وقد أدرك تمام كل هذه الأمور. ثم إنه عاين كنتيجة طراً على معطيات القضية، تعدد التجمعات حوله، وتزايد عدد أنصاره. أضيف إلى ذلك أن تقديراته كانت تجعله يتوقع انفصالات كثيرة في صفوف العدو، حين تدق الساعة. فكانت ابن مقاتل وبين له أنه من السلاجة الظن أن حماية إبراهيم له خالصة لوجه الله. ولم يأل جهداً في بلر علم الثقة بين الحليفين، ولم يتوان عن النفخ في ريع الشقاق، عملاً بطريقة تمكن قادة الجند من إنضاجها وتحسينها، لما كانت إفريقية تعيش حالة دائمة من العصيان الصريح أو الكامن. ثم إنه اتجه إلى القيروان في نهاية سنة 183 من الهجرة، حيث قدر أن الوقت قد حان بلا ريب للقيام بهجوم ثان. فهزم ولجأ إلى تونس، فمنحه إبراهيم الأمان الذي طلبه، وأرجعه إلى القيروان يوم الجمعة في 7 محرم 184/7 - 2 - 800.

وقد روي آنذاك أن إبراهيم، تحت ضغط الأهالي الذين كانوا يكرهون ابن مقاتل، طلب من الرشيد الذي وافقه على ذلك، توليته على إفريقية. ذلك هو التسلسل الآلي للأحداث التي قادت جد الأغلبة إلى الحكم، وسوف نعود إليها بعد حين.

الغموض الذي أحاط ببداية إبراهيم بن الأغلب:

إن التسلسل الآلي للأحداث واضح حيثئذ. إلا أن الموضوع يقل، بسبب الصمت والتضارب وصعوبات استنتاج المصادر، كلما حاولنا النظر أكثر في تفاصيل الأمور. وهكذا، كلما بحثنا في سوابق مؤسس الدولة الأغلبية، إلا ودخلنا منطقة تتزايد ظلمة، وذلك كلما حاولنا متابعة سير حياته، بحثاً عن تفسير لمصيره الفريد. وقد اصطلح H. Fournel و M. VONDERHEYDEN بهذه العقبة.

فقد ظن Fournel أنه قادر على استنتاج تاريخ توليه الزاب سنة 791/174، بعد الفضل بن روح، إذ انشغل بنشاط إبراهيم بن الأغلب قبل ظهوره إلى جانب ابن مقاتل العكي. وانطلاقاً من هذا المبدأ حاول توضيح الدوافع التي جعلته يمسك عن التدخل، وقد تردد اسمه في تواريخ الرواة، في النزاع الذي نشب بين والي إفريقية وعبدويه، وذلك بالاعتماد على اعتبارات نفسانية وسياسية. وقد كتب يقول: «لم يصل إلى علمي أن أي مؤلف ذكر من عوض في الزاب، الفضل بن روح، لما غادر هذا الفتى الطموح فجأة

الولاية المنوطة به، في آخر رمضان 174، ورحل يتأمر في الشرق، لكن الحيات الذي كان والي الزاب قد التزمه، سوف يفهم عن طريق اسمه ومما وقع عند وصول هرثمة. وقد ذكر ابن خلدون أن إبراهيم بن الأغلب الذي كان آنذاك واليًا على الزاب وطبنة، وجه له هدايا، وحاول استماتته فحصل على إقراره بولايته⁽¹⁾. ولذا، أصبح من الواضح أن نصر بن حبيب قد استدعى إبراهيم بن الأغلب لتعويض الفضل في الزاب، وأن الفتنة التي نشبت سنة 178 ضد الفضل ذاته الذي صار أميرًا وفقد فيها حياته، لم تجعل إبراهيم يحرك ساكنًا بل أمسك عن القيام بأي عمل، ويبدو أنه كان يراقب من أي جانب يأتي الحطّ ليرتب سلوكه على ضوء ذلك. ويدلّ تولّقه إلى هرثمة على أنه شاعر بأن هذا الموقف مثير لتأويل وخيم، يمكن أن يصير عاقبًا للمشاريع التي ربما كان يفكر فيها منذئذ والتي سوف يحققها⁽²⁾.

إلا أن Fournel لم يكن راضيًا جدًّا عن تفسيره الذي كان قائمًا على الرواية التي دونها ابن خلدون عن سير الأحداث وهي رواية أولت ودُرست بصورة خاصة. لكن ابن عداري والبلاذري بالخصوص (المتوفى قبل سنة 892/302)، وهو إذن مؤلف «سابق جدًّا» يكاد يكون معاصرًا نسبيًا للأحداث، يعرضان علينا جزئيات تناقض تمامًا الاستنتاجات المبنية. وتخلص Fournel من هذه الصعوبة بأن نفى رواية البلاذري في ملحوظة مقنعة جدًّا في الظاهر، وهي رواية قابلة فعلاً للقبح من عدة وجوه⁽³⁾.

(1) ذكر Fournel في ملحوظة رقم 2 (ج. 1، 407) مصدرًا لـ *Histoire de l'Afrique et de la Sicile* (p. 31, 1.8) (ص 81 من الترجمة). ثم أضاف قائلًا: «إن قول ابن خلدون يفند قول ابن عداري الذي ادعى أن إبراهيم كلف من طرف الرشيد بحكم الزاب في ولاية المكي بإفريقية (البیان، ج. 1، ص 83، 14 و 15) التي بدأت في النصف الثاني من سنة 181. وقد فصلت اعتماد ابن خلدون الذي أبهه أبو المحاسن (النجوم، ج. 1، ص 488، و 15 إلى 17)».

(2) Fournel, *Les Berbers*, I, 407.

(3) لاحظ Fournel (I, 407/3) *Les Berbers*، قائلًا: «يجب القول إن هذا التأويل القائم على رواية ابن خلدون يخالف رواية سابقة جدًا لمؤرخ من أنزه المؤرخين. يرى ابن عداري أن هرثمة هو الذي ولي إبراهيم بن الأغلب على الزاب، لكن تبين لي أن روايته مليئة بالتناقضات. فني رأيه أن إبراهيم بن الأغلب أحد القواد الرئيسيين لجند مصر، انضم إلى اثني عشر من رفاقه لقيض ما يخصهم من أرزاق من بيت المال، لكن دون أن يتجاوزوا هذا المقدار. ثم فروا بعد ذلك إلى الزاب على بعد عشرة أيام من القيروان، حيث إن ابن الأغلب كان يثق في أن الأهالي والجنود بهذه البلاد سوف يسلمونه إلى السلطة في الولاية. وسواء كان الاستقبال الذي خص به لم يستجيب لآماله، أو إنه أراد تصحيح وضع كان اغتصبه، فقد وجه الهدايا إلى هرثمة الذي كان آنذاك أميرًا على إفريقية، وسلك معه سلوك التملق المؤثر، وكتب له مؤكدًا أنه لم يكن يفكر في أية نية للتناقص، وأن الحاجة وحدها هي التي دفعته إلى فعل ما فعل. فسلمه هرثمة عند ذلك ولاية الزاب واستوعده بالاكفاء بذلك (فتح =

والملاحظ أن Vonderheyden قد نسج على منوال Fournel في هذا التحليل، واعتمد جوهر حججه، ولكن بأقل صرامة. وقبل أيضًا بأن يكون إبراهيم بن الأغلب قد خلف الفضل بن روح على رأس الزاب. فقد كتب يقول: «كان الفضل آخر حكام بني المهلب، وقد بدأ الحكم سنة 793، وترك الزاب الذي كان واليًا عليه وقتئذ، إلى إبراهيم بن الأغلب الذي بلغ الـ 36 من عمره آنذاك»⁽¹⁾. ثم تضاربت أقواله بعد سطور، فلاحظ «أنه ليس من الثابت على الإطلاق أن كان إبراهيم واليًا على الزاب منذ سنة 793، ولا حتى في عهد هرثة. وادعى ابن عذاري أنه عين بهذا المنصب في حكم ابن مقاتل»⁽²⁾. ثم شرع المؤلف في سرد محتوى المذكرات التي اقتبسها عن ابن عذاري والبلاذري وابن الأثير وابن خلدون وابن حوقل، جنبًا إلى جنب، وفي تسلسل لم يكن زمنيًا ولا منطقيًا، ويسود أنه ترك لنا مهمة التوفيق بينها وصهرها. ولا يتعد Vonderheyden و Fournel بصورة عامة إلا للإكثار من الأخطاء والمتناقضات. وهكذا، فقد مدد مثلاً في ولاية الفضل بالزاب، دون أن يذكر مراجعه، فتعارض مع جميع المصادر، وذلك حتى قبيل تعيينه سنة 793/177، واليًا على إفريقية. وقرر وفاته كذلك دون أي أساس، «في القتال»⁽³⁾، بينما قتل كما رأينا، في السجن غدراً وبصورة أبسط أيضًا.

وهكذا، نجح Fournel في مسألة بداية إبراهيم بن الأغلب قبل وصوله إلى الإمارة، في بناء نظرية تكاد تكون متماسكة وربما متينة كل المتانة، ذلك أنه تجاهل بالمعنى الحرفي لهذا اللفظ، عدة وقائع، وقضى على البعض الآخر لأنها بدت متناقضة في نظره. واعتمد Vonderheyden هذه النظرية وأدخل عليها التضارب وبعض المعطيات التي أهملها

= البلدان، ص 233، 1، 15 إلى ص 234، 1، 2. كيف تصور إمكانية سرقة بيت المال من طرف ضابط لم يرافقه بدون عائق؟ ما هي هذه الحاجة إلى المال التي تجعل لمثل هذه القفلة مبررًا لاحتياج المال؟ كيف أن هذا القدر من المال الذي كان مستحقًا، يمكن أن يكون كبيرًا إلى حد إثارة التفكير المعقول وإبداء الأمل في أن يساعد على إثارة الولاية؟ هل أن الأمير وصل إذن إلى حد من العجز في الزاب لم يتمكن بموجبه من إيقاف اثني عشر فردًا سلكوا سلوك المصوص؟ وأخيرًا، كيف تفسر المراسلة التي جرت حسب ابن عذاري بين هرثة وإبراهيم، وكيف يختم التناقض ويترج بتسليم ولاية هامة؟.

لقد منع Fournel لمدة طويلة الفهم السليم للأحداث التي أدت لإبراهيم بن الأغلب إلى الحكم، بسبب طريقته في تقديم رواية البلاذري ونقلها.

(1) VONDERHEYDEN, *La Berbérie orientale*, p. 9

(2) المرجع السابق، ص 11.

(3) VONDERHEYDEN, *La Berbérie orientale*, p. 9

Pournel، فبلغ به الأمر في النهاية إلى مزيج من الأحداث المتناقضة وغير المتناسكة، والغامضة أو الخاطئة تمامًا، والتي تعبر جيدًا عن تردده، فلم تنجرّ عن جهود هذا وذاك أية نتيجة، إما لأن المستندات كانت قليلة، وإما لأنهما استفادا منها سريعًا. وسنحاول توضيح هذه المسألة توضيحًا أكبر.

إبراهيم بن الأغلب قبل ظهوره على الساحة الإفريقية :

من هو أولاً إبراهيم، أمير إفريقية المقبل؟ أكد لنا القلقشندي في «النهاية»⁽¹⁾، أن شجرة الأخالية (وهم «بطن من تميم») لم تصل إلينا. إن هذا التأكيد لم يكن صحيحًا كل الصحة. وقد دونها مصدران على الأقل بصورة تكاد تكون تامة، وبالصيغ المعتادة في علم الأنساب العربي الذي اجتهد بفضل وسائل كثيرة التنظيم إلى حد أنها تحتوي على جانب هام من الاختلاق، أن يصل كل شخص في كل صورة معينة، بجد مؤسس يمنح اسمه للقبيلة. وعلى هذا، احتفظ ابن حزم في «الجمهرة» وابن خلكان في «الوفيات» - الأول بخصوص زيادة الله الثالث والثاني بشأن ابن القطاء الفقيه الصقلي المصري حفيد الأمير زيادة الله الثاني - بالنسب الكامل الذي يصل إبراهيم بتميم ويصعد به إلى عدنان، أي إلى عرب الشمال. وتتفق أخبار المصليين، مع اعتبار اختلافات ثلاثة تدرك بسهولة لأنها تقتصر على تحوير الألفاظ، وتحريف محتمل، ومسألة تخص إعجام الحروف. ويستقيم نسب إبراهيم حسب ابن حزم على النحو التالي:

هو إبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن عبّاد بن عبد الله بن محمد بن سعد بن حرام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم⁽²⁾.

ويرجع ابن خلكان نسبه إلى شجرة أخرى من ذلك:

فهو إبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن عبد الله بن عبّاد بن محراث بن سعد بن حزام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر بن عدنان بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان⁽³⁾، وأن أصول إبراهيم هم بنو

(1) ص 92.

(2) الجمهرة لابن حزم، ص 210، تميم على وزن فعيل من ت م م، انظر معناه في «تاج العروس»، ج. 8، ص 213 للزبيدي. يدل اللفظ على الرجل القوي الذي له قامة كبيرة. وهو لفظ صالح أيضا للفرس.

(3) الوفيات، ج. 3، ص 11 لابن خلكان، ترجمة رقم 420. يحيل DE SLANE في ترجمته لفصول من «النهاية» للزبيدي، متعلقة بالأخالية (2) *Histoire de Berbères*, I, 374, note 2 على ترجمة لوفيات ابن خلكان بخصوص نسب إبراهيم الأول (ج. 2، ص 265).

تميم⁽¹⁾ الذين كانوا يشكلون قبيلة اشتهرت كثيرًا في بلاد العرب في العصر الجاهلي وبقيت لدينا أصداء عن أيامها وخصائص لهجتها. وقد كانوا بدوًا خلصًا ولم يشتمل ترابهم على أية مدينة. وكانت هذه الأرض تسمح في القرن السادس جزءًا كبيرًا من شرقي بلاد العرب، يكاد يكون بلاد نجد بتمامها. كان يحدها شمالًا شواطئ الفرات، وجنوبًا مشارف صحراء الدهناء، وكانت تشمل جانبًا هامًا من البحرين واليمامة. وكانت قبيلة عظيمة تقيم على أرض شاسعة، وكانت كذلك قبيلة بلا تماسك عرقي كبير، ولا عصبية قوية. فانقسمت تميم إلى بطون متنافسة، كانت متعادية أحيانًا كل العداء، فكانت تتواجه في حروب بين الأشقاء، تماشيًا مع الأحلاف. ونحن على علم من العداء الشهير الذي كان مصدرًا لمساجلات شعرية خالدة، تناظر فيها جرير والفرزدق، وهما من أكبر شعراء القرن الأول/ القرن السابع. كان كلاهما من تميم لكن من بطنين متعادين، فكان جرير يتسبب لفخذ كليب، والفرزدق لمُجاشع. فتقاتل بنو تميم حتمًا، بأنواع مختلفة من الأسلحة. وتمادت المواجهة بينهم في إفريقية. وعلى هذا، فإن القتال الذي نشب بين التميمي إبراهيم بن الأغلب المنحدر من كتلة سعد بن زيد مناة، والتميمي تمام بن تميم المنحدر من كتلة دارم المتفرعة عن بني مالك بن زيد مناة⁽²⁾ غير مفاجيء، بل العكس، فهو يحتل مكانة في تقليد القبيلة الخالصة.

بنو تميم كجميع البدو، يضطربون ولا يتحملون إلا بعسر السلطة. وشاركوا في جميع الانتفاضات تقريبًا وفي جميع الحروب التي قامت في فجر الإسلام، حتى تولى بنو العبّاس الحكم. وقد ساهموا في حروب الردة وفي اضطرابات الخوارج. وكان قطري بن الفجاءة أحد قادة الخوارج الأزارقة، وهي أكثر الفرق تطرفًا، وكان تميميًا. وكذلك كان أكثر أنصاره.

وقد وجدت الخصال الحربية لتمييم بالخصوص متنفسًا طبيعيًا لها في غير بلاد العرب، في بلاد فارس القريبة من أراضيهم، فكانت بالتالي صالحة لتوسعهم. وغزت جحافل كبيرة من تميم المجتمعين بالكوفة والبصرة، مدة الفتح، بلاد خراسان، وبها كونوا العدد المهم من العناصر العربي إلى أن تولى بنو العبّاس الحكم. ولا ريب أن حدود الأغلبة كانوا من بين هذه الجموع. وقد سبق لـ Wellhausen⁽³⁾ أن لاحظ أن بني سعد

(1) انظر E.I., s.v. art. Levi della Vida.

(2) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 225.

(3) خاصة ص 406 (Das Arabische Reich, trad. ar. pp. 397-403).

بطن من تميم انحدر منه الأغالبة، وقد استقر بمَرُو الرُّوذ⁽¹⁾ منذ بداية الفتح. وأثار بنو سعد الاضطرابات بمرو الروذ، لما توفي يزيد الأول ثاني خلفاء بني أمية سنة 64/683، ثم تحمسوا لمحاربة بكر طيلة الفتن التي أدمت خراسان. وبعد عشر سنوات، أي في سنة 74/693، تقاتل شقيقان من سعد، دائماً بمرو الرُّوذ. وتقع هذه البلدة الصغيرة على بعد خمس مراحل من حاضرة خراسان، مرو أو مرو الشَّهْجان⁽²⁾، حسب الجغرافيين العرب الذين عرفوها على هذا النحو لتمييزها عن مرو الروذ، ويبدو أنها كانت المركز الرئيسي لاستقرار سعد، وقد كان الأغلب من هذه البلدة⁽³⁾.

نقلت قبيلة تميم معها إلى خراسان، مثل جميع القبائل العربية الأخرى، كل أصناف صفاتها القبلية القديمة العتيبة. ولربما كانت هذه الصفات القبلية أشد هلاكاً، وأشد عنفاً، وأشد إضراراً بسلطة بني أمية في هذه البلاد منها في البلدان الأخرى. ولم يكن تأريخ خراسان في ذلك العصر، سوى نسيج من الأحداث الدامية، والعداوات المفصلة بالقتل والانتفاضات. وفي الخضم المتشابك لهذه المعارك، يمكن تمييز النزاع الصلب الذي كان يفصل بين كتلتين كبيرتين بوضوح: فمن جهة تحالفت تميم مع قيس، وتحالفت أزد مع ربيعة من جهة أخرى. وقد كان لهذا العداء طبعاً أصول مبهمة قديمة فتسبب في مقتل شيخ الأزد بالبصرة مسعود بن عمر الذي قتله تميمي⁽⁴⁾، وذلك في فترة تحسن واضح من الوجهة التاريخية، أثناء الاضطرابات التي نجمت عن موت يزيد الأول (61 - 64/680 - 683). وفي خراسان التي اعتبرها Wellhausen «مستعمرة للبصرة»⁽⁵⁾، وقد فتحتها لخصوص الجيوش المجمعدة بالبصرة، تواصلت النزاعات القائمة في «الحاضرة». وازمت الأمور أكثر، خاصة لما دخل الأزد الولاية عنوة وراء أحدهم هو المهلب بن أبي صفرة الأزدي الذي عينه الحجاج واليًا على الإقليم (78 إلى نهاية 82/697 - 701) وقد خلفه بنفس الجهة ابنه يزيد⁽⁶⁾ بعد موته. وقد ترك بنو المهلب بخراسان ذكرى ولادة جشعين ميالين نوعاً ما للانتفاض. وفي أقل من قرن

(1) معجم ياقوت، هذه المادة.

(2) معجم ياقوت، هذه المادة.

(3) انظر الفتح للبلاذري، ص 326.

(4) انظر 203، tr. ar., p. 203. Wellhausen, Das Arabische Reich.

(5) المرجع السابق، ص 203.

(6) انظر المرجع السابق، ص 283 وما يليها، بخصوص كل هذه المسائل.

بعد ذلك، حلوا بإفريقية حيث رحل إليها التميميون بنفس العدد. وتكفي هذه السوابق التي أشرنا إليها بإيجاز كبير، إذا ما عرفنا صلابة الأحقاد القبلية الدفينة عند العرب، للدلالة على نوع العلاقات بين التميمي إبراهيم الذي فر وبن أصحاب البلاد التي لجأ إليها، من بني المهلب. وبالفعل، فقد وصل إبراهيم بن الأغلب إلى إفريقية مدة ولاية بني المهلب، وقد اتفقت جميع المصادر على هذا الأمر. فمن أين قدم؟ وما حمله على اللجوء إلى إفريقية؟ كان أبوه من مرو الروذ، كما رأينا، حيث حمل مد الفتح على إقرار فرع من تميم هو سعد بن زيد مناة، الذي كان يتحدر منه. وقد أعاده جزر الثورة الذي حمل بني العبّاس إلى الحكم، إلى بغداد. وهناك وُلد إبراهيم سنة 757/140، وهذا تاريخ قد استنتج من عمره الذي ناهز 56 سنة، عند وفاته عام 812/198. وكان لإبراهيم أقرباء في بغداد، فاستعان بهم عند الحاجة لما أصبح أميراً⁽¹⁾. ورحل الأغلب سنة 761/144 إلى مصر، وكان ذلك مع أهله جميعاً بلا ريب، واصطحب كالعادة من الجيش الذي كان يحتل فيه المرتبة الثانية بعد ابن الأشعث، مقاتلين كثيرين خراسانيين من تميم، كانوا موالين له. ولقي حتفه سنة 150، قرب القيروان في انتفاضة قادها الحسن بن حرب الكندي وهو أحد قادة عرب الجنوب الذين كانوا معادين عادة لعرب الشمال الذين ينتمي إليهم بنو تميم. وقد أُجبر بنو الأغلب مع عدد كبير من المقاتلين التميميين، على التقهقر شرقاً آتئذ. وجميع الدلائل تجعلنا نفرض أنهم كانوا قد استقروا بمصر التي كانت بمثابة الوطن الثاني بالنسبة إليهم. وبالفعل، لم نزل نجد في القرن السادس/ القرن الثاني عشر، أحد أحفاد الأمير زيادة الله الثاني، هو النحوي أبو القاسم بن القطاء⁽²⁾ يقيم في مصر (10 صفر 433 - صفر 515/9 أكتوبر 1041 - أبريل - مايو 1121). وقد أشار أبو المحاسن⁽³⁾ إلى سالم بن سودة التميمي الذي كان والياً على مصر من 12 محرم 164 إلى 11 محرم 165 (17 - 9 - 780 إلى 5 - 8 - 781). وسالم هذا إنما هو ابن عم الأغلب⁽⁴⁾. وعند موت الأغلب في القتال، كان سالم يقود ميمنة الجيش⁽⁵⁾. فهل عاد سالم بإبراهيم إلى مصر، وكانت سنة 10 أعوام آنذاك،

(1) انظر «الحلة لابن الأبار»، ص 227.

(2) الوفيات لابن خلكان، ج. 3، 11، ترجمة رقم 420.

(3) في «النجوم»، ج. 2، 46.

(4) أرجح إلى جدول نسب الأغالية في نهاية هذا التأليف.

(5) الحلة لابن الأبار، ص 206.

وكذلك جميع أهل ابن عمه المتوفى؟ في إمكاننا القول إن بني الأغلب عند خروجهم من إفريقية، لم يتقدموا كثيراً نحو الشرق، بل أقاموا على ضفاف النيل. فعاش بعضهم في خير وتعلقوا بالبلاد إلى حد أنهم لم يرحلوا جميعاً إلى إفريقية لما أتى الحظ أحدهم. فعبد الله بن الأغلب مثلاً، وهو شقيق إبراهيم استقر بمصر. قد كان رجلاً ثرياً جداً. وروى ابن الأبار⁽¹⁾ قائلاً: «فلما توفي ارتحل بنوه إلى إفريقية». وهكذا، يبدو أن سلالة الأغلب تهيأ لها الحظ أن تنجب في مصر.

وقد كانت لإبراهيم ميول خاصة للدرس. فتعلق بالليث⁽²⁾ (توفي سنة 179/795) المنافس الشهير لمالك وشيخ الفقه في مصر دون منازع. وكان الليث يعتبره من أنجب تلاميذه، فأهداه جلاجل تقديرًا له، وهي والده الأمير زيادة الله الأول، وكان الليث صديقًا للجند بلا ريب. ويكفي للتأكد من ذلك أن نصنف تاريخ ابن عبد الحكم الذي خصص لفتح مصر والمغرب، وقد رويت فيه مآثر الجند بعبارات شعرية عن الليث الشهير، وقد تلقى هذه الأقوال يقينًا من تلاميذه وغيرهم، إذ أنهم شهدوا الأحداث مباشرة أو كانوا أبناء لهؤلاء التلاميذ. وكان إبراهيم من بين هذا الصنف من التلاميذ، إلا أن الحظ هيا له مصيرًا آخر بسبب أصله بالذات، مهما كان ميله إلى الدراسة قويًا.

وبالفعل، كانت انتفاضات الجند تجتاح مصر بشدة في نهاية القرن الثامن. فعزل مسلمة بن يحيى وقد ولي في رمضان 172/ فبراير 789، بعد أحد عشر شهرًا، أي في شعبان 173/ ديسمبر 89، وذلك لأنه عجز عن قمع الفتن «وكانت أيامه مع قصرها كثيرة الفتن»⁽³⁾. وخلفه محمد بن زهير الأزدي فلم يكن أسعد منه حظًا. وهوجم منظوره وصاحب الخراج، من طرف الجند الثائر الذي حاصره في بيته، بسبب الجباية ومخصصات الجيش. فقام الرشيد مرة أخرى بعزل والي لضعفه (14 محرم 2/174 - 6 - 790). ودعي لتعويضه داود بن يزيد المهلب الذي منع من خلافة والده بإفريقية، فيدًا حازمًا، وطرد الثوار الذين هاجموا صاحب الخراج، إما إلى الشرق وإما إلى

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 228.

(2) في خصوص هذا الشيخ الذي تلمذ إليه إبراهيم والذي كان علمًا من أعلام الفقه له نفس المكانة التي تمتع بها مالك،

انظر Polémiques médiévales autour du rite de Malik, Al-Andalous, xv, R. BRUNSCHWIG

(fasc. 2, 1950, pp. 377-387.

(3) أبو المحسن، النجوم، ج. 2، 71.

المغرب. وعزل داود رغم نجاحه، في 6 محرم 15/175 مايو 791. ولعله لم يحتط إطلاقاً لما وقع تفويض الأمر إلى بني المهلب في خصوص ولايتي القسطنطين والقيروان. وتواصل تعيين الولاة بعد داود، وهذا أمر أضر بالنظام والاستقرار، خاصة وأن كل تولية كانت تجر تحويلاً مقابل في الدواوين، وبالأخص فيما يتعلق بالشرطة والمخارج. فتوالى على الحكم من سنة 791/175 إلى سنة 794/178، موسى بن عيسى (5 صفر 175 - 28 صفر 176/13 جوان 791 - 25 ماي 792)، وإبراهيم بن صالح (28 صفر 176 - توفي في 3 شعبان 176/25 ماي 792 - توفي في 23 نوفمبر 792)، وعبد الله بن المسيب (18 رمضان 176 - رجب 6/77 جانفي 793 - أكتوبر - نوفمبر 793)، وإسحاق بن سليمان (رجب 177 - رجب 178/أكتوبر - نوفمبر 793 - أكتوبر 794)، وهرثمة الذي قدم في 2 شعبان 178/أول نوفمبر 794، لإعادة الوضع المتدهور عهدئذ إلى نصابه، سواء في القسطنطين أو في القيروان. وكانت مصر تشهد انحلالاً للسلطة من شأنه أن يفسر جميع أنواع الأعمال التي أقدم عليها الجند الذي كان بطبعه ميالاً إلى التمرد. وقد جرت في المنطقة الشرقية من الدلتا التي سماها الجغرافيون العرب بالخوف - وقد كان الجند يملك بها أراضي بلا شك - أعمال عصيان ومعارك سنة 793/176، في ولاية عبد الله بن المسيب، وفي ولاية إسحاق بن سليمان، سنة 793/177 - 794، بسبب مسائل الخراج⁽¹⁾.

وقد كان إبراهيم ابنًا لأحد كبار ضباط الدولة، ومن سلالة وال قتل لنصرة بني العباس، ومن أقرباء أحد ولاة مصر، وكان شقيقاً لعبد الله الذي كان ثراؤه مدار الروايات في كتب التاريخ، فكان يحتل مركزاً ممتازاً في البلاد التي تبنت أمه. وقد أكد البلاذري أن إبراهيم بن الأغلب كان «من وجوه جند مصر»⁽²⁾، وهو أمر لم يفاجئنا قط. ولهذا السبب، لا غرابة في كون إبراهيم - الذي كان من جهة أخرى يتسبب إلى بيت يعادي الأزدي الذين منحوا مصر اثنين من ولاتها، هما محمد بن زهير الأزدي وداود بن يزيد المهلب - لم يساهم عن كتب في الانتفاضات التي هزّت البلاد. والواقع أنه تواطأ كثيراً في هذه الفتن، وأجبر على مغادرة مصر والبحث عن الحظ في غير هذه البلاد.

(1) انظر حول كل هذه الأحداث *(L'Égypte arabe)* G. WIEF، ص 163 وأبو المحاسن، النجوم، ج. 2، ص 71 - 89 وابن الأثير، الكامل، ج. 5، 97، الذي أغفل رواية الأحداث التي جرت في سنة 173 و 174.

(2) في «الفتوح»، ص 327.

إبراهيم بن الأغلب في الزاب:

منى وكيف رحل إبراهيم إلى الزاب الذي أجمع الرواة دون استثناء على أنه كان منطلقاً له؟ لا يسمح أي مصدر، إذا اعتبر على حدة، بالإجابة على هذه الأسئلة. فقد احتفظ كل واحد منها بثقة من الحقيقة التي تختلف في درجة كمالها أو أنها تغيرت بسبب الإبهام الذي لا مفر منه والراجع لميوس النقل الشفوي، وضعف الذاكرة، وغيباء المصنفين، بغض النظر عما أتلفه الناسخون عن وعي أم عن غير وعي. ولنتنظر في التصوص التي أمدتنا بها المصادر عملاً بالترتيب الزمني.

فقد قال اليعقوبي (المستوفى بينة سنة 284 وسنة 292/897 - 905): «وكان إبراهيم بن الأغلب بن سالم أحد الجند الذين أخرجوا من مصر إلى إفريقية، وكان يتولى شرطة صاحب إفريقية. فلما توفي ابن مقاتل⁽¹⁾ واستخلف إبراهيم على البلد ضبطه وحسنت طاعة أهله... فلما أمره وأمر ولده إلى هذه الغاية»⁽²⁾.

وقال البلاذري (توفي قبل سنة 302، وربما سنة 279/842 - 915): «وكان إبراهيم بن الأغلب من وجوه جند مصر. فوثب واثنا عشر رجلاً معه، فأخذوا من بيت المال مقدار أرزاقهم، لم يزدادوا على ذلك شيئاً، وهربوا، فلحقوا بموضع يقال له الزاب، وهو من القيروان على مسيرة أكثر من عشرة أيام»⁽³⁾.

«وعامل الثغر يومئذ من قبل الرشيد هارون، هرثمة بن أعين. واعتقد إبراهيم بن الأغلب على من كان من تلك الناحية من الجند وغيرهم، الرئاسة. وأقبل يهدي إلى هرثمة ويلاطفه ويكتب إليه، يعلمه أنه لم يخرج يداً من طاعة ولا اشتمل على معصية. وأنه إنما دعاه إلى ما كان منه الأحواج والضرورة. فولاه هرثمة ناحيته، واستكفاه

(1) روى اليعقوبي بإيجاز ثورة تمام، قبل ذلك بضمعة أسطر. قال (التاريخ، ج. 2، 411): «وخرج ابن مقاتل إلى العراق وتنازع تمام على البلد». ولا يذكر أي مصدر آخر أن إبراهيم تولى الشرطة. ولربما يرجع هذا الغموض إلى ارتقاء إبراهيم المرتبة الأولى في جند الزاب، فأرأسه في النهاية، وذلك بفضل نفوذه الشخصي وأصله والذكرى التي تركها ولده.

(2) التاريخ، ج. 2، 412.

(3) هل هذا خلل؟ هل أن مقص المصنف حلف هنا بعض الأسطر المتعلقة بالظروف التي فر فيها إبراهيم، وبفترة وصوله إلى الزاب؟ يبدو أن النص الموالي اهتم بمرحلة ثانية من نشاط إبراهيم في الزاب، جدت لما تركت هذه الناحية بدون سلطة - بعد أن رحل عنها واليها العلاء بن سعيد وخرج يطلب ثار الفضل بن روح (في شعبان 178 / أكتوبر - نوفمبر 794).

أمرها»⁽¹⁾.

وقال ابن الأثير (توفي سنة 630/1233): «وسار هرثمة إلى القيروان، فقدمها في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، فأمن الناس وسكنهم...»

وكان إبراهيم بن الأغلب بولاية الزاب، فأكثر الهدية إلى هرثمة ولاطفه، فولاه هرثمة ناحية من الزاب فحسن أثره فيها»⁽²⁾.

وقال ابن الأبار (توفي سنة 658/1260): «والليث وهب له جلاجل أم ابنه زيادة الله. فخرج بها / من مصر/ حتى وصل الزاب، وعلى إفريقية يومئذ الفضل بن روح بن حاتم»⁽³⁾. فلقي من تعصبه وسوء مجاورته عظيمًا. وأقام أخوه عبد الله بن الأغلب في مصر...»

ولي الزاب من قبل هارون الرشيد وابن العكي على إفريقية»⁽⁴⁾.

وقال ابن عذاري (صنف تأليفه سنة 706/1306 - 1307): «وفي سنة 183... أقام تمام مالك القيروان، فنهض إليه إبراهيم بن الأغلب من الزاب، وكان أميرًا عليه...»⁽⁵⁾.

سنة 184 - وصله / إلى إبراهيم/ عهد الرشيد في العشر الوسط لجمادى الآخرة من سنة 184، وقال له فيه: «قد تقدم لكم بإفريقية أمر»⁽⁶⁾. وكان الرشيد ولاه بلاد الزاب، وهي بلاد الجريد، وابن العكي على إفريقية»⁽⁷⁾.

(1) كان هرثمة واليًا على إفريقية من أول ربيع الثاني 179 إلى رمضان 24/181 جوان 795 - أكتوبر 797. ولا يرجع إلا قليلًا أن يكون وصول إبراهيم إلى الزاب قد تم بين هذين التاريخين. لأن النظام أعيد عند ذلك إلى نصابه في مصر، وتوقفت الاضطرابات التي انطلقت في سنة 784/173 - 793/178. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتصور إلا بصعوبة كيف أن إبراهيم، وقد وصل منذ قليل من مصر محملًا بأسلابه، تمكن في الحال من تقوية وضعه بالزاب، ووقعت توليته على الناحية وأدخلها من رجل ماهر فطن مثل هرثمة.

(2) الكامل، ج. 5، 96.

(3) أي بين محرم 177 وشعبان 178 (أبريل - مايو 793 - أكتوبر 794). لكن ابن الأبار قال إن إبراهيم شارك فعلاً من الزاب في مقتل إدريس الأول الذي أرخه لسنة 174 أو 175 (الحلة، ص 199، 200، 201، و 235). إن هذه التناقضات الزمنية واضحة جدًا، فلن نلح عليها. وقد سبق أن لاحظنا أن التوقيت الخاص بإدريس غير ثابت إلى حد ما. وسنعود إليها في الفصل المخصص لسياسة الأغلبية الخارجية.

(4) الحلة، ص 228.

(5) البيان، ج. 1، 90.

(6) «قد تقدم لكم بإفريقية أمر». لتلاحظ صيغة الإشارة الخفية قصداً. وهذا تلميح راجع جدًا، نظرًا إلى الخدمات التي أسداها إبراهيم بلا ريب، بخصوص مقتل إدريس الأول. سنبحث هذه المسألة في حينها.

(7) البيان، ج. 1، 92.

وقال النويري (توفي سنة 1331/732): «فخرج (ابن مقاتل المكي) تلك الليلة، حتى وصل إلى طرابلس... فتهض إبراهيم بن الأغلب من الزاب على تمام غضبا للمكي. فلما بلغ تمامًا إقباله خلا عن القيروان»⁽¹⁾.

وقال ابن خلدون (732 - 808/1332 - 1406): «وسار هرثة إلى القيروان فقدمها سنة سبع وسبعين»⁽²⁾. فأمن الناس وسكنهم... وكان إبراهيم بن الأغلب عاملًا⁽³⁾ على الزاب وطبنة فهاداه، ولاطفه. فعقد له على عمله. فقام بأمره وحسن أثره»⁽⁴⁾.

فلما استعفى هرثة / من ولاية إفريقية / ولّى / الرشيد / مكانه محمد بن مقاتل المكي، واضطربت عليه إفريقية، وكان إبراهيم بن الأغلب بها واليًا على الزاب⁽⁵⁾، وكان جند إفريقية يرجعون إليه، فأهانهم / أغان ابن مقاتل / وحمل الناس على طاعته بعد أن أخرجوه»⁽⁶⁾.

وقال أبو المحاسن (توفي حوالي سنة 1469/874): «وسار هرثة إلى القيروان

(1) النهاية، ج. 2، 60.

(2) يجب طبياً إصلاحه بسنة 179. غالباً ما أخطأت التواريخ في «المبر». ولم تصف الطبعة الجديدة لدار الكتاب اللبناني بأي تقدم على طبعة بولاق من هذه الترجمة. وهناك بعض الأخطاء: إن تاريخ بداية إمارة إبراهيم الأول هو سنة 185 (المبر، ج. 6، 228). وأوردت «المبر» من جهة أخرى التاريخ الصحيح، أرخ وصول إدريس الأول إلى ولي سنة 170 (ج. 7، 51)، و 172 (ج. 4، 23 - 25)، و 176 (ج. 4، 13)، وتاريخ موت إدريس الأول الذي سم بإيعاز من الرشيد، أثبت ابن خلدون بشأنه أن إبراهيم الأول «صاحب القيروان» لعب دوراً نشيطاً بخصوصه، عين تاريخه لسنة 175 (ج. 4، 14 و 25). والنموذج أعظم في المقدمة (1، 38). وبالفعل، جعل ابن خلدون الخليفة الهادي (22 محرم 169 - 14 ربيع الأول 170) يأمر الأغلبية بالتبض على إدريس الأول الذي كان آنذاك قد فر إلى المغرب.

(3) درجت كلمة عامل بإفريقية مع كلمة والي أو أمير التي تكثر استعمالها بمعنى وال. لكن يبدو أن كلمة عامل استخدمت بالأحرى للدلالة على نائب الوالي في الأكثر، وهو مولى لا من الخليفة مباشرة بل ولاء الوالي أو الأمير الذي كان يرجع إليه بالنظر والذي كان يوليه دائماً الخليفة. وعلى هذا، فإن والي القيروان كان يعرف دائماً بالأمير، قبل ظهور الأغلبية. أما ولاية تونس طبنة وطرابلس، اللتين كانت القيروان توليهن، فكانوا يعرفون دائماً بالعامل.

(4) المبر، ج. 4، 417 DESVERGERS (Histoire de l'Afrique et de la Sicile, texte p. 31, tr. p. 81) ترجمه هذا المؤلف كما يلي: «إن إبراهيم بن الأغلب الذي كان واليًا على الزاب وطبنة، أرسل له هدياً، وعمل على التقرب منه، لعقد له على عمله». وهذه الترجمة غير صادقة وكانت أحد الأسباب التي خلطت Fournel (Berbers, I, 406-407) خطأً دائماً في أمر تأسيس الإمارة الأغلبية.

(5) انظر ملحوظة رقم (169) أعلاه. تحمل كلمة والٍ على التذكير بأن إبراهيم لم يكن ولي من طرف المكي بل الرشيد رأساً. وسنعود إلى هذه المسألة فيما بعد. وحوار النص العربي كما يلي: «وكان إبراهيم بن الأغلب بها واليًا على الزاب، وكان جند إفريقية يرجعون إليه».

(6) المبر، ج. 3، 485.

فأتمن الناس وسكنهم...

وكان إبراهيم بن الأغلب بولاية الزاب فأكثر من الهدية إلى هرثمة حتى أقره هرثمة على الزاب فحسن أثره فيها⁽¹⁾.

ويدل النظر في هذه المستندات بداهة على أن التاريخ الصحيح لوصول إبراهيم إلى الزاب لم يعد يذكر منذ مدة بعيدة. فمن المحتمل أن هذا التاريخ لم يلاحظ ولم يدون أبداً. ولا ريب أن المعني بالأمر ذاته لم يعد قادراً على تعيين الشهر واليوم الصحيح لدخوله إفريقية. وكل هذا ليس سوى أمر طبيعي جداً. ذلك أن وصول قائد ولو كان مشهوراً، وهو مكروه على اللجوء إلى بلاد أخرى، لم يكن في شيء من خوارق الأمور ولا بالأمر الغريب إلى حد أن يؤرخ ويستحق التدوين بعناية في المكان المناسب، وفي كتب التاريخ. ولذا، فلم يتفطن أحدٌ لدخول إبراهيم الزاب، ولم يلتفت وصوله على كل حال انتباه المؤرخين الذين كانوا مشغولين بأحداث أكثر أهمية.

وقد بقيت بعض الآثار، كما هي العادة دائماً، في ذاكرة المعاصرين وأقرباء إبراهيم المُبعد في مصر آنذاك. فحاول بعضهم إعادة تسلسل الأحداث بفضل هذه العلامات بعدما استقر وضع الأغالية، وذلك بحفظ مختلف القيمة. وما نحن نحاول بدورنا سلوك نفس الطريقة، بصرامة أكبر.

الثابت أنه لما وصل هرثمة في أول ربيع الثاني 179/24 - 6 - 795 إلى القيروان، كان إبراهيم في الزاب منذ مدة، حيث كان يبدو متمتعاً بوضع قار مطمئن، حتى أن ابن خلدون قال إنه كان عهدئذ عاملاً على الزاب وطبنة. ولا بد وأن في الأمر تحريف، لأن المؤلف نفسه أضاف في الحال أن ذلك قد تم له بعد أن عقد له هرثمة عليها. وقد لاحظ مصنفان آخران استقيا من نفس المصدر الذي اعتمده ابن خلدون، وهما ابن الأثير وأبو المحاسن ببساطة أكبر - ومقارنة النصوص تدل على ذلك بداهة - ويمتنع أكبر، أن إبراهيم كان آنذاك في ولاية الزاب.

فماذا كان يفعل بها؟ لم تكن مصادرها صريحة. لكن في مقدورنا أن نستنتج مما ذكرته عن نشاطه في الشهور التي سبقت وصول هرثمة مباشرة، وقد تميزت بالفوضى التي عمت إفريقية، قيام سلطة فعلية حولها مبعوث الرشيد إلى تولية قانونية. وكما نعلم، فليست هذه صورة فريدة في العالم الإسلامي لذلك العصر. ولا ريب أن إبراهيم لم يدخر

(1) النجوم، ج. 2، 89 - 90.

وسمًا في المهادة وقد عرف كثير يتقرب إلى والي القيروان العظيم الذي كلفه الخليفة بتنظيم شؤون إفريقية التي اضطربت كثيرًا. لكن، إذا كان هرثمة قد اقتنع في نهاية الأمر بحجج إبراهيم، فمن المحتمل بالخصوص أنه لم يكن يقدر أن يسلك مسلكًا آخر بسهولة. فمصادرنا تلح على هذا الأمر المتمثل في أن الشغل الشاغل لهرثمة كان الحرص على توفير الأمن للناس وتهدة الخواطر. ولذا، فضل أن يعطي لإبراهيم ما كان في حوزته، لإتمام عملية التهدة التي نهض بها.

إننا لم نعرف على جميع الولاة الذين تتابعوا على الحكم في طينة مقر ولاية الزاب. إلا أننا نعلم أن هذه العمالة الهامة بصفة خاصة لأمن البلاد، تولاهها أحد أفراد بيت بني المهلب⁽¹⁾. فعين يزيد بن حاتم ابنه المهلب على رأسها⁽²⁾. وحكمها الفضل بن روح بالخصوص حتى يوم 23 رمضان 2/174 - 2 - 791، وهو تاريخ وفاة والده بالقيروان. فخلفه⁽³⁾ العلاء بن سعيد بن مروان المهلب في عمالة تعرف عليها جيدًا، حيث إنه قاتل فيها، مدة ولاية يزيد بن حاتم⁽⁴⁾. وبناءً على ذلك، هاجم العلاء من هناك عبدويه، بعد قتل الفضل بن روح (شعبان 178 / أكتوبر - نوفمبر 794). ولا شك أن خروجه إلى القتال في هذا التاريخ الذي يوجب عليه رحيله عن العمالة، قد زاد في الزاب من خطورة الفوضى التي كانت كل إفريقية ترتع فيها آنذاك.

ولا ريب أنه تحتم على إبراهيم في ذلك الوقت بالذات، أن يستولي على الزاب ويفتتم الظروف لصالحه، في فترة كان شغور السلطة عامًا، وكانت الأطماع الثائرة تتواجه بعنف في كل مكان. وهكذا، ويفضل بعض العلامات، يمكننا الإحاطة بالظرف الصحيح

(1) ابن خلدي، البيان، ج. 1، 83 و 86.

(2) ابن خلدون، المعبر، ج. 6، 227.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 221. تردد كثيرًا Fournel (Berbers, I, 381, 404, note 3, 406-407) بخصوص شخصية العلاء الذي لم يكن يدرك جيدًا الوظائف التي كان يقوم بها. فكتب يقول: «لقد ذكرت ما كان يبدو لي غامضًا في وضع العلاء ابن سعيد هذا الذي كان على رأس جند البربر في الزاب». وأضاف قائلاً: «لم يذكر أي مؤلف، حسبما وصل إلى علمنا، من حوض في الزاب الفضل بن روح ذلك الفتى الطموح الذي غادر في نهاية رمضان 174 فجأة الولاية التي عين بها، ورحل يتنمر بالشرق».

ترجع هذه التوضيحات الغامضة التي أبداه Fournel إلى نقص في الأخبار. فانطلاقًا من هذه المعطيات، استنتج أن إبراهيم بن الأغلب خلف الفضل بن روح على رأس الزاب وشرع نص ابن خلدون في هذا الاتجاه، اعتمادًا على ترجمة Desvergers، ورفض أقوال البلاغي، وإن كانت أقدم المعلومات المجازة، إلا أنها لا تفتقر واستنتاجاته.

(4) ابن خلدي، البيان، ج. 1، 179 وابن خلدون، المعبر، ج. 6، 227.

بدقة نسبية كبيرة، نعرف كيف استولى إبراهيم فعلاً أول الأمر ثم بصورة شرعية، على الزاب.

فهل يمكن تحديد وقت وصوله إلى الولاية بنفس الدقة، حيث بدأ يمارس فن الحكم؟ نستسمح لنا ثلاثة مصادر هي كتب اليعقوبي والبلاذري وابن الأبار بالتعمق في البحث. ذلك أن المعلومات التي تبدو متضاربة كثيراً لا تقبل التوافق، وقد أمدنا بها هؤلاء المؤلفون الثلاثة، تتيح التقرير بثبات تاريخ وصول إبراهيم بن غالب إلى الزاب، في ضوء الأحداث التي كانت مصر مسرحاً لها. ولن نتق لا محالة بالتواريخ التي هي مفقودة في الواقع، بل ببعض العلامات التي لم تنتج تماماً من عملية الخطأ والتشويه المتصف بها النقل الشفوي الذي سبق التدوين الكتابي. فقد ارتكب اليعقوبي نفسه خطأ مضجراً إذ التبت عليه الأمور، مع أنه عاصر الأحداث، وربما كانت أشياء تدرك لا محالة لأن الذي ارتكبها من الشرق وكان يروي تاريخ إفريقية الثانية. إلا أنه قدم إلينا خبراً يبدو أنه ثمين في نظرنا بكل يقين، إذ أنه صمد أمام جميع التحريات. فقد ذكر أن إبراهيم بن الأغلب بن سالم كان من الجند المطرودين من مصر إلى إفريقية.

متى وكيف تقرر طرده؟ يحيطنا البلاذري علماً بأن إبراهيم شارك مع غيره في نهب بيت المال. فارتاب Fournel في ذلك وأبدى سخريته⁽¹⁾. إلا أن الوضع بمصر كان يسمح بكل أنواع الجسارة، كما أكدنا ذلك. ولنذكر بالخصوص أنه في ولاية محمد بن زهير الأزدي (5 شعبان 173 - 14 محرم 174/28 ديسمبر 789 - 2 جوان 790) اعتدى الجند الغاضب خاصة على صاحب الخراج بمصر، وقد حوصر في بيته، فصار عاجزاً كل العجز وفقد كل هيئته. وروى أبو المحاسن هذه الاضطرابات⁽²⁾، ومن المحقق أنه لم يصرح بنهب بيت المال، لكن في مقلوبنا التكهن بذلك بسهولة. وبالطبع، كان بيت المال الهدف الأساسي الذي رمى إليه الهجوم على صاحب الخراج. فقد أسرع داود بن يزيد المهلي منذ أن تولى الحكم (14 محرم 174/2 يونيو 790) بنفي المئذنين «وأخرج الجند... إلى بلاد المغرب، وأخرج بعضهم أيضاً إلى بلاد المشرق»⁽³⁾. ولم يكن إبراهيم يقدر أن يمسك عن التدخل في الأحداث، أو أن يستثني من قرار النفي وهو القائد المكلل بهيبة خاصة بسبب سلالته، بالإضافة إلى أنه تميمي. ولذا، فهو بهذه الصفة

(1) Les Berbers, I, 407, note 3.

(2) التجوم، ج. 2، 74.

(3) التجوم، ج. 2، 76.

عدو بالوراثة للأزد عامة، ولبنى المهلب خاصة. فيمكن أن نقرر أن تاريخ نفيه إلى الزاب تم في محرم 174/ 790، وقد كان يأمل أن يكون نفيه مؤقتاً. وروي⁽¹⁾ أنه رحل متألماً بالفعل إلى المغرب تاركاً أهله في مصر.

على أن التاريخ الذي وصلنا إليه يثير عقبات يجب علينا الآن أن نتغلب عليها. فقد تخلص البلاذري فعلاً إلى القول إن إبراهيم بلغ الزاب بينما كان والي ثغر إفريقية هرثمة بن أعين الذي ولاه الخليفة الرشيد هارون، بين أول ربيع الآخر 179/ 24 - 6 - 795 وبين رمضان 181/ أكتوبر 797. ولربما لم يكتس تأليف «الفتوح» هذا المعنى إلا بسبب خلل أو تشذيب سيء قام به المصنف⁽²⁾. ويمكن أن نفكر أيضاً في البلبلة التي من شأنها أن تفهم بسهولة، لأن هرثمة كان أول من أعاد إبراهيم بصورة رسمية إلى الميدان التاريخي، وذلك بأن منحه لقب الوالي. ولذا فإن أمر وصوله إلى الزاب كان مرتبطاً ارتباطاً طبيعياً بتوليته. إلا أن ذلك جعل الأمور قليلة الاحتمال غامضة. ولا ريب أن متابعة البلاذري في تأليفه بصورة حرفية دون شرح مناسب، يثير عقبات منية. وبالفعل، كيف نفسر أن إبراهيم الذي بلغ الزاب في ولاية هرثمة، تمكن بعد حلوله بقليل كمنفي أو طريد، من الاستيلاء في الحال على حكم ناحية إلى حد أن توليته أصبحت أمراً مقضياً؟ لقد كان من الضروري أن يمر بعض الوقت.

ونجد عند ابن الأبار غموضاً من نوع آخر. فهو يرى أن إبراهيم بن الأغلب بلغ الزاب وكان والي إفريقية الفضل بن روح بن حاتم، فتألم كثيراً من «مجاورة» الفضل له. وبالإضافة إلى العامل الزمني الذي يمكن أن نشير إليه من جديد في هذا الصدد، فلا يفهم جيداً أن يكون إبراهيم الذي استقر بالزاب، قد تألم من مجاورة جار يوجد... بالقيروان. لكن وصول إبراهيم إلى المغرب يتحدد خلافاً لذلك ويتضح كل شيء ويصير مفهوماً تماماً، عند تصحيح نص ابن الأبار، فيعين في الفترة التي كان فيها الفضل بن روح والياً لا على إفريقية، بل على الزاب. وهنا يفهم الغموض بسهولة - وهو ليس الوحيد من نوعه في «الحلة»⁽³⁾. وقد كان الفضل بن روح فعلاً، كما رأينا، والياً على الزاب حتى تاريخ 23 رمضان 174/ فبراير 791، ثم تولى إفريقية من محرم 177 إلى شعبان 178 (أبريل - مايو 793 - أكتوبر 794). ومن المعقول أن تكون ولايته السابقة

(1) ابن الأبار، الحلة، 228 - 229.

(2) انظر أملاء، في هذا الفصل، الملحوظة (159).

(3) انظر أملاء، في هذا الفصل، الملحوظة (162).

التي اشتهرت إلى حد بعيد لأكثر من سبب، قد غطت ولايته الأولى إلى درجة أنه لم يعد يفكر فيها. لكن إن لم يفكر فيها، فإنه لم يعد يفهم شيء في نفس الوقت بخصوص تسلسل الأحداث. وخلافاً لذلك، صار نص ابن الأبار يكتسي وضوحاً خاصاً عند التروي في الأمر، وإجراء التصحيحات الضرورية. ويدرك فعلاً كيف أن إبراهيم تأثر من «عصية» ومن «مجاورة» الفضل بن روح. وقد بلغ إبراهيم الزاب كما أثبتنا ذلك، في يونيو أو يوليو 790، وكان عليه أن «يتحمل» الفضل طيلة أكثر من ستة شهور، حتى عوضه بداية من 23 رمضان 174/2 فبراير 791، العلاء بن سعيد المهلي الذي خفف بلا شك من خناق الرية وإساءة الظن التي أحاطت بالطريد وضغطت عليه أول الأمر. فهل أن المهلي الذي نفى إبراهيم من مصر، قد كاتب ابن عمه بالزاب يوصيه بمراقبة الضيف غير المرغوب فيه الذي وجهه إليه، بصورة خاصة؟ ليس هذا الأمر بمستحيل. وهكذا، يبدو أن النزاعات الحديثة والأحقاد القبلية القديمة قد اجتمعت على طريد الزاب وعاقته بصورة جدية.

والخلاصة أنه في الإمكان أن نعتبر أن اليعقوبي والبلاذري وابن الأبار احتفظوا لفائدتنا بالأخبار التي لم تنج حتماً من التشويه بسبب مختلف النوايب والمصادفات، والمتعلقة بالرواية ذاتها بشأن وصول إبراهيم بن الأغلب إلى الزاب. وقد نسيت التواريخ منذ أمد بعيد جداً، على فرض أن يكون تذكرها بوضوح قد حصل أبداً، لكن دونت ذكرى بعض المطابقات، كما يقع دائماً في صور مشابهة، واحتفظ ببعض العلامات التي لم تكن هي ذاتها في مأمّن من اللبس تماماً، وقد استخدم بعض رجالات التاريخ كنقط فاصلة، إذ أنهم قاموا بأدوار مماثلة في أوقات مختلفة. ومن هنا نشأت الضرورة لإخضاع ما ورد بمصادرنا للتدقيق الدقيق. ويبدو لنا أن هذا النقد أتاح فصل تنف من الحقيقة صمدت في وجه التفتت الزمني، عن غشاء الالتباسات المختلفة المحيطة بها والتي جعلتها غير صالحة في وضعها الخام. ويعد إنجاز هذا العمل التطهيري، لم تعد تعارض المعطيات المتنوعة المستخرجة من كتب اليعقوبي والبلاذري وابن الأبار. بل الأحرى، تميل جميعها وتتكامل فتسمح برسم بداية إبراهيم، بصورة منطقية متلاحمة كل التلاحم.

وفي الجملة، فقد دخل إبراهيم الزاب بصفته منقياً، قبل عشر سنوات من ارتقاته إلى الإمارة بالقيروان، وذلك في يونيو أو يوليو من سنة 790 وعاش أوقاتاً عصيبة. فكيف تمكن من التغلب على المحن والاستعداد وتهئية انتصابه في الحكم؟ لا يمدنا أي مصدر بأي خبر في هذا الشأن. ولذا اضطررنا إلى الاقتصار على عرض الاستنتاجات.

وأول هذه الاستنتاجات - وهو منجر عن صمت المصادر ذاته - أن حياة إبراهيم كانت في البداية بلا أحداث. فقد اتعظ بتزاعاته في مصر، فحمل على التفكير وأدرك أن أحسن طريق وأكثرها اختصاراً هي تلك التي لا تتحول عن الشرعية لبلوغ ما يطمح إليه. فيمكن التفكير أن هذه الفترة من النضج والتأمل كانت ذات أهمية فاصلة في مستقبل إبراهيم. ولن نجده بالفعل يقدم أبداً على عمليات بدون قرو. ولذا، وجب عليه أن يخصص وقته لمحو بعض الذكريات بفضل سلوك مثالي، وتهذبة عنه شكوك بتجنب الدسائس، وعقد الصداقات، وتقوية وضعه حتى يفرض نفسه في الوقت المناسب ويكون بمثابة السيد بين الجند، وأبرز شخصية لديهم، والفصيل بشأن وضع الولاية التي أهلها العلاء بن سعيد إذ كان مشغولاً في المغامرة الكبرى التي بدأت بقتل الفضل بن روح.

ولذا، نجد الشخص الذي نفي في يونيو 790 قد تمتع في الزاب سنة 794/178، بتبجيل عظيم. وكان في نظر زملائه نموذج الضابط المثالي. ومن حكمة إبراهيم أنه تجنب التدخل في الانتفاضة التي جددت بسبب ثورة عبدويه. ولم يقدر فعلاً أن يخرج لنجدة الوالي المهلي إذ أنه لم يكن بالإضافة إلى ذلك مغتبطاً به، ولا أن ينضم إلى معسكر أعدائه وكان الموقف الوحيد الممكن اتخاذه يتمثل إما في الانتظار والتملص، وإما التدقيق في اتخاذ مواقف شرعية محدودة المخاطر المادية ومحقة الفائدة الأدبية. فبصدد التواب التي أُلتمت بالفضل بن روح جاء في قصيد⁽¹⁾ أن إبراهيم قال:

«لو كان نادائي أجبت دعاءه بالخيل أُنجمها بسعد تميم»
وأنحي إبراهيم باللائمة على نصر بن حبيب المهلي في نفس القصيد قائلاً:
«يا نصر قد أصبحت الأم من مضى منكم والأم حاضر معلوم». ونصر متهم بتسليم قريبه للأعداء. فقد أصاب إبراهيم عدة عصفير بحجر. إذ هجا أعداء قبيلته التقليديين، ووقف من الوجهة الأدبية إلى جانب الشرعية، وبرز موقفه الحيادي، ومدح أمجاده وأمجاد آل بيته. إن هذا القصيد لرائعة من روائع الفخر والهجاء المعروفة، لتأدية أغراض سياسية، وهو يكشف لنا أيضاً وبالاخصيص أن إبراهيم قد نجح في شعبان 178/ أكتوبر - نوفمبر 794، وهو تاريخ مقتل الفضل بن روح، في الحصول على موقع قوي بالزاب حيث لا تزال ذكرى أبيه حية، معتمداً على مجموعة كبيرة من سعد تميم، عرف كيف يستميلها ويجمعها حوله استعداداً لكل احتمال.

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 229.

إبراهيم بن الأغلب عامل ثم والي على الزاب :

لما هدأت العاصفة، منحت الفرصة لإبراهيم ليقطف ثمرة سلوكه الحذر الحكيم. فقد كان هرثمة المقيم بالقيروان مشغولاً بتهدئة المخاطر وإعادة النظام والشرعية إلى نصابهما في كل مكان. ونحن نجهل إن كان العلاء قد ترك نائباً شرعياً بالزاب، إذ لم يورد ذلك أي مصدر. وخلافاً لذلك، تتحدث جميع المصادر على المكانة الممتازة التي كان يتمتع بها إبراهيم آنذاك، والسلطة الفعلية التي كان يمارسها. فلا عجب بعد ذلك إن حاول رفع بعض العقبات من طريقه، وخطا الخطوات الأولى طبق الصيغ المعتادة في ذلك العصر، حيث حاول تبرير سلوكه تجاه الاضطرابات التي جددت بمصر، فقدم شواهد الولاء لبني العباس، مدعماً محاولاته بهدايا ضرورية لافقة. ورواية البلاذري، وهي أقدم ما وصل إلينا عن هذه الأحداث، لا تكتسي أية غرابة⁽¹⁾. ولذا، حين هرثمة إبراهيم عاملاً⁽²⁾ على الزاب. وكان يجب أن يقرر هذا التعيين أثناء شهر ربيع الثاني من سنة 179/ يوليو 795. فقد وصل هرثمة إلى القيروان في اليوم الأول من هذا الشهر (24 - 6 - 795) وليس في مقدوره بالفعل أن يترك ثغراً هاماً مثل ثغر الزاب مدة طويلة بدون أن يولي عليه مسؤولية شرعية⁽³⁾. وقد حملة عمل التهدة الذي شرع فيه على القضاء بسرعة على جميع مخلفات الاضطرابات التي وقع التغلب عليها بمشقّة. وهكذا، ختمت المرحلة الأولى من حياة إبراهيم بن الأغلب، ولم تكتس أية صبغة رسمية، ولم تكن

(1) لنلاحظ أن هذه الرواية الأكثر وضوحاً، مع أنها ربما كانت متروكة (انظر أعلاه، الملحوظة (159)) فقد وصلت إلينا عن طريق «أحمد بن ناقد مولى بني الأغلب» (الفتوح، ص 326). ولذا، فهي رواية رسمية إن صح القول، وهي نفس الرواية التي حاول الأغلبية نشرها. وعلى هذا، يفهم الإصلاح الذي ورد بها والمتعلق بإغفاء الصيغة الشرعية على سيرة إبراهيم بشأن اضطرابات مصر. فمن الطبعي تماماً أن يحاول تلميع الليث إغفاء الصيغة الشرعية من وجهة الفقه، على الحدث الذي نال بفضله السؤدد (إن صح القول)، ولقائده الخاصة ومصلحة دولته. إن ألفد المتصرع الذي أبداه Fournel (1, 407, note 3) *Les Berbers* بخصوص هذه الرواية منع طويلاً المؤرخين من أن يولوها كل الاهتمام الذي تستحقه وأن يدركوا تبعاً لذلك سير بعض الأحداث الجوهرية في تاريخ الأغالية.

(2) اهتمنا هذا اللفظ للتمييز بين نوعين من التولية، إحداها صادرة عن الخليفة الذي كان يمين وإياً يرجع إليه بالنظر رأساً، والأخرى صادرة عن والي ولاء الخليفة وهو يولي بدوره ممثلين وعمالاً يرجعون بالنظر إليه، في مختلف عمالات الولاية. إن هذا التمييز هام بخصوص إبراهيم.

(3) خاصة وأن سببا خطيرة تراكمت بأقصى المغرب. انظر فيما يلي ص 118 والفصل الثالث، ص 8، وكذلك الفقرات المتعلقة بالأدلة في فصل «السياسة الخارجية».

معروفة كثيرًا، وقد انغمست كثيرًا في المتناقضات والغموض من كل صنف.

وحالما استقر إبراهيم في خطته الجديدة، سنحت له الفرصة بتقديم شواهد الولاء لبني العباس، والصعود درجة أخرى. وقد وجد فيه الرشيد بالخصوص أداة طيعة لتنفيذ سياسة القضاء على العلويين الذين كانوا يشكلون خطرًا على أمن الخلافة وسلامتها. فقد أرسل إليه الشماخ محملاً بمكتوب خاص، ومكلفًا بقتل إدريس الأول. فسهل إبراهيم مهمة الرسول وكفل له الوصول إلى أقصى المغرب⁽¹⁾. لكن لم يتم هذا القتل بالصورة المودية إلى النتائج المرجوة، إذ خلف إدريس الأول ولدًا. ولذا، تهادى الخطر على حاله من الوجهة النظرية. فهل فكر الرشيد عند ذلك، في خطة تجعل من الزاب جسرًا متقدمًا للقيام بعمل واسع النطاق ضد المغرب في ع مر الأدارسة؟ سوف نرى فيما بعد أن بني العباس لم ينفك يزادهم طيلة مطلع القرن التاسع، حلم استرجاع هذه الولاية. فهل نال إبراهيم بفضل هذا التصميم السياسي والعسكري للرشيد، المتعلق بالمغرب، وهو تصميم لربما أوحى به أو أشرف عليه على الأقل، خطة عامل⁽²⁾، أو نائب للوالي يرجع بالنظر للقيروان، ثم في رتبة والي يرجع بالنظر رأسًا إلى بغداد؟ وعلى كل، فقد «ولي الزاب من قبل هارون الرشيد وابن العكي على إفريقية»⁽³⁾، أي بين رمضان 181 (نوفمبر 797) ورمضان 183 (أكتوبر 799)، وهذا التاريخ الأخير هو تاريخ ثورة تمام. وفي اعتقادنا أن ترقية إبراهيم تمت سنة 797/181، بعد أن عوض ابن العكي مباشرة هرثمة على ولاية إفريقية. فمن المحقق أن هذا التحوير صاحب فعلاً إعادة تنظيم الولايات في المغرب بصورة تستجيب أكثر لسياسة الرشيد. والزاب الذي تعين عليه أن يقوم بدور نشيط ضد الأدارسة، تحتم فصله عن القيروان وإلحاقه بالخلافة مباشرة، في حين أنيطت إفريقية ذاتها بابن العكي، لكونها ولاية اشتد فيها الاضطراب الداخلي فلم تهتم بمغامرات بعيدة، وسوف نرى صلات ابن العكي بالبرامكة الذين كانوا محل ارتياب لفتورهم، وحتى لتواطئهم مع العلويين. ولذا، فلما تدخل إبراهيم في شؤون إفريقية

(1) الحلة لابن الأبار، ص 199 و 234 و 235، والمير، ج. 4، 125 ومقدمة ابن خلدون، ص 138 والمقتل لأبي الفرج ص 491، والبلدان لابن الفقي (تحقيق وترجمة الحاج صادق، ص 34). وهنا يعني بداهة أن مقتل إدريس الأول تم بعد ربيع الثاني 179 (جويلية 795). واستمرود إلى هذه المسألة في الفصل المخصص لسياسة الأخالة الخارجية.

(2) انظر أعلاه الملحوظة (169).

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 228. انظر أيضًا ابن عداري «البيان، ج. 1، 92» الذي روى نفس الوقائع في صبرة مغايرة قليلًا.

لفائدة ابن العكي، قام بذلك لا بصفته منظراً أتى لإنجاد رئيسه، بل بصفة والياً مستقلاً قدم لمساعدة زميل وممثل للسلطة الشرعية، له نفس الرتبة ونفس الصفة⁽¹⁾. فيتضح سلوكه أكثر، اعتماداً على هذه الأحداث.

إبراهيم بن الأغلب أمير إفريقية بالورثة:

لكن هذه الأحداث الهامة بصورة خاصة لم تحظ باعتبار كاف. فقد اتجهت الرغبة إلى اعتبار إبراهيم مثلاً للطموح التقليدي الماهر الأريب. واتجه الظن إلى أن ما حققه كان نتيجة لتقديرات مبيتة وقد عزم عليه قبل مدة طويلة. ولربما طمع في ولاية إفريقية مدة طويلة وفكر ملياً في فعلته. وحتى العلاء بن سعيد الذي غادر هو أيضاً الزاب قبل بضعة سنين خلت للهجوم على القيروان، لم يكن سوى «أداة» لطموح إبراهيم الباطن⁽²⁾. ولا ريب أن النوايا الخفية كانت أمراً رائجاً، إذ لم يكن أي قائد هام في إفريقية أو في غيرها براء منها تماماً. إذ كان كل واحد يخطط طبعاً لمشاريعه، وهذه ظاهرة بشرية. ولذا، كان المظنون أن مخططات إبراهيم قد كشفت، وهي التي صممت منذ أمد طويل للاستيلاء على إفريقية. وفوجيء تمام نفسه بعمل غير متوقع لم يكن يقرأ له حساباً فيما يبدو، فظن أنه يمثل اللص الثالث غير المستظر. فعجل حالاً في التكرم بإعلام ابن العكي، وذلك حتى يواجه الموقف، محاولاً عبثاً أن يبصره بالأمر⁽³⁾. وقد تأكدت هذه النظرية للوضع. وهذا هو التعليل السهل الذي يخطر عقولاً بالبال، لأنه يطابق الصورة التوضيحية

(1) انظر «الحلة» لابن الأبار (ص 225) التي وردت فيها أبيات شعرية لتتّام تشير إلى هذا الوضع.

(2) راجع Fournel (Les Berbers, I, 406-407) في كيفية وصف إبراهيم بن الأغلب، و VONDERHEYDEN (Le Berberie orientale, pp. 10-15). قال VONDERHEYDEN (ص 10): «منك فضلاً من ذلك افتراض أخير، هو أن العلاء هذا الذي حركته هذه المشاعر، كان بالإضافة إلى ذلك، أداة طموح باطن. وكان والي الزاب الذي قدم مع جيش العلاء، يدعى إبراهيم بن الأغلب». لم يتم VONDERHEYDEN في هذا الباب سوى بتكرار ما أبداه Fournel من رأي (Les Berbers, I, 406-407) والتوسع فيه بأن قدمه بحلو في صيغة الاستفهام. ونشر أيضاً إلى الخطأ الناجم عن نقص في الاطلاع الذي ارتكب كذلك بعد Fournel، وجعل من إبراهيم والياً على الزاب في تلك الفترة، في حين عرض للعلاء فعلاً الفضل بن روح في الزاب.

(3) لربما وجه تمام هذه الأبيات الثلاثة إلى ابن مقاتل:

يُردّة عليك الثغر لكن لتقتلا	«وما كان إبراهيم من فضل طاعة
لما كنت منه يا ابن حاك لتبلا	فلو كنت ذا حلم وعقل بكيله
ومهما يشا فيك ابن أغلب يفعلا»	فمهما تشا يمتنك من ابن غالب

(ابن الأبار، الحلة، ص 223)

النموذجية لمؤسسي الدول.

إلا أن الواقع أقل إيجازًا وأقل بساطة من ذلك. فلئن خطط إبراهيم فعلاً ومسبقاً للوضع، إلا أنَّ كل شيء يدعونا إلى التفكير في أن هذه المخططات لم تكن متعلقة بإفريقية في بداية الأمر، وأنها نقحت، بسبب التردد الناتج عن الارتجال في آخر لحظة، اعتباراً لحدث جديد متعلق بسقوط القيروان في قبضة تَمَام.

وبالفعل، فقد كان إبراهيم يرنو إلى الغرب، وهذا أمر علم به معاصروه وقدروا له الحساب. وكان يبدو أن مصيره سوف يتحقق في هذه الوجهة. وكانت جميع القرائن تتوقع لوالي الزاب القيام بدور كبير في أقصى المغرب، حيث لم يترك له الخليفة حرية العمل فقط، بل إنه استعجله بالتحرك. وكان يعرف عن إبراهيم أنه بطل سياسة الرشيد الخاصة باستعادة أراضي المغرب المفقودة، التي كمن بها الخطر الذي كان يساور أكثر من غيره عقول أصحاب بغداد، منذ أن لجأ إليه من نجا من فِتْح. وكان هذا المشروع على قدر طاقته وكان يكفي لإرضاء طموحه. وكان يرغب بصدق في مواصلة هذه السياسة، فهل بدأ في صنع أداة التنفيذ، واعتنى - بفضل المنن الوفيرة التي كانت تصل رأساً من بغداد، بدون أن تجبر على التحول إلى القيروان فتبتز - عناية خاصة بالجند، ذلك الجند الذي تبين أن نشاطه كان سريعاً حاسماً في اتجاه آخر؟ لا ريب في ذلك. وبالفعل، فقد وصف والي الزاب بأنه كان يتمتع بهيبة عسكرية كبيرة. وكما رأينا، فحتى جند إفريقية «كانوا يرجعون إليه»⁽¹⁾.

إن سياسة إبراهيم هذه، التي لم تكن سوى سياسة الخلافة في عهد الرشيد⁽²⁾، ليست قطعاً مجهولة لدى معاصريه. ولم يكن يجهل ذلك رشيد «وصي» إدريس الثاني، فكان يتخذ الإجراءات المناسبة⁽³⁾. وكان ابن مقاتل العكي يستمد منها ثقته في إبراهيم، تلك الثقة التي ربما كانت محل استغراب، لو اعتبرت خارج النطاق المغربي. ولذا، فلم يجد في تحذيرات تَمَام سوى مناورة متهورة، الهدف منها عزله عن حليف ثمين⁽⁴⁾. ولا شك أن تَمَاماً نفسه ضبط مخططاته، أو جزءاً منها على الأقل، طبق هذا الوضع. ثم إنه استفاق ومن المحتمل أنه استغرب تدخل إبراهيم غير المتوقع، إذ ظن أنه يعمل في

(1) ابن خلدون، المعبر، ج. 3، 485، انظر أيضاً أصلاء، ص 109.

(2) JOUMARD، هارون الرشيد، ج. 1، 172.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 235.

(4) المرجع السابق، 223.

طريق أخرى، فحاول تذكيره باتجاهه إلى المغرب وكتب له يقول:

«ورُدَّ في بلاد الزاب ما شئت قادراً وإن شئت ثلك انغرب خذَه مسلماً»⁽¹⁾
فلم يحصل على نتيجة. فانطلق منهج جديد غير متظر ختم بالارتقاء إلى الإمارة.

ويمكن أن نتساءل عن الدوافع التي أدت إلى تغيير الاتجاه الذي فاجأ حتى أولئك الذين عاصروا إبراهيم. لا شك أن حامي سياسة الخلافة قد تفتن بفضل تجربته للأمور، أن طريق الغرب أعرس منلاً مما كان يتصور. ولم يشعر رشيد بأي وجل، بل بالعكس، كان مهدداً⁽²⁾. لكن كانت الفرصة سانحة في ذلك الحين، للقيام بالتدخل في الشرق. ولم يقدر إبراهيم على مقاومة الإغراء «بتخليص» القيروان. إذ كان يأمل طبعاً أجراً ما عما بذل من جهد، إذ لا شك أنه كان لا يميز أصلاً طابعه الصحيح. وكان يترقب قطعاً مزيداً من المهابة العسكرية، ومزيداً من الاعتراف بالجميل - والمكافآت - من طرف الخليفة، والقضاء، كلفة ذلك ما كلفه، على متمرد له أطماع وفي الإمكان أن تكون مجاورته خطيرة، خاصة وأنه تميمي وربما أكثر من ذلك. إلا أنه من المستبعد أن يكون إبراهيم قد خامرته نية مبيتة منذ البداية، في أن يحول انتصار الغاصب لفائدته. فحالما دخل القيروان، عجل فعلاً باستدعاء ابن العكي وأرجعه لتولي الأمور. فهل هذه مهارة قصوى وحكمة سياسية رفيعة؟ لا، بدون شك. فمن السهل ضبط مخطط عقري للمعركة بعد الانتصار. إذ كان الواقع أكثر تشعباً وأكثر اضطراباً. وفي الإمكان أن تكون لصنيع إبراهيم نتائج متعارضة كل التعارض لما حدث بالفعل، والذي لم يكن أكثر احتمالاً. فيحتمل كثيراً أن والي الزاب كان يريد أن يثير مجرد الإعجاب بفضل عمله الفروسي الغريب البهيج الاستثنائي الذي يقدر على الرسوخ في الأخيلة، فيكسبه مزيداً من أصناف التبجيل من طرف الجميع، واعتراف الخلافة بالجميل. ومن الملاحظ أن إبراهيم كان معتنياً باتخاذ المواقف النبيلة المسرحية طيلة حياته. وبيّن صنيعه «الكريم» هذا أنه مشر آخر الأمر، فلا ينجر عن ذلك وجوباً أنه حسب له حساباً للوصول إلى الغرض المطلوب.

وتحمل كل مواقف إبراهيم بالأحرى على الاعتقاد بأنه كان محتاراً متردداً أثناء الوقائع التي تقرر بموجبها تأسيس الدولة الأغلبية. فلم يقم بشيء لإبعاد ابن العكي، ويبدو أنه لم يكن متسرعاً في استبدال طينة بالقيروان. بل إنه بادر، كما روي، بإذاعة خير

(1) المرجع السابق، ص 225.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 235.

خاطيء لم يتأكد حتى من صحته وسوف يأتي الحديث عنه بعد ذلك، وذلك بأن يرحل إلى الزاب، بعد انتصابه بحاضرة إفريقية. فهل هذه مناورة للوصول بصورة أحسن إلى غايته؟ أولاً، إن هذه المناورة غريبة كل الغرابة ومعارضة للعادات في ذلك العصر. ثم إنهم من المحتمل أن تؤدي إلى هزيمة. ولربما لم يخطر هذا الأمر أبداً على بال شخص مقر العزم على الاحتفاظ بفريسة طمع فيها طويلاً، وأمسك بها في النهاية. والواقع أن إبراهيم كان محتاراً. فقد خاض غمار عملية لم يكن يقدّر مراحلها ولا تطورها حق التقدير. وعرف بشيء من التردد والحيرة وربما الإغراء، كيف يتراجع ويستفيد منها تدريجياً. هذ وإن التفكير في أنه قدّر مسبقاً وبدقة جميع حركاته، وخطط لأعماله في أصغر جزئياتها. بغرض تأسيس دولته، يعني بعد الأوان، أنه يتصف بعقوبة سياسية مفرطة، فتتجاهل بذلك أن لكل عمل إنساني خطوات مترددة، وأنه يتلور كلما تقدم. والواقع أن نصيب كان ثمرة لكثير من الأمور غير المتوقعة، ونتيجة مظفرة لتكسيقات متوالية بمعطيات وضـ سريع التطور، والتي لا يكون التكهّن بها إلا ناقصاً. ذلك أنّ والي الزاب لم يعزم علم المطالبة صراحة بولاية القيروان إلا بعد انقضاء فترة من التطور. فقد كانت ولاية الزاب فعلاً عبارة عن منطقة هادئة. وكانت تفتح له آفاقاً معينة. أما القيروان، فكانت خلافاً لذلك، أرض النزاع الذي كلف آخر من حكموها مؤقّتا، كثيراً من المصاب، فلم يسع إليها بكل ثمن. ولم يقبلها إبراهيم حيثئذ إلا بعد إلحاح وبشروط، ولربما كان يأمل سرّ أن يستمد منها قوى جديدة لتحقيق مشروعه المغربي الأول الذي عدل عنه فيما بعد.

روى البلاذري أن الرشيد هو الذي عرض على إبراهيم تولي القيروان، وذلك عندما علم بحدوث قلاقل بإفريقية، وعملا بنصيحة هرثمة. فقد جاء «بالفتوح»⁽¹⁾ ما يلي: «فكتب إليه الرشيد يعلمه أنه قد صفح له عن جرمه، وأقاله هفوته»⁽²⁾، ورأى توليته بلا، المغرب اصطناعاً له ليستقبل به الإحسان، ويستقبل به النصيحة»⁽³⁾. وذكر ابن

(1) ص 327.

(2) هذه إشارة غير منتظرة للترجمات التي جلت بمصر. فهل أن الرشيد أراد التذكير إلى أي حد كان يثق بإبراهيم. لما عزم على هذا العمل الحاسم؟ هل نجد بالأحرى صدقاً للحجج التي أثارها خاصة الرشيد. - كان إبراهيم يحظى بتأييد هرثمة له بلا ريب، على البرامكة - وذلك حتى يقف حائلاً دون هذا التمين؟.

(3) لنلاحظ أن رواية البلاذري هذه، التي نقلها أحمد مواللي الأغالبة، والتي تمكّن تباً لذلك الرأي الذي أراد الأغالبة. تغليه، لا تتحدث قط عن تدخل أهل إفريقية، وبالأحرى عن تدخل لإبراهيم، في التولية التي قررها الرشيد. وربما تصرف الخليفة تصرفاً حراً بلا ريب، لخير دار الإسلام، بعد أن تمت كالعادة شوري الأشخاص الأقدر على إسله النصيحة. ولندكر أن الفقه يحرم المطالبة بالخطأ. فكان يجب على تلميذ الليث أن يعرف ذلك.

الأثير⁽¹⁾ أنه «لما استقر الأمر لمحمد بن مقاتل ببلاد إفريقية، وأطاعه تمام، كره أهل البلاد ذلك، وحملوا إبراهيم بن الأغلب على أن كتب إلى الرشيد يطلب منه ولاية إفريقية، فكتب إليه في ذلك». ونجد نفس الرواية كرتين عند ابن خلدون⁽²⁾ بعبارة مغايرة قليلاً. وروى النويري⁽³⁾ أن إبراهيم لم يقم حتى بمكاتبة الرشيد بنفسه. بل إن صاحب البريد يحيى بن زياد⁽⁴⁾ هو الذي تكفل بهذه المهمة، فعبّر عن الشعور العام. وعلى هذا يكون النويري قد اتفق، ولو جزئياً على الأقل، مع البلاذري. وأكد أبو المحاسن⁽⁵⁾ من جهته، أنه بعد الهزيمة التي مني بها تمام، كاتب أهل البلاد الرشيد رأساً، وكانوا أشدّ عداً لابن مقاتل العكي، وطالبوا بعزله وتعويضه بإبراهيم بن الأغلب.

لا نجد أي سبب للقول بأن وراء هذه الشهادات، كانت توجد دسائس ويد خفية لإبراهيم. فقد رأينا أن ابن مقاتل العكي لم يكن يتمتع حقاً بشعبية. فلا الجند ولا الفقهاء ولا الخاصة ولا العامة كانوا مبتهجين بتقوية سلطته، وإعادة الوضع القائم إلى ما لا نهاية. ولذا، فلا يستبعد إطلاقاً أن يكون إبراهيم الظافر المكمل بهيبة متزايدة بفضل سيرة حميدة ونزاهة عجيبة، قد أحاطه الجميع، سواء الخاصة أو العامة، بعدة توسلات وعدة تحريضات كانت ترمي إلى دفعه - حسب عبارة ابن الأثير - إلى المطالبة بولاية القيروان. لقد فرض نفسه فعلاً على الجميع، بوصفه نموذجاً للوالي الطيب الذي تستحب توليته. لكن هذه التوسلات كانت عاملة على التغلب على اعتراضه أو ترده، وتبديد مخاوفه. وعلى كل، كان أقل من ذلك كافياً لإدخال الانتشاء على العقول الأقل تعطشاً إلى

(1) الكامل، ج 5، 104.

(2) المر، ج 3، 486 وح. 419، 4.

(3) النهاية، ج 2، 63 - 64.

(4) قال ابن الأثير (للخلة ص 236) إن صاحب بريد المغرب في ولاية العكي، كان يدعى يحيى بن الفضل بن اسمان التميمي أبو العباس. ودون ابن الأثير بعض حيوات ترجم لهذا الشخص، وثلاثة أبيات من الشعر هدد بها تماماً، ناصحاً إياه بطلب الأساك من إبراهيم.

هكذا، يذكر ابن الأثير والنويري شخصين مختلفين ملوسا في نفس الفترة، حطة صاحب البريد. فهل يوحد التباس؟ هذا أمر غير محتمل. بل وسأوضحه بالآخرى صاحبان للبريد، التميمي يحيى بن الفضل الذي أشار إليه كتاب الخلة والذي أبيض به المعروف وكان تابعاً لإبراهيم، ويحيى بن زياد الذي أشار إليه النويري، وقد كُفّب بومريقية، وعين لدى ابن مقاتل العكي. وهذا الأمر مطابق جيداً ما أصبحت عليه الزا، إذ ارتفعت إلى مرتبة ولاية ترفع بالطر إلى معدن وأشأ، وقد كان فيها تنعاً لذلك، صاحب البريد المعروف بصاحب بريد المغرب، تمييزاً له عن صاحب بريد إفريقية.

(5) الحو، ج 2، 110.

الحكم. فأدعن إبراهيم وطالب بولاية القيروان - رأسًا أو بواسطة - لا يهم ذلك.

وبما أنه لم يكن مستعجلًا إلى حد كبير لجني ثمرة أنضجتها النواب، وكانت محل كثير من الأطماع، فقد شرط شروطه واقترح مساومة. فلم يرد قط أن يكون مجرد والي على إفريقية، يخضع لتقلبات السياسة الشرقية والاضطرابات الداخلية. وقد كان واليًا على الزاب وليس له من رئيس سوى الخليفة البعيد عنه، فلم يكن يرى فائدة في أن يتحول إلى مركز أهم قطعًا، لكنه موثت أيضًا، لا يستحق هذه المخاطرة. فيجب أن يحصل على أكثر من ذلك للقيام بمهمة ثقيلة تتمثل في تولي إفريقية ببعض الحظوظ من النجاح، وبعض الفوائد القيمة أيضًا. ويجب أن يرتقي أيضًا إلى الإمارة بصفة نهائية ووراثية. فقدم إبراهيم هذا الشرط، وإن لم يعبر عنه صراحة في أي نص وصل إلى علمنا، فهو يبرز ضمنياً من جميعها، وكذلك من جملة تصور تاريخ الأغلبية⁽¹⁾. واقترح مقابل ذلك أن يتخلى عن المكافأة المقدرة بـ 100 000 دينار، التي كانت تدفع عادة للإفريقية من خراج مصر، وأن يدفع لبيت المال في بغداد خراجًا سنويًا يقدر بـ 40 000 دينار⁽²⁾.

(1) إن أوضح نص نسبيًا في هذا الموضوع هو نص ابن الأبار الذي قال فيه: «ولاه (ولّى إبراهيم) الرشيد إفريقية بعد محمد بن مقاتل المكي. فاستقل بملكها وأورث سلطانها بنه نيفًا على مائة سنة» (الحلة، ص 227). واستعمل أبو المحاسن بخصوص تولية إبراهيم فعل *أثّر* «ولاه أميرًا»، بدل *ولّى* (عنه واليا). (النجوم، ج. 2، ص 110). ومن جهة أخرى، سمى جميع المؤرخين الأغلبية أمراء، لا ولاية.

(2) تفيدنا هذه المساومات ثلاثة نصوص - تنقل روايتين تختلفان اختلافًا واضحًا، على الأقل في خصوص الأرقام. وأقدم النصوص للمعقوبي الذي قال: «وكان يحمل إلى صاحب إفريقية من مصر» 600 دينار في كل سنة، فكتب إبراهيم بن الأغلب إلى الرشيد يعلمه أنه «يقوم بالبلاد بغير مال»، «فولاه إياه». «فدام أمره وأمر ولده إلى هذه الغاية» (التاريخ، ج. 2، 412). وذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج. 5، 104): «وكان على دينار مصر، كل سنة، مائة ألف دينار تحمل إلى إفريقية معونة، فنزل إبراهيم عن ذلك ويدل أن يحمل كل سنة أربعين ألف دينار. فأحضر الرشيد ثقلته...».

وروى ابن خلدون نفس الأمور، بنفس عبارة ابن الأثير تقريبًا، في فقرتين مختلفتين من «العبر». أولًا في المجلد الثالث ص 486، أن إبراهيم يتأيد من الأهالي، «كتب إلى الرشيد يطلب ولاية إفريقية على أن يترك المائة ألف دينار التي كانت تحمل من مصر معونة إلى والي إفريقية ويحمل هو، كل سنة، أربعين ألف دينار»، ثم في المجلد الرابع، ص 419: «ولم يترك الأهالي يؤيدون إبراهيم»، «فكتب إبراهيم إلى الرشيد في ذلك على أن يترك المائة ألف دينار التي كانت من مصر إلى إفريقية، وعلى أن يحمل هو من إفريقية أربعين ألفًا». أما المصادر الأخرى، خاصة منها المصادر المغربية، فلم تذكر شيئًا من هذه المساومة التي نلاحظ بصدها أننا لم نلتزم عليها حينئذ إلا من خلال روايتين شرقيتين فقط، ذكر إحداها ابن خلدون.

ويجب لإنهاء ملاحظة أخرى. من الغريب أن تثار في هذه المؤلفات مسألة المساعدة المالية التي تقدمها مصر إلى إفريقية. وبالفعل، لم يعد والي إفريقية يرجع بالنظر إلى القسطنطينية بصورة عملية منذ وفاة عبد العزيز بن

فرضي الرشيد بالمساومة، بعد استشارة أعضاده، خاصة منهم هرثمة الذي بذل الإطراء لإبراهيم وتمكن من تقدير مزاياء مباشرة، أثناء إقامته بإفريقية. فبيع إبراهيم بالإمارة، ووجه له «العهد». ومن المؤسف أن هذا «العهد» لم يصل إلينا. حيث إننا نعلم فقط أن الرشيد أشار في كتاب وجهه إليه، إلى بعض الخدمات التي أسداها إليه إبراهيم في الماضي قائلًا: «قد تقدم لكم بإفريقية أمر»⁽¹⁾.

وهكذا، حصل إبراهيم على ترضية. فقد نال رغبته أولاً لأنه لا يمكن أن تستثنى إفريقية وتنجو من ظاهرة عامة للتفكك الخاضع لقوى نابذة وجاذبة كنا قد حللناها. ثم إن المعطيات الخاصة والدقيقة لسياسة بغداد لسنة 800/184، كانت تساعد على تحقيق أغراضه. وسيتغير الوضع في القرن الثامن بمرور السنين، إذ أنه ينبغي أن لا نغفل أبدًا ما يجري في الشرق لإدراك ما يقع بالمغرب.

لم تقع في سنة 184 و 185 بالخصوص اضطرابات وثورات في إفريقية فقط، بل أيضًا في أرمينيا وأذربيجان وخراسان واليمن⁽²⁾. وقد كان الرشيد منشغلًا، لكثرة ما نجم من صعاب من كل حذب وصوب. ومن جهة أخرى، نصبت خزائن الدولة التي تأثرت بشدة بهذه الأحداث. فقد كتب اليعقوبي⁽³⁾ يقول: «وأخذ الرشيد العمال والتناءة⁽⁴⁾ والدهاقين وأصحاب الضياع والمبتاعين للغلات والمتقبلين، وكان عليهم أموال مجتمعة، فولى مطالبتهم عبد الله بن الهيثم بن سام، فطالبهم بصنوف من العذاب، وكان سنة 184». وأوضح

= مروان (704/85)، بل أصبح يرجع بالنظر إلى دمشق ثم بغداد وأما. فهل واصل الخليفة عصم المساعدة المالية المخصصة لإفريقية من خراج مصر؟

ولندكر أخيرًا أنه لدينا عينة من الدنانير المستعملة لقطع خراج إفريقية إلى بغداد، كما وعد بذلك إبراهيم الأول، كانت هذه الدنانير تضرب بصورة مخصوصة، وتحمل عبارة «الخليفة». والعينة التي وصلتنا مؤرخة في سنة (804 - 805)، وهي من مجموعة ح.ج. عبد الوهاب.

انظر *Monnaies aghlabides du musée du Bardo, R.T., 1935, p. 272 et) Farrugia de Candia*

(1936, pp. 179-180).

(1) ابن حنبار، البيان، ج. 1، 92. وانظر أملاء، المملوطة رقم 165.

(2) Joumard، هارون الرشيد، ج. 2، 494 - 495.

(3) التاريخ، ج. 2، 415.

(4) التناءة، جمع كثرة (قعدة وسحرة ومكرة) من تأنى وتأن الذي يعني أقام بالمكان. وهو جلد لا يكسي طبعمًا معنى مرضيًا في صورة الحال. فإذا قبلنا أن النص صحيح، فإنه يمكن التفكير في التباس مع أني الذي يعني أجل، ترت، والذي أملىنا بفعل تأني.

الطبري^(١) قائلاً: «ثم دخلت سنة أربع وثمانين ومائة ففيها قدم هارون مدينة السلام في جمادى الآخرة، متصرفاً إليها من الرقة في الفرات في السفن. فلما صار إليها، أخذ الناس بالبقايا، وركب استخراج ذلك فيما ذكر عبد الله بن الهيثم بن سام بالحبس والضرب». لكن إبراهيم ولي فعلاً في جمادى الثانية من سنة 184، أميراً على إفريقية. ولذا، فقد جاءت المساومة التي اقترحها، في أحسن وقت مناسب. فقد خلص الخلافة من شاكل، وخفف الوطأة على بيت المال، وفعل أحسن من ذلك، إذ أتاح لبيت المال الامتلاء من جديد، في وقت كان في حاجة كبيرة إلى ذلك. ولذا، ندرك لماذا لاقى في بغداد تأييداً طيباً.

وقد كان هذا التأييد ملائماً، لا سيما أن تولية إبراهيم كانت تخدم ضرورات سياسة الرشيد الأشد سرية وعمقاً. إذ كان الرشيد لا يتحمل البرامكة إلا عن مضض وكذلك الأمر بشأن من اتصل بهم من أصدقاء، وذلك رغم المظاهر. وكان البرامكة يسلكون سياسة مرنة تجاه العلويين، أو قل إنها سياسة التوافق الواضح^(٢)، بينما كان الرشيد يؤيد سلوك سياسة أكثر حزمًا وعنفاً وتقتيلاً^(٣) تجاه هؤلاء الأعداء الذين جعلت منهم التقية، أي التستر العملي، أناساً خطرين إلى أقصى حد ومثالاً واضحاً بليغاً في هذا الباب. ويضاف إلى هذا الخلاف السياسي الرئيسي، أذاباً أخرى زادت كل يوم في تعميق الهوة التي كانت تفصل بين الخليفة ووزرائه. وقد كان البرامكة أغنياء وعظماء كثيرون المال، فكانوا يثرون الحسد. ولعل امتيازاتهم على الصعيد القضائي لم تكن متسعة جداً. والواقع أنهم كانوا يمارسون في الدولة «سلطاناً هائلاً»، وكانوا قادرين على تشكيل دولة من «حجاب القصر»، تلك الدولة التي ربما تفوّقت على دولة الخليفة ذاتها^(٤)، وذلك بفضل قدراتهم ونفوذهم، وأيضاً بفضل «أقاربهم ومواليهم الكثيرين الذين تولوا الخطط الرئيسية»^(٥). إلا أن محمد ابن مقاتل المكي كان فعلاً في حماية البرامكة. وقد حصل كما رأينا، على وظيفة بفضل مساعدتهم. ولذا، فإن عزله والتحويل الذي طرأ على ولاية إفريقية كانا يندرجان تماماً ضمن السياسة العامة للخليفة وكانا يستجيبان لأغراضه

(١) التاريخ، ج. 6، 472. انظر أيضاً «الأخبار الطوال»، أبو حنيفة الدينوري، ص 390.

(٢) انظر D. SOURDEL, I, 166. (Le Vizir, I).

(٣) المرجع السابق، 159 - 170.

(٤) المرجع السابق، 169 - 170.

(٥) انظر أملاء، ص 92 إلى 99.

الخفية. والثابت أن هذا التحوير قد جد سنة 800/184. وسقط البرامكة بصورة مثيرة في ليلة السبت من أول صفر 28/187 - 1 - 803، وهي الليلة المعينة لقتل جعفر⁽¹⁾. ولا يجب أن نتوقف بسبب هذا الفارق في التاريخين. وبالفعل، لم يكن سقوط البرامكة نتيجة للتسرع، بل ترتب حتمًا على غضب مكبوت، لكنه تزايد باستمرار حتى بلغ حد الانفصام، وذلك «تبعًا لتطور نفساني طويل»⁽²⁾. فبدأت العلامات المنبهة عنه تظهر منذ سنة 796/180، وانتضحت بجلاء سنة 799/183⁽³⁾، ولذا، فلا يجب ولا يمكن فصل تأسيس الإمارة الأغلبية عن عقدة جد متشابكة لسياسة الخلافة. ولم تكن تولية صاحب مركز القيروان الجديد إلا مرتبطة بشخصه، إذ لم تكن له صلات بالبرامكة، وإنه قدم أكثر من الوعود للعمل على تحقيق سياسة الرشيد تجاه العلويين.

وقد تمت هذه التولية سنة 800/184، أي في عام يبدو أن الخلافة اختارته لتنظيم دار الإسلام، وذلك لاتساع حركة نقل الولاة⁽⁴⁾. ولم تعرف تمامًا على الشهر بالضبط. فقد ذكر فعلاً شهران من سنة 184، لتحديد تاريخ هذه التولية، وهما محرم/ فبراير وجمادى الثانية/ يوليو. ويرى ابن الأثير أنها جددت في فبراير (الكامل، ج 5، 104). وذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 92)، وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 8/834) أنها تمت في منتصف يوليو. وحددها ابن خلدون (العبر، ج 3، 486) في فبراير، أما المجلد الرابع (ص 419) فقد عين التولية في منتصف سنة 184، أي في يوليو. ولم يذكر اليعقوبي والبلاذري وأبو المحاسن الشهر. وأشار ابن الأبار (الحلة، ص 223 - 224، 227، 228 - و «الأعتاب»، ص 105 - 107)، والنويري (النهاية، ج 2، 63 - 64) بالخصوص الذي أورد، صحة مؤلف كتاب العيون المجهول (ص 302 - 303)، رواية تفصل وتدقق أحداث أكبر توليتين جدتا، الأولى في فبراير والثانية في يوليو.

وقد جددت الأحداث على الصورة التالية، كما رواها ابن الأبار والنويري: لما علم الرشيد بالحزم الذي بذله إبراهيم لإعادة الشرعية والكيفية التي أسرها تمام - الذي وقع

(1) D. Sourdès, *Le Vizirat*, I, 151

(2) المرجع السابق، 181.

(3) المرجع السابق، 175.

(4) شملت هذه الحركة اليمن ومكة والسند والجزيرة وطبرستان، فضلاً عن إفريقية. انظر الطبري، التاريخ، ج 6، 472؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 109؛ وابن خلدون، العبر، ج 3، 486؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 2، 116؛ وأبو الفداء، التاريخ، ج 2، 17.

في الأسر في 7 محرم 184/7 فبراير 800 - قرر في نفس الشهر أن يولي إبراهيم مكان ابن مقاتل العكي. ولذا، دعي العكي عند وصول العهد بالتولية، «فلما صار إليه العهد أرسل إلى ابن العكي: «أقم ما شئت حتى تتجهز. فأقام أيامًا ثم رحل إلى طرابلس»⁽¹⁾، وهو في طريق العودة إلى الشرق. ولما كان في طرابلس، زور كاتبه داود القيرواني وثيقة وأدرج بها نصًا يعود بموجه إلى تولي إفريقية. وأوضح النويري أن حمادًا السعودي رضي بإضافة الوثيقة الرابعة المزورة عند مروره بطرابلس في طريقه إلى القيروان، وضمها إلى البريد الرسمي الذي اشتمل على ثلاث رسائل. فانصاع إبراهيم للأمر حالما تسلم البريد، مع أنه ارتاب في وجود دميصة ما. فغادر القيروان في الحال، وعسكر مع جنده خارج المدينة قبل الالتحاق بالزاب. ووصلت في الأثناء رسالة بعث بها ابن مقاتل العكي يفوض بموجهها الحكم إلى سهل بن حاجب، حتى وصوله. ولما بلغ الرشيد هذا الاحتيال، بواسطة صاحب البريد دافعًا، وجه رسالة شديدة اللهجة (دَوْن النويري جزءًا منها) إلى ابن مقاتل العكي، يأمره بالرحيل إلى الشرق، وجاهد تولية إبراهيم في عهد ثانٍ. وتمت هذه التولية الثانية بصورة نهائية في 12 جمادى الثانية 184/9 يوليو 800. وقد روى النويري أن إبراهيم قال في آخرها: «وإنما اجتأ ابن العكي على الثغر لموضعه من جعفر بن يحيى»⁽²⁾.

ويما أن الفقرة المخصصة في كتاب العيون لهذه القضية الغامضة غير معروفة نوعًا ما، فيجدد بنا إدراجها. وقد جاء فيها: «وفيها (سنة 800/184) كتب هارون الرشيد إلى إبراهيم بن الأغلب يعهده على إفريقية. وكتب كتابًا إلى محمد بن مقاتل العكي بتسليم العمل إليه، وذلك في يوم الخميس لعشر بقين من المحرم سنة 184»⁽³⁾. فأقام واليًا شهرين غير أربعة أيام. ثم زور العكي كتابًا على لسان الرشيد يأمره فيه فيما يظهر بالرجوع إلى إفريقية واليًا عليها، وكتب بذلك إلى إبراهيم بن الأغلب يأمره بالرجوع إلى الزاب. وكتب إلى سهل بن حاجب التميمي يأمره بضبط إفريقية إلى أن يقدم عليه فرحل إبراهيم بن الأغلب إلى قَهْوَة⁽⁴⁾ يوم السبت لإحدى عشرة ليلة بقيت من شهر ربيع

(1) النويري، النهاية، ج. 2، 63.

(2) المرجع السابق، 64.

(3) أي في 20 محرم 184/20 - 800. كان ذلك اليوم هو يوم الخميس بالقتل.

(4) انظر ياقوت، المعجم، ج. 2، 64. قتل عقبة بن نافع في هذا المكان سنة 682/63 (ابن عسار، البيان، ج. 1، 28، وص 30 خاصة) على بعد 12 ميلًا شرقي بسكرة. هذا هو حصن تابليوس الحصن بالثغر الروماني =

الآخر⁽¹⁾. ثم ولي سهل بن حاجب على المدينة، وأبو عزيز على الشرطة، فكانت ولايتهما خمساً وسبعين يوماً. ثم قدم رسول بعثه هارون الرشيد بسجل ولاية إبراهيم بن الأغلب على إفريقية. فكتب إبراهيم من الزاب إلى سهل بن حاجب يأمره أن يقوم بأمر الناس إلى حين قدومه. وقفل المكي إلى العراق، ورجع إبراهيم بن الأغلب إلى القيروان فدخلها يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة⁽²⁾.

إن الروایتين للأحداث كما نقلناهما، وإن لم تتفقا في جميع الأمور - وهذا يمكن اعتباره كدليل على أن النقل تم من مصادر مختلفة - فإنهما تتفقا في الأصل، وتكاملان إلى حد ما، وتشتركان في الوضوح. ولنستمد من كتاب العيون بالخصوص التوضيحات الزمنية الثمينة المتكاملة كل التكامل⁽³⁾، فهي توحى بالثقة وتبدو في نظرنا جديرة

■ القديم. انظر G. MARÇAIS, *Mélanges d'Histoire et d'Architecture*, I, 151. Le tombeau de Sidi Oqba, *Mélanges d'Histoire et d'Architecture*, I, 151. G. MARÇAIS (et al.) Ch. TISSOT و Atlas archéologique de l'Algérie, S. GSELL (et al.) 49, رقم 1 و 51 و La Province romaine d'Afrique, II, 256-528. اتجه حيثخذ إبراهيم الأول إلى هذا الحصن الذي كان في حالة طيبة بلا شك، وقد وصفه المؤلفون العرب بأنه كان مركزاً عظيماً (اليان، الذي سبق ذكره، ص 30، ومسالك البكري، ص 74، ترجمة DESLANE، ص 151 - 152)، قبل العودة إلى طبة حاضرة الزاب.

(1) أي في 19 ربيع الثاني 184/184 - 5 - 800. وقد وافق يوم الاثنين. ومن جهة أخرى، ذكر المؤلف أن إبراهيم مارس الولاية شهرين إلا أربعة أيام، قبل أن يعود إلى الزاب. وبما أن عهد تولية إبراهيم أرخ في 20 محرم، فالرجوع يكون في ربيع الأول، لا ربيع الثاني. وبالفعل، وافق 20 ربيع الأول 184/184 - 4 - 800 (كان ربيع الأول بعد 30 يوماً وربع الثاني 29 يوماً، وهذا ما يفسر التفاوت) يوم السبت. وهذا يتفق مع ما ورد بكتاب العيون. وبداية من تاريخ رحيل إبراهيم الأول، يمكن كذلك استنتاج التاريخ الذي تولى فيه الحكم فعلاً، أي شهران إلا 4 أيام قبل 20 ربيع الأول 184، أي في 26 محرم 184/184 - 2 - 800. ولذا، نفس العهد سنة أيام قبل الوصول إلى المعنى بالأمر.

(2) وافق 12 جمادى الثانية 184 يوم الخميس، طبق ما ورد بجداول Castejon. لكن لم يرتكب مؤلف كتاب الميون خطأ حتمًا. إذ يوجد بالفعل بعض التردد بشأن بداية الأشهر القمرية وطولها. والمثل البارز على هذا شهر رمضان، شهر الصيام الذي لا يبدأ في نفس اليوم في جميع البلدان الإسلامية، ولا يدوم نفس المدة. ويرتبط مطلع الشهر بروية الهلال الجديد، فتلعب الأحوال الجوية دورًا هامًا في الحساب. ويمكن القول إذن أن شهر جمادى الأولى عد 29 يوماً بذلك 30، في حساب أهل القيروان، وإن شهر جمادى الثانية من سنة 184 قد بدأ بالتالي، يوم السبت لا يوم الأحد، وهذا يعني أن 12 جمادى الثانية وافق يوم الأربعاء.

(3) إن توقيت الفترة التي نوقشت أثناءها تولي إبراهيم بن الأغلب الإمارة يقع كما يلي:

— أسرت تمام في 7 محرم 184/184 - 7 - 2 - 800.

— تولية إبراهيم الأول يوم الخميس في 20 محرم 184/184 - 20 - 2 - 800.

— وصول العهد إلى القيروان، وتولى إبراهيم الأول الحكم بصورة فعلية في 26 محرم 184/184 - 26 - 2 - 800 (استنتج هذا التاريخ، كما ورد في الملاحظة رقم 227).

— غادر إبراهيم الأول الولاية بالقيروان ورحل إلى الزاب، يوم السبت في 20 ربيع الأول 184/184 - 19 - 4 - 800. ■

بالتصديق. ولنلاحظ أيضًا أن التعرض للمكيدة كان أكثر قابلية للاعتبار. ولم يعد إبراهيم بن الأغلب يذكر اسمه إلا بصفته الشخص الذي اتصل بالرسالة المتحلة باسم الرشيد. ذلك أن ابن مقاتل العكي هو الذي ادعى أن الخليفة وجه له بالوثائق التي تدعوه إلى تولي القيروان من جديد، فكانت إبراهيم ليخبره بما ورد عليه من أوامر، وطالبه تبعًا لذلك بالعودة إلى ولايته الأصلية بالزاب.

إلا أن الأمور لم توضح كلها. وبقيت نقط استفهام عديدة، ويبدو لأول وهلة أن قصة التزوير هذه يمكن أن تكون غير معقولة نسبيًا⁽¹⁾ لكننا نميل بعد التأمل إلى التخفيف من التشدد تجاه هذه الرواية. وبصورة عامة، فما هو الغريب أن يحاول الوالي المبعد، إثر استفاقة حازمة، أو بسبب عناده، خاصة إذا شعر بدعم قوي من قبل المقصر، استعادة ما فقد؟ وقد عودنا الولاة على لا مبالاة أكبر تجاه الخليفة. فليس الاحتيال بالذات وفي حد ذاته، بمستحيل أو غير محتمل. ويمكن اعتبار المكيدة لإبراهيم أمرًا ثابتًا فعليًا. فلا دخان بدون نار. لكن يقيننا يقف عند هذا الحد. فلا تبدو التفاصيل والحيثيات والخيوط وجهاز هذه المكيدة بالخصوص في مجموعها واضحة. ولذا، نفتصر على إيداء الفرضيات واستقراء السطور.

فهل كان ابن مقاتل العكي بمفرده حقًا؟ وهل كان ذلك من طبيعه؟ وهل إن فكرة التزوير قد خطرت عفواً بباله... حالما وصل الرسول الذي يحمل البريد الرسمي من بغداد إلى طرابلس؟ وكيف يفسر تهاون هذا الرسول؟ فبمشاركته ابن مقاتل العكي، تحقق من المخاطر الثابتة التي لا يمكن أن يجهلها! وكيف أمكن لابن مقاتل العكي الذي كان مهددًا إلى هذا الحد، أن يعود بسلام وعن طواعية إلى العراق، دون أن يخشى فيما يبدو،

٢ - عاد إلى القيروان، ونشأت الإمارة الأغلبية يوم الأربعاء في 12 جمادى الثانية 9/184 - 7 - 800 (انظر أملاء، المملوطة رقم 228). يطابق هذا التوقيت تمامًا معطيات المصادر الأخرى، وما يمكن القيام به من تحريات بفضل ذكر التاريخ، وأيضًا اليوم، وهي تبين صحة ما ورد بكتاب الميرون الذي يخص، كما يدل على ذلك عنوانه الكامل، «للأخبار الحقائق»، أي الوقائع الثابتة. ويبدو أن الاهتمام بالحقبة الذي يعبر عنه هذا التأليف له ما يبرره.

(1) فضل FOURNEL حلف «هذه الرواية المشحونة بالوقائع التي لا تصلق» (3) (Berbers, I, 415, note 3) وقد قام بتقديمًا بالتفصيل. ورفض VONDERHEYDEN بدوره، بعد FOURNEL، قصة «هذه التولية الثانية» لكونها قليلة التصديق، واقترح اعتبارها «التيأسًا بأحداث سابقة»، وأضاف أنه «يحسن الموافقة» مع الرواة الآخرين، على أن ابن مقاتل أرسل في الحال إلى الشرق، وكذلك تمام الذي منحه إبراهيم الأمان: (15-14) (Berbers, p. 14-15) ولم يذكر VONDERHEYDEN كتاب الميرون.

أن يناله، حسبما نعلم، أقل جزاء على جرمه الذي لم يكن هيناً لا محالة؟ ألا يمكن التفكير أنه تمّ حيك القضية بالأحرى في البلاط في بغداد، من طرف البرامكة الحاققين؟ فقد ولي إبراهيم باقتراح تقدم به هرثمة، خلفاً لمولاهم وضد رغبتهم وسياستهم. ومن ناحية أخرى فإن الرسول الرسمي، كان يتوقف عليه الأمر، وكان يرتبط به جناح المكيدة، فهل نقل مقترحات أو تشجيعات، وهل اقترح في نفس الوقت أو عرض عن طيب خاطر خدماته، وهل أن العظماء الذين كانوا يحمون ابن مقاتل العكي أبدوا استعدادهم لإصلاح الأمور عند النجاح؟ وهل اتضح بعد القيام بالعملية، أن هذا الترتيب كان رديئاً عسيراً؟ لقد اتفقت الرواية، إما صراحة وإما ضمناً، على نقطة بدت فعلاً محيرة بصورة خاصة. وهي أن ابن مقاتل العكي لم يسرع في العودة إلى القيروان لتولي الأمور من جديد والتحصن بها، رغم نجاح مناوئته في بداية الأمر، بل بقي بطرابلس. وقد ظلت القيروان طيلة 75 يوماً بين يدي سهل بن حاجب نائبه، وساعده في ذلك أبو عزيز صاحب الشرطة. فماذا حدث أثناء شهرين ونصف من الانتظار، حيث بقي الخصمان هادئين، على مسافة مهمة من الحاضرة التي كانا يطمعان فيها؟ لا شك أن عوامل النفوذ والمساومات والمضاربات قد حفلت بها بغداد - فهل أن المساومة التي عرضها إبراهيم قد تمّ التفاوض فيها أثناء هذه الفترة⁽¹⁾ - إلى حين قرع عزم الرشيد أخيراً على تجديد التولية المتنازع عليها. فيبدو لنا لا محالة أن في هذه القضية الغامضة إلى حد ما، لم يكن ابن مقاتل العكي ذلك الشخص الباهت والكثير التردد، الذي لا يقدر على حيك مؤامرة بمفرده على قدر من الأهمية، سوى منفذ غير ماهر لمكيدة كانت خيوطها تحرك في مكان آخر بجهاز لعل دواليبه وفضه تتجاوز حدود إفريقية.

وهكذا، يبدو لنا أن ارتقاء إبراهيم الأول إلى الإمارة قد تمّ في نقطة التفت فيها قوى متعددة عبرت المشرق والمغرب أيضاً. ولم يمكن فصل الصيغة الجديدة المنفذة بإفريقية عن مشاغل الخلافة السياسية لذلك الحين، وقد تميزت بترضية الحزبين. ففي تمّد صاحب إمارة القيروان بدواع قوية للقيام بمهمته بصورة جدية، ولو للدفاع عن «إرث» لم يعد يخشى فقدانه، وفي إمكانه أن يحيله مندلّ إلى ورثائه. إن هذه صيغة تضمن له مزيداً من التجميل وحرية متسعة للتحرك، لكنها تربطه أيضاً بالخلافة بصورة عميقة إلى حد ما. وبالفعل، كانت الخلافة هي التي تمنحه فعلاً الشرعية وتأييداً أدبياً متناهيًا - وأحياناً تأييداً مادياً - مكّنه من مواجهة المنافسين في الظروف الصعبة والانتصار

(1) انظر أملاء، ص 123 إلى 127.

عليهم، ولا يمكن لهؤلاء إلا أن يبرزوا، وقد ظهوروا فعلاً. ولذا فلم تغالط هذه الصيغة الجديدة في نهاية الأمر أيًا كان من الجانبين. وقد أتاحت لإفريقية، في أحسن الظروف الممكنة آنذاك بالنسبة للطرفين، الفرصة للتمتع بأكثر من قرن من الاستقرار والعلاقات المسترسلة التي توترت أحياناً مع الخلافة العباسية ولكنها لم تنقطع أبداً.

الإرث الذي تسلمه الأغالبة:

تأثرت المملكة التي ورثها الأغالبة بالغ التأثير، بعدة طبقات متوالية من الحضارات الشرقية والغربية التي لا يفهم بدونها تطور البلاد التي خضعت لحكم إبراهيم بن الأغلب وذريته. إلا أن الأمر لا يتعلق في هذا النطاق بالرجوع في بضعة أسطر إلى عصور ما قبل التاريخ⁽¹⁾، أو حتى القيام حقاً بوضع جدول للتاريخ القديم لشمال إفريقيا⁽²⁾، الذي كتبه G. Gsell⁽³⁾ بصورة جزئية لكن بطريقة جيدة. أما عن الفترات المالية، وفضلاً عن النظرة الشاملة التي تضمنتها كتاب Ch. A. Julien، فإنه يوجد عدد من الوثائق الجيدة في دراسات Ch. Courtois⁽⁴⁾، و Ch. Diehl⁽⁵⁾، و G. Ch Picard⁽⁶⁾، و J. Baradez⁽⁷⁾، وهؤلاء هم بعض المؤلفين ومن أحسنهم.

(1) يمكن الرجوع في هذا الموضوع إلى (Préhistoire de l'Afrique du Nord) L. BALOUT.

(2) يمكن الرجوع إلى القائمة الجيدة للمصادر التي جمعها Ch. COURTOIS، وهي متعلقة بالمغرب قبل الإسلام، وذلك بالمجلد الأول من تأليف Ch. A. JULIEN (*Histoire de l'Afrique du Nord*) (ص 281 إلى ص 322).

(3) «التاريخ القديم لشمال إفريقيا»، في 8 أجزاء، يشمل تاريخ شمال إفريقيا منذ المصور الأولى حتى عصر يوليوس قيصر. صدر المجلد الأول سنة 1913، والمجلد الثامن سنة 1928، ومنذ ذلك الوقت، من البديهي أن تكون معلوماتنا قد اتضحت واتسعت في عدة نقاط.

(4) خاصة في كتاب *Les Vandales et l'Afrique*، حيث حاول المؤلف التليل على أن تحويل إفريقية إلى أرض رومانية لم يكن «مطلقاً ولا كاملاً» (ص 7)، وذلك حتى يحل التحول من الحكم الروماني إلى الإسلام (*De Rome à l'Islam*) راجع أيضاً بحثاً بعنوان *De Rome à l'Islam* لنفس المؤلف (22-45)، (*R.A.*, LXXXVI).

(5) St. Augustin et le problème de la survivance du punique, *R.A.*, xciv, 259-288.

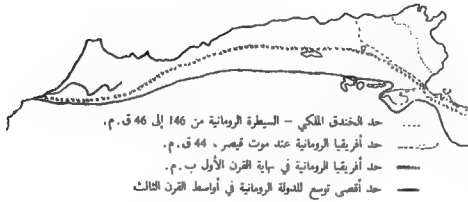
(6) وهو تأليف أساسي لهذه الفترة، *L'Afrique byzantine. Histoire de la domination byzantine en Afrique* رجم قدمه.

(7) تأليف يقف حتى سنة 235، قبل فترة تدهور الإمبراطورية. وهذا التأليف صورة شامخة للحضارة الرومانية بإفريقية، ودفاع ماهر متحمس لتأريدها، ينقش في الغالب آراء Ch. DOURTOIS. ويمكن أيضاً أن يطالع لنفس المؤلف *Les religions de l'Afrique antique* و *Carthage à l'époque d'Hannibal* بمشاركة Colette PICARD.

(8) *Fossatum Africae*. امتاز هذا التأليف بتوضيح القضايا التي أثارها موضوع الحدود وتجديدها، بفضل التصوير الجوي.

انتشار الدولة الرومانية وثقافتها

أولاً : الانتشار



ثانياً : التثقف



ملحوظة : وضعت هذه الخرائط اقتباساً عن ش. آ. جوليان ، تاريخ شمال أفريقيا ، الجزء الأول ، ص 190 - 191
(Ch. A. JULIEN, *Histoire de l'Afrique du Nord*)

لكن من المفيد استعراض بعض الأحداث الجوهرية بسرعة. فقد نشأت إفريقية في التأريخ تحت دفع الشرق الذي كان يمثل البحارة الفينيقيون الذين كانوا يبحثون دومًا عن مراكز بعيدة لنوسعهم التجاري، وذلك قبل 1200 سنة من الميلاد تقريبًا. وكانت البلاد غير واضحة ولم تتميز إلا بصعوبة عن الأسطورة التي كانت تحيط بكل شيء، حتى تاريخ تأسيس أعظم حاضرة حوالي 814 قبل الميلاد، في تاريخ إفريقية، وهي قرطاجة أوقرت حدثت، أي المدينة الجديدة في اللغة البونيقية. وقد كانت هذه «المدينة الجديدة» تعيش أول الأمر في وادٍ مع روما، ثم مالبت أن دخلت في نزاع معها بصقلية وإسبانيا - وسوف يقاتل بها الأغلبة بدورهم بعد أكثر من ألف سنة. وهذا الأمر يبرز بعض الاتجاهات الدائمة. وعبر حنبعل جبال الألب بفيلته وأدخل الرعب على روما. وبما أنه لم يوجد مجال كاف على ضفتي المتوسط لسيطرتين مختلفتين بصورة محسوسة، إذ أن إحداهما سيطرة تجارية والأخرى سيطرة عسكرية، وجب هدم قرطاجة. وقد جاء بالعبرة اللاتينية الشهيرة (Delenda est Carthago). والواقع أنه كان أعظم تهديد عرفته العصور القديمة بلا ريب، وذلك سنة 146 قبل الميلاد بعد حصار دام ثلاث سنوات.

لم يسيطر الفينيقيون نفوذهم قط إلا على ثلث تونس الحالية، في الشمال الشرقي، فضلًا عن سلسلة المراكز التي كانت في الغالب متواضعة، وقد امتدت كل ثلاثين كيلومترًا، على طول السواحل. وكان البربر الذين لم تعلم عنهم شيئًا إلا عن طريق غير مباشر، بفضل مؤلفين من اليونان واللاتين - إذ لم يكشف النقاب بعد عن أسرار النقوش اللوبية التي كانت قليلة العدد من ناحية أخرى - قد احتلوا بقية البلاد. أما سقوط قرطاجة التي تحالفا عليها مع الرومان، فقد كان لهم نصيب فيها. ولا منازع في أن القرن الثاني قبل الميلاد، كان عصر ماسينسا (238 - 148 ق.م.). أعظم أمير في تاريخهم، وكانت عاصمته ملكة سيرتا (تسطنطينة). وقد كان سيد بلاد البربر كلها، وحليفًا للشيبون الإفريقي (238 - 183 ق.م.)، ولا ريب أن حلم تولي الحكم وتعويض الحكم الفينيقي بقرطاجة قد راوده. وقد مات قبل أن يقهر شيبون إميليان المدينة. وحرصت روما منذئذ على أن لا يصبح «حلفاؤها» البربر أقوياء أبدًا. لكن تبين سريعًا أن يوغرطة حفيد ماسينسا، مع أنه حظي في البداية بتأييد شيبون إميليان، قد كان حليفًا طموحًا صعب المراس، مهتمًا بإعادة تكوين مملكة جده، فوضع العقبات في وجه روما. وأمر في كمين، بعد عدة حروب فاشلة، وقتل في جانفي 104 ق.م. وخلفه أمراء نوميديا، مثل يوبا الثاني (مات حوالي سنة 23 ب.م.) الذي نشأ عند أخت أكتاف نفسها، وترى تربية معتبرة، ومثل ابنه

بطليموس، فقد قدما شواهد الولاء والطاعة إلى روما، دون قيد أو شرط. إلا أن بطليموس قاتل سنة 40 من طرف كليفلو الذي استحوذ على أمواله. فحكمت روما منذ ذلك الوقت ولاياتها الإفريقية بدون واسطة. وبالفعل، كان سقوط قرطاجة قد مهد لإدماج إفريقية بالغرب. وكانت المنطقة التي احتلتها روما تقتصر في البداية على الشمال الشرقي من تونس الحالية، ثم إنها ما انفكت تتسع على مراحل متتالية، حتى مدة حكم ديوكليسيان (284 - 305)، فبدأ عند ذلك ظهور حركة معاكسة⁽¹⁾ أدت بعد نوابغ متنوعة إلى سقوط قرطاجة من جديد سنة 698، وإقحام المغرب مرة أخرى في مجال الحضارة الشرقية. وعرفت 'فريقية في الأثناء، أي من سنة 146 ق.م. إلى سنة 238، الحسنات الحقيقية للسلم الرومانية. ولم تهدد أبداً طيلة هذا العصر السيطرة الرومانية إفريقية بصورة جدية. وقد كان عصرًا ذهبيًا ارتقى فيه إلى رتبة الإمبراطور، إفريقي أصيل، هو سبتيم سيفار (193 - 211) من لبدة. ثم إن مبايعة غوردان الأول العجوز إمبراطورًا سنة 238 من طرف العصاة بولاية إفريقية الرومانية، فتح عهدًا من الاضطرابات التي شقت الطريق، بعد عدة تقلبات، لغزو الرندال (429 - 533). وتم الاحتلال البيزنطي من جديد بلا صعوبة، لكنه لم يقدر على إعادة السلم الرومانية القديمة ولا النظام إلى البلاد. أما عن تأريخ الإسلام بإفريقية قبل عهد إبراهيم الأول، فقد تحدثنا عنه في فصل سابق.

وهكذا، ورث الأغالية سنة 800، مملكة خلفت وراها ألفي سنة من التأريخ المجيد المضطرب، وهي مملكة صنعتها أيضًا عدة حضارات. كانت الألف الأولى، من سنة 1200 ق.م. إلى 146 ب.م. عصر الحضارة الفينيقية. ونحن على علم بالرحلات الأسطورية التي قام بها هملكون وحتون. وطبع الفينيقيون إفريقية بديانتهم وعاداتهم خاصة، ونشروا لباسهم ولغتهم. وإلى اليوم، ما زالت عبادة تانيت «وجه بعل عقون»، كما جاء بأنصبة مقبرة سوسة Tophet⁽²⁾ تظهر عبر بعض العادات في الصلاة. ورمز الآلهة المماثل في كل شيء للرمز الذي يملو جرار الجنائز ما زال يزدان به أعلى الأبواب بورقلة وبالساحل⁽³⁾. أما اليد القائمة المفتوحة المنقوشة على الأنصبة البونيقية - يد فاطمة - فهي لا تزال تذكر فضائلها العلاجية - وذلك برسمها في أي مكان، على الأبواب والجنان

(1) انظر ص (133)، الخرافات التي رسم بها مختلف الخطوط المتوالية للحدود.

(2) انظر CINTAS (1-80) (1947)، R.A., xci (Le sanctuaire punique de Sousse).

(3) ما زال في الإمكان مشاهدة هذه الخرافات. راجع E.F. GAUTHIER (Le passé de l'Afrique du Nord, p. 148).

وواجهات الدكاكين وجوانب العريات، أو بالتزوين بها. فإذا كان الأمر على هذا النحو يتونس في القرن العشرين، فإنه يمكن التخلص إلى القول، بدون الوقوع في الخطأ، إن تأثير حضارة قرطاجة لا بد وأنه كان أكثر إدراكًا وأكثر عمقًا بصورة ملحوظة، في إفريقية في القرن التاسع. أما مسألة بقاء اللغة البونيقية، ففيها أكثر نظر. فهل بقيت البونيقية حتى الفتح العربي، وهل ساعدت على التعريب، لكونها لغة سامية؟ هذا أمر كثير الاحتمال⁽¹⁾. غير أن Ch. Courtois أبدى رأيًا مخالفًا، وقدم توضيحات مفيدة⁽²⁾. فقد تصدى لخصومه، لكن يبدو لنا أنه لم يلحق ضررًا جديًا بمواقفهم. إذ لم يساهم القرطاجيون في صنع الروح الإفريقية على شاكلتهم فقط، بل إنهم جددوا أيضًا اقتصادها. ولقد أقحموا إفريقية في تيارهم الاقتصادي الواسع، وأدخلوا استعمال الفلز والحديد. وتعرف الرعاة البربر بالاحتكاك بهم، على الوسائل الزراعية الجيدة التي خصص لها ماغون العالم الزراعي القرطاجني، رسالة بقيت معروفة لمدة طويلة في العصور القديمة. وبالفعل، تمثل ما افتخر به 'البربري ماسينييا في الاستفادة من دروس قرطاجة. قال بوليب: «هذا أعظم وأعجب ما فع». كانت بلاد نومديا قبله غير صالحة واعتبرت عاجزة عن إنتاج المزروعات بسبب طبيعتها. وكان ماسينييا الأول والوحيد الذي بين أنها أرض قادرة على الإنتاج، مثل جميع المناطق الأخرى، لأنه عمل على إحياء أرض شاسعة إحياء تامًا⁽³⁾.

وقد واصلت روما عملها الحضاري وطبعته بطابعها الخاص، فتركت منقوشًا حتى أيامنا، بأرض إفريقية، مزارع «لأعظم معلم من بين المعالم التي أقامت على أرض إفريقية، وأقلها فناء، إذ وهو مسح الأراضي»⁽⁴⁾. وتقدم العمل التمديني إلى درجة لا تصليق، فشيء أكثر من خمسمائة مدينة في الولاية الإفريقية الرومانية وحدها، ومعالم ضخمة كحمامات أنطونيوس وقصر النجم، عاصمة الزيت، و 20 000 كلم من الطرقات، وامتدت أشغال هندسية عديدة في البلاد وكانت إفريقية بلا ريب في أواسط القرن الثالث،

(1) أيد هذا الرأي St. Gsell و H. Bassot و Toutain وأجمعه جيدًا E.F. Gautier في كتابه *Le passé de l'Afrique du Nord*, pp. 130-146.

(2) انظر St. Augustin et le problème de la survivance du punique, R.A., 1950, pp. 259-282.

(3) رسالة St. Gsell (V. 187) *L'Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*.

(4) انظر بخصوص مسح الأراضي هذا ونقله على الخرائط *Atlas des Ceinturations romaines de Tunisie*.

أكثر الولايات التي احتلتها روما واتصفت بالطابع الروماني. وقد أشعت الثقافة الرومانية المشركة والمسيحية إشعاعاً لامعاً، بفضل فرنطون (المتوفى حوالي سنة 175)، وأبولي المادوري (عاش في القرن الثاني)، وترتوليان (عاش حوالي 160 - 240)، والقديس أغستينوس (354 - 28 أوت 430). لكن، عند موت هذا القديس وصل الوندال إلى أسوار مسقط رأسه بعنابة. وقد بدأت إشارات إلتدهور منذ قرن. وتضخمت الاضطرابات السياسية التي بدأت عند تولية غوردبان الأول (سنة 238)، بخطر شديد الوطأة تمثل في الأحداث الدينية التي واجهت الكاثوليكين فيها، مع أنصار دونا الأكبر (المتوفى سنة 355). وفي الوقت الذي اعتنق فيه قسطنطين الدين وأوقف بفضل مرسوم ميلانو (313)، الاضطهاد الذي أمر بها ديوكليسيان (284 - 305) ضد النصراني، اجتاحت البلاد انشقاق دام نشأ عن مسألة وضعية تمثلت في انتخاب أسقف قرطاجة. واتسع مذهب دونا إلى ثورة حقيقية للطبقات الكادحة، وهو المذهب الذي التحقت به جماهير الفلاحين الذين كانوا يحومون حول المطامير. ولذا، لم يلاق الوندال إلا مقاومة ضئيلة، وقد وجدوا البلاد مخربة إلى حد ما. ونوافق Ch. Courtois في رأيه القائل بأن الوندال لم يكونوا لا أكثر ولا أقل تهوراً من بقية الجرمان، وأنهم لا يتصفون بميزات خاصة، بسبب ما يلقب بصفة «وندال» من معان. لكنهم لم يكونوا قادرين على القضاء على تدهور تهادى وتسارع شوطاً كبيراً في عصرهم. فقد جلبوا معهم المذهب الآرياني فترتبت عليه الاضطهادات التي شجبت القضايا الدينية، وعجل تخاذل أخلاف جنسريق بانحلال المملكة. ولذا، كفت «معركتان وحملة دامت بضعة أشهر»⁽¹⁾ لتسليم البلاد إلى بليزار. وأقيمت في العصر البيزنطي حصون شامخة بسرعة كبيرة، حتى أنها لم تكن متينة⁽²⁾، في هذه المملكة المكلومة التي تقلصت حدودها، وكان عددها «خيالاً لا يصدق»⁽³⁾ كما ذكر بروكروب ذاته. وتشهد إلى اليوم بصورة بليغة، المدن المحصنة والقلاع، و«الحصون الصغيرة الأقل أهمية التي تعترض المرء في كل خطوة، بتونس والجزائر، والتي كانت

(1) Ch. DIEHL, *L'Afrique byzantine*, I, 34.

(2) جاء في «فتوح إفريقية» (ص 58 - 59) لابن عبد الحكم، أن حصن جلولة الذي أقيم على بعد بعض فراسخ من الموضوع الذي شيدت فيه القيروان، سنة 654/34 - 655، قد انهار، وذلك بحضور الفاتحين العرب الذين ظنوا أنها معجزة. والملاحظ أنه يوجد بقارس مدينة بهذا الاسم. انظر، أبو حنيفة الدينوري، الأخبار الطوال، ص 127 - 130.

(3) للمرجع Ch. DIEHL, *L'Afrique byzantine* U615 ج ٦٠.

منزلة في مخرج أحد الأحراج تارة، أو مشيدة بجوار إحدى القرى أو إحدى المزارع تارة أخرى، وهذا أمر كثير الوقوع⁽¹⁾. على أن السلم الرومانية لم تكن في القرن السادس سوى ذكرى بعيدة. وقد استُخدمت هذه الحصون التي كانت أحياناً بسيطة في بعض الأوقات كمتاريس وملاجئ للأهالي الذين لم يعودوا يشعرون بالطمأنينة بلا شك. إذ لم يعد ممكناً ارتشاء قادة البربر بصورة ناجحة، ولو بدفع معاشات باهظة، فأصبحوا يسطون بالفعل، خاصة منهم الرحل أصحاب الجمال، بوقاحة متزايدة، لا على الحدود فقط، بل في قلب البلاد كذلك. وسوف يجدهم الفاتحون العرب بالخصوص في طريقهم، لا الجيوش البيزنطية النظامية. وعلى هذا، فقد خُلف لنا بروكوب في تأريخه السري، صورة مغالى فيها بلا ريب، لكنها بليغة، لمصائب إفريقية التي قال بشأنها: «إنها قد دثرت تدميرًا تامًا، حتى أن المسافر يعجب لملاقة شخص على مسافات طويلة»⁽²⁾. لكن البلاد استيقظت رغم مصائبها، بمظهر يكتسي جانبًا من الاخضرار، ابتهج له الفاتحون العرب الأوائل.

وطويت بلا شك صفحة الغرب عند وصولهم، وفتحت صفحة الشرق من جديد، ولم يتم ذلك عند نهاية العصر القوطاجني بالتدقيق. وأدخل شكل ثقافي جديد وتحقق بلا ريب تحويل في الاتجاه. لكن التاريخ وأصل مسيرته، ويستحيل بالخصوص مجاراته بصورة مفهومة في اتجاهه الجديد، إن لم نعتبر بما سبق. لأن القطيعة لم تكن فعلًا بمثل هذه الصورة الفجئية ولا بمثل هذا العمق. كما نغتن إلى ذلك G. Ch. Picard يقول⁽³⁾: «إن إفريقية في عهد الأغابة، كما وصفها لنا السيد جورج مارس، بمدنها الكبيرة، وبواديها المزدهرة، وأهاليها النصارى العددين الذين ما زال لهم نفوذ، لم تختلف كثيرًا عن إفريقية في زمن القديس أغستينوس، شبيهة في ذلك بفرنسا في عهد الكارولانج، وبلاد الغول في زمن القديس مارتان، ولا تقع القطيعة التاريخية الكبرى في القرن الخامس ولا في القرن السابع، بل في القرن الحادي عشر، بحلول غزوة بني هلال. وقد شاهدنا وجود بعض الأماكن الممتازة في الساحل ما زالت إلى اليوم تعيش عيشة قرية جلدًا من نمط الحياة القديمة».

ولذا من المهم أن لا ننسى الإرث الذي تسلمه الأغابة، لفهم تاريخهم.

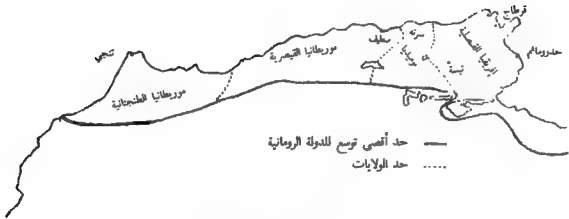
(1) Ch. DIEHL, *L'Afrique byzantine*, I, 20

(2) من *L'Afrique byzantine*, II, 282 Ch. DIEHL.

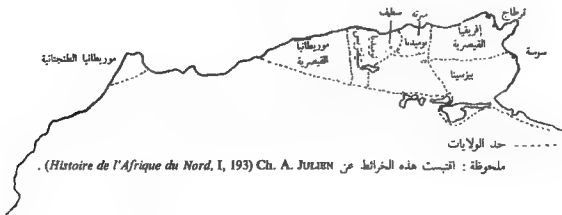
(3) في تأليفه *La civilisation de l'Afrique romaine*, p. 357

تنظيم الولايات

أولاً : ولايات شمال المملكة



ثانياً : ولايات جنوب المملكة



ملحوظة : اقتبست هذه الخرائط من (Histoire de l'Afrique du Nord, I, 193) Ch. A. JULIEN .

إفريقية : اسمها وحدودها :

كتب Ch. Courtois⁽¹⁾ يقول : «إن إفريقية في عصر الرومان تمثلت أصلاً في ولاية إفريقية وبيزاسان»⁽²⁾ ونوميديا، أي أغنى الجهات التي بقيت كذلك حتى غزو بني هلال في القرن الحادي عشر». إن «إفريقية الرومانية» هذه كانت «إفريقية الأغلبية»، كما سنرى ذلك، وهي تندرج على هذا النحو في الإطار الذي سطرته وأعدته روما، بسبب تسميتها التي لم تكن تنفع وحدودها ذاتها.

نبدأ أولاً بالاسم: من المعلوم أن اليونان سمو ليبيا، امتداداً للمعنى، باسم قبيلة اللبو التي كانت تعيش بين النيل وخليج سرت، أي ما كان يعرف بالجزء الشمالي من إفريقيا. كانت اللوية لغة السكان ولم يحتفظ الرومان بهذا الاسم. فقد منحوا الجزء الترابي الذي احتلته قرطاجة سنة 149 ق.م.، أي في بداية الحرب البونيقية الثالثة، وهو جزء كان يحده «خندق الملوك»، وأصبح ولاية رومانية، اسم ولاية إفريقية Provincia Africa، أو أنهم بسطوه، فصار الموصوف مقلداً واستقيت الصفة Africa. فماذا تعني هذه اللفظة، وما هو أصلها؟ لقد اقترحت عدة اشتقاقات⁽³⁾. وظن بعضهم أنهم وجدوا

(1) في بحث بعنوان (Rapports entre l'Afrique et la Gaule au début du Moyen-Âge, C.T., 1954, p. 140).

(2) في خصوص تنظيم الولايات الرومانية، انظر الخرائط على الصفحة الموالية. هل انتقل لفظ بيزاسان إلى العربية في شكل «مُرَاق» الذي كان يدل على ناحية القيروان، راجع ح.ح. عبد الوهاب في (Du nom arabe de Byzacène, R.T., 1939, pp. 199-201).

(3) عرض St. Gsell (Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, VII, 1-5) هذه المشتقات ونظر فيها بوضوح كبير. انظر أيضاً FOURNEL (23-32) Fournel. وفي (Les Berbers, I, 564 - 583) من ترجمته لكتاب البر لاين خلدون، يبحث خصمه لأصل البربر وقياناتهم، فعرض بصورة نافذة مستقصية معطيات الروايات التاريخية العربية في هذه القضية. انظر أيضاً E.F. GAUTIER (Le passé de l'Afrique du Nord, pp. 125-126). وخصص Ch. Tissot لاشتقاق هذا الاسم بحثاً استقصى واستعرض فيه جميع الحلول المقترحة حتى فترة تحرير تاليفه (1884). ومن بين ما رفضه الاشتقاق الذي اقترحه d'AVEZAC (p. 5) والذي لاحظ، اعتماداً على فقرة كتبها SUIDAS الذي رأى أن قرطاجة كانت تسمى إفريقية في القديم، فقال: «أما بخصوص اشتقاق جسر التسمية المعروفة بقرطاجة، فإن لغة قرطاجة ذاتها تملنا بها، بصورة بسيطة طبيعية، فترشدنا إلى أن إفريقية تدل على مؤسسة متفصلة ومستعمرة تابعة لصور. وجاء العرب، واشتقوا اشتقاقاً صحيحاً، فسموا إفريقية البلاد التابعة لإفريقيا القديمة». ورفض Tissot هذا الاشتقاق قائماً على أصل سامي، واشتق هذا الاسم، كما اقترحه M. CARRETTE (Recherches sur l'origine et les migrations des principes tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Agérie, p. 306) من اسم قبيلة الأورقة الكبيرة، أي الأفارق عند السابيين العرب، و Ifuraces عند CORIIPPUS.

لفظًا لاتينيًا aprica أي «الساخنة». وغيرهم، ومنهم De Slane الذي اقتبس عنه E.F. Gautier، اعتبروا أنها كلمة مشتقة من أصل سامي هو ف ر ق الذي يدل على فكرة الانفصال. وظن آخرون أيضًا أنه اسم لجماعة أو آلهة أو جد سمي باسمه. وانطلق التفكير بخصوص كل هذه المشتقات من صفة africanus (africa في الموثن). إلا أن الموصوف afer (afer في الجمع) يدل أحيانًا، وكذلك Poeni على الفينيقيين، لكن ينطبق خاصة على الأهالي المخاضعين لقرطاجة، وهو مستعمل في اللاتينية منذ أقدم العصور. وبما أن الشروح المقترحة لم تتحدث عن الموصوف، فإن المسألة تبقى قائمة برمتها. ولذا، تخلص St. Gsell إلى القول إنه «يحسن الاعتراف بجهلنا بأصل هذا الاسم»⁽¹⁾.

ويجب الاعتراف قطعًا بجهلنا، إلا إذا لم نوقفنا كثيرًا الصعوبات الفنية لهذا الاشتقاق. وبالفعل، فالظواهر اللغوية كثيرة الشعب، فلا تقبل دائمًا بأن تستخرج استخراجه يوافق قواعدها. وفي صورة الحال، يكفي أن تتمكن من ذكر الصفة التي صارت موصوفًا في النهاية (africa)، وذلك بكيفية معقولة منطقية نسبيًا. أما لفظ afri (مفردة afer) الذي يدل على سكان Africa، فلا شيء يمنعنا من اعتباره لفظًا مصاغًا انطلاقًا من اسم البلاد - إذ أن إسقاط المقطع الأخير يمدنا بجمع لاتيني - ليدل في نوع من الاختصار على سكانها. وعلى كل حال، فالأمر الثابت هو أننا بإزاء اقتباس، دون أدنى شك ممكن، كما يقع غالبًا إذا تعلق الأمر بأسماء الشعوب والبلدان الأجنبية. فلم يقتبس الرومان اللفظ اليوناني الذي لم يكونوا يجهلونه قطعًا، فعمن أمكنهم اقتباس اللفظ الواصف الذي يدل تبعًا لذلك، على التراب الذي احتله خصومهم، إن لم يكن عن خصومهم أنفسهم؟ ولذا، يبدو لنا لأول وهلة أن الأصل البونيقي للفظ قد فرض نفسه منطقيًا. ذلك أنه لا يمكن فعلًا اقتراح أي اشتقاق لاتيني جدي. أما معطيات التاريخ العربي المتعلقة بجد سمي باسمه أفريقش فمن البديهي أنه مجرد اختلاق مطابق للصورة التقليدية لشعب مولع بالأسباب. فيجب أن نرضى بالأصل البونيقي، عن طيب خاطر، خاصة وأن البلاد ارتقت إلى التاريخ بفضل البونيقيين، وتحصلت منهم على تسميتها، إن صح القول. وكما يقع غالبًا، لما يتعلق الأمر بالأعلام، كان هذا الاسم صفة أول الأمر. وعرفت المدينة المؤسسة داخل الخليج الذي يحمل اليوم اسم تونس، من طرف

انظر TISSOT 1, 388-391. (Géographie comparée, I, 388-391).

(1) Histoire ancienne de l'Afrique du Nord. VII, 5

دولة الأغالية



ملحوظة : رسم جبل نفوسة تلاً عن J. Desros في تأليف J. Desros, p. 2 .

أما خريطة شمال إفريقيا في القرن التاسع ، فيمكن الرجوع إلى كتابه : *Histoire de l'Afrique du Nord*, II, 25 .

المهاجرين الفينيقيين، بمجرد نعت، ودون أية إجراءات أخرى أو أية بحوث. فسميت قوت حدثت، أو «المدينة الجديدة»، وذلك بالنظر إلى الحاضرة الأم صور أو العتيقة. فهل يوجد مجال للتعجب من أن المهاجرين المؤسسين أنفسهم قد عرفوا أو دلوا على أنفسهم بنعت آخر يشير إلى الانفصال أو إلى مفارقة مهد الأجداد، مؤكدين على صفتهم كمهاجرين؟ فقد قابلت «المدينة الجديدة»، «الجالية المهاجرة». وبالفعل، يدل الجذر السامي (ف ر ق) الموجود في العربية كما في العربية، على هذه الفكرة. وانتقلت الصفة المشتقة منه إلى اللاتينية في شكل أفريقيا Africa الذي صار في العربية أفريقيًا أو إفريقيًا حسب الاستعمال الأكثر رواجًا. ويبدو لنا أكثر معقولة وأكثر مطابقة لمنطق الأحداث، الاشتقاق الذي أدركه (De Slane⁽¹⁾)، والذي لم يوافق عليه المؤرخون مثل (Fournel⁽²⁾)، و St. Gsell بالخصوص.

وترتبط إفريقية أيضًا في عهد الأغالية، بروما، بفضل حدودها. ويزر هذا الاستنتاج بسهولة، بفضل مجرد دراسة مقارنة للمخارط⁽³⁾. فقد كانت الحدود الرومانية والوندالية والبيزنطية محل بحوث ومناقشات عديدة. أما الحدود الأغالية، فهي تتبين بدقة نسبية من خلال خط المقاومة الذي واجه به إبراهيم الأول وذريته الاضطرابات والهجمات التي سوف يأتي الحديث عنها في الوقت المناسب. لكن في الإمكان أن نوضح بادية ذي بده أن حد إمارة الأغالية الذي ينطلق من البحر، غرب جبل كتامة، أي بلاد القبائل الصغرى، يتحدر أولاً إلى الجنوب. ثم يمر غرب سطيف ويصل إلى أربه، وهي آخر بلاد

(1) كتب في تدليل الجزء الرابع من (Histoire des Berbères, pp. 571-572): «لا ريب أن الكلمة الفينيقية كانت تعني مثل الكلمة العربية (فرقة) فصلاً وكسراً وفريقاً متفصلاً. ولذا، اختيرت اختياراً جيداً للدلالة على جمع من المعمرين غادروا الوطن الأم». وكذلك الأمر في «الفتح» لابن عبد الحكم (ص 40) الذي اقترح أيضاً اشتقاقاً - اكتسب مظهر السخرية، ونحن نقال - لإفريقية انطلاقاً من جذر (ف ر ق) العربي. وروي أن عمر لما سئل عن هذا الفتح، قال: «لا، إنها ليست بإفريقية، ولكنها المفركة غادرة منثور بها». ولم نهار A. Ganeu في ترجمته التي لم ترتبط بالنص بما فيه الكفاية.

(2) الذي لا بد وأنه اطلع على الأفكار التي أبدتها DE SLANE. وانتهى Fournel إلى نفس النتيجة التي سوف يبلغ إليها St. Gsell فيما بعد. فقد كتب يقول (Berbers, I, 23) فمن أين أتى اسم إفريقية؟ لا أتدري في القول إننا نجهل ذلك مطلقاً.

(3) انظر الخريطين ص 144 و 145. لاحظ بقاء التقسيم الكبير إلى ولايتين في إفريقية الأغالية، الولاية الرومانية القديمة ونوميديا التي خضعت في عهد سلالة إبراهيم الأول، إلى نظام إداري خاص يتماشى وضعها.

انظر La Berbérie au IX^e siècle d'après El-Ya'qoubi, R.A. 1941, pp. 40-61, et G. MARÇAIS انظر (Mélanges G. Marçais, I, 44).

على ملك الأغالبة غرباً - كما ذكر اليعقوبي⁽¹⁾ الذي زار المغرب في عهد الأغالبة وألف كتاب «البلدان» سنة 889/276 - على مرحلتين من طبة⁽²⁾، وهي قاعدة الزاب الذي يحتله جبلا الأوراس والنامشة ثم يمتد الحد إلى ناحية الشواطئ، وينعرج بعد ذلك نحو الشرق ويحيط بهما. فيشمل بسكرة وتهودة - في اتجاه الساحل المسابير له - ويكون ممشى يختلف اتساعاً على طريق البحر، ويميل إلى الانحناء جنوباً والإحاطة ببلاد نفوسة - ويبلغ نهايته مبدئياً على بعد أربعة فراسخ من برقة⁽³⁾. والواقع أن لُبَّة كانت آخر ما يملك الأغالبة وأبعد حصن يحمي الإمارة شرقاً. ولا يعرف بوضوح أي فاصل⁽⁴⁾، ولم يجسم أي خندق معين الحدود على عين المكان. والواقع أن الحصون البيزنطية قد رمت واستخدمت من جديد، وواصلت القيام بدور الدفاع عن الإمارة، تلك الإمارة التي كانت مثل جميع الإمارات التي أفرزتها الحضارة العربية الإسلامية، وكانت محاطة بلا شك، بشريط من البقاع التي تختلف في اتساعها والتي ليست لها مشارف قارة، وهي نوع

(1) اليعقوبي، البلدان، ترجمة G. Wiert. انظر توطئة (P. VIII, IX) G. Wiert. حرف اسم أُرْبَة في «المسالك» (ص 144) للبكري، إلى أُرْبَة. وأرشدنا البكري إلى أن أُرْبَة تقع على بعد مرحلتين من طبة، في اتجاه المسيلة، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد، عند الكلام عن حكم محمد الثاني.

(2) يرى سحنون أن هذه المدينة ربما كانت آخرمتلكات بني الأغلب غرباً، ولربما قال: «حد إفريقية من قرطاج إلى طبة». انظر ح. ح. عبدالوهاب وفرحات النشراوي - *Le Régime Foncier en Sicile au Moyen - Âge* - *Études d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 409, trad. II, 428. لكن قول سحنون لا يتناقض حتماً قول اليعقوبي. فقد كانت طبة آخر المدن الكبيرة، ولم تكن أُرْبَة حصن مقدم، أو نوع من الثغور.

(3) لاحظ الطبري (التاريخ، ج 8، 254) بشأن الرسول الذي وجه سنة 912/300 إلى بغداد من طرف والي برقة، أن هذه المدينة من عمل مصر، وكذا أُرْبَة فراسخ ثلثها. ثم تبدأ مملكة المغرب. وقد زالت دولة الأغالبة سنة 912/330 بلا شك، لكن الميصلين الذين خلقوهم لم يكونوا قد تجاوزوا بعد نحو الشرق، حدود المنطقة التي افتكروها منهم. وضمت ولاية برقة سنة 766/149 إلى ولاية مصر، في الوقت الذي كان الأغلب يحكم بالقيروان، وذلك لأول مرة حسب أبي المحاسن (النجوم، ج 2، 3). انظر أيضاً G. Wiert *L'Égypte* (arabe, p. 61) الذي ربط هذا الحديث بالهجرات الخوارج التي كانت تتجتاح المغرب آنذاك. ولاحظ ابن عبد المنعم الحميري (الروض، ورقة 75) من جهة أن إفريقية امتدت من برقة شرقاً إلى طجة غرباً. وتمتد في العرض من البحر إلى الرمال التي هي بداية بلاد السودان. وتعلق الأمر هنا طبعاً بالحدود المثالية النظرية. وتبدأ حدود المغرب في برقة حسب اليعقوبي (البلدان، ص 130، ترجمة *Les pays*, G. Wiert). وفي رأي نفس المؤلف (نفس المرجع، ص 141، والترجمة ص 215) «أنها (مدينة أُرْبَة)، وهي آخر مدن الزاب مما يلي المغرب، في آخر عمل بني الأغلب، ولم يتجاوزها المسلمون». ولربما تقع مدينة أُرْبَة التي لم يبين موقعها حسب G. MARÇAIS, I, 45) *La Berbérie au IX^e s. d'après El-Ya'qoubi. MII*, G. MARÇAIS, I, 45) في اتجاه المسيلة.

(4) انظر مثلاً *Fossatum Africae*) J. BARDEZ، بشأن هذه الفواصل.

من المنطقة الحرام الحامية والتي كانت تراقب باستمرار، أكثر من أن تكون خطأ محددًا، رسم بوضوح وبدقة. إنها منطقة الثغور⁽¹⁾ التقليدية، والمسافات أو بمعنى أكثر تحديدًا، ثغرات محتملة مهياة كانت محلي حراسة دائمة. ولم تكن تضمن هذه البقطة الانسداد. ولربما لم تكن تبحث عنه لا محالة، إن الحدود الأغلبية كجميع تلك التي كانت تحيط بدار الإسلام في العصر الوسيط، كانت مائعة و«مسامية». إذ كانت قائمة لصد الهجمات والتعديلات، فلم تكن تعترض على المرور ولا حتى على التسلل. ولم نجد لها والحق يقال، أي أثر دقيق دامغ في مراجعنا، للرقابة التي كانت ربما تمارس من طرف أهوان الجبابة بلا ريب، فكانت تهتم بالضياع أكثر من اهتمامها بالأشخاص، ويبدو أنه حتى الأفراد المراقبين والملاحقين، مثل ذلك الذي اشتهر باسم عبيد الله المهدي، كانوا يتنقلون فعلاً بدون موانع ولا إزعاج، خاصة إذا ظهروا بمظهر التجار الوديعين أو المسافرين المسالمين. ذلك أن التحول من دولة إلى أخرى داخل دار الإسلام، بما في ذلك إفريقية، لم يكن يتطلب إجراءات أكثر من مجرد الانتقال⁽²⁾.

إلا أن إفريقية كانت لها ذاتية خاصة بها. فقد كانت هذه البلاد توافق في الجملة، ما سمي بإفريقيا القنصلية⁽³⁾ ونوميديا، أي البلاد التي أنجزت روما بها أعمق عمل حضاري وأطول أمداً. ولم يكن هذا العمل الحضاري الذي شرعت فيه قرطاجة قبل ذلك «تروكيًا سطحيًا»⁽⁴⁾ مجرداً. بل إن روما صاغت الأرواح والقلوب، ومزجت إلى حد بعيد نسبياً، بين مختلف العناصر البشرية، فمنحت البلاد وحدة لا تنكر. ومن الواضح أن الوندال ثم البيزنطيين وأخيراً العرب، حتى في أوقات الكروب، تمكنوا دائماً من الحفاظ على نفس الحدود تقريباً. وكانت البلاد الواقعة بين هذه الحدود، أي إفريقية تتميز

(1) جمع نُفَر الذي يعني مفداً. ومن معانيه الأخرى الإضافية، «الثغر ما يلي دار الحرب»، كما جاء في اللسان، ج 4/103.

(2) انظر أملاء، الملحوظة رقم 54.

(3) قسمت Africa Proconsularis على جزأين، عند تحقيق النظام الجديد للولايات الذي قرره Diocletien (284 - 305). وحافظت ولاية الشمال على هذه التسمية، بينما سميت ولاية الجنوب «بيزان». فهل انتقل هذا الأخير إلى العربية في شكل مُراق؟ انظر أملاء، الملحوظة رقم 253.

(4) دافع عن هذا الرأي P. MONCEAUX و W. FRIEND و Ch. COURTOIS، ورفضه G. Ch. PICARD في كتاب La civilisation de l'Afrique romaine, p. 355.

ويكني للاختراع بصحة رأي G. Ch. PICARD مطالعة بحث MARÇAIS G. d'après La Berbérie au IX^e. وStenoud في الوقت المناسب للنظر في آثار الحضارة الرومانية في إفريقية، في عصر الأغلبة. ونذكر الآن أن اللاتينية بقيت كلغة، في بعض النواحي، حتى القرن الثاني عشر.

بالتصير⁽¹⁾ وبأكبر إقرار للسكان عرفته إفريقيا الشمالية جمعاء. وقد ترتب على هذا الوضع مظهر خاص، ونمط معين من العيش، وأخلاق وعادات مشتركة، كانت تتميز عما كان يحدث في موضع آخر، ومن بين ما تعبر عنه، رغبة عميقة في السلام. ولم يكن ينقص البلاد الوحدة الداخلية والالتحام، بسبب ماضيها ذاته، فكانت تخضع للإدارة بدون صعوبات كبرى وتخضعها حكومة لها ما يكفي من القوة ولا يعوزها الحس السياسي. ذلك أن النزاعات والصعاب كانت بالأخص في الخارج تمامًا، أو على الأقل في الأطراف، وفي جهات الحدود التي لم تندمج كل الاندماج في المجموع، خاصة في تلك الجبال التي لم تعمل موجات المحتلين المتلاحقين، من الرومان والوندال والعرب، لما انتشرت «على طريقة المياه»، حسب عبارة Ch. Courtois⁽²⁾، إلا على عزلها وحراستها. فلم توجد بلا شك أمة داخل حدود إفريقية بالمعنى الصحيح - كما لم توجد بأية بلاد أخرى فقط - لكن من الثابت أنه وجدت مجموعة واعية وعيًا كافيًا بأصالتها ونوعيتها ومصلحتها المشتركة. إن دوام نفس الحدود التي لا تقلد أية ظاهرة في الجغرافيا الطبيعية على شرحها في نظم متباينة جدًا وطويلة قرون، هو حدث يكتسي دلالة معينة. وعلى هذا، فلم تحمل إفريقية في عصر الأغالبة الاسم الذي خلفته لها روما فقط. بل إنها تجمعت بصورة محسوسة داخل الحدود ذاتها التي ميزت الإقليم الأكثر اتصافًا بالصيغة الرومانية في إفريقيا الشمالية جمعاء، وهو الإقليم الذي تبلور فيه جنس، بفضل ألفي سنة من التاريخ المشترك، أي أنه مجموعة قائمة على مييزات حضارية مشتركة.

(1) انظر (ص 22) G. Ch. PICARD (*La civilisation de l'Afrique romaine*) الذي قال: «وخلالًا لذلك بإفريقيا تكاثر سريع حقًا للمدن». ويفرد عدد هذه المدن بأكثر من مائتين، بالنسبة إلى الولاية الرومانية بإفريقية وحدها.

انظر نفس المرجع، ص 109 - 223.

(2) *Les Vandales*, P. 113 (2)

الفصل الثالث

صُعوبات النظام الجديد وترسيخه

إبراهيم الأول ومصاعبه:

قال النويري⁽¹⁾: «وكان فقيهاً، عالماً، خطيباً، شاعراً، ذا رأي وبأس وحزم وعلم بالحروب ومكائدها، جريء الجنان، طويل اللسان، حسن السيرة». وقال الرقيق: «لم يل إفريقية قبله أحد من الأمراء أعدل منه سيرة، ولا أحسن سياسة، ولا أرفق برعية، ولا أضبط لأمر». وجملة القول، كان يتصف بجميع الخصال التي كانت تصنع القائد المثالي في نظر من عاصره.

وإلى جانب هذا الحكم الشامل الذي أبدته رواية الوقائع العربية بالإجماع في شأنه، فقد دوّن الرواة وأصحاب التراجم عدة حكايات بخصوصه تسمح لنا بالنفاذ أكثر فأكثر إلى نفسيته، وروسم صورة له أكثر دقة وأكثر إحاطة.

فقد كان إبراهيم الأول، كما ذكر النويري، «عالماً» أصيلاً على طريقة العصر الإسلامي الوسيط، أي أنه كان متضلّعاً كل التضلّع في جميع العلوم الإسلامية المعروفة في ذلك العهد. فكان يحفظ القرآن عن ظهر قلب⁽²⁾. وكان يتقن أيضاً علم الفقه. وكان

(1) النهاية، ج 2، 66. اقتبس النص من الرقيق الذي لم يكن محايداً للأغلبة بصورة عامة. وقد نقله أيضاً ابن الأبار حرقياً، في «الحلة»، ص 227 - 228، وابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 8/434، وابن عذاري في «البيان»، ج 1، 92.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 93.

الليث، وهو من أشهر أعلام الفقه، يكنّ أكبر تقدير لإبراهيم الذي تتلمذ إليه في مصر⁽¹⁾. ولربّما قال عنه شيبخه يومًا: «ليكونن لهذا الفتى شأن»⁽²⁾. وهكذا، بدأ إبراهيم الأول حياته متمتعًا بثقة أوساط الفقهاء وتقديرهم، إذ لم يكن غريبًا عن هذه الأوساط بالمرّة، نظرًا إلى تكوينه. وهذا امتياز لم يكن يستهان به في العالم الإسلامي في العصر الوسيط. وكان إبراهيم الأول شاعرًا أيضًا. ولم تكن تموزه الموهبة، إذا ما طالعنا الأشعار التي دونها عنه ابن الأبار⁽³⁾. فكان يعرف كيف يدخل النغمة الممتينة التي تليق بالفخر، وكذلك الوصف الجارح الذي يهين ويصفع، فيمنح الهجاء قرنه وطعمه، ولم تكن تنقصه الحساسية أيضًا، فكان يجد الكلمات الخالصة المادقة للتعيزير عن شقائه. فقد خاطب زوجته التي تركها بمصر حين رحل إلى المتقى، قائلاً⁽⁴⁾:

«ما سرت ميلًا ولا جاوزت مرحلة إلا وذكرك بثنّي دائبًا عنقي
ولا ذكرتك إلا ببُتٍّ مرتفعًا أرى النجوم كأن الموت معنقي»
لا تخلو هذه الآيات من حساسية، ومن نطق بها شخص لا تنقصه قطعًا خصال فكرية وعاطفية. ولذا، كان إبراهيم الأول يجمع في شخصه الخصال الحربية والسياسية التي مكّنته من الارتقاء إلى الإمارة، فضلًا عن ثقافة أصيلة كانت تشمل جميع فروع المعرفة في عصره، وقد جعلت منه أديبًا حقيقيًا رقيقًا، وهذا أمر يندر وجوده إلى حد ما عند الأمراء، وهو جدير بالثناء.

فلم يكن إبراهيم الأول رجلًا سياسيًا ماهرًا وربّما داهية فقط، إنه لم يكن يتصف فقط بهذه المظاهر التي لا تخلو من تيه، وقد كانت تعجب الجند وتحملهم على الطاعة، وهو لم يكن يجسم المروءة العربية لا غير، بما فيها من مظهر مسرحي، بل اتّصف بصفات عادية عميقة في إنسانيتها كانت تبعه خاصة عن التكلف والرياء والمغالاة. فلم يخضع أبدًا مدة الحكم بأكمله للحجّة، ولم يطلب النجاعة عن طريق إهراق الدم. وكان أساسًا رجل الاعتدال والقرارات المتزنة. وقد عرف المقاتل المظفر الذي كان يتملق، كيف يحافظ على الاتزان. فقد مدح ابن الأبار في «اعتاب

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 1228 وابن علوي، البيان، ج 1، 92.

(2) ابن علوي، البيان، ج 1، 92.

(3) الحلة، ص 225 - 233، 239.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 229. وأورد ابن علوي (البيان، ج 1، ص 92) هذه الآيات ذاتها. أما عن اختلاف الروايات التي تصل بسائل الإصمام، فلم تكن سوى إمكانيات متعددة لتراجمها.

الكتاب»⁽¹⁾ بصورة خاصة - وهذا مفهوم! - عطفه الذي قدمه كأنموذج إلى الأمير الحفصي. فقد عفا عن داود القيرواني صاحب الرسالة المزورة المعروفة التي سبق الحديث عنها. إن «رحمة أَوْسَتْ» هذه، التي أراد الأبطال العرب التحلي بها دائماً، لم تكن بلا ريب منزهة تماماً. ومع ذلك، ليس من السهل دائماً الاقتدار على العفو، حتى ولو كان لمنفعة. وكان إبراهيم الأول يعرف كيف يسيطر على نفسه، فيتزنع بهذه الصورة السلاح من أعدائه. ومن بين هذه الخصال التي تضاف إلى تبصر كبير بالأمور، كان في حاجة كبيرة إلى تركيز سلطته التي كانت قابلة كثيراً للفتنة ورهيفة.

وقد تنغصت السنوات الأولى من تولي إبراهيم الأول الحكم، فتحمل الضييم أكثر من مرة، دون أن ينتج في تجنب الأذى. وقد كان يواجه صنفين من المعارضين المتصفين بعناد كبير، فكانوا يترصبون بثلمات المشك للفسرب. فكان الجنند من جهة، أي طبقة الأعيان بالولادة أو بالسيف، والفقهاء من الطرف الآخر، أي أعيان الفكر في المدن، خاصة بالقيروان، وكان على إبراهيم الأول أن يراعي هؤلاء وأولئك.

وقد اعتنى عناية كبيرة بالجيش، فمنحه أعلية، وكرّر علامات التقدير والإكرام إلى الضباط⁽²⁾، وكان عمران بن مجالد من خاصته ورفيقه في كل وقت، فكان يقاسمه القصر، وكان حمزة بن السبّال يتمتع لديه بحظوة «فكان لا يدانيه عنده أخ ولا ولد ولا أحد من عشيرته»⁽³⁾، وولّى عامراً بن المعتمر على الشرطة⁽⁴⁾، الخ. إلا أن علامات التقدير والمناصب والأعلية لم تقدر على إرضاء رغبات ضباط الجنند. ولم يزد ذلك إلا في إثارة صلفهم، كما سنرى ذلك.

ولم تكن المصاعب أقل تفاقمًا ولا أقل خطورة من جانب الفقهاء. فقد اجتهد ابن غانم قاضي إبراهيم الأول، وكان ثريًا وسبق له أن تولّى القضاء في فترة سبقت حكم إبراهيم، في العمل على إهانة سيده الجديد - وقد قدر ملبوسه عند موته بألف دينار، وكان يرفض تارة مجالسته، ويتحدى تارة أخرى جهازًا سلطته ويمس بوضوح بكرامته⁽⁵⁾.

(1) ص 105 - 107، انظر أيضًا «الحلة»، ص 228.

(2) ابن عبادي، البيان، ج 1، 92؛ والتويري، النهاية، ج 2، 65 - 66.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 244.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 242.

(5) وفي خصوص ما يلي وما يتعلق بابن غانم، انظر ترجمته، الرياض، ج 1، 143 - 155، للملكي؛ والمدارك لرياض، ترجمة رقم 1، وأبو العرب، الطبقات، 43 - 44.

فمثلاً، قدم إليه مرة إبراهيم الأول زجاجة ملئت سمًا - لنذكر أنه اتهم بالمشاركة في تسميم إدريس الأول - وتباهى بسمتها المشط جدًا. فتسلمها القاضي وهشمها بيرودة على سارية، صاعقًا: «أفأترك معك ما يقتل الناس؟»⁽¹⁾. فترك إبراهيم القاضي يويخه صامتًا ساكنًا. وتمادى ابن غانم مرة أخرى في وقاحته إلى أبعد من ذلك. فقد روى بنفسه، قال: «دخلت مجلس إبراهيم بن الأغلب، ولم يكن حاضرًا، فلما أشرف إبراهيم على المجلس قام إليه كل من كان في البيت غيري، فجلس مغضبًا ثم قال لي: «يا أبا عبد الرحمان ما منعك أن تقوم كما قام إخوانك؟» - فقلت: أيها الأمير! حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من أحب أن يمثّل له الرجال قيامًا فليتبوء مقعده من النار». فكس إبراهيم رأسه وأطرق»⁽²⁾. وهكذا، تسلّح ابن غانم بعدة من الفقه لا تفتى - ولا تقل نجاعة عن أسلحة الجند - وهي عدة متجددة عند الحاجة، كان يجدها تحت طلبه، فكان يخول نفسه كل الحماقات، بصفته ناطقًا باسم الفقهاء. ويسمح لنا عدم تعرضه للقصاص وحرية أقواله بتقدير مدى رهاقة الإمارة في بدايتها، وإلى أي حد تحتم على الأمير أن يراعي دائرته، ومدى تفننه وما بلد من رباطة جأش لتلافي الاصطدام بالصخور.

وتوجد ملامح أخرى كثيرة تؤيد هذا الشعور. ولم يفعل الخليفة، عكسًا لذلك، شيئًا من جانبهِ، ما دام الهدوء والنظام مستتبين إلى حدّ ما، فلم يدعم سلطة ممثلة ويدعمها ويبدو أن الرشيد كان بالأحرى مهتمًا بالموازنة بين سلطته - التي اعتبرت متسعة كثيرًا بلا شك - وذلك بأن لطف منها بالتعظيم في منصب القاضي، وبإبداء علامات متكررة من التيجيل والاعتبار التي أسداها إلى إبراهيم. فقد دَوّن المالكي وعباض شهادات كثيرة تجسم هذه السياسة المطابقة كل المطابقة لوجهة نظر الخلافة. حيث أكدا أن الرشيد لا يكتب الأمير أبدًا، دون أن يكتب رأسًا وعلى حدة القاضي في نفس الوقت. ولم يرد أيضًا أن يقبل أبدًا أي بريد لم يكن يحتوي على مراسلة لكليهما. وقد روي أنه كاتب إبراهيم الأول قائلًا: «وأنا أعلمك أنني لا أفك لك كتابًا حتى يكون مع كتابك إليّ كتاب ابن غانم»⁽³⁾. وتم الأمر على هذا النحو، فكان الخليفة أراد أن يقسم سلطته بصورة عملية في إفريقية، بالتساوي بين ممثليه الاثنين، الأمير والقاضي، فالأمير

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 150.

(2) عباض، المنار، ترجمة ابن غانم، رقم 1.

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 152.

يمارس السلطة التنفيذية والزمنية، والقاضي يمارس السلطة القضائية والروحية. ولذا، جد نوع من النزاع المصنّف على الحكم بين إبراهيم الأول وابن غانم. فقد كان ابن غانم يتمتع بصيت كبير إلى حد أن بعضهم ظن أن الخليفة هو الذي ولاه القضاء مباشرة، وكان يرجع إليه بالنظر لا غير. وكان أبو عثمان حاتم المعافري يعرف جيدًا ابن غانم، فقد كان من أحسن أصدقائه، وكان مقتنعًا بهذا الوضع إلى حد أنه ذهب به الأمر، أثناء نقاش دار حول هذا الموضوع، أن أقسم بطلاق زوجته وجواريه وصرف جميع أمواله، إن أخطأ، وأن الأمر كما يقول، وأنه لا يمكن أن يكون غير ذلك. فحسر وعوض عليه إبراهيم ما فاته بصورة سنية، لأنه صديقه العظيم الثري. والواقع أن إبراهيم الأول وجد ابن غانم في القضاء لما تولّى الحكم. فقد ولاه القضاء روح بن حاتم سنة 788/171، وأوصى بذلك أبو يوسف القاضي القضاة لدى الرشيد. وكان يتسبب من جهة أخرى إلى إحدى بيوتات الجند العريقة، فضلًا عن أصدقائه وصيته - إذ كان أبوه أحد الضباط الذين اشتهروا كثيرًا في معركة القرن والأصنام (742/125 - 743) الخطيرة الحاسمة - فلم يكن من السهل إزاحته عن قضاء إفريقية. ولذا، وجب احتمالاه حتى وفاته (في ربيع الثاني 190/مارس 806)، التي تقلبها إبراهيم الأول بجميع مظاهر الحزن والأسى الواجبة في هذا المقام، وبكامل الارتياح العميق الحقيقي الذي في الإمكان تصوّره. فقد روي عنه أنه قال⁽¹⁾: «والله! ما ولينا إفريقية ولا آمنا حتى مات». وعمل على تعويضه بشخصية أبي محرز الذي لا يجادل أحد في علمه، لكنه كان من نسب متواضع. ورغمًا عن اعتداله وعلمه وبساطته، ورغمًا عن عنايته بالعدل والتقوى - إذ كان يؤدي الصلوات بالجامع، طالما أقام بدار الإمارة - فإن إبراهيم الأول لم يحصل على مودة أوساط الفقهاء، ولا حتى على حيادهم. إذ قاموا بنشر دعايات مغرضة ضده، نجد صداها في تراجم الفقهاء، خاصة في ترجمة ابن غانم. وقد رفعت حمية الأهالي إلى الإمارة، لكنه حرم من ذلك التأييد تدريجيًا، بسبب هذه الدعاية المنظمة بمهارة، وقد ركزت من بين ما ركزت عليه، على غرضين، كان رأي جموع المسلمين - وما زال إلى اليوم - حساسًا إليهما بصورة خاصة، إلا وهما احترام الأموال واحترام النساء. ولذا، روي عن إبراهيم الأول وهو يدعو القاضي ابن غانم عبثًا طبعًا، إلى عبور حقل مزروع صبحته، أو هو يحثه على اللحاق به إلى أعلى صومعة الجامع، مخاطبًا بالكشف على

(1) حياض، الملائك، ترجمة ابن غانم، رقم 1.

مكان مقدس إلى أبعد حد، وهو حرم أهل القيروان. فأنكر عليه ذلك ابن غانم غاضباً، ودعا الناس قافلاً: «يا قوم! ألا تعجبون من هذا الأمير ما يريد مني؟ مرة يقول أركب معي في العمارة ويشق السباط كهيئة المجلودين... ومرة يشق في زرع الناس بدوابه، ويريد أن أمشي فيه، ومرة يقول: اصعد معي الصومعة، وفي صمودي إليها تشرف على حرم المسلمين ونظر إلى عوراتهم. والله لا أفعل ذلك»⁽¹⁾. وهكذا، يقابل القاضي الطيب الفاضل بالأمير الشرير الفاسق، وذلك في مقارنة نموذجية عجيبة. وقد حدث مرة أخرى في إحدى الأسميات أن كان إبراهيم الأول يفكر، فعثر وسقط في الجامع، حيث كان يذهب بانتظام لأداء الصلوات الخمس كل يوم. وكان متزعجاً أن يساء الظن به وأن يقال أنه سكران، فاستدعى في الحال - هل يتصور خشوع أكبر، وخشية أعظم من الفقهاء، واحترام أكبر للرأي العام؟ - ابن غانم القاضي، وعرض عليه فاه، طالباً إليه أن يعاين ويشهد علناً أنه عفا من كل رائحة خمر⁽²⁾. وسيكون ابنه زيادة الله أقل منه تعففاً.

كان إبراهيم الأول مفكراً، كما رأينا. فماذا كان يشغله، وهو الأمر الذي تسبب له في المغامرة المؤسفة المهينة التي رويناهما؟ لا ريب أن شواغله كانت متعلقة بالمشاكل التي كان يشيرها أمنه الخاص، واضطراب وضعه، ومستقبل ملكه غير الثابت. فقد كان العداء الخفي الصادر عن الجند والفقهاء، والذي أتينا على كثير من مؤثراته، يهدد بتعريض كل شيء للخطر. وكان عداءاً لم يزد الرغائب إلا نماءً وأتساعاً. عوض أن يستسلم للامتيازات والضمائم التي عرضت على هؤلاء وأولئك. فكان يجب أن يدفع باستمرار وأكثر فأكثر. كان يجب التيقظ الدائم حتى لا يلقي الرقباء الذين لم يكونوا على حسن نية باستمرار، انتقادهم. وكان يجب العدول عن كل حركة حرة وكان الوضع غير ملائم، وكان لا يطلق أحياناً بالمرة. ومما زاد الطين بلة أن واجهت الإمارة منذ البداية مصاعب مالية، كانت لا محالة متوقعة. فلم تعد تقدم يد المساعدة لإفريقية، فضلاً عن أنه كان يجب عليها أن تدفع الجباية. ولما ارتقت الإمارة إلى الاستقلال، كان عليها أن تحتل مركزاً معيناً وأن تموّل بعض الخدمات. لكن، لم يكن للأمير مال، حتى أنه روي عنه أن بؤسه كان كبيراً. فقد حدث يوماً أن بيت المال لم يجد فعلاً ما يواجه به بلا تأخير المصاريف التي كانت متواضعة في الجملة، وكانت تتعلق بشراء 500 بغل، مما تسبب

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 151.

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 152، والمدارك، نعيض، ترجمة ابن غانم، رقم 1؛ وابن الخطيب، الأعمال،

مرة أخرى في تدخل القاضي ابن غانم بصورة مهرجة، لا تخلو من العناية بالدعاية. فقد طلب وحصل على الدفع في الحال، رغم اعتذارات الأمير الذين بين أن عائدات الجباية قد تأخرت⁽¹⁾. فكانت القضية المالية قائمة الذات حيثئذ بحدة. لكن، كيف يحور نظام استخلاص الجباية، أو يرفع من قيمتها، أو يوسع في عدد الأشخاص المسطرة عليهم، دون إثارة غضب الجماهير وهيجانها، ودون أن يتحالف على الدول الفتية الفقهاء والمصالح الخاصة؟.

العباسية والحرس الأسود:

لم تظهر هذه الصعوبات طبعاً في وقت واحد. بل بالأحرى اتسع نطاقها بمرور السنين. وكان يبدو أول الأمر أن الأمير لم يكن يشغل باله سوى أن يجسم توليته بعمل معروف⁽²⁾ عند مؤسسي الدول المسلمين، كان يتمثل في إنشاء المدن. «فابتنى⁽³⁾ إبراهيم القصر الأبيض الذي في قبلة القيروان على ميلين منها. وخط للناس حوله، فابتنوا. ومصر ما هناك، وبنى مسجداً جامعاً بالجص والأجر، وعمد الرخام، وسقفه بالأرز، وجعله مائتي ذراع في نحو مائتي ذراع. وإبتاع عبيداً أعتقهم. فبلغوا خمسة آلاف، وأسكنهم حوله، وسمى تلك المدينة العباسية». وقد أورد البلاذري هذه البيانات في كتابه الذي هو أقدم مصدر لدينا⁽⁴⁾. فمن الطبيعي أن تكون كل هذه الأشغال وكل هذه التحضيرات قد امتدت على مر الأيام وتحول اتجاهها وربما خطها، طبقاً للتطور العام للوضع. وسنحاول في فصل لاحق توضيح المسائل الزمنية⁽⁵⁾.

ولندكر منذ الآن أن الأمر لم يكن في البداية سوى حركة لتثبيت النظام الجديد، ومبايعة بني العباس. فقد أنشأ إبراهيم الأول العباسية كما يقام المَعْلَم للاحتفاء بحدث

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 148 - 149. انظر أيضاً «الملايك» ليعاض، ترجمة ابن غانم، رقم 1.

(2) يمكن بالنسبة إلى المغرب فكر مثل الرستميين والأفاوسة.

(3) يمكن أن يكتسى (ابتنى) معنى الترميم والتطوير. وليس من النادر أن نجد هذا المعنى. فقد شيدت العباسية على أرض ابتيحت من بني طلائع (ابن حنبل، البيان، ج 1، 92 - 93)، ويحتل أن هذه الأرض لم تكن يابا. وإلا فكيف يفسر أن إبراهيم الأول تمكن من ضرب النقود بها منذ سنة 184؟ فلا يشهد قصراً، مهما كان متواضعاً، في بضعة شهور، ولا يقبل في مثل هذا الوقت القصير، مصنفاً لضرب السكة.

(4) الفتوح، ص 328.

(5) لكن لنوضح منذ الآن أن هذا التوقيت غير ثابت إلى حد ما. وقد وردت تواريخ كثيرة لتأسيس العباسية، 800 و 801 و 802 و 805.

هام. وكذلك اعتنى بتسجيل تاريخ الحدث الذي أراد أن يخلد ذكره. فعجل منذ سنة 184، بضرب السكة. لكن لا نغامر بالمرّة إذا قلنا، بالرغم من شهادة علم المسكوكات، أن العباسية لم توجد في ذلك التاريخ بصورة عملية إلا على قطع النقود التي كانت مخصصة لإذاعة الخبر السعيد، والتعريف في الشرق باعتراف أمير إفريقية وولائه لمخدوميّه الذين سميت باسمهم المدينة، وقد وضع حجرها الأساسي، إن صح القول، وهو حدث احتفي به في ضرب خاص للسكة. وحتى في أيامنا هذه، تنتظر بالفعل المدن الجديدة أكثر من بضعة شهور للظهور، وكانت هذه الظاهرة مجهولة تمامًا في العصر الوسيط.

لم تكن العباسية حينئذ، سنة 184، في بداية ارتقاء إبراهيم الأول إلى الإمارة، سوى مشروع بكل تأكيد، ومقصد وبرنامج للسياسة الخارجية بالخصوص. وبمرور الوقت، وتطوّر الوضع وظهور المصاعب، لا بد أن الأمير اكتشف بالتدريج أن المدينة المزعم بناؤها، والتي كانت يصدد الإنجاز، في الإمكان أن تكتسي منفعة أقل رمزية وأكثر حسًا. وقد رأينا أن إبراهيم واجه كثيرًا من الفشل في القيروان. فتحتم أن تكون له إقامة منيعة وحرس آمن يضمن له الأطمئنان ويرتخ بعونه أقدام دولته، فيخرج من وضع عسير يمكن أن ينقلب إلى مأساة عند اندلاع أول حادثة جدية. فتقررت منذئذ مهمة أنيطت بالعباسية، واكتست شكلًا جديدًا. لم نعلم ذلك في أي تاريخ صحيح، لكن من الثابت أنه بدأ عند ظهور المصاعب الأولى مع الجند الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد. فصارت العباسية مقرًا حصينًا⁽¹⁾ وارتفع عدد الحرس الأسود إلى 5000 رجل، كما ذكر البلاذري، وتجمع بها استعدادًا لكل الطوارئ. وحصنت البناية الرئيسية، أي القصر، وخزن به في سرية كبيرة السلاح والعتاد الضروري، كما بين ذلك ابن عذاري والنويري⁽²⁾. ويعد إنهاء هذه التحضيرات التي ارتبطت بكل تأكيد بالمصاعب المالية التي أشرنا إليها، شرع إبراهيم الأول بما يكفي من الأمن، بفضل الحماية الممكن الحصول عليها حين يندلع الخطر، من إقامة أسوار القصر، وولاء حراسه «الصامتين» الذين لا يمكنهم الاتصال والارتباط بأهالي البلاد، فلا تنفذ إليهم الدماء تبعًا لذلك. إلا أن مغادرة القيروان لم تكن بالأمر الهين. فلم يجعل الأمير من القصر إقامة دائمة في الحال بالتنبه إليه. بل إنه سار بكثير

(1) نلذكر أن رقادة التي أنشأت من بعد، في فترة كان يعتبر الأمن مكفولًا، لم تصمم إلا كإقامة للاستجمام.

(2) البيان، ج 1، 193 والنهاية، ج 2، 64 - 65.

من الحذر وتدرجياً وعلى مراحل⁽¹⁾. ورغم الحيلة التي أبداهما فقد أثار مشروعه الشكوك لا محالة، وأزال الثقة، ومنع خصومه الذين أدركوا أنه سيفلت من قبضتهم وفهموا تماماً دوافعه ومناوراته، أسباباً إضافية لإبداء الغضب. فلم يزل الأمير يقيم لا محالة بالقيروان في سنة 802/186، حيث فاجأته ثورة خُرَيْش. ولم تكن توجد في هذا التاريخ أي علامة تسمح بالتأكد أن العباسية مع قصرها الأبيض قد أصبحت ذلك الحصن المنيع القريب من العاصمة والذي يمكن استخدامه عند الحاجة كملجأ أمين، يمكن الوصول إليه بسرعة وسهولة، ثم إنها كانت تستعد لتعويض القيروان، كما يقتضي ذلك تطور الأحداث، بصفتها إقامة رسمية للأمرء. ولم تقم العباسية بأي دور أثناء أول تمرد جد في عهد إبراهيم الأول، وسوف تلعب هذا الدور فيما بعد.

ثورة خُرَيْش - سنة 802/186:

أسعر لهيب هذه الانتفاضة الأولى، شخص غير معروف كثيراً، أطلقت عليه المصادر اسم حمديس⁽²⁾، وقد احتفظ باسمه الصحيح الكامل ابن الأبار بمفرده، ويبدو أنه حمل حقاً هذا الاسم، أي خريش بن عبد الرحمان بن خريش الكندي. وكان خريش هذا صهراً لكندي آخر هو الحسن بن حرب الكندي الذي كثر الحديث عنه قبل بضعة عقود. وقد كان الحسن من أهم قواد الجند بطنوس، وأثار فعلاً الحرس سنة 767/150، على الأغلب والد إبراهيم الأول الذي مات ضحية للثورة التي قادها

(1) روى النويري في «النهاية» (ج 2، 64 - 65) بكثير من التفاصيل، جميع المحاذير التي احتاط بها إبراهيم، وجميع المراحل المتوالية التي قطعها لتحويل إقامته. وقد تم هذا التحول آخر الأمر خفية وليلاً.

(2) سماه ابن الأثير (الكامل، ج 6، 63) على هذا النحو، وكذلك ابن خلدون (العبر، ج 4، 419). وعرفه ابن عسكاري (البيان، ج 1، 93) بنسبه فقط، من كتندة، وجعل ثورته توافق الحرب التي دارت رحاها بين الأمين والمامون (195 - 811/198 - 813)، وهذا خطأ طباعاً. وسماه النويري «النهاية»، ج 2، 64) حمديس بن عبد الرحمان الكندي. ودون ابن الأبار (الحلة، ص 237) بمفرده أتم رواية وأكثرها معقولية لهذه الثورة، فقلل الاسم الصحيح الكامل لهذا المتمرد، وهذا هو رأينا. وبالفعل فإن خريش تصغير مشتق من خُرَيْش، يعني حرك، وهو جذر أمدنا بسلسلة من أسماء الأعلام أوردها اللسان (ج 6، 294، مادة خُرَيْش، خُرَيْش، خُرَيْش، مُخَارِش). وقد تسببت الصيغة غير المتداولة نسبياً لهذا الاسم، في تحريفات وتصحيحات من جانب الناسخين ولربما المحققين كذلك، تسمح بها الكتابة تماماً، وتتركب بسهولة، خاصة وأن اسم حمديس اشتهر بداية من القرن الحادي عشر، بفضل الشاعر الصقلي الذي كان يحمل هذا الاسم (ابن حمديس، 474 - 527/1081 - 1132، وانظر 474، 474، G.A.L., SI, 474)، وعلى جميع الأذهان. ومن الأفضل أن تختار هنا أصعب صيغة، إذ أنها تمتاز بصحتها.

الحسن⁽¹⁾. وقتل هذا الأخير بعد ذلك، وصلب بالقيروان يوم 29 شعبان 29/150 سبتمبر 767. ولنلاحظ أن الحسن بن حرب الكندي لم يقطع الخليفة الذي حثه عبثاً على الرجوع إلى الطاعة⁽²⁾. ولم يعمل صهره خريش في الجملة، لما رفع راية الثورة، إلا على اتباع التقاليد العائلية، والفارق أنه لم يكن قد انضم إلى الجند. وقد ألحت جميع المصادر على هذا الأمر الغريب نوعاً ما الذي تمثل في قيام تمرد منفصل عن الجند المتمتع وحده في العادة بهذا الامتياز. وقد كان خريش من أصل عربي قح، فكان ينتمي إلى بيت عريق استقر بتونس⁽³⁾، قبل قيام حكم الأغالبة بمدة طويلة. ومن المهم أن نلاحظ أنه لم يكن من أولئك العرب المؤيدين لحزب بني العباس الذين دخلوا إفريقية بداية من سنة 761/144، بإمرة ابن الأشعث، بل كان من بين أولئك الذين قدموا قبل مدة طويلة تحت راية بني أمية وضمن صفهم. لقد حافظت أسرته على ذكرى معاوية والولاء له⁽⁴⁾؟ وقد أجمع الرواة لا محالة على تأكيد الأمر التالي: كانت هذه الثورة موجهة ضد الخلافة في بغداد أكثر منها ضد أمير القيروان.

فقد جمع خريش حيثئذ أنصاراً عديدين حوله، من العرب وكذلك البربر، وألقى السواد، ودعا إبراهيم الأول إلى اللحاق بسيدته في بغداد. وقد دَوَّن ابن الأبار⁽⁵⁾ نص الرسالتين المتبادلتين بين الأمير والثائر حول هذا الموضوع، واللتين لم تكونا محل شك وجوباً. وتمثل هاتان الرسالتان لا محالة الوثيقة الوحيدة المشتملة على العناصر الكفيلة بإلقاء بعض الضوء على ظروف ودوافع هذه الثورة العجيبة في مبدئها والمهيمه نسبياً. فيجدر بنا إدراج نص الرسالتين، رغم طولهما النسبي، خاصة وأنه لم يفتن إليهما كل التفطن أي أحد إلى يومنا هذا⁽⁶⁾:

«من خريش القائم بالعدل إلى إبراهيم بن الأغلب:

أما بعد فإنني أقمت عن الخروج قبل يومي هذا، لأنني كنت أنتظر أن تفنيكم⁽⁷⁾

(1) انظر ص 83.

(2) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 206 - 207؛ وابن عساري، البيان، ج 1، ص 74 - 75.

(3) ذكر VONDERHEYDEN (pp. 87-88) *Barbérie* أنه كان يمثل الأمير بترنس! وبذلك تضارب مع جميع المصادر.

(4) انظر Ch. PELLAT بشأن دوام الولاء لمعاوية في *Le culte de Mu'awiya au III^e s.h., S.I., vi, pp. 50 et s.*

(5) الحلة، ص 237 - 239.

(6) لم يذكرها فملاً JOURNEL و VONDERHEYDEN.

(7) يعود الضمير هنا، لا على إبراهيم الأول، بل على أنصار بني العباس عامة، كما يتبين من بقية النص.

الحرب. فلعمري لقد أَرَانَا الله فيكم ما قَوَّى به أهل دعوة الحق عليكم. فلما وَلَّيت أنت وعلمت أنهم مقسومون بين خوف منك ورجاء لك، عرفت قلة طمعهم فيك. ولو كان أحد ممن وَلَّي هذا الثغر ممن لا نرى طاعته، يستحق أن نرضى بولايته لكنت أنت ذلك. «وقد كان علي بن أبي طالب رحمة الله عليه يقول: إذا وَلَّيَ عنكم عدوكم من أهل الملة، فلا تتبعوهم. ولست أطلبك إن خرجت عن الثغر، فلا تُرَدُّ أن تُصَلِّي بحربي، وليكن رأيك طلب سلمي والسلام».

«وكتب في آخر كتابه:

قل جهرَةً لأبي إسحاق تنصحه هذا فراقُكم للغرب قد حانا
فلا يعود إليه منكم أحدٌ حتى يعود من الأجداث موتانا
فارجع من الغرب أو ألقِ السواد به لا تخترمك المنايا حين تلقانا
وسوف تعلم أن الموت يسمع لي إذا التقت بنواحي الفحص خيلنا
فلما قرأ إبراهيم كتابه كتب إليه:

من إبراهيم بن الأغلب إلى خريش رأس الضلال. سلام على من أتبع الهدى⁽¹⁾.
أما بعد، فإن مثلك مَثَلُ البعوضة التي قالت للنحلة وسقطت عليها: استمسكي، فإني أريد الطيران. فقالت النحلة: ما شعرتُ بسقوطك فيكريني طيرائك؟ فأما انتظارك في الحرب فتناء، فلو لم يبق في المغرب من أهل الطاعة غيري ما وصلت أنت في من معكم بخلافكم إليه، ولرجوت أن أظفر بكم بطاعتي ونصرة دولة أمير المؤمنين، أطال الله بقاءه. فكيف وعندي من شيعة وأبناء أنصاره من يعلم الله إنني أرجوه أن ينتقم منك على يدي. وأما ما ذكرت عن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، فذاك أمر غاب عنك. وإن كان كما ذكرت، فلست منهم، لأن أهل الملة خلافهم خلاف هوى في نقمة على جور، وخلافكم خلاف فرقة دين وشق عصي المسلمين. ونقمته ما هو الله رضى.
«وستعلم أنت وأصحابك، إن لقيناكم غداً، أننا ستبعمكم. وإن صبرتم إنا ستفنيكم. وأما ذكرك الفحص، فإن تركك حتى تصير إليه، فأنا في مثل جلك».

«وكتب إليه:

بَلِّغْ خريشاً بأنني سوف أَصْبِحه كَأَسَا سيقرع منها سِنَّ خيَرَاتنا
تُهْدِي الطعان له سُمْرٌ مَقْفَةٌ تفري أسنّها في الحرب أعدانا

(1) صيغة الترسُّل هذه كانت مستعملة عامة لمراسلة الكفار، وهي تدل على أن خريشاً اعتبر في المقام كافراً.

من كل أزرق يفتال النفوس به يضحي به من دم الأجواب ملأنا
وسوف تعلم هل ألقى السواد إذا أُرْسَتْ إليك المنايا حين تلقانا
إني سأهدي إليك الموت في عطب فأشرب منيته من كف عمرانا
لم تفاجئنا المباهاة ولا الأشعار في هاتين الرسالتين، إذ أن ذلك يتدرج تمامًا في
عادات ذلك العصر، وإن كانت هذه المراسلة صحيحة - كما هو اعتقادنا - فقد أنقذها
الأسلوب الذي كتبت به من التلف ووقع الاحتفاظ بها كنموذج للبلاغة الجيدة. وعلى كل
حال، فمهما اعتبرنا ميناها، فإن المضمون لا يمكن أن يختلف كل الاختلاف.

إن انتفاضة خريش، على ضوء المراسلة التي أدرجناها آنفًا، تتخذ بهذه الكيفية
مظهرًا معيّنًا. فهي تتميز فعلاً عن الإطار المألوف للانتفاضات. فقد اندلعت خاصة لأن
منظمتها يش من مواصلة الاضطرابات التقليدية لتخريب البلاد. وتبين له أن الحكم
العباسي بدأ يثبت جدياً وبصورة خطيرة، فاعتبر أن الوقت قد حان للظهور، وظن أنه لم يعد
في مقدوره أن يتجنب ضرورة الانتفاض والانتقال إلى القتال جهراً. ولنلاحظ إلحاحه على
عدم معاداته شخصياً لإبراهيم الأول، فعمل على أن يقدم له علامات التقدير. وإن صحت هذه
الاستنتاجات، فيجب التخلص إلى القول بوجود حزب معارض لبني العباس في إفريقية،
لم نعلم إلا القليل عن تركيبة ودعايته، كان يجمع أفراده بقيتا من كل الناقمين، خاصة بين
العرب الذين دخلوا إفريقية - مثل خريش - في العصر الأموي، والذين لم يناصروا القضية
التي انتصر فيها أبو مسلم. إلا أن المرء، إن لم يكن في العصر الوسيط الإسلامي مناصراً
للعباسيين، فإنه يكون أحياناً متحزباً لبني أمية - فالولاء لمعاوية الذي عرفنا به اليوم Ch.
PELLAT، بقي على حاله، وقام فرع لدولة دمشق بالأندلس بدعاية كبيرة في إفريقيا
الشمالية، تدعمت بفضل توزيع أموال هامة، وكانت لا تخلو من النجاعة - إلا أن
الانتساب لحزب علي كان الغالب بالخصوص، وكان يتلون بزغات مختلفة جداً.

يجب أن نلحق خريش بهذا الحزب الأخير الذي يبدو أنه قد أدرج نشاطه لا تحت
راية الشيعة، بل تحت الراية العلوية بصفة عامة. وفي الانتفاضة التي قادها «باسم
العدل»، كان يعتمد فعلاً أقوال علي، لتسيير القتال، لكنه لم يكن يكفر خصومه من أهل
الملة. إلا أن هذا الاعتدال لعله لم يكن أيضاً سوى حذر لبق، أملاء الوعي بضعف
الثوار. وبالفعل، لم يعرهم إبراهيم الأول وزناً أكثر من وزن يرغوث. ولذا، عجل
باعتبارهم كفاراً، ولم يترك لهم من خلاص إلا في الإبادة التي تمت بسهولة لفائدة عظمة
أمير المؤمنين، حيث إن الأمير كان سعيداً بأن يقدم إليه مثل هذه الضمانات البارزة لولائه

التي لم تكلفه إلا قليلاً. ولم تتر معركة بالمعنى الصحيح إذ تقدم الثوار صائحين: «إلى بغداد»⁽¹⁾، فكروا بذلك الدعوة جهراً لإبراهيم الأول بالرحيل. فلم يتمكنوا من تجاوز سيخة تونس وتقهقروا بسرعة، فلاحقهم بلون هواة في مدينة تونس ذاتها، جيش بقيادة عمران بن مجالد وقام بتقتيل جميع المعارضين، أي 10 000 رجل، كما قيل.

إن هذه الانتفاضة والجو الذي دارت فيه، والقمع الذي تلا ذلك، ذكرتنا تماماً بفتن العلويين التي كانت تندلع بالشرق من حين لآخر، وقد كان يثيرها جمع من الأشخاص الذين كانوا يستجيبون لدعوة أحد أفراد ذرية علي، أو أحد أعضائه المتخفين.

ويجب أيضاً تدوين تاريخ الانتفاضة. فلا ريب أن رشيداً المولى المخلص لإدريس الأول و «ولي» إدريس الثاني، قد ترك المجال السياسي سنة 802/186. ونجح إبراهيم بن الأغلب لما كان والياً على الزاب بلا شك، في العمل على قتله⁽²⁾، بفضل المكائد التي دبرت بأقصى المغرب. فبعد الانتفاضة التي جذت بتونس مباشرة، كثف إبراهيم فعلاً جهوده بأقصى المغرب، لسبب معقول بلا ريب، ثم وجهها لا ضد رشيد، بل ضد خلفه لدى إدريس الثاني، أي ضد بهلول بن عبد الواحد المطغري، ونجح في الإطاحة به، كما سنرى ذلك في الوقت المناسب. ويبدو أن الرواة الذين قصوا الانتفاضة بتونس، ربطوها بما وقع من بعد، وقد كان أقصى المغرب مسرحاً له. وتوالى صنف الأحداث في النصوص. قال ابن الأثير⁽³⁾: «ثم بلغ ابن الأغلب (أي بعد القضاء على الانتفاضة بتونس) أن إدريس بن إدريس العلوي قد كثر جمعه بأقصى المغرب، فأراد قتله...». إن هذه الصدف محيرة. فقد كان إبراهيم الأول يتآمر بأقصى المغرب، كما هو معلوم. فهل أراد إدريس الثاني، أو بالأحرى من كان يحكم باسمه، القتل على ميدان إبراهيم بالذات، المتمثل في الدساس والفتنة الداخلية المؤيدة بالضغط والاستعداد للحرب في الخارج؟ وروي⁽⁴⁾ أن رشيداً، لما تقرر قتله، كان يتهاى قبل قليل لفزو إفريقية، ولا ريب أن بهلولاً

(1) انظر الكامل، ج 5، 104، لابن الأثير. جاء حسب قصيدة يناسب المقام لشاهد عيان هو عامر بن المعمر الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد، حث فيه الثوار على التقدم إلى بغداد. وقد جاء بالقصيد المذكور: «لا تنتهي حتى نخذ الخلد من بغداد». لكن ليس هذا سوى مغالاة شعرية طبعاً، نصح بها أعلام شعر النفر، وتأويل متحيز مقصود لصيحة الثوار في القتال. انظر ابن الأثير، الحلة، ص 243.

(2) تاريخ مقتل رشيد محل خلاف. سنعود إليه في الفصل المخصص للسياسة الخارجية.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 104. انظر أيضاً ابن خلدون، المعبر، ج 4، 419 - 420 والنووي، النهاية، ج 2، 64.

(4) ابن الأثير، الحلة، ص 235.

واصل الاستعدادات العسكرية التي شرع فيها من سبقه. وجملة القول، إن ثورة تونس التي اكتست الصبغة والأسلوب العلويين، هل كانت لها علاقة ما بالدعاية والسياسة التي رد بها الأدراسة على مكائد الأغلبية بالمغرب الأقصى؟.

يبدو أن الجواب سيكون إيجابيًا. لكن الخط المتبع والجزئيات والحجج الحاسمة أفلتت منا وليس لدينا سوى علامات. فلم نمسك بخريش وهو متلبس بالتواطؤ مع الأدراسة. لكن الظنون القوية كانت تحوم حوله. ولربما كان من صالحه إخفاء عمله. ولعل حركته القائمة على جمع الجماهير - إذ لم يكن قائلاً للجنود لديه جيوش على أهبة - حول «دعوة الحق»، بدأت في الخفاء وجوباً، في أول الأمر، مثل كل أنواع الحركات المماثلة التي ظهرت في العصر الإسلامي الوسيط. وحين ظهرت هذه الحركة إلى النور، محقت بسرعة كبيرة حتى أنها لم تقدر على إثبات مبادئها بوضوح، والكشف عن صلاتها، والغموض الذي كان يحيط بها هو نصيب جميع الأعمال التي نشأت في الخفاء. وليس من المحتمل جداً أن يكشف عن هذا الغموض تمامًا في يوم ما. ومهما كان الأمر، فإن نعمة جميع أولئك الذين كان لهم سبب معين، ملهي أو غيره، لعدم الرضا على النظام الجديد، قد تجمعت حول بعض المبادئ المعهودة لدى جماهير العصر الوسيط، أو حول شخص ما، وعبرة «دعوة الحق» التي تلخص مذهب الثوار، لها صدق ونكهة مرفوفان ويليغان.

الاضطرابات بطرابلس - 805/189 :

حالما قضي على انتفاضة خريش، وهذا التوتر بأقصى المغرب، اتجه نظر إبراهيم الأول إلى أقصى شرق الإمارة، حيث جددت الاضطرابات بطرابلس⁽¹⁾. وقد كانت طرابلس مدينة صعبة المراس لأكثر من سبب، نظرًا إلى وضعها الخاص ومزاج سكانها.

(1) اتفرد ابن الأثير في «الكمال» (ج 5، 121) برواية هذه الاضطرابات؛ وأبو المحاسن في «التجوم» (ج 2، 125)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 420) الذي أوجز الأحداث. انظر أيضًا FOURNEL (459-460) *Les Berbers* و VONDERHEYDEN (88) *La Berbérie* الذي اعتمد ابن خلدون فقط، وأفرد ثلاثة أسطر لرواية هذه الاضطرابات، هذا نصها: «أقصى أهل طرابلس في ماي 805، سفيان بن المضاه والي الأغلبية، وعوضوه بتيمسي. وهذه ظاهرة مخيفة لروح الاستقلال المضربة، وقُيعت هذه الثورة بمشقة». لم يدرك VONDERHEYDEN يقينًا أن الأغلبية من تميم، وأن مضر ضمن شجرة نسبهم، إلى جانب تميم، فادى به ذلك إلى تفسير الأحداث بصورة خيالية حتى رأى أنها «ظاهرة مخيفة لروح الاستقلال المضربة»؟.

وتتابع ولاية عديدين عليها منذ سنة 800/184، فكانوا ينزلون بعد توليتهم بقليل. ولم يظفر أي واحد منهم بجمع ما يكفي من التأييد حوله للبقاء على رأس الولاية. وكان الولاة يغضبون هؤلاء وأولئك، أي جميع الناس في وقت واحد، فكانوا يستعدون في الحين بعد وصول تشكيكات الأهالي، هذا في صورة عدم طردهم لا غير.

وإزدادات الاضطرابات حدة سنة 905/189. قال ابن الأثير⁽¹⁾: «في هذه السنة، كثر شغب أهل طرابلس الغرب على ولاتهم». فقد ولي أحد أقرباء إبراهيم الأول سفيان بن المضاء⁽²⁾، للمرة الرابعة على المدينة. واتفق «أهل البلد» على طرده وإرجاعه إلى القيروان. فهو جم «هو وجماعة مَن معه»، فركن إلى اللجوء بجامع المدينة التي تواصل بها القتال. فمنح الأمان وأخرج من طرابلس بعد أن قُضي على أنصاره، وذلك بعد أن حكم الولاية مدة لم تتجاوز 27 يومًا. وقد جددت هذه الأحداث في شعبان من سنة 189/ يوليو 805.

وأتخذ الجند موقفًا سلبيًا أثناء هذه الأحداث، وكان موقفه غير معتاد. فهل عجز عن إظهار ولائه للأمير في كامل هذه القضية، فبقي على الحياد؟ وهل كان احترازه إشارة تنبئ ببدء العداء الذي لم يزل مترددًا؟ لعل الطرف كان بالأحرى على جانب من التشعّب والغموض إلى حد أنه أملى على الجند اتخاذ مثل هذا الموقف الذي كان في صورة الحال، ربما الموقف الوحيد القادر على أن لا يزيد في تسميم الوضع. لكن الجند اتخذ موقفًا بعد طرد سفيان بن المضاء - فهل كان ذلك لسدّ الشفور في الحكم الذي من الممكن أن صاحبه مخاطر كبرى، في وضع اضطراب بصورة خاصة؟ - وكلف إبراهيم بن سفيان التميمي⁽³⁾ بتولي المدينة، ويحتمل أنه كان ابن عم إبراهيم الأول وشقيقًا

(1) الكامل، ج 5، 121.

(2) اعتاد الأغالية، كما سترى ذلك، اختيار ولاتهم من بين أقربائهم، خاصة من ذرية عم إبراهيم الأول سفيان بن سالم ابن عقّال، شقيق الأغلب. ولا يسمح لنا نسب سفيان الناقص في صورة الحال، إذ لم تعرف إلا على اسم أبيه المضاء - بوضع مدى قرابته لإبراهيم الأول وضمانًا صحيًا. ولم يكون الرواة جيّدًا إلا اسم ابن أخي إبراهيم الأول، ويدعى المضاء بن سودة بن سفيان بن سالم بن عقّال. لكن من المستبعد بسبب السن، أن يكون الوالي المذكور ابنًا لابن الأخ هذا. انظر شجرة أسرة الأغالية.

اسم المضاء - مادة م ض ي بمعنى «فعل» و «أجز» قليل الاستعمال في أعلام الأشخاص، لكنه شاع منذ الجاهلية (انظر اللسان، هذه المادة، ج 15، 284). ويشير هذا الاسم إلى فكرة النشاط والعزم. وقد أورده VONDERHEYDEN بلا سبب (Berberie, pp. 41-90) وشكّله المَضَى، ثم المَضَى.

(3) إذا قلنا أنه كان ابن عم إبراهيم الأول، فإن اسمه الكامل الذي لم تورده المصادر، ربما كان، إبراهيم بن سفيان بن سالم بن عقّال التميمي.

لإسماعيل بن سفيان الذي سوف يأتي الحديث عنه فيما بعد. يبدو أن الأمير وافق على هذا الاختيار، إذ أننا نقرأ على هذا النحو على الأقل صمت المصادر بخصوص رد فعله على هذه التولية.

وتدخلت عند ذلك ثلاث عصبيات وأحدثت قلاقل خطيرة جداً، نعني الأبناء وبني أبي كنانة وبني يوسف. ويبدو أن الحزبين الأخيرين كانا يمثلان بطنين من عظماء الوجوه المتعارضين في المدينة. أما وضع الأبناء⁽¹⁾، فهو أقل وضوحاً. إذ أن هذا اللفظ الذي يدل على جموع مختلفة بين الأهالي والجنود، يمكن أن يشير هنا إلى صنف معين من الجنود العباسي يتركب من المساكين المتخمين من أصل فارسي والذين تخصصوا في معارك الحصار وفي الحملات الخطيرة. هذا على الأقل ما ذكره الجاحظ⁽²⁾ الذي كتب بعد بضعة عقود من وقوع الأحداث التي نرويها. ولذا، يمكن أن يدل هذا اللفظ على بعض عناصر من الجنود المستقرين بطرابلس. لكن جميع الظروف تدل على أن الجنود لا يبدو أنه شارك على الإطلاق في القلاقل المذكورة. وإذا أردنا رغم ذلك أن نعتبر أن للجنود ممثلين، فإنه يمكن التفكير في بطن منحدر أصلاً من جند الأبناء الذين ربما شاركوا في هذه الجيوش التي بعث بها في عدة مناسبات خلفاء بني العباس لتهدئة إفريقية أو لإعادة فتحها، لكنها لم تكن تعمل في الجندية.

ويمكن أن يدل لفظ الأبناء كذلك على «ذرية سعد بن زيد مناة بن تميم، باستثناء ابنه كعب وعمره»⁽³⁾. وتبعاً لذلك، في الإمكان أيضاً - ويبدو لنا هذه الفرضية الأخيرة طيبة - أن الأبناء المذكورين يتنسبون كتميمين إلى قبيلة إبراهيم الأول ذاتها.

وعلى كل حال، لا يوجد أي شك إطلاقاً في أن القلاقل المذكورة كانت من فعل ثلاث عصبيات متنافسة. وقد طبق Fournel في هذه الصورة بالذات التصميم التفسيري للتمرد التقليدي، فتحدث عن «الانتفاضة الكبرى التي اندلعت بطرابلس»⁽⁴⁾. لكن القضية كانت من نوع آخر تماماً. فهي تندرج بالأحرى في إطار تلك «الحركات الشعبية» التي هي

(1) انظر E. P. S. v. بحث لـ K. V. ZETTERSTEN أضف إلى قائمة المراجع، الفقرة الهامة جداً لابن حزم، التي أضفلت (الجمهرة، ص 204 - 205)، وكذلك «اللسان»، هذه المادة.

(2) رسالة الفتح بن خاقان في مناقب الترك وحامية جند الخلافة، طبعة DE VLOTEN، في *Tria Opuscula*، ص 6 وما بعدها.

(3) E. P. S. v. مادة أبناء، ج 1، 104.

(4) *Berbers*, p. 459.

ظاهرة «الذاتية الحضرية» التي وصفها Claude Cahen⁽¹⁾ بشأن آسيا الإسلامية في العصر الوسيط. وهكذا، نكتشف عبر قلاقل طرابلس ظواهر من نفس نوع الظواهر التي جددت في اتجاه الشرق، وترفع القناع عن حياة حضرية أقل ركودًا مما كنا نميل إلى الظن. فنكتشف بالمدينة «برجوازية» قوية محتاجة، إلى جانب وجوه السيف من الجند، وقد كانوا أكثر قربًا منا. وقد كانت هذه «البرجوازية» متحدة، وفي مقدورها أن تجمع قوى كافية - من العبيد والموالي المحاطين بأسيادهم؟ لإقصاء وإل غير مرغوب فيه، ولو كان من أقرباء الأمير، مثل سفيان بن المضاء. إلا أنها لم تلجأ في أغلب الأحوال إلى العنف، بل كانت تستخدم «الضغط» للحصول على نقل أو عزل الولاة الذين لا يروقونها. وهذا سبب انعدم معه الاستقرار إلى حد ما، وجد الاضطراب الذي تحدثت عنه مصادرونا وسبق أن أشرنا إليه، وانعدام الاستقرار هذا قد عجل بتعفن الوضع واندلاع الحوادث، في صورة الحال التي تعيننا. وتحللت مصادرونا عن «الشغب»، أي عن القلاقل. ويمكن أن تؤول هذه القلاقل، إذا ما وصل الأمر بالعصبيات المتراخمة إلى القتال، إلى اكتساء قدر من الخطورة من شأنه أن يخرب المدينة.

وبالفعل، فقد بلغ الأمر هذا الحد في آخر سنة 805/189. قال ابن الأثير: «فسدت طرابلس»⁽²⁾. فعزم إبراهيم الأول عند ذلك على الضرب بشدة. فأرسل إلى طرابلس «جمعًا من الجند»، وأذن لهم بالحضور بين يديه صحيحة الأبناء وبني أبي كنانة وبني يوسف، فلم يبدوا أية مقاومة. ولما نقلوا إلى القيروان في ذي الحجة 189/ نوفمبر 805، طلبوا العفو من الأمير. فعفا عنهم، وأذن لهم بالعودة إلى ديارهم. وبهذا، انتهت الاضطرابات في طرابلس، ولنشر إلى أنها لم تتطلب أي تدخل عسكري، بل إنها اكتفت بما نسميه اليوم بالقيام بعملية نهضة⁽³⁾.

(1) انظر *Arabica*، ج 5، (1958)، ص 225 - 250، وج 6، (1959)، ص 25 - 56، و 233 - 265.

(2) الكامل، ج 5، 121.

(3) أورد أبو المحاسن في «النجوم» (ج 2، 125) نفس النص الذي رواه ابن الأثير، لكنه حاد عنه، فأضاف مقطعين إلى جملة إضافية، وذلك في موضعين: ذكر أن إبراهيم الأول استجد بأحمد بن إسماعيل (803/89 - 805) والي مصر، لقمع القلاقل التي أثارها الأبناء وخصومهم، وذكر أن الأمير الذي سيفو عنهم في نهاية الأمر، كان في الأول مقرًا العزم على قتل مدبري الاضطرابات. ويبدو أننا إزاء تأويلات في هذا الباب. ولا يمكن الاحتفاظ بالتأويل الأول خاصة. فمن غير المحتمل كثيرًا أن يكون إبراهيم الأول قد عرض على جاره، دون أية ضرورة، أن تستقر جيوشه بأرضه.

أول عصيان للجند - 810/194:

إن أول إنذار جدي هدد حقاً النظام، قد تمّ سنة 810/194، أي بعد عشر سنوات من بدء حكم إبراهيم الأول، وقد تسبب فيه عصيان⁽¹⁾ قام به جزء هام من الجيش وقاده عمران بن مُجَالِد الذي كان يبدو أنه مارس القيادة العليا لجيوش الأمير قبل القيام بالثورة. ولم تكن ثورات الجند نادرة قبل حكم الأغالبة، كما رأينا. وللاحتماء من مثل هذه الطوارئ التي كانت كثيرة التوقع، اتخذ إبراهيم الأول احتياطات جديدة، منذ ارتقائه إلى الأمانة. فقد خلص إفريقية فعلاً وتماثلاً من جميع العناصر العربية المهتاجة الذين «كان شأنهم الوثوب على الأمراء»⁽²⁾. فقد خرج هؤلاء إلى الرشيد تحت حراسة مشددة بقيادة حمزة بن السَّيَّال⁽³⁾، وكان قائدًا كلّه النصر وصديقًا مخلصًا للأمير إبراهيم الأول وللدريته. ولم يبقَ الأمير معه إلاّ أصدقاء كان يعتبرهم أوفياء، فأغلق عليهم الخطط والعطايا. وقد ظهر الخطر الذي وضع الدولة في حالة تهددها، من جانبهم.

ثار عمران بن مجالد الذي تعرضنا إليه آنفاً، على ولي أمره، وقد كان الصديق الحميم والرفيق الدائم لإبراهيم الأول. قال النويري⁽⁴⁾: «وكان سبب خروجه أن إبراهيم لما بنى قصره المعروف بالقصر القديم، ركب يوماً وهو يفكر في الانتقال إليه، ومعه عمران بن مجالد. فجعل عمران يحادثه من حيث ركباً إلى أن بلغ مصلى روح»⁽⁵⁾، فلم يفقه إبراهيم من حديثه شيئاً. فقال لعمران: ألم تعلم أنني لم أسمع من حديثك شيئاً،

(1) روى هذا العصيان بإيجاز كبير، اليلافري، بدون تاريخ، (الفتوح، ص 327 - 328)؛ وابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 104 - 105) بدون بيانات زمنية، ثم في (ج 5، 141)، فأرخه سنة 194، مع ذكر بعض التواريخ، وأورد ابن الأبار في «الحلة» (ص 240 - 248) معلومات ثمينة حول القادة الرئيسيين للعصيان، وذكر النويري في «النهاية» (ج 2، 65 - 66) بدون تاريخ، رواية مخالفة قليلاً لرواية «الكامل»، وحشد ابن خلدون (العبر، ج 4، 420 - 421) هذا العصيان سنة 195، راجع أيضاً «الطُّبَقَات»، أبو العرب، ص 79، و «المذكّرات» لمياض، ترجمة أسد، رقم 6.

وذكر اسم عمران بصيغ أخرى أيضاً، تبدو لنا خاطئة، ذكر «الكامل» (ج 5، 104) عمران بن مُجَالِد، ثم أورد الصيغة الصحيحة (ج 5، 141). وجاء بالنهاية (ج 2، 65) عمران بن مُجَالِد. وفي غير هذا الموضع، نجد الصيغة التي ذكرناها.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 227.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 244.

(4) النوايه، ج 2، 65. صححتنا اسم عمران الذي ورد في النص كما يلي: عمران بن مُجَالِد.

(5) هو مصلى في الهواء الطلق مخصص لبعض الصلوات والأعياد الرسمية، الخ. ويرجع هذا المصلى إلى روح بن حاتم الذي تولى إفريقية من سنة 788/171 إلى سنة 791/174.

أعده عليّ. فغضب عمران وقال: أحذثك من حيث خرجت وأنت لاه عني؟ وتغير من ذلك اليوم وآلّب على إبراهيم. فلما انتقل لإبراهيم إلى قصره وأقام مدة، ثار عمران في جيشه».

والنظر إلى الأمور بهذه النظرة المتساهلة، يعني الخلط بين الأسباب والتعليلات، وهذا اللبس رائج عند الرواة. والمعتقد أن أسباب الفتنة أقل بساطة طبعًا ممّا يقول النويري. فهي لا تقتصر على مجرد حركة صدرت عن قائد اغتياض وتمكر مزاجه. إن نعمة الجند، لا نعمة قائده فقط، كانت لها بالفعل أسباب أعمق وأبعد مدى، ولم تتم رواية النويري سوى بكشف القناع عنها والجهر بها، والتمثيل لها بحادث نوعي دال. فقد كان عصيان جانب كبير من الجيش الذي ائتمر بأوامر أوعز بها بعض قادته المطاعين، نتيجة لعملية بطيئة تحول الجند بموجبها عن الأمير، وقد أشرنا آنفًا إلى هذا التحول، ويجب أن نتبسط في شرح دوافعه في هذا المقام.

لم تنفك علاقات الأمير «بأصدقائه» من الجند تسير فعلاً ومنذ البداية، في جو من الالتباس وعدم الثقة، زادت السنوات في تعفنها ووطأتها يوماً بعد يوم. فقد ورث إبراهيم الأول مخلفات الماضي الطويل، ولم يقدر على شيء، مهما كانت مهارته، ورغم اعتداله ولطفه. فكان يرى أن من واجبه أن يبقى أميراً مستقلاً محترماً مهاتماً مطاعاً في إفريقية. وكان يعمل بحزم لبلوغ هذا الغرض، ولو كان يقبل الرضوخ عند الحاجة، ويتقبل النواصب عن طيب خاطر، فكان يصنع يوماً بعد يوم الأسلحة اللازمة لأمنه واستقلاله. وخلافاً لذلك، فإن «صحبته» من الجند لم يريدوا اعتباره سوى «أميرهم» - أو سجينهم - أي الشخص الذي ارتقى إلى الحكم بفضل مساعدتهم. فكان سوء التفاهم المبدئي قائماً من الأساس حينئذ. وهذا وضع عادي غالباً ما تكرر في التاريخ، هذا إذا ظهرت الغربة في التحرر والحكم فعلاً. وبالفعل، حصل إبراهيم الأول على مساعدات كانت بمثابة الدين الثقيل في عنقه، وكان دائئوه بالطبع أناساً مرتابين ذؤوبين. وكان الثلاثي - المتكوّن من عمران بن مجدالد وعامر بن المُصمّر، وعَمْرُو بن معاوية - الذي قام بقيادة العصيان على الأمير، متربكاً من أناس كانوا من أحسن أعضاده وحلفائه الذين أعانوه على التغلّب على تمام.

فالأول، عمران الذي قاد جيش إبراهيم الأول في انتفاضة خريش، كان تميمياً. والنظر في اسمه كاملاً، أي عمران بن مجدالد بن يزيد الرُبَيعي⁽¹⁾، يدل على أنه ربّما كان

(1) أي من ذرية ربيعة التي تقيم بالشمال وتكون مع مضر أحد الفرعين الرئيسيين لعرب الشمال. وربيعة هي أيضًا =

ينتسب إلى تميم عن طريق بطن مالك بن زيد مناة بن تميم. ولذا، ربطته الصلات القبلية بإبراهيم الأول الذي كان ينحدر من بطن تميمي آخر، هو بطن سعد بن زيد مناة بن تميم⁽¹⁾. ولا شك أن عمران كان بالزاب حين تولى إبراهيم هذا الإقليم الذي ربما جذب واستوقف ناسًا كثيرين من تميم، منذ مرور الأغلب من طبة. ومن هناك، شارك في القتال الذي دار بين إبراهيم بن الأغلب وتَمَام، وقد برز في المعارك بأشعاره - التي دَوَّن البعض منها ابن الأَبار⁽²⁾ -، وكذلك ببطلته.

أما القائد الثاني للعصيان، عمرو بن معاوية، فكان قيسياً. والجدير بالذكر أن قيساً كانوا حلفاء تميم على الأزد حلفاء ربيعة بخراسان⁽³⁾. وكان من ذرية شريفة، فكان من بين أجداده عُمَيْرُ بن الحُبَاب⁽⁴⁾ أحد الأبطال العظام في المعارك التي دارت رحاها في فجر الإسلام، وكان قد «اقتطع» ناحية القصيرين⁽⁵⁾. وقد شارك هو أيضاً في المعارك ضد تَمَام بسيفه وشعره. ويبدو أنه قام بدور رئيسي في العصيان. فإذا كان عمران رئيساً رسمياً للفتنة، فإن روحها كان عمرو الذي يمثل الفك المدبّر لدى عمران، أو حسب عبارة ابن الأَبار⁽⁶⁾ «وزيره الغالب عليه في أموره».

وكان عامر بن المعمر بن سنان التيمي القائد الثالث للعصيان، وكان ينتسب إلى تيمم الرباب⁽⁷⁾، أي تيمم التحالف. والتحالف المشار إليه في هذا المقام لعله تَكُونُ ضد

= إحدى القبائل الهامة بالجنوب، وكانت بخراسان مخالفة للأزد على تميم المتحالفة مع قيس (انظر Welhausen، ص 304 اثر رمة الحرية لكتاب *Das arabische Reich*).

وكان يعرف باسم ربيعة يضافاً ثلاثة بطون من تميم (الرياح من تميم) من ذرية مالك بن زيد مناة بن تميم: وهي ربيعة بن مالك بن زيد ناة بن تميم؟ وربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وربيعة بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم (انظر الجهمرة، ص 211، لاين حزم. وانظر أيضاً القلشندي. النهاية، ص 259). ولعل عمران كان ينتسب إلى ربيعة بن تميم: وكان من سلالة فرع مالك بن زيد مناة، بينما كان إبراهيم، كما رأينا، من سلالة فرع سعد بن زيد مناة من نفس القبيلة.

(1) انظر، ص 101 و ص 102.

(2) الحلة، ص 241.

(3) انظر الترجمة العربية، ص 304 لكتاب *Welhausen* (*Das arabische Reich*).

(4) من معاني الحُبَاب، إنه لفظ يدل على نوع من الحيكات.

(5) ابن الأَبار، الحلة، ص 247.

(6) الحلة، ص 247.

(7) من بين معاني تيمم «سادن» الآلهة. ولذا، كان هذا الاسم يدل على عدة قبائل وعلة بطون، أشهرها تيمم بن مرة المنطرح من قريش وقد انحدر منه أبو بكر أول خليفة في الإسلام. (انظر *E.I.*، مادة تيمم بن مرة، بحث كتيه

(Levi della Vida).

تميم في غابر أزمنة العصر الجاهلي، وشمل فضلاً عن تيم المذكورة، قبائل أخرى لم تنفق الروايات في شأنها. وهكذا، تشعب المصيان المعلن على إبراهيم الأول بذكرى لم تمنح تمامًا وأبدًا، بأحقاد قبلية قديمة دفيئة، كانت قد خمدت أو دفنت في أعماق ما تحت الشعور، ولم تتوان أبدًا عن البروز عند الحاجة. وهذا أمر وجب أن يكون حقيقة في خصوص عامر، خاصة وأن أسرته كانت متشعبة بقصص قديمة للصحراء المتوارثة. فقد قدم أبوه المُمعَّر إلى إفريقية وكان راكبًا نفس الناقة التي امتطها يزيد بن حاتم المهلي (155 - 772/171 - 788) الذي لم ينفك ينصت إلى حكاياته، وقد بين ابن الأبار⁽¹⁾ أنه كان «من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها ووقائعها وأشعارها. وعنه أخذ أهل إفريقية حرب حُطَفَان وغية ما من وقائع العرب».

وكان عامر، إلّا على قسطنطينية لما اندلعت المعارك بين إبراهيم بن الأغلب وتّمام. فبقي مواليًا للأمير، لكن لا يبدو أنه شارك في القتال، على الأقل، بواسطة السلاح. كما كان شاعرًا، فأسهم بأشعاره، مباهايًا بالدعم الذي قدمه والي الزاب إلى والي إفريقية. فأنشد يقول⁽²⁾:

«إذا كبرئ شددت خناق محمد فليس لها إلا ابن أغلب فارح»
ولما تولى إبراهيم الأول الإمارة، تذكر هذا الشاعر، وظن أنه يقدر على استمالته واستخدامه. فوَلَاه الشرطة. ولاحظ فعلاً أنه شاعر فحل أصيل لا تخلو أشعاره من مثانة⁽³⁾، وذلك قبل أن يثور عليه.

والخلاصة أن إبراهيم الأول لم يفز بمفرده بالإمارة، إذ استفاد من مساعدات ومساندات متنوعة. ولأسباب مختلفة، ظن الجيش وقواده أنهم حقيقون كل الاستحقاق بالحصول على معروفيه. لكن إبراهيم الأول لم يكن ليقبل بأن يكون مدينًا على الدوام لداثنين مستمرين. ولنتكرر القول إن الالتباس الخطير كان يكمن في هذه النقطة، مما

= ويتعلق الأمر في هذا المقام بتيمة الرّباب - من رب ب ومن بين معانيه، اتحد والتصق - أي تيم الحلف. وقد جمع هذا التحالف قبائل اختلفت في شأنها الأخبار، وتوجد تيم دافًا من بينها، ويذكر إلى جانبها حَدي وعُكَل وضِبّة. «وقال أبو عبيدة، سموا ربابًا لربابهم أي تعاهدتهم وتحالفهم على تيم». (انظر تاج العروس، مادة رباب، ج 1، 264، للزبيدي). وكون تيم الرباب فرعًا من أد، فانتسبوا إلى عدنان، أي إلى عرب الشمال. انظر «اللسان»، مادة تيم، ج 12، 75، والجمهرة لابن حزم، ص 188 - 189، والنهاية للقلقشندي، ص 35.

(1) الحلة، ص 243.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 242.

(3) انظر مثلاً ابن الأبار، الحلة، ص 243.

شعب وضعا كان مضطربا عادة. فمن المحتمل أن يتسبب أقل حادث - مثلاً أقل تعطيل في بيت المال - في إشعال النار عندئذ.

ويبدو أن الجيش كان مخلصاً جسماً وروحاً لأميره، في فرحة البداية، وذلك حتى سنة 802/186. وقد أتاح إجماعه وقوة دعه، ولا ميلاته بالاستثارة، الفرصة للقضاء على ثورة خريش في المهدي. أشاد قادة الجيش جميعاً بهذا الحدث، وبعظمة الأمير المظفر، وهو الدعامة التي لا تتزعزع، لشرعية حكم بني العباس في إفريقية⁽¹⁾. لكن الجيش أبدى حياداً محيراً، سنة 805/189، عند حدوث القلاقل بطرابلس، دون أن يتحول جهراً عن ولائه. ومنذ ذلك الحين، ومن يوم إلى يوم، وبصورة تزايدت سرعة، بدأت العلاقات بين الأمير والجند تسوء أكثر فأكثر. والروايات التي توجد بين أيدينا والتي لم تتحدث إلا عن الوقائع البارزة، لا تسمح لنا بالمتابعة المفصلة لمراسل هذا التدهور البطيء المتواصل للوضع. لكننا نلحظ فقط من خلال الروايات أنه كلما أكد الأمير وجهته نحو العباسية، وكلما تزايد عدم ثقته وتأكد اتجاهه إلى جعل القصر إقامة له دائمة، وكلما سلم أمر المحافظة على أمنه إلى حرسه الأسود، إلا وتحول الجند تدريجياً من الولاء إلى الحياد والتحفظ أو العداء الذي بدأ يتضح أكثر فأكثر، حتى فاضت القلوب وظهر العذر الذي وصفه النويري، وقد مكن الحفائذ من الانتشار، والنزاع من الانفجار. وانتهى الأمر حتماً إلى القطيعة بسبب المنافسة الحادة ونزاعات المصالح التي لا تنتهي. فتأمر عندئذ قائد الجند وقاهر خريش على أميره، ووجد أذناً صاغية أنصت إليه.

لقد كان الجند يقف متنبهاً لنداء قادته، لا سيما وهو يملك أسباباً أكثر تجسيدا وأكثر استعجالاً تجعله في حالة غضب. فلم يزعج الجنود السود⁽²⁾ فقط أناساً كانوا لا يقدرونهم بصورة خاصة، ولم يتعرف مؤسسو الإمارة الأشاوس على الإهانة والإقصاء عن السلطة فقط، بل إن أزرأهم - كنتيجة مباشرة للمصاريف العسكرية التي اعتمد جانب

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 240 - 249.

(2) أدرك إبراهيم الأول صعوبة العملية التي عوض بموجبها الجند بالسود لحمايتهم، فانتخب مختلف أنواع الاحتياط، وهياً سلسلة كاملة من المراحل. وهاك الطريقة التي وصف بها النويري (النهاية، ج 2، ص 64) هذه العملية، بعد إعداد القصر: «ثم جعل ينقل إليه السلاح والأموال سرّاً، وهو مع ذلك يراعي أمور أجناده، ويصلح طاعتهم، ويصير على جفائهم. وأخذ في شراء العبيد، وأظهر أنه يجب أن يتخلوا في كل صناعة من بغيته (كذلك) على استعمال الرعية في كل شيء. ثم اشترى عبيداً لحمل سلاحه، وأظهر للجند أنه أراد بذلك إكرامهم عن حمله. ولما تباه له من ذلك ما أراد، انتقل من دار الإمارة، وصار إلى قصره بمبيده وحشمه وأهل بيته. وكان انتقاله ليلاً. وأسكن معه من يثق به من الجند».

منها لتشييد تحصينات مخيفة وتجهيزها، وجانب آخر لاستخدام دخلاء بمال كثير - لم تصرف لهم. تلك هي حالة من العصيان التقليدي. ولا ريب أنه ليس للبطون الجوعى آذان تصغي بها لصوت الحكمة. وليس الأمر كذلك إذا تعلق بصوت الثورة «فانضم إليه جند الثغر وطلبوا أرزاقهم»⁽¹⁾. وبما أنها لم تدفع لهم، فقد فتح الجند أذانهم تمامًا لصوت العصيان.

وقد كان الظرف ملائمًا كل الملاءمة للعصيان عند ذلك. ولم ينحصر الغضب فعلاً في الجند. بل امتد أيضًا إلى جماهير المدن التي أثارها «زعماءها» الطبيعيون - الفقهاء - على السلطة⁽²⁾.

فتزعمت القيروان حينئذ حركة العصيان، وشرعت في القتال (جمادى الثانية 194/ مارس - أبريل 810)⁽³⁾ وتم الاصطدام وقتل بعض الأفراد. وتواجه في هذه المعارك جيوش الدولة و«أهل القيروان»⁽⁴⁾، وهي عبارة مبهمة إلى حد ما، ولا يدرك الواقع الذي تعنيه بوضوح ودقة. فهي لا تشير بداهة إلى الجند، لكن لا يعقل أن ترمز كذلك إلى أهل البلد الحضرين، ولا إلى صنّاع الأسواق المسالمين. ولذا، وجب أن نقبل بأن المدن كانت تملك قوات ليس لنا عنها إلا أخبار قليلة، وكان في مقدورها عند الحاجة أن تضيق الخناق على السلطة. والملاحظ مرة أخرى بصورة عابرة أن المدينة في العصر الإسلامي الوسيط لم تكن بالمرّة ذلك الكيان الجامد الذي يتصور عامة. إلا أن هذه القوات ربما لم تقدر على القيام بمقاومة جديّة ناجعة للأمير، لو لم تتدخل حالاً جيوش عمران بن مجالد.

فقد لجأ عمران إلى تونس بعد أن تخاصم مع إبراهيم الأول، وكانت تونس مدينة محتاجة، كان قد وجّه إليها جنده قبل بضع سنوات خلت. وتحالف فيها مع شخص يدعى قريش بن التونسي، وأعد العدة للحرب. وعندما علم بأحداث القيروان، تحرك نحو هذه المدينة، واستولى عليها في 10 رجب 194/ أبريل 810. ولحق به بعد أيام قريش، فهجم في منتصف رجب على العباسية، حيث تحصن إبراهيم الأول وأنصاره. وفشل هذا

(1) البلاخري، الفتح، ص 327 - 328.

(2) انظر أملاء، ص 2 من هذا الفصل والصفحات الموالية.

(3) نقل هذا التاريخ والتواريخ الموالية من ابن الأثير (الكامل، ج 5، 141) الذي انفرد ببعض التوضيحات الزمنية في خصوص هذه الأحداث.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 141.

الهجوم الأول. فتبعه هجوم ثان في 20 رجب (29 أبريل)، فلم يكن أسعد حظاً من الأول. وجدت محاولة ثالثة دائماً في شهر رجب، فكانت لصالح الأمير الذي أحاط العباسية عند ذلك بخندق، فلعبت العباسية الدور المتظر منها، وحمت الدولة من غارة سريعة بارعة.

إلا أن الانتفاضة أحرزت انتصارات سريعة لا تنكر. وانضم أغلب أهل البلاد إلى عمران الذي تلقب بلقب الأمير، كما روى ذلك أبو العرب⁽¹⁾. لكن هذا الانضمام، لم يكن صريحاً كاملاً. ذلك أن فقهاء القيروان الحلبيين بصورة خاصة، والذين كان يوجد من بينهم شقيق عمران⁽²⁾، اختاروا نهائياً أن يقفوا موقف الحياد بين المعسكرين، وسلطوا عليهما حكماً صارماً، وذلك رغم عدائهم المتزايد لإبراهيم الأول، ذلك العداء الذي أسهم كثيراً في خلق جو ملائم للثورة. وحاول عمران الحصول على موافقتهم الصريحة العاملة لفائدة قضيته، لبلوغ الانتصار. فطلب إلى أسد بن الفرات أكبر ممثل لهم، الالتحاق بصوفه. فتعلل أسد بالمرض. فآلح عليه عمران وهدده. فبعث أسد عند ذلك، وأمام الإلحاح والوعيد، برده لفائدة الثوار، ويّين له أنه إذا أُجبر على اتخاذ موقف، فسيُصرح جهرًا للجميع أن المتحاربين الثابعين للفرقيقتين، سواء منهم القتل أو قاتليهم، سوف يدخلون جهنم معاً⁽³⁾، فعدل عمران عن مطالبته بذلك.

فتحولت المعركة عندئذ إلى حرب إبادة دامت سنة كاملة. وتوالت المناوشات عبثاً، خاصة غارات الفرسان بلا طائل، في جو من الرتابة وبلا نتيجة تذكر. واستمرت الانتفاضة ولكن الوقت لم يكن يعمل لفائدة الثوار. فكلما تقدمت الأيام متشابهة وبلا نتائج دائماً، إلا وتسرب الضجر بصورة أصعق كل يوم إلى الأنفس والأجساد، فنهياً المجر للثوار ورفضوا في إيجاد مخرج لهم، خاصة وأن عدتهم لم تكن بلا تصدع. فما هو هذا المخرج؟ وأين النصر؟ فبعد سنة من القتال لم يروا النصر قد لاح في الأفق.

وحدث في الأثناء ما لم يكن في الحسبان، إذ وصلت من الشرق مساعدة مالية هامة. وقد كانت جيوب الجند خاوية بعد شهور طويلة من الجهود العقيمة، فكانوا مستعدين لكتم أحقادهم بشرط مدّهم بما يكفيهم من المال. ولم يكن إبراهيم الأول

(1) الطبقات، ص 79.

(2) كان يدعى أبو نجدة يزيد بن مجاهد. أبو العرب، الطبقات، ص 79.

(3) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 141؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 1421 وحياض، المدارك، ترجمة أسد بن الفرات.

يجهل هذا الأمر بلا ريب، وقد جرب في الماضي بنفسه الثورة لأصباب مالية. فهل طالب الخليفة بمساعدة مالية؟ لم تؤكد مصادرنا ذلك⁽¹⁾. وعلى كل حال، فقد بعث الخليفة برسل محملين بالأموال الضرورية لإعادة الهدوء إلى نصابه، وقد أوضح البلاذري⁽²⁾ أن هذه الأموال أخذت من خراج مصر. فأرسل إبراهيم الأول في الحال ابنه عبد الله إلى طرابلس لتسلم المال، ثم قام باستعراض العساكر استعراضاً عظيماً قرب أسوار القيروان، حالما جمع المال في خزائنه. ثم رتب الجند للقتال وتحرك نحو المدينة بجميع قواته المتركبة من الحرس الأسود والفرسان والمشاة من الجند الموالي له. فهل سيشرع الأمير في شن المعركة الفاصلة؟ وهل كان يقبل في النهاية بالمراهنه على مستقبل إمارته في ساحة القتال، بعد ستة من الحصار؟ كلا. إنها كانت مناورة للإزعاج ليس إلا، خصصت لتأييد موقف من نوع آخر. إذ كان الأمير يريد الظهور بكامل قوته ليؤثر بها، فيتجنب قدر المستطاع استخدامها. وما كان يريد، هو أن يرفع عن المهاجمين كل وهم يمكن أن يراودهم، رغم فشلهم، بخصوص إمكانية الانتصار بحدّ السلاح. وقد كان الأمر يتمثل إجمالاً في تهينة نفسانية ترمي إلى تجنب الجند الثائرين ارتكاب هفوة مؤسفة، بشأن معنى التصريح الذي سيوجهه إليهم، وهو أمر محتمل دائماً، من شأنه أن يقضي أو يضر بالخطّة التي رسمها الأمير إلى حد ما، إذ أراد الأمير أن يضع إلى جانبه جميع فرص النجاح. ولما بلغ أسوار العاصمة، على تمام الاستعداد للقتال، اقتصر على تكليف مناد بأن ينادي: «من كان له اسم في ديوان أمير المؤمنين فليقدم لقبض عطائه». ثم انصرف إلى قصره ولم يحدث شيئاً⁽³⁾. وبعد ذلك عاد إلى قصره بلا قتال. ونجحت هذه الخطّة نجاحاً تاماً. وكان النصر سريعاً كاملاً إلى حد أن قادة الثوّار اغتتموا ظلمة الليل للفرار، إذ أنهم تأكدوا بعد ذلك أن جندهم سيسلمهم.

لقد كان نضوب خزائن الدولة المفجر الذي أشعل النار في الأحقاد الدفينة التي تراكمت على الأمير، وكان وصول المال هو الدواء المقدم في الوقت المناسب وبالإعداد

(1) «بلغ الخبر إلى الرشيد الذي أرسل إلى إبراهيم خزانة مال»، كما ذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 105). وأيد قوله ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 421): «ثم إن الرشيد بعث المال إلى إبراهيم». والملاحظ أن الرشيد توفي سنة 809/193، وأن الخليفة الحاكم في مدة الثورة كان الأمين.

(2) الفتوح، ص 328.

(3) التويري، النهاية، ج 2، 66. انظر أيضاً ابن الأثير (الكامل، ج 5، 105)، الذي ذكر أن العصاة تشبوا أمام الحملة التي شنها إبراهيم الأول.

الدولة الأغلبية، مهما كانت مساعدة البربر لها، قد كانت مقرة العزم على التماهي في سياساتها التقليدية المعتمدة على الجند وعلى العناصر العربية بطرابلس، وذلك للحفاظ على نفوذها في الجهة. وهكذا، شعر البربر بأنهم حرموا من ثمار «انتصارهم». فبدؤوا القتال في الحال. لأن الظرف بدا لهم ملائمًا بصورة خاصة، غداة انتصارهم على الجند الذي غادر حتمًا هذه المحنة متقوص القوى المادية والمعنوية. فحملت هواراة السلاح بقيادة أميرهم عياض بن وهب الهواري الذي هزمه هروثة⁽¹⁾ في الماضي سنة 795/170. فاتجه الجند لملاقاتهم. فهزم ولاحقه العدو، فتراجع إلى المدينة، وغادرها في الحال ولجأ عند الأمير. فاستولت هواراة على طرابلس وهدموا أسوارها. وأصبح الوضع على غاية من الخطورة. فهل أن مذهب الخوارج الذي أسال الدماء في البلاد طيلة عدة عقود، وكاد يقضي على النفوذ العربي في المغرب، سيستعيد حيلته القديمة ويحيي من جديد أطماعه السابقة؟

لقد رد إبراهيم الأول الفعل بقوة. وروى ابن الأبار⁽²⁾ أنه فكر في قيادة العمليات بنفسه، فحوله كاتبه داود القيرواني عن قصده، وقد خدم داود في السابق محمدًا بن مقاتل، ذلك الذي زور الرسالة وسبق الحديث عنه، وقد احتج بأن ولاء الجند محل شك وأنه من واجبه تبعًا لذلك أن يتلافى كل مخاطره. فوجه إبراهيم الأول من جديد ابنه عبد الله إلى طرابلس مع 1300 رجل. فعزق عبد الله جحافل البربر، وقتل عددًا كبيرًا منهم، واسترجع المدينة وأعاد بناء أسوارها.

وفجأة اتخذت الأحداث عند ذلك وجهة جديدة، ودخل أمير تاهرت عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم (168 - 784/208 - 823) بفتح الميدان فعلاً. وقد روى أبو زكرياء⁽³⁾ أن هذا الأمير كان صدقة في جبل نفوسة منذ مدة قريبة، لما جددت هذه الأحداث، إذ كان في طريقه أول الأمر إلى مكة لتأدية فريضة الحج، فبقي سميع

(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 196، وابن خلدون، العبر، ج 4، 417.

(2) في «الاعتاب»، ص 107.

(3) ترجم B. MAQUERAY، ص 121 - 127، «السيرة وأشعار الأئمة»، أبو زكريا (La Chronique d'Abu Zakariya) وقام R. LETOURNEAU بترجمة جديدة في R.A.، 1960، رقم 104، ص 155 - 158. ونقل الشماخي في كتاب السير، ص 159 - 161، عن أبي زكرياء، بخصوص هذه الأحداث. وتعرض ابن الصغير في كتابه «أخبار الرستمين»، ص 16 - 17، بإيجاز كبير، لهذه الأحداث، بدون تفاصيل ولا معلومات زمنية. فلذكر أن عبد الوهاب شعر بقوته إلى حد أنه هجم على طرابلس. وروى الدرجيني أيضًا في «الطبقات»، حصار طرابلس.

سنوات قضاهما في الدعوة والتدريس، بعد أن حوله علماء الإباضية المحليون والشرقيون عن قصده، خشية على حياته. ونحن محمولون على الشك في هذه الرواية للأحداث، تلك الرواية التي اكتست صبغة إخبارية دينية واضحة إلى حد ما⁽¹⁾. وقد أيد ابن خلدون رواية ابن الأثير⁽²⁾ الذي أوضح ببساطة أكبر وبصورة منطقية أهم، قائلًا: «ويلغ خبر هزيمة البربر إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم، وجمع البربر، وحرصهم، وأقبل بهم إلى طرابلس، وهم جمع عظيم، عصبًا للبربر ونصرة لهم». فحاصر المهاجمون طرابلس، وحاصر عبد الله في المدينة، فسد باب زناته، وخرج عدة مرات من باب هواره⁽³⁾. وتمادى الحصار حسب رغبة المهاجمين الذين توقعوا بلاريب الحصول على انتصار أسرع وأقوى. وقد ألحت سيرة الإباضيين لأبي زكرياء على ضراوة القتال ومصاعبه. وجاء في السيرة المذكورة أن المهدي⁽⁴⁾ أحد كبار علماء الفرقة، استشهد في تلك المعركة. ويبدو أن الخطط الحربية المرسومة في سرية كبيرة، قد كشفت سريعًا من جهة أخرى، ووصل الأمر إلى حد اعتبار الجواسيس في كل مكان. فروى أن الإمام حدد لذلك عدد مستشاريه أكثر فأكثر، حتى لم يعد يتشاور إلا مع شخص واحد،

(1) سيرة أبي زكرياء جديرة فعلاً بدراسة مماثلة للبحث الذي خص به R. BRUNSCHVIG تأليف ابن عبد الحكم. وربما هنا أيضًا، أكثر مما كان عند ابن عبد الحكم، تفرقت المشاغل الفقهية والتخريفية، وصبغت روايات الأحداث. ويتعلق الأمر في صورة الحال، كما شعر بذلك MASQUERAY (p. 125, I, *Chronique d'Abu Zakaria*)، بتوضيح الظروف التي لم تعد فيها فريضة الحج واجباً فردياً، حتى في نظر الإباضيين المتشددين، بل يمكن التفاوض في أدائها. وتشهد الصورة التي سلم فيها الإمام الأموال اللازمة إلى شخص آخر، ليقوم مكانه بأداء فريضة الحج، وتفضل بصورة حاسمة، المسألة في نظر جميع أتباع هذه الفرقة. وفي الوقت نفسه، بقي الإمام يدرس طيلة سبع سنوات، للذكر الحسن الواضح - يجب ملاحظة حتمية هذا الرقم - في قبيلة نفوسة، فيقوم على هذا بنفسه بأعظم صنيع في نظر الإباضيين.

[انظر «السيرة وأخبار الأئمة» تحقيق عبد الرحمان أبو ب، تونس، 1985].

(2) الكامل، ج 5، 157، وانظر ابن خلدون في «المعبر»، ج 421، أ، ج 6، 286 - 287.
(3) لم يزل هذا الباب موجوداً في القرن السادس عشر، في عصر التجاني الذي تحدث عنه في «الرحلة» (ص 245 و 264 و 268)، وانظر أيضاً الترجمة الجزئية لهذا الكتاب التي قام بها ROUSSEAU (I, 149, J.A., 1853).
وجاء بالبربر لابن خلدون: «وسدّ عبد الوهاب باب زناته، وكان يقاتل من باب هواره، ثم جمعه الخير بوفاة أبيه...». هذه رواية مستحيلة، لأن الضمير في (أبيه) يعود من الوجهة النحوية على عبد الوهاب. وبالفعل، كان الأمر متعلقاً بموت إبراهيم الأول والد عبد الله فوجب تصحيح عبارة «وسدّ عبد الله باب زناته...». طبقاً لرواية ابن الأثير (الكامل، ج 5، 157)؛ والشماخي (السيرة، ص 161). وانتقل الخطأ المطبعي إلى ترجمة N. DESVERGERS (ص 93)، وأدى الأمر إلى Fourmel (I, 470) *Berbers* إلى رواية الأحداث بصورة خاطئة.

وفصل VONDERHEYDEN (pp. 41 et 90) *Berbérie* أن لا يتحدث عن تفاصيل هذه الرواية.

(4) أميل نفوسة، قام بدور كبير لمقاومة الواسلية. انظر، أبو زكرياء، السيرة، (155-146، p. 104, R.A.).

هو وزيره مَرْوَز بن عِثْران. ولما يس من الأمر، قال لأتباعه أن تراجعوا، فلن أضرب الحصار على المدينة برجل واحد⁽¹⁾. وجملته القول، وكما كان يرمي إليه صاحب السيرة، فقد منع الله النصر على الإباضيين، رغم حضور الإمام بينهم، بسبب سيرتهم المشينة.

ويمكن أيضًا تصور تأويل أقل صبغة ما ورائية وأكثر بساطة تاريخية. فقد كان المغبرون يتركبون من أهل بلد طرابلس وجبل نفوسة، وكل بربر الناحية وغيرهم⁽²⁾. ولم يكونوا في الواقع مستعدين إلا قليلًا لحرب الحصار. ولم يكن بإقليمهم مدن حقيقية، وكانوا متعودين على الصحراء، وعلى الغارات الشديدة الخاطفة، وكانوا يجيدون يقينًا المعارك في الأراضي المنبسطة، وكانوا قادرين على أن يهزموا جيش ما شرّ هزيمة، بفضل هجمات خاطفة قوية، غير أنهم لا يحسنون الاستيلاء على مدينة منيعة الحماية، وفي إمكانها تحمل حصار طويل، لأنها كانت تمنع عن طريق البحر بيسر. ولنتذكر أن أول عمل قام به البربر لما دخلوا طرابلس المرة الأولى، إثر عبد الله، كان تهديم الأسوار، ولم يبقوا عليها لاستخدامها في الدفاع عن أنفسهم.

وكان الوضع على هذا النحو لما توفي إبراهيم، يوم الاثنين في 21 شوال 196/5 جويلية 812. فقد أكد ابن الأثير⁽³⁾ أن الرسول المكلف بنقل الخبر إلى طرابلس أسره البربر وقدم إلى الإمام الذي بادر بإعلان الخبر، فأبلغه المنادي إلى علم عبد الله الذي استعد للرحيل عاجلاً إلى القيروان، وأسرع عند ذلك إلى إبرام الصلح.

وقد اعتمد Pournel⁽⁴⁾ مغالًا هذه الرواية للأحداث، وكذلك Vonderheyden⁽⁵⁾، مع أنها لم تكن ثابتة تمامًا. ولم تذكر سيرة الإباضية التي كتبها أبو زكرياء هذه الأحداث قط، ومن باب أولى، فإنها لم تتحدث عن النصر، خلافًا لكل احتمال. وهي توحي كذلك بوضوح بأن القضية فشلت وأن الإمام عاد إلى جبل نفوسة، بعدما يس من اغتصاب المدينة عنوة⁽⁶⁾، إذ كان يرى أن صفوف جنده امتلأت بالجواسيس والخونة الذين كانوا

(1) أبو زكرياء، السيرة، (R.A., n° 104, p. 157).

(2) أبو زكرياء، السيرة، (R.A., n° 104, 1960, p. 157).

(3) روى ابن الأثير في «الكمال» هذا الحديث بمفرده (الكمال، ج 5، 157). إلا أن ابن خلدون قال: «ثم جاءه الخبر بوفاته أبيه» (يعني عبد الله)، (العبر، ج 4، 421). لم يورد أبو زكرياء هذا الحديث الذي كان له أن يفتخر به لصالح الإباضيين، لو بلغ إلى عمله.

(4) Berbers, p. 470.

(5) Berbérie, pp. 42 et 90.

(6) أبو زكرياء، السيرة، (R.A., n° 104, 1960, p. 157).

يخبرون العدو بخططه. ومن جهة أخرى، نعلم بالخصوص، بفضل شهادات متطابقة⁽¹⁾، أن عبد الله لم يستعجل أبداً في الرجوع إلى القيروان، حين علم أن والده توفي، كما أسلفنا، في 21 شوال 196/5 - 7 - 812. وقد أبدى الأمير بطناً جدياً، إذ قضى قرابة أربعة شهور لبلوغ العاصمة التي لم يدخلها إلا في صفر 197/23 أكتوبر - 20 نوفمبر 812. وإذا ما تذكرنا صعوبات خلافة الملك في البلاطات في العصر الوسيط، وجو الدسائس والريبة التي تجري فيها، لا يمكن إلا أن نعجب لقلّة إصرار⁽²⁾ عبد الله في الرحيل إلى القيروان. ويجب الاعتقاد أن مشاكل ذات خطورة قصوى لا يمكن تأجيل حلها، قد حثمت على الأمير الجديد البقاء على عين المكان وسبقت الاهتمام المشروع بالذهاب لتلقي ميراث والده. فبذل أن يتخلص «من أعدائه ويبرم معاهدة سلم هي مشينة لا محالة»، كما اعتقد ذلك Vonderheyden⁽³⁾، كان من حكمة عبد الله الأول أن بقي مدة طويلة على عين المكان في ظروف دقيقة لإنهاء النزاع، وإعادة النظام إلى نصابه في تلك الناحية.

والواقع أنه لم تتح للبربر أية فرصة للاستيلاء على المدينة، إذ أنهم لا يملكون البحرية والفنيات الخاصة، ولم يأمل الأغلبية الوصول إلا إلى تركيز نفوسهم بصورة واقعية دائمة في داخل البلاد التي يعسر دخولها وقد كانت تنتمي إلى فرقة الإباضية. ولذا، انتهت القتال بلا انتصار، ونحن نجهل أصلاً تعقيداته وأطواره، كما كانت تفرضه بكل بساطة طبيعة البلاد والأسلحة. ورضي الجانبان بنص المعاهدة التي مكّنت عبد الله من الاحتفاظ بمدينة طرابلس والسيادة على البحر، والتخلي عن داخل البلاد للبربر. وقد كان من شأن هذا الاتفاق أن يرضي الجانبين، إذ كان يساوي أصلاً العودة إلى الوضع السابق.

(1) التوبري، النهاية (ج 2، 66 - 67)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 422)؛ و«الأعمال» لابن الخطيب في (1434-435، Centenario Amari، II، 434-435) أكدوا بالفعل أن عبد الله لم يعد إلى القيروان إلا في صفر 197/ أكتوبر - نوفمبر 812، أي بعد 4 أشهر من موت والده. وأرخ ابن عماري هذا الحدث بسنة 197 (اليان، ج 1، 97) دون أن يذكر الشهر، ولم يورد ابن الأثير أي تاريخ (الكتل، ج 5، 157).

(2) هذا الأمر لم يمنع FOURNEL أن يقول (Berbers, I, 470) بشأن عبد الله الذي علم بغير وفاة والده: «ولم يفكر الفتي الأغلي منذئذ إلا في التفاوض في الصلح، ورغم أن الشروط التي وردت في معاهدة السلم التي نجح في إبرامها، نصت على احتفاظه بطرابلس والسيادة على البحر، فقد تخلى عن بقية أراضي طرابلس لأمبر بني رستم. فبلغ خالياً لمن ما أرضى به تفاد صبره لتولي ملك إفريقيا، إذ كان يخشى بغير أساس أن يستولي أخوه زيادة الله على الحكم، بينما كان هو يقاتل هوارقة».

(3) Berbére, p. 42

وهكذا، انتصرت الحكمة تحت تأثير الضرورة. فرغم تدخل الإمام الرستمي بنفسه، لم يكتس النزاع شكل الحرب بين الإمارتين، أي إمارة تاهرت وإمارة القيروان اللتين كانتا ترغبان معاً في تلافِي الشر، فالأولى كانت تشلها الخصومات الداخلية والشقاق، أما الثانية، فقد تغلبت منذ حين بشق الأنفس على ثورة خطيرة للجند.

لا شك أن الأيام الأخيرة التي عاشها إبراهيم الأول قد كثرت بها بعض الخيبات. إلا أن الأمير المتوفى لم يترك لخلفه إمارة مصابة أو سلطة متقصّة وغير ثابتة. ذلك أن الرجات الحتمية التي كانت تصحب لا محالة قيام الأنظمة الجديدة، قد تمّ التغلب عليها في نهاية الأمر بصورة طيبة إلى حد ما، ويأقّل التآليف، وتمخضت عن عشر سنين من السلم التي تمتع بها أبناؤه.

عبد الله الأول

(21 شوال 196- 6 ذو الحجة 501/ 2 يوليو 812- 25 يونيو 817):

خلف حينئذ أبو العباس عبد الله الأول والده بلا مصاعب ولا مشاكل، فتمكن، كما أسلفنا، من إعطاء الأسبقية للقضايا الإقليمية وقضايا الحدود، بينما كانت أزمة الخلافة قائمة تماماً، وهذه علامة ثابتة على النظام والاستقرار الداخلي، وقد أكّد الرواة بالإجماع على الهدوء الذي اتصف به حكمه، قال ابن خلدون⁽¹⁾ موضحاً هذا الأمر: «بما مهد له أبوه». فاستفاد عبد الله من ذلك، ولعله بالغ فيه كذلك.

لقد شارك في تسيير شؤون الدولة كل المشاركة، لما كان أبوه على قيد الحياة. فواصل لذلك سياسة تدعيم الدولة التي مارسها أبوه، لكنه تصلب فيها، إذ بدا له بلا ريب أن الظروف ملائم، بعد إخضاع الجند وفرض قضية طرابلس، للقيام بخطوة أخرى لتقمص سلطة الحاكم المطلق.

فقد ذكر ابن الخطيب⁽²⁾ في حكم يبدو أنه عرف كيف يضع شخصية عبد الله الأول في إطارها الصحيح، أن الأمير كان «سديداً، قائماً على أمره جماعاً للأموال».

وقد مارس يقطه ونشاطه ضد الثوار القدامى ومخاطر اندلاع ثورات جديدة. وكان مطلعاً كل الاطلاع على حقيقة الوضع، بفضل ماض قريب المهدي، لعب أثناءه دوراً

(1) العبر، ج 4، 422.

(2) في «الأعمال» (Centenario Amari, II, 434).

لا يستهان به. وحالما تسلم مقاليد الحكم، جدد عبد الله الأول الأمان لعمران بن مجالد المعروف، والذي سبق الحديث عنه - وهذا صنيع حكيم ومهذب لا شك أن أباه لم يكن لينكره عليه - وأسكنه بالعباسية مدينة الأمير، وقرّبه منه في القصر بالذات، بقصد تبجيله بلا ريب، لكن أيضًا وبالخصوص ريثما لمراقبته بصورة أحسن. وكشفت الحراسة والشايات، عن حق أم عن باطل، عن موقف غامض للثائر الذي عفي عنه، وعن علاقات مريبة، لا سيما منها الاتصالات بالفضباط. فلم يتردد الأمير في الأمر بقتله غيلة، في أول محرم 11/200 أغسطس 815⁽¹⁾، طبق العادات المعمول بها في ذلك العصر، وفي صورة مماثلة، أي بأن دعاه على حين غرة، وأمر مولى وقف في مكان مناسب، مزودًا بالأوامر اللازمة، بضرب عنقه فجأة⁽²⁾. فتأثر المفسر الكبير يحيى بن سلام الذي قام بدور بارز في التفاوض للحصول على الأمان، من هذا السلوك، وفضل مغادرة البلاد⁽³⁾.

واشتغل الأمير بالجباية لتعبئة خزائنه بالمال. وقد برهن عبد الله الأول عن يقظة أكبر في هذا الميدان. إذ علّمت التجربة أن الخزائن الخاوية يمكن أن تفضي بالدولة إلى شافة الهاوية، فالمال كفيل بإنقاذ أسوأ الأوضاع بمعجزة. فقرر قبل مدة من موته، أن يقوم بإصلاح جبائي من شأنه أن يضمن للدولة مداخيل ثابتة مهمة. فعزم على استبدال العُشر المرتبط بالمحاصيل، أي الخاضع للتقلبات المناخية بصورة خاصة في إفريقية، نظرًا إلى التغيرات الطارئة على الأحوال الجوية بصورة كبيرة من سنة إلى أخرى، وتعويضه بجباية عقارية ثابتة تقدر بشماني دنائير عن كل مساحة قابلة للحرب «جوز»⁽⁴⁾ من طرف دواب الحراثة سوار أثمر الزرع أم لا. فتأثر الأهالي بهذا الإجراء تأثرًا كبيرًا. وقد كانت إفريقية بالفعل بلدًا زراعيًا أساسًا. ولذا، تفاقمتم القطيعية التي حصلت بين قصر

(1) ورد هذا التاريخ في «كتاب الميون»، ص 352.

(2) انظر «الكامل»، ج 5، 105، لابن الأثير؛ والنهاية، للتوحي، ج 2، 66؛ و«الحلة»، ص 240 - 241 لابن الأبار؛ وكتاب الميون، ص 352.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 241؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 123. توفي يحيى بن سلام في مصر لدى عودته من الحج في ذي الحجة 200/جويلية 816.

(4) ذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 184) أنه حدد 18 دينارًا عن كل دنانير وقال ابن عذاري في «البيان» (ج 1، 95) إنها 8 دنائير عن كل قفيز (انظر حول هذا الكيل) M. LEBONDRE (pp. 44-49)، وقال التوحي في «النهاية» (ج 2، 67) إنها 8 دنائير عن مساحة حرلها جوز من دواب الحراثة. (انظر حول هذه المساحة) R. BRUNSCHWIG (253, Berberie, II). وقال ابن خلدون وابن الخطيب بضموض أكبر إن عبد الله الأول أراد فرض مظلمة كبرى.

العباسية والقيروان، أي بين السلطة وجموع أهالي المدن، وقد استقرّ هذا الوضع، كما أسلفنا، في عهد إبراهيم الأول ذاته، وتفاقم بانفصال جديد عن عالم الريف. فانضافت هذه المرة إلى الأسباب الدينية الرئيسية التي كانت متعلقة بكرة أية سلطة لا تجسم المثل الإسلامي الخاص بالتقشف والتزهد كما يتصوره الفقهاء، دواع ملموسة ومحسوسة أكثر بصورة مؤلمة، اكتست طابعًا اقتصاديًا، وخرقت كلها بصورة صريحة الشريعة الإسلامية السمحة.

فتأثر الرعايا تأثرًا عميقًا وشعروا بما لحقهم في ظروف حياتهم بالذات، ووجهوا بعثات إلى الأمير من جميع مناطق إفريقية بلاشأن، لمحاولة ثنيه عن عزمه، وإقناعه بجور صنيعه وما مسترتب عليه من عواقب وخيمة في الدنيا والآخرة. وقد دونت كتب التاريخ بالخصوص، لأسباب وعظية جليلة، قصة وفد الجزيرة (الوطن القبلي حاليًا)، الذي كان يقوده ولي من تلك المنطقة خلد التاريخ اسمه، إذ نُسِبَت إليه وفاة الظالم استجابة لتضرعاته. وهذا الولي هو حفص بن حُمَيد⁽¹⁾ الجَزْرِي الذي قدم على رأس الأعيان والصالحين من منطقته، لإقناع الأمير بالتخلي عن عزمه. فخطبوا الأمير بلغة الوعظ، ونهوه إلى أن هذه الدنيا فانية، وأشار إلى العذاب الذي ينتظر الأمراء الظالمين، واعتمدوا كثيرًا على حجج دينية. ملاحظين له أن خيرات الدنيا لا تقهر الجور. وبالفعل، ألم يقل الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ﴾⁽²⁾ فكان قولهم بلا جدوى. ولم يستجب الأمير للتوسلات ولا للتوبيخات. وفي طريقه إلى القيروان حائثًا، توجه الوفد إلى الله. وصلى في مصلّى رُوْح⁽³⁾، كما قال ابن علاري⁽⁴⁾، وتضرع إلى الله بنجدة خلقه.

وتوفي الأمير بعد ستة أيام، من أثر دمل تحت أذنه. «وقال من حضر غَسَلَهُ أَنَّهُ، لَمَّا كُشِفَ عَنْ نِيَابِهِ، ظُنُّ أَنَّهُ عَبْدُ أَسْوَدَ بَعْدَ جَمَالِهِ، وَذَلِكَ بِسُوءِ فِعَالِهِ»⁽⁵⁾. وهكذا، توفي عبد الله الأول يوم الخميس في 6 ذي الحجة 25/201 يونيو 817، ومن المحتمل أنه قد أصيب بداء الجعرة، فترك في ذهن رعاياه صورة وذكرى طاغية عديم الشفقة ذي روح شريرة.

(1) سماء ابن الأثير فقط (الكمال، ج 5، 184) حفص بن عمر.

(2) سورة الرعد، 11.

(3) انظر أحلام، المخطوطة رقم 54.

(4) البيان، ج 1، 96.

(5) المرجع السابق.

لكن عهده القصير كان زاهراً. فقد لاحظ ابن الأثير قائلاً: «وكانت أيامه أيام سكون ودعة. وبقي أميراً رخي البال، وادعاً والدنيا عنده آمنة»⁽⁷⁾. لكن هذا الأمير الذي لم يكن أسوأ مسيرة من غيره، قد عُرِف عنه أنه «كان من أجمل الناس وجهاً»⁽²⁾، وأقبحهم فعلاً، وأعظمهم ظلماً»⁽³⁾. يصعب العفو فعلاً، ويعسر من باب أولى تناسي الأمير، إذا ما لحق المال ضميم. فوجب لإدراك تعاقب الأحداث، القول إن الهوة التي كانت تفصل في عهد عبد الله الأول، الدولة الأغلبية عن الشعب، لم تنفك تتسع، وأن القطيعة ما انفكت تتفاقم.

زيادة الله الأول

(6) ذو الحجة 201 - 14 رجب 223/25 يونيو 817 - 11 يونيو 838 :

بويح أبو محمد زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب بالإمارة «ساعة»⁽⁴⁾ لفظ شقيقه عبد الله الجميل أنفاسه. وكانت السنوات الخمس الأولى من حكمه هادئة. قال ابن الأثير⁽⁵⁾: «ولما مات ولي بعده أخوه زيادة الله بن إبراهيم وبقي أميراً رخي البال وديعاً، والدنيا عنده آمنة».

وقد كان الميل إلى تسويد ذكراه كبيراً⁽⁶⁾، وكانت تنشئته تبدو فعلاً مهتأة لحياة

(1) الكامل، ج 5، 105 و 157.

(2) كان يدهي عبد الله الجميل. انظر ابن الأثير في «الحلة»، ص 252.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 95.

(4) ابن عذاري، ج 1، 96، أي ليلة الخميس في 6 ذي الحجة 201/25 - 6 - 817، وهو تاريخ وفاة عبد الله الأول. إلا أننا نجد بعد ثلاثة أسطر في «البيان»، ما مفاده: «بويح يوم الجمعة لسبع بقين من ذي الحجة». يعني ذلك أن شهر ذا الحجة لسنة 201 عد 30 يوماً، فوافق 24 من الشهر، وهو يوم الاثنين. ولا يتصور فضلاً عن ذلك أن مبايعة زيادة الله الأول لم تتم إلا بعد 18 يوماً من موت عبد الله. ولذا، يجب تصحيح نص «البيان»، وتعويض «بقين» بـ «خلون». ولذلك، يقابل 7 ذو الحجة، يوم الجمعة، ويوافق غداة موت عبد الله الأول. وقد ذكر كتاب العيون (ص 254 - 255) من جهة أخرى أن «زيادة الله الأول بويح من الغد، أي يوم الجمعة في 7 ذي الحجة»، وهذا يؤيد الاستنتاجات السابقة.

(5) الكامل، ج 5، 184. ونقل E. FAGNAN (p. 182) *Annales* هذه الفقرة على النحو التالي: «خلفه أخوه زيادة الله بن إبراهيم، وهو أمير عديم الأخلاق، كان يطمئن إلى معاشرته الخلفاء». واعتمد VONDERHEYDEN هذه الرواية، ونقل ترجمة FAGNAN (p. 212) *Berbérie*، فاعتبر زيادة الله الأول «سكيراً مشهوراً لكنه كان رحيماً».

(6) انظر FOURNEL (pp. 480-496) *Berbers*. تحدث VONDERHEYDEN عن «هذا الأمير الفاسد السكير الظالم» =

بهيجة فارغة في البلاط، أكثر من أن تكون قد أعدته للقيام بمهام الحكم. فقد ترى أخوه عبد الله تربية عسكرية، بينما قام بتأديب زيادة الله البالغ. قال ابن الأبار⁽¹⁾: «وكان أبوه إبراهيم بن الأغلب، إذا قدم عليه أحد من الأعراب والعلماء بالعربية والشعراء، أصحبههم ابنه زيادة الله هذا، وأمرهم بملازمته. فكان أفضل أهل بيته، وأفصحهم لساناً، وأكثرهم بياناً، وكان يعرب كلامه ولا يلحن دون تشادق ولا تقعر. ويصوغ الشعر الجيد». ومجمل القول، كان زيادة الله الأول ظريفاً تحلى بكل ما أحبه وقضلته الطبقات المسلمة المثقفة في العصر الوسيط.

كان يحب نظم الشعر بالخصوص. إلا أنه كان ينكر أن يكون مؤلفاً للقصائد، فكان يخفي إنتاجه الأدبي، وذلك تدللاً وأيضاً لأنه لا يليق بالأمير أن يكون شاعراً، خاصة في الغرض المحب لديه. ويذكرنا شعره الذي دون منه ابن الأبار⁽²⁾ بعض العينات، بشعر المولدين، خاصة شعر بشار. إذ كان شعره يتضمن التسيب اللطيف الذي عرف به الطرفاء في القرن التاسع والوصف المتكلف المكرر، وشيئاً من التحذلق الذي لا ينبغي حتماً صدق المشاعر.

وكان زيادة الله الأول ميالاً بوضوح إلى الملذات والخمر، مثل جميع الشعراء العرب في عصره⁽³⁾. وهو لم يجدد أبداً شيئاً في هذا الباب، لا سيما في البلاط. ويمكن الافتراض أنه لو عاش عبد الله الأول، لرضي بذلك زيادة الله، رغمًا عن بعض الخدشات التي كانت متعلقة بكبريائه، إذ لربما قنع بحياة الأمير الظريف المحب للشعر اللطيف.

وبالفعل، كان زيادة الله الأول غير طامع في الحكم بأيّ ثمن، بل إنه اتصف بالولاء الفائق - الذي لاحظته لا محالة جميع الرواة - تجاه أخيه، فقدم إليه خدمات معتبرة جدًا،

= (Berbérie, p. 91)، وحاول بعد ذلك أن يشرح سيرته اعتماداً على مكره أساساً (ص 211 - 213).

(1) الحلة، 252 - 253. انظر أيضاً النوري في «النهاية»، ج 2، 73 - 174 وابن الخطيب في «الأعمال» (Centenario Amari, II, 435).

(2) الحلة، ص 256.

(3) يجب أن يلاحظ في هذا المقام، لتقدير الوضع تقديرًا صحيحًا نزيهاً، أن المشروبات المخمرة والكحولية لم تكن محرمة كلها، خلافاً للرأي السائد اليوم، فقد كان السكر في العصر الوسيط حلالاً مُحَلَّلاً. وكان زيادة الله الأول ميالاً بوضوح إلى الشراب، فكان يجب أن يجتمع في بلاطه الفقهاء الممثلون للاتجاهين المتعارضين، ويشير بينهم المناظرة في موضوع يدي بخصومه اهتماماً رئيساً. انظر صفتاً من ندوات النقاش من هذا القبيل في «الملوك ليعاض»، ترجمة عبد الله بن أبي حسن اليخسني، وانظر أيضاً «الرياض» للملكي، ج 1، 202 - 203.

لكن كان لزيادة الله من الأسباب ما حمله ريمًا على ذم عبد الله. فقد استلم فعلاً لفائدته تركة والدهما بخشوع، وسلمًا إليه كاملة بكل صلح عند عودته من طرابلس، حيث كان منغمسًا في حل قضية شائكة عسيرة. إلا أن الإغراء يكون كبيرًا، بوجه عام، عندما يتولى المرء مقاليد الحكم طيلة عدة شهور بالنيابة، للعمل على الاحتفاظ به، لا سيما إذا كان له ما يسمح بالمطالبة بالعرش. ويبدو أن زيادة الله الأول لم يتأثر تمامًا بمثل تلك الإغراءات الممهودة في بلاطات العصر الوسيط. فاستأنف حياة الفراغ الخاصة بأبناء الذوات، وتحمل عن طيب خاطر الإهانات التي تعرض لها، كما أكد ذلك الرواة.

وقد أثار عليه أخوه من الأب عبد الله بوجه خاص حفيظة حاشيته وتفتن في إيدائه. فهل هذه كراهية طبيعية لأخ أرفع منه ثقافة، قد أسعفه الحظ كثيرًا، وكان مطبوعًا بطبع مغاير، وفضلًا عن ذلك أنجبته أم ولد، هي جلال المكنية التي كان قد وهبها الليث بن سعد في مصر لتلميذه إبراهيم بن الأغلب؟ وهل هذه عداوة مفهومة جيدًا بسبب خلاف محتمل كان من شأنه أن يلحق الضرر بمصلحة الذرية الأصلية؟ ومن المحتمل أن تكون كل هذه الأسباب قد اجتمعت فترتب عليها تلك الإهانات التي أبرزها الرواة الذين كانوا يتقبون دومًا وإبدًا عن حكايات وأحاديث من هذا القبيل، لكنها لم تتمخض في الواقع إلا عن نتائج محدودة جدًا، فضلًا عن كونها قد أفسحت المجال وقتل للأقاويل في البلاط. وبالمخصوص فقد خلف زيادة الله الأول أخاه بلا صعوبة ولا صدام. والواقع أن بعض الأقرباء، وهم: ابن الراحل، أبو الفهر محمد، وأبو الأغلب إبراهيم، وأخوه من الأم الأغلب، قد فضلوا التماس الرحيل إلى المشرق لأداء مناسك الحج، واحتاطوا بعدم التسرع في العودة. لكننا سنجدهم بعد ذلك بإفريقية في عهد زيادة الله الذي استدعاهم⁽¹⁾ لما بدأت المحن، فتولوا قيادات هامة وخدموا الأمير بصدق⁽²⁾.

(1) انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 422. ونشر بالتناسية إلى أن أبا فهر محمد، سماه المؤلف، أبا محمد بحر، وهذا محض خطأ من النسخ. وجاء في الكتاب أيضًا أن زيادة الله الأول استوزره أخاه الأغلب، وهذا خطأ. انظر العبر، ج 4، 423. يتعلق الأمر بغليون الذي سيأتي التحليل عنه.

(2) مثل أبي الفهر محمد الذي قاد فتح صقلية. انظر ابن عذارى، البيان، ج 1، 104 - 105.

الفتنة الكبرى النزاع بين الأمير والجند

التمهيد للفتنة — زياد بن سهل :

823 - 822 / 207 :

وهكذا، لم يحدث أي تصدع خطير في بناء الدولة التي كانت في حاجة إلى الجميع، وإلى كامل قدرتها، وكامل وحدتها لمواجهة الخطر الذي كان تارة كامناً وطوراً حادثاً، ولم ينفك يهدد الأغلبية منذ أن تولوا الحكم. وقد كان هذا الخطر متمثلاً أساساً في الجند. ولم يكن النزاع القائم بين الجند والسلطة حديث العهد. بل كان بمثابة الهدية التي وجدها الأغلبية بإفريقية في المهد، إن صح القول. ولم يمكن ضمان أي استقرار قبل حل هذا النزاع.

واصل زيادة الله الأول العمل بسياسة من سبقه، لكن زاد في الجملة في تصلبها، بعدما مارس بنفسه تجربة فشل فيها مسلك الاعتدال. فتجاوز بذلك وبوضوح كبير، الاحتياجات والمرونة والمراوغة التي استخدمها والده في الماضي، وهي وسائل تبين بعد التحليل أنها لم تعمل إلا على تأخير ساعة الإصداغ بالحقيقة، دون أن تحل المشكلة. ولربما كان في الإمكان حل هذه القضية بطول المدة، بصورة تنسجم ومصالح البلاد والدولة، رغم تشعبها الهائل، لو أن أخلاف إبراهيم الأول عرفوا كيف يستخدمون مهارتهم، والتمسك خاصة بالصبر، كما كان الأمر بالنسبة إلى قائلهم. لكن الأمر لم يكن على هذا النحو، فلحق الضيم تأريخ الأغلبية بأكمله.

لقد تشبّع فكر زيادة الله الأول بذكرىات الماضي، وامتلاً بالتخوفات على المستقبل، فعمز على تطبيق سياسة القوة في نهاية الأمر. فلتن فضل إبراهيم الأول نفي الأشخاص غير المرغوب فيهم قتلافسى إسالة الدم، إلا أن ابنه أساله

قال النويري⁽²⁾: «أغلظ على الجند. . . فسلك فيهم غير سبيل أبيه». والحقيقة أن هذه الطريقة لم تحل شيئاً حين تولّى الحكم، ولم يشعر بأنه يمكن أن تؤدي إلى نتيجة. إذ لم يحصل إبراهيم الأول بالفعل على أن يلتحق الجند بصفه تماماً وبلا نوايا مبيتة، ولم يتغلب عليه أو يخضعه. إنه استماله فقط. . . لحين. ولم يفضّ النزاع. واعتبر زيادة الله الأول أن وضعه أحسن، وظن أنه قادر على فضّه بحدّ السيف، وذلك بأن تمادى بإصرار وإلى النهاية في السبيل الذي أرشده إليه عبد الله الأول. فتسبب في انفجار كاد أن يؤدي به.

قال ابن خلدون⁽³⁾: «فاتحة الخلاف زياد بن سهل بن الصقلية، خرج سنة سبع ومائتين». أما بخصوص زياد بن سهل، فليس لنا من علامة سوى اسمه، لتوضيح أصله ونوع عمله. كان ابنًا لصقلية حسب ابن خلدون وابن عذاري⁽⁴⁾، ولربّما كان ابن الصقلية حسب ابن الأثير⁽⁵⁾. وعلى كل حال، لم يكن نائراً من أصل عربي صميم، ولا يمكن ربط حركته بالمصيان المزمّن الذي لازم الجند. بل إن الأمر كان يتعلق بأحد ضباط الحرس، إذا ما رمنا الاعتماد على عامل الجنس، أي أنه كان أحد الموالي المنحدرين من فئة هامة من العبيد المعتوقين الذين أراد الأغلبة تكليفهم بأمر خدمتهم والسهر على أمنهم كأكثر الأمراء المسلمين المعاصرين لهم، وذلك لعدم ثقتهم في رعاياهم وخاصتهم المضطربين من العرب. ولذلك، كان هذا المصيان قليل الخطورة، بسبب الصدى الضعيف الذي ربما تركه في البلاد، والعطف الضئيل الذي ربما لاقاه. وعلى كل، فقد قضى عليه بدون عسر. لكن هذه الانتفاضة كشفت على أن الداء الذي أصاب الجند، قد امتد ولو جزئياً إلى حرس المرتزقة من السود وغيرهم الذين أراد الأغلبة، حال انتصابهم في الحكم، أن يجعلوا منهم الدرع الواقى لنظامهم، من السيف المسلط من طرف محترفي الحرب والفوضى، وهو سيف لم ينفك يرتعد منه الولاة والأمراء الماسكون بزمّام الأمر في القيروان منذ عدة عقود.

(1) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 96؛ والنويري، النهاية، ج 2، 68 - 69.

(2) النهاية، ج 2، 68.

(3) المعبر، ج 4، 423.

(4) البيان، ج 1، 96 و 97.

(5) الكامل، ج 5، 185، لربّما لم تكن الروايتان المختلفتان سوى اختلاف في قراءة نفس الكلمة.

إن هذا التأثير الذي لم نعلم شيئاً عن دوافعه وقد شق عصا الطاعة في فحص أبي صالح⁽¹⁾ - حيث كان يقاتل؟ أو يربط؟ أو كان ققط في طريقه إلى وجهة ما؟ - اتجه إلى باجة واقتحمها لبضعة أيام. ولنفهم موضوع الرهان جيداً، والغرض الذي كان يرمي إليه، يجب علينا أن نتذكر أن المدينة لم تكن تشبه في شيء المركز الفلاحي الهادئ المتواضع الذي هي عليه اليوم. وقد احتفظت باجة⁽²⁾ التي كانت تُسمى Vaga باللغة اللاتينية، بتحصيناتها البيزنطية التي بقيت سليمة تقريباً في ذلك العصر. وكانت باجة حصناً هاماً يقع في بلد غني، فكانت تكتسي بلا ريب مزايا محققة في نظر ثائر مقدم. وقد ظن زياد بن سهل أنه يمكن بلا ريب الاستيلاء بسرعة وبغثة على المدينة والتحصن بها. لكن الحامية دافعت عن الموقع، خاصة الأبنام⁽³⁾ الذين قاموا بشن هجوم مظفر، وهزم الثائر الذي لم يقدر على احتلال باجة والتحصن فيها في الأبنام، بسرعة فائقة من طرف جيوش زيادة الله الأول بقيادة سالم بن سودة⁽⁴⁾ ابن عم الأمير، وقد أسرع إلى فك الحصار على

(1) راجع المالكي، ج 1، 37، بشأن فحص أبي صالح. هو سهل الفحص الواقع بين تونس وزغوان، وسمي كذلك تخليداً لذكرى أحد قادة حسان بن النعمان الذي قيل إنه توقف به سنة 84، أثناء القيام بحملة على زغوان. كانت تحتل هذا الموقع مدينة طبريوماجوس. ودون ابن حناري بمفرده (اليان، ج 1، 96) اسم المكان الذي جددت به إضافة زياد بن سهل، وتحدث عنه في موضعين، مرة أولى في شكل مدخل قصير خاص بتقدير عام لحكم زيادة الله الأول (اليان، ج 1، 96)، ومرة ثانية في سنة 207 (اليان، ج 1، 97). وفي رأينا، ترجع الأخبار الواردة في المقاتين - خلافاً للتحفظات التي أبدتها E. FAGNAN في ملحوظة على ترجمته لكتاب الكامل لابن الأثير (ص 182) - لنفس الثورة. وتحدث أيضاً ح. عبد الوهاب Un tournant de l'histoire) 343-344، E. FAGNAN، طبّقاً لآراء aghlabide, R.T., 1937, pp. 207. إلا أن كل المؤرخين أجسموا على القول بأن مدة حكم زيادة الله سهل، إحداهما سنة 201، والثانية سنة 207. لا أن كل المؤرخين أجسموا على القول بأن مدة حكم زيادة الله استمرت بالهدوء التام حتى سنة 207، تاريخ الثورة الأولى.

(2) انظر L'Afrique byzantine, pp. 220-222, et 284) Ch. DREHL. لقد بين المؤلف في ص 583، كيف أنه بعد سقوط قرطاجة، تجمعت سنة 695، «أشلاء الجيوش البيزنطية»، «في جهة بيزرت، محمية بأسوار «Vaga»، أي باجة التي احتفظت قطعاً بتحصيناتها لمدة طويلة، بعد زوال البيزنطيين.

(3) جاء بكتاب الديون، ص 368: «ثم خرج عليه جماعة من الأبنام فطردوه...» وأورد رواية أخرى في الحاشية، عوشت «الأبنام» بـ «الأبنام»، يجب تصحيحها بـ «أبنام»، كما يخول ذلك الرسم والسياق. انظر أملاء، الملحوظة رقم 45 و 46، بخصوص «الأبنام» الذين سبق الحديث عنهم بطرابلس أثناء حدوث القتل سنة 189.

(4) لا شك أنه سالم بن سودة بن سفيان بن سالم بن عقال. وقد كان سودة ابن عم إبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال، وسياقي الحديث فيما بعد أيضاً ابن أخ لسودة هو سفيان بن سودة الذي قاد جيوش زيادة الله الأول في ظرف دقيق. وقد كلف أمراء الأغلبة بصورة عامة أبناء صومتهم من سلالة سفيان بن سالم بن عقال، شقيق الأغلب، بقيادات مهمة.

المدينة وتطهير الناحية. وقُتل أنصار الثائر وأعيد النظام إلى نصابه، لكن لحين فقط.

انتفاضة عمرو بن معاوية بالقصرين 823/208 - 824:

هل كشفت ثورة زياد بن سهل تصدعات النظام للجنند؟ وهل رفعت القناع على أن جيش المرتزقة الذي يقوده الموالي والمعتبر مخلصاً إلى حدّ ذلك الوقت لم يعد يتصف بالولاء التام في الواقع؟ وهل استتج من ثورة هذا المولى أن الوضع كان ملائماً لاستئناف القلاقل، نظراً إلى كون ولاء حماة الدولة كان محل ريبة؟.

وعلى كل حال، لقد بدأ بركان الجنند، يعد هذه الإشارة الأولى المعلنة بالخطر ذاته، يدخل فجأة ومن جديد في فترة من النشاط الخطير، وذلك بعد أن هدأ منذ أكثر من عقد من السنين. وقد علل ابن عذاري والنوري⁽¹⁾ هذه الفورة المفاجئة، بالمعاملة السيئة التي سلطها الأمير على الجنود العرب. لكنهما لم يوردا أي اسم، ولم يذكر أي مثال. فهل فكرا، عند عرض شرحهما، في المصير الذي خصص لعمرو بن معاوية؟ عند ذلك الحد، يحصل الالتباس بين العلة والنتيجة، إذ لا ننسى أنه، إذا فقد زيادة الله الأول بلا منازع، كل اعتدال، وأبدى كما سنرى ذلك، غلظة لا مراة فيها، فلم يكن ذلك بلا مقابل ولا سبب. لقد سبق العفو التام التفتن في العقاب.

وبالفعل، نجد سنة 208، ثائراً قديماً، كنا قد تعرفنا عليه، هو عمرو بن معاوية القيسي⁽²⁾ الذي طالت أخباره كثيراً في عهد إبراهيم الأول، وقد تولى القصرين التي ولّاه عليها زيادة الله الأول⁽³⁾. ولنلاحظ أن عمرو بن معاوية القيسي كان أصيل القصرين⁽⁴⁾، حيث كانت قيس كثيرة الأفراد بلا شك. وقد قاد الثورة مرة أولى من هناك، قبل اثني عشر عاماً، على إبراهيم الأول. وها هو من جديد في ناحية كان يعرفها جيداً وحيث - وهذه مغالاة خطيرة في منح الثقة - كان في مقدوره الاعتماد على دعم قوي. وكان عبد الله الأول قد قتل رئيس عمرو السابق، عمران بن مجالد، كما رأينا، وكان عمرو قد أسدى له

(1) البيان، ج 1، 86؛ والنهاية، ج 2، 68.

(2) لا يتحدث ابن الأثير وابن خلدون من فتته التي لم يروها إلا ابن عذاري، البيان، ج 1، 96، و97-98، والنوري، النهاية، ج 2، 68؛ وابن الأبار، الحلة، ص 247.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 97؛ والنوري، النهاية، ج 2، 68؛ وابن الأبار، الحلة، ص 247.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 247.

النصح وأساء⁽¹⁾. أما هو، فقد عفي عنه ونجا، واستعاد أيضًا ثقة الأمير ومنته.

ولم يمنعه ذلك من رفع لواء العصيان، غداة فتنة زياد التي أعطت الإشارة للثورة. ويبدو أن ذلك كان بلا سبب، سوى حب المغامرة، ووجود أطماع قديمة، وأيضًا أحقاد قديمة لم تخدم كما ينبغي. فهل ألقى بنفسه في عملية انتحارية؟ لا ريب أن عمرو بن معاوية الذي لم يكن من المبتدئين. «كان من شجعان الجند ورؤساءهم وأهل الشرف منهم»⁽²⁾. وقد قدّر قطعًا حظوظه من النجاح قبل الشروع في العمل، ولعله اعتبر أنها لم تكن هينة، فحاول مرة أخرى أن يفامر. وهنا أيضًا، كما في وقعة باجة، يجب تصوّر المكان الذي دارت فيه المعركة، حتى ندرك نوعية الحركة جيدًا. إن جهة القصرين المعروفة بسيليوم (Cillium) قديمًا⁽³⁾، كانت منفذًا عسيرًا نوعًا ما، وقد حصنها البيزنطيون. ويمكن مشاهدة آثار هذه التحصينات إلى يومنا هذا، ولا ريب أنه تواصل استخدامها في عهد الأغالبية. ولذا، كان الإغراء شديدًا في هذا السياق، إلى حد أن حاول قائد حازم من جديد كان قد تدرب على العصيان، لما كان الحرس المرتزقة يدون إشارات الاضطراب، نقض حكم السلطة المركزية وتحصن بناحية كانت تملك إمكانات جدية للمقاومة. لقد كان هذا قرار عمرو بن معاوية رغم أن ابنه الأكبر (واسمه حُباب) قد نصحه بالتخلي عن هذا العزم، فجلد مائتي جلدة بالضبط، كما قيل، ثمًا لتحريره والده على البقاء في الشرعية.

وكان رد فعل زيادة الله الأول فيما يبدو أقوى مما توقعه الثائر. فقد كُلف بإخضاعه أبو هارون موسى الذي عُيّن واليًا على القيروان منذ عهد قريب، وكان أبو هارون من موالى إبراهيم الأول، أي أنه كان من أولئك الرجال الثقات وأصلهم من المخدم الذين شرع في تكليفهم بالمهام التي كانت تتطلب أقصى الولاء. فحاصر جيش كبير الثائر أياها. «فلما ضاق به الأمر، ألقى يده، ونزل معه، وسار إلى زيادة الله هو وولده»⁽⁴⁾.

وحبس عمرو بن معاوية أول الأمر، ثم قتل الثائر وابناه، بعد حبسهم بقليل، في

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 247.

(2) التبري، النهاية، ج 2، ص 68.

(3) انظر Ch. Tissot, *La province romaine d'Afrique. II*, 636-643 et Ch. Diehl, *L'Afrique byzantine*, (2) pp. 234 et 293.

(4) التبري، النهاية، ج 2، ص 68.

ظروف قاسية أطال ابن عذاري⁽¹⁾ وحده في وصفها، بوفرة من التفاصيل غير المعتادة، من المناسب أن تدرج في هذا المقام حتى يحسن فهم بقية الأحداث، وذلك باستثناء أي مؤرّخ آخر. فقد جمع زيادة الله الأول أقاربه وخواصه المفضلين للمتّع معاً بمسرات ندوة منحصصة للملذات، عملاً بعادة تشترك فيها جميع البلاطات الإسلامية في العصر الوسيط. وأخير أثناء الجلسة بوصول الأسرى عمرو بن معاوية وابنيّه حُباب وسُكّاب⁽²⁾. فأمر بحبسهم في الحال بسجن وزيره غلبون الذي كان محل ثقة لدى الجند، وقد قيل إنه كان يقبل الدفاع عنهم عن طيب خاطر، ثم تمادى الأمير في الشراب. ودخل في الأثناء المهرج أبو عَمَّار. فقال له زيادة الله: «ما يقول الناس، يا أبا عَمَّار؟» فقال: «يقولون: إنما منك أن تقتل عمرو بن معاوية مخافة أن تثب القيسية على عمك بمصر»⁽³⁾. لم يكن لزيادة الله هم تولى مصر⁽⁴⁾. ولذا، كان قول المهرج مجرد نكتة ودعابة تضمنت إشارة شديدة المفعول قصداً، تهدد قيس داخل البلاد، وقد كانوا رفاقاً للثائر المحبوس. إن هذه الإشارة المصحوبة بالتحدي الذي كون منها عبوة ناسفة، لم تذهب سدى، خاصة وأن الأمير وجد ما شحذ سمعه بما يكفي من الخمر إلى حد خطير. فقرر زيادة الله أن يقبل التحدي حالاً، وأمر غلبون قائلًا: «انقل عمرو وولديه من حبسك إلى حبسي»⁽⁵⁾. وذهب في نفس الليلة، وهو تحت تأثير الخمر، للحبس، وضرب بنفسه عنق عمرو بن معاوية. ثم استقدم ابنه. فقال له حباب أكبر الولدين، إنه لم تكن له يد في الانتفاضة، وإنه جلد لاستنكاره إياها. فاعترف الأمير بذلك وقال: «أجل! قد كان ذلك! ولكني أعلم

(1) البيان، ج 1، 98. وانظر أيضًا ابن الأبار، الحلة، ص 247.

(2) لم يندق هذا الاسم جيدًا. هذه رواية «النهاية» (ج 2، 68). أما ابن عذاري، فقد سماه في «البيان» (ج 1، 98) سَجَّان، وأضاف في الحاشية، سَجَّان وسَمَّان. انظر أيضًا ابن الأبار، الحلة، ص 247، حيث يصعب تبيين اسمه لفقدان الإصمام. ولربما يمكن قرأته سَجَّان، وقد ورد في «الحلة» أيضًا (مخطوطة، 149) سَلْتان.

(3) لم يبين VONDERHEYDEN أنها دعابة فاه بها المهرج على سجيته، فظن أنه ينبغي تحويل النص مستندًا إلى قول AMARI، فترجم على النحو التالي (Berberie, p. 92): «قيل إن السبب الوحيد الذي منعه من قتل عمر بن معاوية القيسي، هو الخوف من قيس». أما الترجمة من «البيان»، ج 1، 121، التي قام بها FAGNAN، فقد كانت أكثر مطابقة للنص العربي.

(4) كان واليًا على مصر، بداية من شعبان 206 / جلفني 822، عبد الله بن السريّ الحَكَم، وخلفه، بداية من ربيع الأول 211 / جوان 826، عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مُصْتَب. انظر أبا المحاسن، النجوم، ج 2، 181 - 191.

(5) ابن عذاري، البيان، ج 1، 98.

أنك لا تخلص لي⁽¹⁾، ثم أمر بقتله. ووضع الرأسين من الغد على درع وقدمهما لسكاب الذي بهت. وأمر بضرب عنقه أيضًا. ثم استمتع كامل اليوم رفقة ندمائه بتناول الشراب بصورة فظيعة مرعبة وهو يشاهد الرؤوس الثلاثة المجموعة فوق درع واحد⁽²⁾.

وهكذا، قام زيادة الله الأول بإعدام دوق انغيان⁽³⁾ على طريقته. إذ كان يريد أن يؤثر في الأذهان، بالقيام بعملية لافتة للانتظار واتخاذ قرار لا رجعة فيه، أملًا من وراء ذلك أن يضع الخوف والدهشة حدًا للفوضى.

لقد كانت هذه الوسيلة، أكثر من الفعل ذاتها، إذ أثارت الحفاظ، وانقلبت النتيجة إلى ضد ما كان في الحسبان، في نهاية الأمر. فقد كان عمرو بن معاوية بلا ريب معتادًا على التمرد، فاستحق جزاءه تمامًا. إذ أنه ردّ على العفو والثقة بالخيانة. لكن لما قتل ابنه؟ وماذا كان يرجى من مشهد وحشي نسبيًا، حتى ولو كانت الأنفس قد عاشتها في العصر الوسيط، وكانت تتصف بحساسية أقل من حساسيتنا تجاه فظاعة بعض المشاهد؟ لقد كان هذا القائد ملذّبًا، لا ريب في ذلك، لكنه كان مبجلًا، وقد أذل عن قصد وبصورة مشينة، صلبة ولديه، لما تقرر قتله. والحقيقة أن العدل والانتقام في العصر الوسيط لم يتميزا عن بعضهما تمييزًا واضحًا. وقد عرف ورثة شعراء الصحراء العربية القدامى حق المعرفة، أن الثأر يعني الانتقام المسترسل الذي لا يتقطع، تحت تأثير العاطفة واللامعقول. وبما أن زيادة الله الأول أذعن له بتفنن كان ملازمًا له، في وقت لم يكن يسيطر على نفسه كل السيطرة، فقد ارتكب خطأ خطيرًا بلا مراء، وهفوة سياسية فادحة. فمن خلال عمرو بن معاوية وابنيه، الحق إهانة خطيرة جدًا بالشرف الجماعي، لا بشرف قبيلة قيس فقط، بل بالجنود العربي بأكمله. وكانت الصفة مؤلمة جدًا، في نظر أناس

(1) المرجع السابق.

(2) احتفل شاعر البلاط عبد الرحمن بن أبي مسلمة بهذا الحدث، فأشدد شعرًا مدح فيه زيادة الله الأول بهذه المناسبة، قال:

«أزيتَ جُسرًا عُسْرًا في مُصَفَّرَةٍ من الدماء ارتلدى من حوكها ابنه
وظنّ أن دخول الحصن مانعه من الجيوش إذا ما سُدَّ باباه
فاستزلته الموالى ملقيا بيد ووجهه لهب النيران يمشاه
انظر ابن الأبار، الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149، الترجمة المخصصة لمتنصر الطنلي. قتل عمران من طرف عبد الله الأول. انظر أملاء، ص 21.

(3) كان هذا اللدوق أمير كوندي (1772 - 1804). وقد أمر بوثارت باخطفه من ألمانيا، ونقله إلى باريس، ثم إعدامه (الترجم).

كانوا دائماً على أمة لمواجهة التحدي في مجال الشرف، لأقل من ذلك بكثير. فقد تدخل عنصر عاطفي عظيم النتائج وقادر على استقطاب جميع الأحقاد، في النزاع القائم بين الجند والسلطة. فهل أن ترويع الرواية التي نقلها ابن عذاري⁽¹⁾ عن عمرو بن معاوية الذي منح الأمان ثم وقع الخدر به، كان عنصراً في ذلك الظرف لتضخيم الوضع أكثر مما يجب؟.

انتفاضة منصور بن نصر الطنبذي:

وهكذا، تحول حادث بسيط كان من المفروض أن يكون مجرد قضية عدلية، إلى جريمة نكراء تناقل اللاحقون ففطاعتها، فأثارت السخط.

وقد كان حنق القيسي منصور بن نصر⁽²⁾ الجشمي⁽³⁾، المعروف بالطنبذي⁽⁴⁾، عنيّاً بصورة خاصة. وكان جُشم يتفرعون عن هوازن المتسيين إلى تجمع عظيم يتكون من قيس عيلان الذين كانوا يقيمون بشمال بلاد العرب، عند ظهور الإسلام⁽⁵⁾. وقد مهدت لهم الفتوحات دخول مختلف أقاليم المملكة. وكان منصور الطنبذي من سلالة جشم بن

(1) النويري، النهاية، ج 2، 68، تحلث عن استسلام الثائر وابنيه بلا قيد أو شرط. قال ابن الأبار (الحلة، ص 247): «فلما ظفر به زيادة الله قتله وولديه الحباب وسكاب». ثم ذكر في الفقرة المخصصة لمنصور الطنبذي (الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149)، نبذة من قصيد في ملح عمرو بن معاوية الذي أجبر على الاستسلام، لأن الثيران التهمت قصره (وانظر أملاه الملحوظة رقم 146). وذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 18) وحده أن الثائر شرط منحه الأمان قبل استسلامه. لكنه ذكر بعد ذلك أن الثائر أسر مع ابنه ونقل إلى القيروان وأنه حبس لدى وصوله، ويبدو أن هذا الكلام لا يطابق إلا بعسر الاتفاق على الأمان.

(2) سماء ابن الأثير (الكامل، ج 5، 185) فقط، منصوراً بن نصير (انظر في هذا الصدد ملحوظة نقدية لـ FACHAN 3) *Annales du Maghreb et de l'Espagne*, 182, note 3). وأهد علم المسكوكات هذه الرواية. وبالفعل، ظهر اسم الثائر منصور بن نصر على درهم مؤرخ في 825/210، وجد قرب منزل تميم، في ناحية الوطن القبلي. ونظر في هذه القطعة ح. عبد الوهاب في (R.T., 1937, p. 275). وانظر أيضاً F. DE CANDIA، حيث تأسف لعدم وصول أية قطعة عن منصور الطنبذي. وراجع أيضاً R.T., 1938, p. 55، حيث أثير من جديد موضوع الدرهم الذي أشرنا إليه.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 247، والمخطوطة، وجه ورقة 149 التي بها ترجمة مخصصة لمنصور الطنبذي، لم يدرجها AMARI في *Biblioteca*، ولا MOLLER في *Beiträge*.

(4) حرف كثيراً اسم منصور الطنبذي. وجاء بالعبر لأين خلدون منصور «التُنْبِذِي» (ج 4، 423)، ثم منصور «الطُنْبِذِي» (ج 4، 424). وجاء بالرياض للمالكي، منصور «الطُنْبِذِي» (ج 1، 185)، وفي «المعالم» لأين ناجي، منصور «الطبري» (ج 2، 3) ويمكن وجود تحريفات أخرى، لكن لا فائدة من ذكرها جميعاً.

(5) انظر E.I.، مادة قيس عيلان (ج 2، 692 - 698، بحث لـ A. FISCHER)، وهوازن (ج 2، 312، بحث لـ J. SCHLEIFER).

معاوية بن بكر الذين رحلوا جموعاً إلى المغرب⁽¹⁾. فلا بد أن استقرارهم بإفريقية كان كثيفاً إلى حد ما. فلم تكن إشارة مهرج البلاط إلى تهديد قيس مجرد دعابة ومجرد مباحاة بلا أساس.

وكاد هذا التهديد أن يتجسم في الحال، فقد «كان منصور الطنبلي على طرابلس»⁽²⁾. فلما علم بخبر قتل القيسي عمرو بن معاوية، صاح في سورة من الغضب: «يا بني تميم، لو أن لي بكم قوة أو أوي إلى ركن شديد»⁽³⁾. ونقلت هذه الأقوال المتهورة حالاً من طرف «صاحب الخبر» إلى زيادة الله الأول الذي عزل الوالي وأمره بالعودة إلى القيروان. فتدخل الوزير غلبون لفائدته وحصل على الأمر بإطلاق سراحه. وبعد أيام قضاهما في البلاط لتبديد ظنون الأمير، طلب منصور الإذن له في العودة إلى بيته، فأذن له في ذلك. فرحل إلى تونس والتحق بقصره الذي كان يحمل اسمه، في طنبلة.

كان قصر طنبلة⁽⁴⁾ يقع على بعد أربعة فراسخ جنوب تونس، في موضع المحمدية حالياً⁽⁵⁾، واتفقت المصادر على هذا الأمر. فهل كانت بناية من العصر الإسلامي؟ كلا،

(1) الفلقشندي، النهاية، ص 214.

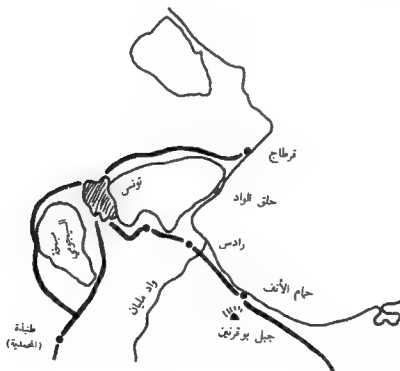
(2) النويري، النهاية، ج 2، 69. أورد النويري وابن الأبار قسط في «الحلة» (مخطوطة، وجه ورقة 149، ترجمة مخصصة لمنصور) هذه المعلومات، حول تطور ثورة منصور وحول بقاء هذا الأخير بطرابلس. وجاء بالحلة (مخطوطة، وجه ورقة 149): «كان والياً على طرابلس».

(3) النويري، النهاية، ج 2، 69. وترجم VONDERHEYDEN العبارة (Berberie, p. 93) كما يلي: «يا بني تميم، لو ساندتموني، لكتمت ركناً لي بمثابة العمود الراسخ» ثم شرح قوله: «إن تميماً أعداء للأغالية من قديم، فكانوا فعلاً معدين لحماية شرف مضر المهان». وأفضل المؤلف أن الأغالية هم من تميم. ولا تحتاج هذه الطريقة في معالجة التاريخ الأغالي إلى تعليق. انظر أيضاً ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149) الذي أورد نفس التعجب بنفس العبارة.

(4) راجع «المسالك» للبيروني، ترجمة DE SLANE ص 194 والرياض، ج 1، 37 للملكي؛ والنهاية، ج 2، 69، للنويري؛ والمعجم، لياقوت، مادة طنبلة، ج 4، 42 - 43، وقد ذكر كذلك موقعاً بنفس الاسم في صعيد مصر، وشكلاً طنبلة. واعتد G. WIEB أيضاً هذا الشكل في ترجمته لكتاب البلدان للياقوتي، ص 211. وبخصوص طنبلة إفريقية، ذكر ياقوت ابن الجوزي (المتوفى سنة 1004/395 - 1005) الذي لم يصل إلينا تاريخه. انظر أيضاً «الرحلة» للنجاشي، ص 8. اعتدنا الشكل الذي أورده ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 186. إن كاسمة مثل ث أو ث موجودة فضلاً عن ذلك، في كثير من أسماء المدن العتيقة مثل Tubernuc (عين طبرنق)، و Tubunne (طنبنة)، و Thuburbo Majus، و Thuburbo Minus (طبرنة)، و Thuburnica، و Thuburnicum Bure (طبرنة) الخ. . .

(5) تشاهد حالياً آثار في هذا المكان، وهي بمثابة قصر «فرساي» بالنسبة لأحمد باشا باي الأول (1253 - 1855/1271).

قطعا. فقد أفادنا المالكى⁽¹⁾ فعلا أن حسانا بن النعمان، لما هجم على قرطاجة سنة 703/84، ترك قسما من جنوده مرباطا هناك. وكان القصر حصنا عتيقا، بلا أي شك ممكن. ويحتمل كثيرا أنه كان حصنا يزنطيا. وبالفعل، فقد حصن البيزنطيون الخط الذي كان يمر بالرأس الطيب، بين حمام الأنف والحمامات، لأنه كان مصدرا للاضطرابات⁽²⁾، وأكثروا من تهئية التحصينات داخل البلاد ذاتها، لأسباب تخص الأمن. ولذا، يجب أن نعود مرة أخرى إلى التاريخ البيزنطي ليتضح لنا تاريخ الأغابية. لكن لم نجد أية خريطة، والحق يقال، أقل أثر لطنبذة القديمة. غير أن البلدان القديمة غير المحددة كانت كثيرة.



(٤) الرياض، ج ١، 37. الملاحظ أن توقيت فتوحات حسان بن النعمان غير ثابت كثيراً، وأن التاريخ الذي ذكره المالكي ليس صحيحاً بالمرّة. انظر A. GATEAU (*Conquête de l'Afrique du Nord et de l'Espagne*)، لابن عبد الحكم، ص 160، الملحوظة رقم 97.

(2) انظر (L'Afrique byzantine, pp. 270-271) Ch. DIEHL.

فقد خصص لها⁽¹⁾ Ch. Tissot فصلاً كاملاً. ولربما يجب البحث عن Thunuba أو Thanutada في كلمة طنبذة العربية، وقد أورد Ch. Tissot الكلمتين دون أن يقدر على تحديد موقعهما. وبصورة أبسط، لربما أفلت قصر طنبذة من تنقيب التاريخ اللاتيني دون أن يجرّد كما ينبغي. على أن هذا الموقع يكتسي فائدة حربية لا محالة. ويقع قصر طنبذة بأعلى ربوة، وكان يراقب الطريقين المؤدّيين إلى قرطاجة وتونس⁽²⁾.

كان هذا القصر ملكاً لأحد عظماء الأعيان سنة 823/208، هو منصور بن نصر الجشمي من طنبذة، وكان منصور يملك بلا ريب أراضي كثيرة مجاورة⁽³⁾، كان يقيم بها الموالي والأنصار الكثيرون. وكان هذا السيد والياً على طرابلس، ومن سلالة شريفة من قيس. وكان يعد بالفعل من بين أجداده «فارساً من أشجع فرسان»⁽⁴⁾ جشم بن معاوية بن بكر بن هوازن، الشاعر المحارب دريد بن الصّمة الجشمي الذي منحه بعضهم مرتبة تفوق مرتبة عترة البطل الأسطوري لبلاد العرب قبل الإسلام. وحالما استقر منصور بقصره، شرع في مكتبة مختلف قواد الجند لحملهم على الانتفاض على الأمير الذي قسا في قتل عمرو بن معاوية وابنيه، وقد كان يقدر، إن لم يحتاطوا لذلك، أن يعد لهم ولأبنائهم مصيراً يكتسي نفس الفظاعة. وأخبر زيادة الله الأول مرة أخرى بما كان يحاك له، والثابت أن العدو لم يفده. فعزم على العمل بسرعة وقوة، للقضاء على الحركة، ومحق الثورة في المهد.

الإخفاق في تونس - صفر 209 / يونيو 824 :

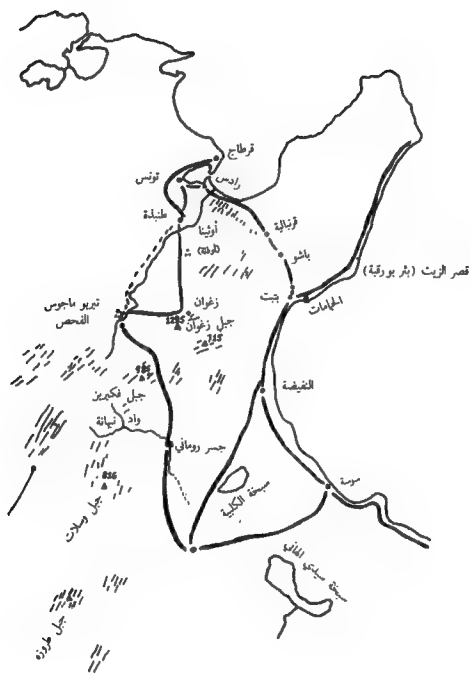
استعرض الأمير الجيش كالعادة. ثم استدعى في الحال القائد محمداً بن حمزة وأمره بالرحيل إلى تونس في الحين في تكتم تام، صحبة جيشه، كما تقدم للاستعراض، لمباغتة منصور وجلبه في الأصقاف. وكان عدد الجنود ثلاثمائة أو خمسمائة من

(1) *La province romaine d'Afrique*, II, 763-783.

(2) انظر الرسم.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، مخطوطة، ورقة 149، الذي تحدث عن منازل منصور في ناحية تونس.

(4) B.I. مادة دريد بن الصمة، ج 1، 115، بحث لـ T.H. Weir. مات دريد بموقعة حنين سنة 629/8 - 630 وهو يقاتل الإسلام. راجع أيضاً النويري، ج 2، 69، بخصوص نسب منصور.



الفرسان⁽¹⁾، وكانوا من الموالي كما روى ابن الجَزَار ونقل الخبير ياقوت⁽²⁾. وتسلم القيادة ضابط من بيت لا يقدح في ولائه للأمير. وكان أبوه حمزة بن السبّال يعرف بهارون، وكان من أشهر قادة الجند، فأغدى عليه إبراهيم الأول المنن وكلفه بأصعب المهام وأعسر الخطط⁽³⁾. وقد قدم هذا الرفيق منذ الساعة الأولى أعواناً مخلصين اشتهروا بولائهم التام للدولة، منهم محمد بن حمزة مدار حديثنا. وهكذا، كانت العناية كبيرة في اختيار القائد والجند المكلفين بمباغتة منصور. وتبدو هذه الأمور كلها عادية تماماً، إذ كان موالي⁽⁴⁾ الدولة وأعوانها يكفلون لحنكتهم بالمهام الخطيرة، كما هو معلوم.

فتحول محمد بن حمزة إلى تونس⁽⁵⁾، لكنه لم يجد بها منصوراً الذي كان «عائشاً»

(1) 300 حسب ابن الأثير (الكامل، ج 5، 185)؛ وابن حنبل (البيان، ج 1، 98)؛ وابن الأبار (الحلة، مخطوطة وجه ورقة 149)، و500 حسب التوري (النهاية، ج 2، 69).

(2) انظر المجموع، مادة طُنْجَة، ج 4، 42 - 43.

(3) انظر ص 148. راجع أيضاً «الحلة» (ص 244) لابن الأبار، ترجمة حمزة بن السبّال الذي رافق إلى الشرق، الجنود غير المرغوب فيهم، وكان والياً على طينة أيضاً. وقال ابن الأبار في ترجمة خصمها لأحد حفدة حمزة الذي كان حاجباً لإبراهيم الثاني: «وابنه محمد بن حمزة هو الذي وجهه زيادة الله بن إبراهيم للقبض على منصور العلنبي بقصره بالمحمدية، فأكاده، وقتل محمد هذا». ثم أضاف ابن الأبار أن محمداً بن حمزة قتل في معركة سببية التي سبّأ الحليتها عنها (الحلة، ص 275).

(4) انظر في هذا الشأن ملاحظات G. MARÇAIS (Mél.) Ch. MARÇAIS d'après al-Ya'qubi, *Mél.* G. MARÇAIS (d'histoire et d'archéologie, I, 43).

(5) لم يوضح أغلب الجغرافيين العرب بدقة، المسلك المتبع من القيروان إلى تونس. فهم اكتفوا بالقول إن المدينة الأولى تبعد عن الثانية «بمرحلتين يقطعهما بقل» (انظر ابن خردادبه، المسالك، ص 7، وابن الفقيه، البلدان، ص 31، وانظر أيضاً ملحوظة الحاج صادق، رقم 3، ص 87). وأشار المقدسي في «أحسن التقاسيم»، ص 64، إلى ثلاث مراحل (انظر الملحوظة رقم 183 لـ Ch. PELLAT الذي لفت النظر إلى أن تقدير المسافات التي قام بها المؤلف «لا يتفق دائماً والواقع»). واكتفى العقوبي في «البلدان»، ترجمة WIEB، ص 210، بأن لاحظ أن (الرحلة كانت تقع أيضاً من القيروان إلى تونس). وذكر الإفريسي في «الزهوة»، ص 81، أن القيروان تبعد من تونس بأكثر من مرحلتين لقليلة. كل هذا لا يرضينا قط إلى الطريق المتبعة. ومن حسن الحظ أن الجكري (المسالك، ص 37) كان أكثر دقة. قال: «ومن القيروان إلى مدينة تونس مائة ميل وهي ثلاث مراحل: فإلى فندق شكّل مرحلة، وإلى مستير عثمان مرحلة، وإلى القيروان مرحلة، وطريق أخرى إلى منزل باشو إلى الدواميس إلى القيروان».

أثبت ح. ح. عبد الوهاب موقع منزل باشو الذي اشتهر في عهد إبراهيم الثاني (Villes arabes disparues, dans *Mél. W. Marçais*, pp. 2-10) وكان يوجد بمكان يعرف اليوم بالجديدة، على بعد 7 كلم تقريباً من الجنوب الشرقي من قربالية. ولم يحدد في علمنا، أي موقع للدواميس، لكن يحتمل أنه كان يقع بين النفيضة والحممامات. ولم يكن هذا المسلك فعلاً إلا متصلاً - في مكان ما شمال النفيضة؟ - بالطريق الرومانية القديمة الكبرى على الساحل. انظر Ch. TISSOT (La province romaine d'Afrique, pp. 108 et s.). التي تفرق عند Putput (انظر Atlas des ceinturations romaines de Tunisie, planche XXXVII) وتنحني غرباً، =

في قصره، كما ذكر النويري⁽¹⁾، أو أنه «توجه» إليه، كما قال ابن الأثير⁽²⁾، وصحح ابن عذاري⁽³⁾ القولين، فقال إنه غاب عن تونس لخروجه إلى قصره.

ما القول في هذه التأكيدات المختلفة؟ من رأينا أن منصورا الذي كان يقدر دائما على اللحاق بملجته بسرعة، عندما يبلغه أقل إخطار، كان يعيش أساسا وفي الأغلب، لإعداد المؤامرة التي كان يحيكها بتونس، حيث أمل زيادة الله الأول الذي بلغه الخبر بعوائده ومشاوراته، أن يتمكن من مباغتته. إن هذا الظن الذي يوضح وحده مناورة الأمير، كان بلا ما أقل. إذ لا يمكن فعلا أن تنجح هذه المناورة إلا عند ضمان مفعول المباغتة. ولم يكن الأمر كذلك. ويمكن الافتراض أن منصورا أخطر في الإبان، رغم الاحتياطات المتخذة. ولما أخطر، تمكن من الالتحاق بمأواه حيث كان من البعث أن يؤمل إخراجها منه بواسطة حفنة من الفرسان الذين كانوا يقاتلون في بلاد معادية لهم، كما

= فنصل بتونس عن طريق Ad Aquas (حمام الألف) وروانس Ad Decimum (مقرين). إن هذا المسلك الذي كان يمر بهذا الجزء من السهل، الذي يتأخذ شبه الجزيرة، وصل بسهولة في كل زمان، ناحية تونس قرطاجة بساحل ييزان والبادية بالداخل» R. BRUNSCHVIG (Nôba Nôbiya, R.T., 1935, p. 153). كان هذا المسلك يفرضه وضع الأرض ولم يتغير منذ آلاف السنين. وأشار البكري كذلك إلى طريق أخرى أكثر وصلا للقيروان بتونس. فأشير إلى ماوى المرحلة الموجود على طريق هذا المسلك، وهو فندق شكّل الذي يمكن تحليله بدقة نسبية، بفضل البكري (المسالك، ص 46)، وقد أتاح لنا البكري أن نضعه في ضاحية زهوان، فوصفه بأنه أرض زراعية مزدهرة، وهو «المحلة المعروفة» بأسفل الجبل قطعاً، أما المحلة الثانية منستير عثمان، فيصعب تحليلها بدقة. ومكتنا البكري (المسالك، ص 55.. 56) من تحليلها في نقطة تفرق فيها طريقان، إحداهما تؤدي إلى تونس، والثانية إلى باجة. وذكر أيضا أن منستير عثمان كانت مدينة زاهرة تشتمل على معالم حيقة. وتدل هذه المعلومات على أن الطريق المعنية كانت تصعد رأساً إلى الشمال، وتخترق واد نهالة على الجسر الروماني الذي ما زالت آثاره قائمة، وتسير بين جبل فكيرين غرباً وجبل زهوان شرقاً، لتصل بتونس مروراً بطنبلة. إنها طريق رومانية قديمة أيضاً، لأن وجود الجسر الروماني حجة دامغة. ونعلم من جهة أخرى أن الطريق القديمة كانت تصل طنبلة بـ Thuburbo Majus، وهو فصح أبي صالح عند المؤلفين العرب، عن طريق زهوان (انظر «أرياف»، ج 1، ص 37، للملكي، حملة حسان بن النعمان على قرطاجة، وانظر أيضاً La province romaine Ch. Tissot (d'Afrique, pp. 545-567).

وقد مكتنا هذه المعلومات المتنوعة من رسم مختلف المسالك الممكنة بين القيروان وتونس على خارطة. فما هو المسلك الذي اتبعه محمد بن حمزة؟ لم يكن مجهول قطعاً أن منصورا كان يملك قصرًا يراقب بالمثل مدخل تونس عن طريق زهوان وطنبلة. ولعله سلك طريق الساحل، لأنه أمر بأن لا يثير شكوكه وأن يياغته.

(1) النهاية، ج 2، ص 69.

(2) الكامل، ج 5، ص 185.

(3) البيان، ج 1، ص 99.

سنرى ذلك. فلم يبق عند ذلك إلا توخي حل واحد هو محاولة الحصول على اتفاق بواسطة التفاوض والسياسة لأنه لا يمكن الحصول عليه بحد السلاح.

وهكذا، حط محمد بن حمزة وجنوده وحالهم بدار الصناعة⁽¹⁾ بتونس، وأرسل إلى طنبلة وفداً يتركب من أربعين شيخاً بقيادة قاضي المدينة شجرة بن عيسى المعافري⁽²⁾ الذي كان يتمتع بثقة الجميع ويتقديروهم، بسبب مركزه السامي وعلمه. ولما قدم الوفد على منصور، وقد كان مكلفاً بالضغط أدبياً على الثائر وحمله على الرجوع إلى الطريق المستقيم، بين له «الحظ في دينه ودنياه»⁽³⁾، بشرط أن يعود إلى طاعة الأمير. واستقبل منصور الوفد باحترام وتبجيل، وعبر له عن براءته من نية العصيان المنسوب إليه، وعرض أن يذهب بنفسه إلى محمد بن حمزة وأن يصحبه بعد ذلك إلى مقر الأمير. وطلب من ضيوفه الترقب إلى حين يبحث لمحمد بن حمزة وصحبه بما يليق بهم لاستقبالهم. ثم وجه في الحال إلى تونس قطعاً من الغنم والبقر اقتطعه بلا ريب من أراضيه، ومعه خدم له، وقرىاً من النبل، وأصناف متنوعة من الدأكولات. فلم يشك محمد بن حمزة في المقاصد السلمية والاستعداد الطيب الذي أبداه الثائر الذي كلف بجلبه إلى القيروان. فأقبل هو ورجاله على الوليمة التي تكرم منصور بها، وشربوا كثيراً بالخصوص.

(1) أشار النوري في «النهاية» (ج 2، 69) إلى دار الضيافة. وهذا تصحيح قطعاً، لأن نفس المكان سمى، بعد سقوط دار الصناعة، كما ورد بكتب التاريخ الأخرى. ورسم الكلمة يتبع الخطأ بيسر. لقد هيا حسان بن النعمان دار الصناعة بتونس. فنقل ألفاً من الأقباط المختصين في الصناعة البحرية من مصر إلى تونس. ووصل البحر بالبحيرة التي شيدت. لمى سفالها المنبئة. قال البكري في «المسالك» (تحقيق وترجمة DE SLANE، ص 95): وكما تم العمل به، فصاروا دار صناعة تونس متصلة بالميناء والميناء متصل بالبحيرة والبحيرة متصلة بالبحر. انظر أيضاً ابن حزم، «البيان»، ص 34 - 35. ودون كذلك الإدريسي (انظر تأليفاً في وصف إفريقيا، ص 81 - 82، تحقيق H. PÉREZ DE L'AFRIQUE) وصفاً شياً دقيقاً لمرسى تونس والفتاة الضيقة التي تصله بالبحر. ويذكر هذا الوصف بعض المظاهر الرائعة لميناء تونس، خاصة فيما يتعلق بالفتاة.

(2) كان شجرة بن عيسى المعافري فقيهاً بتونس حيث استقر بها أبوه الذي قدم من الأندلس وقد درس أبوه عيسى على مالك. ومن شيوخ شجرة، فضلاً عن أبيه، ابن زياد وابن أشرس وابن كريمة، وكلهم من إفريقية. وكثيراً ما تولى قضاء تونس. وقد اشتهر بنزاهته، وكان يتألق في لباسه، وكان فارساً ماهراً. ولد سنة 785/169 - 786، وعمر طويلاً، وتوفي سنة 875/262 - 876. كان ابنه أبو شجرة عمر بن شجرة قاضياً لتونس أيضاً. واتهم بالمشاركة في ثورة اندلعت بتونس في حكم إبراهيم الثاني، فقتل برفادة سنة 897/284. ويبدل هذا الأمر على أن شجرة الذي مارس القضاء مراراً، وخلف الخطة لابنه من بعده، كان بلا شك شخصية مرموقة باحفاة تونس، فعاش كل المعاشاة تاريخ هذه المدينة. انظر حياض، الملوك، ترجمة رقم 23 و 24، وأيضاً أبو العرب، الطبقات، ص 248 وص 247. وراجع القلقشندي حول قبيلة معافر من قحطان، في «النهاية»، ص 423.

(3) ابن عساري، البيان، ج 1، 99.

وحبس في ذلك الوقت منصور الطنبلي ضيوفه الكرام بالليل، واستولى على رجالهم، وهجم بجموع جنده وأنصاره على تونس. قال ابن الجزار الذي نقل عنه ياقوت⁽¹⁾، إن منصوراً «حشد عليهم أبناء يونس»، أي على محمد بن حمزة ورجاله. ويحتمل أن أبناء يونس كانوا بطناً مهتاجاً بصورة مخصوصة وغاضباً لأسباب نجهلها. وقد وصل المهاجمون إلى دار الصناعة في صمت كبير، ثم دقت الطبول بشدة، وانقضوا على أعدائهم الذين كانوا مثمولين، فبوغتوا، وقتلوا عن آخرهم، ولم ينج منهم إلا من ألقى بنفسه في الماء، وفر سابعاً. كان الالتحام مضطرباً، وقد شاركت العامة في القتال، هذه جزئية تستحق الذكر، فقد أمطرت موالى الأمير بالحجارة. إن هذه العملية الخاطفة التي ستكون لها عواقب وخيمة، وقد وقعت فيها العامة مرة أخرى إلى جانب الثوار، جددت يوم الاثنين في 25 صفر 209/27 يونيو 824⁽²⁾.

(1) المصمم، ج 4، 42، مادة طنبلة.

(2) قال ابن عدي (البيان، ج 1، 99)، وابن الأبار (الحلة، مخطوطة وجه ورقة 149): «يوم الاثنين لخمس بقين من صفر سنة 209، وهو يوافق بالضبط يوم الاثنين في 25 صفر 209. وحسد ابن الأثير تأريخ هذه الأحداث بسنة 208 في صفر (الكامل، ج 5، 185)، ثم أخلاف في الصفحة المالية (ص 186) أنه روي أن هذه الأحداث المؤرخة في سنة 208 وسنة 209، يصح أنها جددت في سنة 209 و 210. وعاد بعد ذلك (الكامل، ج 5، 208) إلى الحديث عن ثورة منصور التي أُرغ بعدها في سنة 209. وأرخ ابن الجزار الذي نقل عنه ياقوت في «المصمم» (مادة طنبلة، ج 4، 42-43) هذه الثورة في سنة 208. لكن البكري حدها في «المسالك» (ترجمة DE SLANE، ص 63) بسنة 209، ولا يذكر ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 423) التاريخ، وقد لخص بإيجاز كبير الأحداث، وحرفت الأسماء في كتابه تحريفاً كبيراً (منصور صار «الترملي»، وطنبلة «طنبلة») بسبب المحقق، لا ريب في ذلك. ولا يذكر النوري التاريخ أيضاً.

ولذا، فالتردد موجود في موضوع اندلاع ثورة الطنبلي. لكننا نرى أن التاريخ الذي ذكره ابن عدي وابن الأبار هو الصحيح، لأنه دقيق بصورة خاصة. ومن المعلوم فعلاً أن سنة 208 قد شهدت ثورة عمرو بن معاوية الذي أسر وقتل. وقد تحتمل أن يمر وقت ما حتى يعزل منصور الطنبلي من ولاية طرابلس أولاً، ثم يعاد إلى القيروان، ويعني عنه، ويؤذن له في «الرحيل إلى طنبلة. فيجب أن تعود بنا كل هذه الأمور منطقياً إلى بداية سنة 209، كما لاحظ ذلك ابن عدي وابن الأبار. ومن جهة أخرى، أيد علم المسكوكات التاريخ الذي ذكره ابن عدي. وبالفعل، يوجد بعموزنا درهم ضربه منصور مؤرخ في سنة 210. (انظر ح. ج. عبد الوهاب Ua) (تورنانت de l'histoire aghlabide, R.T., 1937, pp. 305-351) وكما أوضح ذلك ح. ج. عبد الوهاب، لا ريب أن هذا الدرهم ضرب في القيروان أثناء الاحتلال الثاني الذي سلطه منصور على المدينة، بعد الهزيمة النكراء بسية. وأرخ ابن عدي هذا الانهزام في سنة 210، وأغاف قائلاً: فومك منصور جميع عمل زيادة الله، وضرب السكة باسم نفسه. (البيان، ج 1، 101). فيجدد الإبقاء على تاريخ ابن عدي الذي أبدى علم المسكوكات.

هزيمة سبخة تونس وتفكك الإمارة:

لقد قضى الأمر عند ذلك الحد. وأصبح الصدام أمراً لا مفر منه. إذ أثبت منصور الطنيزي أنه كان يملك صفات القائد المقدام الشجاع. وقد حقق له هذا النصر بلا ريب هبة كبيرة في نظر الجند، فكان من نصيبه أن يقود الحملة على الأغلبية، وقد كان دعي إليها كتابة.

إلا أن الجند كان متشككاً، فلم يرد أن يقف إلى جانبه إلى أبعد حد، قبل الحصول على عدة ضمانات لا رجعة فيها، وقبل أن يحدث ما لا تحمد عقباه. روى ابن عذارى⁽¹⁾ أن الجند، يعني حامية تونس أساساً وبالطبع، اجتمع غداة معركة دار الصناعة، وخطب منصوراً قائلاً: «نحن لا نثق بك، ولا نأمن من أن يستنزلك السلطان، السلطان بدنياء وماله، فتميل له، ولكن إن أحببت أن نقوم بنصرك، فاخضب يدك في دماء أصحاب السلطان وأهل بيته». فأمر منصور عند ذلك بإيقاف إسماعيل بن سفيان بن سالم بن عقال⁽²⁾ والي تونس وابنيه. كان سفيان شقيق الأغلب، وجد الكثير من أعوان الدولة الأغلبية، خاصة في الجيش. وكان الوالي الموقوف عملاً للأمر. فأعدمه منصور هو وأكبر ابنه، وترك الابن الصغير محمداً⁽³⁾. وعلى هذا، أمكن لعمرو بن معاوية القيسي وابنيه أن يأخذوا ثأرهم وأن يغسلوا العار الذي لحق قيس في أشخاصهم، بدم أحد الأمراء. ونلاحظ مرة أخرى أن عرب إفريقية كانوا يردون الفعل مثل أجدادهم في

(1) البيان، ج 1، 99. وانظر أيضاً ابن الأثير، الكامل، ج 5، 185، الذي روى نفس القصة بعبارة مغايرة قليلاً. وأورد اليعقوبي (ترجمة *Les Pays, G WIET*، ص 211) اسمين «للقائدين الرئيسين»، حسين الترجيبي وكريغ البلوي اللذين ساعدا منصوراً في نشاطه بتونس.

(2) ابن الأبار، الحلة، مخطوط، وجه ورقة 149؛ والنويري، النهاية، ج 2، 70. وسمي في «البيان» لابن عذارى (ج 1، 99) إسماعيل بن سالم بن سفيان، بسبب قلب في الكلمات. إنه ولا شك الشخص المذكور في «المعجم» (ج 4، 43) لياقوت، الذي روى عن ابن الجزار، إسماعيل بن شيان. هذا تحريف قطعاً سمح به الرسم يسر. وتحدث ابن الجزار في نفس الترجمة التي ذكرها ياقوت في «المعجم»، عن قتل ابنت محمد بن حمزة وعن قتل أخيه أيضاً.

(3) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 185)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 423) لم يتحدثوا إلا عن مقتل إسماعيل فقط وتحدث النويري (النهاية، ج 2، 70) عن مقتل إسماعيل وابنه، دون ذكر الاسم. وتحدث ابن الأبار في «الحلة» (مخطوطة، وجه ورقة 149) عن مقتل إسماعيل وأكبر ولديه، وعن نجاة الابن الأصغر، دون أن يذكر الاسم. وروى ابن عذارى فقط (البيان، ج 1، 99) أن إسماعيل وابنه محمدًا قُتلا. لكننا نجد محمداً بن إسماعيل يقاتل البربر بالزواب، في عهد أبي الفرائق. ولذا، غيرنا رواية ابن الأبار، ولا ريب أن الابن الأصغر الذي لم يقتل، هو محمد الذي ستحدث عنه فيما بعد.

الجاهلية، رغم الانتقال إلى أرض أخرى ورغم مرور أكثر من قرنين على ظهور الحضارة الإسلامية.

لكن هذا التقتيل كان له أيضًا وبالخصوص دلالة سياسية. فقد رضي منصور بطلب الجند الذي أبدى تشككه، فقطع حبل الوصل وأحرق مراكبه، إن صح القول. فركب رأسه منذ ذلك الوقت. فانطلقت المعركة حقًا إلى متهاها، في طريق أفسحت مجالاً عريضاً للعتف، دون أي تفكير في التراجع أو أي إمكان للعدول. وقد اجتمعت كل الظروف ليبدأ الصدام فعلاً بلا هوادة. إذ كان الغضب قد بلغ متناه عند الأهالي، ووجد الجند الذي أمين قائداً مغواراً مقداماً، والتهبت العواطف من الجانبين.

ولما علم زيادة الله الأول بأخبار تونس، قرر التدخل الواسع العاجل ضد الثائر. فجمع عسكرياً مهماً، أسندت قيادته لشخصية من أعلى طراز كانت تتمتع بشقة الجند⁽¹⁾، هو الوزير غلبون، ذلك الذي تدخل مطالباً بالعفو لمنصور الطنبلي وإطلاق سراحه، بعد أن عزل من ولاية طرابلس وحبس. ويبدو أن غلبون الوزير الذي كان يتمتع أيضاً بشقة الأمير الكاملة، ومارس أوسع السلط، و«كان وزير زيادة الله والقائم بأمره»⁽²⁾، كان شقيق زيادة الله الأول. وكان يدعى الأغلب بن عبد الله بن الأغلب⁽³⁾ - فغلبون إنما هو تصغير يدل على المودة - وكان أبوه، لا ابناً لإبراهيم الأول، بل أخاه الثري الذي مر الحديث عنه، وقد بقي بمصر. وكان الجيش المناط به يتركب من جنود بقوا مخلصين أو أنهم عرفوا بهذه الصفة.

بدأت الحملة بداية سيئة منذ اللحظة الأولى. وكان غضب الأمير قد بلغ أشده. فوافق بنفسه الجيش عند خروجه، وقبل أن يقفل راجعاً، اتجه إليه ببعض النصائح المعتادة، وتوعد بالموت كل من يقبل بالهزيمة. فهل كانت له شكوك؟ وهل كانت لديه أسباب محسوسة للتحذوف؟ لا ريب أنه كان لا يجهل مشاعر الجند، والرسائل الموجهة إلى قوادهم، والإغراءات الخفية أو المكشوفة التي كان يعرضها عليهم منصور الطنبلي،

(1) انظر التوري، النهاية، ج 2، 70.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 97.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 228. يبدو أن ابن عذاري، التيس عليه أمره، إذا اعتبرنا السياق، وأراد أن يعتبره ابناً لعبد الله الأول. ويوجد ليس من نوع آخر يرجع أيضاً إلى الاشتراك اللغوي، ورد بالعبر. فقد ذكر ابن خلدون بخصوص زيادة الله الأول أنه استوزر أخاه الأغلب (العبر، ج 4، 422). ثم قال في الصفحة التالية: «وسر زيادة الله العسكر من القيروان مع غلبون ابن عمه ووزيره، اسمه الأغلب بن عبد الله بن الأغلب» (العبر، ج 4، 423). وأورد ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 185) نفس النسب.

وتأثيره عليهم للاقتداء بانتصاره. ولم يكن وعيده، كما لم يكن قتله لعمرو بن معاوية الذي أراده أن يكون موعظة لغيره، ليحمل الجنود على الخشية، في الظروف التي صرح بها. فارتكب الأمير الغاضب خطأً سياسيًا جديدًا بلا طائل، لا أكثر ولا أقل. وبلغ حق الجند الذي كان غير مستعد إلى حد ما لقبول هذه الأقوال، أشده، فوجد ذريعة للتشتت. وروي أن غلبون كاد أن يقتل في الحال، كرد فعل على تهديدات سيده. وأنقذ الموقف في آخر لحظة قائد دژن النويري⁽¹⁾ اسمه، هو جعفر بن معبد، فلاحظ لرفاقه الثائرين أنه لا يمكن من الوجهة الأخلاقية أن يدفع إهانات الأمير، صديق أنقذ حياتهم بفضل تدخلاته.

وانطلق الجيش في هذه الظروف، في 10 ربيع الأول 209/11 يوليو 824، قاصدًا تونس، وقد سرى فيه الهيجان، وحركته ربيع الثورة بشدة، فكان يفكر في الفرار. وكان عليه أن يختصر الطريق، فاتبع رأسًا طريقًا تمتد مباشرة إلى الشمال، وتصل تونس بطنجة⁽²⁾. وحصل الصدام بالفعل جنوب سبخة تونس في 20 ربيع الأول 21/209 يوليو 824⁽³⁾. «فاقتتل مليًا» الجانبان، كما روى ابن عساري⁽⁴⁾، ثم أدت الحملة التي قام بها منصور، إلى انهزام المغيرين. وأوضح النويري أن القواد الذين كانوا تحت سلطة غلبون، تواطؤوا مع منصور، وأخبروه بنيتهم في التفهقر منذ الصدام الأول.

من نصّدق؟ فمن جهة، لا شك أن جيش غلبون لم يكن متحمسًا ولا مخلصًا إلى حد المغالاة. ومن جهة أخرى، من الثابت أيضًا أن هذا الجيش لم يكن متركبًا فقط من وحدات من الجند العربي⁽⁵⁾. إذ لا شك أنه تضمن أيضًا مرتزقة من الموالي أو غيرهم. ولا يصعب القول إن هؤلاء قاموا حقًا بمهمتهم مليًا. وبالفعل، لا ريب أنهم قاتلوا حتى دحرتهم هجمة منصور بسهولة، بينما أقبل الجنود العرب على الفرار بدل أن يناصروهم، وقد كانوا يتألفون على أغلب احتمال من وحدات من الفرسان. فيبدو لنا أنه بالإمكان

(1) النهاية، ج 2، 70.

(2) انظر الخارطة، ص 199.

(3) ذكر ابن عساري هذا التاريخ (اليان، ج 1، 100). وحدد ابن الأثير تاريخ هذه الهزيمة بيوم 10 ربيع الأول، ولم يشر إلى أي تاريخ لخروج الجيوش من القيروان. ومن المعلوم، كما لوحظ ذلك، أن ابن عساري كان يرى أن تاريخ 10 ربيع الأول هو تاريخ خروج الجيوش للقتال. فوجب أن يكون ابن الأثير قد وقع في الالتباس، لأنه لم يذكر إلا تاريخًا واحدًا.

(4) اليان، ج 1، 100.

(5) استعمل الرواة عند التحدث عن الجيش بأكمله، كلمة عسكر أو جيش، لا كلمة جند أبدًا.

تصوّر الحقيقة على هذا النحو تقريبًا.

لكن يطرح السؤال الآتي عندئذ. لماذا كلّف الأمير، وقد احتاط عند مواجهته لعمر بن معاوية بجيش من المرتزقة، الجيوش العربية التي لم يكن يثق بها مطلقًا - والدليل الكبير على ذلك التهديدات التي وجهها إليه - بالقضاء على منصور الطنبلي؟ حرجي بنا أن نبحث عن الأسباب في غير هذا المكان، إذ سنجدها في حرص الأمير على عدم إخلاء العباسية من الجند، في حين شعر بخطر الأمر واستعدادًا لكل الطوارئ، لا سيما إخلاءها من حرس المرتزقة. وقد عمل على إبقائهم بين يديه لأسباب ندرناها جيدًا تتعلق بالأمن، خاصة لما اكتسى الخطر صبغة مخيفة. وسنرى فيما بعد كيف أن العباسية لم تقض عليها العاصفة بالفعل، وذلك بفضل ولاء حرسها إلى حد بعيد بلا ريب، فحققت بذلك وبالتمام آمال مؤسسها وتخميناته. وقد فشلت لا محالة الحملة على تونس - وسواء كانت الهزيمة حقيقة أو متصنعة، وهذا له معنى أخطر - فإنها تمخضت عن إفلاس تام للأمير، فعزل عزلاً كاملاً. وتجمّع القواد بعد «هزيمتهم»، حول غلبون، وأدّوا الإيمان المغلظة أنهم قاتلوا بلا هوادة، فلاحظوا له بكل وبع أن «قضاء الله لا يؤدُّ»⁽¹⁾، واعتذروا له عن عدم تمكنهم من العودة معه إلى القيروان، إذ أن خشيتهم كبيرة من أن ينجز الأمير ما وعدهم به من عقاب، وكلّفوه بالعمل للحصول على الأمان اللازم لهم، وفي انتظار نتيجة سماعه، اتّخذوا بعض الاحتياطات الجيدة العملية، فانقضوا كل حسب مقامه، واستولوا على النواحي وتحصّنوا بها جيّدًا وراء أسوار متينة، مترقبين ما عسى أن يحدث.

وهكذا، أفضت هزيمة سبعة تونس، إلى تفتت الإمارة لا غير. ذلك أن وجوه كبار الجيش، أي جميع أولئك الذين بإمكانهم الاعتماد على عصبية ملتزمة نوعًا ما ومتينة إلى حد ما، أي في الجملة كل كبار أسياد البلاد، قد تمكّنوا لحين من إرضاء أعمق رغبتهم، أي التمتع بحرية كبيرة جدًا في حماية حصن متين، في ناحية تولاها أقرباؤهم بصورة عملية، حسب صدف القتح والغزوات المختلفة التي تلت. وكان من الممكن إقامة توازن على أساس تفتت التراب في شكل «إقطاعات» كثيرة مستقلة تختلف اتساعًا. فيقام عندئذ نوع من نظام ملوك الطوائف. ويبدو أن هذا التوازن - إذا أقصى منذئذ كل رد فعل خارجي، أي أن يكون صادرًا عن الخليفة، بصورة عملية - قد تحتم تحقيقه وجوبًا، على

(1) ابن عدي، البيان، ج 1، 100.

الأقل لمدة معينة، لأنه كان قادراً وحده على بحث حل معين للمشكل القائم منذ عقود من السنين، وكان موضوعه الجنود وقوادهم المتكبرين الموغليين في جبروتهم، وقد كانوا لا يتحملون إلا بعسر الخضوع للسلطة. وقد أكثر البيزنطيون من بناء الحصون داخل البلاد فلا فائدة حيثئذ من تشييدها، بل يكفي الانتصاب بها والتحصن داخلها. وكانت ظاهرة من النوع الإقطاعي تحاول بغموض البحث عن طريقة للبروز، لكنها لم تتحقق. ولم توجد الصيغة المناسبة، ولم يمكن النقل عن أي نموذج. فلم توجد الصيغة المرنة للتبعية التي يمكن أن ترضي رغبة السيطرة لدى العظماء، فتضمن في وقت واحد شيئاً من الاستقلال لمن كان أقل عظمة. إن النظام الوحيد المعروف المقلد بغير وضوح، والذي أريد تحطيمه، كان مركزياً شديد المركزية. والحركة التي يمكن أن يتولد عنها نظام من النوع الإقطاعي - إذ أن جميع الظروف النفسانية والمادية كانت كلها مُهيأة - انغلقت بهذه الصورة في دائرة التسلسل، فلم تقدر على تحطيمها أو التضحي منها، فأخفقت هذه الحركة. أما شبكة الصلات بين الناس، فلم تحصر الجند في حلقاتها، إذ أن عصبية بقية مؤقتة بلا لحم، لأنها بغير هياكل ثابتة. لكن البلاد قد عمرت لحين قصير جداً، والحق يقال، بعدد من المقاطعات يساوي عدد الحصون الهامة التي كانت بها، مثل باجة (Vaga)، والوطن القبلي، وصطفورة (بنزرت Hippo diarrhytus)، والمنستير⁽¹⁾ (Ruspina)، والأزبوس (Laribus)، ومدن كثيرة غيرها، وقد فضل ابن الأثير⁽²⁾ قصداً أن لا يذكرها. ووقعت في قبضة القواد الذين خيروا الهزيمة على القتال في معركة السبخة بتونس. فهل كان الاتجاه يتمثل في قيام حكم الطوائف بدل قيام النظام الإقطاعي؟

الانتصار بالقيروان

15 جمادى الثانية 209 / 13 أكتوبر 824 :

«واضطربت إفريقية نارا»⁽³⁾. وتحالفت جميع الأحقاد المتراكمة على الدولة. واعترف الجند بالقيادة لمنصور. ووجه زيادة الله الأول عبثاً رسائل الأمان المطلوبة.

(1) ورد (منير) بالطبعة القديمة لبولاغ، وأيضاً بطبعة «الكامل» لابن الأثير، الجديدة (ج 5، 185). وانظر في هذا الصدد ملحوظة FAGHAN (p. 184). ولم يذكر ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 423) هذه المدينة.

(2) في «الكامل» ج 5، 185، وانظر أيضاً ابن خلدون، «العبر» ج 4، 423.

(3) ابن علوي، البيان، ج 1، 100.

وتجتمع الثوار بتونس حيث «اجتمع إليه جميع الجنود والحشود والوفود»، كما ذكر ابن عذاري⁽¹⁾. وفي كتف البهجة العامة التي أثارها هزيمة الأمير المدهشة، لا شك أن الحشد كان بالفعل ضخماً والتطوع كان بصورة تزيد وتنقص، وأن الحشود تكاثرت وطمعت في فوائد النصر الذي اعتبر مفروغاً منه. ولا شك أن الأخيلة قد احتاجت لما توقعت القيام بجولة عسكرية تختم بنهب العباسية. وهكذا، انطلق جمع متحمس مختلط للمجوش التي التأم على هذا النحو، في اتجاه القيروان، فوصل إليها في 5 جمادى الأولى 209/3 سبتمبر 824. ولم تبد المدينة بالطبع أية مقاومة.

لقد أقام منصور معسكراً محصناً في الجنوب الشرقي من القيروان، أي أنه واجه العباسية ولم يقتحمها بصورة خاصة⁽²⁾. واستقبل هناك قاضياً العاصمة، ابن أبي محرز وأسد ابن الفرات⁽³⁾. وذكر ابن عذاري⁽⁴⁾ دون إيضاحات أخرى أنه «كان بينهما وبينه كلام لم يفد». وتبسط عياض⁽⁵⁾

(1) البيان، ج 1، 100.

(2) ذكر المالكي في «الرياض» (ج 1، 186) موقع المعسكر. وجاء في المعالم (ج 2، 12) لابن ناجي الذي قال إنه روى عن المالكي: شرقاً غرباً. لكن ليس لدينا طبعة مطقة «للمعالم». ولذا، يمكن التفكير في خطأ ارتكبه ناسخ أو أنه تصحيف. وبالفعل، كانت العباسية تقع على بعد 5 كلم ونصف في الجنوب الشرقي من القيروان (انظر أسلافه، ص 152 وص 250)، ولا يعقل أن منصوراً أقام معسكره في مكان آخر غير الملجأ الأخير لزيادة الله الأول. ومن الملاحظ أن ابن عذاري (البيان، ج 1، 100) ذكر، بدون تحديد للموقع، أن منصوراً، بعد أن أقام معسكره المرة الأولى، نقله بعد ذلك لمكان آخر لأسباب لا نعرفها. ولم يتحدث أي مؤلف عن حصار بالمعنى الصحيح. إلا أن ابن خلدون (العبر، ج 4، 423) ذكر بخصوص زيادة الله الأول، أن منصوراً «حاصره في العباسية، لكن لا شيء في النص يؤكد هذا القول. ولا شك أن المؤلف لم يستعمل فعل (حاصر) بمعناه الفني الدقيق، بل كمرادف لـ (كفّل) بصورة عامة. ومن بين أصحاب التراجم، تحدثت المالكي أيضاً عن الحصار. فقال بشأن زيادة الله الأول أن منصوراً «حاصره في القصر القديم قرابة 12 سنة» (الرياض، ج 1، 185 - 186). لكن هذا تأكيد واضح الخطأ. وقد ذكر ابن ناجي في «المعالم» (ج 2، 13) هذا القول نقلاً عن المالكي.

(3) أبو العرب، أرجع إلى «الطبقات»، ص 84 - 85، بخصوص أبي محرز (المتوفي سنة 829/214). وقد كان قاضياً «للمذهب» الحنفي، والمالكي في «الرياض»، ج 1، 189 - 196. ويخصم أسد (توفي سنة 829/214)، فقد اختار قاضياً «للمذهب» المالكي، انظر «الطبقات»، أبو العرب، ص 81 - 83؛ والمالكي، في «الرياض»، ج 1، 372 - 189؛ وعياض في «المدارك»، ترجمة رقم 6: ذكر عياض أن أسداً ولي القضاء سنة 203 أو 204، وتآل المالكي في «الرياض» (ج 1، 173) إنه ولي القضاء سنة 203، لكن نفس المؤلف قال بعد ذلك (الرياض، ج 1، 185) إنه ولي سنة 204. ولذا، ساد الغموض بخصوص التاريخ الصحيح لتوليته القضاء.

(4) البيان، ج 1، 100.

(5) في ترجمة أسد، المدارك، رقم 6.

والمالكي⁽¹⁾ بالخصوص في الحديث، لكنهما لم يوضحا قطعاً طبيعة هذه المحاولة وموضوعها، وقد كانت بكل وضوح شك شبه رسمية أكثر من أن تكون رسمية، ويحتمل أنها خصصت لإنقاذ القيروان. لكنهما رويّا أن منصوراً دعا مخاطبيه بكل وضوح إلى الوقوف في صفه، فقال: «أخرجنا معنا، أما تعلمان أن هذا البائس⁽²⁾ ظلم المسلمين»⁽³⁾؟ وأتضح أن منصوراً الطنبلي طلب من أسمى السلط الدينية في البلاد الإعلان عن أن زيادة الله الأول إمام ظالم، وأنه يحلّ قتله، طبقاً لما أمرت به الشريعة. فطلب في الجملة أن يعزله ممثلاً للشرع. ونحن على علم من احترازاات حزب السنة في هذا الباب. ولذا، فإن أسداً الذي كان يبدو أقل من زميله، لم يرفض هذا العرض رفضاً باتاً فحسب، بل استكره أيضاً. وروي أنه أجاب قائلاً: «قد كنتم إخواناً له قبل هذا الوقت، وأنتم وهو على مثل هذه الحال، وكما ومعنا الوقوف عنه وعنكم فكذلك يسعنا الوقوف عنه وحده»⁽⁴⁾. وليس في مقدورنا أن نؤكد أن أسداً وجه فعلاً هذا الكلام الصارم - الذي قيل إنه كان يكلفه غالياً - لرئيس الثوار، لكن من الثابت أنه لم يلتحق هو ولا زميله بالفتنة. ولا يهم على كل حال أن يرهن على شجاعته أم لم يبرهن. وسواء فاه بهذه الأقوال المنسوبة إليه أم لا، فهي تعكس لا محالة تفكيره وتفكير جميع أهل السنة الذين كان يتحدث باسمهم. لقد عملوا الكثير ليكره الأهالي الأغلبية، فساعدوا بصورة غير مباشرة على انطلاق الفتنة، وذلك بنسف السلطة وعزلها، وقد قرروا أيضاً أن لا يتورطوا مباشرة في ثورة صريحة، وفاء لمبادئهم التي كانت تحجر عليهم الثورة المسلحة. وقد كان حيادهم العدائي موجّهاً في الواقع ضد الطرفين، ولو أنه ساعد الثورة بصورة موضوعية.

تصادم جيش زيادة الله الأول ومنصور عدة مرات دون أن يسفر ذلك التصادم عن نتيجة فاصلة. ثم إن منصوراً لم يحرز النصر، فتوقع حرب استنزاف محتملة بطيئة وغامضة، فشرع في ترميم حوزة القيروان التي هدمها إبراهيم الأول، كما هو معلوم. فهل أكسبه هذا الصنيع مودة أهل القيروان؟ وهل جرت بعض المفاوضات التي لم تبلغ إلى علمنا؟ وعلى كل حال، بدأ أهل القيروان في ذلك الوقت يقدمون مساعدتهم إلى

(1) الرياض، ج 1، 185 - 186.

(2) هذه رواية «المعالم»، ج 2، 13، لابن ناجي. ونجد في الرياض، ج 1، 186، للمالكي، الياس، وأوردته AMANI (في 82، Biblioteca)، ومن الواضح أنها روايات مختلفة للفظ واحد.

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 186. وانظر أيضاً حياض، المدارك، ترجمة أسد، رقم 6.

(4) المصلدان المذكوران.

منصور، وقاتلوا في صفوفه، فلم يتبعوا الفقهاء في تأويلاتهم المجبولة لديهم.

وكان منصور منصرفاً إلى إعداد العدة للحرب حين باغته هجوم واسع قام به زيادة الله الأول بجيوشه من فرسان ومشاة، كان قد رتبهم للمعركة في نظام دقيق مدروس من قبل. فبعد أربعين يوماً من التردد والمناوشات، رمى الأمير في 15 جمادى الثانية 209/13 أكتوبر 824، بحرسه وجنوده الاحتياطي في القتال فجأة، فقبل بذلك الشروع في المعركة الفاصلة. واضطرب منصور الطنبذي الذي تمّ تطمينه أو التموهيه عليه بخصوص الجبن الذي اشتهر به⁽¹⁾ زيادة الله الأول، فلم يكن يتوقع مثل هذا الرد، فهزم هزيمة كاملة وقتل رجاله بلا رحمة، وهرب هو نفسه لاجئاً «لقصره بتونس»⁽²⁾، حيث لم يتفطن الناس إلى دخوله.

ولما بلغ زيادة الله الأول القيروان، أمر بإيقاف القتال في الحال، فأنقذ بذلك العاصمة التي وقفت مرة أخرى إلى جانب الثوار.

ثم جمع فقهاء المدينة واستشارهم بشأن الجند الثائر عليه⁽³⁾. وقد كان هذا اللقاء بمثابة الصورة المطابقة في شكل أبلغ وأوسع، للمجلس الذي التأم قبل بضع عشرات من الأيام خلت، بخيمة منصور، وحضره إلى جانبه القاضيان ابن أبي محرز وأسد. وكان يرمي أيضاً إلى ذات الغرض، وبهذا، رُفعت قضية جديدة لدى محكمة الشرع من طرف الخصم الثاني. وسوف تصرح هذه المحكمة مرة ثانية بعدم اختصاصها وتشير بالوفاق. وكان الأمير يؤمل طبعاً أن تحكم لفائدته، حتى أن عطفه على القيروان قد أملاه عليه بلا ريب وإلى حد كبير، هذا الشاغل. ولا يشير الحكم على العصيان أي مشكل من الوجهة الملهية الصرف. لكن كانت توجد اعتبارات أخرى لم يصرح بها بوضوح. فأمسك الفقهاء عن الحكم لهم أو عليهم، ودعوا جميعاً باستثناء فقيه واحد، إلى العمل بمقتضى خصال العفو والرحمة. وأشار عبد الله بن أبي حسان اليحصبي فعلاً بمفرده بالتشدد، مستنداً ومحتجاً بالأحاديث والأمثال، إذ أنه تألم كثيراً من جور الجند. فعفنه القاضي أبو محرز في الحال تعنيفاً شديداً، موجّهاً إليه اللوم لأنه أراد أن يدفع الجند حياتهم ثمناً لفقدانه «نعماته العزيزة». ووجد اليحصبي المسكين من الغد على باب داره، الكراسات

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 185.

(2) ابن عدي، البيان، ج 1، 100.

(3) انظر «المذكّر» لنياض، ترجمة عبد الله بن أبي حسان، رقم 7؛ والرياض، ج 1، 203 للمالكى؛ وأبو العرب، العلاقات، ص 76؛ والكامل، ج 5، 185-186، لابن الأثير؛ والبيان، لابن عدي، ج 1، 100.

التي نقل فيها الطلبة مذكرات دروسه ممزقة. وقد كان هذا الصنيع يكتسي دلالة كاملة. ذلك أن الضمير القيرواني، ممثلاً في علمائه وطلابه، كان يرفض الحكم على الجند. ودون أن يذهب به الأمر إلى الاندماج معه صراحة والدفاع بوضوح عن قضيته، فقد كان يشعر لا محالة بما يكفي من «التفهم» تجاه ثورته إلى حد أنه أشار بالعفو عن جرائمه. وعلى كل، فإن هذا الضمير كان ينكر أن يُسلط عليه أي عقاب.

ولذا، كان عفو زيادة الله الأول عفواً شاملاً. ولم يكن يقدر أن يفعل غير ذلك في الوضع الذي وجد نفسه فيه. وبما أن للضرورة أحكام، فقد اكتفى بهدم سور القيروان الذي شرع أبوه في هدمه قبل ذلك مرة أولى في ظروف مماثلة، هدمًا تامًا هذه المرة.

نكبة سيبية:

لقد كان لانصرام القيروان غير المتوقع أن بحث الفوضى في صفوف الثوار وفتح باباً للتصدعات التي سوف تقضي عليهم بطول المدة. إذ أنهم لم يكونوا ليتصوروا مثل هذه النهاية. بل إنهم كانوا يتهاون للاستقرار بالقيروان على أسس متينة. وقد رأينا كيف أن منصورًا تفهق ورجع إلى تونس خفية، ولم يعلم بعودته إلا قلة من الناس. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن غالبية الجيوش لم تقتف أثره، على الأقل في الحين، وقد اكتست هذه العودة الباهتة إلى عاصمة الثورة مظهر حظوة زائلة. فماذا جرى؟

لا ريب أن الشقاق قد دب في صفوف الجند. لكن مصادرنا لم تكن صريحة كثيرًا في هذا الباب. فلتن سمحت لنا بالتعرف على التصدعات الأولى، وجعلتنا نتوقع الشقاكات الخطيرة، إلا أنها كانت شحيحة جدًا في الجزئيات الدقيقة المعللة. وكان ابن الأثير أقلهم صمتًا، وإن لم يكن صريحًا جدًا.. فقد قال⁽¹⁾: «ورجع عبد السلام بن المفرج إلى مدينة باجة، وبقي عامر بن نافع بمدينة تونس». ولنذكر اسمي هذين الشخصين الأخيرين، ولنلاحظ جيدًا رد فعلهما. فسوف يتوفر الحديث عنهما فيما بعد. لذلك تبدو الثورة منذ البداية كأفنى بثلاثة رؤوس تختلف أهمية ولها تصورات مختلفة. وسوف يكون ذلك نقطة ضعفها الكبيرة. فقد قَدَّ منصور لمدة، مهمة القيام بالدور الأول، وتضررت هيئته كثيرًا وزال رونقها في المحنة، وذلك بلا ريب من أجل عدم احتياطه وعدم تبصره اللذين اعتبرنا السبب الأصلي لإخفاقه. فأفسح المكان لعامر بن نافع قائد

(1) الكامل، ج 5، 186.

الجنود الذين اختاروا «الثيارة والتمنع»⁽¹⁾، بعد الهزيمة التي جددت بسبغة تونس. وأصبح عامر قائداً للمنشقين، قبل أن يصير بطل معركة سببية⁽²⁾ التي أنزلت هزيمة نكراء ببجوش الأغالية.

لا نعلم شيئاً عما جرى طيلة النصف الثاني من سنة 209 الذي تلا انتصار زيادة الله بالقيروان. ولا شك أن المدة انقضت في المداولات بالنسبة إلى الفريقين، وكذلك في الانتظار والاستعداد. وقد أخفل زيادة الله الأول الاستفادة من تفوقه لفرط حذره، وترك الفرصة تمر، فلم يتفجع من حيرة أعدائه. فلربما عول كثيراً على انقساماتهم، وبنى آمالاً عريضة على فضائل الزمان لإصلاح الأمور. والواقع أنه منحهم ستة شهور للتغلب على خصوماتهم، ولم يصفوهم والتجمع، ثم إنه استأنف الهجوم بغتة في ناحية لا تساعد إلا قليلاً على هذا النوع من العمليات. والمشاكل التي أملت على الأمير اختيار الموقع وساعة الصدام، معلومة. وقد تم الانتصار في القيروان في أكتوبر. فهل ترقب زيادة الله الأول نهاية فصل الشتاء وبداية الربيع لاستئناف القتال؟ وهل كان اختياره للموقع بسبب إخضاع أعنف مركز للثورة وأخطره، إذ يبدو أن محوره قد تحول، بعد هزيمة منصور الذي فقد سمعته، من تونس إلى الوسط الغربي من البلاد؟ فقد بدأ عامر بن نافع يبرز فعلاً على حساب منصور وقد رأينا كيف أن عودة منصور إلى تونس كانت مجهولة. وفي تلك الأثناء، جمع عامر بن نافع حوله أكثر العناصر عزماً، واختار سببية مركزاً لنشاطه، بعد هزيمة القيروان حيث كان أنصاره كثيرين بلا شك.

ولنفهم أسباب هذا الاختيار، ينبغي أن نوضح أن سببية كانت في القديم تعرف عند الرومان باسم *Sufes*، فكانت تملك قسراً يمتد على طول 45 م وعرض 40 م، وقد تمكن Ch. Diehl من دراسة هدمته⁽³⁾. ولا شك أن سببية (*Sufes*) قد حافظت على حيويتها الكاملة ووسائل دفاعها في القرن التاسع. وبالفعل فقد دُون البكري في القرن العاشر، ثم تلاه الإدريسي في القرن الثاني عشر، وصفاً يشهد بأن سببية العربية حافظت، حتى عصرهما، على المعالم المشيدة في العصور القديمة. قال البكري⁽⁴⁾: «ومنها (تيسة) إلى مدينة سببية أزيلية مبنية بالصخر، لها جامع وحمامات. تطرد فيها المياه المذبة تطحن

(1) ابن حنبار، البيان، ج 1، 100.

(2) وردت (سبتة) ص 39 من طبعة الفصول المتتلة من «العبر»، لابن خلدون، التي حققها N. DESVERGERS.

(3) Ch. DIEHL, *L'Afrique byzantine*, pp. 196 et 202; Rapport, dans *Niles Arch. des Missions*, IV, (3)

119-123.

(4) للمسالك، ترجمة DE SLANE، ص 324.

عليها الأرحى. وهي كثيرة البساتين، ويجود فيها الزعفران». وقد كان الزعفران يمثل في نظر الجغرافيين العرب، في العصر الوسيط، علامة ورمزاً ممتازاً للازدهار، ويمكن التخلّص إلى القول إن سببية وناحتها كانتا تشهدان نهضة كاملة في القرن العاشر. وقد لاحظ الإدريسي كذلك⁽¹⁾: أن «سببية مرحلة، وهي مدينة أزيلية كثيرة المياه والجنات وعليها سور من حجارة حصين ولها ريف في الأسواق والخانات». كانت سببية حينئذ زاهرة ومحصنة جيداً، وكانت تميّز أيضاً بموقعها الطيب، فكانت تحتل موقعاً حربيّاً جيداً في ناحية يعسر دخولها. وقد أبدى Ch. Diehl ملاحظة تيّمة، فقال إنها شيدت لقطع الطريق الممتد بين سببلة ومكتر، «على تلٍ يعلو السهل ووادي نهر الروحية، ويسيطر منه كذلك على القضاء الواسع الذي ينفرج إلى لتجنوب، والنجد الممتدة شرقاً حتى جبل مغيرة، وغرباً المنبسط الجبلي الذي يمرّ منه مسلك ينطلق من تالة»⁽²⁾. واستمرت سببية في العصر العربي على وضعها أيضاً، كمفرق هام للمرور على الطرقات الكبرى من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب⁽³⁾. ولذا، كان اختيار عامر بن نافع لهذا الموقع في محله تماثلاً.

وعزم زيادة الله الأوّل منذ بداية سنة 210 / أبريل 825، على الهجوم في ذلك الاتجاه، أملاً بلا شك أن ينال بسببية نفس الانتصار الذي كسبه قبل سنوات مضت تقريباً من هذا المكان، بالقصرين. فكلف محمداً بن عبد الله بن الأغلب ابن عم الأمير وشقيق غلبون الذي هزم شر هزيمة في سبخة تونس، بقيادة جيش قوي اشتمل على وحدات من الحرس الأسود والموالي وعناصر موثوق بها. وانقلب الصدام سريعاً إلى كارثة، وقد جدّ في 20 محرم 210 / 13 مايو 825. ولم ينج القائد المهزوم بحياته إلا حين فرّ⁽⁴⁾، بينما

(1) النزعة، ص 88.

(2) Ch. DIEHL, *L'Afrique byzantine*, pp. 280-281.

(3) انظر البكري، المسالك، ترجمة DE SLANE، ص 120 وص 325-324، والإدريسي، النزعة، ص 88.

(4) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 186، لم يتحدث ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 423) عن هذا الأمر، ولخص الأحداث بإيجاز كبير. وجه في «البيان» لابن عذاري (ج 1، 101): «فانهم ابن الأغلب وقتل وتمادت الهزيمة إلى القيروان...»، مما جعلنا ن فكر أن القائد المذكور قتل في المعركة، خلافاً لما رواه ابن الأثير. ومن المعلوم أن الرواة العرب يرون نفس النص الأصلي، فيقتلون ويلصقون ويكبون ويلخصون أجزاء من الجمل بصورة مختلفة. ونشر عند مطالعة «النهاية» للثوري، بأن أمراً ما قد أغفل في نص «البيان» الذي وصل إلينا، وأنه بالاقبال من «النهاية»، يمكن تصحيح هذا النص على النحو التالي: «فانهم ابن الأغلب، وقتل / جماعة من وجوه أصحابه، منهم محمد بن غلبون، وعبد الله بن الأغلب، ومحمد بن حمزة الرازي /، وتمادت الهزيمة...» لكن يجب الإشارة إلى أن نص «النهاية»، ج 2، 70، المتحدث عنه، لا يوجد في مكانه الزمني، ولم يرو

قتل في المعركة الأمراء وأحسن القواد، كمحمد بن غلبون، وعبد الله بن الأغلب، ومحمد بن حمزة الرازي⁽¹⁾. وقتل المشاة عن آخرهم. أما بقايا الفرسان، فقد دحروا بالسيف في فوضى كبيرة إلى القيروان منذ الفجر حتى ساعة متأخرة من الليل.

لقد ذعر الأمير لهول الكارثة وفداحة الخسائر، و«خاف منها على ملكه»⁽²⁾ للمرة الأولى. وكان شاعراً، فأودع أفكاره وقلقه في أبيات تستحق الذكر، إذ تضمنت أحسن وصف للأمر الذي تسببت فيه فداحة الهزيمة:

«أفنت سبيّة كل قرم بامسل ومن العبيد جماجمًا أبطالا⁽³⁾
فإذا ذكرت مصائبًا بسبيّة فابكي جلاجل وانديبي أعوالا
يا ويح نفسي حين أركب غاديًا بالقيروان تخالني مختالا
فسي فتية مثل النجوم طوالع وتخالني بين النجوم هلالا
فاليوم أركب في الرعاع ولا أرى إلا العبيد ومعشرًا أنذالا»⁽⁴⁾

ويمكن إعمال الرأي في احتقار الأمير أولئك الذين وصفهم بـ«جماجم أبطال» تارة، وازدري بهم طويًا، فسيحافظ هؤلاء على عرش الأمير في النهاية، لأنهم أخلصوا له النية حتى النهاية، لما تخلى الجميع عنه. ولنكتف في هذا المقام بتسجيل نبرات اليأس المؤلم التي سرت في الأبيات السابقة، ومشاعر اللوعة والعزلة المؤثرة التي تتصاعد

== بهفته متعلقًا بكارثة سبيّة، بل وقع بالأحرى بين فقرات تتحدث عن هزيمة سبيّة تونس من جهة، وفقرات تروي انتصار زيادة الله الأول بالقيروان من جهة أخرى. ومن الواضح أننا أمام نقل فقره، ويزاؤه جهود ملتوية لتاسخ أراد أن يضعها قدر الإمكان في غير مكانها ولا يوجد بها اسم سبيّة الذي فقد من نص «النهاية» كله. لكن جميع الجزئيات المترجة تشهد ببلادة أن الأمر متعلق بمعركة سبيّة. والتبس على (Berberie, p.95) VONDERHEYDEN موضوع هذه الأحداث - وقد حدد موقع سبيّة شمالاً!

(1) لا شك أن محمدًا بن غلبون كان ابن الأغلب بن عبيد الله بن الأغلب المعروف بغلبون الوزير وابن عم زيادة الله الأول الذي مر الحديث عنه بخصوص معركة سبيّة تونس. وأن عبيد الله بن الأغلب هو ابن الأمير المقبل الأغلب بن إبراهيم الأول المعروف بأبي عقاب. وربما كان ابن أخي زيادة الله الأول وكان محمد بن حمزة الرازي قائدًا هزمه منصور الطنيجي في فلو للصناعة بتونس، وقد كان مكلفًا بأسر منصور. وحدثنا الزيري وحده (النهاية، ج 2، ص 70) عن موته في معركة سبيّة. وروى ابن الأبار (الحلة، ص 275) من جهته موت محمد بن حمزة في هذه المعركة.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 255.

(3) بالإضافة إلى معنى جماجم العام، وهو أحمقة، فإن هذه الكلمة تعني أيضًا «السادات والروساء» (انظر «تاج العروس» للزبيدي ج 8، ص 233، مادة جمجمة) ويستعمل لفظ جمجمة (ج. جماجم) غالبًا في العامية الحالية بتونس، بمعنى الرأس الكبير للإنسان الضخم.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 255 - 256.

منها. وبالفعل، كادت الدولة أن تهلك، وإن أنقذت آخر الأمر، فذلك بفضل حيرة أعدائها خاصة، إذ أنهم لم يعرفوا كيف يستغلون في الحال وإلى النهاية انتصارهم الذي كان كاملاً شاملاً. فقد رمى الأمير في المعركة بالجيش الاحتياطي كله، أي بحرسه الأسود ومواليه، فاستنفذ أحسن ورقة كانت لديه وخسرها. ولما فقد جيوشه، لم يبق سوى مورد واحد افتقده والده بصورة مؤلمة، هو بيت ائمال العامرة بفضل جباية ثقيلة كانت قد ساهمت كثيراً لا محالة في مصائب الدولة، كأحد عناصر الغضب. ففتح زيادة الله الأول خزائنه على مصراعها، كما روي⁽¹⁾، وعمل على حشد عساكر جدد.

وبينما كان الأمير يحاول أن يجدد بكامل السرعة قواته، حاول الجند الذي رجّته الزيمة التي مَنِيَّ بها في القيروان، أن يعمل على التحام صفوفه. وقد ظهر منصور الطنيزي من جديد في المقدمة فعلاً. فكيف تمكّن من استعادة المرتبة الأولى غداة انتصار لم يكن له فيه يد؟ وكيف تمخضت المساومات؟ لا نعلم شيئاً عن هذه الأمور. ونلاحظ فقط أن الجند اتّجه إليه، لا إلى عامر بن نافع، غداة انتصار عامر الباهر بسببية. وطالبوه بإجلاء ذويهم عن القيروان، إذ خشوا بلا شك أن يستخدم الأمير ذويهم كرهائن، بعد هزيمته النكراء وإهانته. ولربّما أرادوا أيضاً إخلاء الجو من حوله لإخطاره أكثر بعزله. وقد كان من حكمة زيادة الله الأول أنه لم يمسّ بأذى عائلات الجند التي بقيت في القيروان، ولم يعترض كذلك على إجلائها. فقدم منصور لمراقبة العمليات بجيوشه، وضرب الحصار على العباسية استعداداً لكل الطوارئ. ودام الإجماع ستة عشر يوماً. فكان هذا الأمر بمثابة نزيف حقيقي. إذ جلا عن القيروان وجوهها من العرب، فتألم الأمير كثيراً لذلك، ولم يشاهد بها حسب قوله سوى «سقط الرعاع».

فانقسمت البلاد عندئذ إلى جزأين. «ولم يبق بيد زيادة الله من إفريقية كلّها إلا قابس والساحل ونفزاوة وإطرابلس»⁽²⁾ أي سهل البلاد والنواحي الفقيرة التي رغب عنها الجند دائماً والعرب عامة. وكان خط الانفصال حيثند عسكرياً وعرقياً واقتصادياً. وبقي أهل السواحل بعيدين عن الهجاء، وأبدوا الأمير، إذ كانوا بالطبع مسالين عاملين. أما النواحي البعيدة بالغرب والشمال والوسط الغربي، حيث أكثر البيزنطيون التحصينات والحصون لأسباب خاصة بالأمن، فقد كانت خلافاً لذلك بمثابة الملاجئ المعترية

(1) ابن عسكري، البيان، ج 1، 101.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 186. وانظر أيضاً ابن عسكري، البيان، ج 1، 101. وجاء في «العبر» لابن خلدون، تونس بيد قابس، وهذا تصحيح محض يسمح به الرسم العربي للمخطوطات تماماً.

بالنسبة للسادات، لا سيما وأن الأراضي المجاورة - حيث اقتطع أجدادهم مناطق شاسعة غنية تماشيًا مع حفظ الفتح والنواب التي تلتها - كانت مزدهرة. وهكذا، أفلت أكبر جزء من الإمارة من سلطة الأمير.

فصرب قائد الثوار عند ذلك - كرمز للسيادة - السكة باسمه^(١). وعوض شعار الأغابة (غ ل ب) الذي كان يشير إلى الظفر والكبرياء، بشعار (ع د ل) الذي وعد بإقامة العدل - وهذا منهج قائم الذات بأكمله - دون أن يمتنع عن التلاعب باسمه، وأن يتقدم كشخص أرشده الله إلى طريق النصر. ويمكن إبداء الشك في أحقية سلطته وهل أن الجميع اعترفوا بها فعلاً على امتداد الأراضي التي خرجت من يد زيادة الله الأول. كان منصور قائداً فعلاً على أكبر تقدير - مهما كانت رغبته في الظهور بمظهر الأمير - لجمع متحالف من الأسياد الثائرين الذين اتحدوا لحين، خاصة لأنهم عزموا معاً على طرد صاحب القيروان. وقد كاتبوه على كل حال، بعد انتصارهم بسببية وإجلال العاصمة، وطلبوا إليه أن يرحل إلى الشرق، عارضين عليه الأمان لشخصه وأمواله. فهل دقت الساعة الأخيرة للدولة الأغلبية، بعد ربع قرن من قيامها؟ لقد كانت الساعة حاسمة.

تدارك الوضع وانتصار تقيوس:

فقد الأمير معنوياته وجيوشه، فضيق عليه الجند المظفر الوقح، الخناق تضيقاً كاملاً. والأنكى من ذلك، وفي ذات الوقت الذي اتصل بإنذار الثوار، بلغه أن عامراً بن نافع الذي سحق جيوشه بسببية، كان في طريقه إلى نفزاوة، وهي ولاية بقيت إلى حدّ ذلك التاريخ مخلصه تطلب مساعدة الأمير وتدخله^(٢). فهل أريد بذلك إشعاره بأنه، إذا

(١) انظر ابن عساري (البيان، ج 1، 101) الذي أشار وحده إلى هذا الحدث. لم تكن هذه السكة وفيرة. فقد وصلتنا فعلاً قطعة واحدة باسم منصور الطنبذي. وهي عبارة عن درهم من لفعة زين غرايين و 70، مؤرخ في سنة 210. وكتب على الوجه وفي الوسط ما يلي: لا إله إلا الله وحده - يخ بخ - لا شريك له.

أما الكتابة الدائرية، فهي: باسم الله ضرب هذا الدرهم بالرقية سنة عشرة ومائتين. وكتب بوسط الظفر ما يلي: عدل - محمد - رسول الله - منصور بن نصر.

أما الكتابة الدائرية، فهي الآية 33 من سورة التوبة. انظر ح.ح. عبد الوهاب (Un tournant de l'histoire aghlabide, R.T., 1937, pp/ 350-352).

(٢) أورد ابن خلدون هذا التوضيح في «العبر» (ج 4، 432 - 424). ولم يتحدث ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 186)، ولا ابن عساري في «البيان» (ج 1، 101)، ولا التوري في «النهاية» (ج 2، 71) عن طلب النجدة هذا الذي صبحت به قبائل نفزاوة، بل إنهم ألحوا على النجدة التي وجدها الأمير لديهم لفائدة قضيتهم. ولا تنضاب الروايان، بل إنهما متكاملتان. وقد أجمع الرواة على أن قبائل نفزاوة بقيت فعلاً مخلصه للأمير، فمن الطبيعي =

لم يفتنم عاجلاً هذه الفرصة السانحة، ربّما سدّت في وجهه طريق الرحيل إلى الشرق؟ فعقد زيادة الله الأول مجلساً بأهل بيته وخدمة دولته. وقد كان الظرف دقيقاً والاختيار فاصلاً.

فكيف يمكن الدفاع عن ولاية نفزاوة بينما لا يوجد ما يكفي من الجيوش للدفاع بنجاعة عن العباسية آخر معقل للدولة؟ وقد رأينا أن الأمير فتح خزائنه تماماً، لكن يبدو أنه لم يحصل على تجنيد يرضيه كماً وكيفاً. ولذا، لا شك أن النقاش في خصوص الموقف الواجب اتخاذه والأسلوب الواجب توحيه، كان حامياً عويصاً. وفي نهاية الأمر، اقترح سفيان بن سودة⁽¹⁾، وهو أحد أبناء عمّ زيادة الله الأول، أن يسمح له باختيار مائتين من نخبة الفرسان⁽²⁾ لا غير، وأن يؤذن له في القيام بمغامرة لتنظيم المقاومة في بلاد نفزاوة، وللأمير أن يقرر بعد ذلك ما يشاء، في صورة ما إذا أخفق في المهمة. فقبل هذا المقترح، وأذن لسفيان بن سودة في ذلك. فسلم إليه زيادة الله الأول سجلات الجيش. وأمكن له اختيار الرجال كما شاء، فمتحهم بالخصوص الأرزاق بسخاء، وخرج معهم.

ولما بلغ ولاية نفزاوة استدعى البربر، خاصة قبائل زناتة، للعمل معه على الدفاع عن ناحيته ولتأييد الأمير. فلاقى نداؤه حماساً كبيراً. وأقبل الناس من كل صوب وحلب، وبعد قليل، قاد سفيان بن سودة جمعاً من المقاتلين. ولم يكن هذا الموقف قد أوحى به فقط ولا حتى أساساً، مشاعر الولاء نحو الدولة. إنه يشبه قليلاً الموقف الذي جمع حول الأمير عبد الله، قبل خمس عشرة سنة خلت، الإباضيين من نفوسة لمواجهة جند طرابلس. ولم يكن للمجند سمعة طيبة بين البربر إذ كان يمثل بلا شك الأوهام المتعلقة بالجنس والصلف العربيين في أوقع مظهر لهما، وكان يخشى أيضاً وبالخصوص تعدياتهم. وكان البربر يتعلقون بالدفاع المشروع عن أنفسهم، وقد أثير حماسهم أيضاً وبلا شك، ولو أن المصادر لم تتحدث عن ذلك، نظرًا إلى توزيع مناسب للأرزاق⁽³⁾، فاغتنموا هذه الفرصة السانحة وتكتلوا وراء الممثلين الرسميين للسلطة. وأحاط بهم المائتا فارس بقيادة سفيان بن سودة، وتقدموا لمواجهة الثاشرين الغزاة.

= أن يكونوا قد استنجدوا بالأمير لما شعروا بالخطر، ومن الطبيعي كذلك أن يكون الأمير قد وجد لديهم العون، تقدموا إليه حشوداً من البربر.

(1) هو سفيان بن سودة بن سفيان بن سالم بن عقّال. لا شك أنه شقيق سالم بن سودة الذي قُفي سنة 207 على عصيان زياد بن سهل.

(2) ذكر ابن عسّار (البيان، ج 1، 101)، خلافاً لابن الأثير والثيري، إنهم كانوا 100 فارس فقط.

(3) لذلك في هذا المصدد كيف أن عبد الله الأول الذي أساء المجند معاملته وطرده من طرابلس، تمكن من استرجاع هذه المدينة وأنزل بهم هزيمة شنيعة، لا لسبب إلا لأنه جند البربر بالناحية، تقدموا لنجدة، وقد جذبتهم عطايا الأمير أساساً.

وصل آنذاك عامر بن نافع إلى قسطنطينية⁽¹⁾، على رأس جنوده، فجدت بها ألفاً من «الأسود» المسلحين بالمجارف والفؤوس وواصل طريقه إلى تقيوس⁽²⁾ حيث أقام معسكره. ولا ريب أنه فكر - تجنباً للمرور بقابس التي بقيت وفيّة لزيادة الله الأول - في عبور شط الجريد، فاختصر الطريق وسلك الخط المباشر، ودخل بفتحاً إلى بلاد نفزاوة. فهل أنه جند ألفاً من السود توقعاً لهذا العبور الذي لم يزل صعباً لحد ذلك التاريخ، وكان ذلك نوع من الهندسة العسكرية لجيشه؟ أو أنه محاولة لضمان أمن جيوشه في أرض العدو، بفضل تقنية المعسكر المحصّن المتشرة جداً؟ وعلى كل حال، لم يترك له سفيان بن سودة الوقت لتنظيم أحواله، بل بادره بالهجوم وعبر الشط قبله على رأس البربر الذين امتازوا على الغزاة بمعرفتهم المدهشة للبلاد، وبأخته فيما يبدو، وقاتله أمام تقيوس، فهزّمه شرّ هزيمة.

- (1) أي توزر (Thusuros). انظر (La Province romaine, d'Afrique, II, 30 et 684) Ch. Tissot. كان قسطنطينية هو الاسم الذي دلّ، طيلة القرون الوسطى بأكملها، على هذه المدينة وعلى الولاية التي كانت مقرّاً لها في نفس الوقت. وتجد ما يلي في كتاب البلدان للياقوتي (ترجمة Les Pays, G. WIEB) ص 212: «ومن قصّة إلى مدائن قسطنطينية. وهي أربع مدائن في أرض واسعة لها النخل والزيتون. فالمدينة العظمى يقال لها توزر، وبها ينزل العمّال، والثانية يقال لها الحامة، والثالثة تقيوس، والرابعة نغطة».
- (2) أي تقيوس (Thiges). انظر (La Province romaine d'Afrique, II, 31 et 682) Ch. Tissot. كان اليعقوبي يعتبرها في القرن التاسع، إحدى الواحات الرئيسية الأربع لقسطنطينية (انظر الملحوظة السابقة). ووصفها الإدريسي (الزجعة، 75) في القرن الثاني عشر كمدينة لم تزل زاهرة، وحدد موقعها على طريق قصّة، على بعد 20 ميلاً من الحامة التي تقع على محلة صغيرة إلى الجنوب (مكلاً) الشرقي من توزر. ومن المعلوم أن المسافات التي ذكرها الجغرافيون العرب تقريبية نسبية. أما تحديد موقع الحامة، إلى الجنوب الشرقي من توزر، فهو تصحيّف بلا شك يجب أن يقرأ (شمال) مكان (جنوب) لموافقة وضعية الأرض. وتقيوس هي أيضاً إحدى المدن التي كان من المظنون أن كهف الفتية السبعة (أصحاب الكهف) قد وجد بها. وهذا ما ذهب إليه FAGNAN لما اقترح رواية أخرى. قال: «لأن ارتباط هذا الاسم بوجود كهوف، حيث أقام، كما قيل، الفتية السبعة، فمن الأنفصل قبول ديسيوس (Decius)». (انظر Extraits ص 53، الملحوظة 6). والأكثر منطقاً مقابلة تقيوس بـ Thiges في العهد الروماني. ولم تعد تقيوس أو تقيوس تذكر على الخرائط المعروفة حالياً. لكن الموقع وجد وبقي يحمل هذا الاسم سنة 1860، أثناء رحلة V. GUÉRIN في إيالة تونس. قال GUÉRIN (I, 262): «الواقع أن المسافة الفاصلة بين تقيوس التي اتفق على تحليدها بموقع Thiges وتوزر التي وافق اسمها Thusuros، تقرب من أحد عشر ألف ميل روماني»، فصحح الملك جدول Peutinger الذي تحدثت عنه مسافة خمسة وعشرين ألفاً. وتفقّ بعد ذلك اسم الوديان للدلالة على نفس المكان (انظر Description de la Régence de Tunis, p. 144; et P. PELET, Nouvel Atlas des PÉLISSIER Colonies Françaises, pp. 3-5). ولا تشير خرائط الطرقات إلى تقيوس ولا إلى الوديان. لكن تقيوس كاسم مكان بقي معروفاً في المنطقة، ويوجد موقعه قرب الشمال الشرقي من دقاش، حيث تتحول الطريق رقم 16 إلى الجنوب الشرقي، وتعبّر الشط في اتجاه بلاد نفزاوة.





وأتجه عامر بن نافع بكامل السرعة إلى قسطنطينية، وقد تكبد خسائر فادحة في الرجال، وبها «جبي أموالها» طيلة ثلاثة أيام وثلاث ليال بلا انقطاع. وينبغي أن يفهم من هذا القول أنه نهب البلاد نهياً. ثم تركها دون أن يغفل عن تولية وال عليها⁽¹⁾، وفر بعد ثلاثة أيام، بسبب عداة الناس له، وهو عداة يفهم جيداً، وقد وجهوا نداء إلى سفيان بن سودة بالقدوم والقيام بأعباء الولاية. وهكذا بدأت نهب ربح جديدة.

وكان لقشل عامر بن نافع أمام تقيوس تحولاً حاسماً ويداية لقلب الوضع. والسبب العميق لهذا التحول هو أساساً بدء شعور الأهالي، كما شهد بذلك بصورة بليغة ما جده في قسطنطينية، بأن الثوار أشنع وأجشع من ممثلي النظام الذين أرادوا قلبه. وبعد قسطنطينية، أي الجريد، استرجع زيادة الله الأول الزاب مهد الدولة، حسبما أخبرنا به ابن خلدون⁽²⁾، دون أن يوضح كيفية استعادة الزاب، ويعد أي تطوّر وأي مغامرات تم ذلك.

(1) لم يورد هذا الخبر إلا ابن الأثير (الكامل، ج 5، 186). واكتفى ابن عساري (البيان، ج 1، 101) بالإشارة إلى أن عامراً بن نافع رجع إلى القيروان. وأبرز النويري وابن خلدون القول أكثر من ذلك. ولنذكر بالخصوص أن النويري روى أن سفیاناً بن سودة فتح البلاد بلداً بلداً حتى قسطنطينية. ثم قدم على زيادة الله في سنة 218 (هكذا) (النهاية، ج 2، 71).

(2) ورد في «العبر»، ج 4، 424: «واسترجع زيادة الله قسطنطينية والزاب وطرابلس». وذكر طرابلس في هذه الجملة أمر غريب، لأن المؤلف أكد بالاتفاق مع مجموع المصادر الأخرى، قبل ذلك بسنة سطور، أن هذه المدينة بقيت وفيه لزيادة الله الأول. والواقع أن أسماء المكان محرفة كثيراً في الطبعات الحالية للنص. ألم نجد بها أن تونس (هكذا) بقيت أيضاً وفيه (العبر، ج 4، 423)، وأن قصر منصور الطنليزي كان بطنية (هكذا) (العبر، ج 4، 423)، وأن عامراً بن نافع انتفض سبتة التي ترجمت إلى Ceuta (في متنبخات من «العبر» حققها N. Desvergers، ص 38 في النص، وص 101 في الترجمة). ولذا، فربما يجب أن يقال (بطنية) مكان (طرابلس) في المقال المذكور بالعبر.

ومن جهة أخرى، لم يُذكر التاريخ الصحيح لهذه الأحداث التي جرت كلها خلال سنة 825/210 - 826، وهي السنة التي بدأت بكارثة سيبية (20 محرم 210/13 ماي 825) الهائلة المخيفة، تلك الكارثة التي كان بالإمكان أن تقضي على الدولة في كتف الصخب الذي انجر عنها. لكنها انتهت بحادثة نكاد تكون خارقة للعادة، تمثلت في تقويم الوضع لفائدة الأمير. أما عن أطوار هذا التقويم، وأسبابه العميقة ومراحله ووسائله، فلا نجد شيئاً سوى حكاية المائتي فارس بقيادة سفيان بن سودة - أولئك الفرسان الذين لم يؤوّل انتصارهم إلا كبركة غير متوقعة شيئاً ما⁽¹⁾ - وبعض الإشارات التي كشفت عن أسباب انقلاب الناس على الجند الذين كانوا في الأول يحظون بتأييد العامة، كما هو معلوم. ذلك أن التفاصيل التي اعتبرها الرواة غير هامة بلا شك إلى حد أنها لا تستحق التدوين، ومراحل استعادة الأمير السيطرة على الوضع، لم تصل إلينا.

نشأت عصبة الجند (826/211 - 827):

ما لا نزاع فيه، هو أن السيطرة على الوضع لم تكن ممكنة ودائمة، إلا بفضل تفرق خصوم الدولة: فالثورة التي ضيعت فرصة الانتصار، انهارت فعلاً بسرعة، وما لبث أن أخذ الشقاق يدب داخلها. وبدأت تظهر علامات هذا الشقاق التي كتّا قد أشرنا إليها، منذ سنة 209، غداة فشل الثوار في القيروان. وأمكن بعد ذلك للثوار جمع صفوفهم قدر الإمكان. لكن المشاحنات بدأت في سنة 211، تتخذ فجأة شكلاً أكثر حدة، قال ابن الأثير⁽²⁾: «وفي هذه السنة وقع الاختلاف بين عامر بن نافع وبين منصور بن نصر بإفريقية، وسبب ذلك أن منصوراً كان كثير الحسد».

وقال ابن الأبار⁽³⁾: «وكان الذي بينهما غير جميل، وربما استراح فيه منصور بمجالس أئمة وتوهمه».

وقال ابن عذاري⁽⁴⁾: «وفي سنة 211، قام عامر بن نافع على منصور الطنبلي.

(1) ذكر التبري (النهاية، ج 2، 71) أن شخصاً يدعى سعيد قال: «والله ما رأيت أعظم بركة من تلك المائتي فارس». وهكذا اعتبر الانتصار بركة.

(2) الكامل، ج 5، 214.

(3) الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149، في الترجمة المخصصة لعامر بن نافع.

(4) البيان، ج 1، 101.

وكان حاسداً له لأن منصوراً كان يتوعد على الشراب»⁽¹⁾.

وقال النويري بوضوح أكبر⁽²⁾: «ووقع الشتات والحسد في الجند، ووقع الخلاف بين منصور عامر بن نافع».

ولاحظ ابن خلدون⁽³⁾: «ثم وقعت الفتنة بين منصور والطنبذي»⁽⁴⁾ وبين عامر بن نافع، لأن منصوراً كان يحسده ويفضن عليه.

وهكذا، اكتفى الرواة بملاحظة الشقاق الذي اندلع في صفوف الجند، أو أنهم أقدموا على أكثر تقدير، على تعليقه بالحسد والحقد. ولم يدون أي واحد منهم العناصر التي كانت ربما ستساعدنا على إعادة تسلسل الأحداث، والنفاز إلى مسار الأفكار والنوايا التي تمخض عنها انفجار العصبية في ذات الوقت الذي كان يبدو أنها بلغت الهدف. لكن يمكن التكهن بها بيسر أو يكاد.

والواقع أن الثورة وقعت في مآزق وتهايا لها الفشل حتماً، إن صح القول، بسبب نجاحها ذاته. فمن سيجمع الحصيد في الأهراء، عند نضج الزرع؟ هل هو منصور الطنبذي باعث الحركة ورئيس الثورة المعترف به؟ أم هو عامر بن نافع الذي كفل نجاحها إلى حد كبير، بفضل انتصاره في سببية بالخصوص؟ هذا هو السؤال المطروح، وقد أثير من جديد المشكل الدائم الذي أدمى كثيراً إفريقيا في السابق، وذلك بنفس الصبغ التي كان عليها قبل قيام الأغالية. وبالفعل، لم يكن يكفي الإطاحة بالحكم، فهذا أمر ميسور نسبياً، لكن كان يجب تعويضه، وهذا أمر أكثر صعوبة. وبالأحرى، تكاثر المترشحون للحكم الصريحون منهم والمتخفون بالفعل وعند الاقتضاء دائماً. إذ كان لكل سيد شعر بسطوة ما الأمل الكبير في أن يكون جني الثمار من نصيبه. وعلى هذا، نجد منصوراً الطنبذي المهزوء به والمهزوم في القيروان، يجعل، غداة الانتصار بسببية الذي ظفر به عامر بن نافع، بالفوز بقصب السبق على منافسه. فاستغل الفرصة لما كلفه الجند بعمه إجلاء ذويهم عن القيروان - وهذه طريقة لتثيته في منصب قائد للثورة - وعجل بضرب

(1) ترجم VONDERHEYDEN المأبرة الثانية في (97, p. *Barbérie*): «روي أن منصوراً كان يعمه على سكره» (مكلاً).

(2) النهاية، ج 2، 71.

(3) المعبر، ج 4، 424.

(4) جاء في المعبر: «الطنبذي». وقد نهنا على أن أسماء الأعلام محرفة كثيراً في هذا الكتاب، نظراً إلى فقدان طبعة محققة.

السكة باسمه⁽¹⁾، مظهرًا بذلك بوضوح، نيته بتعويض زيادة الله الأول الذي كان يبدو للجميع في ذلك الحين، أنه هالك في العباسية بصورة نهائية. ولا شك أن هذا الصنيع قد أساء بالخصوص لعامر بن نافع الذي سلب سلبًا، الانتفاع بشمار انتصاره. وبداية من ذلك الوقت على وجه الخصوص بلا شك، ولأسباب بديهيّة متعلّقة بالشحناء والتسابق إلى الحكم في حين كانت تبدو الطريق الموصلة إليه مفتوحة تمامًا، بدأ حيثنجد عامر بن نافع في الكيد لمنصور الطنبلي والتشهير به في نظر الجند. ولما علم منصور بدسائس منافسه، سمح لنفسه قطعًا وتحت تأثير الشراب، بالتلفظ بعبارات تتوعده بصورة خطيرة. فازدادت العلاقات توترًا، وفشلت عندئذ الثورة بصورة عملية، وأنقذت الأمانة في الظاهر. ولم تقدر الثورة، بعد انتصار سبيبة الهام، أن تحقق أي فوز، إذ أنها تعرّقلت داخل متناقضاتها. فبدأت تهدم كياناتها.

وسادت العلاقات بين منصور الطنبلي وعامر بن نافع، وبلغت حتمًا إلى ما لا مفر منه، أي إلى الحرب بين الأشقاء، وذلك بعدما شلت الثورة وحرمتها من الاستفادة من انتصاراتها. وفي سنة 211 (13 أبريل 826 - 29 أبريل 827) - من المحتمل أن يكون ذلك جد في مطلع السنة، لأن الرواة لم يذكروا التاريخ - نجح عامر بن نافع في ضم أغلب قسم من الجند إلى صفه، فتحرك فجأة من تونس، وباغت منصورًا الطنبلي واقتحم قصر طنبلة. ولما نقص الماء، تقدم منصور بعروض للصلح وطالب أحد وسطائه بالأمان، لنفسه وأهله وحشمه وأمواله. وعرض مقابل ذلك أن يرحل إلى الشرق على مركب. فتمّت المساومة وحصل الاتفاق، ورضي عامر بن نافع. لكن منصورًا اختتم فرصة الليل، - فعمل بنصيحة صديق له، فيما يبدو⁽²⁾، وقد استحلّفه أن لا يقبل مثل هذه الإهانة - وفرّ إلى الأريس (Laribus) إذ أكّد له أنها موالية له. ولما اكتشف فراره في الصباح، طورد ولحق به الجند. وبدأ القتال، فتمكن الهارب من حماية فراره، مع أن المعركة لم تكن في صالحه، فبلغ الأريس وتحصّن بها في الحين. وعند ذلك، حاصر عامر بن نافع هذه المدينة، وأقام المنجنيق. وبما أن أهالي المدينة لم يقبلوا حقًا بتحمل مصائب الحصار طويلاً ترضية لمنصور، إذ أن الأمر أصبح لا يطاق، فقد خيروه - أي الجند بالخصوص طبعًا - بين أن يغادروهم أو أن يسلموه إلى المغيرين. فطلب منصور

(1) انظر أعلاه، ص 217، الهامش 1.

(2) انظر الزويري بهذا التوضيح. انظر النهاية، ج 2، 71.

مهلة. ثم رغب في مقابلة عبد السلام بن المفرج، أحد القادة البارزين في الجند، وقد سبق لنا أن تحدثنا عنه. فلدفع منصور عن أمره من فوق الأسوار، وعدد الخدمات التي قدمها لفائلة الجند، وطالب من جديد بالأمان والخروج إلى تونس وجمع أهله وحشمه والرحيل نهائياً إلى المشرق. فعقد الاتفاق من جديد، ووافق عليه عامر هذه المرة أيضاً، ولكن بكامل الاحتراز. وكلفت كوكبة من الفرسان رسمياً بمرافقة منصور إلى تونس. لكن قائدها أمر سرّاً بالتوقف بـ Coreva، وتسليم منصور إلى السلط بهذه المدينة.

كانت Coreva مدينة صغيرة تشتمل على حصن متين. وكانت تقع بالطريق الرابطة بين الأريس وتونس وقرطاجة، مروراً بـ Thuburbo Majus. وكانت جزءاً من عدة حصون تتضمن Thignica و Bir Tersas و Thubursicum Bure و Agbia و Tucca، وهي مجموعة مخصصة لحماية «مشارف مجردة وكذلك للاحتماء من الهجمات القادمة من الغرب أو من الجنوب»⁽¹⁾. ومن رأي Ch. Tissot أن «أي مركز عربي لم يبق أبداً على موقع Coreva، وأن آثار المدينة العتيقة، وكذلك آثار Thignica استخدمت كمقاطع عند تأسيس مدينة تستور الأندلسية الصغيرة»⁽²⁾ فزوال Coreva التي كانت موجودة في عصر الأغابة، والتي احتفظت بحصنها، يفسر تحريف اسمها في كتب التاريخ العربية، حتى أنه يعسر التعرف عليها. فقد وُجد الناسخون بالفعل وعن حسن طوية، والمحققون المتعجلون، جهودهم لتشويش أفكارنا. فقد ورد في الكامل لابن الأثير⁽³⁾ أن عامراً بن نافع أمر بأن يرافق منصوراً، «فسيره مع خيل إلى تونس، وأمر رسوله سرّاً إلى مدينة جربة». وجاء الأمر لقائد كتيبة الفرسان بأن «يعرج به إلى مدينة جربة»، كما ذكر ابن عذاري⁽⁴⁾. وصار اسم هذه المدينة «جربة» في «العبر»⁽⁵⁾ لابن خلدون، ولنقل مرة أخرى أن أسماء الأعلام غالباً ما تكون محرفة في هذا الكتاب. ويبدو أن بعض المحققين المجهولين الآخرين «للعبر» كانوا غير راضين عن هذه الرواية - لسبب لا نعلمه - فعوضوا اسم المدينة بفعل

(1) Ch. DIEHL (انظر أيضاً ص 277 و 285) *L'Afrique byzantine*.

(2) وانظر أيضاً ج 2، 539 *La Province romaine d'Afrique*, II, 452.

(3) ج 5، 215.

(4) البيان، ج 1، 102. شكك Fournel (*Berbers*, 493, note 1) في هذه الرواية، لأن التعرج على جربة بدا له خيالياً، وهذا حق، إلا أنه لم يقدر على حل المشكل. وكانت جربة لا محالة تنتمي إلى ملعب الأمامية، ولم تكن تخضع أيضاً للأغالية وأهلكتهم من الجند. انظر الشماخي، السير، ص 161.

(5) Extraits éd. par N. Desvergers, texte ar. p. 30; trad. p. 102.

(يُغْرِيه⁽¹⁾)، فحوروا دون سابق علم معنى النص تمامًا. وأفلتت «النهاية» للنويري⁽²⁾ وحدها من حسن الحظ، من النوايا الطيبة للناسخين وحماس المحققين، ودونت الرسم الذي كان في صيغة (قَرْنة) وقد أُرشدنا إلى الطريق لتعريف المدينة وتحديد موقعها. وتسمح هذه الكتابة فعلاً بأن نقول (قَرْنة) أو (قَرْفة) أي Coreva. وأيضاً قَرْنة (أي Coreba)، وهي صيغة وردت⁽³⁾ أيضاً للدلالة على المدينة المعروفة بالأخص باسم Coreva. وتقريباً في نقطة التقاء واد سليانة بواد مجردة، على الطريق العتيقة الرابطة بين الأريس وتونس، قام حصن⁽⁴⁾ Coreva، وذلك على الطريق العادية التي مرت بها كوكبة الفرسان المكلفة رسمياً بتوجيه منصور إلى تونس، لكنه سجن في هذا الحصن.

إن قائد قلعة Coreva - وهي قلعة تقع في منطقة حرب، حيث كان حشد الجنود هاماً، بسبب كثرة التحصينات ذاتها التي جهّزها البيزنطيون، كما أسلفنا - كان ابن عامر بن نافع بالذات، أي حمديس بن عامر⁽⁵⁾. فعلم بخبر حبس رجل كان في حمايته هو عبد السلام بن المفرج صاحب الأمان الممنوح لمنصور في باجة، حيث استقر مع رجاله. فغضب لأن الأمان الذي فاض من أجله، وكفله ثبماً لذلك، قد نزع منه ومن شرفه كمقاتل وقائد للثورة له نفوذ معين، وكانت تحركه كذلك مطامع خفية دون شك، فأمر بأسر هاشم في الحين، وكان والي باجة وشقيق عامر، ثم كاتب عامراً وأخبره أنه إذا لم يخل سبيل منصور، فإن هاشماً سيدفع حياته ثمناً لمخيانة عهد الأمان. فلم يتأثر عامر

(1) طبعة بولاق، ج 4، 198، وطبعة دار الكتاب، ج 4، 424. ورد ما يلي: «ويت مع ثقاة إلى تونس، وأومى ابته، وكان يغريه، أن يقتله إذا مر به».

(2) جاء فيها (ج 2، 71): «وأمر صاحب الخيل أن يأخذ به على طريق قَرْنة...» وفضل VONDERHEYDEN (97 Berberie) قرنه، بدون إثارة المشكل، أو ذكر الروايات الأخرى، أو التساؤل عن موقع هذه المدينة.

(3) انظر (La Province romaine d'Afrique, II, 452) Ch. Tissot.

(4) لم ترد في أية خارطة معروفة هذه المدينة. لكن موقعها الصحيح ورد في: Atlas des Ceinturations romaines de Tunisie, planche XXXIII، وتطابق الإحداثيات 462 والإحداثيات 356. ويمكن مشاهدة آثارها إلى الآن. وقد أشار إليها المقدسي في «أحسن التقاسيم»، ص 19، فقال: (إنها تسمت قرنة باسم نهر عذب يشقها، وبها سور من حجارة). ولا بد أن النهر المذكور هو واد سليانة.

(5) نقلنا رواية ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149. ترجمة مخصصة لعامر بن نافع) التي أبدعها النويري (النهاية، ج 2، 71)، وابن خلدون (العبر، ج 4، 424). فقد كان والي المدينة التي سجن بها منصور، شقيق عامر، حسب ابن الأثير (الكامل، ج 5، 215). ولم يورد ابن خلدون أي توضيح في هذا الموضوع، لكنه أخبرنا أن والي باجة الذي ذكر اسمه، كان أخاً لعامر. ولذا، نرى أن ابن الأثير قد التبس عليه أمر والي Coreva والي باجة، وأن رواية ابن الأبار التي أكتنفها مصادر أخرى، هي الرواية الصحيحة.

بذلك. وأجاب عبد السلام قائلًا: «اصنعوا بهاشم ما شئتم! فستعلمون عاقبة أمركم»⁽¹⁾. فاذعن عبد السلام للأمر، وأطلق سبيل هاشم، وقتل منصور وأخوه حمدون⁽²⁾. وتخلص ابن عذاري إلى القول: «واستقامت الأمور لعامر بن نافع»⁽³⁾.

فشل الفتنة - زيادة الله الأول صاحب البادرة

(212 - 827/213 - 828):

كان الشعور خادعًا، فصحبته النوري الذي لاحظ بحكمة ودقة قائلًا: «وصار أمر الجند إلى عامر بن نافع، فظن أن الأمور تستقيم له»⁽⁴⁾. وقد كان هذا الظن خاطئًا، وكان لا يخلو كذلك من سذاجة غريبة لأنها صادرة عن أحد قدماء الثوار، إذ أنه لم يكن يجهل المشاعر التي كانت تحرك أناده. ولذا، تطورت أمور الثورة من سيء إلى أسوأ. فلمَّا أمر عامر بن نافع بقتل منصور الطنبلي وقتل أخيه، خان العهد - لأن العهد المقطوع كان

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 102. وانظر «البيان» برواية أمر هاشم.

(2) لم تنق المصادر على مكان القتل، ولا على الشخص المكلف بهذه المهمة، ولا بشأن الأشخاص المتورطين. وذكر ابن الأثير أن منصورًا وإخاه حمدون قُتلا بنفس المنيعة (التي سميت جربة أي Coreva، الكامل، ج 5، ص 215) من طرف شقيق (انظر أهله ص 226 هامش 5) عامر بن نافع ويأمر من هذا الأخير. وأورد من ناحية أخرى ابن الأثير بعض التفاصيل حول موت منصور الذي طلب ورقة وقلماً لتحرير وصيته، ثم عدل عن ذلك لشدة جزمه.

وروى ابن الأبار (الحلة)، مخطوطة، وجه وظهر ورقة 149، في الترجمة المخصصة لعامر بن نافع وأحيانًا بعبارة ابن الأثير ذاتها - استعمل المؤلفان مصدراً واحداً بدون أدنى شك - أن منصورًا مات بيد حمليس، بمقتضى تعليقات كتابية من أبيه عامر بن نافع. ولم يذكر أي مكان. ووجه رأس منصور إلى عامر. وهلك أخو منصور أيضاً بيد حمليس، لكن لم يذكر اسمه. ودفن الاثنان في مزلة. ونجد عند ابن الأبار نفس التفاصيل التي رواها ابن الأثير، وهي تتعلق بمنصور الذي حاول عبثاً تحرير وصيته.

وروى النوري (النهاية، ج 2، 71) أن منصورًا قتل بـ Coreva بيد حمليس بن عامر بن نافع، وقتل عامر بن نافع نفسه حمدونًا.

وذكر ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 424) أن منصورًا قتل مع ابنته، من طرف ابن عامر بن نافع، ووجه رأسهما إليه. لكن نص ابن خلدون محرف قطعاً. ولا شك أن التصحيح تسبب في تمويض اسم أخيه باسم ابنه.

وتحدث ابن عذاري (البيان، ج 1، 102) فقط عن الأمر الذي أصدره عامر بن نافع بقتل منصور وأخيه حمدون، دون توضيح المكان، ولا لمن وجه الأمر.

(3) البيان، 102.

(4) النهاية، ج 2، 71. توجد نفس الفكرة بنفس العبارة في «الحلة» (مخطوطة، ظهر ورقة 149، ترجمة مخصصة لعامر بن نافع)، ابن الأبار الذي أضاف قائلًا: «فكان الأمر على الشدة».

أمرًا مقتدًا وموجبًا بصورة خاصة في شريعة الشرف لدى الجند - فارتكب نفس الخطأ السياسي الذي ارتكبه في العاصي عبد الله بن الجارود، ووقع في نفس الوضع أو يكاد، الذي وقع فيه زيادة الله الأول لما قتل عمرو بن معاوية وابنيه. وبذلك، تنكرت الثورة لذاتها، وأنكرت جوهرها ومبادئها، وجحدت حتى سبب وجودها.

فجعل عامر بن نافع في آن واحد، من قائد له نفوذ وطموح وعزم، هو عبد السلام بن المُفَرَّج⁽¹⁾ الرُّبَيْي، خصمًا لدودًا سلّمه أسلحة جديدة، أتت بنتائج في ظروف أخرى، ليقوم عليه باسم الشرف المداس. ولذا، كان دم منصور قضاءً مبرمًا على وحدة الجند التي امتنحت كثيرًا قبل ذلك. وبما أن عامرًا بن نافع أراد إعادة هذه الوحدة لصالحه وحول شخصه فقط، فقد قضى على منافسه قضاءً جسدًا، واستعمل الوحشية⁽²⁾ في ذلك، إذا صدقنا التفاصيل المثيرة التي رواها ابن الأبار، فإنه لم يعمل إلا على شحذ الأحقاد والإسراع بالانحلال النهائي للثورة. ولربما تغيرت أدوار الأطراف بعد موت منصور. لكن معادلة الجند القائمة على المشاحنات الدائمة لم تتغير. بل كل ما في الأمر أنه طرأ مجرد تحويل. فقد خلف عامر بن نافع منصورًا، وترك لعبد السلام القيام بدوره الذي صار شاعرًا. فتواصلت المأساة، وأدت بالثورة إلى الجذب باستمرار، وإلى الفشل الذريع في آخر الأمر، وذلك بعد تراكم التخريبات التي لم تكن تنتهي إلا إلى ملل أكثر العناصر اندفاعًا، واستنكار تكاثر الضحايا.

لقد أتيح عامر بن نافع خاصة بصنيعه، نار العداء القديم والتقليدي بين عرب الشمال والجنوب، ذلك العداء الذي كبحته في فترة ما الحاجة إلى الاتحاد. فاستعادت العصبية في الحين كامل قوتها، وطفئت على كل الاعتبارات الأخرى. وقد لاحظ ابن الأبار⁽³⁾ أن «قواد المضربة لما صنعوا بمنصور وأخيه، وأنزلوا ذلك على العصبية، فنافروه وحاربوه». ولتنصت كذلك إلى النويري يقول⁽⁴⁾: «ثم اختلف الجند على عامر، وانتفض عليه أمره، ووَجَدَ عليه قواد المضربة لما صنع بمنصور وأخيه، فنافروه

(1) عرف أحيانًا باسم عبد السلام بن المُفَرَّج. انظر النويري، النهاية، ج 2، 172 وابن حنبل، البيان، ج 1، 102.

(2) روى ابن الأبار (الحلة)، مخطوطة، ظهر ورقة 149، ترجمة مخصصة لعامر بن نافع: «فلت جنة منصور وجنة أخيه حمدون بمزيلة».

(3) المرجع السابق، جاء بالنص: «المضربة»، ويجب أن يصحح «المضربة».

(4) النهاية، ج 2، 72.

وحاربوه. وخالفه عبد السلام بن مفرج - وكان قد استولى على باجة - وبابج له جماعة من الجند، وزحف إلى عامر فاقتتلوا، فانهزم عامر، ومضى إلى قرنة. وتفرق شمل الجند، وأمر زيادة الله يعلو.

ولنستنتج من هذه الأقوال أولاً أن التصدع الذي تسببت فيه العصبية وظهر في تجمع الجند، قد أتبع الخط الفاصل بين مضر والقبائل الأخرى. لماذا؟

يجب علينا لتفهم الأحداث، أن نتذكر بعض الوقائع المعروفة قطعاً⁽¹⁾، لكن يجدر بنا إيجازها في هذا المقام. فمن المعلوم أن النسابين المسلمين تصوّروا نظاماً نظرياً سيئاً لكنه متكامل نسبياً، يبدو فيه العرب لا شعباً فقط، بل جنساً حقاً يتفرع إلى قسمين كبيرين: بنو قحطان أو عرب الجنوب، وبنو عدنان أو عرب الشمال.

ولا نعلم إلا القليل عن شخص قحطان الخرافي الذي يرجع نسبه المحتمل إلى سام بن نوح. ولم يوجد جميع أولئك الذين ظنوا أنهم من ذريته بجنوب الجزيرة في اليمن، عند ظهور الإسلام. ذلك أن قبائل لخم وغسان وكندة كانت تعتبر من الجنوب، إلا أن ديارها كانت بشمال شبه الجزيرة العربية، وذلك قبل الإسلام بكثير. وأقام الأوس والخزرج، وهم فروع من الأزد، بالمدينة المنورة حيث اشتهروا بأنهم من أنصار الرسول. وكان بنو الأزد الذين نهتم بهم بصورة خاصة، مقيمين أيضاً حسب الطبري⁽²⁾ بالمدينة المنورة، وكانوا فرعاً من جاسم الذين اعتبروا من أقوام الجنوب. وقادتهم الفتوحات إلى المغرب مع قبائل أخرى ربطتها شجرة القبيلة بقحطان. لكن ابن خلدون ذكر⁽³⁾ أن عامراً بن نافع من بني الأزد. أما ابن الأبار فنسبه إلى مذحج⁽⁴⁾. ومهما يكن

(1) انظر E.P. ج 1، ص 560 - 563، مادة جزيرة العرب، الفقرة 6.

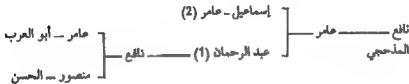
(2) ذكره الفلستيني في «النهاية»، ص 202. انظر أيضاً ص 91 - 92.

(3) ابن خلدون (العبر، ج 4، 423) أورد نسبه من خلال نسبه القبلي، وسماء بالفعل، عامراً بن نافع الأزد.

(4) خصص له ابن الأبار، ترجمة لم ينقلها AMARI في *Biblioteca*، ولا MÜLLER في *Beirûge* فيمكن الرجوع إليها في مخطوطة «الحلة»، وجه ورقة 149. فقد روى ابن الأبار في هذه الترجمة وكذلك في الترجمة المضممة لابن أخيه الحسن بن منصور بن نافع (الحلة، ص 275 - 277) أنه من ذرية مذحج، وهو الجد المحتمل (حسب رواية «اللسان»، مادة مذحج، ج 2، 364) لقبيلة يمنية يتصل نسبها كما يلي: مذحج بن يَهاير بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. وقد أتاحت لنا ابن الأبار، بفضل هذه الأخبار، رسم الشجرة على النحو الآتي:

من أمر فإنه يمثل لا محالة أبناء قحطان بإفريقية.

ولم تكن معلوماتنا أصح بخصوص عدنان جد عرب الشمال المحتمل الذي يبدو أنه لا يقل مظهره الأسطوري عن مظهر قحطان. وعدنان الذي أرجع النسابون المسلمون شجرته إلى إسماعيل بطرق متنوعة⁽¹⁾، قد يكون والد معدّ الذي قيل إنه أنجب بدوره نزاراً. وقيل أيضًا إن مضر وربيعة اللذين منحا اسميهما لفرعين كبيرين من عرب الشمال، قد أنجبهما نزار وتفرع المضربون⁽²⁾ اللذين سرعان ما احتلوا المرتبة الأولى من بين عرب الشمال، بدورهم إلى بطنين اثنين هما: بطن قيس عيلان الذي ينتمي إليه منصور الطنبليذ، وبطن خندف الذي يضمّ من بين ما يضمّ بني تميم الذين ينتسب إليهم بنو الأغلب، وبالأخصّ بنو كنانة الذين يتحلل منهم القريشيون، وهم سدة بيت الله الحرام في مكة ثم أبناء قبيلة الرسول. ويحقّ للمضربين حينئذ الافتخار بأكثر من لقب شرف. وقد كان الرسول يوصف بالخصوص بالمضربيّ قبل أن يوصف بالعدناني بوجه أعمّ.



وروي ابن الأثير أيضاً أن عبد الرحمن (رقم 1) وابن أخيه عامر (رقم 2) وصلا إلى إفريقية مع جيش محمد بن الأشعث الخزاعي (سنة 144/761)، أي مع الأخلاف جد الأخالفة. ومن المعلوم أن خزيمة فخذ من المازري، وكانوا من قطان. ولذا طرد محمد بن الأشعث، فراد من سفر، أي من غرب الشمال (يجب تصحيح ما روي في «الإبصار» لابن عربي، ج 1، 74، وتوضيح «المصرية» بـ «الحضرية»). وهلك الكلاب بدور، بعد أن خلفه، وكان يتسبب إلى أهل الشام، وذلك في الثورة التي شنها الحسن بن حرب الكلابي قائد من غرب الجنوب. ويجب التذكير بهذه الأمول لفهم المشاحات التي كانت بين بني قطان وبني عدنان بإفريقية.

وختلاصة القول إن جدّ عامر النثار الذي يعيننا في هذا المقام، قد وصل إلى إفريقية سنة 761/144
صحبة الجيش الذي قاده زميل له وهو ابن الأشعث من عرب الجنوب.

(1) انظر القلقشني، النهاية، ص 352 - 353.

(2) غالباً ما اعتمد VONDERHEYDEN العصبية «الأمضرية» لتفسير تأريخ الأغالبية. لكن استخدامه لهذا العنصر يدل بداهة على أنه لم يكن متمكناً بوضوح من الواقع الذي يتضمنه لفظ «مضرية». انظر مثلاً ص 93 و 94 و 99.

وكان منصور الطنبذي وعبد السلام بن المفرج يمثلان بني عدنان في إفريقية.

ولا شك أن نظام الأنساب الذي وضعه النسابون المسلمون، كما أسلفنا كان يعتمد على سلسلة من الأوهام. إلا أنه قد أثر تأثيراً بالغاً في التاريخ الإسلامي، لا سيما خلال القرون الثلاثة الأولى، لأن الناس آمنوا به إيماناً صادقاً وقويّاً. ومع ظهور الإسلام تضحّت العداوة الشديدة ذات الأسباب المعقدة والغامضة، التي كانت قائمة منذ العصور الغابرة بين بني قحطان وبني عدنان. وانضافت إليها النزاعات التي نشبت بين القريشيين الشماليين والأنصار الجنوبيين. ومن المعلوم أن تلك العداوة بين عرب الشمال وعرب الجنوب قد أثقلت كاهل تاريخ المشرق والأندلس. والغالب على الظن أنها أثّرت تأثيراً أقلّ في تاريخ إفريقية، لأن المصادر كانت أقلّ وضوحاً. ومع ذلك فمن البديهي أن إفريقية الآهلة بالعرب بكثرة من الجانبين، لم تسلم من مثل هذه الظاهرة الهائلة والعامّة.

ذلك إن تنافس القيسي منصور الطنبذي والملحجي عامر بن نافع، والتصّدع الذي فصل بعد ذلك بين المضرية، أي أغلب عرب الشمال، وبين بقية القبائل التي كان أغلبها إن لم نقل كلها، من الجنوب بلا شك، ورد فعل عبد السلام بن المفرج الربيعي - من ربيعة⁽¹⁾، الشمالية قطعاً - والبشكري⁽²⁾، وأخيراً، العجز المتأصل في الجند، عن الاتحاد لمدة طويلة بصورة عامة، كلّ ذلك قد كان من العوامل التي تفسّر إلى حد بعيد وعلى التوالي، بروز وكبت تلك الظاهرة المتشعبة ذات المسالك المتشابهة من ردود الفعل النفسانية والاجتماعية التي يعسر عزلها والإحاطة بها. فبالقضاء على منصور، أي بالقضاء على القيادة المضرية، وبالتالي العدنانية للثورة، واستبدالها في شخصه بقيادة قحطانية، قسم عامر بن نافع الجند، طبق الخط الفاصل التقليدي، إلى قسمين متعاضدين،

(1) وصف ابن الأثير (في فقرة واحدة من «الكامل»، ج 5، 231)، وابن خلدون (في فقرة واحدة أيضاً من «العبر»، ج 4، 424) عبد السلام الربيعي، وذكرنا نسبه، فأتاحا لنا التعرف عليه أكثر. لكن بقيت صعوبة قائمة. إذ تشكل ربيعة فعلاً قسماً هاماً من عرب الشمال. وكان مضر وربيعة ولدا نزار، أسمين لفرعين رئيسيين من عرب الشمال (E.I.², I, 562). ومن جهة أخرى تسمت عدة قبائل ويطون قبائل، باسم ربيعة، وكانت تنسب إلى عرب الشمال أو الجنوب. (انظر القلقشندي، النهاية، ص 258-261، واللسان، مادة ر ب ع، ج 8، 112). وكان عبد السلام بن المفرج الربيعي ينسب قطعاً إلى ربيعة الشمال، فصار قلايد المضرية الثائرين على عامر بن نافع.

(2) جاء في الترجمة التي خصصها ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، ظهر ورقة 149) لعامر بن نافع ما يلي: تسمى بطنان باسم بُشْكَر، الأول كان ينسب إلى لخم أي قحطان، والثاني عوان فخذ من قبيلة منصور الطنبذي. فلربما انتسب عبد السلام إلى منصور، إذا صح ما قاله ابن الأبار. انظر القلقشندي، النهاية، ص 451 و 354.

وقد تغذت تدمراتهما الراهنة كثيراً بأحقاد الماضي القديمة. فلما أمر عامر بن نافع بضرب عتق منصور، قضى على الثورة. وقد أدرك زيادة الله الأول ذلك جيداً، كما سنرى ذلك. لقد كان هذا هو الوضع بعد مقتل منصور، ورغم أننا نجهل التاريخ الصحيح لقتله، فالغالب على الظن أنه ربما جد في آخر سنة 211/ بداية سنة 827. وهكذا، بدأت سنة 827/212 - 828، بحظوظ طيبة لفائدة زيادة الله الأول. فتقهقرت الثورة في كل مكان، أو أن الانحلال التام دب إليها، فبدأت تلوي تحت تأثير تناقضاتها ذاتها. ولم يحفظ الثوار إلا بشمال البلاد، على خط يمر جنوب الأريس التي صارت مقراً عاماً وحصناً رئيساً للثوار، ولم يعد هؤلاء قادرين على المبادرة بالقتال، إذ شلتهم مشاحناتهم وخصوماتهم الداخلية. وقد كشف عن ذلك نص التويري الذي ذكرناه آنفاً، فبين لنا كيف أن عبد السلام بن المفرج تحالف مع عامر بن نافع، ثم قاد الحشود المضربة التي تحالفت معه وتآلفت على عامر، واستولى على باجة، وقد سبق له أن أقام⁽¹⁾ بها مع جنده، ثم إنه قام بمهاجمة عامر، وأجبره على التراجع إلى قرنة. وهكذا، اقتسمت سلطتان من الثوار شمال البلاد.

وفي هذه الظروف بالذات، تمكن زيادة الله الأول من إعادة تهيئة جيشه الذي سحقته الهزائم الأولى، واستأنف القتال. وغداة قتل منصور وبعد الاضطرابات التي أثارها هذا القتل في صفوف الثوار، تقدم بعروض للصلح والعفو، إذ اعتبر أن الظروف ملائم للقيام بمثل هذه المحاولات. فكتب إلى عامر بن نافع في هذا المعنى، وحزبه على الرجوع إلى الشرعية وعرض عليه الأمان، وكفل له استعادة المركز الذي كان يحتله في الماضي لدى إبراهيم الأول وعبد الله الأول. لكن عامراً قطع شوطاً بعيداً، فلم يقدر على الرجوع إلى الوراء، فأجاب بالرفض. وقد عجب معاصروه لوضوح جوابه وبلاغته وأسلوبه المنمق، وهذا ما أبقاه لنا مدوناً بصورة جزية. فقد روت جميع كتب التاريخ أهم ما جاء فيه، وانفرد ابن الأبار في كتاب «الحلة» الذي ألفه بالخصوص بكتاب منتخبات أدبية، بتدوين فقرتين طويلتين من أول الرسالة وآخرها. ويجدر بنا أن نورد لهما لأهمهما توضّحان تماماً المظاهر النفسانية للمأساة. فقد بدأ عامر رده على النحو

(1) وأينا فيما سبق ذكره أن عبد السلام بن المفرج، لما علم بخيانة عامر، أمر بحبس هاشم شقيق عامر وإلى مدينة باجة. وقد أطلق سراح هاشم بعد توعد عامر بن نافع له. ثم إنه اتخذ موقفاً ثورياً صريحاً بعد أن بايحه المضربة بالقيادة. فبادر بالهجوم حتى يمنع على عامر كل نية في القدوم إلى باجة وإخراجه من ناحيتها. ونحن نجهل ما وقع لهاشم.

الآتي⁽¹⁾:

«أما بعد، فقد أناني كتابك، وفهمت ما ذكرت أنك شفيق على ذرية وعيال صيرتها مضیعة، وعدو مكتنف، وفنتة أوقدها من صيره الله جزءا لها، وصيرت نفسي مكانه فيها. وقد كنت أنا الشفيق عليها والناظر لها في أيام قطعت بالتهديد قلوبها وحرصت على أبنائها وكشف سترها، إذ كنت أغدو وأروح على بابك متوقفاً لأمرك بسفك دمي من وراء حجابك، وإذا كان شعري سيفي اعتد به دون دثاري مكتنماً به من الخوف، لا يظهر إلي منك إلا أقيح قطوب، ولا يلمني عنك إلا تجني الذنوب. وقد كان نظرك ونصرتك لتلك الحرم أحق منك إلى اليوم بها، وتسكينك لروعتها أولى وأجلى...»
وختم رسالته قائلاً:

«ثم ذكرت أنه لا حقد ولا أحنة ولا ترة إلا وذلك مضمحل مع الألفة والإنابة. فقد - والله! - حقدت بلا ذنب، ووترت بلا ترة، وحلفت بعهود ومواثيق وأيمان مغلفة قلدها عتقك وأخفرت بها مراوًا ذمتك، وما بيني وبينك هودة إلا ضرب السيف، حتى تضع الحرب أوزارها ويحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين».

ولا شك أن أسلوب هذه الرسالة يتسم بالحزم والتبل والعزة، لكنه اكتسب أيضاً صبغة يائسة. وهو يكشف عن الشعور بكلل كبير. فلم يعد، وبالأحرى لم يعد يصلح بالانتصار، لكنه لم يقدر كذلك على ترك بؤرة الثورة، لأن العار والخزي كانا ينتظرانه في النهاية، وأن الثقة ستتعهد، وأن الطريق المؤدية إلى التصالح قد انسدت. ولذا ترك الأمر لله. فاستأنفت جيوش زيادة الله الأول الهجوم، لكن يبدو أنها لم تقم بعمليات واسعة النطاق.

وقد كانت نقطة الأمير تتجه فعلاً في مطلع سنة 212 إلى الخارج، إذ أن الثورة في الداخل كانت بصدد التقلص. وفي ربيع الأول 212/ يونيو 827، اغتنم زيادة الله الأول جملة من الظروف المؤاتية غير المنتظرة، فاستفاد من الفرصة التي أتاحها له أوفيموس (Euphemius) الثائر على ملك بيزنطة وغزا صقلية. فرفع ذلك من مقامه الذي كلله الجهاد بعد أن كان شديد الهوان. ولئن تمكن الأمير في هذا التاريخ من فصل جانب من جيوشه والدفع به إلى مغامرة صقلية، فذلك دليل على المسافة التي قطعها منذ كارثة

(1) ابن الأبار في «الحلة»، مخطوطة، ظهر ورقة 149، حرق نصف هذه الرسالة كثيراً، قمنا بتصحيحه عدة مرات.

سببية. ولذا، فإن الريح قد تحولت بوضوح آنذاك. وبدون هذه الريح التي نفخت في قلاع مراكز زيادة الله الأول، فلا شك أنها لم تكن لتقدر على الاتجاه نحو شواطئ صقلية. وخلافاً لذلك، كان الانطلاق نحو سواحل صقلية قد ترتبت عليه نتائج طيبة لا تنكر على الوضع الداخلي. فقد مكّن من إتمام النتائج الحاصلة وتقويتها. فإذا كان من المغالاة والتناقض فعلاً القول بأن غزو صقلية هو الذي قرر هزيمة الجند - لم يكن زيادة الله الأول ليتخلى أبداً عن أي جندي للقيام بمغامرة بعيدة، لو لم يكن متأكداً أن عرشه صار أخيراً متين الأسس بعد أن حددته الأيام الحالكة بالتمايل - ولا شك كذلك أن هذه الغزوة أسفرت عن نتائج سعيدة تتمثل في عودة الهدوء، وعجلت به قطعاً، فقدمت في الوقت المناسب التحول المنشود، ومنحت لأكثر من شخص ذريعة كان يبحث عنها، أو مخرباً يرغب فيه، للخلاص من وضع غير مريح. ذلك أن الجهاد وإمكان الرجوع في الوقت المناسب إلى الطريق المستقيم، للقيام بالقتال الصحيح، ومرامي المغامرة التي رغب بها الجميع لأنها كانت مثيرة مثمرة مشروعة، قد كانت كلها عوامل تدخلت قطعاً لفائدة مصالح الخصوم، وتوجيه أمزجة الجميع هدائية نحو السواحل الجديدة. ففي الوقت الذي أخفقت فيه المغامرة الداخلية في مستقع الفرق والخيانات والمرارة، جلت مغامرة أخرى في الخارج، وبدأت تظهر أقل فشلاً. وقد عرف أكثر الناس واقعية وأكثرهم يقظة بسرعة كبيرة أين يوجد الظل وأين توجد الفريسة. فرتبوا حتماً سلوكهم طبق «لذا الاكتشاف الهام. وهكذا، ومن الوجهة الموضوعية، ترتب على غزو صقلية تأثير مفيد لا ينكر، في تطور الوضع داخل إفريقية. غير أن القول بأنها انطلقت قصداً وبإيعاز من زيادة الله الأول بهدف¹⁰ مصاعبه الداخلية - مثلما وقع لشارل العاشر - وفك ضغط الدمامل بإفريقية، ما هو إلا تسرع في التفكير تمثل في نسبة خطة عملية حديثة بصورة غريبة إلى هذا الأمير الذي عاش في العصر الوسيط - أو حتى اعتبار تفكيره بكنسي صبغة حالية - أو أن يعترف له بعمق النظرة السياسية التي لم يكن يتمتع بها قطعاً. ولذا، يجب الاحتياط من الإغراء الذي يؤدي إلى القيام بمقارنات جذابة، لكنها لا تتطابق مع التاريخ⁽¹⁾.

(1) «يبدو أن حرب صقلية هذه، كانت أصلاً حيلة فرضتها السياسة الداخلية أكثر منها عملية فتح وقع التفكير فيها طويلاً». هذا ما قاله FOURNEL (p. 99). ولا شك أن ذلك لم يكن غزواً وقع التفكير فيه ملياً، لكن لم يكن حيلة كذلك. قام تأويل VONDERHEYDIN (98-100) (Berbérie) على تقدير خاطيء للوضع بإفريقية، مدة فتح صقلية.

لم يوقف النزول بصقلية لا محالة المعارك في الحال وبصورة سحرية. بل تواصل القتال، وتواصلت المعارك المحدودة بلا نتيجة، والحق يقال، بين الجند الموالي لعمار بن نافع الذي تجمع بالأريس، وجيوش زيادة الله الأول بقيادة مطيع السلمى الذي تمركز بأبّه⁽¹⁾، وهي مدينة عتيقة قامت بدور معين في الحروب البونيقية. وتوفي في الأثناء عامر بن نافع بختة، وقد كان مريضاً ورحل إلى تونس حيث مات مكلولاً متحسراً بالنساء، يوم الأربعاء في 29 ربيع الأول 17/213 - 6 - 828⁽²⁾؛ ولما شعر عامر بقرب موته، روى النويري⁽³⁾ أنه جمع أبنائه وخاطبهم قائلاً: يا بني! ما رأيت في الخلاف خيراً فإذا أنا مت ودفت موتني فلا تعرجوا على شيء حتى تلحقوا بزيادة الله، فهو من أهل بيت عفو، فأرجو أن سرّ بكم ويقبلكم أحسن قبول. وسواء نطق حقاً بهذه الأقوال حرفياً أم لا، فهي جديرة بأن تدرج، لأنها تفسر فعلاً وتماثلاً مشاعر الشخص الذي خابت آماله بعد سنوات طويلة من المعارك العقيمة، وقد اتضح الرضع جيداً. فقد رفض عامر الاستسلام، لأن ذلك لم يكن في مقدوره. لكنه تذكر بلا شك قبل موته، عروض زيادة الله الأول، فلم يجد أحسن من إسداء النصع لأولاده بالاستسلام. فعملوا بالنصيحة (وجعلوا يتسللون)⁽⁴⁾ إلى زيادة الله أو يستأمنون، وهو يؤمنهم ويحسن إليهم، فاتجهوا متخفين إلى العباسية، ومن حقنا أن نقول إنه وقع الاقتداء بهم، وتبعهم كثيرون. وبهذا، غير كثيرون اتجاههم في صمت. وبموت عامر دقت الساعة معلنة عن انتهاء الثورة بصورة

(1) أورد هذه التوضيحات «كتاب العيون» فقط، ص 372. راجع FOURNEL (1) (Berbers, 495, note 1) و Ch. TISSOT (459) (La Province Romaine d'Afrique, p. 459)، وبخصوص أبيه. وأشار الإدريسي إلى أن هذه المدينة

كانت في زمنه خربة إلى حد كبير (Description de l'Afrique, p. 86).

(2) ورد هذا التاريخ بكتاب العيون، ص 372. وأرخ ابن عداري (البيان، ج 1، 103) موت عامر في سنة 213، دون أن يذكر الشهر. ولم يشر النويري (النهاية، ج 2، 72) إلى أي تاريخ. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 231) آخر شهر ربيع الثاني سنة 214، وأورد ابن خلدون (العبر، ج 4، 424) سنة 214 دون أن يذكر الشهر. وقد فضلنا رواية كتاب العيون لأنها أدق من كل الروايات الأخرى، وأكدها من جهة أخرى ابن عداري الذي كان يؤرخ بدقة مناسبة بصورة عامة.

وذكر ابن الأثير وابن خلدون صراحة أن عامراً مات بتونس. ولم تذكر المصادر الأخرى أي مكان. واستنبط VONDERHEYDEN (100) (Berberie, p. 100) أن عامراً مات بالأريس، لأن الجند الموالين له واصلوا القتال بهذه المدينة، من غير أن يعتبر المرض هو الذي أوجبه إلى تونس قطعاً. وروى ابن الأثير (الحلة، مخطوطة، ظهر ورقة 149) أن عامراً مرض إثر إتهامه أمام عبد السلام.

(3) النهاية، ج 2، 72.

(4) النويري، النهاية، ج 2، 72.

عملية، إذ أن هذا القائد أمضى على عقد الاستسلام العام، إن صحَّ القول، لما نصح أولاده بذلك. وقد روي أن زيادة الله الأول، لما تذكر أقوال خصمه، حين علم بموته، قال: «اليوم وضعت الحرب أوزارها»⁽¹⁾.

الانتفاضات الأخيرة - القضاء على آخر مراكز الثورة (213 - 218/828 - 833):

انقضت عدة سنوات قبل أن يتبلور الوضع نهائيًا، وقبل أن تكون مخلفات الثورة قد محيت. والتحق أكثر أنصار حارم بن نافع إقدامًا، عند موته، بعبد السلام بن المفرج⁽²⁾، وهو الوحيد الذي استقطب ما تبقى من الثورة منذئذ. فاستعاد الثوار الوحدة والقيادة الموحدة. لكن صفوفهم صارت أقل تماسكًا من ذي قبل. وبقي حول عبد السلام الرجال الذين كانوا أشد شكيمه. وواصلت جيوش مطيع، المتمركزة بالله، مراقبتهم والإحاطة بهم من غير أن تواجههم أو تصطدم معهم. وكانت الحال على هذا النحو لما تحتم على الثوار أن يتحملوا عاقبة غزو صقلية. وبالفعل، نزل التسكانيون التابعون للكونت بونينافس القائم بأمر لوك، بين أوتيك وقرطاجة⁽³⁾، ونهبوا الناحية. فأقبل عبد السلام على رأس الجند و«غيرهم من

(1) ابن حنبار، البيان، ج 1، 103.

(2) ورد هذا الإيضاح بكتاب الميون فقط، قال: «ولى الجند عبد السلام بن المفرج بعد موت حارم». لكن لم يكن هذا «الانتخاب» سوى تجميع جديد لأصلب العناصر، حول عبد السلام، أما الآخرون فقد اغتتموا فرصة التحول التي تطلبه الوضع، فهربوا إلى الشرعية.

(3) جاء في «كتاب الميون» أن ذ ت تم به «سُرت»، ص 372. ولا حظ Fournel (2) (Berbers, 459, note 2) بدقة، أنه محض خطأ. ولم يحفظ لنا علم أسماء المكان بالفعل أي أثر لمنجية بهذا الاسم في شمال إفريقيا، ولا يمكن أن نؤكد من جهة أخرى أن عبد السلام أسرع إلى طرابلس لرد الهجوم الذي قام به القرصان. ومن حسن الحظ مكتنتا المصادر اللاتينية من الخلاص من هذه الصعوبة بالذات، إذ يوافق النزول الذي أشار إليه «كتاب الميون» دون أي شك، النزول الذي قام به بين أوتيك وقرطاجة، الكونت بونينافس حاكم لوك والذي رواه Eginhard (397-396, 1. Las Annales Royales). انظر أيضًا (6) (Umas Latrie, Traité...). كما يشهد بذلك تطابق التواريخ وتفاصيل الأحداث. ونشر في هذا الصدد إلى أن Storia dei AMARI (1977, 106 ed., musulmani di Sicilia, 1. 348) والتي كان بطلها محمد بن مسنون - الذي اعتبره Fournel «أحد أعضاء عبد السلام». ولتذكر أنه خطأ واضح. فقد كان محمد بن مسنون قتيلاً شهيراً، ولد سنة 817/818، وتوفي سنة 870/256. وقد جرت الأحداث التي شارك فيها، كما ورد بالرياض للملكي، بعد مدة طويلة من وقوع هذا النزول المتحدث عنه، ووجدت بناحية سوسة.

المسلمين»⁽¹⁾، وهزم الروم، وقتل منهم كثيرًا، وأجبرهم على ركوب البحر والتخلي عن غنائمهم وأموالهم، وتم ذلك في آخر جمادى الأولى 213/ منتصف أغسطس 828⁽²⁾.

فهل أراد عبد السلام مواصلة الهجوم الذي شرع فيه، دون انتظار، بجميع رجاله الذين ارتفعت معنوياتهم بالنصر، ومواجهة الجيوش النظامية، إذ أن الظفر أيّده، وزاده بلا شك هيبة، وكفل له عددًا آخر من الرجال الذين انضموا إليه؟ هذا ما يستمد من النص الموجز جدًا والمشوب قطعًا بعدة هنات، والذي ورد في «كتاب العيون»⁽³⁾. إنه الكتاب الوحيد الذي دون بعض التفاصيل بخصوص هذه الأحداث. فقد جد الصدام، ولم يذكر تاريخ وقوعه ولا مكانه، لكن قيل إنها كانت مقتلة حامية انهزم فيها مطيع الذي تقدم نحو المغيرين.

ولم يقدر هؤلاء على استغلال تفوقهم. ولا شك أن عبد السلام لم يكن يملك عددًا كافيًا من الجنود للقيام بهجوم حقيقي. ولما زال خطر الروم، لا بد وأن المتحالفين رجعوا لأشغالهم العادية. فرغم التفوق الحاصل، كانت الثورة في الواقع في تقهقر مستمر كل يوم. ومن جهة أخرى، لا بد أن مغادرة صفوف الثورة قد تواصلت واستفحلت. وأخيرًا، جدد انتفاضة قام بها البربر، واندلعت بصطفورة (بنزرت) في بداية شعبان 213/ أواسط أكتوبر 828، أي بعد شهرين من الانتصار على الروم وعلى مطيع، وقد تغلب عليها وقمعت، لكنها شلت أكثر عمل الجند وأضررت بوضعه في شمال البلاد.

ومنذ ذلك الوقت، وطيلة خمس سنوات متوالية، لم يعد يسمع خير لعبد السلام الذي استقرّ في باجة، وعاش بها سيّدًا منفصلًا عن السلطة المركزية. وهذا وضع عادي نوعًا ما، قد تكرر كثيرًا في العصر الوسيط، سواء في الشرق أو في الغرب الإسلامي، خاصة في النواحي البعيدة أو التي يعسر الوصول إليها. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى باجة. لكن لا شك أن أسوار المدينة كانت منيعة إلى حد ما، وأن الوضع بقي مضطربًا بما فيه الكفاية، حتى تمكن ناثر مقدم لم يعد يخشى شيئًا، من الاستخفاف بالسلطة، وأن يعمل أيضًا الماسك بزمامها على إيداء الحكمة والتروي، فيترك الفرصة للزمن يعمل

(1) كتاب العيون، ص 372. من هم هؤلاء المسلمون الآخرون؟ هل هم جنود محاربون لم ينضموا إلى الثورة؟ أم هم جنود متطوعون؟

(2) ذكر EGINHARD (I, 396-397) *Annales* أن انتصار بونيفاس كان تامًا، وأنه لم يخسر سوى بعض الرجال الذين ذهبوا ضحية لشجاعتهم.

(3) ص 372.

عمله، خاصة إذا مرت به تجارب قاسية.

ومن جهة أخرى، لم تكن باجة قطعاً الموقد الوحيد للثورة الذي تبقى، وقد اختفى تحت الرماد المتزايد كثافة، للعودة التدريجية إلى الهدوء. ولا شك أن عدة «إقطاعات» للأسياذ، تفاوتت أهمية، قد تمخضت كلها عن الثورة، وغطت شمال البلاد، أي ما سمي بزوجيطان (Zeugitane) في العهد البيزنطي، وهي ناحية غنية بالقلع التي صارت «أغراضاً» رمى إليها الجند بعد الفتح العربي. فمثلاً، هلك سنة 831/216، في مكان ما من إفريقية - كما انفرد برواية ذلك ابن عذاري⁽¹⁾، دون أن يذكر المكان - مطيع السلمي في قتال هزمه أثناءه شخص يدعى إسماعيل بن الصمصامة وهو بلا شك أحد أولئك «الأسياذ» التابعين للثورة، وقد كان يعمل منعزلاً. وقد تضمنت هذه المقتلة خاصة علامة موحية. ولئن ذكرت بمفردها، إلا أنها لم تكن الوحيدة من هلم القليل. ذلك أن المعارك المحدودة من نفس النوع، التي جددت ضد قادة أو «أسياذ» منعزلين، لا بد وأنها كانت كثيرة نوعاً ما، لكن، بما أنها اكتست صبغة ثانوية، فإن الرواة المؤلفين بالإيجاز، فضلوا بلا شك عدم تدوينها. ومن الثابت جداً أن معركة ابن الصمصامة لم تكن لتروى إلينا أبداً، لو لم يقتل أثناءها مطيع. ومجمل القول، إن بعض العلامات تدعونا إلى التفكير في أن مهلة الخمس سنوات التي منحها عبد السلام لم تكن مجرد أجل لم يتغير. ولا يمكن أن نتصور أنها مرت بلا نشاط أو قضيت في مجرد الترقب من طرف جيوش زيادة الله الأول. وخلافاً لذلك، من رأينا أن هذه الجيوش بدأت بـ «الأسياذ» الصغار، وتجنبت مؤقتاً الكبار منهم، فقامت خلال هذه السنوات الخمس، بسلسلة من عمليات التطهير - ومنها العملية الموجهة ضد ابن الصمصامة - التي شرع فيها في الوقت الملائم. وقد شعرنا بوضوح كبير فعلاً، أنه بعد موت عامر، فقدت الثورة عملياً كل إمكانية للعمل المنسق الذي وقع التشاور فيه والموحد، رغم جهود عبد السلام الذي لم يقدر في الواقع أن يظهر أبداً في مظهر القائد الأعلى المعترف به بالإجماع، فبقي بحصنه. ومنذ ذلك الوقت، لم تبق سوى بعض المواقع للمقاومة المتفرقة التي كانت تتفاوت أهمية. وقد اجتهدت في إطالة وجودها المحكوم عليه، إلى أقصى حد. ولا نملك التفاصيل بخصوص الأحداث التي تم أثناءها القضاء عليها أو زوالها تدريجياً. على أن الاحتضار الأخير بالنسبة إليها وإلى كامل الثورة الكبرى التي كادت في وقت ما تطيح في خضم

(1) البيان، ج 1، 104.

الزوبعة التي أثارها، بعرض أقامه إبراهيم الأول، قد دام خمس سنوات، من عام 828/218 إلى عام 833/218.

فقد وجه زيادة الله الأول في هذه السنة جيشاً إلى الوطن القبلي (جزيرة شريك)، حيث واصل فضل بن أبي العنبر⁽¹⁾ حياة العصيان. وكان بلا شك أحد كبار الأسياد الذين تركوا وشأنهم إلى حد ذلك الوقت. فاستنجد فضل في الحين بعبد السلام الذي استجاب لطلبه. وجدّ الصدام بين الثوّار الذين نجحوا في الاتصال ببعضهم من جهة، والجيوش النظامية من جهة أخرى، بجزيرة شريك قرب مدينة اليهود. فسحق الثوّار تماماً أثناء المعارك التي لم تحصل إلا على تفاصيل قليلة بشأنها. وقتل عبد السلام ذاته في ظروف غامضة⁽²⁾، وأرسل رأسه إلى الأمير. أما فضل، فكان أسعد حظاً. إذ انتصر على فرسان⁽³⁾ زيادة الله الأول، وكانوا مكلفين بقطع الطريق عليه ومحاصرته، فتمكّن من التسلّل إلى تونس والتحصّن بها.

(1) دعي هذا الشخص في «العبر» (ج 4، 424) فضل بن أبي العين. وهذا تصحيح بدون شك. ولم يذكر التويري اسمه، وقد أوجز القول كثيراً في أمر نهاية الثورة. إن اسم بني العنبر أو بلعبر تسمى به بلتان، أشهرهما انتسب إلى تميم والأخر بطن من قيس حيلان. وبهذا، أرتبط الأول بقبيلة الأغالبة، والثاني بقبيلة منصور الطنبلي.
وبلعبر تميم من سلالة عتير بن عمر بن تميم. وقد رأينا فيما سبق ذكره (الفصل 2) أن الأغالبة من ذرية سعد بن زيد مناة بن تميم، وأن مختلف بطون تميم تقاطعت بعض. أما بلعبر قيس، فمن ذرية يزيغ، فخذ من ذبيان، وهم جزء من غطفان (فرع من قيس). انظر القلقشندي، النهاية، ص 68 و 188 و 254 و 373 و 388 و 450، و «اللسان»، مادة عتير، ج 4، 610.

ومن حقنا أن نقول إن الثائر المذكور كان قيسياً مسيطراً على «جزيرة شريك» منذ بدء الثورة. وجزيرة شريك، كما أسلفنا، كانت فعلاً من بين الولايات التي أشير إليها صراحة بأنها خرجت من سلطة زيادة الله الأول، منذ بدء الثورة. قال فعلاً ابن الأثير (الكامل، ج 5، 231): «وجه زيادة الله... جيشاً لمحاربة فضل بن أبي العنبر، وكان مخالفاً لزيادة الله، فاستمد فضل بعبد السلام، وكان أيضاً مخالفاً من عهد فتنة منصور...». ولنلاحظ كلمة (أيضاً) التي وقع النظر بها إلى الرجلين بنسب المنطوق. أما ترجمة FAGGAN (ص 208) فورد بها: «أرسل زيادة الله الأول سنة 218/833 جيوشاً على الفضل بن أبي العنبر اللي ثار...». فقلبت معنى النص، إذ حملت على الظن أن الثورة حديثة العهد، بينما ذكر بوضوح أنها وضع قدم للعصيان. والواقع أن ابن خلدون قال في «العبر» (ج 4، 424): «إلى أن انتفض فضل»، وروى ابن حنّار في «البيان» (ج 1، 105) «وفي سنة 218 قام بمدينة تونس فضل... لكن في صورتين، نجد ملخصاً موجزاً متتبعاً تقريباً بلا وضوح، لأحداث فضل التويري الصمت عنها تماماً. ورواية ابن الأثير هي أكثر الروايات تفصيلاً، ولذلك خیرناها.

(2) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 231) وابن خلدون (العبر، ج 4، 424) ذكرا أنه قتل في المعركة. وروى التويري (النهاية، ج 2، 72) أن جيوش زيادة الله الأول طاردته ولاسحقته، فوجدته ميتاً، وأنه مات بسبب العطش.

(3) انظر ابن حنّار، البيان، ج 1، 105.

وقد قاد الجيوش أبو الفهر محمد بن عبدالله بن الأغلب - ابن عم الأمير، الذي هُزم المرة الأولى بسببية، ثم وُجَّه لتولي صقلية⁽¹⁾، قبل أن يستدعي لمواجهة الأحداث بإفريقية - فقدم لضرب الحصار في الحال أمام مركز اندلعت منه الثورة، قبل تسع سنوات خللت (صفر 209/ يونيو 824)، وهي أفضع ثورة عرفتها إفريقية في عهد الأغالبة.

وكانت تونس أكثر المدن هيجانًا وأكثرها مناوئة للأغالبة، في إفريقية قاطبة بلا منازع. وغالبًا ما شارك أهلها الثوار في العصيان⁽²⁾. وقد فتحتها عنوة، في رمضان من سنة 218/ سبتمبر - أكتوبر 836⁽³⁾، قائد كان يحلم بأخذ الثار، فأذن في تقتيل أهلها بلا رحمة، فقتل كثير من سكانها⁽⁴⁾، وهرب آخرون. واقتحمت البيوت وقتل الناس بلا تمييز. وذكر أبو العرب⁽⁵⁾، أن فقهاء كثيرين قتلوا. واقتحم بيت أبي الوليد عباس بن الوليد الفارسي وقتل به، وهو فقيه شهير بتونس، ومحدث ثقة بصورة مخصصة. وقد تتلمذ إلى أعلم مشايخ الشرق، فبقيت جثته بخربة، ولم تمسها بسوء الكلاب ولا السباع طيلة أسبوع كامل، كما ذكر أبو العرب⁽⁶⁾، بعدما رواه له شاهد عيان وابن عم أبيه. ثم قدم رأس أبي الوليد في الشارع الكبير بالقيروان، وقد غطي بقلنسوة حتى أذنيه. فإذا كانت هذه حال الناس المحترمين المفضلين بصورة عامة، فإنه يمكن تصور ما لحق الآخرين. وقد شاع الخبر وتأكد بفضل هذا الإفراط، أن الأمير عزم على إبادة الذكور من أهالي المدينة واسترقاق النساء⁽⁷⁾. فاستولى الفزع على عدد من الناس ففروا وغادروا

(1) ولي أبو الفهر على صقلية سنة 831/216 - 832، بعد فتح بالرمو باللمات، فالتحق بمركزه سنة 832/217 (ابن عذاري، البيان، ج 1، 104 - 105). ولم يذكر هل دعي مع جانب من الجيش سنة 833/218، كما هو محتمل، لكن ينجز ذلك حتمًا من وجوده على رأس الجيش الذي استولى على تونس. وقد حُرف اسمه بالرياض للملك، فورد أولًا «أبو فهد بن عمرو»، ثم «أبو فهر» (الرياض، ج 1، 168) بعد أسطر. ولم يشر المحقق حتى إلى هذا التضارب.

(2) نذكر أن تونس كانت قاعدة ساعدت على اندلاع الفتن، وذلك خلال فترة قصيرة دامت 24 سنة مضت على قيام الدولة حتى اندلاع ثورة الجند الكبرى، فكانت ثورة خريش في سنة 802، وثورة عمران بن سجال في سنة 811، وثورة منصور الطنيجي في سنة 824.

(3) لم يرد بالروايات إلا سنة حدوث هذه الأمور. وقد ذكر المالكي (الرياض، ج 1، 168) الشهر، ودون ترجمة أحد مشاهير الفقهاء، هو أبو الوليد الفارسي الذي قتل خلال معارك تونس المتحدث عنها. انظر أيضًا، أبو العرب، الطبقات، ص 254.

(4) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 1231 وابن خلدون، المعبر، ج 4، 424.

(5) في «الطبقات»، ص 255.

(6) في «الطبقات»، ص 254، وراجع أيضًا المالكي، الرياض، ج 1، 169 - 170.

(7) المالكي، الرياض، ج 1، 169.

المدينة. وهكذا، أسدل الستار على هذه المشاهد من الشقاء والرعب، فاختمت المغامرة الكبرى في نفس الموضع الذي بدأت فيه، بمشاركة العامة المبتهجة التي قذفت رسل الأمير بالحجارة.

وفي السنة الموالية، منح زيادة الله الأول الأمان لجميع الذين رغبوا في العودة إلى بيوتهم، وذلك بلا شك لإحياء المدينة التي بقيت مشدوهة جامدة لهول الصدمة. ولم يكن ذلك قطعاً على سبيل مجرد المطف الذي أوحى فعلاً بهذا الصنيع للأمير، وقد قيل إنه ندم واستنكر بعض الأعمال المفرطة كمقتل أبي الوليد⁽¹⁾. لكن الشعراء الذين كانوا في الماضي في المعسكر المقابل، اتجهوا لبلاط الأمير ومدحوا سخاءه⁽²⁾. لقد اقتلعت حقاً بذور الثورة لمدة معينة.

تدهيم النظام بعد المحنة :

مضى على قيام الدولة الأغلبية ثلث قرن، فلنلخص ما حدث خلال تلك الفترة. إن ما يلفت النظر هو أن النظام، بعدما أشرف على السقوط، تدهم آخر الأمر إثر المحنة. وقد اجتاحتها ثورات تصاعدت باستمرار بداية من سنة 802 بصورة قوية. كيف تأتي له أن نجا وأن الهزات لم تقض عليه، مع أنها اتصفت أحياناً بعنف نادر، وسرت في كيان إفريقية في العهد الأغلبي؟ يتمثل السبب العميق الأساسي في عدم وجود حل بديل. فقد أخفقت أمواج الثورة التي تركزت دائماً في الجند أو كادت، أي في أعيان المقاتلين العرب، ولم تستثن موجة منها، هذا إذا لم تكن قد أجهضت في الطريق، لما اقتربت من الساحل. ذاك هو نصيب الأمواج المتعثرة التي ليس لها محتوى واقعي. وبلغت العاصفة أوجها في عهد زيادة الله الأول، واحتكرت أكثر من نصف المدة المطولة، بصورة استثنائية. وتضخمتم العاصفة بكل النقعات المترامية خلال العقود السابقة، فأحييت الآمال في الرعايا، واستفادت أحياناً من مساعدتهم النشيطة. لكن الثورة خيبت الآمال، فقصت بذلك على نفسها. وقد أعوزها أيضاً الانتحام، فصارت فريسة لمنافسات هائلة. وقد سأل زيادة الله الأول سنة 834/214، الشاعر أبا العزّاف عن السبب الذي منعه من

(1) انظر الرياض، ج 1، 170، للملكي. لتوضيح لا محالة أنه إذا اعتبرنا أنه لم تكن يد الأمير في مقتل أبي الوليد الذي اُتُرف في خضم المعركة، فلا تتصور إلا بصر كيف أن رأس القاتل شُبع به في القيروان دون رضاه. ولكن كان الندم الذي صرح به حقيقياً، فإنه يبدو مكتسباً صيغة سياسية ولا يخلو من رياء.

(2) ابن علوي، البيان، ج 1، 105.

الانفصال عن الثورة قبل ذلك، فأجاب: «أيها الأمير! كنت مع قوم حمقى، يولون كل يوم واليًا، ويعزلون آخر. فرجوت أن تكون لي معهم دولة»⁽¹⁾. ومع أنه من المحتمل أن تكون هذه الكلمة التاريخية مختلفة، فهي تتيح لنا لا محالة تشخيص الداء الذي قضى على الثورة، وذلك بصورة معبرة، وهو الداء المتمثل في روح الأجداد التي ما انفكت تنفخ بقوة كبيرة في نفوس الجند. ولن نلج أكثر من ذلك على عجزهم الجلي إلى أبعد حد، على أن يقدموا إلى الجماهير شيئاً آخر غير منظر شقاقهم، واحتقارهم للأهالي، وجشعهم الذي كان أعظم من جشع الأسياد الذين كانوا يرومون طردهم. والتف البربر بالخصوص حول الأسياد الأقل إعاقة، وقد اضطروا للخيار بين داءين، فأنقذ تدخلهم الوضع في أدق ظرف. وكان الأهالي من العاملين بالساحل، وكانت قدرتهم الاقتصادية وربما العسكرية هامة، فكانوا موالين بلا تردد للنظام، والحدث الذي اكتسب أهمية رئيسية أنهم «لم ينقصوه شيئاً من جبايته»⁽²⁾. وبإستثناء بعض الأفراد الذين دفعوا حياتهم ثمناً لاختياراتهم، فقد أمسك الفقهاء عن مساندة الثوار، ولم يكن لموقفهم تأثير قليل في القضاء على شعبية الأغالية. وقد اجتهدوا من جهتهم في مضايقة الجميع، حتى بني جنسهم. وقد خلف لنا في خصوصهم الفقيه ابن أبي حسان اليحصبي الذي تألم كثيراً من أذاهم، حكماً بليغاً، فقال في أبيات مريرة ومفعمة بالنقمة:

«أباح طفامُ الجند جهلاً حريماً وشقوا عصا الإسلام من كل جانب
وعاثوا وجاروا في البلاد سفاهة وظنوا بأن الله غير معاقب
ولو أنهم عُرِب كرام لدافعت نفوس كرام عن حريم الأعارب
ولكنهم أرباش كل قبيلة وقبط وأغنام لثام المناسب»⁽³⁾

هذه هي قضية الجند دونت شعراً، وها هو الحكم قد صدر. ويبدو أنه حكم سوف نحفظ به محكمة التاريخ. ومن البديهي فعلاً أن صنيع الجند لم يأت إلا بالدمار والاعتباط والفوضى والتدمير. ولذا، سيطرت الرغبة في السلم والنظام ولو كانا جافرين، وعملت لفائدة تدعيم النظام الوحيد الذي قدر على التكفل بهما، ألا وهو نظام الأغالية. حصل هذا الدعم، حالما شرع فيه، على التأييد المترتب على الانتصار في الجهاد ضد الكفار، وقد خدمه جانب من الازدهار الذي خلقته هذه الحرب بالذات. وكان غزو

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 203.

صقلية رابعًا لأكثر من سبب. فقد أتى بالغنائم فغلى بذلك بيت المال والخزائن الخاصة، وشجع تجارة الرقيق، ورفع من حجم الحركة النقدية، لعدة أسباب متضاربة، فأضفى، تبعًا لذلك، حيوية أكبر على المعاملات، وطهر إفريقية، وكلل جبين الأمير بهالة الجهاد. فلم يحتفظ زيادة الله الأول آخر الأمر بالتراث الذي تلقاه كاملاً فقط، بل تركه عند وفاته التي جددت يوم الثلاثاء في 14 رجب 223/11 يونيو 838، متسّعًا وأكثر ثراء. وقد خاضت مراكب هذا الأمير البحار مظفرة - وبالتالي مستفيدة - وكانت خاتمة حكمه هادئة كل الهدوء.

فمن العبث أن لا تخلد ذكره سوى في صورة سكير⁽¹⁾ معربد سفاك للدماء متهور، مع أنه كان حاكمًا برهن على طاقة غير عادية وعرف كيف يواجه إحدى العواصف الهائلة التي عرفتها إفريقية أبد الدهر. ومن الثابت أنه كان شاعرًا يحب، كجميع الشعراء، تناول الشراب، لكنه عرف كيف يسمو إلى مستوى المسؤوليات الجسام التي أثقلت كاهله، إذ أن المصائب أنضجته، فواجه وضعًا يكون من الظلم أن نحمله مسؤولية وقوعه على أخطائه دون سواها. لقد تعلّم كيف ينمي معرفته بالناس، وكيف يتولى أمورهم بصورة أحسن. ولم تنج الثورة كذلك من المغالاة، لأن عادات ذلك العصر تفسّر كثيرًا من الأمور. لكن التجربة كشفت أن الحلم، أي العفو الذي يقدر له الحساب، والذي يمنع في الوقت المناسب، يمكن أن تصير أنجع من الشدة، إذا أحسن استخدامه، فعرف كيف يستخدم هذا السلاح الذي هو أكثر مسالمة، وكيف يقاوم أكثر تحريشات خاصته الخرقاء⁽²⁾. ولربّما لم تكن أقل مزاياه، كما كان يحلو له أن يشير إلى ذلك هو نفسه⁽³⁾، كما قيل، هو أنه أناط القضاء في ولاياته، برجلين متزهرين في عصرهما أكثر من غيرهما على صعيدي العدل والعلم، وهما ابن أبي محرز وأسد. وسنعود فيما بعد للحديث عن أعماله. وكيف نختم الحديث في هذه الأونة؟ من الصعب إبداء حكم، وليس التأريخ بمحكمة. لكن يبدو أن زيادة الله الأول قد حاكم نفسه بنفسه. فقد وصفه ابن عذاري⁽⁴⁾

(1) انظر: Vonderheyden، بلاد البربر، ص 211 - 213.

(2) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 106، والمالكي، الرياض، ج 1، 305 - 309. يبدو أن زيادة الله الأول حرص كل الحرص وبشء من التكلف، على أن يسود القضاء الجميع بالتساوي، حتى ولو أضر ذلك بعملية القوم. وهذا ما يستتبع بالخصوص من رواية المالكي.

(4) البيان، ج 1، 106، وانظر أيضًا المالكي، الرياض، ج 1، 308.

- وهذا يدل على وجود تألم حقيقي قطعاً - أنه قام في آخر حياته بمحاسبة النفس، فتساءل عن ماضيه، وقدر أعماله، ووازن بين أخطائه ومنجزاته، فأبدى في النهاية الرأي بأن النتيجة بدت له إيجابية لا محالة.

ولذا، تدعمت الدولة الأغلبية بلا منازع، وعظمت بعد العاصفة. فهل مكّنتها ذلك من الحصول على انضمام رعاياها إليها انضماماً عميقاً حازماً، وهل رضيت بها البلاد؟ كلاً، بالمرّة.

ولا شك أن الفقهاء استمروا في الحضور بالبلاط. وقد شوهد هؤلاء الأتقياء المتزهدون - ما عدا واحداً منهم انفرد بالرفض - وهم يتقاسمون بسرور كيساً مليء بجميع أنواع المصوغ والدنانير، وقد أخبرهم الأمير عن مصدرها المريب تماماً، بشيء من الهزء والرياء بلا شك، إذ قدمت له بحضورهم، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة قطعاً⁽¹⁾. وقبل بعض الفقهاء على الأقل وعند المناسبة - وقد اتقادوا للإغراء - أن يقتسموا سرّاً موارد الدولة غير المشروعة. لكنهم لم يستسلموا بسبب ذلك. فقد واصلوا جميعاً جهراً العمل على إبداء أكبر الاحترازمات تجاه السلطة، على أن يكون موقفهم قدوة لمجموع رعايا الأمير. وكانت الجنائز بالخصوص مناسبة على الدوام تقريباً لمظاهرات استنكار صامتة مؤلمة، كان لها تأثير هائل مفاجيء، بفضل الظروف المؤلمة، ووضع الميت، والأصدقاء النفسانية، والتأفج الماورائية. فقد كانت جنازة ابن أبي محرز قاضي الأمير ذاته، الذي مات في جمادى الأولى 221/ أبريل - مايو 836⁽²⁾، مناسبة للقيام بمظاهرة من هذا النوع. ولم يكن ابن أبي محرز إلا مبتهجاً بالتأييد⁽³⁾ الذي قدمه إليه الأمير مدة قضائه، ومع ذلك فقد طلب أن تبقى وفاته مكتومة، كما قيل، وأن يدفن سرّاً بدون أي حضور للسلطة، وذلك خشية أن يحضر زيادة الله الأول، أو أن يرأس موكب الدفن⁽⁴⁾، وهذا أشنع. ويعادل هذا الموقف إنكاراً للأمير وحكماً عليه.

لكن الأمير بذل جهوداً كبيرة بعد هدوء الثورة، ليصبح شعبياً، فقد شوهد مثلاً في

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 86، والرياض للمالكي، ج 1، 161؛ والمفكر لعباض، ترجمة أبي يحيى زكرياء، رقم 13.

(2) استنتج هذا التاريخ انطلاقاً من تولية ابن أبي محرز القضاء في رمضان 220/ سبتمبر 835، إذ كانت وفاته بعد تسعة أشهر. انظر «الرياض»، المالكي، ج 1، 305 و 309. ولم يكثر ابن علوي في «البيان» (ج 1، 106) إلا سنة الوفاة، بدون ذكر الشهر.

(3) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 307 - 308.

(4) انظر ابن علوي، البيان، ج 1، 106؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 309.

القيروان إلى جانب ابن أبي محرز الذي تولى القضاء في رمضان 220 / سبتمبر 835، وهو يهين جهاراً وفي حفل فخم، أحد كبار الأعيان، لنصرة العدل قطعاً، لكن للدعاية لنفسه ولاسترضاء العامة أيضاً.

وقد بلغ مبتغاه لا محالة. فقد روى المالكي⁽¹⁾ أن هذا الصنيع كان له بالفعل الأثر العميق بالعاصمة. قال: «فكان من ذلك بالقيروان رجة عظيمة». إلا أن زيادة الله الأول لم يقدر على الحصول على مودة رعاياه، الصريحة المخلصة الصادقة. فقد رضي الناس على أكثر تقدير باحتمال الدولة التي بقيت قائمة الذات بعد ثلث قرن من قيامها، بلا أسس شعبية حقاً. وقد عوض الملل بسرعة حماس المدة الأولى الذي استقبل به إبراهيم الأول، ثم جدت الثورة، ثم الاستسلام الكتيب. وفقد الجند سمعته وانهارت قواه، فصار هنا مثلما كان الأمر في الشرق وفي نفس الفترة تقريباً، لا مُدَجَّجًا، بل مُبْعَدًا ببساطة عن كل دور في البلاد، و «مُصَدَّرًا» إلى ما وراء البحار. وخابت آمال جمع الأمة، فشكروا تعاستهم إلى الله، وتقبلوا أسيادهم عن مضض.

وبما أن الدولة الأغلبية لم تقدر في النهاية على الحصول على التأييد لالدى الأعيان العرب الذين تم إقصاؤهم، ولا في صفوف الشعب الخاضع، والمحترز وربما المعادي، فلم يكن لها من خيار سوى الاستناد أكثر فأكثر إلى المرتزقة والموالي للبقاء. وكان أمير القيروان يوجد لذلك وفي نفس الوقت، في وضع مماثل بصورة غريبة لوضع مخدومه في بغداد. وهكذا، برزت الدولة التي أسسها إبراهيم الأول، مظفرة مدعومة معظمه، من المحن والنزاع مع الجند خاصة. لكنها بدت أيضاً منعزلة ومحرومة من التأييد الحقيقي في البلاد، فصارت قابلة كثيراً للمطب.

الفصل الرابع عَصْرُ النَضَجِ العُهودُ الهَادِثَةُ

لقد دعم آخر انتصار أحرزه زيادة الله الأول، نظام الدولة الأغلبية، ومع ذلك، فقد ترك - كما رأينا ذلك - القلوب مكلومة والدولة معزولة بصورة خطيرة. ومن الثابت أن قاهر الجند قد ترك وضعاً مطهراً لأخلافه، لكنه صعب، إذ كان يجب عليهم أن يضمّدوا الجراح، ويحافظوا على الانتصارات المكتسبة، ويسرعوا بالخصوص لإعادة العلاقات الطبيعية الآمنة بين الدولة ومجموع الرعايا. وسيكون ذلك هو البرنامج السياسي بالفعل، لمن تولى الحكم بعد زيادة الله الأول، وذلك ابتداء من أبي عقّال حتى أبي الفرائق، وهو البرنامج الذي عمل في النهاية على تعريض النتائج المكتسبة خطوة فخطوة، للخطر. فقد اشتغل أولاً أبو عقّال بدراية وحذر، بهذه المهمة. وبدأ معه فصل جديد في تاريخ الأغلبية.

حكم أبي عقّال (223 - 226/838 - 841)
سياسة الانفراج:

كان أبو عقّال⁽¹⁾ الأغلب ثالث مَنْ يعتلي العرش من أولاد إبراهيم الأول وآخرهم. وقد روى المؤرخون عنه أنه كان ضيق العينين، فلقب بالخَزَر. وأضاف النويري⁽²⁾ أنه كان

(1) جاء بالكامل (ج 5، 253) لابن الأثير، اسم آخر، هو أبو عقّان، وهذا تصحيف قطعاً.

(2) النهاية، ج 2، 75.

يشبه كثيراً جده الأغلب. وذلك في «الخلق والمخلوق». واعترف له ابن الأبار ببعض المواهب الأدبية التي أتاحت له نظم بعض الأبيات الشعرية، («وكان له حظ من الأدب يصوغ به مقطعات من الشعر»⁽¹⁾).

تولى الإمارة إثر وفاة أخيه زيادة الله الأول. وباشر الحكم يوم الثلاثاء في 14 رجب 223/11 يونيو 838. وكانت هذه السنة بمثابة اللزوة التي بلغها تأريخ القبروان وكذلك تأريخ بغداد. وقد شرع أبو عقاب، بفضل دعم نفوذ الدولة والتهدة اللتين حققهما من سبقه في الحكم، في تطبيق سياسة تحور النظام، التي سوف يعمل أخلافه على الاستمرار فيها بحفظ متفان، إذ أن شيخ الفتن قد اجتث بصورة نهائية. في حين حصل الخليفة المعتصم بالشرق على انتصارين باهرين. فأحرز الانتصار الأول لما تغلب على الفتنة وسيطر عليها هنا أيضاً، والثاني لما قهر الأعداء بالخارج. وبالفعل، تم في هذه السنة قتل الثالث بابك⁽²⁾ المعروف، في 3 صفر 223/4 يناير، 838، وقد أربب بابك الخلفاء طيلة أكثر من عشرين سنة، وتم أيضاً فتح حمورية⁽³⁾ ونهبها، مما أضفى على المعتصم هبة كبيرة، وأتاح للشعر العربي في العصر الوسيط أن ينظم بعضاً من أشهر قصائده⁽⁴⁾.

ولذا، كانت سنة 223/838 سنة حافلة في تأريخ الخلافة العباسية وتاريخ أمرائها. ويبدو أن الحظ كان مؤاتياً لهم فنياً لهم أياماً هادئة رغبة، إذ أنه قضي على الأعداء بالداخل والخارج بنجاعة وقوة. والأمير الذي ارتقى العرش بإفريقية، في كنف الحظ الملائم، بدأ يمارس السلطة فضلاً عن ذلك، وقد حنكه التجربة والسنون، وهذا ضمان آخر للمستقبل. وبالفعل، قام أبو عقاب، كما رأينا⁽⁵⁾، خلال إمارة أخيه زيادة الله الأول، بتدريب إيجابري مطول في الشرق. ثم استلحي إلى إفريقية لما بدأت تنزل المحن على الدولة، فأتيج له ربما بدون أن يشارك مباشرة في ممارسة الحكم⁽⁶⁾، التفكير في النتائج

(1) الحلة، ص 257. وردت في الكتاب على سبيل المثال ثلاثة أبيات في النسب، استعملت فيها استعمالاً جيداً فعلاً، الغالب الأدبية المعتمدة في ذلك العصر، والتي ولع بها الناس ووجهها المولودون.

(2) انظر E.P. مادة بابك، ج 1، 867، بحث D. SORDEL.

(3) انظر E.P. مادة حمورية، ج 1، 462، بحث M. CANARD.

(4) غلب أبو تمام بالخصوص انتصار حمورية، قصار القصيد المخصص لهذا الحدث، قطعة معروفة، لم تنفك تثير الإعجاب.

(5) انظر ص 180.

(6) جاء في العبر (ج 4 422) لابن خلدون، أن الأغلب كان وزير زيادة الله الأول، لكنه ارتكب خطأً كما قد أشرنا إليه (انظر ص 205، المملوطة رقم 3). وذكر النوري أيضاً (النهاية، ج 2، 74) أن زيادة الله الأول «جعل =

المؤلمة المترتبة على الخطأ في الحسابات السياسية. وهكذا، بلغ العرش وقد أنضجته الرحلات والتجربة والسنون. ولما تولى الحكم، كان قد بلغ من العمر خمسين سنة⁽¹⁾.

لقد أراد الإسراع بالانفراج، لأنه اتعظ بالأحداث، وأراد الاستفادة من الظروف الملائمة. ولا شك أن حكمه لم يسجل تحولاً مفاجئاً كاملاً، وانفصاماً مدهشاً عن الماضي، ونوعاً من «المراجعة المؤلمة». ففي ميدان السياسة، وبإستثناء الفتن، يوجد دائماً استمرار معين. لكن عهده سجل لا محالة ويوضح بدء اتجاه فكر فيه وأقر العزم عليه، على طريق التحرر. فلا شك أن أبا عقال اتخذ عن وعي قطعاً، ومنذ انتصابه بالإمارة، جملة من التدابير المثيرة قصداً، فهي لحدوث صدمة نفسانية حقيقية من شأنها أن تضم إليها أعيان الجند وأصحاب الفكر من الفقهاء وجموع الأهالي.

وقد ترك الجند المحنة وهو محل ريبة. فعمل أبو عقال على إعادة الثقة إليهم، و «أتمن الجند»، ويدد جو الريبة وعدم الاطمئنان الذي كان يخفقه. وتجددت سياسة ضم وجوه العرب من الجند، وهي التي ربطت الاتصال إلى حد ما بسياسة إبراهيم الأول، كما هو معتاد، في شكل عطايا وزعت على الجند. واتجه الأمير في نفس الوقت إلى النظر في وضع العامة. والثابت أن الفوضى ساعدت على الإفراط. ولذا، اتخذ أبو عقال التدابير الضرورية لحماية رعاياه من جور الولاة الذين أخضعوا لمراقبة أشد صرامة، لكن الأمير كان يعلم أنه لن يبلغ هدفه إلا عن طريق الجبر. وبدون أن يكون قد تأمل ربما في نصائح ابن المقفع للخليفة، فقد حصل على ما يكفي من التجربة وأدرك أنه يجب معاملة الوالي باحترام. فلجأ لذلك إلى الإقناع أيضاً خاصة في شكله الأكثر تأثيراً. قال النووي⁽²⁾: «وأجرى على العمال الأرزاق الواسعة والعطايا، وقبض أيديهم عن أموال الناس، وكفهم عن أشياء كانوا يتناولون إليها». وبللك تحصل على أمرين، فأرضى الراعي والريعية في آن واحد. فلا شك أن خزائن الدولة كانت ملانة بما يكفي من المال - ولا شك أن حرب صقلية ساهمت في هذا الإثراء - وأتاحت تطبيق مثل هذه السياسة، فكان ينبغي تقديم بعض الترضيات للفقهاء. فقد حرم أبو عقال المشروبات الكحولية بالقيروان، وعنف

= أمر دولته بيده. لكن لا يمكن ذكر أي حدث يؤيد هذا القول إذ لم يظهر الأغلب أبداً طيلة إمارة زيادة الله الأول، وهذا أيضاً خطأ بسبب الاشتراك اللفظي. فقد كان الوزير غلبون في عهد زيادة الله الأول يدعى الأغلب أيضاً. انظر المرجع السابق.

(1) استنتج هذا التوضيح انطلاقاً من سن الأمير عند موته. انظر «البيان»، ج 1، 107، لابن حلدري.

(2) النهاية، ج 2، 74.

«الباعة والشاربين»⁽¹⁾. لكن العباسية والبلاط لم يشملهما التحريم المقرر للقيروان. فهذا إجراء منقوص استثنى منه الأمير وخاصته. وككل حل وسط، لم يكن بلا شك سوى نصف ترضية. غير أنه كان يشكل جهداً جاداً محسوساً للتقرب من الأوساط الدينية التي لها وزنها. فبدون أن يتحول أبو عقاب إلى حياة الزهد، فقد عمل بنشاط لمنح النظام قاعدة شعبية، وحاول في نفس الوقت الحصول على تأييد وجوه العرب. وكان حكمه قصيراً جداً، بحيث لا يمكن إبداء رأي قائم على النتائج المترتبة على سياسته.

قلاقل سنة 839/224

لم تنقذ هذه السياسة الأمير تماماً من الخييات لا محالة. فقد روى ابن القطان⁽²⁾ أنه في سنة 849/244، أي بعد سنة من توليه الإمارة، واجه انتفاضة قبائل لوانة وزواغة ومكناسة بالناحية التي كانت تمتد بين قفصة وقسيلية. وقد ظن T. LEWICKI⁽³⁾ أن الأمر يتعلق بنزاع بين إمارة القيروان وإمارة تاهرت. والواقع أنها لم تكن سوى قلاقل - تحدث ابن الأثير⁽⁴⁾ عن «فتنة» - أثارها الخوارج. وكان ابن خلدون واضحاً تمام الوضوح لا محالة، فقال⁽⁵⁾: «وخرج عليه بقسيلية خوارج زواغة ولوانة ومكناسة، وقتلوا عاملها بها». فهي إذن انتفاضة الخوارج بالداخل. ومن المعلوم أن إفريقية عاشت فتناً هائلة للخوارج. ولربما ستعيش أشنع منها بعد الأغلبة. وهذا يعني أن المذهب الخارجي لم ينقرض من إفريقية في القرن التاسع، مع أنه أخضع وتمت السيطرة عليه جدياً. ففي الناحية التي جلدت بها الانتفاضة، بقي حضور الخوارج كثيفاً بصورة خاصة، كما انضح ذلك بكتاب السير⁽⁶⁾ للشماخي، فلا غرابة إذن أن تكون ريح الخوارج قد أثارت زوابع جديدة في الناحية. لكن تحت أي مفعول؟ ما هو الأمر الذي أثار بالتدقيق العاصفة بعد

(1) ابن عساري، البيان، ج 1، 107.

(2) في «البيان» لابن عساري، ج 1، 107.

(3) انظر La répartition géographique des groupements ibadites dans l'Afrique du Nord au

(Moyen-Âge, dans Rocznik Orientalistyczny (المجلد 21، 1957، ص 310 - 311) وراجع (Les

Ibadites en Tunisie au Moyen-Âge, dans Accademia polacca di Scienze e lettere, Biblioteca di

Roma, conferenze, fasc. 6)، وسمود إلى هذه المسألة في الفصل المخصص للسياسة الخارجية.

(4) الكامل، ج 5، 259.

(5) العبر، ج 4، 428.

(6) انظر مثلاً ص 203 و 261.

فترة الهدوء الطويلة التي عاشتها الأعوام السابقة؟ وما هي الدوافع بالضبط التي أثارَت في تاريخ معين انتفاض أناس اكتفوا منذ عشرات السنين بالكتمان أو بالقعود، أي أنهم اقتصرُوا بصورة عملية على الخضوع للحكم القائم؟ وكما يقع غالباً، لم تجب مصادرنا على هذه الأسئلة، بل تركنا نقوم بالافتراضات. فقد أيد البربر الأغالبة، بما في ذلك الخوارج، على عصاة الجند. والتقارب الذي تم بين الأمر ووجوه العرب الذين كانوا موجودين خاصة في صفوف الجند، هل تمخض عنه تصلب في موقف السلطة تجاه البربر؟ وهل ترك الحبل على الغارب للوالي العربي؟ إذ يجب أن يكون للشوار ما يتظلمون به على الوالي ليقوموا بقتله. فهل أن الأمير أراد تقديم ضمانات أخرى واستعدادات أحسن لفقهاء السنة، فضاعف من تشدده على فرقة الخوارج، وأثار بذلك انفجاراً، وأجبر أتباع المذهب الخارجي على الظهور المرتجل الذي لم يكونوا مستعدين له قط؟ كان بالفعل انفجاراً سرعان ما قمع. وتحول القائد عيسى بن رِيثَان الأزدي على عين المكان، ويبدو أنه لم يلاق مقاومة خطيرة جداً فقام بواجبه، «فقتلهم عن آخرهم»، بين قصعة وقسطيلية⁽¹⁾. وقفل راجعاً إلى القيروان.

وباستثناء هذا الحادث، تواصل حكم أبي عقاب الأغلب بن إبراهيم في سلام كامل. لكنه كان قصيراً جداً أيضاً. فقد توفي الأمير يوم الجمعة في 22 ربيع الثاني 18/226 فبراير 841، بعد حكم دام سنتين وتسعة شهور وسبعة أيام⁽²⁾، تاركاً السلطة لابنِه محمد.

(1) انظر ابن عداري، البيان، ج 1، 107، وانظر أيضاً ابن الأثير، الكامل، ج 5، 259.
(2) يستدعي تاريخ موت أبي عقاب بعض الملاحظات. قال ابن الأثير (الكامل، ج 5، 263)، وابن عداري (البيان، ج 1، 107) أنه توفي يوم الخميس، لسبع بَين من ربيع الثاني سنة 226. لكنه كان يوم جمعة. وذكر ابن عداري في فقرة أخرى من نفس الصفحة بصورة أكثر غموضاً، أنه مات في العشرة أيام الأخيرة من ربيع الثاني وعمره 53 عاماً. أما النويري، فقال (النهاية، ج 2، 75) أنه مات يوم الخميس لسبع بَين من ربيع الثاني سنة 226. وكان ابن خلدون (العبر، ج 4، 428) أقل وضوحاً. فروى أنه مات في ربيع 226. وتوجد نفس الاختلافات بخصوص مدة إمارته. وذكر النويري (النهاية، ج 2، 75) أن حكمه دام عامين و 9 شهور و 9 أيام. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 263) سنتين و 7 شهور و 7 أيام، وكتاب العيون (ص 407) عامين و 7 أيام فقط. تنهت هذه الخلافات يسيراً، بسبب عدم ثبات الشهور القمرية عند المسلمين، وبسبب التصحيف، إذ أن نفس الكتابة يمكن قراءتها 7 أو 9، ويمكن تصحيحها بسهولة وبثبات الرواية، انطلاقاً من حساب تاريخ الانتصاب بالإمارة. لكن لا توجد لدينا طبعات محققة.

محمد الأول (226 - 242/841 - 856):

كان عمره عشرين سنة لما تولى الحكم⁽¹⁾. وسرى أنه لم يكن يتمتع فقط بخصال خارقة. كان شاباً صغيراً لم يقدر على تحمل أعباء الحكم بجد ونجاح. فكانت سنة لا تجلب الاحترام لا محالة. وكذلك خُلُقُه. وكان أمرد في مجتمع لم يتعرف على استخدام الموسيقى، وبه تجعل اللحية من الشخص رجلاً. والأنكى من ذلك أن وجهه كان وجه خصي ليس فيه إلا شعرات يسيرة⁽²⁾. والذي زاد الطين بلة أنه كان عاقراً، بين أناس يمتدحون الفحولة والصبيان جزءاً من مميزات القائد الطبيعية. والخلاصة أن محمدًا الأول كان مصاباً بأكثر من عيب مطلق.

فهل استبدل عيوبه البدنية الحقيقية بخصال أخلاقية وفكرية ممتازة؟ كان قطعاً «موصوفاً بالحلم والجد»⁽³⁾، ووصف أيضاً أنه كان «مظفراً في حروبه». لكن، لم يخف علينا كذلك أن مزياه الفكرية كانت ضئيلة. فكان «قليل العلم»، كما ذكر ابن عذاري⁽⁴⁾. ولم يتوقف النويري لتلطيف القول، بل ذكر بكل وضوح: «وكان من أجهل الناس، لكنه أعطي في إمارته ظفراً على من ناواه»⁽⁵⁾. ويبدو أن المؤلف لم يفهم جيداً انتصاراته. ولنوضح إلى أي حد كان الأمير «قليل العلم». روى ابن عذاري حكاية يتضح منها كيف أن معرفته بالرسم والفقه، وهما ميدانان أساسيان في القرون الوسطى، كانت بدائية مبهمة. فقد لوحظ له يوماً بلطف أن (ظبي) تكتب بظاء مشالة، لا بصاد، فرد قائلاً مقلداً أقوال الفقهاء: «قد علمنا فيه اختلافاً: فأبو حنيفة يجعله بالظاء، ومالك يجعله بالصاد»⁽⁶⁾. وانتصر الأمير طبعاً للمذهب المالكي الذي بدأ يتفوق في إفريقية بفضل عناية الأمير به إلى حد ما. وأغلب الظن أنها دعاية مختلقة بلا شك، لكنها توضح جيداً الفكرة التي خلفها محمد الأول لدى اللاحقين الذين جعلوا من جهله أمراً أسطورياً.

(1) استتجت سنة عند تولي الحكم. وتوفي محمد الأول وعمره 36 سنة بعد حكم دام 15 سنة و 8 شهور و 12 يوماً. انظر: ابن الأثير، الحلة، ص 258؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 112.

(2) ابن الأثير، الحلة، ص 258.

(3) ابن الأثير، الحلة، ص 258.

(4) البيان، ج 1، 107.

(5) النهاية، ج 2، 75. ترجم DE SLANE (415) *Hist. des Berbères*. هذه العبارة كما يلي: «كان أجهز الرجال، لكنه تغلب على كل من أقدم على مقاومته». ولا حظ FOURNEL (510) *Berbers* بحكمة أن في هذا القول، «ليس من السهل التوفيق بين اللطيفين». ومن هنا جاءت الضرورة لاستخدام الصوص المترجمة بحلر.

(6) ابن عذاري، البيان، ج 1، 108.

وجملة القول، لا شيء هياً محمداً الأول لتحمل أعباء الإمارة بنفوذ وعزة. ويمكن التساؤل لماذا اختير هو من بين جميع إخوته لخلافة أبيه. فهل كان الابن الأكبر؟ لا يمكن تأكيد ذلك، بل يمكن افتراض العكس، استناداً إلى عدّة علامات. لما ولد محمد الأول، كانت سن أبيه ثلاثاً وثلاثين سنة بالفعل⁽¹⁾. ولذا، يمكن الافتراض أنه لم يكن ابنه الأول. وفضلاً عن ذلك كان لمحمد الأول أخ يحمل اسمه، وقد تولى طرابلس، ومات سنة 233⁽²⁾. ولي هذا الأمير على ولاية صعبة المراس وكانت ذريته مهياة لاستلام إرث الإمارة، والمظنون أنه لم يكن أصغر سناً من الأمير، وقد سبقه إلى الموت. وكان لمحمد أخ آخر أيضاً، هو أبو جعفر أحمد الذي دون التاريخ كذلك ذكراه. والدور الذي قام به والذي سيأتي الحديث عنه لا يبدو لنا أنه مطابق أيضاً للأخ الأصغر. ولذا، من رأينا أن ارتقاء محمد الأول للإمارة يبقى غامضاً إلى حد ما. ولربما يجب البحث عن الأسباب الحقيقية في مجال لا يخضع للعقل، إنه العطف الأبوي، ولربما أيضاً في الدسائس بالقصر، وحتى في أسرار الحريم. وجملة القول، كان يبدو أن محمداً الأول لم يتميز ببخلة معينة، ولا بنفوذ واضح، قد هياه لتولي المصير المقرر له مكان غيره.

كان شاباً عديم التجربة، قليل العلم، لم تسعفه طبيعة خلقه إلا قليلاً، وكان من المرجح أن لا يسجل التاريخ اسمه، وأن يقتنع بحياة اللهو الرخيص الذي هياته له نشأته. كان اتجاهه يبدو على هذا النحو حتى أنه تخلص حال انتصابه من مشاكل الحكم على كاهل أمته. «وقد اشتغل باللهو، واللعب، وانهك على الملاذ»⁽³⁾.

ثورة القصر سنة 846/231:

أبو جعفر أحمد يستولي على الحكم:

خلف له والده أبو عقاب الأغلب بالفعل إمارة هادئة كل الهدوء. فلم يهتم محمد الأول إلا بتوزيع اختصاصاته توزيعاً عادلاً، بين بني حُميد الذين كان يولي الوزراء من بينهم، وبين أبي جعفر أحمد. كان علي بن حميد تميمياً. فكان يتسبب إلى قبيلة الأمير. وولاه زيادة الله الأول

(1) استنتج هذا التوزيع اعتماداً على عمر الأغلب عند موته (53 سنة، انظر ابن عساري، البيان، ج 1، 107)، وعلى عمر ابنه محمد الأول عند توليه الحكم (20 سنة، انظر الملحوظة رقم 19).

(2) ابن الأبار، الحلقة، ص 258.

(3) التويري، النهاية، ج 2، 75.

الوزارة⁽¹⁾. وكان يملك ثروة من أعظم ثروات القيروان، كان قد كسب جزءاً منها في تجارة العاج⁽²⁾. واختلفت حظوظ أولاده، وقد تعرفنا تقريباً على أربعة منهم. ولا نعلم شيئاً عن أبي جعفر محمد بن علي بن حميد المتوفى في شوال 242/ فبراير 857، وقد عرف فقط بفضل ما كتب على قبره⁽³⁾، لكن لا يمدنا ذلك بأي شيء عن حياته. وخلافاً لذلك، تعرفنا أكثر على أبي الفضل أحمد بن علي بن حميد التميمي المتوفى بين سنة 251/865، وسنة 261/874 - 875. فقد كان زاهداً وفقياً مالكيًا نزيهاً. قال عياض⁽⁴⁾: «كان أبوه وزير ابن الأغلب وخاصته، وكذلك إخوته، ولم يدخل هو في شيء من هذا». وكان أسد أحد شيوخ أبي الفضل أحمد، ولكنه كان ينتمي بالخصوص إلى سحنون، وقد تولى عن أكثر من ألف دينار من ميراث أبيه لتورعه. ولم يكن من جهة أخرى، أثرى شخص في أهله بسبب منحه وورعه. إلا أنه كان يعيش في بحيرة، وكان ينصب الموالد، ويجلب المتاع من الشرق. ويمكن الافتراض أن إخوته لم يكونوا فقهاء، وكانوا أقل ورعاً منه، وكانوا يملكون ثروات أعظم. فقد ساعدتهم الخطط الربحية على تجميع هذه الثروات. ذكر البكري⁽⁵⁾ أنهم كانوا يفضلون ولاية باجة الخصبة على جميع الخطط. ولم يكن هذا التفضيل غير قائم على أسباب قوية. نذكر أن أبا عقاب الأغلب قدر لدى انتصابه بالحكم أنه من المستعجل إصلاح أخلاق الولاة الذين استفادوا كثيراً من الوضع، أثناء الفلاقل، فتجاوزوا كل احتشام. هذه هي الأسرة التي جدد لها محمد الأول ثقته، والتي سلم لها جانباً من مقاليد الدولة، حالما تولى أمورها.

صار أبو عبد الله بن علي بن حميد وزيراً له. ولا نعلم الكثير عن الخطط الدقيقة التي تقلدها أخوه أبو حميد الذي يبدو أنه شاركه في الحكم. ولم يتضح لنا كذلك الدور

(1) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16. وانظر أيضاً «الرياض»، ج 1، 285، للملكي، حيث نقل المحقق حسين مؤنس عن «المدارك».

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة أبي الفضل أحمد بن علي بن حميد، رقم 89.

(3) انظر *Les inscriptions arabes de Kairouan*, n°52, I, 112) L. PONSOT et B. ROY عرض المؤلفان جدولاً لأنساب هذه العائلة المتراكبة من كبار الأعيان. ولتضاف إلى هذا الجدول أبا الفضل أحمد. وكان المؤلفان يجهلان أن عياضاً دون الترجمة بالمدارك تحت رقم 89.

(4) المدارك، ترجمة رقم 89، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حميد.

(5) يبدو أن أبناء الوزير علي بن حميد كان لهم ولع هام بصورة مخصوصة، بولاية باجة. قال البكري: «ولم يزل الناس يتنافسون في ولاية باجة». وكان المتداولون فيها لذلك بنو علي بن حميد الوزير. فإذا عزل منهم أحد لم يزل يسمى ويتلطف ويهادى ويتاحف حتى يرجع إليها، فليلبعضهم: لم ترغبون في ولاية باجة؟ فقال: لأربعة أشياء: قمع هندي وسفرجل زانة وعنب بلغة وحوتة (المسالك، ص 57).

الذي لعبه أخوهم الثالث أبو جعفر أحمد. لكن يمكن القول إن هذا الدور لا بد وأنه كان فائزاً نوعاً ما، مما مكن هذا الشخص من النجاة من التقتيل، والعيش حتى سنة 857/242.

وإلى جانب أبناء علي بن حميد، سلمت مقاليد الدولة بيدي شخص ثان هو شقيق الأمير بالذات، إنه أبو جعفر أحمد بن الأغلب. وبالفعل، ومنذ توليه، «قلد (محمد الأول) أحمد بن الأغلب كثيراً من أموره»⁽¹⁾. ولم تذكر المصادر توضيحات أكثر بشأن الاختصاصات المتخلى عنها.

وهكذا، ترك الأمير الحكم، ويبدو أنه لم يكن مهتماً به، فتقاسم السلطة أخوه من جهة، وأسرة قوية ثرية من الخاصة، من جهة أخرى. وقد اشتغل هذا الثنائي بالحكم، إن صح القول، من سنة 226 إلى سنة 841/235 - 849، دون كثير من الصدامات الظاهرة. لكن لا يمكن لهذه الحالة أن تدوم إلى ما لا نهاية له. ولا يمكن أن تدوم كذلك، لأن ثراء أبناء علي بن حميد الفاحش لا يمكن إلا أن يثير الأطماع. فوقع الذي لا مفر منه. قال النويري⁽²⁾: «فساء ذلك أبا جعفر أخاه، وعظم عليه وعلى أصحابه، وحسدوهما على مكانهما من الأمير محمد». ولذا، بدأ أبو جعفر أحمد يتآمر⁽³⁾.

فاعتمد على شركاء داخل القصر بالذات، «وصنع رجالاً من مواليه»⁽⁴⁾ (موالي محمد الأول)، وجمع فريقاً صغيراً من الأنصار العنيدين. ثم تقدم «وقت الظهيرة»، من يوم السبت في 16 شعبان 231⁽⁵⁾/17 أبريل 846، صجبة رجاله، أمام أبواب القصر

(1) ابن عساري، البيان، ج 1، 107.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 75.

(3) النهاية، النويري، ج 2، 75 - 78 (ترجمة DESLANE) (I, 415-419) (*Hist. des Berbères*) هي المصدر الذي أقاض القول في هذه المؤامرة. ولخص ابن عساري (البيان، ج 1، 108 - 109) جوهر الأحداث بصورة مطابقة لرؤية النويري. وقد لخص ابن الأثير بصورة أوجز الأحداث في «الكامل» (ج 5، 275). وأشار إليها ابن الأبار فقط في «الحلة» (271). وعرض ابن خلدون في «المبر» (ج 4، 429) الأحداث بصورة واسعة الخطأ. ومن رآه أن محمداً الأول استعاد الحكم من أخيه أحمد سنة 243، وتغاه إلى مصر سنة 246. وبعد سطر بالضيبط، لم يترده ابن خلدون في أن يؤكد أن محمداً الأول ذلته مات سنة 242. وروى ابن الخطيب في «الأعمال» (10 - 2/11 - 436 - 437) الأحداث بصورة تكاد تكون مفصلة. لكن أسماء الأعلام والتواريخ لم تضبط جيداً.

(4) النويري، النهاية، ج 2، 75. نلاحظ الدور الهام الذي قاموا به في الشرق، وقد صار منوطاً بالموالي.

(5) قصر ابن الأثير وابن عساري والنويري على ذكر سنة الفتنة (231). وانفرد ابن الخطيب (الأعمال، 2/11 - =

التي غادرها الحرس، بالاتفاق مع الثوار قطعاً⁽¹⁾. فتمكن هؤلاء من التسلل باطمئنان داخل القصر، وأقفلوا جميع أبوابه. ثم هجموا في الحال على الوزير أبي عبد الله بن علي بن حميد الذي قتل في الحين بأمر من أبي جعفر أحمد. فأطلق عند ذلك الإنذار. والتحم القتال بين رجال الأمير ورجال أخيه. وفوجيء في ذلك الوقت محمد الأول بهجوم المغيرين، ولجأ إلى القبة⁽²⁾ التي بناها عمه زيادة الله الأول. وتواصل القتال بعض الوقت. وأمام المقاومة التي لاقاها المغيرون، خاطبوا خصومهم قائلين: «ما لكم تقتلوننا؟ نحن في طاعة محمد ابن الأغلب. إنما قمنا على أولاد علي بن حميد الذين أفقروكم واستولوا على أموال مولاكم دونكم»⁽³⁾. وهكذا، احتلت الثروات الفاحشة لعائلة ابن حميد مركز الصدارة. ويتجمعها، جمع هؤلاء أكباداً من الضغائن التي كانت تريد التشفي. فكانت الحجة دامغة، وفترت همة المدافعين في الحال، ورجعت السيوف إلى أحمادها. وأمام هذه الحالة، رضخ محمد الأول واستسلم.

وقد كان محتاراً، فجلس «بمجلس العامة»، حيث استقبل أخاه ورجاله الذين دخلوا عليه مسلحين. قال أحمد: «إن أولاد علي بن حميد كادوا ألدولة، وأرواد زوال ملكك، فقممت غضباً لك وحذرتك على أيامك»⁽⁴⁾. فتظاهر الأمير بتصديق هذا التعليل وتبادلوا جميعاً اللوم، وحلفوا بأن يتعاهدوا، ثم تصالحوا. حتى أن الأمير ضحى في سبيل هذا التصالح بالابن الثاني لعلي بن حميد، وهو أبو حميد الذي لجأ عنده وسلم لأبي جعفر أحمد بشرط أن يبقى على قيد الحياة، فقتل غدراً⁽⁵⁾. وأكثر من ذلك، تجرد

= (437) بذكر اليوم والشهر. وما ورد من أن الفتنة جلت في يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بين من شعبان 236، هو تصحيح بلا شك. ويجب تصحيحه طبقاً لما جاء بالمصادر الأخرى، أي سنة 231. ويعد هذا، يقابل يوم السبت التاريخ الذي ذكره المؤلف.

(1) لا يتحدث الرواة صراحة من هذا التواطؤ. وذكر التبريزي فقط أن أحمد رشا موالى أخيه للمشاركة في المؤامرة. لكننا نعلم أن خدم القصر، وبالتالي حرس الأبواب، كانوا يختارون من بين الموالى على وجه الإطلاق أو يكاد. واكتفى ابن عذارى بأن لاحظ (اليان، ج 1، 108) أن الحراس تركوا الباب، فقال: «وقد خلا الباب من الرجال». وقال ابن الخطيب في «الأعمال» (2/11، 437): «فركونا إلى الأمن والهدنة، ليملأ قلة اليقظة هذه.

(2) التبريزي، النهاية، ج 2، 75. جاء في «الأعمال» لابن الخطيب (2/11، 437): «علية في القصر مرتفعة.

(3) ابن عذارى، اليان، ج 1، 108. وأرجع أيضاً إلى التبريزي (النهاية، ج 2، 75) الذي روى نفس النص بعبارة مخالفة قليلاً.

(4) التبريزي، النهاية، ج 2، 76.

(5) تقرر نفي أبي حميد إلى مصر. فعليه أبو جعفر، ومليه جميع أمواله. ثم سلمه إلى أبي نصر أحد موالى إبراهيم الأول، للخروج به رسمياً إلى طرابلس. لكن أبا نصر أمر سرّاً بقتله عند الوصول إلى قلشانة. شتق أبو حميد. =

الأمير رسميًا من جميع مشمولاته، كثرن لهذا التصالح. وتسلم أبو جعفر أحمد السلطة المطلقة على كل شيء. «وقبض أحمد على من شاء، واستصفى من أراد، وعذب من أحب، وأعطى الرجال، وجبى الأموال»⁽¹⁾. واستوزر نصرًا بن حمزة الجعري الذي ساعده كثيرًا على إعداد المؤامرة، ووضع تحت نظره إدارة الإمارة. وعزل أيضًا حجاب يحمي الأول وعوضهم بآخرين ولوا من قبله رأسًا. وأخيرًا، كلف بحراسة أبواب قصر الأمير حرسًا يتركب من خمسة أشخاص اختارهم من بين رقيقه ومواليه بالذات. فكان يبدو أن جميع الاحتياطات قد اتخذت جيدًا حتى يتمكن الغاصب من ممارسة الحكم بلا مباغته.

ولا شك أن الحكم كان باقيا بيده يسر، لو عرف من جهة كيف يكون في مستوى مسؤولياته وكيف ينفذ سياسة سليمة، وأن تقبله أسرة الأغلبية من جهة أخرى. لكنه أخفق على الصعيدين. وبالفعل، قام أبو جعفر أحمد بكل أنواع الغلو، وعمل بصورة جعلت كل أصناف المعارضين يقومون في وجهه، وانغمس سريعًا بدوره في المملذات التي شجعها عليها حتمًا مزاجه ووجود إمارة هادئة كل الهدوء.

لقد قام بانتزاع الأملاك، فلم يمكنه ذلك من الحصول على سمعة طيبة بين الطبقات المالكة. والأشخاص الذين خدموا النظام في السابق كانوا مهدين بصورة خاصة، فلم يمنحوا أي مخرج للنجاة، قادر على تجريدهم من عدائهم، أو على الأقل على ضمهم إلى صفه.

لا بد أن أوساط الفقه من السنة، والمالكية بالخصوص، ذعروا من المصير الذي نال بني حميد، وقد كانوا حمايتهم في البلاط فعلاً، وعلى اتصال وثيق بهم. فقد أنقذ مرة علي بن حميد وزير زيادة الله الأول، سجنونًا من الجلد⁽²⁾. وكان بيته مفتوحًا للفقهاء من السنة الذين لم يستنكفوا من طعامه، وهذا شرف فريد في نوعه، خاصة وأن شهرة طبيخه طبقت القيروان⁽³⁾. ومن بين أولاد علي بن حميد، أبو الفضل أحمد الفقيه المالكي الأصيل الذي كان بلا شك مبدعًا من طرف زملائه، خاصة وأن مآلته كانت شهيرة هي

= ثم أنهت رواية مفادها أنه مات لدى سقوطه من على راحلته. انظر التبري، النهاية، ج 2، 76.

(1) ابن حنبل، البيان، ج 1، 109.

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة سجنون رقم 16، أدرج حسين مؤنس هذا المقال في «الرياض» للمالكي، ج 1، 285.

(3) قال أبو العزب في «الطبقات» (ص 183): «إنه بإحكام دار علي بن حميد للطبخ يضرب المثل بالقيروان».

أيضاً وقد دعي إليها الفقهاء. وقد كان أخيراً له أخت متزوجة بفقيه من تلاميذ سحنون، هو أبو جعفر أحمد بن حسان البغدادي⁽¹⁾. ولذا، يمكن تصور الصدى الذي تركه مقتل أبي عبد الله بن علي بن حميد الذي تم عاجلاً، في أوساط السنة خاصة المالكية منها، وكذلك مقتل أخيه أبي حميد المخجل، وقد وصف زيقاً بأنه مات على إثر حادث. فكان عداء أوساط السنة منذ البداية حامياً تجاه الغاصب.

وبدل أن يهدأ الجو، تفنن الغاصب في تغليته بمظالم جديدة وإثارة هذا العداء. كان الخلاف القائم بشأن خلق القرآن حادثاً، سواء بالشرق أو بالغرب الإسلامي، كما هو معلوم. واشتدت هذه الخصومة⁽²⁾ فجأة سنة 846/231 فتم فعلاً في هذه السنة استشهاد عالم من أهم علماء أهل الحديث في الشرق، هو أحمد بن نصر بن مالك الخزامي الذي أثار بمواقفه العلنية المؤيدة لنظريات أهل الحديث، والمعادية بعنف للوائق (227 - 842/232 - 847)، بسبب تأييده وتصميمه الذي جدد للمعتزلة، حركة مودة وتأييد تسببت، فيما يبدو، في ظهور مؤامرة كانت ترمي إلى اندلاع انتفاضة شعبية في بغداد باسمه. وفشلت المؤامرة، إذ أنها كشفت في الوقت المناسب، وقضي على رؤوس المؤامرة الذين وجد عندهم الألوية الخضراء، شعار العلويين. وأوقف أحمد بن نصر أيضاً. ولم يترتب أي أمر مريب على تفتيش بيته. لكنه أحيل على المحكمة في يوم الخميس 28 شعبان 846/231 أبريل 846، برئاسة الخليفة نفسه، ومن بين من حضرها، أحمد بن أبي دؤاد قاضي القضاة المتسبب إلى المعتزلة. ولم يتهم بالتآمر، أو على الأقل لم يدر الحديث حول هذا الأمر. ودارت القضية حول موضوعين، خلق القرآن وصفات الله في الآخرة. وقد دافع أحمد بن نصر بقوة عن نظريات أهل الحديث والسنة عامة، وقد تهيأ للاستشهاد، فترنن وتمطر. وأكد أن القرآن غير مخلوق، وأن المؤمنين سوف يرون الله يوم القيامة. فتشاور الوراق مع أعضاء المحكمة الذين أجمعوا - مع بعض الاحترازاات التي أبدأها ابن أبي دؤاد، ويبدو أنه استنكف من الحكم بالموت - أن أحمد بن ناصر كافر⁽³⁾، فحل دمه تباً لذلك (حلال الدم). فأخرج الوراق في الحين من

(1) انظر عياض، المدارك، ترجمة رقم 101.

(2) انظر في خصوص هذه الأحداث، الطبري، التاريخ، ج 7، 326 - 330، ج 7، 368؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 273 - 274.

(3) انظر B. Lewis، *Some observations on the significance of heresy in the History of Islam*, SI, I, 1.

63-43، وراجع بالخصوص إلى ص 58 - 60.

خزائنه متاهباً، الصمصامة سيف الصحابي الكبير عمرو بن معديكرب الزبيدي⁽¹⁾، قام فضرب بنفسه عنق المشرك ثم شق بطنه⁽²⁾، ليتيقن من الإثابة على ما فعل (احتساباً). ثم عرض الرأس في بغداد وصلبت الجثة. ولم ينزل أحمد بن نصر من الصاري إلا سنة 852/237. لربما كان هذا الاستطراد طويلاً جداً. لكن يبدو ضرورياً في رأينا حتى تستعيد الأذهان الجور الذي دار فيه النقاش بين السنة والمعتزلة، وبالأخص لإيضاح قضية أخرى مماثلة للقضية الأولى تماماً، ولو أن نتيجتها كانت أقل حتمية، وقد كانت القيروان مسرحاً لها في نفس المدة، وهي قضية لم تكن سوى صورة مصغرة لما وقع في بغداد.

جرت محاكمة أحمد بن نصر في آخر شهر شعبان. وليس من باب الصدفة بلا شك أن تكون محاكمة سحنون قد بدأت في الشهر الموالي. ولمجاملة الخليفة - أو عملاً بتعليماته؟ - لكن وبالأخص لتوثيق أكبر لصلاته بالمعتزلة أيضاً وبلا شك، إذ كان يبحث عن تأييدهم، وفي نفس الوقت لمواجهة السنة قطعاً، فهو لم يكن ليغفر لهم عداؤهم، اغتتم أبو جعفر أحمد الفرصة لبث النزاع حول القرآن من جديد، وذلك اقتداء بأعلى سلطة روحية وزمنية في الإسلام، وقام أيضاً بدوره، باضطهاد الناس⁽³⁾. وهكذا، تطابقت مشاغله المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية تطابقاً كاملاً. فحالما نجح صنيعة، نادى من أعلى منابر المساجد بمذهب خلق القرآن⁽⁴⁾. لقد كان هذا القرار بمثابة إعلان للحرب. فلجأ سحنون شيخ السنة بإفريقية إلى الناصك الشهير عبد الرحيم الزاهد بقصر زياد. فأوقف في شهر رمضان 231/ مايو 846، ونقل إلى القيروان وقدم إلى مجلس انعقد برئاسة القاضي المعتزلي ابن أبي الجواد. وطلب أن يحكم عليه بالقتل والتمزيق، لكن الحكم النهائي نص على أن يُمنع عليه التدريس. وكانت هذه التهيئة عبارة عن مأساة، لكن من المحتمل أن أبا جعفر أحمد لم يكن يودّ - أو لعله لم يقدم على ذلك - تجاوز حد التخويف للتغلب على خصومه، وقد أخبروا بلا شك بالمصير الذي نال

(1) انظر B.P.، المادة، ج 1، 466، بحث Ch. PELLAT.

(2) البطن موطن الجن حسب الذنعية السامية. وتمكن التقاليد المتعلقة بموت يهوذا، من بين ما تمكس، هذه الطريقة في التفكير. ولم تزل هذه الأفكار تماماً وهي موجودة في المعتقدات الشعبية.

(3) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16، حول هذا الاضطهاد، والفرقة التي أدرجها حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 285 - 287. وانظر أيضاً «الطبقات»، أبو العرب، ص 227.

(4) نادى بمذهب خلق القرآن رسمياً في الشرق كمذهب للدولة، المأمون سنة 833/218. انظر ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 222 - 226، و B.P.، مادة قرآن.

قبل شهر المدافع عن أفكارهم. وكفى الإنذار قطعاً لأن يدفئوا أو يكتموا ضغائنهم ضد الغاصب. وقد روي عن سحنون أنه خاطب أبا جعفر أحمد قائلاً: «قد كنت خائفاً حتى دخلت عليك فأمنت»⁽¹⁾. لكن الأحقاد الدفينة تنفجر لذلك بعنف، في الوقت المناسب.

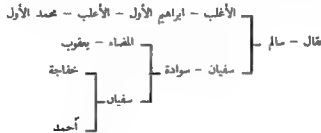
لقد أضجر صاحب القيروان الجديد أصدقاءه أيضاً، عند اقتسام الغنائم المنهوبة. فابعد داود بن حمزة الرادري عن الوزارة لفائلة منافس له، وقد كان أحد العناصر العاملة في المؤامرة. وكان هذا المنافس نصراً بن حمزة الجروي. فانقلب داود على أبي جعفر أحمد. وبدأ يتآمر من جديد لفائدة محمد الأول هذه المرة. وهكذا، تسرب الدود إلى الثمرة حالما قطفت.

ولم يحصل أبو جعفر من جهة أخرى على رضى أفراد بيت الأغالبة، الذين تعلقوا قطعاً بالشرعية تجنباً للمغامرة. وقد رفض سالم بن غلبون والي الزاب الاعتراف بسلطته. وألقي في السجن خفاجة⁽²⁾ بن سفيان بن سودة، وكان أبوه قد أنقذ الدولة في أخرج الظروف، وذلك بسبب عدائه بلا شك، فبقي به سبعة شهور قبل أن يطلق سراحه أثناء الفتنة المضادة التي أطاحت بالغاصب.

وهكذا، لم يتمكن أبو جعفر أحمد من التعويل على أي سند متين. وأكثر من ذلك، اتضح أن المبادرات المعقدة بلا شك في رأيه لدعم موقفه، كانت بالأحرى كارثة. واستعاد محمد الأول قواه في الأثناء واستفاد من أخطاء أخيه، فبدأ يتآمر بدوره. ولضمان الغلبة لنفسه أكثر، تظاهر بأنه مواصل العيش بين للذائد بنت الكرم. فلم يره رسل أخيه المكلفون بحرامته إلا وهو ماسك بقدر كبير من الخمر. اطمأن أبو جعفر أحمد لهذه

(1) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، أدرج حسين مؤنس هذا المقال في «الرياض»، للملكي، ج 1، 287.

(2) أتاح لنا ابن الأبار في «الحلة» (ص 271) ضبط نسب خفاجة ونسب أخيه أحمد بصورة يقينية، وكذلك نسب ابن عمه يعقوب الذي سباني الحديث عنه.



المظاهر الودية، ولم يعد ينتبه للإنذارات المعلنة بالخطر التي قدمت له. وهو لم يلتفت إليها خاصة وأن ضباب الخمر الذي تكون منه بسرعة كبيرة جوه اليومى، لم يحمل عقله على التفكير قط.

وتمكن محمد الأول بهذه الصورة من التفرغ لجميع أصدقائه وإعداد خطته بدقة. فضم إلى صفه، مجددًا للجميع وعوده، كبار وجوه الدولة، وقواد الجند، ومواليه، وحتى رقيقه. وقدم له ابن عمه أحمد بن سفيان بن سودة شقيق خفاجة الذي حبسه أبو جعفر، عونًا ثمينًا ناجعًا بصورة خاصة، ثم شرع في تنفيذ الخطة المرسومة بنظام، لليوم المحدد من سنة 846/232 - 847، إذ لم يدون أي تأليف التاريخ الصحيح⁽¹⁾.

وأدخل أحمد بن سفيان إلى مدينة العباسية المحصنة، ثلاثمائة من الرجال المتكرين في هيئة حمالين لقلال الماء، وكانوا «رقيقًا وموالي وغيرهم»، ولما تجمعوا في بيته، وزع عليهم السلاح. وأمر فريقًا آخر من أنصار محمد الأول بالتجمع ليلاً بقصر الماء، وترقب الإشارة لبده القتال، وهي دق الطبول وإضاءة قبة زيادة الله الأول بالشموع. وأخبر أبو جعفر بهذه الاستعدادات في الظهيرة. فوجه إلى قصر الماء كوكبه من الفرسان لم تلاحظ أي أمر مريب. وقضى الغاصب أغلب نهاره في الحمام، وتزايد يقينه ولم يصدق ما كان يحاك ضده.

وأبلغ محمد الأول عند الغروب رجال الحرس الذين أوكل إليهم أخوه مراقبته، بأنه يدعوهم إلى وليمة. فبادروا بقبول الدعوة. ولما أكلوا مريضًا وشربوا كثيرًا بالخصوص، أبلغهم أنه يرغب في مجازاتهم وتوشيح أسياهم بالذهب، فتسابقوا لتسليمها إليه. ثم جاء الليل وأغلقت أبواب القصر، فقدم القائد عَمْرُو بن عون القرشي صحبة رجاله، وقتلهم عن آخرهم. فدقت الطبول، وأشعلت الشموع، فأقبل أنصار الأمير بقيادة أحمد بن سفيان بن سودة، وبدأ القتال، وتواصل كامل الليل. وللغزو بالغلبة دعا أحمد بن سفيان أهل القيروان الذين ما زالوا يذكرون الحرب التي شنها الغاصب على أهل السنة، فأقبلوا جموعًا غفيرة، وعبروا عن طاعتهم للأمير الشرعي، ففضي الأمر عند ذلك.

أسرع أبو جعفر أحمد إلى اللجوء إلى بيته، وترك أنصاره وشأنهم. وكان شقيق

(1) وردت إشارة غامضة نوعًا ما والحق يقال، من خلال ملحة حبس خفاجة. ومن المعلوم أنه قضى 7 شهور في سجن أبي جعفر أحمد، قبل أن يترك سبيله، لما اندلعت الفتنة المعاكسة. وعلى فرض أنه حبس في الشهر الأول من فوز الغاصب، فإنه يجب تحديد تاريخ الثورة المعاكسة حوالي بده الثلاثة أشهر الثانية من سنة 232/847. آخر

قائد المتآمرين، خفاجة بن سفيان بن سودة سجيناً عنده. فأطلق سراحه ورجاه التدخل لدى محمد الأول حتى لا يهدر دمه. وكان لخفاجة ابن عم يقال له يعقوب بن المضاع بن سودة، وكان يعقوب يميل إلى «النسك»، «وتزعج إلى السواد وأعرض عن الدنيا»⁽¹⁾، وكان طبعاً نفوذ الروحي في تزايد. ورافقه خفاجة إلى الأمير. وحصل معاً على الأمان المطلوب. وتبع ذلك لقاء مؤثر بين الأخوين، أمر في نهايته أبو جعفر أحمد بالرحيل إلى الشرق. وهكذا، قضى بقية حياته بالعراق، ولم يذكر الرواة التاريخ. ولم يسعف الحظ وزيره وشريكه نصراً بن حمزة الجُرَوي، وقد وقف إلى جانبه وقفة إيجابية في المؤامرة، فقتل ثمناً لمشاركته. وقد أضفيت على مقتله صفة العمل البطولي، فكان ذلك موضوعاً لقصيدة عصماء في الفخر اعتمد فيها الأمير على بلاغة عبد الرحمان بن أبي مسلمة شاعر البلاط، للتغني بعظمته. ومنها:

أنت به ابن حمزة حين دبت عقارب غدره وسمى فخابا
أسلت به دم الأوداج منه فصار لشيب لحيته خضاباً⁽²⁾
وأشدد الأمير من نفس القصيد:

أظل عيشتي بجناح عزي وأمنحها الكرامة والثوابا
وأصطنع الرجال وأصطفهم وأغفر للمسييء إذا أناباً⁽³⁾
هذا برنامج سياسي بأكمله أعلن عنه غداة استرجاعه للحكم. وقد تلاه التنفيذ في الحال. وقدم أحمد وأخوه خفاجة عوناً ثميناً لابن عمهما الأمير الذي عهد إليهما بخطط هامة. فولى أحمد بالفعل على الزاب، ثم على طرابلس⁽⁴⁾. أما أخوه خفاجة، فقد تولى قيادة الجيش⁽⁵⁾. ولم ينس أيضاً أهل القيروان، وقد ابتهج محمد الأول باستعادة الحكم، فوزع على الذين قدموا لنجدة جميع الخلع التي كانت بمخازنه، وانتهى به الأمر إلى إفراغ خزائن نساكه.

(1) ابن الأثير، الحلة، ص 271.

(2) انظر ابن الأثير، الحلة، ص 259. ترجمة VONDERHEYDEN (pp. 214-215) *Berbérie*، قصيدة النحر هذه بأكملها، ولم يتب لها أهميتها التاريخية الوثائقية ولا لصلتها باسترجاع الحكم من طرف محمد الأول. وهو لم يوردها بالفعل إلا ليبين إلى أي حد «تضاربت الأحكام بخصوص هذا الشخص».

(3) ورد بالنص: «وأصطنع الرجال وأطهم»، ويجب أن يصحح قطعاً: «وأصطفهم».

(4) انظر «الحلة» لابن الأثير، في *Biblioteca d'Amari*، ص 328.

(5) منجده قتل في القريب على رأس الجيش المكلف بقمع ثورة سالم بن غليون. ثم ولّاه الأمير أبو إبراهيم في جمادى الأولى 248/ يوليو 862، على صفلية. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306.

وهكذا، انتهى في جو من البهجة العامة، بعد أقل من سنة من انتصاره، الاغتصاب الوحيد للحكم الذي عرفه التاريخ الأغليي. وتضافرت جميع العوامل على فشله النهائي، ومنها قلّة ذكاء الغاصب، وأخطاؤه السياسية، وتعلق العائلة المالكة بالشرعية، وولاء الجماهير للسنة.

الاتجاه السني الجديد لسياسة الإمارة:

اتضح ولاء الجماهير للسنة، من خلال الفتنة المعاكسة، كعامل فاصل في حياة الإمارة. فهل استمد محمد الأول من هذا الوضع نتائج مفيدة عملية، ارتبطت لا محالة بتطور عام آتي للعالم الإسلامي الشرقي⁽¹⁾؟ لقد سجل حكمه بالفعل تحولاً حاسماً في اتجاه السياسة الدينية بالإمارة التي تبنت الاعتزال كمذهب رسمي للدولة، في ظروف ستعمل على استجلائها فيما بعد.

كان للقيروان سنة 846/232 - 847، قاض معتزلي هو ابن أبي الجواد⁽²⁾، فكان قائماً بخطته منذ ثماني عشرة سنة. وقد أصدر حكم الإعدام على سحنون الذي رفض قبول مبدأ خلق القرآن⁽³⁾. وأوضحت هذه الجزئية أنه قدم عونه ومساعدته للغاصب، ودعم دعماً قوياً سياسته، ولربما أوحى له بها. أما محمد الأول الذي انتصر بفضل ما لاقى من تأييد حاسم لدى جموع السنة، فقد قلب طبعاً الاتجاه، واستخلص غداة ظفوه، النتائج من تطور توازن القوى، فعزل القاضي⁽⁴⁾ وحصل بذلك على غرضين في آن واحد. فقد عزل فعلاً عوناً لم يستحمد ولاءه، وأرضى في نفس الوقت ممثلي القوى التي ساعدته. فاتصل حالاً بالتهاني الحارة من سحنون المتكلم باسم السنة، وقد كاد أن

(1) علّل القاضي النعمان الذي كان يكتب حوالي سنة 961/350، التطور الديني الذي حصل لمحمد الأول، وتولية سحنون قضاء السنة، بمقتضيات السياسة الداخلية، التي تلت ثورة أبي جعفر أحمد، فكتب يقول: «وكان محمد بن الأغلب قد ولى سحنون بن سعيد القضاء، وكان مالكيّاً، أراد أن يترضى بذلك عامة أهل القيروان لما كان بينه وبين أحمد أخيه ما كان»، (الافتتاح، ص 63).

(2) لم يدون أي تألف من كتب الطبقات ترجمة حقيقية لابن أبي الجواد. وأشار إليه أبو العرب (الطبقات، ص 227، 236) بدون تفصيل، في طبقاته لقضاة القيروان. ومن جهة أخرى، لم يظهر إلا في تراجم خصومه بمناسبة نزاعاتهم. ولذا، فالأحكام الصادرة بشأنه كثيرة التحيّز. كان ابن أبي الجواد قد تزوج إحدى بنات أسد، فحاولت المستحيل لإتقائه من أبي سحنون.

(3) عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16. أورد المقال حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 286.

(4) ابن حلدوي، البيان، ج 1، 109.

ينذهب ضحية للاعتزال المناضل المتمثل في شخص القاضي المعزول. وكان سحنون آنذاك أشهر الفقهاء، لا في إفريقية فحسب، بل في الغرب الإسلامي قاطبة⁽¹⁾. فخطب مؤلف «المدونة»، الذي ضبط للأجيال القادمة الفقه المالكي، محمداً الأول، بحضور ابن أبي الجواد الذي كان في اضطراب شديد، قائلاً: «أيها الأمير، أحسن الله جزاءك! فقد عزلت فرعون هذه الأمة وجبارها وظالمها»⁽²⁾. لقد كان أهل السنة يتمنون منذ سنوات أن يتاح لهم القضاء على ابن أبي الجواد⁽³⁾. فحصلوا أيضاً على هذه الترضية التي وافقت بلا شك مشاعر الأمير الخفية، وخدمت سياسته. فسلم ابن أبي الجواد إلى سحنون الذي تولى بعده القضاء بإفريقية، فعليه وقته⁽⁴⁾.

لقد حاول أمراء الأغلبية، منذ أن صار الاعتزال مذهباً رسمياً لدولتهم، ولأسباب تخص السياسة الداخلية، المحافظة على توازن معين بين المعتزلة القليلي العدد قطعاً والمختارين أساساً من أوساط المجتمع العليا، وبين السنيين الأكثر عدداً والذين كانوا يجدون أنصارهم بالخصوص بين الجماهير المعادية للتدقيقات. وعلى هذا، كانت الوزارة من نصيب المالكية، فكانت لبني حميد في عهد زيادة الله الأول ومن جاء بعده، لأنهم كانوا حماة للسنة وارتبطوا بهم بعلاقات كثيرة، بينما تولى القضاء معتزلي طبعاً. وانخرم هذا التوازن مع محمد الأول. فقد عرض الأمير على إمام السنة في المغرب الإسلامي قاطبة، أي على سحنون الذي كان آنذاك محملاً بالسنيين والمجد، خلافة ابن أبي الجواد. ولم يكن تولية قاضية الإمارة بالأمر الهين. وكان جميع الحاكمين المسلمين في القرون الوسطى يقومون بهذا العمل بكامل النزاهة، وطبق طقوس ثابتة شديدة التعقيد، وذلك كلما دعت الضرورة أو المزاج إلى الحرص، على النزاهة أو مجرد الشهرة، والبحث عن أركان متينة لدولهم. ولم يكن القاضي فعلاً كفيلاً بالعدل، بل كان أيضاً الرمز الحي لاستقامة الإيمان. ولذا، استبدل محمد الأول ابن أبي الجواد طبق الصيغ المعمودة. قال عياض: «ولما أراد محمد بن الأغلب أن يولي سحنون، /جمع/ العلماء /والفقهاء/ للمشورة. فأشار سحنون بسليمان بن عمران، وأشار سليمان

(1) انظر محمد العالبي *Kairouan et le Malikisme Espagnol, dans Etudes d'Orientalisme dédiées à* (1) انظر محمد العالبي (Lévi-Provençal, I, 317-337).

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 109.

(3) عياض، الملوك، ترجمة سحنون رقم 16. وانظر أيضاً الرياض، للمالكي، ج 1، 278.

(4) عياض، الملوك، ترجمة سحنون رقم 16؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 278.

بسحنون، وأشار غيرهما بسليمان. فأدخلوا فرادى، فقالوا كقولهم الأول. وذلك أن أكثر الفقهاء إنَّكَ كانوا على رأي الكوفيين، وكان سليمان يرى رأيهم. فقال سليمان: ما ظننت أنه يشاور في سحنون. حجبته فرأيت أهل مصر يتمنون كونه بين أظهرهم، وما يستحق أحد القضاء وسحنون حي⁽¹⁾.

وقد كان أتباع أبي حنيفة يعرفون بالكوفيين أو أهل الكوفة، خلافاً لأهل المدينة الذين كانوا موالين للمالك، وهكذا، انقسم أهل السنة إلى فريقين غير متكافئين في العدد. فكان الحنفية أكثر عدداً، لكن المالكية عدواً من بينهم أعظم شخصية في الفقه لذلك العصر. وقد تركت الأصوات في النهاية على سحنون، بفضل إمام المذهب الحنفي بإفريقية سليمان بن عمران⁽²⁾ الذي خلف أسداً في هذه الخطة.

لكن وصوله إلى القضاء تطلب جهداً كبيراً. ولم تنته المسامحات إلا بعد سنتين. فقد عزل ابن أبي الجواد فعلاً سنة 846/232 - 847، بعد القضاء على أبي جعفر أحمد بالضبط، ولم يتولَّ سحنون القضاء إلا يوم الاثنين في 4 رمضان 234/ أول أبريل 849⁽³⁾، وكان يبلغ من العمر آنذاك أربعمائة وسبعين سنة. فماذا جدَّ خلال هاتين السنتين؟ هل بقيت خطة قاضي القيروان شاغرة؟ وهل قضى كل ذلك الوقت للتغلب على ترددات الحنفية، أو ترددات سحنون؟ ذكر أصحاب التراجم أن سحنون لم يتسرع في قبول

(1) حياض، المدارك، ترجمة سحنون. وأضاف حسين مؤنس هذا المقال مع كثير غيره، في طبعة للرياض، للمالكي، ج 1، 272 - 273. لكن هذا المقال مثل كثير غيره، اقتبسه حسين مؤنس من «المدارك» وحرف كثيراً في «الرياض». فيصبح كما يلي: ص 272 «جميع العلماء والفقهاء»، بدل «جميع الفقهاء»، وأشار سليمان بسحنون، وأشار غيرهما بسليمان»، بدل «وأشاروا وأشار سليمان بسحنون وأشار غيرهم بسليمان»، ص 273: «ما ظننت أنه يشاور في سحنون»، بدل «ما ظننت أنه يشاؤون في سحنون».

(2) كان سليمان بن عمران (183 - 799/270 - 884) أشهر تلميذ من تلاميذ أسد، فموفيه على رأس المذهب الحنفي بالقيروان. وسمي (عزوفه) لأنه لا يشاهد أسد بدون أن يكون دائماً وراءه سليمان الذي كان يتبعه كالخروف الصغير. انظر الطيقات، أبو العرب، ص 180 - 183؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 99 - 104.

(3) روى ابن عسار (اليان، ج 1، 106) أن سحنون ولي القضاء سنة 847/244 - 848، بعد أن حصل على السلطة المطلقة التي طلبها. وذكر ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 429) أنه تولَّى القضاء سنة 848/234 - 849، وسكت الرواة الآخرون عن هذه التولية. وأيد أصحاب التراجم التاريخ الذي ذكره ابن خلدون، مثل أبي العرب في «الطيقات» (ص 102) الذي لم يذكر إلا السنة، وحياض في «المدارك» (ترجمة سحنون، مقال أقدمه حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 273) الذي ذكر الشهر واليوم، تقلَّ عن ابن سحنون، واعتدنا هذه الرواية الأخيرة، وصححتنا ما وجب تصحيحه وجاء فعلاً بالنص، يوم الاثنين ثالث يوم من رمضان سنة 234. لكن يوم الاثنين في 4 رمضان هو الذي ورد في تلك السنة. كان هذا النوع من الخطأ شائعاً ولا زال، وهو راجع إلى ردة القمر بالعين بصورة غير ثابتة.

الخطبة المعروضة عليه، وأن قلة إقباله لم تكن مجرد شكليات قطعاً. ولا شك أن سحنون لم يرد أن يكون قاضياً لقسم من أهل السنة فقط، ومتعرضاً لعداء الآخرين، أي أغلب الفقهاء. لكن ما لم يرضَ به قبل غيره، بأي صورة كانت، هو البقاء في حالة تبعية بالنسبة للأمير والبلاط. وقد سلطت عليه ضغوط متنوعة، ومن جانبه، فقد عرض أيضاً شروطه. وروى ابنه محمد الظروف التي جعلت والده يقبل الأمر الخطبة المعروضة عليه قائلاً:

«ولي سحنون القضاء بعد أن أدير عليه حولاً، وأغلظ عليه أشد الغلظة، وحلف عليه محمد بن الأغلب بأشد الإيمان. فولي يوم الاثنين الثالث⁽¹⁾ من رمضان سنة 234 أربع وثلاثين ومائتين. فأقام أياماً ينظر في القضاء، يلتبس أعواناً، ثم قعد للناس يوم الأحد بعده في المسجد الجامع، بعد أن ركم ودعا بدعاء كثير.

«قال سحنون: لم / أكن أرى/ قبول هذا الأمر حتى كان من الأمير معينان، أحدهما: أعطاني كل ما طلبت، وأطلق يدي نحر، كل ما رغبت، حتى إنني قلت له: ابدأ بأهل بيتك وقربائك وأعوانك، فإن قبلهم غُلَامَات للناس وأموالاً لهم منذ زمن طويل، إن لم يجترئ عليهم / من كان/ قبلي - فقال لي: نعم، لا تبدأ إلا بهم، وأجر الحق على مفرق رأسي - فقلت له: الله ا فقال لي: الله! ثلاثاً. وجاءني من عزمه مع هذا ما يخاف المرء / معه/ على نفسه. وفكرت فلم أجد أحداً يستحق هذا الأمر ولم أجد لنفسه سعة في رده⁽²⁾.

فارتقى سحنون إذن لى القضاء في ظروف مخصصة تماماً، وتمتع بسلط لم تمنح لأي أحد قبله أبداً وبلا شك، وذلك منذ أن قوّى الأمراء وضعهم. وللزيادة في تركيز سلطته، استعان بإمام المذهب الحنفي بإفريقية، سليمان بن عمران، وكلفه أول الأمر بالكتابة، قبل أن يوليه قضاء باجة والأريس. «ابتليتني، فوالله! لأبتليتك»⁽³⁾. فرضي سليمان بن عمران بذلك، لا بغير تردد فقط، بل كذلك بشيء من الحرص، فيما يبدو. واحتفظ بحرية القضاء طيقاً لمبادئ مذهبه. فنهياً بذلك تحالف حقيقي للسنة أخرج القضاء من ظروفه الخاصة. ولن يدوم هذا التحزب بعد موت سحنون، لكن تحولاً

(1) راجع الملحوظة السابقة.

(2) عياض، المدارك، ترجمة رقم 16 لسحنون، مقال نقله حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 273. يصحح (صينيّا) بدل (صينيّا)، و (أعوانك) بدل (أعوانهم).

(3) عياض، المدارك، ترجمة رقم 16 لسحنون، مقال نقله حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 275.

حاسماً لا رجعة فيه قام منذ ذلك الوقت، رغم بعض المحاولات اللاحقة للرجوع إلى الوراء. فانضمت إفريقية رسمياً إلى مذهب السنة وستختار بعد مدة قصيرة، وبفضل التحول المتخذ بدفع من سحنون، أحد الأشكال وأنقأها وأصلبها في السنة، ألا وهو المذهب المالكي.

وسنعود إلى هذا التغيير بتفصيل أكبر في حينه، وهو تغيير اعتُبر حقاً نتيجة مخاض طويل سابق، ووقع قطعاً تحت تأثير ضرورات السياسة الداخلية، وكرد فعل على ما فرط في الاتجاه المخالف من العهد القصير لأبي جعفر أحمد، ولضمان تأييد العامة. لكن متطلبات السياسة الخارجية التي لم نعلم منها إلا القليل، والتي لنا أكثر من سبب للشك فيها، لا بد وأنها قد ت بدور لا يقل فاعلية عن ذلك. وقد قطعت إفريقية في مذهب السنة شوطاً مهماً، لنفس الأسباب التي قبلت بها الاعتزال كمذهب للدولة، دون أن يوجد ما يعدها لذلك بصورة مخصصة سوى محاكاة الخلافة. وستأتي مناسبة الحديث عن علاقات الإمارة بالخلافة، وقد كانت فعلاً أوثق مما يتصور مبدئياً، في بعض المجالات. قال الطبري⁽¹⁾: إن المتوكل (232 - 847/247 - 861) منع حال توليه الخلافة، المناظرات في القرآن ومسائل الدين الأخرى. ولا منازع أن المتوكل كان مدفوعاً بوضوح إلى التهدئة والبحث عن التحالف مع الفقهاء ضد الحرس الأتراك، وحمله هذا الشاغل على تقرير التدابير المتخذة ضد أهل الذمة سنة 850/235. فأدى به في النهاية إلى التخلي عن آراء المعتزلة بصورة رسمية⁽²⁾. فلوحظ بالشرق منذ سنة 847/232، تحول واضح سوف يتزايد في اتجاه رياح السياسة الدينية. كما لوحظ في نفس الوقت تغير في نفس الاتجاه بإفريقية. ولم يكن هذا التطابق محض صدفة قطعاً. إذ كان مركب الخلافة وزورق الإمارة يعبران نفس المياه وخضعا في نفس الوقت لذات المناورات.

وهكذا، وبسبب تطور الوضع الداخلي على نحو يشبه تطوّر الوضع الذي ساد في نفس العصر في بغداد، وبسبب دوافع السياسة الخارجية كذلك، وضعت إمارة إفريقية سنة 849/234 في طريق لم تحُد عنها بعد ذلك، رغم بعض النزوات التي لم تتمخض عن شيء. فكانت سنة 849/234، من السنوات الحاسمة في تأريخ إفريقية.

(1) التاريخ، ج 7، 368.

(2) انظر R.P. ج 1، 19، مادة (عيسيون)، بحث ل. B. LEWIS.

الصعوبات الناجمة مع أهل السنة :

لكن الإصلاح الطارىء لم يقدم للأمير كل التأييد الذي كان يترقبه؛ فقد رأى أهل السنة أن هذا الإصلاح لم يكن سوى نصف تدبير، لأنه لم يُقَضَّ إلى قيام مملكة الفقه بأرض إفريقية. هذا وقد صنف الفقهاء منذ النصف الأول من القرن الثالث (القرن التاسع) في شكلٍ مدروس جدًّا، نظامًا كاملاً للحياة والحكم والتنظيم الاجتماعي، قادراً على التعبير عن المثل الإسلامي بصورة محسوسة، وتحويل سير التطور التاريخي على الأرض إلى نموذج إلهي، أي نموذج عادل بصورة فائقة، وفروض على الجميع، ومستمد من القرآن والسنة⁽¹⁾، وكل حكم لا يضمن تمامًا دخول الدين في سير التاريخ، بمعنى أنه لا يعمل لتحقيق عملي لهذا النموذج الإلهي الذي وضعه الفقهاء، لا يمكنه في الواقع الاعتماد على مساعدتهم الصادقة وتأييدهم الفعلي. ولذا، احتفظت السنة بإفريقية بمواقفها تجاه محمد الأول، أي أنها لم تقدم له سوى مساعدة محدودة مزوجة باحترازات معادية وتعبيرات اعتراضية كانت أحياناً عنيفة، لكنها لم تُقَضَّ أبداً إلى فتنة واضحة صريحة، تتعارض ومبادئ أهل السنة. كان القاضي مصدراً للاحترازات والمظاهرات العدائية أول الأمر. فكل من طلب سحنون فعلاً ومنذ البداية، الضمانات التي تقرر منحها له في نهاية الأمر، فذلك لأنه كان يشك في السلطة. والأكثر من ذلك أنه كان يرى أن الحكم نجس كموارده. وبالفعل فمن شروطه، رغم تسامح الفقه في هذا الموضوع، لقبول القضاء. هو أن لا يتقاضى رزقاً⁽²⁾. وقد كان يريد بلا شك بهذا الصنيع، المحافظة على حرمة، لكنه أراد كذلك ولربما أكثر، أن يوضح بطريقته وبصورته استفزازية مثيرة مقصودة. فرفض الموارد المالية التي منحه إياها الأمير، إذ هي غير مطابقة للنموذج الجبائي الإلهي الذي وضعه الفقه، وأودعه سحنون بالصدونة في مكانه الخاص، وكذلك بكراسات المذكرات الكثيرة التي تمادى الطلبة في أخذها عنه، حتى

(1) تجسد هذا الاهتمام بالتعبير عن المثل الإلهي في الحياة العملية، من بين ما تجسد، في مكافحة البدع بدون هوادة، وهي تلك التجديدات المخالفة للقرآن والسنة. انظر في هذا الأمر، محمد الطالبي، البدع (79 - 43، SI، 43، 79).

(2) انظر عياض، المملوك، ترجمة سحنون، رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض» للملك، ص 275، مع بعض التصحيحات. ولم يكن الفقه متشدداً في هذه المسألة. فهو يأذن للقاضي كياقي الموظفين بتقاضى جبرية، دون أن يخشى مصدر موارد الدولة. وكان سحنون على علم من هذا الأمر، وقد ذكر ذلك في مقاله. لكن كان لعنيمه اعتبار سياسي على وجه الخصوص.

بعد توليه القضاء. فكان صنيعة يكتسي صبغة سياسية بالخصوص. وفي ذات الوقت مكّنه من الموافقة بين أفعاله وأقواله، فقد كان يشكل صنيعةً تضامنيًا إزاء الجماهير التي كانت ضحية للحجاية الثقيلة غير المشروعة في رأي سحنون وغيره وفي نظر الفقه.

وكل ما ورد في الموقف الذي اتخله سحنون يدل فعلاً على توضيح مفاده قبل كل شيء أنه لم يكن يفكر إطلاقاً - لا بصفته قاضياً للإمارة، ولا بالخصوص كإمام بلا منازع للمذهب المالكي في المغرب - في تأييد بعض الأعمال بنفوذه أو بمشاركته في الحكم. فقد عمل على إزالة كل وهم في هذا الأمر، فلم يترك أبداً فرصة تمر دون إبداء احترازه تجاه الحكم واستنكاره له. لقد بقي فقيهاً وشيخاً في العلوم المالكية، مهتماً بتبيرة موقفه في نظر طلابه. فإذا التف حول الطلبة لشدة إعجابهم به وضيقوا عليه يوماً، فخشي أن يصاب ببعض الأذى، اغتمت الفرصة حالاً، وخاطبهم موضحاً بعض النقاط، قائلاً: «إنما غايتمك أنا أحتاج إلى هؤلاء» - وأوماً إلى السلطان - «فإذا أخذنا منهم فما تصنعون بكتبكم هذه ارموها في ذلك الماء»، وأشار إلى ماء بين يديه⁽¹⁾. كان هذا هو ثمن التواطؤ، وهو يتمثل في فقدان الثقة والتقدير. واستقرار الأزدراء بالماسكين بزماء الحكم كجزء من تعاليم سحنون، وربما كان مصحوباً ببعض المغالاة بعد توليه القضاء، لأن عنايته كقاضٍ ازدادت، في امتناعه عن التواطؤ. وقاده تعليمه حتماً إلى رسم مقارنة دائمة بين كمال المدينة الإسلامية المثالية التي تصورها الفقه، بدون خلش، وعثمة الجور اليومي. وكانت دروسه كدروس الفقهاء الآخرين السنيين، مدرسة دائمة لتخرج المعارضين، بدرجات متفاوتة.

ولم يكتف سحنون بتدريس المعارضة، بل عمل بها. فقد استعاد القضاء بواسطته مظهره وحيويته والمتطلبات التي كان يكتسبها في عهد إبراهيم الأول. وفوض إليه كل الفقهاء بالإجماع القضاء، بصفته قائداً لحزب السنة، فعزم على مراقبة سياسة الأمير وتعطيلها في الميدان الذي اعتبره من مشمولاته. وكانت حملات محمد الأول على تونس التي ثارت مرة أخرى، فرصة للإفراط التقليدي الناجم عن القمع في العصر الوسيط. وحدث بالخصوص أن وقع استرقاق مسلمين كانوا أحراراً أصلاً - ولم يكن هذا أول اعتداء من نوعه قطعاً - وفي فترة الثورات الكبرى، عاشت نساء إفريقية بلا شك فترات عصيبة أخرى. لكن، إذا لم يرتفع أي صوت قبل ذلك، على ما نعلم، للتشهير بمثل هذه

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 266 - 267.

التجارزات، فلم يكن الأمر كذلك في عهد سحنون الذي كان يتمتع بتأييد حزب السنة وبالعهد الذي أبرمه مع الأمير، فلم يخش سلوك منهج المعارضة، وتعطيل الحكم وجعله يسلم إليه، فحصل في النهاية على إطلاق سبيل الضحايا، كما سنرى ذلك.

وكان مثل سحنون قد تسرب، وساعده على ذلك طبع محمد الأول والظروف الملائمة. فتشجع الفقهاء وانطلقت ألسنتهم. ويحتمل كثيراً بالفعل أن يكون محمد بن سحنون (المتوفى سنة 870/256) قد وجه تعنيفه الطويل - وقد دَوَّن المالكي هذا النص - ولفت نظره بصفته ابنه البار، إلى العذاب الدائم الذي كان يترقب الأمير، إن لم يضع سلطته الزمنية في خدمة الشريعة، ليسود النظام الإلهي الأرض، ومعتدلاً أن يكون قد وجه إليه هذا العلاج المر. ثم ختم قاتلاً، في نبرة تنبئ بالنفوذ الذي صار للفقهاء: «وأنزل كتابي هذا منك بمنزلة من مرض أبوه فهو يسقيه من الدواء ما يكره رجاء منفعة، وهو به بار وعليه شفيق، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته»⁽¹⁾. وهكذا، طمع الفقهاء في أن يصيروا موجّهين لضمائر الأمراء.

ولم تكن تحركهم دائماً «الرحمة الدينية» التي يشعر بها الابن نحو الأب العجوز المريض. ولم يكونوا يخشون أن يظهروا بمظهر الحدة والجِد. فقد دعي مروان بن أبي شحمة، وكانت سنه تكاد تساوي سن سحنون، إلى البلاط من طرف محمد الأول، بسبب معتقداته التي كانت تبدو للبعض مشوبة بالشرك، فشرع حال وصوله إلى باب القصر، يراقب الأخلاق. فاعترضه خصي يبله عود أو طبل، فافتك منه الآلة المحرمة بشدة، وحطمها أمامه، فحزن لذلك خادم الأمير حزناً شديداً، وأسرع لإعلام سيده الذي فضل أن لا يشير الموضوع. بل اتعظ بالدرس وأخلى سبيل الشيخ وبجمله⁽²⁾.

واضطرَّ محمد الأول إلى مواجهة وقاحات أخطر. فقد كان لأبي الربيع اللحياني لحية طويلة جداً. فقصد يوماً محمداً الأول، وبدأ في الحال، «فكلمه ووعظه»، كما تعود بلا شك أن يفعل جميع الفقهاء بحرية. فضجر محمد الأول ولاحظ له قاتلاً: «ما طالت إلا حمقت»، فقال له أبو الربيع: «لا تفعل أيها الأمير فإن الله عز وجل يقول: ﴿والبلد

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 349.

(2) أبو العرب، الطبقات، ص 115؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 303. ونلاحظ أيضاً أن محمداً الأول امتنع خلال شهر رمضان على الأقل، عن أي عبث، تحت ضغط رقابة الفقهاء والرأي العام، وتفرغ إلى التبتد. فأشار عليه سحنون عند ذلك بالإنصات لقصص وعظية يقولها الزاهد إسحاق الملشوني، وذلك لتضيق الوقت. انظر المالكي، الرياض، ج 1، 310 - 311.

الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكلاً⁽¹⁾. وقد سبق أن رأينا أنه لم يكن للأمير سوى بعض الشعرات بذقنه. فكانت الإشارة موجهة إليه مباشرة وكانت ذات وقاحة نادرة. لكنه لم يحرك ساكناً ولم يعاقب المذنب على وقاحته، وهذا يدل إلى أي حد اعتاد الفقهاء المغالاة في الوقاحة دون أن يصابوا بأذى.

فجلبت سياسة التقارب مع السنة لمحمد الأول ثماراً مرة بالخصوص، ولم تعمل إلا على تشجيع القول الصريح ورقابة أعمال السلطة وكذلك قلة الحياء. فقرر محمد الأول يائساً في نهاية ولاية سحنون القضاء، إدخال بعض التعديلات على سياسته التي دلت التجربة على أنها غير مشمرة. فلم يقدم على عزل سحنون، ولكن عين شريكاً له في القضاء أكثر تفهماً بلا شك وهو القاضي الطنبلي المشهور بجهله. وتوفي سحنون بعد مدة قصيرة، يوم الأحد في 7 رجب 2/240 ديسمبر 854⁽²⁾، على شعور بالمرارة والخيبة. ولا بد أن الأمير وخاصته قبلوا موته - وقد رفض الأمير حضور موكب الجنازة - بارتياح شبيه بالذي حصل عند موت ابن غانم في عصر إبراهيم الأول.

ومنذ ذلك الوقت، حاول محمد الأول الاستفادة من المشاحنات الموجودة بين مختلف المشارب الدينية التي كانت تنقسم البلاد، لحاجته إلى ذلك في تنفيذ سياسته. ولم ينقض الاعتزال فعلاً، ولم تكن صفوف السنة بدون تصدعات. وقد استفاد من الشقاق الذي جد في صفوف السنة حالما توارت شخصية سحنون القوية، فلم تعد حاضرة لضمان الائتحام والحفاظ على التحزب. فأمكنه عندئذ أن يصير حكماً في النزاعات التي احتدت بين أنصار المذاهب والأئمة المتواجهين، وأن يحصل على الاعتراف بالجميل من بعض الأئمة أصحاب النفوذ، كمحمد بن سحنون، إذ منحهم حمايته من خصومهم⁽³⁾.

(1) سورة الأعراف، 58. وقد روى هذه النادرة أبو العرب في «الطبقات»، ص 124 - 125.
(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 228. وحدد أبو العرب في «الطبقات»، ص 102، موته في نفس التاريخ، لكن ليوم الثلاثاء، وهذا خطأ. وأشار ابن عماري في «البيان»، ج 1، 111، والنزدي، في «النهاية»، ج 2، 178 وابن خلدون في «العبر»، ج 4، 429، إلى السنة فقط.
(3) انظر ترجمة سحنون، ومحمد بن سحنون، وسليمان بن عمران. وسنعود إلى كل هذه المسائل بتفصيل أكبر في تأليف قادم.

ثورة سالم بن غلبون (233/ 847 - 848) :

لم يواجه الأمير مصاصب مع حزب السنة فقط. وقد كاد حكمه أن يكون هادئاً قطعاً، لكنه عاش انتفاضتين لم تتسما بالخطورة حقاً.

أثار الأولى أحد الأمراء، سالم بن غلبون، وكان أبوه قد قام بدور بارز في عهد زيادة الله الأول. وكانت الفتنة الوحيدة التي أثارها أحد أفراد الأسرة الحاكمة، الذين اتصفوا بولاء كبير، باستثناء هذا الأمير.

فقد ولي سالم بن غلبون⁽¹⁾ الزاب من قبل محمد الأول. ولما اقتصب أبو جعفر أحمد الحكم، رفض سالم مبايعته وشق عصا الطاعة في وجهه، و«خالف سالم على أحمد ولم يطمعه»⁽²⁾. فماذا جرى بعد ذلك، لما عادت الشرعية إلى نصايها؟ وما هي الأسباب التي دفعت بسالم إلى الانتفاض؟ لم يجب على سؤالنا أي مصدر يوضح وبصورة مرضية. وروي فقط أن سالمًا بن غلبون عزل سنة 233/ 847 - 848 من طرف محمد الأول، وأنه عزم على العصيان بغتة، وكان في طريقه إلى القيروان. لماذا؟ أخبرنا ابن الأبار بالامر فدلنا إلى الجواب. وأوضح هذا المؤلف، كما رأينا⁽³⁾، أن أحمد بن سفيان بن سودة ولي الزاب، وهو الذي عمل في المقام الأول على أن يستعيد محمد الأول حقوقه. وقد تقلد بلا شك هذه الولاية، بعد إزاحة الغاصب أبي جعفر أحمد سنة 232/ 846 - 847، وذلك مجازاة له على الخدمات الثمينة التي أسداها. فلا بد وأن سالمًا بن غلبون الذي أخلص في سلوكه، شعر بالحيف والحرمان لما فضل عليه فرد آخر من الأسرة، فألحق به الضيم. وقد شعر بذلك الحيف والحرمان، لا سيما وأن ولاية الزاب كانت مهلاً للدولة، وكانت محللاً لأكثر الأطماع. وكانت حاضرتها طينة، وليس من القيروان إلى سجلماسة مدينة أكبر منها⁽⁴⁾.

لكن سالمًا أذعن لأمر العزل وقصد القيروان، ولم يخضع قطعاً عن طيب خاطر.

(1) المصدر الأقل إيجازاً حول هذه الثورة، هو «البيان لابن عماري» (ج 1، 109 - 110). ووردت بالكامل (ج 5، 281) لابن الأثير، رواية أكثر إيجازاً من نفس القليل. ولم يذكر شيء في «المير»، لابن خلدون. وروى النويري (النهاية، ج 2، 76) فقط أن سالمًا الذي ولّاه محمد الأول، رفض مبايعته أبي جعفر أحمد الذي اقتصب الحكم.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 76.

(3) انظر ص 253.

(4) البكري، المسالك، ص 51.

ويمكننا أن نتصور أنه حسد ابن عمه أحمد بن سفيان على المنة التي مُنِحها مكانه، فصار يشعر بالمرارة والخيبة، ولم يستقر على الموقف الواجب اتباعه. فإذا سلك طريق الثورة منذ البداية، فلربما تحصن بقصر طينة، وهو قصر «أولي كبير جليل مبني بالصخر، عليه أزاج كثيرة، ينزله العمال»⁽¹⁾. فلم يكن يقدر أي حصن، ولا أية ولاية على مده بمزايا أحسن وفرص أطيب للمقاومة، ولو لسبب البعد. ويعني التخلي عن مثل هذه المزايا عدم التفكير منذ البداية في العصيان. فما هي المؤثرات والأسباب الثابتة التي جعلته يختار العصيان بغتة في الطريق، في ظروف لا بد وأنها لم تترك كبير أمل في إمكانات نجاح مغامرته؟ ومن المحتمل أن يكون هذا الصنيع قد تمّ بلا تروٍّ، وأن قراره قد اتخذ بلا تدبير في العواقب، وفي سورة من الغضب والغليان. وعلى كلٍّ، فلما بلغ قلعة الديك⁽²⁾، على بعد مسافة قليلة من سبيبة، في طريقه إلى القيروان، تحول بغتة إلى الأريس، و«أضمر» منلذ سراً، حسب رواية ابن الأثير، أو «مظهرًا» منذ ذلك الوقت جهراً، كما قال ابن عذارى، ونوايا في «الخلاف». فردّه أهل الأريس على أعقابهم، فاتجه إلى باجة التي أضرّت دائماً المنشقين بتحسيناتها المتينة، كلما فتشوا عن مركز للمقاومة. وقد كانت الأريس قلعة أساساً. وكانت أهم موقع محصن في النظام الدفاعي القائم في الشمال الغربي من الإمارة. وكانت إقامتها كثيرة ومتركبة من جيوش ودية، فلم يحسر عليها تخييب آمال المترشح للمغامرة. وكانت باجة مقسّر الولاية. وقد

(1) البكري، المسالك، ص 50.

(2) ذكر ابن الأثير فقط المكان الذي غير فيه سالم بن غليون اتجاهه وقصد فجأة. وعرف هذا الموقع في طبعات «الكامل» التي بين أيدينا بقلمة بَلْبَيسير (طبعة Tornberg، ج 7، 27)، وقلمة بَلْبَيسير (طبعة بولاق، ج 7، 16)، وقلمة بَلْبَيسير (طبعة القاهرة، 1938/1357، ج 5، 281). وسُمّي المكان الذي تم فيه تحويل الاتجاه، الأندلس (هكذا) في طبعة بولاق وطبعة القاهرة، وصحح Tornberg «الأريس»، وذكر في الحاشية رواية المخطوطة (الأندلس). وهذا يدل على أي حد سرفت الأسماء في المقال الذي يهمننا. وقد سمحت المراجع الأخرى برواية الأريس مكان الأندلس. لكنها غير مجدية قطعاً في خصوص قلعة بلبيسير أو بلبيسير، التي لم نوردنا. واقتراح FAGAN (p. 223#) أن تقرأ بَلْبَيسير. لكن لا يمكن موافقة على ذلك بسبب الكتابة وخصوصاً الموقع والمسافة. ومن رأينا أنه يجب بالأحرى أن تقرأ قلعة الديك. وبما أن الأريس صارت الأندلس، وهذا أمر غير معقول، فكلّ ذلك يمكن قبول فكرة تصحيف (قلعة الديك) قبولاً تاماً، بسبب إعمال مزدوج أجمع عليه الناسخون والمحققون، فصارت قلعة بلبيسير أو بلبيسير. ويتضح من الكتابة بدون مصاعب كبيرة أن إعطاء النطق أدت إلى تحريف اسم القرية. وقد حملنا على قبول هذا التصحيح، أسباب خاصة بموقع وإمكان حصول الأحداث. فقد كانت قرية قلعة الديك توجد فعلاً على الطريق المعتاد الرابط بين القيروان وطينة. وذكر البكري في «المسالك» (ص 49) أنها كانت محلة على بعد مرحلة غرب سبيبة، وبالصفيظ جنوب الأريس التي أتجه إليها سالم بن غليون بغتة، بل أن يواصل طريقه إلى القيروان.

راينا⁽¹⁾ أن بني حميد احتلوا المقام الأول في بلاط محمد الأول، قبل أن تنزل بهم المصائب، وكانوا يفضلون باجة بقوة واهتمام كبير. وكان لسالم بن غلبون حظ أكبر في هذه المدينة التي لم يكن لها دوافع كثيرة للتباهي بحكم الولاة. فقد تمكن من دخولها والاستيلاء عليها بحزم. فهل كان يأمل بهذه الصورة أن يحمل محمداً الأول على أن يوليّه باجة، فيعوض له الولاية التي فقدوها؟ ومهما كانت تقديراته، فقد اتضح أنها غير مجدية. وقدم جيش عتيد عاجلاً لمحاصرة المدينة. وكان قائد هذا الجيش خفاجة بن سليمان بن سودة أخا أحمد بن سفيان الذي ولي الزاب خلفاً لسالم الذي خابت آماله فثار. ولذا، ندرك حماس خفاجة في قيادة العمليات. وبعد أيام مرت على الحصار، اغتنم قدوم الليل وفر. فلحق به خفاجة عند الفجر وقتله، وأرسل رأسه غنيمة إلى الأمير الذي أمر أيضاً بقتل ابنه الأزهر الموجود بحبس. وهكذا، انتهت أو بالأحرى أجهضت المحاولة الوحيدة للانتفاض التي قام بها أحد أفراد أسرة الأغالبة.

انتفاضة القُويع في تونس

(234 - 236/849 - 850):

كانت الفتنة التي اندلعت السنة الموالية بتونس⁽²⁾ أكثر خطورة. وقد أثارها شخص يدعى عمر بن سليمان التُّجيبِي المعروف أكثر باسم القُويع⁽³⁾. ويدلّ نسبه على أنه عربي من بني تَجِيب، ينحدر من مجموعة قبائل كتنة، أي من عرب الجنوب⁽⁴⁾. ولا نعلم شيئاً آخر عن شخصه وسوابقه وخططه. وتحملنا كنيته على الافتراض أنه كان بالأحرى شخصاً

(1) انظر أعلاه، ص 255، الملحوظة رقم 1.

(2) أخبرنا ابن الأثير عن هذه الفتنة (الكامل، ج 5، 282) فقط، وكانت رواية ابن عذاري (البيان، ج 1، 110) لها، أكثر تفصيلاً، وعياف (الملوك، ترجمة سنحون، وقررات أدرجها حسين مؤنس في طبعته للرياض، للملكي، ج 1، 279 - 284)؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 58 - 59.

(3) ورد بالكامل لابن الأثير اسم القُويع. وكذلك الأمر في مخطوطات «البيان» لابن عذاري. وصحح المحققون القُويع، إذ يبدو أن الصحيح المستعمل في هذه الكنية (قبرة، انظر Dozy (Supplément)، مادة ق ب ع) فرض نفسه. وسمي هذا الشخص في «الملوك» لمياف (في «الرياض» للملكي، ج 1، 280) القُويع، وفضلنا هذه الرواية لأنها امتازت بورودها واضحة. وفضلاً عن ذلك، فهي تفهم جيداً. أنه تصوير للاستقصا كشاعر وشاعر، مشتق من ق ب ع، ومن معانيه، أدخل رأسه بين كتفيه مثل القنذ، اختبأ، جر أذنيه، تحرك كالخنزير. انظر «اللسان»، ملحة ق ب ع، ج 8، 258 - 259.

(4) انظر القلفشندي، النهاية، ص 138.

مغموراً، ربما أساء له خلقه قليل الحسن. فماذا كان يفعل قبل أن دوّن التأريخ اسمه عن طريق الفتنة؟ وما هي الدوافع التي حملته على الإقدام على المغامرة؟ لم تذكر المصادر شيئاً هذه المرة أيضاً. وأتاح لنا خير فقط ورد في «المداوك» ليعاين الافتراض أن الفقهاء لم يستنكروا صنيعه وكذلك الرأي العام، وأن عمله لاقى عطفاً في غير تونس أيضاً، وهي مدينة ميالة بطبعها إلى الانتقاص، وغالباً ما اتعبت الأمراء. وقد جاء بالمداوك⁽¹⁾: «ولما ثار القويّيع على محمد بن الأغلب قال بعض القواد: اليوم يستمكن من سحنون، إما / أن/ يخسر دينه أو دنياه» فقالوا للأمير: «سحنون داعية مطاع، فمره ينصرك على هذا الخارجي». فبعث فيه الأمير، وأعلمه بالأمر واستشاره في قتاله، وأن يعلم الناس / و/ يعرض ذلك عليهم، فقال سحنون: «غشك من ذلك على هذا، متى كانت القضية تشاورها الملوك في صلاح سلطانها؟ ونهض من عنده».

ويفهم من هذا المقال أن سحنون فضل المخاطرة بوضعه في هذه الدنيا، بسبب إيجابته والموقف الذي اتخذه، فلم يقدم للأمير التأييد الأدبي المطلوب منه. ونفهم كذلك أنه لو فعل غير ذلك، ولو صرح بأن مقاتلة الثائر فرض، فلا مفر من أن يكون قد أضرب بدينه وبمستقبله الروحي. ولذا، لم يكن الثائر مذنباً تماماً في نظر الفقه. وانجزّ لا محالة عن النص أنه لا يمكن الحكم عليه بدون أن يخاطر بدينه في نفس الوقت، حيث أن الموقف الوحيد الممكن اتخاذه في ذلك الوضع، هو الاحتراز والحياد لا غير. وبهذه الصورة، نصل إلى الافتراض وحتى استخلاص القول بأن عمل القويّيع أوحى به شاغل الدفاع الشرعي ضد الجور، وحق يجادل فيه كثيراً على صعيد الفقه - وهذا ما يفسر جزئياً احتراز سحنون - هو حق الانتقاص بالسلاح على «أئمة الجور». والخوارج هم الذين وضعوا هذا الحق في أوضح صورة من الوجهة المذهبية، وجعلوا منه واجباً حتمياً معمولاً به إلى حد بعيد. أفلهذا السبب وقعت محاولة وصف القويّيع بأنه خارجي؟ إنها مغالاة في التمثل، وهو أمر بديهي تماماً، ونوع من الخلط لا يمكن الاغترار به من طرف أي إنسان، ومن طرف سحنون خاصة. فلم نجد لا محالة آثاراً بتونس ولا بناحيتهما، لجموع من الخوارج القادرين في وقت معين على الشعور بما يكفي من القوة للانتقال إلى مرحلة الظهور والقتال علناً. وخلافاً لذلك، لم يتحمل أهل تونس إلا على مضض منهم، سيطرة

(1) في ترجمة سحنون، مقال أدرجه حسين مؤنس في «الرياض»، ج 1، 280 للملكي. يصبح «يقرض» بدل «ويقرض».

أعوان الأغالبة، الثقيلة الجشعة - وقد كانوا غالبًا من أقارب الأمير - فردوا الفعل في السابق بعنف نادر أحيانًا، وتعرضوا من أجل ذلك لمحن شديدة. ونحن نذكر فظاعة آخر قمع جد سنة 833/218. فقد ترك قطعًا آثارًا أليمة في القلوب. ولا يوجد أيضًا أي أثر كذلك لمذهب خارجي منظم في الوطن القبلي، حيث وجد التأثير عطفًا وتأيدًا، كما يشهد بذلك القمع الذي امتد إلى هذه الناحية.

وقد كانت شبه الجزيرة هذه معروفة بميل سكانها بالأحرى إلى حياة الزهد والتقشف. فقد رأينا مثلاً أن موت عبد الله الأول الذي أذنب لما قرر العمل بالتدابير الجبائية الجائرة بصورة خاصة، منسوبة إلى نجاعة التضمرات التي قام بها وفد من الأولياء الصالحين بهذه الناحية. وأوضح البكري⁽¹⁾ من جهة أخرى أن تلال أقصى شبه الجزيرة كانت عامرة بالزهاد من العامة العاشقين في أقصى العوز. وأكدت لنا كل هذه العلامات وكذلك التأييد المطلوب من «الإمام المطاع» الذي هو سحنون، أن ثورة القويص كانت ثورة الشعب على الجور. فهي لم تنكس بالمرة بمميزات الثورات الكبرى السابقة التي حركها الجند وقادها⁽²⁾. وقد دلت جميع الإشارات على أن ثورة القويص كانت أساسًا حركة أوحى بها الشعب، وحركة اعتبرها صانعوها طبعًا، وكذلك الرأي العام بالإجماع أو يكاد، ثورة عابدة حلالًا، وهذا ما يفسر من جهة الخيار الذي أريد لسحنون أن يقع فيه، ومن جهة أخرى، يوضح الموقف الذي اتخذته، وما فعله بمد ذلك لفائدة ضحايا القمع.

وأرخ ابن الأثير وابن عذاري هذه الثورة بسنة 848/234 - 849، وهما الوحيدان اللذان لم يعملوا على إغفالها. أما الفقرة التي نقلناها عن «المدارك» لعياض، فهي تسمح لنا بتحديد تاريخها بأكثر دقة. فقد اندلعت هذه الثورة فعلاً خلال فترة قضاء سحنون، بمعنى أنها لم تقع قبل الرابع من رمضان 234/ أول أبريل 849.

وقد كلف خفاجة بن سفيان بالجيش، وهو القائد الذي انتصر قبل سنة، على سالم بن غلبون، فحاصر الثائر طيلة «بقية هذه السنة» (234)⁽³⁾، أي مدة شهرين أو ثلاثة. ولا شك أن خطورة الحالة لم تقدر حق قدرها، لأن هذا الجيش لم يكن بلا شك كثير القوة، فعاد إلى القيروان بلا نتيجة، ويبدو أنه لم يحاول الاستيلاء على المدينة. ولم يشر الرواة إلى المعارك. وخرج في السنة الموالية جيش آخر، قاده هذه المرة محمد بن

(1) المسالك، ص 84.

(2) يمكن تشبيه هذه الثورة بثورة عرش.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 110.

موسى المعروف بالثرَيَّان، وقصد الثائر. فالتحمت المعركة قرب تونس⁽¹⁾. «وفزع» عدد كبير من موالي محمد الأول إلى القويِّع وعزَّزوا صفوفه. فانقلب القتال عند ذلك ولم يعد في صالح الجيوش الحكومية، ولم يذكر أي مصدر تاريخ وقوعه بالضبط. وقد شاهد محمد بن موسى العريان، أحد أعضاده يموت أمامه حالما وقع في الأسر، إذ قتله ابن القويِّع بنفسه، وهزم العريان هزيمة كاملة، وأجبر على العودة إلى القيروان صحبة أشلاء جيشه. واستخلص ابن عذاري العبرة من ذلك قائلاً: «واشتدت شوكة القويِّع»⁽²⁾. وبالفعل، اتضح أن الوضع صار خطيراً، ودخلت الأحداث فجأة طوراً جدياً. فوجد محمد الأول نفسه فعلاً في وضعٍ ألزمه بتغيير ما يجب تغييره، وهو وضع عرفه زيادة الله الأول سنة 824/209 بنفس الناحية وعاد إلى الأذهان بصورة حادة، لكن مع فارق هو أن سبب الانهزام هذه المرة تمثل في تخلي الموالي الذين كانوا وقتئذ يتصفون عامة بولاء لا غبار عليه. فهل أن التقارب مع الجند، الذي جسده أبو عقاب بالخصوص، ثم على حساب الموالي؟ وهل أراد هؤلاء أن يدفع سيدهم ثمن التقتيل، خلال الثورة المعاكسة التي قامت على أبي جعفر أحمد، الذي أصاب رفاقهم، لما قتلوا غيلة وعن بكرة أبيهم، بقرار من الأمير الذي تسبب قصفاً في سكرهم وجردهم غدراً من سيوفهم، ووعدهم وعوداً كاذبة؟ يحتمل أن يكون السببان قد أثرا وازدوج مفعولهما، فأدى إلى فشل جيش الأمير، وهذا أمرٌ له مخاطره. ولما شعر الأمير بالخطر، وجه بداية من السنة الموالية، أي عام 850/236 - 851، إلى تونس، خفاجة من جديد. ومن المؤكد أنه خرج بقوات متزايدة هذه المرة. وقد كانت المعركة ضارية، وانتهت بسحق الثوار، وقتل منهم خفاجة خلقاً كثيراً، ولجأ القويِّع إلى الفرار، فلحق به جندي وضرب عنقه. وأرسل رأسه غنيمة إلى الأمير الذي جازى الرجل بسخاء. وترك خفاجة المظفر جنوده يعملون سيوفهم في أهل تونس، يوم السبت في 9 ربيع الأول 20/236 سبتمبر 850⁽³⁾، ووقعت نساء

(1) يحتمل أن يكون قد وقع ذلك في نفس المكان الذي تقاتلت فيه سنة 824/209، جيوش منصور الطنبلي وجيوش زيادة الله الأول، أي في مكان يقع جنوب سبخة تونس، في متهى إحدى الطريقتين القادمة من القيروان. انظر أهلاه، الفصل الثالث، الخريطة والصفحات الموالية.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 110.

(3) جاء في «البيان» (ج 1، 110) لابن عذاري ما يلي: «يوم السبت لعشر خلون من ربيع الأول». وبما أن اليوم العاشر وافق يوم الأحد، فمننا تصحيح ذلك. وكما أشرنا إلى ذلك مرات، وهذا الصنف من الخطأ طبعي تماماً. وقد حدد ابن الأثير (الكامل، ج 5، 282) هذا الحدث، في جمادى الأولى دون أن يذكر اليوم. ووافق العاشر من هذا الشهر يوم الأربعاء.

المدينة في السبي، ثم عاد بالجيش إلى القيروان حيث خلع عليه الأمير خلعاً.

وبهذا، عوقبت تونس بشدة مرة أخرى، نظراً إلى حبسها المفرط للعدل والحرية، وراحت نساء تونس في السبي بالحرم، لتكفرن عن حمق أقاربهن وأزواجهن، فنقل الجنود بالفعل، كل حسب مقامه ورتبته، نصيباً من السبايا الجميلات. وتسمح الأصداء التي دونها عياض في «المدارك» بالقول بأن عدد النسوة من السبايا كان كبيراً وقد تفرقن في مختلف أنحاء البلاد، حسب هوى المساومات وبمقتضى مواعيد الجنود العالدين إلى بيوتهم.

فوجدت حمية سحنون قاضي الأمير في هذه القضية. أرضاً مثالية للعمل. وقد كان سحنون قاضياً للبلاد، وبالتالي كان ضامناً للعدل، ما اجتهد وأقدم على القيام بمهمة إعادة حقوق ضحايا القمع المفرط، فدخل في نزاع عاني مع السلطة. وقيل إن الأمير وافقه على ذلك لما ولاه القضاء، فقال: «اعمل للقضاء حتى ولو حكمت بضرب عنقي». فاجتهد سحنون في ذلك. وأخير يوماً أن شخصاً يدعى منصور، ومن المؤكد أنه كان قائداً، بجيش خفاجة، عاد من تونس ومعه عدد من السبايا، وقد «دخل من تونس بالحرائر»⁽¹⁾. فركب فرسه في الحال، وذهب ليفكه من منه. فشكا منصور إلى الأمير الذي أمر القاضي بإعادتهن إلى صاحبهن. فرفض سحنون ذلك. وغضب الأمير غضباً شديداً، لما رأى أن أمره غير مطاع، لكنه لم يقدم على تسليط غضبه على القاضي الذي أشهر عليه سلاحاً رهيماً هو القرآن، وبالفعل، اكتفى سحنون، لما وردت عليه الأوامر والتهديدات من محمد الأول، بأن كتب: «يا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار»⁽²⁾. ففضل الأمير بحكمة أن يصفي إلى صوت الرسول يهديه إلى سواء السبيل.

ولم يكن حال منصور منعزلاً بلا شك، ولا بد أن رفاقه كانوا أكثر عدداً منه. ولذا، تشجع سحنون بهذا النصر، وعمل على تخليص ضحايا القمع اللاتي أودعن الحرم. وقد كان يقاوم الحيف، واستعان بالصوفيين في البلاد للقيام بهذا الأمر. واختار من بينهم عدداً صغيراً⁽³⁾ كان ياتمر بأوامره، وذهب بفتة يزور قائداً آخر، ذكر في «المعالم» لابن

(1) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقامه حسين مؤنس في «الرياض» للملكي، ج 1، 281.

(2) سورة غافر، 41.

(3) ذكر عياض في «المدارك» (ترجمة سحنون رقم 16) مقالاً أدرجه مؤنس في «الرياض» للملكي، ج 1، 282 - 284، أن سحنون جمع ما يقرب من 1000 صوفي، واختار منهم 100 للقيام بالمهمة المقررة. وروى ابن نايجي (المعالم، ج 2، 58) أنه انتهى منهم 200. لكن لا بد أن هذه الأرقام مبالغ فيها وضخمت لتمجيد سحنون.

ناجي - وقد أورد رواية أكثر تفصيلاً، نقلها عن أبي العرب الذي ذكر أحد تلاميذ سحنون المسمى يحيى بن عمر توفي سنة 902/289⁽¹⁾ - أنه يدعى زُكَاي بن زُرْنِج. وباغته الصوفيون في بيته، ورغم احتجاجاته - إذ صاح قائلاً: «خذي أختي بسيفي»⁽²⁾ - فقد حرروا السبايا، وعددهن سبع عشرة، كما قيل، أُنِيَّ بهن من الوطن القبلي. ورؤي أنهن كن جميعاً عربيات. وأكثر من ذلك، كان بعضهن من وجهات قرش. وتمثل الطرف الخطير بصورة خاصة في كونهن قد وقعن في حريم قائد بربري، كما يستتج من اسمه. ولذا، فالغضب الذي أحاط ببعض الأوساط مفهوم. وقدمت شكاية جديدة للأمير. فأمر من جديد بإعادة النسوة إلى صاحبهن. ورفض سحنون ذلك مرة أخرى وقدم استقالته. فأذن الأمير مرة أخرى وفضل تهدئة قائده بتعويض مالي. وقد زادت هيبة سحنون بعد هذا الامتحان وهتأ الناس زرافات. فقال لمن أظهر له المودة: «إن الله قد أحب الشكر من عباده، فتقدموا إلى باب الأمير واشكروه على تأييد الحق، ففي ذلك صلاح الخاصة والعامة»⁽³⁾. وتم العمل بهذه النصيحة. ولا شك أن محمدًا الأول تأثر بهذا الصنيع، وبمظاهر المودة، وهذا المزيد من الشهرة.

وواصل القاضي من جانبه عمله لفائدة الضحايا، إذ شعر بتأييد الرأي العام له. فهل فضل المستفيدون من السبي بتونس والوطن القبلي، البيع لتلافي المصاعب؟ وبالفعل، تطور عمل سحنون تجاه باعة الرقيق. ورأى يومًا حاتمًا الجزري، وهو بائع أسود للرقيق أصيل الوطن القبلي، يمر بعدد من السبايا القادمات من تونس. فأمر سحنون أحواله بتحريرهن في الحال، وحبس «الأسود» مدة⁽⁴⁾. فوقع تدخل جديد لدى الأمير الذي أمر كذلك بإعادة السبي. فرفض القاضي رفضًا باتًا بالطبع، محتجًا بأنهن من الحرائر. فأتضح لمحمد الأول مرة أخرى أن سلطته تعطلت، وروي أنه غضب غضبة شديدة. وبدأت

(1) كان أبو العرب فعلاً قد ألف «حياة سحنون»، وهو كتاب لم يصل إلينا. فهل كان هذا التأليف موجوداً عند تحرير «المعالم»؟ انظر محمد الطالبي، مقدمة، ص 26، تراجم أخوية.

(2) ابن ناجي، المعالم، ج 2، 58.

(3) مياض، المداوك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض»، للملكي، ج 1، 284.

(4) تدخل في الأمر صديق لسحنون. قبض حاتم سبعة دناتير، وتخلّى عن السبي، فأطلق سراحه. ويدوننا أن هذا القدر ضئيل جداً. فهل هو خاطيء؟ وهل انتهزت أسعار السبي في تونس بسبب الخطر والغضب والاستنكار العام الذي جعل الزبائن المحتملين يفرون؟.

المحادثات - المؤيدة بالوعيد من الجانبين، الوعيد اللينوي العاجل من جهة، والوعيد الروحي الآجل من جهة أخرى - بواسطة رسل تبادلهم الأمير والقاضي. وختمت هذه المحادثات من طرف القاضي بكتاب لم تتعرف على فحواه، لكن صيغته كانت حازمة إلى حد المخاطرة، كما ذكر. وقد ازداد محمد الأول غضباً لما بلغه المکتوب. وروي أنه قال: «ما أدري هو علينا أم نحن عليه»⁽¹⁾. ثم اختلى بقية الصباح وبعد الظهر للتفكير.

ثم جمع أصحابه وأخبرهم بقراره المتعلق بمطالبة القاضي بدعوة المحسنيين وإرسالهم إلى القصر، لتوزع عليهم السجلات التي كانت تخول لهم البحث عن الحرائر وعقهن، وذلك بكامل تراب الإمارة، إذا وقعن في الرق بوجه غير مشروع، وكان الأمر كذلك. وسهر سحنون بنفسه على تنفيذ هذه الأوامر تنفيذاً حسناً.

فهل حاول عند ذلك باعة الرقيق توجيه «بضائعهم» القادمة من تونس أو الوطن القبلي، ولا بد أنها اشترت بثمان بخص⁽²⁾، نظراً إلى الظروف، من الأسواق الخارجية⁽³⁾؟ يجب اعتقاد ذلك. فقد أمر سحنون فعلاً وبصورة خاصة شخصاً يدعى أبا زكير البربري - وهو محتسب مختص في مراقبة التجارة مع الخارج؟ - «أن يفتش الرفاق، فاعترضها وكشف البراقع، فمن زعمت أنها من سبي تونس رفعها إلى سحنون، فأطلق منها عدة»⁽⁴⁾.

وهكذا، وبعد حوادث متعددة، أنهى الأمير الفضيحة التي أثارها سبي تونس والوطن القبلي، فحكم لفائدة الضحايا وفضل القضية بصورة جذرية.

سياسة محمد الأول ونهاية حكمه:

ساعدت هذه الحوادث على توضيح التضارب الكامل في سياسة محمد الأول التي تبدو لنا سياسة غير ثابتة لشخص لم يقدر أبداً على السيطرة على الوضع وعلى تحديد

(1) حياض، الملوك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض»، للمالكي، ج 1، 280.

(2) انظر الملحوظة رقم 108.

(3) هذا الافتراض أكثر احتمالاً، خاصة وأن الوسيلة استغلت كثيراً جداً، بفضل ما لها من نجاحة كانت محل اعتبار دائماً، من طرف المصوص وقطاع الطرق، كما تشهد بذلك مؤلفات الفقه لذلك العصر، أي قانون العصر الذي حاول إصلاح الأوضاع. فقد كان سحنون يميز مثلاً بين الرقيق المسروق المباع بالأسواق الخارجية وبين المنقولات الأخرى. وكان يطلب الإرجاع في الصورة الأولى، ولم يكن يمنح المالك إلا الحق في الغرامة، بالنسبة إلى المنقولات الأخرى. انظر ابن أبي زيد، النواذر، ج 4، ظهر ورقة 143، وجه 144.

(4) حياض، الملوك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض»، للمالكي، ج 1، 280.

موقفه. فكانت تتقاذفه مقتضيات متضاربة، فسلك سياسة متقلبة أفقدته في النهاية الفائدة المرجوة من جميع أعماله، سواء وجهها هذه الوجهة أم تلك. وأذعن تباعاً لضغوط خاصته، ولضغوط جيشه بالأخص، وضغوط الرأي العام التي كان يمثلها القاضي. ولا بد أنه اتخذ دائماً قراراته طبق المعقول، بعد مرور أزمنة الغضب وبعد التروي. ولم يكن يعوزه العزم الصادق، وكان يرضى بالافتناع بالحجج القائمة على العدل والإيمان. لكنه لم يسلم أبداً شيئاً إلا إذا حمل على الإذعان. وبهذا، خسر جزءاً هاماً من ثمار سياسة التقارب مع أهل السنة، أي مع العامة والضعفاء المتعطين إلى العدل، لأنه لم يعرف، أو لم يقدر على تحويل هذه السياسة إلى أعمال، بصورة متلاحمة مسترسلة. وتركت جهوده المضطربة المتضاربة آخر الأمر أهل السنة، أي الجماهير بصورة عامة، مقتنعين بأن الحكم في يد الأمير الأعلي لم يكن في خدمة المثل الإلهي من عدل وفضيلة دعا إليهما القرآن والحديث. وقدر عمله لما دعا سحنون إلى تولي القضاء، وأيّد في بعض المناسبات لثلاثي المصيبة، لكن التحول عن النظام لم يلفظ كثيراً. وتواصل العمل على الأقل باتخاذ موقف الاحتراز واليقظة.

توفي محمد الأول وسنه 36 عاماً، بعد أربعة شهور قضاه في المرض، وذلك يوم الإثنين في 2 محرم 11/242 مايو 856⁽¹⁾. فدام حكمه خمس عشرة سنة وثمانية شهور واثني عشر يوماً، وانتهى بدون أن يكدره أي غيم. لكن، لا شيء هيا هذا الأمير للنجاح في مهمته، سواء كان منه أو أي نفوذ شخصي. ولا بد أنه لم يمسك المقود بيد حازمة ماهرة، لكنه جنب زورقه الفرق. وبالفعل، مرت فترة الفتن الكبرى، وكل أولئك الذين ما زالوا يحلمون بالمعارك والمغامرات كان في مقدورهم منذئذ ممارسة مواهبهم في مكان آخر. إلا أن المصائب لم تعوز الأمير الذي مات شاباً، مثل جميع أفراد سلالته، ولا شك أن المشاغل قضت عليه مثل الملذات أو أكثر من ذلك. وكان عهده يقع في الوسط بين قيام الدولة وسقوطها، وقد احتل في تأريخ الأغلبية مكاناً مركزياً كان حاسماً لأكثر من سبب. وتقرر التحول الفاصل الذي صار لا مفر منه بلا شك، بتشجيع منه

(1) أورد ابن الأبار هذا التاريخ في «الحلة» (ص 258)؛ وابن خلدون في «البيان» (ج 1، 112)؛ والنوري في «النهاية» (ج 2، 78)؛ وابن الخطيب في «الأعمال» (11/337). ولم يشر ابن خلدون في «العبر» إلا إلى السنة (ج 4، 429). وذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 263) تاريخين، يوم الاثنين في أول محرم 242، وهو يوم أحد، ويوم 10 يوم 242 (الكامل، ج 5، 297).

وبإشرافه. وقد وفر الحظ للمذهب المالكي، لما ولّى سحنون القضاء، وهذا أمرٌ يكتسب أهمية بالغة.

أبو إبراهيم أحمد (242 - 249/856 - 853) :

كان محمد الأول عاقراً، فمات ولم ينجب أولاداً. لكن، كان له أخٌ يحمل نفس الاسم، وهذا مصدر اللباس، وكان أخوه والياً على طرابلس حيث مات بها سنة 847/233 - 848، وترك ابناً اسمه أحمد، فخلف أحمد عمه⁽¹⁾، وكان يبلغ من العمر عشرين سنة⁽²⁾.

ارتقى الأمير الجديد إلى الحكم، وهو شابٌ مثل الأمير السابق، مع فارق هو أن الطبيعة أسعفته. فلو أن ثقافته لم تسترع انتباه الرواة، فقد علمنا بفضل ما ذكره أبو بكر التيجيبي⁽³⁾ (المتوفى سنة 1031/422) أنه كان بهي الطلعة، ولم يكن يجهل ذلك الأمر. وكانت له بالخصوص خصلة من الشعر عنيدة («شِعْرَةٌ») تحتم تزيينها بالجواهر قبل أن يتأمل من نفسه أمام المرأة، وهو محاط بجواريه اللاتي وضعن أكاليل مثله. وقد حلفت بالموسى بعد عدوله عن المعاصي. لكن خصال الأمير الجديد هي التي كانت خارقة، حسبما تناقلته العامة. فقد مارس أبو إبراهيم أحمد الحكم، وهو متفهم لمشاكل رعاياه، وقد أخلص للصالح العام وعدل، وكل هذه الفضائل لم يعمل بها أبداً أي أمير أغلبي آخر، بمثل صدقه، وحسه السياسي، وروح الاستمرار.

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 1258؛ وابن عساري، البيان، ج 1، 112؛ وابن الخطيب، الأصم، ج 2، 438. ولا بد أن الاشتراك اللفظي قد أوقع في الخطأ بعض الرواة، فجعلوا من أبي إبراهيم أحمد ابناً لمحمد الأول. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 429؛ والتوري، النهاية، ج 2، 79. وفضل Fournel (p. 234) *Berberie* هذه الرواية الأخيرة وتجه في ذلك (VONDERHEYDEN, I. 516) *Berbers*.

(2) انظر ابن عساري، البيان، ج 1، 112.

(3) ذكره ابن ناجي في «المعالم»، ج 2، 96. كان أبو بكر بن خلف التيجيبي من أهل القيروان. ومات في 22 جمادى الثانية 18/422 جوان 1031، ومن مؤلفاته: «كتاب الافتخار في مناقب شيخ القيروان»، وهو تأليف مفقود اليوم. وقد أتاح لنا الوزير السراج تحقيق المقال الذي ذكره ابن ناجي، فاعتبر مستمداً من هذا الكتاب. ونقل الوزير السراج فعلاً وبصورة جزئية نفس المقال عن «صاحب كتاب الافتخار». انظر «الجلل السننسية»، ج 1، 83. وانظر المعالم، ج 3، 198، بخصوص التيجيبي. وكشف أيضاً ما كتب على قبره. انظر B. ROY et L. PONSOT (Les Inscriptions arabes de Kairouan, I, 394-395) تؤيد ما جاء بها تماماً، أقوال ابن ناجي.

الأمير الصالح:

فجسم في نظر رعاياه كما في نظر من جاء بعد ذلك، نموذج الأمير الصالح. والواقع أنه استمر في العمل بسياسة عمه، والأمر الرئيسي أنه أدخل عليها تناسقاً أعوزها قبل ذلك، فمتمها من الإخصاب تماماً.

وعمل أبو إبراهيم أحمد أول الأمر على حماية السلم بالداخل ودعمها. ومن المؤكد أن ذكرى مغامرة الجند الكبرى، وأخطاء زيادة الله الأول التي أثارها، ما انفكت تراود عقول الأمراء. وللاحتماء من هذا الجانب، واصل أبو إبراهيم الطريق التي سطرها أبو عقاب. ومنذ انتصابه، «أكثر عطاء الجند»⁽¹⁾ بدوره، وقد رفع أسلافه قيمتها بصورة محسوسة. وهكذا، تظهر نفس المشاغل بالقيروان، ويستخدم لتهديتها نفس العلاج الذي جرب بالشرق في نفس الفترة. ولذا، نفذت نفس السياسة لحل مشاكل مماثلة من طرف الخلفاء وأعضادهم بإفريقية. ولم يكن ذلك محض صدفة قطعاً. فقد كانت أنظار أصحاب القيروان متجهة دوماً إلى بغداد، مصدر وحيهم. لكن أمير القيروان، عكس الخليفة، كانت له وسائل متسعة في ذلك العصر لتنفيذ سياسته. وبالفعل، لم تكن أبداً خزينة الأغلبة أكثر ازدهاراً. وسيستفيد من هذه السعة المالية كثيراً أبو إبراهيم أحمد في مختلف الميادين، ويجب حملها على حساب ورود الذهب من صقلية، وقد ترتب على الانتصارات الهامة التي أحرزتها جيوش الأمير الحاكم ومن سبقه. فواصل الجند حياته الهادئة، لما غمره من نعم. وزيادة في الحيلة، زاد الأمير في عدد الحرس الأسود، بفضل ما اشتراه من رقيق⁽²⁾، وجعل منه القوة الرادعة في جيشه. قال ابن خلدون⁽³⁾: «واتخذ العبيد جنداً».

ولما اطمان الأمير كل الاطمئنان من هذه الناحية، عمل على وقاية البلاد من هجمات الخارج أيضاً. فلا بد أن سياسة المحاربة التي سلكها مع بيزنطة قد عرضت سواحل البلاد لغارات البحرية المعادية. ولم نحصل إلا على بعض الإشارات بخصوص هذه الغارات التي كانت عبارة عن هجمات خاطفة محدودة الأهمية، فلم يكن بها المؤرخون. غير أنها كادت تكون مستمرة بلا شك. وإلا فكيف يعلل دور الرباطات؟ ولا

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 429.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263.

(3) المعبر، ج 4، 429.

يعمل إلا بصعوبة أكبر البرنامج الواسع لبناء الحصون الذي قام به أبو إبراهيم. وروي أنه «بنى إفريقية نحوًا من عشرة آلاف حصن بالحجارة والكلس وأبواب الحديد»⁽¹⁾. ومن البديهي أن هذا العدد مقالى فيه جدًا. وليس له من قيمة إلا توضيح مدى مفعوله على أذهان معاصري الأمير الذي اعتبر أنه قد بذل مجهودًا ضخمًا في البناء لضمان أمن رعاياه. ويعبر هذا الرقم أيضًا، وبصورة ما، عما حصل عليه صاحبه من شكرانٍ عظيم على صنيعه. لكن الأمر الذي صنع بالخصوص شهرة أبي إبراهيم وصيته، هو سياسته المائية - أي الاجتماعية والدينية.

فمن بين كل أعمال الورع وأكثرها جدارة في نظر التقوى العامة، الصنيع الذي أقيم لسقي العطشى. فالإسلام دين المنطقة القاحلة⁽²⁾. فلا عجب حيثل أن يكون الأمير قد نبى في قلوب أتباعه تقديس الماء. فوجه أبو إبراهيم جهوده للأعمال المائية. وما زالت الأحواض التي وهبها للقيروان تثير إعجابنا إلى اليوم. وقد كان صاحبها محل اعتراف عظيم بالجميل. «ولم يزل أهل القيروان ومن دخلها يترحمون عليه»⁽³⁾، بعد موته بمدة طويلة. وهكذا، تخلدت ذكرى الأمير الصالح وخلدت التواريخ أعماله. فقد صورته فعلاً المؤلفات التاريخية وهو على فراش الموت، غير منشغل بمصيره، بل بإتمام وتشغيل آخر حوض سيده، وهو حوض القصر القديم. وأخبر قبل وفاته بقليل، بأن الماء بدأ يجري أخيرًا في البناء، «وأمرهم أن يأتوه بكأس مملوءة منه، فشربها وقال: الحمد لله الذي لم أمت حتى كمال أمره، ثم مات إثر ذلك»⁽⁴⁾. وقد أدركته المنية بعد أيام.

قوبلت سياسة الأمير المائية وكل جهده في التصبير برضى من أهل إفريقية خاصة، واعتبرت ظاهرة مباركة لعدوله عن المعاصي، وبهذا التحم مرة أخرى بصورة وجدانية المظهر الاجتماعي والمظهر الديني، كما كان يقع غالبًا في الحضارة الإسلامية خلال العصر الوسيط، وذلك لفائدة عظمة الأمير. ولتنصت إلى أبي بكر التجيبي (المتوفى سنة 1031/422) وقد ذكره ابن ناجي في «المعالم»⁽⁵⁾: «كان أبو إبراهيم أجمل بني الأغلب. وكان له شعرة. وكان إذا جلس مع الجوارى للشرب، نظمت شعرته بالجواهر المصنّف،

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 1263 وابن خلدون، المعبر، ج 4، 429.

(2) انظر Xavier DE PLANHOL (*Le Monde Islamique, Essai de Géographie Religieuse*).

(3) التبري، النهاية، ج 2، 79.

(4) النهاية، التبري، ج 2، 79.

(5) ج 2، 96 - 98.

ويجعل من فوقها التاج المكلل بالدرّ والياقوت الأحمر. وكذلك يفعل الجوّاري.

«فنظر إلى وجهه في المرآة، فتكلم بكلمة كفر. فلما أفاق، أخبر بذلك. فبكى وندم، وأمر برأسه، فحلق شعره، وتاب، ووجه في طلب القاضي سليمان وجميع علماء المندنيين والعراقيين، فسألهم، فصعبوا عليه. وركب إلى الدمنة، إلى الضريح المتعبد، وكان مستجاباً، فأخبره، وسأله في الدعاء. ثم ركب إلى قصره في قضائه ووزرائه، حتى دخل عليهم محمد بن يحيى بن سلام⁽¹⁾. / وقد بين له ابن سلام قبل ذلك، أنه، إن نطق حقاً عن نية باطنة لما كفر، فقد أذنّب ذنباً كبيراً في حق الله، وإن لم يصدر منه ذلك عن نية حقيقية، فالتوبة طريقها مفتوح أمامه. وقال: تب إلى الله تعالى، و «تقرب إليه بالصدقة». فأجابته الأمير: جازاك الله خيراً عما صنعت من ذلك على الخير، فكففتي اليأس من رحمة الواسعة التي شملت كل شيء⁽²⁾.

«وذكر ما تقدم، ثم قال: وأمر بإخراج ثلاثمائة ألف دينار من بيت مال المسلمين. فأمر ببناء ماجل باب تونس وبناء في جامع القيروان⁽³⁾ القبة الخارجة عن البهو مع الصفتين اللتين تليانها من جانبيها جميعاً ويلاطها الذي بين يديها مفروش. وعمل المحراب جلبت له تلك القراميد اليمنية⁽⁴⁾ لمجلس أراد أن يعمل. وجلبت له من بغداد خشب الساج ليعمل له منها عيدان، عملها منبر للجامع. وجاء بالمحراب مفصلاً رخاماً من العراق، عمله في جامع القيروان. وجعل تلك القراميد في وجه

(1) توفي في 15 ذي القعدة 262/10 - 8 - 876. واتهم والده بالدعوة إلى الإرجاء. انظر «الطبقات»، ص 37 - 38، أبو العرب، والمعالم، لابن ناجي، ج 2، 95 - 98. وخصص المالكي في «الرياض» (ج 1، 122 - 125) ترجمة لوالده أبي زكرياء يحيى بن سلام فقط.

(2) سبقت رواية العبارة الواقعة بين حاجزين، بإيجاز لنفس الأحداث. وقدم المؤلف بعد الحكاية الأولى، حكاية ثانية أطول، فعرض الفقرة التي أدرجناها من جديد بين حاجزين لفهم النص، بعبارة «وذكر ما تقدم».

(3) هذه الفقرة الخاصة بجامع القيروان، سنعود إليها في تأليف لاحق، عند الحديث عن هذا المعلم. وستدرس بعض الألفاظ الفنية دراسة خاصة. وقد اقتصرنا في الطبعة الفرنسية على ترجمتها بدون تبير تلك الترجمة.

(4) لم يرض G. MARÇAIS على هذه الرواية التي وردت بالنص بعنوان «اليمنية»، وذلك عند استعماله له في بحثه بعنوان: *Les Faïences à reflets métalliques de la Grande Mosquée de Kairouan*.

وكتب في الملاحظة (2) من الصفحة 9 ما يلي: «ذكر بنص تونس «اليمنية»، فأريت أنه يجب تصحيحه». لصحيح (اليمنية) وعرضها بـ (الشمينة)، فوافقته على ذلك K.A.C. CRESWELL في ترجمته إلى ص 297. لكن سمح تأليف آخر، لم ينته إليه G. MARÇAIS و CRESWELL بتجيب التصحيح التقريبي، وإعادة الرواية الأولى التي يحتمل كثيراً أن تكون هي المصالحة. وذكر الوزير السراج (توفي بعد سنة 1137/1724) في تأليفه (كتاب الحلال السندينية، ج 1، 83) مباشرة، «صاحب الافتخار»، ونقل الخفقال المذكور، وذكر (العينية) مكان (اليمنية). وسنعود إلى هذا التصحيح الذي فتح آفاقاً واسعة.

المحارب. وعمل له رجل بغدادى قراميد زادها إليها، وزينه تلك الزينة العجيبة بالرخام والذهب والآلة الحسنة.

«وبنى ماجل باب أبي الريح. وأمر ببناء ماجل القصر الكبير بسوسة، وبنى جامع مدينة تونس، وبنى سور سوسة، وبنى دار الملك بسوسة، وبنى قصر لمطة، وبنى سور صفاقس، وتصدق بباقى المال على الفقراء والمساكين».

وبدأت الأشغال الكبرى التي أمر بها أبو إبراهيم أحمد سنة 859/245 ~ 860(2). وصادت أن جدت سلسلة من الكوارث الطبيعية من المقام الأول في تلك السنة. فامتدت الزلازل(3) القوية جدًا على طول عرق الاهتزاز الذي يمتد من بحر قزوين إلى أغادير. وقد تهدمت أنطاكية بصورة تكاد تكون تامة. وتضررت طيسفون بصورة متفاوتة ومكة ومدن كثيرة بالشام وإفريقية. فلم يمكن للأمير، أمام فداحة الأضرار والتأثر الذي تسببت فيه بلا شك، إلا أن يتأثر لذلك، خصوصًا وأن سيده الخليفة كان على غاية من السخاء والمعطف. فقد وجه المتوكل فعلاً 3 000 درهم نجدة توزع بإفريقية على المتضررين. لكن المصادر المغربية لم تذكر شيئاً من ذلك. وعند شرحها للأسباب التي دفعت إبراهيم إلى القيام بحملة الأشغال، لم تمل ذلك إلا بكونه قد تخلى عن المعاصي لأسباب دينية محض. ولا شك أن تقوى الأمير قد فترت قطعاً، لكنها لم تنطفئ، بل استيقظت وشعلتها الصدمة النفسانية. وقد كانت الزلازل وما زالت تثير في الشعور الإسلامي، صورة لتقويض الدنيا ونهايتها، وهي علامة ممهدة.

ولكن وفي نفس الوقت، لا شك أيضاً أن الأمير قد أراد استخدام التحول الحاصل إلى أقصى حد ولاكثر من سبب، لفائدة نفسيته وسلوكه، لأغراض سياسية. فأحاط تحوله بالدعوة والأبهة. وقد كان في مقدوره فعلاً الاحتفاظ به سرًا، كما جاء في الحديث: «إذا عصيتم فاستروا»، كما روي عن الرسول فعلاً، وأن يستر ندمه ويخفي ذنبه، وأن لا يبوخ به بخشوع كامل ويعينًا عن كل المراسم، إلا لله. وقد فضل الأمير الاعتراف علناً وسياسيًا، بمحضر مجلس جمع علماء الدين لأهم مذهبين في العلوم الدينية، ضمتهما مملكته. ووقع الحفل بالقصر وتلاه موكب آخر أكثر تظاهراً جرى في الطريق العامة.

(1) غالبًا ما استعمل غلى (بنى) في العربية بمعنى رعم، وسع، أضاف زعفرًا أو جزية هندسية، فنجم من ذلك الإبهام والالتباس.

(2) انظر ابن علفري، البيان، ج 1، ص 113.

(3) انظر حول هذه الزلازل، الطبري، التاريخ، ج 7، ص 383؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 298 - 299.

ولا بد أن أهل القيروان أبدوا رضاهم لرؤية الأمير الذي توجه كتيلاً ذليلاً إلى مستشفى البرص، حتى يزوده «الضرير المتعبد» بمساعدة روحية.

وفي نفس السياق، وينفس النظرة السياسية، فتح الأمير المراسم الخاصة بشهرين مقدسين، هما شعبان ورمضان، وذلك بعد تحوله قطعاً. واعتاد أبو إبراهيم كل ليلة، وطيلة هذين الشهرين، الخروج في موكب⁽¹⁾، من القصر القديم، أي من العباسية، إلى جامع القيروان، مسبقاً بالمشاعل ومتبوعاً بدواب محملة بالدرهم التي كانت توزع طوال المسيرة على الفقراء. وكانت تطرق أيضاً أبواب الأولياء وتسلم إليهم مناباتهم من عطايا الأمير. وقد كانت نجاعة هذه الوسيلة في تغذية الشهرة والمداومة عليها، ثابتة إلى حد أنها استخدمت بأشكال مختلفة حتى عهد قريب. ولم يستنكف منها البايات [أي تونس]. لكن كراهية أنزه الفقهاء لهذا الأمر معروفة أيضاً، فلم يقبلوا مال الأمير. ولم يرد سحنون أبداً أن يتقاضى رزقاً. ومن جهة أخرى، شحنت تراجم الأولياء في القيروان برفضهم المشهود للهدايا التي كان يقدمها لهم الحكام⁽²⁾. لكن لم يرو أن ما وزعه أبو إبراهيم من مال أثار أقل رد فعل عدائي. ولذا ينبغي القول إن ماله لم يرد عليه، حتى من طرف أنزه الزهاد، وذلك كتقدير ضمنى لطهارة هذا المال، وعلامة ثابتة على ما كان الناس يكتونه من تبجيل لصاحب هذه العطايا.

وهكذا، بلغ أبو إبراهيم إلى حد كبير الغرض السياسي الذي كان يروم الوصول إليه. ولا منازع في أن نخبة الزهاد بإفريقية كانت راضية عن أبي إبراهيم بصورة خاصة، وكذلك العامة، فصار بمثابة عمر بن عبد العزيز في الدولة الأغلبية. فمثلاً، مما يلاحظ أنه وجد مكاناً ممتازاً في كتاب أخبار الصالحين، مثل كتاب «المعالم» المخصص لتخليد ذكرى أولياء المالكية. وقد ذكره المؤلف عرضاً بلا شك، بمناسبة تدوين خلاصة ترجم مبدئياً لمحمد بن يحيى بن سلام، وهو شخص قليل الشهرة كان محل شك⁽³⁾. وقد تجنب عياض ذكره في كتابه «المداوك»، لنزاهته، وكذلك المالكي في «الرياض». فهل أفسح ابن ناجي المجال لمحمد بن يحيى بن سلام حتى يتمكن من إدراج اسم أبي إبراهيم؟

(1) التبري، النهاية، ج 2، 79-80؛ وابن علقمي، البيان، ج 1، 112.

(2) أشهر مثال على ذلك هو يهلوك بن راشد الذي رفض بوقاعة الصرة التي قدمها له هرثة بن أمين لتوزيعها على الفقراء. انظر المالكي، الرياض، ج 1، 136.

(3) انظر أملاء، ص 285 الملحوظة رقم 1.

وبالفعل، فقد احتل الأمير أكبر نصيب من الترجمة، وغمر تمامًا الفقيه الذي يبدو أنه كان تعلقه للذكر اسم أبي إبراهيم وتقديمه. وهكذا، اكتسب أبو إبراهيم شكلًا أسطوريًا نوعًا ما، وقد ساهم هو في رسم ميزاته إلى حد كبير. فصار في نظر الفقهاء ورعاياه الرمز بعينه للأمير الذي جاد عليه الغوث الرباني، إن صح القول، والذي حوله التدين. وقصته كما بلغت إلينا، ليست فعلًا سوى تجسيم لصورة معروفة وعظيمة للمذنب المحفوظ الذي استمد من ذنبه ومن سقوطه أسباب استقامته وسلامته. فما هو ذنبه؟ لقد اكتفى بأن قال «كلمة كفر» أفلتت منه وهو في حالة سكر. فمن هو الذي لم يتلفظ بهذه الكلمة بصورة أو بأخرى في حياته؟ وقد تسبب له النبيذ في السكر، فلم يكن في حد ذاته ذنبًا من جهة أخرى، وذلك طبعًا لما نص عليه «المذهب» المنتسبة إليه الدولة الأغلبية، بل إنه قام بدور الظرف المخفف. ولذا، نجد في صورة الحال الغرض المعروف عند الأولياء، وهو غرض الندم الذي يفجر قداسة «المذنب»، نظرًا إلى انعدام النسبة الكبيرة بين الذنب الذي اقتصر في الواقع على زلة، وبين قهر النفس والتكفير المسلم بهما. وهكذا، ازدادت جبهة أبي إبراهيم بهالة خفية من القداسة. وقد تحدث أبو بكر التجيبي عن موته، فمنحه لقب (الشهيد)⁽¹⁾.

واعتبره أهل إفريقية أميرًا لطيفًا تقيًا تهواه قلوبهم تمامًا. فكان حكمه هادئًا كل الهدوء، باستثناء المصاعب التي لاقاها مع البربر بولاية طرابلس، وهي مصاعب تشهد لا محالة على ما وصل إليه الحكم الأغلي من انتشار.

الصعوبات مع البربر بولاية طرابلس (859/245):

لقد نصت المعاهدة التي أبرمها عبدالله الأول بطرابلس سنة 812/196، مع بني رستم، على أن تكون سيادة المدينة والبحر للأغالية، وأن يترك داخل البلاد للبربر⁽²⁾. فكم دام هذا الاتفاق على التعايش من الوقت، وقد توصل إليه المتحاربون بعد قتال غير ثابت؟.

لا يسمح لنا أي نص بتقديم إجابة دقيقة على هذا السؤال، فنجد أنفسنا محمولين

(1) في «المعالم»، لابن ناجي، ج 2، 98.

(2) انظر ص 175.

على الافتراض. إن الأغالبة لم يعدلوا أبداً ويكل تأكيد عن اعتبار البربر بصورة نهائية رعاياهم من الوجهة القانونية، إذ كانوا مقيمين داخل البلاد بولاية طرابلس، والواقع أن البربر أفلتوا من رقابتهم في أغلب الأحوال. والبربر كبقية الذين كانوا يشاركونهم في الانتساب إلى المذهب الإباضي أينما كانوا، لم يعتبروا أنفسهم إلا مقيدين بالبيعة التي أدوها إلى الإمام الذي اختاروه، ويعني ذلك إمام تاهرت، إلا في صورة حدوث شقاق. فترتب على ذلك نزاع مزمن دائم مع الإباضيين، خضعت أطواره للمقتضيات الدينية في القعود والظهور. فهل أن الخلافات التي ظهرت عند موت السُّنَّح⁽¹⁾، في صفوف الإباضية بطرابلس، قد أخضعتهم للقعود، مع كل ما يتضمن ذلك من خضوع للأغالبة؟ من المعلوم أن الإمام عبد الوهاب (168 - 784/208 - 823) قبل التحاقه بتاهرت، وبعد فض قضية طرابلس، وتلى وزيره السَّمَح بن عبد الأعلى أبا الحطاب على قبائل نفوسه، وكان السَّمَح يتمتع بقدر كبير في طرابلس بالذات، بفضل الدور الذي قام به أبوه خلال فترة عز الإباضية. وعند وفاته، بايع جانب كبير من الإباضية بولاية طرابلس، ابنه خلف. ولم يؤيد الإمام عبد الوهاب، ثم ابنه من بعده أفلح (208 - 823/258 - 871) هذا الاختيار. فنجم الشقاق والمعارك الدامية. فهل نجح الولاة الأغالبة بطرابلس في ظل هذه الأحداث، على جبر البربر بولايتهم، أو جانب منهم على الأقل، على ترك سيوفهم ومعتقداتهم، والاكفاء بدفع الجباية، وانتظار وقت أكثر ملاءمة لإظهار استقلالهم وعقيدتهم؟ يجب اعتقاد ذلك.

ويبدو على كل حال أن بني لَهان⁽²⁾، وهم قسم هام من هواره مقيم في شرقي ولاية طرابلس، كانوا على هذا الوضع. وقد أخبر فعلاً ابن الأثير⁽³⁾ أن بني لَهان رفضوا سنة 859/245، دفع العشور وغيرها من الصدقات لوالي الأغالبة بطرابلس، فتطور الأمر إلى نزاع مسلح. ويمكن الاستنتاج من هذا الخبر أنهم دفعوا ما وجب عليهم بانتظام، خلال فترة غير معينة سبقت هذا التاريخ. فما هو سبب التحول الطارىء على موقفهم؟ لم يوضح لنا أي مصدر هذا الأمر؟ ولم يذكر ابن خلدون والنويري حتى السبب المباشر للنزاع، أي رفض دفع الجباية. أما ابن عذاري، فقد أغفل القضية بأكملها. لكن في

(1) راجع الشماخي، كتاب السير، ص 161، و 180 - 187، وأبو زكرياء (Chronique, R.A., 196, n° 104)، pp. 158-172 بخصوص السَّمَح والقتال التي تلت موته.

(2) انظر البقوي، ترجمة G. Wiet، ص 206 - 207، في خصوص بني لَهان.

(3) الكامل، ج 5، 300.

الإمكان البحث عن إجابة على سؤالنا في الحياة الداخلية للخوارج. ولا يبدو مغامرين إن استبطنا أن البربر من بني لحيان وقفوا وثاروا، لدوافع متناقضة كل التناقض، كانت في وقت ما قررت إذعانهم. أما هزيمة خلف، والتهدة التدريجية للقلقل التي تلت الشقاق الناجم عنها، فقد أعادت للخوارج قوتهم واتحادهم، ولا شك أن ذلك قد فتح لهم من جديد طريق المقاومة والانتفاض⁽¹⁾.

وقد انهزمت جيوش عبد الله بن محمد بن الأغلب⁽²⁾ والي طرابلس وشقيق الأمير. «فقصد لبدية فحصبها»⁽³⁾، ثم رجع إلى طرابلس، وأخبر أخاه أبا إبراهيم بالوضع، وترقب المدد. فأرسل زيادة الله الأمير اللاحق عاجلاً، على رأس جيش دمر صفوف البربر وقتل منهم خلقاً كثيراً. وطارد الفرسان الأفراد الفارين. وقتل كل من قبض عليهم. وقتل الأسرى، وأشعلت النيران في معسكرات العدو. فاستسلم البربر وسلموا رهائن، وأذعنوا لحكم أعضاء العباسيين الملحدين.

(1) ثار خلف عند موت السمع - ولم يوضح أي مصدر تاريخ هذه الوفاة لأن الإمام عبد الوهاب فضل عليه أبا عبيدة لخلقة السمع على نفوسة. وجد بعد ذلك الشقاق، فشتت الإباضيون بولاية طرابلس، في آخر إمامة عبد الوهاب، وكامل مدة ابنه وخلفه أفلح. إن كتب التاريخ الإباضية المتجهة خاصة إلى الوعظ، لا تهتم إلا قليلاً بالتاريخ، فيفسر لذلك متابعة تطور النزاع. وقد ذكر تاريخ واحد خاص بهزيمة خلف أمام أبي عبيدة، يوم الخميس في 13 رجب 2/221 يوليو 836. انظر أبا زكرياء، (*Chronique, R.A., 1960, n° 104, p.*) الخميس في 170، والسير، للشماخي، ص 189. وتمخض الشقاق عن هذه الهزيمة، وقامت هدنة فعلاً بين الممسكين، تخللتها أعمال حرية مقطعة. فترق أنصار خلف شيئاً فشيئاً، ولما مات في تاريخ غير معروف لدينا، ترك لابنته وضعتاً غير مكرهة. ولم تنك قرة نفوسة تزايد أثناء ذلك، وذكر أبو زكرياء (*Chronique, R.A., 1960, n° 104, p. 333*) أنها ألفت المتوكل (232 - 847/247 - 861). ولا بد أن رفض دفع الجباية للأغالبة ولحق هذا المزيد من القوة. حول نهاية ابن خلف، راجع أبا زكرياء (*Chronique, R.A., 1960, n° 104, p.*) 330-339.

(2) كان أبو محمد شقيق محمد الأول، وكان والياً على طرابلس، وتوفي سنة 847/233 - 848 (انظر ص 21 من هذا الفصل). ولا يجب أن يلتبس اسم هذا الوالي بسميه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الأغلب بن سالم بن عقال، الذي كان جده عبد الله أخاً لإبراهيم الأول. وقد تولى طرابلس هو أيضاً، في عهد أبي الغرائق، انظر ابن الأبار، الحلة، في *Biblioteca d'Amari*، ص 327.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 300. جاء به بكتفه عرض بكتفه. فهل هذا خطأ نسخ، أم تصحيف، أم خطأ مطبعي؟ ذكر *La répartition géographique des groupements ibadites dans l'Afrique du Nord* LEWICKI (au Moyen-Âge, dans *Rocznik Orientalistyczny*, t. XXI, 1957, p. 324) اندلعت سنة 859/245، أن الأغالبة حملوا على إجلالة مدينة لبدية بعد ذلك. ومع ذلك، فهو يحيلنا على ابن الأثير.

حكم أبي إبراهيم - ذروة التقرب من العامة:

كانت أحداث طرابلس التي أعدها إلى الأذهان غنية بالمواعظ. فهي توضح لا فقط أن الإمارة تمكنت من التمتع بالسلم في الداخل، بل أن الأمراء نجحوا أيضاً في دعم نفوذهم، فبسطوه خاصة على أراض وشعوب لم يريدوا الاعتراف بسلطتهم بأي ثمن. ولا يبدو أن الجيوش الأغلبية لاقت أقل صعوبة للقضاء على البربر المتمردين، وذلك عن طريق حملة اكتست مظهر «تهدة» سهلة قاسية، فزرعت الرعب والإرهاب بين الثائرين، ودمرت أرضهم تدميرًا. فتمخض عن الأحداث شعور بالقوة الرهيبة والطمانينة والاستقرار القائم على العظمة. وبلغت إفريقية هذه القوة وهذا الاستقرار بالذات في الوقت الذي دخل الشرق، سنة 861/247، فترة من الفوضى، بدأت بمقتل المتوكل، ودامت تسع سنوات، تربع خلالها على كرسي الخلافة أربعة خلفاء في وقت قصير، وخضعوا لنزوات الحرس الأتراك.

وانصفت علاقات الأمير بشعبه، بالاتزان والانسجام أيضاً، باستثناء المشركين والمنشقين طبعًا. ولم يجدد أبو إبراهيم شيئاً في الواقع. بل إنه نظم فقط حياته الرسمية وكذلك الخاصة طبق سياسة تعتمد على الفقهاء، وقد سبق للأمراء المتقدمين أن انتهجوها، إذ اقتنعوا بأن دولا الدولة، الذي كانوا يديرونه، لا يمكنه أن يتبع طريقاً أخرى. وعرف الأمير بالخصوص، عند تأكيده المشهود لهذه السياسة في موكب حافل، كيف يخلق صدمة نفسانية ضمت إليه بدون لبس الجماهير وممثلهم من العلماء. فهل قدرت أخيراً الدولة الأغلبية بفضلها، على أن ترمي جذورها بعمق في التربة الساخنة للرؤى الشعبي وتعمل على أن تتقبلها البلاد؟ لقد أثار أبو إبراهيم الحماس، فأفاد منه الأمراء اللاحقون الفرييون من عهده، وكان من الممكن توقع هذا الأمر وبالفعل، فقد ترك هذا الأمير بعد وفاته، التي جددت يوم الثلاثاء في 13 ذي القعدة 28/249 ديسمبر 863⁽¹⁾، لا فقط ذكرى رجل مشيد لا يكل، ديدنه في ذلك الصالح

(1) حسب ابن عذاري، البيان، ج 1، 1113 والنزوي، النهاية، ج 2، 180 وابن الخفيط، الأعمال، ج 2، 438/12. وجاء بالكامل (ج 5، 263) لابن الأثير «يوم الثلاثاء 13 يوماً بقيت من ذي القعدة» بدل «خلت»، كما ورد بالمصادر السابقة - وهذا يوافق يوم الأحد في 18 من الشهر ومن السنة المذكورة. وعاد ابن الأثير بعد بضع صفحات (ص 314) إلى الرواية الصحيحة التي ذكرتها المصادر الأخرى. ولم يذكر ابن خلدون في «المبر» ج 4، ص 430 إلا السنة.

العام، بل أيضًا ذكرى أمير وضع الحكم، أي الدولة، في خدمة الشعب، ويبدو أنه تقرر لمدة طويلة مصير الحاكمين والمحكومين الذين اتحدوا في خدمة مثل موحد. وقد اعترفت له أمته بأنه يجسم جميع مثلها، بمعنى أنه «كان حسن السيرة، كريم الأخلاق والأفعال، من أجود الناس وأسمحهم وأرفقهم بالرعية، ومع دين واجتنب ظلم»⁽¹⁾. فبلغ الالتحام بين الدولة والأمة متناه في عهده.

زيادة الله الثاني (249 - 863/250 - 864) :

مات أبو إبراهيم في وقت مبكر، وسنه ثمانية وعشرون عامًا، ولربما قضى عليه بعدما أصيب بداء القرح، دمل يئده اليسرى⁽²⁾. وكان عهد أخيه وخلفه⁽³⁾ زيادة الله الثاني أقصر من عهده، فلم يتجاوز سنة هجرية وسبعة أيام.

كان الأمير الجديد حسن النوايا. فواصل العمل بسياسة سلفه التي شارك في تنفيذها في العهد السابق. ونذكر أنه قاد القمع المسلط على البربر الإباضيين في طرابلس. قال ابن خلدون⁽⁴⁾: «فجرى على سنن سلفه». وتسمح الأحكام التي أجمع على ذكرها كل المؤرخين بالتفكير أنه استحق لقب الأمير المثالي الذي ترك له الحكم. وكان بالفعل صالحًا عادلًا متقًا سخيا، كما روي عنه. حتى أن القاضي سليمان بن عمران قال: «ما ولي لبني الأغلب أعقل من زيادة الله الأصغر»⁽⁵⁾، وذلك ليقابله بعمة زيادة الله الأول.

ومات زيادة الله الثاني، بعد حكم قصير انقضى بدون مشاكل، يوم السبت في 20 ذي القعدة 250/24 ديسمبر 864.

(1) ابن حنبار، البيان، ج 1، 112.

(2) أورد هذا الإفصاح أبو بكر الشجعي، وأضاف أن أبا إبراهيم مات شهيدًا. وأشار ابن ناجي للحديث، وشكك في هذه اللصة، إلا إذا قتله الوليد. انظر ابن ناجي، المعالم، ج 2، 97.

(3) انفرد ابن خلدون، خلافاً لجميع المصادر الأخرى التي أجمعت على أن زيادة الله الثاني أخ لأبي إبراهيم، بقوله إنه ابن أبي إبراهيم (انظر «العبر»، ج 4، 430). وهذا خطأ بلهجي. وقد تحدث ابن خلدون نفسه، قبل سقوطه، عن زيادة الله الثاني الأمير القادم، بصفته أخاً لإبراهيم، في الترجمة التي خصصها لهذا الأخير (انظر «العبر»، ج 4، 429).

(4) العبر، ج 4، 430.

(5) ابن الأبار، الحلة، ص 269. انظر أيضًا ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 438/12.

محمد الثاني أبو الغرائق (250 - 261 / 864 - 875) - «تطهير» الزاب :

وخلفه بدون عائق ابن أخيه⁽¹⁾، محمد بن أحمد بن محمد بن الأغلب، وكان يكنى بأبي عبد الله⁽²⁾. لكن التاريخ عرفه باسم أبي الغرائق.

كان عهده هادئاً زاهراً، لكن لم يكن خالصاً من كل صعوبة. «وكان في أيامه حروب وقتن»، كما ذكر ابن خلدون⁽³⁾ الذي لم يقل شيئاً بعد ذلك، ولم يشر إلى أقل عملية. وصمت المؤرخون الآخرون، باستثناء النويري، صمتاً أكبر عن هذا الأمر. فلا نجد في تواريخهم أقل إشارة إلى أية قلاقل مهما كان نوعها. ما القول؟ يبدو لنا أنه يمكن تفسير صمت أغلب المؤرخين ببعده مسرح الأحداث، كالأزاب، التي لم تؤثر عملياً على سير الحياة بإفريقية ذاتها، ولم تجعل النظام في خطر. وقدمرت بدون أن يتفطن إليها على الإطلاق، البلاط الذي سيطر عليه أمير شاب كانت له مشاغل من نوع آخر، كما سنرى ذلك. وما لم يهتم به البلاط، لم يهتم به المؤرخون.

ووجب على محمد الثاني دعم الدفاع عن السواحل بفضل تشييد سلسلة من الأشغال، كالحصون والمحارس⁽⁴⁾، التي أتمت الجهاز المقام من طرف الأمراء السابقين. فهل تم ذلك بسبب عودة الروم إلى الهجوم، وقد أغاروا بإقدام أكبر على السواحل الإفريقية؟ وقد مُني الأغالبة فعلاً بهزائم في صقلية في عهد أبي الغرائق.

وتحتّم على حكومة محمد الثاني بالخصوص القيام بعمليات عادية متكررة، وصفت بأنها «حروب»، وذلك حتى تظهر قوة الأمير ويحافظ على نفوذه خاصة في المناطق النائية. ولا شك أن هذه العمليات كانت جزءاً من الطرق العادية للحكم. ولم تغب واحدة من هذه العمليات عن سجل التاريخ تماماً، بفضل النويري. فقد قال هذا المؤرخ⁽⁵⁾: «وكان في أيامه (محمد الثاني) حروب منها اضطراب ثغر الزاب عليه».

(1) اعتبره ابن خلدون وحده (العبر، ج 4، 430) ابناً لزيادة الله الثاني الذي قيل إنه ابن لا أخ، لأبي إبراهيم أحمد.

(2) أورد أبو العرب في «الطبقات»، ص 140، الكنية الصحيحة لمحمد الثاني، وكذلك النويري في «النهاية»، ج 2، 80.

(3) العبر، ج 4، 430.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 430.

(5) النهاية، ج 2، 80 - 81.

ولم تدون بوضوح أسباب هذا الهيجان، وهذه الحرارة التي استولت على هذه الولاية الحساسة الثانية. لكن يمكن الاطلاع عليها بين السطور. لقد عوقب البربر على ما قاموا به من اضطراب عقاباً شديداً، وعرضوا فعلاً وعدة مرات دفع كل أنواع الجبايات، للنجاة من «التطهير» الذي خضعوا له. ويمكن أن نستنبط من هذا التوضيح أن عمل الحكومة في هذه الصورة، كما في صورة أحداث ولاية طرابلس سنة 859/245، ناتج عن رفض الأهالي أول الأمر، الوفاء بما عليهم من جباية لبيت المال. ومن المعلوم أن استخلاص الجباية يتطلب في الغالب، مساعدة الجيش المقتنعة، في العصر الوسيط، وحتى في فترة قريبة العهد نسبياً، وهي الفترة التي سبقت الحماية [1881].

فكان الإقناع المسلح الدائم اليقظ ضرورياً، خاصة في وضع الزاب تلك الولاية الصعبة نظراً إلى هياكلها الطبيعية والاجتماعية. ويحتل جبل الأوراس الولاية وكذلك جبل النمامشة، وقد مهد للمقاومة والثورة دائماً، في كامل التاريخ القديم والوسيط والحديث المعاصر. وكان محاصراً محروماً بسلسلة من الحصون، أهمها حصن باغايه⁽¹⁾، وغالباً ما حوصر وأخضع، لكنه لم يرضخ في الواقع أبداً، طيلة العصور القديمة والعصر الوسيط. ولما زار اليعقوبي المغرب، في منتصف القرن الثالث الموافق للقرن التاسع م، كان يقطن بهذا الجبل بربر هواره⁽²⁾. وكانت هواره تحتل كذلك سلاسل الجبال التي يمتد معها الأوراس إلى الشمال الغربي، أي جبل الحضنة⁽³⁾. ولا بد أن هياكلهم الاجتماعية لم تتغير كثيراً منذ العصور القديمة. وقد بقي تنظيمهم القبلي خالصاً بصورة خاصة، في ناحية لا يستقر بها إلا قليلاً جداً، فتمكنوا من التحرك بقوة، والإفلات بصورة عملية وقد كانت روما أو بيزنطة تشتري تارة بأثمان باهظة طيلة العصور القديمة، الأقاليد، أو شيوخ القبائل أو ملوك البربر، وطوراً تضغط عليهم بشدة وتفرض عليهم سيطرتها فيحاولون التخلص منها باستمرار. فورثت القيروان بيزنطة، واضطرت إلى مواجهة وضع مماثل، في ناحية خلقت فيها الإباضية مذهب الدونانية⁽⁴⁾، بصفته مذهباً للمطالبة والمعارضة.

(1) انظر البكري، المسالك، ص 144، حول هذا الحصن والحصون الأخرى.

(2) اليعقوبي، ترجمة G. WIET، ص 214، وأشار البكري كذلك إلى أن جبل الأوراس كانت تقيم به هواره، لكن ذكر أيضاً أنه يوجد معهم مكناسة (المسالك، ص 114).

(3) البكري، المسالك، ص 144.

(4) [نسبة إلى دونا وهو أسقف قرطاجة في القرن الرابع الميلادي].

فاستولى الاضطراب على جيش الزاب، وقد هبّاه طبعه لتحمل أزمات الغليان. فوجه محمد الثاني أبا خفاجة محمدًا بن إسماعيل⁽¹⁾ لإعادة الوضع إلى نصابه، ولم يذكر أي تاريخ في هذا الشأن. ولا علم لنا بالطريق التي سلكها بالضبط. وذكر النويري⁽²⁾ بمفرده ما يلي: «فأخرج إليه أبا خفاجة محمد بن إسماعيل في عسكر، ففتح فتوحات في طريقه، وخافه جميع البربر، ولم يبق أحد له، إلى أن وصل إلى تهودة وبسكرة. وأعطاه تلك النواحي أمانة أمورهم».

على أنه يوجد مسلكان فقط لبلوغ تهودة⁽³⁾. وهما الطريق المحيط بالأوراس جنوبيًا، والطريق التي تخترق الجبل.

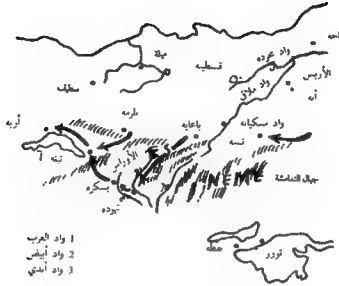
وكانت هذه المدينة تقع فعلاً على الطريق العادية المحيطة بشط الحوضنة جنوبيًا، وكانت تربط القيروان بوهرا ن عن طريق قسطنطينية، أي عبر الجريد الحالي⁽⁴⁾. وكانت هذه الطريق تمر خاصة بنقطة، ثم تتواصل إلى تهودة وبسكرة، اللتين ذكرهما النويري، حيث التعرّيج على طينة والوصول إليها كان ممكنًا. فهل سلك أبو خفاجة هذه الطريق؟ هذا أمر مستبعد جدًا. فالميزة الوحيدة لهذه الطريق الطويلة المحولة، تتمثل في تجنب جبل الأوراس والنماشة، وذلك بالإحاطة به من الجنوب. لكن لم تكن تلك رغبة القائد، وقد وجه لإعادة النظام إلى الزاب. ويعني سلوك هذه الطريق تجنب المهمة التي كلف بها، لا القيام بها. وسنرى أن القائد كان يغالي في الإقدام أكثر مما كان يغالي في الاحتياط.

(1) لا بد أنه كان ابن إسماعيل بن سفيان بن سالم بن عقّال والي تونس الذي قتله الطنلي. وانظر فيما يخصه الفصل الثالث، اتضاغة منصور الطنلي. فهذا القائد هو أحد أفراد الدولة الأغلبية.

(2) النهاية، ج 2، 80.

(3) تسمى اليوم ثودة، وهي قرية صغيرة تبعد 5 كلم شمال سيدي عفة، وهي واحة خلّدت ذكرى الفاتح العظيم في القرن السابع، وتبعد 20 كلم من الجنوب الشرقي من بسكرة، أو Vescera أو Bescera قديمًا، التي سميت أيضًا Ad Placinaum بسبب العين المحتوية على البخارة والموجودة في مكان قريب، وقد نشأت عنها الحنايا. وانظر Ch. Tissot, *La Province Romaine d'Afrique*, II, 518, 522-523. وعوضت تهودة Thabuedos القديمة، وهو مركز عسكري كان يحتل موقعًا قتاليًا في منفذ واد الأبيض الذي يتخلل من جبل الأوراس في اتجاه الصحراء (انظر المرجع السابق، Ch. Tissot, II, 528-526). وصف البكري ببسكرة في القرن الحادي عشر (المسالك)، ص 72-74، واعتبرا منبهة عظيمة عامرة بالعرب، كان جمع منهم من قرش، وكان يحميها خندق لا يمكن عبوره بسبب مياه واد الأبيض التي كانت تملأه عند ظهور الخطر، وكانت هذه المدينة معروفة فعلاً لغارات هواراة ومكناسة الإياضية.

(4) انظر البكري في «المسالك»، ص 71-75، بخصوص هذه الطريق. وكانت توجد 43 مرحلة من القيروان إلى وهران، عبر هذه الطريق التي لم تكن تمر عادة بطينة.



وسلك سالم بن غلبون لما طلب منه محمد الأول⁽¹⁾ العودة، أقصر طريق من القيروان إلى طبنة وقد كانت هذه الطريق تمر بسببية وثبسة وباغاية، وتخرج على مسكيانة شتاء، لأن عبور واد ملاق كان أيسر⁽²⁾. فهي لا محالة الطريق الرومانية القديمة المتجهة إلى Tubunac، والتي أقيمت بها حصون Sufes (سببية)، و Theveste (تبسة)، و Bagoi (باغاية). ولا بد أنها كانت الطريق التي سلكها أبو خفاجة لما وصل إلى باغاية، ولا شك أنه تعمق في جبل الأوراس لإعادة البربر الثافرين إلى الصواب، وتطهير الجبل. وبعد إنهاء المرحلة الأولى من حملته، نميل إلى التفكير أنه التحق بتهودة عبر وادي واد الأبيض الذي يشكل منفذاً طبيعياً نحو الصحراء. وقد ذكر البكري⁽³⁾ فعلاً أن باغاية كانت تفصلها عن بسكرة عبر الأوراس، مسيرة أربعة أيام. وأتاح لنا Ch. Tissot⁽⁴⁾ ضبط هذه الطريق

(1) انظر ص 272.

(2) انظر البكري، المسالك، ص 49 - 50 و ص 144 - 146، بشأن هذه الطريق. وتمر الطريق إلى حد الآن، وقطار السكة الحديدية بمسكيانة، وهي مدينة تقسم أكثر من ثلاثين ألف ساكن، وتعلو واد مسكيانة بـ 836 متراً، وهو أحد الفروع الرئيسة لواد ملاق الذي غالباً ما يلتبس اسمه.

(3) المسالك، ص 51 - 52.

(4) قال Ch. Tissot في (La Province Romaine d'Afrique, II, 527): «كان موقع Thabudeos كمركز عسكري حسن الاختيار، خاصة وأنه وجد بمنفذ واد الأبيض، أحد كبار مجاري المياه المتحدرة من جبل =

بدقة أكبر. ونعلم بدقة أن طريقاً رومانياً عُبِدَت سنة 145، ووصلت فعلاً بغاية *Thabydeos* (تهودة)، عبر وادي واد الأبيض، وهي تقع فعلاً على ضفاف هذا الواد، وقد كانت مياهه تأتي من الأوراس وتضيق في الصحراء. ولا بد أن هذه الطريق التي سلكها الجيش الفرنسي أيضاً سنة 1850، قد مكنت أبا خفاجة، بعد إتمام التطهير، من النفاذ إلى تهودة، ثم التقدم نحو بسكرة، على بعد عشرين كيلومتراً إلى الشمال الغربي، ومن هناك الالتحاق بطبنة عاصمة الزاب. وبذا انتهت المرحلة الأولى من الحملة.

فانضم بطبنة إلى أبي خفاجة، «خيل حصن بلزمة» الذي قدم بقيادة حي بن مالك البلوي لدعم صفوف الجند. فانطلقت المرحلة الثانية من الحملة، بعد وصول هذه القوة، فانضج أنها أقل، جاحاً. واتجه أبو خفاجة إلى أريه⁽¹⁾، وهي آخر مرحلة تحد الإمارة الأغلبية غرباً. وزد زالت 936/324 هذه المدينة التي كانت هدفاً لغارات البربر من هواره، وقد كانوا يقيمون بجوارها، وغالباً ما أغاروا عليها، وسبوا نساءها، ونهبوا أموالها⁽²⁾. فهل ردت السلطة الفعل لاستمرار هذه الهجمات بالإضافة إلى أسباب أخرى؟ وأوجس البربر خيفة من قدوم الجيوش الأغلبية الجزارية، «فخاف البربر، وسمعو له وأطاعوه. وبذلوا له الرهائن والخراج والمشور والصدقات. فلم يقبل منهم»⁽³⁾.

وقد كان يستهدف من هذه الحملة فعلاً معاقبة البربر. فلم تحتج إلى الخوض الذي كان يعرف مسبقاً أنه لن يدوم. وكانت ترمي بلا شك إلى إشعار البربر أولاً بوزن الجيوش

= الأوراس، من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي. وبشكل خطأ طبعياً للمواصلات، ولو أنه عسير نسبياً، وذلك بين سهول التل الكبيرة، وناحية الواحات. ولم يتردد الرومان في جعل هذا الخط صالحاً للمبور. ولقد تعرفت قافلة فرنسية سنة 1850، عند عبورها لهذه الأحراج لأول مرة، وذلك عن طريق كتابة منقوشة على الصخر، في حرج تبتين، أنها كانت تسلك طريقاً خطتها سنة 145، فرقة من لفيف Ferrata السادس.

(1) أورد التنويري في «النهاية»، ج 2، 81، أنه وأبه. تقع هذه المدينة على بُعد بضعة كيلومترات جنوب الأربس. فلا يمكن أن تكون هي بالذات. ولا توجد أية مدينة أخرى بنفس الاسم بجوار طبنة. فوجب التصحيح. ومن رأينا أن ناسخ «النهاية» أغفل حرفاً وأسقط الراء، فكتب أنه بدل أريه. وقد ذكر العقوبي فعلاً، (ترجمة C. Wiêt، ص 215) «ومدينة أريه، وهي آخر مدن الزاب مما يلي المغرب، في آخر عمل لبني الأغلب، ولم يتجاوزها المسودة». ثم صارت أريه، دائماً بسبب أخطاء الناسخين، ولربما أيضاً أخطاء الناشر، أدنه، في «المسالك» للبكري (ص 144). وتسمح الكتابة العربية فعلاً بقراءتها أريه. وحده البكري موقع هذه المدينة بين المسيلة وطبنة، على بعد محليتين من هذه القرية الأخيرة. وهذا يطابق تماماً حركة أبي خفاجة ومسرح العمليات. انظر أيضاً أعلاه، الفصل الثاني، تأسيس الإمارة الأغلبية. وانظر أيضاً ابن حنّاد، تحقيق وترجمة VONDERHEYDEN (2) انظر البكري، المسالك، ص 144.

(3) التنويري، النهاية، ج 2، 81.

الأغلبية، لتحصل بعد ذلك على نتائج أقل زوالاً من الوعود - حتى ولو كفلتها الرهائن، إذ أنها وعود تنسى حالما يعتد الجيش. ولذلك، انطلقت جيوش أبي خفاجة مطمئنة البال، لأنها أحست بنشوة انتصاراتها السابقة، بصورة خطيرة، وقدم لها خيل بلزمة مساعدة ثمينة، وقد كان يعرف الناحية جيداً - كان حصن بلزمة يراقب فعلاً منفذ جبل الحضنة - في اتجاه بني كفلان وهو قسم من هواره، وكان كبيرهم آنذاك المهلب بن صولات. ومن الغريب أن هذا الاسم عربي، وهو يذكر بالمهالبة الذين تنازعوا مع الأغلبية حتى قبل وصول ممثلي الحزبين إلى إفريقية. وكان من أبرز ممثلي الأسرتين من تولي طبنة كذلك. فهل أن المهلب هذا من ذرية بني المهلب، ثم صار أقليدًا بربريًا؟ ولا يكتسي هذا الافتراض أي نوع من الاستحالة. فقد اختار البربر بالمغرب الأوسط فعلاً إمامًا فارسيًا، وذلك لأنه لم يكن يتسبب إلى حزب يمكن أن يساعده، أو يفرضه، أو يحميه، وهذا سبب هام. واختار البربر بالمغرب الأقصى عربيًا إمامًا من ذرية علي. و«تحرز» بنو كملان - يجب أن نفهم من هذا: أقول إنهم التحقوا بالملاجيء الأكثر مناعة في الجبال - ثم بعثوا برسل إلى أبي خفاجة لمفايشته على الأمان، وعرضوا عليه، مقابل ذلك، الخضوع لجميع شروطه. فرفض القائد الأغلب مرة أخرى عروضهم. إذ كان مقرًا العزم بلا شك على الانتصار في القتال. فجدت المعركة وهزم أثناءها. «وجر المزيمة عليه حيي بن مالك في أهل بلزمة»⁽¹⁾. كيف كان ذلك؟ لم يذكر شيء في هذا الصدد. فهل تخلى عنه، ففد به⁽²⁾؟ أو أنه ارتكب خطأ قتاليًا، لما ترك الجيش يتقدم ويغامر في الجبل، وهو دليله الطبيعي في ناحية معهودة لديه؟ أم بالأحرى، وبصورة أكثر معقولة، لأنه رفض متابعة أبي - رجة في مناوئته التي اعتبرها مغامرة، لأنه كان على علم فعلاً بمخاطر العملية ومن الفخاخ التي كانت تتربحها؟ من رأينا أن الخلافات بخصوص الطريقة الواجب توخيها، نجمت بين قائد خيل بلزمة الذي علمته التجربة الحذر، وأبي خفاجة المتيقن من نفسه، وبذلك حدث الفشل. وقتل أبو خفاجة في نهاية الأمر مع كثير من قواده وجنده. وتراجع الباقون إلى طبنة. ونجهل بقية الأحداث التي لم يدونها أي

(1) الثوري، النهاية، ج 2، 81.

(2) أمر إبراهيم الثاني سنة 893/280 - 894، أي بعد أكثر من عشرين سنة مرت على حملة أبي خفاجة، بقتل عدد كبير من جند حامية بلزمة خدرًا، ولا يمكن بأي حال، كما فعل VONDERHEYDEN (p. 59) (*Berberie*) أن نستنتج من هذا الحادث أن إبراهيم الثاني أراد بذلك المعاقبة على جرم مر على وقوعه أكثر من عشرين عامًا، فتخلص ونجزم بالفدر. ولإبراهيم الثاني لا محالة أسباب خاصة ستعمل على توضيحها في الوقت المناسب.

مصدر. ونرى أن رقابة الجبال العامرة بالبربر الذين كانوا يحتلون الزاب، تركت مجدداً القيام بها للحصون التي حرس وحاصرت منذ العصور القديمة المنافذ بنجاح متفاوت، أي بالخصوص، حصون باغاية وبلزمة وطينة ونهودة، وهي التي كانت تشكل الحزام الواقى للولاية، ولم ترسخ في النهاية إلا لسيوف العلويين. وسيتعرف أهالي الزاب بشدة أكبر، على قوة الشكيمة الأغلبية، في عهد إبراهيم الثاني الذي خلف محمداً الثاني.

الاستعمال السيئ للرخاء:

ويبدو أن الأشل النسبي الذي مُنيت به حملة أبي خفاجة لم يكن له أي مفعول على السلم داخل الإمارة، ولم يكن ليقلق الأمير. فقد كانت إفريقية آنذاك مزدهرة، تعيش نهضة كاملة، وكانت خزائن الأمير عامرة. وبلغ الازدهار الذي شهدته إفريقية في عهد أبي الغرائق، حدًا عبرت به شهرته ثغور الإمارة. وبقي يضرب به المثل مدة طويلة بعد انقراض دولة الأغابة. قال الأندلسي ابن الخطيب في القرن الثامن الموافق للقرن الرابع عشر: «والناس يقولون اليوم عندنا إذا ضربوا المثل بأيام هادنة، ووصفوا دولة العدل والعافية أيام أبي الغرائق»⁽¹⁾. وهكذا، اشتهر عهد أبي الغرائق كشهرة بلد النعيم، فصار رمزاً للوفرة والحياة الرغيدة الناهمة.

ومن المؤكد أن هذا الرخاء كان يرجع إلى حد كبير على الأقل، إلى الميراث الذي خلفه السلف، والسياسة الخارجية التوسعية، والظروف الجوية أيضاً، ولو أنه لم يصلنا أي خبر في هذا الباب، لأن كتب التاريخ لم تدون طبعاً إلا الكوارث الطبيعية، وسنجد مثلاً على ذلك قريباً. لكن هذا الرخاء كان ينسب إلى العدل وحسن سيرة الأمير. فتساءل لذلك هل أن المؤرخين لم يفتروا ولم يخلطوا بين الأسباب والنتائج، ولم يستخدموا قوالب مجمدة تنساب من أقلامهم، كلما لاحظوا أن السلم لم تضطرب، وأن الرخاء لا يتنازع فيه منازع.

وبالفعل، فإن كان محمد الثاني عادلاً طيباً نحو رعاياه، ربما أكثر مما ينبغي، فلا يمكن التصريح خلافاً لذلك، بأنه سلك سياسة حكيمة جداً، إلا إذا اعتبرنا أنه من الحكمة التفويت في الرصيد الذي جمعه أسلافه، دون التفكير في المستقبل والأخلاف. وقد مدح المؤرخون - نظراً إلى كون أسطورة «السيد» الذي يعطي كل شيء حتى يصير معداً، قد

(1) الأعمال، ج 2، 439/13.

رسخت في أعماق ما فوق الشعور، ولم تنفك تؤثر في تمثيل سلم القيم - قلة عنايته بأمواله. ولا بد أن رعاها قدروا - ولربما بحثوا أحياناً عن الإفراط في ذلك أيضاً، كما جد في الزاب - هذه الخصلة التي ترتبت عليها بلا شك وسائل جباية أقل قساوة وأقل ضغطاً من الوسائل التي استعملت عامة، فمن المحتمل أن يكون محمد الثاني قد اشتهر لذلك السبب بالعدل والرفق. فقليل إنه «لم تكن له همة في جمع المال»⁽¹⁾.

وخلافاً لذلك، فقد أجاد إنفاق المال في الحماقات. فأعطى بلا حساب، وعمل بأسمى «فضيلة» حرية توجد في سلم القيم التقليدية وتكلف الدولة الإفلاس، خاصة إذا تعلق الأمر بأمير. قال النويري⁽²⁾: «وكان غاية في الجود، مسرفاً في العطاء، حسن السيرة في الرعية، رفيقاً بهم». ولا بد أنه لم يكن من العسير بناء الشهرة الواسعة بفضل صرف الذنانيير بسخاء، خاصة وأن الشهرة نسج خيوطها الشعراء والخاصة، كما هو معلوم. ومكن الرخاء والذهب المكسب في خزائن الدولة والمجلوب إلى حد كبير من صقلية، أبا الغرائيق من أن يكون محل تعلق وأن يحكم بدون عائق. لكنه ترك بيت المال خاوياً عند موته⁽³⁾.

والواقع أن الأمير الشاب انتقاد بالخصوص في ميدان الحكم، للذة العيش. وقد أجمعت كل المصادر على القول بأنه كان لا يبالى بالأموال إلى أقصى حد. فكان يجد متعته الوحيدة في صيد الغرائيق التي تلقب باسمها كما ورد علينا الخبر. وقد أنفق صديق الغرائيق أموالاً طائلة لتعاطي، صيد الطيور المحببة لديه. فأمر لهذا الغرض بتشديد سراقق فخم بالساحلين⁽⁴⁾ بدون شل، بين غديرين قرب سوسة، وروي أنه رصد لذلك ما لا يقل

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 114 والنويري، النهاية، ج 2، 81.

(2) النهاية، ج 2، 81.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 114.

(4) جاء في النهاية للنويري (ج 2، 80) «الساحلين»، وهو الوحيد الذي دون اسم هذا المكان غير المعروف لدينا. وخلافاً لذلك يوجد بين المنستير، على بعد عشرة كلم من سوسة، قرية ما زالت تسمى الساحلين. ومن رايانا أن «الساحلين» يشير إلى «الساحلين»، خاصة وأن رسم الكلمة يحمل على التصحيح، فيقود إلى التصحيح. وهذا التصحيح - وبالتالي تعريفنا للموقع - يفرض نفسه خاصة وأن «الساحلين» تجمع كل الشروط لبناء سراقق للأمير، خصص لصيد الغرائيق التي هي أولاً كثيرة في الناحية، وما زالت تصطاد بها إلى يومنا. وبالفعل، تستطیع الغرائيق الإقامة بالغدران. وتقع الساحلين بالفعل بين غديرين مالحين، يحدهما رأس المنستير، وهي تقع فضلاً عن ذلك، قرب الساحل، وهذا ظرف ملائم آخر. وتهاجر الغرائيق شتاء من أوروبا إلى إفريقيا، وتقيم بالقرية بصورة طبيعية. والأمر الثاني، هو أن الساحلين تقع قرب ملبتين كبيرتين - إحداهما سوسة التي يبدو أن الأمير غالباً ما أقام بها أفراحه (انظر الصفحات الموالية) - ولا يبعد كثيراً عن عاصمة =

عن ثلاثين ألف مثقال ذهباً⁽¹⁾. وكان الأمير متعطشاً فعلاً إلى الم لذات. وقد ذكر النويري مثلاً يشهد تمامًا على ما كانت عليه حياته، قال⁽²⁾: «غير أنَّ اللهور والطرب، والاشتغال بالصيد والم لذات والشراب، غلب عليه حتى أنه مرة سكر، وهو بمدينة سوسة، وقد ركب في البحر حتى صار إلى جزيرة قوصرة. فلما ذهب عنه السكر انصرف وهو خائف. وما زال عليه الانهماك طول عمره، ولم تكن له همة في جمع المال».

لكن هذا الأمير لم يكن قاسيًا، بل من المؤكد أنه كان طيب القلب. ولا شك أنه وقع الاعتناء بتربيته طالما عاش أبوه الذي كان يعيش عيشة مثالية. واعترفت المصادر فعلاً بأنه كان عاقلاً أديباً⁽²⁾. وذنبه الوحيد أو مصابه، أنه ارتقى إلى الحكم في الثالثة عشرة والنصف من عمره⁽³⁾، أي في سن كان يميل فيها إلى اللعب، أو أنه كان يحتاج إلى الرعاية ونفوذ الأهل لعبور فترة المراهقة والبلوغ الخطيرة. فلم تتح له هذه الفرصة، ولما كان في حاجة إلى الأب، وجد الخاصة حوله. ولم يوجد أي مجلس للوصاية عليه. وحين بلغ سنَّ الرشد، وجد الأمير وضعًا هادئًا زاهرًا، ووجد أيضًا ثروات طائلة تحت طلبه ومفاتن لا تحصى ولا تُعدَّ فغلب على أمره. وقضى على صحته، فمات في سن الرابعة والعشرين، بعد أن ذاق سكرات الموت مدة طويلة، فسُمِّي «المت» - لأن خبر وفاته شاع مسبقًا عدة مرات - يوم الأربعاء في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875، بعد حكم دام عشرة أعوام وخمسة شهور وستة عشر يومًا⁽⁴⁾.

الإشارات الأولى لتحول الرأي ونهاية عصر النضج:

ما القول في النهاية بشأن شخصه وحكمه؟

كان محمد الثاني أبو الغرائق في الجملة ابن الدولة المدلل. وكان مثال الشاب الوديع المنتسب إلى أسرة عريقة. وقد أساء التصرف في أمواله. فبلر في الحماقات

= الأخابية. ولم يكن اختيار الأمير صديق الغرائق ليقع على موقع أحسن من ذلك.

(1) ابن حذاري، البيان، ج 1، 114؛ وتحلت النويري (النهاية، ج 2، 80) عن 30 000 دينار.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 2، 263.

(3) استتج هذا الرقم بناء على أن محمداً الثاني مات فعلاً في سن 24 عامًا، بعد حكم دام 10 سنوات و 5 شهور و 16 يومًا. انظر النويري، النهاية، ج 2، 80.

(4) انظر ابن حذاري، البيان، ج 1، 116؛ والنويري، النهاية، ج 2، 81؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 5. كان ابن خلدون (العبر، ج 4، 430) أقل إيجابًا. فقد ذكر فقط أن محمداً الثاني مات في أواسط سنة 261؛ بعد أحد عشر عامًا من الحكم.

الميراث الذي جمعه الأجداد بمشقة، نظرًا إلى ولعه بالملذات التي يعمل إليها كل من كان في سنه.

وكان حكمه يتميز بالفتوح. فكان يؤيد تمامًا الصورة الدورية ذات الثلاث مراحل، التي رسمها ابن خلدون عند التأريخ للدول الإسلامية. فإذا تمكن الشاب الصغير أبو الغرانيق من تولي الحكم، أو بالأحرى من التمتع بدون هرج ولا هموم بملذات الحكم، فذلك يبين إلى أي حد كان هيكل الدولة التي شيدها أسلافه متينًا. فتمكنت الدولة من التغلب على المصاعب المتولدة عن مزاج الجند الحاقد والضغائن القبلية، ووصلت إلى أن رضي بها وجهاء العرب، ونجحت كذلك في الحصول على ثقة رعاياها وعطفهم. وجملة القول، كان يبدو منديل أنها اطعمت على مصيرها وتركت جيدًا.

لكن رؤوس الأموال، مهما كانت وفيرة ومضمونة، سواء كانت من القوة أو من الذهب أو من العطف، فهي لا تقاوم التيلير. وإن لم تنم، فهي تقل حتمًا. وقد بلغ أبو إبراهيم أحمد الذروة بفضل سياسة التقرب من الأهالي، فوجد رغم صغر سنه، في حذسه وخصاله الفكرية والعاطفية الممتازة، الفضائل القادرة على حمل رعاياه على احترامه. وعاش ابنه على هذا الرصيد فاستفاد بلا شك من هذا التحويل العاطفي الحقيقي، إذ تحولت إليه المحبة كلها التي كانت الأمة تكنها لأبيه. ولربما كان معذورًا لحين نظرًا إلى شبابه، بل قل طفولته. لكن حياته العابثة المتواصلة لا شك أنها أضجرت بطول المدة، رغم الرخاء الذي كان يسود النظام، لا فقط الفقهاء الأتقياء الذين كانوا ينادون سريعًا بالويل والثبور كلما وقع المساس بالأخلاق، لكن أيضًا جميع الناس المجددين الذين كانت تضيقهم الإمارة. فبدأ الرأي العام يتحول عن الأمير وبالتالي الدولة. ونجد بالخصوص هذا التحول الذي عادة ما صممت كتب التواريخ عنه، إذ أنها كانت مخصصة للنتائج الخطيرة المنفصلة عن أسبابها، إشارة في ترجمة التقي محمد بن إبراهيم بن عبدوس (المتوفي سنة 873/260 - 874). فقد روى أبو العرب أن هذا الفقيه كان زاهدًا وكان زهده يعادل زهد أعظم التابعين، «وكان مجابًا الدعوة»⁽¹⁾. ودعا على أبي الغرانيق، فأمكن بذلك معرفة حقيقة ما وهبه الله، بفضل هذا الدعاء. ولم يكن أبو العرب أكثر إفصاحًا، ولم يقل شيئًا عن المصيبة التي نزلت بالأمير، ولربما كان المرض الذي أصابه

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 133. ودوى ابن خلدي (البيان، ج 1، 116) أيضًا أن محمدًا بن إبراهيم بن عبدوس عرف بأن دعاه مستجاب، لكن دون أن يذكر دعاه على محمد الثاني.

ومدد في فترة اقترابه من الموت. لكن هذا الأمر لا يهمننا قط. والمهم أن الأمر بلغ حد التضرع إلى الله من الأمير، وهذه علامة ثابتة على أنه فقد مودة شعبه وتأييده. ونطق صوت الأمة بلسان محمد بن إبراهيم بن عبدوس الذي كان يمثل الضمير القيرواني، وهو صوت الله، كما علمنا ذلك المثل اللاتيني.

وبهذا، انتهت أخيراً المرحلة الثانية للدولة الأغلبية، إذا ما جازينا ابن خلدون في الصورة التي رسمها، بنزول قضاء من الأمة، ومن الله. ونزلت المصائب بهذه الدولة. فقد فقدت أحسن أمرائها وهم شبان صغار، خاصة أولئك الذين كانت حياتهم قدوة في التقشف والاعتدال⁽¹⁾. فترتب على ذلك إفراط في تخفيض سن الوراثة على العرش، كانت عواقبه وخيمة.

ونزل الستار أخيراً على نهاية حكم ظهرت أثناءه المجاعة والوباء الذي اجتاح إفريقية والغرب الإسلامي بأكمله⁽²⁾، سنة 873/260 - 874، فكان ذلك طالع سوء. وبعد الإشارات الأولى لنهاية فترة الود مع الأهالي، فهل أن الرخاء الذي أسس استخدامهم كثيراً، قد تجاوزته الأحداث، وهل سيبدأ العصر الثالث الذي حدده ابن خلدون في حياة الأمم، أي العصر الذي يسوق الدول العاجزة عن الاستيقاظ والتجديد، إلى نهايتها المحتمومة؟.

(1) يرى VONDERHEYDEN (225 - 224, pp. Berberie)، أن الدولة الأغلبية صارت هزيلة، مثل دولة الميرفونجيان والكارولنجيين نظراً إلى حياة الملوك والبذخ غير المعتادين. والتأويل الذي نسر بموجبه موت الأمراء المبكر، أمر مشكوك فيه كثيراً. فلم يكن أولاً الأغالية بدراً قنعوا من الصحراء، فيهرهم بلخ مجهول لديهم، ولا كانوا من البرابرة أو سكان الجبال الذين هوضوا فجأة أكرانهم بقصور. وفضلاً عن ذلك، فقد عُمر من كان حولهم وقاسمهم حياة مماثلة بصورة محسوسة. وبالأخص، كلما سمحت لنا علامة بتشخيص تقريبي للأدواء التي أفتت الأمراء، إلّا ووجدنا أنها أمراض معدية، كما وقع لإبراهيم الأول مثلاً، وأبي إبراهيم أحمد، وإبراهيم الثاني. والملاحظ أيضاً ومن جهة أخرى، أن الذين ماتوا شباناً بصورة خاصة، مثل أبي إبراهيم أحمد وأخيه زيادة الله الثاني - باستثناء محمد الثاني الذي ربما لم تكن وفاته بدون علاقة بالوباء الذي جد سنة 873/260 - 874 - كانوا فعلاً من الذين لم يُسرّفوا في الحياة، بل قضوا حياة أُنصفت بالاعتدال.

(2) ابن حناري، البيان، ج 1، 116؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 373.

الفصل الخامس

عصر إبراهيم الثاني

العظمة والجنون. الذروة والأفول:

اعتنى أسلاف زيادة الله الأول بإقامة علاقات منسجمة وديعة بين الدولة ورعاياها. وفي الوقت الذي بدت فيه هذه السياسة تدنو من الهللك، جاء حكم أبي الغرانيق، كما رأينا، فأساء لكل شيء. لكن الوضع لم يصير ميؤوساً منه تماماً. فقد جمع أبو إبراهيم أحمد وصيداً متيناً من المودة. وتحولت المحبة التي كنها له رعاياه إلى أبنائه، عن طريق ظاهرة الانتقال الطبيعي اللاشعوري. فاحتمل أبو الغرانيق الأحق، وهدره لصغر سنه، ثم وقع التضرع آخر الأمر إلى السماء، لتستجيب للدعاء وتعجل بموته، عند اليأس منه. وهكذا، بدأ العصر الثالث للدولة بحكم الابن الثاني لأبي إبراهيم الذي بقيت ذكراه حية خالصة في قلوب أهل القيروان بعد انقراض الدولة الأغلبية بكثير. فهل ستظهر خصال الأب عند الابن الثاني هذا؟ وهل ستصلح الأخطاء المرتكبة؟ وهل سيبدأ شهر عسل جديد؟ كان ذلك الظن قد تأكد في البداية، فكانت الذروة.

بدأ الحكم بالفأل السعيد:

ولد الأمير إبراهيم بن أحمد بن محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب يوم عيد الأضحى، سنة 235⁽¹⁾ / 27 يونيو 850. وكان أكبر إخوته، كما أثبت ذلك

(1) حسب التويري في «النهاية»، ج 2، 89. وذكر نفس المصدر أن إبراهيم الثاني توفي يوم السبت في 17 ذي القعدة 289، وسنة 53 عاماً و 11 شهراً و بضعة أيام. وذكر ابن عداري (البیان، ج 1، 132) أنه ولد سنة 237، وتوفي في نفس التاريخ الذي ذكره التويري، أي سنة 52 عاماً. وقد فضلنا رواية التويري الذي أوضح بدقة أكبر، من شأنها أن تكون أصبح تبناً للذك، سن إبراهيم الثاني عند موته. ونشر من جهة أخرى إلى =

الحساب⁽¹⁾. وأكدت كنية والده. وناهزت سنه الثالثة عشرة⁽²⁾، لما ولد إبراهيم. فتكنى أحمد بن محمد بن الأغلب، عند ذلك وحسب العرف الجاري به العمل، بكنية أبي إبراهيم، اسم ولده الأول.

وأقصى إبراهيم عن الحكم، وهو الابن الأكبر، لأسباب مجهولة، لفائدة أخيه الأصغر محمد الذي اشتهر بأبي الغرانيق. فهل كان هذا الاختيار مطابقاً لإرادة الأب؟ ليس هذا بالأمر الثابت تماماً. فقد خلف زيادة الله الثاني فعلاً أخاه أبا إبراهيم أحمد مباشرة، لأن أبناء إبراهيم كانوا صغار السنّ عند موته. ولم يبق زيادة الله الثاني سوى سنة في الحكم، ولا شك أنه توفي دون أن يخلف ولداً تسمح له سنه بتولي الحكم بعده⁽³⁾. ومن المحتمل أن يكون زيادة الله الثاني قد حرم إبراهيم من الإمارة لفائدة ابنه الأصغر. وقد جرت العادة فعلاً أن يولي الأمراء المباشرون أحلافهم وهم على قيد الحياة. ولذا، لم تتسم العلاقات بين الأخوين بمودة كبيرة، ولا بد أنها لم تعمل دسائس ابن عمهم القاضي ابن طالب الذي أساء لإبراهيم لدى الأمير، كما روى ابن الحارث⁽⁴⁾ (المتوفي سنة 981/371 - 982)، على انفراج هذه العلاقات.

ومن جهة أخرى، كان الأميران يتعارضان في كل شيء. وقد رأينا أن أبا الغرانيق الشاب أذن للمفريات التي لا تحصى في قصر غني بجميع مفاتن الشرق. وخلافاً لذلك، اشتهر إبراهيم بجده. وأجمع المؤرخون على وصفه بالأمير الشاب الفاضل العادل التنزيه في بدايته. وقد كان والياً على القيروان في عهد أبي الغرانيق، وبرز بإدارته الحكيمة، فحصل على ود جميع أهالي القيروان المعروفين بتشددهم في الرضى

= روايتين وردتا في «البيان»، ج 1، 132، وحققنا تاريخ ولادة إبراهيم الثاني بسنة 230. انظر الملاحظة الموالية أيضاً.

(1) توفي محمد الثاني أبو الغرانيق بالفعل في 6 جمادى الأولى 16/261 - 2 - 875 وسنه 24 عاماً (انظر ص 258) وهذا يحدد بتاريخ وفاته إلى سنة 237.

(2) نستنتج سن أبي إبراهيم أحمد من تاريخ ولادة إبراهيم. فقد ارتقى أبو إبراهيم إلى الحكم في سن العشرين، يوم 2 محرم 242، مما يمكننا من ضبط تاريخ ولادته في سنة 222. ونحصل عملياً على نفس النتيجة اعتباراً لعمه الذي هو 28 عاماً، وتاريخ وفاته في 13 ذي القعدة 249. وبما أن إبراهيم ولد سنة 235، فمن الواضح أن عمر أبيه ناهز 13 عاماً في هذا التاريخ.

(3) ترك ابنًا على الأقل، هو محمد الذي قتل إبراهيم الثاني في طرابلس سنة 283، ولا نعلم شيئاً عن عمره. وسيأتي الحديث عنه فيما بعد.

(4) ذكره عياض في «المعادرك»، ترجمة ابن طالب، رقم 52. وأحجم هذا المقال حسين مؤنس في طبعته للرياض للملكي، ج 1، 377. انظر أيضاً «الطبقات»، أبو العرب، ص 140.

بالأوضاع القائمة. وعلى هذا الأساس من رصيد الود، اعتلى كرسي الحكم⁽¹⁾، إذ تراءى لأهل القيروان في صورة والده الفاضل المأسوف عليه.

لقد عيّن أبو الغرانيق فعلاً ابنه أبا عقال الأغلب ولياً للعهد، أثناء حفل أقيم بجامع القيروان. وولى بنفس الحفل أخاه إبراهيم، كما روى ابن الأثير وابن خلدون، وصياً محتملاً⁽²⁾، «وأمره أن يتولى الأمر إلى أن يكبر ولده»، و«يكون نائباً عنه إلى أن يكبر»⁽³⁾، أي حتى يبلغ سنّ الرشد بصورة عملية، طبقاً لما نص عليه الفقه. وكان أبو الغرانيق متحيزاً، فأمر أخاه بتأدية اليمين خمسين مرة، بين يدي قاضي قضاة القيروان والفقهاء وأمراء الأسرة المالكة، وكبار وجوه البلاط، وقال أخوه لهم: «واستحلفني خمسين يميناً ألا أنزع ولده ولا أدخل قصره»⁽⁴⁾. فلم هذه الاحتياطات الاستثنائية المتخذة تجاه إبراهيم فقط؟ من المؤكد أن ذلك تم لأن ولي العهد المعين ما زال صغيراً جداً. ومن الثابت أيضاً أن الوصي إبراهيم تمكن من منافسته بصورة خطيرة، لأنه ربما ظهر بمظهر الوريث الطبيعي الشرعي في ذلك الظرف، وأنه كان يخشى أن يستظهر بأحقية بالحكم في الوقت المناسب.

لكنه لم يكن في حاجة إلى هذا الأمر لتبرير تخوفات أبي الغرانيق. فحالما توفي هذا الأخير، رفض أهل القيروان بالفعل الموافقة على قراره، لأنهم ضجوا من إناطة مصيرهم بالأطفال. فثاروا، ولم يتردد ابن خلدون في الإشارة إلى ما يلي: «عدا عليه أهل القيروان وحملوه على الولاية عليهم»⁽⁵⁾، و«حملوا» إبراهيم. على نقض يمينه، وأوعزوا إليه «حيلة» يبيح له الفقه بموجبها نقض العهد الذي قطعه على نفسه رسمياً. فقليل له: لن تنازع أبا عقال الأغلب الحكم، ستقوم بذلك، ولن تدخل قصره، بل اقتصر على الإمارة في بيتك. ثم أضافوا قائلين: لم نبأه على أمر، وتبايعك أنت. ولا شك أن الأهالي لم يتصوروا هذه الحيل الفقهية، بل إن ذلك من عمل الفقهاء الذين لعبوا دوراً حاسماً بلا شك، وقد عقد إبراهيم الثاني معهم علاقات وثيقة حتى آخر حياته، ولم تقدر

(1) انظر، في خصوص تولي إبراهيم الثاني الإمارة، «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 15 و«الحلة» لابن الأبار، ص 260 و«اليان» لابن حناري، ج 1، 116 و«النهاية» للنعري، ج 2، 82 و«المبر» لابن خلدون، ج 4، 434 و«الأعمال» لابن الخطيب، ج 2، 439/13.

(2) الكامل، ج 6، 5.

(3) المبر، ج 4، 434.

(4) ابن حناري، اليان، ج 1، 116.

(5) المبر، ج 4، 434.

قساوته المعروفة على تحطيمها تمامًا.

وهكذا، أذن إبراهيم لرغبات أهل القيروان، بعدما أبدى طبعًا بعض المقاومة، كما كان متوقعًا، وخرج على رأس «أكثر أهل القيروان»، إلى القصر القديم، وبوع بالامارة دون صعوبة تذكر^(١). ولم يجد أبو عقاب الشاب من يدافع عن قضيته، أو من يستغلها على الأقل باسم الشرعية، لأغراض شخصية، وهذا يدل على مدى فرض اختيار إبراهيم على الجميع وقد بدا أنه لا يقبل الجدل مطلقًا.

ارتقى إبراهيم إلى الحكم، ويده كل العناصر التي أمكن لأمير أغلبي جمعها أبدًا. فوقف إلى جانبه الأهالي، وبارك له الفقهاء، ورضي به البلاط والوجهاء. وكانت الإمارة هادئة من جهة أخرى، وقد اجتث منها بمشقة داء الفتنة. واشتهر عن الأمير الذي تولى الحكم في ظروف طيبة جدًا، أنه عادل صالح، ولا تموزه التجربة. فبدأ عهده بهيجًا.

العدل والإدارة الحكيمة – الإصلاح النقدي:

وهكذا خلف إبراهيم الثاني محمدًا الثاني أبا الغرائق، في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875. وقد كان ابن الأثير مؤيدًا لإبراهيم الثاني بصورة خاصة، فقال: «وكان عادلًا، حازمًا في أموره، آمن البلاد، وقتل أهل البغي والفساد»^(٢). وأكد النويري أنه «كان أنصف الملوك للرمية، لا يرد عنه متكلم بحق»^(٣). ويمكن ذكر عدة أقوال في مدح الأمير. ولا شك أن الإمارة عرفت في عهده الأمن في الطرقات، مما ساعد على المتاجرة لخير الجميع، وأنه حكم البلاد بحزم، فتمتعت بالسلم والرخاء، في البداية على الأقل.

واشتهر إبراهيم الثاني بعدلته الذي كان لا يرحم غالبًا – حتى أنه كان قاسيًا، إذ تجاوز العقاب الذنب أحيانًا – ولم يستثن حتى الكبار من قصاصه. وقد بدا اهتمامه الدائم بالعدل في العناية القصوى التي أبداهها في اختيار القضاة.

وعرف حتى كيف يكتب أحقاده الشخصية ليمنح رعاياه، لا أحسن القضاة فقط، بل أيضًا القاضي الذي منحوه ثقتهم ورضاهم. ولم يكن إبراهيم الثاني يحب ابن عمه ابن

(١) تحدث ابن علاري والنويري فقط عن مقاومة حرس القصر القديم. لكنهما لم يشيرا إلى الموتى. إذ لا يمكن للقصر القديم أن ينهار، وقد تصلى لهجمات الطنلي، كقصر من الورق، أمام هجوم وجهاء القيروان وأهلها.

(٢) الكامل، ج 6، 5.

(٣) النهاية، ج 2، 89.

طالب، ولم يكن ذلك بلا سبب⁽¹⁾. ولما وجده على رأس القضاء أقره في منصبه رغم ذلك. ثم استبدله بسليمان بن عمران، واستلعه بعد ذلك من جديد، رغم كرهه له، وذلك إرضاء لفقهاء القيروان⁽²⁾. ثم ولى ابن عبيدون خلفاً له⁽³⁾، بعد سنة 888/275، ولم يكن المالكية يرغبون فيه قط، نظرًا إلى معتقداته، لكن الحنفية اعتبروه من أحسن الممثلين لهم. ثم ولى القضاء - في فترة أجمعت كتب التأريخ بالمغرب على وصف الأمير في أقصى صورة وأظلمها - عيسى بن مسكين، وهو شخص لا يتنازع في كونه أعدل وأنزه قضاء عصره. وقد أبدى الأمير خلال ثمانية وعشرين عامًا من الحكم، طيلة الفترة السعيدة كما طيلة الفترة الأكثر ظلامًا، انشغالًا دائمًا بأن يضمن لأمته عدلًا نزيهًا لا يقدح فيه، وسرى من بعد أنه لم يخول إلا نفسه الحق الاستثنائي في أن يكون جائرًا عند الاقتضاء.

ولم يكن هذا الاهتمام بإشاعة العدل مجرد مظهر. فلم يحاول الأمير فعلاً إعادة سير العدل أو المطالبة بأن يكون القضاء طيعين له. فقدم لابن طالب جميع الضمانات المطلوبة⁽⁴⁾. وأكثر من ذلك، فقد سهر بنفسه على أن لا يتهرب هذا القاضي من القيام بمهمته بنفسه، وأن يقضي فعلاً بكامل الحرية، طبق مذهبه وضميره. ولم يقبل عيسى بن مسكين القضاء فعلاً إلا مجبورًا. وقد قيل⁽⁵⁾ إنه كان محبًا للصمت قليل الكلام، وساعده على الكتابة ابن البناء الذي كان قاضيًا على قسطنطينية قبل ذلك، وكلف هذا الكاتب بالاستئناف في القضايا والقضاء فيها بحضوره. وقد تخوف إبراهيم الثاني لما علم بأن عيسى بن مسكين تمادى في صمته، فقال: «ما أرى إلا أنه لم يقبل القضاء»⁽⁶⁾. ثم طلب من ابن البناء القضاء طبق مذهب مخالف لمذهب عيسى، لاختبار صدقه، فرد عيسى بن مسكين الفعل حالاً وصحح الحكم. ولما أخبر إبراهيم الثاني بذلك، حمد الله، وشكر السماء على أن يكون في خدمته رجل ورع نزيه مثل عيسى بن مسكين، ذلك الرجل الذي رفض المهام واستمر على العيش برغيف كان يقوم على طبخه بنفسه، وقد رفض تقاضي

(1) انظر أعلاه ص 306 للملحوظة رقم 4.

(2) انظر ترجمة ابن طالب في «المندرك» لحياض رقم 52، وأورد حسين مؤنس فقرات من «المندرك» تخص قضاء ابن طالب، في طبخة للرياض، للملكي، ج 1، 377 - 379.

(3) انظر «الطبقات»، أبو العرب، ص 187 - 189، وانظر أيضًا الفهرس الذي يحيل على فقرات أخرى.

(4) المالكي، الرياض، ج 1، 378.

(5) انظر ترجمة عيسى بن مسكين، حياض، المندرك، رقم 153؛ وأبو العرب، الطبقات، ص 142 - 143، و 238.

(6) انظر حياض، المندرك، ترجمة عيسى بن مسكين، رقم 53.

ولو درهماً من رزقه، رغم أنه تولى خطة من أهم خطط الدولة. وقام عيسى بن مسكين بهمام القضاء من سنة 280 إلى سنة 289/893 - 902، أي طيلة الفترة التي تم الاتفاق على اعتبارها أحلك فترات حكم إبراهيم الثاني وأكثرها جوراً. والخلاصة أن عناية الأمير بالعدل لم تفارقه أبداً، حتى ولو أن جوره حمل على الشك في عقله.

كان إبراهيم منشغلاً بالعدل حتى أنه لم يتردد في تقديم القضية المكلفين بإحقاق الحق، إلى المحاكمة عند الضرورة، ومن المؤكد أن القضية المعلقة بابن طالب، كانت خاصة ذات صبغة سياسية، وسيأتي الحديث عنها فيما به. ولم يكن الأمر كذلك أبداً، فيما نعلم، وباستثناء هذه الصورة. كان الأمير يستعجّل كثيراً إلى شكايات الأهالي، ويشهد هذان المثالان على هذا الموقف. ولّى إبراهيم الثاني حسن بن البتاء⁽¹⁾ قاضياً على قسطنطينية قبل أن يصير كاتباً لعيسى بن مسكين. وقدمت عدة شكايات ضده، فعزل وأحيل على محكمة رأسها ابن عبدون الذي كان آنذاك قاضي القضية بالقيروان، وحضرها الأمير نفسه. فأمكن لابن البتاء الدفاع عن نفسه دفاعاً بارعاً، فبرأ ساحته، وترك سبيله، ولم تكن مقاضاته بلا شك غريبة عن ارتقائه اللاحق، وقد قضى له فيها. وخلافاً لذلك، لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لقاضي آخر كان تلميذاً لسحنون ويُدعى موسى بن عبد الرحمان، وقد عرف بأبي الأسود القطان. ولاء إبراهيم الثاني على طرابلس في قضاء عيسى بن مسكين، أي بين 280 و 289، فاغتنمها فرصة للإكثار من الظلم والشر⁽²⁾، كما قال أبو العرب. وأجمع أهل طرابلس على شكايته للأمير الذي لم يتردد في إيقافه وحبسه⁽³⁾.

كان إبراهيم الثاني يصغي دائماً بانتباه إلى صوت الأمة، فحرص بصفته أميراً مثالياً طبق الأخلاق الإسلامية، على سماع مظالم رعاياه بنفسه. وكان القاضي الأول للإمارة طبق الفقه الإسلامي، فكان يقضي بنفسه. وروى النويري أنه كان يعقد مجلساً رسمياً للقضاء مرة كل أسبوع، أو مرتين حسب ابن الأثير، بالجامع الأعظم في القيروان⁽⁴⁾.

(1) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 161 - 162؛ والمملوك لعياض، ترجمة رقم 128.

(2) أبو العرب، الطبقات، ص 159.

(3) عياض، المداويك، رقم الترجمة 128. لم يقدم عياض إلا بعصر على رواية مثل هذه التهم ضد فقيه مالكي، كان فضلاً عن ذلك تلميذاً لسحنون، في كتابه «المداويك»، المخصص لإطراء الملعب المالكي، فحاول التخفيف منها، بأن أورد أيضاً رواية أخرى للأحداث، فأرغز صرامة إبراهيم الثاني إلى رفض القاضي بالخصوص إعطائه أموال البتاء. ولم يذكر في «الطبقات» لأبي العرب، شيئاً، وهو أقدم مصدر، وقد اتهم به أبو الأسود، بدون تردد، بأنه كان قاضياً سيئاً للقضاء جداً.

(4) ذكر ابن الأثير في «الكامل»، ج 6، ص 5، أن إبراهيم الثاني كان يعقد مجلسين للقضاء كل أسبوع، يومي الاثنين =

وكان المؤرخون شديدي الاهتمام عامة بتقسيم حكم إبراهيم الثاني إلى فترتين، إحداهما ناصعة البياض والأخرى مسودة حالكة السواد، ولم يذكروا لنا أن الأمير تولى عن هذه العادة في القسم الثاني من حياته. فهل يجب أن نستخلص من هذا الصمت المدعم ببعض العلامات الأخرى، أن إبراهيم الثاني لم يهمل مهمة القضاء الأكبر لأمرته طيلة حكمه بأكمله؟ ألم يعمل فعلاً بكل حرص وعناية على اختيار قضااته حتى آخر أيام حياته؟ وكان ينبغي أن ينال دور القاضي الأكبر الذي يمنحه الإسلام للقائد الأعلى للأمة، إعجاب الأمير، خاصةً وأن مزاجه المحب للحكم المطلق، كان ينحو به بشدة هذا المنحى بلا شك.

كان طبعه ينحو به بصورة أقوى في هذا المنحى، لأن مجالس العدل هذه، إذا ما جاربنا مصادرها، كانت تبعث الرعب والهبة في قلوب أسياة القوم، وهو أمر لم يكن ليكدر صاحب القيروان المطلق. وروي أنهم كانوا يحاولون بجميع الوسائل أن لا يقفوا أمام هذا المجلس في وضع المتهم. ويؤمر سراة القوم، بمن فيهم الأمراء، بالبحث عن كل شخص ينوي التظلم منهم، في أطراف المدينة، قبل يوم من انعقاد هذه المجالس القضائية الرسمية، فكانوا يحاولون فصل النزاع قبل أن يصل إلى مسامع الأمير الذي كان يتشدّد بالأخص مع خاصته وأهل بلاطه. روى النويري مثلاً يصور هذه الشدة بصورة خاصة. فقد استقبل إبراهيم الثاني يوماً في مقصورة جامع رقادة. متظلمين من القيروان، جاء يتظلمان على «السيدة» والدة الأمير ذاتها. وكان هذان المتظلمان شريكين لها في المتاجرة بالجمال والدواب الأخرى، وطالبها بستمائة دينار. فاعترفت «السيدة» بالدين، لكنها لاحظت أنها كانت تنتظر تصفية الحساب معهما. فأمرها ابنها قائلاً: «والله لئن لم توجهي بالمال، وإلا أوقفتك الساعة معهما بين يدي عيسى بن مسكين»⁽¹⁾. وهذا العنصر الأخير يتيح تحديد تاريخ هذه الأحداث بين سنة 280 وسنة 289، أي خلال الفترة التي وصف فيها المؤرخون إبراهيم الثاني في صورة وحش فاقد الشعور الإنساني. فعجلت «السيدة» بتنفيذ الأمر، ونصح الأمير المتظلمين بتصفية حساباتهما معها في أقرب الأجال. وهكذا، قضى الأمير بنفسه في هذا النزاع سريعاً.

ولم يجتهد إبراهيم الثاني فقط في تقديم قضاء فوري لرعاياه، يتساوى فيه الجميع.

= والخميس. ولم يتحدث النويري في «النهاية»، ج 2، 89، إلا عن مجلس أسبوعي للقضاء، بعد صلاة الجمعة.

انظر ابن خلدون، المعبر، ج 4، 434.

(1) النويري، النهاية، ج 2، 90.

بل حاول أيضًا - حالما قدر على ذلك - أن يكفل لهم حياة اقتصادية سليمة. فقد أصاب الخلل ضرب الدراهم، ولم يبين أي مصدر سبب ذلك. قال F. di Candia: «لم تصلنا نقود فضية مسكوكة بإفريقية، بعد عهد محمد الأول بن الأغلب»، ثم أضاف: «وضربت سكة جديدة من الفضة بعد ذلك، في عصر إبراهيم الثاني»⁽¹⁾.

ووجد إبراهيم الثاني عند توليه الإمارة، ورغم الرخاء السائد بها، أن بيت المال قد نضب، وقد أفرغه التبذير الأحق الذي ارتكبه سلفه. ومن المؤكد أن عدم استقرار الأموال الحكومية قد أثر إيجاباً في السكة. لم استفحل الوضع عند حدوث الغزو الطولوني الذي باغت إبراهيم الثاني سنة 880/287 - 881، فحمل على تحويل كل معدن ثمين، وحتى مصوغ نساءه، إلى دراهم ودنانير⁽²⁾، وذلك لمواجهة الحاجات المتزايدة المباشرة إلى النقود. فهل وقع أيضًا اللجوء آنذاك إلى تخفيض عيار الدراهم، في نفس الوقت الذي كان كل شيء يحول إلى نقود؟ بمعنى هل كان نوعاً من تخفيض العملة لتخذية بيت المال بالقطع النقدية، بصورة أوفر، عندما اشتدت الحاجة بصورة ملحة إلى النقود، للقيام بدفع الأرزاق، وحشد جيوش جديدة وتسديد نفقات الحرب؟ يجب اعتقاد هذا الأمر. وعلى كل حال، فالوضع النقدي الذي لم يكن جيداً منذ مدة، كما دل على ذلك توقف ضرب السكة، تزايد تدهوره. وبما أن النقد الرديء يطرد النقد الجيد، فلم تكن توجد إلا الدراهم الزائفة، وجميع أنواع القطع. وأيد علم المسكوكات⁽³⁾ الرواية التاريخية، فتبين أن القطع الفضية هي التي خضعت خاصة لجميع أصناف التغييرات. ويبدو أن النقود الذهبية لم تخضع لأي زيف. ولا ريب أنه لم يقع التجاسر على ذلك، لحماية المعيار الذهبي الذي كانت تقام عليه جميع المبادلات، فوقع تلافي كارثة

(1) Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo, R.T., 1935, p. 273. لم تبد لنا أسباب هذا الخلل، والقليل الغامضة التي أشار إليها المؤلف، مقنعة.

(2) ابن عداري، البيان، ج 2، 119. ونلاحظ في هذا الصدد أن النويري (النهاية، ج 2، 83) أرخ غزو الطولونيين في سنة 265. وسنرى في الوقت المناسب أن هذا التاريخ خاطئ.

(3) يوجد بسجل LAVORIX 21 ديناراً (من رقم 858 إلى رقم 878)، سكت 4 دراهم منها في عهد إبراهيم الثاني (من رقم 879 إلى رقم 882). ويبدو أن ضرب السكة الفضية قد توقف بعد حكم محمد الأول، ولم يعد إلى العمل بصورة مطهرة إلا في عهد إبراهيم الثاني.

انظر Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo, R.T., 1935, p.) J. Farrugia di CANDIA.

اقتصادية⁽¹⁾.

ولذا، قرر إبراهيم الثاني معالجة مشكل الدراهم سنة 388/275 - 889، لتطهير العملة الفضية التي كانت كثيرة التدهور. فلماذا اختار هذا التاريخ؟ أجاب F. di Candia، بعد Vonderheyden⁽²⁾ الذي كان لا محالة أكثر حيلة، بأن «إبراهيم الثاني صاحب ثروات الطولونيين، تمكن من تحقيق إصلاح نقدي هام سنة 888/275»⁽³⁾. لكن من العسير اعتبار الإصلاح الأساسي الذي نجح في تحقيقه إبراهيم الثاني، مجرد غنيمة - وسنرى أن الخاصة استولوا على جزء كبير منها - جمعت قبل ثمان سنوات خلت. فيجب البحث عن أسباب معقولة وجدية أكثر للإصلاح الذي لا يمكن أن يكون سوى علامة ونتيجة للإصلاح الاقتصادي. ومن المعقول أن لا يكون الإصلاح سوى ظاهرة لتطهير الأموال العامة، وكذلك لإعادة التكوين وللزيادة في مخزون بيت المال الذي اضمحل في وقت ما بصورة خطيرة. ولذا، كان إصلاح إبراهيم الثاني نتيجة أولى لسياسة اقتصادية مزدوجة - كانت مصاريف الأمير أقل من مصروفات أسلافه - وصرامة جبائية لم تظهر نتائجها حتمًا إلا بعد فترة ما.

لكن الإصلاح الاقتصادي لا يكفي لشرح كل شيء. فهو شرط ضروري، لكنه غير كافٍ للإصلاح. وبالفعل، في إمكان علم المسكوكات أن يحملنا على التفكير بأن ضرب السكة الفضية عرف تباطؤًا كبيرًا جدًا، وربما عاش توقفًا تامًا، بداية من عهد أبي إبراهيم أحمد، أي بداية من سنة 856/242، في فترة كان بيت المال مزدهرًا إلى أقصى حد لا محالة. وقد لاحظنا أن F. DI CANDIA قال إنه «لم تصلنا نقود فضية مسكوكة بإفريقية، بعد عهد محمد الأول». ولا يسمح أي مصدر بتوضيح غموض هذا التباطؤ أو هذا التوقف الذي لا ينسب إلى إفلاس اقتصادي⁽⁴⁾، وذلك بصورة واضحة لا تقبل الدحض.

(1) اتصف الدينار الإسلامي فعلاً وبدون وهن، بمثانة صحية، خلال العصر الوسيط بأكمله. انظر في هذا الشأن البحث الجيد لـ A.S. EHRENKREUTZ، *Studies in the Monetary history of the Near East in the middle ages, the standard of fineness of some types of dinars*, J.E.S.H.O., mai 1959, II, (128-161).

(2) Berbérie, p. 211.

(3) Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo, Rev. Tun., 1935, p. 274.

(4) وللاحظ في هذا الصدد أن G.C. MILLES قال إنه توجد ظاهرة مماثلة في الأندلس في العصر الإسلامي، جدت من سنة 275 إلى سنة 888/300 إلى 912، في عهد عبد الله، ووصفها بالفراشة. وتحدثت عن العملة الفضية، فقال ما مفاده:

«After the strange lapse in the coinage during the rule of 'Abdullah (275-300 A.H. - 888 -

قريباً يكون من واجبتنا ربط هذه الظاهرة أيضاً بالنضوب، ثم بتقاطر المعدن النفيس، ومن المحتمل أنه يجب البحث عن سر النضوب والتقاطر في الغرر الناجم عن استخراج المعدن ونقله. وقد تم كل شيء وكان عصر وفرة معدن الفضة خلف فترة النضوب. فصار الإصلاح قابلاً بذلك للإنجاز من الوجهة الفنية.

واستفاد إبراهيم الثاني من الظرف الذي صار ملائماً، فقرر سحب الدراهم الزائفة وجميع القطع التي لا قيمة لها والتي غزت المعاملات. وتقرر ضرب الدراهم الجيدة من جديد، وقد سميت «العاشريّة»، نظراً إلى العلاقة العشرية التي كانت تربطها بالدينار فقامت بذلك مقام المعيار الذهبي الثابت القيمة. فنشبت في الحين «هيجاء» في شكلها الشرقي الخالص الذي ما زال يلاحظ إلى اليوم، وسميت «ثورة الدراهم». وبفضلها أمكننا - عن طريق ابن عذاري وحده⁽¹⁾ - الاطلاع على إصلاح لم يفكر أي مؤرخ آخر في إفساح صفحات كتابه لتدوينه.

فلم هذه الهيجاء التي تبدو غير مفهومة مبدئياً؟ من المؤكد أن غضب الأهالي تضمن جانباً كبيراً من سوء الفهم والريبة تجاه عملية لم تكن تدرك فائدتها تماماً حتى تسير الحياة الاقتصادية سيراً حسناً. لكن لا بد وأن هذه العملية أضرت أيضاً بعدة مصالح. والأخبار التي وصلتنا لا تسمح بالتعرف على القاعدة التي سحبت العملة الزائفة بموجبها، وأبدلت بعملية جيدة. ولا بد أن أناساً كثيرين خسروا في هذه الصفقة. فقد كانت الدولة تحتكر ضرب السكة، ومن المؤكد أن دار الضرب لم تقبل بالمساواة، بمعنى أنه عند تساوي الوزن، تقع مبادلة الدراهم الزائفة التي تقرر سحبها بالدراهم الجيدة المسكوكة سكام جيداً، وربما نتج عن المعادلة وبصورة حتمية نزيف ضخم من معدن الفضة الجيد الذي من شأنه أن يترك بيت المال منهكاً بصورة خطيرة، على فرض أنه كان قادراً على مواجهة الوضع.

912 A.D.) 'Abd-Rahman III introduces new elements in the legends on the dirhems...».

أما من الوضع بإفريقية، فإنه يمكن التساؤل، إذا لم نفهم ملاحظة P. DI CANDIA بزوال القطع التي ضربت في فترات تلت سنة 850/242. وفي الإمكان، تبعاً لعمليات مختلفة «للتخفيض»، جددت في سنوات اتعدم خلالها الأوزان الحالي، وقد جددت بعد حكم أبي الفرائق، أن تعرفت هذه القطع على عدة إعدادات وتزييفات انتهى بها الأمر نهائياً إلى أن سحبت من التداول بدون أن تترك آثاراً. لكن، يمكن أيضاً التساؤل طبعاً لماذا أفلتت من هذا المصير، القطع المسكوكة قبل سنة 850/242. وهذا ما يحتملنا على البحث عن تحليل آخر.

(1) البيان، ج 1، 120 - 121.

وقد لحق الضرر التجار في المقام الأول بسبب الإصلاح ونظرًا إلى متاجرتهم ذاتها التي كانت تملأ صناديقهم نقودًا. ولذا، بدأت الهجاء بقلق الدكاكين. انتظمت مظاهرة عفوية قام بها أصحاب الدكاكين بالقيروان. قصص المتظاهرون قصر رقادة وقاموا بتظاهرة عدائية وهزؤوا بإبراهيم الثاني. جاء في البيان لابن عذاري⁽¹⁾: «وغلغوا الحوانيت، وتألفوا، وصاحوا على إبراهيم». فأمر بحبسهم في المسجد. وتدل هذه الإشارة على أن عدد المتظاهرين لم يكن يتجاوز بضع مئات في البداية. إلا أنه لما بلغ خبر سجنهم إلى القيروان، حمي الجو سريعًا جدًّا، واستولى الاضطراب على الناس. واتجه عددٌ كبيرٌ من أهل القيروان إلى باب العاصمة المؤدي إلى رقادة، وأبدوا نيتهم في الاعتراض على الإصلاح بالقوة. فأرسل الأمير على عجل، وزيره أبا عبد الله بن أبي إسحاق الذي قوبل بالحجارة والشتائم. فرجع أدراجَه وأخبر الأمير الذي اصطحب حاجبه نصرًا بن الصمصامة، وخرج في الحال إلى القيروان على رأس فرقة من الجيش. واستعد أهل القيروان من جانبيهم للمعركة. لكن الأمير أمر جنده بالإمساك عن استعمال أسلحتهم، وقصد المصلى حيث اتخذ مكانه. ولما عاد الهدوء إلى نصابه، تقدم لملاقاته باسم المتظاهرين، الزاهد الفقيه أبو جعفر أحمد بن مغيث. ودار حديث طويل بين الأمير ومخاطبه، كان بودنا لو عرفنا مضمونه. وفي نهاية هذه المحادثة، أمكن للوزير أبي عبد الله بن أبي إسحاق دخول القيروان، رفقة أبي جعفر أحمد بن مغيث، وشق سماطها، وتهنئة الأهالي. وعاد إبراهيم الثاني من جهته إلى رقادة، وأمر بإطلاق سراح أصحاب الحوانيت الذين كانوا محبوبسين في المسجد.

وبذلك، انتهت هذه الهجاء بدون إراقة دماء، وكان في الإمكان أن تؤول إلى ما لا تحمد عقباه. ولنلاحظ مرة أخرى بشأن هذه المظاهرة، حيوية المدينة في عهد الأغلبية. فلم تكن المدينة خاملة خاضعة، بل تبين أنها كانت قادرة على رد الفعل بصورة عنيفة من شأنها أن تغير سياسة الحكومة. ونحن نجهل طبعًا مضمون الحوار المتبادل بين الأمير وممثل المتظاهرين. وقد قيل فقط: «فكان بينهما كلام كثير»، ويمكن أن نستنتج من ذلك أنه كان حوارًا جادًا أيضًا، وأن الفقيه نائب أهل القيروان لم يأت فقط للمطالبة بالمفو لدى الأمير. ولا شك أن الأمير رضي بتقديم تنازلات لم تقتصر قطعًا على إطلاق سراح المحبوسين، ومن المؤكد أن الوزير ذهب لعرض هذه التنازلات على أهل

القيروان. ولم يذكر شيء عن نوع هذه التنازلات، لكن الدلائل تشير إلى احتمال وقوعها حول عدة ضمانات من شأنها حفظ مصالح ماسكي العملة الزائفة التي تقرر سحبها. وعاد الهدوء إلى نصابه لا محالة بفضل التفاوض، ودون أن يقع اللجوء إلى العنف. فلا يمكن أن ننكر أن إبراهيم الثاني أبدى في كل هذه القضية، تبصراً سليماً شجاعاً في المجال الاقتصادي، واعتدالاً كبيراً، وكثيراً من ضبط النفس لحل الأزمة التي ربما كانت تؤول إلى نتيجة اليمه. والظالم الذي كان يوصف لا محالة بأنه غصوب متعش إلى الدم، عرف في هذا المقام، كيف يسير بحذر وحكمة، لم يكن لينكرها الأمراء الذين خلفوه سمعة أحسن من سمعته بكثير.

ويبدو لإبراهيم الثاني لذلك، متصفاً بصفات الأمير المهتم بأن يكفل لأمته الأمن والعدل وحياة اقتصادية سليمة، وإدارة حكيمة. وقد لاحظنا ملاحظة عابرة مفادها أن بعضاً من هذه المشاغل كانت شواغل دائمة عنده، لم تغادره طيلة المدة التي قضاها في الحكم. لكن هذه الميزات ليست سوى عنصر من هيئة إبراهيم الثاني. فقد قدم لنا التاريخ فعلاً عنه وجهاً مزدوجاً، أحدهما يتكون من الأضواء التي تزايدت ندرة كلما مرت السنون، والوجه الآخر يتشكل من الظلمات التي اشتدت سماكتها.

وتحتل سنة 886/275 - 889 في هذا التحول من النور إلى الظلمات، مكانة ممتازة. فقد جد أثناءها حل حكيم للأزمة المتولدة عن ثورة الدراهم. وتعتبر سنة تحول، وتشكل تاريخاً فاصلاً في حكم إبراهيم الثاني، فتقسمه إلى جزأين متساويين متعارضين كل التعارض. وأغلقت حوالها صفحة طيبة نسيّاً واستدارت، وانفتحت صفحة أخرى، لم ينفك سوادها يتزايد، ولذا، آن الأوان لفحص الوجه الآخر لإبراهيم الثاني.

مذهب الاستبداد ونتائجه :

كان إبراهيم الثاني مستبداً بأمره فعلاً كل الاستبداد. وأكثر من ذلك، كان من بعض الوجوه صاحب نظرية واع تماماً للاستبداد.

قال النويري⁽¹⁾ بخصوص إبراهيم الثاني :

«وكان يقصد ذوي الأقدار والأموال فيقمعهم⁽²⁾، ويقول: لا ينبغي أن يظلم إلا

(1) النهاية، ج 2، 89.

(2) ورد بالنص (يَقْتَمِعُ)، لكن معناه غير مرضي، ولا يطابق السياق.

الملك، لأن هؤلاء إذا أحسوا من أنفسهم قوة بما عندهم من الأموال، لم يؤمن شُدُّهم⁽¹⁾. فإذا كَفَّ الملك عنهم، وأمَّنوا، دعاهم ذلك إلى منازعته وإعمال الحيل عليه. وأما الرعية فهم مادة الملك، فإن أباح ظلمهم لم يصل إليه نفعهم، ولحقه الضرر، وصار النفع إلى غيره.

هذا نص رئيسي لفهم شخصية الأمير المتشعبة المتميزة بشدة، يسمح بإدراك سياسته. وقد انتهج إبراهيم الثاني فعلاً سياسة خاضعة على الدوام لنفس الخط المسير، ولم يكن يعوزها التآلف. ونجد في هذا النص عرضاً مدعماً لنظرية الاستبداد المطلق. فقد وضع الأمير نفسه فوق الشريعة لا غير - له وحده الحق في الظلم - حيث إن الشرع ليس سوى تعبير عن إرادته أو عن رغبته. ونحن نجهل الفترة التي ظهرت فيها بالتدقيق صياغة هذا المفهوم للحكم، وهو تصور استجاب بلا منازع للطبع العميق الذي كان عليه الأمير. ولا بد أنه تجسم وبان بوضوح تدريجي عند الاتصال بالأحداث. ولا بد أنه كان بالخصوص محل تنفيذ تزايد دقة، وحتى مجانية وطيشاً، كلما تصلب الموقف الاستبدادي الطبيعي للأمير تحت تأثير عوامل متشعبة، سنعمل على تحليلها، وهي متصلة بالتطور الباطن لعقل الأمير وللأشياء. وهكذا، قطع شوط عظيم منذ الوقت الذي كان فيه إبراهيم الأول لا يملك إلا سلطة غير آمنة مضطربة. ووصل صنوه المهاب المخيف إلى ذروة العظمة، فبلغ به الأمر إلى اعتبار نفسه السيد المطلق بلا منازع للبلاد والعباد.

وكان كامل العظمة، فحدد مبدئياً لنفسه منهجاً سياسياً تمثل في أن يكون عادلاً رحيماً بالضعفاء - وهي مادته - وبلا شفقة مع الكبار المنافسين له، وجملة القول أن يكون حقاً لا مجازاً، راعياً صالحاً يعمل على حماية رعيته وإخصابها. وهكذا، حرص بشدة واقعية متزايدة وبتمييز متناقض، على أن لا يترك الرعية فريسة للذئاب الحقيقية أو الموهومة. فكان استبداده مصدراً للأمور الحسنة كما للأمور الشنيعة، لأنه من النادر أن لا يكتسي الاستبداد وجهين. ويندر كذلك أن لا يتطور الاستبداد أكثر فأكثر من الحسن إلى السيء. ولم ينح إبراهيم الثاني من القانون المشترك. وقد تتبعا الأمور الحسنة، وبقي علينا استجلاء الأمور السيئة. لأنه يمكن لإبراهيم الثاني إجمالاً أن يعرف نفسه كمستبد نيرٍ واعي من العصر الوسيط، تناقص عنه نور العقل شيئاً فشيئاً. فيجب متابعتها الآن على طريق تزايدت ظلمتها وترددها، وقادته من ارتكاب شطط الجنون، إلى

(1) ورد بالنص (نَظَرُهُمْ) لكن، لا يستقيم به أي معنى.

قتل الزهاد والأولياء الذين استشهدوا في سبيل الدين .

كان أول ظل بدا على حكمه مع الموالي من حرس القصر القديم، الذين تمّ تقتيلهم بلا تردد عن آخرهم غدرًا⁽¹⁾ سنة 877/264 - 878. وقد روي أن إبراهيم الثاني أمر بقتل أحد الموالي المدعو مطروح بن أم يادر، لسبب مجهول. فتضامن مجموع الحراس مع رفيقهم، وصاروا في حالة عصيان، فقطعوا المواصلات بين القيروان وقرقانة التي أنشئت سنة 876/263 - 877، وكانت مقرًا يقيم فيه الأمير. فهل سبق أن كان الحراس الموالي محل شك؟ فمن الغريب فعلاً أن الحرس لم يتبع الأمير في إقامته الجديدة. ولم يحتج الأمير إلى قمع هذا العصيان. فقد نابه في ذلك أهل القيروان الذين اتجهوا بالفعل جماعات إلى القصر القديم. وكفت هذه المظاهرة الضخمة التي قاموا بها تأليدًا للأمير - ولم تنشب المعركة - لأن يرتدع الموالي. فطلبوا الأمان، ومنحهم الأمير ذلك، وعادوا إلى ما كانوا عليه. لكن الأمير لم يعف عنهم إلا على مفضض منه. فأمر يوم تقدموا لقبض أرزاقهم، أن يجرد العصاة السابقون واحدًا واحدًا من سيوفهم. ثم أمر بقتل أكثرهم تحت السياط وصلبهم، بعد تجريدهم من السلاح، ومات غيرهم في حبس القيروان، وشرّد من نجا منهم إلى صقلية.

خرق تقتيل الموالي الغادر عهد الأمان المقدس، ولم يضطرب له كثيرًا الرأي العام الذي ما زال مؤيدًا للأمير كل التأييد. وقد رأينا كيف تظاهر هذا الرأي عفويًا وبصورة ناجعة لصالح الأمير عند نشوب الأحداث. فقد كان الموالي يشكلون فعلاً فئة منعزلة، لا روابط لها مع بقية الأهالي. ومن جهة أخرى، جرت العادة أن تنالهم شدة السلطة التي كانوا يسبحون في فلكها، والتي كانوا بالنسبة لها الأدوات الطبيعية المزعجة. وقد أمر محمد الأول هو أيضًا وفي ظروف أخرى، بقتلهم غدرًا، بعد تجريدهم من السلاح وخيانة العهد. ولم يكن هذا الصنف من القساوة استثنائيًا كثيرًا، ومن المؤكد أنه كان يشير الحق في أيامنا أكثر مما هو الأمر في العصر الوسيط. فلم تكن للموالي ككل المرتزقة سمعة طيبة لا محالة. وغالبًا ما كان الرعايا ضحايا لهم. ولم يكن أسيادهم ينجون دائمًا من ضرباتهم. فلم يخف مثلاً في إفريقية كيف قتل المتوكل سنة 861/247 من طرف حرس من الموالي الأتراك. وقتل أيضًا محمد بن خفاجة والي صقلية سنة 871/257.

(1) روى التويري في «النهاية»، ج 2، 83، أكثر التفاصيل حول هذه القضية. واقتصر ابن عماري في «البيان»، ج 1، 117، على القول بأن إبراهيم الثاني قام بقتل «الموالي» بالقصر القديم لأنهم ثاروا عليه. ولم تذكر المصادر الأخرى شيئاً. وأورد M. AMARI في (Biblioteca, p. 450) الفقرة المذكورة في «النهاية».

من طرف خدمه⁽¹⁾. وقتل كذلك وإل آخر بصقلية سنة 877/264 - 878، هو جعفر بن محمد، من طرف غلمانه⁽²⁾. ويكفي أن يقع أقل من ذلك لأحداث أزمة نفسية. وإذا ما وضع صنيع إبراهيم الثاني في جو العصر الوسيط، فإنه يستعيد دوافعه ومنطقه الخاص به، فلم يعد يكتسي صدها سوى صبغة متأسية متناقصة. ولا بد أنه لم يتأثر له الأهالي ولم يزعزع ثقتهم في أميرهم الذي لم يعمل إلا على الاتقاء من مؤامرة ممكنة، حسب الطريقة المعمول بها في القرون الوسطى. وقد أجمع المؤرخون لا محالة على مدح مدة السبع سنوات الأولى من حكم إبراهيم الثاني، بلا تحفظ.

ولذا فلم تحدث القطيعة إلا بعد ذلك، أي في سنة 881/268 - 882. واعتبارًا من هذا التاريخ، صار استبداد إبراهيم الثاني لا يطاق، لأنه لم يعد يمارس ضد الموالي الذين لم يكونوا سوى جهاز أجنبي، ولم يشكلوا في الجملة سوى مادة اقتنيت بأثمان باهظة، بل امتد إلى مجموع الرعايا، تلك «المادة» التي لم يستغلها الأمير لحد ذلك الوقت إلا باعتدال. وغير إبراهيم الثاني سياسته تحت وطأة الضرورة، فقرر أن يكون الاستغلال منذئذ بصورة أعمق. ففرّضت على الإمارة جباية شديدة، لم تلبث أن أثارت قلاقل خطيرة، سنعود للحديث عنها، وفي انقلاب الرأي العام.

لقد أُنشئت رقادة سنة 876/263 - 877. فتحتم تعويض من قتل من الموالي سنة 877/264 - 878، فاتبعت عدد ضخم من العبيد. ومن المؤكد أن هذه المصروفات استلزمت مبالغ طائلة. ولقد رأينا أن بيت المال كان خاويًا سنة 880/267 - 881، إلى حد أن الأمير حمل على تحويل مصوغ نسائه إلى عملة. ويمكن اعتبار هذه المصاعب المالية علامة على أن الجباية ما زالت معتدلة بصورة نسبية. لكن إبراهيم الثاني تمكن عند ذلك من فرصة لمقارنة فقره براء الغزاة الطولونيين. وقدّر أيضًا خطورة هذا الغزو.

فلم لا تكفل إفريقية لصاحبها مثل هذه الموارد العظيمة؟ وبدأ إبراهيم الثاني باسترجاع ما استولى عليه قطاع الطرق من غنائم، وكان قسم كبير منها قد افلك من الغزاة. ثم فكر بلا شك في ملء خزائنه وزيادة. ولذا، نرى أن السياسة الجبائية الجديدة دخلت حيز التنفيذ بكل صرامة، بداية من سنة 881/268 - 882. ومن الثابت أن المصادر لم تمدنا بأي تاريخ، لكن توجد ثلاثة أسباب تسمح بهذا الافتراض. أولاً، مدح

(1) ابن علقري، البيان، ج 1، 115.

(2) ابن علقري، البيان، ج 1، 117.

جميع المؤرخين بدون احتراز، السنوات السبع الأولى من حكم إبراهيم الثاني الذي ارتقى إلى الحكم سنة 875/261، وحددوا تحوله عندما أبدى ولعاً مفرطاً بخزن المال، وجلب المتاعف⁽¹⁾. وقد جدت قلائل خطيرة سنة 881/268 - 882 بإفريقية، وهي قلائل ارتبطت وثيق الارتباط بكل تأكيد وإلى حد كبير، بالطلبات الجبائية الجديدة، وأخيراً، يبدو لنا أنه من الطبيعي أن تكون السياسة الجبائية الجديدة قد بدأت، بعد الإنذار بخطر الغزو الطولوني بالذات، إذ قدر الأمير بهذه المناسبة، الخطورة التي كان يكتسبها فراغ بيت المال. لكن كما في كل مرة دائماً، لم نجد أي تفصيل عن طابع الجبائية الجديدة، ونسبها، وطرق استخلاصها.

فتحول إبراهيم منذئذٍ وأكثر فأكثر عن طريقته الأولى في الحكم التي حصل بها على تأييد الأهالي. وتزايد الحكم الاعتباري استفحالاً. ولا شك أن طلبات الجبأة وأساليبهم، صارت تمتاز بتهور متزايد. وصارت الأعمال الجائرة بغير حساب. وبالطبع، لم يدون كل شيء. بل قيل فقط إن إبراهيم الثاني كان يرغب دائماً في الزيادة في تكديس الأموال، «فنظر ما شرعه إبراهيم بن الأغلب من الفسوق والجور والاستطالة على المسلمين»⁽²⁾. وذكر مثال نموذجي على ذلك. فقد أراد الأمير اشتراء «إيانة»⁽³⁾ من أصحابها، وهي مزرعة كبيرة، لها مساحة قرية، كانت تقع على بعد خمسة كيلومترات إلى الجنوب الشرقي من تونس، في سهل مرنّاق. فرفضوا بيعها. فاستولى الأمير على المزرعة عنوة وسلمها إلى عبيدة الذين قاموا بتخريبها، واعتدوا على النساء. ولم يقدر قاضي القضاة ابن طالب الذي رفعت إليه أمّ تأثرت بالاعتداء الذي كانت ابنتها صالحة له، القضية، إلا على استنكار الأمر. وقد روي عنه أنه قال: لا أحسب أن هذا الرجل مؤمن بالله واليوم الآخر⁽⁴⁾. فكان في هذا القول هلاكه. ولما روي قوله إلى الأمير، عزله وعذبه، ورفس الحباسون العبيد بطنه، فمات عن نزيف داخلي، سنة 888/275 - 889⁽⁵⁾.

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 132.

(2) عياض، الملوك، أورده حسين مؤنس في طبعة للرياض، للملكي، ج 1، 384.

(3) راجع عياض، الملوك، ترجمة ابن طالب رقم 52، مقال أورده حسين مؤنس في طبعة للرياض، للملكي، ج 1، 384. وانظر أيضاً ابن ناجي، المعالم، ج 2، 115. ووقع تحريف اسم القرية في «الطبقات»، ص 228، أبو العرب، فذكر (كسّانة). وللتصرف هذه القرية، انظر ح. عبد الوهاب (Villes arabes disparues, dans Melanges W. Marçais, pp. 11-13).

(4) أبو العرب، الطبقات، ص 228.

(5) انظر عياض، الملوك، ترجمة ابن طالب رقم 52، مقال أورده حسين مؤنس في طبعة للرياض، للملكي، =

وتم في هذا التاريخ انتزاع إبيانة، وقتل قاضي القضاة ابن طالب، ويشكل هذا التاريخ مرحلة جديدة في تطور سياسة إبراهيم الثاني. وقد سجل تحولاً أوضح على طريق الاعتباط. فأمكن بفضل ما ساد من استبداد، الحصول على تسارع جديد للأحداث. ولم يقدم إبراهيم الثاني سنة 888/275 - 889 فعلاً على قتل قاضي القضاة صراحة. بل إنه احتاط في الأمر ووجه إليه تهمة، وقدمه للمحاكمة، ثم مسخ مقتله في النهاية مودة طبيعية. لكن مثل هذه الأفكار لم توقفه بداية من هذا التاريخ. ولم يعد في حاجة إلى قناع. فكان التفتيل منذئذٍ بلا حساب. وقد أوضحت جميع كتب التاريخ أنها لم تذكر سوى بعض الأمثلة. ولم تعد المحاكمات تقع كذلك. ولم تعد تذكر أسباب تكتسي صبغة جدية أيضاً. وألحت المصادر على الصيغة المجانية للتفتيل، وإنما هو تعبير عن قوة الأمير القاهرة وعن مجرد استبداده. قال ابن عذاري⁽¹⁾: «كان يقتل بطراً وشهوة».

وحدث سنة 889/276 - 890 أن غضب الأمير على فتى استكتبه، وهو محمد بن حيون المعروف بالبريدي، وقد اعتبره ابن الخطيب⁽²⁾ كاتباً قديراً. ولما حبس، كتب في السجن رسالة طريفة، دون ابن الخطيب نصها كاملاً، وقد طلب من الأمير أن يرحم شبابه وقلة تجاربه. وختم الرسالة بهذه الأبيات:

«هني أسأت فأين العفو والكرم
يا خير من مدت الأيدي إليه أما
نرثي لمن قد بكاه عندك القلم
بألفت في السخط فاصفح صفح مقتلر
إن الملوك إذا ما استرحموا رحموا»
فصحح الأمير قوله قائلاً: «إن الملوك إذا ما استرحموا قتلوا»⁽³⁾. وأمر بقتله، فدفن في تابوت⁽⁴⁾.

وقتل سنة 890/277 - 891، حاجبه نصرًا بن الصمصامة، وهو نفس الشخص الذي رافقه قبل سنتين إلى القيروان لوضع حدًا لثورة الدراهم. وكان نصر بن الصمصامة

١. ج 1، 385. وقيل في رواية أخرى إن ابن طالب وقع تسميمه.

(1) البيان، ج 1، 122.

(2) الأعمال، ج 2، 440/14. كان ذلك الكتاب قد عرفه «الأعمال» باسم أحمد القليلدي. وقد حملنا برواية

ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 121.

(3) الأعمال، ج 2، 442/16. وروى ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 121، نفس الأبيات مع بعض التحوير المنسوب لثروق في النطق.

(4) ذكر كتاب العيون أنه أحرق حيًّا في التابوت، سنة 276. وأن اسمه ابن القليلدي.

محل إعجاب لشجاعته. وروي أنه جلد خمسمائة سوط بدون أن ينطق بصرخة أو يتحرك من مكانه، ثم شرب عقه، وطلب الأمير أن يؤتى بقلبه ليكشف عن أسرار شجاعته⁽¹⁾. وفي سنة 891/278 - 892، حل دور شخص مسيحي للخضوع لوطاة استبداد الأمير القاتل. فقد عرض إبراهيم الثاني في تلك السنة ديوان الخراج على سودة النصراني، بشرط أن يعتنق الإسلام. فأجاب سودة قائلًا: «ما كنت لأدع ديني على رئاسة أنالها»⁽²⁾. فقطع على اثنين وصلب. فكانت كل سنة تأتي منذئذٍ بحصاد من القتلى بوفرة تزايدت باستمرار، واستعود إلى ذلك.

لكن في الإمكان منذ الآن تحديد مدى خيبة كل أولئك الذين حملوا إبراهيم إلى الحكم بفضل مبايعتهم له. فلم يكونوا يتوقعون قطعًا هذا التطور نحو الاستبداد الذي كان يتم عن وعي تام، فلا أقل من أن يقال إنه تخلص أكثر فأكثر من كل رقابة، بما في ذلك رقابة العقل السليم. لكن هذا التطور لم يكن يكتسي أية غرابة على الإطلاق. ولم يكن أول ولا آخر خيبة في التاريخ نالت الشعوب بسبب الاستفتاءات. ولما خابت آمال الأفارقة، ردوا الفعل، إلا أن ردودهم جاءت متأخرة أو ناقصة التنسيق، فأخفقت ولم تتمخض إلا عن الزيادة في الجور.

ردود الفعل :

كان البربر أول من تحركوا، ربما لأنهم تعودوا على ذلك، وأيضًا لأنهم كانوا عرضة للخطر. فظهر اضطرابهم أول ما ظهر بالزاب، ثم بشمال إفريقية، وبدأ سنة 881/268. وقد دونت المصادر كالعادة الأحداث دون تقديم أي شرح لها. ولذا، ينبغي علينا، كالعادة دائمًا في مثل هذه الصور، استعادة الأسباب المحتملة، انطلاقًا من بعض المعطيات، لفهم الوقائع. ومن بين هذه الأسباب، توجد بعض الكوارث الطبيعية التي لا بد وأنها حيات العقول للثورة. فقد جد الزلزال سنة 880/267 - 881 في كل مكان تقريبًا من العالم الإسلامي، بما في ذلك إفريقية والأندلس⁽³⁾. ولا يمكن الاستهانة بالمفعول النفسي لهذه الإشارة للغضب الإلهي، أكثر من الخسائر. وهي علامة لا يمكن إغفالها، خاصة وأن الجفاف الذي اجتاح البلاد سنة 873/360 - 874، وتسبب في

(1) ابن حنبل، البيان، ج 1، 122.

(2) المرجع السابق.

(3) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 36.

مراجعة هائلة⁽¹⁾، ظهر من جديد سنة 879/266 - 880 - وهو عام ظهر فيه «القحط العظيم والغلاء العظيم بإفريقية»⁽²⁾ - وبيع قفيز القمح سنة 881/268 - 882، بشمانية دنانير، وقلت الأغذية «فهلك الناس حتى أكل بعضهم بعضاً»⁽³⁾. وكانت موارد الدولة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإنتاج الأرض، فانخفضت تبعاً لانخفاض مستوى اقتصاد البلاد الذي كان زراعياً أساساً. وقد رأينا أن إبراهيم الثاني حاول تلافي مصاعب بيت المال، فأنقل الجباية. فهل نحتاج أن يكون الكيل قد طفع وتسبب في الانفجار، بعد اتخاذ مثل هذا الإجراء، غير الموفق والمضر أيضاً بالأهالي الذين نزلت بهم مصائب شديدة؟ فطويت صفحة السنين السبع الأولى السعيدة للحكم. وفتحت الصفحة الجديدة على فصل المظالم والقمع. وقد رد الأمير على غضب الأهالي بقوة السلاح.

واستخدم الحيلة ضد أهالي الزاب الذي تمت تهدته بقساوة في عهد سلفه. وقد بقيت ذكرى الأيمة جداً وحديثة العهد نسبياً في نفوس الأهالي بشأن هذه التهدة.

ولم يبق إبراهيم الثاني بحملة جديدة باهظة الثمن في هذه الناحية الصعبة المراس⁽⁴⁾. ولم يتحدث أي مصدر عن الحملة، ولا عن الجيوش، ولا عن مكان القتال. وقد أشار إلى ذلك ابن عذاري⁽⁵⁾ فقال ما مفاده: «وفي سنة 268، كان فتك إبراهيم بن الأغلب بأهل الزاب، فقتلهم وقتل أطفالهم، وحملوا على العجل إلى الحفر، فألقوا فيها». هذا قول غامض شيئاً ما لكثرة ما هو موجز. وكان ابن الأثير أكثر وضوحاً، فقال⁽⁶⁾: «وفيها / سنة 268 / أوقع إبراهيم بن أحمد بن الأغلب بأهل بلد الزاب، وكان قد حضر وجوههم عنده، فأحسن إليهم، ووصلهم، وكساهم، وحملهم، ثم قتل أكثرهم، حتى الأطفال، وحملهم على العجل إلى حفرة فألقاهم فيها». ويطابق هذا المتن الذي سار على هديه إبراهيم الثاني مزاجه كل المطابقة. ولنتذكر تقتيل الموالى، الذي جد سنة 877/264 - 878. ولنتقل أيضاً إن أهل بلزمة، الذين سيأتي الحديث

(1) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 116.

(2) المرجع السابق، 117.

(3) البويري، النهاية، ج 2، 83.

(4) إلا أن VONDERHEYDEN (p. 50) (Berbérie) أشار إلى الحملة التي تنظمت في عهد أبي الفرات محمد الثاني، فقال: «لم يتوان إبراهيم الثاني عن التشفي من القتل اللويح الذي أصاب أبا خفاجة - فهاجم جنوده الزاب بنسة سنة 268 (881 - 882)، وقتلوا البربر وأطفالهم». لكن هذا القول غامض كل الخطأ.

(5) البيان، ج 1، 119.

(6) الكامل، ج 6، 39.

عنهم قريبًا، سيقتلون في ظروف مماثلة.

ولم يذكر ما هي النتيجة التي تمخضت عنها هذه الواقعة في الزاب. ويمكن الافتراض أنها لم تساهم في تهدئة النفوس. ولا بد أنها أغضبت كثيرًا وقطعًا الأهالي الذين واجهوا قسوة الأمير والحظ وكانوا على شافة اليأس، فزادت سببًا إضافيًا لحقن الجميع واضطرابهم. وكان ينتظر من مفعول الدهشة بكل تأكيد شل الجماهير وقوادهم عن طريق الرعب، فتبين أنه عمل غير ناجح لا محالة.

وامتد الاضطراب إلى شمال إفريقية⁽¹⁾. واكتسى شكل الرفض بالخصوص في هذا الهيجان، الامتناع من دفع الجباية، والقيام بأعمال النهب واللصوصية. ودخل الميدان على التوالي أبناء قبائل وَزْدَاجَة وَهَوَالَة وَلَوَاة⁽²⁾ الذين كانوا يحتلون مواقع مختلفة من ناحية باجة الزراعية الغنية. وقد روى اليعقوبي⁽³⁾: «ويلي مدينة باجة قوم من البربر يقال لهم وزداجة ممتنعين لا يؤدون إلى ابن الأغلب طاعة». إلا أن وزداجة، كجميع قبائل البربر التي حافظت على نظامها الخاص بها، كانت متعلقة لذلك بقوة، بنسبها، فثبت أنها لم تكن ترغب في طاعة سلطة اعتبرتها أجنبية حتمًا. وفضلاً عن فترات القلاقل، ومهما كانوا «ممتنعين» يتوقون إلى التحرر، فقد كانوا مجبورين على الطاعة. وكان لوزداجة سنة 881/268 - 882، والى ولته عليهم السلطة المركزية وهو الحسن بن سفيان الذي تمّ تعريبه بقوة أو ربما كان من أصل عربي، إذا اعتبرنا اسمه. واثارت وزداجة في هذا التاريخ، و «منعوا صدقاتهم». فقاتلهم الحسن بن سفيان - كانت لديه إذن جيوش لحكم هذه القبيلة التي كانت تنزع إلى الاستقلال - ولما هزم، لجأ إلى باجة. فكلف عند ذلك إبراهيم الثاني الجيش الذي كان بقيادة حاجبه محمد بن قُرْهَب،

(1) المصدر الرئيسي حول هذا الاضطراب هو كتاب «النهاية» للنويري، ج 2، 83 - 84. وقد أقرط ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 435، في تلخيص الأحداث، فأساء إلى فهمها. وانظر أيضًا اليعقوبي، البلدان، ص 211.

(2) يبدو أن مساكن وَزْدَاجَة (أو وَزْدَاجَة أو لَوَاة) تقع أصلاً بناحية وهران. وقال ابن حوقل بالفعل في خصوص وهران في القرن العاشر ما يلي: «والغالب على باقيها البربر من يزادجة». (صورة الأرض، ص 79) ولم يشر إلى وزداجة بإفريقية إلا بناحية باجة.

قال اليعقوبي (ص 207): «ومنازل هواة من آخر عمل سرت إلى طرابلس». لكننا نجد هواة أيضًا بجهة لبدة (اليعقوبي، ص 206)، وبجهة باغاية، بالأوراس (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 214)، وبالزاب (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 215)، وبناحية باجة.

أما بقاع لواتة، فتقع بالخصوص بجهة برقة (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 201 - 203)، ونجدهم أيضًا بناحية قابس (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 208)، بالإضافة إلى ناحية باجة.

(3) البلدان، ترجمة G. Wiert، ص 211.

بمهمة إعادة نفوذ الدولة على وزداجة. وأقام ابن قهرّب مركز قيادته على جبل المنشار بأرض الثوار. ثم وجه إليهم من هناك صباح مساء، غارات متواصلة من الخيالة ترتبت عليها قطعاً تخريبات متعددة، وكل أنواع العصف، فغلب وزداجة سريعاً على أمرهم، وتيقنوا أن التبعية والجباية الثقيلة أقل ضرراً لا محالة، و «عادوا إلى الطاعة والإذعان»، وكما جرت العادة، سلموا الرهائن لضمان هدوئهم.

أنهى الحاجب ابن قهرّب القيام بهذه المهمة الأولى بنجاح، فتوجه لمقاتلة هواره الذين قاموا بالنهب للدوافع من المؤكد أنها قامت إلى حد كبير على الكوارث الطبيعية والجباية القائمة الذات. وقد أشار إلى ذلك النويري قائلًا⁽¹⁾: «وكانت هواره قد عاثت في البلاد وقطعت السبل». ويتضح من هذا القول أنهم نهبوا المزارع بسهل باجة الغني. وعرض عليهم ابن قهرّب العفو ومنحهم الأمان بشرط أن يتوقفوا عن الأذى ويعودوا إلى الطاعة، فرفضوا ذلك. فهزمهم ابن قهرّب، ثم أباح أرضهم لجنوده الذين نهبوا البيوت وأشعلوا فيها النار. فجعلت هذه الوسائل الحازمة المقنعة هواره أخيراً تفكر، وأدركت بدورها أن الطاعة أقل ضرراً لا محالة، فأذعنوا وطلبوا الأمان، فحصلوا عليه، بعد أن منع عليهم أول الأمر.

وهكذا، انتهت هذه الحملة الأولى على البربر بناحية باجة.

لكن حالما عاد ابن قهرّب إلى القيروان، اندلعت ثورة أكثر اتساعاً وإعداداً. وكان لواتة هم الذين دبروها هذه المرة. فنسقوا عملهم وحاصروا مدينة Coreva⁽²⁾، واستولوا عليها بعد بضعة أيام من المقاومة، ونهبوها. وبعد هذا النصر الأول، هجمت لواتة على باجة - إذ كانت مطاميرها ذات جاذبية لا تقاوم في فترة من المجاعة والقحط - وعلى قصر الإفريقي⁽³⁾.

وأمر ابن قهرّب من جديد بالخروج للقتال. لكنه كان أقل حظاً هذه المرة، مما كان

(1) النهاية، ج 2، 84.

(2) روى النويري في «النهاية»، ج 2، 84، أنها قرنة. انظر في خصوص هذه المدينة، ص 226، وص 229.

(3) ذكر ابن حوقل (صورة الأرض، ص 87) والبكري (المسالك، ص 53)، أن قصر الإفريقي يقع على الطريق الرابطة بين القيروان والمسيلة، شمالاً، على بعد محلة غرب تيفاش التي حدد موقعها جيلاً على خرائطنا الحالية. وصفه ابن حوقل قائلًا: «ومنتهى إلى قصر الإفريقي مدينة لا سور عليها. والغالب على غلاتهم القمح والشعير، وتحتها واد يجري يتنح به من كان في أصالي عملها ومنه شربهم مرحلة». ولذا، يفهم بسهولة اختيار لواتة لهذا الموقع.

عليه في هجومه السابق، فهزم وفر. ومات إثر وقوعه من على ظهر فرسه. فلاحق به الأعداء وضربوا عنقه، بينما تمكن رفاقه من الفرار. وقد جددت هذه الأحداث في ذي الحجة سنة 268/ يونيو - يوليو 882. فتألم إبراهيم الثاني كثيرًا لهذه الهزيمة، وأمر باستعدادات هامة. وقرر حشد الجند والموالي، ووضعهم تحت قيادة ابنه أبي العباس عبد الله. وخرج أبو العباس إلى القتال سنة 882/269 - 883. فعلمت لوانة بهذه الإعدادات الخطيرة، ففترقا وأخلوا المكان أمام الجيش المأمور بمقاتلتهم. فطوردوا وحوصروا قرب باجة، وتمّ تقتيلهم بلا رحمة. وفر كل من تمكن من النجاة من الموت، في كل حذب وصوب.

وهكذا، قضى - في أمواج من الدم وبين النيران - على الهجمة التي خرجت من جبال البربر، وكانوا من الجياع الذين امتصتهم الجباية، متجهة إلى سهول مجردة الثرية. وينبغي أن لا تعتبر كل هذه الاضطرابات وأعمال السلب وانتفاضات البربر التي جددت سنة 268 - 881/269 - 883، سوى فترة حادة للنزاع التقليدي القائم بين الجبل والسهل، وقد استفحل أمره نظرًا إلى المجاعة ومطالب بيت المال. وكان النزاع يكتسي صبغة اقتصادية بالخصوص.

وقد جددت ثورة⁽¹⁾ بعد اثنتي عشرة سنة، واتجهت اتجاهًا سياسيًا. وقد أثارها كبار «الإقطاعيين» بالمملكة. واندلعت الثورة سنة 893/280⁽²⁾، وكان السبب الرئيسي لها

(1) المصادر الرئيسية عن هذه الثورة هي: «النهاية» للنوري، ج 2، 84 - 85؛ و«البيان»، لابن عداوي، ج 1، 123 - 124. وخصص ابن خلدون لها نصف سطر وسمى الثوار بالخوارج، وينبغي فهم هذا اللفظ في معناه العام، أي بمعنى ثوار. ولم يذكر ابن الأثير شيئًا في «الكامل». ويراجع كذلك: البغدادي، ص 1211 و«المسالك» للبكري، ص 145؛ و«الافتتاح» للقاضي النعمان بن حيون، ص 71 - 75؛ و«الروض» لابن عبد المؤمن الحميري، ص 141، و«المحار» للونشريسي، ج 9، 1433 و«المدارك» لعياض، ترجمة رقم 24 و 154؛ و«الرياض» للملكي، طبعة حسين مؤنس، ج 1، 390 - 392، ومخطوطة، ظهر ورقة 60.

(2) أرخ النوري (النهاية)، ج 2، ص 85 هذه الثورة في سنة 278، وأرخها ابن عداوي (البيان)، ج 1، 123 في سنة 280 ويوجد فارق سنتين بين المصدرين كذلك، بخصوص الغزو الطولوني الذي حدده الأول بسنة 265، والثاني بسنة 267. وقد رأينا في الصورة السابقة أنه يجب اختيار التاريخ الذي ذكره ابن عداوي (انظر أعلاه، الملحوظة رقم 26).

ويبدو أن رواية ابن عداوي أحسن هذه المرة أيضًا. وقد أهدأ فعلًا ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 435) فقال: «وفي سنة 280، كثر الخوارج». وأورد كذلك عياض في «المدارك»، تأكيدًا أصبح لأنه غير مباشر. ومن بين ضحايا قمع الثورة، أبو شجرة عمر بن شجرة، قاضي تونس الذي قتل بقرادة سنة 281 (المدارك، ترجمة رقم 24). وقد دافع عيسى بن مسكين قاضي القضاة عن ضحايا القمع. وولي قاضي القضاة سنة 280 (المدارك، ترجمة رقم 54).

سياسة إخضاع الكبار التي سبق أن حللناها.

فأهرق إبراهيم الثاني الدم بصورة أكبر مما فعل قبل ذلك أبدًا، وجد ذلك سنة 892/279 - 893، حين عمل على تنفيذ هذه السياسة بإقدام أعظم. فتعاطى في تلك السنة التقتيل بدون وازع و«بشهوة»، كما قال ابن عذاري⁽¹⁾. ومن بين الضحايا الطبيب إسحاق بن عمران الذي صلب، والحاجب فتح الذي يتضح من اسمه أنه كان من الرقيق، وقد هلك تحت السياط. ثم حل دور الفتيان الذين أفنوا عن بكرة أبيهم وعوضوا بالسود الذين لاقوا نفس المصير بعد ذلك بقليل. وبالفعل، فقد تنبأ المنجمون وأخبروا الأمير أنه سيقتل بيد قتي يعرف بمهارة حركاته. فاتخذ إبراهيم الثاني بالطبع ما ينبغي من احتياطات.

ثم قام سنة 893/280 - 894، بتقتيل جماعي آخر، شمل أحسن المقاتلين بحصن بلزمة. وكان هذا الحصن يحتل موقعًا دفاعيًا حيويًا في النظام الدفاعي للإمارة الأغلبية. وكانت حامية الحصن تتركب من ذرية الجند الذين توالى زحفهم على إفريقية منذ أن بدأ الفتح. لكنها اشتملت بالخصوص على القيسيين والتميميين من بطن مالك، أي البطن الذي كانت دولة الأغالة ذاتها تنسب إليه⁽²⁾. ونظرًا إلى اتصالهم الدائم بالقبائل البربرية الجبلية التي كان عليهم أن يصدوها ويخضعوها، احتفظت ذرية الفاتحين هذه في بلزمة بجميع خصالهم القتالية. وإلى جانب هذه الخصال، كان الصلف، والكبرياء العابسة، وروح التمرد الذي ناوأكل خضوع عضوي وثيق للسلطة، وقد سادت دائمًا هذه الروح أجدادهم الحانقين. ولذا، فلا شيء كان يهيبهم للتفاهم مع إبراهيم الثاني. ولذلك لاحظ اليعقوبي حينما كان يؤلف، أي سنة 889/276 - 890، أن أهل بلزمة كانوا قد خالفوا على ابن الأغلب في هذا الوقت⁽³⁾.

= ولنلاحظ من جهة أخرى أن Fournel (Berbers, I, p. 573, note 8) حاول التوفيق بين المصدرين، فاعتبر أن التاريخ الذي ذكره النويري هو لبداية الأحداث، وتاريخ ابن عذاري لنهايتها. ولا يستقيم هذا الرأي. وبالفعل، أربخ النويري الثورة من أولها إلى آخرها بين شهر رجب وشهر رمضان 278.
وعمل VONDERHEYDEN (Berberie, p. 62 et 106-107) أخيرًا بتاريخ «اليان»، دون أن يشير إلى تواريخ النويري، أو يقدم شروحات في ذلك.

(1) البيان، ج 1، 122.

(2) انظر ص 101.

(3) البلدان، ترجمة G. WIET، ص 214.

لكنه لم يتحدث عن أي عمل قام به هذا الأخير ضدهم. وخلافاً لذلك، ذكر القاضي النعمان⁽¹⁾ والتويري وابن عذاري أن إبراهيم الثاني قاتلهم بنفسه ولم يظفر بطائل. لكن لم يذكر أي واحد من هذه المصادر أي خبر عن القتال الذي جد والذي أشير إليه إشارة عابرة لا غير. فيمكن التفكير أنها كانت على الأكثر مجرد محاولة وقع التخلي عنها سريعاً.

وفضل إبراهيم الثاني ضمان النصر - على فرض أنه حصل عليه - بأقل التكاليف. فعاد إلى العمل بالطريقة التي انتصر بها سنة 881/268 - 882، على البربر في الزاب، فأوقع بأهل بلزمة. فاستمالهم بمختلف العطايا، واستقدمهم إلى البلاط. وأعطوا بيوتاً فسيحة، داخل حوزة واحدة لها باب وحيد، وأجريت عليهم الأرزاق، وخلعت عليهم الحلل، وأغدقت عليهم الهدايا. وقصد البلاط أحسن المقاتلين في بلزمة وأبرز وجوه هذه القلعة، وقد شجعتهم معاملة الأمير على ذلك، وبلغ عددهم قرابة الألف⁽²⁾. وكان في مقدور إبراهيم الثاني الاقتصار على ترويض مقاتلي بلزمة المتكبرين كثيراً، وإقحامهم في بلاطه. لكن هذا الأمر كان يكلف بيت المال الكثير الكثير قطعاً، ولا يوافق فضلاً عن ذلك طبع الأمير الذي كان يريد فرض سلطته المطلقة وتأسيسها على إخضاع الأعيان، لا عن طريق اللين، بل بالربع. ولما تيقن أنه لم يبق في بلزمة أي شخص له وزن ولم يأت إلى البلاط، وضع أحسن جنوده بقيادة ابنه أبي العباس عبد الله، يوم دفع الأرزاق، وكلفهم بمهمة سرية. وفي الليل، أحاط الحرس الأسود ببيوت البلازمة الذين قاتلوا قتال الأشاوس حتى بعد ظهر اليوم الموالي، فقتلهم ابن الأمير عن آخرهم.

فشاع خبر هذه المقتلة التي اعتبرها الناس في ذلك العصر السبب الأول في انهيار كيان الأغالبة، وقد فقدوا سند جند بلزمة. ولم يكن ضحايا المكيدة التي جددت سنة 881/268 - 882، إلا من البربر لا محالة. أما هذه المرة، فقد أريق غدرًا دم أبرز وجوه العرب، وهم الذين حافظوا على قيم أبطال الفتح. ولم يعد أي إنسان يطمئن على

(1) روى القاضي النعمان في «الافتتاح» (ص 71) أن السبب والدرية المباشرة للنزاع كان متعلقاً باللجوء. فقد لجأ شخص يدعى كريمة بن زروور من باغاية، بعد فراره من حيس إبراهيم الثاني، إلى بلزمة، وطلب الحمى من بني مالك، فاستجابوا له. ولم يستطع الأمير أن يستلم اللاجئ، فخرج بنفسه لقتال أهل بلزمة.

(2) روى ابن عذاري (البيان، ج 1، 123) أن سكان بلزمة لم يتجاوز عددهم 700. لكن ذكر في المصادر الأخرى أنهم ألف، وتأيد ذلك في قصيد تأييتي لروثة البلازمة، نظمه شاعر بني مالك محمد بن رمضان، ورواه القاضي النعمان في «الافتتاح» (ص 72).

نفسه منذئذٍ، من الطبقات العليا.

إن هذا الشعور بعدم الاطمئنان الذي استولى على عليّة القوم تأكد في الحين ويرره قرار جديد خطير اتخذته الأمير وشمل كل الذين كانوا يملكون الاسطبلات والرقيق، أي كل أسياذ الإمارة، كبارًا وصغارًا. فقد طلب منهم إبراهيم الثاني - إذ أراد قطعًا الحصول على نتيجتين بعمل واحد، حتى يضعفهم ويدعم جيشه - تسليم رقيقهم وخيولهم، ثم واجههم بطلبات أخرى جائرة اعتباطية، لم يقع تفصيلها⁽¹⁾. وكانت المصالح المتضررة متعددة في آن واحد، حتى أن الرعب لم يعد يكفي لشل العقول والأيدي. فاندلعت الثورة في النواحي التي جتاحتها عاصفة هوجاء كادت تطيح بملك زيادة الله الأول، قبل سبعة عقود خلت، في، ناطق عامرة بذرية الجند، بمعنى أنهم كانوا أسياكًا حقيقيين اقتطعوا من إرث البيزنطيين، إقطاعات تتفاوت اتساعًا، حسب الظروف التي أحاطت بالرجات المتعددة التي كانت إفريقية مسرحًا لها منذ بدء الفتح. فعاشت إفريقية من جديد التهاب الأيام الكبرى. وثار في نفس الوقت تونس والوطن القبلي وصطفورة (بنزرت) وباجة والأريس وبلاد قمودة، أي كامل الشمال والوسط الغربي. وبدأت الحركة في رجب⁽²⁾ 280 / سبتمبر - أكتوبر 893. ولم توظب القيادة الموحدة. فترأس الجيش قواد مختلفون لم يكونوا جميعاً متخرجين من صفوف الجند. ولم يبق لإبراهيم الثاني إلا ناحية الساحل وولاية طرابلس. وامتدت الاضطرابات، كما سنرى ذلك في الإبان، إلى ولاية صقلية. وبهذا، كان الشبه عجيباً⁽³⁾ بالوضع الذي عرفه زيادة الله الأول قبل ذلك، مع فارق هذه المرة، تمثل في أن الثورة فقدت حدتها بوضوح، ولم تعرف كيف تولي قائدًا حازمًا يجسمها ويهاجم النظام.

إلا أن خوفًا حقيقياً انتاب الأمير. فقد عزل رقادة عن باقي البلاد بختنق. وسدت أبواب من حديد منافذها، وكلف بالدفاع عن القصر خمسة آلاف من السودان. لكن هذه الاحتياطات كانت زائدة.

(1) ابن حلدري، البيان، ج 1، 123.

(2) نقلنا اسم الشهر عن النويري (النهاية، ج 2، 85).

(3) من المؤكد أن الحكاية التالية رويت للتصير من هذا الشبه، ومفادها أن إبراهيم الثاني استشار شيخاً من بني عامر بن نافع - أحد قواد الثورة على زيادة الله الأول - بخصوص الموقف الواجب اتباعه. فأجاب الشيخ الأمير بأنه، إذا لم يهجم خصومه جميعاً حالاً، فإن الشفاقات التي مستجم في صفوفهم، ستقل الدولة. فأمر إبراهيم الثاني بأن يحفظ بالشيخ حتى لا يشيع شيئاً من هذه النصائح الشمية (النويري، النهاية، ج 2، 85).

بقي خصوم إبراهيم الثاني في موقف دفاع لأنهم كانوا حائرين متخوفين. ففضى عليهم هذا الموقف الذي أملت قلة اتحادهم وقلة إيمانهم. قال النويري⁽¹⁾: «ولم يجتمع أهل هذه الكور بمكان واحد، بل أقام كل رئيس بمكانه». وهكذا، واجه الثوار متفرقين وعلى التوالي الصدام مع جيوش الأمير الذي رد الفعل في الحال ويأكثر ما لديه من قوة. وأحمد صالح الخادم⁽²⁾ انتفاضة ناحية قمودة سريعاً.

ثم إن إبراهيم الثاني، بعدما اطمأن على مؤخرته بهذه الصورة، تحول إلى تونس المركز الرئيسي التقليدي للثورة⁽³⁾. وقامت الحملة الأولى أول الأمر بمهمة فتح الطريق إلى عاصمة الثورة المعتادة.

ولبلوغ هذا الغرض، كان ينبغي إخضاع ابن أبي أحمد⁽⁴⁾ قائد الثورة بالوطن القبلي. فمن هو هذا القائد؟ لا يعرف إلا القليل بشأنه، لكن القليل المعروف لدينا ثمين لأنه يسمح برفع القناع قليلاً عن الطابع العميق لل نزاع. ولم يكن ابن أبي أحمد الوالي⁽⁵⁾ بالوطن القبلي. بل كان بالأحرى أعظم صاحب إقطاع بلا شك، ولهذا، فقد كان أول من تضرر وثار على طلبات الأمير الوقحة، وكانت سياسة الأمير المعروفة بوضوح والمصرح بها، ترمي بالفعل إلى منعه هو وأمثاله من الاستفادة، على حساب «الملك»، من تلك «المادة» المتكوّنة من الرعايا، والتي يجب أن تؤل أرباحها إلى الملك دون غيره. فأتضح على هذا النحو وضوحاً أكبر رهان المعركة. ويدرك أيضاً لماذا بقيت «المادة»

(1) النهاية، ج 2، 85.

(2) سماه ابن عدي، (البيان، ج 1، 123) ميمون الحشني.

(3) لم نعرف معرفة اليقين قائد الثورة بتونس. لكن ابن عدي ذكر أسماء الأشخاص المقتولين لتشيعهم لأبي عبد الله انداهي الذي قتل بأمر من حيد الله المهدي، وذكر سنة 912/299. وأشار قائلاً: «وقتل أبو إبراهيم المعروف بابن البجاري القرشي الفهري، وهو القائم على إبراهيم بن أحمد بن الأغلب مع أهل تونس» (البيان، ج 1، 167). ولا بد أن أبا إبراهيم استعاد من العفو الذي منحه الأمير لعدد كبير من العصاة بفضل تدخل الفقهاء.

(4) سمي أحمد بن حسي في «المسالك»، للبكري، ص 45.

(5) كانت عاصمة الوطن القبلي بالفضل (نوبة)، وهي مدينة تأكد من وجودها برتشفيك: & propos d'un (toponyme tunisien du Moyen - Âge, Nuba - Nubiya, Rev. Tim., 1935, pp. 149 - 153).

فكتب يقول في خصوصها: «فيهم أنها كانت الحاضرة الإدارية في نهاية القرن التاسع لشبه جزيرة الوطن القبلي». وشهادة اليقوي الذي كتب سنة 276، صريحة في هذا الموضوع، فقال فعلاً بشأن الوطن القبلي: «وحاملها يتزل مدينة يقال لها النواتية (أي نوبة). انظر البحث المذكور لـ R. BRUNSCHWIG بالقرب من أقليبية التي يركب منها إلى صقلية، (210)، (البلدان).

المتنازع بشأنها جامدة من باب أخرى، وهو جمود استفاد منه النظام القائم آخر الأمر. فيفهم سبب اقتصار الثورة على الدفاع، لأنها عجزت عن إثارة الحماس والتأييد الشعبي. ولم يكن قلب الأهالي ينبض معها، ولم يتمكن الثوار حقاً إلا من الاعتماد على الرجال الذين كانوا في خدمتهم، وجموع مواليتهم. وتأييد هذا الشعور الذي توحى به مطالعة مجموع المصادر، بالقليل المعروف عن ابن أبي أحمد، بالإضافة إلى دلائل أخرى غيره. وسنرى مثلاً أن جميع الأسرى كانوا من كبار القوم.

كان ابن أبي أحمد سيّداً محترماً، وكان يملك طبعاً قصراً، أشار إليه البكري الذي كان يكتب سنة 1068، فوصفه للقراء بأنه أعجوبة تستحق الذكر. وكان هذا القصر يقع في باشو⁽¹⁾، وكان بالفعل يستحق الذكر إلى أقصى حد، لسببين. كان أولاً ويكل تأكيد، مشيداً بالجنادل المتينة⁽²⁾، فكان يبدو لمالكة منيعاً بدرجة كافية، مما حملته على الاستخفاف بالسلطة، مع أن المدينة ذاتها لم تكن تملك أسواراً. وفضلاً عن ذلك، كان القصر يتمتع بموقع خارق، فكان يحتل فعلاً، كقصر طنبله الذي انطلقت منه الشرارة التي ألهمت البلاد على زيادة الله الأول، موقعاً دفاعياً على طريق كانت موجودة منذ ألف سنة، وكانت هذه الطريق تربط تونس بكبريات المراكز بالساحل والجنوب. قال R. Brunshvig عن حق: «كانت المحاولة ترمي - عبثاً - إلى قطع طريق تونس على أمراء القيروان»⁽³⁾، وذلك بصدد قضية ابن أبي أحمد، كما كان في قضية منصور الطنبلي.

وهكذا، كانت المهمة المناطة بابن أبي أحمد حاسمة حيوية بالنسبة إلى مصير الثورة. فكان عليه أن يتصدى وحده لصدمة الجيوش الحكومية، وهذا دليل على أن الثورة أعوزها التلاحم والتنسيق. وقد سُلّط عقاب شديد على ولاية الوطن القبلي وأسر ابن أبي أحمد، ونقل إلى القيروان حيث صلب. وفتح هذا النصر الحاسم الطريق إلى تونس. قال النويري⁽⁴⁾: «وكان سبب ظفرو أنه بعث عسكره إلى الجزيرة، فقتل منهم خلقاً كثيراً».

(1) في خصوص التعرف على هذه المدينة، راجع R. BRUNSHVIG (A propos d'un toponyme tunisien du Moyen-Âge, Nôba-Nôbiya, Rev. Tun., 1935, pp. 135-154).

و.ح. ح. عبد الوهاب (Villes arabes disparues, dans Mém. W. Marçais, pp. 1-10).

(2) لم يكن الجنادل مفقوداً من آثار باشو، مما حمل ح. ح. عبد الوهاب على القول (المرجع المذكور، ص 5) إن «الأغالبه كثيراً ما بنو على طريقة الرومان، حتى أن الأمر كان محل التباس».

(3) R. BRUNSHVIG (A propos d'un toponyme tunisien du Moyen-Âge, Nôba-Nôbiya, Rev. Tun., 1935, p. 154).

(4) النويري، ج 2، 85.

وتمكن جيش عتيد بقيادة ميمون الخادم والحاجب الحسن بن ناقد، من الرحيل إلى تونس التي لم تقدر على مواجهة جند الأمير مدة طويلة، رغم مقاومة عنيدة يائسة. ففتحتم على أهل تونس تسليم مدينتهم في 20 ذي الحجة⁽¹⁾ 280/2 مارس 893، ونقل الخبر إلى الأمير في الحال، عن طريق الحمام الزاجل، فأمر الأمير أن لا يضرب عنق أية جثة. وكان قد رسم خطة لذلك. وعاشت المدينة المتعودة على العصيان، فظائع التقتيل بلا هوادة من جديد، والتدمير، والاعتداءات على النساء والبيوت. لكن الغالب على الظن أن العامة لم تدفع هذه المرة ثمن الثورة.

كان إبراهيم الثاني مظفرًا، فقرر تقديم حفل مزدوج بهيج ومعتبر لعاصمته. ووجه العجلات إلى تونس لنقل جثث المهزومين، فتمكن أهل القيروان من مشاهدة عرض جنائزي لا يمكن أن يكون سوى موعظة لهم، وقد تم ذلك في الشارع الكبير بالمدينة. وقدمت أيضًا صفوف طويلة من الأسرى شملت ألفًا ومائتي شخص، «وهم أكابر القوم ورؤساؤهم»⁽²⁾، لعرض مشهد يؤسهم على أهل القيروان. وعلى هذا النحو، بلغت السياسة المقررة رسميًا والعاملة على إخضاع لكبار، وإهانتهم واسترقاقهم، نهايتها المحتومة، فوجدت أحسن تجسيم لها.

وعوقب الأسرى عقوبات متنوعة. فحبس بعضهم في دواemis سوسة⁽³⁾. ثم أطلق سراحهم لما تدخل أبو الأحوص⁽⁴⁾ (المتوفي سنة 897/284)، وكان زاهدًا كبيرًا بسوسة، وكان إبراهيم يباه إجلالًا عجيبًا. ووجهت بعض الأسيرات، من أجمل النساء قطعًا، إلى بغداد، لإثراء مجموعة جوازي الخليفة المعتضد (279 - 892/289 - 902). وبعد مدة، رفع أهل تونس شكاية إلى الخليفة، فكتبوا إليه قائلين: أهديت نساؤنا وبناتنا⁽⁵⁾. وروي أنه غضب لذلك، وقد ساهم هذا الأمر في فقدان إبراهيم الثاني

(1) أرخ النويري هذه الأحداث في رمضان (النهاية، ج 2، 85). وقد عملنا برواية ابن عذاري (البيان، ج 1، 124) الذي كان أكثر دقة في تواريخه عامة، فأقاد كتابه من طبعة محققة حديثة.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 85.

(3) هل هي دواemis سوسة؟ إن موقف الاستكثار الذي وقفه هذه المدينة، أي قهاؤها وأولياؤها، كاد أن يتسبب لها في الخضوع للمصير الذي نال تونس، كما روى ذلك المالكي في «الرياض» (ظهر ورقة 60، ترجمة ابن أبي حمود).

(4) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 392؛ ورياض، الملوك، ترجمة رقم 68.

(5) النويري، النهاية، ج 2، 87.

الحكم. واستفاد أخيراً عدة أسرى من تدخل الفقهاء. فتدخل مثلاً قاضي القضاة عيسى بن مسكين لعتق بعض الأميرات، وقد سمع عيسى استغاثتهن بينما كان في جامع رقادة⁽¹⁾، وبذلك، فقد سلك نفس المسلك الذي سار عليه شيخه سحنون. وبصورة عامة، اتخذ الفقهاء من جهة أخرى، مواقف مبدئية صارمة جداً - ومن المحتمل أنها كانت قليلة الجدوى أساساً - لتلافي توزيع محصول ما نهب من تونس⁽²⁾. ووجدت هذه المدينة مرة أخرى الفقهاء إلى جانبيها، كما جد في عهد محمد الأول..

ولم يجد إبراهيم الثاني، بعد فض قضية تونس، أية صعوبة في القضاء على الفتنة في جميع الأماكن الأخرى. وكانت فتنة تونس انعكاساً باهتاً جداً للثورة التي اندلعت قبل سبعين سنة بقيادة منصور الطنبلي، ولم تهدد حقاً في أي وقت ملك الأغالية. والشعور الذي كان سائداً هو أن الجماهير لم تسهم قط هذه المرة في الحملة التي نظمها الأعيان، في انتفاضة أخيرة غير منظمة، لحماية مصالحهم. ولم يترتب في نهاية الأمر على محاولتهم المفككة الضعيفة التي تمت بلا إيمان مفرط، سوى دعم الاستبداد الذي خرج من هذه المحنة أقوى مما كان عليه أبداً.

ثم واجه إبراهيم الثاني فتناً أخرى، لكنها كانت أكثر هامشية، ومتقطعة. فثارت تونس من جديد سنة 894/281 - 895. فأمر إبراهيم الثاني - هل كان ذلك على إثر الشكاية التي رفعها أهل تونس إلى الخليفة؟ - ميموناً الخادم بالعودة إلى المدينة صحبة الجيش للقيام بمهمة محدودة تمثلت في قتل وصلب عددٍ معين من تميم، ونقل عدد من وجوه المدينة إلى رقادة. وكان من بينهم القاضي أبو شجرة عمرو بن شجرة الذي قتل⁽³⁾. وبعد إنهاء مهمته، رجع ميمون الخادم مظفراً إلى البلاط بالقيروان حيث احتفي به، وخلعت عليه الحلل، وملابس الحرير والديباج المطرزة، وقلادة من الذهب، وخيول أصيلة. ثم تلقى الأمر من الغد بالرجوع إلى تونس حيث لحق به الأمير في 8 رجب 894/281 سبتمبر 13، وجعل من المدينة الإفريقية الأكثر أنفة وهيجاناً، عاصمة مؤقتة له.

وثار بنو بلطيط في بسكرة⁽⁴⁾ سنة 899/286، لأسباب لم يوضحها أي مصدر،

(1) عياض، الملوك، ترجمة رقم 54.

(2) الونتشرشي، المعيار، ج 9، 433.

(3) عياض، الملوك، ترجمة رقم 24.

(4) ابن عدي، البيان، ج 1، 131.

ولربما كانت ثورة ذات ضيغة جبائية. واكتست هذه الحركة أهمية ما، لأن الأمير عجل بإرسال ابنه أبي العباس على عين المكان، فشتت أبو العباس بني بَلْطَيْط، وقتل خلقًا كثيرًا في صفوفهم، وأعاد النظام إلى نصابه في الولاية. وأخيرًا، أرسل إبراهيم الثاني سنة 901/288 جيشًا هامًا إلى الزاب، بقيادة ابنه عبد الله⁽¹⁾. ولم يذكر ابن عداري الذي روى الخبر، شيئًا آخر.

تلك هي ردود الفعل التي أثارته سياسة إبراهيم الثاني داخل الإمارة. وما يجب ذكره بالخصوص هو أن هذه السياسة سجلت مرحلة جديدة هامة جدًا في المجهود الدائم للدولة الذي كان يرمي إلى تحسين نفوذها وتركيزها. وقد أقصى زيادة الله الأول بصورة عملية الجند عن الحياة السياسية في البلاد التي أنيط الدفاع عنها بجيوش من الرقيق أكثر فأكثر، فأراد أخلافه استمالة القلوب إليهم، فقرر إبراهيم الثاني، لما أراد أن لا يشاركه أحد في الحكم، والقضاء على الأرستقراطية (أسميناها كذلك إلى أن يوجد لها اسم آخر)، سواء كانت على الأرض «إقطاعية»، أم حضرية في الدواوين وغيرها. وأشعرت الانتصارات الحاصلة بأن عظمة الأمير المطلقة التي لا ينازع فيها، قد بلغت ذروتها. لكنه شعورٌ خلاب، إذ لا أكثر رهافة فعلًا من الاستبداد والظلم إذا بلغا الذروة. والواقع أن الدولة لم تكن أبدًا أكثر وحدة وأكثر عزلة مما كانت عليه آنذاك. فقد منعت على نفسها كل تأييد محتمل، لما أرادت دعم كيائها، مثل تأييد الجند والأرستقراطية والعامة التي نزل مقامها إلى رتبة المادة المجردة. لكن أبا عبد الله الصنعاني قد دخل بلاد كتامة في منتصف ربيع الأول 280/ أوائل يونيو 893، وقد تنبأ للجميع بقرب ظهور المنتقد. فلم يسهه اختيار موقع أو وقت أحسن من ذلك.

التزاع مع نفوسة ومقتل والي طرابلس:

لم تثر سياسة إبراهيم الثاني ردود فعل في الداخل فقط، بل إنها كانت في الخارج أيضًا مصدرًا لمصاعب جديدة، خاصة مع الخلافة. فهي لم تكن غريبة بالخصوص عن النزاع الذي تواجده فيه أمير القيروان وقبائل نفوسة، بصورة عرضية إن صحَّ القول⁽²⁾.

(1) ابن عداري، البيان، ج 1، 131، لم تعرف على هذا الابن لإبراهيم الثاني.

(2) انظر في خصوص النزاع بين إبراهيم الثاني ونفوسة ونتائج: «النهاية» للنوري، ج 2، 86؛ و«البيان» لابن عداري، ج 1، 129 - 130؛ و«المعبر» لابن خلدون، ج 4، 435 (كثير الإيجاز)؛ و«الحلة» لابن الأبار، ص 268 - 270؛ و«Chronique»، أبو زكرياء، ترجمة R. Le Tourneau في Rev. Afr. 1960، ص 333 - 334.

لم يكن الأمير عازماً فعلاً وفي البداية على مهاجمة قبائل نفوسة. فقد روي أن غرضه الواضح المصريح به، كان غزو مصر. لماذا؟ هل قرر ذلك ليتقم من الإهانة التي تعرضت لها مملكته سنة 880/267 - 881، والتي وجهها لها أبو العباس بن طولون؟ لا، قطعاً. ولئن كان إبراهيم الثاني قد عزم حقاً على التشنفي، فلا شك أنه لم يكن ليتنظر طويلاً. إذ مات في ذلك الوقت ابن طولون وابنه الأحق. فوجب البحث عن تفسير لذلك في مكان آخر.

ولقد ساعدنا ابن الأبار على كشف الأمور، إذ لم يهتم مباشرة بالفرض النهائي الذي كانت ترمي إليه حملة إبراهيم الثاني، وقد أوضح في الترجمة المخصصة لأبي العباس محمد بن زيادة الله الثاني، أن الحملة تمخضت عملياً عن مقتل هذا الأخير ومقتل أهله بكثير من القساوة التي لم يسبق لها مثيل. ثم شرع المؤلف في استعراض الدوافع التي أدت بالأمير إلى هذا التعصب الأعمى. فذكر أن ذلك يرجع إلى الحسد أول الأمر، وهذا محتمل. فربما كانت قساوة إبراهيم الثاني قد أملت عدة أسباب، من بينها كراهية قديمة وحسد وضغائن تعود إلى فترة الصبا. ويبدو أن إبراهيم بن أبي إبراهيم أحمد لم يحب أبداً حباً جماً، ابن عمه محمداً بن زيادة الله الثاني الذي كان أكثر اقتداراً منه. لكن هذا الأمر لا يفسر كل شيء. بل إنه يمكن القول إن إبراهيم بن أبي إبراهيم أحمد، لما صار أميراً، عرف كيف يتغلب على مشاعره، إذ أنه ولي ابن عمه على طرابلس. أما الدافع الثاني الذي ذكره مؤلف «الحلة»، فهو أكثر جدية. وهو يدللنا كذلك أكثر وبيقين أكبر إلى طريق الدوافع الحقيقية المباشرة التي تسلم من أجلها إبراهيم الثاني. فقد روى ابن الأبار أنه وجه رسولاً إلى بغداد. وكان ذلك بلا شك لمحاولة الاعتراض على شكاوي ضحايا القمع الذي جد بتونس، وقد استنجدوا بالخلافة، وكذلك للاطلاع على تطور الوضع في عاصمة الإسلام. فكانت هذه الرسول، وأخبره بغضب المعتضد على سياسته، وإقدامه على مقارنة غير لائقة به حيث قارن عهده الملطخ بدم الأبرياء، بعهد ابن

= 338 (أرخ أبو زكرياء الأحداث في خلافة المتوكل (232 - 847/247 - 861)، الذي ربما أرسل إلى إربقية قائده إبراهيم بن أحمد، فاعترضت نفوسة سيده. وباستثناء هذا اللبس العتس عن الصورة التقليدية للمعارك التي واجهها الخوارج بالمغرب في الماضي، فإن رواية أبي زكرياء، التي نقلتها مصادر الخوارج الأخرى، مكتنتا من الاطلاع على الأخبار التي رواها من بقي منهم على قيد الحياة، أي أنها معلومات موثوق بها). وانتظر أيضاً الشماخي، كتاب السير، ص 215 و 229 و 237 و 267 و 275 و 320 (نقل الشماخي، من بين ما نقل، عن الرقيق مطولاً)؛ والدرجيني، الطبقات، ج 2، ورقة 93 - 94.

عمه محمد بن زيادة الله الثاني المطبوع بالمعطف والرحمة. ثم أضاف ابن الأبار قائلاً:
«وقرأت في تاريخ أبي إسحاق إبراهيم بن القاسم المعروف بالرفيق أن المعتضد
كتب إلى إبراهيم بن العزاق: إن لم تترك أخلاقك في سفك الدماء، فاسلم البلاد إلى ابن
عمك / محمد بن / زيادة الله صاحب طرابلس.

فخرج إبراهيم إلى طرابلس في خفية وأظهر أنه يريد الخروج إلى مصر حيلة منه،
إلى أن ظفر به فقتله وصلبه. وكان بين خروجه ورجوعه خمسة عشر يوماً⁽¹⁾.

فهل أخفى إبراهيم الثاني قصداً نيته الحقيقية؟ وهل وقع فعلاً التحيل؟ من المؤكد
أنه لم يصرح - وهذا مفهوم - بنيته في قتل ابن عمه. لكن لا يعني ذلك حتماً أن نيته التي
صرح بها عالياً للهجوم على مصر كانت مجرد حيلة. وقد دلت لا محالة الاستعدادات
التي قام بها على أنه ليست له نية القيام بمهمة سرية. ومن جهة أخرى، منرى كذلك أن
الحملة دامت أكثر من خمسة عشر يوماً. لكن باستثناء هذين التحفظين، فإن نص الرقيق
الذي أورده ابن الأبار جدير بكامل عنايتنا. ويعني رفض شهادته مسبقاً، الإذعان لحل
يسير، وذلك عملاً بالصورة الصحيحة في جملتها، دون تمييز ولا إدراك، ومفادها أن
الخلافة تحولت منذ أمد طويل عن إفريقية ولم تعد تهتم بهذه الجهة، لكن الواقع أقل
بساطة من ذلك.

ولتقدير إمكانية وقوع ما ذكره الرقيق، وتقدير ما يكتسبه وعيد المعتضد من جدية،
والخطر الحقيقي الذي كان يتهدد الأمير في هذا الوعيد، ينبغي أن نعنى بتطور الوضع
والقوى في الشرق. فقد اعتبرت بغداد في رجب 279 / أكتوبر 892، أن المعتضد خليفة
مقدام وصاحب عزم، وكان قد تلرب منذ سنتين على ممارسة الحكم حقيقة. وقد ذكر B.
Lewis⁽²⁾ أن «المعتضد وخلفه المكتفي كانا خليفتين مقتدرين نشيطين». وقد أبرم
الطولوني خمارويه بن أحمد بن طولون (270 - 282/884 - 896) الصلح منذ بداية
حكمه، مع المعتضد وزوجه ابنته قطر الندى الشهيرة. على أن حسن الاستعداد الذي أبداه
ابن طولون لم يمنع الخليفة من التأمر بمصر لإعادة نفوذه إلى سالف عهده، وذلك حالما
اعتبر أن الظروف صار ملائماً. وبالخصوص، في سنة 283/896 - 897، حيث استقبل
وشجع الضباط الثائرين على جيش ابن خمارويه⁽³⁾. فليس مستحيلاً إطلاقاً أن يكون

(1) الحلقة، ص 269.

(2) E. I. 19، مادة (هباسيون).

(3) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 82. أدت جهود المعتضد سنة 286 إلى استرجاع جزء من أراضي ابن طولون. =

المعتضد أتمل امتداد نشاطه إلى إفريقية، مستفيدًا من الظرف الملائم، ومن الفرصة التي سنحت له. ففهم لذلك رسالة التوحد الموجّهة إلى إبراهيم الثاني، والدعوة التي كادت تكون صريحة للثورة، المعروضة على محمد بن زيادة الله الثاني.

فهل كان هذا الأخير يستعد للقيام بعمل ضد الأمير، بتأييد وتشجيع من الخليفة الذي كان يريد بلا شك أن يجعل منه أداة لسياسته؟ لا شيء يخول لنا الإجابة اليقينية على هذا السؤال. لكن لا شك أن محمدًا بن زيادة الله الثاني صار يجسم أمل كل أولئك الذين كانوا يتمنون الإطاحة بالطاغية الذي فقد ود الأهالي. وسواء أراد ذلك والي طرابلس أم لم يرد، فقد وجد نفسه في محور الغضب والدماس التي تحالفت على إبراهيم الثاني، وكان من شأنها أن تقضي عليه عند اندلاعها. وقد كانت شهرة محمد بن زيادة الله الثاني خطيرة. فقد اتصل بالتأييد الأدبي والرسمي للخلافة في شكل إطرار مثير، وكأنه في الجملة نوع من المباينة. وكان ذلك كثيرًا. وكانت الجدلية القائمة بين الريبة والقتل لا ترحم، فأقدم إبراهيم الثاني على ذلك، ورد الفعل بطريقته المعتادة.

لكنه كان يستهدف الخليفة من خلال محمد بن زيادة الله الثاني. فكان قراره بغزو مصر التي كانت مبدئيًا ولاية تابعة لأمر المؤمنين، وقد شرع في تنفيذه، من جهة أخرى، للردّ على رسالة الخليفة التي تناول فيها عليه. فكان النزاع مع نفوسة عارضًا، وجد بغتة عند ملتقى سياسة إبراهيم الثاني في الداخل والخارج، فحول هذه السياسة عن المجرى الأصلي الذي كانت تنوي سلوكه.

ونجم الحادث الطارئ، نظرًا إلى تضافر عفوي للظروف الملائمة. وبالفعل، فقد وافقت مسيرة إبراهيم الثاني في اتجاه الشرق فترة الظهور عند الخوارج بجبل نفوسة. قال أبو زكرياء: إن الخوارج بلغوا مبلغًا عظيمًا من القوة⁽¹⁾. فصار من الواجب عليهم التخلي عن الدفاع لفائدة الهجوم، طبق ما نص عليه المذهب. فتمكنوا سنة 880/267 - 881، من تقدير قوتهم، لما انتصروا على ابن طولون الذي غزاهم. فهل أن الحلم الخارجي القديم الرامي إلى بسط نفوذهم على المغرب بأكمله، سينهض من رقدته، نظرًا إلى النهضة الخارقة التي شهدتها نفوسة؟ إن العمل على استغلال الفرصة السانحة، وإعادة

= وفضلاً عن ذلك، فرض على هارون بن خمارويه دفع جزية قدرها 450 000 دينار إلى الخلافة. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 91.

(1) Chronique، ترجمة R. LE TOURNEAU في (Rev. Afr., 1960, p. 333). وانظر أيضًا كتاب السير للشماخي، ص 266 - 267، وقد علل هو أيضًا معركة ماتو بما بلغت نفوسة من قوة.

المأثرة التي نجحت ضد أبي العباس بن أحمد بن طولون، والانتصار على إبراهيم الثاني المنيب - فلم يكونوا يجهلون قطعاً إفراطه - يمكن أن يكون فاتحة عهد جديد يتمثل في «ظهور» مظفر. غير أن القرار «بالظهور» لم يلاق تأييداً جماعياً. بل إنه اصطدم بمعارضة المسؤولين السياسيين، كالأمير أفلح بن العباس، وسعد بن يونس والي قنطرة، وسعيد الجيتاني، وقد شعروا بالخطر المحقق، فاستكفوا من الدخول في مغامرة. لكن علماء الفرقة فرضوها، ودفعوا حياتهم لا محالة ثمنًا لتعلقهم الصارم بالمبادئ. فقد رتب الدرجيني أشهر علمائهم في المرتبة السادسة في كتابه «الطبقات» وقد خصصت هذه المرتبة، كما قال، لمن عاشوا عصر الظهور، وهو أجمل العصور⁽¹⁾.

غادر إبراهيم الثاني تونس في 10 محرم 283/28 فبراير 896، وكان قد جعل منها عاصمة مؤقتة له، بعد أن قام بإعدادات دقيقة للقتال، وحشد - قسراً أكثر مما هو عن رضى طبيعياً - «المتطوعين». وتوقف مدة طويلة برقادة، وكان في طريقه لإتمام عدته بلا شك، ولم ينادرها إلا يوم 22 صفر/ 10 أبريل. وتدل هذه التفاصيل على أن الحملة أعدت بعناية، وبالتالي لم يكن لها هدف محدود. وأخيراً انطلق الجيش إلى الشرق. ولا بد أن جهازه الثقيل فرض عليه مسيرة بطيئة، لأنه لم يصل إلى جنوب قابس إلا في منتصف ربيع الأول الموافق لبداية مايو. وسارت نفوسة وحلفاؤها من جانباها، ووجهتهم الكافر. فلاقوه بمكان يقال له مانو، وهو حصن قديم على شاطئ البحر⁽²⁾.

كان الموقع الذي تصادمت فيه قوات إبراهيم الثاني وقوات نفوسة قد شهد معارك أخرى كثيرة عبر التاريخ. فيمكن أن يشار مثلاً إلى حملة سنة 547، التي قامت بها القوات البيزنطية على قبيلة الأمتريس - هل كانوا أجداداً لنفوسة؟ - وكانت هذه الناحية مسرحاً لها، وقد شكلت فعلاً نوعاً من البرزخ القائم بين شط الفجاج وخليج سرت الصغرى، وهي طريق عادية للعبور ولغزو ييزسان ثم إفريقيا. وهكذا، اعتنى الرومان والبيزنطيون والعرب على التوالي بتحسين هذه الناحية⁽³⁾. وقد أتاحت المصادر ضبط موقع مانو جنوب قابس. ومن المحتمل أن تكون هذه «القلمة القديمة» التي ورثها الأغالية، واقعة قرب

(1) ج 2، ورقة 90.

(2) أبو زكرياء *Chronique*، ترجمة R. LE TOURNEAU في (Rev. Afr., 1960, p. 334).

(3) في خصوص تحسينات هذه الناحية في العهد البيزنطي، انظر CH. DIEHL, *L'Afrique Byzantine*, I. pp. (231-232; et II, 371-381).

Marta الرومانية - إن لم تكن تشبه بها - وهي الموقع الحالي لبلدة مارث، وقد تسمى باسمها خط التحصين المقام في الجهة مدة الحرب العالمية الثانية. وبذلك يتضح أن التقاليد قد بقيت مرعية.

وقد جدد بهذه الناحية المحكوم عليها بالحرب والغزو، إحدى المعارك الحامية في تاريخ إفريقية في العصر الوسيط ولم يكن لنفوسة خيالة، فهيؤوا عشرين ألفاً من المشاة. وجد الالتحام الشامل بعد نشوب المعارك الفردية. قال أبو زكرياء إن القتال اشتد، وحصد الموت الكثير في المعسكرين، وتكاثر الموتى والجرحى في نفوسة، ففكروا في العودة. وكان الرجال يتساقطون كشبكة حائط في خطي القتال. ولما رأى أفلح بن عباس رئيس نفوسة ذلك، أمر حامل الراية برشقها في التراب ومسكها قائمة، وفي رأيه أنه لن يتخلى أي رجل عن الراية⁽²⁾. ولم ينفذ هذا الأمر من طرف حامل الراية إلا على مضض منه، وقد كان قاضياً على نفوسة، وعنف أفلح بعد ذلك من أجله. وقامت نفوسة مقاومة يائسة حول رايتهم القائمة، وقتلوا عدداً من وجوه جيوش الأخابلة، كالفائد ميمون الخادم. وطالما بقيت الراية قائمة، فلا يجوز للخارجي أن يدبر عن القتال. ثم إن أفلح اتهم بالخيانة وعزل. قال الشماخي⁽³⁾: «وكان أفلح قد أضمر للأشياخ إيجاس سوء، لأنهم أكرهوه إلى الخروج». ويبدو أنه فر بمفرده، وترك رفاقه يموتون حول الراية. ومن المحتمل أن يكون من شأن فرارهم إلى الجبل الحد من الخسائر، مع أنه لم يكن لهم خيول قادرة على تخليصهم من الملاحقة. وقد أضعفت مقاومتهم العنيدة الباطلة على هزيمتهم، حجم الكارثة المدمرة. روى الشماخي⁽⁴⁾ ما يلي: «وفيها مات اثنا عشر ألفاً ومن العلماء أربعمائة. وحمل منهم أسراً ثمانين عالماً. وفيها مات أبو ميمون وعمرس وماطوس وشيئة وجانا وميالك ومعبد وغيرهم من الأشياخ. وكانت في الإسلام فلة لم تترق إلى يومنا هذا». كانت الكارثة كاملة بالفعل. فلم يعد إلى جبل نفوسة سوى شيوخين، نَجَوْا من المعركة، لتعليم المؤمنين دينهم، والحرص على تنفيذ الشريعة تنفيذاً صحيحاً. فكانت مقتلعة فظيمة. وروي أن نفس أمواج البحر الذي لجأ إليه بعضهم، قد كساها الدم. ولم ينج أي شخص من إبراهيم الثاني الذي

(1) انظر Ch. DIEHL، المرجع المذكور، ج 1، 230 - 232.

(2) أبو زكرياء *Chronique*، ترجمة R. LE TOURNEAU في *R. Afr.*, 1960, p. 334.

(3) كتاب السير، ص 268.

(4) المرجع المذكور، ص 268.

كان بلا رحمة. وبعدها اطلع الأمير جيداً على معتقدات المهزومين، وتأكد لديه أنهم من الكفرة، عزم طبق منهجه المتمثل في التقرب إلى الله بوجه خاص. فنُصِب له سرادق، وكان يمسك رمحاً بيده، فطعن بها القلوب المتزوعة من ثلاثمائة من الضحايا. ودعي عمروس أشهر علماء نفوسة وبطل المعركة إلى الارتداد عن مذهبه، فرفض ذلك. فأخذت كلابتان وشرع في تفكيكه، بداية من إيهامه. ومات لما تم الوصول إلى الإيطين. وقد فتحت هزيمة نفوسة البلاد لجيوش الأغالبة التي قامت بغارات وتدميرات في جبل نفوسة وقنطرة ونفزاوة. وهاجم أبو العباس ابن الأمير، في العام الموالي، أي سنة 897/284، البلاد من جديد، وقتل خلقاً كثيراً، وعاد بما يقرب من ثلاثمائة من الأسرى إلى القيروان، وذبح إبراهيم الثاني أحد الأسرى واستخرج قلبه بيده. ثم أمر بأن ينال الأسرى نفس المصير، فصفت قلوبهم بحبل صغير ورشقت بباب تونس. فانتهى منذئذ أمر قوة نفوسة واستقلالها. وتحتم عليهم الخضوع ودفع الجزية. ولم تدم إمارة تاهرت، وقد كانت تمر بفترة من عدم الاستقرار⁽¹⁾، ومصاعب داخلية خطيرة، بأقل حركة لرد الفعل. والواقع أن نفوسة عزلوا تماماً في محتهم، ولم يفد عملياً ولاهم لإمامة بني رستم في شيء. وكان القضاء على قوتهم نتيجة أكثر تجسيدا لحملة كانت تستهدف مصر، ولو أنها كانت من باب الصدفة.

وواصل الجيش الأغلبي طريقه شرقاً، بعد انتصار مانو. وتوقف في طرابلس. وكان الوالي محمد بن زيادة الله الثاني عكس إبراهيم الثاني، ولم ينفك ابن الأبار يكيل له الإطراء كيلاً. فوصفه قائلاً إنه رجلٌ اتصف بلطف كبير وثقافة واسعة. فقد ألف «تاريخ بني الأغلب» - فهل دون به شعور ابن عمه، فزاد لذلك من غضبه؟ - و«كتاب راحة القلب»، و«كتاب الزهر»، ومن المحتمل أن يكون التأليفان الأخيران من المنتخبات الأدبية. وكان هذا المؤلف، فضلاً عن ذلك، شاعراً رقيقاً حساساً قليل التكلف، إذ اعتبرنا بعض أبياته المدونة في كتاب الحلة⁽²⁾. فأمر إبراهيم الثاني بقتله حال وصوله إلى طرابلس، مع أهله، بفضاعة متناهية، وقضى على أولاده، ولاحق ذريته حتى في بطون نسائه، إذ استخرج كل جنين وجد بالأرحام. وقد سبق أن حللنا أسباب حقه. غير أنه من المستبعد أن يكون محمد بن زيادة الله الثاني قد فكر في تخلص إفريقية من ابن عمه

(1) توالى على إمارة تاهرت من سنة 894/281 إلى سنة 901/294، أبو حاتم يوسف (مزول)، ويعقوب بن أفلح (مزول)، وأبو حاتم يوسف (أعيد إلى الحكم)، ويعقوب بن أفلح (عاد إلى الحكم).

(2) ص 270.

الغادر. ومن المؤكد أنه لم يكن نادراً أن يثور وال على السلطة المركزية، وقد جاءت التشجيعات من الشرق. لكن محمداً بن زيادة الله الثاني، مهما كانت خصاله الإنسانية - ولربما بسبب تلك الخصال بالذات - لم يكن بلا شك الشخص المناسب للوضع. وكل الأمور تدفعنا إلى التفكير بأنه كان بالأحرى ضحية للإطراء المسموم الذي أغدقه عليه الخليفة وعرضه لضغينة الأمير المتوقفي من الشر بسرعة، ولو كان وهمياً، بإراقة أمواج من الدم، وقد كان يفضل إهداره غدراً.

فواصل إبراهيم الثاني سيره من جديد بعد الفراغ من هذا الشغل. وقد روى ابن خلدون أنه بلغ سُرْت⁽¹⁾. وذكر النويري وابن عذاري أنه تقدم حتى تاورغة. وقد مرنا بأن بلاد الأغالية كانت تنتهي في بلدة، وهي آخر حصن للإمارة ومركز على الحدود. وكانت تاورغة تشكل من جهتها «أقصى ولاية برقة»⁽²⁾ الخاضعة للطلونيين. ولذا، فقد وصل إبراهيم الثاني فعلاً إلى البلاد التي كان ينوي غزوها. ولا بد أنه واجه في تاورغة أول مقاومة للعدو، كما وقع في الماضي للعباسي أحمد بن طولون في بلدة. ولا بد أن يكون القتال قد نشب متسبباً في بعض الضحايا.

ولم يذكر شيء عن هذه المعركة التي لم تكن ذات بالٍ قطعاً. وروي خلافاً لذلك، أمر أثر في العقول لشدة فظاعته، وكان إشارة لتشتت الجند، كما قيل. فقد طلب إبراهيم الثاني، حسب ابن عذاري، أن تطبخ رؤوس خمسة عشر شخصاً أمر بقتلهم، ليلتذ بها وصحبه. ومن المحتمل أن يكون التغذي بلحم البشر غير مجهول في جيش الأمير الذي كان يعد في صفوفه خلقاً كثيراً من سودان إفريقيا الاستوائية. إلا أن الوليمة من الأموات التي أمر بها إبراهيم الثاني لم تكن بلا شك سوى حيلة استغلت كثيراً في القرون الوسطى⁽³⁾، خصصها لتحطيم معنويات العدو وإزالة الرعب به، حين بلغ أبواب مصر.

(1) انظر بخصوص سرت (Syria) ملية بساحل برقة E.I. مادة سرت، ج 4، 603، بحث لـ E. Rossi؛ وانظر أيضاً ابن عبد الحكم، الفتوح، ص 61، 143، 154، الملحوظة رقم 60؛ واليعقوبي، البلدان، 203 - 204؛ وابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 70 - 71؛ والبكري، المسالك، ص 17 وما بعدها؛ والإدرسي، النزعة، ص 27، 90، 198، 101.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص 204. ولتذكر أن اليعقوبي كان يكتب سنة 889/276 - 890. وانظر كذلك بشأن تاورغة التي تبعد عن سرت مسيرة يومين تقريباً، ابن خرداذبة، المسالك، ص 5، الملحوظة رقم 146؛ والبكري، المسالك، ص 45؛ والإدرسي، النزعة، ص 90.

(3) في خصوص التغذي بلحم البشر المتصنع، لتحطيم مقاومة العدو؛ انظر G. Levi DELLA VIDA (Il motivo del cannibalismo simulato, *Rivista degli studi Orientali*, XXXI, 1957).

وقد كانت لهذه الحيلة نتائج غير متوقعة من الأمير، عاكست كل المعاكسة النتائج التي كان يتوقعها. حيث ذاع الخبر فعلاً أن الأمير «قد خُلِطَ». ولم يكن الحشود («المتطوعون») الذين جندوا قهراً دون رضى، يترقبون سوى فرصة للعودة قافلين إلى مسقط رأسهم. ولم يكن الجيش النظامي متحمساً قطعاً وبصورة مفرطة للمغامرة. فهل تعنت الأمير رغم التخلي عنه، في التقدم إلى سِرت، كما أكد ذلك ابن خلدون؟ هذا أمر محتمل. لكن وبناء على هذا، تبين له الأمر، ولا بد أنه أمر بالعودة. وبالفعل، فقد انفضّ الجنود من حوالبه، ولم يبق معه بعد ذلك سوى انا من نصفهم وهكذا، لم يمكن استمرار الحملة لقلّة المقاتلين، فأجهضت المحاولة آخر الأمر.

وقد كان إبراهيم الثاني يطمح دائماً في الحصول على المال، فاكثفت عند عودته إلى تونس، بفرض غرامة بثلاثين ديناراً على كل واحد فر من الجيش، فسميت «غرامة الهاربين».

إبراهيم الثاني أمير خرافي مختلّ العقل :

غالباً ما سنحت لنا الفرصة للإشارة إلى الأعمال الجنونية الدامية التي قام بها إبراهيم الثاني. لكن قائمة الجرائم التي نسبتها إليه كتب التاريخ⁽¹⁾ أطول من ذلك بكثير، ولم تستوف بأكملها، كما قيل. وأغزر مؤلف في هذا الباب كان التويري الذي نبهنا أنه لم يعمل إلا على تزويدنا ببعض «اللّمع» من حماقاته. قال: «ونحن نذكر لمعة من محاسن

== فقد استعمل مثلاً طارق بن زياد هذه الحيلة خلال فتح الأندلس. لكن التغلبي بلحم البشر من طرف الجيوش الإسلامية كان حقيقةً أحياناً. فقد ذبح الخدم في ذي القعدة 282/ يناير 896، أبا الجيش خمارويه الطولوني، فأوقف خلمه وقتلوا وصلبوا. قال المسعودي: «ومنهم من شرح لحمه من أفخاضه وعجزه، وأكله السودان ممالك أبي الجيش». تحقيق وترجمة Barbier de Meynard كتاب مروج الذهب، ج 8، 147 - 148. وذكر مثال آخر للتغلي بلحم البشر بإفريقية في عهد بني زيري. وأوقف الأمير المنصور الداعي أبا الفهم الذي أثار كرامة. «وانزعجت كبده وشوت وأكلت. ومزق الصنهاجيون و«هيد» المنصور الجثة وأفرسوها. ولم يتركوا إلا المظالم وأقيمت هذه الوليمة الفظيعة يوم الثلاثاء في 3 صفر 378 هـ/ 23 ماي 1988.

(La Berbérie Orientale sous les Zirides, I, 77) H.R. IDRIS

(1) انظر بخصوص هذه الفترة، «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 6 - 17 و«الحلة» لابن الأبار، ج 2، 260 - 263 و 268 - 270؛ و«البيان» لابن علفري، ج 1، 132 - 133؛ و«النهاية» للتويري، ج 2، 89 - 92؛ و«العبر» لابن خلدون، 436؛ و«الأعمال» لابن الخطيب، ج 2، 440 - 443/ 14 - 17؛ و«كتاب السير» للشماخي، 271، 272؛ و«الطليقات»، أبو العرب، ص 139، 140، 142، 143، 145، 149، 162، 187، 192؛ و«الرياض» للملكي، ج 1، 268 - 269، 387، 390، والمخطوطة ظهر ورقة 60، وجه ورقة 61 و«عياض الملاحك»، الترجم رقم 56، 63، 66، 68، 127، 131.

أفعاله ومساوئها تدل على ما كان عليه، وترك الإطالة جرياً على القاعدة في الاختصار»⁽¹⁾.

ولستعرض بدورنا عينات من الجرائم والفظائع من كل نوع، التي تكون الألوان الأصلية المترتبة منها الصورة التقليدية لأشهر أمراء دولة بني الأغلب. كان اسم إبراهيم الثاني يذكر منذ أجيال بأفطع الأعمال المفرطة، لا غير أو يكاد، فكان بطل الاضطراب العقلي والشر، ولم يكن شهريار الكريه بطل ألف ليلة وليلة، سوى صورة شاحبة وباهتة بالنظر إليه.

وقد وُصف إبراهيم الثاني كشخص تفتن في التقتيل، يعشق القتل والتأنق فيه والتلذذ به، فكان يتهيج لاستنشاق رائحة الدم، ويتلذذ بلذة الآلام الفريدة التي كان يسلمها على الآخرين. فقد قتل كثيراً، كما مر بنا ذلك، لإرضاء حاجات استبداده، وتماشياً مع المنطق الباطن لسياسته التي كانت تتطلب دائماً مزيداً من الدم. لكنه لم يقف عند حل القتل، وحتى عند حد الجرائم السياسية. بل نسبت إليه جرائم قتل أخرى لا تحصى كانت أكثر مجانية.

فقد فاجأ يوماً مطر غزير، فلجأ هو وصحبه عند أحد رعاياه المتواضعين، وقد كان له بستان به شجر التين. فاجتهد المسكين في ترضية ضيوفه الكبار، وكان جزاؤه الجلد. ولم يجد إبراهيم متديلاً صغيراً كان يستخدمه لمسح فمه، لما كان يتناول الشراب. فأفلت المندبل من يد جارية، فحمله خادم ودفع حياته ثمناً لما سرق، وقتل ثلاثمائة من الخدم الآخرين معه.

وسدت مرة حجرة على جمع آخر من الخدم الصقالية، لأسباب لم تذكر، على فرض أن تكون هناك أسباب، كان الأمير يريد أن يموتوا جوعاً. فوجد أحدهم سيفاً، فحرق رفاقه المساكين من التعذيب وانتحر. «وحزن الملك إذ لم يموتوا جوعاً»⁽²⁾.

وقال الأمير يوماً لأحد الأعوان بدواوينه، بعد أن عذب رئيسه عذاباً فظيماً وضرب عنقه لهفوة ارتكبتها: «إن لك خدمة وقديم صحة، وأقتلك قتلة مريحة»⁽³⁾.

وأقدم فقيه من الحنفية هو أبو عقاب بن الرعناء، على التشدد في القول بخصوص زملائه الذين كانوا يقبلون التردد على بلاط إبراهيم الثاني. فطلب الأمير بأن تعد له حفرة

(1) النهاية، ج 2، 89.

(2) الشماخي، كتاب السير، ص 272.

(3) الشماخي، المرجع المذكور، ص 272.

مرحاض ويحبس فيها. فمات تحت النجاسات التي لم يعلم بوجوده بينها، كل أولئك الذين كانوا أدوات لهذا التعذيب الشنيع، دون وعي منهم.

وقد تضرر أقارب الأمير أكثر من غيرهم، من حماقاته القاتلة، كما روته المصادر. فقد أمر بقتل إخوته الثمانية بحضوره، وكان أحدهم كسيحًا أو يكاد، فكان يترجاه العفو نظرًا إلى عجزه بالذات، فأجاب: «لا يجوز أن تخرج عن حكم الجماعة»⁽¹⁾ وأنزل به نفس المصير.

وقد روي أنه أمر بقتل ابنه أبي الأغلب⁽²⁾، وذنبه انه ارتاب في صحة عقل والده صاحب القدر العظيم.

لكن يبدو أن إبراهيم كان يكره البنات خاصة، فكان يأمر بقتلهن عند الولادة بصورة منتظمة. فعملت والدته المستحيل لتجنبهن مثل هذا المصير الفظيع. وذكر أنه كلما ولدت جارية بنتًا، إلا وأخذتها منها وربتها خفية. وعلى هذا النحو اجتمع في بيتها ست عشرة من الفتيات. قال النويري⁽³⁾: «فقال له ذات يوم - وقد رأت منه طيب نفس - يا سيدي! قد ربيت لك وصافف ملاحًا، وأحب أن تراهن - فقال: نعم، قريبهن مني. فأدخلتهن عليه، فاستحسنهن. - فقالت: هذه ابنتك من جاريتك فلانة، وهذه من فلانة... حتى عدتهن عليه.

فلما خرج قال لخدام له أسود كان سيافًا، يقال له ميمون: امض فجنني برؤوسهن. فتوقف استعظامًا منه لذلك. فسبه وقال: امض وإلاّ قدمتك قبلهن. فمضى إليهن، فجعلن يصحن ويكيبن ويسترحمن. فلم يقن ذلك عنهن شيئًا، وأخذ رؤوسهن وجاء بها معلقة بشعورهن فطرحها بين يديه».

كان إبراهيم الثاني يعشق الأولاد الصغار أيضًا، فكان محاطًا بستين من الأحداث⁽⁴⁾، لإرضاء رذيلته التي كانت شائعة في بلاطات العصر الوسيط، وقد أعد لهم مبيتًا يشرف عليه وكيل. «فبلغه أن بعضهم يمشي في الليل إلى بعض»⁽⁵⁾. فجلس الأمير على عرشه وأمر بإحضارهم بين يديه. فاعترف بعضهم بما جرى وأنكر آخرون. فأنزل

(1) النهاية، ج 2، 91.

(2) الشماخي، كتاب السير، ص 272، سماه أبا عقاب.

(3) النهاية، ج 2، 91.

(4) ذكر الشماخي (كتاب السير، ص 271) أنهم أربعة وستون.

(5) النويري، النهاية، ج 2، 91.

على رأس الحدث المفضل لديه الذي أكد براءته، ضربة بدبوسه، أطارت مخه من دماغه في الحين. ثم تفنن في تقتيل الآخرين. فأمر بإعداد فرن وإلقاء خمسة أو ستة من المذنبين فيه كل يوم، ولم ينتج بعضهم من النار إلا ليموتوا مختنقين في الحجرة الساخنة لحمامات القصر التي سجنوا بها.

ولم تلق الجوارى مصيرًا أفضل من مصير الأحداث فكان سيدهن العظيم يلتذ ببناء حائط عليهن وهن على قيد الحياة أو أن يخنقن أو يذبحن. ولم يجد إبراهيم الثاني نفسه آخر الأمر إلا في قصر خالٍ كانت الذكرى وأطياف ضحايا المتعددين، تراوده لا غير. فكأنه ذلك القصر الحقيقي المعروف في الأساطير الشرقية الحالكة، وقد كان يذكر بالربع والأشباح التي ملأته. واستمر تمثيل المشاهد الفظية رغم ذلك في هذا الإطار الخالي الأليم، بقوة مأسوية متزايدة وبمفعول مدروس أقوى.

قال النويري⁽¹⁾، وقد وهب حقًا القدرة على التأليف المسرحي:

«فدخل على أمه في بعض الأيام، فقامت إليه، ورحبت به، فقال لها: إني أحب طعامك. فسرت بذلك، وأحضرت الطعام، فأكل وشرب وانبط. فلما رأت سروره قالت له: إن عندي وصيفتين ريبتهما لك، وأذخرتهما لمسرتك، وقد طال عهدك بالأنس بعد قتل الجوارى، وهما يحسان القراءة بالألحان، فهل لك أن أحضرهما للقراءة بين يديك؟ - فقال: افعلي - فأمرت بإحضارهما فأخضرتا، وأمرتتهما بالقراءة، فقرأنا أحسن قراءة. ثم قالت له أمه: هل لك أن ينشداك الشعر؟ - قال: نعم - فغنتا بالعود والطنبور أبداع غناء، حتى عمل فيه الشراب وأراد الانصراف. فقالت له: هل لك أن تمشيا خلفك حتى تصل إلى مكانك، وتقف على رأسك، وتؤانساك، فقد طال عهدك بالأنس؟ - قال: نعم. فمضى وهما خلفه.

فلم يكن إلا أقل من ساعة حتى أتبل خادم وعلى رأسه طبق وعليه منديل. فظنت أنه وجه إليها بهدية، فوضع الخادم الطبق بين يديها ورفع المنديل، وإذا برأسيهما. فصرخت أمه وغشي عليها، وأفادت بعد ساعة طويلة وهي تدعو عليه وتلعنه. وأخباره في مثل هذا طويلة».

وبالأحرى يمكن أن نقول إنها خرافات، لأن القصة التي أوردناها منذ حين لا نشوه بلا شك أساطير ألف ليلة وليلة. وليس من الضروري أن يكون للمرء عقل ثاقب بنقده

(1) النهاية، ج 2، 92.

بصورة خاصة، للتعرف على المادة التي غذت القصة، كما اشتهرت في العصر الوسيط. ليس من الغريب من جهة أخرى أن وجد المؤرخون خصباً كله أدب لوصف إبراهيم الثاني، وقد عرفوا بمثل ذلك الإيجاز ومثل تلك الضحالة؟ ومن الثابت أنهم كانوا، مثل زملائهم الجغرافيين، يحبون تسليية القراء بقصص مثيرة، لكن عملهم كان محض خيال في أغلب الأوقات. وهذا لا يعني حتماً أنهم كانوا يخلقون. بل كانوا يقتصرون على الاقتباس من التراث المشترك لجميع القصاصين، وقد غذاه وأثراه الخيال الشعبي الذي لا ينفى. وقد أسهم العمل الشعبي بكل تأكيد في رسم صورة إبراهيم الثاني الذي وُصف بكل أوصاف بطل الرواية المفرط القسوة، أو بطل قصص العنف.

ويوجد لا محالة أكثر من ذلك لزوع الشك في عقولنا، فامتنع علينا منح الثقة الكاملة أو المفرطة لكل ما يروى بشأنه. ألم يؤكد لنا أنه قتل ابنه أبا الأغلب؟ غير أننا وجدنا هذا الأمير حياً في صقلية سنة 902/289، وكان يقاتل في حصار طبرمين⁽¹⁾ بقيادة أبيه، وعاش بعده، ورفض خلافته على رأس الجيش، فترك القيادة لزيادة الله الثاني الأمير المقبل، ولم يتبّه أي مؤرخ لهذا التناقض.

ويوجد حدث آخر يثير الاستغراب لا محالة، ومن الواجب ذكره. فقد اقتبست جميع الألوان الحالكة المستخدمة لرسم صورة إبراهيم الثاني - وقد صرح بذلك المؤرخون - عن الرقيق (المتوفى بعد سنة 1027/418 - 1028). والرقيق الذي نقل عن مصادر أخرى لم تصلنا، قام عموماً بعمل الناقل الزنيه وهو لم يخلق قطعاً الحكايات التي وصلتنا عن طريقه. لكنه قام بلا شك بالانتقاء والتقدير. فقد ذكر بصورة مجملة موجزة خصال إبراهيم الثاني، وفضل الإطالة بخصوص عيوبه. ولا بد أن الحكايات السوداء كانت أكثر عدداً في «تاريخه»، لأن المؤلفين الذين نقلوها، قالوا إنهم اقتصروا على ذكر مجرد عينات منها. لكن تشيع الرقيق، وهو الذي كان رئيساً للحجاب في عهد بني زيري طيلة ربع قرن، وقبل القطيعة⁽²⁾ مع القاهرة، لم يكن بالأمر الخفي. ولذا، يتضح معنى الانتقاء الذي قام به. ومن المحتمل جداً أنه كان على حسن نية، ومع ذلك فقد تأثر باختياراته ونظرته إلى الأمور، فأفسح المجال للأدب «الأسود» الذي كان إبراهيم

(1) أنظر الزيري، النهاية، ج 2، 188 وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 17/443.

(2) حول هذه القطيعة، أنظر R.H. IDRISS (Zirides, I. 172, et c.). وجاء في الكتاب خاصة: «ولذا، يجب تأريخ ذروة القطيعة الدبلوماسية حوالي سنة 439 - 1047/440 - 1048. والمطلون أن مظاهرها المتلاحقة امتدت على عشر سنوات، من عام 433 إلى عام 1041/443 - 1052». (I. 193).

الثاني بطله. ومن المحتمل جدًا أن يكون هذا الأدب قد تغلّى إلى حدّ كبير بدعاية الشيعة، ثم انتشر لأسباب سياسية، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الداعي قد وصل إلى بلاد كتامة سنة 893/280.

ومن المؤكد أن هذا الأدب قد اختفى فيما بعد لأسباب سياسية أيضًا، بلا شك إثر ظهور تآليف أحد أعقاب بني زيري، وهو ابن شدّاد المتوفى في الشرق بعد سنة 1182/582، والذي كان والد جدّه المعزّ بن باديس (407 - 1016/457 - 1062) قد انفصل عن القاهرة «وجدّد العهد بتقاليد بني الأغلب المواليين لبني العباس»⁽¹⁾. وبناءً على ذلك فإن ابن الأثير الشامي (ت. 1233/630) الذي كان ينقل عن ابن شدّاد على وجه العموم، لأن تأليفه كان أسهل منالاً بالنسبة إليه بسبب القرب في الزمان والمكان - إذ كان ابن شدّاد يعيش في دمشق - لم يذكر شيئاً عن قسوة إبراهيم الثامن. إنه لصمت محيرًا! ولا نجد سبباً خاصاً من شأنه أن يحمل الناقل المشرقي على تخليص كتابه الكامل من كلّ الشوائب والتطوّع لمدح أمير قيرواني توفي قبل ذلك بعدة قرون. وهكذا يتسنى لنا ملاحظة وجود روائتين مختلفتين حول إبراهيم الثاني، الأولى مناهضة في الجملة للأمير، وهي منقولة عن الرقيق الشيعي، وقد وردت مرارًا وتكرارًا في كتب التاريخ المغربية، وانتقلت من الاستنكار في «أعمال» ابن الخطيب إلى اللعنة الصريحة⁽²⁾. في حين أبدت الثانية الأمير الأغلب ونقلها عن ابن شدّاد المؤرخ المشرقي ابن الأثير في كتابه «الكامل» دون سواه. ونظرًا إلى نسب ابن شدّاد فقد توفرت لديه وثائق غزيرة ومتنوعة تمتد بلا شك إلى تأليف الرقيق. ولذلك فإننا نعتقد أنه تعمّد - بالنظر إلى تغيّر الظروف السياسية - إهمال المآخذ المنسوبة إلى إبراهيم الثاني. فإليه يرجع بلا شك ردّ الاعتبار المقصود لهذا الأمير، وقد ورد صدهاء في الكامل.

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه، وهو كيف أمكن للتاريخ المغربي أن يجاري الرقيق الشيعي عوض ابن شدّاد السني؟ ولعل سبب ذلك أن المؤرخين المغاربة قد نسوا ربما

(1) R.H. IDRISS, *Zirides*, I, 203.

(2) ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 440/14. كان هذا الاستنكار أيضًا أكثر تسرّعًا في بعض الأحيان، لكن لم يكن أقل بلاغة ولا أقل مفعولاً. وقد ظهر عبر صمت المؤرخ عن فتوحات إبراهيم الباهرة في صقلية، التي يمكن أن تمحو جرائمه في نظر العامة في العصر الوسيط. ولم يذكر ابن علاري مثلاً شيئاً عن هذه الفتوحات، ولم يخصص لها ابن الخطيب سوى ثلاثة سطور باعثة جدًا وموجزة جدًا بلا ريب. ولذا، فلا شك في كره كتب التاريخ بالمغرب، لإبراهيم الثاني، فيجب أن يحملنا ذلك على الحيطة حتى لا نتعاضد بدورنا وبصورة لا شعورية أيضًا، في موقف ذاتي إلى حد بعيد. لم يتجّ فعملًا Fournel ولا VONDERHEYDEN من هذا الإغراء.

بسرعة أن الرقيق الذي أحرز تأليفه نجاحًا كبيرًا كان شيعيًا. ومهما يكن من أمر، فإنهم لم يشعروا بأيّ ارتياب تجاه تأليف هو قبل كلّ شيء غير ديني، وبالتالي لا يستدعي أيّ تقيُّظ. ولا شك أن صورة إبراهيم الثاني التي تضمنها الكتاب كانت مطابقة للصورة التي ارتسمت بوجه عام في أذهان المؤرخين فلم يشكّوا في إمكانية التزوير ولا في إمكانية صنع تلك الصورة من قِبل الدعاية الشيعية. إذ لم يكن مؤرخ العصر الوسيط ناقدًا، باستثناء ابن خلدون. وفي الجملة فإنهم لم يشكّوا في ذلك. أضف إلى ذلك أن كتاب ابن شدّاد الذي كان مجال رواجه في المشرق، لا يبدو أنه كان معروفًا بصورة مباشرة في المغرب. كما لا يبدو أن ابن خلدون مثلاً قد اطلع عليه رأسًا. ذلك أنه قد قارن بين الرقيق من جهة وبين ابن الأثير من جهة أخرى بخصوص الآراء المتضاربة التي أُبديت حول إبراهيم الثاني، وتركها وجه لوجه دون أن يتخذ شخصيًا أيّ موقف. فلو اطلع على كتاب ابن شدّاد كما اطلع على كتاب الرقيق لما تأخر قطعًا عن الرجوع إلى المصدر والإشارة إليه بصريح العبارة. وهكذا فقد وُجِدَت روايتان مستقلّتان ومتضاربتان حول إبراهيم الثاني، الأولى مغربية والثانية شرقية. كما تتخذ الرواية الشفهية هي أيضًا في أغلب الأحيان شكلًا قصصيًا. ولكن الأمر يتعلّق هذه المرّة بقصة ممتعة. ونقدّم فيما يلي صورة منها.

قال ابن الأثير⁽¹⁾: «فمن ذلك أن تاجرًا من أهل القيروان كانت له امرأة جميلة صالحة عفيفة، فاتصل خبرها بوزير الأمير إبراهيم، فأرسل إليها، فلم تجبه، فاشتد غرامه بها، وشكا حاله إلى عجزو كانت تغشاه، وكانت أيضًا لها من الأمير منزلة، ومن والدته منزلة كبيرة، وهي موصوفة عندهم بالصلاح، يتبركون بها، ويسألونها الدعاء، فقالت للوزير: أنا أتلطف بها، وأجمع بينكما. وراحت إلى بيت المرأة، فقرعت الباب وقالت: قد أصاب ثوبي نجاسة أريد تطهيرها، فخرجت المرأة ولقيتها فرحبت بها، وأدخلتها، وطهرت ثوبها، وقامت العجزو تصلي، فعرضت المرأة عليها الطعام، فقالت: إني صائمة، ولا بد من التردد إليك، ثم صارت تغشاه، ثم قالت لها: عندي يتيمة أريد أن أحملها إلى زوجها، فإن خف عليك إعاة حليك أجمّلها به فقلّت. وأحضرت جميع حليها وسلمته إليها، فأخذته العجزو وانصرفت، وغابت أيامًا، وجاءت إليها فقالت لها: أين الحلي؟ فقالت: هو عند الوزير، عبرت عليه وهو معي فأخذه مني، وقال: لا يسلمه

(1) الكامل، ج 6، 67.

إلا إليك. فتنازعنا، وخرجت العجوز، وجاء التاجر زوج المرأة، فأخبرته الخبر، فحضر دار الأمير إبراهيم وأخبره بالخبر، فدخل الأمير إلى والدته، وسألها عن العجوز، فقالت: هي تدعو لك، فأمر بإحضارها ليتبرك بها، فأحضرتها والدته، فلما رآها أكرمها وأقبل عليها وانبسط معها. ثم، إنه أخذ خاتماً من إصبعها وجعل يقلّبه ويعبث به، ثم إنه أحضر خصياً له وقال له: انطلق إلى بيت العجوز، وقل لابنتها تسلم الحق الذي فيه الحلّي، وصفته كذا، وهو كذا وكذا، وهذا الخاتم علامة منها. فمضى الخادم وأحضر الحق، فقال للعجوز: ما هذا؟ فلما رأت الحق سقط في يدها، وقتلها، ودفنها في الدار وأعطى الحق صاحبه، وأضاف إليه شيئاً آخر، وقال له: أما الوزير فإن انتصمت منه الآن ينكشف الأمر، ولكن سأجعل له ذنباً أخذه به، فتركه مدة يسيرة، وجعل له جرماً أخذه به فقتله».

من الواضح أن هذا العدل هو عدل الأساطير، كما هي الحال في عهد سليمان. وقد جمع بين الفطنة والحكمة، وهو أيضاً عدل مخيف سريع محاط بالقموض. لكن مر بنا فعلاً أن عدل إبراهيم الثاني كان محل مديح جماعي، وكان مضرب الأمثال والأساطير كعدل سليمان تقريباً. وكذلك شأن قساوة الأمير. وما يبدو لنا غير مشكوك فيه هو أن الخيال الشعبي الذي حمي بسبب جو الهول الذي تميز به نهاية حكم هذا الأمير، قد توسع كثيراً في الغرضين المفضلين في الحكايات الشرقية. ألم يبدأ النويري قصص فظاعاته بعبارة «يقال إنه»؟ فهكذا تبدأ الحكايات عامة.

لكن لم يكن كل شيء أسطوري قطعاً فيما قيل عن إبراهيم الثاني. فكيف نميز بين أوصاف الأمير الحقيقي وأوصاف الأمير الخرافي كما وُصف لنا، سواء في قصة محزنة أو ممتعة؟.

لقد ثبتت صحة حدثين بصورة جيدة، فقد احتفظ إبراهيم الثاني بصدقات متينة في أوساط الفقهاء حتى آخر حياته، وتآلم بلا منازع من اضطرابات عقلية خطيرة. وغالباً ما تحدثت عنه كتب المناقب السنية، والملاحظ أنه لم ترد فيها آية إشارة إلى فظاعاته، ولم يذكر اسمه بأي استنكار خاص. وحجة الصمت لم تفقد كل قيمة في هذا الشأن. وبالفعل، لا يفهم إلا بعسر كيف أن ما ارتكبه الأمير من فظاعات جسمية وشنيعة، لم تثر أقل غضب عند أناس كانوا يتأثرون عامة لأمر أقل من ذلك بكثير. والمحير أكثر هو التقدير الممنوح لإبراهيم الثاني من بعض كبار الفقهاء والزهاد. لكن إذا كان الإنسان فقيهاً أو زاهداً، فلا يصرح بأنه صديق لوحش دون أن يكون محل انتقادات الرفاق المتربصين بما يجد من تصدعات، والأنكى من ذلك أن يتعرض المرء لفقدان

مقامه في نظر الجماهير. لكن أحمد بن مُتَّعِب المتوفى يوم السبت في 7 ذي القعدة 277/20 فبراير 891، كان من أشهر زهاد عصره، وكان صديقاً لإبراهيم الثاني. وكان غارقاً في الوجود بمسجد السبت، وهو المكان الذي كان يلتقي فيه الصوفيون في ذلك العهد. وكانت الصداقة قوية بين الرجلين إلى حد أن الأمير كان يستهل رسائله إلى أحمد بن معتب بعبارة «أخي في الإسلام وصديقي». ولئن توترت هذه الصداقة بعد ذلك، فذلك لأسباب سياسية دينية لا علاقة لها بسيرة الأمور. وقد تخلى الأمير فعلاً عن حمايته لابن معتب في النزاع الذي واجه فيه قاضي القضاة المعتزلي ابن عبدون، مع بعض السنيين الآخرين. وحتى بعد هذه الخيبة، لم يقلد ابن معتب إلا على البوح بكامل المحبة لصديقه القديم العظيم.

ومن جهة أخرى، نجد أن الفقهاء كانوا يترددون على بلاط الأمير، ويتنافسون مثل ابن الحداد المعروف (توفي في رجب 302/يناير - فبراير 915)، في مجالس المناظرات التي كانت تلتهم، بمحضر الأمير. وهكذا نجد الجو التقليدي لبلاطات جميع أمراء الأغالبة مع إبداء الاحترازمات والتحفظات المعتادة طبعاً. ولا نشعر عند مطالعة كتب الأخبار، أن إبراهيم الثاني كان وحشاً فريداً. بل خلافاً لذلك، نجده يبدى تقديراً واحتراماً أكبر مما أبداه عدة أمراء سابقين، تجاه الأشخاص المشهورين بعلمهم وزهدهم. فقد رافق الفقيه الولي عبد الجبار (المتوفى في أول رجب 281/6 سبتمبر 894) حتى باب القصر، وساعده على ركوب فرسه. ونجده أيضاً يتحوّل إلى سوسة لزيارة الزاهد الكبير الأعمى أبي الأحوص (توفي سنة 284/897)، وقد جلس متواضعاً على الأرض لسماع نصيحته. ولما تدخل أبو الأحوص لديه بعبارة جارحة، حرر الأمير أسرى تونس. ويبدو أن تأييد «أهل البصائر»⁽¹⁾ لم يعوزه حتى آخر حياته، إذ نجدهم مجموعين تحت رايته في صقلية.

ومجمل القول، فالأمر المحير هو أن أوساط الزهاد الذين كانوا يقومون بدور مقياس الأخلاق أو يكاد، لا يبدو أنهم أظهروا تحفظاً لزاء إبراهيم الثاني، أكبر مما واجهوا به أسلافه، بل بالعكس. ولذا، فهذه شهادة هامة بصورة خاصة، أولاً لأنها غير مباشرة، أي أقل ارتياباً، ثم لأنها تمثل أخباراً على حدة وتتميز عما اشتهر من أخبار عند الرقيق، لأنها تكتسي طابعاً مخالفاً لما ورد بكتب التاريخ.

(1) التويري، النهاية، ج 2، 88.

فماذا نحفظ حيث؟ لا يقرض إلا الأغنياء قطعاً (كما يقال في المثل). لكن إبراهيم الثاني لم يكن بلا شك يمثل ذلك السواد ولا يمثل تلك النصاعة التي حاولت روايتان متناقضتان إقناعنا به. ومن المؤكد أنه لم يكن ولياً صالحاً ولا شخصاً قبيحاً للغاية.

ومما لا شك فيه أنه لم يكن مترناً كل الاتزان. لكن الحكم لم يكن أحسن علاج لصحة العقول المريضة، وبالطبع فهو يضاعف الوسائل التي يضعها في خدمة النزوات، ويثير المخاطر بصورة جدية، وقد أملاها انخراط الاتزان العقلي. فما هو الداء الذي أصاب إبراهيم الثاني؟ من المحتمل أنه لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا من طرف إخصائي. وما يمكن أن نفعله هو توضيح المراحل المرافقة لتطور مرضه، ومحاولة إبراز النزعات والأعراض.

فلنوجز القول، لما ولد إبراهيم الثاني، كان عمر والده ثلاث عشرة سنة. غير أن هذا الأمر لم يكن استثنائياً جداً، بالنسبة إلى حضارة كان الاتصال الجنسي يبدأ فيها عند البلوغ، وربما قبل ذلك، في أعلى طبقات المجتمع على الأقل. وقد ارتقى إلى الحكم في سن السادسة والعشرين، في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875. ولم تكن تشوبه شائبة طيلة سبع سنوات، أي حتى سنة 268/882، كما أجمع مؤرخو المغرب على تأكيد ذلك. وبعد سبع سنوات أخرى، أي في سنة 275/889 - 890، برهن إبراهيم الثاني على كثير من ضبط النفس والاتزان، في ثورة الدراهم. وكانت سنه أربعين عاماً آنذاك. لكن، بدايةً من هذا التاريخ، وهله السن، اكتست سياسة إبراهيم الثاني صبغة أكثر استبداداً بلا شك، وأكثر قساوة، وأكثر تقيلاً، وتجسست في تعدد القتل. ولا شك أنه شرع بدايةً من ذلك الوقت - وقد ساعدت على ذلك دعاية الشيعة التي اشتدت وطأتها بدايةً من سنة 280/893 - في الظهور بوجهٍ مرعب. فأصبح من العبث تمييز الأوصاف الحقيقية في الصورة من الأوصاف التي رسمتها الأسطورة.

والذي لا مراء فيه، هو أن المراحل التي حاولنا تحليلها، بفضل العلامات، لا بد أنها طابقت تدرجاً واقعياً كان بلا منازع تلوج منحني الداء الذي أصاب الأمير، وذلك رغم ما لوحظ من حتمية في تكرار عدد سبعة.

لأن إبراهيم الثاني لم يكن مترناً قطعاً. وكان معاصروه على علمٍ من ذلك، وقد أشاروا إلى هذا الأمر. ودونت المصادر التي لدينا أصداءً لتشخيصاتهم. قال ابن الأبار:

«كان كثير الملل، شديد الخسد»⁽¹⁾. وقال ابن عذاري: «وكان كثير الملل، شديد الخسد...، ثم غلب عليه خلط سوداوي، فتغير، وساءت أخلاقه»⁽²⁾. وقال ابن خلدون: «وأنه أصابه آخر عمره مالمخوليا»⁽³⁾. وقال ابن الخطيب: «فسد فكره لغلبة مزاج سودوي عليه»⁽⁴⁾. واعتبر الشماخي الذي لم يعطل التاريخ للوقائع قط، مشاغله بيوم البحث، إن الداء الذي أصاب إبراهيم الثاني، كان بمثابة العقاب الإلهي الذي تلا الفطائع المسطرة على قبائل نفوسة، قال: «وكللك ابتلى الله ابن الأغلب، واستحال طبعه، وغلب عليه سوء المزاج، فتغير عقله»⁽⁵⁾.

لقد كان إبراهيم الثاني مصاباً بمرض عقلي، وصورة مرضه تخص الطب النفسي. ولايضاح الطريق التي شارف فيها الجنون، وهي طريق لم تكن متوقعة في البداية، حتى أن معاصريه أفتوا بشأنه، وأكدوا أنه أحسن حاكم ممكن، يجب علينا تفحص نفسيته استناداً إلى جميع المعلومات والملاحظات المدونة التي كانت صحيحة لا مراء فيها، أو أنها كانت على الأقل معقولة تماماً. غير أنه من نافلة القول ملاحظة النقص في التوضيحات، ومن المحتمل أنها ستعوزنا دائماً، إلا إذا كشفت أمور غير متوقعة قليلة الاحتمال أيضاً. فمثلاً ليست لنا وسائل كثيرة للنفاذ إلى حساسيته. وليس لدينا منه إلا بيتين من الشعر. فلنحاول تحليلهما. وهماك البيتين:

«نحن النجوم بنو النجوم وجدنا قمر السماء أبو النجوم تميم
والشمس جذتنا فمن ذا مثلنا متواصلان كريمة وكريم»
روى ابن الأثير هذه الأبيات⁽⁶⁾، وقد أسف لكون مؤلفها لم يصب وحده بجميع

(1) الحلة، ص 261 ورد بالكتاب «المال» مكان «الملل». فصحبنا الرواية، لأنها مطابقة للسياق، حسب ابن عذاري، البيان، ج 1، 132.

(2) البيان، ج 1، 132.

(3) العبر، ج 4، 436. في خصوص الاضطرابات العقلية المعروفة باسم المخلولاء.

(4) انظر (Manuel de Psychiatrie) H. Ey, P. BERNARD et Ch. BRISOT.

يعالج الفصل الثالث (ص 215 - 231) «أزمات المالمخولياء»، وقد ورد به أن الشخص المصاب بها يتعرض «لنقص عام في الذوق وبالأخص لأرق يزداد خطورة. فيصير منشغلاً، ويريد مزاجه، ويتناقص نشاطه المهني والمزلي» (ص 216). ولتذكر في هذا الصدد أن إبراهيم الثاني كان مصاباً بالأرق، وروي أن رقادة سميت كذلك لأن موقعها مكته من النوم أثناء نزهة.

(5) الأحمال، ج 2، 440/4.

(6) كتاب السير، ص 271.

(7) الحلة، ص 261.

النواب التي نزلت على دولته، عقاباً له على هذا النظم «الغث»، وتخلص أيضاً إلى أن إبراهيم الثاني كان فظاً بلا ثقافة. ولنفهم من هذا القول أنه لم يكن يملك وجهة القلب والعقل، التي كان يتصف بها من تتقف ثقافة أدبية أساسية، وكانت هذه الثقافة تشكل الحلية الضرورية للأديب والإنسان في القرن التاسع الإسلامي، مثل ابن عمه محمد بن زيادة الله الثاني الذي كان يقارن به. وكانت أبياته تتضمن الكبرياء الصيباني للضعيف لا غير. وقد اكتفى للتعبير عن ذاته - لأن القضية مسلمة مسبقاً بالطبع - بلوك ما اقتبسه من أسمى الصور من الوجهة المادية. فأقحم بها جميع الأجرام السماوية. ولا مراء في أنه لم يكن لإبراهيم الثاني أي إحساس شعري. فلم يكن صاحب خيال ولا صاحب عاطفة. ولم يكن يتذوق بالمرّة المجاز اللطيف المتكلف الذي كان يضفي قيمة على القصيدة المزهرة في عصره، وغالباً ما كانت القصيدة متصنعة لكثرة ما شحنت حساسية ورقة. ولتأكيد أو إثبات رأيه في نفسه وفي أجداده الذين كانوا من طينة رفيعة، جمع في هذين البيتين كل الكواكب، في نظم موجز سهل رتيب، لكنه أيضاً بات. فينكشف من خلال هذه الكيفية في العمل، فكر مادي حسي وعملي في جوهره.

وينعكس هذا التكوين الفكري المتجه نحو الشيء النفعي العملي، في عناصر أخرى من ثقافة الأمير وشخصيته. فقد كان إبراهيم الثاني يحلق اللغة «السلافية». فهل أن ذلك علامة على تطلع معين إلى الثقافات الأجنبية؟ لا، قطعاً. إن مثل هذا التطلع لم يكن موجوداً في عصره لا محالة. وكان اهتمامه يقتصر بالأحرى على معرفة اللغة التي كان يتخاطب بها مع خدمه وبعض فرق الحرس، مما مكّنه في بعض الحالات، من كشف دسائسهم، أو من إبلاغهم مشاعره وأوامره، دون أن يتنبه خواصه إلى ذلك. فكان مثلاً يخاطب بالصرقلبية⁽¹⁾ الفنى بلاغ أثناء القضيتين المرفوعتين على قاضي القضاة ابن طالب، ثم على ابن البناء قاضي قسطنطينية. ولنلاحظ استعدادات الأمير للشك، وميله للتستر الذي كشف عنه هذا المظهر من ثقافته وسلوكه.

وتأكدت هذه الميزات بغيرها من نفس القبيل، وهي تكشف عن الطبع القلق المرتاب للأمير، وقد كان مهتماً بكشف أسرار القدر للهروب من مصيره الذي لم يكن يوحى له بأية ثقة. فاعتنى إبراهيم الثاني بعلم التنجيم، وولع به. ويبدو أنه كان يعتقد فيه

(1) انظر الطبقات، ص 162، أبو العرب؛ والرياض، للمالكي، ج 1، 387؛ والمداوك، ليعاض، ترجمة رقم 52 و 131.

عن اقتناع. لكن الاعتقاد في التنجيم لم يكن يدل حتمًا على عقل ضعيف في العصر الوسيط، ولو أن أكثر العقول اتزانًا لم تكن توليه لا محالة أي اعتبار، حتى إن الشعراء عرفوا كيف ينتلدون عند الحاجة على علم المنجمين، الذي أنكره الإسلام، خاصة إذا أخطؤوا. وقد أنشد أبو تمام (190 - 232/806 - 846):

«السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب»⁽¹⁾
 لكن، كان لعدة خلفاء منجمون رسميون، ومن بينهم المعتضد⁽²⁾ (270 - 289/892 - 902) الذي عاصر إبراهيم الثاني. وكان لأمير إفريقية منجمون أيضًا، وقد كانوا مكلفين بكشف القناع عن المستقبل، ليتمكن من اتقاء مخاطره. ولم تكن تكهنات هؤلاء المنجمين وإنذاراتهم غريبة عن بعض جرائمه السياسية التي ذهب ضحيتها الفتيان خاصة، إذ اتهموا بأنه يريدون اغتياله، كما ورد بطالع النجوم⁽³⁾. وقد أشار ابن الأبار إلى ضحالة معرفته بالأدب، لكن إبراهيم الثاني كان متضلّعًا كل التضلع في علم التنجيم المفيد جدًّا والعملّي جدًّا، فكان يعرف بصفته إحصائيًا حقيقيًا، قراءة الطالع بصورة صحيحة. وقد وصف⁽⁴⁾ وهو يراقب بنفسه الحسابات الدقيقة التي كان يقوم بها منجمه الطلاب المنجم الذي درس هذا العلم في العراق، وذلك في معركة طبرمين.

تلك هي دائرة تفكير الأمير. ولم تكن هذه الدائرة تهيم للصحة العقلية. لكن الظرف الذي ساد، بداية من منتصف فترة حكم إبراهيم الثاني، كان يتطلب وجود عقل سليم متين الأساس، لمقاومة دوامة التنبؤات المنظمة حول الظهور القريب للمهدي المنتظر، والمعلنة عن زوال الأغالية في أقرب الآجال. وسنرى أن إبراهيم الثاني انتبه لذلك انتباهًا شديدًا، ومن المؤكد أن ذلك لم يكن مفيدًا لعقله القلق بطبيعته. فعاش على هذا النحو، في مناخ ملائم لنمو حالة من عدم الاطمئنان الملازم له، نظرًا إلى دائرته الفكرية الطبيعية، وانتابه خوف مرضي بالسقوط وياتهايار البناء الذي شيده أجداده بأناة. فترتب على ذلك أن طرأ عدم الاستقرار على مزاجه، وحلة تجسست في صورة الحسد، وملل من كل شيء كان يشعر به سريعًا، ومالخولياء كان قد لاحظها معاصروه. ومن الثابت أو يكاد أنه نمت بهذه الصورة، عقدة الدُّهان الهذيان التي برزت في عدة جرائم

(1) من قصيدة بالية، بعنوان «فتح عمورية».

(2) استعان هذا الخليفة سنة 897/284، بالسرعة مثلاً. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 89.

(3) انظر ابن علقري، البيان، ج 1، ص 122 - 123.

(4) انظر الزبيدي، الطبقات، ص 263 - 264.

سياسية اكتست طابعاً وقائياً.

وكان التقدير المفرط الذي أبداه نحو الفقهاء والأولياء خاصة، للتوقي بلا شك. وكان خشوعه أمام أبي الأحوص الزاهد الأعمى المقيم برباط سوسة - وقد تدخل للإفراج عن أسرى تونس، فتقبل منه الأمير تعنيفات شديدة جداً⁽¹⁾ سنة 897/284، دون أن يرد الفعل - قد أملاه عليه اعتقاده الخرافي أكثر مما كانت تقوى حقيقية، وهو اعتقاد تغذى أيضاً بالقلق وعدم الاطمئنان للمستقبل. وقد حرص على المحافظة على صدقات دائمة مفيدة في بيئة الأتقياء، خشية من النفوذ الباطن للأولياء المبرورين على العامة، لأنه كان يأمل أن يتدخلوا لصالحه عند الحاجة. وقد كان كثير التهيب من ولي صالح. هو ابن معتب (توفي سنة 890/277 - 891)، وقد كان محل تقديس ومات منجذباً، وكان الأمير شديد الانزعاج وكثير الندم لأنه لم يحمه كما ينبغي من قاضي القضاة ابن عبدون⁽²⁾.

وتنير لنا كل هذه الأوصاف المتوافقة إنارة مفيدة، نفسية الأمير، وتوضح السبيل الذي فقد فيه صوابه. ويمدنا سلوكه الجنسي بعنصر نفساني مرضي آخر مبين، ينبغي مقابلته بالأعراض الأخرى السابق ذكرها. ولا شك فعلاً - مهما فكرنا بشأن صحة الرواية التي أفادت أنه أمات مئة قاسية أحداثه - أن إبراهيم الثاني كان يعشق الأطفال⁽³⁾. لكن

(1) انظر ترجمة أبي الأحوص في طبقات أبي العرب، ص 146 - 147؛ والرياض، المالكي، ج 1، 390 - 394؛ والمدارك، عياض، ترجمة رقم 68. وصف إبراهيم الثاني في هذه المؤلفات أنه كان كامل الخشوع أمام أبي الأحوص، فكان يزوره كثيراً، ويجلس على الجبل الذي كان يستخفمه أبو الأحوص لجمع الدقيق من الرحى التي كان يطحن بها الحبوب لإعداد خبزه، أو أنه كان يجلس على الأرض. وذكر أن الأمير كان يستجيب لطلبات الولي، أو يتحمل تقريره دون أن يرد الفعل. وقد أثله أبو الأحوص، فأذن أن تكتب لإبراهيم الثاني، وتوجه إليه مثلاً سورة القارة، وقد ورد بها العذاب الذي يترقب الظالمين. وخصصت في «البيان» لابن حذاري أيضاً (ج 1، 130) قصة له «حكاية ابن الأغلب والولي الشيخ أبو الأحوص». وقد اكتست تعنيفات الولي بها طابعاً أكثر تشدداً. ودوي أنه كتب لإبراهيم الثاني سنة 897/284: «يا فاسق! يا جائراً يا غافراً! قد حُتت عن شرايع الإسلام وعن قريب تُعاني مُعَذِّبَكَ من جهنم، وسترد، فتُطْلَم». فلم ينج الولي من غضب الأمير إلا بفضل الرحمة الإلهية. ونلاحظ مرة أخرى كيف أن مؤرخي المغرب كانوا يغالون في إبراز عيوب إبراهيم الثاني، ويفغنون المظاهر الأخرى.

(2) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 139.

(3) انظر أيضاً، ص 33 وبخصوص النتائج المتعلقة بالشلوذ في الطب النفسي، انظر E9. 9. *Atudes Psychiatriques*، ج 2، 278 - 340، وقد درس موضوع شلوذ خيار الغرض (*Anomalies du choix*)، وخاصة ص 294 - 298. و ص 335، حيث أثار في نفس السياق موضوع مرض الضمير الأخلاقي (*La pathologie de la conscience morale*).

اللواط يمكن أن يكشف عن خشية للمجهول، بمعنى الخوف من العالم، واللجوء إلى الذات نوعاً ما، وإلى الجسد الأكثر إنساناً والأكثر طمأنة⁽¹⁾. ويجب القول إن كثيراً من الأشخاص «العاديين» كانوا يسلكون يومياً نفس السلوك الذي سار عليه إبراهيم الثاني في إفريقية خلال العصر الوسيط. ومنعود إلى الحديث عن الحب الإغريقي في تأليف لاحق. ويجب أن نضيف أيضاً أن إبراهيم الثاني كان يميل إلى الجنس المغاير. وبالطبع لا علم لنا البتة بأمر زوجاته - لأنهن لم يثرن اهتمام كتب التأريخ عامة - لكن، كانت له زوجات أنجب له أطفالاً. غير أن الأخبار توفرت أكثر بخصوص جواربه. وروي أنه كان يقضي حياة بهيجة صحبتهن في بساتين رقادة، فكان يجازي بسخاء الشعراء من أجلهن. وكان ذلك بلا شك قبل أن يفقد صوابه وقبل أن تصيب عقله الماخولياء التي تحدث عنها ابن خلدون.

لكن الجنون بالمعنى الصحيح لم يصب إبراهيم الثاني. فقد كان الشخص الذي تخلى عن الحكم سنة 902/289 وخرج للجهاد، رجلاً واعياً، ثم إنه انتقل من طرف إلى نقبضه. فكان ثاباً وقد غمر الندم نفسه، فلبس الخشن⁽²⁾ وتلذل وراح يطلب الشهادة لنصرة الإسلام. لكن، أليس هذا الموقف فرازاً من الواقع أساماً، وقد وخزه سيف الآخرة بمنكبیه؟ إذ أن الآخرة عمرها بضحايا. وفي الجملة، فهل كان هذا الرجل القوي ضعيفاً كامل حياته؟ وهل كان جلاًدًا لأنه ضحية لرعبه الدنيوي والأخروي إذ يطرح أكثر من تساؤل بشأنه.

لكن، مهما بذل من جهد، فلا يمكن النفاذ حقاً إلى الغموض المحيط به، إذ تنقصنا التوضيحات. وقد نسبت إليه أعظم الخصال وأشنع الرذائل. ومن المؤكد أنه كان حاكماً عبقرياً ومستبدًا لا يرحم. ولم تحكم إفريقية بمثل هذا الحزم، ولربما أيضاً بمثل هذا العدل، من بعض الوجوه. لكن رعايا الأمير لا سيما منهم أكابر القوم، لم يدفعوا أبداً جزية أكبر من الدم. إنه كان يغالي في كل شيء، وقد ارتكب جرائم كثيرة قطعاً، ولربما نسبت إليه جرائم أكثر من ذلك. وقد غمط هذا المظهر الأمور الأخرى بصورة نهائية. فحسم الشر المطلق. وعلى هذا، فقد صار خاصة ذلك البطل الأسود المعروف في

(1) انظر مثلاً في هذا الموضوع تأليفاً للدكتور H. GIESE مدير معهد البحوث الجنسية بجامعة هامبورغ *L'homosexualité de l'homme*، ترجمة D. MAZE، وتقديم A. HESNARD، رئيس الجمعية الفرنسية لعلم التحليل النفسي.

(2) النوري، النهاية، ج 2، 87.

الحكايات الشرقية المدهشة، بمعنى أنه صار نوعًا من شهرار الرهيب الذي لا مراء في قيمته التاريخية.

التخلي عن الحكم والاستشهاد:

قدم مبعوث فوق العادة وجهه الخليفة إلى إفريقية، في بداية سنة 902/289⁽¹⁾. واستقبل في مخيم نصب في سيخة تونس، وكانت تكسوه الأولان العباسية، أي اللون الأسود. ولم يكن يحمل هذا الرسول أي رسالة خطية من أمير المؤمنين. وكان مكلفًا بمهمة شفوية. وكانت هذه المهمة تهدف، حسب النوري، إلى دعوة إبراهيم الثاني إلى الشرق، وتولية ابنه أبي العباس إفريقية، مكانه، حيث أن المعتضد كان غير راضٍ بصورة خاصة على سيرته⁽²⁾. وقد تحدث ابن خلدون بوضوح، أكبر من غيره، فذكر «العزل».

فما القول في رواية الأحداث على هذا النحو؟ الثابت أنه لم ينفرد بروايتها إلا النوري وابن خلدون، لكن صمت المصادر الأخرى يمكن تعليقه بيسر بانشغالها المفرط بالإيجاز⁽³⁾ - نترك آثار الحذف في هذه الكتب - ولا يكفي لرفضها. وقابلة تدخل الخليفة بمثل هذه المباحنة والنجاعة في شؤون إفريقية الداخلية، هي مسألة أعوص. ولا يوجد أي شك في أن المعتضد لم تكن له أية وسيلة للحصول على الطاعة، وذلك مهما بذل من جهد بالنظر إلى من سبقه مباشرة من الخلفاء، ولم يكن إبراهيم الثاني رجلًا

(1) كما روى النوري في «النهاية»، ج 2، 87. وحدد ابن خلدون هذه الزيارة بسنة 288. ولم تتحدث عنها المصادر الأخرى. لكن صمتها الذي تواصل في «البيان» حتى فتوحات إبراهيم الثاني في صقلية، يمكن أن يعزى بيسر، عند حذفه من طرف مؤلفي هذه المصادر، في الكتب المصنف عنها والملمخة طبقًا لاهتمامهم الدائم بالإيجاز، فالمهم في نظرهم هو خروج إبراهيم الثاني. وانظر في خصوص هذه الفترة، القاسمي النعمان، الافتتاح، ص 76-178، وابن الأثير، الكامل، ج 6، 5-6 و 98، وابن الأبار، الحلة، 263، وابن عذاري، البيان، ج 1، 131-133، والنوري، «النهاية»، ج 2، 87-88 و AMARI، Biblioteca، 452-453 (متنخبات من «النهاية» للنوري، مع تصحيحات مفيدة)؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 436-437، وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 17/443.

(2) نسب النوري غضب المعتضد إلى شكاري ضحايا القمع بتونس. لكن هذا القمع جد قبل تسع سنوات مضت، ولا يتصور إلا بيسر كيف أن الخليفة ترقب كل هذا الوقت ليروح بنفسه. وهنا أيضًا يمكن إرجاع تضارب النص إلى ارتباك الحذف. وقد حدد النوري أسباب غضب الخليفة - الذي ظهر فعلاً منذ قمع تونس، كما رأينا، ولكن ما انفك يزداد قطعًا منذئذ، كلما تمددت جرائم إبراهيم الثاني - واعتقد أنه ينبغي عليه التوقف في أول هذه القائمة، لأنه افترض أن الباقي معروف.

(3) أرجع إلى الملحوظة رقم 142.

ترهبه هيبة الخلافة. وقد مر بنا كيف رد على هذا الخليفة، سنة 896/283، لما أقدم عند ذلك على الإشارة إلى استنكاره فقط للطريقة التي كان يحكم بها الأمير. فهل أن توجيه رسول فوق العادة إلى إفريقية سنة 902/289، هو مجرد اختلاق لا غير؟

ولا يبدو أن ذلك هو الشأن. بل الأنسب أنه وقع التكهن بسرعة بنوع المهمة الموكولة إليه. ولم يكن الرسول يحمل معه رسالة خطية - ويعني ذلك أنه لم يأت بكتب للعزل ولا بعهد للمبايعة - وأنه تحدث طويلاً وعلى انفراد تحت الخيمة مع إبراهيم الثاني، وانتهى الحوار بظهور التحول التام في موقف الأمير. ولم يكشف قطعاً عن سر هذه المحادثة، ولم تكن الروايات المتعلقة بتخلي إبراهيم الثاني عن الحكم لفائدة ابنه بأمر من الخليفة، سوى استنتاجات قام بها - انطلاقاً من النتائج العملية للمحادثة - أناس بقيت صورة الخلافة المعظمة في نظرهم، كاملة، أو على الأقل حية جداً. ولربما لا يستبعد أيضاً أن يكون هذا التأويل قد شجع رسمياً، لأسباب سياسية كانت ترمي إلى حرمان دعوة الشيعة من حجبها، وذلك بالسمو بهيبة الخليفة الذي اكتسب صورة الشخص العليم الحازم القادر على إقرار النظام والعدل في ولاياته، وذلك بالقيام وحده عند الحاجة، بعملية البتر الضرورية.

وتحل هذه الاعتبارات مشكل تأكيدات النويري وابن خلدون. فهل في مقدورنا التقدم أكثر مما فعلنا، والتنبؤ بموضوع المفاوضات السرية التي جرت بسبحة تونس؟ ليس المشكل بمستعص على الحل. ولا شك أن موضوع المفاوضات وجب أن يتم في ملتقى الشواغل المتحدة للخلافة والإمارة في سنة 902/289. فلا يبدو أن تدخل الخلافة أمر مشكوك فيه. لكن لم يقع التصادم ولا فرضت الأوامر تحت الخيمة التي جمعت بين رسول الخليفة وأمير إفريقية. وقد استهدفتها الندوة التي جمعت بين هاتين الشخصيتين قطعاً البحث معاً عن مخرج لوضع خطير إلى أقصى حد، بالنسبة إلى الخلافة والإمارة. فقد تعلق الأمر دون شك بضبط خطة مشتركة لمواجهة أفدح خطر كان يهدد أبداً بني العباس، وبدأ يحتاج أبواب إفريقية، ألا وهو مذهب الشيعة. وكان الداعي أبو عبد الله الصنعاني قد وصل إلى بلاد كتامة سنة 893/280، وبدأ يحير فعلاً وبصورة جدية الأمير ومولاه الخليفة، سنة 902/289. لكن إبراهيم، بسبب ما ارتكب من أخطاء، وأيضاً بفضل تضخمها إلى حد بعيد من طرف دعاة الشيعة، وتهويلها والاستفادة منها بمهارة، فقد من الخطوة ما جعل وهما قيامه بتنظيم المقاومة بصورة ناجحة. غير أن الظرف لم يكن مناسباً للشئام. ومن المؤكد أن مبعوث الخليفة لم يقدم لمقابلة الأمير،

وتحديد مسؤولياته، وعزله. فلم يكن قادراً على ذلك. ولا شك أنه قدم لإقناعه أنه من صالح الإمارة كما أنه من مصلحته ومصلحة دولته، أن يرحل. وجاء لمفاوضته في التخلي عن الحكم للصالح المشترك. ولا شك أن الرجلين اتفقا على التدابير المناسبة القادرة على خلق صدمة نفسية وتهتة الظروف الأخلاقية القادرة على تقويم الوضع وإعادة الثقة في الحكم للبلاد. ولم يفت لا محالة معنى المناورة على من كانوا أنه من غيرهم، ولربما ساعدتهم على إتقان الحكم والتبصر، دعوة الشيعة. فلننصت إلى ابن عذارى⁽¹⁾ يقول: «وفي سنة 289، أظهر صاحب إفريقية إبراهيم بن أحمد التوبة لما استقام أمر أبي عبد الله الداعي بكتامة. فأراد إبراهيم بن أحمد أن يرضي العامة، ويستميل قلوب الخاصة بفعله، فرد المظالم، وأسقط القبالات، وأخذ العُشْرَ طعاماً، وترك لأهل الضياع خراج سنة، وسماها سنة العدل، وأعتق مماليكه، وأعطى فقهاء القيروان ووجوه أهلها أموالاً عظيمة ليفرقوها في الضعفاء والمساكين، فاستؤككت وأعطيت من لا يستحقها، وأنفقت في اللذات، وصرفت في الشهوات. وقدم ولده أبو العباس من صقلية مُستدعى، فأسلم إليه أبوه المُلْك».

ثم أضاف ابن عذارى وكأنه أراد الإشارة إلى إخفاق مناورة إبراهيم الثاني التي كانت واضحة للعيان، أن العامة سموا تلك السنة «سنة الجور»⁽²⁾. فكان الشعار الأول يرد على الشعار الآخر في الحرب النفسية التي كانت تدور رحاها آنذاك بإفريقية، بين مذهبيين متعادين، خارج الجيوش. وينبغي أن يوضع في هذا السياق تخلي إبراهيم الثاني عن الحكم، لإدراك معنى العملية وخفاياها، وإلا بقيت ربما غير مفهومة تماماً.

والخطة التي اتفق عليها مبعوث الخليفة والأمير معاً، لا بد أنها كانت تتضمن، بعد تخلي الأمير عن الحكم، رحيله إلى الشرق، لأنه من المفيد أن لا يبقى في إفريقية بلا مهام، حتى تتجج الخطة. وكانت الذريعة المختارة لتبرير هذا الرحيل هي الحج. لكن من البديهي أنها لم تكن سوى ذريعة، لأن المرء لا يخرج إلى الحج في ربيع الأول/ 3 فبراير - 14 مارس، وهو التاريخ الذي تسلم فيه أبو العباس الحكم، أي قبل تسعة شهور من بدء المراسم واختيرت ذريعة الحج رغم ذلك لأنها كانت تكتسي ميزة لا تنكر، نعني التثيت والتثيت بأقوى صورة تؤثر على فكر المسلم، لمبدأ الانفصال عن

(1) البيان، ج 1، 131 - 132.

(2) البيان، ج 1، 133.

الماضي وصدق نوبة الأمير، وقد ارتدى للسفر لباس الزهاد المرقع حتى يزيد في التأثير. لكن ربما أيضاً، إذ يجب أن لا يستثنى أبداً في هذا الميدان المداراة والنوايا، أن مكة كانت مهتأة للاغتيال على الأمير، إذ لم يكن الخليفة راضياً عن سياسة مضرة بأمن الإمارة، ولم ينس فضلاً عن ذلك ما أبداه الأمير من وقاحة.

ولذا، كان إبراهيم الثاني في طريقه من تونس - التي غادرها في 21 ربيع الأول / 5 مارس، بعد أن سلم الحكم إلى ابنه - إلى مكة، فتوقف بسوسة. وهناك تدبر الأمر وغير رأيه. فبعث برسول إلى الخليفة، وأخبره أنه عدل عن الحج، وعزم على الجهاد، «خشية بني طولون ولثلا تسيل بينهما الدماء»⁽¹⁾. ثم دعا الأهالي حالاً إلى الجهاد، وأعطى بسخاء لكل من استجاب للدعائه. وعاد ووجهته النوبة⁽²⁾ في 17 ربيع الثاني / 31 مارس، والنوبة مرسى حربية كانت همزة الوصل بين إفريقية وصقلية. وهناك قام باستعدادات دقيقة هائلة للحرب دامت شهرين ونصف الشهر، فوزع الخيل والسلاح على جنوده. وأخيراً، أبحر في 6 رجب / 16 يونيو⁽³⁾، متجهاً إلى

(1) النويري، النهاية، ج 2، 87. وروى ابن الأثير في «الكامل» (ج 6، 5) أن إبراهيم الثاني لم يعدل عن الحج، بل غير اتجاهه فقط، لثلاثي إراقة الدماء، فاختر الطريق البحرية التي كانت تمر بصقلية للجمع بين عملين صالحين، الحج والجهاد، وأكد ابن الأثير بعد قليل (ص 7) أن إبراهيم الثاني لم يكن يستهدف شيئاً آخر سوى الاستيلاء على بيزنطة. فهل كان ذلك في طريقه دائماً إلى مكة؟ وهل يجب اعتبار رواية ابن الأثير دليلاً بين أن معاصره احتاروا في تحليل تحول الأمير، فنسبوا إليه كل أنواع المقاصد، لجهلهم أغراضه الحقيقية؟

(2) «نوبة» قديماً هي قرية سيدي داود اليوم. انظر بزنتشنيك، *à propos d'un toponyme tunisien du* (Moyen-Âge, Nôba-Nûbiya, R.T., 1935, pp. 149-155).

وانفرد النويري بأن قال (النهاية، ج 2، 87) نوبة. وروى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 5) أن إبراهيم الثاني أبحر من سوسة، ولم تذكر المصادر الأخرى موضعاً معيناً.

(3) استنتج هذا التاريخ وترتب على المقارنة. قال النويري في «النهاية»، ج 2، 93 (وأيدته ابن الأثير، الكامل، ج 6، 103؛ وابن الأبار، الحلة، ص 264؛ وابن عسلاوي، البيان، ج 1، 134): «لما كانت إمارته من حين خروج أبيه إلى أن قتل، ستة وأحد وأثنين وخمسين يوماً».

لكن أبا العباس قتل يوم الأربعاء في 28 شعبان 290/27 يوليو 903، فيمكن تحليل تاريخ إبحار إبراهيم الثاني لصقلية في 6 رجب 289/16 يونيو 902. وبعد الحصول على هذا التاريخ، يمكن التأكد من صحته بفضل أخبار أخرى متعلقة بحملة إبراهيم الثاني في صقلية. وبالفعل، ذكر النويري (النهاية، ج 2، 88) أنه وصل إلى Palermo في 28 رجب / 8 جويلية 902، بعد أن قضى 17 يوماً في طرابنة. وقد أبد كتاب العيون من جهة أخرى (مخطوطة)، ظهر ورقة (46) التاريخ الذي ضبطناه، مع فارق بعض أيام، وحدد تاريخ وصول إبراهيم الثاني إلى صقلية بيوم 3 رجب 289/13 يونيو 902.

والملاحظ أيضاً أن القاضي النعمان (الافتاح، ص 77) أרך إبحار إبراهيم الثاني في رجب، بدون ذكر لتواريخ معين، ونسب خروج الأمير قريباً من سنة 290، وهي سنة شهيد سقوط الأغلبة، حسب التنبؤات =

طَرَابُيَّة⁽¹⁾.

ولم ينفك الشخص الذي أبحر على هذا النحو، محاطاً بأهل البصائر، ومرتبكاً الثوب المرقع، لباس الزهاد النائيين، أميراً لإفريقية. ونلاحظ أنه لم يتمّ عزله، بل إنه تخلى فقط عن الحكم، وكتب بذلك كتاباً تاريخه يوم الجمعة لثمانين من شهر⁽²⁾ ربيع الأول سنة 289 (مارس 902). وقد خلفه ابنه، و«ولاه عهده». وفي الجملة، لم يقم سوى بقيادة الجهاد بنفسه، لكنه بقي أميراً شرعاً وفعلاً. وقصد صقلية بصفته أميراً. فهل كان يأمل، بعد أن يكون ابنه وولي عهده قد أخذ خطر الشيعة، في العودة إلى تونس وقد طهرته التوبة، وكلله مجد الجهاد، فيكون بذلك قد استعاد حظوته في نظر رعاياه، فيمسك بن جليل بمقاليد الحكم ويبدأ عهداً جديداً من الحكم؟ لا يستبعد أن يكون هذا الأمل قد ارتبط بتغلب جيوش ابنه على الشيعة⁽³⁾. لكن الموت فاجأه بعد قليل وسنه ثلاث وخمسون سنة وأحد عشر شهراً وبضعة أيام⁽⁴⁾، وقد جد ذلك على أبواب كسطة، كما سنرى، فانتهت بذلك حساباته ومشاريعه، والاضطرابات الفظيعة لمقله المريض.

= المعروفة، وسنعود إلى هذا الموضوع.

(1) ورد بالنهاية (ج 2، 88) للنوري، طرابُلس. لكنه محض خطأ صححه AMARI في *Biblioteca*، ص 452. وذكر ابن خلدون (للهم، ج 4، 436) اللفظ الصحيح (طَرَابُيَّة) Trapani.

(2) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 263، وقد دون بمفرده التاريخ الصحيح لهذا العهد. وجاء بالحلة: «يوم الجمعة لثمانين من ربيع الأول»، وهذا يوافق يوم السبت في جداول Cattenoz. وما نلاحظه من اختلاف أمر عادي. ولا بد أن شهر ربيع الأول من سنة 289 كان بعد ابتداء 29 يوماً لا 30 يوماً. فقمنا لذلك بالتصحيح.

(3) ومع ذلك، روى القاضي النعمان أنه قال (الافتتاح، 77) عند الرحيل: «لن أرجع أبداً إلى إفريقية». وسنعود لهذا الأمر.

(4) انظر أصلاً، ص 305، هامش 1.

الفصل السادس

السياسة الخارجية

طويت صفحة التاريخ الداخلي للأغالبة، إن صح القول، بإبعاد إبراهيم الثاني عن سواحل إفريقية. وفتحت صفحة أخرى على الصعيد الداخلي هي صفحة سقوطهم، وسعود إليها. أما صفحة الختام على الصعيد الخارجي، فهي صفحة الجهاد.

فقد حان الوقت للموقف عندها، ومحاولة وضع حصيلة للسياسة الخارجية للدولة مر عليها أكثر من قرن في الحكم بإفريقية. ولم يتبق لزوالها سوى سبع سنوات سوف تخصص بلا استثناء حتى الانهيار الأخير، لمحاربة يائسة لسرطان كتامة الذي دفع غصبا بأورامه الفرعية حتى كانت له الغلبة.

أقام الأغالبة بأرض كانت إسلامية منذ قرن فقط، عند انتصابهم بالحكم، وقد باركها الرشيد، لكن مصيرها ارتبط قبل ذلك، طيلة ما يقرب من ألف سنة بروما، ثم بيزنطة، فوجدوا أنفسهم مرتبطين بعلاقات متشعبة مع أجوارهم من المسلمين والنصارى. وكان لعلاقاتهم مع بغداد نفس التشعب أيضا. وقد مر بنا أن تدخل الخليفة لم يكن غريبا عن التخلي عن الحكم من طرف أعظم أمراء الأغالبة وأكثرهم تكبرا، ممن أنجبهم الدولة التي أسسها إبراهيم الأول. ولذا، ينبغي الإجابة في هذا الفصل المتعلق بالسياسة الخارجية على السؤال التالي، قبل تفحص الميادين الأخرى: ما هي الصلات والعلاقات التي ربطت القيروان ببغداد، خلال القرن الثالث الموافق للقرن التاسع؟

أ. القيروان وبغداد

الأمير ووضعيته:

يبدو القيام بالترعيف بالصيغة الشرعية للصلوات التي أقامها عهد سنة 800/184، بين القيروان وبغداد، أمراً متسرعاً. وبالفعل، لم تصلنا أية معاهدة ولا أي تأليف للقانون العام لذلك العصر، ولم يحدد لنا تلك الصيغة. ولم تتضمن مقدمة كتاب الخراج لأبي يوسف، إلا مواعظ للتقوى، توفرت شواهدنا من الأحاديث وكثير من النصائح الأخلاقية المبهمة. لكن سنرى أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة. وبالفعل، وكما هو الشأن دائماً في هذه الصورة، كما في غيرها كثير، سبقت النجاعة تصنيف المذهب، لا غير. وهكذا، كان تحوّل سنة 800/184، كبير الأهمية لوضع تأريخ المؤسسات الإسلامية، ولم يتفطن إليه تماماً في ذلك العصر. والواقع أنه لم يقع تحوّل فجئي، بل كان انحداراً لا رجعة فيه ولم تترك أهميته في الحين. ولم يقع ما يشير إلى هذا المنعرج. فمثلاً، لم يطرأ أي تغيير في التسمية. إذ استمر إبراهيم الأول على التلقب بالأمير، كما كان يفعل أسلافه⁽¹⁾. ولم يتلقب من تولّى الحكم بعده بلقب آخر غيره أبداً. ومن جهة أخرى، فإن إبراهيم الأول كان يتلقب بلقب الأمير لما كان والياً على الزاب. أما لقب والٍ، الذي كان يتضمن رتبة أقل، فلم يتلقب به أصحاب القيروان أبداً. وقد تلقب به العمال دائماً إذ تولوا باسم القيروان مختلف الولايات بإفريقية، ما عدا ضرب السكة الذي

(1) يمكن تكرار الأمثلة، لكن يكفي الرجوع إلى «البيان» لابن عذاري (ج 1، 58 و 85 و 86). فقد كان لإبراهيم ابن الأغلب لقب الأمير لما كان والياً على الزاب (البيان، ج 1، 90). ولندكر أيضاً أن مقر الولاية عرف دائماً بدار الإمارة بالقيروان، حتى في العدة الأولى من حكم الأغالبة. انظر بخصوص لقب الأمير والذين تلقبوا به، بحثاً لـ A. Duri مادة أمير، في J.P. ج 1، 461 - 452.

طراً عليه بعض التغيير. وقد بلغ إلى علم أهل إفريقية أنهم أصبحوا يتعاملون مع دولة قارة هي دولة الأمراء من سلالة أبناء الأغلب، بفضل شعار غ ل ب الذي ازدادت به النقود الأغلبية، والذي أوحى لعقولهم بأفكار الغلبة والعظمة. واشتهر فعل غ ل ب ذاته في ظروف أخرى وبعد قرون عديدة، وأمد بني نصر (636 - 1238/896 - 1492) بغرناطة، بشعارهم الشهير: «لا غالب إلا الله».

لكن الأطراف المتقابلة اتفقت معاً بصورة ضمنية أنه ليس لها رغبة أكيدة في إدخال أي تغيير على اللقب المذكور. وفضلاً عن ذلك، لم يكن للأمير الأغلب أي سبب يرغب بموجبه في إبدال لقب الأمير بغيره. فقد ارتبط هذا اللقب بحظوة كبيرة⁽¹⁾ فعلاً. وكان هناك لقب الخليفة، لكنه كان يختص قطعاً بلقب عرف بمباراة أمير المؤمنين⁽²⁾. وتضمن اللقب تأكيداً بهذه الصيغة التي كانت تضفي عليه قيمة مطلقة، أو على الأقل المطالبة

(1) نشر إلى أن عدة مؤلفين أرادوا اشتقاق اللفظ الفرنسي *amiral* من كلمة أمير. وقد ورد هذا الاشتقاق بمعجم لاروس. وجاء كذلك بالطبعة الجديدة لـ *Encyclopaedia Britannica* (1965) ما يلي:

«The title has an ancient lineage. It apparently originated with Muslim Arabs who combined *amir* (commander) the article *al*, and *bahr* (sea), to make *amir-al-bahr*, before the 12th century. Shortened to *amiral* it was adopted for naval use by the Sicilians. The French copied the word from the Genoese during the crusade of 1249».

(مادة *admiral*، ج 1، 158). وعلق L.R. MÉNAGER أيضاً من هذا الاشتقاق *Amiratus, L'Émirat* (et les origines de l'amirauté, X^e-XIII^e siècles). بدون أن يخفي المصاعب التي يثيرها. وبالفعل، فإن اللاحقة (ألف) تثير مشاكل تكاد تستعصي على الحل. ولا شيء يدل على أنها أداة التبريد العربية (ال)، لأن عبارة (أمير البحر) وعبارة (أمير الماء) لم تردا عملياً في الأدب العربي المدون. ولذا، لم يتعلق الأمر إلا باستعمال شقوي على التدقيق. وتوجد بالأحرى عبارة (قائد الأسطول) في النصوص المدونة للدلالة على *amiral*. وقد ذكر L.R. MÉNAGER من جهة أخرى تسعة اشتقاقات أخرى (نفس المرجع، ص 9، الملحوظة رقم 1) اقترحها فقهاء اللغة. ورفض V. SERRES هذا الاشتقاق العربي رفضاً باتاً، وقد بقي بحثه مجهولاً من طرف L.R. MÉNAGER فقال: «المشتق عليه عامة أن كلمة «أميرال» مشتقة من «أمير البحر» العربية التي تعني «قائد البحر»، وهو الاشتقاق الذي درجت على ذكره المعاجم. ويحل البحث المدقق للمسألة المذكورة على أن هذا التأويل التفرسي لا يستند إلى أي مرجع... وإنه إذا رما الوصول إلى توضيح هذه المسألة، فيجب البدء بالتخلي من هذه الفرضية التي لا تستند إلى أي أساس جلبي إطلاقاً» V. SERRES *Des rapports entre le mot* (français «amiral» et le mot arabe «émir», dans *R.T.*, 1917, pp. 215-219).

(2) لنذكر أنه لم يقدم أحد على اعتصاب هذا اللقب قبل قيام الفاطميين. وأول من تلقب به من الأمويين بالأندلس، هو عبد الرحمن الثالث، واكتفى المرابطون بلقب أقل حظوة، هو أمير المسلمين. انظر بحثاً لـ H. GIBB، مادة أمير المؤمنين، (ج 1، 458، *E.P.*) M. VAN BERCHEM، (*J.A.*, 10^e série.) *Titres Califients d'Occident*, (ج 1، 458، *E.P.*) E. LÉVI-PROVENÇAL، و (1907، pp. 269-275 *Le titre souverain des Almoravides, Arabica*, II.) (266-288).

ببسط النفوذ على مجموع المؤمنين، وعلى امتداد دار الإسلام بأكملها. وبالفعل، لا يمكن للمملكة الإسلامية إلا أن تخضع لسلطة واحدة، هي سلطة أمير المؤمنين، كما أنها لا تخضع إلا لدين واحد. لكن بلا تحديد يستند إلى المؤمنين، وبالتالي، دون المطالبة بالإشراف الكامل، والإشارة إلى الإرث الشامل الزمني والروحي بالمدينة، يمكن أن يمنح اللقب لمختلف الممثلين لسلطة الخليفة العليا. وفي الإمكان، إن لزم الأمر، أن يفترضه الثّوار أو المنافسون الذين لا يريدون أن يقصوا عن أمة السنين. ولنذكر في هذا الصدد أن نفس المشاغل ونفس المصاعب كانت قائمة من الجانب الآخر للحد المذهبي الفاصل بين الدولتين العظيمتين لذلك العصر. فكان ملك بيزنطة يطلب أيضاً بالتمتع وحده بلقب امبراطور الرومان (Imperator Romanorum)، ولم يكن ذلك الأمر إلا متسبباً في نزاع مع منافسه وزميله من أسرة الكارولنج⁽¹⁾. ويمكن القول إلى حد ما إن لقب الأمير، مثل لقب الامبراطور نوعاً ما، إذا استعمل بلا تعريف - لأن التعريف كان يتضمن في صورة أولى إشارة إلى ميراث المدينة ومحمد ﷺ، وفي صورة ثانية ميراث روما

(1) بدون أن تقوم بالمطابقة، فإنه من المناسب تذكر تأريخ بيزنطة في نفس المدة، لنترك جيئاً ما كان يعدد بالمملكة الإسلامية. وبالطبع، فلا نرمز الإطالة في هذا الباب. لكن، لنذكر أن شارلماني تلقب سنة 800 بلقب الإمبراطور. وكتب G. OSTROGORSKY في هذا الصدد قائلاً: «كان لتأسيس امبراطورية شارلماني نفس الأهمية الثورية على الصعيد السياسي، كما وقع من بعد على الصعيد الديني، عند فصل الكنائس. وكانت القاعدة الدينية في العالم آنذاك أنه لا يمكن أن تقوم إلا امبراطورية وحيدة، كما أنه لا يمكن أن توجد إلا كنيسة مسيحية وحيدة». (Histoires de l'État Byzantin, p. 214). ومع تغيير ما يجب تغييره، فلم يكن التفكير في الإسلام مخالفاً لذلك. ومن هنا جدت مقاومة الفتنة، والصور الخيالية والتلفيقات. وكانت بيزنطة وروما وأكس لا شباه تسلك نفس المسلك أيضاً، وتاريخ الممتلكات البيزنطية والكارولنجية بإيطاليا في فترة أول العصر الوسيط، يملأنا عند الاقتضاء لإقناعنا، بأمثلة متعددة. واكتست مسألة الألقاب أهمية كبرى، بالنسبة إلى المسيحية في مطلع العصر الوسيط، خاصة في بلاط بيزنطة الذي اشتهر بكثرة مراسمه. وقد رفضي ميشال الأول سنة 812 بالاعتراف بشرلماني بوصفه امبراطوراً. قال G. OSTROGORSKY فلم يعترف ملك الفرنجة إلا بلقب الإمبراطور، لا بلقب الإمبراطور الروماني، أما شارلماني، فقد تجنب قصداً وعلى الدوام، كما لوحظ ذلك كثيراً، التناوب بلقب امبراطور الرومان». (المرجع نفسه، ص 228). وهكذا، توجد نفس الشواغل من الجانبين. فقد كان ملك بيزنطة يعتبر نفسه فعلاً، المتولي الأوحده للميراث الروماني المسيحي، مثل الخليفة، بالنسبة إلى ميراث محمد ﷺ. ولذا، انصب الاهتمام على إقحام هذا الامتياز في اللقب. ولاحظ G. OSTROGORSKY (نفس المرجع، ص 215): «أن مجموعة من الدول شملت العالم المسيحي بأكمله وبلغت ذروة امبراطورية واحدة، وكان هذا هو النظام الكوني المعقول في نظر روما كما في نظر بيزنطة». وتاريخ بيزنطة ما هو إلا جهد مضن لتجسيم هذا المثل في الواقع. وقد أفرغت تلك الخلافة جهودها حيناً في القيام بنفس الكفاح. وكان يبدو أن مثل هذا النظام له بعض المحل للقيام سنة 800، بفضل سلسلة من التكيفات، قدم الأغلبية نموذجاً منها، وسيبغني الماوردي على هذا النظام الصبغة الشرعية فيما بعد.

والقديس بطرس - لم يسيء لمن اتهم على السنة. واكتفى الأمراء الأمويون الأوائل في الأندلس بهذا اللقب، معنيين بتأكيد استقلالهم، دون أن يحطموا لذلك العرى بدار الإسلام، على الأقل حتى عهد عبد الرحمان الثالث. لكن لم يقع أي تفاوض لإضفاء أساس شرعي على هذا الاختصاص الجزئي للقب، وشبه الشقاق هذا. وخلافًا لما جد في بيزنطة وآكس لا شبال، تجاهلت بغداد وقرطبة بعضهما بعضًا، فلم تقم أية محاولة لإيجاد حل شرعي لوضع قائم الذات. لكن نشأت عن التفاوض وللمرة الأولى، إمارة وراثية، تمتعت بذاتية متسعة، سنة 800/184. فهذا تاريخ هام، لا بالنسبة إلى إفريقية فقط، بل أيضًا بالنسبة إلى مجموع تاريخ الإسلام وتاريخ تطور مؤسساته. وسيؤثر المثل الأعلى بعد ذلك تأثيرًا كبيرًا على سن التشريع العمومي. وقد منح هذه المرة لقب أمير وراثي ومستقل عمليًا، بصورة رسمية وحرّة إلى حدّ ما. ولا يوجد أي شك في الصبغة الرسمية لهذا اللقب. فقد ورد فعلاً لا في مؤلفات التأريخ باللغة العربية فقط، لكن أيضًا في التأليف باللغة اللاتينية الثمينة عند الاستشهاد بها، خاصة وأنها تستخدم عادة عبارات مثل *rex saracenorum* (الملك العربي)، و *arabum princeps* (أمير العرب)، و *arabum dux* (قائد العرب). وقد أشار Eginhard في تاريخه (*Annales*) بالنسبة لعام 801، عند روايته لتأريخ البعثة التي وجهها الرشيد إلى شارلماني، إلى وجود ممثل لإبراهيم أمير القيروان، إلى جانب سفير الخليفة. قال: *Abraham qui in confinio Africae in fossate* *Praesidebat*⁽¹⁾.

وكما قال H. Gibb⁽²⁾، فقد أبرم بصورة رسمية، نوع من «المعهد» بين بغداد والقيروان. واعترف لإبراهيم الأول بلقب أمير (= قائد) وراثي له كامل النظر، في حدود إمارته، على الإدارة المدنية والعسكرية، مقابل اعترافه بالسلطة العليا التي كانت روحية أكثر منها زمنية، للقائد الأعلى لجميع المؤمنين بدون ميز في الحدود. وهكذا، رسمت معالم الكيان الجديد للملكة الإسلامية في الشرق، بالذات في الوقت الذي بدأ النظام الإنطاقي يظهر في الغرب. واستهدفت هذه الهندسة بصورة غامضة وبعيدًا عن كل عمل مذهبي واعي كل الوعي، الحرص على إنقاذ المبدأ الموجود في الدين والمتعلق بوحدة الأرض الإسلامية ولو شكليًا. ولذلك، لم تنفصل الإمارة الأغلبية، وتمادت في الرجوع

(1) EGINHARD (*Annales, dans Œuvres Complètes*, éd. tr. A. Touchet, I, 250; ou dans *M.G.H. Script.* (I. 160).

(2) *Studies on the civilization of Islam*, p. 162. في (2)

بالنظر إلى ديوان المغرب، في بغداد.

ولقد مر بنا أن جعفرًا البرمكي -سير شؤون المغرب بداية من سنة 792/176⁽¹⁾، وأن اسمه ظهر على نقود مصر بهذا العنوان. وبقيت هذه العادة، بالنسبة إلى المناطق الراجعة بالنظر إلى العباسيين، حتى بعد سقوط الأغلبية. ومن سنة 814/829 إلى سنة 913/300، يمكننا اقتفاء أثر هذه العادة، بفضل بعض التوليات التي لفتت نظر المؤرخين. وتكشف لنا هذه التوليات أن شؤون المغرب التي استمرت منوطة بشخصية مرموقة - من صنف أمير في الأكثر - كانت تسير في بغداد بالذات. وها هي النصوص التي أمكن لنا جمعها.

قال اليعقوبي⁽²⁾: «وعقد المأمون لأخيه أبي إسحاق على مصر والمغرب، ولابنه العباس على الجزيرة سنة 214».

وعقد المتوكل البيعة في 27 أو 28 ذي القعدة 235/12 - 13 يونيو 850 لثلاثة من أولياء عهده، وقاسمهم بهذه المناسبة مسؤوليات الدولة. قال الطبري⁽³⁾: «فكان ما ضم إلى ابنه محمد المتتصر من ذلك إفريقية والمغرب كله، من عريش⁽⁴⁾ مصر إلى حيث بلغ سلطانه من المغرب...».

(1) هل خلف المأمون جعفرًا؟ قد ورد اسمه فصلًا سنة 802/186 وسنة 803/187 على ثلاثة دراهم في إفريقية. (انظر فيما يلي ص 378. المملوطة رقم 2). وبخصوص التنظيم الإداري عامة عند بني العباس، انظر A. MEZ (198) *Die Renaissance des Islam*, p. 198 (نقله إلى العربية أبو ريده). وجاء في الكتاب بحث للدواوين الإدارية الكبرى. وانظر بخصوص عهد الرشيد A. JOURNARD (*Haroun al-Rashid*), II, 345.

راجع أيضًا مادة ديوان، بحث لـ A. DURI في *E.F.*، خاصة ج 1، 324. وخلافاً لما ذكر A. DURI، الذي لم تؤكد النصوص ملاحظاته دائماً، كانت أهم دواوين المشرق والمغرب قائمة، كما سترى ذلك قريباً، قبل الإصلاح الذي سته المستكفي بكثير (333 - 334/944 - 946).

(2) التاريخ، ج 2، 464.

(3) التاريخ، ج 7، 358. وروى ابن الأثير (الكامل، ج 5، 284) نفس الوقائع، واستعمل لفظ «أقطع» (ترجمه Fagnan بعبارة «attribuer à titre de fief»): «فأسما المتتصر لأقطعه إفريقية، والمغرب كله، والعراق...». ويبدو لنا أن الأمر لا يتعلق في هذه الصورة إلا بتقسيم المسؤوليات الإدارية. ومن المستبعد أن يكون المتوكل أراد تكرار صنع الرشيد. ولا تفهم إلا بسر وعند الاقتضاء، كيف أمكن للمتتصر الإقامة بالقيروان. غير أن أبا المحاسن أوجز سرد نفس الأحداث (النجوم، ج 22، 280)، فقال إن المتوكل، اقتداءً بالرشيد، أمر بوضع عهد لتقسيم الدنيا بين أولاده، من ذلك أن المغرب كان من نصيب المتتصر.

(4) هي مدينة رينوكورا (Rhinkolura) القديمة، على حدود مصر وفلسطين. انظر *E.F.* مادة عريش، ج 1، 651 بحث لـ F. BUHL.

وجاء بالكامل⁽¹⁾: «عقد المستعين لأتّامش على مصر والمغرب واستوزره سنة 248» (802).

وقال الطبري⁽²⁾: في سنة 261 (874 - 875) «لأنتي عشرة مضت من شوال منها (20 - 7 - 875)، جلس المعتمد في دار العامة، فولّى ابنه جعفرًا المهدي وسمّاه المفوض إلى الله، وولّاه المغرب، وضمّ إليه موسى بن بُغا، وولّاه إفريقية ومصر والشّام...» ثم قال الطبري بعد أسطر: «فَعَقَد جعفر المفوض لموسى بن بُغا على المغرب في شوال، وبعث إليه بالعقد مع محمد المولّد».

وقال ابن خلدون⁽³⁾: وفي سنة (279 - 892/289 - 902)، قُلّد المعتضد، حالما تولّى الخلافة، محمدًا بن داود بن الجُراح، ديوان المشرق مكان أحمد بن محمد بن الفرات، وقلّد علي بن عيسى بن داود بن الجُراح، ديوان المغرب.

وقال أيضًا الطبري⁽⁴⁾: مات محمد بن عبد الحميد الكاتب في 11 ربيع الثاني سنة 287 (15 - 4 - 900)، «متولّي ديوان زمام المشرق والمغرب». وفي الثالث عشر من هذا الشهر، ولّي جعفر بن محمد بن حفص هذا الديوان. ودخله في نفس اليوم وتسلّم خطه.

وقال ابن خلدون⁽⁵⁾: وفي سنة 300 (912 - 913)، قُلّد أبو العبّاس ابن المقتدر مصر والمغرب وعمره أربع سنين.

ومن الثابت أن كلمة ديوان لم تظهر للمرة الأولى في النصوص التي جمعناها، إلا بداية من حكم المعتضد (892/279) عند ابن خلدون الذي أغفلها هو نفسه، فضلًا عن ذلك في النص الثاني المقتبس عنه، وقد ورد فيه أن هذا التقليد يرجع تاريخه إلى سنة 912/300 - 913. وقد تأكد أن هذه النصوص التي جمعناها، يعسر تأويلها. ويبدو لنا أن لغتها فقدت الدقة الفنية الحقيقية المضبوطة. وهي لا تكتسي لا محالة، وبأية صورة كانت، القيمة المقتنعة للوثائق المحفوظة. وهل ينبغي أن نذكر أيضًا أنها ظهرت في فترة

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 312.

(2) التاريخ، ج 8، 20. روى ابن الأثير في «الكامل»، ج 6، 3، نفس الوقائع بنفس العبارة تقريبًا. ويوقع الابن الثاني للمعتضد أيضًا كناني ولي للمهد، وولي الولايات الشرقية بالمملكة. وساعده أيضًا في مهمته عامل.

(3) العبر، ج 3، 354. أرخ ابن الأثير في «الكامل» (ج 6، 33) هذه التواريخ لسنة 899/286.

(4) التاريخ، ج 8، 199.

(5) العبر، ج 3، 387.

متأخرة؟ وما تكرر فيها من عبارات في أغلب الأحوال، هي (عقد على)، و (ضم إلى)، و (وأي)، وهي عبارات يمكن فهمها بكونها جدت في سياق معين، وتعلقت بتولية وال. لكن من البديهي أن ذلك لم يقع. ولذا، لم يكن الأمر يعني إلا توليات على الدواوين المتابعة لشؤون الولايات والمشرقة عليها من بغداد. والشعور العام المتبين من النصوص التي توجد بين أيدينا - ولنذكر أنها مؤلفات أناس كانوا لا يهتمون إلا قليلاً بدواليب الإدارة، ولا يعرفونها إلا معرفة سيئة جداً بدون أي ريب - يتمثل في أنه لم يقع إنشاء الدواوين المركزية الكبرى المختصة في إدارة الولايات، كما يبدو من قول (H. Gibb)، في منتصف القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، ومن باب أولى في عهد المستنفي (333 - 334/944 - 946)، بل كانت الدواوين قائمة بلا شك في مدة وزارة البرامكة - وقد مر بنا أن جعفرًا قلَّد ديوان المغرب - وحتى قبل ذلك قطعاً. لأنه من المسير قبول فكرة تأسيس هذا الجهاز بالذات في الوقت الذي كانت الخطة تتدهور. ويعني مثل هذا الوضع التعطيل أو البقاء المتكلف لأسباب متعلقة بالهبة والرتابة.

فشعورنا هو أنه وجد دائماً ديوان أو دواوين ضمن الإدارة المركزية العباسية، ثم أدخلت عليها تحويرات تماشت مع الظروف، وتمثل دورها في تسيير شؤون الولايات. وإناطتها بولي أو بولاة العهد المحتملين، إنما هي طريقة لتشريكهم في الحكم، وتعويدهم على شؤون الإمارة. لكن الإدارة الفعلية لهذه الدواوين كانت موكولة بلا شك إلى العمال الموجودين لدى أوصياء العهد، والكتاب المحترفين.

فما هو نوع هذه الرقابة التي أمكن لديوان المغرب ممارستها على الإمارة الأغلبية؟ لم يوضح أي مصدر ذلك. فلا يمكن إلا إبداء عدة فرضيات. ولا شك أن استخلاص خراج إفريقية في العهد الأغلي، كان راجعاً في البداية بالنظر إلى هذا الديوان. لكن من المؤكد أن هذا الخلاص قد توقف سريعاً جداً، فتحتم على بغداد تقديم مساعدة مالية للإمارة⁽²⁾، أي للولاية التي تحررت منذ عهد قريب، لتلافي ما لا تحمد عقباه. فعوض سريعاً الخراج بهبة سخية شاملة في تاريخ غير محدد لكنه بلا شك قريباً من فترة الاستقلال، وكانت قيمة الهبة تقدر بما يعن للأمير من كرم، وهي رمز للولاء أكثر منها مساهمة مالية حقيقية في موازنة الخلافة. ولم تذكر المصادر التي لدينا هل كان إرسال

(1) E.P. مادة ديوان، ج 1، 334، أسفل العمود الأول.

(2) انظر ص 174.

مثل هذه الهبات يتم بصورة منتظمة، ويمكن بالأحرى الافتراض بأنه كان متقطعاً. ولا بد أن الانتهازية - كارتقاء أمير آخر إلى الحكم مثلاً - والتقدير، والفرح الحاصل، قد فرضت الإيقاع اللازم. وقد اجتهد الوزراء من جانبهم في التحريض على دفعها بفضل تفتنهم في الترسّل. وسنرى من بعد⁽¹⁾ كيف حمل تضايف معين للظروف بفترة زيادة الله الثالث على السخاء والعطف على «مولاه». فجلد عهداً قديماً بموجبه كانت تضرب سكة معينة بمناسبة الخراج. لكن من الملاحظ أن المبعوث ذاته الذي حمل الهدايا الموجهة إلى الخليفة، حمل مالا أكثر لشراء الغانيات لمولاه، ممّا يبرز جيّداً العلاقات القائمة بين القيروان وبغداد.

وهكذا، زالت عادة الخراج سريعاً، فلم تعد تحدّد وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة، ولم تعد تتشكّل القضية الرئيسية في ديوان المغرب. والبيعة؟. لم تخف المصادر أن البيعة كانت عملياً قضية داخلية محض. واعترفت ببغداد بالطابع الوراثي للدولة القائمة بالقيروان، فلم يكن من حقها، وليس لها بالخصوص الوسائل التي تمكّنها من التدخل بصورة جديّة. غير أنه تمادى العمل بتوجيه عهد البيعة بصورة شرعية إلى الأمير الجديد، في كل تولية جديدة، ولا شك أن ذلك كان يتم عن طريق ديوان المغرب. وقد انفرد مؤلّف متأخر هو ابن وادران⁽²⁾، بالإشارة بانتظام والحق يقال، إلى توجيه البيعات، واعتنى جيّداً بذكر اسم الخليفة الذي منح البيعة. وقد صممت المصادر الأخرى عن ذلك في أغلب الأوقات. ذلك أن الأمر لم يتعلق بلا شك إلا بعمل شرعي صرف يكاد يكون آلياً، بمعنى أنها كانت شكلية بلا أهمية عملية حقيقية. ولا يمكن طبعاً أن تحتل مكاناً بين المؤلفات المعروفة بأنها مخصصة للحدث البارز الغريب. ووجدت بيعة الخليفة للأمير مرة واحدة صلي في عدة مصادر، نظراً إلى المظهر الخاص التي أضفتها عليها الظروف. فقد قلّد المأمون⁽³⁾ زيادة الله الأول الإمارة،

(1) انظر الفصل السابع، فقرة بعنوان (سياسة النعامة)، ثم فقرة أخرى بعنوان (مقروط سطيف).

(2) انظر M. AMARI: *Bibliothèque*، الباب السابع والخمسون من تأريخ تونس، ص 540 - 544، ترجمه Ch. CHERRIBONNEAU بعنوان 1-14 pp. في *Précis historique de la Dynastie des Aglabites*، Rev. de l'Or. de L'Alg. et des Colonies, déc. 1855, pp. 1-14 ولم يذكر CHERRIBONNEAU مصادره، وهو يرى أن ابن وادران كان يقوم «بخطلة وزير بفاس، بعد مدة قصيرة من حكم الأغالية» (نفس المرجع، ص 1) والواقع أنه مؤلف متأخر إلى حد ما، وقد وضعه BROCKELMANN في القرن الثامن عشر، بدون ذكر تاريخ دقيق. (نشر د. المنجي الكمي، الكتاب المنسوب إلى ابن وادران تحت عنوان: تاريخ العباسيين، د. غ. إ. بيروت، 1993).

(3) كان لهذه التولية صدى عند ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 1422 وأبو المعاسن في «النجوم»، ج 2، 169 =

وتمت التولية في ظروف صعبة، بعد الخروج من أزمة ودخول أزمة أخرى، وقد لعبت الإمارة الأغلبية دورًا واتخذت موقفًا في الأزمتين، كما سنرى ذلك قريبًا. والأهمية التي اكتسبتها هذه التولية ناتجة عن تمكينها من إقامة علاقات عادية بين بغداد والقيروان، ولربما جنبت خطر الانفصال الذي كان متوقعًا في وقت ما. وبقي الأغلبية آخر الأمر مخلصين للخلافة العباسية، رغم كراهيتهم للمأمون.

فهل كان هذا الولاء يتضمن التزامات عسكرية؟ لقد أشير إلى وجود حشود كبيرة من الجنود المغاربة في بغداد، كانوا قادرين إلى حد ما على ترجيح الكفة عند نشوب قتال مع جند المرتزقة⁽¹⁾. لكن يحتمل أنهم جندوا مباشرة، مثل منافسيهم الأتراك، من طرف الخلافة، واقتصر دول الأغلبية في ذلك على تسهيل التجنيد.

وفي الجملة، لم تحدد أية صلة عضوية وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة. ولم يوجد خراج منتظم، ولا التزامات عسكرية مدققة، ولا تقليد فعلي من طرف السلطة المركزية. لأن عهد البيعة في الواقع - ولو أن مصادرها أغفلت الأمر - كان يوجه قطعًا بانتظام إلى القيروان، ولم يكن يشكل على أكثر تقدير، إلا نوعًا من الإقرار وإضفاء الصبغة الشرعية اللاحقة. وكانت العهود العباسية تشبه إجمالاً الفرمانات التي تمادى آل عثمان في توجيهها بصورة مستمرة إلى البايات في تونس، وقد كان البايات مستقلين عمليًا⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، لم يكن هذا الوضع خاصًا بالعالم الإسلامي. فقد كانت امبراطوريتان كبيرتان قائمتين في ذلك العصر، هما بيزنطة وامبراطورية الكارولنجيين، وكانتا تقاسمان من نفس الأدواء، وتستخدمان علاجات من نفس الاستيحاء، لكنهما

= والتقليد في «المصحح»، ج 5، 120. وسمي عهد التولية الموجه إلى الأمير (تقليدًا). وقد أرخت المصادر هذه التولية حال انتصاب زيادة الله الأول، وأكد أبو المحاسن أنها تمت سنة 201، أي قبل عودة المأمون إلى بغداد بكثير - ولم تجد عودته إلا سنة 204 - بينما كانت الدولة تجتاز أزمة آثارها سياسة الخليفة المناصرة للعلويين.

ولنلاحظ كذلك أن ابن عسكري أشار إلى أن الأمين «أقر» حال انتصاب، إبراهيم الأول في مهامه (البیان، ج 1، 94) وأن المأمون قام بنفس العمل تجاه عبد الله الأول (البیان، ج 1، 95).
(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 311 مثلاً، حيث تكفل المغاربة إلى جانب الأتراك، بتنصيب المستعين (866/252). وانظر أيضًا فيما يلي لحدود الذي قام به أهل إفريقية في الحرب الأهلية التي تواجه فيها الأمين والمأمون.

(2) انظر R. MANTRAN (1959)، pp. 26, 27, *Cah. de Ta.*, n° 26, 27, (1459).
L'évolution du XVI^e au XIX^e siècle, dans *Cah. de Ta.*, n° 26, 27, (1459), pp. 26, 27, (1459).
et *Inventaire d'Archives Turques du Dar El-Bey*, pp. XXII-XXIV (319-333).

تطورتا تطوراً مختلفاً. وأحسن مثال يمكن ذكره في هذا الباب هو مثال جنوب إيطاليا في القرن التاسع. فقد حاول جميع أمراء بينيفنت (Bénévent) وسالرنه (Salerno) ودوكات نابولي (Naples) وغايت (Gaète) وآمالفي (Amalfi) وقلورية (Calabre)، وكونتات قابو (Capoue) وحاكم صقلية، دعم استقلالهم بالموازنة الماهرة بين المسافات، للإفلات من جاذبية الفطيين الكيبرين في العالم المسيحي لذلك العصر، وقد تركز فيهما ملك بيزنطة والإمبراطور الكارولنجي⁽¹⁾. وكان مثال الأمير أريكيس (Arichis) (774 - 787) صاحب بينيفنت جيداً. فقد عزم على الاعتراف بالملك البيزنطي البعيد عنه، للنجاة من شارل ملك الفرنجة الذي كان يهدد استقلاله مباشرة. قال J. Gay⁽²⁾: «بادرت الإمبراطورة إيرينا بالاستجابة لطلب الأمير، فأرسلت إلى جنوب إيطاليا اثنين من حرسها الخاص (spathaire)، وكانا مكلفين مع نائب الأمير (procurateur) بصقلية، بتسليمه شعارات منصبه الجديد، المتمثلة في سيف البلاط والملابس الموشاة بالذهب. وكان البلاط البيزنطي يقدّر كثيراً التفوق الظاهر، لفقدانه العظمة الحقيقية. ولم يكن لبلاط بغداد مثل هذه الطلبات الكبرى، فكان يكتفي هو أيضاً بنفس المظاهر. وكان يستخدم أيضاً نفس الرموز. وكانت «الخلع» بمثابة «الملابس الموشاة بالذهب» عند بني العباس.

لكن، إذا كانت المقارنات، أي الأحداثيات الأفقية والعمودية للحدث، مفيدة لضبط الأفكار وتاريخ الأحداث، فينبغي علينا أيضاً تلافي الاتجاه إلى الإبهام، نظراً إلى المغالاة في المقارنة. وخلاصة القول، كانت المملكات الثلاث الكبرى المتقاسمة للعالم في مطلع القرن التاسع، قد أقامت هياكل مختلفة جداً مطابقة لحركيتها الداخلية الخاصة بها، وذلك رغم تشابه مصابيحها. وبالصراحة، لم يعرف العالم العربي الإسلامي في العصر الوسيط، النظام الإقطاعي بالمعنى الدقيق⁽³⁾.

(1) انظر بشأن هذه المسألة كتاباً جيداً لـ J. GAY. (*L'Italie Méridionale et l'Empire byzantin*).

(2) نفس المرجع، ص 36.

(3) أحسن عرض شامل لهذه المسألة كتبه R. BOUTRUCHE في pp. 262-269 (*Seigneurie et Féodalité*). وعرض R. BOUTRUCHE كان قائماً أساساً على أبحاث (CL. CAHEN).

L'évolution de l'État du IX^e au XIII^e siècle. Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales, dans *Annales, E.S.C.*, 1953, pp. 25-52; Notes pour l'histoire de la hiérarchie dans *Mél. Louis Massignon*, pp. 287-303; Le régime de la terre et l'occupation rurale en Anatolie, dans *Cah. d'Histoire Mondiale*, II, (1955), 566-580; Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers 'Abbasides, d'après Denys de TELL-MAHRÉ, dans *Arabic*, 1954, pp. 136-152; L'Histoire économique et sociale de l'Orient musulman médiéval, dans *S.I.*, III, (1955), pp. 93-115.

ولذا، ينبغي «تجنب المغامرة عند القيام بالمقارنات، حتى لا يعرف وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة، خاصة في القرن التاسع عبارات متعلقة بالتبعية والسيادة، إلا إذا أردنا إفراغ هذه العبارات قصداً من كل مضمون دقيق، والاحتفاظ بمبدأ مهم لتبعية نسبية، تضمنتها تلك العبارات. إذ لا يمكن مقارنة الأمير الأعلي فعلاً بأمور تسلم «عاري الرأس ويدون سلاح»⁽¹⁾ من سيده، مملكة اقتطعها له. إن الإقطاعية ظاهرة متشعبة، وشبكة من التبعية المتصفة خاصة بسيطرة الصلات بين البشر. وتعرف عند F.L. Ganshof⁽²⁾ «مجموعة من المؤسسات المنشأة والممددة بالتزامات الطاعة والخدمة

¹ وانظر كذلك A.N. POLIAK (1936), pp. 247-265, (La féodalité islamique, R.E.I.).

ويمكن الرجوع أيضاً إلى M. BELIN (Du régime des fiefs militaires dans l'Islamisme et) (principalement en Turquie, dans J.A., 1870, pp. 1-116).

وقد لاحظ بعض الشبه الذي يحمل على التفكير في الإقطاع الغربي، وأضاف عن حق أن «هذا الشبه ظاهر أكثر منه حقيقي ولم يلبث أن زال، نظراً إلى الفارق في الأسس المكونة لكل مجتمع من المجتمعات». (نفس المرجع، ص 2). وحمل R. BOUTRUCHE أحدث وأكثر جدية في هذه المسألة، وقد انتهى أيضاً إلى نتيجة مماثلة. ورد في الكتاب ما يلي: «سواء كان الشرق الأوسط المسلم أمراً أم عباسياً أم بويهياً أم سلجوقياً أم عثمانياً - يدون للإنسان إلى الدول المصرية - فإنه كان مجالاً لتبعية شرع فيها ثم زالت». و «ناهضت قوى ضخمة الإقطاعية» (نفس المرجع، 268) ومن المؤكد أنه كان في مقدور «الحماية» والإقطاع خاصة المرور بتطور إقطاعي. واكتسى الإقطاع خاصة طابعاً إقطاعياً دقيقاً، في القرن الثاني عشر، وفي عهد الأيوبيين بالخصوص. لكن هذا المنهج أخفق في النهاية. ولذا، لاحظ Cl. CAHEN قائلا: «يمكن إذن أن تترك جانباً وتسراً مسائل كثيرة، وتنخلص إلى القول بصورة مجملة جداً، إنه لا يمكن التحدث عن الإقطاعية الإسلامية بالمعنى الفني الدقيق للكلمة، لكن من حتمنا لا محالة التوسع في الحديث عن تطور في اتجاه الإقطاع». (Cahiers de civilisations médiévales, II, 48) وبالطبع، لم يرسم هذا التطور زمن الأغابة، ولن يتحقق لا محالة في نهاية الأمر.

فينبغي التحري في مصطلحات تواريخنا - إذ يمكن أن لا تكون إلا نتيجة لوضع لاحق - وأن لا نفكر في الإقطاعية كلما وجدنا كلمة إقطاع. وقد استعمل ابن الأثير مثلاً عدة مرات، فعل أقطع، وهو من مؤلفي القرن الثالث عشر، وذلك عند حديثه عن إعادة تنظيم البدووين الذي شرع فيه المتوكل سنة 850/235. «فأما المستنصر فأقطعهم إريقية والمغرب كله... وأما المعتز فأقطعهم خراسان... وأما المؤيد فأقطعهم جند حمص...» (الكامل، ج 5، 284). ومن البديهي أن الأمر لا يتعلق في صورة الحال إلا بامتيازات من النوع الإقطاعي. أما ترجمة FAGNAN التي أتت أقطع بعبارة «attribuer à titre de fief» (انظر أملاء، الملحوظة 3)، فهي مسؤولة بلا شك عن عدة تناقضات والتباسات. فينبغي المزيد من التحري عند استغلال المصادر التي لا تصنف إلا قليلاً بما للوثائق المحفوظة من دقة، وغالباً ما كانت المصادر تزعم عن مشاغل العصر التي كتبت فيه، فتعطي بذلك صورة فادحة للخطأ للفترة التي كانت تروم وصفها.

(1) R. BOUTRUCHE (Seigneurie et Féodalité, p. 7).

(2) F. L. GANSHOF (Qu'est-ce que la féodalité? p. 12).

- خاصة منها الخدمة العسكرية - من طرف رجل يقال له «صاحب إخافة» (vassal)، نحو رجل آخر حرّ يقال له «مولى» (Seigneur)، والتزامات حماية ورعاية من طرف «المولى» تجاه «صاحب الإخافة»، ويكون في الأغلب مفعول التزام الرعاية، تسليم المولى إلى من يتولاه، مالا، يعرف بـ «الإقطاع». ولا فائدة في القول إنه لا مثيل لذلك لوصف علاقات الخليفة والأمير. ويجب الإلحاح على هذه النقطة، خشية إثارة ما لا طائل من ورائه، لأن لفظة «إقطاعية» مثل لفظة «تعصب»، وعبارات أخرى ماثلة، لها رجوع نفساني اجتماعي شديد، وكثيراً جداً ما تواصل استعمالها استعمالاً خاطئاً، حتى من طرف المتبحرين في الموضوع⁽¹⁾.

ويقع وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة في ميدان آخر غير الإقطاعية التي هي غريبة كل الغرابة عن الذهنية الإسلامية في العصر الوسيط. فقد كانت هذه الذهنية متبعية بالفقه، وتغذت بالقرآن والحديث. وقضية وضع الأمير الأغلب ضمن دار الإسلام التي كان يسيرها أمير المؤمنين، تطرح إذن، لا بعبارات التقدير وصلات رجل بآخر، بل بعبارات الفقه، أي بنظام الحكم الإلهي. ويحسن بنا أن نذكّر في هذا المقام ما كنا كتبناه في بداية هذا التأليف⁽²⁾. لم يكن الخليفة المولى الأسى. بل كان يجسّم الأمة، ودار الإسلام. وقد وهب الله السلطة⁽³⁾، فأمسك بها، أي أنها ملك مشروع له، وهذا

(1) نجد مثلاً E. TYAN يقول في كتابه *Institutions du droit public musulman, tome deuxième, Sultanat et Califat*, p. 40: «إنه يوجد في الإسلام إقطاعية من نوع أصيل لا يبدو أنها حللت في جملتها بصورة مرضية». وتحدث عن «الإقطاعيات»، و«ملوك الإقطاع»، وصلات الولاء، الخ... بدون أن يميز بدقة التواريخ والمواقع، ويحدد أصل هذا النظام في بداية العصر العباسي. ثم قال: «والحركة التي أدت خلال القرن الرابع/العاشر إلى تعميم النظام الإقطاعي، بدأت باكراً جداً، لما ارتقت منذ بداية العصر المذكور، أجزاء متزايدة من نواحي المملكة، إلى إمارات مستقلة، لكنها استمرت على ميابعتها للخلافة...» (المرجع المذكور، ص 39). فحملت هذه الاعتبارات وغيرها من نفس التليل، Cl. CAHEN على القول: «إن الصفحات التي بحث فيها TYAN... هذا (النظام الإقطاعي)، اكتست غموضاً كان كاملاً بكل أسف» (CR. dans *Arabica*, V. 1958, p. 75). وكان G.E. VON GRUNEBaum أكثر حيطة، فتجنب المقارنة بالغرب المسيحي في العصر الوسيط، لكنه رسم مقارنة بين بيزنطة وبلاد. فقال: «Islam and the Byzantine Empire Known» (Medieval, Islam, p. 10). لكن، لا يمكن التحلّث من الإقطاعية الإسلامية كما في الإقطاعية البيزنطية. وقال R. BOUTRUCHE: «لم تلحق الإقطاعية بالركب في بيزنطة، طيلة قرون. ولمحت بعد عدة سنة 1204، بدفع من غزاة الحروب الصليبية الرابعة... الذين أدخلوا تنظيمهم في أجزاء المملكة الخاضعة لقانونهم» (Seigneurie et Féodalité, p. 279).

(2) انظر الفصل الثاني: تولي الأغلبية مقاليد الحكم.

(3) لنشر مرة أخرى في هذا الباب إلى ما كان يجد في نفس العصر بالغرب المسيحي. قال L. HALPHEN: «كان =

لا يعني أنه يمارسها حتمًا. وتكمن القضية بأكملها في هذه النقطة. ولم يناقش أبدًا - ضمن السنة طبعًا - ملك الخليفة، لكن القوم اجتهدوا بنجاح متفاوت في ممارسة السلطة باسم الخليفة ودون علم منه، قدر المستطاع. وقدمت الإمارة الأغلبية أحسن مثال في هذا الميدان حتى صارت النموذج المقتضى به لبناء النظريات المذهبية اللاحقة. ولم تتحقق هذه الصيغ فعلاً في عالم المجردات، خارج الوقائع وفوق الكائنات البشرية. «فلا نظرية بدون سوابق، أما بناء التأويل الشامخ للمصادر بأكملها، فهو مجرد تبرير لاحق لما تقدم من أمور أقرها الإجماع». هذه هي النتيجة التي استخلصها H.A.R. Gibb من تحليله لنظرية الماوردي⁽¹⁾. ولذا، ستتجه آخر الأمر إلى صاحب النظرية، ويبدو أنه

= الملك الكارولنجي يستمد سلطانه من الله. وجعل منه التبرج الرئيس الذي اختاره الله لقيادة الشعب الجديد المختار إلى طريق النجاة، أي الشعب المسيحي. فهو شاول آخر وجوزياس آخر. وكما هو الأمر زمن إسرائيل، اتجهت حدود مملكته إلى الالتئام بحدود الأراضي التي أقام بها أتباع ربه، لأن كل من أخضعهم ملزمون بالالتئام إلى دينه، إن بقوا أجناب عنه عند الغزو. فيبسط برته الوقائع جزئياً بطول المدة، وقع الاقتناع بأنه كان يحكم الشعب المسيحي بأكمله (omnibus populus christianus) - على الأقل الشعب الموجود بالغرب - الذي التأم حوله في جمع متماسك اتحد مع قائد في أمة لها نفس المعتقدات ونفس النشاط. وتجد وحدة الجميع هذه حول الملك المسؤول عن المصير المشترك، بما لهذه الكلمة من معنى مادي وروحي، تمييزاً واضحاً في أدماء يمين الوفاء، كما عمل على تعريفه شارلماني سنة 802، بعد فترة طويلة من التأمل خضع لها خدعة تزيجه امبراطوراً». (L'idée d'état sous les Carolingiens, dans *Rev. Hist.*, n° 185-186, (1939), p. 61).

ويعد أن H. HALPHEN لا كيف تمتزج الدولة والكنيسة، أهدافاً قالاً: «فوما تكمن المسألة، لأنه، بينما يكون الجواب بلا تردد لصالح الملك عند شارلماني، إذ أنه صار ملكاً قسًا من نفس ملوك التوراة، المذكورين كثيراً كقدوة، فإن الجواب الآن صار يومًا بعد يوم، أكثر لصالح الأساقفة الذين لا يتوانون عن الملاحظة بأن لهم وحدهم سلطة «الحل والمقد». ولهذا، فإن الملوك أنفسهم يخضعون لهم». (نفس المرجع، ص 67). وعند مطالعة هذه السطور، لا تتمالك عن تذكر المناقشات التي كانت تشغل في نفس الوقت ضماير المسلمين. ونحن نلجح إلى مثال الخلفاء الراشدين، والبيعة، والرشد الذي حاصر شارلماني، وإلى تطور المملكة الذي تلا موته، والتقسيم المؤلم الذي تم بين ابنه، والتدهور التدريجي والتفكك، إلخ... وقد حاول الفقهاء - ولو أنهم كفروا أدوات طيبة للمرتزقة - الانسجام ضمن هذا التطور، مع «أهل الحل والمقد». ولنلاحظ التشابه بين العبارتين اللتين دلتا في عهد الكارولنجيين كما في عهد العباسيين، على جهاز اجتماعي يتوق إلى القيام بدور سياسي ديني. وينجز هذا الدور رأساً من السلطان منحها عيسى للقديس بطرس. ولنذكر بالآيات المعروفة: «أنت بطرس وسأشيد كنيسة على هذا الحجر، ولن تقدر أبواب جهنم عليها شيئاً. وكل ما تعقده على الأرض معقود في السماء، وكل ما تحله على الأرض محلول في السماء» (Evangelium, Mat., XVI, 18-19). وتشابه العبارات، وكذلك التضمينات السياسية التي اشترك فيها العالم المسيحي والعالم الإسلامي، غابت عن معمر بحث «أهل الحل والمقد» (R.P., *ibid.*, 272). ولم يكن الأمر من باب الصلابة قطعاً، فوجب الإشارة إليه في هذا المقام.

(1) انظر *Studies on the Civilization of Islam*, p. 162.

استوحى تأليفه من النموذج الفريد المستمد من الأغلبية⁽¹⁾ - وهو مثال أقره الإجماع، بمعنى أنه الاتجاه الذي اتخذه تاريخ الإسلام⁽²⁾ - ونطالبه بتحديد مكان الأمير في نظام الخلافة.

يميز الماوردي⁽³⁾ نوعين من الإمارات، إمارة استكفاء وإمارة استيلاء. وتقلد الأولى بعقد عن اختيار، وتوافق مهام الوالي التقليدي المولى والمراقب والمنقول والمعمول، بحسب ما تبديه السلطة المركزية من رغبة. وتطابق إمارة الاستكفاء إجمالاً الوضع السابق لانتصاب الأغلبة في الحكم. وهي النوع الذي يكتسي تماماً الصبغة الشرعية المرضية. وتناط الإمارة الثانية بعقد عن اضطرار، وترمي إلى إضفاء الصبغة الشرعية قدر المستطاع على وضع سيء في الواقع، طبقاً لمبدأ الضرورة الذي يعني أن أخف الضررين خير نسبي ينبغي على كل عاقل تفضيله⁽⁴⁾. وقد حدد الماوردي هذا المبدأ كما يلي: «أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها، ويفوض إليه تدبيرها وسياستها. فيكون الأمير باستيلائه مستبدًا بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين، ليخرج من الفساد إلى الصحة، ومن الحظر إلى الإباحة»⁽⁵⁾. وكان الماوردي كان يفكر في إبراهيم الأول، فأضاف قائلاً: «فإن كملت فيه شروط الاختيار كان تقليده حتماً استدعاء لطاعته، ودفعاً لمشقته ومخالفته، وصار بالإذن له نافذ التصرف في حقوق الملة وأحكام الأمة»⁽⁶⁾. ومن المعلوم أن اختيار مؤسسي الإمارة الأغلبية فرضته الظروف القاهرة والخصال و«استكفاء» المترشح الذي عرف كيف يقدم نفسه،

(1) قال H.A.R. Gibb بخصوص نظرية الماوردي في إمارة الاستيلاء:

"At the same time it was no new thing: the situation had been in existence for well-nigh two centuries, ever since, in fact, Harun had recognized the hereditary amirate of the Banul-Aghlab in Ifriqiya" (*Studies on the Civilization of Islam*, p. 172).

(2) قال H.A.R. Gibb (المرجع المذكور، ص 162): «كانت النظرية السياسية للسنّة تتمثل في الواقع، في العمل بالمحل لتبصير تاريخ الأمة». The "Sunni political theory was, in fact, only the rationalization of (the history of the community)".

(3) الأحكام السلطانية، الفصل الثالث، الطبعة العربية، ص 45 وما يليها، والترجمة بالفرنسية، ص 59 وما بعدها. وأورد القلقشندي أفكار الماوردي في «الصحيح»، ج 9، 400 - 402.

(4) L. GARDET (عن الغزالي في الاقتصاد، ص 98) *La Cité Musulmane*, p. 178.

(5) الأحكام، ترجمة E. FAGNAN، ص 66 - 67.

(6) الأحكام، ترجمة E. FAGNAN، ص 68 والنص العربي، ص 52.

لا بصفته ثائراً، بل كمُدافع ناجع عن القضية العباسية التي كانت محل تهديد هائل. فكانت إمارته إمارة استكفاء واستيلاء في نفس الوقت. وتحصل الأمير الأغلبي على اعتراف الخلافة بسلطته، وعلى استقلال حقيقي ناجز ضمن دار الإسلام، بفضل الوراثة المعترف له بها.

وتتلخص التزاماته تجاه الخلافة، كما نظمها الماوردي⁽¹⁾ من بعد بصورة قليلة الكلفة، في سبع نقاط، الاعتراف بالخلافة العباسية، «أحدها، حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوة وتدير أمور الملة، ليكون ما أوجبه الشرع من إقامتها محفوظاً...»، «والثاني، ظهور الطاعة الدينية...»، «والثالث، اجتماع الكلمة على الإلفة والتناصر، ليكون للمسلمين يد على من سواهم». وممارسة السلطة عملاً بالشرعية، واستخلاص الجباية طبق الشروط الشرعية، وتنفيذ الأحكام الشرعية، وحماية الدين. والملاحظ أن كل هذه الالتزامات لا ينجز عنها أي خضوع حقيقي. فلا تتحدث عن الرقابة، ولا عن الجزية، ولا عن المهام العسكرية، ولا عن خضوع حقيقي مع ما يتضمن من إمكانية النقل والعزل. ولم يكن الأمر يعني أساساً إلا إنقاذ وحدة الإمامة وإبقائها، عن طريق «الطاعة والتقوى»، بمعنى أنه ينبغي أداء مراسم الاحترام أكثر من القيام بواجبات محددة. هذا هو الجوهر. وأحسن ميزة تحدد وضع الأمير الأغلبي إنما تكسب طابعاً روحياً. وقد كانت إمارة استيلاء معترفاً بها لشخص له استكفاءات كبيرة، وكانت إمارة مستقلة غير منشقة. وكان الأمير الأغلبي أمير استيلاء، فتمتع باستقلال ناجز كامل لم يفتك يدعمه على مر السنين، ولن ينجز عن التقدير الذي أولاه للعباسيين عن طيب خاطر أي عائق، فكان عهد مبايعة قبل أن يكون عهد تبعية. وقد وجدت هذه المبايعة كل يوم جمعة تعبيراً رسمياً عن نفسها من أعلى المنابر، في الخطبة الموجهة إلى الإمارة كلها، لكنها لم تنقش على النقود⁽²⁾

(1) الأحكام، ترجمة E. FAGNAN، ص 67 - 68.

(2) لكن اسم المأمون ظهر بصورة استثنائية على خمسة دراهم أغلبية ضربت بإفريقية. كان الأول والثاني مؤرخين في سنة 802/186، والثالث والرابع سنة 803/187، والخامس سنة 805/190 - 806.

LA VOIX, Catalogue, II, n° 824, 825 et 827; C.M. FRAEM, Numis Kuflics, pp. 35 et 36; et S. LANE, Catalogue of Oriental Coins, II, 56, n° 88.

ولم تتمكن من تقديم أمثلة أخرى ثابتة. ومن جهة أخرى، ينبغي الإشارة بالخصوص وفي هذا الأمر إلى أن المأمون لم يرتق إلى الخلافة إلا سنة 813/198. ولندكر كذلك أن جعفرًا البرمكي كلفه الرشيد، بداية من سنة 792/176، بالمغرب الإسلامي كله، فكان اسمه منقوشاً لهذا السبب على سكة مصر (انظر صفحة 368، =

بل إنها بقيت مسألة ود وخطب فقط. وكان هذا الوضع الاستقلالي بالذات والارتباط الروحي المقبول عن رضى، لكن بلا مقابل مادي، بالأرض التي كان يجسمها شخص الخليفة العبّاسي، يميّز النظام الذي أقامه إبراهيم ابن الأغلب، ذلك النظام الذي أقره الإجماع، أي التحوّل الذي اتخذه تاريخ الإسلام، وقد ارتقى إلى صف النموذج وأسس في فترة لاحقة من الوجهة النظرية، من طرف أهل النظر في الشرع الإسلامي العمومي.

لكن هذا الوضع ترك أيضاً الباب مفتوحاً لتدخل الخليفة المحتمل. فلو أن الخلافة العبّاسية جدت شبابها، بدل أن تزايد ذبولها، لصار تاريخ الإمارة الأغلبية مخالفاً لذلك كل المخالفة دون ريب. وبالفعل، واصلت بغداد، وإن لم تشعر بالفشل المتوالي، المحافظة على المستقبل، وقد مر بنا كيف أنها لم تنفك أبداً تعتبر إفريقية، وحتى المغرب بأكمله، راجعاً بالنظر إلى سلطتها، فقامت تبعاً لذلك وبصورة دورية، بالتوليّات الملاممة التي كانت تفرضها هذه السياسة، على رأس دواوينها. وبقي أن نرى الآن كيف تجسّمت الأمور في الواقع.

الائتلاف والاختلاف

في العلاقات بين بغداد والقيروان:

بدأت العلاقات بين الرشيد وإبراهيم الأول في ظروف جيدة، كما بيّنا ذلك. وكان الاتفاق المبرم مرضياً بالنسبة إلى العاصمتين اللتين وجدنا كلتاهما ما كان مرضياً لرغباتهما. ولذا، فطالما عاش الرجلان، لم تكدر أية شبهة العلاقات الطيبة القائمة بين بغداد والقيروان. وقاومت بعد ذلك هذه العلاقات بصورة عجيبة آخر الأمر، التوتّرات

= المملوطة رقم 1). فهل أن المأمون خلف جعفرًا على رأس ديوان المغرب؟ وألادت المصادر (انظر مثلاً ابن الأثير، الكامل، 107 و 112 - 113، ج 5) أنه قُتل سنة 802/182، عند تحرير العهد الذي رتب بموجبه تولي الخلافة والذي حفظ بالكمية. وأنيط الجزء الغربي من المملكة، بما في ذلك المغرب، كما أوضحت المصادر هذا الأمر، بالأمن. ولذا، تثير الدراهم الثلاثة التي أشرنا إليها مشكلة. لكن لا يمكن أن يكون لظهور اسم المأمون لا محالة، أي اعتبار بخصوص الإشارة الدقيقة المتحمة إلى الخلافة. إنما هو حادث طارئ لا طائل من وراءه. إذ لم يوجد في هذا الميدان قاضية ثابتة أو التزام صارم. لكن نلاحظ أن دولاً أخرى بالمغرب، أقل ارتباطاً بالعبّاسيين - مثل المرابطين أو ملوك الطوائف - عملت بكل غرابة وبصورة كبيرة على إبداء ولائها على عملاتها.

انظر «(Titres Califiens d'Occident, dans J.A., 1907, pp. 269-275) M. VAN BERCHÈME
(Le titre souverain des Almoravides, Arabica, II, 266-288) LÉVI-PROVENCAL

والمصاعب المحتملة التي لم يستثن منها أي تاريخ.

وقد تبنّى الأغابية الأسود، وهو اللون الرسمي لبني العباس، ولم يتخلّوا عنه أبداً. ودافعوا في الداخل⁽¹⁾ كما في الخارج وغالباً ما كان ذلك بشجاعة وعن قناعة دائماً، عن راية الخلافة. فكانوا الحماة الأوفياء لها في المغرب الإسلامي بأكمله، وذلك حتى سقوطهم. وانضمت القيروان باستمرار وحزم ونزاهة إلى بغداد في ميدان السياسة الخارجية، كما سنرى ذلك قريباً. فحين حصل تقارب بين بغداد وآكس لا شبال، شارك الأغابية مشاركة وثيقة في السياسة التي سنّها الرشيد. وأتخذوا تجاه بني أمية في الأندلس، والأدارسة والعلويين عامة⁽²⁾، والرسّامين وبيزنطة، نفس الموقف الذي اتخذه بنو العباس، وإن لم يستعيدوا النواحي التي نجت من سلطة الإمام الشرعي، فلم يمنع ذلك أن رغبتهم كانت ملحة في هذا الأمر.

وعملوا بنفس السياسة الدينية التي سار عليها أسياهم، والملاحظ في هذا الباب أنه جد تزامن معين⁽³⁾، لا يثير إلا العجب. فقد كانوا وبقوا حتى سقوطهم، معتقدين مذهب الاعتزال - وهو المعتقد الذي جسّمه المأمون (198 - 803/218 - 833) في مأساة - لكن موقفهم تطور في نفس الاتجاه وبنفس السرعة المعمول بها في الشرق إزاء مذهب السنة.

وأخيراً، وحتى تجيد القيروان مجارة بغداد، تمادت على مراسلة الخلافة بانتظام. ومن المعلوم أن الرشيد كان يكتاب إبراهيم الأول باستمرار ويصوره شخصية⁽⁴⁾. ولا شك

(1) انظر، ص 159 وما يليها، ثورة خريش.

(2) انظر بخصوص موقفهم تجاه العلويين، المطابق كل المطابقة لموقف الرشيد، فقرة قادمة بعنوان «دخول الشيعة والعلويين إلى المغرب»، وكذلك القسم المخصص للأدارسة ص 30 وما يليها.

(3) انظر ص 256 وما يليها، وص 262 وما يليها، وحتى لو أنهم سلكوا سياسة سنية، فقد بقي الأغابية وبلاطهم متعلقين بالاعتزال تعلقاً حقيقاً. فقد ولي محمد الأول سحنون القضاء، وطلب منه حزب السنة عند وفاة سحنون، خاصة أنصار محمد بن سحنون، أن يؤم صلاة الميت، فقبل ذلك وخرج في حشد، محاملاً بكامل خاصته من القصر القديم. واتجه إلى المقبرة. قال القاضي النعمان: «فلما انتهوا إلى الهاورنية، نزلوا إليه، فوقف لهم، وقال: ما الذي أنزلكم؟ قالوا: خرجت لتصلّي على سحنون فلم يمكننا التخلّف عنك، وقد علمت ما بيننا وبينه وأنه يكفّرنا ونكفّره، فإن صليتنا عليه رأى الناس أننا قد رضينا حاله. قال: فما تريدون؟ قالوا: تعفينا من الصلاة عليه». (الافتتاح، مخطوط، ص 65). فرضي الأمير بذلك، وتأيدت هذه الحكاية في ترجمة سحنون (راجع المالك، الرياض، ج 1، ص 288؛ وعياض، المداير، ترجمة رقم 16) حيث ذكر أن البلاط كان أغلبه من المعتزلة.

(4) انظر ص 150.

أن تبادل الرسائل هذا تناقص مع مرور الزمن، لكنه لم ينقطع أبدًا. وبالطبع، لم تدون كتب التاريخ خروج البريد الرسمي ووصوله. لكن ذكرت رغم ذلك معلومات من محلة إلى أخرى، تشهد بدوام العادات، بمعنى أنه تواصل العمل بتيار تبادل الرسائل بين الأمراء والخلفاء. فقد أخبر زيادة الله الأول المأمون بغزو صفلية⁽¹⁾، وأذاع المعتصم (218 - 833/227 - 842) بين شتى نواحي الإسلام، خبر انتصاره على بابك⁽²⁾، دون إغفال إفريقية بالطبع. وليست هذه سوى أمثلة. وسنعمل على ذكر أمثلة أخرى. ومن البديهي أن تواتر المبادلات ينمو عند حدوث أزمات. فلقد مر بنا⁽³⁾ كيف أن سياسة إبراهيم الثاني حملت بغداد على الاهتمام عن كتب بشؤون إفريقية. وسنرى أن هذا الاهتمام سينمو بعد ذلك، عند نشوب ثورة الشيعة. وستعيش حركة الرسائل والوفود عند ذلك تواترًا أسرع. فتتوالى الرسائل ذاكرة أوصاف المهدي وتأمّر بالقبض عليه. وهكذا، لم ينقطع الحوار أبدًا بين بغداد والقيروان، سواء كان حارًا أم متوعّدًا، متصيرًا أم متخوفًا.

وقد استفاد الأغالبة بصورة تكاد تكون مسترسلة، مقابل ولائهم، من التأييد الكلي الذي كانت الخلافة قادرة على مدهم به، وقد كثر ضعف وسائلها. ولم يكتف بنو العباس بقبول وفود البربر التي بعث بها حمائهم من إفريقية، للتصريح بخضوعهم وولائهم⁽⁴⁾. وكان الشرق أيضًا موضعًا للحبس أو النفي في الساعات الحرجة، وفي خدمة الحكم الأغلبي المهدد. فقد أودع إبراهيم الأول بحبس الشرق أعداءه السياسيين، ورحل لاحقًا إلى الشرق ابنه الأغلب الذي تنازع مع أخيه زيادة الله الأول، وفي ذلك بلا شك نفع كبير للدولة وللسلم الداخلية، وحمل آخر هو أبو جعفر أحمد الذي تسبب في اندلاع ثورة خطيرة⁽⁵⁾، على الرحيل إلى آخر حياته، فجنب الإمارة قطعًا اهتزازات خطيرة جدًا. وقد ساند دائمًا النفوذ الأدبي الذي كان لبني العباس - وسيظهر أكثر، عند قيام ثورة الشيعة - الدولة التي أقامها الرشيد بالقيروان. ولنذكر أيضًا أنه عنّ للخليفة مساندة الأمير ماليًا، وقد كان يمر بصعوبات ما - حصل ذلك لما اندلعت ثورة عمران بن

(1) ابن الأبار، الحلة، AMARI, p. 332. (Biblioteca).

(2) الفلقشندي، الصبح، ج 6، 400 - 404. وانظر بخصوص (بابك)، مقال D. SOURDEL، في R.P.

(3) انظر مثلاً ص 331 وص 333 وما يليها وص 355 وما يليها.

(4) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 246.

(5) انظر ص 249 وما يليها، وخاصة ص 261.

مجالد⁽¹⁾ - وإغاثة رعاياه بإفريقية عند حدوث بعض المصائب⁽²⁾. وجاء بكتابة نقش تحت قبة جامع الزيتونة بتونس، أن هذا الجزء من أقدم المباني الدينية بإفريقية شيد سنة 864/250، بأمر من الخليفة المستعين⁽³⁾ (248 - 862/252 - 866) وساعدت بلا شك العلاقات الطيبة القائمة بين البلاطين على التزاور والاتصالات الوثيقة التي لم نتحصل بشأنها على أخبار كافية. ولم تتوفر لدينا في هذا الميدان إلا معلومات ضئيلة. وهكذا، علمنا مثلاً أن ابن الخليفة المهدي (255 - 869/256 - 870) عبد الوهاب، قد استقر في بلاط القيروان، فزوجه الأمير إبراهيم الثاني ابنه أخيه⁽⁴⁾. ونجحت هذه الزيجة نجاحاً باهراً، خاصة على صعيد الإنجاب، إذ أن عبد الوهاب لم ينجب أقل من خمسة عشر طفلاً، منهم ست بنات. وكان أحد أبنائه إسحاق بن محمد بن عبد الوهاب قد رحل متجهاً إلى المغرب، ومات بقرطبة سنة 944/333 - 945، ومن المحتمل أن يكون انتصار الفاطميين بإفريقية قد تسبب في طرده من البلاد.

لكن خطوط بغداد والقيروان لم تكن دائماً متألقة. فلا يمكن أن يمر قرن من العيش المشترك بلا أزمة ولا توتر. فقد اشتعلت الحرب الأهلية في الشرق بين الأخوين المتعادين الأمين والمأمون، وكان أبوهما الرشيد قد قسم مملكته بينهما، دون أن يحتاط للأمر، وذلك عند موت إبراهيم الأول (21 شوال 196/5 - 7 - 812). واستولى على بغداد جيشان للمأمون بقيادة طاهر بن الحسين المعروف، وهرثمة بن أعين الذي كان معروفاً بين أهل إفريقية، وذلك في ذي الحجة 196/ أغسطس 812. وأقر الأمين (193 - 809/198) حال انتصابه، تولية إبراهيم الأول في منصبه وامتيازاته⁽⁵⁾ وبادر، رغم مصاعبه، بإنقاذ ولايته مدة ثورة عمران بن مجالد (194 - 810/195 - 811)، فمنحه مساعدة مالية هامة، جاءت في وقتها. فلا يمكن تناسي مثل هذا العطف. ولذا،

(1) انظر ص 174.

(2) انظر ص 384.

(3) انظر G. MARÇAIS (13) *Manuel d'Art musulman*, و (63) *La Berbérie musulmane*. لنفس المؤلف، و (323) *Early Muslim architecture*, II.

(4) توفي المهدي في 18 رجب 256/21 - 6 - 870، بعد ثلاثة أيام من عزله (الكامل، ج 5، 335). ويدون أن يهدد ابنه عبد الوهاب حتماً وبصورة مخصصة، فقد فضل الرحيل. واختاره القيروان يدل على أنه كان يأمل أن يجد بها بلا شك القبول الحسن، نظراً إلى الصلات التي عقدت بين الدولتين والمصمتين، ولربما أكثر ما يمكن من الأمن، فلم يخب أمله.

(5) ابن عساري، البيان، ج 1، 94.

وجدت جيوش إفريقية في بغداد، بقيادة ابن الأمير ذاته، محمد بن إبراهيم بن الأغلب، وانضمت بعزم إلى جانب الأمين في محنته. قال ابن الأثير⁽¹⁾: «لما دخل محمد إلى مدينة⁽²⁾ المنصور... علم قواده وأصحابه أنهم ليس لهم فيها علة الحصر، وخافوا أن يظفر بهم طاهر، فأتاه محمد بن حاتم بن الصقر، ومحمد بن إبراهيم بن الأغلب الإفريقي (والهرش)⁽³⁾ وغيرهما، فقالوا: قد آلت حالتنا إلى ما ترى، وقد رأينا رأيًا نعرضه عليك». فعرضوا عليه محاولة الخروج والاجتهاد في اللحاق بالشام. وبعد كثير من التردد والنصح المتضارب الصادر عن أصدقاء السوء، فضل تسليم نفسه إلى هرثمة، فكان في ذلك هلاكه. ولم يكن هذا الأمر من خطئ ارتكبه الأغالبة وقد ساندوه - وهذا هو المهم في هذا المقام - حتى النهاية. لأنه من المستبعد أن يكون ابن إبراهيم قد سلك مع جند إفريقية سلوك المتنتع، فخالف بذلك سياسة القيروان في هذا الموضوع.

ومع أن إفريقية قد وقفت في الحرب الأهلية في صف الأمين، فإن المأمون تظاهر بالوفاق، لاهتمامه بوقاية وحدة الدولة وإعادتها إلى وضعها. فحالما انتصب المأمون بالحكم، إثر مقتل أخيه (في ليلة 24 إلى 25 محرم 198/24 - 25 سبتمبر 813)، بادر بإقرار⁽⁴⁾ أبي العباس عبد الله الأول (196 - 812/201 - 817) الذي خلف إبراهيم الأول في القيروان، وهي طريقة عمل بها للعفو عمًا سلف وتأكيد سلطته على إفريقية. ولم يصب محمد بن إبراهيم بن الأغلب من جانبته بسوء حتى أننا سنجد في خدمة الخليفة الجديد لمدة، وهو لم يتب توبة كاملة.

وبالفعل، لم تكن الحرب الأهلية بلا امتدادات. فبعد مقتل الأمين بالذات، اندلعت الثورة في الشام، وقد تسبب فيها نصر بن سيار بن شبيب من بني عقيل، وقد كان يحركه شأغلان، الانتقام للخليفة المقتول والدفاع عن امتيازات العرب

(1) الكامل، ج 5، 161 و 163. لم يقم ابن الأثير إلا برواية ما جاء بتلويخ الطبري وتلخيصه. ونظير أيضًا ابن خلدون، العبر، طبعة بولاق، ج 3، 238 - 240 و 247 - 248، وقد روى نفس الأحداث بذات العبارة تقريبًا.

(2) انظر E. F. ج 1، 921 - 936، مادة بغداد، خاصة ص 923 - 924، بحث A. Duri، قدم الباحث تصنيفًا واضحًا ملائمًا. أما عن الموقع وتاريخ بغداد، فيمكن دائمًا الرجوع إلى تأليف LE STRANGE (*Baghdad during the Abbasid Caliphate*). وهو أحسن تأليف في هذه المسألة، صدر حتى الآن.

(3) لكن الهرش انقلب عليه وتحول إلى خدمة طاهر لما رأى أن الأمين كان يستعد للاستسلام، وقد تسبب إلى حد ما في موته، لما كان له من فسائل (ابن الأثير، الكامل، ج 5، 164).

(4) ابن علقاري، البيان، ج 1، 95.

المهتدين⁽¹⁾. ولم يعد نصر إلى الجادة إلا في صفر 210/ ماي - جوان 825⁽²⁾، وقد حمله على ذلك عبد الله بن طاهر ابن القائد المنتصر على الأمين. وترتبت على الثورة الأولى، ثورة أخرى كانت بغداد مسرحاً لها، وكان بطلها إبراهيم بن المهدي المعروف بابن شكلة، وقد ولّاه بنو العباس الخلافة في الحاضرة، إذ كانوا حائقين على سياسة المأمون المؤيدة للموليين⁽³⁾. ونجد أن إبراهيم الأول وإفريقية من ورثته مهتمين في القضيتين إلى حد ما. وكان محمد بن إبراهيم بن الأغلب مع قواد آخرين في بداية سنة 202/ آخر سنة 817، بقصر ابن هبيرة⁽⁴⁾، على بُعد اثني عشر فرسخاً من الكوفة، في خدمة والي المأمون. فتآمر مع قواد آخرين وانضم الجميع إلى ابن شكلة وسلموا إليه الموقع. ثم نجد ابن إبراهيم الأول في واسط، يقاتل لصالح منافس المأمون، ثم وقع التحلي عن ابن شكلة، فتنازل عن طلباته واختفى (ذو الحجة 203/ يونيو 819)، ولم يعد هو أيضاً إلا للخروج في صفر 210/ ماي - يونيو 825، حين غلب نصراً ونقل إلى بغداد. فكان عند ذلك يريد قطع الجسر الذي كان مقرراً أن يمر نصر فوقه، صحبة إبراهيم بن عائشة ومالك بن شاهي - وقد كان ماضيهما مليئاً بالمكائد. فوشي بهم وأسروا، وقدموا بين يدي المأمون. فقتل ابن عائشة ومالك، ودفعا حياتهما ثمنًا لما قاما به من مغامرات. أما محمد بن إبراهيم بن الأغلب فلم يعرف مصيره.

والأمر الذي لا مراء فيه هو أن المرحلة الثانية من حياته التي بدأها بالانضمام إلى ابن شكلة، لم تعد تنفق وخط القيروان السياسي. فلم تعد سوى حياة قائد ثائر تآمر، مثل كثير غيره ممن تدربوا على الحرب الأهلية في الجهة الخاسرة، ولم يقدرُوا على الاقتناع بالقيام بدور ثانوي، فقضي عليهم بأن يستعروا في التآمر.

(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 171 - 209، و E.F. مادة عبد الله بن طاهر، بحث لـ B. MARIN. وجاء في الكامل، ج 5، 176، أن نصراً قال: فوئنا هواي في بني العباس، وإنما حاربتهم محمداً على العرب لأنهم يقدمون عليهم العجم.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 208.

(3) انظر اليقوبي، التاريخ، ج 2، 454 - 458؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 189 - 209؛ وابن خلدون، المعبر، طبعة بولاق، ج 3، 247 - 248؛ و E.F. مادة إبراهيم بن المهدي بن شكلة، بحث لـ K.V. ZETTERSTEN و (al-Ma'mun c gli 'Alidi) B.F. GABRIEL؛ و (herausgegeben von a. Fischer, II, 1, pp. 5-62) في (Morgen ländische, Texte 4, Forschungen) بين فيه المؤلف كيف أن الموليين فرطوا في الفرصة ولم يستأندوا المأمون في جهوده مساندة كالمية، بين عام 198 وعام 204، لحل قضية الشيعة.

(4) انظر اليقوبي، البلدان، ص 139.

ومهما كانت مشاعر أمير إفريقية الباطنة، فقد امتنع عن السير في نفس الطريق. ولم يكن شيء يدفعه عليها. وبالأحرى، كان من صالحه تحسين سلوكه مع الخليفة مصدر شرعيته والمنتصب في الحكم. وكما أن المأمون اعترف بعبد الله الأول، فقد بادر بالاعتراف بزيادة الله الأول⁽¹⁾، حال توليه الحكم، فقطع بذلك كل نية في المغامرة. وكان هذا الصنيع ضروريًا خاصة وأن تولي زيادة الله الإمارة (6 ذو الحجة 25/201 يونيو 817) قد وافق مبايعة ابن شكلة بالخلافة (5 محرم 24/202 يوليو 817)، مع فارق شهر. ولم يعترف به زيادة الله الأول، وقد شكر له المأمون جميله، كما صرحت المصادر بذلك. قال ابن الأبار⁽²⁾: «وكان زيادة الله يدعو للمأمون، وابن شكلة وهو إبراهيم بن المهدي ببغداد، قد ادّعى الخلافة بعد قتل الأمين، إلى أن قدم المأمون ببغداد، فكاتبه وشكر له فعله».

واستقر الأمر أخيراً للمأمون في بغداد (15 صفر 16/204 أغسطس 819)، فعمل على الإسراع بتضميد جراح المملكة - فاتخذ خاصة اللون الأسود وتخلّى عن الأخضر لون العلويين - واجتهد لإعادة سلطة الخلافة إلى نصابها. وقد سبق له سنة 813/198، غداة مقتل الأمين، أن وضع الموصل، وبلاد ما بين النهرين، والشام، والمغرب⁽³⁾ تحت نظر طاهر بن الحسين الخزاعي المنتصر ببغداد، وأمره بالقضاء في الأول على نصر بن سيار بن شَيْث. لكن طاهرًا لم يحصل بالخصوص إلا على الهزائم، ولم تزد مبايعة ابن شكلة بالخلافة الحالة إلا غموضًا بعد ذلك. وكلف طاهر بمهمة جديدة بالشرق، في ذي القعدة 205/ أبريل - مايو 821 - فرحل إلى خراسان لتأسيس دولة حملت اسمه - ثم عوضه ابنه عبد الله بصورة رسمية في المغرب بعد بضعة أشهر، وقد كان نائبًا عنه أول الأمر. وجدد له المأمون نفس البيعة التي ولي بها أبوه منذ سنة 813/198. قال المعقوبي⁽⁴⁾: «وولّى المأمون عبد الله بن طاهر الجزيرة والشام ومصر والمغرب، وصيّر

(1) انظر أملاء، الملحوظة 20.

(2) الحلة، ص 355؛ ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 9/453) قال من جانب، إن زيادة الله «لم ينحرف عن الدعاء للمأمون ابن الرش أيام توثب على خلافة إبراهيم بن المهدي، فلما خلعت الخلافة إلى المأمون شكر له ذلك». وقال Fournel (Berbers, I, 48, note 2) عاكسًا معنى هذه العبارة: «طالعت عند ابن الخطيب أن زيادة الله بايع المأمون، ثم بايع إبراهيم بن المهدي بن شكلة».

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 172.

(4) التاريخ، ج 2، 456؛ وانظر أيضًا ابن الأثير، الكامل، 197 - 203. يتضح من هذا النص أن المأمون كان مهتمًا باسترجاع السلطة على الولايات. واتضح هذا الشاغل أيضًا عبر ديتارين متعلقين بالمغرب، كانا مؤرخين =

إليه جميع أعمالها، وأمره بمحاربة المتغلبين بها، ففقد عبد الله في سنة 206 بعد نفوذ أبيه إلى خراسان بشهرين، فصار إلى الرقة، فواقع نصر بن سُبَيْث الصري المتغرب بكسوم وما والاها من ناحية الجزيرة، وكتب إلى سائر المتغلبين في النواحي من الجزيرة والشامات، وأنفذ إليهم الرسل في المَعَاوَن، فكتب القوم جميعاً أنهم في الطاعة، وسألوه أن يكتب لهم الأمانات، فقبل ذلك منهم^١.

ولا شك أنه - في نطاق هذه السياسة العامة لاستتباب سلطة الخلافة المتدهورة بسبب الحرب الأهلية ومخلفاتها - لما جاء أمر المأمون عندئذ^(١) لزيادة الله الأول، بأن يذكر بخطبة الجمعة دعاء باسم عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي، فليس ذلك سوى محاولة لدمج نفوذ الخلافة على إفريقية، وذلك بإخضاع أمير هذه البلاد إلى نوع من الولائي الصوري المشرف على مجموع ولايات المغرب، وقد كان له جيش هام حتى يؤخذ مأخذ الجند عند الاقتضاء. ولئن كانت نتائج هذه السياسة إيجابية في الشرق حتى مصر - ميطرده عبد الله بن طاهر في ربيع الأول 211/ يونيو - يوليو 826، عبد الله بن السري والي هذه البلاد المستعصي ويحتل

سنة 817/202 - 818 وستة 819/204 - 820. وذكر بالدينار الأول المغرب كموضع للضرب، وقد نقش عليه ممّا اسم الفضل ذي الراسين والسري. وقد أمر المأمون بقتل الفضل وزهري في شعبان 202/ فبراير - مارس 818، وتولى السري مصر سنة 815/200 - 816، ثم ما بين سنة 817/202 - 818 وستة 820/205 - 821. ونقش بالدينار الثاني مكان الضرب، في مصر والمغرب في آن واحد، ونقش ممّا اسم طاهر والسري. وبالطبع، الإشارة إلى المغرب وإغفال اسم الأغالية على هذين الدينارين أمر محير. فهل كشف ذلك عن نية المأمون في إلحاق إفريقية بمصر من جديد - كما كان الأمر في ماض بعيد، من المحتمل أن يكون الحنين إليه قد بقي حيّاً - وبذلك توثق صلاتها بالشرق؟ هذا أمر كثير الاحتمال لأن المأمون، كما سنرى ذلك، بدأ بعد بضع سنوات، في تنفيذ هذه السياسة فاتجر عنها أن العلاقات القائمة بين بغداد والقيروان شاورت على الانقطاع.

ونشر من. ذ. النقشبدي الدينارين المذكورين في تأليفه (الدينار الإسلامي في المتحف العراقي)، ص 122، رقم 121 ورقم 123.

(1) لم يذكر أي مصدر التاريخ. لكن الارتباط كان وثيقاً بين الأمر الموجه إلى زيادة الله الأول وتولي عبد الله بن طاهر جميع الولايات التي تقع غرب بغداد. وحدث في نفس الوقت، أي في بداية سنة 206/ آخر سنة 821، هذا الأمر. وبالفعل، من الثابت أن المأمون لم ينتظر إطلاقاً طرد عبد الله بن طاهر والي مصر لعبد الله السري، واحتلال منصبه (ربيع الأول 211/ جوان - جويلية 816) لإبلاغ أمره إلى زيادة الله الأول. وأثبت الأمير برده فعلاً أنه رجل واثق من سلطته وليست له مشاغل. فلا بد أن الأمر قد جند قبل اندلاع الثورات الكبرى، أي قبل سنة 207/822 - 823 (انظر الفصل الثالث، ص 188 وما يليها). ولنا دليل آخر أيضاً، لما قيل إن المأمون استوحى من الأمصار التي وجهها إليه زيادة الله الأول، عند قتل ابن عاتشة (صفر 210/ مايو - يونيو 825). انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 208-209؛ وابن الأثير، الحلة، ص 255.

مكانه⁽¹⁾ - فإنها كانت فاشلة تمامًا بإفريقية، كما كان الأمر متوقعًا. ورد زيادة الله الأول الفعل بوقاحة وغطرسة. وهذا المشهد الموحى جدًا جدير بأن يدرج في هذا المقام. قال ابن الأبار⁽²⁾: «إِنَّ المأمون كتب إليه (إلى زيادة الله) أن يدعو على منابره لعبد الله بن طاهر بن الحسين. فأنف من ذلك. وأمر بإدخال الرسول عليه بعد أن تملأ من الشراب، وحلّ شعره ونار عظيمة بين يديه في كوائن. وقد احمرت عيناه. فحال الرسول ذلك المنظر، ثم قال (الأمير): قد علم أمير المؤمنين طاعتي له. وطاعة آباي لأبائه، وتقدم سلفي في دعوتهم، ثم يأمرني الآن بالدعاء لعبد خزاعة. هذا والله أمر لا يكون أبدًا!». ثم مدّ زيادة الله يده إلى كيس بجانبه، به 1000 دينار، وسلمه إلى الرسول ليسلمه بدوره إلى المأمون - كانت الدنانير مسكوكة باسم إدريس الحسني - لافتًا انتباهه بهذه الصورة إلى الخطر الذي كان يواجهه و«ليعلم ما هو عليه من فتنة المغرب ومتاضلة العلويين». فكتب جوابه للخليفة، وهو لم يزل سكران، وختمه بهذه الأبيات:

(1) أبو المحاسن، النجوم، ج 2، 191.

(2) الحلقة، ص 254. وقد وردت نفس الحكاية بصورة أكثر إيجازًا، في «النهاية» للتوحي، ج 2، 173، وفي «الأعمال»، لابن الخطيب، ج 2، 435 - 436/9 - 10. وأوجزها ابن خلدون في «المعبر»، ج 4، 422، أكثر من ذلك.

وترجم هذه الحكاية VONDERHEYDEN (Berberie, pp. 30-31)، لكنه لم يفهم آخر الفقرة تمامًا، ولذا، نقلها نقلًا سيئًا. وقد عكس المعنى متأثرًا بابن خلدون الذي قال: «ويعت مع الرسول بدناثير من سكة الأدارسة يمرض له بتحويل الدعوة». (المعبر، ج 4، 422) ترجمة DESVERGERS، (ص 96). لكن ليس هذا سوى مجرد تأويل خاص بابن خلدون. واقتصر ابن الخطيب على القول إنه «فهم مزمار»، ولم يبد التوحي أية ملاحظة. أما ابن الأبار، فقد رأينا أنه أورد رواية مخالفة كل المخالفة. وجارى Fournel ابن خلدون في تأويله، فاعتبر أن ذلك خبر عن «درجة القوة التي بلغت الدولة الحاكمة بفاس، منذ سنة 202» (Berbers, I, 481). وأبدى G. Weil (Geschichte der Califen, II, 247) نفس الملاحظات، واتخذ VONDERHEYDEN (pp. 30-31) نفس التأويل مع بعض التردد.

غير أن التعليل الذي اقترحه ابن خلدون خاطيء كل الخطأ. وبالفعل، كانت العداقات بين الأغالية والأدارسة على نحو لا يسمح بأي تقارب. لكن لا يفهم إلا بمسرح سبب ارتداء الأغالية في أحضان خصومهم، متخللين من الخليفة المريد عنهم والذي لن يطولهم. ولا يفهم إلا بصعوبة ما هو الشيطان القادر على دفعهم إلى الخضوع لسياد جدد، بعدما تحرروا من رقة الميسيين. فلا بد أن أمية بالأنلس، ولا أجوارهم من بني رستم شعروا بمثل هذه الحاجة، ولم يتلهم سوء. ولذا، فالتفسير الذي قدمه ابن الأبار يوقه وصيغته المتطرفة. وهو المعقول وحده، لأنه مطابق كل المطابقة لتاريخ الأغالية. وقد هدد الأمير فقط - وبين كذلك ما قام به هو وأجداده من خدمات، بمعنى أنه ولاء قديم يستحق بعض التكريم - بمحاكاة صنيع الدول الأخرى المتعاقبة للمغرب الإسلامي، خاصة الأدارسة الذين كانوا علويين، وكانوا يمثلون فضلًا عن ذلك، خطرًا ما على الخلافة. فوجب على الأغالية أن يقاوموه فضلًا. وعمل بهذه المناسبة على تذكير الخليفة بكل هذه الحقائق التي لا ريب وأنها حملته على التفكير.

«أنا النار في أحجارها مستكنة فإن كنت ممن يقدح الزند فأقدح
أنا الليث يحمي غيـله بزئيره فإن كنت كلباً حان موتك فأنبـح
أنا البحر في أمواجه وعبابه فإن كنت ممن يسبح البحر فأسبح»
من الصعب أن يتجاوز المرء مثل هذا التهور وهذه الوقاحة. فلما صحا، حاول عبثاً
المحاق بالرسول وإصلاح غلطته. فحرر مكتوباً ثانياً أكثر احتراماً في لهجته. وروي أن
الخليفة أبدى طيبة نفسه، فأغفل الرسالة الأولى ولم يهتم إلا بالثانية وأجاب عنها إجابة
لطيفة. والواقع أنه لم يكن قادراً على غير ذلك، أو أن يبدي حكمة أكبر. وكان مجال
نشاطه مفقوداً. إذ لا يمكنه ألينة التفكير في القيام بمغامرة في المغرب، والأمور كما
هي. ولا يمكن للتصلب والسيطرة إلا الزيادة في عدد أولئك الذين كانوا في المغرب
- كالأمازيغ والادارسة والرستميين - لا يعترفون بشرعية العباسيين وسلطانهم. ولذا،
بقاء الأغلبية في الفلك الروحي لخلافة بغداد، كان يستحق بعض التنازلات المتعلقة
بالتاموس. لأن العمل على إسقاطهم، على فرض إمكان وقوعه، كان يعني إسقاط أناس
خدموا من قديم جداً الدولة، وكانوا في جملتهم مخلصين لها، كما عمل الأمير على
تذكير الخليفة بذلك، ويعني أيضاً الارتقاء في المغامرة.

فأخفق حب المأمون للسيطرة. وبقي الوضع على ما كان عليه واستفاد منه
الطرفان، وكان هذا الوضع يمثل أقصى ما يمكن من الولاء المطلوب من أمير إفريقية.
غير أن شقيق المأمون وخلفه، المعتصم (218 - 833/227 - 842)، قد راوده، كما
روي⁽¹⁾، حلم العودة إلى فتح المغرب والأندلس خاصة، فاستعد لذلك، لكن الموت
عاجله قبل البدء في تنفيذ مشروعه. فإن صبح هذا الخبر، فلا يمكن اعتباره إلا كترجمة
عن رغبة واضحة في ذلك. ولم تعدل بغداد أبداً عن تنفيذ هذا الحلم وقد تبين أنه مشروع
خيالي، وهو متمثل في العود إلى تكوين المملكة حتى حدودها، لما ترامت أطرافها إلى
أقصى غاية. وكانت يزنطة من جهتها تبني نفس الأحلام التي اتضح أنها خيالية أيضاً.

ثم إن مجرى الأمور الطبيعي جعل الصلات القائمة بين بغداد والقيروان تمتد
بصورة تدريجية. وكان على الخليفة أن يعالج مصاعبه الداخلية الخاصة به. ففتح مقتل
المتوكل سنة 861/247، فترة من الفوضى دامت تسع سنوات توالى خلالها أربعة خلفاء
على الحكم، وتقدم الزنج سنة 877/264، حتى سبعة وعشرين كلم في بغداد. ولم

(1) السيوطي، التاريخ، ص 336 - 337.

يقض عليهم إلا سنة 883/270 من طرف المعتمد (256 - 870/279 - 892) الذي كان عليه محاربة الطولونيين من جهة، ومقاتلة أخيه الموفق من جهة أخرى. فوجب انتظار نهاية الحكم المعتمد (279 - 883/289 - 902) والمغالاة التي أبداهما إبراهيم الثاني، حتى يظهر توتر جديد بين بغداد والقيروان، وكما هو معلوم، انتهى هذا التوتر، بتخلي إبراهيم الثاني عن الحكم⁽¹⁾.

ثم إن الخطر الشيعي وعجز زيادة الله الثالث أيقظ حلم الخليفة في التدخل المباشر. والواقع أن جيوش الخليفة لم تتجاوز حدود مصر، واقتصرت على إزالة ملك الطولونيين (ربيع الأول 292/ يناير - فبراير 905). وكما سنرى ذلك من بعد⁽²⁾، فقد اكتفى الخليفة آخر الأمر، بتقديم التأييد الأدبي للأمير الذي نجح في جلب ثقة ما، بفضل هداياه واطمئنائه، كما هو محتمل ولم يكن لا محالة الظرف ملائمًا قط للخصومات الداخلية.

وفي الجملة، فقد تغلب الائتلاف على الاختلاف. ولم يكن ليقع غير ذلك. وصيغة الاتحاد المتصورة بين بغداد والقيروان، إنما هي نوع من الزواج المتمثل المبرم في نطاق نظام تفريق الأموال، وقد تبين أنه متين الأركان. وبقي الاتحاد حتى النهاية رغم الصدامات التي لا مفر منها، والنواب. وكانت الخطبة - وهذا هو الجوهر في نظر ذلك العصر - تلقى دومًا باسم الإمام العباسي. وهكذا، لم «يقصص» الأغلبة أبدًا، خلافًا لجيرانهم الطولونيين مثلًا⁽³⁾، عن الأمة. ومن رأي الماوردي أن «عهد الود والتعاون» كان عليه الربط بين الخليفة والأمير، وقد قام تمامًا بمهمته بين العاصمتين، في الساعات الحرجة، وبإستثناء بعض فترات التوتر. ولذا، فقد دون الفقه أحسن الذكريات عن هذه التجربة التي كانت ناجحة في جملتها. ويتأسسها من الوجهة النظرية، أراد الفقه اقتراحها، بإشراف مؤلف الأحكام السلطانية، كنموذج وكحل لمصاعب الخلافة، المتجددة باستمرار.

(1) انظر ص 334 وما بعدها، و ص 355 وما بعدها.

(2) انظر الفصل السابع، فقرة بعنوان سياسة رفض مجابهة الخطر، و فقرة بعنوان الأغلبية السنية المضادة.

(3) أمر المعتمد سنة 882/269 - 883، بلمن ابن طولون من أعلى منابر المساجد، لأنه حذف من الخطبة، الدعاء باسم العباسيين (انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 50).

ب) الأغالبة وجيرانهم المسلمون

الأغالبة ومصر:

كادت إفريقية أن تعتبر بمثابة المنفى. وقد روى ابن الأثير⁽¹⁾ فرار زيادة الله الثالث المؤلم، فذكر أن الأغالبة كانوا ينتبؤون بالخروج إلى مصر والشام، وريط خيلهم بزياتين فلسطين. وليست هذه النبوة التي يحتمل أنها سرت فعلاً في أوساط الأغالبة، غريبة في شيء. ولا بد أن أبناء إبراهيم الأول الذي غادر مصر وكله أسي، قد راودهم حلم العودة يوماً كفاتحين، وسيحقق أخلافهم هذا الحلم بالقيروان. لكن، مهما كان إغراء التوسع شرقاً والعودة إلى الأصول، فإنهم لم يقوموا أبداً بأية محاولة جدية حقاً لتجسيم أخيلتهم المودعة فقط في نبوءة أضفت لا محالة عليها بعض الصلات الأخرى كساءً مخيفاً لما وصلتها بنهاية العالم.

لكن شب نزاعان خلال القرن الذي تواصل فيه الأغالبة على الحكم، بين مصر وإفريقية. واندلعا معاً عرضاً نوعاً ما. فكانت لهما عواقب غير متوقعة. وقد كان النزاع الأول امتداداً لأزمة داخلية بمصر، والثاني امتداداً لأزمة داخلية بإفريقية. إذ غادر أحمد بن طولون مصر في يوم 22 شعبان 29/264 أبريل 878 - وكان واثقاً من قوته، فأراد الاستفادة من صعوبات الخلافة التي شلتها ثورات الزنج والخصومات الداخلية التي

(1) الكامل، ج 6، 124. قال E. FAGNAN في ترجمته، بشأن هذه النبوءة، فجاء بالحديث أنها إحدى الوقائع الموافقة لظهور المهدي في النهاية، وأحال على مخطوطة الجزائر رقم 857، ظهر ورقة 22.

جدت بين المعتمد وأخيه الموفق القائد الأكبر الذي جعله يقتصر على القيام بدور ثانوي - وقصد ابن طولون طرسوس للدفاع عن حدود الإسلام، وكان البيزنطيون يهدونها بآسيا الصغرى. وكان ينوي الجهاد والغنمة قطعاً. ولا شك أنه كان يرمي إلى أكثر من ذلك أي إلى فتح الشام، فنجحت خطته أول الأمر، ولم يكن الجزء الأول من الحملة سوى جولة عسكرية. لكنه أخفق في النهاية لازدواج مفعول المصاعب التي لاقاها بالثغور، والمصاعب التي هزت مؤخرته⁽¹⁾.

وقد ترك أحمد بن طولون الفسطاط، وكلف ابنه العباس بنياته، وساعده في ذلك - وراقبه أيضاً - الوزير أحمد بن محمد الواسطي. وتواصلت الدساس والمؤامرات في غياب أحمد بن طولون. وأساء القوم النصح إلى العباس، وأحاطت به بطانة السوء، فجرته إلى التفكير في تعويض والده. فأخبر الواسطي أباه بذلك، فانزعج الأب، وقرر العودة، ووجه الأوامر إلى وزيره بكتمان الأمر والحذر والتسويق إلى أن يعود. إلا أن العباس علم بذلك، وفهم الأسباب التي دفعت والده إلى العودة. فأمر بالقبض على الوزير واصطحبه معه بعد وضعه في الأصفاد، وقرر العمل بنصح أصدقائه، والفرار وترقب ما يجد من أحداث. فتذرع بأمر صادر عن أبيه يطلب منه الخروج إلى الإسكندرية اتقاءً لهجوم النصارى، فأقام معسكره بالجيزة قرب الأهرام الكبرى، يوم 8 شعبان

(1) انظر بخصوص هذه الأحداث، التآليف الأساسية، وهي أيضاً أقدم الكتب، «سيرة أحمد بن طولون»، ص 252 - 255، للبلاوي؛ و«ولاء مصر»، ص 246 - 250، للكندي. وألف البلاوي كتابه حوالي سنة 941/330، كما أثبت ذلك المحقق محمد كرد علي. وقد أدرج تآليف ابن الداية الذي كان غلاماً لأحمد بن طولون. أما مؤلف «ولاء مصر»، فقد عاش بين سنة 283 وسنة 896/350. وأبنت روايته رواية للبلاوي، لكن يبدو أنه لم يستق معلوماته من نفس المصدر.

أما المؤلفات الأخرى، فهي تاريخ الطبري، ج 8، 44 و 92؛ و«المروج» للمسمودي، ترجمة Barbier de Meynard، ج 8، 71 - 72؛ و«التهذيب»، لابن عساکر، ج 7، 219 - 220؛ و«حيون الأخيار»، مخطوط مؤرخ في سنة 283؛ و«الكامل»، لابن الأثير، ج 6، 121؛ و«البيان»، لابن حنبل، ج 1، 118 - 119؛ و«النهاية»، للوزير، ج 2، 183؛ و«العبر»، لابن خلدون، ج 4، 434 و 644 - 646؛ و«الخطط»، للمقريزي، ج 2، 101 - 102؛ و«الأعمال»، لابن الخطيب، ج 2، 1439/13؛ و«النجوم»، لأبي المحاسن، ج 3، 21 و 141؛ و«كتاب السير»، للشماخي، ص 225، الذي أوجز كتاب الرقيق؛ و«معجم الأدباء»، لياقوت، ج 7، 186 - 187. وانظر بخصوص الطولونيين عامة، G. Wiet، (*L'Égypte arabe*)، الفصل الثالث؛ و«الطولونيين»، لزكي محمد حسن؛ ويحت عن أحمد بن طولون لنفس المؤلف (*E. I.*, I. 287). حيث استعمل مصطلحات غير مناسبة مستمدة من لغة الإقطاعية، وكتاب «مصر في عصر الطولونيين والأخشيدين»، لحسن أحمد محمود وسيد إسماعيل كاشف، وهي دراسة تمجيدية خصصت فيها بعض السطور لثورة العباس، ص 48.

265/5 أبريل 879. ثم أفرغ بيت المال واقترض مبلغًا كبيرًا من التجار، ضمنه صاحب الخراج، على أن يكون تسبقة على ما يجبي من خراج بعد ذلك. وقيل إنه جمع بذلك 1 200 000 دينار⁽¹⁾. وخرج على رأس أنصاره متجهًا إلى الإسكندرية، ثم إلى برقة، حيث لحق به رسل والده المكلفون بتهدة خاطره. وعاد أحمد بن طولون إلى القسطنطينية في 4 رمضان 265/30 أبريل 879، فبادر فعلاً بتوجيه وفد هام إلى ابنه، شارك فيه القاضي أبو بكر بكار بن قتيبة والقاضي الصابوني، وكذلك معمر بن محمد الجوهري، وزياد المعدني⁽²⁾، وكلف الوفد بتسليمه رسالة ود وعدها بالصفح والعفو عنه. وقد تأثر العباس لذلك أول الأمر، وعبر عن استعداده للرجوع إلى الجادة والوثوق بأبيه، ثم إنه اتخذ موقفًا صلبًا في النهاية، عملاً بنصيحة صحبه الذين كانوا يخشون خاصة على أنفسهم. فرجع الرسل برّد سلمي لأحمد بن طولون في أول ذي الحجة 265/25 يوليو 879. وقالوا: «كتب لنا جوابًا للكتاب، وشرط فيه شرائط مجحفة، وأغلظ في خطابه لأبيه، بإنشاء ابن حُدار⁽³⁾ الكاتب، وانصرفنا إلى أبيه، وعرفناه ما جرى بيننا وبينه. ولم

(1) لاحظ ابن عساري (البیان، ج 1، 118) أن هذا المبلغ قسم إلى 800 حمل من الذهب، وبين ابن خلدون (العبر، ج 4، 645) أن العباس أخذ 1 000 000 دينار من بيت المال، واقترض 200 000. وكانت كتب التاريخ تميل إلى الإطناب في الحديث عن ثراء الطولونيين - وقد اتضح حجم هذه الثروة في زواج ابنة خمارويه قطر البندقي من الممضد - وقد اشتهر هذا الأمر وأكده علم المسكوكات.

انظر (Studies in the monetary history of the near east in the middle) A.S. EHRENKREUTZ (ages, the standard of fitness of some types of dinars, J.E.H.S.O., II, 1959, 128-161).

وقد تغلص المؤلف إلى القول إن نوع الفئات الطولونية (ص 149 - 150) كان من أعلى طراز في ذلك العصر.

(2) ذكر الاسم على هذا النحو، في كتاب «الولاة»، ص 247 للكتندي، حيث أشار المحقق (ملحوظة رقم 6) إلى رواية أخرى (زياد المغمري). وقد ورد بالعبر، ج 4، 645، لابن خلدون، زياد المغمري.

(3) جاء بسيرة أحمد بن طولون ما يلي: ابن حُدار. وذكر الكتندي اسم هذا الشخص (الولاة، ص 247) جعفر بن حُدار، وذكر المحقق (الملحوظة رقم 4) أنه وردت صيغة أخرى كذلك، جَرَار وحُدَار. وذكر ياقوت الصيغة الصحيحة، وقد خصص ترجمة لهذا الشخص الذي لم يتعرف عليه جميع الذين اهتموا بالبحث في عصر الطولونيين. وسماه ياقوت (معجم الأدباء، ج 7، 182 - 186) أبا القاسم جعفر بن محمد بن أحمد بن حُدار. وقد سمي حُدار (من حُدِّرَ) أشخاص مختلفون اشتهروا في العصر الجاهلي، من بينهم «أبو ربيعة بن حُدار، قاضي العرب في الجاهلية» (اللسان، ج 4، 177).

كان ابن حُدار، كما ذكر (كتاب أخبار شعراء مصر) للصولي، الذي نقل عنه ياقوت، أكبر شعراء مصر في زمانه. وكان أيضًا وزير العباس وصاحب أمره (ياقوت)، معجم الأدباء، ج 7، 183). وقبض عليه آخر الأمر مع العباس، فجلد 300 سوط. وقطع العباس بنفسه ويمحقير أبيه، معصيه ورجليه، قبل أن يلقي به من أعلى سطح كان قد بناه أحمد بن طولون، لتغليب كل من أيد ابنه في العصيان.

تزل بينهما مكاتبات ومراجعات⁽¹⁾.

ثم واصل البلوي حديثه، فذكر أن «حماقته» دفعته إلى غزو إفريقية. والحقيقة أنه أقدم فعلاً على اتخاذ هذا القرار، وعزم على ذلك تحت ضغط الأحداث وضغط أصحابه الذين كانوا يخشون بالخصوص على أنفسهم. فعملوا على استنفاص قوة إبراهيم الثاني، وأوحوا للعباس بأن يثق في الإمكانيات التي كانت لديه. فقطع نهائياً كل صلة بأبيه، وركب رأسه، مؤملاً إيجاد مخرج لمصاعبه بغزو إمارة الأغالبة. فغادر برقة في جمادى الأولى 266/ ديسمبر 879 - يناير 880، وكان عازماً على أن يياعد بينه وبين أبيه أكثر ما يمكن، فيستفيد إلى أقصى حد من مفعول المباغته لمنع أعدائه من تنظيم الدفاع بصورة ناجحة. فخرج اله اس بن طولون بـ 800 من الخيالة و 10 000 من المشاة السود، كان قد جمعهم من جيوش أبيه. وكانت تحملهم 5 000 من الجمال. وقدر أن هذه الحشود غير كافية. لكن الأمير الثائر كان يملك كثيراً من الذهب. فحاول تجنيد البربر في الطريق. وكاتب رؤسائهم. قال البلوي إن بعض الفرق الصغيرة التي كانت بلا قيمة حربية تذكر استجابت لندائه، وتقاسمت الذهب. وخلافاً لذلك، اعتدلت المجموع الكبرى لمعجزها على مساندته، نظراً إلى الأحقاد التي كانت تفرقها وتحجر عليها الابتعاد عن أراضيها. لكن العباس اعتبر رغم ذلك، أن القوات التي جمعها كانت مرضية، فوجه تهديداً إلى إبراهيم الثاني، وأخبره بأن المعتمد ولأه حكم إفريقية، ودعاه تبعاً لذلك إلى الاستعداد لاستقباله وترك الحكم له. ثم شرع في الهجوم على لبة.

وأخبر في الأثناء أمير أفريقية بالخطر الذي كان يهدد حدوده مع مصر، فقام جدياً بإعداد العدة للقتال - وحتى مصوغ نسائه⁽²⁾، فقد حوَّله إلى دناتير ودرام - وأرسل على عجل في اتجاه الشرق، دفعة أولى للنجدة كانت متركبة من 1600 فارس، بقيادة أحمد بن قهراب الذي أمر بقطع المراحل والسير حثيثاً ليلاً نهاراً. وبلغ أحمد بن قهراب طرابلس، فوجد الجيوش واتجه مسرعاً إلى لبة فوصلها قبل العباس بن طولون، وخرج إليه في الحال. وروى ابن عداري⁽³⁾ أن الصدام تمَّ على بعد 15 ميلاً شرقي المدينة، وقال النويري إنه جد بورداصة⁽⁴⁾.

(1) البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص 252.

(2) انظر ص 301.

(3) البيان، ج 1، 118.

(4) قال البهقيوي (ص 206، البلدان): «ومن آخر عمل برقة، من الموضوع الذي يقال له تورقة، إلى طرابلس ست =

فتقدم العباس مع 900 من الخيالة و 5000 مشاة، وتبعته على بعد مسافة، 5000 جمل كانت تحمل 5000 لواء، ووقع أحمد بن قهرّب في الفخ، فقد كان يظن أنه سيواجه مقدمة جيش عرمرم، فتراجع بعد المناوشات الأولى، إلى طرابلس وقصّل والي لبلدة الاستسلام تلافياً لما لا تحمد عقباه. وخرج من الحصن مصحوباً بوجوه المدينة، وخصّ العباس بأحسن استقبال. فأجاب العباس على حسن استعداده بمكيدة. وأمر بنهب المدينة. وهكذا، فوجيء أهالي لبلدة، بإباحة مدينتهم للتقتيل والنهب، ولم يكونوا يتربّون هذا الأمر قط، فقتل الرجال، واعتلدي على النساء ووقعن في الأسر.

ولا بد أن نهب لبلدة قد جدّ بلا شك في بداية سنة 267⁽¹⁾ (12 أغسطس 880 - 31 يوليو 881). وأغلب من نجوا كانوا من البربر، فحاولوا طبعاً اللجوء إلى نواحي قرية، أي عند أقاربهم وبني جنسهم في الداخل. واستغاث كثير منهم بأعظم قائد بربري بالجهة، هو إلياس بن منصور النفوسي من الإباضية⁽²⁾

= مراحل. وينقطع ديار مزاة، من تورقة ويصير في ديار هولر. فأول ذلك ورداسة ثم لبلدة وهي حصن كالمدينة على ساحل البحر. وانظر أيضاً ابن خرداذبه، المسالك، 4-5؛ والإدريسي، الزهرة، ص 35 وص 90. وأبدي Fournel بشأن ورداسة اعتبارات مثمّة غامضة (Berbers, I, 560-363) وذلك بإخضاع الواقع لتعليقه.

(1) حلم أحمد بن طولون بهزيمة ابنه قرب طرابلس، فعجل بتوجيه جيش إلى الإسكندرية في رمضان 267/أبريل - مايو 881 لإحاقته (الكتندي، الولاء، ص 249). ولذا، ينبغي تأريخ هزيمة طرابلس حوالي منتصف 267/يناير - فبراير 881، وبالتالي يؤرخ نهب لبلدة في بداية نفس السنة (سبتمبر - أكتوبر 880). ولنشر في هذا الصدد إل أن بعض الشك يسود من الوجهة الزمنية، بشأن الغزو الطولوني، عند Fournel و Vonderheyden ولم يمكننا من الإخلاع على تأكيدين أساسيين في هذا الموضوع. وخير Fournel (Berbers, I, 558) سنة 265، استناداً إلى خروج - كان قد درسه طولون - أحمد بن طولون إلى الشام. وحسد Vonderheyden بدون تعليق، الغزو، مرة أولى سنة 267 (Berberie, p. 43)، ثم في سنة 265 (Berberie, p. 270). واختار G. Weil في (Geschichte der Chalifen, II, pp. 429-430) بداية ما، أواسط عام 267/يناير - فبراير 881.

وسبب هذه الشكوك يرجع إلى التناقضات الظاهرة أكثر منها الحقيقية الموجودة عند المؤرخين. وذكر ابن الأثير فعلاً (الكامل، ج 6، 21)؛ والنويري (النهاية، ج 2، 83)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 434) وانظر الملاحظة الموالية)؛ وأبو المحاسن (النجوم، ج 2، ص 21 و 41)، سنة 265. ويبدو أن ابن عذاري (البيان، ج 1، 119) اتفرد بذكر سنة 267. وقال ابن خلدون إنه تأريخ هزيمة العباس، بعدما ذكره (العبر، ج 4، 646). والواقع أن ثورة العباس التي بدأت فعلاً سنة 265، غداة خروج أبيه إلى الشام، لم تنته إلا في جمادى الثانية 268/يناير 882. وقد حدد البلوي والكتندي بالخصوص، مختلف مراحلها التي أُرعت بدقة، فتمكنا من متابعة تطورها المنطقي خطوة خطوة. والملاحظ أخيراً أن الطبري (التأريخ، ج 8، 44 و 92) أرخ هو أيضاً بداية ثورة العباس بسنة 265 وحدد نهايتها في سنة 268.

(2) أرخ ابن عذاري (البيان، ج 1، 119)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 434) وحدهما نداء النجدة الموجه إلى =

. ولا بدّ أن رواية الفطائع المرتكبة، خاصة الاعتداء على النساء، قد أثارت قطعاً غيظه، وأهاجت الغضب في صدر زاهد إباضي مثله. لكن حقه كان قد تغدّى بلا شك أيضاً، بأسباب أقل صبيغة خلقية وأكثر حسية. والمغامرة الطولونية التي بدأ يلوح طابعها بعد المصير المسلّط على لبلدة، كانت بالفعل تهدده مباشرة. ومن المحتمل أن يكون العباس بن طولون غداة انتصار لبلدة، «قد كاتبه يأمره بالسمع والطاعة له، ولا رحل إليه، ووطىء ببلده»⁽¹⁾. وبما أن أحسن طريقة للدفاع هي الهجوم، فقد أجاب إلياس رسول العباس قائلاً: «قل لهذا الغلام، إنك أقرب الكافرين مني وأولادهم بمجاهدتي، وقد ظهر من قبّح فعلك ما لا يمكنني معه التخلف عنك وعن جهادك، وأنا على أثر رسالتي إليك»⁽²⁾.

= رئيس نفوسة حين ضرب أبو العباس الحصار على طرابلس. وعلى ابن حذاري ذلك بالإهانات التي لحقت نساء البلد بالأماكن المجاورة، من طرف جيش الإنزاة. وروى ابن خلدون من ناحيته الأحداث في مقالين متناقضين كل التناقض (المعر، ج 4، 434، و 644 - 646). المقال الأول جزء من الفصل المخصص للأفالية، وتضمنته القسم المتعلق بإبراهيم الثاني وهذا نصه: «وفي أيامه كان مسيراً العباس بن أحمد بن طولون مخالفاً على أبيه صاحب مصر سنة خمس وستين. فملك بركة من يد محمد بن قرقب قائد ابن الأغلب، ثم ملك لبلدة، ثم حاصر طرابلس، واستمد ابن قرقب نفوسة فأمدوه ولقي العباس بن طولون بقصر حاتم سنة سبع وستين فهزّمه، ورجع إلى مصر (هكذا)».

ولا حاجة إلى الإلحاح على تناقض هذا المقال المروي فيه أن ابن قرقب هو المستفتح بنفوسة، وهو الذي وضع كذلك بركة تحت سلطة الأغابة! وفي الفصل الثاني المدرج بالقسم المخصص لتاريخ الطولونيين، أورد ابن خلدون رواية أكثر منطقاً، وهي تطابق ولو بإيجاز أكبر في جزئياتها، الرواية التي ذكرها البلوي والكندي. ولا يعتمد إلا هذا المقال الثاني الذي هو أكبر حجماً لا محالة، وهو الجدير بالاعتبار. وقد بقي مجهولاً من طرف Fournel و Vonderheyden.

ونلاحظ أخيراً أن رئيس نفوسة سماه الشماخي (كتاب السير، 224) أبا منصور إلياس النفوسي. وقد روى هذا المؤلف أنه ولي حاملاً على نفوسة وطرابلس (هكذا) من قبل الإمام الرستمي محمد بن أفلح. وكان من تبنّيته، وقد اقترح Lewicki أن تقرأ *ابن خنيرة* (n° 59-60, pp. 59-60, *Études Ibadites Nord-Africaines*). كانت قرية قديمة تقع بأرض الحراية، في الجزء الغربي من جبل نفوسة. وكانت بلدة قديمة جداً، وكان ولادة ابن منصور إلياس العامل الرستمي على جبل نفوسة في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، وبقي مسجداً كبير حتى أيامنا، ولا زال يحج إليه الإباضيون من الجبل». ويرى Lewicki أن أبا منصور إلياس قتل في معركة مانو، عند محاربة إبراهيم الثاني سنة 897/896 (المرجع المذكور، ص 48-49، رقم 29). ولم يزل مسقط رأس أبي منصور إلياس من الوجود. وقد ذكر Despois (n° 28, fig. 258, p. 258, *Le Djebel Nefousa*) أنها قرية مرتفعة، لأسباب خاصة بالدفاع والأمن، بوادي وادشروس، الذي كانت به في القديم، شروس عاصمة نفوسة.

(1) البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص 254.

(2) المرجع المذكور، ص 254.

ثم واصل العباس زحفه في الأثناء، وضرب الحصار على طرابلس. وروى ابن عساري أنه أعد المنجنيقات وحاصر ابن قرهب في المدينة طيلة ثلاثة وأربعين يوماً⁽¹⁾. وسمحت المقاومة التي أبدتها طرابلس بتنظيم رد الفعل. وعبأ إلياس 12 000 من البربر لمواجهة جيش العباس، وهوجم العباس كذلك من الخلف من طرف نجدات كبيرة قدمت من إفريقية، بقيادة بلاغ⁽²⁾ أحد موالى الأمير، وذلك غداة وصول نفوسة. وعم الرعب والفوضى والهزيمة، رغم شجاعة العباس الذي شارك بشخصه في المعركة لحث أتباعه على القتال، ولم ينج إلا بمعجزة. وترك في ساحة القتال أحسن جنوده، واستولى العدو على كامل معداته وأمواله⁽³⁾، وتراجع في حالة مزرية إلى مصر حيث كان أبوه في انتظاره.

وهكذا، أخفق المشروع الذي قال البلوي عنه إنه لا يمكن أن يتصوره إلا أحمق. وتسبب فضلاً عن الشقاكات العقائدية والمنصرية، ورغم قوة الذهب المقتنعة وقد كان مصدره ابن طولون، في تحالف عفوي موضوحي بين الأفارقة ضد التدخل الشرقي، ومن المؤكد أن أحداً لم يكن يرغب فيه.

وقد روى النويري وحده هذا الأمر، فقال إن إبراهيم الثاني قصد بنفسه طرابلس مع جيوش أخرى، وعلم بخبر الانتصار في قابس. ولا بد أن هذا النصر قد جدّ في منتصف سنة 267 (12 أغسطس 880 - 31 يوليو 881). وبالفعل، لما علم أحمد بن طولون بهزيمة ابنه، وجه في شهر رمضان من تلك السنة (أبريل 881)، جيشاً إلى الإسكندرية ليأتيه بالأمير الناصر، ولم ينجس عليه بعد كثير من المداولات، إلا يوم الاثنين في 20 جمادى الثانية 268/15 يناير 882، إثر معركة دارت بين الجيش وآخر جمع من أنصار الأمير. ونجا العباس من الموت، لكنه أجبر على تعذيب أصدقائه القدامى بيديه، خاصة وزيره الشاعر جعفر بن حذار.

(1) البيان، ج 1، 119. وروى الشماخي أيضاً (كتاب السير، ص 225) عن الرقيق، أن الحصار دام 43 يوماً. وذكر النويري (النهاية، ج 2، 83) أن الحصار لم يدم إلا بضعة أيام. ولم تتحدث المصادر الأخرى عن مدة الحصار.

(2) كان (بلاغ) مولى من أصل صقلي، وكان يتمتع بثقة إبراهيم الثاني الكاملة. وضرب اسمه بالخصوص على النقود المسكوكة من طرف هذا الأمير، ولم يتبين اسمه أحياناً إلا بعسر. وانظر مثلاً (المنقطة رقم 858، *La Voix Catalogue*). وانظر كذلك ابن الأبار، الحلة، ص 262.

(3) انظر ص 307، نهب بيت مال ابن طولون، ولم تأخذ نفوسة وحدها شيئاً منه بل انسحبت. فاسترجع إبراهيم الثاني أكبر جزء منه آخر الأمر. انظر ابن عساري، البيان، ج 1، 119.

وكاد أن ينشب نزاع ثان بين الطولونيين والأغالبة، بعد خمس عشرة سنة، في عهد إبراهيم الثاني بالذات. وقد مر بنا⁽¹⁾ كيف فشل هذا النزاع في الأثناء، إذ ارتبط وثيق الارتباط بمشاغل السياسة الداخلية بإفريقية. فلن نعود إلى ذلك.

وباستثناء هذين الحدين المتمخضين عن نتائج محدودة جداً، لم يعكّر أي غيم آخر صفو العلاقات بين إفريقية ومصر. ولم تدون كتب التاريخ شيئاً مخصوصاً، وهذا دليل طيب. ومن ناحية أخرى، دلت بعض الإشارات على أن العلاقات بين الرعايا، كانت مستمرة ودية. وكانت مصر فعلاً مرحلة هامة في طريق الرحلة والحج والتجارة مع الشرق. ومن شأن إشعاع علماء الفسطاط أن يشد إليه أهل إفريقية من طلبة العلم، ذهاباً وإياباً. وقد أقام أشهر علماء القيروان مدة طويلة، ومنهم أسد وسحنون وابنه محمد، وهذه بعض أسماء ممتازة، وقد تأثروا بذلك بالغ التأثير نظراً إلى المدة التي قضوها في مصر⁽²⁾. ومن المؤسف أننا لم نعرف إلا القليل، إن لم نقل شيئاً⁽³⁾، عن المبادلات التجارية. لكن، لا بد أن الرخاء الذي ساد العصر الطولوني، قد استفاد شيئاً من تيار المبادلات الموجود آنذاك - عبر مصر - بين الشرق وإفريقية وباقي المغرب الإسلامي.

الأغالبة والمغرب الأوسط:

كان جانب كبير من هذا المغرب الإسلامي يشكّل في القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي، فسيفساء شاسعة محيرة، يكاد تشعبه وعدم استقراره وتشابكه يتحدى الإدراك. وقد اصطبغت هذه السيفساء بألوان مذهبية دينية متعددة، كانت تتسم بكثير من «المكعبات» العلوية، وسنعود إلى هذا الموضوع⁽⁴⁾، وحتى المعتزلية أحياناً من نزعة واصل الناشزة، وقد كانت تبدو تافهة في هذا الوضع لسبب غير واضح وبفعل سخرية

(1) انظر من ص 335 إلى ص 342.

(2) في خصوص العلاقات الثقافية مع مصر - سنبحت فيها بصورة مفصلة في تأليف قادم - انظر محمد الطالبي، البع (Kairouan et le Malikisme espagnol, dans *Études d'Orientalisme*)، و (St. xxi, 1960, 43-77)؛ و (dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal, I, 317-337 خاصة ص 321 - 324. وقد شاركت مصر

بصورة وثيقة فعلاً، في تصنيف الفقه بالقيروان وفي المغرب الإسلامي قاطبة.

(3) من المؤسف أن كشوف الجنيزة بالقاهرة لم نفلتها في شيء، بخصوص العصر الذي ندرس. وقد تأكدنا من ذلك، بعد حديث أجريته مع الأستاذ S.D. GOTTEN.

(4) الفصل السابع، فقرة بعنوان دخول العلويين والشبة إلى المغرب.

الأقدار⁽¹⁾. لكن اللون المتفوق كان حزب الخوارج المنتشر في نواحي ممتدة الأطراف ومتقطعة، من مشارف تلمسان إلى مشارف برقة، وهو مذهب أقل هيجاناً وتهيجاً إلى حد بعيد، ممّا عليه في القديم، لما كانت أمواجه الزاحفة تهدد بالسيطرة على المغرب بأكمله⁽²⁾.

(1) انظر ابن خرداذبه، في «المسالك»، ص 9 - 10؛ وابن الفقيه، البلدان، ص 32 - 33؛ وأبو زكرياء *Chronique* (Rev. Afr., 1960, pp. 145 et s.). وابن الصغير، أخبار الرستمين، ص 44 - 45. وقد وجه واصل بن عطاء فعلاً «إرساليات» إلى عدة نواحي، بما في ذلك المغرب. انظر ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص 32، وانظر كذلك Cheikh BEKRI (dans) *Le kharijisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide*, (A.I.E.O., xv, (1957), 92-93).

(2) انظر ص 43 وما يليها. ولا يمكن طبعاً رسم تأريخ الملعب الخارجي في هذا المقام، مع أنه أمر لا مفر منه لفهم ما يلي فهماً تاماً. ولعل فقط إنه نشأ بعد الحرب الأهلية التي نشبت بين حلي ومعاولي. وقد وجد هذا المذهب أرضاً خصبة في إفريقيا، خاصة النزعة الإباضية. ولا يمكن مقاومة الإغراء في هذا الموضوع، لذلك بعض الملحوظات الموجبة لدوزي الذي قال: «لم يجد علماء (الخوارج) المتحمسون المقتنعون في أي مكان آخر، مثل هذه الاستعدادات للانتماء إلى معتقداتهم. فقد وجد مذهب (كَلَّان) الإسلامي أخيراً بلاد استقبلت... وتقبل سكان إفريقيا الشمالية كل أمر يحمل لا يتصور. لأنهم كانوا بسطاء أمين، ولا شك أنهم لم يكونوا يفهمون شيئاً من المجادلات والتناقضات الملعبية التي كان يرتفع فيها أصحاب الأفكار الأكثر تنقفاً... لكنهم تفهموا ما يكفي من هذه الملعب واعتقدوا أفكارها الثورية الديمقراطية، وقاسموا علماءها الآمال الخلافة في المساواة الكونية الحاضرة لهم، واقتنعوا أن ظالمهم كانوا من الغاصبين غير المؤمنين. وليس من الجرم أن يثور الناس على الظالم الذي استولى على أموالهم ونسائهم، بل إنه حق، وأحسن من ذلك، إنه لواجب» (*Histoire des Musulmans d'Espagne*, I, 149). وقام خوارج المغرب في القرن الثامن بهذا الواجب، وقد دفعهم القنوط إلى ذلك. غير أن حملات الخوارج قد توقفت في القرن التاسع، وهو القرن الذي ازدهرت فيه إمامة تاهرت أيضاً، وإمارة سجلماسة بدرجة أقل. فكان العصر الذهبي للإباضية.

ولا يمكن أن نورد هنا قائمة بمراجع الملعب الخارجي في المغرب. لكن يمكن وجود المصادر الأساسية، فضلاً عن مختلف الأبحاث الواردة في دائرة المعارف الإسلامية حول هذا الموضوع، وذلك بالمراجع التي ذكرها A. BEL في أول الفصل الرابع من تأليفه *La Religion Musulmane en Berbérie*, pp. 137-140. أما قائمة المراجع التي ذيل بها R. LE TOURNEAU تأليف Ch. A. JULIEN *Histoire de l'Afrique du Nord*, II, 332-333، فهي محدودة جداً ولم تسع المجال إلا قليلاً جداً لمصادر الخوارج. ويمكن الرجوع خاصة إلى أبحاث العالم البولوني T. LEWICKI المختص المعاصر للملعب الخارجي في المغرب. وغالباً ما كانت أبحاثه مسبوقة بمراجع الخوارج. لكن ينبغي الإشارة إلى أن المؤلف رد الفعل، ويبدو أنه أفرط في الحيلة من مصادر السنة، فلم يعتمدها إلا بصورة استثنائية. وفي خصوص مؤلفات هذا العالم، يمكن الرجوع إلى بحث M. CANARD *Les travaux de T. Lewicki concernant le Maghreb* (et en particulier les Ibadites, dans la Rev. Afr., T. 103, 1959, 3^e et 4^e tri). ولنذكر كذلك بحثاً ل. J. MARGAT (Note sur la morphologie du site de Sigilmassam dans *Hespéris*, 1959).

وقد يكون مفيداً جداً لحفريات قادمة؟ وأبحاث J. SCHACHT *=Bibliothèques et manuscrits*.

فلا «إقطاعات الأسياذ» العلويين، التي كانت قائمة هنا وهناك في المغرب الأوسط، والتي لم تصف عليها أية صلة بين شخص وآخر، بمعنى أنها كانت صلة ذات طابع إقطاعي، أدنى علامة على الوحدة والقوة، ولا إمامات الخوارج قد كونت تهديدًا حقيقياً لأجوارها من أهل السنة الخاضعين للعباسيين. وغدّت النزعات بين الأحزاب والمصالح، والدسائس، والخصومات الداخلية والفرق⁽¹⁾، متاعبهم. وحوّلهم عن جيرانهم. وتجنّب الأغلبية أيضاً، وقد انشغلوا بشؤونهم، الانغماس في أحداث كانت تقع خارج حدودهم. وهكذا، فرض اتزان ما، نفسه، ولن ينقطع إلا بذات الموجة العميقة القاضية مستقبلاً على هؤلاء وأولئك.

ولم يدون التاريخ فعلاً إلا محاولة واحدة، أو بالأحرى محاولة أبنائها الأغلبية بقصد نصب الراية العباسية على أراضي تاهرت. فقد روى البلاذري⁽²⁾ أن أبا العباس محمد الأول قام سنة 853/239 - 854، بما يلي: «وكان محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب أحدث في سنة 239 مدينة بقرب تاهرت، سمّاها العباسية أيضاً، فخرّبها أفلح بن عبد الوهاب الإباضي (208 - 823/258 - 871)، وكتب إلى الأموي صاحب الأندلس يعلمه ذلك تقريباً إليه به. فبعث إليه الأموي مائة ألف درهم». ولم يذكر شيء آخر بعد ذلك. ولا نعلم شيئاً عن الموقع الصحيح لهذه المدينة، ولا عن الظروف التي سبقت تشييدها ولحقت تخريبها. أما عن الرسميين، فقد انفرد الشماخي بالإشارة إلى أن الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم (168 - 784/208 - 823)، قد وجّه شخصاً يدعى قُطْعَان بن سَلَمَةَ الزُّوْجِي لمحاضرة قايس. ولم يضاف إلى ذلك شيئاً

¹ (abâdites, dans la Rev. Afr., 1956, pp. 375-398).

(1) انظر، أبو زكرياء، بشأن هذه النحل (Rev. Afr., T. 104, 1960, Chronique). وقد آمدنا بصورة مضطربة جداً التاريخ الداخلي لتاهرت. ويمكن أن نعتبر مع MARÇAIS (p. 107) G. MARÇAIS أن هذا التاريخ كان أشد اضطراباً أكثر مما أراد المؤرخ المادح أبو زكرياء أن يصوره لنا. ولذا، ينبغي إتمام معلوماتنا عند ابن الصغير (أخبار الرستميين، ص 16 - 23، 27، 37، 38، 50 - 57) الذي كان مؤرخاً أجنبياً عن الفرقة، فسلط نوراً ساطعاً مخصصاً على تطور الإمامة. (G. MARÇAIS، المرجع المذكور، ص 108). وانظر أيضاً اليقوبي، البلدان، ص 221.

(2) الفروع، ص 328. وأورد كذلك هذه الحكاية بعبارة مماثلة، ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، ص 1263 وحدد ابن خلدون سنة الحديث 227 (العير، ج 4، 429)، بعد لوقاء محمد الأول بالحكم مباشرة؛ والقلقشندي في «الصحيح»، ج 5، 121 في سنة 237. وكانت العباسية اسمًا لأحد أحياء بغداد. انظر اليقوبي، البلدان، ص 19، و Cheikh BEKRI (dans) Le Kharjisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide, (A.I.E.O., xv, 1957, pp. 101-102)، وقد أبدى شكاً في صحة الأحداث المتعلقة بتأسيس العباسية.

ونشبت نزاعات أخرى بين الإباضيين والأفارقة السنيين، ولم تتواجه فيها رأساً إمارة تاهرت وإمارة القيروان. ولم يشارك فيها الإمام الرسمي عرضاً أو يكاد، إلا مرة واحدة، سنة 811/196 - 812. فلم يحرك ساكناً وتخلّى عن رعاياه من نفوسة سنة 896/283، فسحقوا، مع أنهم كانوا من أخلص مسانديه وأحسن من قدم له الأموال⁽²⁾. وبالفعل، كانت ترجع هذه النزاعات على الأكثر إلى سياسة الأغالبة الداخلية⁽³⁾ قبل أن تعود إلى العلاقات الخارجية. لكن ليس من السهل رسم حد بينهما.

وبالفعل، لم تكن للإمامة الإباضية الرسمية والإمارة السنية الأغلبية حدود مائة فقط ومائة جذاً. وهذه ظاهرة اشتهرت فيها جميع ممالك العهد الإسلامي الوسيط - بل إنها حدود تشابكت إلى حد اعتبر معه أخصائي معروف للمذهب الخارجي بالمغرب، مثل T. Lewicki، أن ولايات قابس ونقزوة وقسطيلية وحتى الساحل جزء مندمج في أراضي تاهرت⁽⁴⁾.

(1) كتاب السير، ص 161، والشخص المدعو هنا قطمان بن سلمة، وربما لم يكن سوى سلمة بن قُطَمة عامل قابس. وسيأتي الحديث عنه بعد سطور.

(2) انظر ابن الصغير، أخبار الرستمين، ص 27، 31 و 46، حيث ذكر مثلاً أن نفوسة بالجبل كانوا يخصون أبا اليقظان بتقليد حقيقي حتى أنه كان بينهم في أمر الدين والتحليل والتحرير، بمثابة عيسى ابن مريم عند النصاري. وانظر كذلك الدرجيني، الطبقات، مخطوط ص 68، حيث دار الحديث عن المال الموجه إلى تاهرت «ليقوى به بيت مال المسلمين».

(3) ولذا، بحثنا في هذه النزاعات في الفصول المخصصة للسياسة الداخلية، انظر الفصل الثالث والفصل الرابع والفصل الخامس.

(4) انظر T. LEWICKI (*Les Ibadites en Tunisie au Moyen-Âge*) حيث عاد إلى الحديث عن المواضيع التي درسها في بحث بعنوان *La répartition géographique des groupements Ibadites dans l'Afrique du Nord au Moyen-Âge*, *Rocznik Orientalistyczny*, XXX, 1957, pp. 301-343. وقد جاء في هذا البحث (ص 310 - 311) خاصة: «كانت الميادين الشرقية للدولة الإباضية تشمل، في مطلع القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، كامل جنوب البلاد التونسية، أي قفصة حالياً، وبلاد السهل (الساحل حالياً)، وبلاد الجريد (التي سماها المؤلفون الإباضيون بالقصور)، وأعماله قسطيلية وقنطرة وحرث نفاق، وجبال الجنوب الشرقي التونسي، وأيضاً ولايت طرابلس كلها، باستثناء المدينة ذاتها. وهكذا، نرى أن ممتلكات الإمامة الرستمية كانت تغطي دولة الأغالبة من كل جانب. وكانت سلطة هذه الدول مقتصرة في الربع الأول من القرن الثالث الهجري، على شمال البلاد التونسية وعلى الشمال الشرقي من الجزائر». وقد عزا المؤلف إلى الحرب التي جندت سنة 838/224 - 839. مع الرستميين، فك هذا الحصار. وهذا تأويل خاطيء كل الخطأ، وقائم على نظرة سريعة «للبيان» لابن عذاري فقط. وقد سبق لنا أن دحضناه (انظر ص 250). ولنلاحظ أن Cheikh Le kharijisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide, dans *A.I.E.O.*, XV, 1957, BÉRI

ويمكن لمصادر الخوارج التي اعتمدها T. Lewicki بلا استثناء تقريباً، أن تخلف لنا فعلاً هذا الشعور، بعد النظر فيها سريعاً. والواقع أن بعض الحجج الدقيقة بقيت مجهولة من هذا المؤلف ذاته، وهي مستمدة من كتاب السير للشماعني الذي قال:

«سلام بن عمر اللواتي، عامل الإمام عبد الوهاب [168 - 784/208 - 823] على سرت وما جاورها»⁽¹⁾.

وأبو منصور الياس «عامل الإمام أبو اليقظان محمد بن أفلح [المتوفى سنة 894/281] على نفوسة وطرابلس»⁽²⁾.

ومحمد بن إسحاق «عامل الإمام عبد الوهاب على نفزوة»⁽³⁾.
وميتال بن يوسف «عامل الإمام أفلح [208 - 823/258 - 871] على نفزوة أيضاً»⁽⁴⁾.

وسلمة بن قطفة «عامل الإمام عبد الوهاب على قابس»⁽⁵⁾.

وزقون بن عُمير «عامل الإمام عبد الوهاب على قسيلية»⁽⁶⁾.

ووكيل بن دراج «عامل الإمام عبد الوهاب على قفصة»⁽⁷⁾.

= (pp. 76-82) بحث في الحدود الجغرافية للمملكة الرستمية، فلاحظ طابع «الغربة» في هذه المملكة، حيث إن سلطة الإمام المبسوطة على ولايات نائية، لم يعترف بها الرؤساء الثائرون الصغار، وقد كانوا يسكرون قرب تاهرت» (ص 77).

(1) الشماعني، كتاب السير، ص 161 وص 203 وص 596. ولنذكر أن سُرْتُ التي احتضنت إلى اليوم باسمها، مدينة على ساحل ليبيا، في منتصف الطريق بين طرابلس وبنغازي. وكانت تابعة لولاية برقة الراجعة بالنظر إلى النسطاط، وكانت تبعد مسيرة يومين عن تاورغة، وهي أقصى حد لهذه الولاية. وقد رأينا أن إبراهيم الثاني تقدم حسب بعض المؤرخين حتى سرت، خلال حملته على مصر. انظر اليقوي، البلدان، ص 203 - 204، و ص 328.

(2) المرجع المذكور، ص 224، وانظر أيضاً في هذا الفصل، ص 394 الملحوظة رقم 22.

(3) المرجع المذكور، ص 203.

(4) المرجع المذكور، ص 203 و ص 596.

(5) المرجع المذكور، ص 203. انظر أيضاً ص 161 حيث أوضح الشماعني أن بلدة مطماطة (كما حددت اليوم على الخرافات) ووزنافة ودمر (جبل كمر على الخرافات)، ووزاغة (زواغة أو زواقة على خرافطنا) تقع غرب طرابلس وصبراتة قديماً، وانظر LEWICKI (Études Ibadites Nord-Africaines, pp. 52 et 110) وكذلك جزيرة جربة، كانت ترجع كلها بالنظر إلى سلطة الإمام عبد الوهاب.

(6) المرجع المذكور، ص 161.

(7) المرجع المذكور، ص 203. وأشار كذلك إلى مدينة بهذا الاسم في الساحل، ولم يعد لها أثر اليوم. انظر ح. ح. عبد الوهاب (Villes arabes disparues, dans Mém. W. Marçais, p. 14) وأشار الشماعني إلى هذه المدينة أيضاً (كتاب السير، ص 261)، عند حديثه عن شيخ إياضي هو «أبو حاتم بقفصة الساحل، شرق القيروان».

وبالتوسع قليلاً في هذه الملحوظات، يمكن طبياً التخلص بسرعة إلى أن ولاية قفصة وقسطنطية وقابس ونفزاوة ونفوسة وطرابلس كانت جزءاً مندمجاً في مملكة تاهرت، وقد تولّاها عمّال رستميون. ولربّما كان الطابع الغريب لهذا الاستنتاج كافياً لدحضه دحضاً مبدئياً، أو على الأقل لحملنا على الحذر، فتمتنع عند الاقتضاء من إضفاء بعض الثقة عليه، إلا بعد أن نقوم بجرد صارم دقيق. ويشير هذا الاستنتاج فعلاً مصاعب قاهرة، ويصطدم بالبداهة ذاتها. وتاريخ الأغالية بأكمله الذي قمنا برسمه يسفه هذا الادّعاء. فهو يبيّن بالفعل أن جميع الولايات التي عدناها، باستثناء ولاية نفوسة - بالرغم من أن نفوسة كانوا محمولين في النهاية على الرضوخ ودفع الجزية في عهد إبراهيم الثاني - كانت خاضعة بلا منازع لسلطة القيروان. ولئن جدت ثورات بهذه النواحي، فقد اندلعت ثورات أخرى أعنف من ذلك في الشمال، في نواح لم يفكر أحد في منازعة الأغالية عليها. وأكثر من ذلك، حين نزلت أكبر مصيبة على الدولة عند مواجهتها لثورة الجند في مدة زيادة الله الأول، بقي الساحل والجنوب فقط مخلصين للقيروان. وقد أنقذ الأمير بربر نفزاوة بالخصوص، لما تغلّبوا على الجند العربي الثائر بتقيوس، وكان الأمير على قاب قوسين أو أدنى من الهلاك، فكفلوا بفضل انتصارهم الشروع في تصحيح الوضع.

ولذا، يصعب في هذا الظروف القول إن الجنوب التونسي كان يتبع تاهرت، على أساس نظرة سريعة لما قدمه الشماخي وحده من أخبار. ولا تسمح مصادر الخوارج الأخرى ذاتها، وتاريخ الرستميين من جهة أخرى، بمثل هذا الاستنتاج.

وعند مطالعة كتاب ابن الصغير (القرن الثالث الموافق للقرن التاسع) وأبي زكرياء (توفي سنة 1078/471)، تبدو لنا حدود إمارة تاهرت كثيرة الاضطراب، وربما غير معول عليها. وقد كانت نزاعات العصبيات والدساسات والفرق بالخصوص، تغيّر باستمرار الشكل الترابي لمملكة اشتبهت معالمها الجغرافية بمعالم الإيمان. والتنظيم الديمقراطي الأول للإباضيين قد أملاه لا محالة الوسط وكذلك الخاصيات القبلية وتقاليد البربر، وكان يتضمن استقلالاً ذاتياً متسعاً جداً، وكان قائماً كثيراً بالتفكك والتقطّع الترابي لمملكة كانت حدودها المثالية في القلوب خاصة. والواقع أنه باستثناء بلاد تاهرت وبلاد نفوسة، لا يبدو لنا أن الرستميين مارسوا السلطة في غير تلك البلاد بنجاح واستمرار. وحتى نفوسة، فقد كان يجند منهم أنشط مؤيدي الرستميين. ولم يكن هذا الحكم قد نجا من

الفرق⁽¹⁾. فلم يتردد بعض الناس من نفوسة أن «أنكروا إمامة عبد الوهاب [160 - 874/208 - 823] من غير حدث. وزعموا أن إمامهم خلف. وأعلنوا أن حوزة طرابلس منقطعة عن حوزة تهرت وبعيدة منها»⁽²⁾. وعلى هذا، بدت الإمامة الإباضية متركبة من «حوزات منقطعة» عن بعضها، لا تنفك تصوغها وتعيد تركيبها فرقة الخلفية والوهبية والנקارية. وغيرها.

فينبغي إخضاع شهادة الشماخي لبحث دقيق يمهّد تأويلها، إذا ما أردنا اعتبارها لا محالة، رغم طابعها الفريد المتأخر - توفي المؤلف سنة 1521/928 - 1522. ولا يمكن فعلاً استعمالها في وضع خام إن صح القول، إلا أن يؤدي إلى ارتكاب التباسات مؤسفة، ويزيد من تشويش تأريخ متشابك إلى حد ما.

واللفظ الجوهري الذي يقوم عليه شرح النصوص المقتبسة من كتاب السير هو كلمة عامل. فإن قلنا إنه الوالي، كما يبدو من السياق الذي يدعونا إلى ذلك، من أول وهلة، فالمجال مفتوح لجميع الالتباسات. ومن المؤكد أن لفظ عامل⁽³⁾ لم يتخلص من بعض الغموض في معناه، لارتباطه بتطور تأريخ المؤسسات الإسلامية، وقد دل أحياناً على الوالي، وكان يشار إلى هذا الأخير بلفظ والٍ وأمير. وكان لفظ عامل يدل خاصة على مَنْ كان يَجْبي المال، ويوجد بهذا المعنى في صورة الجمع (عاملون) كما ورد في القرآن (سورة التوبة، 60). وكان العمال لدى الرسول مكلفين بجميع الجباية أصلاً، وعند الاقتضاء كان يناط بهم مهام إدارية أو عسكرية أخرى. لكن تعلق الخوارج والإباضية خاصة بالبساطة البدائية كانت معروفة. ودون الذهاب بتحليل الأمور شوطاً بعيداً، يمكن التكهن أن العامل الرسمي كان قبل كل شيء يجبي الصدقات القرآنية.

وقد أيّد الشماخي نفسه هذا الاستنتاج. فذكر للموعظة حكاية شيخ إباضي غني وزاهد كان يدعى يبيب بن زُلفين، وكان يملك ثلاثين ألف إبل، وثلاثمائة ألف شاة، واثنين عشر ألف حمار، ثم قال: «وإذا جاءه العامل وقت الصدقة، قال للرباع: اختاروا

(1) انظر الفصل الرابع، صفحة 289، (الشقاق الذي تسبب فيه خلف بن السمح).

(2) الشماخي، كتاب السير، ص 81. جعلت صيغة التفكك بمملكة تاهرت العلاقات حسيّة جداً طبعاً. وهكذا، ينبغي مصاحبة القوافل بحرس عتيد للنجاة من عداء زنّة، خاصة إذا كانت تحمل ثروات نفيسة موجهة إلى بيت المال. انظر ابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 50.

(3) انظر E.P.، مادة عامل، ج 1، 447 - 448، بحث لـ A.A. DURI.

أخبار الإبل، ففيوها، فيأمر العامل بأخذها⁽¹⁾. فمن الواضح أنه كان يقصد صاحب الجباية.

كان العامل الرسمي إذن خلقاً لعامل الرسول، فكان يجمع الصدقات في البداية وكان يتولى حسب الظروف مهامًا إدارية إضافية. ومن المعلوم أن مسألة الجبايات ونوعيتها وطريقة استخلاصها، كانت مدارًا لمناقشة طويلة في الفقه. ويجب تسليم الصدقات إلى ممثلي الإمام الشرعي. وإذا استحال ذلك، فإلى شخص قادر على التصرف فيها، طبقًا لتعاليم القرآن (سورة التوبة، 60)، وذلك حتى يكون المؤمن قد أداها شرعًا. وذكر الشماخي في هذا الصدد حكاية ذات مغزى، فقال إن أبا عبيدة الأعرج كان شيخًا اشتهر بتقواه: «وكان أهل المغرب كلهم مشغوفين به، ويرسلون إليه بركة أموالهم يصرفها حيث شاء»⁽²⁾.

وكانت تعيش في كل مكان، خارج الأراضي الخاضعة للرسميين، جماعة وفيرة نوعًا ما، من الإباضيين، فكانت مسألة الجباية وإيصال الصدقات تطرح لا محالة على ضمير المؤمنين. ولا بد أن هذا الوضع كان يعرض باستمرار في إفريقية، خاصة في الجنوب، حيث بقيت جماعات عديدة من الإباضيين، كشهيد باقن للزحف الخارجي الهائل الذي أثار المغرب بأكمله في القرن الثامن. والتضامن الموجود بين الأقليات الطائفية والمنصرية وغيرها معروف، وكذلك التضحيات المالية التي كانت قادرة على تحملها، بفضل قوة الإيمان، أو أي عقيدة أخرى. ودون الرجوع إلى العصر الوسيط، يمكن أن يمدنا التاريخ المعاصر بأمثلة عديدة حية. وحتى في الوقت الحاضر، نعجب لوحدة مجموعات الخوارج التي كادت أن تكون بلا تصدع، كما نعجب لنجاحة تنظيمها الداخلي. فما الغرابة، والحالة هذه، في تكليف عامل ولأه أو بالأحرى رضي به الإمام، وكأنه نوع من رئيس لجمعية الإباضيين بالمكان، للسهر على المصالح الأدبية للأمة، والقيام خاصة بجمع الصدقات، حتى يتاح لهذه المجموعة المنعزلة، العيش طبق عقيدتها؟ والعمال الذين أشار إليهم الشماخي في الأراضي الأغلبية دون منازع، لم يكونوا يمثلون قطعًا شيئًا آخر أكثر من ذلك.

وبالتالي، كان الإباضيون في إفريقية يدفعون بلا شك جباية مضاعفة، لأن صاحب الجباية الأغلب ليس له أي مبرر لإعفائهم من ذلك. فوجدوا أنفسهم خاضعين لنوع من

(1) كتاب السير، ص 204. اقرأ (فَقَيُّوْهَا) بدل (فَفَيِّوْهَا).

(2) كتاب السير، ص 223 - 224.

السيادة المضاعفة، وقد خضعوا لإحدهما وطالبوا بالآخرى. فكانوا بمثابة دولة في الدولة، نظرًا إلى اتحادهم وعدائهم وتنظيمهم. وعلى هذا، ذهب الأمر بإمارة الأغالية ومملكة الرستميين، المعروفتين باختلاف جوهرهما، إلى التطابق - إذ كانت الأولى مملكة زمنية أكثر، فرسخت في الأرض، وكانت الثانية مملكة أكثر روحانية، قطعت الأرواح. ولربما كان هذا الوضع يتسبب في نزاعات خطيرة، لو لم يتنبه الأمر إلى بعث نمط من العيش صار متفوقًا، وهو نمط نتوقه، لكن تعوزنا تمامًا الأخبار بخصوصه، خاصة لو لم تشل الخصمين، الشواغل الخطيرة للسياسة الداخلية، بالإضافة إلى مخاطر المغامرة.

ولهذا، فإن أمكن الإقدام على إبداء مقارنة، فمن المؤكد أنها خاطئة، لكنها قادرة على أن تجعلنا نفهم الأمور أكثر. ويمكن التحدث تقريبًا عن «أسقفيات» خاضعة للسلطة السياسية الدينية للعامل، و«مرسمة» من طرف الإمام. وكانت هذه «الأسقفيات» تشكل حوزات طائفية خاضعة لسلطة سياسية أجنبية. وكان ذلك وضع «الأسقفية» الأباضية في قصبة وقسطيلية وقابس ونفزاوة وطرابلس، وقد ذكرها الشماخي - وهذه لا محالة قائمة مستوفاة - وكذلك سرت الموجودة بالتراب المصري.

أما وضع نفوسة، فيتنصف بالخصوصية النسبية. فقد كانوا تابعين مبدئيًا لولاية طرابلس الأغلبية. ولم يعترفوا عمليًا بسلطة الأمراء، ولم يدم فرضها عليهم. وقد لاحظ مؤرخ أجنبي هو البلوي⁽¹⁾ الذي ألف كتابه حوالي سنة 941/330 - 942، بشأن المغامرة الطولونية التي جددت سنة 880/267 - 881، أن بلاد إلياس النفوسي «بمعزل عن الناس، ممتنع لنجدته وكثرة أهله وقوتهم»، وختم البلوي قوله: «ولم يؤد النفوسي إلى ابن الأغلب طاعة قط»، ويمكن أن يتضمن ذلك أنه وجب عليه القيام بالأمر مبدئيًا. ولنلاحظ أن الأبحاث الحديثة تؤكد الملاحظات القديمة التي أبدتها المؤرخ المصري. وقد لاحظ J. Despois أن تكاثر العمارة بجبل نفوسة قد شهد به علم الآثار، ويحتمل أنه يعود إلى عصر ما قبل التاريخ، لما كان الجبل «ملجأ مثل الواحات، ووادي النيل، والوديان الصحراوية، بالنسبة إلى مخلوقات العصر الحجري الجديد، الذي تخلوا هن المساحات الكبرى المستخدمة في العصر الحجري القديم، بسبب الجفاف»⁽²⁾. وكانت

(1) سيرة أحمد بن طولون، ص 254. وانظر أيضًا العقوي (البلدان، ص 207) الذي قال: «ولا يودرن خراجًا إلى سلطان، ولا يسطون طاعة إلا إلى رئيس لهم بتاعرت، وهو رئيس الإباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمان ابن رستم».

(2) Le Djebel Nefousa, p. 280.

طبيعة هذا الجبل قد دعمت صيغته كملجأ وزادت في اتعزاله. وجبل نفوسة عبارة عن هلال شاسع يحيط - من قابس إلى لبد - متحدره المنقوش الذي يرتفع من ستمائة إلى ثمانمائة متر، يسهل الجفارة نصف الدائري. وهو يشكل حسب عبارة (J. Despois⁽¹⁾، «جزيرة جبلية» وسط الصحراء. وقد كانت هذه الجزيرة ملجأ آمنًا لكثير السكان، وكانت تحتوي على إمكانات محدودة جدًا⁽²⁾، وكانت في حاجة إلى سهل جفارة الممتد جنوب زوارة على عمق يزيد عن مائة كلم، للنهوض بمعيشة أهاليه الكثيرين. لكن هذا السهل لم يحتو على أي عائق طبيعي، وكان بلا ريب تحت رقابة لأغلبة. وكانت عاصمتا نفوسة شاروس⁽³⁾ وجادو، مبسوطتين في الجبل فعلاً، بعيداً عن الساحل. وهنا أيضاً، لا بد وأن نمطاً من العيش⁽⁴⁾ قد استقر بجفارة، فمكّن نفوسة، باستثناء فترات التأزم، من العيش وتنظيم أمة على حدة في بلاد أفلتت تماماً من رقابة الإمام السيامية⁽⁵⁾. ولذا، تكتسي خارطة إفريقية الأغلبية - خاصة في الجنوب، وأيضاً في الشمال⁽⁶⁾، - مظهراً متشعباً

(1) J. Despois, p. 6.

(2) درس J. Despois هذه الناحية حيث يجد البشر أنفسهم تجاه إمكانات محدودة إلى أقصى حد، ويتنهي على سكانها الخاضع كل الخضوع للأوضاع الطبيعية التي كانت تحد إلى أدنى قدر نصيبهم من المبادرة وحرية التكيف (المرجع المذكور، ص 6). ولم يهتم المؤلف بحاضر هذه الجهة فقط، بل حاول عبر علم الآثار، استقراء مدى ازدهارها في الماضي، أثناء القرون الوسطى والكشف عن سر هذا الرخاء. (المرجع المذكور، ص 138 وما بعدها، ص 253 وما بعدها، ص 285 وما بعدها).

(3) انظر J. Despois، رسم 28، ص 258، في Le Djebel Nefousa، pp. 256-260.

(4) انتهت محاولة نفوسة بالاستيلاء على طرابلس سنة 812/196. باتفاق ترك لهم يوجه جفارة (انظر ص 218 - 219). وخلالاً لذلك، كثر إبراهيم الثاني شوكتهم فيما بعد وفرض عليهم دفع الجزية.

(5) مكن تنظيم المجموعة هذا في موقع ملاكم، نفوسة، والخوارج الآخرين، من أحسن فرصة لاستقلال ناجز وللقاء. وزال الأغلبة والمرتضى من المخارطة السياسية في المغرب، لكن نفوسة حافظت دائماً على ذاتيتها وعاشت حتى أيامنا. وعند البحث في ملهب الخوارج، لا يمكن إغفال القضية الجغرافية، أي قضية «الرجل الساكن». ولا يمكن فعلاً أن لا تسامل، مع أن الجواب صير المتال، وفق X. DE PLANOL قائلين: «هل أن مثل هؤلاء المارقين لجؤوا إلى الجبال وطوروا نمطاً أصيلاً للعيش لكونهم ملحدين، أو أنهم صاروا ويثوا ملحدين لأنهم من أمالي الجبال، كانوا يعيشون عيشاً معيناً بمعزل عن التيارات الفكرية الكبرى؟» (Le Monde Islamique, essai de géographie religieuse, p. 1).

(6) ذكر أن مجموعات من الإباغيين توجد فعلاً بالساحل، في سوسة (الشمالي، كتاب السير، ص 261)، وحتى في جبال قبائل تامة (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوطة ص 114) - كما سنرى ذلك من بعد. لكن المجموع الإباضية كانت كثيرة مكثفة بالقيروان وضواحيها خاصة. انظر الشمالي، كتاب السير، ص 260 - 262. كان جبل وسلات إباضياً وبقي كذلك، على بعد 35 كلم غربي القيروان، حتى قضى عليه الأبايات في عهد قريب ومعه من الخريطة.

انظر J. Despois (Le Djebel Ousselat, dans les Cah. de Ta., XXVIII, 408 et s.).

نوعاً ما، أنصف بمواكبة السيادة إلى حد ما.

لقد كانت الأموال المجموعة من طرف العمال الإباضيين بصورة متخفية متفاوتة حسب النواحي، تفلت فعلاً من رقابة الأغلبية. ومن المؤكد أنه ربما أتيح استخدامها على عين المكان وإعادة توزيعها على أمة الإباضيين، طبق تعاليم القرآن (سورة التوبة، 60). لكنها كانت أيضاً وفي غالب الأحيان توجه إلى تاهرت بصورة جزئية متفاوتة. وقد أشير فعلاً إلى أن الإباضيين بالشرق كانوا يفضلون أيضاً توجيه صدقاتهم إلى الرسميين⁽¹⁾. فيكون من الغريب أن يتخلى الإباضيون بإفريقية عن نفس السلوك، رغم صمت المصادر حول هذه النقطة.

ويعتبر تدفق هذه الأموال أحد العوامل الممكن تفسيرها برخاء ساد تاهرت في القرن التاسع. لكن ينبغي اعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وقد مر بنا أن العلاقات بين تاهرت والقيروان لم تضطرب بصورة جديّة إلا نادراً. وقد استفادت قطعاً من السلم تيارات المبادلات وتنقل الأشخاص. وقد كانت تاهرت في القرن التاسع موقعاً هاماً لتجارة الشرق، التي كانت تمر حتماً بإفريقية. وكانت أيضاً مدينة مضيافة

= وانظر كذلك T. LEWICKI, 1935, II, *Le Culte du Bélier dans la Tunisie musulmane, R.E.I.*, (pp. 198-199), و H. R. IDRIS, II, 430-432, *Les Zirides*.

كانت تسكن جبل سلات قبائل مزاته اللذين واصلوا التكلم بالبربرية حتى طردهم البهايات في القرن التاسع عشر. وأشار البرزقي (وقد ذكره H.R. IDRIS في المرجع المذكور، ج 2، 431) إلى أن مزاة لا تنالها الأحكام الشرعية.

وتمكن الخوارج والإباضيون بالخصوص الذين كانوا من أكثر الأفراد تسامحاً في المذهب، من البقاء في بيئة السنة بفضل مرونتهم - فضلاً عن وحيثهم وعبريتهم في التنظيم - (انظر الأشعري، المقالات، ص 104). فلا يميزهم خاصة شيء فيما يتعلق بالزواج والإرث ودفن موتاهم. واسترحى السنة موقفهم إزاءهم فعلاً من قول علي: لكم علينا ثلاثة حقوق، لن نبادتكم باللهجوم، ولا نحرّمكم نصيبكم من الغنيمة طالما عاهدتمونا، ولا نحرّم عليكم دخول المساجد إذا كان ذلك لذكر الله (البغدادي، كتاب أصول الدين، ص 332-333)، ترجمة La classification des sectes dans le Farq d'al Bagh'dadi, dans R.E.I., XXIX, 1961, H. LAOUST (Cahier I, 31). وشرح H. LAOUST هذا القول كما يلي: «إن هذا المقال الرئيسي لتوضيح موقف الدولة الإسلامية تجاه الخوارج، كما تصورها البغدادي، يسمح فعلاً بالتوفيق بين حكم نظري لهؤلاء المنشقين على صعيد العقيدة وبين إمكان التعايش السلمي معهم، وحتى العمل المشترك. ولم تقبل آليات الخوارج قط في حياة الأمة، طالما أنها اهتمت هي نفسها قولاً وفعلاً، عن التظاهر بالعناء، بل صار ممكناً استخدامها في كل عمل موجه ضد أعداء الدين» (المرجع المذكور، ص 31).

لكن هذا التسامح لم يكن دائماً معمولاً به. فلما ولي سحنون القضاء، طرد بالفعل الخوارج من جامع القيروان ومنعهم من الاجتماع فيه كالمادة (ترجمة سحنون، رقم 16، في «ملارك» حياض).

(2) انظر ابن الصغير، أخبار الرسميين، ص 50.

متسامحة⁽¹⁾. ولذا، فكما أن جاليات إباحية كثيرة كانت مستقرة بإفريقية وفي القيروان بالذات، فإن كثيراً من أهالي إفريقية السنين كانوا يقيمون بتاهرت. فكان يوجد بها خاصة ممثلون للجند، لا شك أنهم طردوا بسبب سياسة إخضاع الجنود العرب التي عمل بها الأغالب. ويبدو أن المهاجرين أسهموا في ازدهار المدينة واتساعها العمراني. فقد ذكر ابن الصغير⁽²⁾ أن النصاري بنوا قصوراً، وبنت نفوسة حارة بالعدوة، وبنى الجند الذي غادر إفريقية، مدينة /جديدة/ زاهرة. ووصف يعقوبي تاهرت بأنها مدينة غنية، وسماها «عراق المغرب»⁽³⁾. وقد جعلت منها تجارتها مع السودان إحدى المراحل الهامة على طريق الذهب⁽⁴⁾، وزادت من ثرائها. فقد ذكر الشاحي⁽⁵⁾ في هذا الباب أن الناس كانوا يفدون عليها من كل جهة، من مصر وإفريقية، والمغرب. وقد دفعهم إلى ذلك خشية استيلاء «أيمة الجور» على أرزاقهم. فيمكن القول إن تيارات المبادلات قد ساعد عليها التعايش السلمي في الجملة، بين نظامين شديدي الاختلاف، في القيروان وتاهرت، فلا بد أنها كانت قوية ومفيدة في الاتجاهين.

(1) توجد ميزة دالة خاصة على هذا التسامح. فقد جمع الإمام أبو حاتم فعلاً ولما تولى سنة 894/281) شيوخ المدينة، من إباحيين وغيرهم، لمشاورتهم في تولية القاضي (ابن الصغير، أخبار الرستمين، ص 56). وتعايش في تاهرت بسلام أهل السنة، ولا سيما منهم الحنفية والمعتزلة، والنصاري، الخ... وانظر ابن الصغير، أخبار الرستمين، ص 12 - 13، و 26 - 27، و 44 - 45، و 50 - 51 و 52. وتواجدت هذه المشارب المختلفة، فأتى لأهالي تاهرت الولع بالمنظرات والجدل (انظر ابن الصغير، المرجع المذكور، ص 44 - 47، و ص 57 - 59).

(2) ابن الصغير، أخبار الرستمين، ص 27.

(3) البلدان، ص 217.

(4) جاء بأخبار الرستمين، ص 13، لابن الصغير، بخصوص الرخاء السائد في تاهرت، أن سبلاً ربطت تاهرت بالسودان وبلدان المشرق والمغرب، وفتحت لهما طرق التجارة وتبادل البضائع المختلفة. وفضلاً عن ذلك، كان الأمير حريصاً على إقامة علاقات طيبة مع ملك السودان. فوجه إليه أفنح (208 - 823/258 - 871) سفيراً وهدايا. قال ابن الصغير (المرجع المذكور، ص 31): «وكان باليد رجل يعرف محمد بن عرقه وكان وسيماً جميلاً جواداً سمحاً. وكان قد وفد على ملك السودان بهدية من قتل أفنح بن عبد الوهاب. فعجب ملك السودان ما رآه من هيته وجماله وفروسيته».

وارتبط قطعاً هذا الاهتمام الذي أبدته تاهرت نحو السودان، بتجارة الذهب. لكن تاهرت لم تجد مكاناً،

إلى جانب سجللماسة، في تأليف E.W. BOWILL (The Golden Trade of the Moors).

(5) كتاب السير، ص 158.

الأغلبية والأداسة:

كانت العلاقات بين الأغلبية والأداسة أكثر اضطراباً. وبالفعل، فقد سطرت السياسة الأغلبية تجاه الأداسة، في إطار عام لسياسة بني العباس المقررة إزاء العلويين، فلم تكن سوى انعكاس لها. ولئن لم يعد المذهب الخارجي، في مطلع القرن التاسع، يشكل خطراً على الخلافة، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى المذهب الشيعي في جميع أشكاله. فينبغي أن لا نهمل المآسي التي كان الشرق مسرحاً لها، وذلك لنذكر كل الإدراك جوهر العلاقات القائمة بين الأغلبية والأداسة، وقد اختير أبطالها في وقت ما، بين ممثلي طائفة الحسن بالخصوص، وهي ستطوق بأفئنانها المغرب الأقصى وجانباً من المغرب الأوسط، بداية من العقد الأخير من القرن الثامن⁽¹⁾.

ولم يحزر بعد تأريخ قيام المملكة الإدريسية المتشعب بالفغوض، ولا يجب فصله عن الغليان السياسي والديني المسيطر على المغرب آنذاك - والذي لا يقل غموضاً - مثلما كان الأمر في الشرق. ولا نرى أن نجاح إدريس الأول في المغرب الأقصى كان ثمرة فرصة سعيدة راجعة إلى مفعول فضل البركة، كما كان يصور بصورة عامة⁽²⁾، وهو المفعول الذي كان يؤثر في العقول المغلفة للبربر، الباطلة معتقداتهم، وقد كانوا يعملون بأشكال تقديس الأولياء والصالحين. ومن المؤكد أن تقديس شخص من ذرية الرسول كان يقوم بدور هام، لكن هذا لا يكفي. فلا ننسى فعلاً أن ذرية الرسول قتلوا بلا رحمة في الشرق، وفي إفريقية أحياناً. ولا ننسى خاصة أنه لم يكن للذرية علي صيت حتمًا، في بلاد الخوارج، بلاد ميسرة المدغري - بطل الانتفاضة الهائلة التي انطلقت من المغرب الأقصى سنة 740/122 - ومن جهة أخرى، لا بد أن الخوارج قد أذاعوا أفكاراً متعارضة كل التعارض مع أفكار العلويين، بخصوص الإمامة، وقد كانت أفكاراً أكثر مطابقة للمثل الديمقراطي الأولي عند البربر.

ولذا، فمن شأن فوز إدريس الأول أن يبقى لغزاً بدون تفسير، لو لم يرتبط بتاريخ ذبوع الأفكار عبر الإسلام خلال القرون الوسطى عامة، وبالتزاع الذي تواجه فيه

(1) انظر الفصل السابع،قرة بعنوان دخول العلويين والشيعية إلى المغرب، وكذلك (La Berbérie) G. MARÇAIS، 118-120 pp. (musulmane et l'Orient au Moyen-Âge).

(2) انظر (Le Passé de l'Afrique du Nord, p. 300) E.F. GAUTIER، و (La Berbérie) G. MARÇAIS، 118-120 pp. (musulmane et l'Orient au Moyen-Âge).

بالخصوص العلويون والعباسيون، أو بواسطة أشخاص آخرين، فقد سبق دائماً للظهور في القرن الثامن والتاسع، وأكثر من ذلك، انتصار الداعي، وخضعا لفترة طويلة من كمون البدع، بمعنى أنه كان كموناً مذهبياً مهد للاستيلاء على الحكم عن طريق الثورة. ودام الأمر كذلك، سواء بالنسبة إلى المذهب الخارجي أو بالنسبة إلى المذهب الشيعي. وستكون الحال كذلك بالنسبة إلى الإسماعيليين بالخصوص. ولا نرى إلا بصعوبة كيف يستثنى من ذلك الأداسة الذين كانوا من العلويين الزيدية⁽¹⁾. فلم تنبت بذرتهم في تربة الخوارج قطعاً.

ولا بد أن هيات الدعوة الملائمة، الفرصة للمستئين، وخلقت بيئة تقبل بالنظريات التي كانوا يدافعون عنها. ولبلوغ هذا المأرب، كان يجب عليهم انتزاع البلاد من المذهب الخارجي الذي كاد أن يغمر المغرب قاطبة. ومن المؤكد أن ذلك لم يتم في يوم واحد. ولا نستغرب البتة إن كانت المصادر لم تخبرنا إلا قليلاً، أو أنها تكاد لم تذكر شيئاً عن هذه الدعوة. ولم تورد بصورة عامة إلا ظواهر الشر بدون الاهتمام بصورة مفصلة بأسباب وقوعه، خاصة إذا تعلق الأمر بناحية لا يعرفها مؤرخو الفرق المشاركة إلا قليلاً، كالمغرب الأقصى. لكن مؤلفات الفرق حررها كتاب شريون لا غير. ولم تخل هذه المؤلفات تماماً من هذا الأمر. بل إنها دونت بعض التنف من الأخبار المحرقة قطعاً، لكنها كانت قابلة للاستعمال ونفيسة إلى أقصى حد.

وقد أفادتنا هذه المؤلفات أن الاعتزال دخل المغرب بفضل واصل بن عطاء⁽²⁾ (المتوفى سنة 748/131 - 749) وأنه ازدهر غربي تاهرت أكثر مما ازدهر بالقيروان حصن السنة المحمي جيداً. وترتب على ذلك ظهور إمارات للمعتزلة، مثل إمارة البربري إبراهيم بن محمد المعتزلي وعاصمتها أَيْزَرْج⁽³⁾. وقد أكدت مصادر الخوارج هذا الخبر.

(1) انظر بخصوص الزيدية، هذه المادة في E.P. والمجلد ج 1، ص 315 وما بعدها، للشهرستاني؛ والفرق، ص 43، للبيدادي؛ وبالخصوص المقالات، ص 65 - 85، للأشمري، الذي رتب فعلاً الأداسة (المقالات، ص 65 - 85) بين الشيعة والزيدية الذين كانوا يكونون الطائفة الثالثة للفرق الكبرى الثلاثة للمذهب الشيعة. وتعرف نوراتهم (المقالات، ص 79) بأنها تعتمد على العناصر الزيدية والمعتزلة. وعرف إدريس الأول ذاته في وليلى، وهو يناظر في الملعب، أحد مشاهير أعلام الزيدية سليمان بن جرير الزيدي الذي كان رئيساً لاتجاه تسمى باسمه (المقالات، ص 68)، وقيل إنه قام بتسميم إدريس الأول (انظر ابن الأبار، الحلة، ص 199، وأبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص 487 - 491).

(2) انظر أحاده، ص 397، ومادة واصل بن عطاء في E.I.

(3) انظر ابن خرداذبه. المسالك، ص 8 - 9. وانظر اليمقوبي بشأن أَيْزَرْج (البلدان، ص 221) قال إن هذه الإمارة =

وذكرت أن الإباضيين ناقشوا في المناظرات ودفعوا بحججهم جيرانهم المعتزلة⁽¹⁾.

والأمر الأكثر دلالة الذي لم يبرز لحد الآن كما ينبغي، هو أ. رئيس الأوربة بوليلي، أبابلي إسحاق بن محمد بن عبد الحميد⁽²⁾ كان سبباً في نجاح إدريس الأول وكان معتزلياً. فمن جهة، كانت الاتصالات بين الاعتزال والزيدية قائمة تماماً⁽³⁾، ومن جهة أخرى، رتب الأدارسة من طرف مؤرخ ثبت للفرق كالأشمري⁽⁴⁾، ضمن الزيدية. ويبدو لنا أن اختيار الأمير المعروف بإدريس الأول، بدا في مظهر جديد. فيبدو لنا عند ذلك أقل غموضاً، ولم يكن الخوف فقط قد أملى هذا الاختيار، ولا الاهتمام بالخروج إلى بلاد نائية، فيمكن تناسيه.

ويتضح الأمر أكثر من ذلك، عندما ننبه إلى ملاحظة أبداها الأشمري الذي روى ثورة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المعروف بالنفس الزكية. فبعد أن أشار إلى أن محمداً قتل في المعركة⁽⁵⁾، وقتل كذلك أفراد آخرون من أهله، أضاف الأشمري قائلاً: «ووجه محمد بن عبد الله أخاه (إدريس بن عبد الله) إلى المغرب ولولده هناك مملكة»⁽⁶⁾. والأشمري مؤلف جاد، لكنه شرقي، ولذا فهو أقل ثباتاً عندما يكون الأمر متعلقاً بالمغرب. وفضلاً عن ذلك، كان يؤلف في بداية القرن

= منبئة هامة تقع غرب تاهرت.

(1) أبو زكرياء (Chronique dans la Rev. Afr., 1960, pp. 145 et s.)، وابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 44 - 45.

(2) انظر ابن الفقيه، البلدان، ص 40 - 41؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 24. وقد سمي هذا الشخص أحياناً إسحاق بن عبد الحميد (ابن خلاري، البيان، ج 1، 210؛ وابن القاضي، جلدوة الاقتباس، ص 8)، أو عبد الحميد فقط (ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 7) وقته سنة 807/192 - 808، إدريس الثاني «لما أحس منه بموالة إبراهيم بن الأهلبي». انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 126؛ والبكري، المسالك، ص 123.

(3) انظر مادة زيدية في E.I. وانظر كذلك الأشمري (المقالات)، ص 179؛ والشهرستاني، الملل، ج 1، ص 322. لكن المعتقد (توفي بعد سنة 988/378) في «أحسن التقاسيم»، ص 46 - 47، رتبهم ضمن الباطنية والقرامطة. ولا شك أنه تأثر بانتصار الفاطميين في عصره. وخلافاً لذلك، أوضح ابن الفقيه (توفي بعد سنة 903/290) في «البلدان»، ص 40 - 41، أن إدريس كان متفقاً مع إسحاق بن محمد بن عبد الحميد رئيس الأوربة في خصوص الدعوة للاعتزال.

(4) المقالات، ص 79 - 80.

(5) دارت هذه المعركة سنة 762/145 - 763. وانظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 2 - 13. ويبدو أنها نشبت قبل الأول، فوجب تسبقها مع ثورة إبراهيم أحد إخوة محمد النفس الزكية الذي انتفض بالبصرة بعد أشهر. وكانت هذه الانتفاضة أكثر خطورة.

(6) المقالات، ص 79.

العاشر، أي حوالي سنة 903/291 - 904⁽¹⁾. وأخيرًا، فإن روايته الخاصة بمهمة إدريس المكلف من طرف أخيه النفس الزكية، لم يؤيدها أي مصدر آخر تأييدًا كاملاً⁽²⁾. ومن جهة أخرى، من الثابت أن إدريس كان بالمدينة حين وقوع ثورة فخ سنة 785/169 - 786. ولا يستبعد قطعًا يكون قد رجع إلى الشرق بعد القيام بمهمة أولى في المغرب. لكن هذا الأمر قليل الاحتمال. غير أن قول الأشعري لا يحتمل أن لا يكون بدون أساس أيضًا، رغم ظهور التباس في الأشخاص. وبعبارة أخرى، لا يستبعد أن يكون محمد النفس الزكية قد وجه داعيًا آخر إلى المغرب⁽³⁾.

وقد ظهر فعلاً في القرن الثامن والقرن التاسع، دعاء كثيرون حقًا، فكانوا محاطين حتمًا بالسرية. ولذا، لم يمكن التعرف عليهم جميعًا. ويمكن التيقن أن كثيرًا من المشوشين السياسيين والدينين جالوا في المغرب الأقصى لتعويض المذهب الخارجي بالدعوة إلى الاعتزال، وحتى إلى الزيدية. ولا دليل أحسن على ذلك من قيام الاعتزال في هذه الناحية التي حملت قديمًا المشعل لفائدة مذهب الخوارج، والنجاح الذي لاقاه حفيد الحسن. فلا يوجد فعلاً مثل لذلك في العهد الإسلامي الوسيط المتقدم، لمملكة من نوع مملكة الأدارسة القائمة دون سابق دعوة.

وملحمة إدريس الأول أقل شهرة من ملحمة عبيد الله المهدي. لكنها تمت - فهل هذا مجرد صدفة؟ أم هل هي موازنة أملاها تماثل معين؟ - طبق نفس الصورة، وغمرها

(1) انظر مقدمة H. RITTER لمقالات الأشعري، (ص. ي، ط).

(2) غير أن ابن الأبار قال في «الحلة» (ص 198): «وقد قيل إن إدريس هرب إلى المغرب في أيام أبي جعفر المنصور عند قتال أخوه محمد وإبراهيم القائمين عليه بالمدينة والبصرة، وأن أبا جعفر بعث إليه من سته». لكنه أضاف بعد ذلك: «والصحيح أن ذلك كان في خلافة الهادي بالعراق (169 - 875/170 - 876)، وبعد عشرة أشهر وأيام منها».

(3) قال ابن أبي زرع في «روض القرطاس» (ص 4): «وكان له (لمحمد النفس الزكية) ستة أخوة وهم يحيى وسليمان وإبراهيم وموسى وعيسى وإدريس، فبعث أربعة منهم دعاء إلى الأمصار بدعوى إلى طاعته وبيته. وبعث عيسى إلى إفريقية. فأجاب بها خلق كثير من قبائل البربر. وبقي هناك إلى أن توفي، ولم يتم الأمر» (روض القرطاس، ص 4).

ولنذكر كذلك أنه ظهر في المغرب أبو سفيان والحلواني المكلفان بتهيئة الجور للدعوة الإسماعيلية، سنة 762/145 - 763، وهو عام انتفض فيه محمد النفس الزكية. ولم يجنبا هما أيضًا ثمرة جهودهما، فماتوا دون بلوغ مأربهما. وينبغي طبعًا التأكيد على توازي الحركتين، الحركة الإدريسية والحركة الفاطمية، وقد انطلقتا في نفس السنة وفي نفس الاتجاه وبغض الوسائل. وانتظر بالفصل السابع، فقرة بعنوان دخول العلويين والشيعية إلى المغرب.

الغموض ذاته. لقد طورد بعد فشله في فتح⁽¹⁾ (8 ذو الحجة 169/11 يونيو 786) من طرف الباسيين الذين أمروا بالقبض عليه، وأبلغوا صفاته لجميع نقاط الحراسة المعروفة «بالمصالح». فدخل إدريس مصر أول الأمر، ثم رحل من هناك إلى أقصى المغرب عبر الزاب⁽²⁾، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم بفضل مساعدة (واضح)⁽³⁾ صاحب البريد، وقد كان واضح من الشيعة.

فأين توقف، وفي أي تاريخ؟ لقد قيل بصفة عامة إن إدريس الأول بلغ رأساً ويلي سنة 788/172 - 789، أي بعد سنتين أو ثلاث من فراره من فخ. ويبدو أن هذه المدة التي قضاها في الطريق مغالى فيها. ومن جهة أخرى، فكل التأريخ الإدريسي غير ثابت كثيراً، وقد نفع بصورة هامة أحياناً، وخلافاً لما كان يعتقد من رأي شائع. فلا نتردد لذلك، في اختيار الخبر الذي جعل إدريساً الأول يصل إلى المغرب سنة 786/170 - 787⁽⁴⁾، وهو خبر - مهما كانت الخيبة اللاحقة بمن اعتقد متشبهاً بأن المملكة الإدريسية

(1) انظر بحثاً لـ Vecca VAGLIER (E.F., s.v., I, 763) بخصوص ثورة فخ. وانظر أيضاً جدول الأنساب المصاحب لهذا.

(2) وخلافاً للمصادر الأخرى، فقد جعله «الروض» (ص 6) يمر من القيروان ويقم بها بعض الوقت، وهو أمر قليل الاحتمال إلى حد بعيد.

(3) (واضح) هو جد اليعقوبي الجغرافي (انظر توطئة G. WIET لترجمته لكتاب البلدان لليعقوبي، والمراجع التي ذكرها). وكان والياً لبضعة شهور على مصر سنة 779/162، ثم تولى بعد ذلك خطة صاحب البريد، وقتل لما أساءه من خدمة لإدريس الأول. وهذه الرواية التي جعلت واضحاً يقوم بدور حاسم في فرار إدريس الأول، هي التي اعتمدها النقد الحديث بصورة عامة. وقد نقلها إلينا صالح بن علي الذي روى الأخبار عن شيوخه. وذكر ابن الفقيه صالحاً بن علي، وكذلك المقدسي الذي لم يسمه صراحة. وقد ارتكب الحاج صادق خطأ (Description du Maghreb et de l'Europe au III^e/IX^e siècle, p. 109, note 38) إذ اشتبه عليه اسمه باسم صالح بن علي ابن عبد الله بن عباس الحاشمي المولود سنة 710/92، والمتوفى سنة 768/151. وأورد نفس الرواية أحمد بن الحارث بن عبيدة اليماني كذلك، وقد ذكره البكري.

وتوجد رواية ثانية لها صبغة قصصية واضحة. وقد وصفت إدريساً خاصة بأنه كان مصحوباً بمولى له اسمه رشيد، وكانا يتجولان في شوارع القسطنطينية، وكانا في خشية من اكتشاف أمرهما والقبض عليهما. وقفا أمام بيت جميل وجعلتا يتجسبان منه. فخرج إليهما صاحب الدار وتعرف عليهما من نطقهما الحجازي، فوثقا به، فطلب منهما أن يقصا عليه أمرهما، وعرض عليهما أخيراً أن يقود إدريس إلى الحلود من مسالك غير معروفة، لحمايته من مراكز الحراسة، واتفق مع رشيد على ملاقاته في بركة. وتكرر إدريس أيضاً، فوضع بالخصوص عمامة كبيرة، الخ... ونقل هذه الرواية أبو الحسن علي بن محمد بن سليمان التوفلي مشتبهاً بأبيه ويشهود بيان آخرين، كان بعضهم من موالي الملونين، ورواها الطبري والبكري، وأبو الفرج الأصبهاني في «مقاتل الطالبين» (ص 487 - 491)، وابن أبي زرع.

(4) انظر ابن الأثير، الحلة، ص 198، الذي قال إن وصول إدريس الأول إلى المغرب تم في عهد الهادي (169 - 785/170 - 786)، بالضبط بعد 10 شهور وبضعة أيام من بدء هذا الحكم. انظر أيضاً ابن عسار، البيان، =

ولدت عفواً بتأثير العصا السحرية للبركة - يوضح الأحداث بصورة أهم. واتجه إدريس في بداية الأمر إلى طنجة. وهذا اختيار طبيعي جداً. كانت طنجة مقراً للوالي البيزنطي، ثم صارت مقراً للوالي المسلم. وكانت تعد بلا شك أهم مجموعة سكانية وأكثرها تطوراً بالمغرب الأقصى، فكان من شأنها تبعاً لذلك، أن تفهم أكثر نظريات الزيدية العقلانية. ولنلاحظ في هذا الصدد أن الثورات الحسينية - كثورة محمد النفس الزكية بالمدينة، وثورة أخيه إبراهيم بالبصرة، وثورة ابن عمهما الحسين بالمدينة أيضاً - استندت دائماً إلى أوساط حضرية متطورة. فهل أرسل أعوان حسنيون إلى طنجة؟ لا نعلم شيئاً عن ذلك. فقد ذكر لا محالة أن إدريساً «لم يجد بها مراده»⁽¹⁾. لكن، لا بد أن إقامته في طنجة امتدت نسبياً. ولما خاب أمله آخر الأمر، اتجه مع مولاة رشيد إلى وليلي⁽²⁾، أي إلى أعظم تجمع حضري في بلاد تنجيتان، بعد طنجة. وتنبىء هذه الاختيارات المتوالية بمعرفة طيبة جداً بالبلاد، فلم تترك للصدفة.

= ج 1، 82، فقد قال: «اتفق جماعة المؤرخين دخول إدريس بن عبد الله - رضي الله عنه - إلى المغرب كان في سنة 170». وانظر كذلك ابن خلدون، «المعر»، ج 7، 51 الذي أورد نفس التاريخ.

غير أن وصول إدريس الأول إلى المغرب قد أرخ كذلك في الغالب، في سنة 172، من طرف نفس المؤلفين أحياناً، فقد ذكروا تاريخ وصوله في سنة 170. قال ابن الأبار: «إن إدريس بن عبد الله دخل المغرب سنة 172 في شهر رمضان، هاربا بنفسه من أبي جعفر [المنصور] (الحلة، ص 201). والملاحظ أن أبا جعفر المنصور حكم من سنة 136 إلى سنة 754/158 إلى 775. ولا لزوم إلى الإشارة إلى التضارب الزمني. وذكر ابن خلدون (المعر، ج 4، 24) أنه بلغ أيضاً وليلي سنة 172. وكان أخوه أبو زكرياء يحيى بن خلدون (بنية الرواد، ج 1، 78) وابن أبي زرع (الروض، ج 1، 7) وابن القاضي (جلوة الاقتباس، ص 8)، أكثر دقة. فأرخوا وصوله إلى وليلي في اليوم الأول من ربيع الثاني 172/ سبتمبر 788.

وليست هذه الخلافات إلا في الظاهر وينبغي أن نضاف إلى مساوئ طريقة القص والإسقاط. وهي صادرة عن غموض أحاط بتاريخ وصول إدريس الأول إلى المغرب، وتاريخ قبوله بوليلي من طرف إسحاق ابن محمد بن عبد الحميد رئيس الأوربة. قال ابن عذاري (البيان، ج 1، 210) في صفحة لم تتأثر كثيراً بمقاصد المصنفين: «واحتل إدريس بن عبد الله بالمغرب سنة 170، واستوطن وكيلي، وكانت مدينة أولية. وكان وصوله مع مولاة راشد، ثم نزل على إسحاق بن محمد بن عبد الحميد سنة 172».

وذكر Jean-Léon L'AFRICAIN (181)، *Description de l'Afrique*، أن تاريخ فرار إدريس الأول إلى المغرب تم في عهد السعاج (132 - 750/136 - 754)، وروى المقدسي أنه أقام مملكة بالأندلس (البلد والتاريخ، ج 6، 99 - 100). ولا حاجة بنا إلى الإشارة إلى خطأ هذه الأقوال.

(1) ابن أبي زرع، «الروض»، ج 1، 7.

(2) انظر بخصوص وليلي J. CARCOPINO، (*Vulubilis*)، *Le Maroc antique*، pp. 288-304 حين بلغ إدريس وليلي. كانت هذه المدينة هامة، وبقيت فيها تماناً الحضارة المسيحية. وقد أكلت التفتيات الأثرية الحديثة ما جاءه بكتب التاريخ من هذه الناحية.

بلغ إدريس الأول وليلى في غرة ربيع الأول 9/172 أوت 788⁽¹⁾. فاستقبله المعتزلي عبد الحميد رئيس قبيلة الأوية. وبعد ستة شهور، جمع عبد الحميد أهله وأعيان قبيلته، «وعرفهم بنسب إدريس وفضله وقرابته من رسول الله ﷺ وشرفه»⁽²⁾. فباعته الجماعة. وخلاصة القول، تمت الأمور في جملتها، كما تمت للداعي الفاطمي. وتحقق الاستيلاء على الحكم بفضل مساندة قبيلة قوية، سبقت تهيئتها تهيئة مناسبة من الوجهة المذهبية. والفارق الوحيد أننا تصورنا الأخبار حول نسب الأدارسة أكثر مما هو الحال مع الفاطميين، إذ أنه لم يبلغ إلى علمنا وجود شخص لديهم شبيه بالقاضي النعمان، قبل بأن يسخر نفسه وقلمه في خدمة مؤسس دولتهم. لكن الطريقة المتوخاة كادت تكون هي نفسها، حتى بخصوص المعارك التي نشبت مع القبائل المناوئة. وسجل إدريس الأول انتصارات متوالية. فأدخل ذلك الرضى على قبيلة أوربة، وقد كانت بمثابة كتامة بالنسبة إليه. هذا ولا يمكن الإطالة في هذا الباب. ولنذكر فقط أن امتداد انتصاراته بلغ حدًا أبدت معه الخلافة قلقها.

ويبدو أن الاستيلاء على تلمسان⁽³⁾ خاصة، كان له صدى كبير بالشرق. وروي أن الرشيد قال: «افتتح مدينة تلمسان وهو باب إفريقية، ومن ملك الباب يوشك أن يدخل الدار»⁽⁴⁾. لكن أنباء خطيرة بلغت الخلافة، فذكرت انتصارات إدريس الأول بالمغرب الأقصى، وخضوع جميع القبائل لسلطته، ونيته في غزو إفريقية. ولم تعمل هذه الشائعات إلا على إثارة مخاوف العباسيين. وكانت المؤامرات - مؤامرة الحسين بفتح - التي ساهم فيها إدريس الأول، تستهدف الاستيلاء على الخلافة. ويموت هذين الرئيسين، كان يحق لإدريس الأول، بعد انتصاراته، أن يعتبر نفسه الوريث الشرعي لهما. وفي الجملة، كان في إمكانه تمامًا تحقيق مأثرة الفاطميين، قبل قرن من ذلك. فهل أن هذه المخاوف وغيرها، هي التي حملت الرشيد على توجيه هزيمة إلى إفريقية؟ وكان من أعظم رجالاته، في الدولة، إذ أنه صار من المستحيل عمليًا ومنذ أمدر بعيد، توجيه جيش

(1) انظر ص 413، المملوطة رقم 4.

(2) ابن أبي ذؤ، الروض، ج 1، 7.

(3) استولى على تلمسان بدون قتال، وأرخ ابن خلدون هذا الحدث بسنة 173 (العبر، ج 4، 23 - 24)، ثم أرخ بعد ذلك بسنة 174 (العبر، ج 7، 157). وكان ابن القاضي (جلوة الأقباس، ص 9) أكثر دقة. فلذكر أن المدينة استقبلت إدريس الأول في 15 رجب 8/173 ديسمبر 709، وأقام فيها حتى صفر 19/174 يونيو - يوليو 790.

(4) ابن أبي ذؤ، الروض، ص 8.

إلى المغرب الأقصى في نفس الوقت، مهما كانت رغبة الخليفة في ذلك، ومهما كانت الأخطار. ولذا، تقرر اتخاذ تدابير أخرى.

فحالما التحق هرثمة بمنصبه (أول ربع الثاني 179/24 يونيو 795)، ولّى على باب إفريقية رجلاً حازماً هو إبراهيم بن الأغلب⁽¹⁾، إذ كان يشعر بخطورة الزوبعة التي كانت تهدد بالاندلاع غرباً. ولقطع دابر الفتنة، لجأ الرشيد من ناحيته وفي نفس الوقت، إلى استخدام علاج أعطى في السابق - ضد يحيى مثلاً⁽²⁾، شقيق إدريس الأول - بعض النتائج الطيبة في الشرق، نعني السم. فأعدت خطة دفاعية هجومية منسقة جيداً. وللقيام أحسن قيام بالعلاج المقرر الذي اعتبر ضرورياً لصحة دار الإسلام، اختار الرشيد - وهذا أمر طبيعي جداً - طبيباً، هو الشماخ اليماني، أحد موالي المهدي (158 - 169/775 - 785). وحمل الطبيب رسالة من الرشيد، وقصد أول الأمر والي الزاب إبراهيم بن الأغلب⁽³⁾ الذي سهل بلا شك عبوره إلى المغرب. ولما وصل، نال الشماخ ثقة إدريس الأول، وقدم نفسه على أنه من أشياخه الفارين من الشرق، لحاقاً به. ورحب لا محالة بالطبيب الشرقي الشهير حتماً، في بلاط مغربي. ويبدو أن إدريس الأول لم يتردد في الاستعانة بداريته لعلاج ألم بأسنانه. فكان معجون الأسنان الذي قدّمه له قاضياً عليه⁽⁴⁾. «وطلب الشماخ فلم يُطفر

(1) انظر الفصل الثاني، ص 117 - 120.

(2) سلم يحيى نفسه إلى الرشيد بعدما حصل على الأمان، ثم سم في نهاية الأمر. انظر الطبري، التاريخ، ج 6، ص 449 - 457، والمقرئزي، الانعاض، ص 9 - 11.

(3) انظر أصلاً: إبراهيم بن الأغلب عامل ثم والي الزاب، ص 118. لم يذكر بعض المؤلفين كابن أبي ذرع وابن القاضي، أي شيء عن الدور الموكول إلى إبراهيم بن الأغلب في هذه القضية. وخلافاً لذلك، اعتبر الإصطخري في «المسالك»، ص 37، أن تولية الأغلبية على إفريقية أملاًها أساساً اهتمام الخلافة بمقاومة الأندلس.

(4) رواية مقتل إدريس الأول التي أوردناها هي التي تبدو لنا أكثر منطقاً. وقد ذكرتها أيضاً أكثر المصادر. انظر الطبري، التاريخ، ج 6، ص 416؛ وابن الفقيه، البلدان، ص 34 - 35؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 176؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، ص 83، و 210؛ والنويري، مخطوطة رقم 1576 بالمكتبة القومية في باريس، ظهر ورقة 16؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 2، ص 9.

وحسب رواية أخرى، يبدو أن إدريس الأول قتل سليمان بن جرير الزيدي، الفقيه الشيعي الشهير، وكان رئيس زعامة مستقلة ضمن مذهب الزيدية. غالباً ما ورد اسم سليمان خاطفاً في الطبقات الحالية التي بين أيدينا - ومن بين ما ذكر، ابن خُرَيْز الجَزْري - وقد نال سليمان ثقة إدريس الأول نظراً إلى خيوع أرائه المؤيدة للأندلس. وقيل إنه وضع قدرته على المناظرة في خدمة إدريس الأول بوليلى. ومع ذلك، فقد عارضه أحياناً في بعض نقاط الملذهب وأمدى له يوماً زجاجة (غالية) مسمومة. فاستنشقها إدريس الأول، وسامت حاله، فمات بعد مدة. ولوحظ في الأثناء أن سليمان غاب عن الأنظار. وأريد اللحاق به، وقيل إن رشيذاً لحق به وجرحه. غير أن سليمان تمكن من الوصول إلى الشرق. ذكر هذه الرواية أبو زكرياء يحيى بن خلدون في «بنية الرواد»، ص 179؛ وابن أبي ذرع في «الروض»، ج 1، ص 19؛ وابن القاضي، جلدوة الاقتباس، ص 9. وفضل LE

به . ذلك أنه بعد قيامه بالمأمورية الموكولة إليه، قدم من جديد على إبراهيم بن الأغلب وأخبره بما صنع. وإثر قدومه جاءت الأخبار بموت إدريس الأول فكتب بذلك إلى الرشيد⁽¹⁾. وهكذا، استخدم الزاب وقد تولاه إبراهيم بن الأغلب، كرأس جسر، ذهابًا وإيابًا، لتنفيذ خطط الخلافة بأقصى المغرب. وقد ظهر المؤسس القادم للدولة الأغلبية بمظهر المخادم الأمين لسياسة مولاه.

فارتبط اغتيال إدريس الأول بولاية إبراهيم بن الأغلب في الزاب. وتطرح عند ذلك مسألة محيرة متعلقة بالتاريخ. وقد أجمع التأريخ النقدي الحديث فعلاً على تحديد تاريخ موت إدريس الأول بأول ربيع الثاني 16/177 يوليو 793⁽²⁾، وأحياناً بسنة 791/175⁽³⁾. ولا يمكن لاختلاف هذين التاريخين اللذين لم يقوما على أي دليل مقنع

= TOURNEAU (p. 31) *Fas avant Protectorat* هذه الرواية.

وأوردت بعض المصادر الروائيتين: البكري في «المسالك»، ص 120 - 121؛ وأبو الفرج الأصبهاني في «المقاتل»، ص 489 - 490؛ وابن الأبار في «الحلقة»، ص 199 و 234. ونلاحظ أخيراً أن أقدم مصدر كان أقل ذكراً للأحداث. وروى أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي، المتوفى سنة 245/859 - 860 (كتب أسماء المتأخرين من الأشراف، ص 197 - 198)، أن هرمة، بعد أن ولاه الرشيد على إفريقية، بعث إلى إدريس الأول سرّاً رجلاً من المدينة، ووعده بجائزة تقدر بـ 100 000 درهم، أن تمكن من اغتياله. وقيل إن الرجل القادم من المدينة سمى إدريس الأول بسكة، ثم فر إلى إفريقية. وذكرت أيضاً تنقيحات لمختلف هذه الروايات، من ذلك أن تسميم إدريس الأول تم عن طريق البطيخ الأصفر أو الأحمر.

ومن المحتمل أن يكون اغتيال إدريس الأول قد أثار حيرة كبيرة، وأن الشكوك والافتراضات تكاثرت. وما اختلافات المصادر وترددها إلا من أثرهما.

(1) ابن الفقيه، البلدان، ص 35، ترجمة Ch. PELLAT. انظر أيضاً ابن الأبار (الحلقة، ص 234)، الذي ذكر نفس الرواية وقال الطبري من ناحيته: أتى الشماخ إبراهيم بن الأغلب وأخبره بما صنع. وبعد وقت من قدوم الشماخ، وصل خبر موت إدريس (الأول) إلى إبراهيم. فكتب إلى الرشيد بذلك. فولى الرشيد الشماخ بريد مصر. وقيل إن شاعرًا يدهي الهنأزي فيما أعلم، قال هذه الأبيات بهذه المناسبة:

ألفظن يا إدريس أنك مفلت	كيد الخليفة أو يفيك خلداف؟
إن السيوف إذا انتفضاعها عزيمه	طالبت وتقصير دونها الأعمار
ميهات إلا أن تكون بيللة	لا يهتدي فيها إليك نهار
ملك كأن الموت يتبع أموره	حسى يقال: تطيعه الأقدار

ربما أن اغتيال إدريس الأول صار قرصاً للملح في البلاط العباسي، فيمكن اعتبار ذلك دليلاً ثابتاً على أن الخلافة نسيه إلى نفسها رسمياً كعاقبة كبرى.

(2) FOURNEL (488, I, *Les Berbers*)، وتبعه R. BASSET (E.L.), مادة إدريس الأول)، و VONDERHEYDEN

(*Berberie*, p. 260)، و LE TOURNEAU (p. 122) *Fas avant le Protectorat*.

(3) H. Marçais, *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Âge*, p. 122

إقناعاً كافياً، إلا أن يجعلنا نتعثر مرة أخرى أمام عدم ثبات التأريخ الإدريسي. ومن ناحية أخرى، لا يمكن قبول هذين التاريخين، لصيغتهما الاعتبارية، خاصة وأن محتوى مصادرنا أثرى من ذلك. فقد أمدتنا على التوالي بعدة تواريخ لموت إدريس الأول، فذكرت سنة 785/169 - 786⁽¹⁾، وتاريخ 14 ربيع الأول 13/170 - 13 سبتمبر 786⁽²⁾، وسنة 790/174 - 791⁽³⁾، وسنة 791/175 - 792⁽⁴⁾، وسنة 176 في أول ربيع الثاني/26 يوليو 792⁽⁵⁾، وأول ربيع الثاني 16/177 يوليو 793⁽⁶⁾. وهذا التاريخ الأخير قد لاقى أكبر تأييد لدى النقاد المحدثين، وقد وصل إلينا لا محالة عن طريق ابن أبي زرع لا غير. وتكاثر مثل هذه التناقضات لا يمكن منطقيًا إلا أن يؤدي بنا، إما إلى إبداء افتراضات تتفاوت مجانية، وإما إلى الشك المطلق، إلا إذا وجدنا أرضية آمنة. غير أن هذه الإمكانية متوقفة، وتتمثل في علم المسكوكات، وقد سبق لهذا العلم أن مكن Lévi-Provençal من إثبات التاريخ الصحيح لتأسيس مدينة فاس، بصورة بارعة يقينية. فقد وصلت إلينا فعلاً قطع عديدة من النقود ضربت باسم إدريس الأول. وكانت تحمل

- (1) أبو المعالي، النجوم، ج 2، 59.
- (2) اليعقوبي، التأريخ، ج 2، 404 - 405. وأتقم اليعقوبي (الهادي) (169 - 785/170 - 786) في هذا الاغتبال بدل الرشيد (170 - 786/193 - 809).
- (3) ابن الأبار، الحلة، ص 201 و ص 235.
- (4) البكري، المسالك، ص 122؛ وابن الأبار، الحلة، ص 235؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 90؛ وابن حداري، البيان، ج 1، 210؛ والقلقشندي، الصبح، ج 5، 180؛ وأبو زكرياء يحيى بن خلدون، بنية الرواد، ج 1، 179؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 14 و 25. ونلاحظ في هذا الصدد أن «العبر»، ج 4، 23، حدثت تاريخ ثورة فغ سنة 196 في عهد المهدي (158 - 169). وهو خطأ محض دون شك. لكن ليس الأمر كذلك قطعاً بالنسبة إلى الأمثلة التالية. ذكر ابن خلدون المرة الأولى أن إدريس الأول دخل وليلى سنة 176 (العبر، ج 4، 13) أي بعد موته، ثم مرة ثانية سنة 172 (العبر، ج 4، 24). وروى أيضاً أن مباينة إدريس الثاني تمت عام 188، وهي أحد عشر عامًا، كما قال (العبر، ج 4، 14 و 25)، فأدى ذلك إلى أن مولد الطفل جد بعد سنتين من موت أبيه، نظرًا إلى التاريخ الذي قرره لوفاة إدريس الأول، ولم يمنع ذلك ابن خلدون من الدخا مرازا ويحماس عن صحة نسب إدريس الثاني (العبر، المقلدة، ج 1، 36 - 41، وج 4 - 27)، فشهد بالتميمة الدينية التي روجها الأغلبية ومفادها أن رشيكا كان أبًا لإدريس الثاني.
- وهذا دليل على مدى صعوبة تخلص تاريخ الأندلس من القموض المسيطر عليه، وإلى أي حد جعلت الكتب الموجودة مهمتها شاقة، إذ التفت فيها الأغلاط وقلدان روح النقد.
- (5) ابن القاضي، جلوة الاقتباس، ص 10.
- (6) ابن أبي زرع، الروض، ج 1، 10؛ وابن القاضي، جلوة الاقتباس، ص 10، وقد تبهما: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء، ج 1، 144؛ وكذلك Fournel (488) *Les Berbers* و R. Bassett. (E.I.I. مادة إدريس الأول) و VONDERHEYDEN (260) *Berberie*.

تواريخ سنة 173 و 174 و 175 و 176 و 177 و 178 و 179⁽¹⁾. ثم ظهرت سنة 180⁽²⁾ مباشرة، في سكة باسم إدريس الثاني. وتجاه تناقضات المؤرخين، وقد جاءت أحياناً بعد عدة قرون من وقوع الأحداث، يملنا علم المسكوكات بمعلومات دقيقة ثابتة. ولربما دون التاريخ بالذات ذكرى التاريخ الصحيح لا محالة، لاغتيال إدريس الأول - أي سنة 179 - وحررها خطأ ارتكبه ناسخ، أو خطأ قراءة. ويسهل في الخط العربي قراءة سبعة مكان تسعة.

وتمتاز المعلومات النفيسة الواردة في علم المسكوكات، بإدخال المنطق على تسلسل الأحداث، فتتضح منذئذ الأحداث اتساحاً أكبر، وتخرج من الغموض الذي خلط بينها وجعلها غير مفهومة تقريباً. فمشاركة إبراهيم الأول في مقتل إدريس الأول خاصة لا تنكر، ولم تعد تصطدم بمصاعب زمنية. إذ أن الذاكرة كانت أكثر أمانة في تسجيل المطابقات، وقد احتفظت احتفاظاً أحسن بالدور الذي قام به، أكثر مما احتفظت

(1) انظر G.S. COLIN (1936), *Hesperis*, XXXI, Monnaies de la période idrisite trouvées à Volubilis, pp. 113-127. تحملت هذا المؤلف عن مصنع تدغة، فقال: «ضرب هذا المصنع بعد ذلك دراهم باسم إدريس الأول (ضربت في سنة 174 - 175 - 178 - 179)، وباسم خلف بن المضاء (ضربت سنة 173 - 175 - 176 - 177)، وباسم إدريس الثاني (سكت سنة 183 - 184 - 185 - 188) (المراجع المذكور، ص 121). ولا حظ G.S. COLIN في الحاشية أن موت إدريس الأول أرخ رغم ذلك في سنة 177، ولم يقدم على تصحيح هذا التاريخ، بل ذكر احتمال تمادي ضرب السكة باسمه بعد موته، ويبدو لنا أن هذا الأمر مستبعد جداً، لأنه لا يفهم حقاً لماذا تواصل ضرب السكة باسم الميت مدة عامين بالضبط.

وأول سكة ضربت باسم إدريس الثاني ظهرت فعلاً سنة 180 *Catalogue of S. LANE-POOLE* (180) *Nuini Cufici*, p.) J.C. TORNBORG رقم 4، والقطعة رقم 54، ج 2، *Oriental coins*، والقطعة رقم 620 *Contribution à l'Histoire du Maroc par les recherches* J.D. BERTHES (127)، *numismatiques*, p. 77 وترتب على ذلك أن هذا الإمام ولد في ذلك التاريخ، فيجعل تاريخ موت والده قبل ميلاده، أي في سنة 179. وهكذا، يؤيد ما أفادت به السكة المضروبة باسم إدريس الثاني، ما أفادت به السكة المضروبة باسم إدريس الأول. وقد مر بنا من ناحية أخرى أن نقد المصادر التاريخية يؤدي بنا إلى نفس النتائج أو يكاد.

وقد رفعت شهادة أخرى لابن خلدون، الفناع عن التأثير الذي تسبب فيه اغتيال إدريس الأول، وهو تأثر أدى إلى ضرب السكة باسم خلفه حالماً ولد، بدون ترقب أن تنهيا الظروف الشرعية الخاصة بمبايعة. قال ابن خلدون: «وبايعوه (يعني إدريس الثاني) حملاً ثم رضيعاً ثم فصيلاً إلى أن شب واستتم، فبايعوه بجوامع ولى سنة 188» (المعبر، ج 4، 25).

وكما أنه ببيع حتى قبل أن يولد، فكل ذلك ضربت السكة باسمه حالماً منحه اسماً. وتضافرت الأقوال المختلفة على تحديد تاريخ موت إدريس الأول بسنة 179.

(2) انظر الملحوظة السابقة.

بالتواريخ. ودونت لا محالة ميزات أخرى أيضًا تتعلق بشخصيته، مؤيدة بذلك الدربة الحاصلة له في استخدام السم⁽¹⁾.

إلا أن ناجة هذا السلاح لم تكن كاملة. فقد ترك إدريس الأول امرأة بربرية حامل منه كما روي، وكان اسمها كَنَزَة. وبذلك، تمادى الخطر، ومع ذلك لم يكن حينئذ قطعًا، بل كان دائمًا مهددًا. ومن ذلك الحين، وكل سياسة إبراهيم الأول متجهة إلى بعث الاضطراب في المعسكر المقابل وإشغاله بما يكفي من الدخول، بقصد تحويله عن كل عمل خارجي، وذلك اعتمادًا على المهارة والمكافات والغدر والمكائد.

فحاول إبراهيم بن الأغلب أول الأمر إخضاع مملكة الأدارسة بالسلاح، انطلاقًا من الزاب، وبعد نصف الانتصار الذي تمثل في قتل إدريس الأول، ولا شك أنه قام بذلك، بمساعدة الخلافة له بالمال ويشجيع منها. فقد أخبرنا ابن خلدون، نقلًا عن الرقيق أن إبراهيم بن الأغلب، قبل أن يتولى الحكم في القيروان، تقدم في فتح المغرب، وضرب الحصار على تلمسان⁽²⁾. ومن المؤكد أن هذه الحملة لم تسجل نجاحًا كاملًا. ولم يرو أي مصدر لا محالة سقوط تلمسان في قبضة مؤسس الدولة الأغلبية.

غير أنه أحرز انتصارًا من نوع آخر تحصيل عليه بواسطة الاغتيال⁽³⁾، وذلك بأن دبر بلا شك عن بعد مؤامرة قضت على أحسن سند بالنسبة إلى إدريس الثاني وهو لا يزال طفلًا: أعني رشيدًا. وإذا ما جاربنا إبراهيم بن الأغلب - إن صحت الأبيات المنسوبة إليه، كما هو محتمل - في أقواله، فإن رشيدًا قتل أثناء المعركة. وهاك التقرير المنظوم شعرًا الذي وجهه والي الزاب المظفر إلى الخليفة، كما ذكر ذلك ابن الأبار وابن أبي زرع⁽⁴⁾:

«ألم ترني أرديت بالكيد راشدًا وإنني بأخري لابن إدريس راصدًا
تناوله عزمي على نأي داره بمخومة في طيهن المكاييد⁽⁵⁾»

(1) انظر الفصل الثالث، ص 151. ونلاحظ كذلك أن إبراهيم الأول حرف عند الحاجة كيف يعمل من بعد على تسميم أعدائه في بغداد بالملح. وانظر ابن الأبار، الحلة، ص 227.

(2) ابن خلدون، المعبر، ج 7، 156 - 157.

(3) ابن الأبار، الحلة، 233 - 246؛ والبكري، المسالك، ص 122؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 25؛ وأبو زكرياء يحيى بن خلدون، بنية الرواد، ج 1، 80؛ وابن أبي زرع، الروض، ج 1، 113؛ وابن القاضي، جلوة الاقتباس، ص 11 - 12؛ وجامع تواريخ ملئنة فارس، ص 4.

(4) الروض، ج 1، 13؛ وابن الأبار الحلة، ص 233.

(5) «بمخومة قد هيأتها المكاييد» (رواية الروض، ص 13). وتبدل لنا رواية «الحلة» (ص 233) معرفة: «بمخومة في طيهن المكاييد». وأفضل ابن أبي زرع الأبيات 3 و 4 و 5.

وقد كان يرجو أن يفوت مكايدي
ثلاثون ألفاً سقتهن لقتله
فأضحى لدينا راشد ينتبذنه
فتاة أخو عكّ بمهلك راشد
كما كان يخشاني على البعد راشداً
لأصلح بالفرب الذي هو فاسد
بنات المنايا والحسان الخرائد
وقد كنت فيه ساهراً وهو راقد

وعلق ابن الأبار على هذه الآيات، فيبين أن إبراهيم بن الأغلب، بعدما أمر بقتل رشيد من طرف أصحابه الذين وقع ارتشاؤهم كما ينبغي، وجه رأسه إلى محمد بن مقاتل العكي لنقلها إلى الرشيد. وقد نسب العكي هذه الفعلة إلى نفسه، فحمل ذلك والي الزاب على توضيح الأمور. وانهجر طبعاً عن ذلك أن كان موت رشيد في جمادى الثانية 184/ يوليو 800. لكن كتب التاريخ العربية أرخت موته تارة في سنة 802/186، وطوراً في سنة 804/188. وهكذا، واجهنا مرة أخرى غموضاً محيراً في تأريخ الأدارة. فلم نجد هذه المرة أرضاً آمنة نضع عليها أقدامنا. لكن لربما وجب علينا تفضيل شهادة الشعر على شهادة الأرقام التي لا تحتفظ بها الذاكرة إلا قليلاً والتي يحرفها الناسخون بسهولة⁽¹⁾.

ويحتمل أن يكون بث الفتنة قد أجابت عليه حكومة إدريس الثاني بالمثل، فأثارت بعض الصعوبات الداخلية⁽²⁾ في وجه إبراهيم الأول بعدما تولى إمارة إفريقية. وذلك بفضل الجيش المكون في الزاب والذي كلف مبدئياً بالخدمة في أقصى المغرب⁽³⁾.

واستمر إبراهيم الأول من ناحيته على السياسة المقررة بالزاب. واتهم ابن خلدون في مقالة قدح مطولة⁽⁴⁾، الأغالبة بعنف وغضب، بالمس بشرف أهل البيت، وذلك لما أشاعوه من أخبار نسبت إلى رشيد أبوة إدريس الثاني. ولم يكن ذلك السلاح الغادر الوحيد - الذي سيظهر من بعد على المهندي - وقد استخدم في النزاع بين الأغالبة والأدارة. وعمل إبراهيم الأول على استمالة بهلول بن عبد الواحد المطغري الذي عوض رشيداً لدى إدريس الثاني⁽⁵⁾، وضمّه لصف بني العباس. وبعد أن أحمده إبراهيم

(1) انظر الفصل الثالث، ص 162. وتربط كتب التاريخ عامة موت رشيد ببيعة إدريس الثاني. فتارة تلوه موت قبل هذه البيعة، وطوراً بعدها، وتاريخ وقرعها غير ثابت كذلك. انظر في خصوص المصادر الفصل الخامس.

(2) انظر ص 160 إلى ص 164.

(3) انظر ص 121 إلى ص 127.

(4) العبر، المقفمة، ج 1، ص 36 - 41.

(5) بعدما روى ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 104، ثورة خريش، أضاف مباشرة قللاً: «وكتب إلى القيم بأمره من المغاربة، واسمه بهلول بن عبد الواحد...» غير أنه كان قد روى أبا خالد يزيد بن إلياس العبدي خلف =

الأول ثورة خريش سنة 802/186، فكر أول الأمر في الهجوم على المغرب الأقصى، حيث حشدت الجيوش بصورة خطيرة، فحوله عن قصده مستشاروه وعلى رأسهم قواد الجيش بلا شك. وأشير عليه بأن لا يبادر بالهجوم⁽¹⁾. فلجأ عند ذلك إلى «الدبلوماسية». وبدأ في مراسلة بهلول الذي «قام بأمر إدريس بعده (بعد رشيد)⁽²⁾»، فكانت الرسائل موشاة بالأشعار الجميلة التي أوجزت الأغراض الأساسية المعروفة في العصر الوسيط الإسلامي. ودعا إبراهيم الأول مخاطبه إلى مبايعة هارون الرشيد الخليفة الشرعي، ووعد ببذل مكافآت كبيرة. قال له شعراً:

«وئاع لهارون الإمام بطاعة تجده على الإسلام خير مكافي»⁽³⁾
فأجابه بهلول شعراً كذلك:

«فعبّجلى عسّى ردّ رأيي فإنني أردّ الهوى للحقّ حتى يوافي»⁽⁴⁾
وتم الاتفاق. واعترف بهلول بالحقيقة. فوجه أسلحته على إدريس الثاني - الذي لاحظ أن أنصاره انفصوا من حوله - وبعث عبر القيروان سفارة لمبايعة الخليفة في بغداد. وقدم إبراهيم بن محمد الشيعي (هكذا)، وهو صديق قديم شارك في تأسيس الإمارة الأغلبية، إلى الرشيد، أفراد الوفد، باسم إبراهيم الأول، «سيف الخلافة»⁽⁵⁾ بالمغرب. وهكذا، ويفضل إبراهيم الأول، يبدو أن سياسة الرشيد المتصفة بالشدّة على العلويين، وصلت إلى نتائج ملموسة مشجعة. وكان بهلول المطغري بلا شك - يعني رئيس مطرفة⁽⁶⁾، الذين قادهم ميسرة، وحملوا في الماضي عاليًا مشعل المذهب الخارجي -

= مباشرة لدى إدريس الثاني رشيداً - الذي أُوخ تاريخ موته سنة 186 أو 188 - (في خصوص المصادر، انظر ص 421 للملاحظة رقم 4).

ويحتمل كثيراً أن يكون أبو خالد لم يزل فعلاً «قيّماً» إلا سنة 186، لكن جد ذلك بعد تخلي بهلول، لا بعد رشيد السابق للحلث المذكور بعدة سنوات. وخلاصة القول، خلف بهلول رشيداً، وخان سنة 186، فعرضه أبو خالد. ونسي أمره. فكان في كتب التاريخ بمثابة «الحلقة المفقودة» التي تربت عليها الالتباسات الزمنية المتعلقة بموت رشيد كما رويناها.

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 104.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 104. وانظر أيضاً ابن خلدون، المعبر، ج 4، 419 - 420؛ والنوري، النهاية، 164 وابن الأبار، الحلة، ص 201 و 248 - 249.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 249.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 249.

(5) يشير إبراهيم بن محمد الشيعي في هذه العبارة إلى إبراهيم الأول. انظر ابن الأبار، الحلة، ص 246.

(6) وصف ميسرة بأنه مدغري (ابن عذاري، البيان، ج 1، 52). لكن مدغرة ومطرفة تشيران بدون أدنى شك إلى =

أحد الأغليد⁽¹⁾ المتحالفين تارة مع روما وبيزنطة وطوراً أبدا عداؤهم نحوهما، وقد برزوا في جميع العصور القديمة في المغرب. وتجاه «ملوك» القبائل هؤلاء، استمرت نفس السياسة في الجملة، وكانت قائمة على المكافآت والمراتب. لكن لم تعد تتجه السبل إلى روما أو بيزنطة، بل إلى بغداد.

وتكفل وصي جديد هو أبو خالد يزيد بن إلياس العبدي، وكان عربياً، بالنظر إلى نسبه، يشؤون إدريس الثاني. وسيشعر دون شك في المفاوضات التي انتهت إلى وقف الحروب والفتن بين الدولتين. وبعد تخلي بهلول عنه، وما انجر من عزلة لإدريس الثاني، قال ابن الأثير⁽²⁾: «وكتب إليه (إدريس) يستعطفه بقرابته من رسول الله ﷺ، فكف عنه».

فهدأت فعلاً العلاقات بين المملكتين. وسيشير بعد ذلك زيادة الله الأول إلى خطر الأدارسة مذكراً الخليفة المقدم كثيراً، بأنه كان أحسن دواعي له في المغرب، ولم يحتج لراية العباسيين السوداء، للاستقرار والازدهار، بل إن ذلك راجع لأسباب بديهيّة خاصة بالسياسة الداخلية⁽³⁾. ونسب أيضاً موت إدريس الثاني إلى زيادة الله الأول، فقيل إنه ناوله السم في حبة عنب⁽⁴⁾. ولم يكن هذا القول سوى انعكاس لمشاغل خيال قلق مرتاب شحذته الذكري القاسية لمصير إدريس الأول. ومن المؤكد أن إدريس الثاني كان ضحية لحادث بسيط⁽⁵⁾. فقد اختنق، لا غير، عند ابتلاعه حبة عنب.

= نفس القنبلة في المغرب الأقصى.

(1) انظر *Histoire de l'Afrique du Nord*, I, 61-62) Ch. A. JULIEN.

(2) الكامل، ج 5، 104. انظر أيضاً ابن الأبار، الحلة، ص 202؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 402.

(3) انظر ص 387-388 من هذا الفصل.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 200 و 250.

(5) يعترضنا الشك بخصوص تاريخ موته، وهو نفس الشك الذي انتصف به تأريخ الأدارسة بأكمله. وحدد تاريخ موته عامه سنة 828/213 - 829 (ابن عذاري، البيان، ج 1، 211؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 27). وأوردت مصادر أخرى توقيعات أكثر، وروى البكري في «المسالك» (ص 123)؛ وابن الأبار في «الحلة» (ص 200)، أنه مات سنة 213 وسنة 33 عاماً، مما يعود بتاريخ ولادته إلى سنة 180. ويمكن أن يكون ذلك حجة أخرى لتحديد سنة 179 لموت أبيه إدريس الأول. لكن ابن الأبار ذكر بعد صفحة (الحلة، ص 201) أنه ولد في ربيع الثاني من سنة 175 (أغسطس - سبتمبر 791)، وروي عن الرازي أنه مات في ربيع الأول 213/ مايو - يونيو 928. وذكر ابن أبي الزرع أن موته جد في سنة 213، وأن سنة كانت آنذاك 36 عاماً، ثم ذكر رواية أخرى بعد بضعة مطور (الروض، ص 30) نقلاً عن البرنسي، وحدد تاريخ موته في 12 جمادى الثانية 213/28 أغسطس 828، عن سن 38 عاماً، بعد حكم دام 26 سنة. وقد حدد أيضاً «جامع تواريخ فاس»؛ ص 4، موته بيوم 12 جمادى الثانية 213، لكن سنة بلغت كما قال 36 عاماً، وبعد حكم دام كذلك 26 عاماً. وأورد أبو زكرياء=

وقد شغلت اهتمامات متعددة الجانبين، فضلاً عن ذلك. وكان على أمير إفريقية فعلاً مكافحة خطر أكثر تجسماً وعاجل، لما اندلعت ثورة الجند الكبرى، مما كان يمثل عند الاقتضاء الخطر الإدريسي البعيد الذي لم يعد يخشى إلا قليلاً. واتجهت أنظار الأمير الإدريسي إلى فاس أكثر مما اتجهت إلى القيروان، وقد علق اسمه بمدينة فاس. كان ابناً لبربرية، ونشأ في بيئة البربر بدون أب، ولم تكن له بلا شك إلا فكرة غامضة جداً عن الشرق. ولم يكن قادراً على الادعاء، وليست له بالأحرى العزيمة بقيادة حزب العلويين للهجوم على بغداد، صحبة جيوش البربر. وفضلاً عن ذلك، كان أحلاف الرشيد أكثر تسامحاً تجاه ذرية علي. حتى أن المأمون خاطر بصورة فادحة جداً، عندما حاول العمل بنشاط لفائدة التتالمح. ومن ناحية أخرى، تقاسم أبناء إدريس الثاني ملكه عند وفاته، فكانت تلك القصة إشارة للنزاعات الداخلية. فلم تعد المملكة الإدريسية منذئذ تخيف الخلافة بصورة نهائية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى من تولى تنفيذ سياستها بالمغرب.

وسخرت فاس جهودها، لا لشغل الأسلحة القادرة على إعادة الإرث المقتصب من طرف أبناء عمومته من العباسيين وإعادته إلى العلويين المحرومين منه، بل لتعريب المغرب وإتمام اعتناقه للإسلام، فقدمت القيروان في هذا الميدان، بصورة غير مقصودة

- = يحيى بن خلدون أيضاً، نفس التاريخ، لكن دون ذكر معلومات أخرى.
وهنا أيضاً يمكننا الاستعانة بعلم المسكوكات، لكن تبين أنه أقل مساعدة مما توقعنا. إذ لدينا قطع من النقود مغشوة باسم إدريس الثاني في سنة 180 (انظر ص 420 الملحوظة رقم 1). ويمكن اعتبار هذا التاريخ يقيناً مثل تاريخ ولادة هذا الإمام. ولدينا قطع أخرى مسكوكة باسمه في سنة 181 (Monnaies de) G.S. COLIN 181 - 182 - 183 - 207 - 208 - 210 (172-173) L'AVOIX, Catalogue, II, pp. 172-173) وأشار E. LÉVI-PROVENCAL من جهة أخرى أنه يملك أربع قطع غير معروفة مسكوكة باسم إدريس الثاني، ومزخخة على التوالي في سنة 198 - 206 - 209 - 214 (11) (La Fondation de Fès, dans *Islam d'Occident*, p. 11).
ولم تكن سنة 214 عامة هي التاريخ المعترف موت إدريس الثاني. لكن أيتها كتب التاريخ (ابن الأثير، الكامل، ج 5، 219؛ وأبو الفداء، التاريخ، ج 2، 152).
ولذا، كان يمكن اعتبار هذا التاريخ لتحديد موت إدريس الثاني، لو لم يظهر أن علم المسكوكات أمداً بحد كبير من القطع المسكوكة، فيما يبدو، باسم هذا الإمام، وكانت مؤرخة من 214 إلى J.D. 218 Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques, pp. 81-82.) BARTHES 712 à 745 (pièces n° 712 à 745) L'AVOIX (Catalogue II, pièce n° 906) وقيل الاحتمال لو كان الفرب تواصل باسم الإمامين الميت والحي على حد سواء. فلول كان خطأ في القراءة؟ ويسمح فحص دقيق للقطع التي ذكرها J.D. BARTHES، باستثناء مؤلفي السجلات الآخرين الذين رجعتنا إليهم، بحل اللغز وحده عند الاقتضاء.

نسبياً، تأييدها ومساهمتها. فقدم خمسمائة من الخيالة⁽¹⁾ سنة 805/189، من فيس والأزد ومذليج وبني يحصب وصدف، ومن الأندلس المسلمة وإفريقية، لعرض خدماتهم على إدريس الثاني وهو لم يزل طفلاً، وكانت تجربة حظهم في مملكة جديدة قد أبدت اهتمامها بصورة ما، لقبول إشارات عربية وضمان أرواقهم، وذلك حتى تشجع على هذه الهجرة. ولفهم الأحداث ينبغي التذكير بأن أحداثاً خطيرة إلى أقصى حد جدت سنة 805/189، وكانت طرابلس مسرحاً لها، وقد تواجعت في هذه القلاقل، أحزاب عربية متشاحنة⁽²⁾. وفضل كثيرون الهجرة، وقد كانت كذلك نتيجة بلا شك للسياسة التي سنها «وصي» الإدارة الجديد، أبو خالد يزيد بن إلياس العبدلي، ويحتمل أن يكون من أصل عربي، كما رأينا ذلك. وخصص إدريس الثاني أحسن قبول لضيوفه، واختار من بينهم مستشاريه والأعضاء الأوائل لحكومته. وتلا هذا الدفع الأول غيره كثير، فكانت موجات متوالية جارت الهزات السياسية بالأندلس وإفريقية. وفي سنة 825/210 - 826، أي في سنة سيبية⁽³⁾، لجأت إلى فاس ثلاثمائة عائلة من إفريقية، طردها اتساع ما خربه الجند. فأقرها إدريس الثاني في مدينة العالية بالصفة الشرقية من واد فاس، تلك المدينة التي أسسها واستخدمها كقاعدة لمملكه. قال R. Le Tourneau⁽⁴⁾: «وكثيراً ما عرفت منذ ذلك الوقت بمدينة القرويين»، ولاحظ اليعقوبي (في القرن التاسع)، وكأنه أراد إبراز ما قام به الأفارقة من تعمير للمدينة وتطوير لها، فقال إن فاس عرفت «بعاصمة إفريقية»⁽⁵⁾. وهاجرت من القيروان فاطمة بنت محمد الفهري⁽⁶⁾ وقامت بتأسيس جامع بعاصمة الأدارسة خاصة سنة 845/245، في عهد يحيى حفيد إدريس الثاني، فكان جامع القرويين الذي صار جامعة هجرة ذائعة الصيت.

وهكذا، صارت فاس صنواً للقيروان في أقصى المغرب. وكانت عاصمة مولاي

(1) ابن أبي زرع، الروض، ص 14؛ وابن القاضي، جلوة الاقتباس، ص 12.

(2) انظر الفصل الثالث، ص 162 - 168.

(3) انظر تكة سيبية ص، 212.

(4) *Fès avant le Protectorat*، ص 47. انظر في خصوص مساهمة أهل إفريقية في تعمير المدينة، المرجع المذكور أيضاً، ص 47 - 49. وانظر كذلك G. MARÇAIS (*La Bébérie musulmane et l'Orient au*).

(5) *Moyen-Âge*, p. 123، (E. F. GAUTHIER، *Le passé de l'Afrique du Nord*, pp. 307-316).

(6) البلدان، ص 223.

(7) انظر ابن أبي زرع، الروض، ص 133 و«جامع تواريخ مدينة فاس»، ص 16 و *Fès avant* (Le Protectorat)، p. 49.

إدريس مثل عاصمة سيدي عقبة، أقوى عامل على التشريق في هذه الناحية. ويمثل تشابه الدور هذا رمزاً للعلاقات السلمية القائمة بين طرفي المغرب في نهاية الأمر، وذلك على هامش الهزات والمعارضات السياسية، ورغماً عنها.

القيروان وقرطبة:

كانت العلاقات بين القيروان وقرطبة أقل اضطراباً مما هي عليه مع وليلى وفاس وتاهرت. وقد عملت بنفس المبادئ العامة التي وجهت دائماً السياسة الأغلبية الخارجية، بمعنى، أنها اندرجت في إطار النزاع الكامن الذي تواجه فيه العباسيون والأمويون، في سورة الأندلس المسلمة بالخصوص. وتجاهل البلاطان بعضهما بعضاً بصورة رسمية. فلم تذكر المصادر التي لدينا أقل أثر للاتصال بين ممثلي بني العباس بالمغرب وذرية خلفاء بني أمية بقرطبة.

إلا أن سياسة قرطبة لم تكن عاطلة في المغرب. وتجاه عداء الأغلبية، الذي نشب لأسباب مختلفة، من ناحية، وعداء الأدارسة⁽¹⁾ - الذين عجزوا عن نسيان النزاع لما تواجه جدهم علي مع معاوية، وسلسلة المصائب المنجرة عن ذلك - من ناحية أخرى، سلكت قرطبة سياسة ماهرة قامت على توزيع ملائم للمساعدات وأيدت النظام الزائف بتاهرت، ومنحت حمايتها للإمارات المستقلة الأخرى بالمغرب، كإمارة الصالحيين في نكور بالريف⁽²⁾. وقد رأينا كيف جازى الأمويون بسخاء الإمام أفلح بن عبد الوهاب الذي أشعل النار في العباسية سنة 853/239 - 854، وقد أقدم على تشييدها أبو العباس محمد الأول، قرب تاهرت⁽³⁾. وهكذا وجد تحالف حقيقي بين أئمة تاهرت، وكان يرمي إلى القضاء على تقدم بني العباس في المغرب - فجدد في الجملة صلات الولاء القديمة التي ربطت في الماضي بين جدودهم الفرس وبني مروان في الشام - وبين الأمويين في قرطبة. وتم هذا التحالف في نفس الوقت على حساب الأغلبية والأدارسة، واستمر بفضل تنظيم البعثات باستمرار، وساهم إلى حد ما في ضمان توازن القوى في المغرب، وبالتالي ضمان السلم.

(1) انظر B. Lévi-Provençal في خصوص العلاقات بين الأدارسة والأمويين بالأندلس (*Histoire de l'Espagne musulmane*, I, 246-249).

(2) انظر E. Lévi-Provençal، المرجع المذكور، ج 1، 247 - 249.

(3) انظر ص. 398. الأغلبية والمغرب الأوسط.

وقد ترتب على السياسة الأموية في المغرب أن اتجه الثوار في شبه الجزيرة بأنظارهم إلى خصوم أصحاب قرطبة. وقد نشر G.C. Miles⁽¹⁾ عددًا من القطع النقدية التي أصدرها الثوار بالأندلس ونقشوا عليها شعار غ ل ب، وهو الشعار ذاته الذي ميز العملة الأغلبية. وجاء في كتب التاريخ⁽²⁾ من ناحية أخرى أن عمر بن حفصون من بوباسترو كان أشهر هؤلاء الثوار، ولما كان في أوج عظمته، تحالف مع إبراهيم الثاني، وهدد قرطبة من قلعتها في بولاي سنة 891/278 - 892، وقد وجه إليه وفدًا وهدايا وكلفه بالحصول على ضمان بني العباس، إذ كان يروم منذئذ الاستمرار باسمهم في مكافحة الغاصبين الأمويين⁽³⁾. وكان لأمير إفريقية نصيبه من المصاعب الداخلية الواجب حلها، فلم يقدر على تقديم دعمه للثائر، واكتفى بأن وجه إليه تشجيعات فاترة.

وكانت المسافات تمنع فضلًا عن ذلك كل تدخل ناجع. فاقترصت العلاقات بين الإمارات على تحفظ معاد على صعيد السياسة الرسمية، لم يُفَضَّ أبدًا إلى نزاع صريح مباشر لا محالة. وقد أجاب عبد الرحمان الثاني (206 - 822/238 - 852) بالرفض على عروض الإمبراطور تيوفيل (829 - 842) الذي انشغل لانتصارات الأغالة في البحر المتوسط، فوجه إليه سنة 840/225 سفارة هامة مشيرًا عليه بأن الوقت قد حان لاستعادة تراث أجداده من أيدي الغاصبين⁽⁴⁾. وأكثر من ذلك، قام تعاون فعلي دام فترة قصيرة، بعيدًا عن كل تحالف رسمي، بين المقاتلين الأفارقة والأندلسيين في صقلية، وسنعود إلى هذا الأمر. ولد، يمكن القول إن الرعايا قليلًا ما انشغلوا في العصر الوسيط بالخصومات والنزاعات التي نواجه فيها حكاهم.

فلم تسجل لذلك أدنى قطعة على صعيد العلاقات الاقتصادية والبشرية والثقافية، بين القيروان وقرطبة، ولا كذلك بين القيروان وناهرت وفاس. وبقيت القيروان بالنسبة

(1) *The coinage of the Umayyads of Spain*, pp. 48 et 230-231

(2) ابن خلدون، المغرب، ج 4، 293، و ج 7، 51.

ونظر أيضًا E. LÉVI-PROVENÇAL (1972) *Histoire de l'Espagne musulmane*, I, 372.

(3) أخبرنا ابن حزم من ناحية أخرى أن ابن حفصون أمر بإلقاء الخطة باسم الإدريسي إبراهيم بن القاسم بن إدريس بن إدريس صاحب البصرة (الجمهورية، ص 44). وانظر في خصوص مدينة البصرة D. EUSTACHE (El-Basra, capitale idrisite et son port, dans *Hesperis*, 1-2 tr.). وقد كانت هذه الانتهازية مندرجة تمامًا في خطة ابن حفصون، وقد أوضح E. LÉVI-PROVENÇAL أن طبعه كان «كثير التردد وكثير الانسياق»، فكان فيه هلاكة (المراجع المذكور، ج 12، ص 368 - 369).

(4) انظر E. LÉVI-PROVENÇAL، المرجع المذكور، ج 1، 250 - 251.

إلى جميع هذه الحواضر التي اختلفت كثيرًا نظمها السياسية والدينية، المرحلة التي لا مفر منها على طريق الشرق. فكانت تمرّ عن طريق القيروان وفي الاتجاهين، منتجات الصناعة والفكر. وتقاطر الطلبة من الأندلس على عاصمة الأغالية، ولم يتجاوزوا القيروان أحيانًا في طلب العلم. وقد مر بنا في بحث سابق مدى ما كان عليه سحنون من مهابة في كبريات حواضر الأندلس المسلمة. وكيف تأثر المذهب المالكي في الأندلس بما كان عليه في القيروان⁽¹⁾.

(1) انظر محمد الطالبي (Études d'Ori. dédiées à la mémoire) Kairouan et le Mālikisme espagnol, dans *Études d'Ori. dédiées à la mémoire* (de Lévi-Provençal, I, 317-337).

ج - الأغالبة والعالم المسيحي فتح صقلية ومحاولات التوسع في إيطاليا الجنوبية

نزاع قديم:

لما ارتقى الأغالبة إلى الحكم في القيروان، سنة 800/184، كان النزاع الذي تقابل فيه الإسلام والمسيحية قد فات عليه أكثر من قرن ونصف القرن. وقد سبق أن قام النزاع بالخصوص بين طيسفون وبيزنطة، أي بين ملك الملوك وملك بيزنطة. وكانت حضارتان تصادمان، وكانتا هما أيضًا عرصة لضربات البرابرة. فوعدت بيزنطة في قبضة البرابرة الصقلية والأفر من ناحية، والفرس المتمدنين من ناحية أخرى، فكادت تفقر في بداية الأمر. واعتبارًا من سنة 605، تواصلت انتصارات كسرى الثاني (590 - 628). وأحرقت القدس سنة 614، وحمل الغزاة أنفس المقدسات، منها الصليب المقدس، إلى طيسفون. واستمرت الهزائم، وتحدث القرآن عن مصائب الروم وأعلن عن أخذهم بالنار⁽¹⁾. وقد قام بأخذ الثأر أحد كبار قياصرة بيزنطة، وهو هرقلوس

(1) القرآن، سورة الروم، من الآية 2 إلى الآية 5.

﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَاتَّبِعْهُ وَتُؤْمِنُ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِهِ مُبْتَدَأً ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِن فَتْرٍ فَإِنَّ أَلْعَنَ اللَّهُ لُجُنَّ السَّعِيرِينَ ۚ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ ۖ هِيَ تَفْتَنُ الْفُتَنَ ۚ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا يَضَلُّوا عَن سَبِيلِهِمْ ۚ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ ۖ هِيَ تَفْتَنُ الْفُتَنَ ۚ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا يَضَلُّوا عَن سَبِيلِهِمْ ۚ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ ۖ هِيَ تَفْتَنُ الْفُتَنَ ۚ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا يَضَلُّوا عَن سَبِيلِهِمْ ۚ﴾

ويمكن طبعًا الحديث مطولًا عن الإشارات الواردة في هذه الآيات. حتى أنه يمكن بمنطق نسبي، ملاحظة وجود إشارة إلى المصائب التي نزلت بالمسيحية سنة 614. قال G. OSTROGORSKY: «نزلت ضربة قاسية جدًا على النصارى سنة 614 من الوجهة الروحية، تعني أن مدينة القدس المقدسة سقطت في قبضة الفرس، بعد =

(610 - 641) إكسترخس قرطاجة السابق الذي قدم لخلع ففاس (5 أكتوبر 610)، بينما كانت الإمبراطورية على شفة الهاوية، وشرع في العملية التي أدت في النهاية إلى تصحيح الوضع لفائدة الروم. ثم غادر العاصمة بعد أداء الصلاة الرسمية، يوم الاثنين في 5 أبريل 622، يوم عيد الفصح⁽¹⁾. وترتبت على الحملة التي بدأت في ذلك التاريخ، عند موت كسرى الثاني سنة 628، هزيمة الفرس الكاملة.

وقد جد في نفس السنة حدث أدى إلى إدخال تغيير كامل على معطيات النزاع ومعناه، ذلك النزاع الذي دخلت فيه بيزنطة في الشرق. فقد كانت المدينة تستعد عهدئذ للقبض على السيف الذي تخلت عنه طيسفون. وكان قد لجأ إليها سنة 622، تاجر أدهى النبوة مع جمع من رفاقه. ولم يكن هذا الحدث طبعاً إلا عاديّاً، وكان أكثر تفاهة من حدث الصلب، قبل بضعة قرون مضت، وكان يسلط على أي مسكين في عهد تياربوس، وهو لم يؤثر في بيزنطة إذ كانت تواجه آنذاك أعداءها المتوالين، وقد هياها لذلك هرقلوس رجل السياسة والحرب العجيب.

لكن اعتباراً من سنة 622، صار النزاع يدور لعدة قرون، وعندما كان مقصوراً على الشرق، ومنذ عهد الإسكندر (356 - 323 قبل المسيح)، بين ممثلي ديانتين موحدين ترجعان كلاهما إلى إبراهيم الخليل، ولم تنجحا في اكتشاف بعضهما بعضاً فتجدتا تبهما لذلك، أرضية للاتفاق⁽²⁾. ومن البلديهي تماماً أن الصواب والخطأ لا يمكنهما التعايش،

= حصار دام ثلاثة أسابيع. وكانت المدينة المفتوحة، مجالاً للحرق والقتل طيلة عدة أيام. وأحرقت كنيسة القيامة التي بناها قسطنطين الكبير. وكان الشعور الذي ساد بيزنطة مؤلماً، خاصة أن من بين النفاثات التي وقعت بين أيدي الغزاة، ونقلت إلى طيسفون، الصلب المقدس. (124 p. *Histoire de l'État byzantin*) ولا بد أن هذا الحدث لم يمر مر الكرام في مكة، خاصة بين طوائف النصارى، وقد كانت لمكة علاقات تجارية مسترسلة مع الشام. فلا صعب أن يكون القرآن قد تضمن مع النصارى، في محنتهم. فقد بُلّ عهدئذ جهد كبير لاسترضاء النصارى الذين كانوا مؤمنين حقيقيين نزل عليهم كتاب، بالنسبة إلى الفرس الكفرة المجوس. ونلاحظ أيضاً أن الآيات القرآنية البت على الصبغة التي لا تترك لمقاصد الله الذي ينصر من يشاء، وله «الأمر من قبل ومن بعد».

(1) انظر أيضاً ص 115 - 132. G. OSTROGORSKY. (129 p. *Histoire de l'État byzantin*).

(2) تمدت المسيحية في العصر الوسيط في القول بأن الإسلام ليس سوى بدعة. ولم يرد المسلمون اعتبار النصارى سوى شركين. وقد خصص M.T. D'ALVERNY بحثاً جيداً في الموضوع المذكور الذي لم يستوف بعد. انظر:

«La Connaissance de l'Islam en Occident du IX^e siècle au XII^e siècle», dans les Actes de la XII^e semaine internationale, consacrée, à Spolète, sous l'égide du Centre Italien d'Études sur le Haut Moyen-Âge, à «L'Occident et l'Islam dans le Haut Moyen-Âge», 2-9 avril 1964).

فوقع الاحتكام إلى السيف، فكان حكمه فيما يبدو هو حكم الله. وهكذا، استعاد النزاع القديم فتوة جديدة. وكان إكسیر الذهب مولدًا لقوى جديدة لم تكن معروفة بعد. وكان هرقلیوس القائد البقري الذي عرف كيف ينظم الأمور ويخضع ملك الملوك، أقل حذرًا ضد العرب. وربما كان العرب «برابرة» لا غير، لكنهم كانوا أكثر تملدًا بصورة طفيفة، من أولئك المهددين لشمال الإمبراطورية أو غربها كما جرت العادة، إلا أنهم كانوا أقل عددًا إلى حدٍّ بعيد. وشاءت سخرية التاريخ أن يكون الخليفة عمر (634 - 644) قد جنى ثمار انتصارات هذا القائد على كسرى الثاني، فلم يكن لمعتقي الدين الجديد إلا الابتهاج بذلك وضعفت مملكة الفرس وانخرم نظامها - فقد سجل ما لا يقل عن ثمانية أسماء للقياصرة، من سنة 629 إلى سنة 632 - ولم تواجه مملكة الفرس العرب إلا بمقاومة هزيلة جدًا. ففضي عليها بصورة عملية في معركة واحدة هي معركة القادسية⁽¹⁾. وقد سلكت بيزنطة مسلكًا أحسن من ذلك، رغم أن الجهود المبذولة لإخضاع طيسفون بصورة نهائية قد أنهكتها. وبعد زوال مفعول المباغته، عرف قياصرتها كيف يواجهون الموقف ويهاجمون، فكثرت انتصاراتهم. والواقع أنه جد توازن جديد خلف فيه طيغًا الفاتحون لفارس، هذه المملكة في القيام بدور الثقل التقليدي لموازنة القوة اليونانية والرومانية. وقد دام هذا التوازن عدة قرون.

لكن، وقبل أن يتفوق هذا التوازن الجديد في نهاية الأمر، عرف ورقة طيسفون كيف يكسبون نهائيًا الامتيازات التي لم يتمكن الفرس من الحصول عليها إلا بصورة جزئية مؤقتة جدًا، حين أحرزوا أعظم انتصاراتهم. فقبل شهر من وفاة أبي بكر الصديق (22 جمادى الثانية 13/23 أوت 634)، فتحت فلسطين. وبعد سنة من خلافة عمر بن الخطاب، مكنت معركة اليرموك (635) وهو أحد فروع نهر الأردن، من فتح الشام

⁼ والتشابه بين العقيدتين جعل خلافهما أكثر عمقًا وأكثر استعصاء. وقد كتب E. FREEMAN عن حق بقول: "The very nearness of two creeds in origin and dogma, both semitic in birth, both monotheistic in teaching, made them more distinctly rival creeds than any two forms of polytheism could ever be. The gods of Greece and the gods of Carthage might strive with each other as the protecting powers of opposing nations".

وأضاف المؤلف أن نظرة المسيحية والإسلام إلى الكون، لا يمكنهما التعايش بأية صورة من الصور. (The History of Sicily, vol. I, p. 31).

(1) لربما وقعت القادسية جنوب النجف، على بعد 30 كلم من الكوفة.

انظر (Le Monde Oriental de 395 à 1081, p. 191) G. MARÇAIS و Ch. DIEHL.

للعرب، وبعد ستين، فتحت لهم القدس أبوابها. ثم، حالما استولت الجيوش الإسلامية على الشام بقيادة عمرو بن العاص، فتحت مصر (639). وسقطت الإسكندرية سنة 642. وهكذا، فتحت الطريق نحو المغرب أمام هذه الجيوش. لكن الانتصارات لم تعد تكتسي منذئذٍ هذه الصورة الخاطفة. فقد كانت خلافة عثمان بن عفان (23 - 35/644 - 656) أقل بهاء، وكانت خلافة علي بن أبي طالب (35 - 40/656 - 660) بداية للفتنة التي لم ينج منها الإسلام أبدًا، ولم تعرف بيزنطة الاستفادة منها. فاستمر الفتح بحفظ متفاوتة، ولم يحطم دفعه حقًا ولم يتوقف - رغم بعض التقدم والرجات اللاحقة ذات المدى الضعيف نسبيًا - إلا في منتصف القرن الثامن. وفي سنة 698/79، وبعد انقضاء نصف قرن من النصر والهزائم الأليمة، نجح حسان بن النعمان آخر الأمر في نصب الراية الأموية في قرطاجة - وتسببت الكارثة في اندلاع ثورة الأسطول الأمبراطوري وسقوط ليونس (695 - 698)، لكن تيباريوس الثاني (698 - 705) الأمبراطور الجديد عجز عن إصلاح الوضع -. فختم مصير إفريقية والمغرب قاطبة على هذه الصورة سنة 698 بلا رجعة، وتبين أن الانفصال عن الإمبراطورية اليونانية الرومانية صار نهائيًا. فتمتين منذئذٍ على إكسرخس قرطاجة القديمة القيام بدور جديد، تمثل في جعلها منطلقًا لفتوحات جديدة على حساب المسيحية، وهي التي أعطت بيزنطة سنة 610، هرقلوس، مكان من أحسن من حكمها من القياصرة.

الماضي الطويل:

وللشاحن أو الجاذبية التي كانت تشعر بها الضفة الصقلية والضفة الإفريقية لحوض البحر المتوسط الواحدة نحو الأخرى، ماضٍ طويل، والحق يقال. وقد كانت الصدامات المتعددة الناتجة عن ذلك الأمر، شبيهة بالأصداء والهزات المحيطة بخصام عائلي قديم كانت أصوله ترجع إلى تاريخ أصول البشرية. وقد بحث هذا الأمر G. Camps في (*L'Age du Bronze en Afrique du Nord*) فقال: «انطلاقًا من صقلية، كانت الطريق الإفريقية لا محالة أقرب مباشرة بين الشرق وشبه الجزيرة الإيبيرية التي كانت تحتوي على مناجم هائلة. فكان من الطبيعي تمامًا أن صارت صقلية مرحلة انتقلت عبرها مختلف عناصر حضارة البحر المتوسط المنتشرة شرق بلاد البربر، خلال ألفي سنة قبل

ولم تنب أهمية هذه المرحلة طبعًا عن بحارة فطنين كالفنيقيين وورثتهم من القرطاجيين. ومن هنا نشأ خصام عنيف سببه التنافس بين سيطرتين - سيطرة روما وسيطرة قرطاجة - لكنهما لم تنجحا في التعايش، رغم ما بذل من محاولات استعدادًا لذلك. وكانت صقلية مسرحًا وثمنا لهذا التنافس. فاصطدم في البداية تجار قرطاجة بالفلاحين الروم الذين اقتطعوا على الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة مستعمرات زراعية للإعمار. ويرجع تأسيس سرقوسة إلى سنة 733 قبل الميلاد، وبها ازدهرت الثقافة اليونانية، فكان لها بريق إلى حد أنها سميت «أثينا الغرب». وتنازع الروم والقرطاجيون طيلة قرون ويحفظ مختلف، في الجزيرة، وتعددت الحملات حتى صار التاريخ لها مملًا غير ثابت. وأرهقت قوى الروم، فغادروا نهائيًا صقلية، وغابوا مؤقتًا عن مسرح التاريخ، ليظهروا من جديد على نفس الركع، مواصلين القتال التقليدي ضد المحتل الجديد الذي تركز على الضفة المواجهة. وفي الجملة، تناب الأاطراف - إذ ينبغي استعادة النفس - لكن نفس النزاع استمر بلا هوادة. والتحدي الذي تخلى عنه الروم مؤقتًا، عملت به روما، فبدأ مد الحروب البونيقية (264 - 241، 218 - 201، و 149 - 146 قبل الميلاد) وجزرها، فكانت صقلية الرهان والمقدمة لها، قبل أن تصير قاعدة متقدمة للقوة الرومانية المحدقة. وأخيرًا، وبعد معارك هائلة، عادت الضفتان المتواجهتان إلى حظيرة روما، وتدرتا على العيش معًا طيلة قرون، وعبادة نفس الآلهة، ونفس الديانة، ونفس اللغة، ونفس الثقافة. وكانت الجاذبية المتبادلة قد وصلت إلى حد شعر معه كل من انتصب بإحدى الضفتين بإغراء جامع إلى التقدم خطوة أخرى. فحالما انتصر جنسريق في قرطاجة سنة 439، جهز أسطولًا وخرج لمحاصرة بالرمو، ونهب سرقوسة، وانتصب ألواندال بإفريقية سنة 468. وانتهوا إلى الاستيلاء على الجزيرة، ودخلوا في نزاع مع أبناء عمومته من الأستروغوث المقيمين في إيطاليا، فارضين على الإمبراطور قبول الأمر الواقع. وقدم بليزار أخيرًا وأعاد إفريقيا إلى الإمبراطورية (534) وصقلية. وظهر الروم من جديد في الجزيرة، وقاتلوا العرب الفاتحين الجدد لقرطاجة، وسيهvir العرب الطرف الجديد في نزاع طويل موروث عن ماضٍ طويل وقديم⁽²⁾.

(1) *Revue Africaine*, 1960, p. 55

(2) يمكن الاطلاع على موجز ملاتم (لتاريخ صقلية) في مجموعة *Que sais-je?* باريس، 1957، تأليف J. HURÉ.

إفريقية قاعدة للعمليات :

الأسطول والغارات الأولى (79 - 698/135 - 752) :

ورد في الخبر أنه حالما استقر حسان بن النعمان⁽¹⁾ بقرطاجة، استقدم من مصر ألف عائلة قبطية مختصة في صنع المراكب البحرية، وأنشأ بمساعدتهم أول دار عربية للصناعة⁽²⁾. وهكذا، فحالما تم الفتح، ارتقت إفريقية إلى دور القاعدة البحرية. فوجب عليها أن تبحث عن وجهتها وتقامر بمصيرها على الأمواج. والوصف الرهيب الذي وصف به عمرو بن العاص والي مصر البحر إلى الخليفة عمر ذكر فيه ذلك المجال الهائل الذي غامرت على سطحه دودات صغيرة، متشعبة بقطعة من الخشب. إلا أن العرب استفادوا من التقاليد القائمة في البلاد المفتوحة، فلم يلبثوا أن شيدوا أسطولاً عظيماً. فأقدم هذا الأسطول منذ سنة 647، على منازعة بيزنطة في الرقابة على البحر المتوسط. فهاجم سنة 649 على قبرص، بقيادة معاوية، وكانت قبرص «من أهم القواعد البحرية للبحرية البيزنطية في الشرق، واستولى عنوة على قسطنطينيا عاصمة الجزيرة»⁽³⁾. واحتل الأسطول رودس سنة 645، واستولى على صنم هليوس المعتبر كإحدى العجائب السبعة في الدنيا. واستولى بعد مدة على جزيرة قوس، وهجم على إقريطش. وكان الهدف النهائي لكل هذه العمليات، الهجوم على بيزنطة طبعاً. فأدرك الأمبراطور كوستانطين الثاني الخطر، وعزم على رد الفعل بقوة، فقام بقيادة الأسطول بنفسه سنة 655. لكن القتال الذي قاده على ساحل ليسبي، كان قد سجل أول معركة بحرية كبرى دارت بين الأسطول العربي والأسطول البيزنطي، انتهت بهزيمة كاملة للأسطول البيزنطي⁽⁴⁾. وفتح اغتيال

(1) انظر بحثاً لمحمد الطالبي، مادة حسان بن النعمان النعماني، *E.I.*².

(2) انظر *E.I.*²، ج 2، 133 - 134، مادة دار الصناعة، بحث Cl. CAHEN و G.S. COLIN. وأخبرنا البكري بصورة خاصة في «الممالك»، ص 38، عن دار الصناعة في تونس، وقد خصها G. MARÇAIS بجانب من بحثه عن *Les villes de la côte algérienne et la piraterie au Moyen-Âge*, dans *A.I.E.O.*, XIII, 1955, pp. 127-128.

(3) G. OSTROGORSKY (145) *Histoire de l'État Byzantin*, p. 145. ليست التواريخ ثابتة. وعلى هذا، حدد VASILIEV (62) *Byzance et les Arabes*, I, 62) تاريخ الهجوم على قبرص بسنة 647 - 648، والهجوم على رودس «يُحتمل أنه جد سنة 652». وحدد AMANI (186-184) *Storia*, I, تاريخ الهجوم على قبرص بسنة 648، وروم بعد ستين من ذلك.

(4) *Histoire de l'État Byzantin*, p. 147) G. OSTROGORSKY.

عثمان (18 ذو الحجة 35/17 جوان 656) باب الفتنة، فكان يزنطة أمهلت بمعجزة. لكن قوة العرب البحرية لم تنفك تنمو خلال العقود الموالية. قال G.B. Bury: «يرجع انتصار العرب إلى امتلاكهم أسطول. وقد طرد حسان من قرطاجة البطريق يوحنا»⁽¹⁾. ويبدو أن أسطول يزنطة قد أهمل شأنه، في الوقت الذي كان فيه الأسطول العربي محل عناية كاملة. وتسبب ليون الثالث الأيزوري (717 - 741)، حسب J.B. Bury⁽²⁾، في انخفاض قوة هذا الأسطول، أو بسبب الإمبراطورة إيرينا (780 - 792/790 - 802) حسب A.R. Lewis⁽³⁾. وعلى كل، فقد بدأ البيزنطيون الذين أبدوا اهتمامًا قليلًا بأسطولهم، يدفعون ثمنًا غاليًا لإهمالهم، وذلك بداية من عهد ميشال الثاني الألكن (820 - 829). فانتقلت سيادة البحار إلى العرب⁽⁴⁾، من سنة 827 إلى سنة 960. وهذا ما جعل ممكنًا فتح إقريطش وصقلية.

وما إن استقر العرب في قرطاجة حتى أغاروا على هذه الجزيرة. فقد زاروها بقيادة معاوية بن حُذَيج، منذ سنة 652، وعادوا بالأسرى وبغنى كبير⁽⁵⁾. فتوالى منذئذٍ

(1) The naval policy of the roman empire in relation to the western provinces, from the 7th to the 9th century, dans *Centenario Amari*, II, 25. ولم يكن A.R. Lewis موافقًا كل الموافقة على هذا الرأي. وقد لاحظ أن الحواضر التي أسسها العرب في القرن الثامن (القسطنطينية والقيروان وقرطبة وفسطاط) كانت تبعد كلها عن السواحل، وأن الوضع البحري لم يتغير لفائدتهم إلا في القرن التاسع (Naval Power and Trade in Mediterranean, A.D., 500-1100, pp. 103-105).

ومن المؤكد أن اللزوة التي بلغتها القوة العربية البحرية حدثت في القرن التاسع والقرن العاشر. لكن، منذ منتصف القرن السابع، قدم الأسطول العربي الدلائل على عظمتها، ولم ينفك طيلة القرن الثامن يقوم بنشاط «مثمر» جدًا، كاد أن يكون بلا رد فعل. ولذا، فلا يمكن الاحتجاج المقنع باختيار موقع العواصم الإسلامية المؤسسة في القرن الثامن، إذ تدخلت في الأثناء عوامل أخرى. وفضلاً عن ذلك، كانت المدن الساحلية الإسلامية المعبدلة مزدهرة، ولم تتأثر كثيراً بقرعها من البحر.

(2) J.B. Bury (... The naval policy) في *Centenario Amari*، ج 2، 25 - 26.

(3) A.R. Lewis (Naval power... p. 103).

«Byzance appears to have begun to neglect her sea power. This decline probably began at the time to Irene, but its full consequences were not apparent until the end of her reign. Her successor, Nicephorus, found a naval situation which can only be described as critical. Four non-Byzantine areas began to increase their fleets and naval power-Spain, Syria, North, Africa, and the Carolingian Empire».

(4) انظر A.R. Lewis (Naval Power, pp. 132-183)، وكذلك G. Ostrogorsky (*Histoire de l'État*).

(5) *Byzantin*, pp. 149-150.

(6) خصص Amari هذه الفقرة الأولى بنقاش واسع (209 - 194, *Storia*). ولم يقل C.H. Becker (The Expansi =

الغارات، ويصعب إحصاؤها بصورة مطلقة ثابتة، على الأقل بالنسبة إلى النصف الثاني من القرن السابع. وجدت زيارة الجزيرة من جديد، كما قال ابن عذاري⁽¹⁾، فقدم معاوية بن حديج أيضًا، وقد انطلق من إفريقية سنة 665/45 - 666. وأشير إلى وقوع غارات أخرى سنة 669⁽²⁾، وسنة 672 - 676⁽³⁾.

لكن الهجوم الحقيقي لم يُوجَّه ضدَّ جزر الحوض الغربي من البحر المتوسط، وصقلية بالخصوص، إلا بداية من سقوط قرطاجة (698)، وتشييد دار الصناعة في تونس. ولفهم سبب ذلك، يكفي إلقاء نظرة على الخارطة. فقد انطلق من صقلية الهجوم المعاكس البيزنطي على برقة سنة 688، وكذلك الهجوم الذي استهدف استرجاع قرطاجة سنة 697. ولذا، لما تمركز العرب بقوة في قرطاجة، عملوا جاهدين لوضع رقابة على هذه الجزيرة، فجددوا العهد بتقاليد قديمة للمعاصمة البونيقية إذ أن خيراتها كانت تثير الأطماع، وقد أضفى عليها موقعها الجغرافي قيمة حربية لا مثيل لها. وقد منحتم إفريقية قاعدة جيدة لتحقيق أغراضهم. فلم يتأخروا عن استخدامها استخدامًا كاملاً. وقد قاموا في نصف قرن بما لا يقل عن عشرين عملية حربية تمت كلها تقريبًا لفائدتهم⁽⁴⁾. فمن المفيد تقديم قائمة موجزة في شأنها:

703/84 - حملة أمر بها عبد العزيز بن مروان، وقادها عطاء بن رافع الهذلي،

= (380 et 367 of Saracens, *Cambridge Medieval History*, II, 367 et 380) on بهذه الرواية، إذ يرى أن الغارة الأولى جدت سنة 664. ولا يبدو لنا أن غارة سنة 652 ثابتة لا مرأى فيها. إذ لا يترك تطابق المصادر العربية والمصادر المسيحية أي شك في هذا الموضوع. وكانت التواريخ على الأكثر غير ثابتة في حدود سنة. فقد روى فعلاً كتاب *Liber Pontificalis* (ج 1، 338، وملحوظة 10 و 11، ص 339 - 340) في ترجمة البابا مارتان (649 - 653) خروج أولامب أسقف رافنا إلى صقلية لمقاتلة العرب. فمات بالوباء عام 652 G. OSTROGORSKY (150 - 149 pp. *Histoire de l'Etat Byzantin*). وقد فحص MARI بلدة أقوال المؤرخين العرب الذين تحدثوا عن هذه الغارة.

(1) البيان، ج 1، 16.

(2) AMARI (215-222, *Storia*, I, 63) VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 63).

(3) *Liber Pontificalis* (ج 1، 346)، ترجمة البابا آديوانا (Adéodat) (672 - 676)، وقد ورد الحديث عن هجوم على صقلية انطلاقًا من الإسكندرية. ومن المحتمل أن يكون هذا الهجوم الذي وصف نوعًا ما بنفس الصبغة وانطلق أيضًا من الإسكندرية، هو ذاته الذي ذكره Paul DIACRE (*De Gestis Longobardorum* Ch.). (XIII, pp. 185-186).

(4) انظر بشأن هذه العمليات M. AMARI (290-304, *Storia*, I, 290-304) C. MANFRONI (*Storia della Marina*).
Les expéditions maritimes arabes du VIII^e siècle, dans *Les* P. SEBAG (*Italianan*, I, 32-34).

(Cahiers de Tunisie, XXXI, (1960), pp. 73-83).

وكانت موجهة على سردانية. وقدم الأسطول المصري للتزود بسوسة، فخرج إلى البحر في وقتٍ رديء، رغم إنذارات موسى بن نصير له، وكان ذلك في الخريف، كما قال Amari، ففرق عند اندلاع زوبعة، في طريق العودة، فحاول موسى بن نصير استرجاع حطام السفن الملقاة على الشاطئ.

704/85 - حملة أمر بها موسى بن نصير، وقادها ابنه عبد الله، وجهت ضد صقلية وسميت غزوة الأشراف، نظرًا إلى كثرة الشخصيات المرموقة المساهمة فيها، وكللت بنصر كبير.

705/86 - حملة أمر بها موسى بن نصير وقادها عيَّاش بن أخيل، وجهت ضد سرقوسة، وكانت الغنائم كثيرة في ضواحي المدينة، كما قال Amari.

707 - 89 - حملة أمر بها موسى بن نصير، وقادها عبد الله بن مروة، وجهت ضد سردانية. وجاء في كتاب منسوب لابن قتيبة⁽¹⁾، إنه أسر ثلاثة آلاف، فضلاً عن كمية كبيرة من الذهب والفضة.

710/92 - حملة أمر بها موسى بن نصير ضد سردانية. وانتهى المغيرون إلى اكتشاف كنوز خزنها السكان في قعر المرسى وفي الكنيسة، وفي خبايا أخرى. فخاضوا ونهبوا كثيراً، دون احترام قواعد الفقه. فأهلكهم غضب الله، ففرقوا في طريق العودة. وبداية من هذا التاريخ، أهمل والي إفريقية الحملات البحرية على سردانية وصقلية، إذ كان مشغولاً بفتح الأندلس، فلم تستأنف إلا بعد عشر سنوات.

720/102 - حملة قادها محمد بن أوس الأنصاري على صقلية. وعاد بالغنائم إلى إفريقية، فأخبر أن الوالي يزيد بن أبي مسلم الأنصاري قتله حرسه البربر، فعرضت عليه نيابته إلى أن يولي الخليفة والياً جديداً⁽²⁾.

727/109 - حملة قادها بشر بن صفوان الكلبي والي إفريقية بنفسه، قبل موته بقليل. فأمر خاصة خلقاً كثيراً⁽³⁾.

728/110 - حملة أمر بها والي إفريقية عبيدة بن عبد الرحمان الشُّلَمي، وقادها عثمان بن أبي عبيدة بن عقبة، على صقلية. وهزم فيها البطريق البيزنطي.

729/111 - حملة جديدة أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان السلمي ذاته، وقد شجعه

(1) كتاب الإمامة والسياسة، ص 112، ولم يذكر Amari هذه الحملة.

(2) ابن عسكاري، البيان، ج 1، 48 - 49.

(3) ابن عسكاري، البيان، ج 1، 149 وأبو المحاسن، التجوم، ج 1، 273.

ما أحرزه من نصر في السنة السابقة، وقادها المستنير بن الحارث الحُرثي على صقلية أيضًا. واستخدم عبيدة وسائل عظيمة، فشاركت مائة وثمانون سفينة في النزول إلى البر. لكن عجز قائد الحملة وقلة احتياطه تسببا في كارثة. وتأخر المستنير في صقلية حتى الشتاء، وفاجأته زوبعة في طريق العودة، فغرق الأسطول.

730/112 - حملة أخرى أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان، وقادها ثابت بن هشيم على صقلية.

732/114 - حملة أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان، وقادها عبد الله بن زياد على سردانية. وكانت هذه الحملات الثلاث الأخيرة مظفرة.

733/115 - آخر حملة أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان، وقادها أبو بكر بن سُؤيد على صقلية، وكانت أقل حظًا مما سبق. فأحرق البيزنطيون عددًا من السفن.

734/116 - حملة أمر بها عبيد الله بن الجحباب الوالي الجديد على إفريقية، ووجهت ضد صقلية. فدار قتال شديد مع أسطول الروم، ولم ترتب عليه أية نتيجة حاسمة.

735/117 - حملة أمر بها عبيد الله بن الجحباب على سردانية.
737/119 - حملة أمر بها عبيد الله بن الجحباب، وقادها قُثاني بن عروانة على سردانية. وتم جمع الغنائم كالعادة في الحملتين السابقتين. أما الحملة الموالية التي سبقتها إعدادات كبيرة، فقد استهدفت أمرًا أكثر طموحًا تمثل في فتح صقلية.

739/122 - قرر الحملة عبيد الله بن الجحباب، وكلف بها حفيد فاتح المغرب العظيم حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع. وحاصر سرقوسة بعدما نشر الرعب في الجزيرة. لكن ثورة البربر الخوارج الكبرى اندلعت في نفس السنة بالمغرب، وأجبرت عبيد الله على استدعاء الجيوش إلى العودة. وكان الخوف قد سيطر هذه المرة على الجزيرة التي كانت محل أطماع كبيرة.

747/130 - حملة أمر بها عبد الرحمان بن حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري، وقد استولى على إفريقية عنوة. وكان عبد الرحمان ابنًا للقائد الذي استدعي من صقلية سنة 739/122، ومات في أقصى المغرب، وكان يقاتل البربر الخوارج. وفي الحملة، عاد إلى غزو هذه الجزيرة، بعد أن أجبر أبوه على قطع الحملة.

752/135 - حملة جديدة أمر بها عبد الرحمان بن حبيب على صقلية.

752/135 - حملة أمر بها عبد الرحمان بن حبيب على سردانية.

ومكنت كل هذه الحملات من جمع الغنائم وأسر خلق كثير.

وبلغت عظمة عبد الرحمان بن حبيب الفهري الذروة سنة 752/135.

قال ابن عذاري⁽¹⁾: «وخلّف ابنه حبيباً على القيروان، فغزا تلمسان، فظفر بطوائف من البربر، وعاد إلى القيروان. ثم أغزى صقلية، ثم بعث إلى سردانية، فقتل من بها قتلاً ذريعاً، ثم صالحوه على الجزية. وبعث إلى افرنجة، فأثى بسبيها، ودوّخ المغرب كله، وأذلّ من به من القبائل، لم يهزم له عسكر، ولا ردت له راية. ودأخل جميع أهل المغرب الرعب والخوف منه».

وساد الرعب وانضمت إليه أحداث أخرى كآء الشرق مسرّحاً لها، وقد هزته هزة شديدة أزمة عنيفة حدثت في الدولة، فانجر عن لك انفجار جديد للقلاقل الداخلية في المغرب، فتوقف الأفارقة عند ذلك وطيلة نصف قرن، عن بعث الاضطراب في الحوض الغربي من البحر المتوسط. واستفادت بيزنطة من هذه المهلة.

بداية سياسة الأغالبة مع المسيحية

(184 - 212 / 800 - 827):

لم تعد بالفعل إفريقية تلك القاعدة الحربية، كما كانت في النصف الأول من القرن الثامن، وذلك بداية من سنة 752/135 - 753. ذلك أن الرجات العنيفة التي اجتاحت إفريقية من جديد بسبب الخوارج، بعد مقتل عبد الرحمان بن حبيب (754/137 - 755)، قد تأكد توضيحها لأمر كثيرة، لكن هذا لا يكفي. فلما عاد النظام في ولاية بني المهلب (755 - 772/178 - 794)، لم تعد سفن إفريقية تتجه إلى ضفاف دار الحرب، رغم ما كانت تتمتع به البلاد آنذاك من استقرار ورخاء. فهل أهمل الأسطول؟ لا تجيب المصادر في العادة على مثل هذا النوع من الأسئلة، لكن ذلك أمر محتمل. وفضلاً عن هذه العلة السلبية، التي ليست سوى احتمال، يوجد سبب آخر ثابت إيجابي، يخص نجاعة الجهاز الدفاعي الذي أقامته بيزنطة. فقد أحيطت صقلية خاصة بالحصون. روى النويري آخر غزوة لعبد الرحمان بن حبيب، فقال: «ثم اشتغل ولاة إفريقية بالفتن التي قدمنا ذكرها في أخبارهم. فأمن أهل جزيرة صقلية وعمّرها الروم من كل الجهات. وبنوا بها المعاقل والحصون ولم يتركوا جبلاً إلا جعلوا عليه

(1) البيان، ج 1، 61.

حصناً⁽¹⁾. وسخر أسطول كذلك لحراسة السواحل⁽²⁾. ولا ريب أن الغارات صارت لذلك كثيرة المخاطر، وقليلة المغنم إلى حد بعيد، فلم يعد يفكر أيّ أحد من جديد في استخدام قاعدة إفريقية، على الأقل في وقت قريب.

لكن هذه الظاهرة لم تقتصر على النزاع التقليدي القائم بين إفريقية وصقلية. والواقع أنها شملت مجموع البحر المتوسط الذي عرف في النصف الثاني من القرن الثامن، هدوءاً ينبغي توضيح معناه العميق ودوافعه الدقيقة. ومن الثابت أن أسطول بيزنطة أنزل هزيمة نكراء بالأسطول الإسلامي سنة 747، في مياه قبرص التي فتحها الروم من جديد⁽³⁾. لكن، مهما كانت هذه الهزيمة كاملة، فإنها لم تقرر وحدها قطعاً السلم في البحر المتوسط طيلة نصف قرن. ولذا، يجب علينا ربط الظاهرة بصورة عامة، بجزر الزحف العربي الذي أوقف أو يكاد في نفس الوقت عند امتداده شرقاً وغرباً، وقد وُجد فعلاً حوالي منتصف القرن الثامن، وهو جدير ببحث خاص متعمق⁽⁴⁾.

ومهما طاللت فترة الهدوء التي شهدتها البحر المتوسط، فقد كانت لها نهاية بالرغم من ذلك. فقد بدأ القرن التاسع في الحوض الغربي من البحر المتوسط بهجوم جديد كبير الحجم قامت به البحريات الإسلامية على السواحل المسيحية. وذكر E. Besta ما لا يقل عن خمس غارات على سرديانية⁽⁵⁾ جددت من سنة 807 إلى سنة 821، مما حمل سبط

(1) النهاية، في M. AMARI لـ Biblioteca، ص 426. نقل J.J. CAUSSIN إلى الفرنسية، فضلاً عن كتاب Voyage en Sicile, dans la grande Grèce et au Levant, pp.) RIEDESEL كتليل لتأليف (397-448). ويوجد المقال المذكور ص 403، لكننا لم نجار CAUSSIN في ترجمته.

(2) ابن الأثير، الكامل، في Biblioteca، ص 220، لـ M. AMARI. وانظر أيضاً M. AMARI (Storia, I, 301).

(3) R.S. LOPEZ و Ch. DIEHL، و G. MARÇAIS (Le Monde Oriental de 395 à 1081, p. 253)، و (Naissance de l'Europe, p. 84). وأشار ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، ص 60) إلى حملة بحرية واحدة طيلة النصف الثاني من القرن الثامن، وقد أمرت بها الخلافة وقادها شخص يدعى الجُزَين العباس سنة 161/777-778. ولم يبين وجهتها ونتائجها.

(4) يرى R.S. LOPEZ أن التوسع العربي (الذي لم يعد يسانده الدلع، كان نتيجة الأربع معارك، وقعت معركتان منها في الوسط ومعركتان في الأطراف المتقابلة للامتداد الإسلامي الشاسع). (Naissance de l'Europe, p. 83). ثم ذكر المؤلف معركة Poitiers (732)، ومعركة ضفة نهر طلس في تركستان (751)، ومعركة أكرونيون بأسييا الصغرى (749)، والمعركة البحرية لسنة 747. وملحوظات R.S. LOPEZ موحية جداً، لكن من البدهي أنه لا يمكن فصل القضية فيقرة.

(5) جددت هذه الغارات نباحاً، سنة 80 و 81 و 81 و 82 و 82 انظر E. BESTA (La Sardegna Medioevale, pp. 33-41). يرى المؤلف أن هذه الهجومات كانت جزءاً من خطة متفق عليها، واستهدفت

تحويل سرديانية وكورسيكا إلى جسرين متقدمين، خصيصاً لتسهيل الغارات التي كان يقوم بها الأسطول العربي =

هذه الجزيرة على توجيه سفارة إلى بلاط الفرنجة سنة 815، طلبًا للمساعدة⁽¹⁾. ولم تنجح كذلك كورسيكا وسواحل بروفانس وصقلية والجزر الصغيرة المحيطة بها⁽²⁾. وجلبت هذه العودة إلى الهجوم ردًا حازمًا قام به امبراطور الشرق وامبراطور الغرب، واستحتم فيما بعد بعض المحاولات، لكنها لم تكلل جميعًا بالنصر، وأدت إلى نتائج ملموسة تمثلت في تنسيق جهود المسيحية لصد هجمات الإسلام.

وبدأت امبراطورية شارلماني تشعر بتهديد النورمان أيضًا، فبذلت جهدًا ضخمًا لبناء أسطول بحري وحراسة السواحل. وقد قال Eginhard الذي ترجم لشارلماني، بعد أن أشار إلى التدابير المتخذة ضد النورمان: «اتخذ جنوبًا وعلى سواحل ولاية نربونة وسبتيمايا، وعلى طول سواحل إيطاليا حتى روما، نفس التدابير ضد المغاربة الذين بدؤوا القرصنة بدورهم. وكانت النتيجة أن إيطاليا نجت في عهده من كل ضرر خطير تسبب فيه العرب، وبلاد الغول وجرمانيا من طرف النورمان، باستثناء Centumcellae (= Civitavecchia) في أتروريا (Etrurie)، وقد فتحها المغاربة ونهبوها نظرًا إلى ما وقع من خيانة»⁽³⁾. ولا شك أن انتصارات شارلماني لم تكن حاسمة بالصورة التي ذكرت فيما ألفت عنه لتقريبه، لكن الأسطول الكارولنجي لم يكن لذلك أقل نشاطًا في الحوض الغربي من البحر المتوسط. والثابت أن الأسطول حذّ من الأضرار واعترض مظفرًا أحيانًا، سبيل الأساطيل الإسلامية. وقد عجل ميشال الأول (Michel 1^{er} Rangabé)

^m على ضفاف خليج الأسد وخليج جنوة، وكذلك على ساحل تسكانة والاسيوم (المرجع المذكور، ص 35).
(1) انظر F. L. GANSHOFF و Ch. PFISTER و F. LOT (1932)، *Les Destinées de l'Empire en Occident, de 395 à 800*, pp. 481-482.

وانظر أيضًا B. BESTA (1936)، *La Sardegna Medioevale*, pp. 35-36 الذي ألح على أن الجزيرة لم تكن ملكًا للفرنجة بل حليفًا لهم فقط.

(2) اختطف المسلمون بالأندلس سنة 806، من قوصرة 60 راهبًا يبعوا في إسبانيا. واقتدى بعضهم بفشل سخاء شارلماني وهاجم أسطولهم كورسيكا سنة 807. وقد رد الهجوم الأسطول الكارولنجي (انظر EGINHARD، *Annales Francorum*، ج 1، 272-273) - وستحدث عن هجوم جديد وقع سنة 812، على كورسيكا وسردينيا. (انظر EGINHARD، المرجع المذكور، ج 1، 298-299). ويمكن كذلك مراجعة هذه المسائل في تأليف M. REINAUD الذي تقدم جدًّا لا محالة (*Invasions des Sarrazins en France*، pp. 212-219).

وراجع أيضًا F. BENOIT (*Documents historiques sur les incursions des Sarrazins et des Barbaresques en Camargue au Moyen-Âge*، dans *R.T.*, 1932، pp. 301-306).

(3) *Vie de Charlemagne*، ص 53، ترجمة L. HALPHEN التي لفت النظر إلى أن هذه الفقرة حررت بمساعدة الحوليات الملكية (*Annales Royales*) من سنة 800 إلى سنة 813 خاصة.

(811 - 813) من ناحيته بتوجيه بطريق إلى صقلية، لما جاءه الخبر بأن الهجوم وشيك على الجزيرة، رغم الحرب الماحقة التي كان يقوم بها في نفس الوقت ضد جحافل كروم في البلقان⁽¹⁾، فحاول البطريق تعبئة القوات البحرية في نابولي وغايت وأمالفي⁽²⁾.

واندلعت العاصفة المهددة فعلاً. لكن الملاحظ أن الأغلبة تميزوا بتحفظ واضح يتعين تأكيده. فلا يمكن إثبات قيامهم بأية غارة قبل سنة 821/206 - 822. ومن المؤكد أن Bginhard تحدث في «حولياته»، وبالنسبة إلى سنة 812، «عن الضجة التي انتشرت ومفادها أن أسطولاً انطلق من سواحل إفريقيا وإسبانيا، للإغارة على إيطاليا»⁽³⁾. وقع الهجوم فعلاً على كورسيكا وسردانية، ولم يؤل لا محالة إلى نصر تام. لكن لا يمكن الاستنتاج، كما وقع ذلك بدون حيلة⁽⁴⁾، بأن كتاب Bginhard تحدث عن إفريقيا، وأن الأغلبة شاركوا في ذلك وبالفعل، لا شيء أقل يقيناً من ذلك. فمن ناحية لا يفهم إلا بعسر كيف تم التعاون بين مملكتين متعاديتين، حتى بالنسبة إلى الجهاد⁽⁵⁾. ومن ناحية أخرى، من الأسهل والأصح الاعتقاد أن الخبر الذي أورده Bginhard تعلق بالأسطول الأندلسي الذي انضمت إليه عمارة من إفريقية لدعمه، ومن المحتمل أن تكون لإمارة تكور البحرية المتمتعة بحماية الأمويين في قرطبة، وقد ساهم قائد لها صالح بن

(1) انظر (Histoire de l'État Byzantin, p. 229) G. OSTROGORSKY.

(2) انظر (Monumenta dominations pontificae, II, 72-75) C. CENNI.

هذه رسالة أرسخها في سنة 812، وعنوانها *De occisione Maurorum in Graecos*، وكانت موجهة من طرف البابا ليون الثالث (795 - 816) إلى شارلماني، وقد أخبره فيها أن ميشال الأول علم بأن العرب كانوا يملكون المدة أثناء تلك السنة للهجوم على صقلية، فوجه إلى هذه الجزيرة بطريقاً حاول الحصول على مساعدة من نابولي وغايت وأمالفي. فتهرب من ذلك دوق نابولي. وقدمت غايت وأمالفي بعض السفن. وأفادت الرسالة أيضاً أن المغاربة (Mauri) نهروا جزيرة لمبيدوسا (Lampedusa). ثم قضى عليهم آخر الأمر. ثم خرب هؤلاء المغاربة بأربعين سفينة، بونزا (Ponza) وإشيا (Ischia)، وبقا بها حتى شهر أغسطس. وطمان البابا الإمبراطور وأكد له أن سواحله محمية جداً.

(3) في *Annales* (Cuvres Complètes, I, 298-299)، ترجمة A. TEULET. اتخذ شارلماني التدابير الضرورية، فمكن الكونت أمبرياس (Ampurias) من إلحاق هزيمة بالأسطول الإسلامي، في طريق العرفة، تجاه مايوركا. ثم فرق هذا الأسطول في زويدة.

(4) *Storia*, M. AMARI، ج 1، 534 - 355.

(5) سنرى من بعد أن أهل إفريقية وسلمو الأندلس اتحدوا في صقلية على الروم. لكن، وكما قال E. LÉVI-PROVENÇAL، (Histoire de l'Espagne Musulmane, I, 243)، فإن بحارة الأندلس «خرجوا من إسبانيا للقيام بالقرصنة في البحر المتوسط لحسابهم الخاص»، ولم تكن الحال على هذا النحو في هذا المقام. ونص EGINHARD قد ترك فعلاً الشعور بأنه عمل متفق عليه.

سعيد بن إدريس منذ سنة 804/188، في الجهاد بالأندلس، وذلك قبل أن يخلف أباه⁽¹⁾. ولم تشر كتب التاريخ العربية إلى أية غارة بحرية كان الأغالية قد أمروا بها، قبل عام 819/204 - 820، وقد عودتنا هذه التأليف على إيراد قائمة كاملة بهذه الغارات.

وأشارت كتب التاريخ المسيحية إلى غارات أخرى قامت بها في سنة 813، المراكب الإسلامية على جزر صغيرة مثل إيشيا بمدخل خليج نابولي، وبُونْزَا، وَلَمْبُدُورَا، وكذلك على قرية بناحية رِجِيُو (Reggio)، ولم يشارك الأغالية كذلك في هذه الغارات. فلا شيء فعلاً في المراسلات التي تبودلت بين البابا ليون الثالث وشارلماني، تلك المراسلات التي استقيننا منها هذه الأخبار⁽²⁾، يسمح بتأكيد تدخل أمير القيروان. ولا شك أنها كانت غارات قام بها بحارو الأندلس مرة أخرى. وكانت قرطبة في حال حرب فعلية مع آس لاشبال. وفي سنة 801، انتقلت برشلونة إلى حكم الفرنجة، واستمرت الحروب بلا توقف تقريباً، بين الأمويين في الأندلس والكارولنجيين. وأبرمت سنة 812، هدنة بالفعل، وروي أن الحكم الأول هو الذي طلبها من شارلماني، لكن لم تحترم، فأدى ذلك إلى مضاعفة الغارات البحرية بأمر من قرطبة، ولم يسعف الحظ قرطبة براً، عندما رامت استرجاع برشلونة. إذ أن الانتصارات في البحر يمكن أن تكون بديلاً للهزائم في البر، فترفع قليلاً من صيت الأمير الأموي الذي كان مهتداً إلى حدٍّ ما⁽³⁾.

(1) E. LÉVI-PROVENÇAL (1934-38, I, 347-348) *Histoire de l'Espagne Musulmane* الذي قال: «نكور (التي شيدت سنة 761)، صارت بسرعة مرسى نشيطاً، بفضل تجارة هامة كانت تقع بين المغرب الأقصى وساحل الأندلس على البحر المتوسط. وفي عهد الأمير عبد الرحمان الثاني، كان الأمير الصالح من سنة 804 (188)، صالح بن سعيد بن إدريس، وقد ساهم هذا الأمير قبل توليه، في الجهاد بالأندلس، ومات سنة 864 (250)، معمرًا جدًا، بعد حكم دام مدة طويلة. وقد عاش حتى هجوم النورمان الذين استولوا على نكور، سنة 858 (244)، أو السنة الموالية، ونهبوها، وأبحروا بعد أسبوع من البيت الحاكم. واقتدى الأمير الأندلسي أولئك الأميرات، وكان في الحكم محمد الأول ابن عبد الرحمان الثاني وخلفه. وهذا يكفي للدلالة على جودة العلاقات القائمة بين الصالحين وإمارة قرطبة، وربما كانت لقرطبة سيادة فعلية على إمارتهم الصغيرة».

(2) تضمنت رسالة ليون الثالث إلى شارلماني، وهي الرسالة التي ذكرناها وحللتها آنفاً (انظر الملاحظة (1) ص. 443)، هذه الأخبار. وأرخها C. CENNI سنة 812. ولا يجب أن تشبه الغارات المشار إليها في هذه الرسالة بالغارات التي تحدث عنها EGINHARD بالنسبة إلى سنة 812 (انظر الملاحظة 3 ص 443). ولذا، كان AMARI وMURATORI من بعده على حق لما أرخاها في 26 أوت 813. انظر Storia, AMARI، ج 1، 351، الملاحظة رقم 1، تابع.

وسمي الغزاة في هذه الرسالة Maurés أو Agarènes، وهما لفظان يدلان على العرب عامة وخاصة أمالي إفريقية أو الأندلس ولا يخطئان حقاً ويصوره قاطعة على الأغالية.

(3) انظر E. LÉVI-PROVENÇAL (1934-38, I, 178-185) *Histoire de l'Espagne Musulmane*. ويمكن الرجوع إلى =

والاستعدادات البحرية المزعومة التي أمر بها أبو العباس عبد الله الأول حال ارتقائه العرش، في 21 شوال 159/5 جويلية 812، ما هي إلا محض خيال. فقد كانت قائمة على مجرّد استنتاج قام به⁽¹⁾ M. Amari، وقد انطلق من خبر تضمنته رسالة البابا ليون الثالث⁽²⁾ إلى شارلماني، يعلمه فيها أن الإمبراطور ميشال الأول (811 - 813) علم بإعدادات المسلمين قصد الهجوم على صقلية، فقرر دعم الدفاع عن هذه الجزيرة. لكن لا يوجد ما يدل على أن المسلمين المشار إليهم، كانوا من الأغالية، كما ظن ذلك Amari بل كانوا بالأحرى من أهالي الأندلس، ومن المحتمل أن يكون قد رافقهم أصدقاؤهم من الصالحيين بمرسى نكور. وبالفعل، لم يوضح لنا أي نص عن أقل رغبة أبداها عبد الله الأول ليغامر على البحر. وكل شيء يدعونا إلى رفض اقتراض Amari. فقد كان عبد الله الأول في طرابلس، لما مات أبوه، وكان يواجه حصاراً عسيراً، ولما عاد إلى القيروان، في صفر 197/23 أكتوبر - 20 نوفمبر 812، عمل كل ما في وسعه لدعم ما حققه سلفه في الداخل.

والواقع أن أول حملة بحرية نسبت بوضوح وصراحة إلى الأغالية، يمكن تأريخها في سنة 819/204 - 820، ولربما وجهت على صقلية، وقد انفرد ابن الأبار⁽³⁾ بروايتها، ولعل ابن أخي إبراهيم الأول محمداً بن عبد الله بن الأغلب هو الذي قادها. وأكد ابن الأبار ذلك بعد ذكر التاريخ، فقال: «وقد كان زيادة الله أغزاه إليها سنة 204، قبل فتحها على يدي أسد بن الفرات بنحو من ثماني سنين، فسبى منها شيئاً كثيراً». ولم يتحدث عنها أي مصدر إسلامي آخر، ولا أي مصدر مسيحي. فهذا الصمت، إذا لم ينتج بنا إلى رفض الخبر كما نقله ابن الأبار، فإنه يدعونا على الأقل إلى التفكير في كون هذه الحملة قد اكتست ولا بد أهمية طفيفة. لكن المظنون، استناداً إلى تأويل خاطيء لبعض كتب التأريخ المسيحية، وما منحه لها Jean-Léon l'Africain من ثقة مفرطة أن محاولة أولى لغزو الجزيرة تمت سنة 820. وقد فند M. Amari هذه الأسطورة بقرينة نافذة وتحقيق نزيه يكفياناً مؤونة العودة إلى هذا الموضوع⁽⁴⁾.

= تأليف تقدم كثيراً لـ M. REINAUD (126-128) *Invasions des Sarrazins en France*.

(1) *Storia*، ج 1، 354.

(2) انظر الملحوظة رقم 3، ص 442، والملحوظة رقم 2، ص 443.

(3) الحلة، مخطوطة، ظهر ورقة 35، *Biblioteca* M. AMARI، ص 327.

(4) *Storia*، M. AMARI، ج 1، 359 - 365. ورد الخطأ في بعض كتب التأريخ اللاتينية المتأخرة، نظراً إلى =

وينبغي أن نرتقب بصورة عملية سنة 821/206 - 822، للتعرف على أول هجوم كبير - وجه ضد سردانية⁽¹⁾ - قام به أسطول إفريقية، وقد خاض هذا الأسطول البحار بلا انقطاع أو يكاد، طيلة نصف قرن، ثم لم يعد يدور الحديث عنه فجأة، بداية من سنة 752/135. فعاش الأغالبة في سلام مدة العشرين سنة الأولى من الحكم، مع المسيحية، ولم يعملوا لذلك إلا على مواصلة العمل بتقاليد مر عليها نصف قرن.

وكانت لهذا الركود أسباب متشعبة، أشرنا إليها سابقاً وسنعود إليها. وأحد هذه الأسباب، فضلاً عن العوامل الداخلية الصرف أو التي كانت تكتسي صبغة عامة، تمثل بدون أي شك في نجاعة رد الفعل المسيحي في الحوض الغربي من البحر المتوسط. وقد كان لنابولي وأماليغي وغايت - فضلاً عن صقلية والبندقية البعيدة نسبياً، أساطيلها الخاصة بها. وبدأ الكارولنجيون أيضاً في الاهتمام بالبحر. فبدأت منذئذ تظهر أخطار كبيرة على ساحل إفريقية. ولم نخبرنا كتب التاريخ قط بالغارات على سواحل إفريقية. لكن لدينا علامة دامغة. لقد تضاعفت تدريجياً سلسلة مستمرة من الرباطات⁽²⁾، وهو حد يواجه البحر بصورة عامة. وكانت هذه الحصون عامرة بالعباد المجاهدين. وبها أبراج للحراس، تراقب البحر وتنبه على ظهور الخطر، ومن المؤكد أنها لم تشيد على الشاطئ لو لم يكن الخطر حقيقياً. ولا يمكن من ناحية أخرى أن يبقى أي شك حول حقيقة

= تأويل سيء، لفقرة غير ثابتة كتبها ERCHIMPERT. أما Jean-Léon l'AFRICAIN، الذي دَوَّن حسب الخاطر. في القرن السادس عشر، فقد اكتسب روايته لبساً لا حاجة بنا إلى الإشارة إليه. فيجد أن تحدث عن إنشاء رقادة، أضاف قائلاً: «في ذلك العصر احتلت صقلية الجيوش التي وجهها بحراً برئاسة قائد يدعى حَلَقْمَة. وشيد حلقمة في هذه الجزيرة مدينة صغيرة لاستخدامها حصناً لحماية شخصه وقد سماها باسمه. ويسمى الصقليون اليوم حلقمة. وكادت هذه المدينة أن تحاصرها الجيوش القادمة لجندة صقلية. ولذا وجه أمير القيروان قوات ضخمة برئاسة قائد شجاع يدعى أسد، وساند أسد حلقمة. وجمع القائدان جيوشهما واحتلا باقي المدن» (*Description de l'Afrique*)، طبعة جديدة، ترجمة A. E. PAULARD، ج 2، 357.

ولاحظ المحقق أن (حَلَقْمَة) اسم عربي، وأن مدينة لَقَم (Alcamo) - قرب بالرمو - كانت تسمى في القديم Longaricum، ويبدو أنها استمدت اسمها الحالي من أصل عربي. فهل أن الأسطورة التي تبناها Jean-Léon l'AFRICAIN نشأت عن الاهتمام بتفسير هذا التغير في الاسم؟

(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 184 و 1204 وابن عساري، البيان، ج 1، 97. لم تكلل هذه الحملة بالنصر الكامل. وغرقت سفن كثيرة في طريق العودة، فوجب على زيادة الله الأول إلتفاف من نجا.

(2) انظر G. MARÇAIS، Notes sur les ribâts en Berbérie, dans *Mél. d'hist. et d'arché. de l'Occ. Mus.*, 23-27. Les villes de la Côte) و (t. Im art. et conf. de G. Marçais, pp. 23-27 Deux ribât du Sahel Tunisien, dans A. LEZINE و (Algérienne et la piraterie au Moyen-Âge (Cah. de Tunis., xv, 1956, pp. 279-288.

الخطر، نظرًا إلى الأحاديث النبوية التي حثّت المسلمين على المراقبة بها، خاصة بالمنستير. ومن المؤسف أن الوثائق التي لدينا لا تسمح بالتعرف على نشأة جميع الرابات. ويبدو أن أقدم رباط كان رباط سوسة. ولربما شيده يزيد بن حاتم المهلي والي إفريقية (155 - 772/171 - 788) على جزء من أسس الكنيسة القديمة بالمدينة. وقد بنى له برج حراسة زيادة الله الأول سنة 821/206 - 822، وما زال يحمل إلى اليوم النقش التذكاري للحدث. ثم أُحيطت سوسة بالأسوار سنة 859. أما رباط المنستير، فقد أسسه وال آخر لإفريقية هو هرثمة بن أعين، سنة 796/180. ومكنت سلسلة الرابات المتواصلة، حسب الجغرافيين العرب، واعتبارًا لما كانوا يبدون من مفالة معروفة لدينا طبعا، من ضمان الصلة بين مختلف نقاط الساحل المهددة من الإسكندرية إلى طنجة، في ليلة، بفضل مختلف وسائل الإشارة المعروفة منذ العصور القديمة كالنار وتصعيد الدخان ونصب المرايا.

ولم تعوز هذا النظام النجاعة، مع أنه لم يكن متقنا كل الإتقان، لكنه لم يضمن لا محالة الأمن الكامل لسواحل إفريقية. وسرى فيما بعد أن أوفيموس المعروف بقمي كان يخوض مياه إفريقية بأسطوله، وذلك قبل الاستنجد بزيادة الله الأول، وكان الأسرى المسلمون محبوسين في صقلية. وقد مر بنا أن الكونت بونيفاس انتصر في غارة قام بها سنة 828، بين أوتيك وقرطاجة. كما أن المؤلفين⁽¹⁾ الذين ترجموا لسحنون (160 - 777/240 - 854)، قدروا له من ناحية أخرى مشاركته الشخصية في الدفاع عن السواحل بصفاقس، وقد أعد فدية الأسرى، دون أن يقدم له الأمير أية مساعدة. ولا شك أن بلدة مركز سحنون الحالية، الواقعة في ضواحي صفاقس، تذكرنا دون شك، بهذه المأثرة البعيدة. وقد روي أن ابنه محمدًا (200 - 815/255 - 869) رد هجوماً للروم، في ضواحي سوسة⁽²⁾. وكانت تتم هذه الهجمات بقتة، وكان يقوم بها في أغلب الأحوال فدايون عددهم محدود، يعملون بسرعة وكانت أهدافهم معينة، وكان عددها بلا شك أضخم مما جمعناه من المصادر الإسلامية، والمظنون مبدئيا من بعض الأمثلة المذكورة قد تجاوزه هذا العدد. واتساع الجهد المبذول لتشييد واجهة بحرية من التحصينات المسترسلة - وهي الواجهة التي بلغت أقصى تطورها في القرن التاسع - يمكن

(1) انظر حياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16.

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 348.

وحده أن يمدنا بفكرة صحيحة عن الخطر المتمثل في تلك الهجمات .

ومواكبة لهذا الجهد الدفاعي، واتقاءً أو تحديداً لمساوئ القرصنة والغارات البحرية التي لم تكن تكتسي مزايا فقط، كما أمكن ملاحظته - على الأقل لأنها كانت تقع في الاتجاهين - حاولت إفريقية أول الأمر سلوك سياسة الانفراج والتعايش السلمي مع المسيحية، بسبب ما فرضه من توازن تقريبي للقوات وخشية الأخطار. وقد استفدنا من رسالة⁽¹⁾ وجهها البابا ليون الثالث إلى شارلماني أن غريغوار بطريق صقلية، استقبل

(1) انظر C. CBBNI (80-76, II) *Monumenta dominionis pontificae*. أرخت هذه الرسالة في يوم 11 نوفمبر 813. وجاء فيها أن الطريق غريغوار الصقلي استقبل وفداً حريياً وأبرم معه هدنة بعشر سنوات. ووجه الطريق اللوم إلى مخاطبه أثناء المفاوضات، بخصوص الخرق المتواصل للمواثيق، إذ ما انفكوا يترغفون ذلك منذ 85 سنة. وأكثر من ذلك، وتبين أن قسطنطين الطريق الذي سبقه أبرم معهم هدنة لا تنتهي إلا عند حلول «المجمع الديني الثامن القادم»، وإنها لم تحترم كالهذات الأخرى. فأجاب السفراء العرب على هذا اللوم قائلين إن أميرهم لم يزل طفلاً لما مات أبوه، فأدى ذلك إلى القوضى التي تلت تغيير الحكم. ولا حظوا له أيضاً أنه لا يمكنهم تحمل تبعات الاندلسيين الخارجين على أميرهم، لكنهم عرضوا عليه التعاون مع النصاري لردهم من البحر. وفي النهاية، أبرمت هدنة بعشر سنوات، وقرر تبادل الأسرى. وأعاد هذا المکتوب أيضاً أن سبع سفن مغربية أبحرت على قرية قرب Reggio، وفي شهر جوان من المجمع الديني السادس، المنعزم، انفتحت هوة على 100 مركب كانت تستمد لغزو سردانية، فابلعتها المياه. وأكد هذا الخبر مکتوب بعث به مسيحي من إفريقية. وفيما يلي الفقرة الأساسية للرسالة التي قمنا بتحليلها:

«Id est de illis Sarracenorum Missis, cum quibus pactum confirmavit ipse Patricius in annos decern. Dicebat enim ad praedictos Missos Sarracenorum: quale nobiscum pactum facere vultis, cum ecce jamanni sunt octuaginta quinque quod pactum nobiscum fecistis et firmum non fuit? Imo et Constantinus Patricius, qui ante me praefuit, in decern annos. Vobiscum pactum firmavit, usque ad futuram octavam indictionem, sed neque ipsum pactum firmum tenuistis. Nunc autem quale vobiscum pactum faciamus nobis incognitum est. Ad haec respondebant ipsi Sarracenorum Missi, dicentes: Pater istius Amiralnumin, qui nunc apud nos regnare videtur, defunctus est, et iste relictus est parvulus, et qui fuit servus factus est liber, et qui liber fuit effectus est Dominus; et nullum se regem habere putabant; sed ecce nunc postquam omnia quae suus habuit sibi subiecit; vult firma stabilitate hoc quod paramus pactum servare; de Spanis Vobiscum non spondemus, quia non sunt ditone regni nostri; sed inquantum valemus eos superare, sicut vos ita et nos contra illos in mare dimicare permittimus; et si soli nos non valemus, nos a parte nostra et vos a vestra Christianorum finibus eos agjiciemus. Post haec vero concenit illis, et confirmavere in scripto inter se pactum in annos decern».

(المرجع المذكور، ج 2، 77 - 78).

ومن البديهي أنه بالنسبة لمن يعرف تاريخ المغرب الإسلامي، لم يكن السفراء المذكورون سوى مبعوثين لإدريس الثاني. فهو الوحيد الذي تنطبق عليه فعلاً هذه الأوصاف التي رسمها السفراء. ومن المستبعد أن تكون حكومة إدريس الثاني قد نظمت حملات في البحر المتوسط، لكن رحابها الإمام - الذي عرف بأمر المؤمنين - ولم يكن يحمل هذا اللقب رسمياً، بل كان في استطاعه أن يدعى به، بوصفه ممثلاً للشرعية العلوية - لا بد أنهم =

سنة 813، سفارة من الأدارسة بلا شك، قدمت للتفاوض في شأن إبرام هدنة تدوم عشر سنوات، فلام مخاطبيه الذين كانوا يمثلون في نظره، المسلمين عامة، على خرقهم المتواصل للمهود المبرمة منذ خمسة وثمانين عامًا. فاستنتج N. Amari من خلال عملية طرح، أن أول هدنة تمت بين الروم في صقلية والمسلمين، لا بد أنها كانت مؤرخة في سنة 628⁽¹⁾. وهذا أمر يمكن احتماله، ومع ذلك، لا نقدر على التذليل عليه بأية وثيقة تؤكد هذا التاريخ، ما عدا الحساب.

لكن اعتبارًا من نهاية القرن الثامن، اتسع قليلاً حجم الأخبار المتعلقة بالهدنات، ولا بد أنها قامت بدور معين في فترة الهدوء التي لاحظناها في الحوض الغربي للبحر المتوسط، بداية من سنة 752، وبهذا ندرك أكثر الدوافع الموحية بها. وقد أفاد نص غاب عن M. Amari أن آخر ولاية العباسيين بإفريقية، محمدًا بن مقاتل العكي (181 - 797/184 - 800)، كانت له مع الروم علاقات طيبة، فأدى ذلك إلى قيام معارضة الأوساط الدينية له. قال المالكي⁽²⁾: «وكان يلاطف الطاغية ويبحث إليه بالألطف ويكافئه الطاغية، فكتب الطاغية إلى العكي أن ابعث إليّ بالنحاس والحديد والسلاح، فلما عزم العكي على ذلك و/أراد أن يبعث إليه بما طلب، لم يسع البهلولى [بن راشد] السكوت، فتكلم وعارض العكي، ووعظه، لتزول عنه الحجة من الله عز وجل، فلما ألح عليه في ذلك بعث العكي إليه فصره». ومات الزاهد الشهير (182 أو 798/183 أو 799)، وكان يتكلم باسم فقهاء إفريقية، متأثرًا بجراحه، فأثار ذلك كثيرًا حتى أهل القيروان، وطرده الوالي الكافر من البلاد آخر الأمر. لكن إبراهيم الأول الذي جاء بعده، واصل

= مارسوا كثيرًا القرصة. ولا شك أن المصالح الاقتصادية قد تأثرت بذلك، بالنسبة إلى المملكة الإدريسية، وقد كانت لها علاقات تجارية مع العالم المسيحي، وهذا ما يفسر موقف مبعوثي الإمام. وأقادت الرسالة أن السفراء ركبوا سفنًا للبتدية.

ونلاحظ أيضًا أن الأنطلسيين ظهوروا بمظهر المشوشين حسب رسالة ليون الثالث. وكانوا ينفردهم آنذاك في حرب مع المسيحية في الحوض الغربي من البحر المتوسط. وقد عرض سفراء إدريس الثاني حتى المشاركة في مقاتلتهم.

ولنشر أخيرًا إلى أنه لم يقع الحديث عن الأغلبة في هذه الرسالة، وأنهم لو ظهوروا في البحر في ذلك العهد، لما تأخروا عن القتال إلى جانب الأنطلسيين.

(1) M. AMARI (Storia, I, 350).

(2) الرياض، ج 1، 143 - 144. أورد عياض في «المدارك» (ترجمة بهلول، رقم 4، في الفقرة المخصصة لمحتة) نفس الخبر بمباراة تختلف قليلًا. واقتصر أبو العرب في «الطبقات» (ص 58) على القول أن بهلولًا عارض سياسة العكي.

العمل بنفس السياسة. ويحتمل أن يكون الأمر قد اشته على M. Amari، بخصوص المودة التي كان المكسي يكنها لمؤسس الدولة الأغلبية العظيم، فرأى أن ينسب قيامها إلى المكسي⁽¹⁾. والطاغية الذي ورد ذكره في نص المالكي لا شك أنه بطريق صقلية. فكان أقرب جار مسيحي لصاحب القيروان. وعملًا بالتقاليد، كانت أيضًا صقلية البلاد التي أقامت علاقات تجارية هامة مع إفريقيا، نظرًا إلى الصلات ذاتها المنسوجة في الماضي والتي لم تنفصم كلها قطعًا. فلا بد أن المقتضيات الاقتصادية قد قامت بدور ممتاز لفائدة الانفراج من الجانبين. وقد كان التجار المسلمون والمسيحيون يقيمون على الضفتين، ولم يفكروا إلا في تنمية تجارتهم. وفي منتصف القرن الثامن، بدأت أوروبا فعلاً في عهد أوائل ملوك الكارولنجيين، التزود بالمواد الشرقية، من إيطاليا. ولا شك أن دور إفريقيا في نقل هذه البضائع كان مرموقاً، عن طريق صقلية وناپولي وألماني وغايت والبندقية⁽²⁾. وإذا صدقنا المالكي، فلم تستثن من المبادلات بعض المنتجات الحساسة في ذلك

(1) بعد أن بين AMARI أن تليح صقلية والانقسامات الإسلامية، كانت أحسن ضمان للسلم بالجزيرة، أضاف أن الأمر دام على تلك الحال حتى عهد إبراهيم الأول الذي أدرك الأهمية الكاملة للرجوع إلى الاتفاقات الكتابية الضامنة لإقامة التجار بصقلية وإفريقية. وختم كلامه قائلا: «وتبعاً لذلك، أبرم إبراهيم سنة 805، هدنة لعشر سنوات مع قسطنطين بطريق صقلية» (Storia, I, 351-353). وجاري VASILJEV (Byzance et les Arabes, I, 64)، الذي لم يذكر أي نص لتأييد أقواله، إذ لا توجد مثل هذه النصوص. وما هو إلا استنتاج أخر انطلاق من إشارة غامضة تضمنتها رسالة وجهها البابا ليون الثالث إلى شارلماني. وكان البطريق غريغوار يلوم السفراء الأدارسة على الخرق المستمر للعهود من طرف المسلمين، مبيّناً لهم أنه حتى الاتفاقات المبرمة حديثاً مع البطريق السابق قسطنطين لم تحترم. فلم يذكر تاريخ معين، ولم يذكر إبراهيم الأول من باب أولى (انظر أهله، ص 448 الملحوظة رقم 1).

(2) انظر مقالاً جيداً لـ R. DOERHAERD (Age, dans Cah. dh'Hist. Mondiales, 1954, pp. 571-593). وأفادنا Liber pontificalis أن تاجر البندقية ذهب بهم الأمر سنة 750، إلى شراء الرقيق من روما، ثم باعوه بإفريقية إلى «الكفرة». (راجع فضلاً عن البحث الذي ذكرنا، ص 581)، W. HEYD (Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age, I, 95-96). ولنلاحظ كذلك في هذا الصدد أن سفراء الأدارسة قدموا سنة 813، للتفاوض في الهدنة مع غريغوار بطريق صقلية، فرحلوا على أحد مراكب البندقية. وجاء برسالة 11 نوفمبر 813، التي بعث بها البابا ليون الثالث إلى شارلماني، والتي أخبرتنا عن هذه السفارة، أن السفراء قدموا على سفن للبندقية:

«Ipsivero Missi Saracenorum in navigiis Veneticorum Venerunt, et Sic Veniendo combusserunt igne navigia quae de Spania veniebant».

(CENNI، المرجع المذكور، ج 2، 79).

وهذا يؤيد وجود تيار تجاري متواصل. وقد كان الرقيق يستخدم كلمة للتبادل بين إيطاليا المزودة للإمبراطورية الكارولنجية، وبين المغرب.

الوقت، فترتب على ذلك أن غضب الفقهاء غضباً كبيراً. ولنذكر في هذا الصدد أن عصرنا لم ينفرد قط بالتفكير في ضبط قوائم في المنتجات الممنوع تصديرها. فقد سبق للكنيسة والإسلام أن فكرا في الأمر قبل عدة قرون خلت⁽¹⁾. ولنضيف أيضاً أن الأوامر المتعلقة بالحد من المتاجرة في بعض المواد لم تحترم احتراماً كاملاً، كما هو الشأن في عصرنا، ودام ذلك مدة طويلة رغم الضغوط والاحتجاجات. وهكذا لم يعمل الأغلبية أول الأمر تجاه المسيحية، إلا بموجب سياسة ورثوها، وكان معمولاً بها منذ أمد بعيد قبل أن يتولوا الحكم. ولم يكن الصمت عن هذه السياسة دون تحريف معنى الأحداث، وقد استمر الأغلبية على العمل بها لمدة ناهزت ربع قرن.

وأكثر من ذلك، أتاح الظرف آنذاك بأن يضيفوا عليها قواعد أوسع، حال انتصابهم في الحكم. وبالفعل، أضيف إلى الاتفاق مباشرة مع الممثلين المحليين لبيزنطة، سلوك سياسة صداقة تقررت في أعلى مستوى، مع الامبراطورية الكارولنجية التي بلغت آنشد ذروة عظمتها. ومن المعلوم أنه في نطاق سياسته تجاه بيزنطة⁽²⁾، حاول شارلماني ربط اتصالات مع الرشيد. واختتم الخليفة من ناحيته فرصة التقارب مع البلاط الكارولنجي، فوجه سفراءه⁽³⁾، محملين بالهدايا، لمقابلة شارلماني، وقد توج امبراطوراً للغرب، وينبغي أن يلاحظ أن السفارات مرات بالقيروان. فأمكن للوفد الذي استقبله شارلماني في ربيع 801، بين Verceil و Yvrée أن يصطحب معه في الطريق، ممثلاً لإبراهيم الأول.

فما هو الهدف الذي كانت ترمي إليه بغداد وأكس لا شبال، ويبدو أن الوصول إليه

(1) لم يقع احترام المنع المسلط خاصة على تجارة الأسلحة والرقائق أبداً. انظر W. HEYD *Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age*, I, 95-100. وتمت العودة طبياً، زمن الحروب الصليبية، إلى العمل بالأوامر الكنسية القديمة التي نصت على منع بيع العرب أي شيء، من شأنه أن يحول إلى عتاد حربي (W. HEYD، المرجع المذكور، ج 2، 24). ولم يكن للتجّاح تاماً أيضاً. انظر أيضاً R. LOPEZ *Naissance de l'Europe*, pp. 88-89.

(2) من الثابت أن ترويج شارلماني إمبراطوراً لم يكن نتيجة للصداقة والارتجال. انظر L. HALPHEN *Études*, (Critiques sur l'Histoire de Charlemagne, dans *Rev. Hist.*, CXXXV, 1920, pp. 219-238). ولا ريب أن الاتصالات التي تمت مع بغداد، كانت مرتبطة بهذا الترويج.

(3) بخصوص هذه السفارات، خاصة السفارة التي مرت بالقيروان، انظر Ch. COURTOIS *Reliques*, Carthaginoises et légende carolingienne, dans *Revue de l'Histoire des Religions*, CXXX, 1945, pp. 57-83 خاصة ص 62، الملحوظة رقم 1، حيث ذكر المؤلف مختلف الأمور المعالجة لمسألة السفارات، وكانت تعد أربع سفارات جيمياً. والملاحظ أنه إذا نوقش معنى العلاقات وأهميتها لدى العباسيين والكارولنجيين، فإن الاتفاق حاصل بشأن وجود هذه العلاقات وتواريخ هذه السفارات.

كان يفرض التعاون مع القيروان؟ ولا شك أن الامبراطور الكارولنجي كان يبحث عن كل ما من شأنه أن يرضي شهرته وزيادة، وقد ألح على ذلك بلا استثناء وكما ينبغي مفرظه Eginhard⁽¹⁾ ولم ترد في النصوص توضيحات دقيقة. ولذا، تحتم علينا اللجوء إلى التأويل. وقد كشف هذا الاجتهاد⁽²⁾، على ضوء السياق السياسي المتفوق في بداية القرن التاسع، عن دوافع اقتصادية حركت أساساً الاتصالات القائمة بين الجانبين. فقد كانت الامبراطورية الكارولنجية في حاجة إلى منتجات الشرق التي لم تختف في أسواق الغرب بصورة قاطعة، كما كان يظن⁽³⁾ H. Pirenne. وكان الشرق من جهته يستفيد استفادة تامة من بيع بضائعه. لكن القطيعة المتوقعة مع بيزنطة تمت عند تنويع شارلماني امبراطوراً سنة 800 بالفعل، وكذلك الحرب التي اتسعت رقعتها بين الأمويين في قرطبة والكارولنجيين - لنذكر أن برشلونة سقطت في قبضة الفرنجة وقد وصلوا تصعيد هجومهم بصورة عنيفة حتى سنة 813 - كان من شأنها بعث الاضطراب في التيارات المعتادة. ويخشى أن تأخذ بيزنطة وقرطبة بالثار، فتعتلان تيارات التبادل في اتجاه امبراطورية الغرب. وقد اتخذت بغداد نفس الموقف إزاء هاتين العاصمتين، وهو نفس الموقف الذي اتخذته آكس لا شبال، فيمكن توقع اجتهاد الدبلوماسية الكارولنجية في تفادي هذا الاحتمال، عن طريق الاتفاق المباشر مع الخلافة العباسية. إذ كان ينبغي الإفلات من الضغوط وضمان حرية المبادلات واستمرارها، بالعمل على كشف طريق ثالثة لا تمر بممتلكات الأمويين ولا بممتلكات البيزنطيين. وهنا تظهر القيمة الجوهرية للقيروان⁽⁴⁾،

(1) *Vita Karoli Imperatoris* (حياة شارلماني)، نشر وترجمة L. HALPHEN، ص 47 - 49، في (les) dans les *Oeuvres complètes*, I, 52-53.

(2) انظر مثلاً بحثاً طياً جداً كثير المستندات لـ Ch. Courtais بعنوان *Les rapports entre l'Afrique et la* (Gaulle au début du Moyen-Âge, dans les *Cah. de Tunis*, VI, 1954, pp. 127-145).

(3) استمد في آخر هذا الفصل إلى نظريات H. PIRENNE.

(4) بانت أهمية القيروان كمرحلة تجارية بصورة لا تقبل الدحض، بالنسبة إلى القرن الحادي عشر، بغض ما جاء بوثائق الجنيزة بالقاهرة. وقد وصل S.D. GOTTEN، بعد البحث في قسم من هذه الوثائق، كان متعلقاً «بالتجارة والملاحة في المحيط الهندي»، إلى نتائج اعتبرها هو نفسه «عجيبة». وبالفعل، تمكن من اكتشاف الأهمية العظيمة التي كانت للتجار التونسيين، بالنظر إلى التجارة الهندية وأنها «كانت مسيطرة بالنسبة إلى التجارة في الحوض الشرقي من البحر المتوسط». وأضاف: «بعد البحث في أغلب المواد الخاصة بالقرن الحادي عشر، تبين أن الأشخاص الحاملين لألقاب مثل لقب الأندلسي والفاسي والتاهرتي والصقلي والطرابلسي الخ... كانوا قادمين في الغالب، من الأندلس والمغرب الأقصى وصقلية وليبيا، وكانوا أصلياً التيروان وثقيقتها المهندية».

باعتبارها نقطة وصل ينبغي تشيئها أو دعمها. ولا يمكن لسياسة السلم المتوخاة مع النصرانية منذ نصف قرن إلا أن تشجع هذا المشروع.

فلا صقلية ولا نابولي ولا أمالفي ولا البندقية بصالحة طبعًا لأن تكون محطات آمنة على طريق المبادلات بين الشرق وامبراطورية الغرب، وقد كانت تقيم علاقات تجارية تقليدية مع إفريقية، لكنها كانت تدور في فلك بيزنطة. فافترض C.Courtois⁽¹⁾ بكثير من الاحتمال، أن تكون محاولة إحياء المسالك القديمة قد جددت في ذلك الوقت، بمعنى أنه وقع إحياء «طريق الجزر»، الممتدة إلى ناحية البروفانس، محاذة لسواحل سرديانية وكورسيكا. وذكر C. Courtois تأييد النظرية، بالآثار البونقية في نورا، بسرديانية، وكانت تشهد بوجود مسلح بري مباشر بين قرطاجة وهذه الجزيرة منذ العصور القديمة. وقد عبر الوندال باستمرار هذا المسلح. ولتضف أن المسلمين زاروا الجزيرة مرارًا، ولم يكونوا يجهلون هذا الأمر، ولم يشك أحد في كونهم قد مروا منه عند الحاجة، لأسباب أقل صبغة عدائية. وهكذا، يمكن أن تساعدنا الأهمية الفجائية التي اكتسبتها كالياري (Cagliari)، على إدراك الصداقة الرابطة بين سلط سرديانية والكارولنجيين الذين مارسوا سيادة ما على الجزيرة وقاموا بالدفاع عنها⁽²⁾. وحاولوا إقامة قاعدة حيوية لتنظيم التجارة تنظيمًا جديدًا، وكلفوا أسطولهم بحمايتها، وقد مر بنا أن شارلماني أولى كل عنايته لهذا الأسطول. وكانت الطريق المنطلقة من إفريقية تنتهي إلى مرسيليا إذ لوحظ عليها فعلاً مزيد من الأهمية والنشاط «في العصر الكارولنجي»⁽³⁾، وذلك بداية من سرديانية ومحاذة

¹ انظر S.D. GOTTEN (La Tunisie du XI^e siècle à la lumière des documents de la Geniza du) (Caire, *Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 560).

ونرى أن دور الوساطة الذي قامت به القيروان في القرن الحادي عشر، بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، يندرج ضمن عادة قديمة جدًا، يرجع عهدنا إلى القرن التاسع قطعًا، وربما إلى القرن الثامن، حيث أثبتت بحرية إفريقية إلى حد بعيد في ذلك العصر، حيويتها. إلا أننا لم نكتشف الجزيرة بعد، إذ تسمح وثائقها بإحالتنا إلى الماضي البعيد. ويرى S.D. GOTTEN أنه لم يفقد كل أمل في هذا الباب (المراجع المذكور، ج 2، 579).

⁽¹⁾ Les rapports entre l'Afrique et la Gaule au début du Moyen-Âge, dans les *Cahiers de Tunis*, VI, 1954, pp. 135-140.

⁽²⁾ من رأي E. BESTA (La Sardegna Medioevale, pp. 36-37) أن سرديانية كانت مستقلة وحليفة للكارولنجيين.

⁽³⁾ انظر P.L. GANSHOFF (Notes sur les ports de Provence du VIII^e siècle, au X^e siècle, dans la *Rev.*) (Hist., CLXXXIII-1939, p. 31).

لسواحل كورسيكا المناطة بوالٍ من الفرنجة. ويمكن الشاعر تيودولف (Théodulphe) من الاطلاع سنة 812 على عملات إسلامية وفيرة، وأحجار نفيسة، وجلود قرطبة، وأنسجة حريرية، «أتى بها العرب إلى هذا المكان»⁽¹⁾.

وتتضافر كل هذه الدلائل مبرهنة على النجاح الأول لتيار المبادلات المباشرة القائمة بين إفريقية وبلاد الغول الإفرنجية، ويسجل هذا النجاح لصالح دبلوماسي شارلماني. فهو لم يتردد في الاهتمام أيضاً بنفس المناسبة، بالنصاري المقيمين بإفريقية والمتعلقين عادة بالكنيسة الرومانية التي كان شارلماني حامياً لها، وذلك لأسباب تخص الدين كما تخص الهوية. فلم يغفل أمرهم عند توزيع مساعداته، كما ذكر Eginhard. وقيل إن من بين ما وزعه عليهم المال الذي وجهه إلى قرطاجة «حيث أثار النصاري شفتته، لما عرف تعاستهم وفقرهم». وأضاف Eginhard قائلاً: «فإن حاول مصداقة ملوك ما وراء البحار، فذلك ليخفف بعض الشيء من شقاء النصاري الموجودين تحت سلطنتهم، ويقوي معنوياتهم شيئاً ما»⁽²⁾. ومن غير القول إن الكارولنجيين استهدفوا أساساً

■ وانظر أيضاً L'Importation des tissus orientaux en Europe occidentale au Haut Moyen-Âge (IX^e et X^e siècles), dans *Rev. Belge de philologie et d'Histoire*, xiv, 1935, pp. 1261-1288.

وقد لاحظ المؤلف أن الحوض الغربي من البحر المتوسط، ولو كان أقل عبوراً من بحر الأدرياتيك، فقد وجدت فيه آثار للملاحة العابرة للمتوسط، خاصة في بيزا وسردانية وجنوب فرنسا (ص 1269). لاحظ R. PÉRNAUD (*Histoire du Commerce de Marseille*) بخصوص العلاقات التجارية القائمة بين مرسيليا وشمال إفريقيا، أن الوثائق المحفوظة مفقودة تماماً لفترة ما قبل 1211، لكن «لا يمكن الجزم بأنها لم توجد» (ص 169).

ولاحظ E. DUPART (Les relations de la Provence avec les pays du bassin occidental de la Méditerranée du V^e siècle aux Croisades, dans *Répertoire de la Société de Statistique de Marseille* (1911-1920), pp. 123 et 125)، دلائل على التجارة بين ناحية بروفانس وشمال إفريقيا، لكنه اعترف بأن المعطيات «ناعرة مظرفة نسبياً».

(1) أورده R. DORHARD (Méditerranée et Economie Occidentale pendant le Haut Moyen-Âge, dans *Les Cah. d'Hist. Mondiale*, I, 1954, p. 583 M.G.H., Poetae latini aevi) عن DUMMLER (في *Carolinim Berlinum* 1881, I, 498-499).

(2) *Vie de Charlemagne*, نشر وترجمة HALPHEN، ص 79. ولنتذكر في هذا الصدد أن EGINHARD لم يتردد في الذهاب إلى القول بأن الرشيد عدل عن السيطرة «على البقاع المقدمة» لفائدة شارل (المرجع المذكور، ص 49)، وأوصى هذا التأكيد إلى Louis BREHIER بتحرير رسالة طريقة موضوعها:

(Les Origines des rapports entre la France et la Syrie: Le Protectorat de Charlemagne, dans *Chambre de Commerce de Marseille; Congrès français de Syrie; Séances et Travaux*, fasc.

استخدام ديبلوماسيتهم للتخفيف من وضع النصارى العائشين في البلاد الإسلامية، فلا شك أن هذا الشاغل لم يكن غريباً عن حماة الكنيسة الرومانية، ولا بد أن مناخ الصداقة الذي حاولوا إقامته بينهم وبين العباسيين، أفاد النصارى، إذ وضعهم نوابه التاريخ تحت حماية الإسلام الإجبارية. ولا بد أن هذا المناخ قد أفاد تنقل الأشخاص أيضاً. ويحتمل أن يكون تجار إفريقية والتجار الإفرنج⁽¹⁾ قد اقتفوا آثار السفراء، ولو أن المصادر الموجودة لدينا لم تذكر شيئاً في هذا الأمر.

لكن سياسة الصداقة مع الكارولنجيين لا يمكن أن تنتهي إلى نجاح تام، إذ صحت استنتاجاتنا، إلا إذا تأكد أمن «طريق الجزر»، الذي كان عماداً لهذه السياسة. أما من جهة الأمويين في قرطبة، فمن المحتمل أن الأغالية لم يخشوا أن يؤول عداؤهم إلى نزاع صريح، لم يرغب في نشوبه هؤلاء وأولئك. والمتوقع أن الخطر كان أكثر جدية من جانب بيزنطة. وللتوقي منه، تهادى الأغالية بعزم على سلوك سياسة السلم التي انتهجها من سبقهم في الحكم، لا سيما وأنها كانت تمة ضرورية للسياسة التي تم التفاوض فيها مع شارلماني.

ولذا، واصل إبراهيم الأول العمل بسياسة العكي. واستمر ابنه وخلفه أبو العباس عبد الله الأول (196 - 812/201 - 817) في نفس الطريق، بعيداً عن كل نية في إعداد الحرب، وجدد الهدنة التي يحتمل أنها أشرفت على النهاية، مع بطريق صقلية، في تاريخ لم يذكر. وللتوقي من المصاعب التي اصطدم بها العكي، يعني معارضة الفقهاء، أشركهم أبو العباس في إبرام الهدنة. فقد روى أحدهم وهو سليمان بن عمران⁽²⁾، (183 - 270/799 - 883) الذي ولي فيما بعد خطة قاضي القضاة بالقيروان، ما يلي: «كنت

■ (38-15, pp. 1919, 2).

(1) انظر ص 452 للملحوظة رقم 2. وقد رتب الفقه بشدة متفاوتة نظام النصارى من غير أهل اللغة، العائشين في البلاد الإسلامية. انظر في هذا الصدد (M. CANARD, *Deux époques diplomatiques arabo-byzantines au X^e* siècle, B.E.O., xiii, 1049-1950, pp.52-43، الذي ذكر مراجع عديدة في الحاشية).

(2) انظر بخصومه، الطبقات، ص 180 - 183، أبو العرب؛ و«المعالم»، ج 2، 99 - 104، ابن نايجي. نشر ما كتب على قبره لأول مرة، وقد كشف بمقبرة القيروان، من طرف (E. GRIFFINI) E. GRIFFINI, *Nota de E. Griffini*, *Intorno alla tomba di Sulayman b. 'Imrān* dans *Centenario Amari*, II, 483، وكانت هذه الكتابة محل شرح قام به ج. ح. عبد الوهاب، في طبعته للأعمال لابن الخطيب، (Centenario Amari, II, 483) وأوردتها أيضاً (L. POISSOT et B. ROY, *Les inscriptions arabes de Kairouan*, n° 64, I, 133-136)، وهي تؤيد تاريخ الوفاة (22 صفر 270 / أول سبتمبر 883)، لكنها لا تذكر تاريخ الولادة.

حضرت في أيام أبي العباس/ بن الأغلب/ في هدنة صقلية، وقد جمع شيوخ القيروان ووجوههم، وكنت فيمن حضر، فكتب بين يديه كتاب الهدنة وقرأ على جماعة الناس، وكان فيه: إن من دخل إليهم من المسلمين وأراد أن يردوه إلى المسلمين كان ذلك عليهم⁽¹⁾.

ومن المحتمل أن تكون الهدنة المفيدة لمصالح إفريقية الاقتصادية، قد أبرمت في نهاية عهد عبد الله الأول⁽²⁾، وبقيت نافذة المفعول حتى سنة 827/212. ونشر إلى أنها كفلت حرية التجار، وضمنت عودة التجار المسلمين إلى بلاد الإسلام، والعكس بالعكس طبعاً وبلا شك. وقد سجل تعطيل العمل بها تحت وطأة الظروف المتغيرة، تحولاً مفاجئاً في سياسة الأغالبة تجاه المسيحية، ولم تتم الموافقة على هذا التعطيل إلا بعد المعارضة والتردد.

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 186. ورد هذا النص في «المعالم»، ج 2، 13 - 14، لابن ناجي.

(2) حصلنا على هذا الخبر بفضل سليمان بن عمران المولود سنة 799/183، فلم يكن عمره إلا 13 سنة في 812/196، في بداية عهد عبد الله الأول. والشك كبير أن يكون سليمان بن عمران قد حضر في هذه السن، مهما كانت العادات في العصر الرست، مجلساً هنا كالمجلس الذي قرر الهدنة. وقد بلغ من العمر 18 سنة في نهاية عهد عبد الله الأول (817/201)، ولذا، فاحتمال مشاركته قوي.

وذكر M. AMARI بمجانة نسبة أن الأسطول الأغلب شارك في غارات سنة 812 - 813، على جزر الحوض الغربي من البحر المتوسط (356 - 354 ج 1 Storia)، لكنه حدد تاريخ المفاوضة في الهدنة بسنة 813، وجاراه في ذلك VASILIEV (64، Byzance et les Arabes). وروى أن سفراء الأغالبة وصلوا إلى صقلية للثبنا من مسؤولية هذه الغارات وتأكيد الهدنة الإقليمية. ولعل العهد الجديد المبرم مع بطريق صقلية قد شملهم - باستثناء الأنطليين - وكذلك الأدارسة. ونذهب للقول بـ M. AMARI إلى أن جعل من هذا العهد نتيجة لتدخل قام به ممّا الأغالبة والأدارسة.

قال: «Pare all'incontro che fosservi inclusi gli Idriaiti; o che ambasciatori loro fossero»

«venuti insieme con quli di casa di al-Aglab» (Storia, I, 356).

ولا فائدة في الإلحاح على عدم تصورتنا تماماً أن يقدم ممّا سفراء الأغالبة والأدارسة للتفاوض في الهدنة. ولا يقرم تأويل AMARI على أي نص صريح. بل بناء انطلاقاً من استقصاء مفرط لا غير، لرسالة 11 نوفمبر 813 التي وجهها البابا ليون الثالث إلى شارلماي. وأفادت هذه الرسالة فقط أن البطريق فريغوار لام مخاطبه العرب (Sarrazins) القادمين للتفاوض في الهدنة، لخرقهم المستمر للعواثيق. ولثيرة ساحتهم، أجابوه، قائلين ما مفاده: «كان هذا صحيحاً. لأن أمير المؤمنين ترك أميرنا الراهن طفلاً عند موته. فعمت الفوضى. لكن أميرنا استعاد اليوم السيطرة على الوضع. وأضافوا قولهم إنهم لا يستطيعون التكفل بالأنطليين، لكنهم أبدوا استعدادهم للمساعدة على مكافحتهم. ولتذكر أن هذا الوصف لا يمكن أن يلقى في سنة 813، إلا بالأدارسة وحدهم. وهو يؤكد أن الهجوم على السواحل المسيحية كان آنذاك موجهاً من طرف الأنطلي السلمة قطعاً، وقد خاضت الحرب ضد الكارولنجيين. وخلافاً لذلك، لا شيء يسمح لنا، سوى مجرد الخيال، بإقحام الأغالبة في المفاوضات الدائرة بصقلية سنة 813. انظر ص 448، الملحوظة رقم 1.

تغير المحيط السياسي والقطيعة مع صقلية⁽¹⁾:

في 2 أكتوبر 811، وبعد بضعة أشهر من وقوع الكارثة التي هلك فيها (Nicéphore I^{BR}) نفقور الأول (802 - 811)، الذي سقط في القتال (26 جويلية 811) ضد جيش البلغار الذي رأسه كروم، وقد سقى هذا القائد الخمر في جمجمة ضحيته، مزهواً مبرداً، ارتقى العرش الإمبراطوري في بيزنطية التي كانت فريسة للحيرة والمهنة، إمبراطور ضعيف تقي محب للصورة الدينية، إنه ميشال الأول رنفيي (811 - 813). فمالت منذ ذلك التاريخ كفة الميزان السياسي ميلاً واضحاً لفائدة إمبراطور الغرب، وقد فاضت عليه الأزمات والوفاء. ونجح الملك الشاب ببيان سنة 810، في وضع البندقية تحت السلطة الكارولنجية، ورغم مقاومة الأسطول البيزنطي. فرضت بيزنطة

(1) لدراسة تاريخ صقلية في العصر الوسيط، قدم Fr. NATALE توجيهاً طيباً للمراجع في تأليفه (*Acciamento Allo Studio Del Medio Ero Siciliano*) وقد نشره معهد التاريخ الوسيط والحدث في جامعة مسينا. وقد تضمن نظرة عامة إلى الاتجاهات في تاريخ صقلية، وكذلك توجيهاً منهجياً للمراجع، يتعلق بالدراسات الصقلية والمصادر المنشورة أو المخطوطة، مع ذكر المكتبات والوثائق الخ... ويخصص أكبر مكان طبعاً للمصادر اللاتينية والأبحاث باللغات الأوروبية. لكن توجد فيه أيضاً معلومات مفيدة عن المصادر العربية - التي جمعها M. AMARI - والمصادر اليونانية.

غير أنه في خصوص الفترة التي نهما، يتبين علينا أن نشهد جوهر إخبارنا من المصادر العربية. قال VASILIEV في هذا المصدد: «تقسم مصادر تاريخ فتح صقلية إلى ثلاث مجموعات: أ) المصادر العربية، ب) المؤرخون اليونان، ج) كتب التاريخ الغربية اللاتينية. ويجب ملاحظة عدم إمكان القيام بتاريخ الفتح التدريجي لصقلية، كما حصل في الواقع، إلا بالاستناد على التواريخ العربية. وذكرت المصادر اللاتينية واليونانية ثورة أولفيوسوس، ولم تتحدث إلا عن الحدث العام لفتح الجزيرة، دون أن تحدد في أي ترتيب سقطت مدن صقلية في حكم المسلمين. ولم يصلنا التاريخ اليوناني لتيوغنوست، وقد جاء بعد وقوع الأحداث» (*Byzance et les Arabes*, I, 64-65).

وجمع المصادر العربية المتعلقة بصقلية في (*Biblioteca Arabo-Sicula*)، وكتب نصاً لها بالإيطالية. لكن نفضل باستثناء بعض الحالات، أن نحيل مباشرة على مختلف مؤلفات العرب. وكانت الأبحاث الحديثة وكشوف نصوص جديدة محل دراستين: F. GABRIEL (*On Seculo di Studi arabo-cisuli*)، و U. RIZZITANO (*Nuove fonti arabe per la storia dei Musulmani di Sicilia*)، (S.I., II, (1954), pp. 89-103)، في *Scritti in onore di Giuseppe Furlani*, dans la *Rivista degli Studi Orientali*, (XXXII, 1957, pp. 531-527).

ولنفس المؤلف «ماضي الدراسات العربية الصقلية وحاضرها»، الفكر (مجلة تصدر في تونس)، ج 7، 1961 - 1962، ص 927 - 936. ونشر أخيراً إلى M. CANARD و H. GRÉGOIRE. قدما أيضاً النص الفرنسي لتستفيد من المصادر الغربية الخاصة بتاريخ بيزنطة والعرب، وبالتالي تاريخ صقلية كذلك VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, t. II, W^e partie, extraits des sources Arabes, trad. par M. Canard).

بالتفاوض. وكان نغفور واعياً لقوته ولأهمية الرهان، فرفض رفضاً باتاً ادعاءات الإمبراطور شارلماني. وكان ميشال الأول مهتماً بأن يكون على وفاق مع البابا لشدة تقواه، وكان واعياً للضعف الذي نزل بالإمبراطورية بسبب انتصارات كروم، فأبذى استعداده للاستجابة لطلبات زميله في واقع الحال، وقد أبانت انتصاراته، بما فيه الكفاية متانة نظامه، وذلك مقابل إعادة جزء من النواحي المستولى عليها. ولذا، بايعة سفراؤه سنة 812 بأكس لاشبال، بصفته ملكاً لبيزنطة. فوجد منذ ذلك اليوم امبراطوران شرعيان⁽¹⁾، وختم التصالح بين الامبراطوريتين بصورة عملية، وفتح لهما فيما بعد كثيراً من المناسبات لتوحيد جهودهما ضد هجمات الإسلام، وذلك رغم الصدامات التي لا مفر منها.

تغير منذئذٍ الوضع تغيراً جذرياً، وقد تسبب هذا الوضع في التقريب بين بغداد وآكس لاشبال. فأمكن خاصة المتاجرة مستقبلاً بين امبراطورية الغرب وبين آسيا والشرق، بلا مخاطر كبرى، عبر البندقية وبيزنطة. وتبين في الأثناء أن «طريق الجزر» لم تكن آمنة كما كان مأمولاً. وبعثت الاضطراب في التجارة بصورة خطيرة، الفرصة والهجوم الأندلسي للذين اندلعا رغم حماية الأسطول الكارولنجي الذي أخذ بالثار. وتحتم على إفريقية ضمان حرية الملاحة وأمنها، حتى تستعيد دورها وتنتجح فيه كمرحلة اقتصادية بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. فكف الأغالبة عن كل عمل عدائي، لكنهم لم يقدروا قطعاً على فرض سياستهم التامة في رعاياهم، وبالأحرى على أعدائهم المسلمين الكثيرين المنشقين في المغرب والأندلس.

وهكذا، غير تطور العلاقات بين آكس لاشبال وقرطبة وبيزنطة، تغيراً تاماً سنة 812، الظرف السياسي الذي أوحى بمواقف سنة 800. لكن الوضع لم يتدهور إلا تدريجياً، وهذا أمر طبيعي. ولم يقم الأغالبة بأول هجوم لهم على سردانية إلا سنة 822/206. واعتباراً من هذا التاريخ، يمكن أن نعتبر أن الانفصال صار نهائياً بين الكارولنجيين والأغالبة الذين أملوا أن يجعلوا منهم حلفاء لهم أو على الأقل أطرافاً. وساعدت هذه القطيعة حتماً على قيام قطيعة أخرى.

لكن الاتفاقات المبرمة مع صقلية صمدت صموداً أحسن، رغم الحوادث التي جددت والتي لا مفر منها. وبالفعل، فقد توقفت الهجمات على هذه الجزيرة طيلة أكثر من

(1) انظر بشأن هذه الأحداث OSTROGORSKY (Histoire de l'État Byzantin, pp. 216-230).

ثلاثة أرباع القرن، والواقع أنها لم تستأنف إلا سنة 827/212، وساعدت الاضطرابات الداخلية أمير القيروان، فسمحت له فرصة غير منتظرة لحل المشكل القائم منذ أكثر من ألف سنة، بسبب نزاع قديم جدًا، وذلك لفائدة سواحل إفريقية.

وقد هيات رواية هذه القلائل الظروف المؤيدة لقطع الهدنة وغزو الجزيرة، وقد ورد ذكرها بصورة قليلة الوضوح في المصادر، فأدى ذلك إلى إيداء تأويلات متضاربة. وقصة ثورة أوفيموس كان لها مفعول حاسم في تحول الأحداث، وقد اختلفت فعلاً روايتها وشرحها والحكم عليها.

وبعد أن لخص M. Amari المعطيات المختلفة للمصادر المسيحية⁽¹⁾

(1) M. AMARI (St. ris)، ج 1، 367 - 377.

هذه معطيات للمصادر المسيحية الرئيسية:

أولاً - Jean Diaire DE NAPLES (منتصف القرن التاسع) استمرس في الحديث، حالما انتهى من وصف المؤامرة التي رفعت ميشال الثاني في 26 ديسمبر 820 إلى الحكم، عن ثورة أهل سرغوسة الذين اتفوا حول شخص يدعى Euthimius، فقتلوا الطريق خريفاور «adversus hunc Machahelium Syracusani cujus» «dam Euthimii factione patricium interfecerunt» إفريقيا مع زوجته وأولاده (um uxore et filia)، ورجع سنة 827، صعبة جيش لمعاصرة سرغوسة. وبعد أن تحدث Jean Diaire عن سقوط بالروم سنة 831، عاد إلى سرد الأحداث التي جلت بالقسطنطينية وتحدث عن ثورة طوماس (R.I.S., éd. 1725, 2^e partie, p. 313; M.G.H., Script, rer. Longob, p. 4209).

ثانياً - مؤلف مجهول من سالرنو (Anonyme de Salerne) آخر القرن العاشر. لم يخف المؤلف حقه على البيزنطيين، وتحدث عن شخص من الروم حكم صقلية، ووجه إهانة لا تغتفر إلى أوفيموس الصقلي الثري الذي خطب فتاة جميلة نادرة الحال كانت تدعى هومونيزا (Homoniza). قبل الوالي الرشوة بالمال، وخطف فعلاً خطيبة أوفيموس، وسلمها إلى غريم له «accepta pecunia ob alio viro, disponatam Eufimii» «anferens, alteri viro camdenique tradidit» بجيش. فتمكن العاشق المهان من للدخول إلى قطنية وقتل الوالي. ولم يذكر أي تاريخ في هذا الشأن. (R.I.S., éd. 1276, II, 2^e partie, Ch. xlv, 208).

ثالثاً - Le Continuateur de Théophraste (منتصف القرن العاشر) قل المؤلف عن Thégnocte، دون ذكر أي تاريخ دقيق. وقد أخبرنا أن شخصاً يدعى أوفيموس كان يمارس قيادة عسكرية بصقلية، فخطف راهبة من دير، كان يهواها، وتزوجها رغماً عنها. وأضاف المؤلف أن ميشال الثاني نفسه كان قدوة قبل ذلك في هذا الأمر، قبل مدة قصيرة. فرفع أخوة الراهبة شكاية إلى الإمبراطور الذي أمر الحاكم بالتحقيق في الأمر، وإن صح ذلك، بتطبيق القانون بكامل الصرامة على المختطف وجده. ولما علم أوفيموس بالخطر الذي كان يهدده، هرب مكيدة مع جنوده ورفاقه ونجح في الفرار من قبضة الحاكم الذي قرر تنفيذ الحكم عليه. ولجأ إلى «أمير المؤمنين» بإفريقيا واحداً إليه بتسليم صقلية، ودفع جزية وفيرة، إن منحه بدل ذلك لقب الإمبراطور وشاراته، ومنحه العدة من الرجال للحصول عليها، فقبل الميثاق، ودخل الملك الإفريقي الجزيرة، بمساعدة أوفيموس وشركاؤه. ولم يذكر المؤلف اسم حاكم لذلك العهد، لكن عندما روى أحداث إقريطش قبل ذلك، كانت مناسبة (ص 76 - 77) ليخبرنا أن ميشال الثاني وجه إلى صقلية فوطيوس الذي هزم هزيمة كاملة بإقريطش التي فتحها =

والمصادر العربية وأشار إلى تناقضاتها، ظن أنه ميز أخبارًا مختلفة كانت مختلطة بها، وكانت متعلقة بنزول جيوش أسد بن الفرات بمازرة، وهذا يفسر في رأيه اللبس الموجود بالمصادر المذكورة. وانطلاقًا من هذا المبدأ، افترض أن الثورة دامت خمس أو ست سنوات، وتطورت في فترتين. وطيلة الفترة الأولى، ولعلها بدأت بارتقاء ميشال الثاني (26 ديسمبر 820)، العرش، قيل إن قادة المرتزقة كانوا يتحكمون في الوضع بصقلية، وربما انتفضوا مستفيدين من ثورة طوماس (821 - 823)، وقتلوا بطريقًا أولاً اسمه غريغوار. ولربما لم يكن أوفيموس المحرك الرئيسي لهذه الانتفاضة الأولى. ثم عادت المياه إلى مجاريها، بعد تصفية ثورة طوماس، وقد اعترفت صقلية من جديد بسلطة ميشال الثاني الذي عجل بتوجيه فوطينوس (Photinos) إلى الجزيرة بصفته حاكمًا جديدًا، بعد أن طرده من إقريطش الثوار الأندلسيون المسلمون، وقد استولوا فعلاً قبل مدة قصيرة على هذه الأرض البيزنطية. ولربما ذهب به فرط حماسه وحتى يمحو قراره المشين من إقريطش، إلى مقاتلة أوفيموس، «باسم الأخلاق والدين». وقد قيل إنها كانت إشارة في سنة 826، لانتفاضة ثانية كان أوفيموس هذه المرة موجهاً لها.

وقال Vasiliev بأن «هذا النظام خيالي»⁽¹⁾، ويبين بصورة مقنعة كل الإقناع أنه نظام غير مفيد ومستحيل في نفس الوقت. ويبين أنه من المؤكد أن ثورة طوماس كانت قادرة على إتاحة فرصة جيدة لثورة جميع من لا يتحملون إلا بمشقة نير بيزنطة. لكن الأمر الثابت أنه لم تقع الاستفادة من ذلك، فلا يمكن اعتبار غزو إقريطش وصقلية بمثابة النتائج المباشرة لهذه الثورة. وفضلاً عن ذلك، كان التعرف على هوية قسطنطين وفوطينوس مستحيلاً، أولاً لأنه لم يسمح أي مصدر بهذا التقارب بصورة جدية⁽²⁾، ثم

= المسلمون (النس اليوناني والترجمة اللاتينية في *Chronographia*، ص 81 - 83، ويرى M. AMARI أن هذه الترجمة للاتينية قليلة الأمانة، (ج 1، 372، *Storia*).

رابعاً - Symeon MAGISTER (القرن العاشر). لم يذكر المؤلف شيئاً عن أوفيموس. وأشار فقط إلى أنه، بينما كان ميشال الثاني يواجه ثورة طوماس، بسبب ما ارتكبه الأهالي من ذنوب، ولفسق الأمراء، استولى الأفارقة والعرب على إقريطش وصقلية وجزر سيكلاد، وقد انتزعوها من الإمبراطورية الرومانية.

(«Injer hos tumultus, hieque curis distento Michael, Creta Sicilia et Cyclades ab imperio romano ab Afris et Arabibus rescissae sunt, cum jam ex populi peccatis ac principum defectio habuisset exor dium»). (*Annales*, p. 691).

(1) *Byzance et les Arabes*, I, 66) VASILIEV.

(2) لم يذكر فعلاً أي مصدر أن فوطينوس كان الحاكم المتنازع مع أوفيموس، وحتى Le Continuateur DE

لأن وصول فوطينوس إلى صقلية، وقد أشار إليه Le Continuateur DE THÉOPHANE لا غير، وذلك بعد سقوط إقريطش بين أيدي المسلمين (827 - 828)، لم يجد تيمًا لذلك، إلا في نهاية سنة 827، لا قبلها، وحتى في بداية سنة 828، أي بعد ثورة أوفيموس.

وقد قدّم F. Gabotto تعليقاً آخر أفسح فيه المجال بصورة أوسع للاستنتاجات. وأراد هذا المؤلف، في بحثٍ نشر سنة 1889 أن يجعل من أوفيموس بطلاً قومياً⁽¹⁾، من

== THÉOPHANE نفسه، الذي انفرد بالإشارة إلى أن هذا الحاكم وجه إلى صقلية بعد انضمامه في إقريطش، فإنه لم يذكر إطلاقاً أنه تنازع أوفيموس. لكن تاريخ فتح إقريطش من طرف أبي حفص عمر البلوطي المطرود من الإسكندرية رقة مسلمي الأندلس الآخرين الذين احتلوا المدينة، وقد طرده القائد العباسي عبد الله بن الطاهر في صفر 212/ 827 ماي 827، يمكن اعتباره تاريخاً ثابتاً كل الثبات، وتحلّد لربيع الأول 212/ جوان 827، ولو شك في ذلك OSTROGORSKY (المرجع المذكور). ولذا، لم يصل الأمر إلى الحاكم فوطينوس باسترجاع إقريطش إلا في بداية سنة 828، إذ كان حاكماً على بلاد الأناضول. ورغم الإمدادات التي طلبها والتي وردت عليه، فقد هزم. فلم يوجه إلى صقلية إلا خلال سنة 828، أي بعد نزول أسد بمازرة (انظر VASILIEV « Histoire de l'Espagne Musulmane, I, 70-173) LÉVI-PROVENÇAL, I, 49-61 » وكذلك المراجع التي ذكرها المؤلفان.

فاستحال تماماً التعرف على شخص الحاكم الذي قاتل أوفيموس، وقد سمته المصادر الحربية قسطنطين، مع فوطينوس. غير أن AMARI (Storia, I, 373) أرخ فتح إقريطش من طرف المسلمين في سنة 825 بصورة اعتباطية نسبياً والحق يقال، وقام بهذا التحديد على أساس بعض الاستنتاجات الرقيقة جداً. فقد لاحظ فعلاً أن بعض مخطوطات «النهاية» للتوري، أوردت (قَسْطَنْطِين)، وأهملت أحياناً الحرف الأول من اسم حاكم صقلية الذي واجهه أوفيموس، فأمكنك قراءته بذلك (ف) أو (ق)، وأجمعت مرة (ف). ثم أضاف أن الحرف الثاني وهو السين، يمكن اعتباره مجرد ربط في المخطوطات العربية. فأنهى إلى قراءته (فتين) ويعادل (فوتينوس).

ومن البديهي تماماً أن الأمر لا يعدو أن يكون إعمالاً اعتاده الناسخون، ففهر المخطوطات. وجميع المصادر العربية التي اقتبست من نفس الزاد، كما تبين ذلك، لا تقطع من الرواية المقدمة للأحداث، لكن أيضاً من العبارات ذاتها التي كتبت بها، سمت الحاكم (قسطنطين). فلا يمكن، خلافاً لكل المسلمات، تأسيس التاريخ على إعمال معتاد معروف عند الناسخين.

(1) F. GABOTTO « Eufemio e il movimento separatista nella Italia meridionale » نشر هذا البحث أولاً في Rassegna Siciliana (بالارمو، السلسلة الثانية، 3 - 4، 1889)، ثم أعيد نشره في Studio، طورينو، 1890، وفي La Letteratura، ج 5 و ج 6 (1890 - 1891).

والواقع أن M. AMARI نفسه، بدون أن يجعل من أوفيموس بطلاً قومياً، اعتبر هو أيضاً أن غزو العرب لصقلية كانت نتيجة مباشرة للظلم الذي رزحت تحته الجزيرة بسبب الكنيسة وبيزنطة (Storia, I, 349). وجرى رواية لغزو الجزيرة من طرف أهل إفريقية (المرجع المذكور، ص 336 - 340). وشاطره كذلك هذا الرأي. ودوى ثورة ميززيوس (Mizzios) وسرجيوس (Aarghus) وأليبيوس (Alpidios)، ثم قال: Ora, per

أولئك الذين كانوا سابقين إلى النهضة الوطنية (Risorgimento)، وقد حركه شاغل لضمان استقلال وطنه وإخراجه من دائرة استبداد بيزنطة ونيرها. وذكر أن ميشال حاكم صقلية عُزل سنة 803، فعوضه قسطنطين بعدما أبرم صلحاً مع الأغالية. ثم أخلى قسطنطين المكان لغريغوار الذي كانت تحركه مشاعر انفصالية، ويبدو أنه رفض تنفيذ العقوبات التي أمر بتسليطها الإمبراطور على أوفيموس. ولعل فوطينوس عوض غريغوار آنذاك، واختطف زوجة أوفيموس. فاندلعت الثورة عند ذلك. وشارك فيها شخص يدعى ميشال وشخص آخر سمته المصادر بـ«بلاطة». وقد عرّف F. Gabotto الأول بأنه الحاكم ميشال المعزول سنة 803، وبـ«بلاطة» بأنه غريغوار المولى في خطة المشير الأكبر في القصر (Curopalata). ولعل أوفيموس قائد الثورة استنجد بالعرب على بيزنطة بدافع الوطنية. ولكن أخطأ وهزم في نهاية الأمر، فذلك لا ينقص من نبل المثل التي حركته.

وتدل هذه التأويلات المختلفة بذاهة كيف يعسر بسبب الذاتية، ورغم فوات أكثر من ألف سنة، توضيح الأحداث المنتهية إلى القطيعة بين القيروان وجيرانها من النصارى، وذلك في أقل جزئياتها. فلعل من الحكمة العدول عن إنارة كل أمر، فلا يحتفظ أن صح القول، إلا بالقاسم المشترك الموجود بين المصادر⁽¹⁾ المتفقة لا محالة في الجوهر.

¹ «disperazione, contro il dispotismo interno s'invocò l'aiuto straniero» (المرجع المذكور، ص 139).

وخلالاً لذلك رفض J.B. BURY رفضاً باتاً هذا التعليل، ولم يعتبر أوفيموس إلا طاغية صغيراً. قال:

«Euphemius can in no wise be regarded as a national hero, as a recent writer, Gabotto, has endeavoured to represent him. He was simply the successor of Mizizios, Sergius, and Eripidius, who had in the 7th and 8th centuries used a favourable occasion to set up a «tyranny» and has no claim to be distinguished from other «tyrants». (The Naval Power of the Roman Empire..., dans Centenario Amari, II, 26).

ورتب G. WIEB أيضاً أوفيموس مع الخونة الذين حققوا انتصار الفاتحين المسلمين في الشام ومصر والأندلس (Geschichte der Chalifen, II, 249).

(1) سبق أن أوردنا المصادر المسيحية وحللناها في الملحوظة ص 459 رقم 1. وتفتق المصادر العربية جميعها، ولو بصورة متفاوتة، وقد استمدت كلها من زاد مشترك، كما تبين من الألفاظ المستعملة بالذات. وهي في رأي AMARI (Storia, I, 373) بالذات توحى بالثقة أكثر من غيرها. وهي: «الكامل»، ج 5، 186 - 187، لابن الأثير؛ و«النهاية»، للتبريزي، عند M. AMARI (Biblioteca) النص العربي، ص 427 - 428، والترجمة الإيطالية، ج 2، 113 - 114. وترجم CHAUSIN DE PERCEVAL أيضاً منذ سنة 1802، الفصل الخاص بصقلية، اعتماداً على مخطوطات المكتبة القومية، وأدرجت الترجمة في تليل لتأليف البارون DE REDESEL (Voyages en Sicile) ص 397 - 448. والفصل الخاص بثورة أوفيموس موجود بصحيفة 404 - 405. وانظر أيضاً ابن خلدون، المعبر، ج 4، 425 - 426؛ والرياض، ج 1، 186 - 188، للملكي، وترجمت كل هذه النصوص إلى الفرنسية، تليلاً للجزء الأول من تأليف VASILIEV (Byzance et les Arabes).

ولا يهم فعلاً أن يكون أوفيمبوس قد اختطف من الدير راهبة جميلة وجعل منها زوجة، رغم حنقها وحنق إختوتها، وخلافاً لذلك، أن يكون الوالي المرتشي خطف منه خطيبته الجميلة هُمنيزة. ولم يوح أبداً هذا النوع من الأسباب بالقرارات الساسية الكبرى إلا في الأدب الروائي. ولذا، فالأمر الثابت أن أوفيمبوس كان قبل كل شيء طموحاً في الميدان السياسي. وكان يمارس قيادة عسكرية هامة في الجزيرة، قبل أن يثور. وكان بلا شك رئيس الأسطول، فكان قائدًا مهيباً⁽¹⁾، مارس نفوذاً كبيراً على رجاله، نظرًا إلى انتصاراته في البحر. وكان قطعاً على علم تام بالوضع في إفريقية، لأن أسطوله تمثلت مهمته في ضمان حماية معينة لصقلية، وكان عند الحاجة يختطف بعض التجار المسلمين في عرض البحر أو على سواحل إفريقية. وكان واثقاً من رجاله كما كان واثقاً من شهرته بين قواد الجيش، وقد اعتمد بما وقع لطوماس الذي كن حظه تقيساً، واستطاع أن يكشف له عن ضعف الإمبراطورية، فهل فكر سرّاً في الانتفاض؟ ليس هذا بأمر غير محتمل. ولا بد أن موقفه أثار لا محالة قلق السلطة، وإلا فلا تفهم صرامتها بدون ذلك. إذ لم يكن يجدد القادة العسكريون الكبار في العصر الوسيط، مهما كانت أخطاؤهم الغرامية. ولا بد أنه علم بالخطر المحدق به لدى عودته من إحدى الغارات في البحر. ولربما كانت هذه اللديرة دينية، لأن الدين كان رافعة متينة في العصور الوسطى تفك فيها أصلب الأوضاع. ولعل الحياة الخاصة لأوفيمبوس قد اشتبكت بلحمة أطماعه السياسية، فأضفت عليها لوناً روائياً وردياً أو أسود، بحسب المشارب المؤيدة للحكم أو للثورة، الموجودة لدى الروائي الداعي. إذ مع نشوب كل حرب في العصور الوسطى، يضاف مجهود دعائي مخصص للتشهير بالعدو. وتضارب المصادر المسيحية في هذه النقطة لا ينيهي اعتباره إذن، إلا كأصداء لهذا الجهد، فمنها ما اعتبرت أوفيمبوس ضحية للسلطة، وغيرها اعتبرته مدنساً للمقدسات.

وسواء كان أوفيمبوس ضحية يائسة أو خائناً مدنساً، فلم يكن أول من رفع لواء الثورة بصقلية. وكان له كثير من السابقين. ودون الرجوع إلى العصر القديم، لنذكر بثورة

= وانظر أيضاً «الطبقات»، ص 83 وص 114، أبو العرب؛ و «المدارك» لمياض، ترجمة أسد، رقم 16 و «المعالم»، ج 2، لابن ناجي، 13 - 14.

(1) انظر ابن الأثير، الذي قال إن أوفيمبوس كان قائد الأسطول، ووصفه بأنه «كان عظيماً شجاعاً» (الكامل)، ج 5، 186، وقال النويري: «وكان مقدماً من بطارقه»، وذكر أنه قائد الأسطول (النهاية)، عند M. AMARI، *Bibliotheca*، ص 427؛ وابن خلدون، ج 4، 425، الذي استعمل عبارة ابن الأثير بالذات.

ميزيزيوس الذي أعلن عن نفسه امبراطورًا، عند موت قنسطان الثاني (Constant II) ضحية الغليان بحمامات دفني (Daphné) بسرقة سنة 668، وثورة الحاكم سرجيوس الذي رفع إلى مقام الإمبراطورية سنة 718، شخصًا يدهى بازيل تيار، وثورة الوالي أليديوس الذي كان حفيظًا قديمًا عند الإمبراطورة إيرينا، ثم تألب عليها بمساعدة أهل صقلية سنة 781. ولما قهر، تحول إلى إفريقية ووضع نفسه في خدمة المسلمين صراحة، متوقعًا الصنيع الذي سيحققه أوفيموس بعد بضعة عقود. وبالفعل، شارك خلال شتاء سنة 794/178 في الحملة التي قادها القائد العباسي سليمان بن رشيد، على بيزنطة⁽¹⁾. وثورة أوفيموس، إن لم تسبب صدفة في الأزوار الخطير الذي حاد بالجزيرة عن طريقها الطبيعية طيلة ما يقرب من قرنين ونصف القرن، ذلك الأزوار الذي اعتبره لا محالة M. Amari أحد أبناء صقلية، علاجًا مفيدًا، فلربما لم يكن سوى حادث لا يؤبه به في المسيرة المضطربة لتأريخ صقلية.

وهكذا، ثار أوفيموس مثلما ثار كثيرون قبله. فابتسم له الحظ في القتال في فترة أولى، ونجح بمساعدة الأسطول الذي قام بدور حاسم في الثورة، للسيطرة على سرقة. ويحتمل أن يكون اسم الحاكم قسطنطين، كما أجمعت المصادر العربية على تسميته⁽²⁾، ولجأ إلى قطنانية حيث قبض عليه وقتل. ولما انتصر أوفيموس، «خوَّطب بالملك»⁽³⁾. وفي الجملة، واقتداء بولايات أخرى في إيطاليا، قطعت صقلية صلاتها ببيزنطة، وأعلنت عن استقلالها.

(1) قال الطبري في التأريخ، ج 6، 465: «فاد الشاكى سليمان بن رشيد صبحه أليد (= أليدوس) بطريق صقلية، سنة 178».

(2) وجه قسطنطين إلى صقلية، حسب قول ابن الأثير (الكامل، ج 5، 186)، وابن خلدون (العبر، ج 4، 425) سنة 211/13 أبريل 826 - أول إبريل 827. وذكر النويري في «النهاية» (AMARI، p. 427، *Biblioteca*) سنة 201/30 يوليو 816 - 19 يوليو 817. لكن من البديهي تمامًا، كما لاحظ CAUSSE DE PERCEVAL في ترجمته لفصل النويري المتعلق بصقلية (في كتاب DE RIÉDEL، بعنوان *Voyages en Sicile*، ص 404)، أنه خطأ نسخ أغفل كلمة (عشرة). وكان اسم هذا الطريق فرصة لإثارة مناقشات لا تنتهي. انظر الملحوظة ص 459، رقم 1، والملحوظة ص 460، رقم 1.

(3) وردت هذه العبارة كذلك في جميع المصادر العربية التي أشرنا إليها آنفًا. وحسب Le Continuateur، THÉOPHANE، طمع أوفيموس في توليته امبراطورًا (انظر الملحوظة ص 459، رقم 1). ويرى VASILIEV (Byzance et les Arabes، I، 69) أن أوفيموس أعلن عن نفسه امبراطورًا. وهذا أمر قليل الاحتمال. فتوراة أوفيموس لم تكن تبدو موجهة إلى تولي الحكم في بيزنطة، مثل ثورة طوماس، فكل شيء يحملنا على التفكير بأنه كان يريد أن يكون فقط ملكًا مستقلًا بصقلية، فتحتم عليه بالتالي الاكتفاء بلقب ملك، وقد كان يحمله غيره في إيطاليا.

لكن الأيام الموالية للنصر كانت عسيرة. فقد انقلب الحظ على أوفيموس في الفترة الثانية. وتفككت العصبة التي كان يرأسها بعد الظفر، وصار أصدقاؤه القدامى منافسين له، كما يحدث كثيراً. وانضم إلى صف الإمبراطور شخص يدعى بلاطة⁽¹⁾ - ومن المحتمل أنه كان من سراة القوم ولاء أوفيموس خطة المشير الأكبر في القصر - وابن عم له يدعى ميشال قد ولي على بالرمو، فتمكنا من هزم أوفيموس، وقد قيل إنه فقد ألف رجل، والاستيلاء على سرقوسة وقد غادرها أوفيموس بمراكبه ووجهته إفريقية.

فلماذا اتجه أوفيموس إلى الأغالبة؟ يحتمل أنه لم يكن مختياراً. فقد كان أجواره النصراري القريبون في قلورية ونابولي وغايت وأمالفي، معترفين بسلطة بيزنطة، على الأقل من الوجهة النظرية، وليست لهم بالخصوص أية فائدة في نجاته. ولم تقدر روما شيئاً لنصرته، إذا افترضنا أنها كانت مستعدة للأضرار بمصالحها في الجزيرة لمساعدته. وكان الكارولنجيون بعيدين عنه كثيراً، ولا يمكن أن يكتسي عونهم إلا مظهر الاستيلاء.

بقي الأغالبة. لقد كانت سياستهم السلمية المؤيدة بميثاق أبرمه أبو العباس عبد الله الأول مع صقلية، توحى بالثقة. وكان يبدو أن مصابهم الداخلية منعت عليهم كل إمكانية في نقل القتال خارج حدودهم بصورة جدية - ومن المحتمل أن أوفيموس لم يكن يجهل أن حرباً أهلية هائلة اجتاحت إفريقية منذ سنوات. وخلاصة القول، لم يكونوا مهددين ولم يكن يخشى جانبهم. ولذا، من المعقول أن أثل أوفيموس الحصول على مساعدة جيش من «المرتزقة»، وقد فكر بلا شك أنهم كانوا أقل خطورة وأكثر نجاعة خاصة وأنهم غرباء عن البلاد من الوجهة الدينية واللغوية، وذلك مقابل دفع جزية، بمعنى أنه يقع عقد اتفاق مالي ظرفي، يعجل بعقده وكذلك بإبطاله حسب ما يطرأ من أحداث. ولم تكن مثل هذه الأحلاف نادرة في العصر الوسيط. ومن الثابت أن أوفيموس لم يكن يجهل أن أحسن مثال بلا منازع هو مثال طوماس الذي ساندته الخلافة العباسية حيث بحث عن ملجأ لديها قبل الشروع في عمله، مساندة أدبية وعسكرية، وذلك أثناء ثورته على بيزنطة (821 - 823)⁽²⁾.

(1) أشارت فقط إلى هذا الشخص المصادر العربية التي ذكرناها آنفاً. واقرح AMARI (Storia, I, 376) تعريفه بالمشير الأكبر بالقصر (Curopalata). وانظر أيضاً VASILIEV (Byzance et les Arabes, I, 70-71) الذي اقترح أيضاً اشتقاقاً آخر ممكناً. وربما كان هذا الشخص من أصل أرمني AMARI (Storia, I, 375, note 2).

(2) انظر في خصوص ثورة طوماس J.B. BURY (Histoire of the Eastern Roman Empire) ص 84 وما بعدها و OSTROGORSKY (Histoire de l'Etat Byzantin) ص 233 - 235، وبالخصوص VASILIEV =

فلم يكتسب صنيع أوفيموس أية غرامة. ولم يكن حتمًا فعل الخائن، لأنه لا يمكن التفكير إطلاقًا أنه أراد تسليم بلاده إلى المسلمين عمدًا. وقد كانت مصلحته في ذلك فعلاً. ومع أن حساباته كانت خاطئة، فقد قام التأريخ بالتدليل على ذلك مليًا.

وبالفعل، أثار مسعى أوفيموس لأول وهلة في القيروان، قضية طرحت لا في صيغة مساعدة، بل في صورة التدخل وحتى الإلحاق. فاستدعى زيادة الله الأول مجلس «وجوه القيروان وفقهائها»⁽¹⁾، وهو نفس المجلس الذي التأم قبل بضع سنوات خلت، في عهد أبي العباس عبد الله الأول، لإبداء رأيه في الموافقة على الصلح المبرم مع صقلية. فأعلم المجلس بمقترحات أوفيموس، وخاصة الأخبار التي فاه بها في شأن تطور الوضع بالجزيرة. وقد بلغ المجلس بالخصوص أنه احتفظ بأسرى مسلمين خرقًا للاتفاقات المبرمة مع السلط في صقلية. فبحث في العمل الذي يجب القيام به، ودعى المجلس إلى إعطاء موافقته على ذلك عند الاقتضاء، من وجهة النظر الشرعية والمنفعية. فإذا كان محضر المناقشات الموجز المدون أمينًا، كما هو رأينا، فينبغي القول، وهذا أمر يشرف أغلب فقهاء القيروان ووجوهها، إن المتبصرين المهتمين باحترام المعاهدات، لم يكونوا قلة في هذا المجلس.

وتواجه رأيان. فقد نصح القاضي أبو محرز⁽²⁾ (توفي سنة 829/214 - 830) بتجنب كل تسرع، واتهمه بعضهم بالانتماء إلى الاعتزال، ووصفه من ترجم له بأنه رجل يتصف بنزاهة أخلاقية وفكرية نادرة. فقال: «نستأني هذا الأمر حتى

= (Byzance et les Arabes)، ج 1، 22 - 44.

ولم يتردد المسلمون كذلك من ناحيتهم في الاستجداء بالنصارى، حتى ولو كانوا أيضًا ورعين كورج دولة العربطين بصورة رسمية. ولتقتصر على الفترة التي تمنينا، المذكرين ببعض الأحداث: فقد رحل سنة 788 سليمان بن يقطان العربي والي سرقسطة إلى بلاد ساس، وحمل شارلماني على تجهيز حملة انتهت بكارثة Roncevaux (Lévi-Provençal)، المرجع المذكور، ج 1، 152 - 153 و 179. وسنرى فيما بعد كيف عرض المسلمون خدماتهم على مختلف حكام إيطاليا الوسطى والجنوبية وساعدتهم على الانتصار في نزاعاتهم المستمرة.

(1) الثوري، النهاية، حشد AMARI (Biblioteca)، ص 427.

(2) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 84 - 85، والملكي، الرياض، ج 1، 189 - 196، وابن عدي، البيان، ج 1، 401.

يتبين»⁽¹⁾، وأضاف أن شهادة أوفيموس ورفاقه لا يمكن اعتمادها شرعاً، لا لفائدة سلط صقلية ولا ضدها. وعبر أسد بن القرط (2) قاضي القيروان الثاني (142 - 213/759 - 828) الذي تتلمذ في نفس الوقت إلى مالك وطلاب أبي حنيفة، قبل شهرته كأحد فقهاء إفريقية اللامعين، عن رأي مال فيه إلى القتال ميلاً واضحاً وإلى انتهاء الفرصة دون اهتمام كبير بقواعد الفقه. فقد اعتبر أوفيموس ورفاقه بصورة مغالى فيها إلى حد ما، سفراء فوضت إليهم حكومتهم الأمر رسمياً، فصرح بأن شهادتهم مقبولة وأضاف قائلاً: «بالرسل هادئناهم وبالرسل نجعلهم ناقصين»⁽³⁾، واستند إلى تحكيم القرآن لقطع دابر كل نقاش، وقد جاء في الذكر الحكيم: ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾ (سورة محمد، الآية 35). وختم أسد قوله: «فكذلك لا تنماسك به ونحن الأعلون»⁽⁴⁾. وجاء في شهادة أبي جعفر أحمد بن أبي سليمان الصواف⁽⁵⁾، (حوالي 206 - 291/821 - 904): «كره علماء إفريقية غزو صقلية لعهد كان لهم قديماً لا أسداً، فخرج أسد على الجيش»⁽⁶⁾، ولم يتأكد أن هذا العهد قد تم خرقه، وقد غلب التفكير السياسي على الاعتبارات الفقهية الصرف. وفي الجملة، ونظراً إلى الظروف، التي طرحت فيها القضية، كان الوضع وضع قوة، وأراد القوم الاستفادة منه. ولم يقل أسد أكثر من ذلك.

بقي أن نعلم إذا كان الأمر يستحق هذا الجهد. فلم يهمل هذا المظهر من القضية كذلك. فقد ألقى السؤال التالي فرد من المجلس هو سحنون بن قادم⁽⁷⁾، ينبغي أن

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 186.

(2) انظر E.P.، ج 1، 706، مادة أسد، ومحمد الطالبي (Kairouan et le Malikisme Espagnol, dans Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal, I, 320-325).

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 186.

(4) المالكي، الرياض، ج 1، 187.

(5) كان تلميذاً لسحنون وبالإضافة إلى الفقه، كان شاعراً موهوباً نوعاً ما، واتصف ببعض الحكمة. انظر أبا العرب، الطبقات، ص 139 - 140 والمالكي، الرياض، ج 1، 407 - 414، وعياض، المدارك، ترجمة رقم 60، وابن ناجي، المعالم، ج 2، 137 - 140.

(6) أبو العرب، الطبقات، ص 183 وانظر أيضاً المالكي، الرياض، ج 1، 187 وابن ناجي، المعالم، ج 2، 13.

(7) لا يتعلق الأمر بفتية قطعاً، بل بوجه من وجوه القيروان. ولربما كان شقيق محمد بن قادم الذي خصص له أبو العرب ترجمة قصيرة (الطبقات، ص 114). وقد ساهم في الحملة مع أسد، وطلب بالتخلي عن المخامرة، لما ظهرت المصاعب الأولى. فجلد لذلك بعض الجلنداء.

لا يشبه علينا اسمه باسم مؤلف المدونة المعروف، قال: «كم بينها وبين بلاد الروم؟». قالوا: «يروح الإنسان مرتين وثلاثة في النهار ويرجع». قال: «ومن ناحية إفريقية؟» فقالوا: «يوم وليلة». قال: «لو كنت طائرًا ما طرت عليها»⁽¹⁾. فلم يعمل براهيه. وكانت رغبة نهب الجزيرة هي المتفوقة. فأمر زيادة الله الأول بالشروع في الإعدادات، وتقرر أن يرأس الحملة الشخص الذي دافع عنها بحرارة، نعتي القاضي أسد بن القرات.

وهكذا، تقررقت القطيعة لأسباب سياسية بحث. ومن البديهي أن الدرائع توفرت لمن كان يريد استغلالها، ويمكن أن تصير بفترة الحوادث التي لا مفر منها وقد كان بيت فيها عادة بصورة هادئة، صورًا للنزاع. وقد ساهم أوفيمبوس ذاته إلى حدٍّ ما في أسر التجار المسلمين ثم جاء من بعد يشهر بأسرهم غير المشروع بصقلية، خرقًا للمعاهدات. وكانت الحوادث من هذا القبيل تنتهي بالنسبة إلى النصاري والمسلمين معًا، إلى هذه الخطوب المتعددة، ولا يد أنها تعددت وتفاقت مع فساد الوضع المترتب على الهجوم الأندلسي في الحوض الغربي من البحر المتوسط، على قواعد الملاحة المسيحية وخطوطها. وكلما ساء الوضع إلا وتمسر بلا شك على الأغلبة أكثر فأكثر، نظرًا إلى تقلص مصالحهم الاقتصادية، الاستمرار في سياستهم السلمية، وبالأخص في مراقبة رعاياهم مراقبة نامة ناجمة. ودلت بعض الإشارات بلا مراء أن القرصنة نمت وامتدت على نطاق تزايد اتساعه حتى اكتسى شكل مشاريع منظمة مرتبة كل الترتيب. وقد أخبرنا أبو العرب والمالكي⁽²⁾ أن يزيد بن محمد الجمعي شهر تاجر الله، كان فقيهاً له صيت، ولم يكن يستنكف من القيام بهذا النشاط. وقال المالكي: إنه مات في البحر بيد «الأعداء، المصقلين»، خلال عملية جرت في اتجاه المَصْبِيَّة، فروى أن ذلك دليل على عدم وجود صلح بين «أهل صقلية والمسلمين». ولا بد أن هذا الفقيه مات قبل حملة أسد مباشرة، لأن أبا العرب أرخ موته في سنة 827/212 - 828، ولم يكن قطعاً الوحيد المتعاطي لهذا الصنف من «التجارة»، ويحتمل أنها تسببت في تلقيه بهذا اللقب. والمظنون أن التجار والقرصنة، بدل أن تتناقضا، كانتا نشاطين متكاملين بالأحرى، والثابت أن اليونان كانوا محقين في تسمية إلهة واحدة للتجارة والسرقة. وقد دَوَّن ابن أبي زيد نصًّا أكثر وضوحًا كنّا نشرناه في غير هذا المكان⁽³⁾، وكان موضوعه استشارة

(1) النويري، النهاية، هند (AMARI Biblotecca)، ص (427).

(2) أبو العرب، الطبقات، ص 85 - 86؛ والمالكي، الرياض، ج 12، 162.

(3) محمد الطائي (= Intérêt des œuvres juridiques traitant de la guerre pour l'historien des armées)

فقهية عرضت على سحنون (توفي سنة 854/240)، في تاريخ يستحيل ضبطه ضبطاً دقيقاً بكل أسف، بخصوص ثلاثة شركاء أقاموا مشروعاً للقرصنة، فتنازعوا عند قسمة الغنائم. ويتبين من هذا النص أن القرصنة صارت نشاطاً عادياً نظمته الفقه ومارسته جمعيات حقيقية في الغالب، وذلك دون شك لتحسن توزيع المخاطر وكذلك لجمع رؤوس الأموال الضرورية. وكان يصعب فعلاً حمل رعايا بلاد بحرية مثل إفريقية على العدول عن ممارسة هذه الصناعة الرباحة، لأن الأمور تطورت في البحر المتوسط في الاتجاه الذي ذكرنا. وكلما ساء الظرف الملائم الذي تولدت عنه اتفاقات بداية القرن التاسع، إلا ووجب على التجار التخلي أكثر فأكثر عن مركزهم لفائدة القرصان بصورة تدريجية، هذا إن لم يحولوا هم أنفسهم نشاطهم المهني. وقد سهل هذا التحول فقدان خط فاصل واضح لا يتزحزح لشكلي النشاط المتمثلين في تسويق البضائع المنقولة بحراً. ولذلك فقد قام مسمى أوفيموس على أكثر تقدير بدور المفجر، لكن الخليط المتفجر كان موجوداً في غير هذا المكان، أي في تحويل المعطيات السياسية للقضية في نهاية الربع الأول من القرن التاسع، وفي التقارب بين بيزنطة وأكس لا شبال، وكذلك في النزاع بين الأمويين والكارولنجيين، ولم يزد ذلك إلا تأثيراً على العلاقات بين الأغلبية والمسيحية في البحر المتوسط.

ومن البديهي أنه كان يوجد أيضاً في التفكك الداخلي الذي كانت صقلية ضحية له، وقد كون ذلك التفكك إغراءً خطيراً لعدو تكهن بأن ميزان القوى مال لفائدته، معتبراً أنه لم يعد يستطيع الحصول على كبير فائدة من سياسة السلم والتجارة، فاتجه حتماً إلى تعويضها بسياسة الغنime. والملاحظ في هذا المقام أن القلاقل المتدلية في صقلية والتي ظهرت نقائصها للعيان، فتسببت في غزو الجزيرة، لم تكن فعلاً إلا ظواهر هامشية لداوم أعمق يصعب الإحاطة به إحاطة كبيرة، ولا نستطيع التوقف عنده طويلاً، بدون تجاوز للإطار الذي رسمناه لأنفسنا، لكن ليس في إمكاننا إغفاله أيضاً إغفالاً تاماً، دون الإسائة إلى فهم الأحداث. ولا ريب أن Amari قدم صورة قاتمة نوعاً ما، ربما بسبب آرائه، لكن مما لا شك فيه كذلك أن الوضع الاجتماعي بالجزيرة لم يكن جيداً، قبيل الفتح الإسلامي. فقد كانت الكنيسة تبتز خيريات صقلية، إذ كانت تملك الأراضي الشاسعة، فحاولت الجزيرة، اقتداءً بولايات إيطالية أخرى، فك نير بيزنطة أكثر من مرة، وكبقية

الإمبراطورية، هزتها الأزمة المترتبة على تحريم عبادة الصور، وحكمها حكام اعتمدوا جهازًا عسكريًا أجنبيًا، وعمرها مزارعون أغنياء، وأيضًا عامة الشعب الخاضع لوضع الاسترقاق، فكانت صقلية مجالاً اقتصاديًا وبشريًا مثاليًا لتطور جميع أنواع القلاقل⁽¹⁾. وربما كان يمكن أن تؤدي القلاقل إلى استقلال الجزيرة، لكنها أدت إلى غزوها. وهذا هو سر التأريخ. على أن الأغلبة استمروا يتخبطون في مصاعب داخلية هائلة، لكنهم شعروا بمدى قوتهم، وكانوا على غير وعي نسبيًا - ربما هناك من يقول أنهم كانوا مهرة⁽²⁾ - لقطع الصلة بسلم كانت قائمة منذ ثلاثة أرباع القرن، وامتطاء المغامرة.

النزول بمازرة (19 ربيع الأول 212/ 18 جوان 827) والمصاعب الأولى:

لم يكن العمل الذي قرره مجلس القيروان ضد صقلية إلا فصلًا من قضية جد قديمة طبعًا. وقد ظلّ ذلك العمل - وهذا ما ينبغي تأكيده أيضًا - الفصل الأخير من جهد واسع بذله الإسلام ليجعل من البحر المتوسط بحيرة إسلامية⁽³⁾. وتكفي نظرة على الخارطة لإدراك الأهمية الموقعية والجغرافية والسياسية للرهان. ولذا، فتحت واجهة ثانية سنة 827 على الجانب الغربي من بيزنطة فطوقت بين فكي الكلايتين المتمثلتين في بغداد والقيروان. وإذا اعتبرنا الهجوم على صقلية من هذه الزاوية، فإنه يندرج على هذا النحو ضمن المواجهة بين سيطرتين تمثلهما على التوالي بيزنطة وبغداد، وكانتا تطمحان كذلك باسم مذهبين فكريين متنافسين إلى السيطرة على العالم⁽⁴⁾.

ولم يكن الوضع على أحسن ما يرام سنة 827 في بيزنطة. فالإنذار الذي أعلنته ثورة طوماس (821 - 823) المتحالف مع العرب، كان حادًا. وقد أهمل بالخصوص الأسطول⁽⁵⁾، فصارت بيزنطة عاجزة عن مواجهة الهجوم الأغلب بصورة ناجحة. وخلافًا

(1) بخصوص الوضع الاجتماعي والسياسي في صقلية في العهد البيزنطي قبل الغزو الإسلامي، انظر AMARI (Storia) ج 1، 125 وما بعدها، وج 1، 320 - 349. وختم AMARI هذا الفصل بقوله: «والخلاصة أن صقلية صارت بيزنطة في الداخل والخارج. فكان ينخرها سل الإمبراطورية المتدهورة، حتى أنه لا يمكن إبداء التأسف على الفتح الإسلامي الذي هزها وجدها، وذلك نظرًا إلى تلك الظروف التعيسة».

(2) انظر الفصل الثالث: صعوبات النظام الجديد، ص 236.

(3) سنرى فيما بعد أن إبراهيم الثاني أبدى النية للاستيلاء على بيزنطة عبر روما، بصورة واضحة.

(4) انظر G.E. VON GRUNEBaum (Medieval Islam, pp. 9-10).

(5) انظر هذا الفصل، للملحوظة رقم 210 و 211، وص 44، والملحوظة 212 إلى 215.

لذلك، كان موقع صفقية⁽¹⁾ من أهم مواقع الإمبراطورية، فحصن تحصينًا عظيمًا، وهذا ما يفسر صعوبات الفتح ويطئه.

ولد أسد بن الفرات المكلف بقيادة الحملة في خراسان سنة 759/142 - 760، أو ربما في إفريقية حيث قدم أبواه إليها قبل مولده بقليل. ولم يياشر قبل ذلك قيادة عسكرية أبدًا، ولم يستطع في سن السابعة والستين إلا بعسر تعلم استعمال السلاح وارتجال القيادة. ويّين من ترجموا له لا محالة أنه لم يتخل بطلب منه عن خطة القضاء التي ضم إليها خطة أمير، أي قائد الجيش⁽²⁾. فكان دوره نبيًا على أكثر تقدير، يعني أنه كان دورًا سياسيًا أكثر منه عسكريًا بصورة خاصة. ذم يكن قائدًا مكلفًا بإعداد خطة وقيادة الجيوش إلى القتال، بل كان نوعًا من «المندوب السياسي» المتحمل لمسؤولية الجهاد وتنفيذ قواعده تنفيذًا تامًا. ولم يكن بلا شك لتوليته غرض آخر سوى تتييه جميع أولئك الذين استمروا في الحرب الأهلية التي شتها ثورة منصور الطنبذي، إلى الموقع الذي ستدور فيه المعركة الحقيقية⁽³⁾. وقد عرف أسد كيف يؤكد بشجاعة استنكاره للمعسكرين⁽⁴⁾، وكان بكل تأكيد الرجل الصالح للوضع، نظرًا إلى صيته كفقيه من أعلى

(1) انظر في خصوص تحصين الجزيرة، Constantin PORPHYROGÈNE (De Thematis, pp. 178-179).
وقد جمع المحقق A. PERTUSI في الحاشية، خلاصات لمختلف الباحثين المهتمين بموقع صفقية. DIEHL
L'Origine du régime des thèmes dans l'Empire byzantin, dans *Etudes Byzantines*, Paris, 1905.
Etudes d'Histoire du Moyen-Âge dédiées à G. Monod, Paris, (pp. 276-292)؛ ونشر مرة أولى في (1896)؛ ذكر أن أصله يرجع إلى سنة 654. وأبدى GELZER Die Genesis der byzantinischen Themenverfassung, Leipzig, 1899
A History of the later Roman Empire from Arcadius to Irene, 295 a.D. to 800 a.D., I., J.B. BURY
(345 et s.)، إلى يوستينيانوس الثاني (685 - 695 و 705 - 711). وأبدى هذا الرأي (A. PERTUSI).

كان موقع صفقية مسيرًا من طرف حاكم، وكانت عاصمته سرقوسة. وكان يحتل المكانة الأولى في الإمبراطورية البيزنطية. قال J. GAY (L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin, pp. 7-8) : «كانت دوقية قلورية تابعة لموقع صفقية. وعند حلف خطة الحاكم العسكري بإيطاليا، صار بطريق صفقية أسمى موظف بيزنطي بالغرب. لكن حتى قبل أن تفقد الإمبراطورية رافنا وروما، كانت سرقوسة العاصمة الحقيقية لجميع الممتلكات البيزنطية في جنوب إيطاليا».

انظر أيضًا DIEHL Etudes sur l'administration Byzantine dans l'Exarchat de Ravenne, p. 177 (586 - 751).

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 187؛ وحياف، الملوك، ترجمة أسد رقم 6.

(3) انظر ص 227 - 230.

(4) المالكي، الرياض، ج 1، 186؛ وانظر أيضًا ص 161 - 164.

طراز. وبالفعل، فالرية تجاه ممثلي السلطنة بلغت حدًا، كما أخبرنا بذلك مسحون في المدونة⁽¹⁾، جعلت معه أعمالهم لا تعتبر جهادًا ولا يستنكف من المشاركة فيها⁽²⁾. لكن مساهمة المتطوعين لم تكن مرغوبًا فيها فقط لأسباب خاصة بالسياسة الداخلية، بل ضرورية، وذلك لنجاح الحملة المزمع القيام بها. ولم يتغلب الأمير بعد وبصورة نهائية على الفتنة. ولم يكن يستطيع دون مخاطر أن يراها تلتهب من تحت الرماد، لو تخلى عن عدد كبير من جنوده النظاميين. وكانت الأفكار أيضًا تقاسي منذ عدة سنين، من الفضاة والفضوى. ولذا، كان ضمان أسد جوهريًا لبعث صدمة نفسية صالحة للسلم في الداخل ولنجاح العملية في الخارج.

وقد صدرت الأوامر لتشكيل القوات وتنظيمها وتجهيزها في سوسة، وكانت معدة للمشاركة في النزول بصقلية. وكان أسد على فارغ الصبر. فاعتبر أن الانتظار طال كثيرًا، فاتهم زيادة الله الأول بأنه كان «يتشاكل». قال الفقيه المبجل: «وجدوني رخيصًا فلم يقبلوني». ثم لاحظ قائلاً: «وقد أصابوا من يُجري لهم مراكبهم من النواتية، فما أحوجهم إلى من يجريها لهم بالكتاب والسنة»⁽³⁾.

ولعل الجنود المحترفين قد أظهروا حماسًا فاترًا للعمل بقيادة رجل عارف بالفقه، ولم يكن يدرك طبعًا شيئًا كثيرًا في شؤون الحرب. وأخيرًا، نهياً الجيش. «فخرج معه أشراف إفريقية، من العرب، والجنند، والبربر والأندلسيين، وأهل العلم والبصائر»⁽⁴⁾. ولنلاحظ أن مساهمة الجنند أفادت قطعًا السلم داخل إفريقية. ويحتمل أن يكون الأندلسيون المعنيون بالأمر قد لجؤوا فرارًا من القمع الذي جد بضواحي قرطبة⁽⁵⁾ (202 - 818)، فكانوا يبحثون عن أراضٍ للاستغلال وعن وطن جديد، أي عن الاستقرار

(1) الجزء الثالث، ص 5. طرح السؤال المتعلق بإمكان الخروج إلى الجهاد بقياد الولاة وضمن جيوشهم. قال مسحون إن مالكا أباح ذلك مع بعض التردد الناجم فقط عن الضرر الممكن لدار الإسلام، والناجم عن الانقطاع عنه. وكان يذكر تأييدًا لإباحته هذه، بهجمات الروم على ثغور الشام.

(2) كان للشعور بالخشية لدى المشاركين في العملية بشأن تنفيذ حدود الفقه، ما يبررها تمامًا. فقد سيطر اعتياد السلط في نهاية الأمر على قسمة الأراضي والأموال المقتنصة من المغلوبين. فكان ذلك مجالاً لمشاكسات لا تنتهي وموضوعًا للخلافات والمعارك. وقد دون كتاب الأموال للدولة، أصداء حية اكتست أهمية كبرى، بخصوص هذه المشاكسات والمعارك. ونشر القسم الخاص بصقلية مع ترجمة بالفرنسية، ح. ح. عبد الوهاب وفرحات الدشرافي في (*Etudes d'Or. dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 401-444).

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 187، 306؛

(4) ابن حناري، البيان، ج 1، 102.

(5) انظر (*Histoire de l'Espagne Musulmanne* I, 160-173) LÉVI-PROVENÇAL.

والانسجام من جديد. ومن المعلوم أن كثيرًا منهم استقروا بفاس، وأن بعضهم تقدموا حتى الإسكندرية حيث انطلقوا منها بقيادة رئيسهم أبي حفص عمر البلوطي، للاستيلاء على إقريطش، في ربيع الأول 212/جوان 827⁽¹⁾. وقد أبرز وجود الأندلسيين اللاجئين في صفوف الجيش بقيادة أسد إلى حد أكبر التزام - هل كان صدفة حقًا - الموجود بين الهجومات الواقعة في آن واحد على إقريطش وصقلية. فكان الجيش بقيادة قاضي القيروان، جيشًا مختارًا، يؤمن بصدق قائده ونزاهته، ويحدوه العزم على النصر أو الموت، لأسباب روحية وكذلك مادية. ولا شك أن إيمان المجاهدين الأوائل كان يحرك في البدء هذا الجيش. وقد نظم حفل بهيج عند ركوب البحر وأمر زيادة الله الأول جميع وجوه بلاطه بلا استثناء، بمصاحبة أسد حتى سوسة، في موكب عظيم. وكانت اللحظات الأخيرة مليئة بالروعة. وتأثر أسد تأثرًا واضحًا للهيبة المحيطة به، وشكر الله في خطاب اللقاء، على المكرمة التي أحاطه بها، محرضًا السامعين على تدارس الفقه مفتاح جميع الأبواب، حتى باب قيادة الجيوش، كما قال لهم⁽²⁾.

وهكذا، ركب الأفارقة البحر في جو من الحمية لا يوصف، للقيام بأخر مغامرة كبرى لهم - كانت الأخيرة أيضًا بالنسبة إلى الإسلام العربي - في البحر المتوسط. وركب عشرة آلاف رجل من بينهم سبعة فارس، بسوسة⁽³⁾، في مائة مركب⁽⁴⁾، بالإضافة إلى

(1) انظر ص 460 الملاحظة رقم 2.

(2) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 188؛ وحياض، المدارك، ترجمة أسد، رقم 16؛ وابن نايجي، المعالم، ج 2، 15 - 18.

(3) انظر في خصوص ميناء سوسة في العصر الوسيط، J. HOPKINS (Sousse et la Tunisie Orientale), *Cah. de Tunisie*, XXXI, (1960), pp. 83-95.

(4) أورد الزيري التاريخ الصحيح للحملة (النهاية، عند AMARI، *Bibliotheca*، ص 428)، وذكر أن الأسطول أطلع يوم السبت، في منتصف ربيع الأول 212. وبما أن يوم 15 كان يقابل يوم الجمعة، فقد خيرنا يوم السبت 16. وذكر المصادر الأخرى (المالكي، الرياض، ج 1، 187؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 187؛ وكتاب العيون، ص 370؛ وابن الأبار، الحلة، عند AMARI، *Bibliotheca*، ص 322؛ وابن خلدون، العرب، ص 425) الشهر والسنة فقط، أي ربيع الأول سنة 212. وذكر أبو العرب (الطبقات، ص 83؛ وابن حلدري (البيان، ج 1، 102) السنة فقط، أي 212.

وذكرت هذه المصادر كذلك عدد الجنود والسفن المشاركة في الحملة. والأرقام التي ذكرناها هي التي أوردها الزيري الذي قال: «فأمر بالخيول فأخرجت من المراكب وكانت سبعة آلاف فرس وعشرة آلاف رجل». وتحدث أبو العرب في «الرياض» عن 10 000 من المشاة. واعتمده المالكي. وتحدث ابن حلدري عن 70 سفينة و 700 فارس، بلون أن يذكر عدد المشاة. أما ابن إدراة فقد أشار إلى ابن رشيق، وتحدث عن 20 000 رجل (التلخيص، عند AMARI، *Bibliotheca*، ص 541).

مراكب أوفيغيوس، يوم السبت في 16 ربيع الأول 212/15 يونيو 827. ونزلوا بعد ثلاثة أيام في مازرة. ويحتمل أن يكون اختيار مازرة قد أملاه وجود أنه أروفيغيوس في هذه الناحية، فضلاً عن قرب الموقع. وقد تواجه خطأ في أول مناوشة فعلاً، بعد ثلاثة أيام من النزول، جيش المسلمين وكتيبة من الفرسان رفاق الهارب الصقلي. وأطلق طبعاً سراحهم، بعد اكتشاف الخطأ.

واستعد جيش إفريقية للقتال، كما جرت العادة في بلاد العدو، خاصة إذا ساعدت الطبيعة على الكمان، واتجه لملاقاة بلاطة. وقد روي أن الصدام جد بسيط يحمل نفس الاسم، ويحتمل أن يكون بلاطة⁽¹⁾ قد رحل في منتصف الطريق الرابطة بين مازرة

(1) ذكر النوري هذا التوضيح في «النهاية» (عند AMARI، Biblioteca، ص 428) قال: «ثم رحل من مازرة على تعبئة قاصداً بلاطة وهو بمرج ينسب إليه». ويرى AMARI (2) (Storia, I, 396, note 2) أن بلاطة تحريف للفظ لاتيني هو (Platan)، كان مستعملاً بكثرة في صقلية كاسم مكان، ولذلك صعب الاختيار، خاصة وأن النوري والمؤرخين الآخرين الذين اعتمدوا AMARI لم يوضحوا الاتجاه، وتوجد ثلاثة إمكانيات:

أولاً: يمكن التفكير في رأس البلاط الذي ذكره الإدريسي، وهو يقابل اليوم رأس غرانيتولا (Cap Granitola)، على بعد ستة أميال جنوب مازرة. وحلل AMARI هذا الاختيار بأن السهل من المستنقعات، وكان يدعى بلهجة صقلية مرجو (margio) وأضاف أن طابع السهل بهذه الناحية ملائم لانتشار الجيش عند القتال، وأن موقعه يفسر تدهور المنهزين إلى قصرية (Castrogiovanni). هذه حجج غير مقنعة إلا قليلاً. فلا يتقل الجيش في السهل وهو على أهبة القتال، كما يبدو من رأي AMARI. وبالأحرى، استعمل هذا الترتيب في نواحي غير آمنة تخشى منها المهاجمات، خاصة في الجبال. ولم يعمل به القواد الأغالبة إلا لما بدأوا الهجوم في جبال القبائل، على أي عبد الله الداهي. فهو يمثل فعلاً بصورة كبيرة تقدم الجيش. ولا يفهم إلا بمسر فضلاً عن ذلك كيف أن أسداً لم يبد حراكاً بالمرة طيلة شهر كامل، حتى تقدمت نحوه جيوش الروم على بعد ستة أميال من مازرة.

ثانياً: اقترح FAMIN (150) *Histoire des Invasions des Sarrazins en Italie*, I، تعريف موقع المعركة في حصن بلاطنا (Platana)، على بعد خمسين ميلاً من مازرة. فرفض AMARI هذا الاحتمال.

ثالثاً: بعدما أوضح أن بعض حجج القرن الثاني عشر تسمح بإمكانية نطق بكلاطة، لكن دون تحديد لمواقع ثابتة دائماً، اعتبر AMARI أن تطابق بلاطة ورحل البلاط قابل للتصديق. وقد أشارت إليه وثيقة لاتينية عربية لسنة 1182 – ويمكن تحليل موضعه بدقة نسبية غربي كورليوني.

ونحن نقبل هذا التعريف لأنه معقول تماماً. ولا بد أن الجيش الإسلامي تقدم بكثير من الحذر، في ناحية جبلية، فاتجه شمالاً لملاقاة قائد الروم الذي اختار بلا شك بالروم – وقد قامت بدور هام في الثورة على أوفيغيوس لتجميع جيوشه. والتحم الجمعان في منتصف الطريق.

وقد أيد هذا التعريف للموقع، نص غاب عن AMARI. فقد ذكر ابن عبد المنعم في «الروض» (حقن RIZZTANO النصوص المتعلقة بصقلية في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر (1956)، ص 157)، المملك الذي اتجه أسد حتى بلاطة. وقادته المرحلة الأولى المذكورة إلى Calitabellota ومنها تقدم شمالاً بلا شك. ومن المؤسف أنه لم يقع التعرف على المراحل الأخرى التي ذكرها مؤلف الروض. وهي قلعة بلوط – قرى الرُّقُش؟ – قلعة الدب (يلدو أنها سميت كذلك إذ وجد بها دب مروض) – قرية العواويس –

وبالرمو، على ضفاف نهر بليس مستترو (Belice Sinistro). ولما بلغ أسد هذا المكان، بدأ بمطالبة أوفيمبوس بالتسحي وجنوده جانباً، موضحاً له بأنه غير محتاج لعونه، وأن يرفع وأنصاه شارة مميزة، تجنباً لكل خطأ عند التحام القتال. فوضعوا غصناً صغيراً بقبعاتهم.

وجمع بلاطة كل القوات الجاهزة في الجزيرة، روى المالكي رقمًا مبالغاً فيه، فلذكر مائة وخمسين ألف رجل، ولنذكر فقط أنه كان يمتاز على عدوه بالتفوق العددي. ويحتمل أن تكون المعركة قد جددت في منتصف يوليو⁽¹⁾. فهجم بلاطة أولاً بعنف. وكاد أن ييث الرعب في صفوف المسلمين. وقد روى شاهد عيان أن أسداً كان يحمل الراية، وكان ينلو الأدعية بصوت خافت. ثم يادر بتلاوة سورة «يس» التي كانت تعتبر «قلب القرآن». وكانت تقرأ عادة على من كان في النزاع الأخير وعلى الأموات. ثم حرص رجاله قائلاً: «هؤلاء عجم الساحل، هؤلاء عبيدكم. لا تهابوهم»⁽²⁾، وأمر بصده الهجوم. فهزم بلاطة ولجأ أول الأمر إلى آنا (Enna)، وكان يصرف قديماً بقصر يانة (Castrogiovanni). ولم يشعر فيه بالأمن الكافي، فالتحق بقلورية، «فقتل بها»⁽³⁾.

= (سميت كذلك إذ وجد بها طواويس)، وأخيراً بلاطة.

(1) أتيم هذا الاستنتاج على خبر جاء في *Chronique de Cambridge*، وأرخت غزوة صقلية في سنة 635 من تاريخ العالم... في منتصف شهر يوليو، VASLIEV *Byzances et les Arabes*، تدليل الجزء الأول، ص 345. والنيس على المؤلف تاريخ المعركة الأولى بلا شك، بتاريخ بدء الغزو. واعتبر AMARI هذا التاريخ مطابقاً لتاريخ رحيل أسد من مازرة (*Storia*)، ج 1، 396 - 397. وقد جاره VASLIEV في ذلك، بالمرجع المذكور، ج 1، ص 75، وهذا أمر مستبعد إلى حد كبير. فمن المستحيل فضلاً أن يكون قائد جيش إفريقية قضى شهراً في سكوت تام، دون القيام بأية بادرة. وقال النويري حرفياً أن أسداً قضى ثلاثة أيام بمازرة. قال: «لوقام (أسد) ثلاثة أيام، فلم يخرج إليه إلا سرية واحدة فأخذها. فإذا هي من أصحاب فيمي. فتركها، ثم رحل من مازر على تمية قاصداً بلاطة وهو بهرج ينسب إليه» (النهاية)، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 428، وانظر الملحوظة السابقة التي ورد بها النص العربي للمجلة الأخيرة).

ويفسر بطو تقدم تشكيلات القتال، وهو احتياط ضروري خشية الكمائن، أن الاصطدام لم يقع إلا بعد شهر تقريباً من النزول.

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 188. قال المؤلف: «ومعنى قول أسد: هؤلاء عجم الساحل، يعني الذين كانوا هربوا من الساحل لما فتحت إفريقية».

(3) ذكر النويري ذلك بالنهاية، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 428، و«الكامل»، لابن الأثير، ج 5، 187، وابن خلدون، المعبر، ج 4، 425. غير أن AMARI (*Storia*, I, 398) ذكر فقط أنه مات بها. وليس غير محتمل بالمرء أن بلاطة قتل فعلاً. وقد جاره VASLIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 76). فقد ثار أول الأمر صحبة أوفيمبوس قبل الانضمام إلى حزب الإمبراطور، فوجه إليه اللوم، لأنه يحتمل أن يكون سبياً في المصائب التي نزلت بصقلية، وهو لم يقم إلا محالة بالمخاطع من الجزيرة.

وحصل أهل إفريقية طبعاً على غنائم كثيرة، وكتب زيادة الله الأول المأمون يخبره بالنصر⁽¹⁾.

ثم عاد أسد إلى مازرة، ليؤمن بلا ريب الأموال ويتأهب لهجوم جديد. وبعد أن ولّى أبا زكي الكتاني قيادة هذه القلعة التي قامت بدور رأس الجسر، وكانت بمثابة القاعدة القتالية لجيش الحملة، اتجه إلى سرقوسة عاصمة صقلية. وقطع أقرب طريق وأكثرها أماناً، أي الطريق الرومانية القديمة المحاذية لساحل الجزيرة الجنوبي. ولا يبد أنه لاقى مقاومة كبيرة خلال تقدمه، أو أنه قاتل. ولا نعلم كذلك كيف كان موقف المدن الساحلية بالتدقيق، لما مر بها أسد. وروي فقط أن المسلمين فتحوا كثيراً من حصون الجزيرة⁽²⁾، ومن ناحية أخرى، اقتصر المؤرخون على ذكر أسماء المراحل الثلاثة بصورة جافة نسبياً، دون أية تفاصيل، «ثم سار القاضي أسد إلى الكنيسة التي على البحر وتعرف بأفيمية»⁽³⁾، وكنيسة السُّلَّيْن⁽⁴⁾، والقلعة المعروفة بقلعة الكُرَّاث. ونظراً إلى انعدام معلومات أدق حول الموقع، فمن البديهي أنه يصعب جداً، وربما يستحيل تماماً، تحديد هذه الأماكن على خارطة، تحديداً يقينياً ثابتاً. ولا يمكن على أكثر تقدير إلا القيام بتحديدات محتملة مدعومة بصورة متوافقة. لكن بلّ هذا المجهود. وقيل إن إفيمية⁽⁵⁾ هي Licata الموجودة

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 188.

(2) ابن الأثير، الكامل، ص 187، ج 5. وانظر أيضاً ابن خلدون، العبر، ج 4، 425. وقد ذكر عبارة «الكامل»، ذاتها.

(3) النويري، المرجع المذكور، ص 428. والخبر الوحيد الثابت الممكن استخراجه من هذا المقال، وكذلك عودة الجيش إلى مازرة، هو أن الطريق النبعة كانت فعلاً طريق الساحل.

(4) قراءة الكلمة قابلة طبعاً للشك، إذ أن الكتابة العربية لا ترسم الحركات ولا يفيد الصرف شيئاً في هذا المقام. وأكثر من ذلك، ذكرت المخطوطات عدة روايات (انظر AMARI، Storia، ج 1، 399، الملحوظة رقم 1 والنويري، المرجع المذكور، ص 428).

ومن البديهي أن الجدل العربي الموجود (س ل ق) يمكن التفكير فيه. لكن، هل هو نقل محرف لاسم مكان محلي، أو لاشتقاق عربي؟ فمن غير المستحيل، ولو أن ذلك أمر قليل الاحتمال، أن يكون الفاتحون قد أشاروا إلى الموقع المذكور بلفظ عربي يوحي لديهم بصفة أو بمظهر للمكان. ولندكر في هذا الصدد أن (س ل ق) كلمة تفيد فكرة رفع الصوت والصعود، والحرق، والسليخ، الخ... واشتق منها الشُّلُق، وهو لفظ يفيد هيد معراج المسيح (انظر اللسان، مادة سلق، ج 10، 163). فهل أن كنيسة المسليخين كنيسة إخوان المعراج؟

(5) جميع التحديدات المقترحة قائمة على مشابهات تقريبية مفتعلة كثيراً في أغلب الصور، خاصة في النطق، إذ أن المصادر لم تذكر أي خبر مكاني دقيق. واقتراح AMARI (399، Storia، I) أن تعرف إفيمية بـ Licata، ذلك أن الكتابة العربية، كما قال، تسمح بقراءة Finzia، وهذه يمكن أن تقرأ بـ Phintin. وهو اسم Licata قديماً. واقتراح VASILIEV (76، Byzance et les Arabes) «مع كامل الاحتمال»، كنيسة القديس أوفيموس، وذكر

بمصب نهر Salso، وكانت تعرف في العصور القديمة بـ Phintias وقيل إن بها كنيسة القديس أوفيمبوس أيضاً، وعرف البعض موقعها في قلورية (Calabre)، و Pintia قرب مازرة. وحدد موقع كنيسة المسلقين بنقطتين متقابلتين كل التقابل بالنسبة إلى بلدة Licata، هما ⁽¹⁾ Sciacca ورأس La Pietra di San Nicola.

أما قلعة الكُرَّاث⁽²⁾، فتقرر موقعها بين نقطتين متباعدتين كتباع مدينة Palazzolo-Acreide المعروفة بـ Acræe قديماً، وجبل Cratas القديم الموجود قرب قلعة البلوط. ولم يفتح أي تعريف من هذه التعريفات، ولم يسمح أيضاً برواية الأحداث رواية منطقية. ومما لا شك فيه أن أسدًا حاذي طريق الساحل. وقد حمل على تركه، كما حملته على ذلك جغرافية البلاد، قرب مصب نهر جيلة، للإمرام على خط مستقيم، في اتجاه سرقوسة. واستقبل أسد بكنيسة المسلقين التي كانت تقع بلا شك على مسافة قصيرة نسبيًا من سرقوسة حيث بدأ الجزع يتتاب ملط الجزيرة، رسلاً قدموا من العاصمة للتفاوض معه، كما روى النويري⁽³⁾، قال: «ثم سار إلى كنيسة المسلقين فلقية طائفة من بطارقة سرقوسة فسألوه الأمان خديعة ومكرًا». فقد طلبوا الأمان ولم يذكر حرفيًا أنهم حصلوا عليه، لكن أسدًا توقف عن التقدم - وقد تبين فيما بعد أن ذلك كان مطابقًا للغرض الحقيقي الذي كان يرمي إليه العدو - وعدل مؤقتًا عن شن كل هجوم، وكان

= نصًا لـ Métaphraste، وأضاف أنه ينبغي اعتبارها Pintia بالأحرى، حسب رأي Vinc. Epifanio (*La vocca*) *del-Kratas e la prima invasione dei musulmani in Sicilia*, Palermo, 1904.

(1) اعتمد Caussin de Perceval مختلف كتابات هذا الاسم، وفكر في تعريفه بموقع Sciacca، الكائن بموضع Thernae Selinuntinae ثم عدل من هذا التحديد (المرجع المذكور، ص 408). ولم يرض به كذلك AMARI. وهو يرى أن اسم Sciacca من أصل عربي. واقترح تعريفه برأس La Pietra di San Nicola، الذي عرف في مسلك ANTONIN بـ Refigium Gelae، ويعرّس السُّلُوق عند الإبرسي، وهو واقع تقريبًا على بعد ثمانية أميال شرق Licata (*Storia*, I, 399-400).

وذكر VASILEV (المرجع المذكور، ج 1، ص 77) أن Vinc. Epifanio عاد إلى تعريفه بـ Sciacca.

(2) حور AMARI (401-400، *Storia*) الكُرَّاث إلى Acræe، اعتمادًا على المخطوطات، وعلى اعتبارات كتابية ولغوية، واقترح تيمًا لذلك، تعريف قلعة الكُرَّاث بـ Palazzolo. وقال VASILEV (المرجع المذكور، ص 77، الملحوظة رقم 2) عن حق إن «الاعتبارات الكتابية واللغوية التي ذكرها AMARI، لما قال إن لفظة الكُرَّاث تعريف لـ Acræe، مبرودة». لكن سبق له أن رضي بها في النص قبل سطور من ذلك، «فجانب من التصديق»، وعرف AMARI قلعة الكُرَّاث بأنها مدينة Acræ القديمة، وتعرف اليوم بـ Palazzolo-Acreide. وذكر VASILEV أيضًا أن Vinc. Epifanio حذرها بجبل Cratas، وأن مقترحاته رفضت بصورة عامة من طرف NALLINO في (*Rivista degli Studi Orientali*, VIII, 1921, pp. 832-833).

(3) المرجع المذكور، ص 428.

أهالي سرقوسة وكأنهم فقدوا معنوياتهم، واستعدوا للخضوع ودفع الجزية. ولربما تسلم أسد في ذلك الحين مبلغًا يقدر بخمسين ألف صوليدي (عملة صقلية)، وقد تحدث عن هذا المبلغ ⁽¹⁾ Jean Diares de Naples. فاشترى البيزنطيون مهلة للاستراحة ذهبًا، والمفروض أنها ستمكّنهم نظريًا من مواصلة التفاوض قصد تسليم الجزيرة، واستفادوا منها عمليًا لتأمين كنوز الناحية واستكمال الإعدادات الضرورية لإتاحة مقاومة أحسن. وأودعت أموال الكنيسة بقلعة الكُرّاث، واستقبل أهالي الضواحي بالحصون المزودة بأغذية وفيرة. واغتر أوفيموس من ناحيته كبقية الناس، بخصوص مطلب البيزنطيين في الحصول على الأمان، فحرضهم سرًا، وقد دفعه ذلك إلى تعلقه بالدين، و«دخلته حمية الكفر»⁽²⁾، على الصمود والإصرار على المقاومة. والواقع أنهم لم يكونوا محتاجين لتحرّضاته. إذ كانوا يرغبون في ربح الوقت فقط، وقيل إنهم احتالوا لذلك، ونجحوا تمامًا في مساعيهم.

وأدرك أسد بعد أيام أنه وقع العتب به، فعاد إلى الهجوم. وأمر بنهب المنبسط من البلاد، وعاد الجيش بعدد كبير من الأسرى وأنواع مختلفة من الأموال. ومن المحتمل أن يكون بعد الإحاطة بقلعة الكُرّاث - لم يرو لنا أنه اقتحمها - قد تقدم لضرب الحصار على سرقوسة.

كانت سرقوسة تقع في جزيرة أورتيجيا (Ortigia) الصغيرة، وقد كانت من أشهر حواضر العالم القديم. وكانت تتمتع بتحصينات غالبًا ما برهنت على صمودها. وما عد جيش أسد قط أكثر من عشرة آلاف جندي في البداية، وتناقص عدد رجاله لما بلغ أسوار المدينة، بسبب المعارك التي نشبت والحاميات التي بقيت في المواقع المحتلة. وكان تنقص الجيش أيضًا عدة الحصار وما يكفي من السفن لمحصنة المدينة. ولا شك أن أسدًا طالب بالإمدادات.

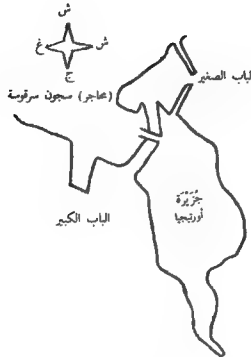
هذا، وقد ذكر ابن الأثير أنه استولى على غيران كثيرة كانت تحيط بالمدينة⁽³⁾، بمعنى

(1) انظر Jean Diares de Naples (R.I.S., t. I, 2^e partie, p. 313) Cui graeci resistere non valentes, et intra claustra ejusdem civitatis co angustati valde, quinquaginta millia solidorum persolverunt in tributum.

سلم هذا المبلغ إلى أسد. فلذلك، لم يقع هذا التسليم في وقت آخر. وهذا ما أكده ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 187.

(2) الثوري، المرجع المذكور، ص 429.

(3) جاء في الطبقات الثلاثة للكمال لابن الأثير (طبعة Tornberg؛ وطبعة بولاق، القاهرة، 1375 هـ، ج 5، 187) =



رسم مقتبس عن الدليل الأزرق لصقلية.

أنها كانت مقاطع حجرية معروفة هيئت أحسن تهئية، وما زالت إلى اليوم تبهج السياح، فلم تكن سوى المقاطع القديمة المزودة لأثينا المنافسة لسرقوسة، بالمواد الضرورية لمعاملها الكثيرة. وكانت هذه الأماكن بلا شك، بمثابة الملجأ المعتبر للجيش، لكن المدينة ذاتها كانت ممنوعة عليه بحائط لا ثلثة فيه، كان يصل المرسى الكبير بالمرسى الصغير⁽¹⁾.

وحاول المهاجمون محاصرة المدينة بالوسائل التي كانت لديهم، لكن الغريب في الأمر أنهم تألموا من الحصار. وقد احتاط المحاصرون فعلاً في جمع أغذية الناحية كلها بالمدينة، فاحتاج المحاصرون لها احتياجاً كبيراً. وروى المالكي⁽²⁾ عن سليمان بن

= «عمراناً كثيرة». وقد لاحظ FAGNAN في ترجمته (ص 189) بحق أن هذه العبارة «لا تقبل من الوجهة النحوية»، فاتبعنا AMARI (I, 402 nota 2) الذي صححها إلى «غيراناً كثيرة»، وهو إصلاح مطابق لما جاء في مخطوطة باريس.

(1) هكذا سماه النويري (المراجع المذكور، ص 429). انظر الرسم. وشأن سرقوسة، انظر G.E. ORTOLANI *Nuovo dizionario geografico, statistico e biografico della Sicilia antica e moderna*, pp. (141-143).

(2) الرياض، ج 1، 188 - 189. لم يذكر المالكي أي تاريخ. لكن لا بد أن المجاعة جلت في بداية الحصار، لما =

سالم⁽¹⁾ قاضي صقلية حتى وفاته (من 894/281 إلى 902/289)، وأخبرنا أن المحاصرين (بالكسر) بلغ بهم الأمر إلى حد أكل لحوم خيلهم. فثار الغضب داخل الجيش عند ذلك. وتوجه الجند إلى فقيه ثقة هو محمد بن قادم⁽²⁾ وقد تتلمذ إلى يحيى بن سلام وأسد نفسه، ليدعو شيخه إلى الإقرار بفشل العملية، ويأمر بالعودة إلى إفريقية. ولذا، فقد الجيش معنوياته تمامًا. لكن أسدًا بقي صامدًا في عزمه. وخطبه ابن قادم قائلاً: «ارجع بنا إلى إفريقية فإن حياة مسلم واحد أحب إلينا من جميع المشركين». فأجابته: «ما كنت لأكسر غزوة على المسلمين وفي المسلمين خير كثير». ولم يشاطره القوم هذا المنطق، أو بالأحرى هذا الإيمان. فازداد الحق، وهدد أسد بحرق السفن. فغضب ابن قادم وقال له: «على أقل من هذا قُتِل عثمان بن عفان». فطفح الكيل. ولم يتردد أسد في الأمر بجلده، فعاد الهدوء إلى نصابه.

وخلال عودة الهدوء، لا بد أن الإمدادات وصلت من إفريقية، وتضخمت بمن انضم إلى الجيش من المتطوعين الأندلسيين وغيرهم⁽³⁾، فقامت بدور حاسم للرفع من معنويات الجيش، وتزويده خاصة بوسائل أحسن للعمل. فدخلت الحرب عند ذلك مرحلة أكبر نشاطًا. وبالفعل، قدمت نجيدات أيضًا على المحاصرين (بالفتح). وذكر ابن الأثير⁽⁴⁾ أن والي بلرم حاول فك الحصار عن العاصمة بجيش كبير.

= تبين للجيش أنه لم يعد قادرًا على التمسك من البلاد. ولا ريب أنها وقعت قبل وصول الإمدادات من إفريقية، مما سمح بالوصول على بعض الانتصارات وحل مشكلة التموين. وذكر النويري أن الجيش رفض قبول عروض أهل مرقوسة لرفع الحصار، ويبدو أن أسدًا رغب في ذلك.

(1) انظر بشأنه، الطبقات، أبو العرب، ص 147 - 148؛ وبخاصة حياض، المدارك، ترجمة رقم 57.

(2) اشبه الأمر على M. AMARI (Storia, I, 403, note 2) بخصوص محمد بن قادم، فظن أنه سحنون بن قادم الذي سبق الحديث عنه. وانظر «الطبقات»، أبو العرب، ص 114. فقد أشار إلى أنه عارض شيخه الذي اضطبه إلى صقلية، فجلد لذلك. وانظر كذلك أبا العرب، الطبقات، ص 37 - 39، بشأن شيخه يحيى بن سلام المتهم بالدعوة إلى الإرجاء، وقد ألف كتابًا في التفسير توجد منه نسخة مخطوطة في تونس، وانظر أيضًا أبا العرب، الطبقات، ص 37 - 39.

(3) تحدث ابن الأثير (الكامل، ج 5، 187)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 426) عن إمدادات وجهت من إفريقية لا غير. لكن النويري (المراجع المذكور، ص 429) قال: «وأنته الأساطيل من إفريقية والأندلس»، ولا حظ ابن حداري (البيان، ج 1، 103): «وجاءته الإمداد من إفريقية والأندلس وغيرهما». ولا يمكن أن تتعلق الأمر طبعًا بتدخل رسمي من الأمويين بقرطبة، إذ لم يكن لهم أي سبب لتأييد المشروع الأغلب أو المساعدة فيه. فلم يعد الأمر أن يكون من عمل المتطوعين القادمين للجهاد ويحملهم أنهم جاؤوا من سواحل الأندلس وكذلك من إفريقيا.

(4) قال: «ولحقه إمداد من إفريقية فساد إليهم والي بلرم في صاكر كثيرة فختلق المسلمون عليهم...» (الكامل، =

وقد تم من بيزنطة إمدادات أيضًا وكذلك من البندقية. وكان تدفق القوات برًا وبحرًا، معًا من قبل بلا شك. فتحصن المسلمون وراء خندق واسع، وحفروا أمامه حفرة كثيرة. فانطلت الحيلة على البيزنطيين، رغم أنهم كانوا يستعينون عادة بهذه الوسيلة لتحطيم هجمات الخيالة. فلم يصدّ هجومهم فقط، بل تكبدوا خسائر فادحة، وقتلوا بلا شفقة. فاعتد أسد بهذا النصر، وشدد الحصار على سرقوسة. وأشعلت النار في الأسطول⁽¹⁾ الذي قدم لنجدتها، وتكبّلت حاميتها خسائر فادحة. وعرضت سبط المدينة للتفاوض لرفع الحصار، وذلك بلا شك بعد إخفاق محاولة فكه. ويبدو أن أسدًا أظهر هذه المرة استعدادًا أكبر. لكن جيشه انتشى بالنصر، فأراد مواصلة القتال⁽²⁾.

فأساء له ذلك، إذ لم يزل الحصار مستمرًا دون نتيجة كبيرة في الجملة، رغم الانتصار - منذ ما يزيد عن سنة، فانتشر الوباء بين المسلمين ومات أسد بسببه، لا متأثرًا بجراحه، كما قال بعضهم، في صائفة 828/213⁽³⁾. فانهزل الجيش لموته، إذ حرّمته

= ج 5، 187) هذا نص غامض شيئًا ما. ولا نعلم هل أن والي يلزم حاول قطع الطريق على الإمدادات الإسلامية التي قيل إنها نزلت بمازرة؟ أو بالأحرى إن الإمدادات نزلت قرب سرقوسة، فقاتلهم وجيوش أسد في نفس الوقت، محاولًا لك الحصار من العاصمة. ويبدو أن هذا الافتراض أكثر احتمالًا.

وذكر ابن خلدون (العير، ج 4، 426) أن الإمدادات قدمت من إفريقية وذهبت لمحاصرة يلزم. هذا خطأ بلده، وقد سبق لـ M. AMARI أن شهر به (Storia, I, 405, note 1).

(1) ابن حلفاري، الليان، ج 1، 103.

انظر بشأن النار الحارقة واستخدامها، تأليفًا متقدمًا، لكنه ما زال مفيدًا، كتبه M. FAVÉ و M. REINAUD (Du feu grégois, des feux de guerre et des origines de la poudre à canon, Paris, 1845) وبحثًا لـ C. ZENHOLIS (Le feu grégois et les armes à feu des Byzantins, Byzantion, VIII, 1932, 265, et s.). و M. CANARD (Textes relatifs à l'emploi du feu grégois chez les Arabes, B.E.Z., Alger, XXVI, 1946, pp. 3-8).

نسب اختراع النار الحارقة إلى مهندس معماري يوناني يدعى Callinique، هاجر من الشام إلى بيزنطة. وربما يعود اختراعها إلى سنة 673. ولعلها تركبت من خليط متفجر أسامه ملح البارود (انظر REINAUD و FAVÉ، المرجع المذكور، ص 100 - 132). ومكنت سنة 678 من إحراق الأسطول الإسلامي وإنقاذ بيزنطة (OSTROGORSKY، ص 155، Histoire de l'Etat Byzantin). وقد ثبت استخدامه عند العرب منذ القرن الثامن (انظر بحثًا لـ M. CANARD).

(2) النوري، المرجع المذكور، ص 429.

لم تنفك المصادر على السب ولا على تاريخ موت أسد، ولا على مكان دفنه. وقد أُرِخ ابن وادرن موته في ربيع الثاني 19/213 - 17 جويلية 828 (عن ابن رشيقي، التاريخ، عند AMARI، Biblioteca, ص 541) في «كتاب الميرون»، ص 372، وابن ناجي، (المعالم، ج 2، 17) عن المالكي.

أُرِخ ابن حلفاري (اليان، ج 1، 104) موته في رجب 15/213 سبتمبر - 14 أكتوبر 828.

وأُرِخ النوري (المرجع المذكور، ص 429) موته في شعبان 15/213 أكتوبر - 12 نوفمبر 828. =

من قائد نزيه عظيم، فبدأ رهائن الروم في الفرار، مما يعادل عملياً نقض الاتفاقات المبرمة مع المدن التي استسلمت. وهو أمر يشكل أيضاً علامة ثابتة لانخفاض صيت الأفارقة، وتبدد الخشية التي كانوا يثيرونها. وبدأ الموت يحصد المسلمين حصداً⁽¹⁾. لكن الجيش استمر في صموده. وتولى قيادته محمد بن أبي الجوارى الذي بذل أقصى جهده لإخضاع المدينة المحاصرة⁽²⁾.

ومن سوء حظه - بعد موت أسد، أي في نهاية الصيف، كما ذكر النويري⁽³⁾ - أن وردت في سنة 828، على سرقوسة، من بيزنطة والبندقية، إمدادات جديدة بحراً وبراً. وفي نفس الوقت، (آخر جمادى الأولى 213 / منتصف أغسطس 828) - يحتمل كثيراً أن يكون قد تم تدبير هذا الأمر والتفاوض في شأنه - وقع هجوم على سواحل إفريقية بين أوتيك وقرطاجة، قام به الأسطول الكارولنجي بقيادة الكونت بونيفاس حاكم لوك (Lucques)⁽⁴⁾. ومن ناحية أخرى، كان يبدو أن الثورة الداخلية بدأت تكتسي مع

= وألوح ابن الأثير (الكامل، ج 5، 187)؛ وابن الأبار (العلّة، عند AMARI، Biblioteca، ص 332) في سنة 22/213 مارس 828 - 10 مارس 829، بلون أي توضيح آخر.

وألوح أبو العرب (الطبقات، ص 83) موته في سنة 11/214 مارس 829 - 27 فبراير 830.

وذكر عياض (المبارك، ترجمة أسد، رقم 7) أن تاريخ موته في سنة 828/213 - 829، و214 ج 829 -

830، و 832/217. وذكر ابن ناجي أيضاً أن سنة 217 وروث كتابه لموته. وينبغي ربط هذا التاريخ بخبر

مفاده أن أسداً دفن في بلم التي لم تفتح فعلاً إلى سنة 831. ولم يذكر ابن خلدون أي تاريخ.

ودوى ابن الأثير أن أسداً مات بالوباء، أما النويري، فقال إنه المرض فقط، وذكر ابن ناجي أنه مات

متأثراً بجراحه.

ودوى ابن خلدون أنه دفن بـ Bnna. وجاء بكتاب العيون أنه دفن قرب سرقوسة، وأن قبره بقي معروفاً

في عصر المؤلف. وأشار الهروي في «كتاب الإشارات إلى معرفة الزيارات»، ص 54، الترجمة ص 124، إلى

قبره، كمزار يحج إليه، وأنه زاره بنفسه في صقلية، في نهاية القرن الثاني عشر، وكان يقع بين قطانية (Catane)

وأنا (Bnna).

(1) ابن هلدري، البيان، ج 1، 104.

(2) النويري، المرجع المذكور، ص 429.

(3) دلنا على هذه التجدلات André DANDOLE (السنة 828، XII، 148، *Chronica, R.I.S.*) و Jean DIACRE،

Chronica Venetum، في M.G.H.، ج 7، 16 (ينبغي ربط هذا الحدث بالطلب الثاني الذي قدمه الإمبراطور

إلى البندقية حتى ترحله له سنناً)؛ والنويري، المرجع المذكور، ص 429، وقد أكد أن التجدلات المذكورة

وجهت عن طريق البحر والبر - عبر قلورية؟ - بعد موت أسد. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 187) نفس

الشيء، مع أنه كان أقل دقة. وهكذا، قامت بيزنطة بمحاولتين، بمساعدة البندقية، لفك الحصار على

سرقوسة، الأولى سنة 827، والثانية سنة 828.

(4) انظر ص 228 و 232. وهذا ما قاله EINHARD (397-396، *Annales*) وكان يورخ في سنة 828، وهو

متعلق بهذه القضية: «كان الكونت بونيفاس آنذاك مكلفاً بحماية جزيرة كورسيكا. فاصطحب أخاه برشار =

عبد السلام بن المغرج، قوة جديدة، فاستحال على زيادة الله الأول رد الفعل. لذلك، لم يكن جيش إفريقية مخيراً. وقد امتحنه الوباء امتحاناً عسيراً، ودب فيه الكلال، وكان يخشى أن تقضي عليه قوات كانت تفوقه عدداً، فعزم على العدول عن الحملة، ولم يكن أسد يريد تحطيمها مهما كان الثمن والاتحاق بإفريقية. وتبعاً لذلك، فإن جهود بيزنطة

= (Berchiale) وبعض كوتات توسكانة الآخرين، وذلك للإحاطة بكورسيكا وسردانية في أسطول صغير. وبما أنه لم يثر على قراصنة (piratam) في البحر، فقد اتجه إلى إفريقيا، ونزل بين أوتيك وقرطاجة، فلاقى عدداً وفيراً من الأهالي اجتمعوا عليه فجأة. فجد القتال، فهزمهم في أكثر من خمس معارك وحملهم على الفرار، وبمدا قتل منهم خلقاً كثيراً، عاد إلى مراكبه، ولم يفقد سوى بعض أفراد من رجاله ذهبوا ضحية لإقداهم. وسرى فزع كبير بين الأفارقة إثر هذا الالتحام.

والاحتمال ضعيف جداً أن تقول على هذا النحو عملية محدودة لحماية سواحل كورسيكا وسردانية من القراصنة، إلى هجوم مطلق، بعيداً جداً عن توسكانة، وبمجرد الصدفة. إن تعاون الإمبراطورين، إمبراطور الشرق وإمبراطور الغرب، لم يكن دائماً متسقاً تماماً. وسرى ذلك بخصوص باري. لصد هجمات المسلمين، لكنه كان موجوداً فلا يستبعد إذن أن يكون ملك بيزنطة الذي طلب المساعدة من البندقية، قد طلب في نفس الوقت من زميله بالغرب القيام بعمل ما من جانبه. ومن الممكن جداً أن يلتبس الأمر على مؤلف الحوليات بخصوص عملية غربية في جملتها، كانت موجهة على سواحل إفريقية، وبعمليات أكثر تقليدية، موجهة على القرصان، والواقع أنه لم يلاق القرصان، وأن النزول وقع قرب قرطاجة. يا لها من صدفة!

لكن MANFRONI لا يرى أن هجوم بونيفاس كان عملية تفصيل. قال: «Io non trovo in tutto racconto» (Storia della marina italiana, I, 43) «nessuna prova d'una meditata diversione».

ولنصف أن بونيفاس ولي على كورسيكا من طرف لويس الثاني، وكلف بالدفاع عن ممتلكات الفرنجة البحرية، بما في ذلك سرديات.

انظر (La Sardegna medievale, p. 37) E. BESTA، و (Vie de Louis II, M.G.H., II, 632).

ولم يمنع ذلك AMARI من اختبار هجوم بونيفاس بأدر إيطالية للتفصيل. قال: «D'altronde gli assediati non potevano sperare nuovi aiuti d'Africa, dove in quel medesimo tempo gli Italiani sapevano osato portar la guerra» (Storia, I, 407).

وارتكب فضلاً عن ذلك خطأ أشنع لما التبس عليه موقع النزول الذي قام به بونيفاس، بين أوتيك وقرطاجة، بصورة اعتباطية جداً، وذكر أن الروم نهبوا ضواحي قصر الطوب قرب سوسة، وقد روي أن محمداً بن سحنون الذي كان قتيلاً اكتسب شهرة أبيه أو بكاد، شارك فيه. واعتمد AMARI ما جاء في ترجمة محمد بن سحنون كما رواها الليدي (توفي سنة 1049/440)، وذكره المالكي في «الرياض» (ج 1، 348)، فبين أن محمداً خرج إلى رباط قصر الطوب (ذكر AMARI قصر الطوب خطأ) للاختلاء والتعبد (للعباداة والحرص)، فباغتته الروم بهجومهم، ولم يرد تضييع الوقت في البحث عن فرس يسوسة، فشارك في صلهم على يقاتله. وهذا لم يمنع AMARI من القول: «Pare che nub. b. Sahnum fosse ufficiale della milizia» (Storia, I, 408, note I). وقضلاً عن ذلك، ولد محمد بن سحنون سنة 817/202، فلم يستطع سنة 828، وكان عمره أحد عشر عاماً، المشاركة في صد الروم، ولللخروج من هذه الصعوبة، افترض AMARI أن تاريخ مولده خاطئ. فيعتدل الافتراضات بلا سبب، يمكن طبعاً تأويل النصوص حسب الهوى.

التي لا يمكن اتهامها بالإهمال وسوء النية⁽¹⁾، يبدو أنها كادت أن تكلل بالنجاح، وقد دافعت عن موقع صقلية الذي يكتسي لا محالة أهمية بالغة بالنسبة إلى تجارتها وأمنها.

فالتحق الأفارقة إذن بمراكبهم، ورفعوا القلاع بعد ترميمها. وقد أوضح النويري أن الأسطول البيزنطي وأسطول البندقية اعترضوا سبيلهم عند مفارقة المرسى الكبير. ولما يسوا من القدرة على المرور، عادوا أدراجهم.

فلو تمكنوا من النفاذ عبر أسطول العدو، لكان من المحتمل جدًا أن تتوقف مغامرتهم الصقلية عند هذا الحد. ولكن لم يكن لهم خيار آخر غير التوغل أكثر داخل البلاد. فأحرقوا مراكبهم لتجنب سقوطها في قبضة النصارى، واتجهوا بقيادة أوفيمبيوس عبر الجبل بحثًا عن ملجأ، وكانوا مرهقين مثقلين بمرضاهم. فكيف كان عددهم آنذاك؟ وكيف كان حجم خسائرهم؟ لم يجب أي مصدر عن تساؤلنا. وقد انفرد ابن خلدون بذكر خبر ميبهم، فلاحظ قائلاً: «ثم أصاب معسكرهم الفناء، وهلك كثير منهم»⁽²⁾. وبلغ الأفارقة مَنَّاو⁽³⁾ (Mineo)، وهي قلعة تقع بأعلى قمة مرتفعة، على بعد مسيرة يوم في الشمال الغربي من سرقوسة، ومن المؤكد أن ذلك تم بعد مشاق كبيرة وعبر منطقتي البراكين الخاملة. ومن حسن الحظ أنهم استولوا عليها بعد حصار دام ثلاثة أيام.

وانتهى أمر الوياء أيضًا. فتمكنوا من الاستراحة واستجمعوا قواهم.. ثم بادروا بالقتال من جديد. فوجهوا كتيبة للاستيلاء على جرجنت (Agrigente)⁽⁴⁾ بالساحل

(1) لكن ليس هذا رأي C. MANFRONI الذي اتهم بيزنطة بأنها استعملت خاصة أسطولها وقواتها لإخضاع إيطاليا أكثر من محاربة المسلمين: «e che, se esso avesse voluto, la potenza araba nel Mediterraneo» (*Storia della marina italiana*, I, 35) «sarebbe stata in sul nascere».

(2) العبر، ج 4، 426.

(3) انظر بخصوص مَنَّاو، AMARI (409-410)، و (*Storia*, I, 82-83)، و (*Byzance et les Arabes*, I). وقد وضعت في القرون الوسطى تحت بركة القديسة أغريبين (Ste Agrippine) التي نسبت إليها كرامات، من بينها هزيمة العرب.

(4) سميت جرجنتي حتى عام 1927، ثم استعادت بعد ذلك اسمها القديم (ورد هذا الخبر بمعجم لاروس وبالذليل الأزرق). وأحسن وصف لما كانت عليه المدينة من خراب، رواء الداودي الذي خصص وصفًا مطولاً لها (كتاب الأموال، فصل خاص بصقلية، النص والترجمة في (*Etudes d'Orientalisme dédiées à la* *mémoire de Lévi-Provençal*) ج 2، 416-436/426 - 444، بقلم ح.ح. عبد الوهاب وفرحات الدشراوي). وجاء به أن هذه «القلعة كانت تقع على بعد ثلاثة آلاف ميل من البحر، وكانت خربة في أرض بور، لما فتح المسلمون البلاد وأخضعوها (فتح وعُثرَ بالمسلمين)». وتقاضى وتنازع المعمرون المستقرون بها باستمرار.

الجنوبي، وكانت في حالة تدهور كامل، فاستولوا عليها بلا صعوبة. وذكر ابن الأثير⁽¹⁾ أن هذا النصر قوى عزائم المسلمين وأعاد إليهم بهجتهم. وترك المسلمون حامية بمنار، واندفعوا مهاجمين قصر يانة، وقد عرف قديمًا بـ (Castrum Bonnac)، وكان من أعظم القلاع الطبيعية في الدنيا، وتعرف اليوم بـ (Bonna)⁽²⁾ وقد وصفت بأنها «جنان صقلية»، لما كانت تتحده للرائي من مشاهد.

وهنا ضرب القدر موعدًا لأوفيمبوس، وقد هزأ به مواطنوه، إذ ظن أخيرًا أن نجمه في طلوع. فقد جاء فعلاً ممثلون عن المدينة لملاقاته معبرين له عن مناصرتهم لأفكاره. وقالوا له: «نكون نحن وأنت والمسلمون على كلمة واحدة ونخلع طاعة الملك»⁽³⁾. وهذا المبدأ - الذي اندلعت بموجبه الثورة وقد اتفق عليه مع زيادة الله الأول - قبل رسميًا على هذا النحو، فلم يبق سوى ضبطه نصًا وتفصيلًا. فطلب ممثلو سلطة قصر يانة من أوفيمبوس، منحهم يومًا «لينظروا فيما يصلحون عليه»⁽⁴⁾، وانفقوا معه على ساعة اللقاء المقبل ومكانه. فتقدم أوفيمبوس من الغد رفقة عدد محدود من الجنود. فسجد أمامه ممثلو قصر يانة، طبق التقاليد البيزنطية وقبلوا الأرض، متظاهرين بمبايعته بالملك. لكن السلاح كان مخفيًا في باطن الأرض، فأخرجوه وقتلوه⁽⁵⁾.

ولم يبق للأفارقة إلا الاستيلاء عليها عنوة. ولم يكن الأمر هينًا، لا فقط لأن المدينة كانت منيعة، نظرًا إلى موقعها، لكن لأن بيزنطة عجلت بتوجيه إمدادات عظيمة إليها، ومن المحتمل أنها كانت تتركب من الأرمن بالخصوص، بقيادة قائد مقتدر اسمه

(1) الكامل، ج 5، 187.

(2) تسمت أول الأمر Castro giovanni (قصر يانة) وتعرف بهذا الاسم عند AMARI (I, 411) (Storia) - وقد علل اشتقاق هذا الاسم بتأثير العربية عليه - وكذلك كان رأي VASILIEV (I, 83) (Byzance et les Arabes).

(3) الثوري، المرجع المذكور، ص 429.

(4) الثوري، المرجع المذكور، ص 430.

(5) هذه رواية المصادر العربية، ورواية ابن الأثير والثوري بالخصوص. وكان ابن خلدون أكثر إيجازًا. وروى عن Le Continualleur de Théophraste (Chronographia، ص 83)، أن أوفيمبوس قتله على أبواب سرقوسة، أخوان نظاهرا بتقديم مراسم الملك له. وبما أن الرواية اليونانية، باستثناء المكان، لا تتعارض تمامًا مع الرواية العربية، فقد مزج AMARI مختلف المعطيات منفصلًا لا محالة (Enna 412-411) (Storia).

ولا حظ: Fr. GABRIEL (1957)، *Rev. de la Méd., Alger*، *Histoire et Culture de la Sicile Arabe*.
p. 245 أن اسم أوفيمبوس وجد في Calatafimi (= قلعة أوفيمبوس) المشهورة بانتصار غاريبولي مع «الآلف» من رفاقه.

تيودوت⁽¹⁾ (Theodote)، وقد كان وانقأ من نفسه ومن نواته، فبدأ القتال في الفضاء العريض. فهزم هزيمة نكراء، وترك في ساحة الوغى عددًا كبيرًا من القتلى، ومن الأسرى منهم تسعون بطريقًا، فوجب عليه الاحتماء بالقلعة. وابتهج الأفارقة لذلك، واعتقدوا بلا شك بعد انتصارهم، أن وضعهم صار قويًا في الجزيرة بصورة كافية، فضربوا السكة، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في المعسكر. ولدينا فعلاً درهم⁽²⁾ مؤرخ في سنة 829/214 - 830، وقد ضرب في صقلية باسم زيادة الله الأول ومحمد بن أبي الجوارى. ولم يضرب هذا الدرهم قطعًا لا يمتنا ولا بجرجت اللتين كانتا بيد المسلمين، ولم تكن بهما إلا حاميات قليلة العدد لكنه سك قرب قصر يانة حيث عسكر أكثر الجنود والقائد الذي نقش اسمه على القطعة.

ومات هذا القائد في بداية سنة 214 (11 مارس 829 - 27 فبراير 830). فكان ذلك إشارة لانقلاب الوضع. والقائد الذي خلفه زهير بن غوث⁽³⁾ كان أثل حظًا في المعارك التي واجه فيها تيودوت الذي بادره بالقتال. وكان جيش إفريقية يتمون من البلاد، فقرر منعه من ذلك. وخرجت كوكبة من الأفارقة بحثًا عن الغنيمة، أي المؤن، فاعترض سبيلها وهزمها. فخرج زهير بن غوث من الغد بجيشه كاملاً. وجمع البيزنطيون من ناحيتهم جميع قواتهم وقد انضم إليها مجندون جدد «اجتمعوا وحشدوا»⁽⁴⁾. والتحم الفريقان من جديد، فكان النصر من نصيب البيزنطيين. وخسر الأفارقة ما يقرب من ألف رجل، فترجعوا إلى معسكرهم وأحاطوه في الحال بخندق.

فصاروا محاصرين (بالفتح) بعد أن كانوا محاصرين (بالكسر). وتواصل القتال

(1) اعتبر AMARI وتبعه في ذلك VASILEV (Byzance et les Arabes, I, 86) أن تيودوت هو القائد الوحيد المستحق لهذا الاسم، وقد وجهته يزنطة منذ بدء الحرب. قال:

(Storia, I, 413) «e fu in questa guerra il solo capitano degno del nome appo i Bizanti».

وقال النوري إن جيشه تركب من الألمان وغيرهم. واقترح AMARI تصحيح «من الألمان»، وقوله قابل للتصديق.

(2) القطعة رقم 840، 352 - 353، ج 2، Catalogue. وانظر أيضًا AMARI، Storia، ج 1، 414، ملحوظة رقم 2.

(3) هكذا سمي في «الكامل»، لابن الأثير، ج 5، 187؛ وجاء في «النهاية» للنوري (المرجع المذكور، ص 430) زهير بن بَرْثوث؛ وفي «العبر» لابن خلدون، ج 4، 426، زهير بن هوف. ولم يقل ابن عساري شيئاً عنه.

(4) الكامل، لابن الأثير، ج 5، 187. ويمكن أن نستخلص من قول ابن الأثير الذي وصف المعركة أن المقاتلين وقفوا صفوفًا لبدة المعركة (تصافوا).

وبدأت المون تقل. فقرروا عند ذلك الخروج⁽¹⁾ وحاولوا مباغنة معسكر البيزنطيين ليلاً. فعلم هؤلاء بالخبر واستعدوا لذلك. وغادروا معسكرهم، وهجموا من كل حذب على الأفارقة الذين بوغثوا وهم يحاولون تنفيذ فكرتهم، وقتلوا تقتيلاً. واعتصم من نجا منهم بمناء حيث بادر البيزنطيون بمحاصرتهم بصورة جعلتهم يقدمون على أكل دوابهم وكلابهم. وعلمت حامية جرجنت بهذه الأخبار المحزنة وشعرت بمعجزها عن نجدة مناء، فعزمت على نهب المدينة والتقهقر إلى مازرة. فقال ابن خلدون إن الوضع تطور بصورة تضرر فيها الأفارقة سنة 829/214 - 830، «إلى أن أشرافوا على الهلاك»⁽²⁾.

وهكذا، وبعد سنتين من التزول بمازرة، لم يسجل الأفارقة أي نصر حاسم فحسب، بل تحتم عليهم مكافحة الوباء والمجاعة وعدو عنيد لم يأل جهداً للقضاء عليهم. وقد جعلهم الإيمان الذي زرع فيههم أسد يصمدون لا غير. لكنه لم يجنبهم المرور بفترات من اليأس وإبداء الرغبة في العودة إلى إفريقية. فوقعوا في مصيدة صقلية. ولم يرد أعداؤهم رميهم في البحر - ومنعوه عليهم - بل القضاء عليهم. وفي منتصف سنة 829 - 27 فبراير 830، كان يبدو أن الساعة التي ستسلمهم فيها المصيدة إلى أعدائهم قد اقتربت. وتم إنقاذهم في آخر لحظة، نتيجة لتضافر الصدف.

ولاية بلرم وخضوع الجزء الغربي من الجزيرة (216 - 226 / 831 - 841):

برز في بداية سنة 215 (28 فبراير 830 - 17 فبراير 831) حدثان أسفر عن توافقهما الزمني انقلاب تام للوضع: نعتي وصول إمدادات من إفريقية، وستعود إلى ذلك، وقدم أسطول أندلسي هام⁽³⁾، خرج من طرطوزة للقيام بحملة خاصة على «بلاد

(1) أخبطا (Vasilva, I, 87) *(Byzance et les Arabes)* لما قال إن الأفارقة غادروا معسكرهم ليلاً للفرار.

(2) ابن خلدون، العبر، ج 4، 426. وقال ابن الأثير نفس الشيء (الكامل، ج 5، 187)، لكنه أوضح: «ودام الحال كذلك إلى أن دخلت سنة 214 وقد أشراف المسلمون على الهلاك، مما يحمل على تأريخ هزائم الأفارقة في سنة 213. وهو أمر مستحيل لأن الأقوال أجمعت على أن هذه الهزائم بدأت بعد موت محمد بن أبي الجواردي الذي توفي في بداية سنة 214.

(3) أرخ ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188)؛ وابن حناري (البيان، ج 1، 104) وصول الأسطول من الأندلس سنة 214، لكنهما أرحا تدخل فرغلوش سنة 215. وبما أن مناء حررت في جمادى الثانية 215 / أوت 830، فلا يمكن تأريخ نزول فرغلوش في صقلية إلا في الربيع - حيث إن الشتاء غير ملائم لصنائه - أي في بداية سنة 215. ويبدو لنا هذا التاريخ أكثر معقولة. وأرخ أيضاً ابن عبد المنعم الحميري (الروض، متخبات متعلقة =

الروم⁽¹⁾ فأرسى في طرابنة، بسبب الرياح المعاكسة. وكان قائد الأسطول أصْبَغ بن وكيل، بربريًا من هواره، يُعرف بِفَرْعُلُوش. ووصل كذلك شخص يدعى سليمان بن عافية من طرطوزة مع بعض السفن الأخرى⁽²⁾ ولربما لم يكن سوى مساعد للقائد الأول. وجاء هؤلاء الأندلسيون للقتال دون رغبة منهم تقريبًا ولحسابهم الخاص، فاستجد بهم المحاصرون في مناو. وبدأت المحادثات فطلب الأندلسيون الاعتراف لفرغلوش بالانفراد بالقيادة، وطلبوا الخيل. وأبرم الاتفاق، فتهب فرغلوش البلاد التي مربها وخربها. ويحتمل أنه لاقى مقاومة ضعيفة بسبب ما أنزل في وقت واحد من إمدادات قدمت من إفريقية - وبلغ مناو بلا صعوبة، وقاتل تيودوت قرب أسوارها في جمادى الثانية 215/أغسطس 830⁽³⁾،

= بصقلية، حققها RIZZITANO في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، (1956)، ص 168 - 169 تدخل أهل الأندلس في سنة 215، دون أي توضيح آخر.

وروى ابن عساري أن أسطول فرغلوش كان يعد ما يقرب من 300 مركب. وذكر ابن الأثير نفس العدد، وأغاب إليه التجلات التي وجهتها إفريقية. ولم تجد المصادر الأخرى أي رقم. وتحدث ابن عبد المنعم الحميري (المرجع المذكور، ص 168) عن «عدد كبير» من السفن. و AMARI الذي جراه VASILIEV (127، *Byzance et les Arabes*)، اعتمادًا على أن المشرة آلاف رجل الذين نزلوا مع أسد، نقلوا على 100 مركب، قدر أن التجلات الواصلة إلى صقلية، تراوحت بين 20 000 و 30 000 جندي. ويبدو لنا أن هذا الرقم مبالغ فيه جدًا. فلا يفهم إلا بمصر كيف أن مغامرًا كفرغلوش يمكنه الحصول على 300 سفينة، كما ذكر ابن عساري. ومن النادر جدًا أن يجمع ملوك عظماء مثل هذا الأسطول في التاريخ البحري للبحر المتوسط في العصر الوسيط. حتى ولو أضفنا التجلات التي وجهها زيادة الله الأول، فإن هذا العدد يبقى مبالغًا فيه جدًا. ولم يقدر أمير إفريقية إلا أن يجمع 100 سفينة، عام 212 فعلاً، لا لترجيته مجرد إمدادات بل لنقل الجيش بأكمله. ولا ينبغي المدلول عن تقديم أي عدد. وكل ما يمكن تسجيله هو أن أسطول فرغلوش كان هامًا. ولربما ظهر هامًا جدًا بالنسبة إلى مغامر، في نظر معاصريه، وهذا ما يفسر المغالاة التي استهدف لها. ولنلاحظ أخيرًا أنه جاء في كتاب الأموال للداودي في (*Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de* Lévi-Provençal, II, 413، إشارة إلى هذه الحملة. ومن المؤلف أنها لم تأت بتوضيح معين يستحق الذكر.

(1) انظر ابن عبد المنعم الحميري (الروض)، نصوص متعلقة بصقلية، تحقيق RIZZITANO، في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، 1956، ص 168، وقد انفرد بذكر هذه الجزئية، وذكر نقطة الانطلاق من الأندلس، ونقطة الوصول إلى صقلية، تحت تأثير الرياح المعاكسة.

وجاء نص ابن عبد المنعم في شكل «مقطعة ألصق بعضها ببعض». وهي تقدم توضيحات لا توجد في أي مكان آخر، لكنها لا تتبين ولا تكسي معنى إلا بتعمير الفراغات بفضل المصادر الأخرى.

(2) انفرد النويري بالإشارة إليه في المرجع المذكور، ص 430.

(3) أورد النويري، المرجع المذكور، ص 430، هذا التاريخ. وجاء بـ (*La Chronique de Cambridge*) كتليل لكتاب VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 345): «فتحت مناو سنة 6339 (830 - 831)، وقتل البطريق تيودوت». وأرخ كذلك ابن الأثير (للكامل، ج 5، 188)؛ وابن عساري (اليان، ج 1، 104) الحدث في سنة 830/215، دون أي توضيح آخر. ولم يذكر ابن خلدون أي تاريخ.

فهزمه وقتل لما كان يحاول اللحاق بقصر يانة حيث تحصنت أسلأ جيشه.

وهدم فرغلوش مناو وأحرقها، ثم قاد جيشه وقد انضم إليه جانب من المحاصرين (بالفتح) السابقين - من رأينا أن أفراداً آخرين انضموا إلى الإمدادات القادمة من إفريقية والموجهة إلى بلرم - واستولى على بلدة سماها ابن عذاري في «البيان»، غُلُولِيَّة، وسماها ابن عبد المنعم الحميري، غُلَيَّانَةَ⁽¹⁾ (= Gagliano). وبها انتشر الوباء في صفوف جيشه. وكان فرغلوش نفسه ضحية له، وكذلك قواد آخرون. فلم يفكر الأندلسيون منذئذٍ إلا في العودة إلى مراكبهم، وقد أخذ منهم الضعف واليأس مأخذاً. فاغتنمها الروم فرصة للإغارة عليهم. فكانوا يقاتلون باستمرار، والعدو يلاحقهم، فشقوا بعد لأي طريقاً لهم⁽²⁾ حتى طرابنة⁽³⁾، بعد أن تركوا كثيراً من القتلى في الطريق. وتمكن من نجا من الإبحار آخر الأمر والتوجه إلى الأندلس وهكذا، لم يسفر نزول الأندلسيين عملياً بصلقية إلا عن تخليص مناو على سبيل الصدفة، إن صح القول. ولم يبق منهم بالجزيرة إلا قلة قليلة رُضيت في النهاية، وبعد بعض المشاحنات بشأن القيادة⁽⁴⁾، بالانصواء تحت لواء

(1) انظر البيان، ج 1، 104، وابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 168. ولم يتمكن AMARI من استخدام «الروض»، ولكن في المطابقة بين غلالية و Calioniana، المذكورة في *Itinéraire d'Antonin* وتعرف اليوم بـ (Caltanissetta)، في الجنوب الغربي من قصر يانة، أو بين غلالية و Gagliano Castelferrato التي تبعد 47 كلم إلى الشمال الشرقي من قصر يانة (5 note 420, *Storia*). وانظر أيضاً VASILIEV (128, *Byzance et le. Arabes*) وذكر في «الروض» «غُلَيَّانَةَ»، فحول لنا تفضيل Gagliano.

(2) كان عليهم أن يقاتلوا غالباً، لأنهم كانوا مستضعفين، مثلين بهرضي كثيرين. وفي إحدى المعارك التي قاتلوا فيها عند ترجمهم، قذوا شخصاً يلحق برؤوسه كان يلاحقهم. وطابق RIZZITANO اسمه خطأ باسم تيودوت وقد سبق أن قتل في معركة مناو. انظر عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169، الملاحظة رقم 1.

(3) رأى AMARI (422, *Storia*) وواقعه على ذلك VASILIEV (129, *Byzance et les Arabes*). أن الأندلسيين ركبوا البحر بمأزرة. وأفادت ملحوظة بالطبعة الجديدة لكتاب *Storia* أن مكان الركوب ربما كان جرجنت. وقد اكتشف فعلاً غير بعيد عن هذه المدينة كثر اشتمل على قطع من النقود الأموية في الغالب، لم تكن أي واحدة منها قد أرخت بعد سنة 212.

ولا يبدو أن هذه العلامة تكتسي أية صبغة يمنية. وبالفعل، فإن جيش أسد الذي نزل في الواقع سنة 212، احتل جرجنت وغربها قبل الجلاء عنها. وكان هذا الجيش يشتمل على الأندلسيين، وتضمن الكثير المكتشف قطعاً أغلبية وأخرى شرقية.

وكفانا «الروض» لابن عبد المنعم الحميري (في المرجع المذكور، ص 168) لا محالة اعتماد الفرضيات. فأخيرنا أن الأندلسيين توجهوا للرحيل، إلى المكان الذي نزلوا به، أي إلى طرابنة.

(4) انظر ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169.

عثمان بن قهره الذي عوض في الأثناء زهيراً بن غوث. والمؤكد أن وصولهم ساهم مساهمة فعّالة في إنقاذ الفتح الذي تضرر ضرراً خطيراً، لكن زيادة الله الأول كان حريصاً أيضاً على إنجاحه.

وتقريباً في نفس الفترة التي قام أثناءها فرغلوش بمراردة الحظ على شواطئ صقلية، وصلت فعلاً إلى الأفارقة إمدادات⁽¹⁾ عجل بها الأمير وقد خف قلقه في الداخل، بعد أن أجهضت مشاريع عبد السلام بن المفرج، فصار قادراً أخيراً على تحسين نجاته إلى الجيش القائم بالحملة، وقد خلصه فرغلوش من مهمة الذهاب لفك الحصار على مناور. ويحتمل أن تكون هذه الإمدادات قد خرجت من مازرة التي كانت تقوم مقام رأس الجسر، لغرض إحصار مباشرة على بلرم حيث لحق بهم تدريجياً المحاصرون القدامى وجانب من محرريهم. وبدأ هذا الحصار في جمادى الثانية 215 (26 يوليو - 23 أغسطس 820)⁽²⁾، أي في نفس الوقت الذي مات خلاله تيودوت وقد أجبر على التقهقر أمام مناور، ولما كان يحاول اللحاق بقصر يانة. وبفقدانه فقدت بيزنطة قائداً مقتدرًا، وقد كانت آنذاك في وضع سيء في الشرق. ففي حوالي منتصف جمادى الأولى 215، أي حوالي منتصف يوليو 830، غزا المأمون فعلاً التراب البيزنطي. ومن ناحية أخرى، وقبل ذلك بسنة، هزم الأسطول العربي الأسطول البيزنطي، في شهر أكتوبر 829، قرب جزيرة ثازوس (Thasos). وبدأ أهل إفريطش من جهتهم يهددون سواحل آسيا الصغرى بصورة خطيرة. وكان الفتى تيوفيل الذي ارتقى إلى العرش سنة 829، قد واجه منذ بداية عهده، وضعا صعبا إلى أقصى حد⁽³⁾، منع عليه تقديم العون إلى ولاية صقلية.

فاقتصرت بلرم على الاعتماد على قواتها لا غير، إلا أنها أبدت مقاومة حازمة بطولية. فواجهت طيلة سنة كاملة، وفي ظروف قاسية للغاية، تفاقت بانتشار رياه أفنى السكان، بلا وهن، هجمات المغيرين بقيادة عثمان بن قهره في ساحة القتال، وقد نجح في الحصول على إجماع المقاتلين والتفافهم حوله⁽⁴⁾. ولم تخضع بلرم آخر الأمر وتستسلم إلا عند نفاذ الموارد وبلوغ حد الاستنزاف التام. فطلب والي بلرم الأمان في

(1) انظر بالإشارة إليه ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 188.

(2) أورد الثوري هذا التاريخ، المرجع المذكور، ص 430.

(3) انظر VASILIEV (Byzance et les Arabes, I, 89-103) و OSTROGORSKY (Histoire de l'Etat Byzantin), (pp. 237-238).

(4) انظر ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169.

رجب 216 (14 أغسطس - 12 سبتمبر 831)⁽¹⁾، وحصل عليه، «له ولأمواله وأهله»⁽²⁾. فرحل صعبة الأسقف لوك وكل من أمكنهم مغادرة المدينة، إلى بلاد الروم. فدخل الأفارقة مدينة ميتة. وروى ابن الأثير⁽³⁾، أنه لم يبق سوى ثلاثة آلاف رجل من بين سبعين ألف كانوا في بلرم قبل الحصار. ورغم أن هذه الأرقام مبالغ فيها كثيراً، فهي تعبر عن مدى صلابة المقاومة وصرامة الحصار، وخطورة الوباء، واتساع الهجرة. وقد كللت الأساطير من بعد بعض الضحايا بأكاليل الشهداء، كما وقع للراهب القديس فيلارات (Saint Philarète)⁽⁴⁾.

وبالضبط، في نفس التاريخ الذي فقد أثناءه تيوفيل بلرم غرباً، نزلت عليه أيضاً هزائم خطيرة شرقاً. وأقدم على التشفي من حملة سنة 830، فأغار المأمون من جديد على مملكته، من يوليو إلى سبتمبر 831. وقدم عند ذلك عروفاً سلمية طيبة، لكن الخليفة رد عليها بالرفض⁽⁵⁾. فتواصل هجوم المأمون - الذي قدم من جهة أخرى عروفاً سلمية لإمبراطور الغرب⁽⁶⁾ - فكان النصر حليفه دائماً، سنة 832 وسنة 833، ولم يتوقف إلا مع وفاته (7 أغسطس 833). فيمكن القول، إن الظرف العام كان يبدو لأول وهلة ملائماً إلى أقصى حد للأفارقة، فبدؤوا يتمتعون أخيراً بعاصمة هامة كانت تقع في ناحية غنية، بعد أن كانوا يستندون إلى مدن ذات قيمة ثانوية، وبعد أن عاشوا لحد ذلك الوقت في المعسكرات.

(1) أورد هذا التاريخ ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 188. وأرخ *La Chronique de Cambridge* (كتليل لتأليف VASILIEV *Byzance, et les Arabes*، ج 1، 345) احتلال بلرم في سنة 6340 (= أول سبتمبر 831 - 31 أوت 832). وأبد «الكامل» جمالاً. وأرخ ابن حلاوي (اليان، ج 1، 104) أيضاً بصورة ضمنية فتح بلرم سنة 831/216، إذ ذكر أن ريادة الله الأول ولي في ذلك التاريخ، أبا النهر على صفلية، وهذا يتضمن نصراً حاسماً. وأرخ ابن خلدون (العبر، ج 4، 426) هذا الفتح في سنة 217، وهو تاريخ وصول الوالي إلى صفلية، فيحتمل حصول اللبس. وأرخ النويري ذلك (المراجع المذكور، ص 430 - 431) في رجب 220 / يوليو 835، والخطأ بين.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 188.

(3) الكامل، ج 5، 188.

(4) AMARI (24، I، *Storia*)، نقلًا عن JEAN DIACRE.

(5) انظر VASILIEV (114-103، I، *Byzance et les Arabes*).

(6) انظر *Pars Prima, Annalium Bertinianorum*، في *Script, M.G.H.*، ج 1، 424.

ورد بالنص ما يلي:

«... eique ad eum legati Amiral mumminia de Persidevienientes, Pacem petivezunt»

وانظر أيضاً M. REINAUD (*Invasions de 58*).

لكن الأفارقة سيلتزمون السكون التام طيلة سنتين. لماذا؟ لم تبين المصادر طبقاً للأسباب بوضوح. ولذا، يجب علينا القراءة بين السطور أو التكهن بذلك. ويمكن الافتراض أن الغالبيين كانوا في حاجة بالخصوص إلى تنظيم انتصارهم. فكان ينبغي عليهم تنظيم الولاية الجديدة التي ضموها إلى الإمارة الأغلبية. لكنهم وجدوا بلرم خالية. ومن المحتمل أن الهجرة لم تنج منها البوادي كذلك. ولا بد أن تقسيم الأموال التي تركها المغلوبون أو التي انتزعت منهم، قد أثار من ناحية أخرى مشاكل هائلة مستعصية على الحل، لا سيما وأن الانعكاسات المنصرية أو وشائج النسب قد عقدتها تعقيداً أعظم دون أي شك. والخصومة القائمة بين الأفارقة والأندلسيين، قد أشار إليها ابن الأثير إشارة خاطفة⁽¹⁾، ولم تكن لها قطعاً أسباب أخرى. فوقعت تهدتها في النهاية، لكن لا ريب أن خصومات أخرى من نفس القبيل نشبت باستمرار، ثم هدأت وظهرت من جديد. وتكفي مطالعة الفصل الذي خصصه الداودي في «كتاب الأموال»⁽²⁾، لقضايا الأراضي والأحمار في صقلية للاقتناع بذلك. ولم تقم سياسة الإسكان واستغلال الجزيرة - لم يرغب الجند إلا في تعويض السيف بالمحراث - بلا محاباة، وباستخدام كل أصناف الجور والغصب، ولم يكن المغلوبون ضحايا لها بمفردهم لا محالة. وهكذا، شلت الخصومات والقضايا المتولدة عن النصر الغالبيين وستشملهم كثيراً بعد ذلك.

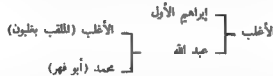
وقامت أيضاً السياسة الداخلية بدورها في هذا التعطيل. فلم يرض زيادة الله الأول عن عثمان بن قرحب المنتصر في بلرم. إذ اعتبر أن قسم الغنيمة المرسل إليه كان تافهاً، فقرر عزله لهذا السبب⁽³⁾. وعوضه بابن عم له هو أبو فهر محمد بن عبد الله بن الأغلب⁽⁴⁾، ولم يبرز هذا القائد أول الأمر إلا قليلاً في الثورة التي شنها منصور الطنبلي.

(1) الكامل، ج 5، 188.

(2) تحقيق وترجمة ج. ح. عبد الوهاب وفرحات الدشراوي في (Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal, II, 401-404).

(3) انظر ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169.

(4) انظر في شأن هذا الشخص، الفصلين 3 و 4، ص 214 - 240. ويترب نسب كما يلي:



وروى ابن الأبار، كما رأينا، أنه قاد غارة على صقلية سنة 819/204، قبل أن يهزم هزيمة نكراء في معركة سيبة. وما أوردناه من تواريخ لتوليته على صقلية، وردت عند ابن عسكري في «البيان»، ج 1، 104. =

ولم يلتحق بمركزه إلا سنة 217 (7 فبراير 832 - 26 يناير 833)، مع أنه قد ولي حالما تم فتح بلرم. ويحتمل أن يكون قد وُجب عليه الترقب والتحقق من حسن القبول، ليقر عزمه على الرحيل. ولم يلح عثمان بن قهرّب على البقاء في نهاية الأمر. فقد فر عند وصول أبي فهر. وإذا ما صدقنا ابن عذاري⁽¹⁾، فقد وصل بلرم، بالإضافة إلى الوالي أبي فهر، القاضي الذي ضُربت السكة باسمه واسم الأمير⁽²⁾ وهكذا، بدأت الولاية الجديدة تعيش ضمن الإطار الروحي والزمني السائد في القيروان. وعاشت أيضًا على وتيرة سياستها الداخلية. ولم تمنح تمامًا مخلفات الفتنة الكبرى للجدد، فصار الوضع بفتنة محيرة سنة 833/218، داخل إفريقية. ويحتمل أن يكون قد استدعى أبو فهر مع قسم من الجيش من صفلية، فقتل بلاشفقة في رمضان 218/ سبتمبر - أكتوبر 833، أهل تونس، مكفرًا عن هزيمته بسببية.

غير أن تيوفيل لم يستفد من المصاعب التي شلت مؤقتًا تقدم الفتح في صفلية. وكرر العروض السلمية الهامة، ليتفرغ لما كان يترقبه في الشرق. لكن مسعاه كان بلا جدوى. فتواصلت الإغارة على أراضيه من طرف جيوش الخليفة. ولم يتمكن من استغلال الفرصة المتاحة له لتصحيح الوضع في الغرب. ولا يبدو بالفعل أنه وجه منذ سنة 832 إلى صفلية صهره، ألكسيس موسيلي⁽³⁾ (Alexis Mouséle)، وقد نسب إليه M.

= وأكد ابن الأبار في «الحلة»، مخطوطة، وجه ورقة 35، تاريخ وصوله إلى صفلية. وذكر M. AMARI 219 بدل 217، نيمًا لخطا (انظر Biblioteca، ص 327 و Storia، ج 1، 427). وأشار ابن الأثير (الكامل، ج 5، 186) إلى هذا الوالي دون أن يذكر تاريخًا ما. أما التنويري، فقد التبس عليه اسمه بخلفه أبي الأغلب إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الأول. فلذلك أنه مات سنة 850/236 - 851، من غير أن يذكر تاريخ توليته. ونسب إليه أيضًا فتح بلرم سنة 835/220 (المراجع المذكور، ص 430 - 431). وحرف اسمه في «الأعمال» لابن الخطيب. فورد (الأعمال، ج 2، 471/45) مُرَّفَ بن أبي الأغلب. ولم يذكر ابن خلدون اسمه.

(1) جاء في «البيان» (ج 1، 106): «مات سنة 221 ابن أبي محرز قاضي صفلية»، ثم أضاف ابن عذاري بعد أسطر أن زيادة الله الأول اعتبر أن من أحسن أعماله تولية أحمد بن أبي محرز قضاء إفريقية. وخصص المالكي (الرياض، ج 1، 305 - 309)، وأبو العرب (الطبقات، ص 85 و ص 235)، وابن ناجي (المعالم، ج 2، 25 - 31) ترجمة هامة لهذا الشخص الذي صار معروفًا لدينا جيدًا. وقبل عن مفسد كبير، خطة قاضي إفريقية، وتولاها مدة تسعة شهور حتى وفاته (جمادى الثانية 221/مايو - يونيو 836). ولم يذكر كل من ترجم له أنه تولى قضاء صفلية. فلم تؤكد مصادر أخرى الخبر الوارد في «البيان».

(2) لدينا درهم ضرب في صفلية سنة 220، باسمه ولسم الأمير، وذكره AMARI (Storia, I, 429, note 1) نقلًا عن O.G. TYSEN. وأضاف محقق الطبعة الجديدة لكتاب Storia، (Nallino)، بعض الإيضاحات بخصوص هذا الدرهم.

(3) من بين ما نسب AMARI لألكسيس موسيلي ولحضره بصقلية، بداية من سنة 832، توقف الفتح الذي دام =

Amari جانبًا من عملية التعتيل التي استهدف لها الأفارقة بعد سقوط بلرم. وقد ارتبط هذا التعتيل أساسًا، كما رأينا، بأسباب داخلية وبالسيسة الداخلية الأغلبية التي غابت عن ذهن العلامة الإيطالي.

وبعد السيطرة على الرجفات الأخيرة للانتفاضة الكبرى، عاد أبو فهر إلى مركزه، ويحتمل أن يكون قد جلب معه وسائل أعظم، فشرع في الهجوم في مطلع سنة 219 (16 يناير 834 - 4 يناير 835). وبدأت منذئذ السلسلة الرتبية للحملات، وكانت مصحوبة بحفظ الظفر المعتادة، أي الغنائم والأسرى وأحيانًا الهزائم. فانطلقت حرب استنزاف بطيئة اكتست تطورات ممتدة، وتلت الاتفاقات المحلية والتحالفات الزائلة والصلح الذي كان يخفي الغدر، ولدنيا قائمة واهرة فيها، ربما كانت دائمًا أصح. ولم يملك أحد الجانبين طبعًا الوسائل الكافية للحصول على نصر واضح سريع.

وكان قصر يانة أعظم قلعة في صقلية. فصارت لا عاصمة - لأن سرقوسة احتفظت بهذا الدور حتى النهاية - بل المقر العام للقوات البيزنطية في الجزيرة. ولذا استنفد أبو فهر كل جهده للتغلب عليها أولاً. وكبدت الحملة الأولى الموجهة شتاء، في بداية سنة 219 (16 يناير 834 - 4 يناير 835)، الروم خسائر فادحة وأعادتهم إلى تحصيناتهم. واتجه الأفارقة في الربيع إلى قصر يانة من جديد، وأحرزوا انتصارًا ثانيًا. وخرج أبو فهر سنة 835/220، يقود حملة، فانتصر على الروم للمرة الثالثة، ورجع إلى بلرم بغنيمة كبيرة، واصطحب معه بالخصوص زوجة البطريق قائد القلعة وابنه. ولما عاد إلى عاصمته، وجه محمدًا بن سالم إلى طبرمين على الساحل الشرقي، فعاد محمد محملاً كذلك بكثير من الأموال كان قد انتزعها من العدو. وجدت عدة غارات أخرى ناجحة أيضًا. وهكذا، كان يبدو أن الحظ أسعف أبا فهر في القتال. لكن انتصاراته ذاتها يحتمل أنها كانت قد قضت عليه. فقتله فريق من الجنود، ولجؤوا إلى بلاد النصارى. فهل وقع ارتشاقهم، وبالأحرى، هل كانوا غير راضين بقسمة الثروات المستولى عليها؟

= عامين. ولم يقع إثبات هذا الأمر قط.

كان الكسيس موسيلي من أصل أرمني، وقد بدأ نشاطه بصورة بارزة جدًا أول الأمر. ولقب بطريقًا وقصلاً وحاكمًا. وتزوج مريم ابنت تيوفيل، ثم ولي قيصراً. وذهب التفكير إلى أن تيوفيل كان يريد توليته خلفاً له، قبل أن يفقد الخطوة آخر الأمر. لكنه كان ضحية للسماس، والأولى أنه نفى إلى صقلية لمدة قصيرة، حوالي سنة 837، قبل استدعائه للعودة ودخول السجن، ولما أطلق سراحه، قضى بقية حياته في دير. فلا يمكن تفسير وصوله إلى صقلية كإجراء جزاءم لوقف تقدم الفتح الأغلب.

انظر VASILIEV (135-136) et 107, I. (Byzance et les Arabes).

لم يبين لنا ذلك أي مصدر⁽¹⁾. لكن روي أنه قتل تكفيراً عن مقتل المحدث الشهير أبي الوليد عباس بن الوليد الفارسي الذي اغتيل أثناء المعركة بعد الاستيلاء على تونس من طرف أبي فهر، في رمضان 218/ سبتمبر - أكتوبر 833⁽²⁾.

وعرض زيادة الله الأول أبا فهر مؤقتاً بالفضل بن يعقوب. فخرج الفضل في الحين على رأس كتية متجهاً إلى سرقوسة، ورجع من هذه الغارة بكثير من الغنائم. وحالما أتم هذه الغارة، تبعتها أخرى بعدد أكبر من الرجال. فحصلت على غنيمة عظيمة أيضاً، ولم يعرف مكانها، ولربما وقعت في ناحية قصر يانة. وعزم «البطريق ملك الروم» على العمل هذه المرة. فاعترض طريق الأفارقة بجيش كبير، لما قفلوا راجعين. وتحصنوا بناحية وعرة غطتها الغابات، فلم يقدم الروم على مهاجمتهم. وطال الانتظار بلا جدوى، فقرر الروم الرحيل، وتم ذلك بدون نظام. فاستفاد الأفارقة من هذه الفوضى وياغثوهم بالهجوم بصورة عنيفة. فسقط البطريق الجريح من على فرسه، ولم ينقله جنوده إلا بمسر من الأسر، وقد تخلوا عن سلاحهم وأموالهم ودوابهم وفروا⁽³⁾.

لقد كان الوضع على ذلك النحو، لما نزل بصقلية، في 15 رمضان 221/ أول سبتمبر 836⁽⁴⁾، الوالي الجديد، أبو الأغلب إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن

(1) انظر بخصوص هذه الأحداث، المصدر الأكثر تفصيلاً، «الكامل»، ج 5، 188، لابن الأثير. وانظر أيضاً ابن عسدي، البيان، ج 1، 105؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 427.

(2) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 170. حكى أبو فهر مفتخراً، لزيادة الله الأول، أنه أمر بقتل أبي الوليد عباس بن الوليد الفارسي، فخطبه الأمير قائلاً: «ما حملك على ذلك، وما دعاك إلى قتله، وهو رجل صالح عالم؟ أما علمت أن قاتل عباس بن الفارسي لا يلبث حولاً». وختم أبو إسحاق بن علي بن حميد الذي نسبت إليه هذه الحكاية، بقوله: «فما دار المحول على أبي فهر حتى قتل». انظر أيضاً ص 234 - 236. وقدمت أسرة بني حميد للأغلبة كثيراً من كبار وجوه بلاطهم وتولى علي بن حميد خطة وزير في عهد زيادة الله الأول. وانظر المالكي، الرياض، ج 1، 306 - 307.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 188؛ وابن خلدون، المعبر، 427.

(4) انظر ابن الأبار (الحلة)، عند *Biblioteca AMARI*، ص 331، ظهر ورقة (148) التي ذكر السنة فقط، 221. وذكر ابن الخطيب (الأحلام)، ج 2، 471/45 الشهر والسنة، رمضان 221. وبين ابن الأثير (الكامل)، ج 5، 188 أن وصول الوالي الجديد تم في منتصف رمضان، ودل السياق أن ذلك جد في عام 221. وذكر ابن خلدون (المعبر، ج 4، 427) أيضاً منتصف رمضان من غير ذكر السنة. وتحدث الزنبري (المرجع المذكور، ص 430 - 431) عن فتح بلرم سنة 220 من طرف محمد بن عبد الله بن الأغلب، أي أبي فهر، وقال إنه مات سنة 236، وهو أمر يرجع إلى لبس في أسماء الولاة كنا أشرنا إليه، وسنعود إليه قريباً. واتفرد ابن عسدي بتاريخ (البيان، ج 1، 105) وصول الوالي الجديد في سنة 220 من غير ذكر الشهر. وتبعه في ذلك AMARI (434)، *Storia*، I، 434 و *Byzance et les Arabes*، I، 132.

لكن هذا الاختيار مستحيل. لقد رأينا فعلاً أن أبا فهر قاد بنفسه حملة سنة 835/220، ثم كلف بحملة =

الأغلب⁽¹⁾، ابن عبد الله الأول وابن أخي الأمير زيادة الله. وروى ابن الخطيب الذي دون أكثر التفاصيل بشأنه، أنه كان وجهًا مرموقًا. وكان يباهي بكرمه ويحسب لذلك ألف حساب، فأضفى عليه ذلك شهرة كبيرة بإفريقية، ومن المحتمل أن يكون صمه قد عزم على إبعاده لهذا السبب. قال ابن الخطيب⁽²⁾: «ولى (زيادة الله ابن إبراهيم بن الأغلب) ابن أخيه أبا الأغلب بن عبد الله بن إبراهيم على صقلية فطبعة له. فكانت له بجميع ما فيها إلى أن توفي». ولما ذاع خبر توليته، أقبل الناس من جميع نواحي إفريقية لمصاحبته، لما اشتهر به من كرم كاد أن يكون

= «أخرى محمدًا بن سالم، وأمر بغارات أخرى عديدة قبل أن يقتل، وهذه أمور دامت سنة كاملة. وقام الفضل بن يعقوب، بالتبعية في جزء من سنة 836/221، وقاد حملتين، وهذا يصل بنا متعلقًا إلى شهر رمضان. ولذا، فالتاريخ الذي أورد ابن الأبار وابن الخطيب وأوصى به ابن الأثير، فرض نفسه.

(1) هكذا أورد اسمه ابن الأبار (الحلة)، عند AMARI، *Bibliotheca*، ص 331، ومخطوطة، ظهر ورقة 148. فلم يبق أي شك في قرابته من زيادة الله الأول. وذكر ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 461/472 - 45 - 46) الذي دون أكثر الأخبار بشأنه، أنه «ولى على صقلية ابن أخيه أبا الأغلب بن عبد الله بن إبراهيم». ولذا، اعتدنا هذين المؤلفين.

وقد وجدت أعظم الالتباسات في المصادر الأخرى بشأنه:

فسماه ابن عذاري (اليان، ج 1، 105) ابن الأغلب، ثم (اليان، ج 1، 106) أبو الأغلب، وأخيرًا (اليان، ج 1، 111) أبو الأغلب إبراهيم بن عبد الله بن الأغلب، مما يحمل على الافتراض بأن أباها لم يسبق زيادة الله الأول في الحكم ولم يكن أبا له، بل كان أخًا لإبراهيم الأول. وكان أبو الأغلب المذكور ربما أخًا لأبي فهر في هذه الصرة، وهو أول والٍ على صقلية خلفه. وهذا ما ذكره AMARI (432-433 el) *Storia*, I, (note 1). إذ لم ير أنه ينسب اعتماد ابن الأبار، ولم يكن يملك نص ابن الخطيب لحسم هذه القضية. واعتمد AMARI، (*Byzance et les Arabes*, I, 132) VASILIEV.

وكان اللبس أعظم عند المؤرخين الآخرين:

فسماه ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188) أبا الأغلب إبراهيم بن عبد الله، فلم يمكن تعريفه بصورة يقينية، إذ أن أخا وأبنا لإبراهيم الأول تسميًا باسم عبد الله. وفضلًا عن ذلك، زاد اللبس عند ابن الأثير (الكامل، ج 5، 268) حيث أربح موت محمد بن عبد الله بن الأغلب في سنة 850/236 - 851، بعد حكم دام 19 سنة. وجملة القول، كان اسم والٍ واحد أبو فهر محل لبس. وقد كان يدعى فعلاً محمد بن عبد الله بن الأغلب، وخلفه في بارم، أبو الأغلب وكان اسمه إبراهيم.

ونجد هذا اللبس بالذات عند النويري (المرجع المذكور، ص 430 - 431) وقد أغفل تمامًا أبا الأغلب ومعد في ولاية أبي فهر، مشيرًا إليه بكنية خاصة به. (ومعناه محمد بن عبد الله بن الأغلب) حوالي سنة 220 إلى سنة 236. أما ابن خلدون، فاعتمد عامة ابن الأثير. وبدأ هو أيضًا بالإشارة إلى أبي الأغلب باسم إبراهيم بن عبد الله بن الأغلب (العبر، ج 4، 431).

وهكذا، أحاط الالتباس بأبي فهر وأبي الأغلب، ونظرًا إلى اشتراك أبيهما في الاسم، وأيضًا لأن الثاني خلف الأول في بارم. فجعل AMARI متهمًا أحدهما.

(2) ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 471/45.

أسطورياً⁽¹⁾. وركب أبو الأغلب البحر من سوسة. وأقلع أسطول هام محملاً بالرجال والخيول لمصاحبتة.

ولم تكن الرحلة شيقة. فقد ضاع جانب من الأسطول في زوينة. ففتحتم عليه القتال ومواجهة البيزنطيين الذين حاولوا اعتراض طريق سفنه، ونجحوا في الاستيلاء على حرّاقة⁽²⁾. وخرج محمد بن السندي لملاحقتهم حتى الغروب، بالحراقات الأخرى الموجودة ضمن الأسطول.

ولما وصل الوالي الجديد إلى بلرم، تبين أنه قائد حازم ومسير ماهر. وبالطبع، فقد نظم في الحال الهجمات على المواقع البيزنطية براً وبحراً. لكنه كلف دائماً قواده بتوجيهها. وذكر ابن الأثير، أنه حتى وفاته (3 رجب 236/ جانفي 851) لم يغادر حاضرتة، ومنها وجه العمليات ونسقها. فيظهر والي بلرم بمظهر نائب الأمير المتمتع بسلطة وقدر لا مثيل لهما.

وكان أسطوله يخوض البحر حول صقلية، فاستولى مرة على مراكز بيزنطة. فأخذت أموالها وقتل جميع من كان فيها، وبهذا انتقم للإهانة التي لحقت أبا الأغلب عند عبور البحر. ورجعت عمارة أخرى أرست بجزيرة قوصرة⁽³⁾، بحراقة كان طاقمها من الروم وكان يشتمل على رجل من إفريقية اعتنق المسيحية. فأمر الوالي يقتلهم جميعاً. وبينما كانت هذه العمليات تدور في البحر، تقدمت كوكبة من الخيالة حتى سفوح بركان الأتينا (Etna) وحصون هذه الناحية. قال ابن الأثير⁽⁴⁾: إن السرية أحرقت المحصول

(1) روي أنه شامد يوثاً من أعلى دار الإمارة في القيروان، امرأة تطبخ فرخين. ولما جهزتهما، أمر غادماً بأن يأتيه بهما. فأكلهما ثم أمر بملء قدر المرأة دنائير قبل ردها إليها. (ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 472/46). فكان هذا الكرم الأسطوري قيمياً بإثارة الأكتاف. ويحتمل أن أبا الأغلب كان يعمل الكثير للحفاظ على سمعته، ولا شك أنه لم يفعل ذلك بلا غرض معين.

(2) لا يعني اشتقاق الكلمة إلا سفينة محرقة، أي «حرّاقة». لكنها دلت أيضاً ومن قديم على سفينة وحتى على غندول. خصص AMARI لهذه المسألة بحثاً طويلاً تممه NALLINO في الطبعة الجديدة (Storia، ج 1، الملحوظة 4، ص 434 - 436). وانظر أيضاً VASILIEV (3) (Byzance et les Arabes، I، 132-133، note 3).

وانظر بخصوص النار الحارقة واستخدامها عند العرب، ص 482 الملحوظة رقم 1.

(3) نظر بشأن بتالاييا (قوصرة)، ابن عبد المنعم الحميري، الروض، نشر جاتيا منه U. RIZZITANO في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، (1956)، ص 172 - 173.

(4) الكامل، ج 5، 188. أورد ابن الأثير هذه التفاصيل وأرخها بسنة 835/220. وفي رأينا أنه كان أولى أن توضح بالشهور الأخيرة لسنة 836/221، لأن أبا الأغلب وصل إلى بلرم في 15 رمضان (أول سبتمبر) من هذه السنة. (انظر ص 496 الملحوظة رقم 4). واعتمد ابن خلدون (العبر، ج 4، 427) ابن الأثير. وتبع =

وغنمت وقتلت خلقاً كثيراً. وبهذا بدأ الوالي الجديد حكمه.

وفي السنة الموالية، عام 837/222⁽¹⁾، لم يتناقص نشاطه. فهجمت جيوشه مجدداً على ناحية الأتنا، وغنمت الغنائم الكثيرة، ورجعت خاصة بالأسرى إلى حد أن الرقيق بيع بأبخس الأثمان. ومن الصعب حصر عدد الغارات وأهدافها، وقد استمرت وتطورت في نفس الوقت. ويحتمل أن يكون الأسطول تحت قيادة الفضل بن يعقوب، ونذكر أنه قام بخطة الوالي قبل تولية أبي الأغلب، وخرج يهاجم الجزر - أي الجزر الأيولية (Eoliennes)⁽²⁾ - وكذلك بعض الحصون الساحلية من بينها مدَنَار، ويمكن تعريف هذا الحصن بـ (Tindari)، ثم عاد مظفراً إلى بلرم. ومكن صدام آخر بين البحرية الأغلبية وبحرية بيزنطة، الأفارقة من الاستيلاء على تسع سفن كبيرة بكامل رجالها، وكذلك على شَلَنْس. واستهدفت حملة برية قَسْطَلْيَاسَة⁽³⁾. فكانت مظفرة في البداية، ثم تحولت إلى هزيمة. وبوغت الأفارقة بهجوم مظفر قام به الروم، وقد كانوا محمليين بالغنائم.

وبالطبع، لم يغفل أبو الأغلب القلعة الرئيسية بالجزيرة، أي قصر يانة، فوجه إليها حملتين، الأولى بقيادة عبد السلام بن عبد الوهاب، وانتهت إلى هزيمة تامة. وقد خرجت حامية القلعة وقاتلت في البرية، فهزمت الأفارقة، وأسرت عدداً منهم، وأسر عبد السلام بن عبد الوهاب ذاته، ثم أطلق سراحه مقابل فدية. لكن حملة جديدة من المغيرين قدمت ثانية لاقتحام القلعة، وكان الفصل شتاء. واقترب من السور جندي تحت

= VASILIEV (133) *Byzance et les Arabes*, I, 434-437) AMARI وعمل بالتاريخ الذي ذكره ابن الأثير.

(1) جارى ابن خلدون (العبر، ج 4، 427) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188)، وأرخ الأحداث في عام 836/221. ونحن نعتمد ابن حلدري (اليان، ج 1، 106) الذي أرخ الأحداث في سنة 837/222، ويبدو لنا أن تأريخها أكثر منطقية وأكثر ثباتاً. وعمل AMARI (437-441) *Storia*, I، بالتاريخ الذي ذكره ابن الأثير، وتبعه في ذلك VASILIEV (133-135) *Byzance et les Arabes*. انظر الملحوظة ص 496، رقم 4.

(2) لم يخضع طيماً تعرف هذه الجزء AMARI (437) *Storia*, I، ولا تعريف المدينة الموالية مدنار = Tindari (438) *Storia*, I، لعمل توثيقي فاصل. بل كانت افتراضات قائمة على اعتبارات جغرافية ومقارنات يخلف مدى صحتها المقتعة.

(3) هكذا في «الكامل»، ج 5، 188، لابن الأثير. وجاء في «العبر» لابن خلدون، ج 4، 427 (قَسْطَلْيَاسَة). ويحتمل أن يكون هنا تحريف في الكتابة تسبب فيه النسخ، لكلمة (قَسْطَلْيَاسَة). وعرفها AMARI (438) *Storia*, I، بأنها Castelluccio، وكانت تقع في منتصف الطريق بين بلرم ومسينا. وأضاف في الحاشية أنه يمكن كذلك التذكير في Aci، وملا يقودنا إلى شواحي قسطنطينية.

جنع الظلام، واغتمت غفلة⁽¹⁾ المدافعين عن القلعة، فكشف طريقاً يؤدي إلى داخلها. فعاد في الحال وأخبر رفاقه بما اكتشف. فدخلوا القلعة إثره صائحين «الله أكبر»، من الطريق التي وجدوها، واحتفى المدافعون داخل الحصن وطالبوا بالأمان، فمنحوا ذلك، مقابل المال طيباً. وعاد المغيرون إلى بلرم محملين بالغنائم.

وفرض أبو الأغلب الحصار على جَفَلُودِي⁽²⁾ (Cefalu) في نفس الوقت الذي أمر

(1) قال ابن الأثير في «الكمال» (ج 5، 188): «رأى رجل من المسلمين غفلة من أهل قصر بانة قُرب منه ورأى طريقاً... يبدو هذا النص واضحاً. وضمير المذكر في (منه) يعود على قصر، وتوجد تراكيب مماثلة في نفس النص وبعد سطر: «ملكوا ريفه وتحصن المشركون منهم بحصنه». إلا أن AMARI و Fagnan تعثرا أمام هذا النص وأولاه تأويلًا خاطئاً.

واقترح AMARI (Biblioteca, p. 227) أن يقرأ (غَيْرَه) وهي كلمة من أربعة حروف مهمة بمخطوطة «الكمال»، وأن يضاف بالحاشية القراءة التي اقترحها FLEISHER (غَيْرَه). واللفظ السير هو الذي أورده طبعات «الكمال» بالهارة (طبعة 1301 - 1302 هـ، ج 6، 139، طبعة 1357 هـ، ج 5، 188): غَفْلَةٌ. وأورد AMARI (Storia, I, 439)، (غَيْرَه) وقال: «إن مسلماً رأى رجلاً من Enna = Castrogiovanni = قصر بانة يدخل المدينة من طريق مجهولة».

ثم عرض ما أورده FLEISHER (غَيْرَه)، بكلمة (عَتْرَه) في الطبعة الإيطالية (Biblioteca)، ج 1، 371، ملحوظة 2، وترجم بقوله:

«Vide una capra appartenente a quei di Castrogiovanni, e avvicinati scorpi un sentiero...»

وفي طبعة Tomberg للكمال (ج 6، 240، السطر 6) الكلمة المنازع فيها هي (ع ن ر هـ) وكانت مرفوعة بنقطة استفهام.

واستخدم Fagnan هذه الطبعة لترجمة فقرات من «الكمال» متعلقة بالمغرب الإسلامي، واعترف بحيرته. وكتب في الحاشية، ص 193 ما يلي: «توجد كلمة محرفة لا يمكن لي تصحيحها. وأراد FLEISHER أن يذكرنا كلاهما كلمتين في المؤنث (غَيْرَه وعَتْرَه). ولا يمكن الضكير فيهما بسبب ضمير المذكر التاني». ثم ترجم كما يلي: «قبيلة مظلمة شتاء، رأى مسلم /حيواناً قداماً/ من عند أهالي Castrogiovanni، وتعرف على طريق لما اقترّب...».

والخلاصة أنه لغرض التركيب النحوي، حوَّض عترة في المؤنث، بـ «حيوان» في المذكر. لكن ما اقترحه FLEISHER (غرة التي ليست غفلة، سوى مرادف لها) يمكن أن يخلصنا من الحيرة. وبكفي أن يلاحظ في هذه الصورة - وهو أمر مستحيل إن قرنا (عترة) مثلما فعل AMARI - أن ضمير المذكر يعود على (قصر) - كما يتنا في بداية هذه الحاشية. وانظر أيضاً أقوال Nallino في الطبعة الثانية لـ Storia، تأليف AMARI، ج 1، 439، الملحوظة رقم 3.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 189. وسميت أحياناً شَفَلُودِي في العربية. (انظر عبد المنعم الحميري، الروض، طبعة RIZZITANO في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، 1956، ص 156). وبخصوص الأوزان اليونانية لهذا الاسم، انظر AMARI (Storia, I, 441). وانظر أيضاً A.R. Lewis (Naval Power, p.), (135).

فيه بالهجوم على قصر يانة. وتقع جفلوندي على بعد ثمانية وأربعين ميلاً شرق بلم، على الساحل الجنوبي للجزيرة. وكانت تشكل بقلعتها الرابضة على صخر مشرف على البحر، على ارتفاع مائتين وتسعة وستين متراً فوق سطح البحر، حصناً طبيعياً منيعاً. فتمادي الحصار. ثم وصلت إمدادات هامة من بيزنطة سنة 838/233. فحمل الأفارقة على التقهقر⁽¹⁾ والرجوع إلى بلم، بعد قليل من موت زيادة الله الأول (في 14 رجب 214/11 يونيو 838). لكن، بينما كان توفيل يحصل على بعض الانتصارات غرباً، هباً له القدر كارثة خطيرة شرقاً، وهي كارثة عمورية⁽²⁾ (17 رمضان 223/12 أغسطس 838).

فحالما انسحب الأفارقة من جفلوندي، علموا بالخبر المحزن المتمثل في وفاة زيادة الله الأول، وهو الأمير الذي قرر فتح صقلية. فخشوا لحين أن ينير خلفه أبو عقاب الأغلب سياسته، وروى ابن الأثير⁽³⁾ أن اليأس تملكهم. لكنهم استعادوا وعيهم سريعاً. وقد بدأ أبو عقاب فعلاً حكمه بإغداق عطايه على الجيش، فأمر سنة 224 (23 نوفمبر 939 - 11 نوفمبر 839) بالرجوع إلى تنظيم الحملات في صقلية. فبادر الأفارقة بالهجوم من جديد وسجلوا انتصارات - لم يذكر ابن الأثير وابن خلدون توضيحات أكثر - وغنموا. وكانت السنة الموالية أكثر غنماً. وبالفعل، استسلمت للأفارقة سنة 225 (12 نوفمبر 839 - 30 أكتوبر 840) حصون ومدن عديدة، كانت قد ملت بلا ريب التعرض لدفع ثمن الغارات الباهظ. وليس لدينا قائمة ثابتة مستقصية لهذه القلاع الواقعة جميعاً في الجزء الغربي من الجزيرة. ولنذكر من بينها يقيناً إيلاطانو (Platini)، وقلعة البلوط (Caltabellota)، وقزلون (Corleone). وكان التعرف على Marineo (مرو أو م رس أ) و Geraoi (ح رح هـ) محل شك أكبر⁽⁴⁾. وقد تم في هذه السنة بالذات انتصار بحري هام

(1) انظر J.B. BURY (407) pp. 125-128, 305 *History of the Eastern Roman Empire*. نسب المؤلف هذا النص إلى القصر الكيس موسيلي وربما وجهه إلى صقلية الإمبراطور صبيحة قوات هامة. قال:

«It is probable that success of the Greeks in stemming the tide of Conquest was due to the ability of the Caesar Alexios Musele who was entrusted with the Command of the Sicilian forces». (المرجع المذكور، ص 305). لكن هذا الأمر قليل الاحتمال. وجه الكيس موسيلي فعلاً إلى صقلية في تلك المدة، لكن كان مفضوياً عليه. انظر الملحوظة رقم 377 من هذا الفصل.

(2) انظر E.P.، مادة عمورية، بحث لـ M.CANARD، ويالخصوص *Byzance et les Arabes*, I, VASILIEV (144-190).

(3) الكامل، ج 5، 189.

(4) أوجز ابن خلدون (العبر، ج 4، 428) القول كثيراً ولم يذكر أي اسم. فأخبرنا خاصة ابن الأثير (الكامل، ج 5، 253)، والنويري (المرجع المذكور، ص 431). وتوجد بعض الاختلافات بين المصدرين المتفقين لا محالة =

على الأمطول البيزنطي في عرض سواحل قلورية. وعاد الأفارقة إلى ناحية يانة في السنة المالية 226 (31 أكتوبر 840 - 20 أكتوبر 841). ولم تحاول الحامية القيام بأي هجوم. فتمكن الغزاة من الإغارة على البلاد كما شاؤوا، فأحرقوا ونهبوا كل ما اعترض سبيلهم. ووصلوا إلى بلدة سماها ابن الأثير (حصن الغيران)، وربما كانت بلدة (Grotte)، حيث نهبوا أربعين غارًا في طريقهم قبل العودة إلى بلرم.

وهكذا، كان وضع الأغالية بصقلية مستقرًا تمامًا، لما مات الأمير الثالث أبو عقاب الأغلب، في 22 ربيع الثاني 18/226 فبراير 841. وسارت الحملات تكثسي مظهر جولات عسكرية كانت تقوم بتخريب النواحي التي لم تخضع بعد، وبث الرعب بين السكان، وجلب الخيرات إلى بلرم وقد بدأ نفوذها يمتد إلى الجزء الغربي من الجزيرة. وخلافًا لذلك، لم يكن وضع بيزنطة عند موت تيوفيل (20 يناير 842) مستقرًا بالشرق، ولا بالغرب. وأكثر من ذلك، فإن السياسة الخارجية الأغلبية التي استلهاها زيادة الله الأول وشجعتها الانتصارات، قد أصبحت تتسم بأكثر عدوانية تجاه الأقطار المسيحية المتوسطية. ولما أحس الأغالية بصلاية موقفهم في بلرم، أخذوا يخططون للأهداف البعيدة، وشرعوا في التدخل في الخصومات الداخلية بجنوب إيطاليا، ومحاولين التمركز في تلك المنطقة.

= على اسم إبلاطانو وقزلون وقلمة البلوط التي سماها «الكامل»، حصن البلوط، وهو مرادف للأول. والتعرف على مرو أو م. ر. س. أ. (جنوب السين حرفًا مهملاً ربما كان الباء أو التاء أو اللام أو النون)، ر. ح. هـ. (أشار إليها النويري وحده) أكثر شكا. (انظر *Storia*, AMARI ج 1، 443، الملحوظة 2). وربما كانت مرو/م. ر. س. أ. قلمة التمزور التي تحدث عنها الإدريسي، أي Caltamauro وهو حصن ما زالت آثاره موجودة، على بعد كيلومترين تقريبًا غرب Contessa Entellina، بين Corleone والقدسية Margherita di Belice انظر VASILIEV (187) *Byzance et les Arabes*.

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 253. ورد بالعبر لابين خلدون، ج 4، 428، حصن القيرران. وكان التعرف عليه حسيًا خاصة وأن المغارات كثيرة بصقلية. وذكر AMARI (1) *Storia*, I, 443-444، note 1، بعضها، واقترح تعريف حصن الغيران بالبلدية الصغيرة المعروفة بـ Grotte، وهي ما زالت موجودة وتقع على بعد 15 كلم تقريبًا في الشمال الشرقي من جرجنت، وإلى غرب Racalmuto قليلًا، ويرى *Byzance et les Arabes*, I, 187, 188, note 5 أنه ينبغي تعريفها بالأخرى ببلدية Caltagirone الواقعة في منتصف الطريق بين يانة وروغوس Ragusa. ولا يرى NALLINO مبررًا لهذا التعريف.

التدخلات في جنوب إيطاليا 220 - 835/226 - 841 :

كان جنوب إيطاليا في بداية القرن التاسع، مسرحاً لنزاعات عديدة غامضة لا تنتهي. وكانت تتواجه في هذه الناحية سلطتان هما سلطة الروم وسلطة الفرنجة - دون اعتبار البابوية التي كانت تحتل مركزاً معيناً - وكان الأسياد المحليون يحاولون قيادة زوارقهم بمهارة بين هذه الصخور الكبيرة، وكانوا يصيدون في الماء المكر عند الاقتضاء، آمليين تنمية أموالهم، بأنواع مختلفة من المتاجرة، والتوسع في حدودهم قدر المستطاع⁽¹⁾. وتدخل عنصر ثالث في شبه الجزيرة بقدم الأفاقة. والواقع أنه دمي بالأحرى إلى ذلك ومال إليه. فاختلف منذ ذلك إلى هذه الأماكن، محاولاً الاستقرار بها.

وقد حاول أمراء بينيفانت (Bénévent)⁽²⁾، في مطلع القرن التاسع، وقد تخلصوا عملياً من وصاية الكارولنجيين ووصاية الباباوات عليهم، أن يسيطروا نفوذهم على جنوب إيطاليا بأكملها. فحاولوا بكثير من المداومة والإصرار، فرض سلطتهم على غايت و نابولي وصورانت وآمالفي، أي بسط نفوذهم على ناحية كمبانيا بأكملها (Campanie)، وقد كانت مبدئياً خاضعة لبيزنطة. وأحرز أمير بينيفانت سيكار (Sicard) (832 - 839) بعض الانتصارات. وقبل أندري دوق نابولي (834 - 840) بدفع الجزية له. لكن استعداده الطيب لم يدم طويلاً. فحاول التخلص من التزامه سنة 835. فقدم سيكار لمحاصرة نابولي. واختار الدوق أندري أخف الضررين، ومن المحتمل أنه خير الحل الوحيد الممكن - لم يكن في مقدوره الاعتماد منطقياً على مولاة الإمبراطور تيوفيل، أو أن يؤمل

(1) انظر *L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin* J. GAY الذي رسم صورة للوضع بإيطاليا في القرن الثامن والقرن التاسع قبل البحث خاصة في الفترة الممتدة من سنة 867 إلى سنة 1071.

(2) استولى شارلماني على بافيا (Pavie) سنة 774، وأسر دزيرديوس (Desiderius) آخر ملوك اللمبار. وامتد حكمه إلى أهم أجزاء مملكة اللمبار، أي شمال إيطاليا وتوسكانة، لكنه لم يستول على الأراضي الجنوبية للدوقية صبولات (Spolète) وبينيفانت. غير أن دوق صبولات التحق بولايات شارلماني سنة 776. أما دوق بينيفانت، فقد سلك طريقاً أخرى. وكان الدوق أريكي (Archiebis) قد حافظ على استقلاله وحول أيضاً الدوقية إلى إمارة، وتلقب بالأمير، فحصل على شارات الملك المستقل بأمره. وخضع في النصف الثاني من القرن الثامن، أكبر جزء من جنوب إيطاليا لهذه الإمارة. لكن كمبانيا ودوقية نابولي خاصة، وقلورية، كانت ترجع بالنظر إلى بيزنطة. وشرع أريكي ذاته في التفاوض مع الإمبراطورة إيرين لتعترف بحكمه وليتجز من الملك شارل المهديد لاستقلاله. غير أن أريكي مات (787-826) قبل الحصول على شارات لقبه الجديد كبطريق، وانتهى الأمر إلى اعتراف بينيفانت بسيطرة الفرنجة عليها. لكن هذا الاعتراف اشتمل في الواقع على التزامات قليلة، وحافظت بينيفانت على استقلالها بصورة عملية.

انظر *L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, pp. 26-39) J. GAY

شيئاً من الفرنجة - فاستنجد بجيرانه وأصدقائه من بلرم، إذ ربط معهم صلات تجارية مثمرة. ولم يكن ذلك بلا جدوى. فقد أجبر أسطولهم سيكار على رفع الحصار، والتفاوض مع أهل نابولي، ورد أسراهم إليهم⁽¹⁾. وهكذا، بدأت بين ولاة بلرم ودوقات نابولي صلات⁽²⁾ من العجيب أنها صمدت، مدة نصف قرن، أمام نواب التارنخ والتهديدات بالإقصاء. رغم بعض الانفصالات التي لا مفر منها.

وتشجع البحارة الأغالية بانتصاراتهم، فأحاطوا البحر الإيوني ودخلوا بحر الأدرياتيك، حيث مكنتهم غارة ناجحة من الاستيلاء على برنديزي (Brindisi). فقدم الأمير سيكار على عجل لتخليص المدينة. وعاد الأفرقة إلى العمل بطريقة قديمة نجحت في حصار سرقوسة، فأحاطوا المكان بالخنادق المخفية بمهارة بالأغصان والتراب. فتحطم هجوم خيالة اللمار وسط فخاخ هذا الجهاز الدفاعي، فأدى ذلك إلى اندلاع مقتلة كبيرة وفرار سيكار، وقد قتل بعد مدة في بينيفانت. وخشي الأفرقة من ناحيتهم، أن يشتد الهجوم قطعاً، فسارعوا إلى نهب المدينة وحرقها، والعودة إلى صقلية⁽³⁾.

وستحت لهم فرصة قريبة للعودة إلى قلورية والاستقرار بها مدة طويلة. فقد كان سيكار طاغية سفاحاً، ولم يمنعه ذلك طبعاً من إبداء التقوى والشعوزة، فأضجر جميع الناس، وقتل (بوليو 839)، فكان مقتله إشارة لاندلاع الحرب الأهلية. واستولى رادلكيس (Radelchis) صاحب الخزينة، على الحكم في بينيفانت. لكنه أجبر في الحال على مقاتلة سكونولف (Sikenolf) شقيق سيكار، وقد حرره المتآمرون من سجن طارانت (Tarente). وبينما كان سكونولف يلاحق رادلكيس المهزوم حتى أبواب بينيفانت، يبدو أن الأفرقة علموا بهذه النزاعات، فروى السالرنى المجهول أن الأفرقة انقضوا على قلورية، ولم يلاقوا مقاومة تذكر، فاستقروا بطارانت (840)، أي بمقر الانتفاضة

(1) لم نتحدث المصادر العربية عن هذه الأحداث التي تعرفنا عليها عن طريق المصادر المسيحية فقط.

انظر AMARI (448-445)، و J. GAY، (Storia, I, 445-448)، و L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin, pp. 24 et 50.

(2) أشار VASILIEV (4) (Byzance et les Arabes, I, 181, note 4)، نقلاً عن DEMENTICO SPINELLI (Monete cufiche battute da principi longobardi) «كذكرى للحلف بين نابولي والعرب»، إلى عملة ذهبية بها اسم الدوق آندي «المحاط بحروف عربية كوفية محرفة جلاء».

(3) انظر Chronicon Salernitanum (M.G.H., Scriptorum, III, 470). وانظر أيضاً AMARI (Storia, I, 492-494) الذي أوحى الهجوم على برنديزي في سنة 838، ونقد التصوّر، و J. GAY (L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin, pp. 50-5).

المباردية بالذات. وفي الأثناء، سلمت البندقية مرة أخرى بطلبات بيزنطة⁽¹⁾. وخشيت أن يتقدم الأغابة في بحر الأدرياتيك، فوجهت أسطولاً عظيماً، ما يقرب من ستين مركباً، إلى صقلية. فاصطدم في عرض طارنت بالبحرية الأغلبية التي بدأت القتال في الحين وأنزلت به هزيمة تامة. ثم إن ملاحقة الفارين قادت الأفارقة بعيداً في هذا البحر. وعند مرورهم حذو الأرخبيل الللماسي، قاموا بغارة على أوصيرو (Ossero)، في جزيرة شرسو (Cherso)، ثم نزلوا دون توفيق كبير، في مصب نهر البو (P6)، قرب أدريا (Adria)، قبل جمع الأسرى أخيراً بأنكونا (Ancône)، وحرقت المدينة. ولاقوا في طريق العودة، وعند مدخل بحر الأدرياتيك، مراكب تجارية كثيرة للبندقية، كانت عائدة من صقلية، فاستولوا عليها. ومن المحتمل أن الأسطول الذي ظهر من جديد في السنة الموالية (841)، داخل الأدرياتيك، وأنزل هزيمة نكراء بعمارة البندقية البحرية، في خليج كارنيرو (Quarnero)، قد كان أغلياً. لكن ليس من المستبعد أن يكون أهل إقريطش قد ساعدوا الأغابة، عند الحاجة. ولا شك أن المغامرين أمثال فرغلوش لم يكونوا قليلين كذلك. وبالفعل، لا ينبغي أن ننسى أبداً أن خطوط المشاريع الرسمية والخاصة كانت في البحر المتوسط في العصر الوسيط تتلاقى وتتشابك أحياناً، ولم يكن من السهل التمييز بينها⁽²⁾.

(1) انتخب Pierre Trandenico دوقاً للبندقية سنة 836 (رئيساً لمشيخة البندقية)، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم بتأييد من بيزنطة. وكان الطريق تيودوز (Théodose) هو السفير الذي اختاره تيوفيل للذهاب إلى البندقية طلباً لمساعدة أسطولها على الأغابة. ووجد الدوق بلقب قائد حرس للإمبراطورية (Spathaire) وأن يكون الإمبراطور سخياً معه. ولم يحدد تاريخ هذه السفارة يقيناً. ورويه بعضهم بكتابة عمورية سنة 838، وحددوه في إطار النشاط الدبلوماسي البيزنطي الحديث الذي تلا هذه الهزيمة. إلا أن التاريخ الأكثر احتمالاً هو سنة 840. انظر في هذا الموضوع، نقلاً طويلاً عند VASILIEV (note 179-178, I, *Byzance et les Arabes*). (2).

(2) بشأن هذه الهجمات الموجهة سنة 225 (12 نوفمبر 839 - 30 نوفمبر 839 - 30 أكتوبر 840) على قلورية، انظر «الكامل»، ج 5، ص 253، لابن الأثير؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 428، وقد أوجزا القول جداً. ثم قال ابن الأثير «الكامل»، ج 5، 268) إن المسلمين استقروا بطارنت سنة 846/232 - 847. وفصل القول أكثر من ذلك A. DANDOLO (Chronica, Brevi, R.I.S., XII, 357) وChronica, R.I.S., XII, 150 et Chronica) فأرخ الأحداث في سنة 840 أو 841. وسمي قائد الأسطول العربي «مبة» ubi Sabba saracenorum princeps, «cum exercitu maximo aderat».

ورد هذا الاسم بالذات عند Jean DIACRE، وأراد (AMARISTORIA, I, 496) اعتباره تلخيصاً لعبارة (صاحب الأسطول)، وهو افتراسي رأى NALLINO عن حق، أنه يصعب قبوله. وانظر أيضاً بخصوص هذه الأحداث J. GAY (L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin, p. 51)، وقد ربطها بدون سبب ظاهر، =

وكان الإمبراطور تيوفيل قد أحس بالخطر. فلم يأل جهداً لتلافي هذه المصائب التي اسودت بسببها آخر أيام حكمه. ولم تكن سياسة الحرب والتوسع الأغلبية تهدد فقط مواقع بيزنطة، بل مواقع الفرنجة أيضاً كما رأينا ذلك.

ولا بد أن الهجوم على برنديزي قد وقع سنة 838، أي في نفس السنة التي جدد أثناءها كارثة عمورية، فكان برهاناً على هذا الأمر. فاغتنمها تيوفيل فرصة للقيام بمناورة ديبلوماسية كبيرة، غداة الكارثة التي كانت عمورية مسرحاً لها، وكان الغرض منها فتح واجهة ثانية في الغرب من طرف جميع أولئك الذين كانوا يشعرون بخطر الأغلبة. فرحل سفراؤه سنة 839 إلى إنجلهايم (Ingelheim) وقرطبة.

واستقبل الوفد الأول⁽¹⁾ في بلاط الفرنجة، من طرف الإمبراطور لويس الثاني، في 17 يونيو 839. وكان قلموه للبحث أساساً عن عون الفرنجة على عرب إفريقيا، لتفريق قوات المعتصم، بالإضافة إلى فض المسائل الأخرى المعلقة بين العاصمتين. وكان القبول طيباً، لكن الوفد لم يحصل على أية نتيجة. وبالفعل، كان الظروف غير ملائم. وكان لويس الثاني يحارب أبناءه والأمويين بالأندلس والنورمان، فلم يكن يقدر على مواجهة خصم جديد. وتوفي بعد سنة بالتمام أو يكاد (في 20 جوان 840)، من وصول سفارة تيوفيل فاستأنف تيوفيل المفاوضات مع لوثر (Lothaire) سنة 842، وقد انقطعت هذه المرة بسبب موته. ولم يقرر الفرنجة التدخل في جنوب إيطاليا ضد الأفارقة إلا فيما بعد، طبقاً لالتزاماتهم كأوصياء على اللمبار.

ولم تكن السفارة الثانية أسعد حظاً⁽²⁾. فقد وصلت إلى بلاط عبد الرحمن الثاني

= بحصار مسينا الذي جد بعد عام أو عامين. ويمكن الرجوع أيضاً إلى C. MANFRONI (*Storia della Marina Italiana*, I, 46-47) إذ اعتبر التحالف بين نابولي وبارم نتيجة للحسد الذي كانت تكنه نابولي تجاه البندقية. وكانت المدينتان تاجران في الرقيق مع الأفارقة، وكانتا متنافستين فعلاً. ولا يفسر افتراض MANFRONI هذا أي شيء في نظرنا. فقد كان التحالف الموضوعي بين برلم ونابولي موجهاً ضد اللمبار، لا ضد البندقية. وانظر أيضاً A.R. LEWIS (pp. 134-135) *Naval Power*.

(1) انظر بخصوص هذه السفارة، VASILIEV (183-185) *Byzance et les Arabes*, I, 117 et 118. وانظر أيضاً J. GAY (p. 59) *L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*. وقد التبس عليه أمر هذه السفارة بسفارة سنة 842. وخدعت بعض المصادر إلى القول إن المساعدة التي طلبها تيوفيل كانت مخصصة لآسيا الصغرى. واتفق VASILIEV و J. GAY على أن لا يحتفظ إلا بهذه الرواية. ويرى المؤلفان أن الحلف الهجومي الذي كانت ترمي هذه السفارة إلى عقده، لا بد أنه استهدف مقاتلة عرب المغرب المغيرين على إيطاليا، حيث كان لبيزنطة وأنجلهايم مصالح مشتركة ينبغي الدفاع عنها، أي ضد الأغلبة.

(2) انظر VASILIEV (185-187) *Byzance et les Arabes*, I, بشأن هذه السفارة، وخاصة LÉVI-PROVENÇAL في =

(822 - 852) في نوفمبر 839. وقد توفرت لدينا اليوم أكثر معلومات حول هذه السفارة، بفضل التاريخ النفيس لابن حيان. وحسب هذا المؤلف فقد طلب تيوفيل من الأمير الأموي إبرام معاهدة صداقة، وطالبه بإرجاع إقريطش، وحثه بالخصوص في رسالته على سلوك سياسة أنشط لاسترجاع تراث أجداده من أيدي بني العباس والأغالبة، الأعداء المشتركين لبيزنطة وقرطبة. فكان الرد بالرفض لا غير، مع احترام تراتيب اللياقة، وأرفقه طبيباً بالهدايا المعتادة، فلم يكن عبد الرحمان الثاني يقدر على التشهير بالجهاد، ولو قام به الغاصبون. وكان أيضاً نصيبه من الصعوبات الداخلية في شكل انتفاضات، غير قليل، وكان مشغولاً بمحاربة الفرنجة.

وهكذا، قدمت البندقية آخر الأمر بمفردها العون إلى تيوفيل، ولم تحفل بذلك لا محالة. فلم يكن الظرف سنة 840، يسمح في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالذات، بفتح جبهة ثانية لوقف الهجوم الأغلب والتخفيف عن القوات البيزنطية التي وقعت بين نارين وستزايد تدخلات إفريقية بعض الوقت، كما سنرى ذلك من بعد، وستكون أكثر إقداماً دائماً، في شبه الجزيرة الإيطالية.

الحملة في الجزء الشرقي من صقلية

(مسينا وموديكيا ولنتيني ورغوصة): 228 - 842/236 - 851:

كان الوالي أبو الأغلب في صقلية، مسيطراً كل السيطرة على الوضع داخل الولاية، فواصل دون توقف، وحتى موته، الهجوم على النصف الشرقي من الجزيرة وهو لم يزل بأيدي الروم⁽¹⁾. وامتاز هذا الهجوم خاصة بحصار مسينا والاستيلاء عليها. وفي سنة 228 (10 أكتوبر 842 - 29 سبتمبر 843)، دخل الأسطول الأغلب بقيادة الفضل بن جعفر الهمداني إلى مرسى مسينا وضرب الحصار على المدينة بمساعدة، أو ربما بامتناع نابولي

= Un échange d'ambassades entre Cordoue et Byzance au IX^e siècle, dans *Byzantion*, XII, 1937, (pp. 1-24).

وانظر أيضاً لنفس المؤلف (Histoire de l'Espagne Musulmane, I, 249-254).

(1) المصدر الأساسي بخصوص حملات أبي الأغلب في صقلية، «الكامل» لابن الأثير، ج 5، 267 - 268؛ وتبعه ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 430 - 431. وأوجز التبريزي، المرجع المذكور، ص 431، القول كثيراً، ولم يذكر ابن عساي شيئاً.

وبتأييد منها لا غير⁽¹⁾. وكما جرت العادة دائماً، تفرقت كتائب إفريقية في جميع الاتجاهات في ضواحي القلعة، ونهبت الناحية، وقطعت سبل التموين. ورغم ذلك، قاومت مسينا مقاومة بطولية⁽²⁾. وقرر القائد الإفريقي آخر الأمر الاستيلاء على الموقع من الخلف، فعمل بحيلة كانت ناجحة. فأحاطت جيوشه بالمدينة وكمنّت في الجبال الواقعة خلف القلعة. وبينما كان الفضل بن جعفر يهجم بنفسه من جهة الساحل، هجمت بفتة الجيوش الكامنة في الجبال على الحامية التي ركزت جهودها كلها لصد الفضل، ودخلت المدينة. فاستسلمت مسينا.

وتلتها في نفس السنة مدينة أخرى سماها «الكامل»، م. س. كان⁽³⁾.

ثم جاء دور حصون موديكا⁽⁴⁾ (Modica) فاستسلمت للأغالبة سنة 844 - 845.

وجدت معركة كبيرة في نفس الفترة، تواجه فيها الوالي المقبل لصقلية أبو الأغلب العباس بن الفضل بن يعقوب، وجيش بيزنطي عتيذ. وانتهت أزمة عبادة الصور بموت تيوفيل، وبدأ «فجر عهد جديد»، حسب قول Ostrogorsky. وأعادت الرومية على العرش تيودورا (Théodora)، العمل بعبادة الصور، فعادت الثقة. وكان السماء أرادت التدليل لبيزنطة على إعادة منتها لها، ففرق الأسطول الإسلامي سنة 842، في زوبعة. وقد كان متجهاً لإذلال بيزنطة. وكادت أن تنجح الحملة التي نظمت في السنة الموالية قصد استرجاع إقريطش، لكنها فشلت. وفي آخر سنة 845، دارت أخيراً محادثات مع الخليفة الواثق، وانتهت بتبادل الأسرى، وعقد السلم على الجبهة الشرقية⁽⁵⁾ حتى

(1) جاء بالكامل (ج 5، 267) لابن الأثير، الذي انفرد بالحديث عن هذا الأمر: «واستأمن إليه أهل نابل وصاروا معه». هذا النص غامض نوعاً ما. فلم يقل صراحة، كما ظن AMARI (448) (Storia, I, 448) أن أهل نابولي ضمو قواتهم إلى قوات الأغالبة. وربما يمكن أن يفهم فقط أن «أهل نابولي طالبوه بالأمان وناصروه»، لا غير، تجنباً لنزاع يضر بمصالحهم، وذلك بالامتناع من نجدة مسينا بأسطولهم، كما كان يجب أن يقوموا به لكونهم مواليين لبيزنطة..

(2)

(3) هكذا عند ابن الأثير، الكامل، ج 5، 268. اعتمد AMARI (449 et note 2) (Storia, I, 449) الإفرنجي، واقترح (مخفكان)، وقد عرفها بصورة محتملة نوعاً ما، بـ Alimenia، وهي بلدة صغيرة كانت تقع على بعد عشرين كمترًا من قصر يانة إلى الشمال الغربي.

(4) حدث أشار إليه Chronique de Cambridge (تليلاً لتأليف VASILEV (345) (Byzance et les Arabes, I, 345) فقال: في سنة 6353 (= 844 - 845) فتحت حصون موديكا.

(5) انظر Ostrogorsky (250-245 pp. Histoire de l'Etat Byzantin, و VASILEV (204-191 pp. Arabes, I, 191-204).

سنة 851. وكانت بيزنطة تتمتع بهذه الصورة، بحرية نسبية في الشرق، فحاولت تصحيح الوضع في الغرب. وعجلت بتوجيه الجيوش إلى الغرب. لكن حظ القتال لم يكن ملائماً لها بالمرّة. إذ هزمها أبو الأغلب العباس بن الفضل بن يعقوب شرّ هزيمة، قريباً من بثرية (Butera)، كما هو محتمل.

وقد كانت معركة لم يسبق لها مثيل، حيث خسر الروم تسعة أو عشرة آلاف رجل، مقابل ثلاثة جنود من إفريقية، كما روى ابن الأثير، مضيقاً أنه لم تقع مثل هذه المقتلة في صقلية من قبل⁽¹⁾.

وقاد الفضل بن جعفر المتنصر في مسينا، حملة جديدة على لنتيني⁽²⁾ (Lentini)، سنة 232 (28 أوت 846 - 16 أوت 847). وقد كانت هذه المدينة تقع في الجزء الشرقي من الجزيرة، على بعد تسعة وتسعين كلمتراً من الساحل بين قطنية وسرقوسة. وأشهر بطريق صقلية من طرف السكان، فوعد بتقديم النجدة. واتفق على إشعال النار طيلة ثلاث ليال متوالية بأعلى تل يراه المحاصرون، فيعلمون باقترابه وبأن الهجوم وشيك. ولذا، يتعين عليهم الخروج في اليوم الرابع، وذلك ليقع المغيرون في حوزة قوات الروم. وأخبر الفضل بما كان يحاك بين أعدائه، فحال دون وقوع المناورة، مستخدماً لصالحه الفخ المنصوب له. فأمر بإشعال النار على التل. ثم أعد كميناً وأمر جنوده بالتظاهر بالفرار، عندما يهاجمون في اليوم الرابع، من طرف المحاصرين، فعلمهم

(1) الكامل، ج 5، 268. أرخ ابن الأثير هذه المعركة في سنة 229 (30 سبتمبر 843 - 17 سبتمبر 844) وتحدث عن 10 000 من قتلى الروم. وفي *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 345) ذكر أنه «في سنة 6354 (= 845 - 846) قامت الحرب بين المسلمين والشرزني، مات فيها من جانب الروم تسعة آلاف رجل».

وأراد AMARI (2) *Storia*, I, 450-451, note 2 اعتبار الشرزني المذكور (نقل في النص العربي لهذا التاريخ، خَرْزَنْجِيَّة) جيوش موقع شَرْسِيَانُون. وروى VASILIEV (1) *Byzance et les Arabes*, I, 206, note 1 بهذا التفسير، لكن NALLINO أبدى تحفظات كبيرة في الطبعة الثانية لكتاب *Storia*. وأورد «الكامل» و *Chronique de Cambridge* تواريخ مختلفة بصورة محسوسة. لكن عدد القتلى كان هو نفسه تقريباً في التالينين، فدل على أن الأمر متعلق بنفس المعركة. وربط VASILIEV هذه المعركة بتبادل الأسرى الذي وقع سنة 845، بين بيزنطة وبنغالاد، وفصل تاريخ آخر سنة 845 أو بداية 846، أي التاريخ الذي ورد في *Chronique de Cambridge*.

(2) ورد في «الكامل» (ج 5، 268) لابن الأثير، مَسِينِي (= Messine)، وبالعبر (ج 4، 431) لابن خلدون، لَسِي. وينبغي طباعاً تصحيحه (Lentini). ويوافق التاريخ الذي ذكره ابن الأثير، تاريخ *Chronique de Cambridge* حيث قال: «في سنة 6355 (= 846 - 847) استولى على لنتينو» (المرجع المذكور، ص 345).

أن يقودوا الأعداء الملاحقين لهم حتى الموضع المقرر لإبادتهم. وتم كل شيء طبق الخطة المرسومة. وغرر بأهل لتيني الذين غادروا المدينة جميعاً، شباباً وشيخاً، متحمسين للمعركة، فوقعوا في الفخ وقوعاً. وكانت مقتلة كبيرة. واستسلم من بقي على قيد الحياة. ولما منحوا الأمان، على حياتهم وأرزاقهم، سلموا المدينة إلى الأغلبة.

وقد هجم البيزنطيون في السنة الموالية، 233 (17 أوت 847 - 4 أوت 848)، بعشرة شلنديات [سفن نقالة]، في مرسى التين⁽¹⁾ (Mondello)، على بعد عشرة كلم شمال بلرم. وتاهت الكتاب بعد أن كان من المتوقع أن تزن بعض الغارات، فركبت البحر في النهاية بلا نتيجة. وفقدت سبعة من سفنها من أثر العاصفة.

وفي السنة الموالية، 234 (5 أوت 848 - 25 جويلية 849)، استسلمت مدينة رغوصة (Raguse) بلا قتال، وسلمت كل أموالها. ولم تعلن المصادر العربية هذا الاستسلام، وقد تسببت فيه بلا شك «المجاعة الشديدة» التي أشار إليها كتاب *Chronique de Cambridge*⁽²⁾ في تلك السنة. فحمل الأفارقة كل ما أمكن حمله، ثم هدموا المدينة قبل الرحيل.

وتوجهوا بعد ذلك إلى قصر يانة عام 235 (26 يوليو 849 - 15 يوليو 850)، وقال ابن الأثير⁽³⁾ بإيجاز كبير إنهم سلبوا ونهبوا وأحرقوا وقتلوا الناس. فكانت هذه المشاهد تحدث كل يوم في هذه الحرب. ولم ير المؤرخ أن ذلك يبعث على الشفقة.

ولذا، كان من حقّ أبي الأغلب إبراهيم بن عبد الله حفيد إبراهيم الأول وثاني ولاية صقلية⁽⁴⁾، أن يكون راضياً عن نفسه، حين أدركته المنية في 10 رجب 236/17 يناير 851. فقد تميز حكمه الذي دام أربع عشرة سنة وأربعة شهور وسبعة عشر يوماً بالهدوء داخل الولاية، وانتصاره على الروم في القتال بالجزيرة.

(1) عرفها AMARI (1, 454, note 1)، اعتماداً على الإدريسي وحجة يونانية.

(2) المرجع المذكور، ص 845.

(3) الكامل، ج 5، 268.

(4) ذكر النويري (المرجع المذكور، ص 431) التاريخ الصحيح لموته. وأشار ابن الأثير فقط إلى الشهر والسنة (الكامل، ج 5، 268)؛ أما ابن خلدون (المير، ج 4، 431)، فأرخ موته في سنة 233/847 - 848. وانظر أيضاً ص 496 للملحوظة 4، وص 497 للملحوظة 1. ونشر إلى قطعة من القود ضربت أثناء حكمه في بلرم سنة 230/844 - 845 (رقم 847، ج 2 من LAYOIX، Catalogue). ولم تحمل اسمه ولا اسم أمير إفريقية، مع أنها سكّت باسم الأغلبة. وانظر أيضاً في شأن هذه القطعة، AMARI (1, 455-456, note 1).

من نهب كنيسة القديس بطرس إلى احتلال باري:

ولم يحرز أبو الأغلب أقل نجاحًا خارج صقلية. فقد ألقت قواته الرعب في قلب شبه الجزيرة الإيطالية. فبعد الاستيلاء على مسينا سنة 843، أمر أبو الأغلب باحتلال رأس ليكوزا (Licosa) الذي يقفل خليج صورنتي (Sorrente) في اتجاه الجنوب الغربي، وجزيرة بونزا (Ponza)، مهددًا بذلك نابولي مباشرة. ولم يعد اللربار منذ ذلك الوقت، الأعداء الخطيرين، وذلك منذ اندلاع الحرب الأهلية بين رافلكيس وسكينولف، بل حلفاء بلرم القدامى الذين تكاثرت مغامراتهم. فقد كون سرجيوس دوق نابولي مع أمالفي وصورنتي وغايت، اتحادًا يمكن من استعادة بونزا، والتغلب على العمارة الأغلبية برأس ليكوزا⁽¹⁾.

وقد أسطول أغلبي عظيم واحتل جزيرة إيشيا (Ischia)، انتقامًا لهذه الهزيمة. واستولى أيضًا على حصن ميزان (Misène) الواقع برأس يقفل خليج نابولي غربًا، وهدمه هدمًا تامًا. ثم جاء دور سهل ليبروري (Liburie) وضواحي صورنتي فنهبا. لكن فقد الأفارقة جزءًا من أسطولهم، واضطروا في النهاية إلى الرحيل. وقد مهدت هذه العمليات الموجهة ضد ساحل كمبانيا (Campanie)، لعملية أكثر إقدامًا، استهدفت سواحل دولة البابا⁽²⁾.

(1) انظر Chronicon Episcoporum Sanctae Neapolitanae Ecclesiae, R.L.S., t. 1, part. II., Jean DIACRE (1) (p. 315) و Chronicon Salernitanum, M.G.H., III, 508-510 و AMARI (I), و انظر كذلك (L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin, pp. 53-54) J. GAY و VASILIEV (504-505) و (Byzance et les Arabes, I, 209-210) A. LEWIS و (Naval Power, p. 135) C. MANFRONI و (Storia della Marina Italiana, I, 49) وقد قال MANFRONI: «Se la lega fosse durata, se un'alleanza greco-veneto-napoletana fosse stata contratta, la liberazione della Sicilia non sarebbe stata impossibile».

ويبدو لنا هذا الحكم مجازفة. إذ كان الاتحاد عاجزًا عن رد الهجوم الأغلبي الذي تلا مباشرة النصر الذي تم في ليكوزا.

(2) المصدر الرئيسي هو (حياة سرجيوس الثاني) في Liber Pontificalis (ج 2، 99 - 105). وأوضحت النص حواشي الطبعة الجيدة التي أنجزها L. DUCHESNE، وتمتته على أحسن وجه. ومن المؤلف أن هذه الترجمة مبتورة في موضع يله وصف المعركة بمعسكر نيرون، أي في أهم فترة - لكن تمكنا بفضل مصدرين آخرين من إتمامها:

— دون Prudence DE TROYES، وهو استق عاصر الأحداث، رواية موجزة منها: Prudentii

(Trecensis Annales, M.G.H., I, 442-443).

فقد انتخب البابا غريغوار الرابع (827 - 844) في نفس السنة التي بدأ فيها فتح صقلية. ولم ينفك الخطر يتقاسم في عهده، ولم تزد الأطماع الأغلبية على شبه الجزيرة الإيطالية إلا تأكيداً بمرور الزمن. فشرع البابا بالخطر، وأمر بتحسين أوستي (Ostie) وقد كانت مرسى روما في القديم، وكانت تقع بمصب نهر التيبر (Tibre)، وسميت القلعة غريغوريوبوليس (Grégoriopoli) تقديراً له⁽¹⁾. ولم يكن هذا الاحتياط زائداً عن الحاجة، لكنه كان غير مجد. فلم تسمح القلاقل التي اندلعت بعد موت غريغوار الرابع بالاستفادة من ذلك في الوقت الملائم فعلاً. وخلفه سرجيوس الثاني (844 - 847) في ظروف عسيرة. واعتبر الإمبراطور لوثار (Lothaire) أنه وقع التساهل معه كثيراً، فأراد تأكيد سلطته التأييدية، فوجه ابنه لويس صحيحة جيش ولجنة للبحث. وأخيراً، أقر سرجيوس الثاني في منصبه. لكنه استخدم السلطة التي تقاسمها مع أخيه بنوا (Benoit)، لنهب خيرات الأديرة، والقيام بأشنع أعمال العنف. وبما أن الكنيسة لم تقدر على إصلاح نفسها بنفسها، فقد سلط الله عليها المشركين⁽²⁾.

وقد سبق أن نُهبَت روما مرتين في شهر أغسطس خلال نصف قرن، في آخر العصور

¹ - اطلع Pseudo-LIUDPRAND على ترجمة كاملة لسرجيوس الثاني، ودون منها موجزاً. المصادر الأخرى أقل تعليلاً للأمر، واكتفت أحياناً بذكر الحدث في سطر.

انظر: A. DANDOLO, *Chronica*, dans *RIS*, XII, 152.

الراهب بحبل *Historioli Longobardorum*, R.G.F.S., VII, 45) Cassia

- *Annales Francorum*, dans R.G.F.S., VII, 64-65

- *Annales Weissenburgenses*, dans M.G.H., I, 111

وانظر أيضاً (MIGH, I, 97, et RGFS, VII, 161, VII, 229, 233 et 240).

وكان نهب الأفاقة لكنيسة القديس بطرس والقديس بولس موضوعاً لبحث متعمق قام به Ph. LAUER عند الحديث عن قصيد حرر بالفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر ودون ذكرى النهب.

انظر *Le poème de la Destruction de Rome et les origines de la cité Léonine*, Ph. LAUER

(dans *Mél. d'Arché. et d'Hist. de l'Ec. de Rome*, XIX, 1899, pp. 307-361

وانظر أيضاً: AMARI (I, 506-507) *Storia*، و J. GAY *l'Italie Méridionale et l'Empire*

Les) L. DUCHESNE (I, 210-211) *Byzance et les Arabes*، و VASILIEV (pp. 55-56

Premiers temps de l'État pontifical, pp. 210-214

(1) انظر حياة غريغوار الرابع، في *Liber Pontificalis*، ج 2، 81 - 85. ويرى المحقق L. DUCHESNE أن تحمين أوسطي لا بد أنه جد في نهاية عهد البابا غريغوار الرابع، وأخاف أن اسم غريغوريو بوليس الذي سميت به القلعة، لا يلو أنه بقي بعد مؤسسها (ج 2، 84 - 85، الملحوظة 17).

(2) «ut tantum opprobrium Ecclesia sua non sustineret, et quod neglescerunt emendare ultores... misit Deus paganos» (*Liber Pontificalis*, II, 99)

القديمة⁽¹⁾. ولم يحد الأفارقة عن هذه العادة. وروي أن مراكبهم وعددها ثلاثة وسبعون، أنزلت يوم 23 أغسطس 846، خمسمائة من الخيل وعشرة آلاف رجل يمصب نهر التيبر. وقد ذكر أن روما أخطرت بذلك الأمر قبل أسبوعين من طرف أدلبار (Adalbert) والي كورسيكا، لكنها لم تعمل بصورة جدية بالإنذار. وبالفعل، فقد اتخذت بعض الاحتياطات، لكنها كانت غير كافية بالمرة. فاحتلت أوستي رغم التحصينات التي جهّزها بها غريغوار الرابع، بلا مقاومة، واستخدمت في النهاية كنقطة ارتكز عليها المغيرون الذين بدؤوا يزعجون على الأماكن القريبة. وهكذا، بلغوا بورتو (Porto) يوم نزولهم بالذات، فوجدوها خالية بدون مؤن. وبعد التشاور، وجه أهل روما الحجيج من السكسون والفريزون والفرنجة الذين طردوا في اليوم الموالي بعض الأفارقة، لكن هؤلاء عادوا إلى نفس المكان. وقدم الرومان «الواقفين من حماية الله والقديسين» بدورهم، وانضموا إلى الحجيج الموجهين إلى بورتو. فقاتلوا بعض الأفارقة، وقيل إنهم قتلوا منهم سبعة. ولما جنّ الليل، قرروا العودة إلى روما، إذ لم يشعروا بالأمن نظرًا إلى قلة عددهم. وقبل الرحيل، جمع أهل المدينة الخالدة (روما) الحجيج السكسون والفريزون وغيرهم، وأوكلوا لهم مهمة حراسة المدينة والقتال باسمهم عند الاقتضاء. وقتل جميع هؤلاء البؤساء تقريباً، لما باغتهم الأفارقة من الغد في يوم 26 أغسطس عند تناول الطعام.

وتقدم الأفارقة على ضفة التيبر، مشيًا أو على الخيل، أو بالسفن، ووجهتهم روما، قبلغوا عند الفجر البقاع المقدسة وقرروا زيارتها. فدنست كنيسة القديس بطرس بصورة شنيعة. ودخلوها ممتطين جيادهم، وروى كاتب ترجمة سرجيوس الثاني أنهم ارتكبوا فيها «فظائع لا توصف». وهجم جند روما بقيادة دوقات الإمبراطور لوئار، بغير نظام، فهزّموا بسهولة. ونهب عند ذلك قسم من مدينة روما كان يقع خارج حوزة أورليان (Aurélien). وقتل السكان بدون ميز في المقام أو السن أو الجنس، وأسر الرهبان والنسوة. وهدمت كنيسة القديس بطرس والقديس بولس هدمًا كاملاً. وبعد الفراغ من هذا «الجهاد» الجميل، انسأب إلى لجنوب المد المغير ولم يقدر على القضاء على الأسوار الرومانية، وغمر فوندي (Fondi)، وهدد غايت. وانتشرت كتاب الأفارقة عبر البادية في اتجاه بينيفانت، وانتصرت أيضًا إيما انتصار. ثم ألحقت هزيمة أخرى بجيوش الفرنجة،

(1) نذكر أن نهب روما من طرف الآريك جد من 24 إلى 27 أوت 440؛ وخضعت المدينة لنهب منظم قام به جنريك من 2 إلى 16 أوت 455.

ويبدو أنها كانت بقيادة الملك لويس الثاني⁽¹⁾ ودخل أثناء ذلك، سيزار (Césaire) ابن دوق نابولي بأسطوله، مرسى غايت. وفي النهاية عزم الأفارقة على ركوب البحر بغنائم، دون الحصول على أي انتصار حاسم، ولم يقوموا سوى بارتكاب تخريجات عديدة، وقد تم ذلك في نوفمبر 846. ولم يتمتعوا بغنائمهم. إذ غرقوا بمراكبهم في زوبعة.

فلم ينتج عن المغامرة سوى قدر لا يحصى من آلام البشر. ولا شك أن مؤلفات التاريخ العربية أغفلتها تمامًا لهذا السبب. وفي الجملة، لم يعتبرها الأفارقة سوى غزوة ذات أهمية ثانوية، وفضلًا عن ذلك، فقد ساءت نهايتها. فمن الأحسن أن لا يدور الحديث حولها. وخلافًا لذلك، شعرت المسيحية جمعاء في الغرب شعورًا مؤلمًا، بالإهانة التي لحقت كنيسة القديس بطرس والقديس بولس. وتقرر القيام بكل الأعمال للحيلولة دون تجدد مثل هذه المأساة. فاستدعى لوثار (Lothaire) مجتمعا لبحث القضية. وقد ورد في الفصل الملخص للقرارات ما مفاده: «بما أن كنيسة القديس بطرس قد نهبتا وخربها المشركون هذا العام، بسبب ما اقترفناه من ذنوب وانتهاكات، فإرادتنا وعزمنا وقدرتنا أن نعمل على إعادة بناء هذه الكنيسة، وأن يُمنح دخولها مستقبلاً على المشركين، ولذا وعملاً بالقرارات المتخذة، نوكل بواسطة رسلنا ومبعوثينا، إلى مركز البابوية، بناء جدار متين حول كنيسة القديس بطرس. ونريد أن تجمع الإهانات في كامل مملكتنا، لتحقيق هذا المشروع، وذلك ليتم مثل هذا العمل العظيم المتعلق بمجد الجميع، بعون الجميع»⁽²⁾. ولا يمكن لأي تعليق وصف الشعور المؤلم الذي ألمَّ بالمسيحية جمعاء في الغرب، بسبب نهب كنيسة القديس بطرس، أكثر مما أدته العبارات الواردة في هذه الفقرة. وتقرر خاصة وجوب إصلاح الأساقفة أخلاقهم، وخروج جيش بقيادة لويس الثاني، وإعادة تنظيم شؤون بينيقات وطرده العرب. وسنعود إلى ذلك، والعمل أيضًا على جبر الأضرار. وقد عمل البابا ليون الرابع⁽³⁾ (847 - 855) بالخصوص على ترميم

(1) لم تأكد مشاركة لويس الثاني في قتال الأفارقة بصورة قطعية. وكما لاحظ L. DUCHESNE كانت الوثائق المتعلقة بهذه الأحداث غامضة، مليئة بالهفتات، يصعب التوفيق بينها فكان تأويلها محل خلافات بين الذين بحثوا فيها. (Les premiers temps de l'Etat pontifical, p. 214).

(2) انظر Ph. LAUER في Le poème de la Destruction de Rome et les Origines de la Cité Léonine, dans: (Mél. d'Arché. et d'Hist. et l'Éc. Fr. de Rome, XIX, 1899, pp. 321-322).

(3) انظر Liber Pontificalis، ج 2، 106 و 107 و 113 و 115 و 121 و 122 و 126، حياة ليون الرابع. وانظر أيضًا الأب Hartmann GRISAR (Analecta Romana، فصل «قبر القديس بطرس»، ص 279 - 280)، بخصوص إعادة بناء كنيسة القديس بطرس.

البناءات، فخصص لها كل طاقته.

وكان عليه أيضًا بذل كل جهوده لتلافي تجدد نفس المصائب. فقد بلغ فعلاً إلى روما الخبر سنة 849، بأن الأسطول الإسلامي كان بصدد التجمع على سواحل سرديانية، في جزيرة صغيرة سماها تأليف Liber Pontificalis طوطاروم⁽¹⁾ (Totaram)، بنية الهجوم من جديد على المدينة الخالدة. فتجمع في الحين أسطول الاتحاد البحري الذي وحد بين نابولي وأمالفي وغايت، في أوستي، استجابة لنداء البابا الذي باركه في حفل كبير. وقد كان هذا الأسطول بقيادة سيزار، وكان يستعد لمحاربة العمارة الإسلامية، ويحتمل أنها كانت قادمة من إفريقية كذلك، لما اندلعت العاصفة وجنبته المعركة. وتشتت أسطول المسلمين أو تحطم، ووقع في الأسر كل من نجا من الفرق، فاستخدم الأسرى في بناء الجدار المذكور آنفاً، وأمر الإمبراطور لوثر بتشحيده، دفاعاً عن البقاع المقدسة بروما.

وفي الجملة، لم تسفر الهجمات التي وجهها الأغالية ضد روما، عن نتيجة سوى حمل الحامي الطبيعي لمقر البابوية، نعتي إمبراطور الغرب، على الاهتمام بصورة جدية بشؤون إيطاليا، إذ تزايد خطر تسرب الأفارقة. ودون أن يذهب بنا التفكير إلى القول مثل Ph. Lauer «روما كانت على قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح مسلمة»⁽²⁾، فقد كان الإنذار بالخطر شديداً والتأثر بالغاً.

لكن الفشل النهائي الذي شُني به الأفارقة في دولة البابوية - ولئن يعودوا إليها أبداً - لم يفض القضية. فقد كان المسلمون من أغلبية وأهل أقریطش فعلاً في قلب جنوب إيطاليا بالذات، حلفاء لأميرين متنافسين هما رادلكتيس (Radelchis) وميكنولف (Sikenolf) وقد أعسفهما الحظ في الاقتداء بأوفيموس الصقلي. وقد دامت الحرب الأهلية بين الأمرين، ولم تخمد إلا في سنة 847، وقد جددت بعد اغتيال سيكار دي بينيفانت (839)، ومن بين ما ترتب عليها قيام إمارة إسلامية دامت مدة ما في باري.

ولنلاحظ منذ الآن أن التواريخ غير ثابتة. ولم تذكر المصادر المسيحية أية تواريخ⁽³⁾، ولذا، اقتفينا أثر العلامات الواردة في كتاب الفتوح للبلاذري الذي كان من أكبر

(1) انظر بخصوص إمكانية التعرف عليها، BESTA (La Sardegna Medioevale)، ص 42.

(2) المرجع المذكور، ص 360.

(3) انظر في خصوص هذه المسألة، حاشية NALLINO الهامة، في الطبعة الثانية لكتاب AMARI (Storia, I, 500)، ومن بين ما ذكره NALLINO أن بعض المؤلفين المحلّثين اعتبروا ما أكلته المصادر اللاتينية: «le =

أول الأمر، إذ كان يواجه مشكل تأريخ احتلال باري من طرف العرب. ولم يذكر التاريخ في الطبعة الأولى. وبدأ في الطبعة الثانية، بتحليل نص للبلاذري، ثم أضاف قائلاً: «il principio del califato di ʿal-Mutawakkil non se deve intendere letteralmente» وبالعقل، إذا ما طابقت، كما فعل البلاذري، الاستيلاء على باري، مع بداية خلافة المتوكل، يحدد التاريخ على أقرب تقدير بعد 10 أغسطس 847. لكن AMARI فضل في نهاية الأمر، سنة 842 (Storia, I, 500 et seq.). ولا حظ VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 209) أن «التاريخ الصحيح لفتح باري من طرف المسلمين غير ثابت»، لكنه جارى مع ذلك AMARI في واقع الأمر. ولا حظ NALLINO أن مسألة تأريخ فتح باري تبقى قائمة. وأضاف قائلاً: «إذا جازنا البلاذري، فينبغي عند ذلك عكس ترتيب الوقائع كما عرضها AMARI ومن هنا ننحو، بمعنى أن الأحداث المتعلقة بـ Apolaffar، وبالهجوم على دولة البابية، وربما بمضار، كانت سابقة. ومن رأينا أن مقترح NALLINO جدير بالاعتناء. فقد أورد البلاذري، وهو مؤلف جنبي، المفتاح الذي يتيح لنا ترتيب الأحداث بصورة أكثر متعقبة وأكثر قابلية للتصديق».

(2) الفتوح، ص 328. نقل ابن الأثير جانباً من نص «الفتوح»، في «الكامل»، ج 5، وسمي الشخص المذكور حياة.

استخدم سكينولف قائدًا من إقريطش كان يدعى أبو لُقَار⁽¹⁾. لكن «أبو لُقَار» تخاصم سريعًا مع سكينولف، فانتقل إلى خدمة بينيفانت واستمات في الدفاع عنها لما حاصرها لمبار سالرنة وقابو، ولم يمنع ذلك رادلوكيس من الغدر به والأمر بالقبض عليه، وقد أخافه ما كان لحليفه الجديد من سلطة متسعة. قال Amarī⁽²⁾ كان «أبو لُقَار» شجاعًا عزيزًا، «فصق على وجه الخائن قبل أن يذهب إلى الموت».

فعرّضه عند ذلك قائد مسلم آخر كان يدعى مصّار⁽³⁾، ولم يبق حبيسًا بالمدينة. فهجم سنة 846 على كامل وادي فولترن Vulture، واستحوذ خاصة على خيرات الأديرة. ولا بد أن الأعران المسلمين كانوا باهظي الثمن، ولا شك أن مسائل متعلقة بالأزاق كانت قائمة الذات. لكنه رفض في يونيو 847 الاستفادة من الزلزال الذي اجتاحت ولاية إيزرنيا بتمامها (Isernia) كما أشير عليه بذلك، والشروع في القيام بعملية جديدة. وقال فعلاً إن السماء أفضحت عن غضبها بما فيه الكفاية، فلا ينبغي الزيادة في تفاقم هذا الغضب.

ولم ينقد هذا السخاء شخصه ولا أهله من الموت. فقد تغير فعلاً الجو السياسي كل التغير في جنوب إيطاليا، بعد نهب كنيسة القديس بطرس والتأثر الذي تلاه لدى كل النصراري في الغرب. وقد مر بنا أن الإمبراطور لوئار قرر رد الفعل بشدة وتوجيه ابنه لويس لإعادة اللواتم إلى دولة اللمبار، وقد كان تابعًا لها مبدئيًا. فقرر تشكيل جيش عتيد في بافيا (Pavia) آخر يناير 847، وقد تركب من حشود من إيطاليا بأكملها. وانضمت إليها كتل من جيوش قادمة من فرنسا وبورغونيا وبيروفانس. وفضلاً عن ذلك، كلف أسقفان الكنت غي دي سبولات والدوق مرجيوس دي نابولي، بالتوفيق بين الرئيسين اللمبارديين المتعادين، رادلوكيس وسكينولف، على أساس قسمة الدولة بينهما، والالتزام بطرد العرب والعدول عن خدماتهم في المستقبل. ولا بد أن المفاوضات كانت طويلة وصعبة. وبالفعل، لم ترم المعاهدة بصورة نهائية بين رادلوكيس وسكينولف إلا سنة

(1) هكذا ساء مؤلف *Chronicon Salernitanum* (III, 508-510). ويرى NALLINO أن الأمر غير قابل للتصديق وأن هذا الاسم اللاتيني على كنية عربية هي (أبو جعفر) AMARI (I, 502, note 3). *Storia*, I, 504.

(2) *Storia*, I, 504. نقل AMARI عن المؤلف المجهول لـ *Chronicon Salernitanum*.

(3) ذكر NALLINO (عند AMARI, I, 509, note 1) مختلف كتابات هذا الاسم في المصادر المسيحية، وقال إنه لا بد أن يكون تحريفًا لكتبة أبي مُمَشَّر العربية التي كانت منتشرة إلى حد ما في القرون الوسطى. وانظر بشأن هذه الأحداث التي لخصناها بإيجاز، AMARI (508-511) *Storia*, I, 502-504 et 504-504، وكذلك J. GAY. (L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin, 50-53).

849⁽¹⁾، ولقد مر بنا أن مصّارًا كان ينتقل بكامل الحرية في بينيفانت في يونيو 847⁽²⁾. لكن هذا الأمر لم يدم إلا فترة قصيرة جدًا. فأسر ليلة العنصرة، سنة 847، مع جميع أحوانه، واقتيدوا إلى معسكر الملك لويس الثاني حيث قتلوا جميعًا رميًا بالرمح.

ولا شك أن هذا الحدث ارتبط بفتح باري. وقد ذكر البلاذري⁽³⁾ أنه «غزاها خلفون البربري ويقال إنه فتحها في أول خلافة المتوكل على الله». وقد ارتقى المتوكل العرش في 23 ذي الحجة 232/10 أغسطس 847. ويعد أن قدم خلفون خدماته بصورة ناجحة إلى رادلكيس، طمست بعد ذلك أنشطة «أبو لفّار» ومصّار نوعًا ما، دور رادلكيس. ومن رأينا أنه تمادى في خدمة رادلكيس جنوب مملكة اللمبار، بينما كان أبو لفّار ومصّار يمارسان حرفتهما في الجندية المرتزقة داخل العاصمة. وكما هو مذكور، فقد كان خلفون راجعًا بالنظر إلى السلط الأغلبية، وكان من مصلحته لا محالة قصر ميدان نشاطه على جنوب شبه الجزيرة، حيث كانت توجد قاعدة قوية في حوزة قوات أمير القيروان منذ فتح طارانت سنة 840 وانتصارها على أسطول بيزنطة والبندقية. وقد أشار ابن الأثير إلى أن هذه القاعدة دعمت سنة 232 (28 أغسطس 846-16 أغسطس 847) وطراً عليها التحوير، لأن الأفاقة شعروا بلا شك ومنذ ذلك الوقت بالأمن الكافي داخلها، فعمروها⁽⁴⁾. لكن البلاذري حدد احتلال باري في بداية خلافة المتوكل، أي في آخر صائفة 847. وقد رأينا أن فتح باري كان نتيجة لترسيخ قواعد الفرنجة في بينيفانت، ومواقع الأغلبية في طارانت.

ولم يعد خلفون يشك في المصير الذي كان يترقبه، بعد النهاية الأليمة التي خص بها مصّار ورجاله، تنفيلاً لمقررات المجمع الذي دعاه لوثرار إلى الانعقاد، بعد نهب كنيسة القديس بطرس، واعتمادًا على ما كان يتوقع من عون من طارانت، وفضل سبق الأحداث. وقد كان رجاله يقيمون خارج المدينة قرب البحر، وقریبًا من أسطولهم دون شك. وفجأة، أوقظ أهالي باري في ليلة مظلمة ممطرة من طرف جمع من الشياطين

(1) انظر J. GAY (L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin, p. 62).

(2) أثبت AMARI (2) (Storia, I, 509, note 2) هذا التاريخ بصورة يقينية. واستند إلى Liber Pontificalis، حياة ليون الرابع. كان عبد العنصرة متفلاً مرتبطاً بعيد الفصح، وكان يقع بين 12 مايو و 15 يونيو.

(3) الفتح، ص 328، نقل عنه ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 263.

(4) جاء فعلاً بالكامل (ج 5، 268) بتاريخ سنة 232: «وفيها أقام المسلمون بمدينة طارانت من أرض انكبردة وسكنوها».

نصف عراة - مما يؤيد حدوث الأمر صيفاً - وكانوا مرتدين لباساً غريباً ومسلمين برماح خفيفة قناتها من قصب. وقضي سريعاً على كل مقاومة. وألقي أحد الأحياء في البحر، لما حاول المفاوضة، واستولى خلعون على المدينة⁽¹⁾.

ومن المحتمل أن يكون قد سلك سلوك الرئيس المستقل إزاء بلرم والقيروان، بعد النصر. وازداد يقيننا بشأن موقف خلفه المقرج بن سلام. فلم يعترف للأغلبة بأية سلطة، وقدم طلباً في الاعتراف ووجهه إلى المتوكل (232 - 847/246 - 861)، عن طريق صاحب بريد مصر. وروى البلاذري أنه نجح أثناء ذلك، في توسيع مملكته إلى حد كبير. وذكر أنه فتح أربعاً وعشرين قلعة، وأنشأ مسجداً. لكن جنوده ثاروا عليه وقتلوه. فتمادى خلفه سودان في سياسة التوسع على حساب بينيفانت وسالرنه بالداخل، وطالب بأن تعترف الخلافة به في الخارج، وذلك ليزيد في تركيز سلطته في نظر رعاياه ويدعم مركزه تجاه أنداده في دار الإسلام. ولا شك أن هذه المناورة كانت ترمي أساساً إلى وضع حدٍّ للمطامع التي كان الأغلبة يرومون بلوغها على حسابه. لكن المتوكل توفي قبل التمكن من توجيه العهد إليه ليؤيد به سلطته ويكسبه قاعدة شرعية. ثم تعطل العهد أثناء حكم المنتصر ولم تتجاوز مدته ستة شهور. ثم تأخر في عهد المستمين (248 - 862/252) بسبب مقتل أنامش (14 ربيع الثاني 249/6 يونيو 863) وكان مكلفاً بديوان المغرب. وأخيراً، أمر وصيف صاحب الديوان الجديد بأن يوجه إليه العهد المطلوب. وهكذا، فإن المساعي التي بدأت قبل موت المتوكل (3 شوال 247/10 ديسمبر 861) لم تؤت أكلها إلا بعد سنتين تقريباً من وفاته. ومن الصعب اعتبار هذا الأجل الطويل بصورة غير عادية مجرد نتيجة لعدم الاستقرار في الحكم الذي تلا اغتيال هذا الخليفة. ولا نغامر إذا قلنا إن الحيرة أملت ذلك وإلى حد ما على الأقل، تدخلات الأغلبة المباشرة، أو بالأحرى العمل على مراعاتها. وما أحرزته مملكة باري في الأثناء من انتصارات وما برهنت عليه من حيوية، عملت بعد ذلك على رفع العواقب من طريق الاعتراف بها كإمارة مستقلة. فقد كان لباري فعلاً من العظمة ما حمل بينيفانت سنة 859 على الرضى بدفع الجزية لها وتسليمها للرهبان. وأخيراً لم ينجح الإمبراطور لويس الثاني آخر الأمر في الدخول إلى باري إلا في شهر فبراير 871، بغدما يقرب من عشرين سنة.

(1) انظر AMARI (Storia)، ج 1، 501، والملاحظة (3) وقد بين كيف استغرق المؤرخون النصارى من لباس رجال خلعون وسلاحهم. وانظر أيضاً VASILIEV (Byzance et les Arabes، I، 209) و L'Italie J. GAY (Mérildionale، p. 52).

من الجهود المضنية، فأسر أميرها سودان⁽¹⁾ الذي فضل الاستقلال، فلم يتمكن من الاعتماد على أي مساعدة يقدمها له جيرانه الأغالبة، ولعلمهم لم يأسفوا كثيراً لتنتحيتها. وبعد فقدان باري، ولي الأمير أبو الغرائق محمد الثاني بالفعل، وإلياً خاصاً على (الأرض الكبيرة) لأول مرة، يعني ممتلكات الأغالبة في شبه جزيرة إيطاليا⁽²⁾.

ولاية العباس بن الفضل

(236 - 246 / 851 - 861)

فتح قصر يانة :

بينما كان أصحاب باري يحاولون تحسين مواقعهم الترابية والشرعية في شبه الجزيرة، كان أمير القيروان يصد تركيز جهوده على صقلية⁽³⁾. وقد أثبت أبو الأغلب العباس بن الفضل بن يعقوب بن المضاء⁽⁴⁾ الوالي الجديد على بلرم، إثر وفاة حفيد

(1) انظر J. GAY، *L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, pp. 64-97، والبلادي (الفتح، ص 328 - 329). والملاحظ أن كتاب اليون (مخطوطة، ورقة 9) أشار إلى موت محمد بن خفاجة والي صقلية في سنة 257 (29 نوفمبر 870 - 17 نوفمبر 871)، وأضاف أن أمير (إفرنجية) يعني هنا شبه الجزيرة الإيطالية، كان في ذلك الوقت سودان المازري، وقال لسنة 257: أمات محمد بن خفاجة وأمير الإفرنجية سودان الماوري صاحب بركة. وانظر أيضاً *(La Chronique d'Ahimaz)* المؤلف سنة 1054، حققه وترجمه عن العبرية Marcus SALZMANN بعنوان *The Chronicle of Ahimaz*، تحدث فيه المؤلف المتسبب إلى أسرة يهودية من أوروبا، عن غارات سودان، مبيّناً أن جده شَفِيْعَة أخلص للروم، وكشف حيل سودان (المرجع المذكور، ص 74 - 75).

(2) ابن حنبل، البيان، ج 1، 115. وسنرى أن والي الأرض الكبيرة ولى بعد موت محمد بن خفاجة، أي بعد تاريخ 3 رجب 257 / 27 مايو 871.

(3) انظر بخصوص ولاية العباس بن الفضل، ابن الأثير، الكامل، ج 5، 289 - 290، والنويري، المرجع المذكور، ص 431 - 433، وابن حنبل، البيان، ج 1، 111 - 113، وابن خلدون، العبر، ج 4، 431 - 433، وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 462 / 472، وابن عبد المنعم الحميري، الروض، مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، (1956) ص 170 - 171، وابن وادان، المرجع المذكور، ص 542. وانظر أيضاً AMARI (473-445، *Storia*)، و VASILJEV (222-219، *Byzance et les Arabes*).

(4) جاء في الأعمال (ج 2، 462 / 472) لابن الخطيب: العباس بن بربر واسمه الفضل بن يعقوب بن المضاء، وسماه ابن عبد المنعم الحميري في «الروض» (المرجع المذكور، ص 170)، العباس بن يزيد بن الفضل بن يعقوب بن المضاء، وليس (بربر) و (يزيد) بلا شك سوى روايتين مختلفتين لنفس الكتابة. فإذا قلنا برواية «الأعمال»، فيمكن التفكير بأن العباس كان من أصل بربري، وهذا أمر قليل الاحتمال. والرواية المعمول بها في النص ترتبت على مجموع المصادر الأخرى المشار إليها آنفاً. غير أن ابن وادان (المرجع المذكور، ص 542) سماه العباس بن الفضل بن يعقوب بن زفرلة. ثم أشار إليه بنسبه الفزاري. وسماه كذلك بهذا الاسم جمال الدين =

إبراهيم الأول، أبي الأغلب إبراهيم بن عبد الله (مات في 10 رجب 236/17 يناير 851) لدى توليته، عزمه الذي لا يجاري على التمادي في الفتح.

ولم يكن العباس بن الفضل غير معروف في الجزيرة. وقد كلفه النصر الذي اشتهر به في بشيرة، إذ تغلب على الروم سنة 845. فأجمع المسلمون في صقلية عند وفاة إبراهيم الأول، «فولوه أمرهم»، وترقبوا قرارات الأمير الذي أخبر في الحال كتابيًا بالوضع. فوافق أبو العباس محمد الأول على اختيار جالية الأفارقة بصقلية، موجهًا العهد إلى العباس بن الفضل، بتوليته⁽¹⁾.

= محمد بن نباتة (التي، مخطوطة، وجه ورقة 163). فيرجع نسب العباس بن الفضل إلى عرب الشمال. انظر بخصوصه (فزارة) بلخ من ذبيان، E.P.، هذه المائدة، ج 1، 893-894. بحث لـ W. Montgomery WATT.

والرواية التي اعتمدها ورواية ابن وادران لا تتناقضان. وفزارة اسم لثيلة لا اسم لشخص. وقد اهتمت AMARI (Storia, I, 456) رواية ابن وادران. وربما يمكن القول أيضًا أن (فزارة) ليس إلا قراءة رديئة أو غلطًا لنسخ، ويجب أن يقال سَوَاة. وربما كان الشخص المذكور قريبًا للأغلبة، فيترتب نسبة على النحو التالي:

الأغلب - إبراهيم الأول
 └── سالم
 └── سليمان - سَوَاة - المضاء - يعقوب - الفضل العباس.

وروى ابن الأبار (الحلة، طبعة MULLER، ص 271) الذي نقلنا عنه هذه الأخبار، أن أولاد يعقوب كونوا دولة حقيقية سميت بالعقوبية، وقامت بدور هام في عهد الأغلبية. يرى AMARI (Storia, I, 457) أن أمير القيروان لم يقدر إلا على الاعتراف بالامر الواقع، فوجه العهد، لكن والي بلرم لم يكن يعترف عمليًا بأية سلطة للأغلبة. وبعد أن أضاف أن العلاقات بين بلرم والقيروان اقتضرت على تبادل بعض الهدايا في المناسبات الكبرى - ذكر مثال فتح يانة - قال:

«... nè la Sicilia abbediva all'Africa, più che questa alla pontifical sede di Baà dādā»

وسيكون الأمر كذلك بلا شك بعد الأغلبة، لكنه لم يكن على تلك الحال حتى ذلك الوقت. وكان والي بلرم فعلاً يُؤلى دائمًا من طرف الأمراء الأغلبة في القيروان، ويتم عزله أو تعويضه عند الحاجة. وسيكون الأمر كذلك، خاصة بعد موت العباس بن الفضل. وما يبحث على الخطأ هو أن مسلمي صقلية كانوا يعرضون في الحال كل وال توفي، ثم يخبرون الأميروبيطليون منه اتخاذ قرار بهذا الصدد. لكن لا ينبغي تفسير هذا الأمر بصورة آلية وكرد فعل على الاستغلال بالامر - تطبيقًا لصورة تعتبر حتمًا كل وال في العصر الوسيط نازعًا، فعلاً أم قولاً - ما لم يكن إلا احتياطًا بسيطًا على واجهة القتال، لأن كل فراغ في الحكم لمدة طويلة نسيب من شأنه أن يؤول إلى ما لا تحمد عقباه. لكن لتذكر أن المواصلات كانت بطيئة، خاصة إذا وجب عبور البحر. والشعور الناجم عن البحث في تاريخ صقلية في عهد الأغلبية هو أن الجزيرة أحكم التصرف فيها بحزم من طرف الأمراء الذين لم يترددوا، كما فعلوا في تونس أو طرابلس، في استخدام القوة لمنع الغلاتل المضرة بسلطتهم.

غير أن الوالي الجديد لم يترقب هذا التأييد ليواصل ضغط القوات الأغلبية على النواحي الخارجة عن سلطتهم. وحالما تسلم مقاليد الحكم، وجه فرقاً من جيشه بحماس وعزم إلى جميع الجهات، فعادت إليه محملة بالغنائم. ولما بلغته العهد، ضاعف جهده. ومنذ ذلك الوقت، قاد بنفسه الجيوش حتى موته، وقد فاجأته المنية أثناء القتال، وسعى بدون كلل وحتى الإنهاك، إلى النواحي التي ما زالت تخضع للروم. فبدأ بذلك سلسلة طويلة من الحملات.

فقد خرج سنة 237 (5 يوليو 851 - 22 يونيو 852) إلى القتال. وتحولت مقدمة الجيش بقيادة عمه رباح⁽¹⁾، في منتصف الطريق، إلى Caltavuturo (قلعة أبي ثور)، وكانت قلعة عظيمة على سلسلة جبال مادوني (Madonie) المشتملة على أعلى قمم صقلية بعد الأتنا. ولا شك أن رباحاً لم يتمكن من اقتحام القلعة، فأغار على البادية وعاد بالغنيمة والأسرى، فأمر بقتلهم. وتقدم في الأثناء العباس بن الفضل مع بقية الجيش حتى يانة. قال ابن الأثير⁽²⁾ إنه نهب وأحرق وأغار / على الناحية / لجبر البطريرك على القتال. فكان ذلك بلا جدوى. فوجِب على العباس أن يقفل راجعاً آخر الأمر⁽³⁾.

وعبر البحر سنة 238 (23 يونيو 852 - 11 يونيو 853) وذهب ليقول المشركين تفتيلاً كبيراً في البر، ثم وجه رؤوسهم إلى بلرم. ويعد أن جال في جميع نواحي البلاد وقضى على المحاصيل وأسر، عاد إلى صقلية. وقد انفرد ابن عذارى برواية هذه الأحداث، ولم يورد أي تو نسيح عن المدن والنواحي التي دخلها. فهل قام العباس بتطهير قلورية - وقد كانت امتداداً طبعياً لصقلية منذ أن فتحت مسينا - وناحية طارانت التي ركز

(1) البر، ج 4، 431، لابن خلدون الذي قال: رباح، وهو كذلك اسم لجند تسمت باسمه قبيلة عربية معروفة.

(2) الكامل، ج 5، 289.

(3) رأى AMARI (1, 457) (Storia)، أن العباس قاد بنفسه وفي نفس السنة (237)، حملتين، الأولى على قلعة أبي ثور، والثانية في ربيع 852، على قصر يانة. وهذا تأويل قائم بلا شك على تناقض في المعنى وقع بصدد ما رواه ابن الأثير من أحداث كما يلي: «خرج / العباس / بنفسه وعلى مقدمته عمه رباح، فأُرْسِلَ في سرية إلى قلعة أبي ثور، فغنم، وأسر، وعاد بقتل الأسرى. وتوجه إلى مدينة قصر يانة... ينبغي أن يقرأ كما نعلمنا (فَأُرْسِلَ) في صيغة المجهول، لا (فَأُرْسِلَ) في صيغة المعلوم، التي لا تسمح بأي تركيب مرض.

وينتظر على الخارطة، يتبين أن الطريق على خط مستقيم بين بلرم وقصر يانة، يمر في منتصفه، وقرب قلعة أبي ثور الواقعة قرب شرقي هذا الخط. ولذا، انقسم الجيش في منتصف المسافة قسمين، فتحولت المقدمة بقيادة رباح إلى قلعة أبي ثور، بينما واصل مجموع الجيش طريقه إلى قصر يانة، بقيادة العباس. ولنصف أن أي نص لم يذكر حملة الربيع الثانية، ويحتمل حسب AMARI أنها وقعت.

فيها الأفارقة استقروا منذ سنة 840؟ أم بالأحرى هل ذهب لتجدة صاحب باري؟ لقد تقدم لويس الثاني فعلاً إلى هذه المدينة حوالي سنة 852، وقدم له الإمدادات ألكيس أمير بينيفانت، وكذلك بطرس الوصي على أمير سالرنة الصغير سيكون (Sicon). وانتهت الحملة بهزيمة. فهل كان للعباس ضلع في ذلك؟ لا يمكن تأكيد هذا الأمر بصورة يقينية، لكن تطابق التواريخ يدعونا إلى التفكير في هذا الأمر، وهو جدير لا محالة بالتسجيل⁽¹⁾. وفضلاً عن ذلك، سمحت الحروب التي خاضها العباس بدعم مركز الأغابة في جنوب إيطاليا دعمًا عظيمًا. وانتهت إلى إقامة عددٍ من المراكز في قلورية، وربما كذلك في لمبارديا، إذا ما صدقنا ابن الأثير⁽²⁾.

وجدت في نسخة الموالية (239 = 12 يونيو 853 - أول يونيو 854) غارة كبيرة عبر الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة. وقد ذكر ابن عذاري أن «الصفافة»⁽³⁾ أي الحملة التي جرت في صيف سنة 853، كانت للإغارة على محاصيل العدو واغتنام الرقيق. فقام العباس بالتخريب والحرق والغنيمة والأسر، وتقدم أول الأمر نحو قصر يانة الذي كان الهدف الرئيسي لجميع العمليات العسكرية، ثم خرج إلى فطانية ومنها عرج جنوبًا وكانت وجهته سرقوسة، ثم واصل طريقه إلى نوتس (Noto)، وتحول إلى رغوصة، ومنها اتجه إلى بشيرة (Butera)، وضرب عليها الحصار. وكانت بشيرة تشرف على ناحية غنية، في أعلى تل غير بعيد عن البحر. فقابلت المغيرين بموقعها المنيع وأسوارها المتينة. وتمادى

(1) ربط AMARI (512, 458, I, Storia), بصورة اعتباطية نسبيًا، مقتل مصار ونزول العباس في شبه الجزيرة. وروى هذا المؤلف أن العباس ربما أغار على شبه الجزيرة للأخذ بثأر مصار ورفاقه. لكن مقتل مصار تم في بينيفانت، في يونيو 847، وبدأت حملة العباس في سنة 852 - 853. فلا يمكن في هذه الحال، إلا التفكير بمصر في القريب بين الحدين!

ويخصوص حملة لويس الثاني لسنة 852، انظر Jean GAY (67, 66, L'Italie Méridionale). لا ريب أن ابن الأثير أراد الإشارة إلى هذه الحملة، لما عدد خصال العباس في نهاية الفقرة المخصصة لولايتهم. قال: «وأدام الجهاد شتاء وفزا أرض قلورية وأنكرودة وأسكنها المسلمين» (الكامل، ج 5، 290). وأكد ابن خلدون (العبر، ج 4، 433) نفس الشيء، بصورة مخالفة قليلًا.

(3) المصانفة هو الاسم الذي لجميع الحملات التقليدية المتجهة صيفًا من دار الإسلام إلى دار الحرب. وأشغل ابن الأثير التحدث عن حملة العباس في شبه الجزيرة، وأرخ الأحداث في سنة 238، أي في السنة التي كان والي صقلية يحارب، كما ذكر ابن عذاري، في جنوب إيطاليا. فعملنا بالتاريخ الذي ذكره ابن عذاري (اليان، ج 1، 111) ويبدو لنا أنه تاريخ أكثر قابلية للتصديق. وأكد هذا التاريخ Chronique de Cambridge (المرجع المذكور، ص 345) فجدد تاريخ فتح بشيرة في سنة 853/6362 - 854: غير أن المصادر العربية ذكرت أن محاصرة هذه المدينة لم يؤد إلى استسلامها.

الحصار خمسة أو ستة أشهر. ورضيت سلط المكان في النهاية بالتفاوض، فحصلت على رفع الحصار، مقابل تسليم خمسة أو ستة آلاف من «الرؤوس». ولا شك أن الأسرى في أغلبهم كانوا يختارون من بين الفلاحين المستقرين قريباً واللاجئين إلى القلعة. فنجت بشيرة بهذه الصورة، وضحت برعاع القوم، بثمن زهيد نسبياً، والثابت أن العباس وجد ما يرضيه، إذ كان يبحث عن سواعد لإحياء واستغلال النواحي التي هجرها سكانها بصورة تكاد تكون تامة، وقد وقعت في قبضة الأفارقة. وعرف النويري بالطريقة التي سار عليها العباس، فقال إنها كانت ترمي فعلاً إلى بيع السلام لأعدائه ذهباً وأسرى، «ويصالحونه على الأموال والرقيق»⁽¹⁾. والملاحظ أن العباس حصل في نفس السنة على استسلام سَيرينة⁽²⁾ (Santa Severina) في قلورية.

واستمر العباس على العمل بنفس السياسة دون أن يخشى بيزنطة التي وجهت أسطولها إلى دمياط سنة 853، فقامت بأكبر الغارات، وعاد العباس إلى الهجوم سنة 240 (2 يونيو 854 - 21 مايو 855) وسنة 241 (22 مايو 855 - 9 مايو 856). وقد ملّ المؤرخون العرب أنفسهم رتابة هذه الحملات، فلم يذكروا أي توضيح بخصوص النواحي المغار عليها. وتمادى الهجوم على المصايل الزراعية كالعادة، لتجريح العدو، وعاد الجيش بالغنائم والأسرى. ونصب العباس سنة 241، وطيلة ثلاثة أشهر، معسكره بأعلى الجبل - ومن رأيي⁽³⁾ Amarì أنه كان جبل أرتيزينو (Artesino) - ومنه توزعت جروشه بغير كلل وكل يوم إلى جميع الجهات، خاصة قريباً من قصر يانة، وبالطبع عزمت على فتحه بجميع الوسائل. وساد أثناء ذلك، علي شقيق العباس من حملة شنّها في مكان ما، على البحر، بأسرى كثيرين⁽⁴⁾.

(1) النويري، المرجع المذكور، ص 431. انظر في خصوص مجهود إحياء صقلية، اللادوي، كتاب الأموال، المرجع المذكور، ج 2، 401 - 444.

(2) أشار ابن حناري (البيان، ج 1، 111) إلى عودة العباس إلى بلرم، وأضاف وحده قائلاً: «وتفتح مدينة سيرينة». ويمكن حسب رواية أخرى، أن يقال أيضاً سهرينة. وأبني AMARì افتراضاً، فعرّفها بـ Camerina الواقعة في شواحي ريفوس (1) Storia, I, 459, note 1. ولا يمكن العمل بهذا التفسير. وبالفعل، فإن سيرينة هو الاسم العربي لـ (Santa Severina)، كما ذكره محققا «البيان» G. COLIN و LÉVI-PROVENCAL. ولا شك أن حملة العباس دارت في صقلية. لكن لم يتحدث ابن حناري بغير سبب عن فتح Santa Severina بعد الانتهاء من حملة العباس التي كانت عملية مستقلة. وسنرى من بعد أن Santa Severina كانت من أهم مواقع إفريقية في قلورية.

(3) Storia، ج 1، 461.

(4) انظر ابن حناري (البيان، ج 1، 111 - 112) برواية أحدثت سنة 240 وسنة 241، ولا شك أن المؤرخين =

وحملت سنة 242 (10 مايو 856 - 29 أبريل 857) إلى العباس نفس الانتصارات ونفس الفوائد. وتمّ بالخصوص في هذه السنة، استسلام عدة قلاع، يحتمل أن يكون عددها خمساً⁽¹⁾. ولا شك أن هذه الحصون ستمت التعرض لأضرار الحملات الدائمة التي كانت تجتاح بلرم باستمرار.

وتحسنت النتائج في سنة 243 (30 أبريل 857 - 18 أبريل 858). وقد استهدفت الصائفة أساساً وكالعادة دائماً، قصر يانة. فتقدم للقتال هذه المرة، البطريق وهزم. ورجع العباس بعد الانتصار، إلى القلعة الكبيرة الثانية في صقلية، نمني سرقوسة وأغار على باديتها. ثم جاء دور طبرمين (Taormine)، ومدن أخرى بالناحية، فخضعت كلها لنفس المصير. وخرج أخيراً جيش إفريقية لاقتحام قلعة عظيمة سميت القصر الحديد أو القصر الجديد⁽²⁾. وعرض الروم (اليونان) الموجودون في القلعة الخضوع للسلم مقابل دفع خمسة عشر ألف دينار، وذلك بعد حصار دام شهرين. وروى ابن عذاري أن العباس رضي بالاتفاق ورحل. وقال ابن الأثير إنه رفضه وزاد في تضيق الحصار. وقيل إن العباس فتح مفاوضات جديدة آلت إلى استسلام الحصن برجاله وأمواله. وطبقاً لما اتفق عليه، أذن لمائتي شخص كانوا يمثلون دون شك السلط والأعيان، أن يرحلوا عن الحصن. ثم هدم الحصن وبيع من كان فيه. وكان مصير سكان جفولودي (Cefalu) أقل أسي. فتمكن القوم من النجاة من الأسر والموت، واستسلم حصنهم وهدم من

= الآخرين امتهروا عادة جداً لا تستحق الذكر.

(1) «حصوناً جمّة»، كما جاء في «الكامل»، ج 5، 289، لابن الأثير، لكن FAGNAN لاحظ في ترجمته، ص 226، أن مخطوط باريس ذكر (خمس)، وعمل بهذه الرواية Tornberg في طبعة «الكامل»، ج 7، 40. وتحدث ابن عذاري «اليان»، ج 1، 112، عن حصون كثيرة دون أن يذكر الأرقام: «وانتقل من حصن إلى حصن ففتح أكثرها وصالحه بعض أهلها».

(2) جاء في «اليان»، ج 1، 112، لابن عذاري (قصر الحديد)، وكذلك في طبقات القاهرة للكامل، لابن الأثير. وورد بطبعة TORNBERG، ج 7، 40 - 41 (قصر الجديد). وانظر أيضاً ترجمة FAGNAN، ص 226 - 227. وفي طبعة العبر لابن خلدون، بالقاهرة وبيروت، أفضل ذكر هذه القلعة، لكن ذكر في الطبعة المترجمة جزئياً بقلم NN. DESVERGERS (*Histoire de l'Afrique*) باسم «القصر الجديد».

ولم يقدم AMARI أية حجة قاطعة، بل أراد تعريف الحصن بـ Gagliano في صقلية، في الشمال الشرقي من قصر يانة (1) و 2 notes 462-463, *Storia*). وسمى «الروفي» Gagliano (المرجع المذكور، ص 168) غليانة، ولم يشر إليها ابن عبد المنعم إلا بصدد أحداث سنة 830/215 - 831. ألا يحسن في هذه الحال، اعتبار (القصر الجديد) Calenauova وهي القلعة الواقعة في منتصف الطريق بين قصر يانة وقطانية؟

وكانت سنة 244 (19 أبريل 858 - 7 أبريل 859) حافلة كثيرًا بالأحداث، وذلك من بين سنوات العهد التي حفلت لا محالة بانتصارات العباس، وسجلت فترة رئيسية في تأريخ فتح صقلية.

وكما جرى في السنوات الماضية، فقد بدأت العمليات الحربية بالصفافة (الحملة) المعهودة التي اندلعت هذه المرة برًا وبحرًا. فقد علي شقيق العباس الأسطول الأعلمي، ولا تعلم بالضبط في أي موضع اصطدم بالأسطول البيزنطي المتركب من أربعين شلندي، وكان بقيادة شخص يدعى الإفریطشي، وربما كان يوحنا حاكم البلويوناز (Péloponnèse)، وقد لقب بالإفریطشي⁽²⁾. وكان القتال أول الأمر في صالح البحرية الأغلبية، فقد افتكت من العدو عشرة مراكب برجلها. لكن الحظ خاتها في النهاية. فاحتتم على علي أن يرحل إلى بلرم وقد فقد عشرين سفينة وكثيرًا من الرجال⁽³⁾. وكان العباس أسعد حظًا. فبعد أن شن غارةً عاديةً قادت من قصر يانة إلى سرقوسة، وهما الحصنان اللذان تركزت فيهما قوة الروم في الجزيرة، رجع كالعادة مكلاً بالنصر ومحملاً بالخيرات إلى عاصمته.

وعند حلول الشتاء، وجه إلى قصر يانة سرية، مذكرًا القوم بعزمه على أن لا يمنح الحصن أية مهلة. وعادت السرية بالفنمية وبعض الأسرى، من بينهم رومي كان يحتل مركزًا محترمًا رقيقًا بين أهله، كما ذكر ابن الأثير⁽⁴⁾. واستخدم وجوه الأسرى عامة كعملة ثمينة للتبادل، إما لمبادلة الأسرى وإما للحصول على فدية ضخمة. غير أن العباس أمر بقتل الرومي، ربما أخذاً بالثأر، وكان ثأر الدم الطاهر لأحد وجهاء إفريقية

(1) روى ابن عساري (اليان، ج 1، 112) فقط، استسلام Cephall.

(2) روى ابن عساري (اليان، ج 1، 113) أن الهجوم اتجه إلى جزيرة إفریطش، وهو أمر صعب تصديقه. وتنفق مع رواية النويري (المرجع المذكور، ص 432)، وابن الأثير (الكامل، ج 5، 290). وانظر بخصوص تعريف قائد العمارة البيزنطية AMARI (464، Storia, I)، و VASILIEV (3، Byzance et les Arabes) اللان اعتماداً Le Continuateur de THÉOPHANE.

(3) تحدث ابن الأثير والنويري عن الانتصار فقط. وذكر ابن عساري وحده الهزيمة التي تلت النصر الأول. وأشار صاحب Chronique de Cambridge (المرجع المذكور، ص 345) فقط إلى هزيمة علي في سنة 6366 (= أول سبتمبر 857 - 31 أغسطس 858)، فلا بد أن صافاة 244 جدت قبل 31 أغسطس 858.

(4) الكامل، ج 5، 290. وجاه بالمصادر الأخرى (جُلج) وقد عرفه «اللسان» (ج 2، 326) أنه «الرجل القوي الضخم من الكفار». وسرى مفعول هذا اللفظ على غير المسلمين، وقد اكتسب طبعاً معنى المبالغة، لكنه لم يشر حقاً، خلافاً لذلك، لأشخاص من أصل وضع بينهم.

كان قد قتله الروم. وعرض هذا الأسير أن يترك حيًّا، لما حان وقت قتله، وعليه أن يسلم قصر يانة. وتم الاتفاق. فقال: «الفصل شتاء والبرد شديد والثلج يتساقط. فأنتم على غير انتظار، وحطة الحامية ضعيفة، وإني أعرف مكانًا أدخلكم منه إلى الحصن». فسجن الأسير في مكان خفي حالًا. واختار العباس ألف فارس وسبعمائة من المشاة الممتازين، وعين قائدًا على كل فصيلة بعشرة رجال. ويعد إتمام هذه الإعدادات، اتجه إلى قصر يانة مع الأسير. وكتب بشلة هدف العملية، فخرج الجيش ليلاً واتخذت احتياطات كبيرة حتى لا يقع إنذار العدو. ولما بلغ مرحلة من جبل الغدير، ويحتمل أنه كان غدير برغوزا (Pergusa)، وكان يبعد خمسة آلاف ميل جنوب قصر يانة، انقسم قسمين. فكنم العباس مع الخيالة وجانب من المشاة قرب مدخل الحصن. وتقدم عمه رباح خلف الأسير الرومي الذي كان دليلًا له، رفقه أحسن المشاة الذين كانوا مصحوبين بالسلام، فتقدموا صامتين وبخفي خافتة تحت جنتح الظلام. فدل الأسير الجند على المواضع التي يجب أن تسند إليها السلام. وبعد أن تسلفها الجنود بلغوا قبل الفجر بقليل، قريبًا من أسوار الحصن، بجانب بوابة كانت تستخدم لانساياب المياه. وتسلسل مشاة إفريقية من هذه الفتحة إلى القلعة، وباغتوا الحراس النائمين وقتلوهم. وفتحت أبواب الحصن في الضجيج الطافي، فدخلت خيالة الأفارقة وبقية المشاة. وهكذا، وبعد مقتل هائلة، اقتحم العباس الحصن وصلى فيه صلاة الفجر، يوم الخميس في 17 شوال 26/244 يناير 859⁽¹⁾ في القلعة الرئيسية التي لجأت إليها مقاومة الروم بالجزيرة. وألقى الخطبة من الغد من أعلى منبر مسجد قد هُيئ لهذا الغرض، وصلى بالناس صلاة الجمعة. فقال ابن الأثير في ذلك، كانت هزيمة كبرى للشرك في صقلية⁽²⁾. وبالفعل، كانت الصدمة أليلة وغير متوقعة. فكانت لذلك الغنيمة ضخمة والأسرى من الأعيان. وللاحتفاء بالحدث السعيد، وجه الأمير أبو إبراهيم أحمد وفدًا خاصًا ليخبر المتوكل بالخبر البهيج، ويقدم إليه بعض الهدايا الفاخرة من الخيرات المغتصبة من الروم، وكذلك بعض الأسرى

(1) من بين كل المصادر التي أشرنا إليها، أفضل ابن عذاري وحده فتح قصر يانة. وأشار *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 346) إلى سنة سقوطه فقط، 6367 = 858 - 859. وذكر ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 47/473) السنة والشهر، بدون أن يذكر اليوم. وقال ابن الأثير (الكامل، ج 5، 290) إنه يوم الخميس في منتصف شوال 244، وكذلك جمال الدين محمد بن تبة (التاريخ، مخطوطة، وجه ورقة 163)؛ والنويري (المرجع المذكور، ص 433) الذي ذكر أنه تم يوم الخميس 14 ليلة يقين من شوال 244. لكن الخميس يقابل 17 شوال، وهذا ما يعزل اختيارنا. ولم تذكر المصادر الأخرى أي توضيح.

(2) الكامل، ج 5، 290.

وعزم ميشال الثالث بعد كارثة قصر يانة على القيام بجهد كبير في الغرب، وقد كان حتى ذلك الوقت مشغولاً خاصة بالدفاع عن حدوده الشرقية⁽²⁾. وأبحر على ثلاثمائة شلندي، جيش عظيم بقيادة قسطنطين كونديماتاس⁽³⁾، الحاكم الجديد لصقلية، وقد ولي عوضاً عن الحاكم الذي أسر بقصر يانة. ولذا، يمكن تقدير عدد رجاله بثلاثين ألفاً تقريباً. وفي آخر صيف 859 أو في بداية الخريف⁽⁴⁾، نزل الجيش بسرغوسة. ولما علم العباس بالخبر، سبقه إلى القتال. فجدت المعركة، كما يحتمل، في مكان ما، قرب الساحل، لأن الأسطول البيزنطي قدم مساعده لقوات البر، فكانت كارثة على الروم، فجلد العباس مائة عام 845، وهزم جيش العدو شر هزيمة، وكانت خسائر العباس طفيفة. وهزم⁽⁵⁾ جيش الروم، ولم يركب البحر إلا للوقوع في كارثة جديدة. فقد خسر في القتال الذي تواصل بحرًا، مائة شلندي.

(1) ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 171.

(2) مكنت انتفاضة للعب الحكم في سنة 856، ميشال الثالث، من التخلي عن وصاية أمه طيودورا وتولي الحكم فعلاً. وقد ألحقت كتب التاريخ المتحيزة في العهد المفلوحي الضرر به، فلم تعتبره لمدة طويلة، كما فعل AMARI (469, I, Storia)، إلا سكيراً فاسقاً. ولهذا السبب، لم تذكر بلا شك المصادر المسيحية شيئاً من الإمدادات التي يمت بها إلى صقلية. ولدينا اليوم أحكام بخصوصه أكثر إنصافاً وأكثر تنوعاً. وكما قال OSTROGORSKY، لم يكن بلا شك «مثالاً للأخلاق السامية»، ولا «ملكاً عظيماً»، لكنه «عمل مخلصاً للدفاع عن المملكة»، ومساعدته قواد ممتازون في ذلك، فحصل على انتصارات معتبرة على الخلافة في الشرق. وإن لم يكن حظه في القتال بالقرب ملائماً، فلا يمكن إنكار امتياز به الرد الفعل بشدة، في ظروف كانت صعبة. انظر G. OSTROGORSKY (Histoire de l'Etat Byzantin, pp. 251-256).

(3) تأليف AMARI (469-470, I, Storia)، تأريلاً محتملاً لكتابة محرقة للنص العربي في تأليف *Chronique de Byzance et les Arabes*, VASILJEV (Cappadoce). لكن (271, I, note 2)، فاعتبره قائلاً على موقع كبادوص (Cappadoce). لكن (271, I, note 2)، فاعتبره قائلاً على موقع كبادوص (Cappadoce).

(4) أرخ *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 346) وصول الإمدادات التي وجهتها بيزنطة في سنة 6368 (= 1 سبتمبر 859 - 31 أغسطس 860). ويتوقع من خلال سياق «الكامل»، ج 5، 290، لابن الأثير، أن ذلك الأمر جد سنة 245 (8 أبريل 859 - 27 مارس 860) دون أن تذكر السنة صراحة. ومن رأينا أن إرسال الإمدادات إلى صقلية لا بد أنه تلا انتصار ميشال الثالث بصاموصات (Samosate) (10 يونيو 859) وظهور الأسطول البيزنطي من جنيد أمام ديباط (يونيو-يوليو 859)، لأن الروع في بيزنطة بدأ يسوء، وذلك بداية من مارس 860. (انظر VASILJEV, I, 235-237, Byzance et les Arabes).

(5) أرواح ابن الأثير (الكامل، ج 5، 290) أن العباس لم يفقد سوى 3 رجال أصابهم السهام، وهذا هو نفس العدد الذي خسر في المعركة التي جدت سنة 845 (انظر ص 510 الملحوظة رقم 4). والثابت أن هذا التشابه لم يكن راجعاً للصدفة، بل ينبغي أن يدعونا إلى الحذر، إذ يكشف فعلاً الولع بالمديح، لا مراه في ذلك.

غير أن قسطنطين كونداميناس (Constantin Kondomytès) لم يعتبر نفسه مهزوماً. ويحتمل أنه أسهم بالفعل في انتفاض عدد كبير من المدن في آن واحد، وكانت قد خضعت قبل ذلك لسلطة بلرم. فانتفضت سنة 246 (28 مارس 860/16 مارس 861) مدينة سوتيرا (Sutera) شمال جرجنت، وقلعة البلوط، وأبلاطونو وقلعة أبي ثور، وحصنان آخران لم يُعرف موقعهما بصورة ثابتة، وقد سماهما «الكامل» على التوالي إنلة وقلعة عبد المؤمن⁽¹⁾، وعلّة مدن أخرى لم تذكر أسماءها. ويبدو أن هذا الانتفاص قد شجعت عليه سرقوسة كل التشجيع، أو تم ربما بالتعاون معها. لأن العباس اصطدم بقوات الروم، لما خرج لتهدئة المدن النائرة، فهزمها، قبل أن يضرب الحصار على أبلاطانو وقلعة عبد المؤمن. وهناك علم بنزول إمدادات بيزنطية عظيمة⁽²⁾. فهل كانت خطة الحاكم قسطنطين ترمي إلى مباغته بلرم، بعملية مزدوجة بين قوات البحر والبر، عن طريق الساحل الشمالي، بينما يكون العباس في الجيوب لمواجهة عملية التمويه التي أثارها العصيان؟ فقد تم كل شيء فعلاً وكان مثل هذه الخطة كانت مسطرة من قبل، فمن الثابت أنه لم يكن من قبيل الصدفة إيقاف هجوم الروم على جفلودي Cefalù. فهزم الحاكم ورجع إلى سرقوسة. وعاد العباس من جهته إلى حاضرتة، ومنها شرع في دعم دفاع قصر يانة وحشد الرجال والعتاد، تأهباً للعمليات المقبلة التي عقد النية على القيام بها في اتجاه سرقوسة بلا شك.

(1) قيل إن إنلة تقابل Avola جنوب سرقوسة، وقلعة عبد المؤمن هي Calatabiano جنوب طبرمين Taormine ولا يصدق إلا قليلاً جداً أن تكون عدة مدن خضعت للأفرقة في ناحية لم تخضع لسلطتهم بعد. ولذا، فهذه التعديلات مشكوك فيها كثيراً. انظر (Storia, I, 471) AMARI و (Byzance et les Arabes, I,) VASILIEV (221).

(2) جاء في الكامل، ج 5، 220، لابن الأثير: «فأثناء الخبر بأن كثيراً من عساكر الروم قد وصلت». غير أن VASILIEV يرى أن الوضع في بيزنطة في منتصف سنة 860 (حاصر الروس بيزنطة في 18 جوان 860) لم يكن يسمح بإرسال إمدادات جديدة. انظر VASILIEV (241 et 222, I, Byzance et les Arabes). لكن وقع تبادل الأسرى بين بغداد وبيزنطة، في ربيع سنة 860، وقد كانت هذه العملية تثير عموماً الانزعاج في الشرق، فتساعد بالتالي على توجيه الإمدادات إلى الغرب. والملاحظ أن بعض الأسرى المحررين من بيزنطة قدموا من مقلية، فأحيلوا إليها. انظر VASILIEV، المرجع المذكور، ص 239 - 240. ومن جهة أخرى، تسبب هجوم الروم خاصة (يونيو 860)، في بث رعب كبير في بيزنطة، لكنه لم يشجع حقاً المملكة في خطر. انظر OSTROGORSKY (256, p. Histoire de l'Etat Byzantin). وخلاصة القول، ليس مستحيلاً أن يكون ميشال الثالث قد وجه إمدادات جديدة إلى صقلية. ولم يكن حظ في الحرب في الشرق غير ملائم، إذ يندر بالقتال من جديد، ولا شك أنه أراد كذلك تصحيح الوضع في الغرب.

وبالفعل فقد تقدّم لآخر مرة جيوشه في صيف سنة 861، واتجه إلى العاصمة التي تمركزت فيها قوات الروم في الجزيرة. وكانت الحملة مثمرة. لكنه مرض لما كان في طريق العودة، إذ أنهكت قواته بعدما قضى ما يقرب من أحد عشر عامًا في الحروب المتواصلة، وجد هذا الأمر بغير أن فرقة، أو ربما في Caltagirone. وبعد ثلاثة أيام، توفي في 3 جمادى الثانية 247 / 14 أغسطس 861، ودفن على عين المكان⁽¹⁾. وأخرجت جثته وأحرقها البيزنطيون.

خلافة العباس. الاضطرابات والانتصارات والتكسات وعدم الاستقرار (247 - 261 / 861 - 875):

طويت صفحة البطولات بموت العباس. فقد كان العباس وسلفه أبو الأغلب إبراهيم من الولاة البارزين. ولم يبلغ خلفاؤهما مستواه. وسينفخ الفتح بعد ذلك في القلاقل والخزانات الداخلية. فخطى منذئذ خطوات بطيئة عسيرة، هذا إذا لم تكن الفوائد المحققة في طريق الزوال، بسبب الهزائم الفادحة. وسيرتقي إلى الحكم في القيروان من سنة 864 إلى سنة 875، أمير تحمس خاصة لصيد الغرائق، هو محمد أبو الغرائق، وكان عليه أن يواجه الملكين لويس الثاني وبازيل الأول اللذين اتصفا بالحزم والعزم.

وقد تغير الوضع الاجتماعي كثيرًا في الجزيرة منذ أن نزل أسد في مازرة، فلم يعد ممثل الأمير في الجزيرة مجرد قائد لجيش مقاتل يعيش عيشة المعسكرات المضنية. ولم يعد رجاله من المقاتلين الذين كان يحركهم فقط سحر الفوائد الروحية والدينية المتمثلة في الجهاد، وكانوا يتمسكون بحبل النصر أو الموت. وقد صارت ولاية بلرم عند موت العباس، تعيش فترة ما بعد الفتح العسيرة. فصارت منذئذ ولاية أغلبية، وبدأت تنصف بنفس الصفات التي كانت تتسم بها النواحي التابعة لسلطة القيروان، بالإضافة إلى ميزات

(1) أرخ ابن عسار موت العباس في 3 جمادى الأولى سنة 247/15 يوليو 861 (اليان، ج 1، 113)، وابن وادرن (المرجع المذكور، ص 543) في سنة 240/854 - 855. وقد عملنا بقول ابن الأثير (الكامل، ج 5، 290) والذي أيده النويري (المرجع المذكور، ص 433). وأرخ ابن خلدون موت العباس في منتصف سنة 247، دون أي توضيح آخر (العبر، ج 4، 432). ولم يشر ابن عبد المنعم وابن الخطيب إلى أي تاريخ. وذكر ابن الأثير مكان وفاته لا غير. وبخصوص تحديد الموقع المحتمل. انظر AMARI (473-472) Storia, I, VASILEV (222) Byzance et les Arabes.

أكثر تقلصاً وأكثر تنوعاً، وأكثر إفراطاً، وأكثر اضطراباً مما هو الحال في النواحي الأخرى، وذلك نظراً إلى حداثة عهد الفتح. وبدأ أعظم صنفين من رعايا الأمير في الظهور، بنسب متعاكسة طبياً، فكانت توجد فسيفساء من عناصر المسلمين المنحدرين من مصادر بشرية مختلفة لم تنصهر بعد انصهاراً جيداً، ولم يخضع الذميون بعد إلى وضعهم الجديد المتمثل في حرية الدين والتسامح خضوعاً تاماً، بالإضافة إلى الرضوخ لأعباء جبائية ثقيلة، وإلى الإهانات المتغيرة حسب اتجاه الريح ومزاج الأمير أو مصلحته. وقد بحث بلا شك عناصر الجند المتصفين بأعظم الهيجان والعصيان والحق، شيئاً فشيئاً عن مكان أنسب لمباشرة حرفتهم في صقلية بصورة مشروعة. وبالطبع، حملوا في أمتعتهم تجبرهم وأحقادهم القبلية القديمة، واحتقارهم المتفاوت لطفاً أو عنفاً، للبربر ولجميع المعجم. والخلاصة أن ولاية صقلية الأغلبية كانت متنفساً لجميع من كان يطلب المغامرة، وسرعان ما أصبحت غير قابلة للتفسير كما كان الأمر في إفريقية قبل الأغالية. فوجب حضور قبضة العباس بن الفضل للحفاظ على التحام القوم، وكذلك على موارد الغنيمة. لكن هذه الموارد كانت قابلة للتضروب - لأن نجاح الفتح بالذات عجل باستنفادها - ولم يكن القواد المقتلون كثرة. ولذا، بدأت بفقدان العباس فترة عسيرة.

وقد خلف العباس عمه أحمد بن يعقوب الذي ولاه الأمير أبو إبراهيم أحمد على صقلية ووجه إليه العهد. لكن، وبعدما يقرب من ستة شهور⁽¹⁾، ولأسباب لم يذكرها أي مصدر، حيث يجب البحث عنها ضمن مجتمع صقلية، اضطّر أحمد بن يعقوب إلى التخلي عن الخطة - وقد تم ذلك بالرغم منه لا عن رضى، كما كان محتملاً، رغم أن المصادر لم تخبرنا بأي شيء عن مصيره - وذلك لفائدة عبد الله بن العباس الذي لم يبق بدوره في الحكم أكثر من خمسة أشهر. وبدون أن يغادر بلرم - إذ لم يكن قادراً بلا شك على المخاطرة بالابتعاد - كلف رياح العجوز الذي اشتهر عند فتح قصر يانة، بالذهاب

(1) ابن حلدوي (البيان، ج 1، 113) اتفرد بالإشارة مع النويري (للمرجع المذكور، 433) إلى ولاية أحمد بن يعقوب، ولم يصرحا بمدة الولاية هذه. وانفرد النويري بأن قال إن عبد الله بن العباس عوفه وحكم مدة خمسة أشهر. وأيد ابن الأثير (الكامل، ج 5، 306) وابن خلدون (المعر، ج 4، 433) ما قاله النويري بخصوص عبد الله بن العباس، غير أنهما أفضلا ارتقاء أحمد بن يعقوب إلى الحكم. ويفضل هذه الأقوال المتكاملة التي تؤيد بعضها البعض بدون تناقض، ترتب على ذلك أن فترة ما يقرب من 11 شهراً ونصف الشهر التي انتقلت بين موت العباس بن الفضل (3 جمادى الثانية 247/14 أوت 861) وتولية خفافجة (جمادى الأولى 248/جويلية 862) حكم أئمتها واليان. وعلا بخير حكم عبد الله الذي دام خمسة أشهر، يمكن أن نستنتج أن والي السابق بقي في الحكم قرابة ستة شهور.

لجني بعض الأكاليل المفيدة لدعم السلطة التي كانت في حاجة إلى ذلك بلا شك، على رأس «الصافقة». ومن سوء الحظ، فبعدما أحرز هذا القائد على بعض الانتصارات، هزم، ولا نعلم في أي مكان بالتحديد، تاركاً للعدو راياته وطبوله، وعدداً هاماً من الأسرى. فلم يرغب في العودة إلى بلرم بهذه الحصيلة المحزنة، فانقض على بعض المراكز - التي كانت ذات أهمية ثانوية قطعاً - ولم يبق أحد بتمريفنا بموقعها إلى الآن وهي جبل أبي مالك، وقلعة الأرمن، وقلعة المشاركة⁽¹⁾، فأمكنه بذلك العودة مظفراً لا محالة. ولم يمنع ذلك الأمير الأغلب الذي لم يوافق على توليته، من توجيهه وال جديد من إفريقية، هو خفاجة بن سفيان بن سودة.

بلغ خفاجة بلرم في جمادى الأولى 248 / يوليو 862. وقد كان وجهاً مرموقاً وبرهن على مقدرته في إفريقية⁽²⁾. وفضلاً عن ذلك، كان جده ابن عم إبراهيم الأول، وساهم أبوه في إنقاذ الدولة خلال ثورة الجند الكبرى. فكان الوالي الجديد ينتمي إلى سلالة برهنت كثيراً على ولائها للنظام. فنزل في بلرم محاطاً بثقة القيروان ومحملاً برصيد هام من التجربة والهيبة.

فوجب عليه في البداية العمل على إقرار الوضع داخل الولاية. وقد تم في الشهور المالية لتوليته الحكم التي وافقت فترة الصيف، بمعنى أنها كانت مدة الصافقة المعهودة، الحد من العمليات العسكرية بصورة واضحة. وقد لاحظ ابن الأثير أنه لم تقع في سنة 248 (7 مارس 862 - 23 فبراير 863) إلا بعض العمليات التي اكتست أهمية محدودة في صقلية، فسمحت على أكثر تقدير بجمع غنائم قليلة، ولم تنشب أثناءها معركة هامة⁽³⁾. لكن خفاجة عمل بعناية منذ السنة المالية على مواصلة الفتح. فكلّف ابنه محموداً بقيادة أول حملة نظمها بنفسه⁽⁴⁾. وكاد مؤلف «الكامل» أن يفرد بذكر هذه

(1) ربما يجب قرأتها (المشاركة). انظر آراء NALLINO AMARI (2) 480-481, *Storia*, I, بشأن هذه المراكز الثلاثة. وانظر أيضاً VASILJEV (3) 261, *Byzance et les Arabes*, I, إذ اعترف بأن «موقع هذه القلاع الثلاث مجهول».

(2) انظر من ص 260 إلى ص 263.

(3) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 312). وروى AMARI (482) *Storia*, I, هذا الخبر وأرخه في سنة 242. وقد أرخه ابن الأثير بدون أي غموض في سنة 248. وكانت لهذا الخطأ نتائج أساءت لمرصه. فقد قلب فعلاً ترتيب الأحداث وأرخ حملة محمود في سنة 248. لكن المتعلق البسيط كاف للقول بأن خفاجة، أمكنه أن يوقف في بداية ولايته، العمليات العسكرية حتى يجد الوقت لتولي الأمر بنفسه، لا في السنة المالية.

(4) هكذا في «الكامل»، ج 5، 306؛ وفي «العبر» لابن خلدون، ج 4، 433. فلا يمكن التفكير في أنه خطأ، مع أن =

الأخبار، ولم يورد أي تاريخ، لكنه أوضح من ناحية أخرى أن سنة 248 كانت خالية عملياً من الأحداث الخطيرة في صقلية، على الأقل بداية من الفترة التي تولى فيها خفاجة الحكم، ويمكن التكهن دون خشية الخطأ أن الحملة المذكورة خرجت سنة 249 (24 فبراير 863 - أول فبراير 864). فصارت سرقوسة الهدف الرئيسي بعد فتح قصر يانة. ولذا، خرج محمود لنهب ضواحيها، فعمل بموجب طريقة قديمة استمرت في الاستعمال، رغم تطور التقنيات، وكانت ترمي إلى إتهاك العدو وتجويعه والقضاء على معنوياته، إذا لم يكن في الإمكان افتتاح أسواره. وقد حاول الروم بسرقوسة الخروج لرد الغزاة وإيقاف التخريب. كما قال ابن الأثير واعتمده ابن خلدون، فهزموا⁽¹⁾. وكان محمود مظفراً، فرضي وكان في طريق العودة، بتجنيب ناحية رغوسة النهب وقد اتعظت بما وقع لأهل سرقوسة، فعجلت دون شك بشراء السلام، وتقدمت بالعروض المناسبة⁽²⁾. وقد مدحت كتب التاريخ حكمة زيادة الله الثاني، فحالما ارتقى العرش (13

= الأمر تعلق فيما بعد بمحمود، فلا يستحيل فعلاً أن كان لخفاجة ابنان هما على التوالي، محمود ومحمد.
(1) بخصوص الروم بسرقوسة الذين قاموا بهجوم، ورد في طبعتي القاهرة للكمال (طبعة 1301 هـ، ج 7، 140 وطبعة 1357 هـ، ج 5، 306): «فقاتلهم فظفر وعاد». وفي طبعتي «المبر» لابن خلدون (طبعة بولاق، ج 4، 202، وطبعة بيروت، ج 4، 433) ورد ما يلي: «فقاتلهم وفظفر ورجع». وتوجد نفس الرواية عند (Histoire..., p. 124) DESVERGERS.

والثابت أن ابن خلدون لنص أو نقل عموماً عن «الكمال». لكن لا ننظر أن المخطوطة التي استخدمها ابن خلدون تضمنت نفس الخطأ بالضبط الموجود في المخطوطة أو المخطوطات التي استعملها المحققون لطبعة «الكمال» في القاهرة، ولذا، ينبغي اعتبار رواية طبعتي «الكمال» بالقاهرة نصاً صالحاً، وقد تأييدنا بطبعة «المبر».

لكن AMARI (Storia, I, 482) وإثره VASILIEV (Byzance et les Arabes, I, 260) اعتمد طبعة «الكمال» التي حققها TORNBORG (Brill, 1865) (وقد اعتمدها FAONAN في ترجمته)، ونسب النصر إلى الروم؟ وبالفعل جاء في طبعة TORNBORG لكتاب «الكمال»، ج 7، 69: «فقاتلهم فظفروا وعاد». ولا بد أنه كان خطأ قطعاً في القراءة أو خطأ ناسخ بشأن فعل (ظفر) الذي ينبغي أن يقرأ في نسخة الغائب المفرد لا في الجمع. وفضلاً عن ذلك، إذا علمنا بقراءة TORNBORG، فإن الفعل الموالي يجب أن يكون (واتهزم) لا (وعاد) من الوجهة المنطقية. ولنتفقد أنه يصير تصور طلب الأمان من أهل رغوسة، الموجه إلى قائد مهزوم. فلا يمكن اعتماد تأويل AMARI بأية صورة كانت.

(2) جاء في «الكمال»، ج 5، 306: «عاد فاستأمن إليه أهل رغوس». ثم استرسل ابن الأثير مباشرة في الكلام مبدياً بعض الاحترازا في خصوص هذا الخبر. فلاحظ أنه سيتحدث بعد ذلك عن استسلام رغوس في سنة 252، والمترضى المتراضين، فقال، إما أنه التباس (وهذا ما قبل به AMARI في Storia، ج 1، 482، الملحوظة 1)، وإما أن رغوس انتفضت بعد استسلامها.

ومن رأينا أنه يوجد المتراض آخر أحسن من الأول. فلا يعني فعل (استأمن) حقاً (استسلم)، بل يعني فقط (طلب الأمان)، ومحتوى الأمان متغير كثيراً، ومحدد بالمفاوضات والاتفاقات السابقة له. ويمكن أن يعني =

ذو القعدة 28/249 ديسمبر 863)، أقر خفاجة في خطته ووجه إليه الحل⁽¹⁾. وقد أراد قطعاً بصنيعه هذا تأكيد سلطته من جديد على الجزيرة، والتعبير كذلك عن رضاه للوالي على تحسين الوضع.

وحصل خفاجة سنة 250 (13 فبراير 864 - أول فبراير 865) على ترخيصات جديدة. فاستولى على نوطس بفضل خيانة أحد سكانها، في محرم (13 فبراير - 13 مارس 864). وروي أن خيرات كبيرة وقعت في أيدي الأفرقة وذهبوا بعد ذلك لضرب الحصار على مدينة سيلبي Scilli وفتحها، وكانت تقع في منتصف الطريق بين مودريكا والساحل الجنوبي للجزيرة⁽²⁾.

وكانت سنة 251 (2 فبراير 865 - 21 يناير 866) أقل حظاً. فقد خرج خفاجة على رأس جيوشه قاصداً سرقوسة. وقضى في الطريق على بعض المحاصيل في ناحية قصر يانة⁽³⁾. ولما بلغ سرقوسة، بادر بالقتال ولم يُحرز أي نصر، فوجب عليه الرحيل دون الحصول على أية نتيجة. وبعد عودته، وجه ابنه محمداً للهجوم على العدو مرة أخرى على رأس الخيالة. فوقع في كمين، وخسر ألف رجل. وروي ابن عذاري الذي انفرد بذكر هذه الوقائع، أن هذه العملية بقيت معروفة في كتب التاريخ بـ «حملة الألف». ومن المحتمل أن يكون الأسطول الأغلب قد وُجه إلى سرقوسة أثناء هذه العملية، فقاتل

= المحصول على ضمانات بعدم الاعتداء، مقابل عدة احتياطات، خاصة الاطمئنان على الأرواح والأموال. ولا بد أن رغوس حصلت على شيء من هذا القليل، مقابل نوع معين من الفدية أو الجزية. ولذا من ناحية أخرى أنها استسلمت للأفرقة سنة 848/849 - 849، وقد نبهوها وهدموا ثم تركوها (انظر الملحوظة ص 10، رقم 2). ويحتمل أن رغوسة فضلت هذه المرة التفاوض على الأمان، فتجنبت هذا المصير.

(1) ابن علاري، البيان، 113 - 114.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306، و *Chronique de Cambridge*، المرجع المذكور، ص 346.

(3) ورد في «البيان» لابن علاري، ج 1، 114: «أن خفاجة، صاحب صقلية، غزا قصر يانة فأفسد زروعهم». وهو أمر غير قابل للتصديق إلى حد بعيد، كما قال VASILIEV (Byzance et les Arabes, I, 262, note 5).

لقد روي، بدون ذكر ما يثبت ذلك، أن الأفرقة خسروا قصر يانة، وقد فتحت هذه القلعة بعد بقل جهد كبير، في 26 يناير 859 وحشد فيها، كما رأينا، الرجال والعتاد. فأمكن التفكير في خطأ بشأن اسم المدينة المذكورة. غير أن «البيان» انفرد بنقل هذا الاسم، فاستحال كل تحر. والملاحظ أن طيبة Dozy ذكرت، ص 107، «قصر يانة»: وإذا استثنينا إمكانية الخطأ، فيجب أن نفهم أن بعض المراكز قد بقيت بأيدي الروم، في ناحية قصر يانة، وأن الغارات المأيرة وجهت عليها. وقد اعتمدنا هذا التأويل. ومن رأي AMARI (Storia, I, 483) أن قصر يانة استرجعه الروم، ثم أدرج أسطورة وجدها، دون أن يشير إلى المصدر، في *Annali musulmani* بقلم RAMPOLDI.

العمارة البيزنطية، وأفتكت منه أربعة شلنديات⁽¹⁾.

وعاد في السنة الموالية (252 = 22 يناير 866 - أول يناير 867) قرب أسوار سرقوسة، لكن دون نجاح كبير. فاتجه خفاجة عند ذلك إلى ناحية الأتينا. واستقبل في طريقه ممثلي المدينة التي سماها كتاب «الكامل»، (طَبْرَمِين)، وسماها كتاب «العبر» (طَرْمِيس)⁽²⁾: ولا يتعلق الأمر في هذا الصدد بطبرمين Taormine قطعاً، إذ كانت مدينة عظيمة مزدهرة وستبدي، كما سنرى ذلك، مقاومة مستميتة، قبل أن يفتحها بعد ذلك إبراهيم الثاني. وكما رأى Amari فلربما كانت Troina الواقعة غرب الأتينا. وقدم الممثلون المذكورون للتفاوض في الأمان، بمعنى الحصول على اتفاق يحمي أرواحهم وأموالهم، مقابل تنازلات معينة. فوجه خفاجة صحتهم ابنه لهذا الغرض - وهذا أمر طبيعي - وجاء في «الكامل»، أنه وجه «امراته»⁽³⁾ معهم، وهذا أمر غريب إلى حد ما. فهل أثرت العادات الرائجة في صقلية على الجالية الإفريقية في الجزيرة، إلى حد أن النساء - ولا يهم إن كنَّ من النساء الحرائر أم من الرقيق - ارتقين إلى مصاف السفراء، فتتمكن من المشاركة في مفاوضات السلام والحرب؟ وعلى كل حال، فحالما أبرم الاتفاق تمَّ نقضه. فتحت عندئذ على محمد بن خفاجة اقتحام المدينة عنوة ونقل عديد هام من سكانها في الأسر. ومرة أخرى، كانت رغوة هدفاً لخفاجة في نفس السنة. وقد امتحنت في الماضي امتحاناً عسيراً، فحاولت هذه المدينة المفاوضة على الأمان. فكانت الشروط المفروضة عليها صارمة. وحصل فقط عدد معين من سكانها الممثلين قطعاً للطبقة العليا في المجتمع، على الأذن بالرحيل بأموالهم ودوابهم. وترك الباقي من أموال ورقيق ودواب وخيرات أخرى، لخفاجة كغنيمة حرب. وحصل أهالي الغيران⁽⁴⁾ وبعض القرى الأخرى على مهادنة، ولا نعلم بأي ثمن «هاندنهم» خفاجة، بينما اقتحمت عنوة

(1) أرخ Chronique de Cambridge، المرجع المذكور، ص 346، هذا الحدث في سنة 6373 (= أول سبتمبر 864/31 أوت 865).

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 1306؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 433. وانظر أيضاً AMARI (Storia, I, 485) و VASILIEV (Byzance et les Arabes, I, 263).

(3) الكامل، ج 5، 306. يرى AMARI (Storia, I, 485) لعل الأمر يتعلق بجارية مسيحية. فوجب على ابن الأثير عند ذلك، أن يقول (جارية) أو (أم ولد) حسب صورة الحال، وهما اللفظان المستعملان فقط في مثل هذا الظرف.

(4) سبق الكلام (انظر ص 502 المملوطة رقم 1) عن بلدة تسمى حصن الغيران. ولم يثبت تماماً أن الأمر يخص هنا نفس البلدة. ومن رأي AMARI أنها La Terra di Grotte الموجودة قرب جرجنت (Storia, I, 486).

عدة مدن أخرى كثيرة. ومن بينها ما أشار إليه صاحب *Chronique de Cambridge* فذكر نوتس Noto، وقد سبق فتحها قبل ستين، ولربما استرجعت حريتها في الأثناء. ومرض خفاجة مكللاً بالنصر، فوجب نقله إلى بلرم على تخت⁽¹⁾.

ولا بد أن مرضه لم يطل، إذ اتجه على فرسه في السنة الموالية (253 = 11 يناير - 31 ديسمبر 867) إلى سرقوسة وقطانية، ويعد أن نهب الناحية وأهلك الزروع، عاد إلى بلرم، ومنها اتجهت السرايا من جديد، إلى الزواحي، فخربت حقول العدو وجمعت الغنيمة.

ونشأ في نفس السنة في بيزنطة نظام جديد إثر مقتل الإمبراطور ميشال الثالث العموري الذي اغتيل في سبتمبر 827، وهو النظام الذي استلهمه بازيل الأول مؤسس الدولة المقدونية التي عملت على إحياء المملكة المتداعية. وقد وجه على الفور إمدادات إلى صقلية، الإمبراطور الجديد الذي سيطيح الحرب بطابع جديد في الواجهة الغربية.

وخرج خفاجة في الأثناء إلى القتال. وكلف ابنه محمدًا الذي سيقا تل بحراً، بقيادة الحراقات. وغادر هو بلرم، فقاد بنفسه الهجوم براً في 20 ربيع الأول 19/254 مارس 868. وقد استهدفت العملية كالعادة، سرقوسة. فبدأت بنجاح وسمحت بجمع بعض الغنائم، وقد علم خفاجة بوصول بطريق من بيزنطة قدم مع قوات برية وبحرية هامة. فالتحمت فوراً معركة عنيفة ضارية انتهت بانتصار الأفارقة انتصاراً باهراً. وترك الروم آلافاً من القتلى في ساحة الوغى، وتخلّوا عن غنيمة وفيرة وعناد وخيل وأنواع مختلفة من الأموال. واستفاد خفاجة من نصره، فنهب ضواحي سرقوسة قبل العودة إلى بلرم التي دخلها في أول رجب 26/254 يونيو 868. وأمر الأسطول بالإبحار في نفس اليوم، وكان بقيادة محمد بن خفاجة، ووجهته غايث، للقيام بمهمة منعدود إلى الحديث عنها⁽²⁾.

وتواصلت العمليات الحربية في صقلية بالذات، دون توقف وحسب نفس الخطة الرتيبة المعهودة التي اكتسبتها منذ سنوات عديدة. ويبدو أن ساعة الانتصار على طبرمين⁽³⁾

(1) المصدر الرئيسي هو «الكامل» لابن الأثير، ج 5، 306. وأوجزه ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 433. وكان ابن عدلاري (اليان، ج 1، 114) أكثر إيجازاً. وانظر أيضاً *Chronique de Cambridge*, op. cit., p.346.

(2) انظر ابن الأثير، «الكامل»، ج 5، 306، وقد لخصه ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 433 بإيجاز. وانظر أيضاً ابن عدلاري، «اليان»، ج 1، 115.

(3) ابن الأثير، «الكامل»، ج 5، 306. ذكر في «العبر»، ج 4، 433، لابن خلدون (طبرمين)، لكن التوضيح الذي ذكره ابن الأثير بخصوص أهمية المنبئة لا يترك أي شك في أن الأمر متعلق بطبرمين = Taormine.

قد دقت. وهي من أجمل مدن صقلية، كما قال ابن الأثير، وذلك بإعادة نفس العملية التي سمحت في السابق بإمهاقة قصر يانة وإخضاعها. وقد عرض شخص على الأفارقة خدماته، ولم تذكر المصادر التي لدينا أي تفصيل بشأنه، فافترح إدخالهم إلى المدينة عبر طريق كان يعرفها وحده. فخرج الجيش فوراً، عملاً بنصيحة هذا الدليل المحايي والتفمي بلا شك، وبقيادة محمد بن خفاجة. ولما قرب من المدينة، كرر القائد نفس العملية التي سبقت فتح قصر يانة، فكمن. وتبع جانب من المشاة الدليل، ونجحوا في الدخول إلى المدينة، واحتلوا الباب والأسوار، وشرعوا في نهب المكان. لكن محمدًا لم يصل في الموعد المتفق عليه. فظنوا أن العدو اعترض سبيله. وخشوا في هذه الصورة، أن تستعيد حامية طبرمين وعيها بعد انقضاء فترة الانهال، فقرروا الجلاء عن القلعة. ولم يقدر محمد بن خفاجة عند وصوله إلا أن يسجل فشل العملية. فلم يبق له إلا أن يقفل راجعاً إلى بلرم⁽¹⁾.

وغادر الجيش بعد مدة، في ربيع الأول (17 فبراير - 18 مارس 869) العاصمة من جديد، وكان هذه المرة بقيادة خفاجة نفسه. وتوقف خفاجة في مكان يدعى م. ر. س⁽²⁾، عرف في الطبقات الثلاثة للكمال، ومنه أرسل ابنه محمدًا مع حشد عظيم من الجنود ووجهتهم سرقوسة. واصطدم محمد بقوة معادية عظيمة. وقتل قائد مسلم مهم أثناء المعركة التي نشبت. وفقد الأفارقة معنوياتهم وضعفوا، وخسروا كثيرًا من الرجال، وتقهقروا، وتراجعوا إلى معسكر خفاجة. فبادر خفاجة عند ذلك بالهجوم بكل قواته وخرج مقتحمًا سرقوسة. لكنه لم يقدر على فتحها. وبعد أن خرب الحقول وأفسد الزروع، رفع الحصار وقفل راجعاً إلى عاصمته. وتوقف في الطريق على ضفاف واد التين، المعروف بنهر Dittaino الذي كان يصب في البحر بين قطانية ولنتيني. وفي ليلة الأربعاء من أول رجب 255/15 يونيو 869، وبينما كان يستعد لمواصلة السير، اخترقه غدرًا رمح رماه به أحد جنوده البربر، خلفون بن أبي زيد من هواره ثم لجأ إلى سرقوسة. ودفن خفاجة في بلرم حيث ظلت ذكرى حروبه مع الروم وانتصاراته عالقة بالأذهان مدة

(1) روى ابن خلدون (المعر، ج 4، 433) أن أول فرقة للجيش اخترت لما دخلت طبرمين، عند قدوم محمد مع رجاله، إذ اعتبروهم من إمدادات العدو، فأدى ذلك إلى فشل العملية.

(2) طبعة Tornberg، ج 7، 170؛ وطبعة القاهرة، 1301 - 1302، ج 7، 141؛ وطبعة القاهرة، 1357 هـ، ج 5، 307. واختمد AMARI (1، 488، note 1) *Storia*، المخطوطات، ومن رايه أنه يمكن قول (ترسة) وعرفها

بـ *Tiracia* المعروفة اليوم بـ *Randazzo*، غرب طبرمين.

طويلة، كما روى ذلك ابن الأبار⁽¹⁾.

فخلفه ابنه محمد وقد كان أحسن مساعد له في حروبه لما كان على قيد الحياة. قال ابن الخطيب⁽²⁾ إن محمدًا حصل يوم 24 رمضان 255/5 سبتمبر 869، على العهد والخلة التقليدية التي بعث له بها الأمير محمد الثاني أبو الغرانيق، فلم يغادر محمد منذ ذلك الوقت بلرم، وعرف بحزمه الكبير في حياة والده، ويتيح ذلك افتراض ما يفيد أن الوضع الداخلي لم يعد هادئًا آمنًا، بعد مقتل خفاجة. واقتصر على توجيه عمه عبد الله بن سفيان لنهب ضواحي سرقوسة وإفساد زروعها⁽³⁾، وذلك لثلا يحيد عن العرف المتبع من قبله.

ولم تشهد السنة الموالية (256 = 9 ديسمبر 869 - 28 نوفمبر 870) مزيدًا من الأحداث قط. ولم يقع شيء بصقلية لأن الوضع الداخلي بالولاية لم يكن يسمح بلا شك للجيش بالخروج بعيدًا عن العاصمة.

وكان على الأسطول أن يتدخل لتخليص مالطة من محاصرة الروم لها، كما قال ابن الأثير: «وكان الروم يحاصرونها»⁽⁴⁾. وقد ساد المصادر بعض الغموض في هذا الشأن⁽⁵⁾. لكن انتضح من أقوالها أن هذه الجزيرة احتلت أول الأمر سنة 255/869.

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، عند AMARI (Biblioteka)؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 307؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 115؛ والتويري، المرجع المذكور، ص 433؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 433 - 434؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 47/473؛ وابن واخران (عند: AMARI و Biblioteka، ص 543). وانظر أيضًا A. Goot (320-319 Barile 1er)، ومن رأيه أن قاتل خفاجة يحتمل أنه كان في خدمة الروم.

(2) الأعمال، ج 2، 47/473، والكتاب ما يلي: «يوم السبت لـ 6 يقين من رمضان 255»، لكن يوم 24 رمضان يوافق يوم الاثنين. وأشارت المصادر الأخرى إلى الأمر بدون ذكر أي تاريخ.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 451.

(4) الكامل، ج 5، 307.

(5) دون ابن خلدون، المعبر، ج 4، 430، تاريخ أول عملية انتهت إلى فتح مالطة سنة 255/861. وأورد الفلقشنسي، ج 5، 121، نفس التاريخ كذلك. وقبل ابن الأثير ضمنًا بهذا التاريخ، وقد أشار إلى مهمة المعارة التي خرجت من صقلية سنة 870/256، فقال إنها تمثلت في فك الحصار عن مالطة وقد ضرب الروم هذا الحصار، فيمكن التخلص إل القول إنها كانت بأيدي الأفرقة قبل ذلك (الكامل، ج 5، 307). وبدون ذكر أي تاريخ، تحدث التويري عن فتح مالطة في عهد محمد الثاني أبي الغرانيق (250 - 261/864 - 875)؛ وكان الأسطول بقيادة أحمد بن عمر بن عبد الله بن الأغلب (النهاية، طبعه G. Remiro، ج 2، 81). وأورد هذا النص AMARI (Biblioteka، p. 449) وبه ذكر اسم قائد الأسطول خطأ، أحمد بن عمر بن عبد الله بن الأغلب. وينبغي تصحيحه إلى (عبد الله) ابن إبراهيم الأول. وخلفه، طبقًا لطبعة G. Remiro. وقد رلي فيما بعد على صقلية، فاستكمل المؤرخون نسبه بهذه المناسبة، فتمكتنا من أن نقحم بين حاجزين اسم إبراهيم الأول في نسبه (انظر البقية بنفس هذه الحاشية). وقد دون AMARI (Storia, I, 490) حيد الله. وعرفنا =

وحاولت قوات بيزنطية بحرية في السنة الموالية استرجاعها بلا شك، فأدى ذلك إلى رد فعل العمارة البحرية الأغلبية المستقرة في صقلية. وقد كانت بقيادة حفيد إبراهيم الأول، أحمد المعروف بحبشي بن عمر بن عبد الله / بن إبراهيم / بن الأغلب، وحصلت بلا قتال وبفضل ظهورها في 29 أغسطس 870، على انسحاب أسطول الروم. والمؤكد أن هذه العملية الثانية مكنت فعلاً من تثبيت وضع الأغلبية في مالطة، حتى أن بعض المؤرخين نسوا أو أغفلوا ذكر العملية الأولى. ولا شك أن هدم كنيسة الجزيرة قد تم آنذاك، وأن أسقفها قد وُجّه أسيراً إلى بلرم⁽¹⁾. وتسمح هذه الصرامة غير المعتادة بأن نفترض أن أهل مالطة اتهموا بنقض العهد، مع العلم أن الحدث متعلق بمكان للعبادة، ولعل ذلك قد تم لما مدوا يد المساعدة إلى البيزنطيين الذين قدموا لتخليص الجزيرة. وعلى كل حال، أعيد استخدام نفس المواد في بناء قصر حبشي، وكان بناءً محصناً أقامه قريباً من سوسة قائد الأسطول المتغلب على مالطة. وقد تمكن ابن الجزار (مات سنة 1004/395) من الاطلاع على الكتابة الآتية. قال: «وقرات في قصر حبشي بسوسة، مكتوباً: كل ما في هذا المحرس من بلاط منشور، أو عمود رخام في كبسة مالطة، أتى به حبشي بن عمر، طالباً لما عند الله عز وجل وابتهاء مرضاته»⁽²⁾. وهكذا، كان الاحتفال بفتح مالطة بمثابة

= أيضاً المؤلف المجهول لكتاب العيون هذا الشخص (مخطوط، ظهر ورقة 6) معتمداً ابن الجزار (المتوفى سنة 1004/395). وعرف قائد الأسطول، الذي فتح مالطة، بـ (حبشي بن عمر بن عبد الله بن الأغلب). ويعني (حبشي) حرفياً، من الحبشة، وهي كنية مطابقة بصورة مخصوصة للون الداكن. وأشارت المعاجم فعلاً إلى عبارة (أحبشت المرأة) التي تعني أنجبت ولداً «مسوكاً» (حبشياً). وإن كان (حبشي) كنية، فلنا البرهان الساطع على ذلك لا محالة. وتحلّت المؤرخون عنه مجلداً (التوري في المرجع المذكور، ص 1434 وابن عذاري في «البيان»، ج 1، 120؛ وابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 475) لما ولي على صقلية، وأجمعوا على القول إنه كان يعرف باسم (حبشي)، بعد أن سمّوه أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب. وهو نفس الشخص إذن، عند التوري والمؤلف المجهول لكتاب العيون، فسماه الأول باسمه، والثاني سماه بكنيته. ومن ناحية أخرى، ذكر كتاب العيون التاريخ الصحيح الدقيق للعملية الثانية الموجهة ضد مالطة، وهو (3) أمام بئين من رمضان 256) أي في 28 أغسطس 870. وتتميز هذا التاريخ بتأيدته تماماً لتاريخ الورلد في *Chronique de Cambridge*، وهو 29 أغسطس 870 (عند *Vasiliev, Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 99). ويدرك فارق يوم يسير، نظراً إلى اعتماد الرؤية كأساس للزمنمة الإسلامية. انظر أيضاً *A.R. Lewis, Basile Ier et la civilisation byzantine la fin du IX^e siècle*, p. 137) و *Naval Power*, p. 137).

(320).

(1) وصفه الراهب تيودوز الأسقف فعلاً، في حكاية تعلقت بسقوط سرقوسة سنة 878، وكان في الأغلال في بلرم. انظر *Amari, Storia*, I, 550).

(2) كتاب العيون، مخطوط، ظهر ورقة 6، في سنة 256.

الحدث الهام الواجب تخليد ذكره. ولم يكن هذا الأمر من غير سبب. إذ لم تنفك هذه الجزيرة تقوم دوماً وأبداً بالدور الأول في البحر المتوسط، فقد أمدت فعلاً الأسطول الأعلي بقاعدة حربية لا تنكر قيمتها. وقضى فتحها في نفس الوقت على كابوس الخطر الذي كان يسلطه الأسطول البيزنطي على خطوط المواصلات بين إفريقية وصقلية.

وفي أقل من سنة بعد ذلك، قتل محمد بن خفاجة دون أن يتمكن في الأثناء من القيام بأي نشاط عسكري. وقام خدمه الخصيان - من سلحهم؟ لماذا؟ لا علم لنا بذلك - بالمهمة، فقتلوه في رابعة النهار، يوم 3 رجب 257/27 مايو 871⁽¹⁾. وبقيت وفاته خفية يوماً كاملاً، فلم تكن القنلة من الفرار. لكن وقع اللحاق بهم، أو ببعض منهم على الأقل، فقتلوا. ولم يلحق هذا التقتيل إلا بالقنلة وشركائهم، وهو الشعور الحاصل على الأقل.

وبالفعل، تمخض بداعة عن هذا الاغتيال الثاني، أي اغتيال الابن بعد الأب، اتضح الأمر الذي لم يعد على أحسن ما يرام في بلرم، حيث شرعت مصالح عديدة وقوى غامضة، ليس لدينا بشأنها أي خبر صريح، تتناحر بصلاية متزايدة ويدون هوادة. ويؤيد هذا الشعور، عدم الاستقرار الذي تلا اغتيال محمد بن خفاجة. فلم يقل عدد الولاة عن ستة توالوا على بلرم في فترة تقل عن ثلاث سنين. ولم نتيقن من معرفة أسمائهم ومدة ولايتهم. وتضمنت القوائم التي دونها النويري وابن عذارى اختلافات هامة. أما المصادر الأخرى، فقد تناقص فجأة سردها للأحداث بصورة غريبة، عما كانت عليه من قبل، وذلك بداية من تاريخ موت محمد بن خفاجة. وأبان صمتها وحيرتها بصورة بليغة أن الوضع ساء كثيراً، وأعرب عن ترددها في الاعتراف بالهزائم التي لحقت العالم الإسلامي.

وقد كلف بعد اغتيال محمد بن خفاجة، شخص يدعى محمد بن أبي الحسين بالنيابة، ولم يقره الأمير محمد الثاني أبو الغرائيق في خطته. فهل كان محل شكوك؟ لا علم لنا بذلك. وعلى كل، روى النويري - وقد اعتمدناه في سرد أسماء الولاة، فذكرنا

(1) النويري، المرجع المذكور، ص 434؛ وابن علفري، البيان، ج 1، 115. وأرخ ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 307 و 364، موته في رجب 257 دون أن يذكر اليوم. ولوخ موته في سنة 258 (18 نوفمبر 871 - 6 نوفمبر 872) المؤلف مجهول لكتاب العيون (مخطوط، ورقة 9)، وأضاف قائلاً: «وأسر الإفرنجة سودان الماوري، صاحب بارقة». ومن المعلوم أن لويس الثاني استولى على باري في فبراير 871، وهذا يند التاريخ الذي أورده كتاب العيون.

روايات المصادر الأخرى⁽¹⁾ - أن الأمير ولي رباحاً بن يعقوب - هل كان عم العباس بن الفضل؟ - على صقلية، وأخاه عبد الله بن يعقوب على «الأرض الكبيرة»، أي قلورية. ومات رباح في محرم 258 (18 نوفمبر - 17 ديسمبر 871)، ولحق به أخوه بعد مدة، في صفر (18 ديسمبر 871 - 15 جانفي 872). فتولى عند ذلك شؤون صقلية أبو العباس بن يعقوب بن عبد الله⁽²⁾، ثم توفي بعد شهر. فتابعه أخوه ولم يذكر النويري اسمه⁽³⁾. ولم يبق في الحكم مدة طويلة جداً. وبالفعل ولي الأمير على صقلية الحسين بن رباح⁽⁴⁾ ثم عزل بعد ذلك، ولا نعلم في أية ظروف تم عزله، وعوضه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الأغلب⁽⁵⁾ ابن أول وال وجهه زيادة الله الأول إلى بلرم، وسبق له أن تولى قبل ذلك طرابلس ولم يفاخرها إلا أسفًا⁽⁶⁾، وعاد إلى مقر عمله في شوال 259 / أغسطس 873. وبقي فيه بلا حماس إلى أن تولى إبراهيم الثاني الإمارة. ولم يكن فعلاً

(1) كان النويري بالفعل هو المؤلف الذي أممنا باكمل قائمة، إذ أغفلت المصادر الأخرى الإشارة إلى الولاة الذين كانت ولايتهم قصيرة جداً. فلا فائدة في القول إن هذه القائمة لا توشي لا محالة بقلة تامة، وقد تضمنت عدة أخطاء بكل تأكيد.

(2) النويري، المرجع المذكور، ص 433. ولم يشر ابن حلدري (اليان، ج 1، 115) إلى محمد بن أبي الحسين، وذكر أن أحمد بن يعقوب خلف محمدًا بن خفاجة، واتفق مع النويري بخصوص عبد الله بن يعقوب. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 364) شجرة أتم لخلف محمد بن خفاجة، فسماه أحمد بن يعقوب بن المشاء بن سلمة، فهل يجب قراءة سودة بدل سلمة؟ وفي هذه الصورة، لربما كان الوالي المذكور قريباً للأغلبية، ومن ذرية الأسرة اليقوية التي أشار إليها ابن الأبار (الحلة، طبعة Müller، ص 271). وبالفعل، كان سودة بن سفيان بن سالم ابن عم لإبراهيم الأول بن الأغلب بن سالم. ولنذكر أن الوالي خفاجة وابنه محمدًا كانا أيضًا من ذرية سودة. وبخصوص درجة القرابة بين سودة وإبراهيم الأول، (انظر آخر الملحوظة ص 520 رقم 1). وسبق الحديث من ناحية أخرى عن أحمد بن يعقوب الذي خلف ابن أخيه العباس بن الفضل بن يعقوب بن المشاء على صقلية، قبل أن يجبر على التخلي لابن هذا الأخير (انظر الملحوظة ص 531، رقم 1). فهل كان أحمد بن يعقوب ذاته الذي عاد إلى النشاط السياسي، إذا صعدنا ابن الأثير وابن حلدري؟ لا تسمح المصادر التي لدينا بالوصول إلى يقين ما.

(3) ذكر ابن حلدري (اليان، ج 1، 115) أن الحسين خلف أباه أحمد بن يعقوب بن المشاء (انظر الحاشية السابقة)، وقال إن أمير القيروان أقره في ولايته.

(4) قال ابن حلدري إنه الحسين بن أحمد بن يعقوب. انظر الحاشيتين السابقتين.

(5) النويري (المرجع المذكور، ص 434) الذي التفت عليه الأمور بصورة فادحة في خصوص أبيه (انظر الملحوظة ص 493 رقم 4). فسماه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن الأغلب، ولم تقل المصادر الأخرى شيئاً عنه، إلا ابن الأبار (الحلة، عند AMARI، Biblioteca، ص 327، والمخطوطة، وجه ورقة 35) الذي مكنتنا من التعرف عليه بصورة يقينية، فأمدنا بأخبار ثمينة عنه.

(6) دون عنه ابن الأبار (الحلة، طبعة Müller، ص 270، والمخطوطة وجه ورقة 35) ثلاثة أبيات باح فيها بحزنه لما علم بقلته من طرابلس.

من رجال الحرب، بل كان يأس بالأحرى بالقلم أكثر مما كان يأس بالسيف. وكان في نفس الوقت شاعراً ومحدثاً وفقياً.

وكانت أشد رغبة عنده مغادرة فخ صقلية. وعاد أخيراً إلى طرابلس العزيزة عليه قبل تولي خطط أخرى بالقيروان. فقدم له إبراهيم الثاني ترضية حالما تولى الإمارة، (في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875). وعوضه في بلرم أبو مالك أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، «المعروف باسم حبشي»، كما أوضح ذلك النويري⁽¹⁾، أي نفس الرجل الذي فتح مالطة، وسيأتي الحديث عنه فيما بعد. وقد شهدت مؤقتاً مدة حكمه في بلرم، وحكم إبراهيم الثاني في القيروان، توقّف فترة الاضطراب، والتفكك الذي بدأ في صقلية باغتيالين متوالين أوديا بحياة خفاجة وابنه محمد.

ولا شك أن الروم أحرزوا أثناء هذه المدة انتصارات في صقلية، وكانوا في عهد إمبراطور حازم هو بازيل الأول. ومن المؤسف أنه لم تصلنا أية تفاصيل في هذا الباب. فقد أوجز ابن الأثير القول كثيراً، فذكر أن عهد محمد الثاني أبي الغرائق (250 - 261/864 - 875) الذي كان منشغلاً بصيد الغرائق أكثر من اصطلياد النصر، قد تكدر بالهزائم التي مُني بها في صقلية، حيث «اغتنب الروم عنوة عدة مواقع»⁽²⁾. ومن ناحية أخرى، أشير فقط إلى عمليتين قديمات في شكل انتصار. فقيل إن الأخوين رباحاً وعبد الله بن يعقوب حصلا على بعض الفوائد في سنة 257 (29 نوفمبر 870 - 17

(1) انظر بخصوص هذا الشخص (الملحوظة ص 538 رقم 5). الذي فتح مالطة. وقد أوردنا اسمه تقلاً عن «النهاية» للنويري، طبعة G. Remiro، ج 2، 244. وجاء في طبعة AMARI (*Biblioteca*)، ص 434: أبو مالك أحمد بن يعقوب بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، وقد عرف باسم حبشي. ولا شك أن إقحام (بن يعقوب) في نسبه خطأ ناسخ تأثر بعدد كبير من المرات ورد فيها اسمه بنفس الفقرة المحتوية على بعض سطور. واستخدم G. Remiro مخطوطاً لا يتضمن فضلاً عن ذلك، هذا الاسم. وسنرى فيما بعد أن نفس الشخص ولي من جديد على صقلية سنة 274. وأجمع ابن الأثير (الكامل، ج 6، 97)؛ وابن عدلري (البيان، ج 1، 120)؛ وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 47/49) على ذكر اسمه كما يبتاه بالنص. ومن ناحية أخرى، التيس أمره على النويري كثيراً بشأن التواريخ. فأرخ توليه صقلية في شوال 259، أي في نفس الوقت الذي تولى فيه عبد الله بن محمد السابق له، وقد ذكر في شأنه نفس التاريخ. وأضاف أنه حكم صقلية مدة 26 عاماً حتى سنة 287 دون أن يظن حتى إلى أن الغارق بين 259 و 287 هو 28 سنة. والأخطاء كانت بديهية. وسنرى أن عدة ولاية توالوا طيلة هذه المدة. وأن أول تولية ذكرت هنا، لأحمد بن عمر بوصفه والياً على صقلية، أرخها ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 47/49) والملحوظة (5) لا غير، وذكر ابن الخطيب أن إبراهيم الثاني هو الذي ولاه حال احتلاله العرش ولم يتمكن AMARI من استخدام هذا النص، فترتب على ذلك اضطراب كبير في عرضه (*Storia*، 533-534، 1).

(2) الكامل، ج 5، 263.

نوفمبر 871⁽¹⁾). وسنعود إلى هذا الأمر. ثم اتجهت سرية في سنة 259 (7 نوفمبر 872 - 26 أكتوبر 873) إلى سرقوسة. وتحصلت بدل الانتصار، على إطلاق سراح ثلاثمائة وستين أسيرًا وعادت أدراجها⁽²⁾. فمن الواضح أن المصادر قد فضلت عدم التحدث كثيرًا عن الهزائم. لكن هذه الحيرة والأسرى والاغتيالات وعدم الاستقرار شكلت حجة شاملة وأصبحت إفساحًا كافيًا عن الوضع المحزن الذي شهده بلرم في نهاية عهد صاحب الفرائيق. فصار تهديد الروم مستفحلًا إلى حد أن الأمير أجبر على دعم حماية الساحل، وإقامة تحصينات جديدة على طول الشواطئ⁽³⁾.

الهجومات على «الأرض الكبيرة»:

يبدو أن الوضع في بلرم، كما استعرضناه، بعد موت العباس بن الفضل، وبالمخصوص بعد اغتيال محمد بن خفاجة، كان ملائمًا بصورة خاصة ليقوم النصارى بالأخذ بالثأر. لكن يظهر أنه لم يستغل بصورة تامة وكما كان في الحسبان، رغم الانتصارات التي سجلها الروم، غير أن الغرب المسيحي بداية من سنة 867، قد أشرف على حظوظه قائدان هما بازيل الأول ولويس الثاني، اتصفا بقيمة لا ينازع فيها وحماس لا مرء فيه. وكان كل شيء يدعو هذين الرئيسين، ويكاد يفرض عليهما التعاون الوثيق، رغم تنافسهما وتعارضهما. وكان يبدو أن أمرًا مشتركًا مشتركًا متمثلًا في طرد العرب، هو ختم لتحالفهما. وكان هذا التحالف يظهر، بعد كثير من التردد، بصدد الانتهاء في ربيع 869، إلى التنسيق الفعلي الناجع لجهود المملكتين. وكان يجب على الأسطول البيزنطي المتركب من أربع مائة سفينة، مساعدة لويس الثاني على افتتاح باري. والواقع أن هذه العملية آلت إلى الفشل. فلما تقدم الأسطول البيزنطي أمام باري، فك الفرنجة الحصار قبل ذلك، لأنهم يشعرون بما يبدو من وصوله إليهم أبدًا. فترتب على ذلك خصومة جديدة تفضمت بالتفرع والشتائم. فتوقف تنفيذ مشروع الزيجة المزمع عقدها بين ابنة لويس الثاني وابن بازيل الأول. وبعد سقوط باري (فبراير 871) في قبضة لويس الثاني، جدد

(1) ابن عدي، البيان، ج 1، 115.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 370؛ وابن عدي، البيان، ج 1، 116.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263. وأيضًا Lo Continuateur de Théophraste، وذكره وترجمه إلى الإيطالية

(AMARI (Storia, I, 535, note 1).

محاولة جديدة للتقارب على أساس قسمة دقيقة للأدوار، فالأرض للفرنجة، والبحر للروم. وكان الهدف النهائي من التحالف تحرير صقلية - التي كان ينبغي إرجاعها إلى أسيادها القدامى - لأن بلرم كانت تهدد بيزنطة وكذلك إيطاليا جمعاء حيث اختار الإمبراطور لويس الثاني تجربة حظه. لكن التحالف لم يعقد هذه المرة أيضًا. قال J. Gay⁽¹⁾ بشأن العلاقات بين الفرنجة والبيزنطيين: «يبدو أنه لم يقع أي تقارب ممكن دون تذرعات ولا خصومات».

والواقع أن التعبير عن الود لم يقدر أبدًا على محو الاحتقار، والقضاء قضاءً مبرماً على الخصومات بخصوص لقب الإمبراطور، ولا في تجنب الشكوك خاصة. وفي إيطاليا بالذات، كان النزاع على السلطة مجالاً للتعارض بين الروم والفرنجة. ولا جدال في أن مبدأ «الأرض للفرنجة والبحر للروم» كان لفائدة لويس الثاني، إذ لم يكن له أسطول، لكن لعله صفقة نخاسرة بالنسبة إلى بازيل الأول. ولم يكن لويس الثاني يخفي فعلاً طموحه في توحيد إيطاليا كلها تحت ظل حكمه، فلو نجح في مشروعه، لما تنزه قطعاً عن تجاوز حدود زميله بالشرق، ولما بلغ به السخاء إلى حد إعادة الأراضي إليه، توقيتاً لطرد العرب منها. وهكذا، بدأت لعبة متشعبة بين ثلاثة، وذلك بدخول الأفارقة إلى شبه الجزيرة الإيطالية، وكان كل طرف من الأطراف يحاول لصالحه وعلى أحسن وجه، استغلال معارضا خصومه وتناقضاتهم. فكانت الأحلاف بين الروم والفرنجة تهرم وتنقض على الدوام وفوراً. والمؤكد أن الانتصارات على الأفارقة كانت مفيدة، للقضية المشتركة. لكن، ونظراً إلى تشتت الجهود، وانعدام الثقة واستمرار الخصومات، لم تكن الانتصارات جذرية ولا اكتسبت السرعة المتوقعة منها.

وعلى الصعيد المحلي، وفي مستوى الدويلات المتقاسمة لشبه الجزيرة، كان الموضوع أكثر تشعباً. فلم يقتصر لويس الثاني على طرد العرب، تركيزاً لسلطته وتجيئاً لأطماعه، بل كان أيضاً في حاجة إلى إخضاع أتباعه اللمبار إخضاعاً لسلطته، واعتبار دسائس دويلات كمباتيا البحرية، التي كانت تعترف لبيزنطة اعترافاً نظرياً بسلطانها عليها، لكنها لم تكن تتردد عملياً في التعامل في واقع الأمر مع بلرم والقيروان اللتين شدتاها إليها منافع اقتصادية متينة. لكن، لم يكن كبرياء اللمبار القومي راغباً في سيطرة الفرنجة من ناحية، وكما لاحظ J. Gay، صرحت أوامر أدلكيس دي بينيفانت قاتلة: «أخضع الله تعالى

(1) L'Italie Méridionale..., p. 98

قديمًا مملكة إيطاليا إلى أمتنا للمبادرة. . . وإذا بأمة الفرنجة فتفك منها المرتبة الأولى فجأة⁽¹⁾. وكان أمراء المبار عازمين على أن لا يقبلوا أبدًا هذه الإهانة. وكانت الدويلات الموجودة على ضفة بحر تيرينيا لم ترد التضحية من ناحيتها باستقلالها والإضرار بتجارها. ومن هنا نشأت البلبل، والأحلاف غير الطبيعية مع عدو الدين، فأثار ذلك حفيظة كبرى لدى المسيحيين. ولإنقاذ مصالحهم الراهنة، لم يرتبط أمراء جنوب إيطاليا فقط وبالمناوبة، بإمبراطور أم بآخر، حسب الحاجة الملحة، بل إن بعضهم لم يترددوا في التحالف مع الشيطان الذي كان مقره في بلرم⁽²⁾.

ولذا، فإن الأغلبية لم يلاقوا جبهة موحدة، في الوقت الذي كان يرأس المسيحية قائدان استثنائيان. فلم يكافح خصومهم في صفوف ملتحة. وأمكن لهم غرس عروقهم إلى حد بعيد بصورة نسبية من خلال التصدعات. لكن انقساماتهم ذاتها لم تسمح لهم كذلك بالاستفادة الكاملة من الوضع. ولم يكن أي خصم من الخصوم المتسايقين قادرًا في الجملة على الظفر بقرار جذري بناء. فترتبت على ذلك سلسلة من العمليات لم تعمل سوى على تراكم الخراب.

فقد استولى الأغلبية على طارانت، ويدؤوا يهتمون، كما رأينا ذلك، ببحر الأدرياتيك، فنجمت عن ذلك سلسلة من النزاعات مع البندقية التي شجعتها ييزنطة. وفي آخر حكم ميشال الثالث، يحتمل أن يكون الأسطول الأعلي قد هاجم سواحل دلماسيا. ولربما كان ذلك بمساعدة أسطول إقريطش، وأدى ذلك إلى رد فعل شديد قامت به ييزنطة والبندقية، منذ أن تولى بازيل الأول الحكم. وتمكن الأسطول البيزنطي بقيادة نيسيطاس (Nicetas) من فك الحصار عن رغوصة، وقد كانت محاصرة منذ خمسة عشر شهرًا، وانتقم أسطول البندقية انتقامًا

(1) J. GAY, *L'Italie Méridionale*..., p. 106

(2) انظر بخصوص الجهود التي لم تكن متألقة دائمًا والتي بذلها بازيل الأول ولويس الثاني في جنوب إيطاليا، بحثًا جيدًا بقلم J. GAY (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin depuis l'avènement de Basile 1er*) A. VOÛT *Jusqu'à la prise de Bari par les Normands (867-1071)*, pp. 79-108 OSTROGORSKY *et la Civilisation Byzantine à la fin du IX^e siècle*, pp. 318-329 (1er 867-866) وقد سعى لويس الثاني في رسائله بازيل الأول (أخي العزيز، *Histoire de l'Etat Byzantin*, pp. 261-265). وعرض عليه القاعة التي يمكن بموجبها التعاون معًا لطرد العرب (R.G.F.S., VII, 572-578) وعرض عليه في الرسالة التي وجهها إليه إثر الاستيلاء على ياري (R.G.F.S., VII, 578) أن يتكفل بازيل الأول بالبحر ويعني لويس الثاني بالبر.

بأمر⁽¹⁾ في عرض طارانت، لهزيمته في سنة 842.

ولما أفضى الأسطول الأغلبى عن بحر الأدرياتيك، تحول عند ذلك إلى مسرح آخر للعمليات. فغادر بلرم في أول رجب 26/254 يونيو 268، بقيادة محمد بن خفاجة، ووجهته غايت. فاتجهت سرايا إفريقية طيلة ثلاثة أشهر إلى جميع نواحي هذه الدولة، وغنمت غنمًا كبيرًا، ثم عادت إلى صقلية في شوال (23 سبتمبر - 21 أكتوبر 868)، وسفنها مثقلة بالخيرات⁽²⁾. ولا علم لنا بالأسباب الحقيقية لهذه الحملة. ويحتمل أن يكون من الواجب البحث عنها في سياسة غايت، ولعل هذه السياسة صارت أقل «مودة» إزاء بلرم.

وأظهرت نابولي أكثر ولائًا لحلفائها. فلم تتردد في الانضمام إلى بلرم، وقايةً لمصالحها الاقتصادية واحتماءً من جاراتها. وقد أقدم دوق نابولي سرجيوس الثاني على التهديد بالإقصاء من حماية الكنيسة، فلم يخش أن يلقي بعهمة الأسقف أثناس (Athanas) في السجن، وقد عمل تحت ضغط البابا على التشهير بسياسته. ولما فر أثناس بعد ذلك من السجن، وجد سرجيوس الثاني طبيبًا أصدقاه في إفريقية يقفون إلى جانبه، لمقاتلة الأسقف وأجواره بأملقي. ومقابل ما قدمه الأفارقة من خدمات، وجدوا أحسن قبول في نابولي، وإمكانات للتمون والإقامة، وحتى من يهديهم بإخلاص للقيام بالعمليات الحربية. وغالبًا ما قسمت الغنائم بينهما. فشهر لويث الثاني بنابولي قائلاً: «إنها بلرم أخرى، وإفريقية أخرى»، تربعت في قلب شبه الجزيرة⁽³⁾.

وفي الواقع، كانت للويس الثاني وحده، سياسة متماسكة واصل العمل بها بإصرار وحتى بمهارة، وذلك في خضم الخصومات، والأحقاد القائمة بين العائلات، والنزاعات الوحشية التي كانت تشكل لحمة الحياة اليومية في جنوب إيطاليا، أثناء الثلث الأخير من القرن التاسع. وقد كان العدو اللدود للحضور العربي في شبه الجزيرة، فلم يأل جهدًا في تطهير البلاد من العرب. وكان بالنسبة إلى أمير القيروان بمثابة الخصم المتصف بالعزم،

(1) انظر A. DANDOLO, *Chronica, R.I.S.*, XII, 157) الذي أرخ انتصار البندقية على طارانت في سنة 867. وانظر أيضًا J. GAY (92-91 pp. *L'Italie Méridionale...*) و C. MANEPRONI (*Storia della Marina*)، I, 55 (*italiano*)، و OSTROGORSKY, 363 (*Histoire de l'Etat Byzantin*).

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306.

(3) انظر AMARI (520, I) (*Storia*)، و HEYD (98, I) (*Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age*)، وخاصة J. GAY (98 et 85 pp. *L'Italie Méridionale...*). توجد رسالة لويث الثاني المتضمنة لاتهامات ضد نابولي في *Chronicon Salernitanum, M.G.H.*, III, 526). وقد شك AMARI في صحة هذه الرسالة.

وقد علّقت عليه البابوية آمالاً عريضة. فخطب البابا حادريان الثاني (Hadrien II) (867 - 872) في 20 فبراير 868، في روما، رجال الدين والرهبان في جميع الأمم، ودعاهم إلى الصلاة «لفالدة» ابنتا لويس العامل بأوامر الدين، الإمبراطور الفخيم، حتى يخضع له الله أمة العرب، فيسود بيننا السلام على الدوام⁽¹⁾. وكان لويس الثاني بطلاً لجهاد حقيقي، فأخلص تمامًا للمهمة التي حددها لنفسه، وحارب في جميع الاتجاهات. وقد كان في طريقه إلى باري سنة 870، فاستقبل نواب قلورية التي احتلها الأغالبة. فجاؤوا يعدونه بدفع الجزية، وطالبوه مقابل ذلك بمناصرتهم على العرب. فلم يتردد الإمبراطور في تكليف الكونت أوطون (Oton) دي يرغام (Bergame) بنجدتهم، رفقة أسقفين. لكن من المستبعد أن يكون هؤلاء قد أحرزوا انتصارات باهرة على والي أميتيا (Amantea)، وقد كانت مدينة قريبة من غرب كستة (Cosenza) وكانت هدفًا للحملة⁽²⁾. فاستحق الأمر أن يشار إليه. وكان يرجع إلى منهج سياسي قائم الذات وقع تصوره تصورًا واضحًا. ويبدو أن استعادة باري في فبراير 871 كانت المنطلق للشروع في تنفيذ هذا المنهج. وبالفعل، فكر لويس الثاني حاليًا انتصر، في احتلال طارانت. لكن المشروع كان في حاجة إلى دعم حازم من الأسطول البيزنطي، أي إلى تحالف متين مع بازيل الأول، فكان الأمر أكثر عسراً. فأرجىء تنفيذه إلى فرصة أحسن.

وقد مر بنا من ناحية أخرى أن أمير القبروان قرر من جهته وبصورة ما، بعد سقوط باري بالذات، سد الفراغ الحاصل، فولّى لأول مرة واليًا خاصًا على «الأرض الكبيرة». وكلّف بهذه الخطة عبد الله بن يعقوب، بعد اغتيال محمد بن خفاجة، أي بعد تاريخ 3 رجب 257/27 مايو 871. ويحتمل أن يكون عبد الله قد أقام في طارانت، ويبدو أنه تحصل على إمدادات⁽³⁾ مباشرة من إفريقية، وشرع فورًا في الهجوم. ولنلاحظ في الحال

Liber Pontificalis, II, 176: «oretis pro christianissimo filio nostro Hlodowico imperatore (1) Augusto, ut ei Deus omnipotens ad nostram perpetuam pacem Saracenorum facia Subditam nationem».

لا علم لنا بما وُلّق هذا الاجتماع من حفل. قال محقق *Liber Pontificalis*: «لم أجد في أي مقام آخر أن هذا اليوم خصص لاجتماع مثل الذي وصف هنا».

(2) انظر André PRESBYTÈRE (205) *Chronica Brevis, R.G.F.S.*, VII, 205؛ و J. GAY (L'Italie Méridionale...), (pp. 96-97).

(3) لم يتحدث ابن عساري (اليان، ج 1، 115)، ولا التوري (المرجع المذكور، ص 433 - 434) - إلا أنهما أشارا إلى تولية عبد الله بن يعقوب على رأس «الأرض الكبيرة» - ولا أي مصدر عربي آخر عن الإمدادات. وتحدثت المصادر المسيحية عن 20 إلى 30 ألف رجل وجهتهم إفريقية إلى عبد الله بن يعقوب (انظر AMARI، =

أن هذا الهجوم لم يستهدف لا محالة تعويض راية (سودان) براية الأغالبة في باري التي سقطت في قبضة لويس الثاني. بل إن هذا الهجوم اتجه وجهة أخرى، ذلك أنه استفاد من الظروف الملائم الذي كان سافداً بصورة خاصة.

فغداة انتصار لويس الثاني على (سودان)، وبعد أن قاتل قليلاً في طارانت، رحل الملك إلى بينيفانت. فدفقت ساعة الإصداع بالحق فوراً بالنسبة إليه، وهي الساعة الموالية في الغالب للانتصارات. وكان ينبغي أن تعود مبدئياً أبولي (Apulie) وباري المسترجعتين، إلى أدلكيس أمير بينيفانت. لكن لويس الثاني لم يكن مستعداً كل الاستعداد لهيب ثمار نصر تكلف غالباً لمأموره الذي كان قليل الطواعية. فتسبب ذلك في نشوب الغضب والأحقاد. ومن جهة أخرى، أسكر النصر الفرنجة، فنشروا حاميات صغيرة في مختلف مدن البلاد، وأشعروا الجميع بوطأة جبروتهم وجورهم. فتتحالف منذئذ وتآمر على الفرنجة، ألكيس دي بينفانت والكونت دي سبولات والأمير غوايغر السالرنى والدوق سرجيوس الثاني دي نابولي حليف بلرم والخصم اللدود لحضور الفرنجة في شبه الجزيرة. وقيل إن (سودان) الذي أسر في باري قام بدور معين واستشير. فاندلعت عند ذلك في البلاد حرب عامة على الفرنجة. وأشعلت النار في قصر لويس الثاني في بينيفانت، وتحتم على الإمبراطور الاستسلام، فأسر في 13 أغسطس 871، بعد مقاومة يائسة دامت ثلاثة أيام. وبقي في أسر مأموره حتى 17 سبتمبر، وهو التاريخ الذي أطلق فيه سراحه بعد تأدية اليمين في العلول عن الانتقام من المتآمرين. لكن لويس الثاني عجل بنقض يمينه حالما تحرر، وقد آذاه بالرغم منه، وذلك بعد إذن البابا. ولم يعف

Storia، ج 1، 524 - 526 و W. HBYD *Histoire du Commerce du Levant*، ص 99، وقد حدد نقطة تجمع هذه الجيوش بالمهلية (مكلنا) و (L'Italie Méridionale, pp. 102-103) J. GAY.

وما روته المصادر المسيحية يكتسي نوعاً ما، طابع الحكاية ويتجه إلى الرواية. فذكر أن شخصاً من إفريقية كان محقاً في إيداع اعترافه بالجميل تجاه أمير سالرنة غوايغر، فطلب من شخص يدهي فلوروس (Florus) كان تاجراً بامالفي، وكان مقيماً آنذاك في إفريقية، أن يخبر الأمير الملبدي بالإعدادات للحرب المنظمة ضده. ودلر الحديث أيضاً عن متدبل كإشارة، الخ... وبلغت الأهمية العديدة للإمدادات - المضاعفة أو المثلثة للجيش المناط بأسد - ودقة الإعداد، حداً، حتى مع اعتبار صحة الخبر الوارد في المصادر المسيحية، فلا شك أن المؤرخين العرب ما أجمعوا على إغفالها. فلم يكن هؤلاء المؤرخون معادين لمحمد الثاني. فكان صحتهم بشأن حدث كان يرفع من صيت الأمير أمراً يدهونا لذلك إلى أن تقابل بالشك الأخبار الروائية المستمدة من المصادر المسيحية. ومن ناحية أخرى، لم يكن محمد الثاني فصاحب الغرائق، معداً ليقوم بالإعدادات العسكرية الكبرى. فإن كانت هناك إمدادات فعلاً، فينبغي التفكير في مغالاة كبيرة بشأنها، وقد كان مصدرها المناخذ المسيحية لغرض الملوخ.

عما وقع، فقدم الدليل على ذلك.

وشن عبد الله بن يعقوب هجومه في هذه الظروف. ففزا أرض سالرنة في شهر سبتمبر 871، بينما كان لويس الثاني محبوباً في بينيفانت. ولما علم اللمبار بهذا الخبر، أطلقوا سراح الإمبراطور الذي بدأ بتصفية حساباته مع أولئك الذين حبسوه. وانتشرت سرايا إفريقية في ذلك الوقت، في الوديان والبادي. وبلغت إحدى السرايا بينيفانت، فهزمها أدلكيس بعدما تركت ثلاثة آلاف قتيل. وخسرت سرية أخرى ألف رجل، لما هاجمت قابو (Capoue). وقاوم غوايفر في سالرنة ذاتها ما يقرب من سنة مقاومة لم تشبها شائبة، فرد جميع هجمات جنود إفريقية، إذ كانت تحميه أسواره العالية. والواقع أن عبد الله بن يعقوب لم يسجل إلا انتصارات محدودة جداً، وقد ترك في الحوليات المسيحية، ذكرى مرة خاصة لتلنيسة المعابد. وعرضه بعد موته، في صفر 258 (18 ديسمبر 871 - 15 يناير 872)⁽¹⁾، شخص يدعى عبد الملك - كتب Abemelech في *Chronicon Salernitanum* - ولم تعمل كتب التاريخ العربية على تدوين اسمه. فتمادى عبد الملك في ضرب الحصار، وبدأت سالرنة تشعر بالمجاعة. فكرر غوايفر عند ذلك التضرعات لدى لويس الثاني. فوجه إليه ابنه غوايمر (Guaimir) للتصير عن ولائه وخضوعه. فعزم الإمبراطور أخيراً على نجلته. فهزمت جيوشه الأفارقة قرب قابو، ثم تقدم بنفسه رفقة مجموع جيوشه. وألح عبد الملك عبثاً على رفاقه بالاستمرار في القتال، وطمانهم بأن سالرنة كانت بصدد الاستسلام. فنشب عصيان وغلب على أمره. فأوقف وأركب البحر عنوة إلى صقلية، فهلك في اليم. ومل الجيش الأغلب القتال من جهته، فترجع نحو قلورية (أغسطس 872)⁽²⁾.

وهكذا، كفى ظهور الفرنجة لتخليص كمبانيا. ولم يبق الأفارقة أية عملية في حياة لويس الثاني. وكان أمير القيروان مولماً بصيد الفرائق، بينما كانت يلزم مجالاً ترتع فيه الدسائس والاضطرابات. لكن لويس الثاني لم يستفد استفادة جوهرية من انتصاره. فلم يلاحق جيش إفريقية ورميه في البحر ويسترجع طارانت. وبقي في قابو حيث أنهك قواه

(1) التويري، المرجع المذكور، ص 434؛ وابن علفري، البيان، ج 1، 115.

(2) أبيد الأفارقة حسب بعض المصادر المسيحية. انظر (Storia, AMARI، ج 1، 528 - 529). وذكرت مصادر أخرى أنهم فضلوا الرحيل، نظراً إلى ما انتابهم من كلال. واعتمد J. GAY (pp.) *L'Italie Méridionale*, 103-107 هذه الرواية. وجاء بـ *Chronique de Cambridge*، VASILJEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 99: «قضي على جيش المسلمين في سالرنة، سنة 6380 (871 - 872)».

في بذل جهود غير مجدية لإخضاع مأموريه. وحول أدلكيس وجهته إلى بيزنطة والتزم بدفع الجزية لملكها لينجو من قبضة لويس الثاني. وأما سرجيوس الثاني، فقد بقي وفيًا لتحالفه مع بلرم. ومن المؤكد أن الأغالبه فشلوا، ولم يوفقوا في تحسين وضعهم بالأرض الكبيرة. ولم ينجحوا في الجملة في العمل بالتحدي الذي تخلى عنه (سودان)، وتعويض الإسلام ما فقدته في باري بفتح سالرنة. لكن مواقعهم لم يقع المساس بها كذلك عند موت لويس الثاني (12 أوت 875). فلا امبراطور الفرنجة، ولا ملك بيزنطة قدرا أر عرفا الوصول إلى اتفاق كافٍ للاستفادة تمامًا من صعوباتهم.

الاستيلاء على سرقوسة:

(15 رمضان 264 / 21 ماي 878):

وفي الأثناء، خلف إبراهيم الثاني صاحب الغراتيق، وقد كان رجلاً متصفاً بطاقة خارقة، وتم ذلك في القيروان، في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875. ومر بنا (1) أنه ما لبث أن وجه واليًا إلى بلرم، كان حفيدًا لإبراهيم الأول، هو أبو مالك أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب شهر حبشي. فشرع أبو مالك فورًا في القيام من جديد بسلسلة من الحملات على سرقوسة، بعد أن توقفت برهة من الزمن، وكانت سرقوسة بالذات عاصمة لحضور الروم في صقلية ورمزًا له.

وقد جددت الأحداث في صائفة سنة 875، طبقًا للصورة المعهودة المضبوطة فبطًا تائمًا منذئذ، وتمثلت في الاغارات، وفي السرايا المخترقة لجميع أنحاء البلاد، وإفساد الزروع، وعودة الجيوش بالغنائم. وكان هذا الصنف من الحروب التخريبية يستنزف قوى العدو ببطء، وقد كان عرضة لها خاصة الفلاحون المجردون من السلاح الذين لا تحميم الأسوار، ولا شك أنه وقع العمل بهذا الصنف - لما تكونت مع تقدم الفتح طبقة من البدو المسلمين المتمعشين من الأرض - من طرف الروم كذلك. وفي السنة الموالية، بينما كان حبشي يحارب طبق الأساليب المعتادة في ناحية قلعة النصر - التي لم يحدد موقعها - اصطدم فعلاً بكوكبة من خيالة العدو افتكت من مسلمي الجزيرة غنيمة هامة. وقد مكن القتال الذي تلا هذه الوقعة بأن يسترجع حبشي الغنيمة، ويقتل عددًا كبيرًا من الروم،

(1) انظر الملحوظة ص 542، رقم 1.

ويعود إلى بلرم بعدد كبير من الأسرى⁽¹⁾.

ورغم هذه الانتصارات، فقد عزل حبشي، ولا شك أن ذلك قد تم في 263 (24 سبتمبر 876 - 12 سبتمبر 877)، وعوضه في بلرم جعفر بن محمد التميمي⁽²⁾، وقد نجح جعفر قطعاً، بفضل الوسائل التي وضعها على ذمته الأمير الجديد في القيروان، مدة تسعة شهور، في إخضاع عاصمة الروم بصقلية، وقد كانت الهدف الرئيسي لجميع الهجومات، ونجحت رغم ذلك في تحدي جميع الجيوش الأغلبية، طيلة نصف قرن.

وبدأت الحملة خلال صيف سنة 877 (آخر 263 - بداية 264) كصائفة عادية. ولما كان جعفر بن محمد يشق الجزء الشرقي من الجزيرة، أغار وأفسد على التوالي زروع رمطة (Rametta) وطبرمين (Taormine) وقطانية (Catane)، وغيرها من المدن التي لم ير المؤرخون فائدة في ذكر أسمائها، وذلك قبل بلوغ سرقوسة⁽³⁾.

وقد فقدت هذه المدينة مساحتها القديمة في القرن التاسع. وتركزت الحياة

(1) انظر بفصوص حملات ابن مالك، خيراً انفراد به ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 473/47).

(2) ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 154. سماء ابن الخطيب في (الأعمال، ج 2، 473/47)، أبا جعفر بن محمد بن بربر. وسماء ابن الأثير (الكامل، ج 6، 19)، وابن عذاري (البيان، ج 1، 117) جعفر بن محمد دون أن يذكر نسبه.

(3) المصادر العربية كانت دقيقة بشأن فتح سرقوسة، لكنها أوجزت القول نسبياً. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 19؛ والنويري (النهاية، طبعة G. Remlro، ج 2، 82 - 83، ونقل المقال AMARI في Biblioteca، ص 449)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 117)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 436)؛ وابن عبد المنعم الحميري، الروض، المرجع المذكور، ص 153 - 154؛ وابن الخطيب، الأعمال، 473/47، الذي اختلقت روايته في جوهرها من رواية المصادر الأخرى. وكانت المصادر المسيحية أكثر تفصيلاً في موضوع عمليات الحصار والالام التي تحملها المحاصرون (بالفتح). انظر Chronographia، pp. 309-312، Le Continuateur de Théophan، والراهب Théodose (Epistola de expugnatione Siracusarum)، النص اليوناني والترجمة اللاتينية بقلم C.O. ZURETTI في Centenario Amari، I، 165-170)، وتوجد ترجمة لهذه الرسالة في R.I.S.، الجزء الأول، القسم الثاني، ص 257 - 264. وقد أسر الراهب طيودوز بسرقة وحرر رسالته في الأسر، مما أضاف قيمة خاصة على هذه الوثيقة. وانظر أيضاً Chronique de Cambridge، عند VASILIEV (Byzance et les Arabes)، ج 2، القسم الثاني، ص 100. واعتمد AMARI خاصة على الراهب طيودوز، ويحت طويلاً في فظائع الحصار (Storia، I، 535-551).

وانظر أيضاً Nuovo dizionario geografico, Statistico, e biografico della G.E. ORTOLANI (Sicilia antica e moderna، pp. 141-143).

وانظر ص 479 وما يليها من هذا الفصل بشأن الحصار الأول الذي دام أكثر من عام وانتهى بهزيمة جيش إفريقية بقيادة أسد.

والنشاط في جزيرة أورتيجيا (Ortigia) الصغيرة⁽¹⁾. وكانت متصلة بالبابسة بواسطة جسر. وكانت هذه الجزيرة الصغيرة منيعة إن صح القول، لأنها كانت تقع بين جون عريض غرباً وسمي المرسى الكبير (Porto Grande)، والبحر الأيوني شرقاً، حيث كان يقع تقويس المرسى الصغير (Porto Piccolo). وفي الشمال، خارج التحصينات، قامت الكنيسة القديمة، وكانت الأرباض ممتدة على موقع المحي الرئيسي القديم في المدينة. ولا بد أن هذه الأرباض قد تأثرت كثيراً من الزحف المتواصل منذ نصف قرن، لجحافل الفتح التي اصطدمت بلا توان بأسوار المدينة، وقد احتلها المغيرون سريعاً وأقاموا بها مركز قيادتهم. وكان عدد الأهالي بها قليلاً قطعاً، ولا بد أنهم لجؤوا إلى المدينة، أي إلى جزيرة أورتيجيا.

وبدأت فوراً عمليات الحصار. فحرب الحصار براً وبحراً على سرقوسة. ولم يكن أهالي المدينة يترقبون قطعاً عملية أخطر من العمليات السابقة، رغم أنهم شاهدوا غيرها مراراً، منذ نصف قرن، خاصة بعد التراخي الموالى لعدم الاستقرار الذي ساد بلرم خلال السنوات الأخيرة. فاحتاطت المدينة سنة 827، وأفرغت الناحية من جميع مؤنّها، وخزنتها في مطاميرها، فأجبرت بذلك المغيّرين على أكل خيولهم، لكنها بوغّت هذه المرة. وكان لإفساد الزروع المستمر مفعوله أيضاً، وقد أتى أكله إن صح القول، ولم يدم الحصار إلا تسعة شهور وبدأت المؤن تتناقص سريعاً، وصارت المجاعة لا تطاق. وساء الوضع خاصة بعد انهزام القوات البحرية البيزنطية التي قدمت لنجدة الموقع المحاصر. وذكر ابن الأثير⁽²⁾ أن انتصار الأسطول الأغلبى مكن من ضرب حصار تام على المدينة. قال: «فتمكنوا حينئذ من حصرها». وهدمت «الأسوار»، أي التحصينات التي كانت تحمي الميناءين، وشُيخ على أهل سرقوسة حتى من صيد السمك. وفقد كل شيء، حتى العشب الصالح، كما قال الراهب تيودوز. وبلغت الأسعار مستويات لا تتصور. وتغذى الناس بكل شيء، بالعظام المسحوقة والجلود، وحتى بجشث البشر. فترتب على ذلك وباء فظيع. وتغطّت أجسام الضحايا التيسين بقروح مرعبة. ولا شك أن العامة وخاصة منهم اللاجئين دفعوا أغلى ثمن لبطولة المدافعين.

وقام هؤلاء المدافعون طويلاً بالفعل. وردت الهجمات الواحدة تلو الأخرى.

(1) انظر الرسم ص 479.

(2) الكامل، ج 6، 19.

فنجحت الحراسة بالنهار والليل وفي كل حين، في تجنب الإغارات والمباغثات. لكن جيش إفريقية استخدم عتادًا عظيمًا للحصار، كالأقيية التي كانت تسمح بالاقتراب من الأسوار وتلغيمها، والدبابات والصلالم، والعرادات. واستخدمت خاصة منجنيقات ثقيلة انذهل لها المحاصرون، إذ أنها هدمت الأسوار. وكانت المنجنيقات المعروفة تلقى ذات مسار منحني، فتحدث الرعب أكثر مما كانت تحدث ضررًا حقيقيًا. ومن رأي Amari⁽¹⁾ أن النماذج الجديدة ظهرت للمرة الأولى في حصار سرقوسة، أو قرب أسوار سالرنة قبل ذلك سنة 871، وكانت قادرة على قذف حجارة ضخمة في مسار مستقيم. وقامت هذه المعدات بدور المدفعية الثقيلة، فمكنت من فتح الثغرة التي أنهت مقاومة سرقوسة الياثسة. وقد انهار حوالي شهر أبريل، جانب من البرج القريب من المرسى الكبير على ميمنة المغيرين، بعد أن خربته القلائف، وبعد خمسة أيام، تهدم بدوره ضلع من السطح المجاور.

وقد ذكر الراهب تيودوز أن جيش إفريقية كان بقيادة شخص يدعى Busa amirae وChagebis filius، ومن رأي Amari أنه أبو عيسى ابن الحاجب (Chagebis) محمد بن قهر⁽²⁾ الذي أمر بهجوم فوري عام. فكان التحام وهيب حول الثغرة. وقد دافعت

(1) Storia, I, 538.

(2) ورد نقلًا من C.O. ZURETTI, GAETANI، قسم من النص اليوناني لرسالة الراهب تيودوز مع ترجمة لاتينية جديدة في (Censenario Amari, I, 165-173). وانظر أيضًا AMARI (3) (Storia, I, 541-542, note 3) الذي أحال على نشرة GAETANI. وقد أكد الفراهي AMARI بشأن اسم القائد الذي فتح سرقوسة، اكتشاف جديد مشتمل في ترجمة لاتينية تامة لقيمة رسالة تيودوز، قام بها GROSAPAT.

وانظر Bruno LAVAGNINI (Epistola di Teodosio Monaco.) Siracusa occupata dagli Arabi, (dans Byzantion, XXIX-XXX (1959-1960), p. 275.

ولم تذكر المصادر العربية أبا عيسى بن محمد بن قهر⁽²⁾. لكن شاهد عيان كالراهب تيودوز ما كان ليجعل اسم القائد الذي فتح سرقوسة. وتختلف المصادر العربية لا محالة بخصوص هذا الموضوع. وقد أشار ابن الأثير (الكامل، ج 6، 19) إلى أن الحملة انطلقت بقيادة الوالي جعفر بن محمد. لكن لا يتخلص من قوله إن هذا الوالي قاد الحصار بنفسه حتى النهاية. بل جعلنا بالأحرى ن فكر أنه عاد إلى بلرم وترك قيادة الجيش إلى قائد لم يذكر اسمه. ولم يذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 117) كذلك أي اسم، وبعد أن أشار إلى فتح سرقوسة، اقتصر على القول إن الوالي جعفر بن محمد اغتيل في نفس تلك السنة في بلرم. وقال ابن عبد المنعم الحيمري (الروض، المرجع المذكور، ص 154) إن جعفرًا بن محمد كلف أبا العباس أحمد بن عبد الله بن يعقوب، بمعنى ابن وائي «الأرض الكبيرة» المتوفى أثناء حصار سالرنة، بقيادة الحملة التي انتهت إلى فتح سرقوسة. ونسب النوري فضل فتح سرقوسة إلى شخص يدعى أحمد بن الأغلب (النهاية، تحقيق G. Remiro، ج 2، 83). ويوجد أيضًا نفس الاسم عند ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 473/474) الذي روى بهلما الصدد حكاية غامضة نوعًا ما، حرفت فيها أسماء الأعلام. وذكر هذا المؤلف أن إبراهيم الثاني، بعد أن ولي =

الحامية طيلة عشرين يوماً وعشرين ليلة بحمية لا تصدق، وكانت تتربك من روم البيلوبوناز (Péloponnèse) والمردائيين (Mardaites)، وجيوش الطارس (Tarse). وأخيراً اغتصبت الثغرة في هجمة عنيفة، يوم الأربعاء في 15 رمضان 264/21 مايو 878⁽¹⁾. واقتحم المغيرون المدينة، وقاموا فوراً بقتل آخر الجنود الذين كانوا يحاولون تنظيم المقاومة. ولجأ البطريق إلى برج مع سبعين من رفاقه، فأمر من الغد. وقتل كل من تبقى من الحامية بلا استثناء، وعلى رأسهم البطريق، أي أكثر من أربعة آلاف رجل، كما قال ابن عذاري⁽²⁾. وبرز نيسيطاس الطرسي بشجاعته وطلبه للرسول ﷺ، فعذب بقساوة كاملة. ومن نجا من الأهالي من الموت، ومنهم الراهب تيودوز، أسروا ونقلوا إلى بلرم تحت حراسة الرقيق الأسود. ونهبت المدينة طيلة شهرين، ثم هدمت تحصيناتها، وبعد ذلك، أشعلت فيها النيران وأخلت وعاد في ذي القعدة، أي في منتصف شهر يوليو، الجيش المظفر إلى العاصمة قادماً من سرقوسة، وقد ذكرت المصادر العربية [الأعمال لابن الخطيب] أنه «أصاب فيها من الغنائم ما³ يوجد في مدينة من مدن الشرك». فكانت هذه نهاية سرقوسة التي لم تلفظ أنفاسها الأخيرة إلا بعد نصف قرن تقريباً من الهجومات غير المنقطعة⁽³⁾. وقد برهنت حاميتها عن بطولة نادرة، لكن البحرية البيزنطية خيبت

= أبا جعفر بن محمد بن بربر على صقلية، أودع السجن عمه الأغلِب بن محمد بن أبي الأغلِب، وأغراه الأغلِب بن محمد، وابن أخيه أحمد ابن أبي عبد الله. وحس ثلاثتهم في بيت أبي حجر (هكلا). (ولربما ينبغي أن يقال أبو جعفر). وقتل أبو جعفر، بينما كان ذاهباً إلى الصلاة، وقد قتله خدمه الذين استأجرهم المسجونون. فصار عند ذلك الأغلِب صاحب صقلية. وروى ابن الخطيب أن الأغلِب أهد جيشاً كلف به ابنه أحمد. وبهذه الصورة، لربد فتح أحمد بن الأغلِب سرقوسة بعد تسعة شهور من الحصار. لكن انتفاضة أهل بلرم في محرم 265 / ص 878، أتاحَت الفرصة لإيقاف الأغلِب وأبي عقاب (هكلا) اللذين وجهوا إلى القيروان وقتلوا بها. والواقع أن بعض العناصر اختلطت والتبست كثيراً على ابن الخطيب، وقد وجدت بترتيب آخر في المصادر الأخرى. وقد فلتنا شهادة تيودوز بصنعه شاهد حي، على الشهادات المتضاربة في المصادر العربية.

(1) لم يذكر النويري وابن عبد المنعم الحميري إلا الشهر والسنة: رمضان 264. وذكر ابن الأثير، 14 رمضان 264 الموافق ليوم 20 مايو 878. وكان ابن عذاري أدق، فكتب يقول إن الفتح تم يوم الأربعاء 14 ليلة غلت من شهر رمضان 264، وهذا يوافق يوم 15 رمضان. ويطلق هذا التاريخ تماماً ما ذكره *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 100) حيث قال: «وفي سنة 6386 (877-878) تم فتح سرقوسة يوم الأربعاء في 21 مايو». وإيدت أيضاً هذا التاريخ، رسالة الراهب تيودوز. انظر (*Syracusa occupata*، Byzantion، المجلد 29 و 30 (1959-1960)، ص 274).

(2) البيان، ج 1، 117. وذكر النويري نفس الرقم. وتحديث ابن الأثير عن عدة آلاف.

(3) *Syracusa occupata dagli Arabi, l'Epistola di teodosio Monaco, Byzantion*, B. LAYAGNINI (1954-1960)، p. 267

قال بصلد سقوط سرقوسة:

الآمال. فبعد سقوط المدينة، اتجه أسطول صغير من الروم إليها، فخرس أربع وحدات، وقتل رجالها.

ولم يمكن قطعاً الوصول إلى فتح سرقوسة إلا بفضل عتاد عظيم استخدم لضرب الحصار، ولربما برهن ذلك بالخصوص عن تفوق الأغلبة، ذلك التفوق الذي كسبه في الحوض الغربي للبحر المتوسط. فلم تقدر بحرية بيزنطة على التدخل بصورة ناجحة. وقد مر بنا أن الأسطول الأول الذي كلف به بازيل الأول أدريان (Adrien) قائد البحر، فضل التخلي عن القتال. وانتظر أدريان ريثماً مواتية على سواحل البيلوبوناز. لكن قبل هبوب هذه الرياح، تمكن من نجا من سرقوسة على متن الزوارق، مثلهم في ذلك كمثل شياطين غابة إيلوص (Bios)، كما أوضح ذلك برصانة *Le Continuateur de Théophane*، من إنذاره بأن كل تدخل صار لا يجدي نفعاً منقطعاً. فرجع أدريان إلى بيزنطة واختلى في كنيسة، متضرعاً للإمبراطور أن يعفو عنه، فتكرم عليه بذلك.

وكان الناس في الأثناء مهتجين في بلرم، يستقبلون أسرى سرقوسة جماعات. وكان من بينهم الراهب تيودوز الذي قال إن المدينة بدت له فاخرة مزدهرة. واختلطت جموع المسلمين والنصارى، ولم ينفك القوم يتلون الآيات القرآنية على طول الطريق، شكرًا لله. وبعد خمسة أيام من وصول الأسرى المرموقين، ومن بينهم الراهب تيودوز والأسقف، قدموا للوالي الذي كان جالساً على تخت، كما روى تيودوز، خلف ستارة. وبعد أن دارت مناظرة دينية قصيرة لافقة، نقل الأسرى إلى السجن. وهكذا، التقى الراهب تيودوز بأسقف مالطة الذي وقع هو أيضاً في الأسر. واستمر حبس أهل سرقوسة حتى سنة 855، ثم أطلق سراح جانب منهم مقابل فدية⁽¹⁾.

¹ «Si concludeva così, dopo cinquant'anni dallo sbarco a Mazzara, la conquista araba di Sicilia. Se anche Taormina e Ramezia resistevano per qual che decennio, il dominio bizantino è praticamente finito sull'isola».

(1) هنا ما أفاد به *Byzance et les Arabes*, (Vasiliev) *Chronique de Cambridge*، ج 2، القسم الثاني، ص 100.

الحياة المضطربة في الولاية أخرت استمرار الفتح وأضرمت به (264 - 289/878 - 902):

لقد كان من المفروض أن يضمن مثل هذا النصر وما استلزمه من جهود، لصاحب هذه المأثرة التي لم يقدر أحد من قبل على تحقيقها، حتى أسد بن الفرات، صينياً إلى حد يجعل من المستحيل وقوع أي مؤامرة. وفي الوقت بالذات الذي دارت خلاله معركة هائلة على أبواب سرقوسة، كانت الدساس على قدم وساق في بلرم.

وقد سبق لصقلية أن قامت بدور المتنفذ لجميع المغامرين القادمين من إفريقية، وصارت فعلاً نوعاً من المنفى كذلك لأشخاص غير مرغوب فيهم سياسياً. ولقد رأينا⁽¹⁾ أن الحرس المتركب من الموالى بالقصر القديم، انتفض سنة 877/264 - 878، ونفى إبراهيم الثاني مجموعة من العصاة إلى صقلية. وأودع بحبس جعفر بن محمد، في نفس السنة، عمه الأغلب بن محمد بن الأغلب المعروف باسم «خروج الرُّعُونة»، وأخاه أبا عقاب الأغلب بن أحمد، وروى ابن الخطيب أنه سجن كذلك ابن أخيه أحمد بن أبي عبد الله⁽²⁾. فارتشى هؤلاء غلمان جعفر بن محمد، فاغتال الغلمان مرة أخرى سيدهم الذي قتل غلراً وهو في طريقه إلى الصلاة. ويحتمل أن يكون هذا الاغتيال قد جدَّ قبل سقوط سرقوسة⁽³⁾. واستولى خروج الرُّعُونة فوراً على الحكم. لكنه لم يحتفظ به طويلاً. إذ جددت انتفاضة أخرى، انفتكت منه السلطة ووجه مغلولاً إلى الأمير. وروي أن أهل بلرم انتفضوا عليه وعلو حركاته كأبي عقاب وغيره، في محرم 265/ سبتمبر 878، ووجههم مغلولين إلى أقيروان. ولم يتردد إبراهيم الثاني طبعاً في قتل أخيه وعمه، وقد كان يعاقب بالقتل على أقل من ذلك.

وقد كُثرت هذه المؤامرة في وقتٍ حاسم من تأريخ الفتح، فكانت تعبيراً واضحاً

(1) انظر الفصل الثالث ص 318.

(2) ابن عدي، البيان، ج 1، 177. سبق أن لخصت رواية ابن الخطيب المضطربة نوعاً. انظر الملحوظة رقم 29 من هذا الفصل.

(3) هذا ما افصح من رواية غامضة نسبياً لابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 474/48) الذي ذكر أن صاحب بلرم الجديد وجه ابنه أحمد بن الأغلب للاستيلاء على سرقوسة. وتحدث ابن عدي عن المؤامرة بعد وصفه لسقوط سرقوسة. لكنه لم يكن سوى أسلوب في العرض لا يتضمن أي توارد زمني. ولم يذكر شيئاً عن معير القاتلين. ولا بد أن مديري المكيدة وفروا بوعدهم فجازوهم على ذلك.

عن الجو السائد في بلرم. وقد كانت ولاية صقلية معدة للإعمار، وكانت توزع فيها الأموال المستولي عليها، فتشير خصومات لا تنتهي، وكانت أرض الجهاد الدائم، ونوعاً من البلاد المعجبة القريبة جداً من إفريقية، فمن الطبيعي أنها تجلب كل المغامرين وكل الباحثين عن الذهب والغنيمة، وكل الصائدين في الماء العكر، ومنهم ابن حوقل الذي زار الجزيرة سنة 972/362 - 973، وقد دون في رسالة هجاء معروفة⁽¹⁾، صورة هزلية خاطفة تبرز جيداً الدهنية الغريبة لهؤلاء الانتهازيين المتستفيخين ادعاءً وتكبراً. وكانت صقلية - وقد وصف ابن حوقل بلا شك عيوباً أشد نتوءاً في الواقع، والفتح ما زال متواصلاً - عامرة على هذا النحو، فكانت تطالب القيروان خاصة بالسلاح والجنود للاستمرار في صيد الغنيمة، ومقابل ذلك، لم تكن ترضى إلا عن مفضض بالولاية الموجهين إليها، وغير القادرين طبيعياً، نظراً إلى الوضع السائد، على ترضية جميع الأحزاب والأمير في آن واحد، فتتج عن ذلك باستمرار توالي الاضطرابات المتولدة عنها أكبر الهزات.

وقد وجه إبراهيم الثاني إلى بلرم ابنه أبا الأغلب، وبعد تسعة أشهر، أي في أواخر مايو 879، طرد أبو الأغلب وعوضه الحسين بن رباح⁽²⁾، وكان يمثل أسرة قديمة في المدينة، وقد تولى الجزيرة منذ بضع سنين خلت. ولا نعلم هل إن إبراهيم الثاني قبل بالأمر الواقع وأقره في خطته. غير أن الحسين بن رباح جدد العهد عند حلول الصيف، وقاد بنفسه الصائفة فكانت بلا شك أحسن طريقة يلفت بها نظر الأمير، ويبرهن له عن كفايته.

وبعد فتح سرقوسة، احتلت طبرمين الصدارة وصارت الهدف الرئيسي لجميع

(1) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 113 - 125. ولخص ياقوت في «معجم البلدان» (ج 1، 483، مادة بلرم) كتاب ابن حوقل بإيجاز كبير. وكان الفصل الذي خصصه ابن حوقل لصقلية موضوعاً لبحث نشره AMARI (وصف بلرم) في المجلة الآسيوية، السلسلة الرابعة، والمجلد الخامس (1845)، ص 85 وما يليها. وأخير ابن حوقل (المراجع المذكور، ص 122) أنه كان في صقلية في 10 رجب 362/16 - 4 - 973.

(2) انظر ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 474/48) بخبر ولاية أبي الأغلب، ولم يتحدث في هذا الموضع عن الحسين بن رباح. وانظر ابن عشاري بذكر بعض الأخبار في «اليان» (تحقيق COLIN، و LEVI-PROVENÇAL، ج 1، 117، وتحقيق AMARI في Biblioteca، ص 361). لكن المصدرين لا يتناقضان. والملاحظ أن طبعة AMARI و LEVI-PROVENÇAL أوردت (الحسن) دون أن تذكر رواية أخرى. وقد فضلنا اعتماد تحقيق AMARI. إذ رأينا فعلاً أن الحسين بن رباح هو شخص تولى صقلية قبل سنوات. ومن رأينا أنه كان نفس الشخص الذي عاد إلى الحياة السياسية.

الهجمات. وقد بدأت الحملة في ظروف سيئة. وقتل العدو خلقًا كثيرًا في صفوف الأفرقة. لكن المرحلة الثانية من العمليات كانت في صالحهم. حيث استجمع الحسين بن رباح قواه، وانتصر، وهزم الروم الذين تركوا قتلى كثيرين، كان من بينهم البطريق خريصاف. ويحتمل أنه كان البطريق الذي سماه بهذا الاسم *Chronique de Cambridge*، وذكر أنه مات سنة 6387 (أول سبتمبر 878-31 أغسطس 879). وقد أراد Amari اعتباره Crisafi الممثل لإحدى أسر صقلية العريقة التي يمكن الاطلاع على تاريخها حتى نهايتها سنة 1840. ولا بد أن انتصار الحسين بن رباح كان انتصارًا نسبيًا تمامًا. ولم تأت الحملة فعلاً بأراض أخرى، ولا بغنائم أو أسرى. ولم يتحدث «البيان» عن ذلك، فكان صمته يكتسي قطعًا دلالة.

وأحرزت السنة الموالية (266=23 أغسطس 879-11 أغسطس 880) أقل نجاحاً. فترك الحسين بن رباح ميدان صقلية إذ تبين في الجملة أنه خيب الآمال إلى حد ما، وعزم على القيام بهجوم بحري في الحملة القادمة. وقد تمكن القديس إيلبي الفتي (823-903) الذي بيع مع الرقيق إلى تاجر مسيحي غني في إفريقية، من العودة إلى صقلية بعد تنقلات متعددة قادته حتى بيت المقدس، حيث حصل على الإكليل الكنسي، ومن حضور الإعدادات. لكن من المستبعد أن يكون قد استخدم للتجسس، كما ظن Amari⁽¹⁾. وقد ساهم قطعاً بتحريضاته في رفع معنويات أبناء ملته. وهذا هو المعنى الذي ينبغي أن نضفيه على التنبؤات المختلفة المنسوبة إليه، وقد كانت بمثابة الإنذارات الموجهة إلى مواطنيه. لكن بازيل الأول لم يكن في حاجة إلى خدماته ليحصل على الأخبار، والاستفاقة بعد سقوط سرقوسة.

فقد فتح فعلاً احتلال هذه القاعدة للأسطول الأغلب الحوض الشرقي للبحر المتوسط. وهكذا، تمكنت ستون سفينة كبيرة خرجت دون شك رأساً من ساحل إفريقية، من الإخارة على جزيرة زانت (Zante) وسيفالوني (Cephalonie)، في عرض السواحل الغربية لبلاد اليونان. فعزم بازيل الأول عند ذلك على بذل جهد استثنائي. وقضى نيسطاس على أسطول إفريطش⁽²⁾. وللتوقي من الخطر الداهم للأسطول الأغلب، كلف

(1) ابن علفري، البيان، ج 1، 117، و *Chronique de Cambridge* (Vasiljev)، *Byzance et les Arabes*.

ج 2، القسم الثاني، ص 100 و AMARI، *Storia*، ج 1، 553، الملحوظة رقم 3.

(2) انظر AMARI (I، 555). قتل الأسرى بعد تعذيب فظيع. فقد سلخوا أحياناً، وغطسوا في القطران المغلي.

بازيل الأول نَصَرَ (Nasar)، بقيادة مائة وأربعين سفينة، وكان قائدًا بحريًا من الشام. فأحرز نصر عدة انتصارات على سواحل اليونان، واتجه إلى صقلية، فدخل إما من مضيق مسينا، وإما أنه أحاط بالجزيرة في البحر التيريني، وهو أمر أكثر احتمالاً. وهناك اصطدم في منتصف صيف 880، بالأسطول الأغليبي، لما حاول الهجوم على سواحل صقلية الشمالية، والتأم هذا الأسطول في بلرم وركب البحر من ناحيته تنفيذاً للهجوم على الروم. فتم الصدام في عرض ميلاص (Milazzo)⁽¹⁾. وانتصر الأسطول البيزنطي قبل ذلك بقليل، في أكتوبر 879، في عرض نابولي، وأنزل هذه المرة كارثة كاملة بالعمارة الأغلبية التي كانت أقل عدداً منه بصورة واضحة. وأجبر الأغلبة على ترك سفنهم كلها. والتحق من نجا منهم ببلرم، فنظموا بعض الحملات برًا، تمويضاً لهزيمتهم، ولا شك أنها وجهت على الجيوش التي أنزلها نصر. وغنم الأسطول البيزنطي غنماً عظيماً. فاستولى خاصةً على سفن تجارية كثيرة كانت محملة بشحنة هامة من الزيت. وكانت الكميات المقتنصة هامة إلى حد أن الأسعار انخفضت إلى درجة تافهة في بيزنطة. فبيع فيها رطل الزيت بفلس. وكان لانتصار الروم من ناحية أخرى صدى عظيم إلى حد أن البابا يوحنا الثامن ظن من واجبه إخبار شارل الجسيم بذلك في أكتوبر 880⁽²⁾.

ويبدو كذلك أن بازيل الأول فكر بصورة جدية، بعد هذا النصر، في تطهير الجزيرة وكذلك قلورية حيث كانت قوات هامة على قلم وساق - من الحضور الإفريقي. وقبل الرحيل، ترك نَصَرَ أسطولاً من الشلنديات سيأتي الحديث عنه قريباً، وجيوشاً حاولت الاستقرار بحزم داخل الأراضي. وأسست مدينة جديدة لاستخدامها كقاعدة للقتال، تأسيساً كاملاً. وقد سماها ابن الأثير مدينة الملك، واعتبرها Amari بكثير من التصديق،

(1) لم يتمكن AMARI (Storia, I, 556-447) من استعمال النص اليوناني لتأليف *Chronique de Cambridge* الذي ذكر بوضوح مكان المعركة في عرض ميلاص وحلدها في عرض السواحل الغربية لبلاد اليونان (انظر هذا التأليف عند VASILIEV, *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100، الملاحظة 2). وأكد ابن الأثير من ناحية أخرى في «الكامل»، ج 6، ص 25 ما ورد في *Chronique de Cambridge*، فقال إن المعركة جرت عند صقلية. وصحح NALLINO خطأ AMARI في الطبعة الثانية لـ *Storia*. وحلده J. GAY (*L'Italie Méridionale*, p. 112) موقع المعركة غير بعيد من جزء ليباري، وهذا صحيح.

(2) حلل JAFFE (رقم 3327، *Regesta Pontificum*) رسالة يوحنا الثامن. وانظر أيضاً الرسالة رقم 3303 التي تحدثت عن الانتصار البيزنطي لسنة 879. وانظر كذلك بشأن هذه الأحداث، ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 117 وابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 125 و *Chronique de Cambridge* عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص 100 والملاحظة 2، و *La Vie de St. Elle le Jeune*، عند DA COSTAT-LOUILLET (*L'Italie Méridionale*, pp. 111-112).

مدينة بوليتزي (Polizzi)⁽¹⁾. وقد كانت هذه المدينة تقع في مفترق الطرق، على ارتفاع 917 م. في جبل مادوني، وتشتمل هذه السلسلة الجبلية على أرفع القمم في صقلية بعد الأتينا، وكانت تشكل قاعدة جيدة للهجوم على مواقع إفريقية وحماية مواقع الروم.

ولذا، لم تكن ولاية الحسين بن رباح سعيدة الحظ بصورة خاصة. فلا عجب أن نرى الرجل الذي اختاره أهل بلرم لتعويض ابن إبراهيم الثاني، يتخلى بغتة عن النشاط السياسي. ولا نعلم بالتدقيق ماذا كان مصيره، إلا أن الأمير عوضه في صقلية سنة 267 (18 أغسطس 880-13 يوليو 881) بالحسن بن العباس⁽²⁾ الذي وجه سرايا إلى جميع الأنحاء. واتجه هو نفسه إلى قطانية وأفسد زروعها. ثم جاء دور طبرمين، فأتلقت محاصيلها وقلعت أشجارها. وقد حاول قائد هذا الموقع، وكان يدعى برصانيوس (Barsanias) أو برصاسيوس (Baracius)⁽³⁾ احتراض سبيل جيش إفريقية، فهزم، ووجب عليه التحصن في القلعة. وأتلف الحسن بن العباس الزروع وهو في طريق العودة وكان ذلك في بلدة سميت بقارة⁽⁴⁾ في «الكامل» قبل أن يعود إلى بلرم. وعمل الروم بطريقة الأفارقة ذاتها، فلم يبقوا هم أيضاً ساكتين. بل كبدا الأفارقة أثناء تنقلاتهم في أراضيهم، خسائر فادحة. وهكذا تواصلت حرب الاستنزاف الرتيبة البطيئة، خاصة على حساب الفلاحين والمحاصيل والأموال.

ومرت على هذا النحو السنة الموالية (268=أول أغسطس 881-20 يوليو 882) بنفس الأسلوب الذي صار معتاداً، واتسم بالهزائم والانتصارات، والأولى القول إن البداية كانت سيئة بالنسبة إلى الأغلبة. فقاد شخص يدعى أبو ثور سرية، واصطدم بجيش الروم، ويحتمل أنه كان بقيادة الحاكم موسوليسيوس (Musulicius) الذي تعلم الطريقة

(1) انظر ابن الأثير (للكامل، ج 6، 39) الذي لاحظ لما بدأ في رواية تهديمها سنة 881/268 - 882، أنها كانت قلعة «كان الروم ينوها عن قريب». ولا نرى أي فترة أخرى قريبة، بما فيه الكفاية، ما عدا المدة التي جددت أثناءها الحملة المغفرة التي قام بها نصر، ويمكن أن يورخ خلالها إنشاء المدينة التي ذكرها ابن الأثير. وانظر AMARI (Storia, I, 559 et note 2).

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 36؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 474/48؛ وابن وادان (عند AMARI, Biblioteca, ص 554) الذي ذكر (الحسن بن إلياس).

(3) انظر Chronique de Cambridge (عند VASILEV, Byzance et les Arabes, الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100 والملاحظة 4). وفي كتاب Vie et St. Elle، ورد Barsamius، وقد تبنى القديس يهزيمته. وانظر DA COSTAT-LOUILLET، المرجع المذكور، ص 100.

(4) ج 6، 36. يرى AMARI (Storia, I, 561, note 1) أنها ربما كانت Vicari التي تبعد 30 ميلاً عن بلرم، أو Imachard قرب المدينة الحالية المعروفة بـ Gangi. ويبدو لنا أن هذه الفرضية الأخيرة أكثر احتمالاً.

الواجب إتباعها لدى البطريق إنيافس (Ignace) من بيزنطة، وقد لاح له في المنام على حصان جميل أبيض. وطبقت هذه الطريقة بحذافيرها وتبين أنها كانت ناجمة. وهوجم الأفارقة على ميسرتهم، فأبدوا عن بكرة أبيهم باستثناء سبعة أفراد نجوا. ولا بد أن الصدام قد جد قرب قلعة أبي ثور (Caltavuturo)، وسميت كذلك بلا شك تخليداً للذكرى هذه المعركة⁽¹⁾.

فقدد الوالي منصبه بسبب هذه الهزيمة، وعزله إبراهيم الثاني وعرضه بأي الحسين محمد بن الفضل⁽²⁾، ويحتمل أن يكون قد زُود بوسائل أقوى للعمل. وقام بنفسه بتجنيد كبير للجنود، على عين المكان، بمعنى أنه استعان بالحشد والجمع، وقام بتجنيد عام إجباري أكثر منه تطوعي، كان يتم عادة بفضل بلد الوعود بأرزاق كبيرة يختلف البر بها، فضلاً عن الضغوط والجبر. واللجوء إلى «الحشد» و «الجمع» علامة ثابتة على أن جيش إفريقية بدأت تسوده أزمة حقيقية في التجنيد. فبعد أكثر من نصف قرن من المعارك المتواصلة المنهكة، ظهر أن الجهاد لم يعد يثير كبير حماس. فقد تركت أمواج المقاتلين الأولى شيئاً فشيئاً المكان بعد أن اجتاحت صقلية، لأناس أثرياء، ولطبقة من الوصوليين كان همهم الرئيسي مثلث حماية امتيازاتهم والتمتع بخيراتهم. وقد لاحظ ابن حوقل⁽³⁾ بعد ذلك أن أهل صقلية كانوا يتدبرون الأمر للتهرب من الخدمة العسكرية، مستخدمين جميع الوسائل، بما فيها التعجيل المفرط بممارسة حرفة المؤدب المهينة التي كانت قليلة الموارد، إلا أنها كانت تتميز بالإعفاء من الجهاد لمن احترفها، فقال ابن حوقل إن عدد المؤدبين الفقراء الجهلة المدعين ارتفع في صقلية بصورة هائلة.

ورغم ذلك، فقد نجح محمد بن الفضل في حشد جيش عظيم. فتمكن بذلك من نشر سرايا المقاتلين في جميع الأنحاء. وخرج بنفسه على رأس قوات هامة، قاصداً الطريق التي صارت منذئذٍ معروفة في جميع الحملات. فلذهب مثل من سبقه لإفساد الزروع في قطنية. وقال ابن الأثير إنه هاجم بعد ذلك «أهالي الشلنديات». فهل يعني

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 39. واحتد AMARI (I, 562-564) *Storia* ترجمة أبي الحسين الصقلي مات سنة (931/319). وانظر المالكي، الرياض (في *Biblioteca*، ص 195 - 196)، الذي ربط هذه المعركة برؤيا مقاتل بصقلية في النزاع الأخير، قبل إنه شاهد حور العين تنزل من السماء، بحثاً عن شهيد الجهاد. لكن، لا شيء بهذه الترجمة يسمح بربط الرؤيا المذكورة بمعركة قلعة أبي ثور، فهو موضوع تمجيدي لا محالة كثير التداول.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 39؛ وابن عساي، البيان، ج 1، ص 119؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، ص 474/48.

(3) كتاب صورة الأرض، ص 120.

ذلك نزول الروم من جديد، وكان المقصود منه الهجوم على جيش إفريقية من الخلف؟ الأولى أن يتجه التفكير إلى الجيوش التي أنزلها نصر، وتركها مع قسم من الأسطول في مكان ما على الساحل الشمالي لدعم نشاط القوات المحلية. فالتحق بها محمد بن الفضل خسائر فادحة. ثم هاجم طبرمين وأفسد حقولها. وبعد إنهاء هذه العملية، تحرك من جديد واصطدم بقوات هامة من الروم، ولا نعلم في أي مكان تم ذلك، فهزمهم وقتل منهم ثلاثة آلاف رجل، ثم وجه رؤوسهم غنيمة إلى بلرم. واستفاد محمد بن الفضل من انتصاره إلى أقصى حد، فافتحم عنوة مدينة الملك (Polizzi) - ذكر ابن الأثير أنها أنشأت من عهد قريب - وأمر بقتل حاميتها. وعاد أخيراً إلى بلرم محملاً بالغنيمة ومرفوقاً بأسرى كثيرين، بعد أن قام بجولة مكنته من القضاء على الفوائد التي حصلها الروم من حملة نصر المظفرة.

وقصد محمد بن الفضل سنة 269 (21 يوليو 882 - 10 يوليو 883) الطريق المؤدية إلى الجزء الشرقي من المدينة، ولم يوفق إلا في عمليات الإغارة المعتادة. وقد استهدفت الغارة أول الأمر رمطة ثم قطانية. فمكنت من قتل كثير من الأعداء وجمع غنيمة هامة. وقتل الوالي المظفر راجعاً إلى عاصمته في ذي الحجة (11 يونيو - 10 يوليو 883)⁽¹⁾.

وبعد مدة قصيرة، عزل الوالي في ربيع الأول 270 (8 سبتمبر - 7 أكتوبر 883)، ولا نعلم لأي سبب، ولا شك أن الأمر تم نظراً للمصاعب الداخلية المستعصية على الحل والتي ستزداد استفحالا لتنتهي إلى العصيان الصريح، كما سنرى ذلك قريباً. ولم يكن خلفه علي بن أبي الفوارس بن عبد الله بن الأغب أسعد حظاً، وقد انفرد ابن الخطيب⁽²⁾ بمدنا بأخباره. فقد ولي يوم الإثنين في 23 ربيع الأول 270/30 سبتمبر 883، ولم يبق بالولاية إلا خمسة أو ستة أشهر. ثم عزل في رمضان (مارس 884)، لأنه لم يوفق دون شك في استمالة منظوريه. فعوضه الحسين بن أحمد⁽³⁾، وقد اعتبر الحسين نفسه في وضع ربما كان أحسن من وضع سلفه، فعاد إلى العمل بتقاليد الصائفة. فوجه حملة إلى

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 50.

(2) الأعمال، ج 2، 474/48.

(3) ذكر في «الأعمال»، ج 2، 474/48، لابن الخطيب، (الحسين بن رباح). لكن من المستبعد أن يكون هذا الوالي قد حكم صقلية قبل عدة سنوات خلت، ثم عاد إلى الحياة السياسية. فاعتمدنا ابن الأثير، الكامل، ج 6، 59، وقد أهداه ابن علوي، البيان، ج 1، 119.

رمطة. ونهب الجيش الأغلي بلاد العدو وعاد بالغنمة والأسرى. لكن الحسين بن أحمد لم يتمكن من التمتع بشمار نصره. إذ قضى عليه المرض في شعبان 271 (22 يناير - 19 فبراير 885). فلم يكن الولاة سعداء الطالع في هذه الولاية.

فوجه إبراهيم الثاني عند ذلك، سودة بن محمد بن خفاجة التميمي إلى صقلية، في 15 شوال 271/5 أبريل 885، ومن الجدير بالذكر أن والده وجده حكما الجزيرة، واغتيل بها، فجدد سودة العهد بالتقاليد العائلية، وحاول دفع الفتح دفعا جديدا، وقد بدأ الفتح يلهث وينغمس في الكلل والمشاحنات الداخلية الخفية. فبادر بالهجوم في الصيف على رأس «عسكر كبير»، كما ذكر ابن الأثير⁽¹⁾، واتجه الجيش كالعادة إلى الجزء الشرقي من الجزيرة، مركزا جهوده على قطنية وطبرمين. ولم يكتف هذه المرة بإفساد الزروع، إذ أن ذلك كاد يصير عملية عادية. فقد روي أن الجيش توغل في ضواحي المدينتين. فقدم عند ذلك رسول وجهه بطريق الروم - وهو بلا شك نفس الشخص الذي سماه تأليف *Chronique de Cambridge*، البُولِيْعِي - عارضا على سودة صلحا بثلاثة أشهر و «مفاداة» الأسرى. فسمح الاتفاق المبرم باسترجاع ثلاثمائة أسير مسلم، وتخليص أسرى سرقوسة ومفاداتهم. ولما أشرف هذا الصلح على النهاية، نشر سودة سراياه من جديد، منذ بداية 272 (18 يونيو 885 - 7 يونيو 886)، في الأراضي التي ما زالت بيد الروم في صقلية. ولم يترتب أي شيء على هذه الحملات سوى جمع قليل من الغنائم⁽²⁾، وتمثل الحدث الهام الذي جد في تلك السنة وسيأتي الحديث عنه فيما بعد، في نزول نقفور فocas في قلورية. فطرد القائد البيزنطي الأفارقة من «الأرض الكبيرة»، فلبجوا إلى صقلية، ولم يحسن ذلك من الوضع في الجزيرة.

فتزايد الغضب، وبادر الجند العربي والبربر بالتقاتل، واندلعت الثورة في رجب 273/ ديسمبر 886⁽³⁾. فقبض على سودة وأخيه وأنصارهما، ومن بينهم يعقوب بن بكر، وألقوا في سفينة كانت متجهة إلى إفريقية. ثم ولى أهالي البلاد، أي ممثلي الحزب

(1) الكامل، ج 6، 59. وانظر أيضا *Chronique de Cambridge* (معد VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100)؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 474/48.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 160؛ وابن عساري، البيان، ج 1، 120.

(3) ذكر ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 475/49، التاريخ الصحيح. وأرخ *Chronique de Cambridge* (معد VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100) الحدث في 6395 (أول سبتمبر 886/31 أغسطس 887)، وأرخه ابن عساري (البيان، ج 1، 120) في 273 (يونيو 886/27 مايو 887).

الغالب، شخصاً يدعى أبا العباس بن علي ليتولى أمرهم. ولم يبق أبو العباس في الحكم إلا بضعة أشهر.

وجه إبراهيم الثاني بالفعل، إلى صقلية، في صفر 247 (27 يونيو - 25 يوليو 887)⁽¹⁾، أبا مالك أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، فاتح مالطة المعروف باسم حبشي، وقد سبق أن ولاه على الجزيرة، منذ أن انتصب بالحكم. فقد أبو مالك فوراً الصائفة وخرج لنهب ناحية قطانية وطبرمين ورمطة، وقد كانت النواحي الوحيدة التي لم يزل الروم مستقرين بها قطعاً. وكانت السنة الموالية (275 = 16 مايو 888/5) بمثابة الكارثة التي نزلت على الروم. فهاجمت عمارة أغلبية في عرض ميلاص، وهو الموضع الذي انتصر فيه نصر قبل بضع سنوات انتصاراً باهراً، أسطولاً بيزنطياً عظيماً، فقصي عليه قضاءً مبرئاً، وكانت الخسائر فادحة، حيث ارتفعت إلى عدة آلاف من القتلى والفرقى. وسرى الخوف بين الروم إلى حد أن عدة حصون ومدن في قلورية، منها رجيو، تخلت عنها سكانها لما تملكهم الرعب. غير أن الأفارقة لم يستفيدوا إلا فائدة سيئة جداً من انتصارهم. فبعدما نهبوا شيئاً ما داخل البلاد، رجعوا إلى بلرم⁽²⁾. وهكذا، بدأ عهد ليون السادس الحكيم في ظروف لا يستهان بها من سوء الطالع في بيزنطة (886 - 912). وقد وفق في استخدام القلم أكثر من استخدامه السيف، رغم كل حميته، وميفشل فشلاً ذريعاً في نهاية الأمر⁽³⁾.

ولا شك أن انتصار العمارة الأغلبية قد فتح آفاقاً جديدة لأهمل إفريقيا. قال ابن

(1) انفرد ابن الخطيب بذكر التاريخ الصحيح في «الأعمال»، ج 2، 475/49، وأشار ابن عسدي (البیان، ج 1، 120) إلى السنة، ولم يذكر الصائفة التي أشار إليها ابن الخطيب فقط.

(2) تحدث ابن عسدي (البیان، ج 1، 120) عن 7000 قتل و 5000 غريق. وجاء في *Chronique de Byzance et les Arabes*, (Vasiliev، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101) أنه ملك 5000 من الروم. وانظر أيضاً ابن الأبار، الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 328. وروبط AMARI (1910، ص 568) نصر إفريقيا بعودة تقفور قفاس إلى الشرق. والملاحظ أن الأسطول البيزنطي هزم عدة مرات في عهد ليون السادس (انظر OSTROGORSKY، *Histoire de l'Etat Byzantin*، ص 283 - 284). وفي خصوص البحرية البيزنطية، يمكن الرجوع إلى أطروحة السيدة Ahrweiler، التي هي تحت الطبع.

(3) قال OSTROGORSKY: «أحسن ما يميز عهد ليون السادس، التباين الواضح بين سعة عمله السياسي في الداخل والفشل التام لسياسته الخارجية. إذ أن الرياح كانت تلاثم ليون الحكيم أكثر من السيف» (*Histoire de l'Etat Byzantin*، p. 269). وقد حقق ليون الحكيم فعلاً عملاً هاماً في ميدان التشريع، لكن البلغار والعرب هجموا في عهده على المملكة، فتركت عليها الكوارث براً وبحراً.

الأبار⁽¹⁾: «ثم أخرجته إلى صقلية، وولاه العسكر الذي بمسيني وأرض قلورية بعد وقعة ميلاص». وكان المقصود من هذا الأمر تقسيم السلط في صقلية للمرة الثانية، بعد التجربة التي تمت سنة 871، عندما ولي عبد الله بن يعقوب على «الأرض الكبيرة». وكان والي بلرم محاطاً بالدسائس، فكان يصرف أحسن جهوده لكشف المؤامرات، ولم تكن له عملياً الوسائل الكفيلة بشن الحرب، داخل البلاد بصورة ناجحة. لكن إبراهيم الثاني كان يرمي إلى هدف بعيد، كما سيبرهن على ذلك فيما بعد. ذلك أنه بإمكان القائد الراجع إليه بالنظر رأساً والمقيم بمسينا بعيداً عن المكائد، التفرغ كل التفرغ، مع توفر بعض أسباب النجاح، لحماية حدود المواقع الأغلبية في قلورية عند الاقتضاء والتوسع فيها. والشخص المختار لهذه المهمة كان أحد أقرباء الحاكمين «من رجال الأغلبة»، كما لقيه بذلك ابن الأبار، دون أن تقدر على تحديد درجة قرابته من الأمير⁽²⁾. وكان أيضاً رجلاً عرف صيتاً كبيراً وسعة المال، ولم يكن تولى الأمر للمرة الأولى إذ سبق له أن تولى عدة خطط أخرى، منها ولاية الأريس، وكانت أهم قلعة في إفريقية. وكان يتمتع كذلك وفوق كل أمر، بثقة إبراهيم الثاني الذي كان يفضل صحبته، وغالباً ما كان ينادمه. وقد كان (مُجَبَّر) فعلاً مغنياً موهوباً أيضاً وأديباً أريباً. غير أنه لم ينجح في مهمته. فقد رحل على مركب «شيني» إلى قلورية، فوقع فعلاً في قبضة الروم الذين نقلوه أسيراً إلى بيزنطة⁽³⁾.

(1) الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 328 - 329، مخطوطة، وجه ورقة 36.

(2) مر بنا (الفصل 3 ص 165: الاضطرابات بطرابلس)، أنه بعد انتفاضة طرابلس في شعبان 189/ يوليو 805، كلف الجند شخصاً يدعى سفيان بن المضاه بتولي أمر المدينة. ويصعب اعتباره والد مُجَبَّر لأسباب تاريخية. ويبدو أنه كان بالأحرى من نفس جيل محمد بن خفاجة بن سفيان الوالي على صقلية. فنميل إلى اعتباره ابناً لمحمد بن خفاجة.

(3) قال ابن الأبار في «الحلة» (عند AMARI، *Biblioteca*، ص 328) وقد انفرد بذكر خبر مجبر: «فخرج في شيني يريد قلورية. فأمرته الروم وحمل إلى القسطنطينية فمات بها». ولم يقع الكلام إلا عن شيني واحد، ولم يتحدث المؤلف قطاً عن المعركة، واعتمد AMARI بصورة مفردة هذا النص، فربطه بإشارة مبهمه وردت في كتاب (Vie de St. Elie le Jeune) قدام (Storia, II, 570-571) أسر مجبر على أنه نتيجة لانتصار أحرزه أمير البحر الذي كان يدعى ميشال. ودور الحديث فعلاً في (Vie de St. Elie) حول شخص عرف بميثال مراكا، وروي أنه جاء إلى القديس بليز صاليناص، يطلب منه من النص. فتصحه St. Elie بطهير جهوده، وذلك بأن يمنهم من الإفراط في الأكل والشرب وتعاطي الفجور. فعمل ميشال بالصيحة وانتصر. ولم يذكر لنا أين وكيف ولا متى انتصر. ثم جاء الحديث بعد ذلك مباشرة عن حصار طبرمين. (انظر SAINTS DE SICILE, *Byzantion*, G. DA COSTA-LOUILLET، المجلد 29 - 30، 1959 - 1960، ص 104). فلا يمكن الربط إلا بعسر بين تصاحف St. Elie وأسر مجبر. فيبدو لنا أن تأويل AMARI لا يقوم على أساس. غير أن (J. GAY L'Italie Méridionale..., p. 146) عمل به.

فوجه مجبر من سجنه قصيداً شحنة حنيناً وحزناً إلى إفريقية، ويذكر موضوعه ونقسه بصورة عجيبة، بالغرض الذي سيشتهر به من بعد أبو فراس الحمداني. وقد نال هذا القصيد نجاحاً كبيراً في إفريقية وصار على كل الأفواه. وتحدث مجبر في القطع التي دونها ابن الأبار منه، عن القيروان وبلاطها وعن أصدقائه وسعاداته السابقة ومصائبه الراهنة. ووضع في النهاية كل رجائه في الله الذي أنقذ من العذاب يوسف وأيوب. غير أنه مات في الأسر، قبل أن يقع افتدائه بلا شك.

وما انفك في الأثناء يسود بلرم عدم الاستقرار والمكائد. ولم يعد يذكر حبشي في سنة 276 (6 مايو 889 - 24 أبريل 890). فقد ظهر من جديد ممطياً جواده ووجهته طبرمين التي ضرب عليها الحصار سودة بن محمد بن خفاجة وقد أهدى إلى إفريقية قبل بضعة أعوام خلت، مقيداً في الأغلال. ولم يسفر حصار طبرمين عن أية نتيجة. وقد كان الوضع فعلاً شديداً الاضطراب في بلرم. فاندلعت انتفاضة في مارس 890، مات أثناءها شخص يدعى الطائولي، وقد جذت الانتفاضة ضد الأفارقة، أي ضد الجيوش الجديدة قطعاً، وقد أرسلت منذ مدة من إفريقية للقيام بالجهاد بلا شك وكذلك لمحاولة إيقاف الاضطرابات المستمرة. ومن المحتمل أن تكون قد اندلعت ضد هذه الجيوش لدى عودتها من حصار طبرمين. ولم نعلم بالتتابع التي توصلت إليها⁽¹⁾.

لكن سودة انسحب بدوره من الميدان بعد قليل، وعوضه أبو الحسين محمد بن الفضل الذي ظهر من جديد بعد غياب دام عشر سنوات. وأشار ابن عذارى⁽²⁾ مرة أولى إلى أنه ولي على صقلية من طرف إبراهيم الثاني سنة 278 (15 أبريل 891 - 2 أبريل 892)، ثم ذكر توليته من جديد في سنة 279 (3 أبريل 892 - 22 مارس 893)، فأوضح أنه دخل بلرم في 2 صفر/ 4 مايو 892. وهذا دليل بديهي على أن توليته تمت بعد لأي. ويحتمل أنه تمّ التفاوض بشأنها مع ممثلي الجالية الإفريقية في صقلية التي تزايدت صعوبة التحكم فيها.

لكن لا علم لنا بالمدة التي نجح أثناءها أبو الحسين محمد بن الفضل في البقاء بالولاية. وقد توقف لا محالة الحديث متلفذ عن الحملات والجهاد. وشحت جميع

(1) ابن عداري، البيان، ج 1، 121، و *Chronique de Cambridge* عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes* (الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101).

(2) البيان، ج 1، 122. وذكر ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 475/49، أن محمد بن الفضل خلف حبشي مباشرة.

المصادر فجأة عن ذكر التفاصيل.

وقد اكتسب طفيان إبراهيم الثاني في سنة 279، في إفريقية بالذات، صبغة ازدادت توحشاً بداية من هذا التاريخ. وانتقلت إلى بلرم أيضاً الحمى التي ألتمت بمراكز إفريقية الحيوية⁽¹⁾، وقد بعثت رعباً حقيقياً في الأمير. وكانت جيوش إبراهيم الثاني تعمل بقيادة ميمون الخادم والحاجب الحسن بن ناقد، وتوصلت في النهاية إلى تهدئة البلاد. ودخل الأمير إلى تونس قلب الفتنة ذاته، يوم 8 رجب 281/13 سبتمبر 894. ولم يبق إلا أن يعود الهدوء إلى صقلية. ولا شك أن الحاجب الحسن بن ناقد تحصل على إنابة في فترة حاسمة للفتنة بإشاعة السلام في كل ناحية بالقوة، بما في ذلك ولاية بلرم⁽²⁾. وبعد تهدئة إفريقية، لم يأمر إبراهيم الثاني بعبور البحر في الحال، بل فضل أول الأمر استنفاد الوسائل الدبلوماسية.

فعجل بتوجيه فقيهين حنفيين إلى بلرم، هيثم بن سليمان قاضي تونس - وهو من قيس، ويحتمل أن يكون قد تولى القضاء بعد أبي شجرة عمر بن شجرة، وقد اتهم بالمشاركة في الانتفاضة الأخيرة، وقتل في رقادة⁽³⁾ - وقاسم بن أبي المنهال الذي تمتع

(1) انظر أعلاه ص 327 وما بعدها.

(2) هذا على الأقل ما نستنتج من فقرة للنوري هجت فهما مخالفاً. فقد قال هذا المؤلف (النهاية، تحقيق G. Remiro، ج 2، 85، وعند AMARI، *Bibliotheca*، ص 450)، في سنة 278: «وولي إبراهيم الثاني / حجابته الحسن بن ناقد، وأضاف إليه عدة ولايات منها إمارة صقلية». وترجم DE SLANE (*Histoire des Berbères*، App. II، T. I، p. 428) هذه الفقرة كما يلي: «والقائد الذي هوضه (يعني ابن الصمصامة الذي أمر بقتله إبراهيم الثاني وقد تحدثت عنه «النهاية» قبل الفقرة التي نقلناها بالذات) اسمه الحسن بن ناقد، بأمر مهم أخرى منها ولاية جزيرة صقلية». ولا فائدة في الإشارة إلى التناقض في المعنى، إذ لا يسمح فعل (أضاف) بإبداء أي شك.

ولهم AMARI في (*Storia*، I، 572) النص فهماً صحيحاً، لكنه اهتم فقط بلحم إبراهيم الثاني سلطة «وزير الأول». وأرخ أيضاً الحدث تاريخاً صحيحاً في سنة 280، دون أن يعمل ذلك. لكن رأينا ناحية أخرى (ص 326، الملحوظة رقم 2) أن تأريخ النوري في هذه النقطة عاجز، وأن سنة 278 كانت في كتابه بمثابة مدار لحشو الأحداث. وقد مر بنا (ص 321) أن الحاجب ابن الصمصامة قتل سنة 890/277 - 891، وأن الحسن بن ناقد لم يخلفه، بل خلف الحاجب فتح الذي قتل بدوره سنة 892/279 - 893 (ص 327). فوافقت تولية الحسن بن ناقد اندلاع الانتفاضة العامة في سنة 893/280. وتولى الحسن بن ناقد أسس خطة في الدولة في فترة تأزم، وأوكل به أمر إعادة السلم حشماً كانت مضطربة. ومن رأينا أنه المعنى الوحيد الممكن لإضافته، في ضوء الوضع العام، على المقال الذي أوردناه للنوري. وفضلاً عن ذلك، نشط الحسن بن ناقد وشارك في قمع الانتفاضة بإفريقية (ص 332)، ثم تحول إلى صقلية ضمن المهمة الموكلة إليه، كما سنرى ذلك قريباً.

(3) انظر ص 332.

بصيت ما، ضمن مذهبه⁽¹⁾. وكانت الأوامر التي تلقاها هذان المبعوثان متمثلة في تخيير أهالي صقلية بين القمع والعفو، وتنبية مخاطبيهما إلى قوة الأمير، وعرض الأمان عليهم. ولم تثر هذه المهمة أي حماس لدى الفقهاء المختارين للقيام بها على أحسن وجه. وقد روي أن الجو كان بارداً في ذلك الحين، وكانت العاصفة هاتجة. لكن إبراهيم أمر بالرحيل فوراً. وأضاف ابن الجزار الذي أورد هذه الأخبار، أن عبد الله بن هيثم، ابن القاضي التتيس، أسر إليه أن أباه حين هم بتوذيعة، أبلغه هذه الوصية: «يا بني، أوصيكم بترك طلب العلم ومجالسة أهله، فما أخلصنا هذا المحل الضيق إلا العلم والعلماء»⁽²⁾. وهكذا، بدأت العملية المستهدفة إعادة جالية الأفا، في صقلية إلى جادة الصواب. فمبر الفقيهان البحر أحد أيام الخميس في ذي الحجة 281 / فبراير 895. وينبغي الاعتقاد أنهما وفقاً في مهمتهما، إذ أننا نجد الحاجب الحسن بن ناقد في بلرم، بين أول سبتمبر 895 و 18 فبراير⁽³⁾، أي بعد بضعة أشهر، وقد رحل إليها بدون إراقة دماء فيما يبدو.

ولا شك أن تأليف *Chronique de Cambridge* أشار فعلاً إلى أبي علي⁽⁴⁾ بخصوص

(1) المصدر الأصلي هو كتاب الميرون، مخطوط، بتاريخ 281. انظر بشأن الفقهاء المذكورين أيضاً، أباء العرب (الطيفات، ص 191 - 192) الذي خصص لهما ترجمتين قصيرتين. ونجد كذلك قاسماً بن أبي المنهال في القضية التي علقت بقاضي القضاة في القيروان، ابن طالب المزمول سنة 888/275 - 889. غير أن شهادة قاسم بن أبي المنهال، الممتني إلى مدرسة مخالفة، كانت مؤيدة له. (انظر المالكي، الرياض، ج 1، 386؛ وترجمة ابن طالب في «المبارك»، لمياف).

(2) كتاب الميرون، مخطوط، بتاريخ 281.

(3) انظر *Chronique de Cambridge* (هند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101) وقد أرخ الصلح المبرم في عهد أبي علي / الحسن بن ناقد / (انظر الحاشية الموالية) في 6404 - أول سبتمبر 31-395 أغسطس 896؛ وابن حنبل (اليان، ج 1، 129) الذي أرخ هذا الصلح بالذات في 6404 - أول سبتمبر 31-895 أغسطس 896؛ وابن حنبل (اليان، ج 1، 129) الذي أرخ نفس هذا الصلح في 2 - 282 مارس 895 - 18 فبراير 896. وباعتماد على هذين التاريخين الواردين في هذين المصدرين، يمكن تأريخ حضور المفاوض على الصلح إلى صقلية، بين الحدين اللذين ذكرناهما.

(4) جاء في *Chronique de Cambridge* (هند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 101): «أبرم صلح في سنة 6404 (895 - 896) بين المسلمين والروم في مدة ولاية أبي علي». وفي النص اليوناني لهذا التاريخ المحفوظ بالفاثيكان (انظر NALLINO، هند AMARI، *Storia*، ج 1، 574، الملحوظة 1)، ذكر أنه ففي مدة الأمير أبي الحسن. لكن من المعلوم أن الناس الذين يسمون بصورة عامة (الحسن) كانوا يكونون بكنية أبي علي والمكس بالمكس، فمن حقنا القول إن اسم الشخص المذكور الذي أوجزه الناسخون على صور مختلفة، وقد نقلوا إلينا *Chronique de Cambridge* كان أباً علي الحسن، يعني حاجب إبراهيم الثاني الموكول إليه إعادة السلم إلى كل مكان، بما في ذلك صقلية. وذن AMARI (1، 574) (*Storia*) من بين عدة افتراغات، أنه كان رئيس الثوار في بلرم. وتحدث أيضاً عن الصلح = Jean Diacre de NAPLES

الصلح الذي ذكره ابن عساري أيضًا⁽¹⁾. وقد استعمل هذا المؤرخ فضلًا عن ذلك، كلمة (صلح)، وهو أمر استحق الذكر. وشروط هذا الصلح المبرم في نهاية 895 أو في مطلع سنة 896، موحية وموضحة جيدًا لتدهور الوضع في ولاية صقلية. وقد التزم الروم بتسريح ألف أسير مسلم. ويشكل طبقًا العدد الكبير لهؤلاء الأسرى أحسن دليل على الانتصارات التي أحرزوها، وقبل الأفارقة من ناحيتهم بعقد الصلح لأربعين شهرًا، بمعنى أنه ينبغي لهم العدول بصورة عملية مدة أربعة أعوام متوالية عن الخروج إلى المصائن التقليدية المغذية في الماضي بيت مالهم وقد زودتهم بوفرة الغنيمة والأسرى. والأهم من ذلك أنهم كانوا يقبلون أيضًا كضمان لاحترام شروط المعاهدة، بتسليم الرهائن إلى الروم، فكان يسلم تبعًا ثلاثة عرب أو ثلاثة بربر، ويعوضون في آجال محدّدة كانت تمتد إلى ثلاثة أشهر. ويكشف هذا التوضيح الأخير على هنة كانت من أخطر هزات الجالية الإفريقية في صقلية، وقد انقسمت إلى فريقين متعارضين على خط رسمته المشاهدات العنصرية. فقد ضعفت هذه الجالية بسبب العداوات وكثرة الدساسات المختلفة المصدر التي دُبّرت ضدها. ولذا، فقد ولى الزمن الذي كانت فيه هذه الجالية لا تترك للمشركين من خيار سوى السيف أو الخضوع لمشيئتها. فصارت محمولة على العدول عن الجهاد، نظرًا إلى حيازاتها الداخلية، بمعنى العدول عن سبب وجودها بالذات، للحصول على تسريح أسراها.

فقد كانت السلم ضرورية فعليًا بالنسبة إليها، وكذلك بالنسبة إلى الروم، وأكثر من ذلك ربما لتصفية حساباتها الداخلية. غير أن تهديدات إبراهيم الثاني الحازمة كانت كافية هذه المرة لإعادة الهدوء بصورة مؤقتة بين أفرادها. فوجب على الحسن بن ناقد العودة إلى إفريقية ليعرض على الأمير نتائج مهمته. فامر بالرجوع إلى بلرم سنة 284 (8 فبراير 897 - 27 يناير 898)، وتولي أمرها، كما ذكر ابن الخطيب⁽²⁾. وهكذا، كان إبراهيم الثاني يحاول مرة أخرى استرجاع ولاية صقلية بصورة سلمية، وقد تواجه فيها أصحاب

= (R.I.S., I, 2^e partie, p. 269) فجعلنا نميل إلى هذا الرأي. لكن Jean Dicaire كان يجهل التطور الصحيح للوضع في بلرم، ولم يكن يعلم بلا ريب أن إبراهيم الثاني توصل إلى إعادة جالية إفريقية بصقلية إلى جادة الصواب. ولم يتمكن AMARI أيضًا من الاستفادة من «كتاب العيون» و«كتاب الأعمال» لابن الخطيب. فلم يكن يعلم ذلك، فتجاوز البحث تحليله، بداية من الأحداث الموالية لسنة 276.

(1) البيان، ج 1، 129. غير أن ابن عساري لم يتحدث عن الشخص الذي قاد المفاوضات.

(2) الأعمال، ج 2، 475/49، حيث سمي الشخص المذكور، الحسن بن أحمد بن نائد.

البلاد الجدد في نزاعات مستعصية بسبب مصالحهم، وقد ورثوا كثيرًا من الأراضي التي كانت ملكًا للكنيسة وللروم وللمفلولين عامة، وورثوا كذلك من سبقهم كثيرًا من مواضيع المشاحنة المولدة للقوضى.

وفي نهاية الأمر، وبعد هدنة مؤقتة لم تثمر المحاولة، ولم يوفق الوالي الجديد أكثر ممن سبقوه. فاحتكم العرب والبربر إلى السلاح سنة 898، بين فبراير وأغسطس⁽¹⁾، لفض نزاعاتهم على المصالح التي عقدتها الكراهية العنصرية المولدة بالذات للحييف في المعاملة⁽²⁾. فكان المفعول الأول لهذه الاضطرابات دون شك إزاحة الحسن بن ناقد، أي ممثل الأمير، عن المكان.

وتظاهر إبراهيم الثاني مرة أخرى بميله للوفاق، ليعيد الهدوء إلى نصابه. ولم نتعرف هذه المرة على المتفاوضين، لكن ابن عذاري دون شروط الاتفاق المؤبد بغير شك بالتهديدات المعهودة، وقد عرضه على مذبهي القلاقل. فوجه إليهم رسائل دعاهم فيها إلى احترام سلطة الدولة، ومنحهم مقابل ذلك الأمان العام، ما عدا أربعة أشخاص هم أبو الحسن⁽³⁾ بن يزيد وابناه، وكذلك شخص يدعى الحضرمي. ولا بد أنهم كانوا رؤساء القلاقل التي تورطوا فيها كثيرًا. ولتلافي نتائج النزاع مع القيروان، لم يقع التردد في تسليمهم، وهذا دليل على أن الأحزاب المتواجبة كانت أكثر اهتمامًا بمصالحها الراهنة

(1) أرخ *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 101) النزاع بين العرب والبربر في سنة 6406 (أول سبتمبر 897 - 31 أغسطس 898) وابن عذاري (البيان، ج 1، 130 - 131) في سنة 285 (28 يناير 898 - 16 يناير 899)، مما يسمح بتأريخ الأحداث بين الشهرين المذكورين.

(2) أغفل AMARI (62، *Storia*) تمامًا هذا المظهر للقضية، وهو مظهر لا يقبل لا محالة النقاش، وذلك ليزيد في إبراز الفكرة الموجهة والمسيطرة على كل تأليفه، ومفادها أن أهالي صقلية لم يطمحوا إلا في التعايش بسلام، وأن الشر كله قدم من الخارج، أولاً من الكنيسة ومن بيزنطية، ثم من القبرون. وخلافًا لما ورد صراحة في النصوص، فقد بدأ إذن بالتأكيد أن البربر والعرب تعايشوا في وقام مدة أربع سنوات، واتحدوا على الشرير إبراهيم الثاني الذي وفق أمر الأمر إلى إثارة بعضهم على البعض الآخر والاستفادة من خصوماتهم. لكن الواقع كان أكثر تعقيدًا. فلم يكن إبراهيم الثاني إنسانًا كاملاً كما هو معلوم، لكن ذهنية جالية إفريقية في صقلية كانت «ذهنية» رواد، «فكانوا لا يستيفون كثيرًا النظام والسلطة، ولم يكونوا يطمحون إلا في بث القوضى وفرض قانون الغاب. وقد كشف لنا «كتاب الأموال» للدودي فعلاً، عن هذه الذهنية، وقد سبق أن تعرضنا لهذا الكتاب الذي لم يطلع عليه AMARI.

(3) عام 875/261 وعام 887/274 - 888. واستتجت توليته للمرة الثالثة على صقلية من نص لابن الأكبر (الكامل، ج 6، 97) مخصص لخروج أبي العباس عبد الله، ابن إبراهيم الثاني، إلى صقلية، سنة 900/287، وقد ذهب لتعريض أبي مالك أحمد بن عمر شهر حبشي في الجزيرة، الذي «استضعفه» الأمير وعزله.

منها بالمبادئ، بما في ذلك مبادئ الشرف. ولم يكن أبو الحسن يشك في المصير الذي كان يترقبه، وفضل الانتحار بالسهم. وقد صلبت جثته وقتل ابنه. ثم حل دور الحضرمي، فخص بميتة أكثر تفنناً. إذ دعاه إبراهيم الثاني وكلف شخصاً بتسليته وإرضاحه. ثم لما بدأ يدب فيه الأمل وانبسطت أساريه. قال له: «ليس الوقت وقت مزح»، ثم أمر بقتله بحضور الأمير ضرباً بالعصي. وبهذا الصنيع، كان إبراهيم الثاني يرضي طبعاً ميله إلى صور التعذيب الشنيع التي كانت دارجة لا محالة في العصر الوسيط، خاصة وأنه بدأ يفقد صوابه بصورة جدية. لكن صنيعه هذا اكتسب مفعولاً سياسياً أيضاً. حيث كان قد مل الفوضى والمؤامرات السائدة في بلرم بصورة مزمنة، ولا بد أنه أراد إرهاب الثوار المحتملين وإنذارهم جدياً. والواقع أنه لم يوفق إلا في تأخير الآجال. وسنرى أنه سيُجبر في النهاية على القيام بعملية عسكرية كبيرة المدى.

وفي انتظار ذلك، ولي من جديد على صقلية أبا مالك أحمد بن عمر المعروف باسم حبشي، وقد قام بهذه الخطة قبل سنتين⁽¹⁾. ومن المحتمل أنه عاد إلى مقاتلة الروم، لأن صلح الأربعين شهراً انتهى في الأثناء، فجدت المعركة (أول سبتمبر 898 - 31 أغسطس 899) بـ *Frangemagaria*. ولم يذكر تأليف *Chronique de Cambridge* من أي جانب كان النصر، لكنه أفادنا بهذا الخبر. ومن المستبعد أن يكون المعنيون بالأمر قد اهتموا هم أنفسهم بذلك. فلم يكونوا متعلقين آنذاك بالجهاد. بل كان شغلهم الشاغل متمثلاً خاصة في القتال. ولم يقدر الوالي الأغلب على إرضاء جميع الأحزاب في وقت واحد، فعجز عن البقاء في الولاية، وحمل الأهالي على الطاعة، ومنع الفرق المتعادية من القتال. فقد حاربت جرجنت سنة 900/287 بلرم، ثم عادت الحرب الأهلية إلى الظهور على نطاق أوسع هذه المرة. وقد دَوَّن «كتاب الأموال» للدودي، أسباب النزاع تدويناً مجملًا. وكما كان متظرًا، كانت خصومة ناجمة عن الظروف التي تمت فيها قسمة

(1) انظر الملحوظة ص 570 رقم 3.

(2) عند VASILIEV, *Byzance et les Arabes*, ج 2، القسم الثاني، ص 101، والملاحظة 5. اعتبر AMARI (1) أن النص العربي لهذا التاريخ محرف، فصحه حتى يتمكن من ترجمته على النحو التالي في *Biblioteca* (Versione, I, 280) «L'anno 6407 varie fazione guerreggiaron tra loro» ولم يزيد AMARI اكتشاف النص اليوناني بـ *Chronique de Cambridge*. ولاحظ NALLINO (عند AMARI، *Storia*، ج 2، 83، الملحوظة 1)، أنه جاء بهذا النص قوله «جدت معركة بـ *Frangemagaria* سنة 6407 (أول سبتمبر 31/898 أغسطس 899)»، ولم يحدد موقع هذه البلدة. وبالطبع، ينبغي تنقيح قول AMARI القائم على تفسير خاطيء ورد في *Chronique de Cambridge*.

الأراضي بين رواد الفتح. وكما هو الشأن في جميع الخصومات، كانت حجج الخصوم غامضة نوعاً ما. فترتب على ذلك أن كانت جرجنت بالأحرى مدينة متهدمة في بداية الفتح. واستقر بها فريق أول من الفاتحين، «بغير إقطاع من السلطان»⁽¹⁾. فعمل المستقرون الأوائل في الأراضي على استغلال الناحية وهيؤوا بها المراعي خاصة. ثم قدم فوج ثانٍ من الفاتحين برضى ضمني من السلطة دون شك، وطرد الفوج الأول واحتل البلدة مكانهم. فنجمت عن ذلك معارك، ومات أفراد بين القادمين الجدد، فرفعوا شكواهم إلى سلط الجزيرة التي قررت التدخل عسكرياً لفائدتهم. فتحول الجيش على عين المكان، وقضى على أغلب أفراد الفوج الأول المناوئين، وحمل الذين نجوا من التقتل على الفرار⁽²⁾. وهكذا بقي الفاتحون من الفوج الثاني مسيطرين على المكان، بفضل تدخل الجيش لفائدتهم، «من غير أن يأذن لهم سلطان ولا منعمهم»⁽³⁾. ومن البديهي أن الإبقاء على هذا اللبس كان مقصوداً. والثابت أن سلط الجزيرة لم ترد تسليم جهود الإقطاع، وذلك لتتمكن من الحفاظ على قدر معين من المناورة وتحفظ لنفسها بإمكانات للضغط. وقد استمر هذا الوضع في مختلف فترات الولايات المتلاحقة على الجزيرة. وسيقطع إبراهيم الثاني بنفسه جرجنت دائماً بلا كتب، لبعض الذين ساهموا في فتح طبرمين، وسيهرق الفاطميون بدورهم بطلباتهم المتمتعين فعلاً بإقطاعات في نفس هذه البقاع⁽⁴⁾. وقد ازداد الوضع تعقيداً كل يوم بمرور الزمن، إلى أن صار انفراجة متعذراً على الإطلاق، ولم تساعد بالطبع تجاوزات السلطة، وكذلك الادعاءات التي اختلفت مبرراتها، كل أولئك الذين شعروا بالظيم، على توضيح الموقف. وليس وضع جرجنت سوى مثال. لذلك إنه مثال ثمين شحت مصادرها في التحدث عنه بصورة خاصة، وهو يكشف لنا عن خلفية الأطماع والعنف التي عمل بموجبها «الرواد» الطامعون في الأراضي وقد كانوا دائماً مستعدين للدفاع عن قضاياهم بحد السيف، وتسمح هذه الخلفية بإدراك

(1) الداودي، كتاب الأموال، في (Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal, II)، 416.

(2) جاء في كتاب الأموال، المرجع المذكور، ص 417: «فشكوا إلى السلطان، فأخرج إليهم جيشاً فقاتل أكثر القوم الذين كانوا بالقلعة ودفعوا وهرب من بقيت بأيدي الذين كانوا دفعوهم عنها». وقد بقي النص المعبر على هذا النحو غامضاً لحمل على الشعور بأنه واضح التحريف. وقد اقترحنا تصحيحه كما يلي: «ودفعوا وغربوا، وبقيت...».

(3) الداودي، كتاب الأموال، المرجع المذكور، ج 2، 417.

(4) المرجع السابق، 416 - 417.

المأساة المتولدة عن تقدم الفتح في صقلية. وينبغي البحث في هذا المناخ عن الأسباب التي دفعت بأهالي بلرم، بعد أن تخلصوا من ممثل القيروان، إلى الخروج سنة 287/900، لتصفية الحساب مع أهالي جرجنت، ولربما كان ذنبهم أنهم استثمروا أراضيهم، مشيرين بذلك الأطماع⁽¹⁾.

وفي النهاية، وجد إبراهيم الثاني نفسه مجبوراً، بعد إخفاق عدة حلول وسطى، على الاختيار بين فقدان صقلية والتخلي عنها لمختلف أفواج «الرواد» المتنازعين على الأراضي وعلى السلطة، وبين إعادة فتحها. فاختار الحل الثاني. وقد روى ابن الأثير⁽²⁾ أنه عرض أبا مالك أحمد بن عمر شهر حبشي، إذ «استضعفه»، وولى مكانه ابنه أبا العباس عبد الله الذي برهن بصورة واضحة عن طاعته لوالده وعن قيمته في خوض الحرب. ففادر أبو العباس إفريقية في جيش عظيم من نخبة الجنود كما قال ابن الخطيب⁽³⁾. وأبحر هذا الجيش على مائة وعشرين مركباً وأربعين سفينة حربية. ونزل أبو العباس في مازرة يوم 24 جويلية 900، ثم تحرك من هناك في اتجاه طرابنش أو طرابنة (Trapani)، وضرب عليها الحصار في أول شعبان 287/ أول أغسطس 900⁽⁴⁾. وبلغ خير وصوله في الأثناء إلى بلرم، فعمّلت هذه المدينة باستدعاء جنودها

(1) انظر عبد المنعم الحميري (الروفس)، في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، 1956، ص 173) وقد وصف جرجنت فقال إنها كانت زاهرة بصورة خاصة، وأخاف قائلًا: «وهي أكثر بلاد صقلية طعامًا». وانظر أيضًا G.E. ORTANDI الذي أكد هذا الرأي (Nuovo dizionario geografico, statistico e biografico (della Sicilia antica e moderna, p. 65).

(2) الكامل، ج 6، 97.

(3) الأعمال، ج 2، 475/49. أرخ ابن الخطيب سنة 281: أولاً - تولية الحسن بن ناقد (الذي سماه الحسن بن أحمد بن ناقد) على صقلية؛ ثانياً - رحيل أبي العباس عبد الله إلى هذه الجزيرة؛ ثالثاً - تغلي إبراهيم الثاني عن الحكم والذهاب أيضاً للقتال في صقلية. ومن البديهي أن ذكر هذه الأحداث في نفس السنة لا يمكن إلا أن يكون ناتجاً عن خطأ. وأرخ النوري أيضاً وصول أبي العباس عبد الله إلى صقلية مرة أولى في الفصل الخاص بإفريقية (النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، ص 86) في سنة 284 في جمادى الثانية (6 يوليو - 3 أغسطس 897)، ثم مرة ثانية في الفصل الخاص بصقلية (النهاية، عند AMARI، Biblioteca، ص 434)، في سنة 900/287.

(4) جاء في Chronique de Cambridge (عند VASILIEV، Byzance et les Arabes، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101) أن أبا العباس رحل من إفريقية إلى مازرة يوم 24 جويلية 900، وأرخ ابن الأثير وصوله إلى صقلية وحصاره الذي ضربته على طرابنش يوم أول شعبان 287/ أول أوت 900 (الكامل، ج 6، 97). فمن رأينا أن التاريخ الذي أورده Chronique de Cambridge هو تاريخ وصوله إلى مازرة، وتاريخ «الكامل» يوافق حصار طرابنش. وجاء في «الكامل» (طبعة القاهرة، 1301 - 1302، ج 7، 200؛ وطبعة القاهرة، 1357، ج 6، 97) طرابلس. وينبغي طباعاً تصحيحه (طرابنش). وانظر بشأن هذه المدينة، ابن عبد المنعم الحميري، =

المقاتلين في جرجنت وتوجيه وفد من الشيوخ برئاسة القاضي. فعبر الوفد لأبي العباس عن خضوع بلرم لسلطة الأمير، وقدم له الاعتذار عن الهجوم المسلط على جرجنت التي لم تبق من جهتها مكتوفة الأيدي. فبادرت هي أيضًا بتوجيه وفد إلى أبي العباس لكشف مناورات أعدائها. وقدم هذا الوفد شكوى جرجنت، وألح خاصة على أن أهالي بلرم لم يتراجعوا إلا ليتأهبوا للوثوب، وأن ما قالوه من عبارات الولاء لا يعمل عليها، لأن سيرتهم السابقة دلت على أنهم كانوا بلا عهد ولا ميثاق. ولم يكن رسل جرجنت في حاجة إلى إقناع مقنع. وبالفعل، كان حضور أبي العباس بالجزيرة ردًا من القيروان على تخلي بلرم عن تعهداتها مرارًا وتكرارًا، وذلك رغم ما سُئح لها من عهود الأمان مقابل التمسك بالولاء. ولذا، أصغى أبو العباس باهتمام إلى مخاطبته، وقد اقترحوا عليه أن يطالب بلرم بأن توجه إليه بعض أعيانها، وذكروا له أسماءهم، وذلك لامتحان صدق نواياها ونقاوتها. ونقل المطلب بواسطة وفد متركب من ثمانية مشايخ من إفريقية أتوا لهذا الغرض. فقابلت بلرم هذا الطلب بالرفض البات، ورفعت لواء الفتنة. فحبس أبو العباس رسلها، باستثناء القاضي. فردت بلرم بالمثل وخصصت نفس المسير لوفد إفريقية. وهكذا، وبعد محاولة التفاوض بلا جدوى، وقد تمت في جو متصلب لا يوتق به، انقطع الاتصال، فصار لا مفر من الصدام.

وقد سعى ابن الأثير رئيس الثوار في بلرم، «أمير السفهاء»، وكان يدعى رِكمَوَيْه، ولا بد أنه كان من أصلي فارسي نظرًا إلى اسمه. غير أنه لم يرأس أهالي بلرم الذين قوروا الخروج للقتال. فالشخص الذي قاد العمليات الحربية كان يدعى مسعود الباجي، ويحتمل أنه كان أصيل مدينة باجة⁽¹⁾ بإفريقية، التي عوضت الاسم القديم Vaga، وتحتمل الصدام، فكانت الطريقة المتبعة هي أحسن طريقة لأنها مكنت أهالي بلرم من توحيد قواتهم مع قوات المحاصرين في طرابنش. وللزيادة في النجاعة، تقرر أن تتم العملية برًا وبحرًا. وكان أسطول بلرم متركبًا من ثلاثين وحدة، فأبحر إلى طرابنش. ومن سوء الحظ أنه لم يبلغها إذ أحاطت به العاصفة، فخرس بعض المراكب وتعطلت وحداته، فأجبر في النهاية على العودة إلى قاعدته. وخرج جيش البر يوم 15 شعبان 287/15 أغسطس 900، وبلغ بمفرده طرابنش وشرع في القتال⁽²⁾.

= الروض، في المرجع المذكور، ص 167 - 168.

(1) ربما كان أيضًا من أصل أندلسي، من مدينة باجة في البرتغال، أو فارسي من مدينة باجة المجاورة لأصفهان.

(2) ذكر ابن خلدون (العبر، ج 4، ص 435) أن أهالي بلرم وجرجنت، بعد محاولة استمالة أبي العباس كل على حدة، =

وانتهت المعركة الأولى دون أية نتيجة. واستأنف القتال في 22 شعبان/ 22 أغسطس. وعند العصر، اقتحمت صفوف أهل بلرم. فبدؤوا في الرحيل إلى بلرم، ولاحقهم جيوش أبي العباس. وشارك الأسطول كذلك في القتال، وقد أتى من إفريقية، واعتمادًا لعدد الوحدات، يحتمل أن يكون قد أنزل أربعة عشر أو ستة عشر ألف رجل. وكان التقدم بطيئًا. فهل جدت معارك في الطريق لتمطيل الجيوش؟ وهل شرع في المحادثات؟ لا علم لنا بذلك. وعلى كل حال، لم يبلغ أبو العباس بلرم إلا يوم 10 رمضان/ 8 سبتمبر، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم بعد مساومات أخيرة غير مجدية، لكن ابن الأثير أوضح أن المعارك لم تستأنف في الواقع إلا في هذا التاريخ⁽¹⁾.

وبدأ الصدام عند الفجر. وتفهم الثوار عصرًا، وقتل منهم الكثير حتى المغرب. وبذلك، تمكن أبو العباس من الاستيلاء على الأرباض. ورافق النصر التقتيل والنهب المعتادين. فلم يواصل رؤساء الثوار القتال. وفر ركمويه ومعه أهم القادة العسكريين إلى بيزنطة والمدن المسيحية الأخرى، وذلك بلا ريب لتجربة الحظ وإعداد حملة أخرى. وفي الجملة فقد ردوا الفعل بنفس الطريقة التي سار عليها طوماس وأوفيموس. ولجأ عدد كبير من الرجال والنساء إلى طبرمين، إذ كانوا متورطين كثيرًا دون شك في الانتفاضة، ولم يكونوا يأملون الخروج إلى بيزنطة. وغادر المسؤولون الرئيسيون عن الثورة بلرم، فطلب أهلها الأمان وحصلوا عليه. وبذلك تمكن أبو العباس من الدخول إلى بلرم يوم 20 رمضان 18/287 سبتمبر 900⁽²⁾. وألقى القبض على عدد من الوجوه

= وحدوا قواتهم في النهاية ضدّه. لكن لم يشهد على تحالفهم هذا أي تسلسل في الأحداث، إذ لم نجدهما يقاتلان معًا في أي مكان.

(1) انقضت تمامًا التواريخ الواردة في *Chronique de Cambridge* (عند VASLIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102)، وفي «الكامل» (ج 6، 97) لابن الأثير.

(2) اقتبس هذا التاريخ عن ابن عدي، البيان، ج 1، 131 الذي قال: «ودخلها لعشر بقين من رمضان من السنة». ولا يوجد تضارب بين «البيان» و *Chronique de Cambridge*، و «الكامل». وقد ذكر المصدران الأخيران (انظر الملاحظة 1) تاريخ المعركة التي تم بعدها تسليم الأرباض إلى أبي العباس، بينما ذكر «البيان» تاريخ دخوله إلى بلرم. وبذلك، اتفقت بين الحدثين عشرة أيام في الحصار والمحادثات. واكتست استعادة بلرم من طرف الحكم الأغلب من الأهمية ما جعل Jean Diacre DE NAPLES (*Acta translationis sancti Severini*)، Capasso, *M.N.D.*, I, 291; et dans Muratori, *R.I.S.*, II, 2^e partie, p. 269 يتحدث عنها. وانظر في خصوص اتساع بلرم وأهميتها، ابن حوقل (كتاب صورة الأرض، ص 113 - 125) وحسب قوله، فقد وصفها سنة 972/362 (المراجع المذكور، ص 122). وهو وصف صالح قطعًا لآخر القرن التاسع. قارن مع M. COLUMBA (*Per la fotografica antica di Palermo, Centenario Amari*, II, 395-426). وانظر أيضًا =

وأرسلهم إلى أبيه في القيروان. ولا نعلم بالضبط كيف كان مصيرهم. ولم تقع الإشارة لا محالة إلى تعديهم، وينبغي أن نستنتج من صمت المؤرخين المياليين بالأحرى إلى المبالغة بخصوص جرائم إبراهيم الثاني، أنه وقع العفو عنهم ابتغاء التهدة. وهكذا كان المصير المعد لبلرم في جملته أقل قساوة من المصير المسلط على حواضر أخرى انتفضت، كتونس مثلاً، إذ تعلمت الأحزاب دائماً أو تظاهرت بالخضوع في وقت المناسب، أو عدم الانتفاض إلى نهاية الحد. وفي نهاية الأمر، كان ما دفعته بلرم عن الانتفاض طفيفاً نسبياً، بالنظر إلى ما جرى في ظروف مماثلة بإفريقية. إذ يليق فعلاً ببلاد الجهاد حفظ المستقبل.

ولم تخف الحزازات التي جددت في صفوف الأفارقة على النصاري. فمثلاً كان Jean Diaire de Naples مطلقاً كل الاطلاع على هذا الأمر، ولم يكن يجهل شيئاً من شهرة إبراهيم الثاني وابنته⁽¹⁾. وقد كان الروم يريدون استغلال الموقف لغايتهم، فجمعوا قوات هامة في قلورية. وكانت الأخبار التي نقلها اللاجئون معهم من بلرم، بلا شك محرفة ومبالغاً فيها كما ينبغي، والآمال المعروضة عليهم زادتهم يقيناً وعزماً أكبر قطعاً. وسنرى أن أسطولهم قادم عما قريب دعماً لقواتهم في الجزيرة.

وسواء كان أبو العباس عبد الله على علم أم لا بهذه الاستعدادات، فإنه يقدر من ناحيته أن يقصر عمله على إخضاع أهل بلرم. وكان يجب عليه، حفاظاً على صيته وكذلك دعماً للنتائج المكتسبة، العودة إلى الفتح، وهو الغرض الأسمى من تدخله. فبادر فوراً بالهجوم على طبرمين التي أذنت لما استقبلت اللاجئين من بلرم. غير أن أبا العباس اكتفى بالإغارة خاصة على كروم الناحية - ويسمح لنا هذا الأمر بتأريخ الحملة في بداية أكتوبر - ثم تقدم إلى قطنية بعد أن خاض بعض المعارك وضرب عليها الحصار بدون نتيجة. ويقدم فصل الشتاء، عاد إلى بلرم، كما ذكر ابن الأثير⁽²⁾ لقضاء بقية سنة 900/287، والقيام بإعدادات جديدة. فأبحر الأسطول يوم أول ربيع الثاني 25/288 مارس 901. وقاد أبو العباس من ناحيته جيش البر، ويعد أن تنقل عبر الجزيرة، خرج لمحاصرة دمونة (Demena). فنصب المنجنقات. لكن بعد أيام، علم بأن الروم قاموا بتجميع كثير من الجيوش في رجيو. فعدل عن الحصار وانطلق إلى مسينا حيث سبقه

= عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 146 - 148.

(1) انظر (Acta translationis Sancti Severini) في M.N.D.، ج 1، ص 291.

(2) الكامل، ج 6، ص 97.

الأسطول إليها. ومن هناك، نزل البر. قال Jean Diaconus إن خير وصوله كان كافياً لبث الرعب في صفوف جيش الروم المتركب من حشود قدمتها المراكز البيزنطية المختلفة في جنوب إيطاليا. ولم يبد هذا الجيش أية مقاومة، إذ فقد معنوياته إن صح القول. فدحر سريعاً وهزم، وبينما كانت عناصره المختلفة تفر، دخل أبو العباس في 10 يوليو 901⁽¹⁾ شاهرًا السيف. وفتح المغيرون المدينة ونهبوا وغنموا غنيمة عظيمة، من ذهب وفضة وحرائر فاخرة. وأسر أيضًا آلاف من الروم قبل أن عددهم كان سبعة عشر ألفاً، منهم أسقف المدينة. فخشيت المدن المجاورة الأمر وبادرت بتوجيه وفود وطلب الأمان وعرضت دفع الجزية. وبينما كان الوضع على ذلك النحو إذ علم أبو العباس بوصول أسطول حربي بيزنطي إلى مسينا. والثابت أن الخطة كانت منسقة. ولا بد أن هذا الأسطول قد وجب عليه أن يعمل مع القوات المتجمعة على البر، وقد قضى عليها تدخل أبو العباس لسرعته وحزمه. ولذا، فشلت خطة الروم. فعبر أبو العباس المضيق من جديد، وتوصل إلى اقتناك ثلاثين وحلة من أسطول العدو. ثم بعد أن هدم أسوار مسينا، ومنعها من قبول البيزنطيين عند الحاجة، عاد إلى البر وخاض بعض المعارك الأخرى مع «الفرنجة من وراء البحر»⁽²⁾، كما قال ابن خلدون، قبل أن يعود إلى بلرم حيث سبقته

(1) ذكر *Chronique de Cambridge* (هند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102) التاريخ الصحيح. وذكر AMARI (91، II، *Storia*) 10 يونيو، لأنه لم يطلع على النص اليوناني في *Chronique*، لكنه ذكر في الحاشية (93، II، *Storia*) احتمال الخطأ، وينبغي تصحيحه إلى 10 يوليو. وأيد اكتشاف النص اليوناني هذا التصحيح. وأرخ ابن الأثير «الكامل»، ج 6، 98) هذا الحدث في رجب 288 (21 يونيو - 20 يوليو 901).

(2) العبر، ج 4، 436. ويرى AMARI (*Storia*)، ج 2، 92) أن الفرنجة المذكورين كانوا جيوش دوقات صبولات وكمرينو، وكانوا يعملون بأمر امبراطور بيزنطة. ويرى أيضًا أن أبا العباس احتل ناردو أثناء هذه الغارة، في 901/7/20.

ولبلوغ هذه النتيجة، لا بد أن AMARI أرخ فتح رجيو في 10 يونيو 901. وقد مر بنا أنه خطأ (انظر الملاحظة 1) وأن فتح رجيو تم في 10 يوليو. وقد ثبت هذا التاريخ كل الثبات، عملاً بشهادات اتفق عليها النص اليوناني الورد في *Chronique de Cambridge*، وابن الأثير، وجعل بمفرده نتائج AMARI مردودة. فلا يفهم إلا بصر كيف تمكن أبو العباس في 10 أيام من الفراغ من نهب رجيو، وجمع جزية المدن المجاورة، والعودة إلى صقلية لفهر أسطول الروم واقتناك ثلاثين وحلة منه، ثم العودة إلى البر، والغلب على الفرنجة، وفتح ناردو الواقعة في تراب أوطرانت، أي بعيداً نسبياً عن رجيو وفي بلاد يسيطر عليها البيزنطيون بهزم. وتوجد أمور أهم. لقد جاء في طبعات «الكامل» (القاهرة، 1301-1302، ج 7، 113؛ القاهرة، 1357، ج 6، 5)؛ بَرُطِينُو. لكنه نطق محتمل غير ثابت كثيراً لا يمكن التمويل عليه (انظر AMARI، *Storia*، ج 2، 92، الملاحظة 1)، و *Versione*، *Biblioteca*، ج 1، 393؛ وانظر أيضاً PAGNAN، ترجمته للكامل، ص 248). وفضلاً عن ذلك، أدرج المقال المتعلق بفتح برطينو، في جميع طبعات «الكامل»، عند رواية الحملة التي =

السفن المحملة غنيمة وأسرى⁽¹⁾.

وهكذا، توصل أبو العباس عبد الله إلى بعث نفس جديد في الفتح، وبث الرعب في نفوس العدو، وفرض سلطته على منظوريه، وقد حكمهم كما قيل، في نفس الوقت بالعدل والحزم. غير أن مهمته الجديدة، مهما كانت رائعة، فيجب التأكيد أنها لم تقدم ترصيات كبيرة، فيما يبدو. فبالنظر في ثلاثة أبيات نظمها في صقلية، ودونها ابن الأثير وابن الأبار⁽²⁾، يتضح لنا أنه لم يكن يطمح في شيء طموحه في العودة إلى إفريقية، وهو دليل على أن حكم صقلية، حتى من طرف شخصية من طراز أبي العباس، لم يكن بالأمر المريح. فلا بد أنه تقبل بارتياح الأمر بالرجوع إلى القيروان.

تقهقر الأغالبه وفشلهم في جنوب إيطاليا (261 - 875/288 - 901):

لقد ساعدت جميع هذه الأمور على إثبات وضع صقلية كمتنفس لجميع العناصر الأكثر هيجاناً في إفريقية، فصارت ولاية غير قابلة للتفسير بأتم معنى الكلمة. وقد مر بنا أن الاضطرابات التي ما انفكت تهز صقلية، خاصة بعد اغتيال محمد بن خفاجة (3 رجب 257/27 مايو 871) أضرت بتقدم الفتح داخل الجزيرة. وكانت لها آثار أفدح على وضع الأفارقة المستقرين في جنوب إيطاليا. فلما توفي لويس الثاني (12 أوت 875) توقف

= قام بها إبراهيم الثاني في صقلية سنة 289. فورد كما يلي: فوسار / إبراهيم الثاني / إلى مدينة يريطو. فملكها سلخ رجب وأظهر العدل وأحسن إلى الرعية. ولتذكر أن إبراهيم الثاني الذي ركب البحر إلى صقلية في 6 رجب 289/16 يونيو 902. دخل بلرم في 28 رجب / 8 يوليو، للقيام فوراً بعملته (انظر الفصل الخامس، الملحوظة 3 ص 360). فيبدو أن النص الذي نقلناه احتل مكانه تماماً. لكن AMARI عمل على نقله (Storia, II, 93, suite de la note 2) ووضعه في سنة 288، فنسب بذلك فتح يريطو التي عرفها بشاردو، إلى أبي العباس عبد الله.

ولا نرى وجوب معالجة النصوص إلى هذا الحد، بدون ضرورة مطلقة أو سبب قاصر، وجعلها تقول ما لا يوجد بها مبدئياً.

(1) ذكر (دقيق) في «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 98. واقترح AMARI (Storia)، ج 2، 93، تابع الملحوظة (2) تصحيحها إلى (رقيق)، ويبدو لنا أنه تصحيح قد فرض نفسه. وانظر أيضاً ابن حذاري، البيان، ج 1، 131، الذي لخص بإيجاز كبير الأحداث. وبخصوص هذه الأحداث، انظر أيضاً J. GAY (L'Italie Méridionale....)، pp. 156-157.

(2) ابن الأبار، الحلقة، ص 266؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 103.

هؤلاء الناس رغم هزائهم، إلى الحفاظ على مواقعهم الرئيسية، يحفظون متفوتة. وسيفقدونها في الربع الأخير من القرن التاسع بصورة نهائية، خاصة بسبب حماية بازيل الأول⁽¹⁾.

وبعد موت لويس الثاني، تركت منذئذ الأطراف المتبقية من البابا يوحنا الثامن (872 - 882) الذي خاض حرباً صليبية توحيداً للصوف حول الفاتيكان؛ والأمراء المحليين في غايت ونابولي وأمالفي وسالرنه وقابرو وبينيفانت، المهتمين بإنقاذ استقلالهم، مهما كلف الأمر؛ وإمبراطور الشرق العازم على استرداد مواقعه؛ والأغلبية الذين بدؤوا يتأخرون، لكنهم كانوا دائماً مصممين على الاحتفاظ بفتحاتهم، وتوسيعها قدر الإمكان. ومن هنا نجم نشاط معقد جداً، فكانت الأحلاف تعقد، متجاوزة حدود الإيمان، وكانت لعبة محيرة شارفت الفوضى، وانتهت إلى أعمال عنف كثيرة وتخريبات لا تحصى. غير أن الوضع كان مغايراً كثيراً في جنوب وادي كراتي وشماله. فوجب التمييز بوضوح بين مظهري القضية والعمليات.

ولم يكن الأغلبية يخوضون بصورة رسمية عملية فتح منظمة ومتفق عليها إلا في بلاد قلورية وناحية طارانت، حيث احتلوا سبرينه Santa Severina ومتية Amantea. وكان أسطولهم ينفذ بسهولة إلى بحر الأدرياتيك من طارانت. ومن المحتمل أن تكون عمارة أغلبية قد هاجمت كوماتشيو (Comacchio) في أغسطس 875، وكانت في طريق

(1) بخصوص الأحداث الموالية، المصادر الرئيسية هي: ERCHENPERT *Historia Longobardorum*, dans *Regesta Pontificum* (رقم 3008, 3012, 3062, 3081, 3088, 3090, إقصاء الأناض من الدين)؛ ورسائل 3091 - 3098 (تبحث في العرب وحلفائهم في كمبريا)؛ ورسائل 3099, 3238, 3281, 3307 - 3309, 3321, 3343, 3346, 3378 (تبحث في التبرقة الواجب منحها لأناض، بشرط قطع علاقته بإغاريين)؛ ورسالة 3382 (تبحث في العرب والتمصاري الكفرة)، وانظر أيضاً رسائل Jean VIII في R.G.F.S., ج 7, 473 - 479، الموجهة إلى الملك شارل الأصغر وإلى أساقفة بلاد الغول. ولم تهتم المصادر العربية إلا بقلورية. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 60؛ وابن حنباري، البيان، ج 1، 120.

وأهم الدراسات بحث Storia, AMARI, ج 1، 576 - 605، وج 2، 190 - 195؛ وكللك J. GAY (110-162). *L'Italie Méridionale*. وانظر أيضاً:

A. VOOT, *Basile 1er*, 329-337. - L. DUCHESNE, *Les Premiers temps de l'Etat pontifical*, pp. 265-269. - A. LEWIS, *Naval Power*, pp. 138-140. - C. MANFRONI, *Storia della Marina italiana*, pp. 57-59. - Fred E. ENGREN, *Pope John the eight and the Arabs*, dans *Speculum*, XX, 1945, pp. 318-330. - A. FLICHE, *Les origines de l'action de la papauté vis-à-vis de la Croisade*, dans *Rev. d'Hist. Ecclésiastique*, XXXIV, 1938, 4^e tr., pp. 765-775. - H. GRÉGOIRE, *La carrière du premier Nicéphore Phocas*, dans *Hommage à St. Kyriakidis*, 1953, pp. 232-254. - OSTROGORSKY, *Histoire de l'Etat Byzantin*, pp. 265-266 et 283.

العودة من عملية قادتها حتى داخل خليج البندقية، وفي نفس الفترة تقريباً، استأنفت الإغارات برّاً. وعاد جيش طارانت إلى الهجوم، فقام بالدور الذي كانت تلعبه باري في الماضي، وقد دعمته أشلاء الجيوش الفاشلة أمام سالرنة، ويحتمل أن تكون قد انضمت إليه الحشود الجديدة التي بادر إبراهيم الثاني بتوجيهها من إفريقية. فقاد عثمان الغارة على بينيفانت وهجم ثلاث مرّات على الجيوش التي وجهها أدلكيس لملاقاته. وتمكّن بذلك، بعد أن عاث فساداً في ضواحي بينيفانت من فتح الطريق نحو وادي فلترن العالي، حيث تعرضت مدينتا تيليز وأليف لمحن جديدة، وكانت جيوش مضار قد أغارت عليهما قبل ذلك بربع قرن.

وكان الرهان يدور حول أبولي. ذلك أن اللمار المقيمين في هذه الناحية قد انزعجوا وتوجهوا نحو الروم، أي الوالي البيزنطي على أوطرانت خريغوار الذي فتحوا له أبواب باري. فبدأ الحكم الإمبراطوري في تلك المدينة بإلقاء القبض على الحاكم اللمبردي الذي نصبه أدلكيس بعد هزيمة سودان، وعلى أعيان المدينة الذين وجههم كرهائن إلى بيزنطة (25 ديسمبر 876). وعندئذ تقربت بينيفانت من طارنت، وتفاوض أدلكيس مع عثمان وأفرج عن قوّاد العرب الأسرى. وهزّزت بيزنطة من ناحيتها مواقعها في باري التي أصبحت مقرّاً للوالي خريغوار. وسيبقى بها حتى سنة 885 معزّزاً بحامية عتيقة، وسيحاول باستمرار توسيع نفوذه وحدود منطقته. فاستفاد حيثنّد من هذه العملية أساساً بازيل الأزل الذي ركّز جهوده بعد سقوط سرقوسة على شبه الجزيرة، حيث يمكن أن تنطلق منها عملية استرجاع الجنوب الإيطالي الذي أصبح في عداد البلاد المفقودة. فبذل مزيداً من الجهد والعزم لاسترجاع قلورية. وقد سبق أن رأينا كيف أحرز الأسطول بقيادة نصر الشامي انتصاراً باهرًا⁽¹⁾.

وفي نفس الوقت، أي في سنة 880 نزل جيش بيزنطي عتيدي في جنوب إيطاليا، فامتزجت الهجومات التمهيدية على صقلية - وقد ترك فيها نصر كما أسلفنا جنوداً وشلنديات - بالعمليات البحرية المعزّزة بالمعارك الجارية في شبه الجزيرة، وقد كان الجيش النازل في إيطاليا والمتركب من الجنود القادمين من المواقع الغربية مع حلفائهم الصرب والكروات، تحت إمرة القائد بروكوب، وفيالق تراقيا ومقدونيا بقيادة الأسطرا طيفوس ليون أبوستيوس، يعدّ حسب تقديرات J. Gay «ما بين 35000 و 36000

(1) انظر ص 557 و 559 من هذا الكتاب.

رجل، بغض النظر عن الصقالة⁽¹⁾. لكن الأفارقة لم يتمكنوا من الحصول على إمدادات. وقد هزمت العمارة البيزنطية قرب مكان يحمل اسم «الأعمدة»، ويُعرف عمومًا برأس Stilo، أسطولاً قدم للنجدة من إفريقية. وكان الجيش البيزنطي ينتقل على طول السواحل، فتمكن بذلك من استرجاع أغلب جزء من قلورية، وكذلك بلاد لونغو باردي باكملها وجنوب أبولي حتى ضواحي طارانت التي كانت الهدف الرئيسي من العملية. فحوصرت من جهة البحر، وهاجمها جيش عرمرم من جهة البر، فاستسلمت طارانت بدورها، بعد مقاومة مستميتة وخاض القائد الأعلى Procope معركة أولى على مسافة قصيرة من المدينة، وكان يقود مسيرة الجيش وفيما يبدو، لم يسأله زميله ليون أبوستيوس. فشن هجوماً عنيفاً. واغتصب القلعة عنوة، واسترق المدافعين عنها. وساند العمليات أسطول نصر. فتمكن بذلك من العودة إلى بيزنطة محملاً بالأسرى والغنيمة. وهكذا، نجحت الخطة التي وضعها قادة الروم نجاحاً تاماً. ولا بد أن سقوط طارانت قد جد في آخر سنة 880، ف قضى عملياً وبصورة نهائية على جهود الفتح التي استمر في بذلها الأغلبة منذ عقود عديدة. وبداية من ذلك التاريخ، تضرر وضع الأغلبة الداخلي من جراء المجاعة والانقراضات⁽²⁾. فلم يتبق لهم في البر إلا ثلاثة حصون حمتها مواقعها، وهي سبرينة Santa Severina ومتية Amantea وطبرينة Tropea.

ولم يخفف بازيل الأول من الضغط وركز منذئذ جهوده على القلاع الثلاث. وعاد ليون أبوستيوس إلى بيزنطة حوالي سنة 882 أو 883. فاتهم بالخيانة، نظراً إلى سيرته المتسببة في موت بروكوب، وحكم عليه بالنفي. فعوضه قيصر بيزنطة بالحاكم إتيان ماكستتيوس (Etienne Maxentios) الموجه إلى إيطاليا مع جيش جديد متركب من جنود مواقع تراقيا ومقدونيا وكبادوس وكرسانيون ورغم قيمة الجنود، فقد هزم أمام متية. ثم هجم على سبرينة وهزم شر هزيمة.

فاتهم بالعجز وأمر بالعودة وعوض في سنة 885 بقائد ذائع الصيت هو نقفور ففاس القديم⁽³⁾. وسيرتقي حفيده إلى عرش بيزنطة بنفس الاسم. ونزل نقفور ففاس بقسم من

(1) *L'Italie Méridionale...*, p. 113. وانظر أيضاً Henri GRÉGOIRE (Le Camière du premier Nicéphore), عدد فيه المؤلف مختلف المراكز التي قدمت جيوشاً.

(2) انظر ص 323 وما يليها.

(3) توجد أخبار عن نقفور ففاس في التآليف المشار إليها آنفاً (انظر ص 579، الملحوظة رقم 1)، لكن البحث =

الجيش المخصصة لآسيا الصغرى، وقد انتهت من إحراز الانتصارات الحاسمة التي أسهم فيها هذا القائد، وتم له ذلك في الفترة الممتدة من 872 إلى 883، على البوليسيين (Pauliciens) وكذلك على العرب في جبهات طوروس والفراة. وكان بازيل الأول قد خلص نسيباً من الشرق، فوجه ثلاثة أفواج متتالية من أحسن الجنود إلى الهيجاء في جنوب إيطاليا، فتمكن بذلك من التأثير بوزن قواته كلها على الجبهة الغربية. وفي نفس الفترة، كانت بلرم القاعدة الرئيسية للقوة الأغلبية في قلب العمليات بالذات، وصارت فريسة للتناحر والفوضى، وقد بدأ أمير القيروان يفقد صوابه بصورة جدية. وكان نقفور فقااس قائلاً بارعاً وسياسياً ماهراً، فاستفاد من الوضع استفادة كاملة. وشن هجماته في كل مكان بصورة مظفرة، بمساعدة البوليسيين الشجعان⁽¹⁾، المنضمين منذ ذلك الوقت إلى الدين القويم والمتخلين نهائياً عن حريهم المقدسة التي شهروها على

= الأساسي هو تأليف H. GRÉGOIRE (La Carrière du premier Nicéphore Phocas, dans *Hommage à St.*) (Kyriakidis, 1953, p. 232-254).

وعلافاً للرأي المعمول به عامة والذي نشره VASILJEV، فإن H. GRÉGOIRE لا يضع حملات نقفور فقااس في تاليقي (Cilicia) في اتجاه طرسوس وأدانة، في آخر حياته، في بداية القرن العاشر، بل قبل أن يخرج إلى قلورية سنة 885. وذكر أنها من مغامرات الشباب. وبداية من هذه النظرية الأساسية، حاول تصنيف حياة نقفور فقااس. فكتب في خصوص حصار متية، أنه «اتصل برسالة من ليون السادس يعلمه فيها بموت أبيه بازيل الأول». وأضاف قائلاً إنها تضمنت هودته إلى القسطنطينية. فعمل بهذه الدعوة «بعد قليل من فتحه للمدينة، إذ لا شيء يسمح أن نفترض استمرار إقامته في قلورية سنة 887 والسنوات الموالية، لأن قسطنطين والقائد الأعلى سميتيكوس (Symptakia) بإشرا أنذاك قيادته لكل مواقع الغرب» (المرجع المذكور، ص 244). وقد قاتل نقفور فقااس لا محالة في بلغاريا سنة 894 بصفتها «خادماً للشول (Scholes)»، وكانت غلبة خلف فيها أندري السيني (Le Scythe)، ومات بعد مدة قليلة بين سنة 894 وسنة 896. واعتبر H. GRÉGOIRE الأخبار المتعلقة بقياده على قيد الحياة بعد هذا التاريخ، أخباراً من صنف الرواية.

(1) غالباً ما اعتبر البوليسيون قوماً دانوا ببلعة مانوية (انظر مثلاً J. GAY, *L'Italie Méridionale...*, p. 133). والواقع أن القضية التي أثارها متقدمتهم على جانب من التقيد. فقد كانت هذه القضية من سنة 1963 إلى سنة 1965، محل بحث جماعي بإشراف P. LEMERLE، بشعبة التاريخ البيزنطي في المدرسة التطبيقية للدراسات العالية في جامعة الصوريون. و«يحتمل أن تنشر نتائج هذا البحث الجماعي في كتاب». وفي انتظار ذلك، وهو أمر مرغوب فيه جداً، يمكن الاطلاع على تقرير P. LEMERLE، إذ تطرق إلى المخطوط الكبرى لهذا البحث، قال «بقي المضمون وأصل الديانة (أو «البدعة») الخاصة، البوليسية على جانب من الغموض، بسبب مخبرينا الذين دافعوا بدون هواده عن الدين القويم بغير تمييز، وهجروا حتى عن محاولة تفهم هذه البلعة التي نسبوها بسهولة لكن خطأ إلى المانوية».

(Ecole Pratique des Hautes Etudes, IV^e section, Sciences historiques et philologiques.)

. (Annuaire, 1964, Paris, p. 214)

المملكة. فأشرف بنفسه على محاصرة سيرينة، ووجه على السفح الآخر من جبال قلورية كوكبة لاقتحام متية *Amantea* و *Tropea*. وفقدت بذلك الحاميات الإفريقية معنوياتها، إذ لم تكن تعتمد على أية نجدة، نظرًا إلى الظروف السائدة في بلرم، وفضلت التفاوض على الاستسلام. وبفضل الاتفاقات المبرمة، تمكنت من العودة إلى صقلية. فعوضتها حاميات بيزنطية في جميع المواقع، وتدعمت الانتصارات على الأفارقة بانتصارات أخرى، وقد تمت بفضل حملة عسكرية ونفسانية بارعة على اللمبار وشمال قلورية. وهكذا، لما دعي نقفور فقامس للحضور بالشرق، ويحتمل أن ذلك قد جد في بداية حكم ليون السادس تمامًا (886 - 912)، فلم يبق للأغالبية أي موقع جنوب إيطاليا. فلا النصر في ميلانو (888/275 - 889)، ولا المحاولات الموالية، ولا حملة أبي العباس عبد الله أتاحت لهم فيما بعد، الإقامة بها بصورة دائمة، كما أسلفنا. وكان الوضع شمال وادي كراتي مغايّرًا وأكثر تعقيدًا في نفس الوقت.

وقد تطورت المعطيات السياسية للقضية تطورًا كبيرًا بعد موت لويس الثاني (12 أوت 875). ولم يعد الكارولنجيون يهتمون بقضايا جنوب إيطاليا، رغم النداءات المستمرة القلقة للبابا يوحنا الثامن (872 - 878) الذي ورث هو نفسه المشاريع، وربما طموحات لويس الثاني السياسية وطرق عمله. ففي النواحي التي تزايد فيها نشاطه، أي في كمبرانيا وفي الدول اللمباردية، لم يكن الأغالبية يعملون بأية سياسة للفتح المنظم، ولم تكن تمثل الأفارقة سوى بعض الجماعات التي كانت بلا شك تجد تأييدًا في بلادها الأصلية حسب الظروف، بما في ذلك التأييد لدى السلطة، لكنها عملت إما لحسابها الخاص، أو بوصفها متحالفة مع الأمراء المحليين ومتعاونة معهم. وقد كان هؤلاء الأمراء مهددين فعلاً في استقلالهم بسبب ما سلكته البابوية من سياسة، فلم يترددوا في عقد أحلاف باهظة الثمن مورطة، عمل الفاتيكان على التشهير بها دائماً باسم الدين. فأنجر عن ذلك وضع معقد جدًّا، وامتزجت فيه الأوامر باسم الله، بالجرم والإقصاء عن المسيحية، والدسائس، والعنف، والغدر، والحروب، والحراق، والنهب، والتخريب. وكان هذا الوضع يرجع أكثر لسياسة جنوب إيطاليا الداخلية في الربع الأخير من القرن التاسع، منه لسياسة الأغالبية في الخارج. وقد اكتسى صمت المصادر العربية لا محالة دلالة بليغة إذ كانت هذه المصادر تجهل تمامًا «تواريخ» الجماعات ومغامراتها، وقد عملت هذه الجماعات باتفاق متفاوت مع الأمراء المتقاسمين لجنوب إيطاليا، ورفضت المصادر في الجملة إدراجها ضمن التأريخ الرسمي للدولة الحاكمة في

القيروان. فلن نطيل القول في شأنها بدورنا أكثر مما يجب.

فبعد دخول الروم إلى باري، تخوف رؤساء مختلف الدول المتقاسمة لجنوب إيطاليا، من مشاريع بيزنطة والبابوية، إذ كانت خطيرة على استقلالهم، فاجتمعوا قبل كل شيء بإضعاف أعدائهم وذلك بحملهم على التناحر - وكان ذلك الموقف قاعدة دائمة أساسية في سياستهم - وتقربوا من المسلمين، وأبرموا معهم اتفاقات. فأوفقت نابولي علاقاتها مع بلرم والقيروان، واقتضت أثرها في ذلك غايت وأمالفي وسالرنه وأسقف قابو وأمير بينيفانت. فاستفحل طبعاً الخطر المحقق بالدولة البابوية التي واجهت بمفردها الجهاد. ولا شك أن جماعات من إفريقية خرجت من صقلية، وظهرت في دولة البابا من جديد. وبدا الوضع خطيراً قطعاً في نظر يوحنا الثامن، كما كان سنة 845. فاختر حليفه منذ يوم 25 ديسمبر 875، وتوج شارل الأصلع امبراطوراً، لكنه لم يتوصل إلى حمله مباشرة على الاهتمام بشؤون إيطاليا. فوجب عليه الاقتصار على المناورات والضغط والتهديدات لإبعاد الأتراء الإيطاليين عن التحالف مع العرب، وقد وُفق توفيقاً جزئياً في ذلك. واستمر في نفس الوقت في توجيه نداءاته إلى الكارولنجيين حتى يتدخلوا بجيشهم، وللتأثير عليهم لم يستنكف من استعمال أصناف المبالغات البلاغية. فكتب يقول: «انقض العرب على الأرض كالجراد، ولوصف فظائعهم، ينبغي أن يكون عدد الألسنة مساوياً لعدد أوراق أشجار البلاد»⁽¹⁾. وإذا ما صدقناه، فقد تجاوزت الغارات العربية كل وصف. قال في رسالة وجهها إلى شارل الأصلع، وكانت مؤرخة في ديسمبر 876: «كانت أمة المؤمنين محل تقتيل مستمر. فمن نجوا من السيف أو النار، ذاقوا المرار والنهب، واسترقوا، وشردوا دائماً، وخرت المدن والحصون والقرى التي هجرها سكانها، وشتت الأساقفة فلم يجدوا ملجأ إلا في معابد روما». وبعد أن أضاف أن أسقفياتهم صارت مخايب للدواب، ختم رسالته بقوله: «وهكذا، أيها الإمبراطور العزيز جداً، لقد وصل السيف حتى إلى أعماق أرواحنا، فتصدق في يوم الآلام هذا: «سعد العاقرون الذين لم ينجبوا»⁽²⁾. وكتب من جديد إلى الإمبراطور بعد ثلاثة أشهر، في فبراير 877، وأخبره بهجوم جحافل العرب على كمبانيا، وعبورها أنيان (Aniene) وهو راقد روافد نهر التير، ونهبوا سايبنة (Sabine) وبدووا يظهرهم من جديد قرب أسوار روما⁽³⁾.

(1) ذكر هذه الرسالة (Storia, I, 588) AMARI نقلاً عن (Sacro Santa Condilia, IX, 1) LABBE.

(2) R.G.F. Scriptores, VII, 470-471.

(3) R.G.F. Scriptores, VII, 473.

ووجه رسالة أخرى في مارس 877، إلى أساقفة بلاد الغول، تدعوهم إلى الضغط على الإمبراطور حتى يبادر بإرسال الجيوش. وعاد البابا إلى موضوع الغارات التي شنها «الأغارانس» (أمة الصحراء) وفجورهم وشركتهم وأتباعهم من أهل البلاد⁽¹⁾.

وإذا ما صدقنا حرفيًا تذاكرات يوحنا الثامن الذي ترك لنا عددًا كبيرًا من الرسائل، فمن السهل الظن أن وسط إيطاليا الذي أبيح للعرب، قد نزلت به كارثة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. لكن لم يقع شيء من ذلك. فمن البديهي أنه تم تهويل الخطر بصورة متناهية⁽²⁾. ولا شك أن جماعات الأفارقة خاضت عمليات واسعة النطاق جسورة للنهب، بفضل ما تمتعت به في البلاد من مساعدات، وقد بثت بدون أي شك الرعب والمصائب في طريقها. فلم تكن تشدها اعتبارات دينية، ولذا، فقد تجاسرت واستولت على الثروات في أماكنها، تعني في الأديرة - حيث كانت تصنف الوثائق التاريخية - وفي أملاك الكنيسة المتمتعة دومًا وأبدًا بمناعة معينة. وكانت هذه الجماعات قليلة العدد إلى حد بعيد، وكانت غير منظمة من جهة أخرى، ولم تكن ترمي كذلك إلى أية عملية فتح، ولم تكن تشكل أولًا وبالذات خطرًا سياسيًا جديًا.

لقد كان البابا يوحنا الثامن ألد أعدائهم. وكانت له دوافعه في ذلك، وقد اكتسبت صبغة روحية قطعًا، لكنها كانت لها أيضًا أسباب مادية وسياسية. فقد أبرمت جماعات إفريقية اتفاقات مع مختلف الأمراء، وغالبًا ما كانت تقاسمهم ما يحصل عليه القوم من غنائم، وقد هاجمت خاصة أملاك الكنيسة. وتحالفت هذه الجماعات من ناحية أخرى

(1) *R.G.F., Scriptores*, VII, 476. ولخصت هذه الرسالة أيضًا في JAFFÉ (Regesta Pontificum, n° 3081).

(2) هذا رأي AMARI (Storia, I, 558-589) فقد ذهب به الأمر إلى اتهام يوحنا الثامن صراحة بالكلب، فقال: (2) Parlando ai capitani di Basilio Macedone, che eran bizantini e vicini, non si potean dir

. (tante bugie

والملاحظ في هذا الصدد أن AMARI تأثر بوضوح في بحثه بعكس الكنيسة. وكان رأي J. GAY (L'Italie Méridionale, p. 118) أكثر تميزًا، فاعتبر أيضًا وجود جانب هام من الصور البلاغية في تذاكرات يوحنا الثامن. وخلافًا لذلك، كان M. BERZA مستعمدًا كل الاستعداد للثقة فيها بدون استثناء. فقال: «من اليسر علينا أن نعتبر اليوم أن قوة التوسع العربي بلغت متنهاها وأن الأمر لم يتعلق بخطة منظمة للفتح، لكنه كان ينبغي استظهار أناس ذلك العصر عما إذا كانوا يفكرون على ذلك النحو...» (Sur le voyage en France du Pape). (Jean VIII. dans la Revue Hist. du Sud-Est Européen, XVIII, 1941, p. 82).

ويمكن أن نجيب أن أناس ذلك الوقت كانوا يفكرون كذلك فعلاً، إذ أن أمراء جنوب إيطاليا استخدموا جماعات من الأفارقة، وقد أبدى يوحنا الثامن حقن عليهم، وأراد الأمراء حماية استقلالهم لاعتبارهم أن مصدر التهديد كان بيزنطة وروما أكثر من أية جهة أخرى.

مع الرؤساء المحليين وقدمت إليهم يد المساعدة، فغطت بذلك المعامح السياسية للبابوية. وقد فعل يوحنا الثامن كل ما أمكن فعله لفك عقدة هذه الأحلاف، فعرض الأموال، وفاوض، وسافر، وساعد على حيك المؤامرات، وعقد المجامع، وكال اللعنات، واستخدم سلاح الإقصاء عن الدين، واجتهد بغير حساب. وخلافاً للمبدأ القائل «بأن فارس الله لا يشارك إلا قليلاً جداً في الأمور الدنيوية»⁽¹⁾، فقد عمل على أن يكون موجه «الصلبية»، وحاول عبثاً فرض نفسه بوصفه باعث الوحدة. وكان ينتصر عامة في نقطة ليتحقق في غيرها. وقد أرادت سخرية القدر أن يدفع هو نفسه الجزية إلى العرب.

وفي ربيع 878، صار أسير لمبار (Lambert)، الذي من المفروض مبدئياً أن يكون تابعاً له. فلما أطلق سراحه، عزم على الرحيل إلى فرنسا بحرّاً، لأن الطرق البرية كانت غير آمنة آنذاك. وقبل القيام بهذه الرحلة، رضي بشراء السلم من أولئك الذين كانت حرفتهم خرقها حتى تسود أثناء غيابه. وفي نفس الوقت، كان العرش الملكي شاغراً في ذلك الحين، فتحوّل إلى بيزنطة طلباً للنجدة. ولا بد أن نداءاته قد ساهمت في عزم بازيل الأول على توجيه الأسطول إلى البحر التيريني، فانحصرت في آخر سنة (879)، عمارة صغيرة بقيادة غريغوار وتيوفيلكت والكونت ديوجان، في عرض نابولي، على الأفارقة. وفي العام الموالي، أحرز نصر نجاحاً كنا نحدثنا عنه آنفاً.

ونظراً إلى امتداد هذا النصر الباهر بالذات، فقد كان علامة خطيرة على الهزائم الفادحة للسياسة التي جسمها يوحنا الثامن، وقد وفق مؤقتاً في إبعاد نابولي عن التحالف مع العرب. ويليامز من يوحنا الثامن، قبض فعلاً الأسقف أتاناز على أخيه الدوق سرجيوس الثاني الذي ساء أن أقصي عن المجموعة الدينية المسيحية، ففقاً له عينيه، ثم وجهه إلى روما. فارتقى أتاناز الثاني إلى مرتبة أسقف ودوق نابولي مكانه، فعمل أول الأمر بسياسة البابا، لكن ادعاءات بيزنطة أزعمته، إذ عبرت بعد انتصار نصر وعن عزمها

(1) ورد هذا المبدأ برسالة جيلاز الأول (492 - 496)، وقد ذكره كثيراً القانونيون والجدليون، ويمكن أن يراجع بشأنه *Les origines de l'action de la papauté en vue de la Croisade, dans la Revue A. FUCHS* (d'*Histoire Ecclesiastique*, XXXIV, 1938, 4^e tr., pp. 765-766).

وقد تعرض المؤلف للتطور الذي أدى للبابوية إلى الدعوة إلى الحرب الصليبية، وتحدث عن عمل يوحنا الثامن، متعلّماً إلى القول إن هذا البابا لم يفكر في أي وقت من الأوقات، في إمكانية تعرض الإمبراطور في القيام بواجب حماية المسيحية (المرجع المذكور، ص 769). والحقيقة أن يوحنا الثامن لم يفك يذكر الإمبراطور بواجبه. لكن الحقيقة أيضاً - حيث إن نداءه لم يسمع - أنه نشط في خوض العمل السياسي، فكان روح الكفاح.

على إعادة السيطرة الملكية على كمبانيا، فعاد إلى العمل بسياسة سرجيوس الثاني. واستخدم مساعدين من إفريقية، ونصّبهم بأسفل جبل الفيسوف (Vésuve). واقتضت أساليب نفس الطريق. واستنجد كونت قابو بندونولف (Pandonolf de Capoue) أيضًا، وقد حارب جيروانه من اللمبار، بمرتزقة من العرب، فاستأنفت الغارات شمال كراتي، سنة 880، بينما كانت جيوش بيزنطة بصدد الحصول على انتصارات حاسمة بناحيتهما، فاستأنف يوحنا الثامن رحلاته من جديد، وفافوض، وحاول إصلاح الأمور. فعقد مجمعا في مارس، ولما ملّ الأمر، أقصى عن المجموعة المسيحية في إبريل 881 الأسقف أتنااز الثاني، دوق نابولي. وقد تنازع هذا الدوق في الأثناء مع أعوانه الأفارقة الذين تزايد إقدامهم، فتجاسروا فعلاً على الإغارة على ضواحي نابولي، ولعلمهم فكروا في الاستيلاء على المدينة فعاد أتنااز الثاني عندئذ إلى حظيرة الكنيسة، وقد وعد يوحنا الثامن بالصفح، «والزم بتوجيه جانب من القواد العرب إلى روما، وقتل الباقي خنقا»⁽¹⁾. فوفى الأسقف دوق نابولي بوعده. واستنجد بأعداء الأس، أي بأمراء اللمبار وأمير سالرنة وطرّد الأفارقة من خليج نابولي، فلهجوا إلى جنوب سالرنة، في أغريبولي (Agripoli)، واستخدموها عريناً جديداً - ويمكن تأريخ الأحداث في خريف سنة 882 - وبعد أشهر من ذلك، اغتيل يوحنا الثامن في 15 ديسمبر 882.

وبعد مدة قصيرة من موت يوحنا الثامن، احتلت جماعات أخرى من الأفارقة البقاع العالية المشرفة على الضفة اليمنى من مصب نهر غريغليانو (Garigliano) الدال على المجرى السفلي لنهر ليري (Liri) ولم يتم طردهم منها إلا عام 915. وقد استدعاهم أيضًا أول الأمر، الرئيس المحلي لإمارة ثارت على البابا، وكان الحاكم الأول في غايت المدعو دوسيليبس (Docillibis). وقد أشرف إشرافاً تقليدياً على أملاك البابا المحيطة بمدينة غايت الحرة. وفي نفس الوقت، ووقاية لمصالحه، أبرم اتفاقات مع الأفارقة. وقد حرّمه يوحنا الثامن من إدارة أملاك البابوية عقاباً له، وكلف بها خصمه في قابو، التابع المخلص بندونولف. فاستنجد دوسيليبس عند ذلك بجمع من الأفارقة، ونصّبهم بفوندي (Fondi) وترايكت (Traecte)، ومنها شنت الغارات المعتادة. فحمل يوحنا الثامن على التفاوض. وسلم فوندي وترايكت إلى دوسيليبس. وحصل هذا القائد مقابل ذلك من ناحيته وبعد مصاعب متعددة، على أن يغادر آخر الأمر مساعده الأفارقة

فوندي، وقد استنجد بهم، وذهبوا للاستقرار جنوباً، قرب مصب نهر غريغليانو.
وبالإضافة إلى أغريولي ونهر غريغليانو، أقام الأفارقة معسكراً محصناً في قلب شبه الجزيرة بالذات، في سبينو (Sepino) ومن هنا شاركوا في نزاعات أمراء اللمبار تارة، وأقدموا طوراً على غارات ناجحة. وفي سنة 881 أضرمت النار في مدينتي إيزرنا (Isernia) ويوجانو (Bujano). وحل في سنة 882 دور الدير الكبير للبندكتان، وهو دير القديس فانسان دي فولترن (Vincent de Vulture)، فأغاروا عليه. وبقي مهملاً ثلاثين سنة تقريباً. أما التخريب الذي خلف أحلك ذكرى، فهو ذلك الذي لحق دير جبل كسينو بلا منازع. ثم جاء دور دير القديس بنونا (Benoit) في سبتمبر 883، فتحول إلى رماد. وبعد شهور قليلة، في آخر أكتوبر أو في بداية نوفمبر، هلك جميع رهبان دير القديس المخلص في الهجوم الثاني، لما حوصروا بغتة، وكانوا ملتجئين القسّ يرثاء (Berthaire). ولم ترفع أنقاض الديرين التابعين لفرقة البندكتان إلا في القرن العاشر.

وفي سنة 886، استنجدت سبرينة بأغريولي وغريغليانو، فأمدتها بالنجدة، وقد حاصرها تقفور فقامس. وبعد أن فقد الأغال قلوبية، عادت هذه الإمدادات إلى معسكراتها. وواصلت غريغليانو مساندة غايت. وأمدت أغريولي من ناحيتها، أتاناز الثاني بالأعوان، فاستفاد منهم وتفوق مؤقتاً في النزاع الطويل القائم بين أهل نابولي واللمبار، للسيطرة على ليابوري (Liburie) وسهل فولترن. وبالطبع، تواصلت أعمال السلب خلال الخصومات والأحلاف المؤقتة. وكانت الفوضى سائدة جنوب إيطاليا، والمعارك غامضة. وفي سنة 888، كان من جهة البيزنطيون والنابوليتان والأفارقة حلفاء الأسقف الدوق أتاناز الثاني، يقاتلون من جهة أخرى، أتينولف (Atenolf) قابو الذي أيد أيون (Aion) بينفانت وأعوان أفارقة آخرون.

وكان هؤلاء الأعوان الأفارقة تارةً يطردون ويمتهنون، ويستنجد بهم طوراً. وأبرز مثال على ذلك، وضع جالية غريغليانو. فقد حاول غي دي صبولات سنة 887 إخراج هذه الجالية من معسكرها دون جدوى. وعاد إلى بذل نفس المحاولة في نفس السنة حاكم باري البيزنطي تيوفيلانكت، مع جيش صغير. فهزم وأجبر على التقهقر. وما لبث أن طرد من باري، وقد طرده أيون دي بينفانت الذي جند أعواناً أفارقة محافظة على المدينة، فساعدوه على هزم البطريق قسطنطين الذي وجهته بيزنطة مع جيش عتيد لاسترجاع الموقع. وظهر من جديد الأفارقة المقيمون في غريغليانو سنة 903. فتغلّبوا على النصاري القادمين لطردهم، وتم ذلك على ضفاف النهر. وقتلوا أهل قابو سنة

905، بعد التحالف مع أهل نابولي. وبعد مدة قليلة، نجح أنينولف قابو في فصل نابولي عن التحالف مع إفريقية. فحاولت عند ذلك جامعة تحالف فيها المبار وأهل نابولي وأماغي الانتصار من جديد على معسكر غريغليانو. فساعد أهل غايت جالية غريغليانو، فانحصرت الجالية مرة أخرى. وعاد السلب. وظهرت جماعات الأفارقة من جديد وبلغوا ضواحي روما. ولم يتوصل تحالف جميع النصارى إلى زيادة الجالية بمساعدة بيزنطة، إلا سنة 915.

وهكذا، ارتبطت جماعات المغامرين الأفارقة أوثق الارتباط بالسياسة، أو بالأحرى بالفوضى التي اتّصف بها جنوب إيطاليا في آخر القرن التاسع. فقد كان هؤلاء المغامرون الأشخاص المقدامون مرغوباً فيهم ومكروهين في آن واحد، فكانوا تارة أعواناً نفيسين، وطوراً لصوصاً مخيفين. وكانوا قليلي العدد جداً، فلم يشكلوا خطراً جدياً للاحتلال، ولم يتمكنوا من انتزاع أية مدينة، ولا تأسيس أي دولة، مهما كانت صغيرة. وقد تحصنوا بمعسكراتهم، ولم يخرجوا منها إلا لمرض خدماتهم، أو للقيام بسلبٍ عظيمٍ مثمر. وقد اندمجوا في متاهة الفوضى السائدة في إيطاليا الجنوبية في نهاية القرن التاسع، وبسببهم استنفذت دون منازع التخريبات الناجمة عن النزاعات الداخلية المستمرة، وكانوا من المارقين، فلم يحترموا حتى المعابد ورجال الدين الذين وصفوهم لنا في تواريخهم، أما هؤلاء، فلم يتركوا لنا أي كتاب يحكي «أيامهم»، ولا حتى قصيداً مثل أيام بني هلال.

حملة إبراهيم الثاني (289/902) :

الواقع أن المد الزاحف من سواحل إفريقية على صقلية ومن هناك على البلاد المجاورة كل المجاورة، كان في آخر مطافه. فلم يعد يحمله الدافع. غير أنه سيحاول في هجمة أخيرة عنيفة ليست موفقة دائماً، ابتلاع قلورية من جديد بعد أن خرج منها. ويبدو أن إبراهيم الثاني قد حقق على موقف ابنه الذي جلا عن شبه الجزيرة بعد انتصاره في رجيو. وقد ذكر أنه قال ما يلي: «هذا الرجل فسد. فلم يشبه أمه ولا أباه. فلو كان حقاً من دمي، لقضى بالسيف على كل النصارى. فاذهبوا وآتونى به عاجلاً، فلن يبلغ النهاية في هذا الأمر سوى»⁽¹⁾. وكان Jean Diacre شاهد عيان للأحداث، فروى

(1) Degener iste, degener matris, non patris. Si mei sanguinis proles fuisset, nullis christianis = mucro pepercerat eius. Ite, ite inquam, quanto cius et eum ad me redire compellite, quoniam

الأخبار دون شك لأنها شاعت في إيطاليا، وتعلقت بنزول الأمير المخيف وبنوابه. وسواء قال الأمير ذلك أم لا، فهي أقوال مطابقة كل المطابقة لنفسه، وتعكس جيدًا حالته النفسية ومشاريعه بخصوص الفتوحات الكبرى. وسنرى أن هذا الهدف النهائي تمثل فعلاً في فتح بيزنطة بالذات.

وقد خرج إبراهيم الثاني من نوبة في 6 رجب (16 يونيو 902)، كما أثبتنا ذلك⁽¹⁾، ونزل في طرابنش كما يحتمل، في الثامن أو التاسع من نفس الشهر. وقضى هناك، كما قال النويري⁽²⁾، تسعة عشر يومًا لتوزيع الأرزاق على الجنود، ولتنظيمهم أيضًا. وبلا شك، تأهبًا للصدامات التي كانت تنتظرهم. وبلغ بلرم في 28 رجب/ 8 يوليو. وتوقف بها، في المدينة أو المعسكر المقام خارج أسوارها⁽³⁾، بعد أحد عشر يومًا⁽⁴⁾. وقضى تلك المدة في «رد المظالم»، ووزع أرزاقًا أخرى على القوات البرية والبحرية المحلية، فرفع بذلك عدد الجنود. ثم لما قدر أن الإعدادات صارت مرضية، وأن مؤخرته في حماية كافية بفضل السياسة الجديدة التي سنها قبل الرحيل عن إفريقية، وقد كانت قائمة على العدل ورد المظالم، بدأ الهجوم⁽⁵⁾ في 9 شعبان/ 19 يوليو، على

non ille, sed ego ad istud opus profectum sum: (Jean Diacre: Acta translationis sancti Severini, = dans M.N.D.I., 292).

(1) انظر ص 360 الملحوظة رقم 3. وقد أرخ *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV) *les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102 وصول إبراهيم الثاني إلى صقلية في مايو 6416 (أول سبتمبر 907 - 31 أوت 908). فأوضح AMARI (1, 104, note 1) *Storia*، II، أنه ينبغي تصحيح 6410 (أول سبتمبر 901 - 31 أغسطس 902)، وألغى اكتشاف النص اليوناني. وأرخ AMARI حسب *Chronique de Cambridge* وصول إبراهيم الثاني إلى صقلية في آخر مايو 902 (*Storia*, II, 99). ومن رأينا أن التاريخ الذي أثبتناه صمد أمام كل التصحيحات، فهو الأفضل.

(2) النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، 88.

(3) روى Jean Diacre أن إبراهيم الثاني استكشف من الدخول إلى بلرم ذاتها *Acta translationis Sancti Severini*. وغلافًا لذلك، قال النويري: «ثم رحل فدخل مدينة بلرم» (النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، 88).

(4) ذكر في «النهاية» (ج 2، 88) للنويري، 14 يومًا، لكن ينبغي تحديد تاريخ رحيل إبراهيم الثاني إلى طبرمين في 12 شعبان/ 22 يوليو، غير أن المؤرخ أرخ هذا الخروج في 9 شعبان/ 19 يوليو، فرأينا لذلك أن نقوم بما يجب من تصحيح. وذكر AMARI (سبع) بدل (تسع)، فذكر تاريخ 17 يوليو (*Storia*, II, 99, note 4).

(5) اتفرد ابن الأثير برواية هذا الخبر، فقال إن إبراهيم الثاني فتح مدينة اسمها يريطون، قبل أن يتوجه إلى طبرمين. وأرخ ابن الأثير هذا الحدث في نهاية رجب 289/ 10 يوليو 902 (الكامل، ج 6، 5). فإن صح هذا الخبر، وهذا أمر مشكوك فيه AMARI، فإن يريطون لا يمكن إلا أن تكون مدينة ثائرة قريبًا من بلرم.

طبرمين عاصمة آخر ما ملكه الروم في صقلية.

لقد كانت طبرمين مدينة عظيمة مزدهرة جيدة التحصين بفضل موقعها المنيع. وصارت الهدف الرئيسي لجميع الحملات منذ أن فتحت سرقوسة، فوفقت دائماً في المقاومة التي أبدتها. ودافع البطريق قسطنطين عن المدينة بمساعدة ميشال شركطوص (Charactos) وأوسطاش (Bustache) قائد جيوش المواقع البحرية⁽¹⁾. ولا شك أن المدافعين عن المدينة كانوا على علم من التهديد المحدق بها، فاتخذوا الاحتياطات الضرورية لذلك. لكن لا يبدو أن ليون السادس اعتبر ضرورياً توجيه إمدادات جديدة إليها، وقد كان مشغولاً بتشديد مبانٍ دينية، إذ قد برهن هذا الموقع عن طابعه المنيع، متحدياً كل الهجومات. وفي نطاق التعبئة المعنوية القائمة الذات، دعي إلى القلعة القديس إيلي، فقد بلغت شهرته في ذلك الوقت القسطنطينية. وروي أن الإمبراطور نفسه طلب منه الصلاة لفائدة المملكة. فمير هذا القديس المضيق، لتكريم رفات القديس بنكراس (Pancrace) في طبرمين بصورة مبدئية. والواقع أنه اتصل خاصة بالمسؤولين عن الدفاع عن المدينة، فعملوا على استشارته. فتصبح البطريق قسطنطين يفرض النظام والعفاف على جنوده، ومنعهم من مضايقة الرأي العام بفجورهم. وكرر التحريضات والإنذارات التي صارت طبعاً تنبؤات عند مؤلف ترجمته. وهكذا فقد تنبأ في قصر كريزون (Chryson) الذي استقبل فيه، بأن Brachimus (إبراهيم الثاني) سيجلس قريباً على السرير الذي جلس هو عليه، وأن حيطان هذا القصر «ستشهد كثيراً من وجوه المدينة يقتلون». وغادر القديس إيلي أخيراً طبرمين واتجه إلى أمالفي، رافقاً ثيابه حتى ركبتيه، كما قيل. وقد شرح لرفيقه دانيال - ويحتمل أن يكون دانيال قد ترجم له - أنه رأى سيولاً من الدم، وأضاف قائلاً: «سيتنصر الأغارليس ويهدمون المباني التي تشاهدها أمامك»⁽²⁾. ويمكن أن نستخلص من هذه التفاصيل أن ربح التفاوض لم تكن تهب على طبرمين، قبيل أن يقتحمها الأمير الرهيب، وقد بلغت شهرته المرعبة أسماع النصارى. وتذكر أن طبرمين قبلت كل من لجأ إليها من يلزم قبل ذلك بستين، ولم يكن يجهل اللاجئون شيئاً طبعاً من أسطورة إبراهيم الثاني، فلم يترددوا قطعاً في نشرها.

(1) *Vie de St. Elie*, عند DA COSTA-LOUILLET (Saints de Sicile...), Byzantion في المجلد 29 و 30, (1959 - 1960), ص 105. ويحتمل أن البطريق قسطنطين سمي أيضاً كراملوس (Caramalos). وقد عرف أحياناً بهذا الاسم. انظر AMARI (Skoria), ج 2, 100, الملحوظة 1.

(2) *Vie de St. Elie*, المرجع المذكور، ص 105.

ويدل أن يحتوي المدافعون عن المدينة بأسوارهم التي قهرت مرارًا المغيرين في الماضي، قبلوا بمواجهة جيوشه في أرض منبسطة. وقد جد القتال بأقصى العنف من الجانبين. وهلك الكثير من الجهتين، وبلغ عدد الجرحى في صفوف الأفارقة حدًا جعلهم يفكرون في وقف القتال. فاخلى إبراهيم الثاني في خيمته عند الظهر. وجاءه منجمه إسماعيل بن يوسف الطلاء المنجم، وأخبره بأن حساباته دلت على أن الأمير سيفتح المدينة بعد قليل، وكان الأمير نفسه عارفاً بالتنجيم، فنظر بدوره في الطالع، واقتنع بأن منجمه كان صادقاً⁽¹⁾. فعاد فوراً إلى ساحة الوغى. وتلا أحد القراء الآية: ﴿إِذْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾⁽²⁾. وكانت أولى آيات سورة النصر. وبهذه الصورة، علم الجيش برسالة النجوم، خاصة وأن إيمانه بدأ يتضاءل. ثم طلب الأمير من القارئ تلاوة ما يلي: ﴿هَٰذَا خِصْمَانِ اخْتَصِمَا فِي رَيْبِهِمَا فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾⁽³⁾. ويعد تلاوة هذه الآية، قال إبراهيم الثاني: «يا الله! اختصم إليك والمشركون». ثم حمل بنفسه على العدو رفقة «حماة العسكر وأهل البصائر بنيات صادقة»⁽⁴⁾. فدحرجت صفوف العدو أمام هذه الحملة العنيفة. ودب فيه الانهزام بسرعة. ولحق جيش إفريقية بالفارين دون هراة في الجبال والأودية. وقد نجا من كان أكثر حظاً على المراكب. وكان من بينهم قواد الروم بلا شك. ولجأ آخرون إلى المدينة. فلاحقهم جنود إبراهيم الثاني ودخلوها معهم. ولم يبق إلا فتح القلعة حيث اعتصم بها بعضهم. فاكشفت طريق تسمح لرجال أشداء يستندون إلى أيديهم وأرجلهم بالدخول إليها. فرمى إبراهيم الثاني بالجنود السود، فدخلوها صائحين: «الله أكبر». وتم هذا الأمر يوم الأحد في 22 شعبان 289 / أو أغسطس

(1) أورد الزبيدي هذه التفاصيل في «طبقات النحويين»، ص 263 هـ 264. وقد دعي الأمير إبراهيم بن الأغلب. فأدى ذلك بالمحقق (ص 263، الملحوظة 3) إلى الخلط، حيث التبس عليه الأمر، فحسب إبراهيم الأول، وذكر أنه مات سنة 811/196 - 812، اعتماداً على ما قال ابن خلدون.

(2) سورة النصر، الآية 1.

(3) سورة الحج، الآية 19.

(4) التويري، النهاية (تحقيق G. REMIRO ج 2، 88). وتحدث «الكامل» لابن الأثير (ج 6، 6) عن «أهل البصائر» فقط. وكانت هذه العبارة الأخيرة مجالاً لتأويلات مختلفة.

والجدير بالملاحظة أن عبارة «أهل البصائر» معروفة جداً في اللغة الدينية الإسلامية خاصة في لغة التصوف. وتدل حسب القول المأثور، على الذين «يرون بنور الله». ولتذكر في هذا الصدد أن إبراهيم الثاني غادر إفريقية متزهداً، مرتدياً لباس الزهاد، وكان محاطاً فعلاً بأهل البصائر (انظر ص 346). ولتذكر أيضاً تقليده وتورعه من أولياء مملكته. فقد كانوا أهل البصائر المذكورين.

902⁽¹⁾. ولم يدون ابن عبد المنعم الحميري اسم الشاعر الذي أنشد قصيد النصر، فحيى فيه الأمير بلقب «إمام الهندي»، وطلب من الله قاتلاً: «وزاده عزاً وتمكيناً»⁽²⁾.

وقد اقتحمت المدينة عنوة «بلا عهد ولا عقد» للاستسلام، كما ذكر ابن عبد المنعم الحميري⁽³⁾، فأبيحت للتقتيل والحرق والنهب. وقتل المحاربون الذين وقعوا في الأسر، أما باقي الأسرى، فبيعوا أو وزعوا على الغالبين مع بقية الغنيمة. فحصل إسماعيل بن يوسف المنجم الذي تنبأ بفتح المدينة، على ثمانية عشر منهم⁽⁴⁾. وقد كان بنو عبد الصمد من جند ميلة⁽⁵⁾، ويحتمل أنهم قبضوا ستة آلاف دينار لاقتحامهم. فعرضوا على الأمير شراء إقطاع جرجنت بهذا المال، ويبدو أنه قبل بترضيهم دون أن يطلب دفع الثمن، فأدى ذلك فيما بعد إلى نشوب قضايا لا تنتهي، وساهم في الرفع من تعقيد وضع اكتسى غموضاً كبيراً⁽⁶⁾. وقد جدت أعمال فظيمة. وألح Jean Diacre النبوليطاني بالخصوص على ما حصل للأسقف بروكوب. فروى أن الأمير أحضره أمامه وعرض عليه أعظم المراتب إذا هو دخل في الإسلام، فيبقى على كل أهل طبرمين، ثم خاطبه قائلاً: «أيها

(1) أكدت جميع المصادر هذا التاريخ. انظر *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102). وانظر ص 590، الملحوظة رقم 1، وابن الأثير، الكامل، ج 6، 5 - 16 والتبري، النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، 188 وابن خلدون، المعبر، ج 4، 1435 والقاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 177 وابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 165 - 166، وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 1475/49 وكتاب الميوس، مخطوط، في سنة 289، ورقة 46 وظهر 47 (ترجم هذا المقال عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 221). وانظر أيضًا AMARI (Storia)، ج 2، 102 - 105؛ و J. GAY، *L'Italie Méridionale*، ص 157؛ و OSTROGORSKY، *Histoire de l'Etat Byzantin*، ص 1283 و A.R. LEWIS، *Naval Power*، ص 139 - 140.

(2) ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 166. هي ثلاثة أبيات، ينبغي أن يقرأ (تسع وثلاثين) في البيت الأول، بدل (سبع وثلاثين). وذكر التاريخ الصحيح قبل سطور. ويصحح في البيت الثاني (ميموناً) بدل (ميموناً).

(3) المرجع المذكور، ص 166. وانظر أيضًا ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 1475/49.

(4) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 264.

(5) الداودي، كتاب الأموال، في (Etudes d'Orientalisme dédiées à Lévi-Provençal، II، 418-420).

كان بنو عبد الصمد بلا شك مستقرين في ميلة. ويحتمل فعلاً أن رئيسهم المدعو موسى بن عباس بن عبد الصمد كان قائد هذه الفلعة (انظر اليقوي، البلدان، ص 214). وسيتاح لنا قريباً الحديث عن مقاتله للداعي وعن اتصاله بإبراهيم الثاني. وليس غير المحتمل أن يكون قد أمده بالجيش عند خروجه إلى صقلية. ولا بد أن إضعاف الجند العربي الذي تم في بلاد كتامة، ساعد على الانتفاض.

(6) انظر ص 572 الملحوظات 1 و 2 و 3.

الأسقف، تقديرًا لشيباتك، أدعوك إلى مساعي نصيحتي إليك دعوة مسالمة كثيرًا، قصد سلامتك، ولتفكر في صلاحك وصلاح هؤلاء الناس. وإلا فسينالك فورًا ما جرى لأهل بلدك. فأننا أريدك أن تبقى أبدًا إلى جانبي في أعظم خطوة، وأن تكون أعز عليّ من جميع الأغارائيس، إذا أنت تركت دين النصارى ودخلت ديني». ولما سمع خادم الرب هذا القول، تبسم فقط ولم ينس بكلمة. فارتعد الأمير غضبًا وصاح: «أنت تهزأ من أقوالي يا أسير وتضحك ولا تعلم لدى من أنت واقف». فأجاب خادم المسيح بكل حزم: «أنا أضحك حقًا وجيدًا، لأن الشيطان هو الذي أنطقك بمثل هذه الأقوال وما أنت إلا نفس منه». فارتعد الطاغية السفاك عند سماعه هذا الكلام، وغضب، وأمر حرسه قائلاً: «ليقر بطنه، وليستخرج قلبه ولترى وندرك أسرار / شجاعه/ عقله»⁽¹⁾. وألقيت جثة الأسقف الشهيد في النار، وختم الأمير كلامه قائلاً: «هكذا، هكذا يحرق كل من اعترض مشييتي»⁽²⁾. ومن المعلوم أن إبراهيم الثاني طاغية لا يرحم، فالملاحظ في هذا المقام أن كتب التاريخ اللاتينية أيدت كتب التاريخ العربية.

وبعد القضاء على طبرمين، لم يعد ممكناً لممتلكات الروم الأخرى إيداء مقاومة كبيرة في الجزيرة، فأوكلت مهمة إخضاعها إلى أربعة جيوش. وقد كلف زيادة الله الثالث الأمير القادم، من طرف أبيه أبي العباس عبد الله، مرفوقًا بأخيه أبي معذ⁽³⁾ بجيوش صقلية. فاستدعي للعودة إلى إفريقية، وكانت وجهته ميقس⁽⁴⁾؛ واتجه أبو الأغلب ابن

(1) (Acta translationis Sancti Severini, dans *M.N.D.*, 293) Jean Diaconus

«O episcopo, qui caput tuum multo salito bombyce abundat, ideo placidissimuste adhortor, ut meis salutaribus monitis obediens et consulas tuas et istorum commoditati; sin autem, talem me confestim experieris, qualem ceteri concives tui. Volo enim, si legem meam feceris et te israelitico ritu distinxeris, ut semper in conspectu meo assistas et sis mihi corior prae omnibus Agarenis. Ad haec Domini autistes subriat tantum et nihil locutus est. Tunc rex iratus infremuit, et ait: Ridesne, captive, ad haec? Ridesne et non intelligis, ante quem stas? Mox constantissimus Christi servus respondit: Rideo plane, et bene rideo, quia ille te talia loqui stimulat, de quo offlatus es. daemon. His sanguinarius heros auditis infremuit et furibundus ad lictores suos conversus. Eia, inquit, quantocius aperte illum in pectore et cor ejus inde protrahite ut arcanum mentis illius videamus et intelligamus».

(2) المرجع السابق، ص 294 («sic, sic consummabuntur omnes qui noluerunt neam voluntatem»).

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 98.

(4) كتب اسم هذه المدينة بصور مختلفة. فلتر تيف. ش.، في «النهاية» للزهرى (عند *Biblioteca*,

ص 452؛ وعند *Histoire des Berbères*, DE SLANE، ج 1، 433). وورد ب. ن. غ. ش.، في طبعة G.

الأمير إلى (دُمُش): واتجه أخوه أبو حجر إلى رمطة، وخرج أخيراً سعدون الجلولي⁽¹⁾ إلى حصون الياج (Aci)⁽²⁾. فارتاع السكان والمدافعون عن الحصنين الأولين من المصير الذي شهدته طبرمين، وفضلوا العُدول عن المقاومة، وعملوا على الفرار. فاكثفت الجيوش التي وجهها إبراهيم الثاني بنهب المواقع. وطلب أهل رمطة الأمان وعرضوا دفع الجزية. وفضلاً عن ذلك، فرض عليهم أبو حجر هدم الحصن، فرضوا بذلك. وفرض سعدون الجلولي من جهته نفس الشروط على الياج والحصون المجاورة. فهذمت جميع الحصون وألقيت أحجارها في البحر. وهكذا فقدت بيزنطة نهائياً صقلية، بعد قرنين من فقدانها لإفريقية.

فحزن ليون السادس لذلك حزناً كبيراً، كما أجمعت على ذلك المصادر المسيحية والإسلامية. وأعلن الحداد سبعة أيام لم يضع فيها على رأسه تاج الملك. وقد روى ابن الأثير⁽³⁾ أنه قال: «لا يليق برجل حزين أن يضع التاج». فحمل الإمبراطور سقوط طبرمين على كاهل كراملوص، أي على البطريق قسطنطين، متهماً إياه بالجبين والخيانة، وقضى عليه بالموت. فتدخل كبير بطارقة القسطنطينية وحول العقاب إلى دخول الدير للتعبد. وقرر ليون السادس في نفس الوقت توجيه جيش هام. لكن هذا الجيش لم يسمع له القوت بالوصول، ولم تسنح له الفرصة للقتال⁽⁴⁾.

= REMIRO، ج 2، 88. وورد في «الكامل» (ج 6، 6) لابن الأثير، م.ب. ق.ش. وروى AMARI (Storia)، ج 2، 105) أنها قلعة كانت تسمى Vico أو Mico. وسجد موقعها برأس Scaletta.

(1) النويري، النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، 88. لا بد أن هذا القائد كان من جبل جلاوة، وقد حدد الإدريسي (الزئمة، ص 70) موقعه في بلاد القبائل الصخرى. وكانت قبائل جلاوة تشكل مجموعة بربرية دون أي شك. فلم يظهر لهم أثر خلال انتفاضة الشيعة. فهل كان ذلك لأن عددهم كان ضعيفاً جداً؟ أم بالأحرى، هل تحولوا جميعاً إلى صقلية رفقة ريسهم سعدون؟ ويحتمل أن حرف (ج) نقل إلى العربية، الواحدة الصوتية البربرية (g)، فهل يمكن تعريف جلاوة بقبائل الشيعة اللين ما زالوا موجودين جنوب المغرب الأقصى؟ وقد أشار الإدريسي (الزئمة، ص 92) كذلك إلى مكان عرف بقصر جلة قريباً من مصب مجردة. لكن الاحتمال ضعيف أن تكون النسبة (الجلولي) مشتقة منه.

(2) ذكر (الياج) في «النهاية» (ج 2، 88) للنويري؛ و«الكامل» (ج 6، 6) لابن الأثير. واقترح AMARI (Versione, Biblioteca)، ج 1، 69 - 70؛ وStoria، ج 2، 106) التصحيح، وعرف الموقع بأنه Aci.

(3) الكامل، ج 6، 6.

(4) قال ابن الأثير إن اضطراباً كبيراً تملك بيزنطة. وتقرر وضع جميع قوات المملكة في الميزان دفاعاً عن صقلية. لكن، لما جاء الخبر أن إبراهيم الثاني عزم على الهجوم على بيزنطة، حشدت جيوش هامة لمواجهة هذا الاحتمال، ووقع الاختصار على توجيه جيش واحد إلى صقلية. ولا منازع في أن اضطراباً كبيراً ساد بيزنطة سنة 902. لكن لم تتسبب فيه أحداث صقلية فقط. فقد «كان العرب يسيطرون في الشرق، فضلاً عن البحر المتوسط» =

لقد كان إبراهيم الثاني يرمي إلى هدف بعيد، ففزا فعلاً قلورية دون توقف. وبعد شهر من سقوط طبرمين، وبعد عودة الحشود من النواحي المختلفة، خرج إلى مسينا ولم يبق بها كثيراً فغادرها بعد يومين. ثم أمر في 26 رمضان 3/289 سبتمبر 902، بعبور المضيق. فلم يلاق جيشه أية مقاومة. فطرد الحاميات والسكان الهلعين. وبلغ وادي كراتي في آخر شهر سبتمبر.

فتملك الرعب عند ذلك المدن الواقعة شمال الوادي. وقدمت الوفود من كل مكان وعرضت دفع الجزية. فلم يرض الأمير إبراهيم الثاني حتى باستقبالهم. وأمر بالإشارة عليهم بالرحيل، بعد انتظار دام عدة أيام. وقال: «ليعودوا لأهلهم ويخبروهم بأنه من حقي وحدي العناية بإيطاليا كلها، ومشيتي أن أملك رقاب أهلها ولربما أملهم أن يقدر الروم المساكين والفرجة النساء على اعتراض سيبي. وأطلب من الله أن يمنحني القدرة على ملاقاتهم جميعاً بكامل قواتهم، وأن يتعظوا بالشجاعة والقدرة على القتال! فلن أقبل هؤلاء إذن، ليذهبوا ويعلموا أنني عازم على هدم مدنهم وكذلك مدينة ذلك المعجوز الشقي بطرس، ولن يبقى لي بعد ذلك إلا الوصول إلى القسطنطينية والقضاء عليها بهجمة مني عظيمة»⁽¹⁾.

وذاعت هذه التهديدات وهذه التحديات، ونقلتها الوفود، فبلغت نابولي، وتمكن شاهد عيان هو Jean Diacre من سماعها وتدوينها. فذهب الرعب والهيجان إلى المدينة.

= ذاته، على بحر إيجة المحاط بمتلكات يزنطة. فكانت الإغارات توجه تارة على الأرخبيل، وطوراً على ساحل البيلوبوناز وتساليا، وقد قضى سنة 902 على Démétrias أغنى مدينة ساحلية في تساليا. لكن أنظر عملية كانت الحملة الكبرى التي جرت سنة 904 بقيادة مارك من الروم اسمه ليون دي تريبوليس (Léon de Tripolis) OSTROGORSKY (Histoire de l'Etat Byzantin, pp. 283-284). ولها، لم تكن يزنطة قادرة طبعاً على رد الفعل، بكامل ما يفرضه الوضع من قوة. ومن رأي AMARI أن ليون السادس اقتصر على توجيه مقادير هامة من المال لأمرأه المبار، ودعمهم إلى حشد الجيوش لمواجهة إبراهيم الثاني (Storia)، ج 2، 108 - 110). واعتبر J. GAY أن الإمدادات وجهت، لكن هجوم إبراهيم الثاني كان مباغتاً إلى حد أن هذه النجذات لم تصل في الوقت المناسب.

(1) Jean DIACRE, Acta Translationis Sancti Severini, M.N.D., I, 294

«Vadant hinc, ad suos et eis remuntient, quod ex me totius Hesperiae cura dependeat: et egovelet mihi placuerit, ita dispono ex incalis meis. Forsitan sperant quod mihi reniti possit Graechlus aut Franculus. Utinam invenissem eos omnes in unum collectos et ostendissem illis robur, quaeque sit virtus bellorum? Sed cur eos demoror? Vadant tantum et certo certius teneamiquia nou solum illos, verum etiam et civitatem Petrulli senis destruum. Hoc enim unum restat, ut Constantinopolim proficiat et conteram eam in impetu fortitudinis meae?»

وتشاور القنصل غريغور والأسقف ستيفان والأعيان. وتقرر هدم أسوار قلعة Lucullanum، وقد شيد هذا الموقع على ربوة Pizzofalcone برأس مسينا، ولن يلبث أن يقع في قبضة العدو عاجلاً، إذا ما وقع الهجوم من البحر، ويستخدم كقاعدة للهجوم على نابولي ووقع التفكير في إنقاذ الكنوز، منها رفات القديس سيفيران (Séverin) المدفون بها. فكشف عنها في 12 أكتوبر، ونقلت إلى نابولي. وخصص Jean Diacre لهذا الحدث تأليفه النيس الثري بالأخبار (Acta translationis Sancti Severini) فكان عمل التقوى هذا منقذاً للمدينة المتورعة الضاحكة. وظهر القديس سيفيران في الحلم لصبي، وطلب منه إنذار سكان نابولي أنه وضع مدينتهم تحت حمايته⁽¹⁾. وقد أسعفنا الحظ، فتمكنا من الاطلاع على الوضع في نابولي بفضل أخبار Jean Diacre، ولم يكن هذا التأليف الوحيد من نوعه قطعاً. فليس سوى مثال يستحق الذكر، إذ أنه يصف جيداً الرعب الذي تملك السلط والأهالي، وقد وضعوا كل آمالهم في قديسهم، وهو يوضح بصورة أخاذة الحماية الدينية التي دارت فيها الاستعدادات للمقاومة في جنوب إيطاليا بأكمله.

لكن الأمير المرعب فكر وهو في طريقه إلى مكة، في تحقيق مشروع جنوبي يرمي من ورائه إلى فتح روما وبيزنطة، ضماناً لمزايا الجهاد والحج في نفس الوقت⁽²⁾، ولم يلبث أن مات. فقد شعر بالضعف، فغادر مقدمة الجيش والتحق بالمؤخرة. وقد نصبت جيوشه خيامها على ضفاف نهر كراتي. ورغم تزايد ضعفه، فقد أمر باقتحام كستة في 24 شوال 289/ أول أكتوبر 902. ورسم لكل واحد من أبنائه وقواده مكانه، وأمر بنصب المنجنيقات. ومع تغيب الأمير، فقد تواصل القتال لكن دون حماس كبير. وقد اختلى فعلاً في كنيسة صغيرة مجاورة⁽³⁾. وكان مصاباً «بعلة الذرب». وما لبث أن أصابه

(1) Jean Diacre, Acta translationis Sancti Severini, I, 294-295.

(2) اتفقت المصادر اللاتينية والعربية على أن هذا الحلم قد راود إبراهيم الثاني. وفصلًا عن Jean Diacre الذي استشهد به، انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 5 و 6. وبالفعل، لقد كان لإبراهيم الثاني ما يكفي من الإقدام أو الجنون للتفكير في مثل هذا الحلم.

(3) روى Jean Diacre (Acta translationis Sancti Severini, M.N.D., IV, 297, 15-17) أن إبراهيم الثاني اختلى بكنيسة القديس ميشال. فظهر له هناك الشيخ بطرس (Petrus Senex) في الحلم، وعدهد بالموت، وشره بهما كانت يده، ثم غاب عنه. ولما استيقظ إبراهيم الثاني، دعا أسيراً لاتينياً واستخبره عن الشيخ بطرس في روما. فروى هذا الأسير الحكاية إلى القنصل غريغور في نابولي. وبالطبع، نسبت موت إبراهيم الثاني إلى معجزة. فظم Jean Diacre وأفاض في شكر الخالق. ويوجد نفس الشعور في حياة القديس إيلي =

الأرق واستولى عليه الفُواق. فأنهكت قواه في النهاية، وأسلم الروح لخالقها يوم السبت في 17 ذي القعدة 289/23 أكتوبر 902⁽¹⁾. فتولى عند ذلك الأمير المقبل زيادة الله الثالث قيادة الجيش في ظروف تستعمل على توضيحها في الوقت المناسب. وبادر بقبول عروض أهل كسنة الذين كانوا يجهلون ما وقع، فعرضوا عليه دفع الجزية. وبعد جمع الجيوش، رفع الحصار، وأمر بالعودة. ونُقلت جثة الأمير الراحل على تابوت إلى بلرم ومنها إلى القيروان وبها دفن⁽²⁾.

كانت نهاية إبراهيم الثاني جذيرة بحياته المخافة وبأسطورهته. فقد أنهى المذهب الفطحي والعظيم القوة حياته غير العادية والمأسوية؛ هذا وشهيداً. فما هي القيمة الواجب

= بقصر يانة، وقد روي أنه كان آنذاك في أمالي، وتسلح عبد الطائفة بالصلاة والصوم. وهكذا، فلأن إبراهيم هذا، المرعب الذي خطط لمشروع الخروج لاحتلال القسطنطينية ذاتها، قهره القديس ومات حقيراً بكسنة في إيطاليا (Saints de Sicile... Byzantion, XXIX, XXX, 1959-1960, p. 105) G. DA COSTA-LOULLET.

(1) سادت الحيرة بخصوص اليوم والتاريخ الصحيح لموت إبراهيم الثاني. وكان قول ابن خلدون (العبر، ج 4، 437) غامضاً، فلذلك أنه مات في آخر سنة 289 وأرخ ابن الأبار موته (الحلة، ص 263) في ذي القعدة بدون إشارة أخرى. وأرخ ابن الأثير (الكامل، ج 6، 6)؛ والنويري (النهاية، ج 2، 89)؛ وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 17/443)؛ وأبو الفداء (التاريخ، ج 2، 53) موته، ليلة السبت؛ والقاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 77) يوم السبت، وابن عسلي، يوم الاثنين. وأرخ جميعهم موته من ناحية أخرى في ذي القعدة، لكن في تواريخ تختلف قليلاً. فلذلك النويري وابن الخطيب أنها جددت في 12 ليلة يثنين من هذا الشهر، وذكر القاضي النعمان أنها جددت في 13 من هذا الشهر. وباستخدام جدول Cattenoz التي حسبت شهر ذي القعدة لسنة 289، ثلاثين يوماً، لا يطابق أي واحد من الأيام المذكورة التاريخ المحدد.

وأثبت كتاب العيون (مخطوط، ظهر ورقة 46، في سنة 289) نقلاً عن ابن الجزار (مات سنة 1004/395 - 1005)، التاريخ واليوم للمصنفين لوفاء إبراهيم الثاني. وروى هذا المؤلف أن إبراهيم الثاني مات يوم الاثنين أو السبت لـ 13 يوماً يثنين من سنة 289، لكن يوم 17 من هذا الشهر يوافق يوم السبت فعلاً. وقد اعتمدنا هذا التاريخ دون أي احتراز، خاصة وأن الحساب يسمح بالتحري فيه. وحدد ابن عسلي (المرجع المذكور، ج 2، 132)؛ والنويري (المرجع المذكور، ج 2، 89)؛ وابن الأبار (الحلة، ص 261) لحكم إبراهيم الثاني 28 عامًا و 6 شهور و 12 يوماً. وبما أنه ارتقى إلى الحكم يوم 6 جمادى الأولى سنة 261، فلأن الحساب حدد فعلاً موته في 17 ذي القعدة من سنة 289.

(2) ذكر القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 78)؛ وابن عسلي (البيان، ج 1، 132)؛ والنويري (النهاية، ج 2، 89)؛ وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 17/443)؛ وابن عبد المنعم الحميري (الروض، في المرجع المذكور، ص 170) أن إبراهيم الثاني دفن في بلرم، وأن مزاراً شيد على قبره. وحدد ابن الخطيب تاريخ هذا الدفن في 22 ذي الحجة 289/27 نوفمبر 902، وأرخ ابن عسلي ذلك بعد 43 يوماً من موته، أي في أول محرم 290/5 ديسمبر 902. واتفق ابن الأثير (الكامل، ج 6، 6) وأبو الفداء (التاريخ، ج 2، 53) فقال إنه دفن في القيروان. وقد اعتمدنا ابن الأثير، لأنه جاء في بحث شفوي لم يتحر فيه بعد، أن حجر قبره اكتشف في هذه المدينة، وأورد ابن خلدون (العبر، ج 4، 437) الروايتين، الأولى بدون ذكر للمصدر، لكن رويت عن ابن الرقيق قطعاً، والثانية عن ابن الأثير.

إضافاً على هذا التحول؟ لقد حللنا الدوافع العملية لهذا الأمر. لكن تقواه، هل كانت موازية في عمقها وصدقها لتلك الدوافع؟ وهل صدق الأمير نفسه؟ وهل وجد بذلك خلاصاً من أشباحه وقلقه؟ من المعلوم أن الأرواح المتدفنة المضطربة القلقة هي أيضاً أرواح المتصوفين. ولم يكن يستطيع إبراهيم الثاني التخلي عن كابوسه إلا بأن يعيش عيشاً جديداً، فيحيى بنفس القوة ونفس الأزمات المتصلة بطبيعته وعقله. ويكفي أن تتحول الأمور الزمنية إلى روحانيات ليجتمع نور الهداية بحرارة نيران الندم. ولا غرابة في هذه الظاهرة، ويمكن أن نجد في تاريخ التصوف أكثر من مثال. ولنتذكر أيضاً أن إبراهيم أظهر دائماً احترامه المتناهي للأولياء الصالحين في إمارته، حتى في أحلك ساعات فظاعته وجنونه الدامي. ومع أن هذا التقدير كان بوحى من الخشية، فلم يكن بالضرورة أقل صدقاً، بل بالعكس. والنموذج الذي انسجم معه احتواه دائماً في نفسه. ولم يتخل عن تمسكه إلى الحكم المطلق بل تغير موضوعه واكتسب في الجملة رمزاً معاكساً، فقد خلف الزهد الطفيان الذي مارسه ضد الآخرين، والزهد هو أيضاً طفيان لكنه موجه إلى النفس وقد حُوِّضت محاولة ربح الآخرة بالسيف بمحاولة فتح الدنيا.

وهكذا، لم يكن مصير إبراهيم الثاني بسيطاً. وليس من السهل الاطلاع على نفسه المريضة الممزقة المحيرة لكثرة ما احتوت عليه من تناقضات. فقد كان أحسن أمراء فصيلته وأشدنهم. وكان الطبيعة أرادت إحياء آخر أيام حياته التمسكة، فظهرت عند موته ظاهرة سماوية عظيمة خارقة. فبعد خمسة أيام من وفاته، في 22 ذي القعدة 28/289 أكتوبر 902، ظهرت لرعايا الأمير - ويمكن أن نتصور مدى استغرابهم لذلك الحدث وتأويلاتهم له - نيران هائلة في السماء، لكواكب سيارة ورجم. فقال في ذلك ابن الأبار «رُمِيَ بالجوم، فكانت تتناثر كال مطرة»⁽¹⁾.

(1) الحالة، ص 263. لوحظت هذه الظاهرة أيضاً في مصر، فكانت موضوعاً لبحث قدم لمجمع العلوم في 20 فبراير 1837. وانظر في هذا الصدد (Berbers) FOURNEL، ج 1، 582 - 593). وقد اتسبنا تاريخ هذه الظاهرة من ابن عداري، البيان، ج 1، 133. ولوح القاضي التمان في «الافتاح»، ص 77 - 78، هذه الظاهرة 5 أيام قبل موت إبراهيم الثاني، وحدد لها يوم 8 ذي القعدة/ 14 أكتوبر. واستشهد المؤلف المجهول لكتاب العيون (مخطوط، ظهر ورقة 46، في سنة 289) بابن الجزار، وأرخ الظاهرة في 8 ذي الحجة 13/289 نوفمبر 902، لكنه أضاف أنه قبل أيضاً إنها جئت في نفس اليوم الذي مات فيه إبراهيم الثاني. وروى Jean DIACRE (14) (Acta Translationis Sancti Severini, M.N.D., I, 296, par. 14) أن الظاهرة وقعت يوم 18 أو 19 أكتوبر، واعتبرت معجزة أعلنت عن موت إبراهيم الثاني. ولذا أنه أخفى خبر هذا الموت، ولم يعلن عنه إلا عندما غادر جيش إفريقية قلورية، وقد تطلب ذلك مدة طويلة نسبياً. وحلل (Storia) AMARI، ج 2، 113، =

ويذلك أسدل الستار على آخر فصل من المأساة التي واجه بها الأغالبة منذ ثلاثة أرباع القرن العالم المسيحي. وستدور المأساة منذئذ وبصورة رئيسية في الداخل، وسيقوم بأدوارها آخرون من قبيلة كتامة. وقبل تغيير المشهد والمنظر، لنلق نظرة أخيرة على علاقات الأغالبة بجيرانهم النصارى.

الحرب والدبلوماسية والتجارة:

انطلاقاً من فتح صقلية، سيطرت الحرب على العلاقات بين الأغالبة والمسيحية في البحر المتوسط. وكان يحرك العالمين المتواجهين على هذه الصورة مذهبان متعاديان، دون أي شك ممكن. وقد تساوى المذهبان في نجاحهما العالمي، فلا يمكنهما دون التنكر لجوهرهما، التخلي عن رسالتهما اللتين لم تكونا تستطيمان التحقق إلا بزوال الخطأ - بصورة عنيفة أو سلمية - عن إحداهما. فلا يمكن قيام التعايش بينهما من الوجهة النظرية.

ولم يكن الأمر على تلك الصورة في الواقع، ولم يصور مشهد الغارات والحروب الذي رسمناه إلا جزءاً من الواقع. ولم تكن الحرب القاعدة الوحيدة للعبة. وكان بالهامش ما يكفي من المجال للقيام بالمناورات والدبلوماسية ومرونة التجار.

ولم يتبادل النصارى والمسلمون ضربات السيف وأحياناً الأسرى فقط، بل تبادلوا هدداً كبيراً من الوفود والسفارات والهدايا والرسائل الودية⁽¹⁾. أما الأغالبة، فقد تحدثنا

= (الملحوظة 1) كيف أمكن تسرب الخطأ إلى نص Jean Dicaire، وفضل التاريخ الذي ذكر في «اليان»، ونحن نوافق على ذلك.

ولوحظت هذه الظاهرة أيضاً برملة في الشام، من طرف عبيد الله وابنه القائم من أعلى سطح بيت الوالي حيث لجأ إليه. إذ أن الوالي العباس كان يؤيده خفية. وجمع محمد بن محمد اليماني أقوال الحاجب جعفر، وذكر تأكده من أنها سنة 289، لكنه لم يتذكر الشهر جيداً، وربما كان شهر رجب (يونيو-يوليس). انظر محمد اليماني، سيرة الحاجب جعفر، (B.P.A.E., 1936, p. 112).

(1) قال Vasiliev (*Byzance et les Arabes*، ج 1، 12) في هذا الصدد: «من الغريب أن يلاحظ، أن العلاقات بين العرب والمشاركة والبيزنطيين، رغم هذه الحروب المستمرة، وبالإضافة إلى حالة الحرب، لم تتميز أبداً بطابع عدائي. بل خلافاً لذلك، كانت بالأحرى ودية». ثم ذكر المؤلف عدة أمثلة، منها هذا المثال: «كان الأصدقاء العرب يجلسون في مراسم قسطنطين بالمائدة الملكية، أعلى من «الأصدقاء الفرنجة». وحصل نفس الشعور لدى علماء آخرين في نهاية أبحاثهم. انظر مثلاً H.A.R. Gibb (*Arab-Byzantine Relations*) under the Umayyad Caliphate, dans *Studies on the Civilization of Islam* (pp. 82-83) Lopez (*Naissance de l'Europe*). وكانت المراسلات المطبوعة بالورد والهدايا مجالاً =

عن الدور الذي قاموا به في تبادل الهدايا والوفود بين الرشيد وشارلمان. وسنرى فيما بعد أن زيادة الله الثالث استقبل بكثير من الأبهة أثناء انتفاض الشيعة سفارة وجهها إليه ليون السادس الحكيم⁽¹⁾. ونشر كذلك إلى السفارة الغربية التي أرسلتها بارتا التوسكانية (Berthe de Toscane) سنة 905/293 - 906، إلى الخليفة المكتفي (289 - 902/295). وقد كان الوسيط المختار في السابق مولى لزيادة الله الثالث. وكان يدعى علي الخادم، وقد أسر في البحر مع مائة وخمسين من رفاقه، سنة 899/286، ثم تحول إلى خادم أمين هند بارتا⁽²⁾.

لكن الأمر كان أحسن من ذلك، فقد كانت الأحلاف المعقودة بين المدن البحرية في كمبانيا وبلرم، وهي الأحلاف التي قال عنها J. Gay: «تجذب دائماً الدول البحرية مثل غايت ونابولي وأماشي بقوة لا تقاوم، نحو التحالف مع العرب. ولا يهمها أن تسطو جماعات عربية على السهول المباركية، لأن جيранها وأعداءها كانوا يتضررون خاصة من هذا الأمر. فالمهم عندها هو المحافظة على الساحل وضممان مصالحتها التجارية.

= للمبادلات. فكان السفراء يربطون الصلات بين البلاطات. وقد أمكن ضبط قائمة طويلة من السفارات، مستمدة من كتاب اللخاوير والتحف، للفاضي الرشيد بن الزبير، قام بها محمد حميد الله. وانتظر لهذا المؤلف (Nouveaux documents sur les rapports de l'Europe avec l'Orient musulman au Moyen Age, dans *Arabica*, VII, pp. 281-300).

وقد أبرز، M. GANARD أيضاً الطابع الردي لهذه العلاقات بين بغداد وبيزنطة بنشرتين:

Deux épisodes des relations diplomatiques arabo-byzantines au X^e siècle, dans *B.E.O.*, XII (1949-1950), pp. 51-69; et Quelques «à-côtés» de l'histoire des relations entre Byzance et les Arabes, dans *Studi orientalistici in onore di Giorgio Levi della Vida*, Rome, 1956, I, 98-119.

(1) انظر الفصل السابع، فقرة بعنوان (الفرج والانتقام).

(2) انظر بخصوص هذه السفارة: محمد حميد الله: *Embassy of Queen Bertha of Rome to Caliph al Muktafi Nillah in Baghdad*, dans *Journal of the Pakistan Historical Society*, Karachi, Octobre 1953, pp. 2-29. والفاضي الرشيد بن الزبير، كتاب اللخاوير والتحف، ص 48 - 59، وخاصة (ها Correspondenza di Berta di Toscana col Califo Muktafi, dans *Rivista Storia Italiana*, Naples, (1954), (LXVI), pp. 19-38. ويرى Levi DELLA VIDA أن الرسالة السرية التي وجهتها بارتا إلى المكتفي قد اقترحت فيها على الخليفة إبراهيم عقد حلف ضد بيزنطة يتاح بفضل الخلاص لإيطاليا، وتتمكن بغداد من تحقيق أهدافها بالشرق. ومن نتائج هذا الحلف أيضاً وإلى حد ما أن يبرم على حساب الأغلبة. ولعل بارتا حاولت الحصول فعلاً على وعد بأن يضع حداً لهجمات الأغلبة على إيطاليا. وهذا يفسر في رأي Levi DELLA VIDA أن علياً الخادم تجنب المرور بإفريقية، لأن الحلف المعروض على الخليفة من شأنه أن يصطدم برفض القيروان.

وبالتجارة مع العرب حصلت على نصيبها من الغنيمة وتنامى ثراؤها. وقد كانت سياسة نابولي وأماشي سياسة تجار قبل كل شيء...⁽¹⁾. وكانت سياسة الحلول الوسطى هذه أو التواطؤ، حسب وجهات النظر المتميزة، من الأمور التي يشهَر بها طبعاً من الجانبين أصحاب النظر المتصلبون في ذلك الحين، نعني الفقهاء. وقد مر بنا أن ذلك كان بلا فائدة. ولذا لم تشكل الديانة أو المذهب حاجزاً مستصحباً.

وتم اعتناق دين الغالين بأفواج كبيرة في صقلية، خاصة في الجزء الغربي من الجزيرة، فانقلبت بذلك النسبة العددية بين المسلمين والذميين⁽²⁾. ومن ناحية أخرى تحول المسلمون الذين بقوا في بيئة مسيحية، خاصة في جنوب إيطاليا، بسرعة كبيرة إلى ديانة الغالب. ولجأ ثوار مسلمون أيضاً من بلرم، كما وقع سنة 900/287، لا إلى دار الإسلام التي لا تخضع لرقابة الأغالية - كالأندلس والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى - بل إلى طبرمين وبيزنطة. وسجلت توافقات غريبة بين المعتقدات. وكان الذكور عند المُشتمِلين المنتشرين خاصة في بوادي صقلية، ينتمون إلى ديانة الأب، وتنتمي البنات إلى ديانة الأم، في شكل زواج مختلط⁽³⁾.

ولم يقدر الدين على منع الأحلاف السياسية والأحلاف العائلية، ولم يكن كذلك عائقاً في طريق التجارة. وقد مُنع قطعاً تصدير المواد الحربية بصورة مبدئية. إلا أن هذا المنع لم يكن محترماً قط احتراماً صارماً. وفضلاً عن ذلك، ومهما فكر هـ. بيران في الأمر، لم تنضرب تيارات المبادلات بصورة عامة إلا قليلاً نسبياً بسبب الحرب وتصغيرها المتمثل في القرصنة. لكن القضية بقيت عسيرة الحل، نظرًا إلى ما اكتسبه الوثائق من صبغة معينة. وفي الجملة كان المؤرخون فعلاً محاسبين نزهاء، فدونوا تقريباً بالسجلات المعارك والكوارث من كل الأنواع، وإن صح القول، لم يُولوا أية عناية لما كان أمراً عادياً، بما في ذلك التجارة. ولذا استحال كل تدليل وثائقي فاصل حاسم في هذا الباب، وهذا ما يفسر المجادلة المتناهية الخصبة التي أثارها نظريات هـ. بيران، لكن تمّ التخلي عنها تقريباً في خصوص نهاية العصر الوسيط، على الأقل في الصيغ التي قدمت

(1) *L'Italie Méridionale*, p. 128

(2) *Histoire et Culture de la Sicile Arabe, dans la Revue de la Méditerranée*, F. GABRIELI

(1957, p. 248)

(3) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 123.

ولا يمكن أن نضم إلى ملف المبادلات التجارية بين ضفاف البحر المتوسط التابعة للمسيحية والإسلام، إلا تخمينات وعلامات. فقد سبق أن أشرنا إلى مظاهر هذه القضية قبل فتح صقلية. فلما جد هذا الغزو، فهل غيّر الوضع وأوقف كل نشاط؟ لا شك أن الوضع الجديد الناشئ عن الحرب لا بد أنه أدخل الاضطراب بصورة جدية على التيارات التقليدية للمبادلات. وقد استجابت هذه التيارات لحاجات أساسية وربما حيوية، فلم يمكن القضاء عليها كذلك بصورة نهائية جذرية. وبالعكس، ساعد كل شيء على التذليل بوجود صيغ جديدة، ولربما وجد وسطاء جدد. وقد استأنفت المبادلات المرفوقة طبيعاً بالإعدادات والتكيفات الضرورية التي فرضتها الظروف الجديدة، - بعد مرور فترة ترقب

(1) نظريات Henri PIRENNE معروفة. وقد شرحت في مختلف كتاباته بين سنة 1922 وسنة 1935، ثم عاد إلى تحليلها في كتابه *Mahomet et Charlemagne* - ومفادها أن التوسع الإسلامي، لما قضى على الوحدة حول البحر المتوسط وقضى على التجارة، أعلن عن ظهور العصر الوسيط، والنتيجة أن شارلماني لا يتصور بغير محمد، وأن حضارة العصور القديمة التي توصلت إلى إدماج الحرمان، كانت تستعزّ على درب التطور لولا التوسع الإسلامي.

وقد كانت هذه النظريات مجالاً لنقاش حاد جداً ونصب جداً. ويمكن الاطلاع على قائمة جيدة بالمراجع المرجحة - أكثر من مائة تأليف ذكر وشرح - وتدقيق طيب في بحث بقلم Anne RUIJING (The fate of) Anne RUIJING's theses on the consequences of the Islamic expansion, dans *Classica et Mediaevalia*, xiii, 1952, pp. 87-131، وتوجد قائمة مستكملة ومستحدثة للمراجع، شكلت بفضل جودة ترتيبها، دليلاً ثابِتاً للتعرف على الأدب الوفير الناشئ عن نشاط H. PIRENNE، وهي لـ H. VAN WERVEKE. وانظر H. PIRENNE (*Histoire économique et Sociale du Moyen-Age*)، وهي عبارة عن مراجعة متممة ومرفوقة بملحق مرجعي نقلي لـ H. VAN WERVEKE، باريس، 1963، ص 183 - 220. وقد حلل H. VAN WERVEKE في هذا الملحق المرجعي ولخص في بضع كلمات محتوى كل بحث وكل كتاب أثارت مؤلفات PIRENNE.

وانظر أيضاً Méditerranée et économie occidentale pendant le haut) R. DOBARD (Lea) R. LOPEZ، dans *Cahier d'Histoire Mondiales*, I, 1954, pp. 571-593 influences orientales et l'éveil économique de l'Occident, dans *Cahiers d'Histoire Mondiale*, I, (1954), pp. 594-622.

وراجع أيضاً دراسات S.D. GOTTEN التي تدل على المكان الهام الذي احتله امطول إفريقية وتجارها، لا فقط في تجارة البحر المتوسط، بل حتى في تجارة المحيط الهندي. وانظر لهذا المؤلف:

From the Mediterranean to India, dans *Speculum*, xxx, avril 1954, pp. 181-197; The Cairo Geniza as a Source for the history of muslim civilization, dans *S.I.*, III (1955), pp. 75-91; et la Tunisie du XI^e siècle à la lumière des documents de la Geniza du Caire, dans *Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 559-579.

محتملة يصعب تقديرها - وتواصلت أثناء الحرب، وحتى ضمن المعارك بالذات⁽¹⁾. وقد مر بنا أن نصر أحرز انتصارًا باهرًا سنة 880 على الأسطول الأغليبي، غير بعيد من جزر ليباري. ورأينا أيضًا أن هذا الانتصار مكن من الاستيلاء على كمية هائلة من الزيت حتى أن أسعار هذه البضاعة انهارت في بيزنطة بصورة لم يسبق لها مثيل. ولم تكن العمارة الأغلبية المغلوبة على أمرها مشحونة طبيعيًا بالزيت. فيجب التفكير بالضرورة في أسطول تجاري هام كان متجهًا إلى بعض موانئ كمبانيا، فأحاطت به العاصفة وسقط في قبضة الروم. ولا يبدو لنا أن الأمر محل شك إذن. وقد بقيت تجارة الزيت التقليدية التي أثرت إفريقية بتصدده منذ أقدم العصور، رغم كل العوائق. ويمكن الافتراض من ناحية أخرى أن الأسطول التجاري الذي استولى عليه نصر تحتم عليه العودة بشحنات من الحبوب. وبالفعل فقد شهدت إفريقية مجاعة رهيبة سنة 879/266 - 880، فذكر ابن عداري⁽²⁾ أن الأسعار بلغت مبلغًا باهظًا، ولا بد أن هذا الوضع قد شجّع المبادلات بصورة خاصة، وضمن للتجار أرباحًا هامة. وتوجد علامة أخرى أبلغ من ذلك، وهي أقل قيمة من الوجهة الاقتصادية. فقد كان البابا يوحنا الثامن رمزًا بالذات للشدة والتصلب على إفريقية، لكن براهاته حررت على يردي به عبارة ذكر فيها الله⁽³⁾، ويحتمل أن هذا البردي جلب من بلرم⁽⁴⁾.

ولذا، فإن كل شيء يدل على أن القطيعة الاقتصادية لم تقع. ولم يتوقف تيار المبادلات بسبب الحرب، بل إن الحرب شجعت على ذلك. وبالفعل، فقد أمدته الحرب

(1) وهذا شعور R. LOPEZ أيضًا. ونواقته عليه كل الموافقة. فقد حدد سياسة المدن البحرية الإيطالية في القرن 9 قائلًا:

«Keeping a balance between these three powers - the Caliphate, the Byzantine Empire, and the Western Empire - was not a always easy. Sometimes Naples, Gaeta, Amalfi or Venice had to take sides or was attacked by one of its neighbours, but there were peaceful intervals, and trade continued even in the midst of hostilities». (*Medieval Trade on the Mediterranean World*, p. 33).

(2) البيان، ج 1، 117.

(3) أشار إلى هذا الأمر R. LOPEZ استنادًا إلى J. KARABACKE (*Das Arabische Papst*) قال:

«A bull of John VIII (year 876), which has been preserved with parts of original protocol, bears on it the invocation to Allah, according to the regulation of Abd-Malik». (*Mohammed and Charlemagne: a revision, dans Speculum*, xviii, (1934), p. 27).

(4) شهد ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 117، بوجود البردي وصناعته في بلرم وكانت له جودة يردي مصر.

بمادة تجارية ثمينة هي الرقيق. ولنذكر أن نابولي عملت للحصول على هذه «المادة» المطلوبة كثيرًا في أسواق إفريقية، فبحثت عنها في بلاد اللبمار المجاورة، وقد زود اللبمار بلا شك الأغالبه بعدد كبير من الصقالبه المعتبرين، لبريق عيونهم وبشرتهم. وقد عُدلت المعاهدة المعروفة والمبرمة في يوليو 836 لمدة خمس سنوات بين سيكار دي بينيفانت ودوق نابولي، وبموجبها تخلى هذا الأخير عن هذه التجارة⁽¹⁾. ويمكن أن نستخلص منطقيًا من هذا الأمر أنه لئن لم يقع التردد في تصدير النصارى إلى أسواق إفريقية، فإن التردد كان أضعف لربط علاقات تجارية أقل معرفة، ولم تعد أبدًا السفن المشحونة رقيقًا فارغة إلى بلادها.

وقد وقع تسير التجارة من ناحية أخرى بعوامل جديدة كانت قائمة بين الضفتين في البحر المتوسط المتعديتين من الوجهة السياسية. وكانت الأقليات المسيحية بلا أي شك قد ربطت، لوجودها في إفريقية، علاقات مسترسلة مع أبناء ملتهم في إيطاليا وغيرها، وقد استخدمت هذه الأقليات للوساطة في أكثر من مهمة. فالقديس القادم إيلي القتي (823 - 903) الذي أسر خلال هجوم وجه على قصر يانة وبيع واسترق في إفريقية، قد اشتراه تاجر مسيحي فني وجعل منه كاتبه وكلفه بتسيير شؤونه⁽²⁾. وكان هذا التاجر قد اختار اختياريًا أملتة عليه النجاعة، بمعنى أن نوع التجارة التي كان يتعاطاها حتمت عليه ذلك دون شك، وكذلك صنف حرفائه الذين تعامل معهم. فإن اختار كاتبًا مسيحيًا يتقن اليونانية، فذلك لا يعني قطعًا أنه سيتاجر مع الشرق أو مع دار الإسلام عامة، بل بالأحرى مع البلدان التي كان القديس إيلي قد درس ديانتها وعرف لغتها، وهذا ما سهل الاتصالات

(1) اشتهرت المعاهدة المذكورة وكثيرًا ما كان يستشهد بها. انظر W. HEYD *Histoire du commerce du Levant*, I, 99; et R. DOBHAERD: *Méditerranée et économie occidentale pendant le haut Moyen Age*, dans les *Cahiers d'Histoire Mondiale*, I, (1954), p. 587.

وترجم R. LOPEZ المادة التي تهنتا في هذه المعاهدة، كما يلي:

«It is agreed that you shall not, by any means, buy Lombard /subjects/ nor shall you sell them overseas. And if this is done, the person himself who bought, together with the one who bought /from him/, shall be delivered to us. And if not, and if there is a delay /the guilty party/ shall pay 100 solidi, and the abovesaid person shall be delivered; and if the sale has been made overseas, the one who committed this evil deed shall pay 200 solidi». (*Medieval Trade in the Mediterranean World*, p. 34).

هذا وفي الإمكان إيراد أمثلة أخرى متعلقة بالنخاسة (تجارة الرقيق).

(2) انظر *Saints de Sicile et d'Italie Méridionale*, dans *Byzantion*, XXIX-XXX G. DA COSTA-LOULIET (1959-1960), p. 99.

والمبادلات تسهلاً كبيراً. والمثال الذي ذكرنا لم يكن استثنائياً قطعاً. وإن لم نجد غيره في مصادرنا، فلذلك وقع فقط لأن شواغل المؤلفين آنذاك ليست شواغلنا الآن، فلم يعتبروا من واجبه وصف الوقائع اليومية الرتيبة. وما ورد في كتاب «حياة القديس إيلي»، كان أمراً غير مباشر لا محالة. فمؤلف الأخبار لم يكن ينوي قطعاً الكشف عن تيارات المبادلات القائمة بين البلدان المسيحية والبلدان الإسلامية. بل كانت مشاغله من نوع آخر تماماً. وما كان يريد إنما هو الاستشهاد بعفة القديس الذي عرف كيف يقاوم، كما قاوم يوسف عليه السلام مدة غياب سيده الذي رحل للمتجارة إلى بلاد بعيدة - ولم يذكر في أي مكان - إغراء زوجة التاجر، فأوقعه ذلك في الأغلال قبل الكشف عن براءته واقتداء خلاصه.

ومن جهة أخرى كان التجار الأفارقة مستقرين في البلاد المسيحية. ومن غير الحديث عن صقلية، يمكن إلى حد ما اعتبار باري وطارانت وسبرينة وأغريولي ومعسكر غريغليانو الذي كثيراً ما تحدثنا عنه، مراكز محصنة وقع تعاطي التجارة فيها، كما وقع تعاطي الحرب وربما أكثر من ذلك.

وهذا أمرٌ معقولٌ خاصة وأنّ من حقنا التفكير في أن الأشخاص كانوا يتنقلون تنقلاً حراً بصورة نسبية، رغم نشوب المعارك. فقد خرج القديس إيلي من إفريقية وتمكن من التحول إلى البقاع المقدسة المسيحية والرجوع إلى إفريقية واللاحاق ببلرم دون أن يخشى أبداً مكروهاً، ثم عاد إلى طبرمين والبلاد المسيحية. ومن المعلوم أيضاً أن تاجراً مسلماً من إفريقية أقام بأماشي وسالزنة وعقد صداقات وعاد إلى إفريقية، ولعله أخبر أمير المدينة الأخيرة بواسطة شخص كان يدعى فلوروس رحل آنذاك إلى إمارة الأغالبة للاتجار بالهجوم الذي كان يُعدّ ضده⁽¹⁾.

وتدل كل هذه الإشارات على أن صناعة الحرب لم تقض على صناعة التجارة. ولم تقض عليها صناعة القرصنة كذلك⁽²⁾. وهذا الشكل الرابع العنيف اعتمد في آن واحد الحرب والتجارة، وفضلاً عن ذلك لم يكن بالأمر الجديد. فقد تعاطاه أيضاً الأفارقة مع

(1) انظر ص 547 الملحوظة 2. والطابع القصصي لهذه الحكاية في المصادر المسيحية المذكورة. لكن قلل الثقة في شهادتها المباشرة المتعلقة مثلاً بالأهمية العددية للإمدادات، فإنه لم ينص شيئاً من شهادتها غير المباشرة في خصوص قيام علاقات تجارية مطبوعة بالصداقة.

(2) يمكن الرجوع إلى P. GOSSE (*The history of piracy*)، ترجمة P. TELLAC إلى الفرنسية بعنوان Histoire de la piraterie، باريس، 1952، في موضوع القرصنة.

غيرهم، بحظوظ متفاوتة⁽¹⁾. وكانت القرصنة تتضمن حتماً وجود التجارة، ولا غرابة في القول إن ازدهار القرصنة قد واكب أهمية حجم المبادلات. فكما لاحظت آن ريزنغ⁽²⁾، «لا بد أن فقدان المراكب قد تزامن مع المجاعة عند القرصنة»، ومن المنطق القويم أن ذلك قد حتم زوالها. ولم يمارس الأفارقة القرصنة بصورة آلية فوضوية. بل إن الفقه قننها، فكانت خاضعة لمبدئياً لقوانين الحرب، نظرًا إلى فقدان اتفاقات معينة، وقد تواجه فيها بصورة دائمة دار الإسلام ودار الحرب. فعالجت كتب الفقه هذه المسألة في باب الجهاد. وقد نشرنا منذ بضع سنوات فتوى عالجت نزاعاً نشب في منتصف القرن التاسع مسألة قسمة الأرباح⁽³⁾. ويجدر إدراج وثيقة أخرى مستمدة من نفس المصدر بحذفها:

«ومن كتاب ابن سحنون، قال: وما جاء من مراكب الروم، وقد قرب من المرسى أو بعد، فأخذ:

— فإن كان ممن عرف بالتجارة إلى المسلمين، فلا يحلّ إلا أن يؤخذ ببلده وهو يريد غير بلاد الإسلام.

— وإن كان ممن لا يعرف بالتجارة إلى المسلمين فهو حلال.

وإذا أخذنا مركباً في البحر جاء من بلد الإفرنج أو غيرها، فقالوا: «نحن ذمة لصاحب الأندلس بأخذه منّا الجزية».

— فإن جاءوا بيّنة على ذلك، وإلا فهم فيء.

(1) لتذكر أن أوفيقيوس حارب القرصنة قبل أن يثور، ومن ناحية أخرى، فقد مارس القرصنة بنفسه. فاستولى على مراكب تجارية لإفريقية. ويبدو أن علي الخادم مولى زيادة الله الثالث وقع مع مراكب الثلاثة و 150 من زلفاته في قبضة بارتا دي طوسكان سنة 899، وقد كان فعلاً رئيساً لمؤسسة للقرصنة سادت حالها (انظر هذا الفصل، المملوطة 645).

(2) Anne Riising قالت

«Common sense tells us that piracy presupposes navigation, and it is contradictory to say that the pirates actually stopped all navigation for more than a century, as a complete absence of ships must have meant starvation to the pirates. Furthermore, piracy was nothing new: Vandal and Greek pirates had harried the Mediterranean for a long time, and later times have frequently witnessed and extensive navigation in spite of much piracy».

(The fate of Henri Pirenne's Theses... dans *Classica et Mediaevalia*, xii, 1952, p. 101).

(3) محمد الطائي (15)، *Intérêt des œuvres juridiques traitant de la guerre*, dans *Cahiers de Tunisie*, n° 15، ((1956)، pp. 290-291.

... فإن أثبتوا ما قالوا وادعوا، فإن من أخذ منهم أموالاً⁽¹⁾...
 ... فإن كانوا مأمونين، لم يحلفوا لهم، وإن كانوا من أهل الشر ومن عرف به،
 حلفوا لهم⁽²⁾.

إن هذه الوثيقة دليل على خضوع القرصنة في إفريقية في جملتها لبعض القواعد. فقد كانت بالخصوص لا تعترض سبيل السفن التي تتولى الربط والتبادل بين الإسلام والمسيحية. ومهما يبدو الأمر غريباً، فقد اتجهت القرصنة إلى مساعدة التجارة بين البلدان المسيحية والبلدان الإسلامية، ووجهت الحركة البحرية في هذا المعنى، وذلك على حساب المبادلات الداخلية القائمة في العالم المسيحي. فبذلك يفهم طابع هذه القوة التي لا تقهر⁽³⁾، كما تحدث عنها J. Gay⁽⁴⁾، وقد أرجعت هذه القوة دائماً في غايت نابولي وألماني وجذبتها «إلى التحالف مع العرب». وقد ضمن هذا التحالف فعلاً ازدهار هذه الموانئ، فأتاح لأساطيلها التمتع بأمن ما. وخلافاً لذلك، خضعت الموانئ التي لم تمتد خطوط ملاحتها في الأراضي الإسلامية، للقرصنة الإفريقية والإسلامية بصورة أعم، وحوصرت حصاراً معيناً، فحكم على نشاطها بالتدهور. ولمحاولة عبور خيوط هذا الحصار الموكول إلى كثير من الجمعيات الخاصة للقرصنة التي تزيد أهميتها أو تنقص، وهي من نوع تلك التي أثارت الفتوى المشار إليها أعلاه، لم تردّد دون شك بعض طواقم السفن المسيحية في الظهور بمظهر الذميين عند الحاجة، وهو احتمال حاول النص الذي أدرجناه اقتراح حل له. وخلاصة القول، إن القرصنة الإسلامية وقرصنة إفريقية في البحر المتوسط خاصة، اندرجت ضمن عمليات الجهاد وخضعت مبدئياً لشراعه - كما دلت على ذلك النزاعات التي كانت محل فتاوى كثيرة⁽⁴⁾ - ولم تعتبر شكلاً من أشكال اللصوصية بل اعتبرت شكلاً من أشكال الحرب، ولم تستهدف منع النشاط البحري، بل تم بالأحرى كل شيء وكأنها كانت بصدد البحث عن فرض اتجاه معين للحركة، نظراً إلى المقاييس المعتمدة في الجملة والتي لم تحترم دائماً كلها، بمعنى أنها تجعلها تمارس

(1) لا مرأى في أن هذا النص مبني، تبعاً لما أخفله النسخ غفراً. فحاولنا سد الفراغ واعتمدنا كتاب «مسائل محمد بن سحون» (مخطوط بالمكتبة الخاصة للمحرم الطاهر بن عاشور - تونس)، لكن النص مفقود منه.

(2) ابن أبي زيد القيرواني، التوافر، مخطوط، المجلد الأول، وجه ورقة 287.

(3) L'Italie Méridionale, p. 128.

(4) لنشر أن محمداً بن عمر (توفي بين سنة 297 وسنة 310 (909 - 923) الفقيه القيرواني الذي لا ينبغي أن يلبس اسمه علينا باسم أخيه يحيى المعروف أكثر منه)، قد ألف كتاباً في الأسطول التجاري (كتاب أكرية السفن) لم يصل إلينا طبعاً. انظر حياض، الملبارك، ترجمة رقم 59، محمد بن عمر.

نشاطها لفائدة موانئ الإسلام وموانئ البلدان المسيحية المتاجرة معها.

وقد لوحظ لا محالة وينبغي أن يلاحظ مجددًا أن الفقه لم يأت بأي تحديد للتجارة، لا مع المسيحيين ولا مع المتممين إلى أية ديانة أخرى⁽¹⁾.

وهكذا، لئن تضررت التجارة بلا مراء من النزاع الذي نشب بين الإسلام والنصرانية في البحر المتوسط، فإنها لم توقف لذلك تمامًا ولم يقض عليها. والثابت أنها خضعت لبعض الاضطرابات المتولدة عن الحرب ودفعت ثمنًا باهظًا للحرب، وتحتم عليها الخضوع للقواعد الجديدة والمراوغة وتصحيح خطواتها حسب الظروف. لكن المبادلات بين الشرق والغرب وخاصة بين إفريقية وشبه جزيرة إيطاليا، لم يقض عليها قضاءً مبرئًا خلال الزوينة. وخلافًا لذلك، تضافرت كل الدلالات على إثبات بقائها وربما تعمقها. ولا شك أن المراكز الأغلبية المقامة في إيطاليا لم تكن فعلاً رؤوس جسور متقدمة للحرب فقط، بل كانت أيضًا وعلى الأقل مخازن. فلم يجلل التجار النصارى عن إفريقية، وكانت مراكبهم تخرج للموانئ الأغلبية، واثقة من إمكانية تمتعها بالأمن الوافر، فلا الدبلوماسية ولا التجارة فقدت تمامًا حقوقها لفائدة الحرب فقط، ولم تنقطع الأواصر أبدًا بصورة نهائية.

وكما لاحظ Jean Bayet، كان مصير صقلية أن تكون مفرق حضارات. فلم تكن ساحة للوغى والسطو، رغم الحرب. «ولم تنفك هذه الجزيرة ذات الحياة القوية المستمرة على هذا النسق، تجلب الغزوات، وقد خضعت لحضارات متنوعة، فتفتت فيها من رحيقها»⁽²⁾، ورغم كل شيء، فقد كانت منطلقًا للمبادلات وهمزة وصل.

(1) قال D.C. DEBONT بحق في هذا الباب :

«We must affirm that neither in the Koran, nor in the sayings of the Prophet, nor in the acts of the first Caliphs, nor in the opinions of Muslim jurists is there any prohibition again, trading with the christians or unbelievers» (Pirenne and Muhammad, dans *Speculum*, XIII, 1948, p. 168).

لم ختم بقوله : «There is no evidence to prove that the Arab either desired to close, or actually did close the Mediterranean to the commerce of the West either in the seventh of eight centuries» (المرجع المذكور، ص 189).

(2) Jean BAYET، في تعليقه لكتاب *Sicile Grecque*، تأليف H. G. et V. DE MIRÉ, F. VILARD (HERZFELDER, p. 7).

الفصل السابع

سُقوط الأعاليّة

أولاً - الفشل في تصحيح الوضع⁽¹⁾

كيف ترك إبراهيم الثاني الوضع لخلفه، وهو الأمير الذي أقامت الطبيعة حفلًا لخمّا عند موته؟ فقد كان ذلك الأمير يخيف الكبار وأصحاب الإقطاعات وكبار الملاكين مثل ملاكي إبيّانة، وكان طيبًا إلى حد ما وعادلًا على طريقته تجاه الضعفاء. لكنه اعتبرهم ملكًا له أو «مادة» مقصورة عليه، كما قال هو نفسه. فنقض نوعًا من العقد الضمني القديم، ورفض تبعًا لذلك مقاسمة الأسياد العظماء مملكته واستغلالهم للصغار. وتسبّب له هذا الموقف في كثير من المصاعب الداخلية والخارجية، لأن الملاكين المهاتين

(1) انظر بخصوص هذا القسم: القاضي النعمان، الافتاح، مخطوط، ص 77 - 78 و 147 - 155؛ والبكري، المسالك، ص 83 الترجمة ص 169؛ والمسعودي، المروج، ج 4، 290، والترجمة، ج 4، 245 - 246؛ وابن عسّاك، التهذيب، ج 5، 395 - 396؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 103 - 104، 128، 131؛ وابن الأبار، الحلة، ص 263 - 268 و 277 - 278؛ وابن حنّان، البيان، ج 1، 133 - 146؛ والنويري، النهاية، ج 2، 87 - 89 و 92 - 94؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 438 - 441؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 443 - 447؛ والحلل المرقومة، ج 2، 193، لنفس المؤلف؛ وأبو الفداء، التّاريخ، ج 2، 66 - 67؛ وأبو العرب، الطبقات، ص 153، 196، 197، 213، 238؛ وعياض، الملوك، ترجمة رقم 53 لعيسى بن مسكين، وترجمة حمّاد الطّحّان رقم 63، وترجمة حمّاد بن مروان رقم 125؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 155 - 156 (ترجمة ابن الأشج)؛ واللسان، ج 11، 128، مادة ج م ل، و ج 13، 246 - 247، مادة ص ن؛ وكتاب المعين، مخطوط، ظهر ورقة 46 ووجه ورقة 50، لسة 289 و 290.

والمنكوبين احتفظوا بوسائل التآمر وحتى بإسماع أصواتهم في بلاط بغداد. وتنتج في النهاية عن سياسة الأمير تضييق القاعدة التي قام عليها الملك وتفتتها.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن لسياسة الاستبداد الكامل تجنب إراقة الدماء باسم الدولة. وقد روي أن الإفراط تصاعد على مراحل، فأدت هذه السياسة إلى ارتكاب أعمال مجانية غير معقولة، إذ ساءرت منحدر الماليخولياء. فتقمص إبراهيم الثاني عند ذلك وجه الشر بالذات، وقد ساعدت دعوة الشيعة على استفحال هذا الأمر، وكان على المهدي المنتظر الذي بدأت ألويته تنتشر وتندر بالخطر وهي مظفرة على قمم جبال المشارف الغربية في الإمارة، أن يحمو فعلاً هذا الشر.

ولا شيء يشبه اللزوة سوى الأول. وقد كانت الصخرة الترابية (التي كان يلقي منها المجرمون في روما) في جبال كتامة قرية من مقر السلطنة الأغلبية. وهكذا، فإن الأمير الوائى أشد الوثوق بعظمته وربما بطالعه، لم يترك في الواقع لخلقه إلا ملكاً كان في ظاهره سليماً وأمن مآ كان أبداً، لكنه كان حقاً منخوراً ومهدداً بصورة خطيرة. ورغم المخاطر المتصافرة في الداخل والخارج، لم تزل الإمارة قوية من الوجهة المادية وعامرة بالموارد. فهل سيتواصل التصحيح الأخلاقي الذي شرع فيه إبراهيم الثاني في آخر لحظة وسينقذ الوضع؟.

أبو العباس عبد الله الثاني والتعبئة الأخلاقية :

لقد عمل أبو العباس بن إبراهيم بن أحمد بعناية لفائدة هذا التصحيح، وكان الأمير الثاني للدولة المسمى بعبد الله. وكان عبد الله الأول قد خلف إبراهيم الأول في ظروف عسيرة، خلال الحرب القائمة شرقي الإمارة. وخلف عبد الله الثاني إبراهيم الثاني في ظروف أعسر، بينما كانت هيجاء أخطر بكثير تزمجر في غرب البلاد.

فمن هو الرجل الذي وضعه القدر في مفترق التاريخ الأغلب؟ لم يكن مجهولاً لدينا. فقد تعرفنا عليه سابقاً سنة 882/269 - 883، وقد قضى على انتفاضة لواتة. وكلفه أبوه سنة 893/280 - 894 بمهمة خاصة تمثلت في تقتيل أهل بلزمة غدراً. وخاض سنة 896/283 في حرب ضد قبائل نفوسة وسحقهم، وأغار عليهم من جديد سنة 899/286. ثم قدم إلى بسكرة شاهراً سيفه دائماً سنة 899/286. ثم قاتل في صقلية وانتصر من سنة 899/286 إلى سنة 900/289 إلى 902، قبل أن يدعى للعودة إلى إفريقيا. وسلم إليه الحكم في 21 ربيع الأول 902/5 مارس 902. وكان الرجل

الذي ترك له إبراهيم الثاني الإمارة جندياً محنكاً، وبدأ أن الظروف فرضت هذا الأمر. قال ابن الأثير⁽¹⁾ إنه كان من أكبر فرسان عصره، وكان على معرفة كبيرة «بالحرب وتصرفها». وحالما سبلم إليه أبوه الحكم، اتخذ عبد الله الثاني التدابير العسكرية الضرورية القيمة بالقضاء على الخطر فوراً، أو على الأقل بالحد منه. فعجل بترجييه ابنه أبي عبد الله الأحول⁽²⁾ الذي كان قائداً حاذقاً حذراً إلى ساحة العمليات. ولم تكن تعوزه الوسائل المادية لتسيير الحرب. فالدولة التي خلفها إبراهيم الثاني لم تنقصها الموارد ولا الجنود المحنكين ولا السلاح ولا العتاد، بل كانت القضية من نوع آخر. فأدرك ذلك عبد الله الثاني لأنه كان رجل حرب. فقد أدرك هذا الرجل المحنك الذي أعدته مدرسة القتال أن النزاع لم يكن عسكرياً في جوهره، وأن النصر لا يمكن الحصول عليه بقوة السلاح وحدها.

لقد كان النزاع مذهبياً فعلاً وكذلك أخلاقياً، أكثر مما كان شيئاً آخر. فوجب خاصة إعادة الثقة أي ثقة البلاد في حكّامها، وإعادة هبة الدولة الممتثلة في شخص رئيسها. وكان عبد الله الثاني مسلحاً جيئاً لمواجهة هذا المظهر من القضية. ولم يكن جندياً محنكاً فقط. بل كان أيضاً أديباً وفقهياً، بمعنى أنه امتلك ناصية الثقافة، فغولت له فرض نفسه على أهل البلاد والتعرف عليهم جيداً، بمعنى أن يسوسهم جيداً بما لهذا اللفظ من دلالة كاملة. وقد أجمعت المصادر على مدح شخص هذا الرجل الأديب القادر على قرط الشعر في أوقات فراغه المفضلة أو المفروضة⁽³⁾. فخصص كامل جهده للتصحيح

(1) الكامل، ج 6، 103.

(2) كان هناك بعض التردد بخصوص اسم هذا الشخص ونسبه. وقد سماه القاضي النعمان (الافتاح، مخطوط ص 138 وما بعدها) أبو حوَال بصورة عامة. وأوضح أيضاً أنه كان ابناً لعبد الله الثاني، وأن اسمه الكامل هو أبو عبد الله محمد، وشهر بكنية أبي حوَال لرغبة انتابت بصره عند التحليق في شيء. وذكر (أبو حوَال) في «الغبر»، ج 4، 439، لابن خلدون. وسماه المصادر الأخرى (أبو عبد الله الأحول). وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 6، 103) أنه لم يكن أحول، لكن هذه الكنية جاءت من كونه ينظر شزراً عند تحدقه. وأضاف، خلافاً للمصادر الأخرى، أنه كان أخاً لعبد الله الثاني وصماً لزيادة الله الثالث.

(3) روى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 103)، وابن الأبار (الحلة)، ص 264 مع بعض التحويرات التي لم تكن سوى تحريفات، أحياناً نظماً أبو العباس عبد الله في صقيلة:

فشرحت البدواء على شروية	بعيداً عن الأهل والمنزل
وكنيت إذا ما شربت الفدواء	تطيت بالمسك والمنديل
فقد صار شربي بجاري العلماء	وتلق العجاجة والتطلل
فُرى عجز البيت الثاني، في «الكامل» كما في «الحلة»، (المنزل) بدل (المنزل) الذي كان تحريفاً.	

الأخلاقي الذي كان الأساس في إصلاح الوضع. وأراد إقناع الرأي العام سواء بأعماله في الحكم أو بسيرته في حياته الخاصة، بأنّ التحول الذي شرع فيه أبوه وافق انقصالاً حقيقياً عن ماضٍ معيّن وتغييراً عميقاً دائماً في تسيير شؤون الدولة.

وقد حُوّلت بعض القرارات التي اتخذها إبراهيم الثاني وساعدت على استمالة الرأي العام، عن قصدٍ ولم تستجب لما كان ينتظر منها من مفعول. فمثلاً استخدمت الأموال المصروفة للفقهاء خاصة بصورة سيئة جداً. فقرر عبد الله الثاني استرجاعها، ولا بد أن صنيعه كان مرضياً، لأن سخاء الأمير الراحل خصّص مبدئياً لتخفيف آلام الضعفاء، وقد استخدم استخدماً سيئاً. على أن هذا الصنيع لم تعوزه الشجاعة، ويمكن اعتباره دلالة على أن الأمير الجديد عزم عزماً صادقاً على تطهير الوضع بصورة جدية، دون اللجوء إلى الوسائل الميسورة والفوضى. فحالما تولّى الحكم، عكست التدابير الأخرى التي اتخذها نفس الشجاعة ونفس الصدق. وقد وعد عبد الله الثاني رعاياه بالعدل والرفق والجهاد في رسالة توجّه بها إلى الولاة ونشرت على العامة في جميع أنحاء الإمارة. وقد كان ذلك برنامج حكومته، فأعلن عنه إعلاناً رسمياً، موجزاً ليأه في نوع من الشعار الذي يسهل تميمه وحفظه، وقد طلب إلى العامة تأييدها له. وكان هذا البرنامج يستهدف تعبئة البلاط من الوجهة المادية والأدبية، وكان مركزاً على الجهاد. وقد جمع الأمير حوله مجلساً استشارياً من العلماء لإعداد القرارات الحكومية الكبرى، مبرهنًا بذلك على أن برنامجه لم يكن مجرد دعاية لا طائل من ورائها، ويعمله هذا استأنف العمل بعادة كانت شائعة في عهد الرسول، وقد نجح في إحياها الداعي في بلاد كئامة. وألّزمت المواجهة المذهبية السلطة الأغلبية بإصلاح وضعها، وكان من فضل عبد الله الثاني أنه أدرك هذه الضرورة. وكانت النزاهة التي برهن عنها الداعي جوهر قوته، وقد أرساها على التّشّيف، فوضع عبد الله الثاني أيضاً عهده تحت شعار التّشّيف والزهد. فترك القصر الذي شيّده أبوه وأقام في بيت متواضع بني بالطوب، وتخلّى عن العرش وجلس على الأرض، ولبس الصوف، وعاد إلى العمل بعادة محببة فأحصى مجلس المظالم، ولم يركب الخيل إلا للخروج إلى المسجد. وجملته القول إنه أراد مواجهة الداعي الشيعي بنفس سلاحه. ولم يرد التخلف عن ركبهِ، فاهتم لذلك بإحياء أحد أعمال الرسول، وفي فترة كانت حرجة بالنسبة إلى مصير الدولة التي كان يمثلها، منح رعاياه صورة مطهرة جذابة للسلطة، استوحت ذاتها مباشرة من صورة الخلفاء الراشدين الذين مثّلوا النموذج الأسمى في الحكم. وكانت تلك الصورة القائمة آنذاك بمثابة المصدر الدائم والمرجع، لا فقط في

عمق شعور كل المسلمين، بل أيضًا في جميع الأذهان آنذاك بمثابة المصدر الدائم والمرجع، لا فقط في عمق شعور كل المسلمين، بل أيضًا في جميع الأذهان.

فهل كان ذلك الموقف وسيلة للظهور؟ وبعبارة أخرى، هل كان عبد الله الثاني يمثل دوره؟ هذا أمر ضعيف الاحتمال. فقد كانت سنة 902/289 سنة مليئة بالتنبؤات الخطيرة - وسنعود إلى ذلك - وتمثل الجو السائد في أزمة الضمير. وأبو الأغلب الذي كان أحد أبناء إبراهيم الثاني، وقد شارك في الجهاد في صقلية وإيطاليا، تحت قيادة أبيه، اختار إثر وفاة أبيه، الاختلاء في رباط سوسة والعيش عيشة الزهد رفقة المرابطين. ولا يستبعد أن يكون شعر عبد الله الثاني تعبيرًا عن أزمة الضمير ذاتها. وهو أمر قابل للتصديق خاصة وقد اعترف له بمعارف متينة في الفقه، وقد أبدى دائمًا اهتمامًا كبيرًا بالعلوم الدينية، لا سيما منها العلوم المتعلقة بالفتاوى. وقد روي أنه اجتمع في رقادة بعالمين من المذهب المالكي، يحيى بن عمر (المتوفى في ذي القعدة 289/ نوفمبر - ديسمبر 902) وحمليس القطان (المتوفى سنة 915/303 - 916) وصلى رفتهما الفجر، ثم فتح معهما مناظرات فقهية لم يقبل لها العالمان إلا عن مضض، وقد جد هذا الأمر لما كان أبوه على قيد الحياة. وكان شيخ عبد الله الثاني في الكلام، ابن الأشج⁽¹⁾، وكان يعلم فعلًا ملهبا مريبًا في نظر المالكية. قال القاضي النعمان⁽²⁾: «كان أبو العباس هنا يعني بعلم الفتيا ويرى رأي أبي حنيفة ويلهب إليه، ويتحلل القول بخلق القرآن، وكان ذلك مما ينقمه عليه العامة». وقد أيد المؤرخون المخبرون السنيون هذا القول، على الأقل بخصوص عقيدة خلق القرآن. وهكذا، فحالما أعلن إبراهيم الثاني عن عزمه على ترك الحكم لابنه، طلب قاضي القضاة المالكي عيسى بن مسكين إعفاه من مهامه، وهو لم يقبل بها إلا مرغومًا. فعوضه محمد بن أسود الصّدّني⁽³⁾ قاضي القضاة عند المعتزلة، وقد تمتع بسلط متسعة تجاوزت كثيرًا نطاق القضاء، فأشاع عدلًا صارمًا جدًّا، خاصة تجاه الكبار وحتى بين

(1) انظر النوري، النهاية، ج 2، 193؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 155 - 156.

(2) الانتاح، مخطوط، ص 154.

(3) هكذا سمته أغلب المصادر. وسماه النوري (النهاية، ج 2، 92 - 93) الصّلبي. وكذلك الأمر في «المداير» لمياض، ترجمة رقم 125 عن حماس بن مروان. وربما يحسن تصحيحه (الصّيّني)، نسبة إلى صيّد، ومن معانيه التملب. انظر «اللسان»، مادة ص د ن، ج 13، 246 - 247. أو أن يقال (الصّلّني)، كما في «كتاب الميرون»، مخطوط، ظهر ورقة 46، لسنة 289، ووردت الكلمة مهمة.

خاصة الأمير. فعمل عندئذ عبد الله الثاني بكل صدق عملاً يطابق معتقدهات مطابقة كاملة.

ولقد فعل أكثر من ذلك لما أحس من جديد قبيل قتله، النزاع المشؤوم المتعلق بخلق القرآن، فعمل على نشر هذه العقيدة مجدداً من أعلى منابر الإمارة كلها. فهل ارتكب خطأ سياسياً فادحاً، مغالياً في إبداء صدقه في ظرف غير لائق، وهذا أقل ما يمكن أن يقال عنه؟ والملاحظ أن التصريح الرسمي بعقيدة خلق القرآن لم يقع إلا في نهاية عهده الذي لم يتجاوز تسعة شهور وأحد عشر يوماً. فهل استجاب الأمير بعد مقاومة دامت عدة شهور لمطالب قاضي القضاة المعتزلي؟ وبالأحرى هل أراد ضم المترددين، لأنه تمكن من تقدير مفعول التدابير الأولى المتخذة حال توليه الحكم؟ وبالفعل لئن كان خطر انضمام المالكية إلى الشيعة مفقوداً من الوجهة العملية، فإن الأمر لم يكن كذلك لما تعلق بالحنفية أو المعتزلة. إذ سلطت دعوة الداعي أكبر جاذبية على ذنك الحزبين. فهل ظن عبد الله من الحكمة السياسية أن يقدم لهما ضمانات أكبر؟ ومن ناحية أخرى، كان من طبيعة سياسة التوازن التي كانت بصورة عامة سياسة الأغلبية، الاستناد إلى السنة ثم إلى المعتزلة بالتناوب. وقد استجاب تغيير نقطة الاستناد التي بدأت باستدعاء الصلبي المعتزلي إلى القضاء، لاقتناعات الأمير الشخصية ولا بد أنه بدا له في نفس الوقت من المفيد العمل به من الوجهة السياسية، فترتب على ذلك إحياء خصومة قديمة كانت قد هدأت بمشقة. وبالطبع أغضب التأيد الرسمي لعقيدة خلق القرآن أهل السنة وعلى رأسهم المالكية.

قال عياض⁽¹⁾: «وبينا / عيسى / يقرأ عليه أصحابه إذ أخبره آت أن أبا العباس بن الأغلب كتب السجلات يخلق القرآن وأمر بقراءتها على المنابر، وأن يُحْمَل الناس عليها. فهذه ذلك وأصحابه وياتوا من أجله في غم. فلما أصبح قال لهم عيسى: إن مدة هذا الرجل قد انقطعت. / فأتى الخبر أنه مات تلك الليلة».

وهكذا وصف المخبر المالكي خبر قتل عبد الله الثاني واعتبره بمثابة الخلاص الذي تم بمعجزة. ولم يدرك فوراً مدى الكارثة القضائية على الرجل الوحيد القادر على القضاء على انتفاضة الداعي، فأدى ذلك إلى تسليم الإمارة وعلى رأسها المالكية إلى البدعة الشيعة.

(1) ترجمة عيسى بن مسكين، رقم 53.

تحت شعار جريمة قتل الأب: 28 شعبان 290 / 27 يوليو 903:

لا يبدو أن الشعور قد استوعب وقتل فظاعة الصنيع الذي أودى بحياة عبد الله الثاني الذي ذهب ضحية جريمة قتل الأب. والواقع أن المملكة الإسلامية عاشت وقائع أخرى كثيرة في ذلك العصر⁽¹⁾. فساهم ذلك كثيرًا في إضعاف الحساسية بهذه الأمور، خاصة وأنها لم تكن أبدًا حادثة جدًّا في العصر الوسيط. فقد قتل عبد الله الثاني بإيعاز من ابنه زيادة الله. وأجمعت كل المصادر على ذلك، مع أنها تضمنت اختلافات جزئية، وكانت صريحة في هذه النقطة، باستثناء ابن عذاري الذي روى الأحداث دون أن يهتم صراحةً آخر أمراء الأغالبه.

لقد خاض عبد الله الحرب في صقلية مع أخيه أبي معاذ تحت قيادة أبيه ثم تحت قيادة جده إبراهيم الثاني، بعد أن دعي أبو معاذ للعودة إلى إفريقيا. وقد روى القاضي النعمان أن جده قضى عليه بالحبس في خيمته لأنه غضب لحماقاته وزناه ووضعه تحت الحراسة المشددة، وذلك قبيل وفاته. ومات إبراهيم الثاني بعد مدة، وقيل إنه ترك قيادة الجيش وخاتمه لابنته أبي الأغلب الذي كان هادئ الطبع. وخشي أن تكون لأخيه أبي العباس شبهة من توليته، ففتح لفائدة ابن أخيه. وذكر القاضي النعمان أنه استقدمه وقال له: «أبوك هذا هو الأمير، وأنت أحق بهذا الأمر مني، ودفع إليه خاتم إبراهيم وتبرًا مما جعل له»⁽²⁾. وقد تعرضت المصادر الأخرى للأمور بصورة مخالفة قليلًا، وكان كتاب النهاية للنويري، أكثرها تفصيلًا. فقد يفسر رفاق إبراهيم الثاني من حظوظ بقائه على قيد الحياة بعد مرضه، فولّوا سرًّا زيادة الله قيادة الجيش، و«قلّدوا الإمامة زيادة الله» انتقاءً لكل احتمال. ثم واصل النويري حديثه متعرضًا إلى وقوع ما لا بد أن يقع وقال: «فركب القواد إلى أبي مضر زيادة الله، وهو أكبر أولاد أبي العباس بن إبراهيم، فقالوا له: تول هذا الأمر حتى نصل إلى أبيك - فقال لعمه أبي الأغلب: أنت أحق بحق أخيك. فلم يتقدم على زيادة الله، وكان يحب السلامة»⁽³⁾. ولا يستحيل حتمًا التوفيق بين الروايتين، رواية القاضي النعمان ورواية باقي المصادر. ولا بد أن تقع الحقيقة في نقطة تلاقيهما.

(1) كان المتوكل مثلاً أيضًا ضحية لابنته. فقد أقصى ابنه المنتصر عن خلافته بعد تعيينه وليًا للعهد، فحك ابنه مؤامرة ودير اغتياله في شوال 247 / ديسمبر 861. انظر مادة (المتوكل) في E.I.

(2) الانتصاح، مخطوط، ص 150.

(3) النهاية، ج 2، 88 - 89.

والأمر القابل كثيراً للتصديق هو أن إبراهيم الثاني ترك خاتمه وقيادته لابنه أبي الأغلب. ومن الثابت أيضاً أن هذا الابن لم يعمل إلى الحرب إلا قليلاً. فذهب يربط بسوسة، ومنها استقدمه زيادة الله الثالث وقتله. والثابت أيضاً أن الجيش لم يؤيده، ولربما كان ذلك لطبعه الهادئ وشدة زهده. وعند وفاة أبيه، كان له الخاتم والقيادة، فلا بد أنه شعر بهرج موفقه، فتخلّى عن الأمر. وفضل العدول عن الإمارة خاصة وأن قواد الجيش لم يتركوا له اختياراً آخر بمناوراتهم ومساندتهم لزيادة الله الذي وعدهم بمباهج لا تحصى في تصوّراته لحياتهم في عهده.

وتخلّص كبير أولاد أبي العباس عبد الله الثاني من رقابة جدّه وتقوى بسند الجيش، فظنّ أن طريقاً مزدوجة انفتحت أمامه منذ ذلك الحين، طريق الملذات وطريق الحكم. فترتب على ذلك الانفصال عن أبيه، وكانت هذه القطيعة قد آلت إلى عواقب وخيمة غير متوقعة أيضاً. ويموت إبراهيم الثاني، أتيح فعلاً لزيادة الله الانغماس في الفجور. وقاوم ولي العهد بهذه الصورة المستفحلة سياسة التقسّم والطهر والتقوى التي جعل منها أبوه حجر الزاوية للتصحيح الأخلاقي القادر وحده على تعبئة الطاقات بصورة مرضية، والسماح باستفاقة تكفل الانتصار على الداعي الشيعي عند الانتضاء. ومن شأن فجور ولي العهد أن يخرب البناء. وقد فعل هذا الأخير أكثر من ذلك. فقد حاول جرّ الجيش إلى الانتفاض على أبيه وكان غرضه الصحيح خلعه عن العرش، وذلك لما تخلّى عن توزيع الأرزاق. فلاقي مشروعه الاعتراض. وقد احتجّ بعض قواد الجيش قائلين إنه ليس في مقدورهم تعريض أهل المقيمين في إفريقية للخطر، ونصحوا بالتريث، وأعدّين بأنهم لن يترددوا في تنفّذ المشروع حال رجوعهم إلى مسقط رأسهم. وأخبر عبد الله الثاني بفجور ابنه ومناوراتهم، وهما أمران وضعاً أمن الإمارة في خطر. فجمع قوات هامة على الساحل⁽¹⁾. وعند نزولها في 19 جمادى الثانية 290/20 مايو 904⁽²⁾، ألقى القبض على زيادة الله وجمع كثير من خاصته، وقدموا للأمير الذي أمر بجلد ابنه جلداً شديداً وحبسه مع رفاقه المقبوض عليهم، وفشل مشروع الانتفاض. لكن ولي العهد لم

(1) القاضي النعمان (الانتفاض، مخطوط، ص 150) افرد بذكر هذه التفاصيل، فلم يذكر المكان بالضبط، ولا بد أن تجمع الجيوش قد تم بنوبة (= سيدي داود). وكان ميناء حريباً أبحر منه إبراهيم الثاني إلى مقلية. وكانت المصادر الأخرى أقل وضوحاً. وقد قام هذا البناء فعلاً بدور رأس الجسر إلى مقلية. فانتصرت على القول إن عبد الله الثاني عزل ابنه من ولاية مقلية - وعوضه بالسرقوسي - وحبه.

(2) ابن خلّوي، البيان، ج 1، 134.

يستسلم. فقد عوقب عقاباً مبرحاً وحبس ووضع في الأصناد الثقيلة، فأوحى له حقه بارتكاب جرم شنيع. إذ حاول التخلص من أبيه الذي اعترض سبيله ولم يجد أحسن من اغتياله. وقد كان اثنان من الخصيان⁽¹⁾ متمتعين بثقة الأمير، فوعدهما مقابل ارتكاب الجريمة بالوعد الخلافة، فقبلا عرضه وكانا الأداة لتنفيذ أغراضه الإجرامية. فقتلا عبد الله الثاني ليلة الأربعاء في 28 شعبان 290/27 يوليو 903. وروى ابن عذاري أنه دخل الحقام ثم نام على فراش⁽²⁾ من الخيزران، ويحتمل أنه تمدد بسبب الحر، بعد أن تركه القوم. وقد وضع سيفاً تحت رأسه زيادة في الاحتياط. ففكر الخصيان أن الظرف ملائم أحسن ما يكون ملائمة، وقد بقيا وحدهما بين يدي الأمير إذ كانا في خدمته. ثم استمر ابن عذاري⁽³⁾ في رواية الأحداث، فقال: «فتقدم أحدهما، فاستل السيف الذي كان تحت رأسه، وضربه ضربة قطع عنقه ولحمته، حتى نفذ إلى السرير. ومضى الفتى الآخر إلى ناحية الدار، فارتقى الحائط ونفذ إلى زيادة الله، وأعلمه أن أباه قُتل، فظن أنها مكيدة عليه. فقال له: «إن كنت صادقاً، فأرني الرأس». فانصرف مسرعاً ورمى إليه بالرأس، فعند ذلك صدقه».

ثم دعي حذاد فوراً وغلص الأمير من أغلاله، فبادر بضمأن خلافته الواقعة من أول وهلة تحت طالع سوء تمثل في قتل أبيه. وقد جرت هذه الخلافة في ظروف من الفضاعات والمغالاة المتواصلة، ولم تكن سوى معطيات منطقية إلى حد بعيد للجريمة الأساسية والاختيار المتضمن لها. وقد انتحرت الدولة التي أسسها إبراهيم الأول بيد زيادة الله وفي شخص عبد الله الثاني. وهكذا تأكدت بكيفية عجبية الصورة التي استخلصها ابن خلدون. وبدأ التفكك الداخلي وصار منذئذ بلا هوادة ولا رجعة.

(1) روى ابن الأثير وابن الأبار أنهم كانوا ثلاثة. لكن جميع المصادر لم تذكر سوى خادمين قتلا وصلبا، عند الحديث عن العقاب الذي أنزله زيادة الله الثالث بقتلي أبيه.

(2) قال القاضي النعمان (الانتصاح، مخطوط، ص 151): «وقيل أيضاً إنه شرب قبل ذلك وسكر. ولم يتأكد أن هذا الحدث الذي رواه مصدر شيخي فقط، كان يرمي إلى تدنيس ذكرى عبد الله الثاني. والتبيل شراب مسكر، أحله الحنفية والمعتزلة، وهو ما تبناه الراسل من الوجهة الملحية».

(3) البيان، ج 1، 134.

التفكك الداخلي:

لم تتخبط خلافة الأمير الراحل في الدم فقط، بل انغمست أيضًا باعتبارها نتيجة حتمية للاغتيال الأول، في جرائم جديدة، وفي الرياء والكذب والغش والحمى والغموض. وهكذا رفع الستار عن المسرح الدامي للعهد الجديد لتمثيل مهزلة البيعة.

ويعد أن تخلص زيادة الله من أغلاله، أسرع إلى بيت الجريمة، خشية أن يسبقه إليها أحد. وأطلق فوراً سراح عبد الله بن الصائغ وأبي مسلم منصور بن إسماعيل، وقد قبض عليهما في نفس الوقت الذي أُلقي فيه القبض عليه ووجهت إليهما نفس التهمة، ودعاهما إليه عاجلاً. وقد كان هذان الرجلان يعرفان بعضهما بعضاً منذ أمد بعيد، فابن الصائغ كان كاتباً لأبي مسلم في عهد إبراهيم الثاني. وسيمتحن ابن الصائغ قصب السبق، والثابت أنه كان أصغر سنًا، فأساء ذلك إلى علاقاتهما سريعاً جدًا فيما بعد. وانضم إليهما عبد الله بن أبي طالب الذي لا نعلم شيئاً عن ماضيه، وقد فقد أثره سريعاً في تسلسل الأحداث. واتفقت المجلس في الحال، وقد جمع كل الذين يبدو أنهم كانوا الرؤساء الأصليين للمؤامرة التي أخفقت، وانتهى بها الأمر إلى الاغتيال.

وفتح زيادة الله باب النقاش، فحاطبهم بلغه بسيطة وبليلة جدًا في إيجازها، وكانت مشحونة بالمعاني، قال: «انظروا لي ولأنفسكم»⁽¹⁾. فلم يدم تفكيرهم طويلاً. إذ كان الواجب يقتضي إنهاء العمل بسرعة. فنصحوه قائلين: «أرسل في أعمامك على لسان أبيك، وفي وجوه الرجال والقواد»⁽²⁾. ولما التأم الجمع، لم يكن لهم من رأي سوى مبايعة الأمير الجديد. فوزعت الصلوات فوراً، وقدمت البيعات كما ينبغي. وختم عندئذ كتاب بيعته، وأعلن عنه في تونس على الفور خلال حفل رسمي أقيم بالجامع، وقُرئ على الناس من أعلى المنابر. وهكذا افتت زيادة الله الثالث ما شاء من القدر والزمن والأيدي، منتصباً في الحكم بصورة مشروعة كل الشرعية.

لكن قيمة اليمين المستزعة تحت الجبر قابلة للقدح، خاصة وقد نشب سبب للخشية من النزوايا الخفية، وقد كان القوم على علم بهذا الأمر. ورغم ذلك، بقي الوضع هشاً، رغم أن وجوه الإمارة بايعوا النظام الجديد. ومن نافلة القول إن زيادة الله الثالث لم يتبجح باغتياله لأبيه. وقد روي أنه استنكر استنكاراً شديداً العمل الإجرامي الذي ذهب

(1) ابن خلوي، البيان، ج 1، 135.

(2) المرجع السابق.

أبوه ضحية له. لكنه لم يقلد على منع تسرب الشكوك للعقول، ومنع الحقيقة من الظهور. فكان عليه أن يعجل بدم انتصاره الأول الذي كسبه بالمباغثة والقهر، والمال والدم، وهما الدعامتان التقليديتان للقضايا المربية. وفي الصباح أذاع المنادون الرواية الرسمية للأحداث بلا شك، داعين كل الجنود الموجودين في تونس إلى «باب الأمير». فقدم هؤلاء زرافات شاهرين السلاح. وأدخل أبرز القواد وأرفعهم شأنًا فرادى وعلى التوالي. وقبض كل واحد منهم خمسين مثقالًا ذهبًا وبايعوا بدورهم الأمير وطلب إلى أكثر الجنود العودة من الغد ليواصلوا حضور الحفل وتسلم الهبات. لكنهم ردوا على أعقابهم بأعذار مختلفة من يوم إلى آخر، وغلهم الملل فعدلوا عن الطلب. وفي الليلة الأولى من الاستيلاء على الحكم، اعتبر زيادة الله الثالث بالفعل أن وضعه تدعم دعمًا كافيًا، فأقفل خزان بيت المال.

ووجهت في الأثناء تعليمات إلى جميع الولاة لإعلام الرعايا كلهم من أعلى منابر الإمارة بأسرها، بالرواية الرسمية للظروف التي أدت بزيادة الله الثالث إلى تولي الحكم، وتقبل «بيعة العامة».

ولم يبق إلا الالتقاء من الأقارب الذين طالبوا بالتأثر، وهذا أمر محتمل دائمًا. فقرر القيام بتطهير جلدي. فلم يأذن لهم زيادة الله في الخروج بعد أداء البيعة. بل أبقاهم عنده ما دامت المراسم متواصلة، ثم اختار من بينهم في المساء بعد خروج كل الناس، تسعة من أعمامه، وأبناء عمومته وإخوته، وأمر بإركابهم البحر فورًا، موثقين في الأغلال على شيني وتوجيههم إلى جزيرة الكراث⁽¹⁾. وكانت هذه الجزيرة تقع تجاه غار الملح، في الشمال الغربي من تونس، على بعد كيلومترين ونصف من رأس الطرف. وقد ضربت أعناقهم جميعًا ليلة الأحد في 3 رمضان 31/290 يوليو 903، أي بعد ثلاثة أيام من الاختيال الذي مكّن زيادة الله الثالث من تولي الإمارة. وأخرج أبو الأغلب وهو أحد أعمامه من خلوته، وسلط عليه نفس المصير، وكان قد تخلى عن الحكم لفائدة زيادة الله بعد موت إبراهيم الثاني، مفضلًا العيش في الرباط.

وهكذا، بلغ التطور متناه. وتحتم على أمراء بني الأغلب قتل الجند ووجوه الجيش، لا سيما منهم العرب، وأصحاب الإقطاعات، وأخيرًا أعيان المدن، دون البحث

(1) تسمى اليوم (الجزيرة الواطة). ومفضلًا عن «المالك» للبكري، ترجمة DE SLANE، ص 169، انظر بشأن هذه الجزيرة، (البيان المغرب، الترجمة، ج 1، 181) الذي ذكر بالحاشية بعض التوضيحات. وانظر أيضًا الملحوظة رقم 1، ح. ح. عبد الوهاب في تحقيقه لكتاب الأعمال لابن الخطيب، ج 2، 445/19.

عن بديل بين العامة بصورة واضحة منتظمة مسترسلة. وقد ضرب آخر أمراء هذه السلالة رأس الدولة. فبدأت عند ذلك مرحلة الهدم الذاتي، وصارت عزلة الأمير تامة، فلم يبق محاطاً إلا بمرتزقة طامعين شركاء في الجرم خاصة. واضمحلت عصبية الأخالبة في الدم، وفقد البلاط ما تبقى له من هيبة. ولا بد أنه قد نما في قلب كل فرد من أفراد الرعية شعور يتفاوت وضوحاً، بأن حاكمه منذئذ ليس طاغية فقط بل مجرد قاتل. لكن ممثلي السلطة في العصر الوسيط الإسلامي، أكثر مما هو عليه اليوم، كان يجسم رمزاً. وكل ما كان يستنقصه كان يجر انكساراً موازياً في أديبات الأمة. ولم يرفع قطعاً من صيت آخر أمراء بني الأغلب ما نال الخصمين الذين عقدا الآمال المريضة على ما وعدهما به مديري الجريمة من منة، فكانا أداتين لها. وبالفعل، فحالما اطمأن زيادة الله الثالث على البيعة، أمر بقطع أيديهما وأرجلها وصلبهما في تونس، فصلب أحدهما بباب القيروان، وصلب الآخر بباب الجزيرة⁽¹⁾. ولم يفتّر أي كان دون شك بهذه المهزلة الدامية.

ويبقى الأخذ بالثأر. فقد شك زيادة الله الثالث في شخص يدعى ابن القياد لم تصلنا أخبار أخرى عنه، بأنه نصع أباه بأن يسلط عليه ما ناله من عقاب. فأمر زيادة الله بقتله.

وهذأت على هذا النحو المخاوف والضعفان بسرعة فائقة عن طريق إراقة الدم. وفي نفس الوقت، اجتهد الأمير في درأ خطر آخر كان أشد فداحة. إذ توقع أن شقيقه أبا عبد الله الأحوال الذي حاصر الداعي في جبال بلاد القبائل، سيكون خطره أعظم لو علم بالحقيقة، حيث كان على رأس جيش، وكما قيل، فالوقاية خير من العلاج. فأمر زيادة الله الثالث منذ اللحظات الأولى بتوجيه مكتوب إلى أخيه باسم أبيه، يأمره فيه بالعودة بجيشه إلى تونس. وكلّف بهذه المهمة الدقيقة قائداً من أصل مسيحي هو فتوح الرومي⁽²⁾ الذي خرج على الفور على رأس كوكبة تشتمل على خمسين فارساً. واحتياطاً، ودرأ لكل احتمال، حمل رسالة ثانية موجهة إلى كبار قواد الجيش وتقرر تسليمها إليهم إذا تقاعس الأحوال ولم يلتزم الطاعة. وتضمنت هذه الرسالة الرواية الرسمية لاغتيال عبد الله الثاني وارتقاء زيادة الله الثالث الحكم، ودعتهم إلى القبض على قائد الجيش إن هو تردد في الرحيل إلى تونس. غير أن احتياطات الأمير كانت غير ذاك موضوع. فلما

(1) ما زال هذا الباب يعرف إلى اليوم في مدينة تونس بأنه الطريق المؤدي إلى مسالك الجنوب والوطن القبلي.

(2) (الفتح) هو أول مطر في الربيع. وهو اسم يتضمن معنى الاستطاف، كما كان يسمى به عادة الأفراد من الرقيق. ويحتمل أن (فتح) كان قادماً من صقلية، أي من ناحية مارس فيها زيادة الله قيادات عسكرية ولا شك أنه استخدم موالى أخلصوا له النية.

وردت الرسالة على الأحول، وقد دعي فيها إلى الرحيل، كما ذكر القاضي النعمان⁽¹⁾، كان هذا القائد قد مل محاربة الداعي الذي تعذر القبض عليه بلا فائدة. وفضلاً عن ذلك، لم يبلغه خبر اغتيال أبيه. فجمع قواد جيشه وأبلغهم مضمون الرسالة التي اعتقد أنها صادرة عن عبد الله الثاني، وأمر بالرحيل.

فقبول هذا الأمر قبولاً فورياً من طرف الجنود الذين خاضوا الحرب بلا فائدة، وما كانوا يفكرون إلا في الرجوع إلى بيوتهم. ولما بلغ أبو عبد الله الأحول بلزمة علم بخبر اغتيال أبيه، وقد أخبره بالأمر حي بن تميم الذي عرض عليه الإقامة والمساعدة إن هو قبل البقاء معه. ولم يوافق أبو عبد الله الأحول على هذا العرض بل واصل سيره. فهل فكر في خطة؟ لم يصل هذا الأمر إلى علمنا أبداً. ولما اقترب من باغية أوقفه جيش بقيادة صالح بن الروحاني الذي قبض عليه وتولى قيادة الجيش مكانه، ثم وضعه في الأغلال وحمله على البريد⁽²⁾ إلى تونس، وقتل بهافي رمضان 290/ أغسطس 903. وقد ختم النويري⁽³⁾ كلامه قائلاً: «فكان ذلك أعظم فتح عند الشيعي». وأكدت كتب التاريخ عند الشيعة هذا الشعور. وقد استخلص القاضي النعمان الموعظة فعلاً من ناحيته، فقال: «وكان ذلك من صنع الله لأوليائه. وما أراد من قطع دولة الظالمين. فقتل بعضهم بعضاً، وكان في ذلك وهن لهم وتضعيف لأمرهم»⁽⁴⁾. ولم يكن مؤرخ الشيعة مبالغاً قط في الأمر. إذ أن غريزة البقاء قد أدت بزيادة الله الثالث إلى تفكيك الدولة وإضعاف معنويات البلاد الخاضعة منذ سنوات لامتحان عسير، وإلى تحريض العدو وإطلاعه على مشهد التفكك الداخلي.

وأكدت الجماعة المنتصبة في الحكم في مثل هذه الظروف غير الملائمة، هذه الطلائع المشوومة لعجزها وضلالها.

وقد ولي عبد الله بن الصائغ الوزارة والبريد. فقبض عملياً على جوهر السلطة في الدولة حتى سقوطها. والواقع أنه لا أحد، حتى ولو كان قاضي القضاة حماس مثلاً، كان يقدر على الوصول إلى الأمير دون أن يوافق ابن الصائغ على ذلك. ولئن كان لا ينزع أي أحد في موهبة هذا الرجل بوصفه شاعر البلاط، وقد أجمع القوم على كيل الإطراء له لذلك، وقد أثر تأثيراً كبيراً في زيادة الله وفي دواليب الحكم، فقد كانت كفاءته كرجل

(1) الانتاح، مخطوط، ص 152 - 153.

(2) النهاية، ج 2، 93.

(3) الانتاح، مخطوط، ص 153 - 154.

دولة محدودة جدًا بلا منازع. وقد كان بالخصوص رجلًا كاملاً من رجال الحاشية، فقضى وقته كلّه تقريباً في تسليّة سيّدته والترويح عنه لا غير. واستعان بموهبته الشعرية لمصالحاة الأمير مع خطاب غلامه الجميل، وتفنن خاصة وباستمرار في تحقير الخطر لدى زيادة الله الثالث، وإخفاء الحقائق المؤلمة عنه، والتهذبة من روعه، وتحريضه على الانغماس في أحضان الملذات والهروب من الهموم، رغم أن الأمير لم يكن حقاً في حاجة إلى ذلك. وبخلاصة القول إنه فعل الكثير حتى حام الشك في كونه عمل ذلك بالاتفاق مع الداعي. إذ كان من وعي أو بلا أحسن حلفائه من الوجهة الموضوعية دون منازع، ذلك أنه خرب الدولة من الداخل تخريباً ناجحاً جداً.

وكان الشخص الثاني الذي دبر المكيدة هو أبو مسلم منصور بن إسماعيل، وقد كلّف بتولي ديوان الخراج، غير أنه لم يبق مدة طويلة على رأس هذا الديوان، وذلك بسبب دسائس شريكه ابن الصائغ دون شك، إذ كان يتوق إلى الاحتفاظ وحده بحظوته لدى الأمير، فأنتهى الأمر بابن الصائغ إلى أن دبر قتله. فخلف هذيل النفعلي أبا مسلم على الخراج، ولم يكن أسعد منه حظاً. ولسبب لم يكشف عنه النقاب وينبغي البحث عنه قطعاً في خيانات البلاد ودسائسه، قتل سنة 904/291، في نفس الوقت الذي قتل فيه ابن المُنْتَبِط المعروف خاصة بالعجل. ولم نجد لأبي مسلم أثراً حتى صفر 296/ نوفمبر 908، ثم ظهر في ولاية قسطنطينية التي تكفل بالدفاع عنها. وحمله ابن الصائغ مسؤولية هذا الفشل، واغتنمها فرصة فدفع زيادة الله الثالث وحرّضه على الأمر بقتله. وبذلك صغى حساباً قديماً معه. وقد روى ابن عذاري⁽¹⁾ أنه لما بلغه الخبر، صاح قائلاً: «الله أكبر! خدع الصبي الأحقق وذهب ملكه». فندم أبو مسلم شديد الندم لتأييده «الصبي الأحقق» لقتل أبيه، ومروقه في سبيل الله لخدمته، ونصحته بقتل أعمامه. ثم تاب وبكى وتقدم للجلاّد فضربت عنقه وصلب. ولم يفز ابن الصائغ طويلاً بالأمر. فما لبث أن كان بدوره ضحية لكائدين ونشامين آخرين، فدفع أيضاً حياته ثمناً لذلك.

هذه هي الجماعة التي تولّت الحكم رفقة زيادة الله. وبينما كانت النار تلتهم الإمارة، كان هؤلاء يقضون أفضل أوقاتهم في التملّق والتقرّب والكيد القاتل. وزال كل جد إلى حد نقش اسم أحد الغلمان على النقود، وهو خطاب⁽²⁾ الجميل الذي تحدثنا عنه آنفاً.

(1) البيان، ج 1، 146.

(2) أورد ابن الأبار في «الحقة»، ص 267 هذا الخبر؛ وكذلك ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 143. غير أنه لا أثر لاسم خطاب على أية قطعة عرفتها السجلات وذكرتها.

ولم تكن لهذا الفريق من سياسة سوى استعمال ورقة الديماغوجية السنية، دون الاهتمام بالتناقض الصارخ بين الأقوال والأفعال. وادعى البلاط المعريد أنه سيقود الحرب التي تشتتها السنة على الشيعة. ومن الجلي أن الأدوار كانت مزورة منذ البداية، وفضلاً عن ذلك، كانت دعوة الشيعة قائمة الذات، فشهرت بالثفاق وفتحت بصائر أكثر الناس تصديقاً، على فرض وجود عدد كبير منهم.

فحالما ارتقى زيادة الله الثالث إلى الحكم، عزل الصديني المعتزلي ودعي إلى تولي القضاء حماس⁽¹⁾ بن مروان بن سمالك الهمداني (ولد سنة 837/222 - توفي سنة 915/303 - 916)، وكان رجلاً زاهداً نزيهاً، فأبدت له أوساط السنة احتراماً صادقاً، وقد وجه الأمير إلى أهل القيروان تصريحاً رسمياً ألح فيه على مقصده من هذا الصنيع، ومن اليديهي أنه عمل على تملق عامة أهل السنة ومداراتهم. قال: «إني قد عزلت عنكم المجافي الخلق، المبتدع المتعسف، وولّيت القضاء حماس بن مروان لرأفته ورحمته وطهارته وعلمه بالكتاب والسنة»⁽²⁾. ولربما كان هذا الصنيع بارعاً في ظروف أخرى، لو أن الأعمال لم تتعارض كثيراً مع الأقوال. فقد قدم زيادة الله نفسه في صورة بطل المذهب السني المقاوم للبدعة التي ساندتها أبوه. والواقع، واعتماداً على ما قاله أبو العرب ونقله عنه القاضي عياض، أن أهل القيروان اجتهدوا كثيراً لذلك. لكن سريعاً ما خابت آمالهم. إذ لم يقابل تولية حماس بأي إيمان عميق، ولا حتى أي منهاج سياسي متماسك، بل كان أصماً ذريعة. ومن ناحية أخرى كان طبع الرجل متصفافاً بالنفور، وكان قضاؤه صارماً، فلم يتساهل إلا قليلاً مع السلطة وأفرادها. واستخدم ابن الصانع وسيلة آتت أكلها في مثل هذا الوضع، فوّلّى إلى جانبه دون أن يعلمه، قاضي قضاة آخر كانت له أسبقية النظر، وكان ذلك من نصيب محمد بن أحمد المكنى بابن جَمَال⁽³⁾. وقد كان حفيظاً، وفضلاً عن

(1) لكتابة هذا الاسم، اعتمدنا حقيقي «البيان» لابن عداوي، وقد نقلوا رسمه عن أبي العرب، الطبقات، ص 153 (انظر البيان، ج 1، 136، الملحوظة 3). ويشير (ح م س) إلى فكرة الحر. واشتق منه (حَماس). أما وزن حماس، فلم يعمل به، ويمكن اشتقاقه بصورة نظرية.

(2) التويري، النهاية، ج 2، 93 - 94، وعياض، المدارك، ترجمة حماس بن مروان، رقم 125.

(3) اعتمدنا عياض، المدارك، ترجمة حماس رقم 125، بخصوص اسم هذا القاضي. ولا زال لقب جمال موجوداً في تونس، مما جعلنا نميل إلى هذا الاختيار. ومن ناحية أخرى، فد (جمال) اسم لامرأة عربية - وليس فقط اسم لجارية كما هو متوقع - استعمل منذ أقدم العصور (راجع «اللسان»، ج 1، 128). فلم يكن نادراً التسمية باسم الأم - دون أن يتحتم التفكير في أن ذلك أثر لنظام قائم على الأمومة. ويمكن التفكير أيضاً في (جَمَال) من جَمَل. ولربما كان ينبغي في هذه الصورة أن تظهر أداة التعريف مع الاسم. ووجب أن يسمى القاضي المذكور =

ذلك، بدا أنه لم يكن عالمًا كبيرًا، وكان يحترز بالخصوص في أحكامه وكان ساذجًا. فأعلن المتادي عن الإصلاح الطائري بين الناس، وأذاع تصريحًا رسميًا ينص على أنه في صورة نشوب نزاع بين المتقاضين حول اختيار القاضي الذي يريدون المثول بين يديه، يُرفع الخلاف إليه، فيتبني حيثل أن يمثلوا حتمًا أمام ابن جمال. فأغلق حماس مجلس قضائه فورًا وذهب إلى رقادة لتقديم استقالته. وقد حاول عبثًا الدخول على الأمير، وترقب ذلك في مسجد رقادة مدة ستة شهور. ثم رضي في النهاية أن يتوجه إلى ابن الصانع الذي حصل له على قبول اعتزاله القضاء، في جمادى الأولى 294/ فبراير - مارس 907. وهكذا رفع القناع وهو لم يكن يخفي لا محالة شيئًا.

واستمر الاهتمام ذاته بتملق أهل السنة دائمًا، والظهور في مظهر المدافع عن مذهبهم الذي هدته البدع. فأمر زيادة الله الثالث بالكتابة على ألوته «نصر من الله»⁽¹⁾، وولّى في نفس الوقت (حماس) خطة قاضي القضاة، وكتب بالرايات أيضًا، «الأمير زيادة الله ابن عبد الله ناصر سنة رسول الله». واتضح الإشارة إلى القرآن وإلى التشييع بالنصر الموجه إلى المؤمنين، في عقول تشبعت بها. وطرز على الرايات برنامج مقاتلة الشيعة، فكان بذلك واضحًا بليغًا عند جميع الرعايا. لكن وجب التوفيق بين ما قيل في البلاط وبين أبواق الحرب. غير أن زيادة الله الثالث لم يقم بشيء من ذلك، وقد اقتبسنا نص التصريح الذي أمر زيادة الله الثالث بطرزه على راياته، من كتاب القاضي النعمان الذي شرح الأمر قائلاً: «وهو ما عليه من الخلاعة، والمجانة، والفساد، وارتكاب حرم أبيه فلم يلتفت العامة إلى ما رأته من ذلك، ولا أقبلت عليه»⁽²⁾.

ولذا لم تترك له العامة مجالاً للتفكير بها، فواصل التفكك الأخلاقي مساره. ولم يعد يردع أي رادع ما جد من فجور وتهوّر في البلاط. وفقد بزوال الوفاق الذي أحسن به المسلمون في جميع الأزمنة، الاحترام المحيط بالبلاط، ولم يكن الشعور نحوه إلا

= ابن الجمل. وقد أورد أبو العرب رواية أخرى. وجاء في «الطبقات»، ص 196، ابن جمال، دون أن يوضح الاسم أو النسب. واعتمد محقق «البيان» لابن عذاري (ج 1، 140، الملحوظة 1) رواية أبي العرب، وصححوا النص الذي ورد به جمال، تبعًا لذلك. والملاحظ أخيرًا أن كتاب البيان أورد نسبًا مخالفا لما جاء في «المدارك». وقد سمي القاضي المذكور محمد بن عبد الله المكنى بابن جبال. فهل اختلط الأمر بين اسم الأب والكنية؟ ومن المعلوم فضل أن من سمي (محمد) يكنى عادة بأبي عبد الله.

(1) هذه عبارة مستمدة من القرآن (سورة الصف، 13). وقد جاء بالأية: «وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب، وبشر المؤمنين». وكانت الإشارة واضحة بالنسبة إلى رعايا الأمير.

(2) الانتصاح، مخطوط، ص 154.

الاستنكار والاحتقار الصادر عن الأتقياء. ولم تعد تحصى العواقب على الصعيد النفسي المكسي لأهمية رئيسية. وعمّ الفراغ الأخلاقي. والأُنكى من ذلك، أن كل القِيم صارت معكوسة. ولم تطف على سطح حمأة القبايح إلا مخلوقات ممتحنة منحلة، طردت بلا هوادة الناس الجديدين والرؤساء الحازمين، ولربّما أنقذت ناصع هؤلاء وأعمالهم الوضع. وكان منظر الأمير عاملاً حاسماً للحط من المعنويات. فقد حطم معنويات الأمة، ولا شك أن الكثيرين تمنوا ورود مياه جليدة، ولو كانت من ينبوع غير طاهر، لتطهير استبلاات الملك. وبهذه الصورة ندرك إلى حد بعيد جدّاً، مدى خمول بلاد تعمقت فيها جذور السنة، أمام مشروع بدعة الشيعة الرامي إلى الاستيلاء على الحكم. وكما لاحظ Cl. Cahen⁽¹⁾ بحق «فإن سلوك المسلم تجاه الرجال الذين يحكمونه، لا يتفصل من بعض الوجوه عن الفكرة التي كونها عن قيمتهم كمسلمين».

على أن القاضي النعمان قد قال⁽²⁾: «وفشا عنه شرب الخمر بعينها، ولم يكن قبله يعرف بإفريقية شربها، وأظهر الفناء والمعازف، وجمع أهل اللهو، والمتخثئين، والمضحكين. وكان لا يقلع عن شرب الخمر، ولا يكاد إلا أن يرى سكران، واتخذ ندماء يتصافعون بين يديه، ويفحشون في القول عنده، ويأتون ما لا ينبغي أن يذكر فضلاً عن أن يعمل به».

وكانوا يتخذون ثنانات الغنم متفوخة مربوطة ويجعلها تحت بساطه، فإذا دخل عليه الجليل من رجاله، فجلس، تقمعت تحته، فيضحك، ويضحك أصحابه في كثير من الرفاعة والعبث والمجانة والخلاعة.

وكان يأتيه، ويتصل بأبي عبد الله أخباره فيه، ويحدث به رجاله، ويقول: أبشروا فهذا صاحبكم وآخر من يحاربكم».

وهكذا، بينما كانت نار الحرب تلتهم الإمارة، كان البلاط غارقاً في رحل الفحش والسفالة. وقد دون ابن عذاري شهادة أخرى خاصة بأبي يعقوب إسحاق بن سليمان الطيب اليهودي الذي زار بلاط زيادة الله الثالث سنة 905/293 - 906 في الأرس، أي في ساحة القتال. فقال: «رأيت مجلسه قليل الوقار كثير اللهو»⁽³⁾. فقد انتهى سريعاً

(1) انظر La changeante portée sociale de quelques doctrines religieuses, dans l'Élaboration de l'Islam, p. 5.

(2) الاضاح، مخطوط، ص 155.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 141.

نقاش جلدي دار حول الطب إلى مهزلة، وأدخل ذلك سرورًا كبيرًا على الأمير وأثار ضحكه. ولإرضاء حاجته إلى الضحك، اجتمعت حول زيادة الله الثالث، شردمة من الصفّاعين والمياريين والشطّار والزّمارين والضّراطين⁽¹⁾. فأصبح البلاط مقرًا للأوباش وسوقًا للألعاب المنبئة بسوء الذوق. وتوضّح الصورة الأخيرة بالخصوص مدى تربية الأمير وخاصته وانحطاط ذوقهم وإبتذالهم الفكري والأخلاقي. وغالبًا ما بقيت البلاطات الإسلامية في العصر الوسيط حتى في عصور التدهور السياسي، مراكز للثقافة الظرفية الرقيقة. لكن بلاط زيادة الله الثالث ابتعد عن الظرف ابتعادًا كبيرًا. فهنيئًا ابتذل البشر سقوط الدولة وسبقه. وجعل التفكّك الداخلي على وجه الخصوص انتصار الشيعة ممكنًا.

سياسة رفض مجابهة الخطر :

في سنة 903/291 - 904، أي بعد بضعة أشهر من قتله أبيه، طلب زيادة الله الثالث البيعة بصفة رسمية لابنه محمد ولي العهد، فأجيب إلى ذلك وتمّت مبايعة ابنه كما جرت العادة بذلك. وكان الأمير يعتقد بكثير من عدم التبصّر ومقدار هام من الأوهام، أنه في الإمكان التفكير أخيرًا في المستقبل بثقة، وضمان الدوام لذريته، فيكون بهذا قد توجّج

(1) انظر ابن خلدون، المعبر، ج 4، 439؛ وابن عسّاري، البيال، ج 1، 143. من الصعب توضيح الألفاظ توضيحًا دقيقًا، وقد حاولنا نقلها بصورة تقريبية. ولا شك أنه كان يوجد عدة أنواع من الألعاب الشعبية في الأسواق. انظر E.P.، مادة (ميّار)، ج 1، 817 - 818، بخصوص المياريين، بحث لـ Fr. TAESCHNER، E.P.، مادة أحداث، ج 1، 264، بحث لـ Cl. CAHEN أيضًا (انظر Mouvements populaires et Cl. CAHEN، V. 225-250، et VI، autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen-Âge، dans Arabica، 25-26، 233-265).

لقد ورد ذكر العيارين في الميدان الديني والاجتماعي والعسكري بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر، خاصة في آسيا، وتجمروا في الشرق في طرق، وعملوا بنظام الفترة (انظر E.P.، مادة عيار). وقد ذكرهم «البيان» بصورة منزلة متغصبة جدًا، فلا يمكن استخلاص نتائج صحيحة ثابتة من ذلك. والمؤكد أنه لا يستحيل أن تكونا منظمتا العيارين بمنظمات الشرق بصورة مختلفة، وأنها وجدت في إفريقية، وأنها لم تحدث قلائل تستحق الذكر، فوقع إغفالها في كتب التاريخ، لكن الاحتمال أقوى في صورة الحال، أن العيارين المذكورين لم يكونوا سوى بعض المشعوذين وشبهون أولئك الذين كانوا يسلون أبا الميساك جيش (282 - 283) يتألمر - يوليو 896) الذي خلف ولم يزل صبيًا، والده خمارويه على مصر. وقد أسلم بالأمير أبراش آخرون، كما ذكر أبو المحاسن (النجوم)، ج 3، 88، ومن بينهم «رجلان من عامة العيارين» كانا يرفضان حجارة ثقيلة وحدائد ويصارعان. وهكذا، انتشرت نفس العادة في نفس الفترة تقريبًا، في بلامين كانا يمران بأزمة أخلاقية خطيرة. ويشكل أولاد عيار اليوم قبيلة في الوسط التونسي، وانتشرت نسبة العياري كثيرًا ككلب بين العائلات.

عمله الذي سقاه دم أهله بوفرة. وما بدا عليه قط توقعه المصير الذي ينتظر الدولة بعد أمد قصير، وقد سبق له أن شلّها تشديداً متّسماً بكلتا يديه. وما توقّع ذلك إلا قليلاً - وقد أراد أن لا يرتاب في ذلك - بل دفن رأسه تحت جناح سميكة تزايد ثقله، من الملذات، وعزم على أن لا يفتح عينيه، وأن يخنق سريعاً ما ترك له ضباب الخمر من وعي، بتخدير أكثر عمقاً للفكر وتوتر أقوى للحواس. فقدم إليه خواصه في هذا الباب يد المساعدة، وكثيراً ما تسابقوا لنجدته بصورة ناجحة. فجسم صورة المثلث المثالي بالحكم حسب نظرية ابن خلدون المتعلقة بحياة الدول.

وكانت موارد المملكة والمخزونات المتكسمة في خزائن الأمير عظيمة، فكان من شأنها الإحياء بالثقة في المستقبل، مهما كانت مصاعب الحاضر، وذلك بسبب مجال الأعمال المتنوعة المتضمنة لها. لكن كان ينبغي استخدامها بحكمة في مناخ جذبي غير أنها إما صرفت في غير محلها، وإما بذرت، وهذا أغلب - بينما كان الداعي يقدم المثال المفيد الحاث على التشف - في مصاريف بلذخ خدمت المحرمات. واستخدم زيادة الله موارده الطائلة خاصة للهراب من الهوم بصورة كلها حسية سبقت وهيات الفرار المشين الواقعي نحو الشرق. لقد أغمض عينيه بإصرار. وأفرط في التبذير خلال الحرب لخلق عالم مغلق على نواب الدهر، ونوع من الجنة المصطنعة أصر على الاختلاء فيها. وقد غرقت لحظات الصحو النادرة بلا هودة وقصدًا في الخمر والغناء. وقد ساهمت كثيرًا للنزهات على الساحل وفي البحر وفي الزوارق فوق فسقيات القيروان، والغلمان والجواري والشراب، في تشييد هذا العالم تشييداً عظيماً، وقد دبر وخطط لهذا العالم إطار انعزل عن بقية الدنيا من الوجهة المادية والأدبية. وقد عاد في ربيع الثاني 292/ فبراير - مارس 905، من تونس إلى رقادة. فبنى له قصر خاص⁽¹⁾ بهذه المناسبة، في المقر الذي أسسه جده. «وحفر بها حفيراً بنه صهريجاً طوله خمسمائة ذراع وعرضه أربعمائة ذراع وأجرى إليه ساقية وسماه البحر. وبنى فيه قصراً سماه العروس على أربع طبقات، أنفق فيه سوى خسر⁽²⁾ اليهود والمعجم، مائتي ألف دينار واثنتين وثلاثين ألف

(1) سمي هذا القصر في «البيان» لابن عماري، ج 1، 144، قصر البحر. وقد طلب إليه سنة 906/294 - 907 أن يقوم بتزاهة فيه، لتحويل زيادة الله من عزمه على مغادرة إفريقيا، وذلك بأن يشاهد كل ما نوى التخلي عنه. وسنعود إلى ذلك.

(2) هكذا في النص. وانظر أيضاً «الحلة»، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، 1963، ج 1، 176، الملحوظة 1. ولم يقدم «اللسان»، ج 4، 238 - 239 أي معنى مرضي. ولربما وجب تصحيحه (عُشْر)، كما اقترح ذلك حسين مؤنس.

دينار»⁽¹⁾. ولندكر في هذا الصدد، قصد القيام بوجه من وجوه المقارنة، أن الجزية التي كان يجب على إفريقية دفعها إلى الخلافة، قدرت بأربعين ألف دينار كل سنة. ولذا، ندرك كم كانت كلفة القصر باهظة. ولتكوين فكرة عن البلخ المبذول فيه، روى ابن الأبار أن عبيد الله تعجب واذهش لما رآه، فقال إنه حتى في الشرق لم يشاهد أبداً مثل هذه الأعجوبة. ومن البديهي أن هذه المقارنة بالشرق لفائدة إفريقية شكلت بالنسبة إلى المغربي ابن الأبار أقصى صيغة في الإطراء.

وقد استخدم زيادة الله الثالث كذلك موارده الضخمة، لمغالطة ولي أمره الذي أقلقته عنايته به والحق يقال. وعند ظهور أزمات حادة: وجّه إليه كرتين - وسنعود إلى ذلك - في شكل مساعدات وهدايا وكلمات مطمئنة، أدوية مسكنة ليس لها من نتيجة سوى أن الداء تمكن من النمو في جسد الخلافة دون كبير ألم. وفي سنة 903/291 - 904⁽²⁾، لما بدأ الداعي يسجل انتصارات حاسمة، كان الأمير يعمل بجهد لإخماد مخاوف الخليقة المحقة وذلك بأن مدّه بمقادير من الذنائب كان لها وزن وكتابات مقنعة بصورة خاصة. ثم في سنة 907/295 - 908، أي عندما كانت الكارثة وشيكة الوقوع وبالصورة التي كانت الأحداث تسير عليها، ولم يعد لأي يصير مجالاً للشك، قدم من جديد إلى بغداد مبعوث زيادة الله الثالث محملاً بالهدايا والأموال الوفيرة. وكانت مهمته مزدوجة، تتمثل في تقديم مقادير جديدة من المسكنات إلى الخليفة، واقتناء - ويصعب تصوّر قدرًا أكبر من انعدام الشعور - مختلف البضائع ذات الأبهة الكبيرة لحساب مخدومه. من ذلك أنه اشترى غانيات بثلاثين ألف دينار، وهنّ لا يساوين عشرة آلاف على حد قول الصولي. ولم يكن لهذا المبعوث أية معرفة بالموسيقى، فوقع التفرير به تفريراً مشيئاً، ولم يتسل حتى ينقل مقتنياته إلى إفريقية. وقد بلغ في الأثناء إلى بغداد خبر فرار زيادة الله الثالث.

وقد ظلّ عدم تبصّره الذي وقعت صيائنه بعناية، كاملاً إلى آخر وقت، فحتى اللحظة الأخيرة، لم يفكر الأمير إلا في ملذاته. فاعتزل قصداً عن العالم خلف قناعها. وفي الجملة، لقد وفق كل التوفيق في العمل بسياسته المتمثلة في رفض مجابهة الخطر. قال ابن الأبار⁽³⁾: «فكانت ولايته ست سنين إلا شهرين وأياماً، أتلّف جلها في الملذات والبطالة»، إلى أن زال عرشه وغلبه عدوه.

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 265.

(2) سنعود إلى هذه الأحداث فيما بعد، عند الحديث عن محاربة الداعي الشيعي، فتناقش الأحداث والتواريخ.

(3) الحلة، ص 265.

ثانياً - تنظيم الانتفاضة (280 - 893/289 - 902)

انتهى التصحيح الذي قام به في آخر لحظة عبد الله الثاني إلى الإخفاق. إلا أن هذا التصحيح ما كان ليستحيل لو تحقق التسليح الخلقي. فقد ملكت الإمارة موارد مادية وفيرة، لكن الإفلاس الأخلاقي صار تاماً في عهد زيادة الله الثالث ولم تستخدم الموارد التي كانت ملكاً للإمارة، إلا في الإسراع بسقوط الاعتبار، نظراً لكيفية استعمالها. والواقع أن الأمير قاتل أبيه لم يكن له أي فضل في بعض المحاولات التي لم تُفُضْ إلى شيء، وبعض الردود المؤقتة والفوضوية أيضاً، من سياسة مسترسلة سوى تناول مقادير كبيرة من الخمر وارتكاب المواقف. فغالط نفسه مغالطة منظمة، وغالط غيره، ووقعت مغالطته. وواجه العرش الأغلب الغني لكن المتعفن بلا رجعة، جبلاً فقيراً، حركه إيمان حار، وقد اتجه بكل قواه وكل أنواع حرماته نحو الأمد المنتظر بأن يتجسد به وله السراب العنيد لملك الله. ويتعين علينا الآن تحليل التغييرات التي ستعجل من بربر كرامة المغمورين حماة هذه الإمارة التي وعدت بها العقيدة الإسماعيلية المؤمنين بها.

الدعوة:

كان لمولد النزاع أصل بعيد جداً وغير واضح بالمرّة. وقد انتهت الدعوة الإسماعيلية إلى انتصاب الفاطميين، وكانت جزءاً من مشكلة الشيعة المعقدة جداً. وبالمركز يوجد طرح للقضية على المجموعة الإسلامية الفتية نظراً إلى انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى وخلافته. وقد انجر عن الجواب المخصص لهذه القضية، وسوء الفهم الطارئ عليها، الإبهام والحرمان المعقد لها، سلسلة كاملة من مآسي الضمير

والاهتزازات والنزاعات المؤيدة بشدة بالقلم والسيف. وإلى اليوم، وبعد أكثر من ثلاثة عشر قرناً من المجادلات والخصومات، ما زالت القضية قائمة الذات تماماً وقد اكتسبت صبغة راهنة ملحة في نظر كثير من المسلمين. ويذكر المسرح الشعبي الفارسي دائماً في نحيبه ويكائه، وفي مشاهد «التعزية»، مأساة كربلاء، شيئاً ما، على غرار التمثيليات الدينية في العصر الوسيط.

ومن البديهي أنه لا مجال في هذا الصدد لتلخيص المذهب الشيعي - على فرض أن ذلك الأمر ممكن - واستعراضه⁽¹⁾ بكل تعقده. لكن لا يمكن كذلك اختيار حل سهل

(1) الحق أنه لا يمكن حتى لمراد قائمة بالمراجع. والنظر وحده في المصادر الإسماعيلية تطلب فعلاً كتاباً يحوى على 245 صفحة. انظر (Isma'ili Literature) W. IVANOV، طهران، 1963، وكانت طبعة جديدة أضاف إليها كثيراً تأليف (A Guide to Isma'ili Literature)، لندن، 1933. فينفيي الاقتصاد على بعض المراجع. مصادر السنة: الأشعري، المقالات: خصصت للفصول الأربعة الأولى للإمامة (ص 1 - 5) وللشيعية المقسمين إلى غالبية (ص 5 - 16)، ورافضة (ص 16 - 64)، وزيدية (ص 65 - 75). واستعرضت أقوال الخطابية، ص 10 - 13، وأشير بإيجاز إلى الإسماعيلية ص 26. - البغدادي (توفي سنة 1037/429)، كتاب الفرق، الفصل 17، خاص بالباطنية. وطبعة القاهرة (1910) رديئة جداً. وقد ترجمه K.C. SEEL إلى الإنكليزية، (Moslem Schisms and Sects)، القسم الأول من «الفرق» حتى المرحلة، ص 190، و A.S. HALKIN، بعض الثمناون (تل أبيب، 1935، القسم الثاني من «الفرق»). وبحث H. LAOUST (R.E.I.) (La Classification des sectes dans le Farq d'al-Baghdadi)، المجلد 19، ص 19 - 59) مدخل جيد لدراسة التأليف المذكور. وقد اعتمد كتاب «الفرق» (وقد ألفه أشعري) كثيراً كتاب المقالات لأبي ن الأشعري (توفي سنة 936/324). وقد كان عنيفاً جداً على الإسماعيليين نظراً إلى الظروف التي ظهر فيها، وغالباً ما اكتفى طابع الهجاء الحقيقي وتحدث (ص 266) عن «فصائح» الباطنية التي تجاوز عددها ميات الرمل وقطرات الماء. ويك هذا التأكيد على طابع الكتاب ويبدو إلى الحذر. - وكان ابن حزم أيضاً معادياً جداً للشيعية في «الفصل» (توفي سنة 1066/456). وقد عنوان أحد الفصول المخصص لهم «ذكر شنع الشيعة» (الفصل الرابع، 179 - 188). وقررات «الفصل» الخاصة بالشيعة كان موضوعاً لدراسة جدية بقلم I. FRIEDLAENDER (The heterodoxies of the Shites according to Ibn Hazm, intro. trans. and commentary, dans J.A.O.S., 1907-1909, xviii, 1-80 et xix, 6-183).

وقد لجأ المؤلف إلى مختلف مخفوطات «الفصل» لتحسين طبعة القاهرة لسنة 1317. وراجع أيضاً لابن حزم، «المجموع»، ص 53 وما بعدها، حيث تعرض إلى نسب المييليين. - وعاد الإسماعيليين (شافعي، توفي سنة 471/1081 - 1082)، في «التبصير» (ص 29 و 41 و 123 - 130) إلى نفس الأقوال ونفس المواضع التي طرقها البغدادي، ونقل عنه أحياناً حرفياً، فرتب الباطنية، أي الإسماعيليين في الفصل الثاني عشر، المخصص لغير المسلمين. - الحَمَافِي (يعني من القرن الخامس/ الحادي عشر) أورد أعنف قدح من القضية في «كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة»، فاتهمهم خاصة بالكفر وحب الملذات. - وكان الشهرستاني (الملل)، ص 341 - 342 و 421 - 448) أصر من كتب من السنة في البدع، تجاه المذهب الإسماعيلي غير أنه أصدر حكمه عليه بوضوح. فاعتبره بعضهم من الباطنية المتخفين، بدون أساس جدي. وترجم كتابه في «الملل» إلى الألمانية، T. HAARBRÜER، في جزيئين، HALLE، 1850 - 1851 (Religions-Parcheien and

(Philosophen Schulen)

ومن البديهي أن استخدام مؤلفات من كتبوا في الملل، طرحت مشاكل شائكة تكاد تستعصي على الحل. والعلوم الموجه إليهم معروف، فلم يكونوا من المؤرخين. وهم يضمون جنباً إلى جنب ما يتوارد في الزمن؛ وينسبون إلى الماضي ملهات قامت في فترة غير ثابتة أو حديثة؛ وليس لهم أي إحساس بالنتيجة، حتى أنه لا يميز في مقالاتهم إلا بعسر، الفرق الحقيقية ذات التأثير الكبير، من الفرق الصغيرة التي لا صوت لها. وحتى من مجرد موالى موقتين لشخص.. وينبغي دائماً أن يكون الوعي تاماً بحدودها، عند استخدامها.

وقد اهتم مؤرخو العصر الوسيط طبعاً بالقضايا التي طرحتها صحة النسب الفاطمي، والانتفاضات التي أثارها الإسماعيليون، أكثر من اهتمامهم بالملهات الإسماعيلية ونظرياته. وقد فاجأهم الثورات، ولا يبدو أنهم أدركوا إلا ببطء وفي وقت متأخر نتائجها الملحية. انظر B. LEWIS, *The Origins of Isma'ilism*, فصل *Sunni Historical Sources*، ص 3 - 9) وقد روى الطبري (مات سنة 922/311)، التاريخ، ج 8، 159 - 258، انتفاضات القرامطة. وقررت عريب (مات سنة 980/370) - وقد واصل عمل الطبري - المتعلقة بالفاطميين في إفريقية، أقحمها محققو ابن عذاري (توفي بعد عام 1306/706)، نعتي DOZY ثم G. COLIN و E. LÉVI-PROVENCAL، في «اليان»، ج 1، 124 - 130 و 149 - 152. واعتمد المؤرخون الموالون بخصوص الإسماعيليين والفاطميين، الرواية التي نشرها أبو عبد الله بن رزّام (القرن الرابع / القرن الماشر) وقد فقدت تأليفه اليوم. لكننا نجدنا عند ابن الأثير (مات سنة 1233/630) في «الكامل»، ج 6، 69 - 135. والذري (توفي سنة 1332/732)، «النهاية»، مخطوط باريس، المكتبة القومية، رقم 1576، بعنوان «أخبار من نهض في طلب الخلافة من الطالبين»، ولم يتضمن هذا المخطوط الناقص أي شيء عن الفاطميين. وانظر أيضاً ابن خلدون، الجبر، ج 4، 3 - 23 و 58 - 83 و 181 - 211، وقد اتخذ في الجملة موقفاً نقدياً بصورة نسبية. والمقريري، الامتياز، ص 4 - 74، ولئن رفض رواية ابن رزّام، فقد ألح قائلًا (ص 26): «فأنا بريء من قوله» - وأقبح له المجال كثيراً في كتابه.

مصادر الشيعة: فرق الشيعة، وهو تأليف نفيس القيمة، عاصر الأحداث. وقد ألف في العقد الثامن من القرن الثالث الموافق لآخر القرن التاسع. ونسب عادة لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (توفي قبل سنة 922/310). والأولى أن المؤلف الحقيقي ربما كان سعد بن عبد الله الأشعري القمي (مات سنة 299 أو سنة 301/911 - 913). (انظر B. LEWIS, *The Origins of Isma'ilism*، ص 14 - 15. - الكشفي (القرن الرابع / العاشر)، «معرفة أخبار الرجال» أحسن وأقدم تأليف في موضوع الإثني عشرية. واتسم الفاطمي النعمان إلى الإسماعيلية، لكن الإثني عشرية طالبوا به أيضاً. ولم تأت مؤلفاته في فقه الإسماعيلية بشيء حول الدعوة. لكن كتابه «أساس التأويل» هام للملهد الإسماعيلي. وبه عرض لنظرية النبوة عند الإسماعيلية، قائم على تأويل القرآن. وتضمن الفصل الأول بحثاً هاماً عن الإمامة. - كتاب استبصار الإمام، تحقيق W. IVANOV في 1936، B.F.A.E.، المجلد الرابع، 93 - 107. وسيرة جعفر الحاجب، تحقيق W. IVANOV في 1936، B.F.A.E.، المجلد الرابع، 107 - 133. وترجمة M. CANARD في 1952، *Hespéris*، هذان التأليفان للإسماعيلية. (Fragments relatifs à la Doctrine des Ismaélites).

البحوث:

- R. BRUNSHVIG, *Fig. Fatimid et histoire de l'Ifrîqiya*, dans *Mélanges Georges Marçais*, pp. 13-20. - Cl. CAHEN, La changeante portée sociale de quelques doctrines religieuses, dans *L'Élaboration de l'Islam*, pp. 5-22; Points de vue sur la «Révolution» «abbasside», dans *R.H.*, 1963, pp. 295-338. - M. CANARD, art Da'wa, dans *E.P.*, II, 173-176; et art. Fatimides, dans *E.P.*,

تمثل في الصمت، دون المخاطرة والإضرار بفهم الأحداث. ولذا، يجب علينا الإشارة بإيجاز - وسيتم ذلك بصورة مقتضبة حتمًا - إلى المعطيات الأساسية التي يجب أن يستحضرها الفكر باستمرار ليقدر الوضع تقديرًا صحيحًا، وتشكل هذه المعطيات نوعًا ما، الأحداثيات التي ستستق الوقائع ضمنها.

II, 870-882. - H. CORBIN et M. MOH MOÏN, *Nasir-e-Khorasani, Kitab-e-Janî*.

(كتاب جامع الحكمين) وقد تضمنت مقدمته ملحوظات وشيقة حول النظريات الإسماعيلية.
 .. (Mémorial sur les Carmathes), DE GOËTE, تقدم هذا التأليف، لكنه ما زال صالحًا للمراجعة.
 .. (The Sh'fite Religion) D.M. DONALDSON، يتحدث بالخصوص عن تاريخ الإنبي عشرية، لكنه كثير الوضوح والثقل أيضًا للتاريخ العام للشريعة ونظرياتها المشتركة. - W. IVANOV, *Isma'ilism*, *Qarmatians*, في J.B.B.R.A.S., 1940، ص 43 - 85 *Early Ch'fite Movements* في J.B.B.R.A.S., 1941، ص 1 - 23 (بحث مؤسس على المجلد الرابع عشر من «شرح الأخبار» للقاضي النعمان، غير مطبوع)؛ و *The alleged founder of Isma'ilism*, Bombay, 1946، و *Isma'ili tradition concerning the rise of the Fatimids*, Oxford-Londres, 1942 (وثائق مستمدة من عدة مصادر للإسماعيلية ترجمت إلى الإنكليزية وشرحت).

(Le rôle d'Ali dans la Sira Chilte, dans R.e.I., 1962, pp. 7-27) H. LAOUST

.. (The Origins of Isma'ilism) B. LEWIS، به بحث طيب في المصادر الموجودة لسنة 1940، وقد حاول المؤلف حل المشكل العويص الخاص بأصول الإسماعيلية، وكذلك صحة نسب الفاطميين.

P.H. MAMOUR, *Polemics on the Origin of the Fatimid Caliphs*. - W. MADELING, *Fatimidien and Bahrain qarmaten*, *Der Islam*, XXIV, 1959, 34-38. - Y. MARQUET, *Imamat, Résurrection et Hiérarchie selon les Ikhwan as-Safa*, dans R.E.I., 1962, pp. 49-142. - L. MASSIGNON, *Esquisse d'une Bibliographie Carmathe: Salman Pak et les Premices Spirituelles de l'Islam Iranien; L'Expérience musulmane de la compassion, ordonnée à l'universel; à propos de Fâtima et de Hallâj*, dans *Eranos-Jahrbuch*, 1956, XXIV, 119-132.

محمود علي المكي، التنشيع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية R.I.E.E.L., 1954، المجلد الثاني، 93 - 145، لقد غالى المؤلف في الاعتماد على التأليف الواجب استخدامها بطلر.

S. DE SACY, *Exposé de la Religion des Druzes*. - S.M. STERN, *The Early Isma'ili Missionaries in North-West Persia and in Khurāsān and Transoxiana*, dans B.S.O.A.S., 1960; *Isma'ilis and Qarmatians*, dans *l'Élaboration de l'Islam*, pp. 99-180. - E. TYAN, *Suqanar et Califat*, pp. 376-385, et 433-456. - J. WELLHAUSEN, *Das Arabische Reich und sein Sturz*.

ترجمه إلى العربية أبو ريذة، ص 64، ومن 181 - 183. - مادة علي، *E.I.*, Wensinck Hand Book، مادة (بنو العباس = عباسيون). بحث لـ B. LEWIS، و عبد الله بن ميمون، بحث لـ S.M. STERN، و عبد الله بن مينا، البحث لـ HODGSON، وأبو الخطاب الأسدي، بحث لـ B. LEWIS، وعلي بن أبي طالب، بحث لـ Veccia VAGLIERI، *Alides*، بحث لـ B. LEWIS، والجناي، أبو سعيد، بحث لـ HODGSON، و جعفر الصادق، بحث لـ HODGSON، والقرط، بحث لـ L. MASSIGNON، والكيسان، بحث لـ ARENDONK، والإسماعيلية، بحث لـ W. IVANOV، ومحمد بن الحنفية، بحث لـ Pr. BUHL، ومختار، بحث LÉVI DELLA VIDA.

ولنذكر أن أبا بكر «خليفة رسول الله» الأول، قد تمّ «انتخابه». ولم يحضر علي الانتخاب، إذ كان مشغولاً مع بعض الصحابة الآخرين بما ينبغي تأديته للراحل العظيم (13 ربيع الأول سنة 8/11 يونيو 632)، ذلك أن الانتخاب تمّ على عجل أو يكاد، وتمادى طيلة ستة أشهر في رفضه لمبايعة الخليفة المختار بتلك الصورة. وتولّى عمر الخلافة من لدن أبي بكر، ونشأت خلافة عثمان عن تولية جماعية، وقامت الخلافة الأموية على الحرب الأهلية.

والشيعة هم الذين رفضوا مختلف صيغ تولّي الحكم. فقد كانوا «أهل النص والتمحيين»، بمعنى أنهم أكدوا أن قضية الحكم حلّها الوحي حلّاً واضحاً صريحاً. فقد أكدوا فعلاً أن القرآن والحديث المصنوعين المفسرين تفسيراً صحيحاً، يعني حسب نظريتهم، تضمّن النصّ الموجبة لتولي علي وذريته من بعده خلافة الرسول الزمنية والروحية. وتجسّد الجدل في آخر الأمر حول حديث غدير خمّ الشهير⁽¹⁾. ولم يتضمن مذهب الشيعة، الإسماعيلية إلا كإحدى الصيغ المتعددة التي اكتسبها على مر العصور، أي طيلة النصف الأول من القرن الأول في الإسلام، وقد كان أول الأمر مطلباً سياسياً لا غير. وقد تلا اغتيال علي (660/40) مقتل عثمان، وقد خلفه علي في ظروف مضطربة كانت موضوعاً لتزاع كبير، وقد سجّل هذا الاغتيال بالنسبة إلى الأمة الإسلامية إحدى تلك الفترات التاريخية التي تقرر فيها مصير مجموعات هامة من البشرية لعدة قرون. وانقسمت الأمة إلى أربعة أحزاب. فقد أوكل المرجئة إلى الله أمر الفضل بين الصحابة، منضمين لا محالة إلى أصحاب السلطة في الواقع، أي إلى بني أمية، واختار المعتزلة موقف الحياد والتقوى، ولم يفهم المخوارج تورط هؤلاء وأولئك في السياسة،

(1) توقف محمد ﷺ لحظة علي بغدير خمّ، بعد أن غادر مكة إثر حجة الوداع، منذ أربعة أيام. وكان ذلك في يوم 18 ذي الحجة سنة 16/10 مارس 632. فنزلت عليه الآية: «يأيها الرسول، بلغ ما أنزل إليك من ربك. وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدي القوم الكافرين» (القرآن، سورة المائدة، 67). وقد اعتبر تفسير الشيعة أن هذه الآية نصّ حين يمرّجه علي لخلافة الرسول. وأن الرسالة المذكورة خاصة بتولية علي. فخطب محمد الصحابة قائلاً: «كل من كنت ولياً لهم، فعلي ولي لهم، يا الله، وإل من وإلى عليّ، وعاد من عادى عليّ». هذا مضمون حديث خمّ الشهير، وقد اكتسب قوة في المعنى خاصة وأن الشيعة ربطوه بتزول الآية التي ختم بها الوحي («اليوم أكملت لكم دينكم»... قرآن، سورة المائدة، 3). وانظر Le à ôle de «Ali dans la Sira si'ite, R.E.I., E. LAOUST و Handbook, WENSINCK (1962), pp. 7-26.

وقد خصصت الفقرة 15 من هذا البحث فعلاً، لحديث غدير خمّ وأوردت المراجع الأساسية.

فقاتلوا الشقيين، ولما مات علي، حولوا سيوفهم على بني أمية حتى بلغ إنهك الجانبين منتهاه. وأخيراً، شعر الشيعة بالحرمان والقنوط والمرارة بعد أن مات إمامهم، ولم يعرفوا كيف يساندونه ولا كيف يدافعون عنه في الوقت المناسب، فنمت فيهم منذ ذلك الوقت، وعلى كامل امتداد تأريخهم، عقدة عظيمة من الاضطهاد، غدتها المصائب الجديدة باستمرار، وقد أضفت هذه العقدة تلوناً خاصاً على حركتهم، ومنحتها في النهاية قوتها، إذ مكّنت من إعداد رصيد هام من المودة حول شهيد أهل البيت، ومن بين الذين سيستغلون ذلك بمهارة الإسماعيليون. وقد شحنت كل هذه الفرق فيما بعد وأكثر فأكثر بالتفكير الديني، حسب تطوّر الفقه والتأثيرات المختلفة التي نقلت إلى جسد الإسلام من جميع المسام، وتحولت وتكاثرت بغزارة لم تتحدث عنها مؤلفات النحل إلا بصورة منقوصة جدًا.

ولم تستثن شيعة علي من القاعدة العامة. وقد رفعت دائماً مشعل الإمام الموحّج. لكن نور هذا المشعل عرف انعكاساً بدأ بالتشيع الحسن، أي المقبول المعتدل، الذي لم ينكره السنة، إلى حماقات الغلاة التي لا تنتهي. وقد غالت في خصال الإمام إلى حدّ التآليه. إن تأريخ مذهب الشيعة كتأريخ أغلب الفرق، هو تاريخ الانشقاقات والانقسامات المتناهية، وقد كادت أن تكون متماثلة تارة، ومتناقضة تناقضاً عنيقاً طوّراً، التي طرأت على النحل المتفرعة عن نفس الخلية الأم الأولى. وهو أيضاً تاريخ الهزائم والرفض وفروع التقية - بمعنى التستر الشرعي المعمول به - والاختفاء والظهور، وانفجارات الإيمان الشديدة، والقمع العنيف.

وقد تقدم للمطالبة بالخلافة ثلاثة من أولاد علي الثمانية عشرة، وهم الحسن والحسين ابنا فاطمة، وكانا أيضاً حفيدين للرسول، ومحمد بن الحنفية. وقد «باع» الحسن عملياً حقوقه لمعاوية وعاش في سلام. وانتقض الحسين وقتل في كربلاء (61/680) وكان استشهاده ذكرى يحتفل بها إلى يومنا هذا، في يوم حداد ودموع، فأدخل بذلك في النقاش عنصراً مأسوياً استعطافياً شحن الموضوع أليماً، وأضفى عليه أبعاداً مؤثرة. وكأغلب فرق الشيعة، انتسب الإسماعيليون إلى الحسين.

وقد اجتمع الشيعة حول أبناء فاطمة، وتظاهروا أول الأمر بالاعتدال، فكانوا يعملون بحذر بما جاءت به السنة. والتف المتطرفون حول محمد بن الحنفية ابن علي وخولة التي كانت جارية من قبيلة أبي حنيفة. وقد ولد محمد بن الحنفية سنة 637/16. وكان أبناء علي الآخرين صغاراً جداً عند موت الحسين، فظهر طبعا في مظهر رئيس البيت

الملوي وحزب الشيعة. ويبدو أنه انضم بدون الرغبة في ذلك إلى فئنة مختار بن أبي عبيد القضي. وكان مختار مثلاً للناثر بعينه الذي حركته إرادة مصممة على الأخذ بالناثر أي ناثر الحسين⁽¹⁾. وقد تشيع للملويين. وكان يتيماً، إذ رآه فعلاً عنه سعد بن مسعود الذي تولّى المدائن باسم علي. وارتمى بدوره في الهيجاء، مستفيداً من الحيرة المتسببة فيها الحرب الأهلية التي تواجها أثناءها دمشق عاصمة الأمويين، ومكة التي كانت في حكم ابن الزبير. وانضم أول الأمر إلى ابن الزبير، بدافع عملي فيما يبدو، ليلتحق بالكوفة الخاضعة لابن الزبير. وهناك قام بدعوة واسعة النطاق، وتقدم باسم محمد بن الحنفية، فذاق السجن وأطلق سبيله، ثم انضم إليه آخر الأمر قائد بارع هو ابن الأشتر الذي قاد أبوه جيوش علي. فتمكن في 14 ربيع الأول 66/19 أكتوبر 685 من الاستيلاء على المدينة ووسط سلطانه عليها، بعد أن أحرز انتصارات باهرة، وكذلك بسط سلطنه على جانب هام من العراق، ثم هزم وقتل في النهاية، يوم 14 رمضان 67/3 أبريل 687.

وقد كانت الكوفة مدينة مضطربة تنتسب إلى العلويين عادة. وسكنها في ذلك الوقت كثير من الموالي المحرومين الناعمين الذين كان إسلامهم سطحيًا، وهم ما زالوا يحنون تمامًا إلى معتقداتهم الأولى. فكانت إذن مجالاً جيداً لزرع البلبلة الدينية والخموض والانتباسات والشمولية. فلا أكثر وجاعة من أن تفتح في هذه البيئة - حيث قامت دعوة مختار المركزة على الموالي، بدور المحرض - بعض الأفكار الرئيسية لمذهب الشيعة. وعلى هذا النحو ظهرت فرقة غير معروفة جيداً هي فرقة الكيسانية⁽²⁾ المتفرعة فيما بعد إلى فروع كثيرة، اختلفت في تطرفها. وبإيعاد جميع الكيسانية محمد بن الحنفية بالإمامة، ولم يستنكر أبداً بصراحة عمل مختار، ومع ذلك لم يمنحه أبداً كذلك أية «تولية». ولا شك أنه فضل اتخاذ موقف مشبوه، لتردده وكذلك لانتهازيته فلم يخش أبداً وبصورة جدية أي خطر حتى موته (700/81)، يأتيه من ابن الزبير، ولا من طرف عبد الملك بن مروان الذي قبل مبايعته بالإمامة. وبالطبع فسر أنصاره موقفه بأسباب دينية.

(1) قال CAHEN (1963, p. 304) في *Rev. Hist.*: «Points de vue sur la «Révolution abbasside»», من المؤكد أن الأخذ بالناثر في البيت الملوي كان المحرك للفئنة، وكل ما عدا ذلك يأتي في المقام الثاني، وهو أمر ثانوي إن لم يكن خيالياً». وأيد هذه النظرة الكشفي في كتاب «الرجال»، ص 115 - 117، فألح مراراً في ترجمة مختار، على أن مختاراً ثور للرية علي، وكان ذلك أهم ما امتاز به.

(2) يوجد اشتقاقان، ولربما يجب الرجوع بالكيسانية إلى كيسان أبي عمرة، قائد الموالي خلال ثورة مختار، أو إلى اسم مختار ذاته الذي ربما لقب بكيسان.

ورأت الهاشمية أن ابنه أبا هاشم حقيق بخلافته، وقد أسهموا إلى حد لا يستهان به في تولي بني العباس الحكم⁽¹⁾، أما القرَينية، فقد رفضوا التصديق بموته، وترقبوا ظهوره في صورة المهدي المنتظر المنقذ، من غار رضوة غرب المدينة، وروي أنه اختفى. وهكذا، فقد اكتسب الأمل المنتظر الذي أودع في المهدي صيغة دقيقة، وكذلك الأفكار السائدة حول الغيبة والرجعة، وقد حاول توطينهما عبد الله بن سبأ اليهودي أصيل اليمن الذي أسلم وكان شخصاً قد تحمس كثيراً في غموض وناصر علياً، وقد دفع حياته ثمناً لحماقاته. وكانت هذه المبادئ وغيرها⁽²⁾ موجودة طبعاً في جو الشرق الأوسط المفتوح لجميع رياح المعتقدات الكبرى، وستعيش كثيراً من التقلبات فيما بعد. ومن المؤسف أنه استحال علينا عملياً التمييز دائماً بالتدقيق وقيتاً، بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول التي دونها مؤلفو كتب الفرق.

غير أنه من الثابت أن الكيسانية وفروعهم فقدوا الاتجاه الثوري، وزالوا عملياً من التاريخ، عند تولي العباسيين (749/132 - 750). ولا شك أن كثيراً من أنصارهم، وعديداً من أفكارهم في نفس الوقت، التي سبق لها أن كيفت كما ينبغي، وطهرت أو أثريت، تقلبتها الفرق البدلية، ويمكن أن نعد الإسماعيليين من بينها.

وبالفعل تحول الكمون المذهبي والثوري إلى جانب آخر بصورة نهائية. واتّجه إلى ذرية الحسين الذين عرفوا حتى ذلك الوقت خاصة باعتدالهم. وقد برز وجه من هذه اللرية إلى المقام الأول، وهو أبو عبد الله جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن حسين بن علي، المعروف بالصادق⁽³⁾. وكان جعفر الصادق (80 - 148/700 - 765) يوجد في وسط عقيدة الإسماعيليين والاثني عشرية، - ويمكن القول أيضاً في المفترق، لأن التمييز جد بعده - أي في أهم فرعين لمذهب الشيعة. وهو أساس كل علومها الباطنة والظاهرة. وقد كان في آن واحد مفسراً وقيهاً ومحدثاً خاصة. واعتمد في كل هذه الميادين باستمرار، على مؤلفات الفرق المتتسلة إليه. وجاء ذكره حتى في أسانيد السنة، بسبب ما كان له من شهرة كبيرة وسيرة مستقيمة.

(1) الواقع أنها مسألة معقدة إلى حد ما وتثير عدة قضايا. انظر في هذا الموضوع Points de vue sur) Cl. CAHEN (la «Révolution abbasside», Rev. Hist., octobre-décembre 1963, pp. 295-238).

(2) مثلاً مبدأ المشاركة في جوهر الله، ومبدأ الظهور، واستمرار النبوة في الماتوية.

(3) انظر E. P. ج 2، 384 - 385، مادة جعفر الصادق، بحث لـ M.G.S. HODGSON الذي قدم المراجع الأساسية.

وكان يعمل ضرورة بالقعود، فأبقى جعفر الصادق الشيعة خلال حياته كلها في حالة ترقب يقظ. فتجنب وجنب أنصاره فتنة زيد بن علي (740/122) وفتنة محمد النفس الزكية (762/148) التي كانت، والحق يقال، قضية تابعة للحسن خاصة. لكن الاختمار الفكري والمذهبي كان حاداً حوله. ومن بين أعضاده، ثبت أن شخصين لا يفترق اسمهما - ولو أن دورهما الحقيقي وتأثيراتهما الصحيحة يصعب تحديدهما - عن ظهور الإسماعيلية. نعتي بذلك عبد الله بن ميمون القُدّاح الذي سبق لوالده العمل مع خاصة محمد الباقر، ومحمد ابن أبي زينب مَقْلَس الأجدع الأسدي المعروف خاصة بأبي الخطّاب. ورواية السّنة معروفة، وقد أُذيعت بكثير من التفاصيل المثيرة، نقلاً عن ابن رزام خاصة، وأفادت أن مذهب الإسماعيلية لم يكن سوى غش للقُدّاح الذي استهدف بفضل تعليم خفي تدريجي في سبع درجات القضاء على الإسلام لا غير، وتعميضة بالكفر وأتبع الفجور. ولم يطراً قدح أكبر من ذلك على شخص أبي الخطّاب. ولا شك أنه كان أقرب أعضاء جعفر الصادق، فكان جعفر يوح له بأفكاره. وروي أنه وضع يوماً يده على صدره، وقال: «تذكر ولا تنس! تعلّم ما استبطن، أنت خزّانة علمنا وملجأ سرّنا»⁽¹⁾. غير أن جعفرًا الصادق تنكّر لأبي الخطّاب، وذلك قبل أن يثير الفتنة⁽²⁾ المتسببة في موته وموت سبعين من أنصاره. وروي أن هذه الكارثة قد جدت نظرًا إلى نوع الأفكار التي أشاعها، ومن بين ما حامت عليه هذه الأفكار، تشخيص النار والجنة، اللّتين أنكر واقعهما الموضوعي، والإباحة والتقية والتسجيد، ونبوءة الأئمة. وقد وردت هذه الأخبار بمصادر السّنة طبعاً، وكلها متأخرة بالنظرة إلى الفترة المتحدّث عنها، وليست لدينا وسائل إخبارية أخرى. فلنكتفِ بالملاحظة أن هذه الأفكار تذكر بوضوح بأفكار الباطنية عامة، والإسماعيلية خاصة. وينبغي من ناحية أخرى أن تقابل هذه الملاحظة بتأكيد مؤلف «فرق الشيعة» الذي «لا يمكن اتهامه بمعاداته للشيعة، وقد ذكر أن الإسماعيلية ليسوا سوى الخطّابية أصحاب أبي الخطّاب محمد بن علي بن أبي زينب الأسدي»⁽³⁾. غير

(1) حسب Bernard LEWIS، *Origins*، ص 134 و H. CORBIN et Moh. MOÏN (Mastir-e-Khosrow, p. 14) وذكر LEWIS أيضاً الكشي، معرفة أخبار الرجال، ص 188.

(2) وقع التردد بين سنة 755/138، وسنة 762/145، إذ لا يعرف تاريخ هذه الفتنة بدقة، خاصة بعد التبعث على أبي الخطّاب وقته وصلبه. انظر B. LEWIS (The Origins of Isma'elism, p. 33) وكذلك بحثه في E.P. عن أبي الخطّاب.

(3) فرق الشيعة، ص 73. انظر ص 632. الملحوظة 1. بخصوص مؤلف هذا الكتاب، ويمكن أن لا يكون هذا المؤلف مؤيداً للإسماعيلية، دون أن يكون معادياً للشيعة.

أن الإسماعيلية رفضوا هذا النسب. لكن الحكم المسلط على أبي الخطاب الأسدي، في تأليف الإسماعيلية التي ظهرت في العصر الفاطمي، لربما يمكن تحليله بأسباب خاصة بالوصولية. وقد احترز العباسيون أيضًا، حالما تولوا الحكم من هؤلاء الأصدقاء المضايقين الذين ساهموا في شق الطريق إلى الخلافة.

ومن ناحية أخرى، لئن أثارت النظريات التي دعا إليها أبو الخطاب إصدار حكم جعفر عليها بصورة صريحة، فيبدو أنها ثبتت كل الثبات. وخلافًا لذلك، فقد لاقت أذنًا تزايد إصفاؤها لدى ابنه الأكبر إسماعيل ولي عهد الإمامة. لكن من العبث محاولة التدقيق أكثر للطابع الصحيح للعلاقات الموحدة بين الرجلين. فمن العسير فعلاً تقديم أمر أثبت تاريخيًا حول الإمام الجد للإسماعيلية. ولا نعلم هل مات قبل أبيه أم بعده. ولا نعلم هل أنه مات، أو إذا كان المهدي الذي سيظهر يومًا ما. وكانت مسألة خلافة الإمام جعفر فرصة لظهور كتابات طويلة عند الشيعة وتسببت في ظهور أكثر من نحلة.

وقد بايع الإسماعيليون بعد إسماعيل ابنه محمد بالإمامية، ثم يبيع على التوالي ذرية محمد الذين عاشوا كلهم متخفين حتى ظهور عبيد الله المهدي مظفرًا. ومصاعب القضية معروفة، وقد استعصت على الحل في الظاهر، وتعلقت بشجرة الفاطميين. ولم تخطيء مصادر السنة فقط في صحة نسب عبيد الله المهدي إلى الحسين، إذ اصطيفت حتمًا بالعاطفة والتحيز، وقد شهرت بخدعته بصورة صاخبة متأخرة، عريضة بغداد المؤرخة في سنة 1011/402 - 1012. وقبلت أيضًا عدة مصادر إسماعيلية ضمنًا وحتى صراحة أحيانًا، أن عبيد الله ربما لم يكن من ذرية الحسين. وبالفعل فإن انتقال الإمامة ليس أمرًا جسدًا بالضرورة، بل يمكن أن يكون أيضًا ثمرة لنكاح روحاني⁽¹⁾. فبنشأ عنه إمام مستودع، شبيه بالوكالة أم بالنياحة للإمام المستقر الذي يكون نسبه جسدًا. وقد حاول B. Lewis⁽²⁾، بعد النظر في الحلين، النفاذ إلى سر النسب الفاطمي. لكن الواقع أننا لا نعلم علم اليقين بما جرى في الخفاء.

وقد نزل قناع التخفي فعلاً على الدعوة الإسماعيلية بعد موت إسماعيل، حتى قيل أن تشكل حقًا. فبدأ عند ذلك ليل الستر الطويل. وتكوّن خلال هذه المدة مذهب الفرقة في الخفاء، انطلاقًا من عناصر أقدم عهدًا. وكان هذا المذهب خفيًا سرّيًا، فكان باطنيًا

(1) B. Lewis, *Origins*, p. 44

(2) المرجع السابق، ص 44 - 75.

مريدًا حتمًا في كثير من مظاهره التي أثرت أكثر من غيرها على من ألفوا في الفرق. ولا يوجد أي شك في أن رقم سبعة الحتمي قام بلور هام. فسمي الإسماعيليون بالسبعة، إشارة إلى الإيقاع السباعي الذي كشفوه في كل مستويات الكائن. ومن البديهي أن هذا الواقع السباعي يبدو بأكمل صورة في رجوع الأئمة بصورة دورية، وللأسبوع من كل مجموعة رتبة الناطق. ويعتبر الإسماعيليون أنفسهم أيضًا كأهل الباطن أو أهل التأويل، بمعنى أنهم كانوا أنصارًا للباطنية والتأويل الرمزي أو المجازي للمؤلفات الدينية. وينصفهم أهل السنة أيضًا، مثل البغدادي، بين الباطنية. لكن نسبوا إليهم لذلك كل أنواع المعتقدات ومقاصد الكفر، إلى حد اعتبارهم على التوالي مجوسًا ودهرية أضمرُوا نوايا شيطانية إزاء الإسلام. وبالفعل ربما ذهب بهم تفسيرهم المجازي لأمر منها وضع تنبؤات لم يعد فيها الرسل سوى رؤساء سياسيين، وانتهى بهم الأمر إلى الإذن بالإباحة الكاملة، وإلى إنكار كل وجود حقيقي لجهنم والجنة، كما تصورتها الشريعة.

فما القول في هذه التوضيحات أو هذه النماذج؟ الثابت أن مؤلفات الإسماعيليين الباطنية لم تكشف بعد عن كل أسرارها⁽¹⁾. ولكن الأمر الثابت الذي لا يقبل النكران أن سيرة الإسماعيلية لم تختلف قط اختلافًا محسوسًا عن سيرة بقية المسلمين، قبل وصولهم إلى الحكم وبعده. فقد أدوا فرائضهم الدينية علنًا وفي أوقاتها، حتى أنهم استخدموا القوة للتهدة من حماقات بعض من أنصارهم المتحمسين. وقد صارت مؤلفاتهم الظاهرية اليوم في متناولنا، خاصة الممتازة منها التي ألفها القاضي النعمان بن حيّون (توفي في 29 جمادى الثانية 363/27 مارس 974)، قاضي القضاة في عهد المعز (341 - 365/953 - 975). وقد تميزت باتزانها العجيب. وقد نظر R. Brunschvig⁽²⁾ في كتاب «دعائم الإسلام» للقاضي النعمان، ملاحظًا أنه لم يتضمن في الجملة إلا «فقها عاديًا»، لم

(1) تسام S.M. STERN في هذا الصدد قائلًا:

«The question arises what these beliefs were; and when we come to inquire into them, we must beware of the pitfall of attributing to earlier generations the doctrines professed by later ones. If we wish to find out the doctrines preached by the Isma'ili missionaries in the second half of the third century A.H., the only admissible method is to examine contemporary authorities. I think I have found a way to recover, by confronting certain contemporary evidences with some later Isma'ili texts, the original cosmological system taught by the Isma'iliyya which had later to give way to more advanced doctrines». (Isma'ilis and Qarmatians, dans *L'Élaboration de l'Islam*, p. 102).

لم يطلما S.M. STERN بعد من نتيجة اكتشافاته. فلتقربها إذن.

(2) في *Mémoires de la Commission de l'Histoire de l'Iraq* (Fiqh Fatimide et Histoire de l'Iraq), ص 13.

يبتعد كثيراً عن طرق التقديم السنية، ولم تتضح الخلافات إلا «البصر ثاقب». فهل هذا تغريب؟ ربما. لكن، ينبغي أن نقبل عند ذلك أن مذهبهم في الإباحة والكفر كان مخفياً وخصص لوجوه من المريدين الذين كان عددهم محدوداً - فلن يتسبب إليه صاحب النظر الإسماعيلي القاضي النعمان ولا أبو عبد الله الداعي - إلى حد أنه لم يتمخض في الواقع عن أي مفعول عملي، ويمكن تقدير أهميته التاريخية إذا ما استثنينا استغلاله من طرف أعدائهم، وفي نهاية الأمر لم يؤبه به على الإطلاق. فالمذهب الإسماعيلي كما تعرضت إليه بعض مؤلفات السنة، لم يكن له أبداً أي وجود تاريخي ثابت بصورة قطعية، بمعنى أنه كان مذهباً يستهدف القضاء على الإسلام في مراحل وتعميجه بمجتمع كافر بإباحي. والواقع أن أبا عبد الله الداعي الذي اتهم هو أيضاً بالدعوة إلى الإباحة⁽¹⁾ كان أكثر تشدداً في تأدية الفرائض وأشد تقشفاً من أكثر فقهاء السنة تشككاً.

والواقع أن مذهب الإسماعيلية جمع أتباعه، لا حول نظر أسطوري ما وراثي بعيد المنال، بالنسبة إلى العامة، ولو على درجات، بل لضمان عهد الإمام الشرعي والمنقذ الذي «سبلا الدنيا عدلاً وإخاءً كما مُلئت ظلمًا وجوراً»، طبق ما ورد في خبر صدقه الناس بكل قوة يأسهم وآلامهم. ومن غير أن ننكر وجود المذاهب الباطنية أو حتى أهميتها، يمكننا أن نؤكد أن جوهر قوة الجاذبية التي اتسم بها المذهب الإسماعيلي متأية، لا من المذاهب التي لم نتعرف عليها بصورة جيدة - فقد أسلفنا أن الصورة التي رُسمت لها، إما أنها غير ثابتة أو أنها مشوهة تشويهاً واضحاً - بل من انتفاع ذلك المذهب بالآمال العريضة في الظهور التي جاء بها بنو العباس ثم خابت بسببهم. وسننظر لا محالة قريباً في مثال محسوس للدعوة الإسماعيلية يتمثل في دعوة أبي عبد الله في كتابته، تلك الدعوة التي ستسمح لنا بتقدير المسافة الفاصلة بين نظريات أصحاب كُتب الفرق التي يصعب التحقق منها، وبين الواقع التاريخي الحقيقي. ولكن لا ينبغي أن نتمعّب بإفراط من كون أصول الدعوة الإسماعيلية قد اكتنفها كثير من الظلال والتناقضات والأسرار الخفية. وذلك هو نصيب جميع الحركات السرية.

ففي أي عصر تخلصت الدعوة الإسماعيلية من الغليان الذي استمدت منه جوهرها قبل أن تظهر على سطح التاريخ في شكل حركة متينة التنظيم كاملة التنسيق؟. لم يظهر الإسماعيليون أثناء انتفاضة فتح سنة 169 - 785 - 786. ولم يكونوا

(1) انظر محمد بن محمد اليماني، سيرة جعفر الحاجب، في B.F.A.D.، 1936، ص 117.

قادرين - والحق يقال - على تأييد حركة حسنية. ولكن الغالب على الظن أيضاً وبصورة خاصة أنهم لم يظهروا بعد في شكل دعوة منظمة على أكمل وجه. ذلك أن البغدادي قد حدد بداية دعوتهم في عهد المأمون (198 - 813/218 - 833) وانتصاراتهم الأولى في عهد المعتصم (218 - 833/227 - 842). والواقع أنهم لم يظهروا حقيقة على ساحة التاريخ إلا اعتباراً من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي. وقد غادر تلك الساحة منذ قليل أتباع الإثني عشرية بصورة رسمية، معلنين حوالي سنة 873/260 - 874 أن إمامهم الثاني عشر والأخير قد اختفى ولن يظهر - والله أعلم متى - إلا في صورة مهدي في آخر الزمان. ومعتبرين بذلك عن عزمهم على وضع حد لمطالبتهم والتعاون أكثر فأكثر وبكل راحة بال مع أي نظام يرضى بقبولهم. ومن غريب الصدف أن تاريخ اختفاء آخر الأئمة الإثني عشرية قد وافق انطلاق نشاط الدعاة الإسماعيليين الذين أصبحوا يتحملون دون سواهم مهمة إذكاء جلوة الثورة والشرعية الحسينية. وقد تنبؤوا جميعاً بظهور المهدي في القريب العاجل ودعوا الجماهير إلى القتال باسمه وتحت رايته. وفي سنة 874/261 - 875 أعلن حمدان قرمط عن اندلاع الثورة في جنوب العراق. وبذلك بدأت الانتفاضة القرمطية التي استهزأ العرش العباسي هزاً طوال النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي. وقد تأكد اليوم بصورة قطعية أن الإسماعيليين هم الذين أوحوا بالحركات الثورية الحادة التي نسبها المؤرخون إلى القرامطة. فاكتمت الدعوة الإسماعيلية في أول الأمر الشكل القرمطي، قبل أن تحرز النصر في شكلها الفاطمي في انتظار تحولات أخرى وارتدادات وانشقاقات حسب تطور الدعوة التاريخي.

ويبدو أن الحظ قد أسفد الدعوة في الشرق أول الأمر أي في اليمن والبحرين والشام. قال W. Ivanov⁽¹⁾: «لم تكن حركة القرامطة سوى حركة استهدفت الوصول إلى نفس الأهداف التي بلغتها في شمال إفريقيا، ألا وهي الاستيلاء على السلطة وتنصيب المهدي في الحكم. ومن الواضح جداً أن هذه الحركات قد هُزمت نظراً إلى وفاة رئيسها الأول، وبسبب الخصومات التي جلت بين مسيرتها، والمقاومة العنيدة التي أبدتها العباسيون رغم اضطراب وضعهم. فلو كانت الظروف أكثر ملائمة، لأصبحت دمشق بلا شك عاصمة للفاطميين».

(1) في مقدمة كتاب سيرة الحاجب جعفر، B.F.A.E، 1936، ص 91.

ولا بدّ أن الحركة الثورية التي أوحى بها الإسماعيليون وقادوها، وقد اندلعت بعنفٍ نادر بداية من سنة 873/260 - 874، قد أعدت لها العدة طبقاً بصورة دقيقة، وخطط لها من قبل. لكن المؤسف أننا لم نتيين المرحلة الإعدادية التي التبتت بالتهيب المذهبي عند الفرقة. ومما لا شك فيه أن القيادة التي سیرت ونسقت العمليات، كان مقرها العام في مدينة سلمية، وهي مدينة تجارية صغيرة في الشام تقع بين حما وحمص، وبقي هذا المقر خفياً إلى سنة 902/289، وقد انتشر الدعاة من هذا المركز وتجمّع به رسلهم المحملون بالأخبار والهدايا.

دخول العلويين والشيعة إلى المغرب قبل سنة 893/280 - 894:

في أي تاريخ قدم هؤلاء الدعاة إلى أرض إفريقية؟ سنرى أن القضية متشعبة. لكن الأمر الثابت أن أهل إفريقية لم يترقبوا وصول أبي عبد الله الداعي لموافقة قضايا العلويين.

فقد لعبت إفريقية إلى حدّ كبير دور المركز الحساس الحيوي بالنظر إلى مذاهب الشرق، فلا يمكن إلا أن تشعر بتأثير الرجاء المتمركزة بالشرق، وذلك بالذات بسبب نوعية أهلها وصلاتها مع دمشق ثم مع بغداد. وكانت شرعية العلويين ومآسهم معروفة في إفريقية قطعاً، ويحتمل أنها اعتبرت في بعض الأوساط، كما هو الأمر في الشرق، بعطف وود. ولم تخفب أمواج الفاتحين الزاحفة على إفريقية أرضها فعلاً بموجة أموية أو عباسية صرف. وكثيراً ما كانت هذه الأمواج عكرة. ومن ناحية أخرى، فإن الرحلات، سواء استهدفت التجارة أو العلم، قد أثمرت الباقي بلا شك، وأتاحت تنقل الأفكار والأهواء. وكانت إفريقية ولاية متشعبة تشبهاً عميقاً بالحضارة الإسلامية، فتجاوبت - ولا حاجة إلى التذليل على هذا الأمر - مع الشرق. وكانت أيضاً مركزاً لامعاً للفتنة. لكن قضية علي ونزاعاته مع الصحابة كانت تطرح في صلب العقائد ذاتها. فقد عرف مذهب الشيعة بتلواناته العقائدية وتاريخه المكتوب بالدم معرفة جيدة في إفريقية، ولا شك أن مناصريه كانوا غير قليلين.

وقد تركزت دعوة الشيعة أول الأمر في الشرق، إلا أنها أهملت هذا المجال وتخلت عنه لفائدة مذهب الخوارج. وبدأ مذهب الشيعة يظهر في بيئة الكوفة المعروفة باختلاف أجناسها، مقامراً بمصيره بين الموالى أول الأمر - وقد اقتبس عنهم كثيراً من

مشاربه وجسم مطالبهم - وأوكل الدور الذي قام به في صفوف الموالي إلى المذهب الخارجي في المغرب الداعي إلى المساواة، وكان يبدو أنه موافق أكثر للبربر المعروفين بالتقاليد الديمقراطية، وبقلة ميلهم إلى الاتجاه العقلي في الرموز، والباطنية الماورائية، وهو ناتج عن تفكير دقيق جداً بالنسبة إلى الجماهير المغربية.

لكن ومن ناحية أخرى، ربما كان العطف على أهل البيت والاعتقاد في فضائلهم المعجبة، أعظم في المغرب منه في أي مكان آخر. وقد أتاح هذا العطف وهذا الاعتقاد للأداسة السيطرة على المغرب الأقصى بلا مشقة كبيرة. ولئن كان مثال الأدارسة أبلغ مثال وأبرزه، فإنه لم يكن الوحيد. حيث اشتمل المغرب الأوسط، باستثناء الأراضي التابعة لإمام تاهرت، في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، على إمارات كثيرة تابعة للعلويين. ويفضل تشيع اليقوي، حفيد واضح الذي ساعد، مخاطراً بحياته، إدريساً الأول على الفرار إلى المغرب الأقصى، تمكناً من الاطلاع على أخبار وفيرة عن رؤساء هذه الإمارات. وقد عد اليقوي تسع إمارات علوية⁽¹⁾، إذ زار المغرب بين سنة 876/263 وسنة 889/276⁽²⁾.

فقد كان حسن بن سليمان بن حسين بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أميراً على ناحية هاز⁽³⁾ العامرة بالبربر من قبائل زناتة وصنهاجة وزوارة.

وحكم بنو محمد بن جعفر، من ذرية حسن بن علي بن أبي طالب، سهل متيجة الذي وصفه اليقوي قائلاً إنه كان «زاهراً وفير الزروع».

وتولت ذرية محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب مذكّرة التي عرفت باسم مليانة⁽⁴⁾.

(1) اليقوي، البلدان، الترجمة، ص 215 - 216 و 221 - 222 .

(2) انظر G. WIET، مقدمة لترجمته لكتاب البلدان؛ G. MARÇAIS، La Berbérie au IX^e siècle d'après) (3) al-Ya'qubi، dans Mém. G. Marçais، I، 38.

(3) وربما وقعت مدينة هاز، اعتماداً للطريق التي غطها الإدريسي (المنزه، ص 60) على بعد محلة من المسيلة على طريق تاهرت، أي على بعد أربعين كيلومتراً إلى غربي الشمال الغربي لمسيلة. وأشار الإدريسي الذي عاش في منتصف القرن السادس الموافق للقرن الثاني عشر ميلادي، إلى أن هذه المدينة كانت خربة في عصره. وكان خراب المدينة يرجع إلى القرن الرابع الموافق للقرن العاشر ميلادي. وأشار ابن حوقل (كتاب صورة الأرض، ص 85 - 86) أيضاً إلى أن (هاز) كانت فعلاً مدينة كبيرة قديمة، ووجد لها خربة تملؤها الأشجار. وحدد لها نفس الموقع الذي حددته الإدريسي. وقد خلف حمزة بن الحسن بن سليمان الذي منح اسمه لسوق حمزة، أباه على هاز. انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 49.

(4) انظر G. MARÇAIS، I، 47) (La Berbérie au IX^e siècle d'après al-Ya'qubi، dans Mém. G. Marçais، I، 47).

وحكم أحفاد آخرون لمحمد بن سليمان نفسه الخضراء Oppidium Novum قديماً و Duperré (1) حالياً و عدة مدن أخرى في وادي الشلف حيث تكاثروا فتمتد البلاد باسمهم (2).

وحكم فرد آخر من هذا البيت العريق، هو عيسى بن (3) إبراهيم بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن، سوق إبراهيم وهي المدينة التي تسمت باسم أبيه، وكانت تقع على الساحل في مصب وادي سيل وادي الشلف.

وكان محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن قد تولى إمارة أخرى شملت تلمسان وضواحيها، وكانت عاصمتها ثَمْلَاس، وسكنها خصوصاً بربر مطماطة.

وأقام محمد بن قاسم بن محمد بن سليمان في تلمسان.

وحكم محمد بن علي بن محمد بن سليمان ثَمْلَاس (= مغنية) (4).

وقد أسس مدينة العلويين (= صيرة = Turenne) (5) أيضاً بنو سليمان، لكنها أهملت، لما كتب اليعقوبي تأليفه، من طرف أفراد هذا البيت لفائدة أمير من زناتة كان يدعى علي بن حامد بن مرحوم الزناتي.

وقد رسمت، نقلاً عن اليعقوبي، الخارطة السياسية، للممتلكات العلويين في المغرب الأوسط في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي، ويمكن إتمامها بمعلومات أخرى مستمدة من «المسالك» للبكري (6) الذي أشار فعلاً إلى إمارتين آخرين للعلويين، إمارة حمزة مؤسس سوق حمزة، «المسمى حالياً (بُويرة) في وادي سهل» (7)، و «إمارة أبي العيش عيسى بن إدريس المؤسس سنة 872/259 لمدينة جَرَاية في سهل ساحلي، على الحدود الجزائرية المغربية، ولا بد أن أراضيها امتدت حتى

(1) G. MARÇAIS، المرجع المذكور، ج 1، 47.

(2) اليعقوبي، البلدان، الترجمة، ص 216. وضع FOURNEL (Berbers)، ج 2، 10) معتمداً «المسالك» للبكري، شجرة ذرية محمد بن سليمان، وذكر ممتلكاتهم.

(3) لا بد أنه كان نفس الشخص الذي سماه «البيان»، ج 1، 153، إبراهيم بن عيسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن الحسن (مكلاً بن علي بن أبي طالب، وأشار ابن حناري إلى أنه مات سنة 908/296 - 909، ودفن في بيته في رَاشِقُول (= Rachgoun).

(4) وقد عرفها R. BASSET، انظر G. MARÇAIS، المرجع المذكور، ج 1، 47.

(5) انظر G. MARÇAIS، المرجع المذكور، ج 1، 47.

(6) المسالك، الترجمة، ص 134 - 135، 156، 158، 273، 303.

(7) G. MARÇAIS، المرجع المذكور، ج 1، 48.

أرشفول (وشغون)⁽¹⁾.

وهكذا، طورد العلويون في الشرق⁽²⁾، فتمكنوا من التمرکز بقوة في المغرب، في الأراضي التي لم تكن فيها سلطة الخليفة وممثليه قائمة بصورة فعلية أبدًا. لكنهم جاؤوا إليها جميعًا - وهنا يكون التمييز رئيسيًا - في حالة فرار، لا كثائرين، وقد أسعدهم الحظ، لما أحاط بنسبهم من حالة التقديس لا غير. والملاحظ أنهم كانوا أيضًا في الغالب من آل الحسن، أي أنهم كانوا أبناء عمومة الأدارسة الذين دلوا الكثيرين بانتصارهم دون شك على الطريق الواجب اتباعها. وقد مسهم الحرمان وقضى عليهم في الشرق، فتمكنوا في الجملة من الحصول على جانب من السلوى في المغرب، وقنعوا بذلك. لكن هؤلاء النازحين مهما قلت دسائسهم وطموحاتهم، فلا بد أنهم نشروا لا محالة بصورة واسعة بين رعاياهم من البربر، النظريات المشتركة لمذهب الشيعة، ومآثر الشرعية العلوية. وقد شكل تطويق المغرب الأوسط من طرف العلويين دون أي شك تهينة جيدة لتنمية الدعوة الشيعية فيما بعد.

غير أنه يصعب تأريخ بداية هذه الدعوة بصورة دقيقة، والإحاطة بطابعها الأول إحاطة يقينية. فليس لدينا فعلاً إلا بعض القرائن المتقطعة، وذلك قبل أن يبدأ الداعي الإسماعيلي أبو عبد الله نشاطه. وقد عدد المسعودي⁽³⁾ الشهداء الطالبيين فروى أن الأمير الأغلي - لا بد أنه كان إبراهيم الأول - من أحفاد جعفر الصادق. لكن يصعب ربط هذا القتل الذي لم يرد ذكره في كتب التاريخ المغربية، بأي نشاط سياسي نصالي للأنبي عشية في إفريقية. وقد اقتتلوا بالإمام جعفر الصادق، فعدوا فعلاً من بين الشيعة الأكثر مسالمة. ولم يكن موسى الكاظم نفسه إماماً ولا ابنًا لإمام. فيجب البحث عن دوافع قتله في غير هذا المكان. فمن المعلوم أنه اندلعت سنة 862/186، انتفاضة خريش المؤيدة للعلويين⁽⁴⁾. ولا شك أن التوتر الناجم عن هذه الفتنة - حيث أن كل فرد من ذرية علي

(1) المرجع السابق.

(2) فر العلويون إلى المغرب من القمع المسلط عليهم في الشرق، وكانوا جميعاً تقريباً، كما رأينا، من أتباع الحسن، وليس ذلك من باب الصدفة. فلو كان جعفر الصادق وذريته عامة - أي الفرع الحسيني - قد احترمهم العباسيون، إلا أن أتباع الحسن لو حرقوا بلا هوادة لأنهم كانوا يمثلون أقرب خطر. فمن المعلوم مثلاً أن المنصور ترك عند موته هدفاً كبيراً من جيش آل الحسن في سجنونه المظلمة، وقد احتجى بتعريف القتل، فوجد بأذنه ورقة ذكر فيها الاسم والنسب (انظر E.I., مادة المنصور ومحمد بن عبد الله).

(3) المروج، ج 2، 306. وروى ابن حزم في «الجمهورية»، ص 57، نفس الأحداث.

(4) انظر ص 153 إلى ص 158.

صار مشكوكًا فيه حتّى - قد تسبب في مقتل حفيد موسى الكاظم. والموعظة الواجب استخلاصها من كل هذه الأمور أن إفريقية، لئن لم تقع من أول وهلة وفورًا في محور العاصفة العلوية، فإنها لم تنج تمامًا كذلك منها، ولما طرحت عليها القضايا، واجهتها في أسلوب شرقي خالص.

وفضلاً عن ذلك، لا شك أن دعوة شيعية معينة لا بد أنها تمت على هامش كل نشاط ثوري منظم أو خارجي، خاصة في أوساط الفقه التي لم تقدر أن تتجنب الخوض في قضية قائمة في جوهر كل العقائد الإيمانية. وسنعود إلى هذا الأمر. والثابت أن مؤلفات الطبقات التي وصلتنا - وقد كانت كلها سنّة واتجهت بصورة تكاد تكون تامّة إلى المالكية دون سواهم - لم تدون أية ترجمة لفقيه لم يعمل تمامًا برأي السنة. فهل نستخلص من ذلك أن الإجماع ساد القيروان؟ بالعكس فقد عكست كتب الطبقات وحدة رائقة كانت مغالطة بالفعل. وتدل على ذلك بعض القرائن. فمن المعلوم أن «طبقات» أبي العرب (توفي سنة 333/944 - 945) لم تستثن بصورة قاطعة غير المالكية، وقد وصلت إلينا ناقصة مهذبة. وتمكن عياض (توفي سنة 544/1149) من استخدام مرجع أتم، لكنه لم يختر إلا ما كان يوافق كتابه «المدارك». ولا شك أن الوزير السراج (توفي بعد سنة 1137/1724) استخدم أيضًا تأليفًا أتم من ذلك. ومن حسن الحظ أنه لم يحترز احترازاات الفقيه، فدون جانبًا من ترجمة فقدت من تأليف «الطبقات» الذي وصل إلينا، وقد وضع الأمر توضيحًا كبيرًا. وجاء في «الحلل» أن أبا عبد الله محمد بن الحسن (توفي سنة 294/906 - 907) «الذي تشيع»⁽¹⁾. كان من بيت مشاهير نقطة، وورد الخبر عن أبي العرب. وقد أقام هذا الشخص في القيروان، طلبًا للعلم دون شك. فتلتمذ إلى محمد بن بشر الوراق وسفيان بن بشر الكوفي. وتقيد هذه النسبة إلى الكوفة انتسابه إلى مدرستها. ولنذكر في هذا الصدد أن المهدي عبيد الله اختار العلماء المؤمنين بالدعوة في إفريقية، وتم ذلك بين الكوفيين، أي بين تلاميذ أبي حنيفة. وهكذا رفع أبو العرب القناع عن عالم قائم الذات، كنا نحس قطعًا بوجوده، لكنه لم نكن نملك بشأنه أي خبر موثوق به. وقد فعل ذلك وأبدى كثيرًا من الحيطة، كأنه يريد الاعتذار لأنه أفسح كتابه لشيعي، موضحًا بأنه لم يسمع أبدًا أن أبا عبد الله محمد بن الحسن أساء القول في خصوص أحد الصحابة، وهذه إشارة إلى الموقف العام للشيعية تجاه أولئك الذين خرقوا نص القرآن

والأحاديث، فحرموا علياً من الخلافة، فقصي عليهم لهذا السبب قضاءً اختلفت شدته. وفي الجملة فقد اعتبر أبو العرب أن مذهب الشيعة الذي تشيع إليه أبو عبد الله «تشيماً حسناً» لم يحكم على صاحبه بالنسيان. لكن أخلافه «ومحققي كتابه» تشددوا أكثر من ذلك، لأن ترجمة أبي عبد الله زالت من نسخ «الطبقات» الموالية، بما فيها نسخ أبي العرب نفسه. ولذا فبالإمكان أن نستنتج من هذه القرائن أن مذهب الشيعة - سواء كان حسناً أو قبيحاً، فذلك لا يهم - كان له أتباع بين فقهاء إفريقية، بمن فيهم بعض السنين. ولئن لم نعلم بهذا الأمر قط، فذلك لأن التآمر القائم على الصمت حول الشيعة الذي عمل به مذهب السنة قد وفق توفيقاً جيداً وبلغ أغراضه.

ويبدو أن ولاية قسطنطينية شهدت من بين ولايات إفريقية، أكثر انتصارات الشيعة. فقد ولد أبو عبد الله محمد بن الحسن في نقطة ومات بها. وأكثر من ذلك، وتصديقاً لعدة قرائن أخرى، يبدو أن قسطنطينية كانت محطة هامة على طريق نشر مذاهب الشيعة في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي. وقد نقل لنا ابن حوقل⁽¹⁾ وخاصةً البكري⁽²⁾ - الذي أورد رواية مستقلة أدق وأكثر تفصيلاً - بعض الأخبار عن مغامرة غريبة كان بطلها شخصاً يدعى محمد بن وَرْصَنْد⁽³⁾

(1) المسالك، ص 65 - 66. لا وجود في كتاب صورة الأرض للبكري، للفقرة الموجودة في «المسالك» والمتعلقة بأنصار ابن ورصند في السوس. ومن المعلوم أنه كثيراً ما تطابق التأليان. وفضلاً عن ذلك، كانت رواية ابن حوقل أكثر إيجازاً وأقل تفصيلاً من رواية البكري. ولم تستخدم كأساس لها. وهما النص: «أهالي السوس فرقتان، فرقة موساوية يقطعون على موسى بن جعفر من أصحاب ابن ورصند والغالب عليهم الجفاء وغلط الطبع»، وفرقة من السنة المالكية الحشوية. ودام النزاع بينهما ليلاً نهاراً وسال الدم باستمرار بينهما. وتقاوما مسجداً وأدرا فيه صلواتهم العشر كل فرقة على حدة - حيث إذا صلت فرقة، تلتها الثانية، وكانوا يؤذنون ويقومون الصلاة عشر مرات - وكان المالكية منهم أكثر تهوراً من الشيعة، فكانوا أعنف طبعاً وأسوأ خلقاً».

وميل ابن حوقل إلى الفاطميين معروف، وهذا ما يفسر أسلوب هذا النص. والملاحظ أيضاً أنه يكتسي طابعاً أكثر إيهاماً من نص البكري، وفي ملاحظات مقتضبة مقطعة عن بلدة في السوس لم يذكر اسمها، لكن لم تدخل تحت سلطة أنصار ابن ورصند كلها، ولا بد أنها كانت تقع على مشارف بلاد بني لماس التي أشار إليها البكري. وفي النص أيضاً انطباعات المؤلف الخاصة.

(2) المسالك، الترجمة DE SLANE، ص 304، والنص، ص 161، والملاحظ أن رواية البكري مستقلة كل الاستقلال عن رواية ابن حوقل. فلا مضمونهما ولا عبارتهما يمتثلان.

(3) جاء في «المسالك»، ص 161، وَرْصَنْد. واعتمد DE SLANE هذه الرواية في ترجمته، ص 304، لكنه أشار إلى غيرها، وهي وَرْصَنْد التي اعتبرناها أحسن من الأولى. وفضلاً عن الموامل الصوتية، فيمكن اعتماد ابن حوقل (المسالك، ص 65)، والعمل بالرواية التي أبدناها، وكذلك اعتماد ابن عذاري (البيان، ج 1، ص 154) الذي أشار إلى أنه في سنة 908/296 - مات محمد بن الحسن المعروف بابن وَرْصَيْد قاضي قسطنطينية، ولا بد أنه كان من أقرباء الشخص الذي ذكرنا، وربما ابن أخيه. وجملة القول، فالأمر تعلق بمسألة إصحام =

البجلي⁽¹⁾ الذي خرج من نفطة قبل وصول أبي عبد الله الداعي إلى المغرب، وقصد جبال الأطلس في المغرب الأقصى لدعوة بني لِماس إلى ضيعة من مذهب الشيعة تذكر بالصنف الذي رسخ بعد ذلك في القيروان.

قال البكري: «قبيل يقال لهم بنو لِماس، وكلهم روافض، ويعرفون بالبجلين»، نسبة إلى من أدخلهم في مذهب، وأخبرهم أن «الإمامة في ولد الحسن⁽²⁾، لا في ولد الحسين»، و «دعاهم إلى سب الصحابة» - خصوم علي طبعًا - «وزعم أن الربا بيع من البيوع، وزادهم في الآذن بعد أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا خير البشر؛ ثم بعد حي على الفلاح، حي على خير العمل آل محمد خير البرية». واتسم هذا التعليم بنفس الروح التي تضمنها تعليم أبي عبد الله الداعي. واتهمهم البكري بالإباحية التي اتهم بها الإسماعيلية عامة. ونلاحظ أخيرًا أن البكري الذي ألف كتابه سنة 1067/460 - 1068، أوضح أن بني لِماس كانوا يدعون دائمًا إلى نفس المذاهب التي جاء بها البجلي فربما كان الإغراء شديدًا أن يعتبر محمد بن «رصدند داعيًا إسماعيليًا مكلفًا في جبل الأطلس بالمغرب الأقصى، بمهمة مماثلة لتلك التي أنيطت بالداعي الموجه إلى جبال كتامة، لولا توضيح ابن حوقل الذي أفاد أن أنصار ابن رصندند كانوا موساوية يقطعون

= الحرف الرابع الأصلي. لكن صعوبات الكتابة العربية معروفة وكذلك صعوبات المخطوطات في هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، فلم تتمكن من الوصول إلى أي ترجمة لمحمد بن رصندند، وهذا أمر طبيعي تمامًا، نظرًا لنشيعه.

(1) تفرض هذه النسبة أن محمدًا بن رصندند كانت ينتمي إلى أصل عربي. وكانت بَهْلَة فخذًا من بَهْلَة اللّين كانوا ينتمون إلى سُلَيم. انظر القلقلندي، النهاية، ص 171 وص 181.

(2) جاء في «المسالك للبيروني»، ص 161؛ الترجمة، ص 304، العكس. وروي أن محمدًا ابن رصندند أفاد أن الإمامة كانت في ذرية الحسن لا الحسين. والملاحظ أول الأمر أن الكتابة العربية تيسر الالتباس بين الاثنين في المخطوطات. وفضلًا عن ذلك، حكم الأدارسة بالمغرب الأقصى وكانوا من ذرية الحسن، وقد أثر هذا الأمر على الناسخين.

ويبدو لنا أن التصحيح يفرض نفسه لسببين:

- أولاً - يبدو لنا أن الدعوة المنسوبة إلى محمد بن رصندند اتمت بالأحوري في أغراضها انتماءً واضحاً إلى مذهب الشيعة الفلاة. وتميزت ذرية الحسن بتشيع معتدل جدًا. فكان مثال الأدارسة من هذه الوجهة ممتازاً. - وفضلًا عن ذلك، وسع محمد بن رصندند دعوته في الأطلس بالمغرب الأقصى، أي في بلاد كانت ترجع مبدئيًا بالنظر للأدارسة، فلم يكن له من سبيل إلا التنازع معهم، وهذا يفسر التأكيد على أن أتباع الحسن، وبالتالي فريتهم من الأدارسة، لم يكن لهم أي حق في الإمامة. وبالفعل، «بيع» الحسن حقوقه إلى معاوية. - وأخيرًا وبالخصر، ابن حوقل (انظر بقية الفقرة) صنف أتباع رصندند بين الموساوية الذين كانوا يتسبون عن طريق جعفر الصادق، إلى الحسين.

بتوقف الإمامة عند موسى بن جعفر الصادق. ومن المعلوم من ناحية أخرى أن هذه الفرقة وجدت فعلاً⁽¹⁾، وقد تميزت عقيدتهم بالاعتقاد بأن ذرية الأئمة انقطعت مع موسى الكاظم (توفي سنة 779/183 - 800) ويرفضهم لقبول موته كأمر ناجز، والتصديق بظهوره في صورة المهدي المنتظر.

ويرتّب على ما سبق بيانه أن مذهب الشيعة توفرت له في ولاية قسطنطينية، خاصة بنقطة، قواعد ثابتة قبل وصول صانع نصر الفاطميين بمدة طويلة. ويحتمل كثيراً أن إقامة هذه القواعد كانت ثمرة الرحلة لطلب العلم في الشرق. والثابت أن طلبية إفريقية لم يلاقوا، كما يمكن افتراضه عند مطالعة كتب الطبقات المالكية، وهي الوحيدة التي وصلت إلينا، سوى، شيوخ انتسبوا إلى مذهب السنة.

لكن ذكر أيّماً أن مذهب الشيعة دخل إفريقية بصورة أكثر إضماراً وأكثر تنظيمًا. ويبدو أن أبا عبد الله الداعي لم يكن أول مبعوث قدم من الخارج بأهداف محددة كل التحديد، ولا أول من وطأت قدماء أرض المغرب.

فقد أكد البغدادي⁽²⁾ أن ميموناً بن ديصان القداح - الذي عاش في محيط محمد الباقر وجعفر الصادق، وقد نسب إليه جانب كبير من إعداد المؤامرة الإسماعيلية المدبرة في حبس الخلافة - رحل إلى إفريقية. وروي أنه ظهر بها كأحد أفراد ذرية عقيل شقيق علي. ثم إنه لاقى بعض التوفيق لدى غلاة الشيعة، و«دخل في دعوته قومٌ من غلاة الرفض والحلولية»، فادّعى أنه من ذرية محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، «فصدقه الأغبياء»، وقد أجمع النسابون الموثوق بهم على أنه مات دون أن يخلف. وقد مكّن انتصار المؤامرة آخر الأمر ابن حفيده، وكان اسمه الحقيقي سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون القداح، من التقدم بصفته المهدي المنتظر. تلك هي النظرية التي شرحها البغدادي في «الفرق»، وكان تأليفاً جديلاً تمجيدياً ألف في فترة متوترة، وخصص لإرضاء الصبغة الشرعية «مسبقاً على كل الوسائل القمعية التي ينبغي للدولة تسليطها على أخطر فرقة للغلاة، هي فرقة الباطنية - أولئك الباطنية الذين لا يملكون قوة العبيدية في مصر فقط، بل نجح الدعاة مرة أخرى في الاستقرار، بجميع الولايات الشرقية في العالم الإسلامي، محاولين إقامة دول جديدة للفرق»⁽³⁾. فلا يمكن أن يكتسى كتاب «الفرق» إلا

(1) انظر البغدادي، الفرق، ص 46.

(2) الفرق، ص 266.

(3) (La classification des sectes dans le Farq d'al-Baghdadi, R.E.I., 1961, 56) H. LAOUST

قيمة تاريخية محدودة، بعد جرده دائماً. لكننا لا نجد في مؤلفات الشيعة ولا في مؤلفات السنة الأخرى، أي تأكيد للمهمة التي قيل إن ميموناً القداح كلف بها في المغرب. وتوضح رواية البغدادي بصورة قاطعة الرأي الذي كان لمذهب السنة المتضرر، بخصوص الدعوة التي أدت بالفاطميين إلى الحكم، وامتزج في هذا الرأي كثير من الأهواء والأخطاء والالتباسات والأحكام المسبقة. وليست هذه القصة سوى أسطورة نشأت عن الرغبة في توثيق الصلة بين دعوة ميمون القداح - وقد اعتبره مذهب السنة الشيطان المؤسس لمذهب الإسماعيلية - وسؤدد الفاطميين. فتعلق الأمر بالجدل واللجوء إلى الخلط، أكثر مما تعلق بالتأريخ.

ولا تطالب مصادر الإسماعيلية ببنّي القداحين - والشهرة التي أقامها لهم السنة معروفة - لكنها طالبت بشخصين آخرين، الحلواني وأبي سفيان السابقين لأبي عبد الله الداعي والممهدين له. فقد أورد القاضي النعمان بن حيون المؤرخ الرسمي للفاطميين الأحداث في كتابه «الافتتاح» المؤلف سنة 957/346، ونقلها ابن الأثير (توفي سنة 1234/630) كما هو محتمل، عن الرقيق (توفي بعد سنة 1027/418) وابن شدّاد (توفي بعد سنة 1186/582)، والنويري (مات سنة 1332/732)، وابن خلدون (مات سنة 1406/808)، والمقرئزي (مات سنة 1442/346) في كتابه «الاعتاط». وخلافًا لذلك، لم يذكر ابن عذاري⁽¹⁾ الحلواني ولا أبا سفيان قط - وأورد خبراً متفرداً لمحمد بن يوسف الوراق (مات سنة 944/363 - 945) القيرواني الذي استقر بقرطبة، وكان كاتباً للحكم الثاني خصم الفاطميين. ولم يذكرهما ابن حنّاد (مات سنة 1231/628) كذلك في «أخبار ملوك بني عبيد» وقد وصلنا في نهاية الأمر الخبر عن أبي سفيان⁽²⁾ والحلواني فقط، عن طريق التأريخ، رسمي للدولة الفاطمية، في «الافتتاح»، لمؤلفه قاضي قضاة المعز.

وقد روي أن أبا سفيان والحلواني قدما من الشرق للاستقرار في المغرب سنة 762/145 - 763. وقال القاضي النعمان⁽³⁾، دون أن يؤكد الأمر كثيراً: «قيل إن

(1) البيان، ج 1، 134 وما يليها.

(2) شوه اسمه أحياناً في التأليف التي نقلت عن «الافتتاح». وقد ورد في «المبر» لابن خلدون مرة أولى، (ج 4، 65) اسمه صحيحاً (أبو سفيان)، ثم سمي ابن بكّار في الصفحة الموالية (ج 4، 66)، ونلاحظ مرة أخرى كثرة تشويه أسماء الأعلام في «المبر».

(3) الافتتاح، مخطوط، ض 33.

أبا عبد الله جعفر بن محمد / الصادق / (صلوات الله عليه) بمثلها وأمرهما أن يبسطا ظاهر علم الأئمة (صلوات الله عليهم) وينشروا فضلهم». وروي أيضاً أن جعفرًا الصادق طلب منهما أيضاً اجتياز حدود إفريقية ذاتها، والافتراق والاستقرار بين البربر⁽¹⁾.

فاستقر أبو سفيان بضواحي مرمجة⁽²⁾ في تالة⁽³⁾. وتزوج هناك بامرأة من البلاد واشترى عبيدين ذكراً وأنثى لمساعدته في شغله. فأسس في الجملة أسرة ونظم حياته الدنيوية. ثم رابط في مسجد وقضى حياة مثالية زاهدة. ويمكن أن نتصور تقدير الناس لذلك العالم الشرقي الزاهد المقيم في بلدة منعزلة. فزاره الناس واستمعوا إليه وكان يتحدث عن فضائل أهل البيت. فصارت مرمجة بتأثيره، «دار شيعة» بصورة تدريجية. ثم تقدم مذهب الشيعة من هناك إلى الأريس شمالاً، وامتد حتى نفطة جنوباً. وقيل إنه دخل نفطة بمساعدة تجار كانوا يتاجرون في الحبوب والتمور بين هذه المدينة ومرمجة، حيث تمكنوا من حضور دروس أبي سفيان وتقدير مدى علمه ونبله وكراماته أيضاً.

(1) يبدو أن سنة 762/145 - 763 كانت مناسبة لإبراز جهد الدعاة بكيفية لا مثيل لها، في اتجاه الغرب الإسلامي، وكان بهذا لا مراء في كونه ارتبط بانتفاضة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم، في نفس السنة بالمدينة والحصرة. ولذا ذكر رواية مفادها أن عيسى شقيق محمد النفس الزكية كلف في ذات السنة بجمع البربر المقيمين في المغرب إلى صف العلويين (انظر ص 412 الملحوظة رقم 3)، فيقع بهذه الصورة الإعداد لانتصاب الأدارسة في الحكم. فهل طرد أبو سفيان والعلواني من الشرق، أم هل أجبراً على الخروج فرائزاً من القمع الموالي لفشل انتفاضة محمد النفس الزكية وأخيه؟ والملاحظ غتاً أن ظاهرة أخرى للمذهب الشيعة ظهرت في ذات الفترة تقريباً، وكانت الأندلس الإسلامية مسرحاً لها. فقد اكتشف بئنة سنة 768/151، أن مودباً بربرياً من مكناسة هو شقيق بن عبد الواحد كان علوي النسب، فانتقص. ولم يقض على الفتنة التي أثارها إلا سنة 776 - 777.

انظر *Histoire de l'Espagne Musulmane*, I, 112-114) Lévi-Provençal.

ولم يكن التزامن الموجود صفة قطعاً. ومن المؤسف أن دور الدعاة الذي كان سبباً قسراً، لم نعلم عنه إلا القليل. ويمكن القول فقط إنه وجد عدد كبير حقاً من الدعاة الذين لم يقدروا كلهم على الظهور على سطح التاريخ.

(2) يمكن تعريف موقع مرمجة يقيناً، فقد كانت تقع على مرحلة من سببية، على طريق هذه المدينة إلى مسكينة، أي في ضواحي مواقع تالة حالياً. انظر ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 86، والبكري، المسالك، ص 145 (طبعة 1857)، والإدريسي، التزعة، ص 74 و 86 و 88. وقد شوه هذا الاسم، كما يقع غالباً في «العبر» لابن خلدون الذي ذكر (ج 4، 65) مركة.

(3) مدينة قديمة موجودة إلى اليوم. قال Ch. Tissot (633) *La Province romaine d'Afrique*, II. بصدها: «أثار تالة عظيمة. ويمكن تقدير محيط المدينة المتبقية بستة كيلومترات، وكانت تحتل منحدرات ومنبسطة التلال الكبرى. وبومقها تراكتت حجارة كبيرة من الجندل، وتسل حين غزيرة داخل الآثار...». ولم تعد تالة بلدة كبيرة في القرن التاسع. فقد احتلت مرمجة مكانها وصارت محط رحال ومركزاً رئيساً للناحية.

وضاق حال أحد التجار، فافترض منه جملاً بضمان الله وحده، وأغفل إعادته إليه. فترك يوماً الجمل القافلة وعاد إلى أبي سفيان. فتأثر القوم بهذه الكرامة، وقد رواها القاضي النعمان بتفاصيل كثيرة. فازداد تأثير أبي سفيان طبعاً، وحافظت هذه الناحية بعد موته على ذكراه وتعاليمه بوع.

وتقدم الحلواني أكثر من ذلك. فذهب حتى ناحية سُوْجَمَار⁽¹⁾. واستقر بالناظور⁽²⁾، وكانت قرية واقعة على بعد واحد وعشرين كيلومتراً شرقي قالمة، موقعها الحالي، وكانت على حدود بلاد كتامة. والناحية التي أقام فيها الحلواني آنذاك كانت تقع في حوزة سُمَاتة⁽³⁾. فعمل بنفس الطريقة التي سلكها رفيقه الذي تركه في نالة. وتزوج

(1) ورد على هذا النحو في مخطوط «الافتتاح» مرتين، ص 35 وص 47. وقد تسببت الصبغة الغريبة لاسم المكان هذا، بالنظر إلى مولفين عرب، في عدة تشويهاات راجعة قطعاً إلى جهود الناسخين في استقراء النص، في المولفات التي روت عن «الافتتاح». وهكذا، جاء في «الكامل» لابن الأثير (ج 4، 127) سوق حمار، وفي «المير» لابن خلدون (ج 4، 65) صُوفِ حِمَار، ويحتمل أن هذا الاستقراء نشأ عن اتفاق ذكرى متعلقة بواد سوف، والثانية بالبحر، وبهامش مخطوط «الانماط» (ص 54، حاشية المحقق الثانية) للمقريزي، سوق حَمَاد. ولم يدون أي جغرافي فضلاً عن ذلك اسم المكان هذا، إذ لا شك أنه لم يكن محط رحال، فلم يهتم به مؤلفو «المسالك» قط.

غير أن سياق «الافتتاح» مكنتنا من تحديد موقع سوجمار بحدود بلاد كتامة. وأوضح القاضي النعمان أيضاً أنه راجع لسماة (انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 462، بخصوص هذه القبيلة). لكن ابن خلدون (المير، ج 4، 65) جعل منها بالأحرى جزءاً لا يتجزأ من بلاد كتامة. وانظر أيضاً الحاشية الموالية، وكذلك الملحوظة رقم 3، ص 667.

(2) أشار الإدريسي (الجزء، ص 65) إلى بلدة تسمى حصن الناظور، وتقع على الضفة اليمنى لنهر سُمَام بين بجاية وقلمة بني حماد، على محلتين جنوب تاورُوت. لكن من المستبعد أن يكون الحلواني قد بلغ هذا المكان النائي. ومن رأينا أنه بعد مغادرة رفيقه بمرمجة، لم يتقدم أكثر من ناحية سوق أهراس، وأن بلدة الناظور التي استقر بها ليست سوى Nador بين Davivier و Guelma. وبالفعل، كان منجم الزنك في Nador مستغل في الماضي، وقد نشأ بها عمران (انظر Ch. Tissot (La Province romaine d'Afrique, II, 399-400) §. Gesell, 269) (Atlas Archéologique de l'Algérie, IX, 172, ad. et XXVII).

وبلدة Nador القديمة، ما زالت موجودة، وقد وجدت بلا ريب أيضاً ومن باب أولى في القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي، والثابت أن الحلواني استقر بها. وعلى بعد 7 كلم شرقي Nador، توجد اليوم بلدة تسمى سُدْ جَزْمَة. فهل ينبغي تعريفها بأنها سوجمار التي ورد ذكرها في «الافتتاح»، ومنعها بالنظر إلى Nador، نفس الدور الذي كان لمرمجة بالنسبة إلى تالة؟.

(3) انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 462، بشأن قبيلة سَمَاتة. هاجر أفراد من هذه القبيلة إلى الأندلس المسلمة، وتولى بعض منهم خططا هلمة، كالمنذر بن سعيد السماتي، الذي تولى القضاء. ابن حزم، المرجع المذكور، ص 465. ولا ينبغي أن يلبس أمر هذه القبيلة ببلدة سَمَاتة في جهة نفطة. انظر بخصوص هذه البلدة ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 192؛ والبكري، المسالك، ص 74، والترجمة، ص 152.

من أهل البلاد، واقتنى أيضًا عبيدين ذكرًا وأنثى لقضاء حاجات بيته وشغلته، و «بنى مسجدًا». وقد وفق توفيقًا كبيرًا لصفته الشرقية وتقواه وعلمه. قال القاضي النعمان⁽¹⁾: «فاشتهر به ذكره»، وضرب الناس من القبائل⁽²⁾ إليه، وتشيع كثير منهم على يده من كتابة، ونقْرة⁽³⁾، وسماتة⁽⁴⁾. ومات أبو سفيان في مرماجنة، وعاش الحلواني «بعده دهرًا طويلًا»⁽⁴⁾، ومات بدوره في الناظور حيث ترك ابنته أم موسى، وعددًا من الأفراد من معارفه، وعاشوا طويلًا بعده وحضروا وصول أبي عبد الله الداعي إلى بلاد كتامة. وقد روى القاضي النعمان أنه كان من عادة الحلواني القول: «بعثت - أنا وأبو سفيان - فقيل لنا: اذهبوا إلى المغرب، فإنكما تأتيان أرضًا بورًا، فأحرثاها، وكزباها، وذللها إلى أن يأتيتها صاحب البذر، فيجدها مذللة فيلنر حيا فيها»⁽⁵⁾.

ويتضح من خلال هذه الفقرة اتضاحًا كاملاً اهتمام القاضي النعمان بأن يوحى إلينا بأن المهمة الموكولة إلى أبي عبد الله الداعي لم تكن سوى تنويع لعمل دبر بعناية، وقد وقع الشروع فيه منذ مائة وخمس وثلاثين سنة مضت. وهكذا، ربما بدأت سنة 762/145 - 763، ولعلها بدأت على مراحل مرسومة، وكان ينبغي أن تعد العدة لظهور المهدي في المغرب. فمن كانت له البادرة؟ هل كانت بادرة جعفر الصادق؟ هذا ما أراد أن يوحى به بوضوح كبير، مؤلف «الافتتاح». وبالفعل، فهل يوجد أمر أكثر بداهة من أن

(1) الافتتاح، مخطوط، ص 35.

(2) قبائل، ج. قبيلة. ومن المعلوم أن هذا الجمع تحول في الفرنسية إلى Kabyle. وانتهى الأمر بجمع (قبائل) إلى الدلالة على كلمة قبائل المقيمة على أراضي جبال جرجرة وياهور من جهة، ووادي السمّام من جهة أخرى، وذلك بعد تطور لم يوضح كل الوضوح بعد. ويرى G. YVER في بحثه (E.T.) أن هذا اللفظ ظهر بهذا المعنى للمرة الأولى في «فروش القرطاس» لابن أبي زرع (مات بعد سنة 1324/724). وينبع «الافتتاح» العودة بهذا التحديد إلى بداية القرن الرابع الموافق للقرن العاشر ميلادي وحتى قبل ذلك. واستعمل فعلاً هذا اللفظ بوضوح في المعنى الذي اكتسبه كلمة Kabyles.

(3) جاء في المخطوط، «من كتابة ونقر سماءة». ويظهر أن هذه القراءة ناتجة عن جهد الناسخ الذي استمرّ وحول نقرة إلى نقر، بغرض الكشف عن معنى للنص. لكننا نعلم بوجود قبيلة يبرية سميت نقرة (انظر ابن حزم، الجهمرة، ص 462). فينبغي تصحيح «من كتابة ونقرة وسماتة». وجاء في «الامتياز»، ص 68، للمقرئ، أن ملحق الشيعية انتشر، بفضل أبي سفيان والحلواني (في كتابة ونقرة وسماتة). وينبغي طلباً تصحيحه (نقرة). ونقرة هي بالفعل ناحية بشط الجريد حكمها الإباضية.

(4) إلا أن ابن الأثير (الكامل، ج 6، 127) ذكر أنهما ماتا في نفس الفترة تقريباً.

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 35. وانظر أيضاً ابن خلدون (العبر، ج 4، 65) الذي لخص المقال؛ والمقرئ (الامتياز، ص 54، الحاشية 2، الذي نقل هذه الفقرة بنفس العبارة تقريباً، معتمداً حاشية المخطوط).

يكون الإمام جعفر - مؤلف الجفر، أي المجموعة التي تكشف للمريدين عن المستقبل بأكمله، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد - قد علم أين ومتى وكيف سيظهر المهدي، وأن المكان أعد له مسبقاً! لكن القاضي النعمان بقي رغم ذلك محتاراً. فلم يجسر على اتخاذ موقف حاسم واضح ثابت. بل عمل على الإيهام، ولجأ إلى طريقة سلبية تركت صاحب الفعلة في الظل وعلى حذر. ولم يذكر الحلواني بوضوح من أوكل إليه المهمة⁽¹⁾.

ومن المحتمل أن تكون الحقيقة مخالفة وأبسط من ذلك. ويمكن أن نعتبر أمراً ثابتاً أن أبا سفيان والحلواني لم يكلّفا بأية رسالة بالمعنى الذي تعطيه الدعوة الإسماعيلية لهذا اللفظ. وقد كانا بلا شك تلميذين لجعفر الصادق. والأمر المعروف أنه كان قبيحاً ومحدثاً كبيراً خاصة. وقيل إن مالكا وأبا حنيفة تتلمذا إليه في المدينة حيث استقر. وقد شهدت «الطبقات» بتكاثر تلاميذ كبار الشيوخ. وقضلاً عن ذلك، كان النصف الثاني من القرن الثامن الموافق للقرن الثامن ميلادي، فترة هجرة كبيرة من الشرق إلى المغرب. وقد دون مؤلفو الطبقات أسماء المشاهير منهم الذين أقاموا في المراكز الكبرى للحضارة الإسلامية، كالقيروان وقرطبة. فأهملوا حتماً الآخرين، خاصة إذا لم يتلمذوا إلى المؤسسين الكبار لمذهب السنة. ولا شك أن أبا سفيان والحلواني تتلمذا إلى جعفر الصادق، وكانا طالبين متواضعين، وقدا بلا شك مثل كثير غيرهما، بحثاً عن الرزق في مكانٍ ما من المغرب حيث كان التوفيق حليفهما لعلمهما وأصلهما. وليس من المستبعد

(1) يترك هذا الأمر الباب مفتوحاً على مصراعيه للافتراضات. فقد ناصر جعفر طول حياته الإمامة غير المناضلة، ومن الديهي التفكير في حلقة المتحمسين الملثمين حول ابن إسماعيل، وكان روحها أبو الخطاب. لكن من المستبعد أن يكون قد فكر في تمديد عمله إلى المغرب البعيد، وقد ركزه على مدينة الكوفة. ويبدو فضلاً عن ذلك أنه لا أبا سفيان ولا الحلواني نشرأ مذاهب متطرفة.

لكن يمكن الافتراض تقريباً بفضل ما استعمل ابن الأثير من عبارات نقلها المقرئ عنه، أن أبا سفيان والحلواني كلنا بمهنتهما - التي صيغت بعبارات متماثلة تقريباً، وقد كانت أكثر إيجازاً مما هي عليه في «الافتتاح» - لا من طرف شخص، بل من طرف فريق سير الانضاضة الإسماعيلية. «وكانوا أنفذوا - أو أوفدوا - إلى المغرب...» و«قالوا لهما...»، كما ورد في «الكامل»، ج 6، 126؛ و«الانعاظ»، ص 53 - 54. واتضح من السياق أن ضمان الجمع تعود على منبري المؤامرة الإسماعيلية، أي إلى القذافي الماكين وحلفائهم الذين أثاروا حوائلي سنة 874/260، الفتنة في اليمن. هذا وفي الجملة مزيج من المعطيات والمقتبسة، بدون اهتمام كبير بالتأريخ والمتناقضات، من الرواية المعادية للإسماعيلية لابن رزام، الخاصة بعهد الفاطميين، ومن «الافتتاح».

ورفض ابن خلدون الرواية المعادية للإسماعيلية لابن رزام، وأوضح أن أبا سفيان والحلواني وجهاً على سجل من طرف جعفر الصادق، وأنهما تلقيا أوامرهما من فمه. وبهذا، فهو لم يعمل إلا على أن يؤكد بوضوح لما اقتصر القاضي النعمان على الإيهام به.

أن يكون الشيخ قد أمدحهما ببعض التوصيات قبل الرحلة. ودلت شهادات كثيرة أن جميع كبار الشيوخ الكلفين بشهرتهم كلفهم بنشر علمهم، سلكوا هذا المسلك في مثل هذه الظروف. ومن الممكن جداً أن يكون الإمام جعفر قد نصح تلاميذه الذين غادروا المشرق إلى المغرب، بأن يلحوا في تعليمهم على محبة أهل البيت وفضائلهم. ومن نافلة القول من ناحية أخرى أن التلاميذ نسجوا بطيعة الحال أسطورة مشائخهم. ومن المعلوم مثلاً أن شهرة مالك في المغرب الإسلامي تكونت على صورة معينة. فلا يمكن لمذهب الشيعة الذي اشتهر به الإمام جعفر، أن لا يستفيد من الهالة المحيطة بالإمام. وفضلاً عن ذلك، لم يمكن نشر أخبار جعفر وفقهه وتعليم محبة أجداده، دون أن تنشر في نفس الوقت النظريات العامة لمذهب الشيعة، بمعنى «ظاهر علم الأئمة»، حسب عبارة القاضي النعمان. فكان أبو سفيان والحلواني رائدين بهذا المعنى، وأعدنا التربة للداعي الإسماعيلي. لكن أن نجعل منهما داعيين مأمورين عملاً في نطاق تخطيط دقيق للحركة التي يتعين عليها أن تعهد بالحكم في تاريخ محدد تماماً إلى أبناء علي الممثلين في شخص عبيد الله المهدي، طبقاً لإرادة الله وفي الساعة التي قررها تعالى، فلم تبق لتأكيد ذلك سوى خطوة دعاما مؤلف «الافتتاح» باحتشام التي قطعها.

والأمر الثابت الذي لا نزاع فيه، بغض النظر عن كل عمل مترابط مدبر سبق التفكير فيه وإضماره منذ مدة بعيدة، أن أبا عبد الله الداعي لم يجد في المغرب أرضاً بوراً تماماً. وقد كان عليه فضلاً عن ذلك لفائدة نجاح مهمته ذاتها البحث عن نفسه وإيجاد مبشرين يعلنون عن ظهوره وظهور المهدي إثره، وهو أمر أسهم في تسجيل قصة أبي سفيان والحلواني. فالحرث والبذر والحصد كانت حقاً المراحل الثلاث التي برزت من بعد وأقحمت ضمن نفس الحركة في نوع من الصورة المفسرة، وقد كانت علامات لوصول الفاطميين إلى الحكم. ومن الوجهة الموضوعية، توافق هذه المراحل الثلاث الواقع كل الموافقة. لكن لئن كان صاحب البذر الإسماعيلي قد استغل بلا منازع وبمهارة نادرة المجال الملل مسبقاً لإنضاج الزرع المخصص للهرى الفاطمي، فمن المشكوك فيه جداً أن يكون الزراع الكثيرون المختلفون الذين سبقوه، قد شعروا شعوراً واضحاً أنهم عملوا لمثل هذه الغاية.

وصول صاحب البذر أبي عبد الله الداعي:

لم تظهر الدعوة الإسماعيلية ذاتها في الشرق إلا حوالي سنة 260/873 - 874، ولم تبدأ فعلاً في الظهور في المغرب إلا عند وصول «صاحب البذر». فمن هو صاحب البذر؟

تقدم أبو عبد الله أول الأمر على أنه أصيل صنعاء⁽¹⁾ المدينة اليمنية، وقد عُين من أعلى منابر إفريقية كلها باسم الصنعاني⁽²⁾. لكن الواقع أنه كان من الكوفة المركز التقليدي لمذهب الشيعة. وكثيراً ما تضاربت الأخبار في شأنه. فمن المفيد إيراد شهادة الحاجب جعفر في هذا المجال، وقد استمرّ الحاجب جعفر في معايشة المهدي، فكان شاهداً للأحداث منذ الساعة الأولى. فقد كانت له «مذكرات»، وهي نوع من الرواية العادية لملمعة سيده، وقد طُفحت بالملاحظات الشخصية، وقد لفت A. Gateau النظر إلى أنها كانت مذكرات «عجوز ذكر أحداثاً تجاوزته كثيراً»⁽³⁾. فتناوبت المشاهد الحية التي دونتها الذاكرة جيداً، والثغرات وانعدام الدقة. لكن هذه المذكرات تتيح إمكانية الحصول على أخبار من الدرجة الأولى، نظراً إلى طابعها كشهادة مستمدة مباشرة من مصدرٍ طيب، خاصة إذا أمكن تحقيقها وتوضيحها بواسطة البحث في الأحداث المروية في مصادر مختلفة.

روى الحاجب جعفر⁽⁴⁾ قال: «وإنما أراذع م بإنفاذ المطليبي ليعرف عبد الله الشيعي

(1) أوضح القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 39) أن أبا عبد الله الداعي نفسه هو الذي أشاع في البداية، لما وصل من اليمن إلى كتامة، أنه قدم من صنعاء. فذاع هذا الخبر. وقد ورد في «البيان» (ج 1، 124) ونقله ابن هنادي عن الوراق (مات سنة 973/974)؛ وفي «الكامل» (ج 5، 127) لابن الأثير. وكان رأي ابن خلكان أيضاً، وقد خصص ترجمة للداعي أبي عبد الله في «الوفيات»، رقم 191. وفضل S.M. SERN هذه الرواية (انظر E.12، مادة «أبو عبدالله»). لكن المقرئ (الافتتاح، ص 74 والخط، ج 2، 160) الذي روى عن ابن الأثير، حذف الإشارة إلى صنعاء. وروى ابن خلدون (العبر، ج 4، 65) أن أبا عبد الله الداعي كان من البصرة، واشتغل فيها بالحسبة. وهو نفس الرأي الذي عبر عنه ابن حماد، الأخبار، ص 7.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 39.

(3) A. GATEAU (سيرة جعفر الحاجب، في Hespérus، 1947، ص 375 - 396)، و M. CANARD (ترجمة سيرة جعفر، في Hespérus، 1952، L'autobiographie d'un chambellan du Mahdi، Obeidallah).

أبرز جيداً ضعف ذاكرة جعفر، وخاصة عدم الدقة في تأريخ الأحداث كما رواها.

(4) محمد بن محمد البجلي، سيرة الحاجب جعفر، B.F.A.E.، 1936، ص 121 - 122، ولا نجاري M. CANARD في ترجمته Hespérus، 1952، ص 306 - 307، إذ لم يحترم النص احتراماً كافياً.

بالمهدي ع م، لأن الشيعي الداعي ببلدة كتامة لم يكن رأى المهدي⁽¹⁾. وإنما ابتداء أمره أنه كان رجلاً صوفيًا جازاً لأبي علي الداعي بالكوفة هو وأخوه أبو العباس محمد بن أحمد بن زكريا، وأبو عبد الله حسين بن أحمد بن زكريا. وكان أبو العباس هذا أكبر سنًا من أبي عبد الله وكانا شيعيين جميعًا، فلما علم بخروج أبي علي الداعي إلى مصر سالا صهره فيروز ورغباً إليه معًا بالجوار والتشيع ولم يكونا أبصرا الإمام ولا وصلا إلى رؤيته، فسأل لهما فيروز الإمام بعد أن أخذ عليهما فيروز.

ورباهما وفقهما في إنفاذ أبي عبد الله حسين بن أحمد إلى مصر ثم إلى أبي القاسم الداعي باليمن ليعينه فيما ندب إليه، وإنفاذ أخيه أبي العباس إلى القائم بمصر مع أبي علي الداعي بها، فأجاب الإمام ع م سؤاله.

نفذ أبو عبد الله من مصر إلى اليمن وأقام أخوه أبو العباس بمصر مع أبي علي. ولم يزل أبو عبد الله باليمن وقد أصاب أبا القاسم مستغنيًا عنه، وقد تم له كل ما كان يؤمله إلى أن كتب الإمام ع م إلى أبي القاسم بإنفاذه إلى مصر. فلما وصل إلى مكة اجتمع مع الكتامين فصحبوه إلى مصر ثم إلى المغرب، إلى بلدهم على أمر الإمام ع م ولا رأى المهدي ع م. ولم يزل أخوه أبو العباس يتخدم أبا علي بمصر وينفذ برسلته إلى الإمام على يدي فيروز، إلى أن سأل فيروز ورغب إليه بعد خدمة كثيرة في مدة طويلة، إلى أن سأل الإمام في الأخذ عليه، فأجاب الإمام ع م سؤاله وأخذ عليه من خلف ستارة، ثم رفعت من بعد الأخذ عليه فرأى الإمام والمهدي والقائم معهما وهو طفل صغير صلوات الله عليهم أجمعين⁽²⁾.

وانطلاقًا من هذه الشهادة، يمكن أن نتفهم تفهمًا تامًا بداية أبي عبد الله، وتسمع هذه الشهادة أحسن من أي نص آخر يادرك صعوده والنفوذ إلى شخصيته. ولم يكن الرجل ذلك الثعلب الماكر غير التزيه، وعلى حد قول الوراق⁽²⁾، اتفق رؤساء المؤامرة الإسماعيلية بعد كثير من المشاورات وتبادل الرسائل، على المبادرة بتوجيهه إلى المغرب، ليغالط «بضعيف الحيل» أهالي جبال كتامة والاستيلاء على الحكم. ولم يكن

(1) بمعنى أن ذلك تم قبل أن يدخل إلى مجملامة لتخليصه. وقد روى الحاجب جعفر من ناحية أخرى أن أبا عبد الله لم يكن يعرف الإمام، فكان ضحية غلطة أول الأمر، إذ عُن أن الشخص الآخر الذي كان أيضًا محبوبًا بمجملامة هو عبد الله.

(2) في «البيان»، ج 1، 124 - 125، لابن حلفري.

ذلك الدجال الذي وصفه لنا البغدادي⁽¹⁾، وقد تهور في مخادعة البربر السذج بواسطة كرامات كاذبة.

وتصوف أبو عبد الله في البداية وانتمى عن اقتناع - وقام اقتناعه بدور تأتى من تأثير بيئة الكوفة طبعاً - إلى مذهب الشيعة. لكن مذهب التصوف افترض دائماً انطواء عميقاً على النفس وتحمساً كبيراً لخدمة المثل والتصوف أيضاً استعداداً للشرح والتأويل الرمزي أو المجازي للنصوص. فقد وصف القاضي النعمان أبا عبد الله بأنه كان في بدايته بالكوفة، وقد اتصف بزهيد كبير وأخلاقي عالية جداً، وكان يعيش عيشة «ورع وأمانة ونزاهة». كما أضاف أنه «أكثر علم الباطن»، و«نظر في علم الظاهر نظراً لم يبالغ فيه»⁽²⁾. والمفهوم من ذلك أنه عمل بالتصوف أكثر مما عمل بالفقه. لكننا نعلم أن هذين العلمين لا يجتمعان دائماً. وفي الجملة كان أبو عبد الله بالنظر إلى اتجاهاته الطبيعية وكذلك استعداداه، قابلاً للافتتان بفلسفة مذهب الإسماعيلية.

فمتى وكيف تعرف على ذلك المذهب؟ فإذا كان الخبر الذي أورده ابن خلدون صحيحاً، كما هو اعتقادنا، فلا بد أن الخيبة قامت بلورها، كالافتتان سواء بسواء أو يكاد، في تحوله إلى مذهب الإسماعيلية. ومن رأي ابن خلدون أنه باشر الحسبة في البصرة⁽³⁾، وكانت مهنة جيدة لأنها تتيح معرفة الناس وتعد العدة لخطة الداعي. وبذلك تمكن أبو عبد الله قطعاً من تقدير مدى تفكك المجتمع وتفاهة جهوده لإصلاحه. فلم يكن نادراً أن تخيب الحسبة آمال النفوس الزكية العميقة التصوف، وقد أرادت أن تكون الحسبة أداة لتحسين الأخلاق والدين، كما كان يجب أن تكون حسب اعتقادهم. فتعاطى التدريس بعد هذه الخيبة. قال ابن خلدون⁽⁴⁾: «وأبو عبد الله هذا يعرف بالمعلم لأنه كان يعلم مذهب الإمامية» فقد انتمى أصلاً إلى نحلة الإثني عشرية. ويفسر هذا الأمر الرئيسي كثيراً من الأمور. فيوضح كيف أن أبا عبد الله تمكن من خدمة العباسيين (كان الاثنا عشرية يقومون بذلك ويريحون الساعة المقررة لظهور المهدي)، ويوضح لماذا لجأ إلى

(1) الفرق، ص 273.

(2) الاقتناع، مخطوط ص 36.

(3) أضاف ابن خلدون (المعبر، ج 4، ص 65) قولاً مفاده أن إغناه هو الذي مارس الحسبة. لكن يمكن التأكيد من هذا الرأي القائل إن أبا عبد الله هو الذي كان محسباً فعلاً، في «البيان»، لابن هذاري، ج 1، ص 125؛ والمسموعي (مات سنة 957/346 - 958)؛ المروج، ج 4، ص 290؛ ومعرب (مات سنة 980/370)؛ والعيلة، تحقيق DE

GORE، ص 51 - 52.

(4) المعبر، ج 4، ص 65.

التعليم (وهذا ما كان جعفر الصادق يحرض عليه ويعمل به هو نفسه)، ويوضح أخيراً تبديد أوهامه التي كانت إلى حد بعيد، خيبات الداعي الذي لم يندمج اندماجاً كاملاً في مذهب الإسماعيلية⁽¹⁾.

ويوضح لنا أيضاً توضيحاً أكبر الأصول التي استمدها أبو عبد الله من الاثني عشرية، تحوله وما أحاط به من ظروف انفراد بروايتها كتاب سيرة جعفر، وهذا ما يضيف أهمية خاصة على ما أوردنا. وقد استفاد هذا التحول كثيراً من محاوره أبي علي ريب فيروز الذي كان «باب الأبواب» للدعوة الإسماعيلية، بمعنى أنه كان رئيس الدعاة. وقد تم حين عين أبو علي ضمن بعثة مصر. وتسمح بعض القرائن بتاريخه في الشهور الأخيرة من سنة 278/ بداية 892⁽²⁾. وقد ظهرت الدعوة الإسماعيلية في شكل حركة ثورية متسقة جيداً، حوالي سنة 260/ 873 - 874، وأحرزت عند ذلك بعض الانتصارات الباهرة، خاصة في اليمن، وأعلنت عن الحدث الحاسم الذي سيملاً أخيراً تحت راية المهدي الدنيا عدلاً وإنصافاً، وتقرر ذلك لسنة 290/ 903. وخلافاً لذلك، أعلن الاثنا عشرية فعلاً، حوالي سنة 260/ 873 - 874، عن وفاة الإمام الثاني عشر والأخير الذي لن يعود إلى الظهور إلا عند قيام الساعة - فأجلوا بذلك في واقع الأمر الأمل في الظهور إلى آخر الزمان، مستسلمين بصورة عملية أمام السلطة القائمة - فنزعوا السلاح عن جنودهم إن صح القول، وأعادوهم إلى بيوتهم. ولم يبق الجنود طبعاً وإلى ما لا نهاية في بيوتهم. ولم يقدروا كلهم بداهة على الرضى بخلوة لا تنتهي. لكن وفي ذلك الوقت بالذات، ازدهرت الدولة الإسماعيلية ازدهاراً كاملاً، وعرضت الخدمة الإيجابية على كل الجنود الذين أرادوا نصرة القضية العلوية. فوجب على كثير من الاثني عشرية المسرحين التجنيد تحت راية حزب العلويين بسهولة، خاصة وأن الحواجز لم تكن فاصلة أبداً بين مختلف فروع مذهب الشيعة. وكان أبو عبد الله من بينهم. فكان كل شيء قد أعده لذلك الأمر، كالظروف التاريخية، وإيمانه بالنضال، وتصوفه المتجه إلى الباطن، ومجاورة ريب فيروز باب الأبواب الإسماعيلي.

وقد طلب فيروز من الإمام الإذن بقبول شخصين آخرين هما أبو عبد الله وأخوه

(1) من بين المراجع، انظر «الكامل»، ج 6، 134 لابن الأثير؛ والبيان، ج 1، 161 - 162، 164، لابن حنبل؛ والغير، ج 4، 77، لابن خلدون؛ والاتعاظ، ص 94 - 95، للمقريزي.

(2) وصل أبو عبد الله إلى اليمن إذ لم يبق فعلاً مع أبي علي في مصر، وقد وجه إليها، في بداية سنة 279/ 892 - 893، كما سترى ذلك، انظر الفاضلي النعمان، الانتعاش، مخطوط ص 36.

أبو العباس. ثم بدأ التجنيد وأداء اليمين والتدريب الذي قام به الداعي نفسه. ثم خرج أخيراً أبو عبد الله وأبو العباس إلى مصر في إثر الداعي أبي علي. ولم يقدموا إلى الإمام قبل ذلك، وقد أُلح الحاجب جعفر مراراً على هذا الأمر. والشئ المفهوم هو أن الأخوين لم يستعدا في البداية للقيام بأدوار مهمة. وقد كلف أبو العباس أكبر الأخوين بأن يكون الواسطة بين داعي مصر أبي علي وفيروز، دون الاتصال رأساً بالإمام، وهو شرف لم يحظ به - ويحتمل ذلك لما بدأ أخوه يحصل على انتصارات هامة - إلا بعد تقديم خدمات عديدة. فهل أن الإمام، لما منحه هذا الشرف، فكر في المستقبل؟ وهل أراد بهذا الصنيع تيسير الاتصالات المقبلة بداعي كتابه الذي أغفل التعرف عليه في بداية الأمر؟ هذا أمر محتمل.

فقد وُجّه أبو عبد الله من مصر إلى اليمن لدى أبي القاسم بن حَوْشَب الذي كان آنذاك أبرز الدعاة، نظراً إلى انتصاراته. فهل تم ذلك لأنه لم يتمكن من الحصول على غطة على ضفاف النيل؟ أم بالأحرى هل تميز بخصال أعدته لأن يكون أكثر من عون اتصال مأمور؟ يبدو لنا أن الافتراض الثاني أحسن⁽¹⁾. وفي الجملة وُجّه أبو عبد الله لقضاء مدة في الثمرن عند أفدر داغ وذلك حتى تُحدّد له فيما بعد مهمة قائمة الذات.

فقد قال القاضي النعمان⁽²⁾: «فلما تمكنت الدعوة باليمن، وظهر أمرها، أرسل الإمام أبا عبد الله إلى أبي القاسم داعي اليمن. فكتب إليه في أن يُصَرِّه وَيُرْشِدَهُ وَيُلَقِّنَهُ. وقيل لأبي عبد الله: امتثل سيرته، وانظر إلى مخارج أعماله ومجاري أفعاله فاحتدها، وامتثلها واعمل عليها، ثم اذهب حيث شئت فادع. وقيل بل حُدّ له المغرب وأرسل إلى بلد كاتمة. وهذا أثبت الأمرين».

ونحن نؤيد بيسر رأي القاضي النعمان. فشهادة الحاجب جعفر شهادة خادم مأمور، لم يكن على علم بأسرار الإمام، فلم يدرك جيداً لماذا لم يبق أبو عبد الله مدة

(1) شهادة جعفر الحاجب غامضة إلى حد ما في هذه النقطة. لكن القاضي النعمان كان واضحاً. ورأى ابن خلدون (العبر، ج 4، ص 65) أن أبا عبد الله اتصل مباشرة بوالد عبد الله، الإمام محمد الحبيب الذي تعرف على خصاله الخارقة، ووجهه إلى ابن حوشب لإعداده قبل ترحيله إلى المغرب. وجعل ابن الأثير (الكامل، ج 6، ص 127)، والمقريزي من بعده (الآلئام، ص 74 - 75) من أبي عبد الله مساعداً لابن حوشب الذي أولفه مباشرة إلى المغرب، لما علم بموت الحلواني (مكلا). وقد مر بنا أن الحلواني بلغ المغرب في حياة جعفر الصادق، سنة 762/145، وهذا ما نزح كل قيمة عن رواية ابن الأثير والمقريزي التي لم تكن إلا تأويلات غامضة للأحداث.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 37.

طويلة في اليمن، فاستنتج أن سبب ذلك هو أن أبا القاسم بن حوشب لم يكن في حاجة قط إلى خدماته. ولا يتحتم أن تكون هذه النتيجة خاطئة كل الخطأ لا محالة، لكنها لا تكشف إلا عن مظهر من مظاهر الأمور. فقد دامت الفترة التي قضها أبو عبد الله في التدريب باليمن المدة الفاصلة بين حجتين. وقد وصل مع عودة الحجيج سنة 891/278 - 892، بمعنى أن ذلك جد كما يحتمل في محرم 279/ أبريل 892، وخرج مع قافلة الحج في تلك السنة بالذات، وكان ذلك بلا شك في ذي الحجة/ فبراير - مارس 893. فهل حددت مهمته آنذاك؟ بلا شك. لكن تحتّم تأكيدها له فقط، إذ تبين أن الاستطلاعات الأولى التي وجب عليه القيام بها مسبقاً كانت مشجعة، وتحتم عليه الخروج إلى مصر وبها تم الأمر، عملاً بتعليمات الإمام. وهذا ما يفسر حيرة القاضي النعمان في هذا الموضوع. والثابت أن تأكيد مهمته ارتبط فعلاً بنجاح الاتصالات الأولى التي فُرض عليه القيام بها في مكة بمناسبة موسم الحج الذي يجتمع فيه المسلمون القادمون من جميع أنحاء دار الإسلام. ولا وجود لأي شك أنه كان على علم تام بالوضع في المغرب، وبالإمكانات المتوفرة في نواحيه المختلفة لتأسيس الدعوة. ولم يتوجه أبو عبد الله صدقة إلى مكة واتجه إلى حبيج كتامة. وبداية من هذه الفترة، أمكن متابعة سير نشاطه يسر، وتطابقت الأقوال في الجملة أكثر من ذي قبل.

ونجد أبا عبد الله في مكة على قدم وساق، ولم يكن وحيداً. فطبقاً لتنظيم الإسماعيلية، عين له أبو القاسم بن حوشب مساعداً يدعى عبد الله بن أبي الملاحف⁽¹⁾ الذي سيصبحه حتى بلاد كتامة، ثم يستدعي إلى الرجوع ويعرضه لديه يمني آخر يدعى إبراهيم بن إسحاق الزبيدي الذي أرسله داعي اليمن ذاته. وهكذا يتبين على الأقل في البداية أن أبا القاسم بن حوشب قد أشرف على الدعوة المغربية التي لا بد أنها انطلقت طبق خطة مرسومة في اليمن. لكن لا يبدو أن أبا الملاحف وخلفه الزبيدي قاما بأي دور ملحوظ - مع أنهما تلقيا معاً بالسيد الصغير في بلاد كتامة، واختص أبو عبد الله بالسيد - ثم فُقد أثرهما سريعاً جداً.

وقد استخبر أبو عبد الله في مكة محاولاً الاتصال بحبيج كتامة. ثم اتجه إلى جمع منهم، وقيل إن عددهم كان عشرة، وحاول ربط الحوار معهم. فأنصت إليهم وحضر مناقشتهم لخصال أهل البيت، ولم يكن هذا أمراً خارقاً في الحج. ومدح فضائل أهل

(1) اسم قاعل من لَأَسَفَ مرادف لازم.

البيت - وبالأخص فضائل علي⁽¹⁾ حسب القاضي النعمان - بصورة خاصة شخصان احتلا مركزاً بارزاً في الفرقة، هما حُرَيْثُ الْجَمِيلِي وموسى بن مُكَارِمَةَ⁽²⁾. ويبدو أنهما قد انضموا إلى مذهب الشيعة الذي سبق للحلواني أن دعا إليه كتامة في الماضي⁽³⁾، فأنصت أبو عبد الله إلى ذلك. ثم شارك في الحديث فأعجب سامعيه. فتكررت اللقاءات وتزايد إعجاب حبيج كتامة بصديقهم العظيم العالم، يوماً بعد يوم. وأخيراً انتهى موسم الحج، واستعدوا للرحيل. فستل أبو عبد الله عن وجهته، فذكر أنها مصر، وسيعمل مؤدياً بها ويعلم القرآن. فطلب منه أهل كتامة الانضمام إليهم، فقبل الأمر عن طيب خاطر. ولم ينفك يثر إعجابهم في الطريق بورعه ويهرهم بعده. فتأثروا بشخصيته، ومن ناحيتهم، ما فتىء الحبيج يكررون علامات الاحترام نحوه⁽⁴⁾. ويقوا في خدمته تماشاً. فأبدى القاضي النعمان بتبصر كبير هذه الملاحظة الرئيسية التي يمكن التأكد من صحتها اليوم، وهي توضيح لنا سراً من أسرار نجاح أبي عبد الله.

(1) روى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 127) واعتمده المقرئ (الانماط، ص 75) أن النقاش دار حول مدح أهل البيت، وروى القاضي النعمان (الافتاح، مخطوط ص 40) أنه دار حول مدح علي. لكن الواقع أن أهل البيت اتصروا عليهم في كل الأذهان أتت على علي وذريته. فلا تناقض في الأمر، ولم يفكر أحد في بني النباش قطعاً، عند مدحه أهل البيت.

وروى الورواق واعتمده ابن عذاري (البيان، ج 1، 124) أن أهالي كتامة الذين لاقاهم أبو عبد الله كانوا من الإباضية المستمين إلى فرقة النكارية. وليس من الإحاطة بهم بعد ذلك، بدأ أبو عبد الله أول الأمر بتأييد مذهبهم. وقد استهدفت هذه الرواية إبراز قلة نزاعة الداهي وطبعه الماكر وكانت مطابقة لاتجاه السنة لكن لا أساس لها. ومن المعلوم فعلاً أن الإباضية لم تدخل حقاً بلاد كتامة. وكان فضل من المسألة الذين سيأتي الحديث عنهم، متسبباً إلى الإباضية (انظر للقاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 114). ولذا، فمن المستبعد جداً أن تكون كتامة الحاضرة في موسم الحج قد نشرت مذهب النكارية، خاصة وأنه لم يذكر مسألة من بينهم.

(2) لا شك أن حرثاً الجميلي استمد نسبه من قبيلة جَبِيلَة، ومنها بنو سَكَنان الذين قاموا بدور هام في الدعوة. وبالفعل كان حرث من فضل بني سَكَنان جميلة (انظر ابن خلدون، المعبر، ج 4، 66 - 67، حيث قرأ جَبِيلَة خطأ). ويحتمل أن جَبِيلَة كانوا يقيمون في الجبال التي بقيت باسمهم حتى اليوم، أي جبل جميلة الواقع في منتصف الطريق بين ميله وجبيل. ويمكن التفكير أيضاً في نسبة مشتقة من جميلة (Cuteul قديماً) الواقعة على بعد 38 كلم في الشمال الشرقي من سطيف، لكنه أمر قليل الاحتمال. وسمي موسى بن مكارمة في «الكامل»، ج 6، 127، لابن الأثير، موسى بن مكاد؛ وفي «المعبر»، 66، لابن خلدون، موسى بن تكاد. وهذه بلا شك تحريفات تسببت فيها ليس في الحروف المشابهة، وإسقاط المقطع الأخير. وقد اعتمدنا القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 40.

(3) روى ابن خلدون (المعبر، ج 4، 66) أن حرثاً وموسى لثيا الحلواني الذي قدم إلى المغرب كما هو معلوم، سنة 762/145، وهو أمر قليل الاحتمال. ولا بد أن ذلك استنتاج عاجل لابن خلدون. قال القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 40، واتفرد بذلك: «كانوا تشيعوا بأسماء الحلواني».

(4) انظر في خصوص علامات الاحترام هذه، القاضي النعمان، مخطوط ص 41.

قال⁽¹⁾: «وكذلك شأن كتابة إلى اليرم، يعظمون من كان عنده أقل شيء من العلم، ريقدمونه، حتى المعلم الذي يكون عندهم، وإن كان لا يحسن غير قراءة القرآن، فإن له عندهم قدراً، وحالاً، ومكاناً».

وقد تحلّى إذن أبو عبد الله بهاتين، إذ كان شرقياً وكان في نفس الوقت عالماً أصيلاً، فكسب من أول وهلة نفوذاً عظيماً على رفاقه. فلم ينفك يسأل في الطريق أصدقاءه الجدد الذين أخلصوا له منذ ذلك قلباً وقلباً عن بلادهم وإخوانهم في الدين وعلاقاتهم بالسلطة. وكانت الأخبار التي تحصل عليها مشجعة، وأكدت كل التأكيد الأخبار المجموعة قطعاً من مصادر أخرى، فلم يبق له إلا أن يبعث بنتائج الاستطلاع الأول ويطلب بتأكيد مهمته.

ولا شك أن هذه الضرورة منعت من قبول اقتراحات رفاقه من أول وهلة، وقد ألحوا عليه بمرافقتهم إلى بلادهم. ولما بلغ مصر، تركهم... بحثاً عن كتاب يعمل فيه مؤدياً، واعدًا لإياهم باقتفاء أثرهم إن خابت آماله. والواقع أنه اتصل بكبار المسؤولين عن الدعوة. فبمن اتصل؟ يحتمل أنه اتصل بقاتم مصر، وكان نائب الإمام الذي خدمه قبل سنة أخوه أبو العباس وأبو علي الداعي، وقد اتصل هو نفسه به قبل أن يخرج إلى اليمن، كما ذكر في «سيرة جعفر». ويعد أن قدم تقريره، جاءه تأكيد بمهمته، كما ذكر الحاجب جعفر. ومن اليلهي أنه لم يكن قادراً على ترك أصدقائه الكتاميين يترقبون طويلاً حتى يذهب إلى سلمية حيث كان يقيم الإمام آنذاك.

وقصدت الجماعة الصغيرة من حجاج كتامة طرابلس، وقد أحاطوا دائماً بضعفهم العظيم بكثير من علامات التبجيل، ثم اتجهوا إلى قسطنطينية «لأنها الجادة»⁽²⁾، وتقدموا إلى بلاد القبائل دون المرور بالقيروان⁽³⁾. ولما بلغوا ناحية سوجمار⁽⁴⁾ - أي ضواحي

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 42.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 46. وهذا يفسر أيضاً لماذا اتبع المهدي بدوره هذه الجادة للذهاب إلى المغرب، ويمكن عرض تحليل آخر أيضاً مفاده أن قسطنطينية كانت، كما مر بنا، ولاية مشعبة كثيراً بذهب الشيعة.

(3) كما أروض ذلك القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 47)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، ص 66). وخلافاً لذلك، روى الوراق (في «البيان» لابن علاري، ج 1، ص 125) أن أبا عبد الله أقام مدة طويلة في القيروان، لاستطلاع بلاد كتامة والإمكانات المتوفرة فيها لتنظيم الثورة. والمؤكد أن هذه الرواية خاطئة. فقد أعد كل شيء عند الوراق الذي كتب كما نعلم، لخصوم الفاطميين من بني أمية، ليظهر أبا عبد الله في أشنع مظهر ممكن.

(4) انظر ص 654 الملحوظة رقم (1).

قائمة - التي سكنها سماتة، وجدوا أنفسهم في بلاد معهودة لديهم والتقوا بمعارفهم. وكان لوصول أبي عبد الله إلى هذه الناحية، حيث ما زالت ذكرى الحلواني العالم الشرقي الآخر حية، تأثير كبير. واكتسى الاستقبال الذي خص به الحجاج العائدون إلى بيوتهم، مظهرًا رسميًا أكثر عظمة. واستقبل حريث الجميلي وموسى بن مكارمة وأصدقاؤهم المشيعون كذلك، وهم أبو حيون بن المفتش⁽¹⁾، وأبو القاسم الوزنجومي⁽²⁾، وأبو عبد الله محمد بن حمدون بن سماك الأندلسي⁽³⁾. وكما قال القاضي النعمان، كان أبو حيون بن المفتش في ذلك الوقت عجزًا «خرفًا»⁽⁴⁾، وقد تعرف في صباه على الحلواني. أما أبو عبد الله الأندلسي، وتبين من نسبته أنه من الأندلس المسلمة، ومن مدينة باجة بصورة أدق. وكان قد قدم في تاريخ لم يذكره القاضي النعمان، ويحتمل أنه عمل بعادة شائعة، فاشتغل معلمًا عند سماتة. ولما وفق في ذلك، استقر بالمكان. «وصار إلى درجة العلماء وتشيع»⁽⁵⁾، إذ انتشر مذهب الشيعة في الناحية وتسابق القوم إلى التشرف بتكريم أبي عبد الله، ولجؤوا في نهاية الأمر إلى القرعة بالسهم للفصل بين المعجبين به. فعين الحظ أبا عبد الله الأندلسي لقبول الضيف العظيم. وقبل أبو حيون بن المفتش حريثًا، وقبل أبو القاسم الوزنجومي موسى. وبالطبع، ذبحت الخرفان كالعادة، وكان الاستقبال حارًا جدًا. والتف القوم في المساء حول الضيف الشرقي، ودار الحديث طبعًا حول النظريات المعروفة في مذهب الشيعة. واكتشف أبو عبد الله عند مخاطبته الجدل حيوية فكرية غير متوقعة وسعة في المعارف لم يكن يترقبها، «فزاد في الكلام معهم والإيضاح لهم»⁽⁶⁾. فهل بدأ عند ذلك يدب الشك إليهم؟ ليس ذلك أمرًا

(1) شوه اسم هذا الشخص في «الافتاح». فلنذكر «أبو حيوان المعروف بابن الفتش» (مخطوط ص 35)، وأبو الفتش (مخطوط ص 47)، ثم بعد سطور ونفس الصفحة أبو الفتش مرتين، ثم أبو الفتش مرة أخرى (مخطوط ص 48)، ثم في نفس الصفحة وبعد سطور، سمي أبو حيون.

(2) سمي في «المبر»، ج 4، ص 66، لابن خلدون، أبو القاسم الوزنجومي، والخطأ واضح.

(3) أورد ابن خلدون، المبر، ج 4، ص 66، اسمه كاملاً. وسماه القاضي النعمان (الافتاح، مخطوط ص 46 وما بعدها) أبا عبد الله الأندلسي لا غير. وقد قام أفراد آخرون من بيته بدور هام في العصر الفاطمي، فكان ذلك موضوعًا لبحث خاص نشره M. CANARD في M. G. Marçais، بعنوان Une famille de partisans, puis d'adversaires des Fatimides, II, 33-49. وينبغي إتمام هذا البحث بالأخبار الواردة في «الافتاح» إذ لم يطلع عليها المؤلف.

(4) الافتاح، مخطوط ص 50.

(5) القاضي النعمان، الافتاح، مخطوط ص 49.

(6) القاضي النعمان، الافتاح، مخطوط ص 48.

مستحيلاً⁽¹⁾. وقد طال الحديث لا محالة بعد ذهاب الزائرين كامل الليل بين أبي عبد الله الأندلسي ومضيفه، وكان حديثاً مثمراً. وقبل أن يصلي أبو عبد الله الداعي صلاة الفجر، اتجه إلى مخاطبه و«كشف له الأمر»، و«أخذ عليه العهد». وهكذا، جند أول أنصاره. فكان على أبي عبد الله الأندلسي وأهله أن يقوموا فيما بعد بأدوار هامة، فناصروا الفاطميين ثم ناصبهم العداء⁽²⁾.

فانتشى أبو عبد الله الأندلسي باعتناقه القريب العهد للمذهب الإسماعيلي ودخوله الدعوة. فعزم على دعوة جميع حجاج كتامة إلى وليمة كبيرة. فبوغثوا بذلك ونفذ صبرهم بالخصوص «لقرب بلدهم»⁽³⁾، ولرغبته في العودة إلى ديارهم، ولم يقبلوا الدعوة إلا مراعاةً لصحة مضيفهم الذي قضى ليلته ساهراً. ولم يزد هذا التكريم إلا تقديرًا لأبي عبد الله الداعي، ولم يزد تبعاً لذلك إلا تصاعدًا القدر الذي منحه له حرث الجميلي وموسى بن مكارمة. ومن الغد، عندما دقت ساعة الرحيل، انضم إلى جماعة حجاج كتامة الصغيرة، شخصان آخران لم يرغباً منذ ذلك الوقت في التخلي عن الضيف الشرقي هما أبو عبد الله الأندلسي وأبو القاسم الوردفجومي. ولم يبق على عين المكان سوى أبي حيون بن المفتش، إذ تقدمت به السن فلم يقدر على السفر.

وهكذا، وفي منتصف ربيع الأول 280/ يونيو جوان 893⁽⁴⁾، دخل أبو عبد الله

(1) حسب رواية القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 48 - 50) لربما قال أبو حيون بن المفتش لرفاقه، بعد المحادثات الطويلة التي دارت مع أبي عبد الله الداعي، من رآه أن أبا عبد الله ربما كان «صاحب البئر» الذي أعلن عنه الحلواني، إذا أدخل «صبياً في فيه»، وكانت العلامة التي تسمح بالتعرف عليه. وقد شرح أبو عبد الله الداعي لأنصاره، بعد انتصاراته الأولى، أنه ينبغي أن يكون الإصبع على الفم إشارة إلى الأمر بالصمت. والمؤكد أنها حكاية ملفقة - انطلاقاً من عصر حقيقي تمثل في التقية التي جاءت بها مختلف فرق الشيعة - والمعتمدة لتدعيم الدعوة الإسماعيلية على أنها امتداد مقرر منذ مدة طويلة لعمل سابق. لكن يجب التخلي عن هذا المظهر، وليس غير محتمل أن تكون أقوال أبي عبد الله الداعي قد جعلت سامعيه يتوقعون نوع المهمة الموكولة إليه.

(2) انظر Une famille de partisans, puis d'adversaires des Fatimides, dans *Méi. G.* M. CANARD (Marçals, II, 33-45).

(3) هذه حجة إضافية تفيد أن ناحية سوجمار التي سكنها سماتة تقع فعلاً على حدود بلاد كتامة.

(4) يوم الخميس نصف ربيع الأول 280، كما ورد في «الافتتاح»، مخطوط ص 50. لكن يوم الخميس يوافق إما 11 أو 18 ربيع الأول. وقال ابن الأثير (الكامل، ج 6، 127): «في نصف ربيع الأول 280؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 66): «في نصف ربيع - بدون توضيح آخر - 280؛ والمقريزي (الانماض، ص 76): «في نصف ربيع الأول 288 (يوافق يوم الخميس أيضاً في تلك السنة، إما 11 ولما 18 من ربيع الأول)؛ ولم يذكر ابن عذاري أي تاريخ؛ وكذلك ابن الخطيب؛ وذكر أبو الفداء (التاريخ، ج 2، 69) ربيع الأول 280؛ وذكر حرب =

الداعي بلاد كتامة محاطاً بتقدير الجميع واحترامهم⁽¹⁾. وقد مر بنا أنه لم يترقب الوصول إلى الحقل المفضل للبلر والبدأ في نشر حبه، ليلاحظ أن التربة ذلت كثيراً وكانت تبشر بخير عميم.

قبائل كتامة:

ينبغي لفهم الأحداث الموالية، أن نحدد بأكثر ما يمكن من الدقة، الموقع الذي سيشهد فيه نشاط الداعي نمواً، وأن نجتمع الأخبار عن المشاركين في الدعوة.

وقد أورد القاضي النعمان خبراً ثميناً. فقال إن الداعي استمر يتلطف الأخبار في طريقه، عند رفاقه من كتامة، بخصوص بلادهم. فسألهم أبو عبد الله الداعي هذا السؤال: «أبالقرب منكم أمصار؟ قالوا: نعم، وذكرنا ميله، وسطيف ويزيمة، وقالوا: هي في حدودنا»⁽²⁾. وكان المثلث المعروف على ذلك النحو، قد حدده دون منازع محور الزلزال الذي سينهار بسببه البناء الأغلب، أو إن فضلنا، كان يشكل التوتطة التي ستعقد لها المأساة. لكن الساحة بتمامها كان أوسع من ذلك دون منازع. وقد أجاب حجيح كتامة المرافقون للداعي على سؤاله، ولم يفكروا بلا شك إلا في الناحية التي أقامت بها جموعهم. وكانت قبائل كتامة جموعاً كثيرة فعلاً، فلا يمكن أن تقيم بمثل تلك الرقعة

= (الصلة، ص 52) أن الداعي وجه إلى بلاد كتامة دون أن يذكر أي تاريخ؛ وأرخ المؤلف المجهول لكتاب الميرون (مخطوط، سنة 286، ثم سنة 297) ظهور دعوة أبي عبد الله مرة أولى سنة 286 دون توضيحات أخرى، ثم سنة 280 دون توضيحات أخرى كذلك. وأرخ السيوطي (التاريخ، ص 370) وصول الداعي إلى القيروان في سنة 280 دون بيانات أخرى.

(1) اكتست رواية الوراق (في «البيان» لابن عساري، ج 1، 124 - 127) طابعاً روائياً واضحاً. فتوفرت فيها تفاصيل مريوة، وكللك خوارق الأعمال والاستناد باستمرار إلى القدر. وكثيراً ما صعب المؤلف قائلًا: «فسبحان مقدر المقدور، وصحكم الأمور، كيف يشاء، لا إله إلا هو» (البيان، ج 1، 124)، وقال كذلك: «فسبحان مسبب الأسباب!» (البيان، ج 1، 126). ووصف وصول الداعي أنه أمر لا مفر منه تنبأ به الكهان وحياء القدر المسبب. وهكذا، ذكر أن الداعي شرى بقلة شهية في القيروان. ولما بلغ مشارف بلاد كتامة، وقف أمام فلاح كان يدرس الجيوب رفقة ابنه. وكان الابن يدهي تمام والأب مُمَارِك. فتعجب الداعي للملك وقال: «ثم أمرنا إن شاء الله، لكن بعد معارك» (البيان، ج 1، 116). وكانت الحرب قائمة بين قبائل كتامة. فقادت امرأة الداعي حتى وصل إلى حيث كان يقصد. وفي محلة من المحلات في بلاد كتامة، طفق أحد المعلمين يتفرس فيه متعجباً. فما هو السبب؟ لقد تنبأ كاهن من كتامة يدهي فيأت أن قبائل كتامة تبقى تتقاتل فيما بينها، وسيشهدون الحروب حقاً «إذا جاءكم الرجل الشرقي صاحب البغلة الشهية» (البيان، ج 1، 126).

ومن الواضح جداً أن الحكاية التي دونها الوراق من نسج الخيال الشعبي المعادي للشيعنة.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، ص 43.

أقاموا بمدينة جبجل والقلّ وسكيكدة وتيجس وقسنطينة وميلة وسطيف ونقاوس وبلزمة وباغاية. والمؤكد أن ما خصص به المدن من إثبات يطابق الوضع الموالي⁽¹⁾ لانتصار الشيعة، لا الوضع السابق الذي كان مغايرًا نسبيًا.

وشهادة حجيج كتامة العائدين إلى بيوتهم رفقة الداعي - والتي أيلها فضلاً عن ذلك توالي الأحداث - صريحة، إذ كانت المدن خارجة تمامًا عن سلطتهم. وكانت بمثابة حصون قائمة على حدود أو داخل الشكل الرباعي الذي تعرفنا عليه، فشكلت عددًا من أبراج الحراسة المعدة لمراقبة أهل الجبال المخيفين المهتاجين والإحاطة بهم. ولم يخترع العرب هذا الجهاز، إذ واصلوا العمل بعادة قديمة أثبتت قيمتها طيلة قرون عديدة من السيطرة السابقة. ولم تكن كل هذه الحصون تحت رقابة الأغلبية المباشرة. حيث كانت طينة⁽²⁾ مقرًا للوالي، وامتد نفوذها على بلاد الزاب بأكملها بصورة مبدئية فقط وكذلك على بلاد كتامة. وكانت باغاية أيضًا قلعة رئيسية يحكمها قائد يعود بالنظر رأسًا إلى القيروان. لكن علاقات قواد الحصون الأخرى بالأمير كانت أكثر غموضًا. فكانت هذه العلاقات، كما قال مؤلف «الافتتاح»، مزيجًا غير ثابت فكانت «طاعة في معصية»، بمعنى أن دور الوصولية الدقيق، والنسبة بين الحاجات والقوات قد سيطرا عليها. والواقع أن أغلب الحصون القائمة في بلاد كتامة أو ما شكلت حزام الأمن بالنسبة إليها - وسنعود إلى ذلك عند الخوض في موضوع المؤسسات - قد كانت في قبضة أسياد حقيقيين من «الإقطاعيين» العرب الذين اعترفوا عن رضى «بسلطة» ما لأمراء القيروان عليهم - بشرط أن تكون سلطة صورية طبعًا - خاصة وأن المصلحة المتبادلة تستدعي تعاون الأسياد والأمراء على درء الخطر المشترك الداهم من جبال البربر. لكن هذا التعاون كان عبارة عن ملاحقة حقيقية غير آمنة بين الصمخور المختلفة، فلم يكن دون ارتكاب أخطاء في الحساب ولا هنات خطيرة.

وقد مر بنا⁽³⁾ أن المؤرخين أجمعوا على القول إن اندلاع الخطر الذي سيجهز على الأغلبية، قد بدأ حين ناقض إبراهيم الثاني نفسه إلى حد أنه قلب الوضع، وبالغ في

(1) انظر أيضًا الإدريسي، النزعة، ص 70-71، الذي أوضح أن كتامة في عصره، أي في منتصف القرن السادس الموالي للقرن الثاني عشر ميلادي، كانوا كثيرين مزدحمين، فصار عددهم 4 000.

(2) انظر ابن خلدون، العبر، ج 6، 227، الذي ذكر أن بلاد كتامة كانت ترجع بالنظر إلى طينة في عهد بني المهلب، ولا يبدو أن الأغلبية غيروا هذا التنظيم.

(3) انظر الفصل الخامس ص 323 وما بعدها.

إضعاف الحامية العتيدة الموجودة في قلعة بلزمة، ففتح بذلك ثغرة في الأسوار المحاصرة لكتامة، قضت على بقاء الحكم في دولته. وكان الأسياد العرب المستقرون في أراضي كتامة مقتنعين ومؤمنين بتفوق جنسهم، وأسوارهم، وتنظيمهم العسكري القديم، فلم يفرطوا فعلاً في أي فرصة لإخطار كتامة بوزن قوتهم ومطالبهم. وقد أجبرهم سيد سطيف على دفع العشر. وفرض عليهم سيد بلزمة إهانات أكبر. قال النويري⁽¹⁾: «لأن أهل بلزمة كانوا قد أدخلوا كتامة، واتخذوهم خولاً وعبيداً، وفرضوا عليهم العشر والصدقات، وأن يحملوا ذلك على أعناقهم». لكن كتاب الافتتاح أورد رواية مخالفة لذلك كل الاختلاف. فقد أجاب رفاق أبي عبد الله الداعي على سؤاله: «فلسطان إفريقية بها أعمال؟»، فقالوا: «لا.. قال: فلهم عليكم أنتم طاعة؟ قالوا: لا، بل هم يدارون من قرب منهم منا، ونحن الغالبون عليهم»⁽²⁾. فما القول في هذه التأكيدات المتضاربة نوعاً ما؟ لا بد أن الحقيقة تشعبت نسبياً قطعاً. فمن ناحية نجد تبجحاً غير مستبعد، ومن ناحية أخرى، نذكر تسرع البوح - حتى ولو كان ذلك إلى صديق - بالإهانات والتكديلات التي استهدف لها المرء. ولا شك أن الأسياد العرب المتمركزين بشدة في بيئة البربر، لم يقدروا على العدول عن أمر كان جوهرًا لحياتهم، ولم يكونوا بلا شك من الرعاية المسالمين، ومن باب أولى من الفلاحين. وتحتم عليهم عملياً العيش من الحرب التي كانت صنعتهم التقليدية المتوارثة. فاندرجت إهانة البربر واستغلالهم تمامًا في طبع الأسياد العرب، وإن صح القول، في النظام السوي للأمور في حياة إفريقية في العصر الوسيط. لكن لا وجود لأي شك كذلك أنه من التهور أن يتجاوز التحدي حدوداً معينة، فيلاحق البربر في معاقبتهم الأخيرة. والثابت أن انقسام البربر كان السبب الرئيسي في قوة العرب. لكن الإفراط في الطلبات والقيام بالمغامرات البعيدة في الجبال المعادية، لا يمكن إلا أن يوحد بين الطبيعة والرجال على الغزاة المتهورين الذين ما قدروا وما أرادوا قطعاً - خاصة بعد مأساة بلزمة - الاعتماد على مساعدة القيروان الباهظة⁽³⁾. وقد ظهرت سرايا الجيش الأغلبية جبل الأوراس، لكنها لم تحضر أبداً إلى ديار كتامة. ولا بد أن نوعاً من العهد الضمني أبرم إذن بين المستغلين العرب المنظمين في حصونهم تنظيمًا عسكريًا،

(1) لثناية، ج 2، 84 - 85.

(2) القاضي التتيمان، الافتتاح، مخطوط ص 42.

(3) وسنرى من بعد أن سيد ميلة تخلى عن عرض إبراهيم الثاني في مساعدته على القبض على أبي عبد الله الداعي، لأنه لا يريد قطعاً إدخال الذهب إلى الزروية.

والمستغلّين البربر الذين كان في إمكانهم دائماً اللجوء عند الضرورة إلى مواقع منيعة في جبالهم. وقد أضعف تقتيل أهل بلزمة بصورة خطيرة الصف العربي، وهز لفائدة البربر هزاً عميقاً التوازن الذي قضى عليه قدوم أبي عبد الله الداعي قضاةً مبرماً. فلم يجد أبو عبد الله الداعي صاحب البئر حقلاً أحسن من ذلك لجبويه. ولم يكن المزيج المتفجر من غضب كتامة المقهور المكبوت يترقب سوى الشرارة المتقدة الصادرة عن الدعوة الإسماعيلية، فوجدت مجموعة لا تنضب من الرجال المتأهبين، وكذلك مناخاً ملائماً مستعداً للتأمر معها.

وقد كانت بالفعل لبلاد كتامة أرض⁽¹⁾ متنافرة شديدة التنافر ومشاهد مضطربة كثيرة الاضطراب. وقد برزت شمال سلسلة جبال بابور جملة من القمم والتضاريس حتى مشارف عنابة، وامتدت جنوباً حتى قسنطينة عبر جبال غالباً ما كانت من الجبس، وكانت منكسرة جداً ومتهدمة كثيراً. وفي اتجاه الجنوب، تظهر قباب متصدعة وجبال منعزلة بين هضبات مقعرة. ثم تبرز السهول العالية بين أطلس التلال وأطلس الصحراء، ومتوسط ارتفاعها يناهز الألف متر، وكانت تعلوها على خمس من مساحتها تقريباً جبال صغيرة ترتفع من 1100 إلى 1700 متر. ويتخلل هذا المشهد جنوباً بكتلة ضخمة لجبل الأوراس الذي هو امتداد لسلاسل جبال الحفصة وبلزمة. وفي هذا الإطار، لا يندر وجود أعشاش النسور، والشعاب الملائمة للكمان، والقمم الوعرة المنيعة، فشكل هذا الإطار في كل زمان مكاناً طبيعياً مثاليّاً يلجأ إليه، فالقكرة أو السهل الملائم للزراعة أو المرعى بجوار الجبل المساعد عند الحاجة. فمن رأينا أنه تكثف به الأهالي دائماً تكثفاً نسبياً⁽²⁾، فكانوا

(1) انظر بخصوص هذه المسألة P. BIROT et J. DRESCH (*La Méditerranée et le Moyen-Orient*, I), (L'Afrique du Nord, pp. 46-70) J. DESPOIS, 391-416.

(2) بحث Ch. COURTOIS في هذه القضية الخاصة بمران الجبال. فقال: «لا يهم فعلاً إلا قليلاً، عدم دخول الحضارة الرومانية الجبال، إذ لم تكن هذه الجبال سوى عالم قفر. وتمتد بلاد القبائل الكبرى اليوم أكثر من مليون ساكن. والأوراس وبلاد القبائل في جبال بابور عامرة أيضاً نسبياً. لكن الجبال الإفريقية استُخدمت عبر نواب التاريخ، أحياناً كملجأ للأهالي المهددين في السهول، وليس هذا الأمر بافتراض مستحيل. ويتضائل شكنا إذ يمكن تقديم الدلائل، بالنسبة إلى عصر ما قبل التاريخ، وكذلك العصر الوسيط والعصور الحديثة» (*Les Vandales*, p. 118).

وبعبارة أخرى، لا يستحيل أن كان الجبل أكثر عملاً نسبياً في العصور القديمة من اليوم، وذلك ارتباطاً بالظروف الخاصة المتوقعة في مختلف عصور التاريخ. ويبدو لنا أن هذه الفرضية معقولة تماماً. لكن يصعب ضبط الأرقام، ولو بصورة تقريبية، وقد ستل حجيّج كتامة عن عددهم، وهم في طريق العودة مع الداعي من مكة، فاتصروا على القول: «الكثير عددها» (القاضي النعمان، الاختراع، مخطوط ص 44). ويختصر عدد =

يفضلون بسط قراهم وحمايتهم من المباحثات، على منحدر أو قبة منيعة. ولم يكن الجبل خالياً بالأمس كما هو اليوم، وقد عرفت قرى بلاد القبائل كما هي اليوم، تاريخاً طويلاً قديماً قطعاً. وقد رأينا أن كتامة ما راقبوا أية حاضرة، وقد اعترفوا بذلك. وكان ميدانهم الجبل المزدان بالقري. وكان هذا الجبل عامراً بالسكان، وكان خزائناً حقيقياً للرجال الأحرار العائشين على هامش السلطة، في حالة دائمة من عدم الخضوع الواقع أو المتوقع، فشكلوا لهذا السبب «مركزاً للخطر»⁽¹⁾ الدائم بصورة متوقعة. وغالباً ما لجأ إليه مدبرو القلاقل⁽²⁾.

= أفراد كتامة، ليس لدينا إلا قريتين مرقمتين يصعب التوفيق بينهما. فقد خرج أبو عبد الله الداهي من إكجان لغرض قتال حاسم في الأريس، فتوقف في بغاية واستعرض جيوشه المتركبة آنذاك من رجال كتامة بلا استثناء، جميعهم أو أغلبهم على الأقل. وقال القاضي النعمان (الانتصاح، مخطوط ص 236) أنهم عدوا 200 000 من المشاة والخيالة. وقد أورد هذا الرقم ابن الأثير أيضاً (الكامل، ج 6، 131)، وابن خلدون (العبر، ج 4، 74). وروى الإدريسي من ناحية ما جد في منتصف القرن السادس الموافق للقرن الثاني عشر ميلادي. فقال: «ولم يبق من كتامة في وقت تأليفنا لهذا الكتاب، إلا نحو أربعة آلاف رجل، وكانوا قبل ذلك عدداً كثيراً، وقبائل وشموية». ومن المعلوم أن الحروب قضت على جنود كتامة، ودفعوا ثمناً باهظاً جداً من الدماء في عهد الفاطميين وبني زيدي (انظر مثلاً *Les Zirides*, H.R. IDRISS، ج 1، 40، 47، 75 - 78)، ورائق كثير منهم المعز إلى مصر. لكن يظهر لنا من الصعب اعتماد عدد 4000 رجل، وهو العدد المذكور بالنسبة إلى منتصف القرن الثاني عشر. وفضلاً من كل خبر عهدي، لا يمكن إلا أن يكون مخاطرة، فلا منازع أن كتامة كانوا كثيرين إلى حد أنهم أمدوا الداهي بمشرد كافية أطاحت بالأغالبة.

(1) أوضح جيداً Ch. COURTOIS هذا الخطر في تأليفه عن الواندال. وامتد الاحتلال الروماني حسب قوله «كالبناء». فغمر السهول وترك الجبال التي بقيت مواقع خطيرة انخرم فيها الأمن. وعرض هذا الرأي G. PICARD وأكد أن البحث في توزيع الجيوش يدل من ناحية أخرى على عدم وجود تلك المواقع الخطرة داخل الولايات، وقد دعانا Ch. COURTOIS إلى النظر إليها في كل موقع جبلي (*La Civilisation de l'Afrique Romaine*, p. 7).

ومن البديهي أن Ch. COURTOIS على حق، ويدون البحث عن التورات المزمنة والتحصن الدائم الذي وجهه الجبل إلى السهل، يكفي أن تفكر في عدد الحصون المقامة في إفريقية التي ورثها الأغالبة. والثابت أنه وقعت الإحاطة بالجبل في عصور العظمة الكبيرة، سواء كانت السلطة رومانية أم بيزنطية أم عربية. لكن حاسماً يكشف الجبل التصدمات في واجهة الحكم، فإنه يتحرك، وتبدأ في النشاط خميرة ذلك العصر المختلف مكوناتها، سواء انتسبت إلى مذهب دون أم الفوارج أم الشيعة أم غيره من المذاهب. كان الجبل في جسد المملكة، وبقي إلى عهد قريب جداً، مركزاً للتجمع، وكان يتوقع أن ينمو منه الدماء ويتشرب باستمرار.

(2) غالباً ما كان هؤلاء اللاجئون عرباً ثلاثين في وجه السلطة. فقد لجأ مثلاً الحسن بن حرب عند كلمة سنة 768/151، فزاراً من والي القيروان (ابن علقمي، الليان، ج 1، 77). وحاول كذلك عبد الرحمن بن حبيب بن عبد الرحمن بن حبيب الذي تولى والده القيروان بعض الوقت. اللجوء إلى بلاد كتامة، بعد انتفاضات الفوارج التي جرت سنة 153 - 770/155 (اليان، ج 1، 179؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 33 و 40).

وقد ساهمت طبيعة الأرض أيضاً في حماية الانسجام داخل عنصر كتامة ونظامهم الخاص. وقد اقترح Ch. Courtois⁽¹⁾ أنه ينبغي تعريفهم بـ (Ucutumani) أو (Ucutamii) وكان بعض ممثلهم يشكلون جمعاً حكمه ملك، وقد ثبت ظهورهم منذ العصر البيزنطي، استناداً إلى ما ورد بكتابة مسيحية يحتمل تأريخها في تلك الفترة، جنوب بلاد القبائل في جبال بابور. فإلى أي أصل انتموا؟ قال القلقشندي في كتابه «النهاية»⁽²⁾، وكان تالياً خصص فقط للقبائل العربية: «(بنو كتامة) بطن من البرانس، من البربر». وقال الطبري: «هم من حمير وليسوا من قبائل البربر، خلفهم إفريقي الذي تنسب إليه إفريقية، فيكونون حيث معدودين في جملة قبائل العرب». وقد أشار القلقشندي بوضوح إلى ميله إلى هذا الافتراض الأخير، وذلك لما أفسح لهم كتابه «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب». وقد سخر ابن خلدون من هذا الافتراض أول الأمر في «المقدمة»⁽³⁾ في فصل بعنوان «... والإلماح لما يعرض للمؤرخين من المغالط والأوهام»، ملاحظاً بقوله «وتأباه نسبة البربر»⁽⁴⁾. لكنه اعتمده فيما بعد في تأريخه⁽⁵⁾ - ذاكراً أن سنده ابن الكلبي (توفي بين سنة 204 و 819 / 821) والطبري (مات سنة 311/922)، دون أن نعلم كثيراً هل وافق أم لم يوافق عليه آخر الأمر. والواقع أن الداعي لهذه التصنيفات⁽⁶⁾، ولا مجال للبحث فيها هنا، لا يهم إلا قليلاً. والدروس الواجب استخلاصه هو أن هذه التصنيفات جسدت من جهة الشعور العميق الذي أحس به المعنيون بالأمر في موضوع نسبهم، ومطالبهم من جهة أخرى في المساواة ودورهم التاريخي. فيمكن اعتبار كتامة مثل أبناء عمومته صنهاجة⁽⁷⁾ الذين خلفوهم في المغرب، فرعاً من البرانس⁽⁸⁾، بمعنى أنهم كانوا

(1) *Les Vandales*، ص 121.

(2) ص 405.

(3) ج 1، 16 - 17.

(4) ج 1، 17.

(5) البربر، الترجمة (*Histoire des Berbères*، ج 1، 291).

(6) لم تحل بعد قضية أصل البربر. انظر *RE*، مادة بربر، أصول، بحث لـ Ch. PHILAT، درس مختلف الافتراضات.

(7) اعتمدنا الشكل التقليدي. واقتراح Lévi-Provençal صنهاجة. انظر بخصوص هذه المسألة H.R. IDRISS (*Les Zirides*) ج 1، 4 الملحوظة رقم 1.

(8) هذه ذرية برانس، حسب ابن حزم، الجمهورية، ص 461: «برنس أنجب كتامة وصنهاجة وعجيسة ومصمودة وأوزية وأزداجة وأربع. ومن ناحية أخرى، فقد ذكر ابن حزم (الجمهورية، ص 466) أن بعض أفراد كتامة هاجروا إلى الأندلس وباشروا بها خطاً حامة.

بريرًا مستقرين معادين عادة للرحل من زناتة التي ربطتهم تقاليد النسب ببطر. وليست هذه التمييزات بزازلة عن الحاجة، دون الحكم على طابعها الصوري أو الواقعي. فهي تسمح بالتعرف أكثر على وجوه الفاطميين وتتيح إدراكًا أحسن لطبيعة انتفاضتهم. ولا بد أن أحلام الأخذ بالثأر أو التوسع على حساب العرب وكذلك على حساب زناتة، قد لعبت دورًا هامًا على صعيدتي الشعور واللاشعور، في التقافهم حول راية أبي عبدالله الداعي.

وكانت خصوصيتهم ومشاحناتهم وانقسامهم متسببة في ضعف البربر عامة، وكثامة خاصة. ولندكر أن البربر، باستثناء بعض الفترات النادرة من تأريخهم - وأهمها كانت فترة مسينيسا (حوالي سنة 237 - 148 ق.م.) - دون منازع - لم يتحدوا أبدًا لمدة طويلة ولم يكونوا أمة حقًا. فكانت كثامة مثل بقية البربر، منقسمين إلى عدة بطون وأفخاذ وكانت الحرب الدائمة الكامنة أو الفعلية فاصلة بينهم⁽¹⁾. وقد عدد ابن خلدون⁽²⁾ بطون كثامة، طبقًا للنظرية القبلية التقليدية، بمعنى أنه اعتمد صورة النسب التوضيحية، مثل إسوكة⁽³⁾ وغَرْسَن. فالأولى أنجبت بدورها فَلَاصَة وَدَنْهَاجَة⁽⁴⁾، وَمُتَوَسَة⁽⁵⁾، وَأُورَاسَن؛ والثانية

(1) وصف الوضع حقيق كثامة الذين لا قامهم أبو عبدالله الداعي في مكة. وروى الفاضلي النعمان المشهد في صورة أسئلة وأجوبة: «قال: فأقيم قبيل واحد؟ قالوا: يجمعنا اسم كثامة، ثم نفرق قبائل وأفخاذًا وبيوتات. قال: فبعضكم ناه من بعض؟ قالوا: ما يتنا كثير تباعد. قال: فأمركم متى؟ قالوا: لا يحارب بعضنا بعضًا، ثم يصطلع بعد القتال، ويصالح القوم منا قَوْمًا، ويحاربون آخرين، كلما دأبنا. قال: فإن دعمكم غيركم تجتمعون؟ قالوا: ما رام ذلك منا أحد قط». (الافتتاح، مخطوط ص 44). ولا بد أن النزاعات المستمرة الداخلية التي جعلت كثامة يتقاتلون فيما بينهم، كانت أكثر ضجيجًا بلا موني كثيرين. فكانت دواعيها غير جدية بالتأكيد، ولا بد أنها رجعت غالبًا إلى ما تصوره من الشرف. ومن شأن الماضي القريب أن ينير الماضي البعيد في هذا الأمر. وللإقناع بذلك، يكفي مطالعة الفصل المثير جدًا الذي خصصه A. Le TOURNEUX et A. HANOTEAU إلى الحرب في بلاد القبائل في منتصف القرن التاسع عشر. (La Kabylie et les Coutumes Kabyles, chap. 69 - 77). وانظر أيضًا 429 و 283 و 272 pp. *Rev. Afr.*, 1862, L. FÉRAUD (Moeurs et Coutumes Kabiles).

(440).

ولم تثر بلاد القبائل في جبال بابور التطلع إلا قليلًا، ولم تطلع على أية أقوال أخرى بخصوصها سوى ما قاله FÉRAUD.

(2) المعبر، الترجمة *Histoire des Berbères* (ج 1، 291 - 292).

(3) انظر *Folia Orientalia*, T. LEWICKI, A propos d'une liste de tribus berbères d'Ibn Hawqal, dans *Folia Orientalia*, 1959, p. 130.

(4) في «الافتتاح»، مخطوط ص 109، وقد ورد بالكتاب (دعاجة).

(5) تسمى عدد كبير من بربر نفوسة باسم ماطوس أو متوس، وهذا ما جعل LEWICKI يقول: «ولنصف أيضًا أنه يبدو أن تسمية قبيلة البربر ماطوسة أو متوسة المنضوية في قبيلة نفوسة والمتوزعة على أفخاذ، منها من أقام في»

أُنْجِبَتْ مَصَالَّةً، وَكَلَدَنَ وَمَوَاطِنَ وَمَعَدَّ، وكلها انقسمت إلى ثلاثة فروع. فأنجب الأول لَهَيْصَةَ وَجَمِيلَةَ وَمَسَالَتَهُ، وانصروا تحت جد موحد هو إِيثَاوُ؛ والثاني وَلَطَائِيَّةً وَإِجَانَةَ وَعَشْمَانَ وَأَرْفُسَ الَّذِينَ كَانُوا يَرْتَبِطُونَ بِإِنطَاسِنَ؛ والثالث، مَلُوسَةَ وَبَنُو زَلْدَاوِي المقيمون بالجبال المجاورة لفلسطين في عصر مؤلف «العبر». وكان (عَيْن) جَدًّا لملوسة وبني زلداوي. ولنذكر أيضًا أن ابن خلدون ربط زواوة بكتامة.

ويحتمل أن لا يكون هذا الجدول مستقصيًا ولا صحيحًا من وجهة الحساب، وهو يدل لا محالة على شيء صحيح لا مراء فيه يثبت على تشتت كتامة الكبير، ويفسر هذا التشتت كثيرًا من الأمور، خاصة قلة الصعوبات التي تسببوا فيها وقتلًا للسلطة، وكذلك الانقسام إلى أقصى حد لخلايا كتامة التي عاشت نوعًا من الامتصاص الداخلي جعل مركز انخرام الأمن المتوقع الذي جسموه، قليل الخطورة لمدة طويلة. وسيغير الوضع يوم يتبدل تحت مفعول صدمة خارجية، الأتزان الحياتي الذي كان اتزانهم لأمد طويل. وستتاح لنا الفرصة قريبًا لتلاقي في طريقتنا، في خضم النشاط الثوري، كثيرًا من القبائل التي ذكرها ابن خلدون - وقد نجح بعضها في عبور مجرى التاريخ دون أن تفقد تمامًا أصالتها وأسماءها⁽¹⁾ - وكان غيرها ينتمي أيضًا إلى كتامة لكنه أغفلها⁽²⁾.

ومما زاد في استفحال الانقسامات الداخلية النقص التام لكل تأطير إداري في كتامة. ففي داخل كل فخذ أو كل قرية، كانت جمعية التحكيم في النزاعات - طبقًا لتقليد

¹ نواح مختلفة من المغرب، قد اشتقت من اسم العلم هذا، واعتمد LEWICKI ابن خلدون (*Histoire des Berbères*, I, 227)، وأشار إلى أنه كان على بعد 12 ميلًا عربية من بجاية، قرية تسمى متوسة (انظر الإدريسي، الزهرة، تحقيق وترجمة DOZY و DE GOEJE، ص 98 و 102، وتحقيق PÉREZ، 69 و 73).

وأضاف LEWICKI قوله: «الطابع الأهلي البربري لاسم المعلم ماطوس محل روية نسيبًا في رأينا، وليس من غير المستحيل أن لا يشار إليهم باسم العلم اللوي Mathos. ونحن نميل بالأحرى إلى مقارنة اسم العلم المذكور ماطوس واسم القبيلة ماطوسة / متوسة، باسم لاتيني مسيحي هو Mathaeus. ويجب فعلًا أن نذكر أن اسم العلم ماطوس موجود خاصة عند نقوسة في العصر الوسيط وأن ماطوسة / متوسة شكلوا أحد الأقباط الأربعة لهذه القبيلة التي كانت مسيحية قبل أن تلتحق بالإسلام، وقد لوحظ عندنا عدة آثار من الثقافة الرومانية والمسيحية» (T. LEWICKI (41 - 40 - 41), *Etudes Ibadites Nord - Africaines, partie I*, pp. 40 - 41).

⁽¹⁾ من البلنهي أن أحسن مثال هو زواوة. لكن يمكن أن نذكر أيضًا مَصَالَّة، ولا بد أن الزعيم المعروف مصالي الحاج ينتمي إليهم. ولا بد أن مَصَالَّة تبعوا كلمهم أو على الأقل قسم منهم الفاطميين إلى المهديّة، فهل كانت عائلة تَزَاكِي الحالية من الساحل التونسي من فريتهم؟

⁽²⁾ مثل بنو سَكَّان وسيقرمون بدور هام، أو لَطَائِيَّة. فهل يستخلص من ذلك أن بعض قبائل كتامة لحقوا بالفاطميين دون أن يتروكوا أحد مظاهرهم في بلادهم الأصلية؟

بربري قديم كثيرًا ما وصف الملاحظون المحدثون جهازه⁽¹⁾ - إنها جمعية الأعيان، تلك الجماعة الدائمة القديمة التي بقيت رغم كل اضطرابات التاريخ. ولتنصت إلى حجيح كتامة يصفون نظامهم للداعي. فقد أجابوا على سؤال وجهه إليهم وهو «من تطيعون؟» فقالوا: «لكل رجل منا في نفسه عزيز، ولنا أكابر منا في كل قبيلة، وعندنا قوم نظروا في شيء من العلم ومعلمون نستفتيهم في أمر ديننا، ونتحاكم إليهم فيما يكون بيننا، فمن حكموا عليه لزم نفسه ما ألزموه، وإن عتدّ عن ذلك قامت الجماعة عليه، وما وجب في أموالنا من عُشر أو صدقة أخرجناها نحن بأنفسنا فدفعناها إلى الفقراء فينا»⁽²⁾.

وهكذا كان لكتامة أيضًا نظامهم الخاص بهم، وكان نظامًا متحررًا نسبيًا لم يساعد قط على الاستقرار والوحدة وإعداد قوة معينة. وكان هذا التنظيم راميًا جذوره عند البربر إلى حد أنه بقي في أحسن النواحي دفاعًا ضد التأثيرات الخارجية على الأقل، دون أن تطرأ تغييرات ملحوظة حتى العصور الحديثة والمعاصرة. فلا بد أن توحيم وإخضاعهم لسلطة قوية صارمة التركيز لم يكونا بالأمر الهين.

وكان لكتامة أيضًا عاداتهم الخاصة، وهي عادات لم يقدر الإسلام على إصلاحها، ولو تناقضت بصورة مفضوحة مع الشريعة. وينبغي البحث عن أصولها أحيانًا حتى في عصور ما قبل التاريخ. فقد كان إكرامهم للضيف محل إجماع، وبقي⁽³⁾ مثاليًا. وكان ضيفهم مبعلاً، كما كان الأمر عند العرب، وربما أكثر من ذلك، وكان متمتعًا بحصانة حقيقية يتكفل بها البطن كله. فاستفاد أبو عبدالله الداعي استفادة كبيرة من ذلك. وقد رفض القوم باسم القرى المقدس رفضًا دائمًا وكان قرارهم نهائيًا خاصة في البداية، «استخراجه» أو تسليمه لخصومه. حتى ولو لم يكن الاتفاق تامًا معه.

وقد ذهب شوطًا بعيدًا جدًا تقديس قرى الضيف. فلم تعرض الزوجة على الضيف، كما كانت الحال في شعوب أخرى تعتبر بدائية، بل إن سيد البيت كان يعرض نفسه وأولاده. قال ابن حوقل⁽⁴⁾: «وكتامة وميلة وسطيف يضيفون المارة ويطعمون الطعام،

(1) انظر E.I.، مادة بلاد القبائل، بحث لـ G.YVER. هذا البحث مثل كل المؤلفات المذكورة بالقائمة. مختص فقط ببلاد القبائل في جرجرة التي أثارت وحدها تقريباً، فضول الباحثين. لكن يمكن التوسع في البحث. دون ارتكاب خطأ فادح.

(2) القاضي النعمان، الانتاح، مخطوط من 43.

(3) انظر مثلاً A. LE TOURNEUX et al. HANOTEAU (La Kabylie et les Coutumes Kabyles, II, 44 - 49).

بين المؤلفان أن قرى الضيف نظم ورتب بدقة عند القبائل حتى منتصف القرن التاسع هجري.

(4) كتاب صورة الأرض، ص 91. وقد عاد ابن حوقل، ص 93، إلى المسألة ذاتها وأطال، وأكد من جديد =

ويتخلّق قوم منهم بخلق ذميم من بذل أنفسهم لأضيافهم على سبيل الإكرام ولا يحتشمون من ذلك، وأكبرهم وأجملهم كأصغرهم في بذله نفسه لضيفه حتى يلج به. وقد جاهد على ذلك أبو عبدالله الداعي لبعضهم إلى أن بلغ بهم كل مبلغ فما تركوه». وفي منتصف القرن السادس الموافق للقرن الثاني عشر، أبدى الإدريسي نفس الملاحظات الخاصة بكتامة، مما يؤكد لنا شهادة ابن حوقل وملاحظاته⁽¹⁾. وخلاصة القول، كان لكتامة حب متساو للإسلام ومثليه - وقد سبق أن بينا تقديرهم لكل من كان يملك مسكة من العلم - ولعاداتهم القديمة. فكانوا يحجون ولهم «فقهاء» معلمون. لكنهم حافظوا أيضًا على مفهوميهم الأخلاقي القديم، بما احتواه من قوانين خاصة بقرى الضيف، وكذلك على كثير من العادات الأخرى المربية قطعًا في نظر الإسلام، ولم ير طبيبًا المؤرخون من المفيد إخبارنا عنها، لقلة اهتمامهم بالشؤون الاجتماعية. وليس من الثابت أنهم شعروا أبدًا كل الشعور بتناقضاتهم. فلا تعرف الأنفس البسيطة نزاعات التعلق بمثل غير منصهرة أو متعارضة.

ولما تحول أبو عبدالله الداعي من الشرق إلى بلاد كتامة، وجد نفسه في بيئة ملائمة قطعًا، وكانت متقبلة ومتأبهة لأكثر من سبب، ومع ذلك، انتشرت بها العوائق والمكاييد. فكان الواجب يحتم تكوين أمة متجهة كلها إلى إقامة مملكة الله على الأرض وحاكمها الإمام المتزده المختار من أهل البيت، وذلك بإشراف الداعي الذي كان يقفي صوفيًا قبل

= ملاحظته الأولى فقد زار المغرب سنة 951/340 - 952 (انظر كتاب صورة الأرض، ص 83 و 96).
 (1) استمد إلى مسألة «الحب اليوناني» في تأليف مقبل عند الشروع في كتابة فصل عن «المجتمع». والمهم في صورة الحال أن اللواط ليس رذيلة. فقد كان فيما يبدو، جزءًا من قوانين قديمة لقرى الضيف. وقد أورد الإدريسي (الترجمة، ص 70 - 71) ما أفاد أن العادة تبادلت في عصره. قال: «ولا تتم عندهم الكرامة البالغة إلا ببيت ابتائهم مع الأضياف لينقلوا منهم الإرادة. ولا ترى كتامة بذلك حارًا، ولا ترجع عن ذلك البيت. وقد أصليتهم الملوكة بذلك وبالغت في نكابتهم. فما أقلعوا ولا امتنعوا عن عاداتهم في ذلك ولا تحولوا عن شيء منه». ولذا، فلم يكن دخولهم في الإسلام ناجعًا في هذا الباب. والمعلوم أن الإسلام لم يتمكن من التغلب على العادة، خاصة في الجبال. وأحسن مثال بقاء القانون العربي البربري إلى يومنا هذا. (وأحسن عمل في رأينا، في الموضوع، ما كتب MAREY *(Le Droit coutumier des Azenmours)*). وقد وقع التخلي فيما بعد عن اللواط فكانت لقرى الضيف، فهل ينفي نسبة اجتائه إلى تدخل الموحلين ومساعدتهم من المحققين؟ فقد جاء فعلًا في تأليف LE TOURNIEUX ET A. HANOTEAU *(La Kabylie et les Coutumes Kabyles, II, A.)* (215 ما مفاد: «كاد اللواط في القديم أن يكون مجهولًا في بلاد القبائل، وقد أدخله جنود من الأهالي. والفعل ذاته اشتهرت لفظاعتها واستكرت، بقطع النظر عن ظرف التشهير». وكما نرى، فقد تطورت الأخلاق تطورا كبيرا منذ القرون الوسطى.

كل شيء، وتشكل هذه الأمة من كثير من البطون المتعادية التي تناقضت غالباً أخلاقها تناقضاً مفوضاً مع أبسط قواعد الإسلام. ولم تكن المهمة أمراً هيناً. بل تطلبت ما يقارب من عشر سنوات من التضحيات والعمل الدؤوب.

بدء الدعوة. إكجان:

وهكذا بدأت دعوة جديدة سارت على منوال الرسول ذاته وعادت إلى العمل برسالة النبي من مصدرها في شكل مصغر وسلكت نفس المسلك. وقد استهدفت هذه الدعوة تصحيح الانحرافات المتوالية - انحرافات الصحابة ويني أمية ويني العباس - التي منعت الدعوة الأولى لأول رسول في الإسلام من بلوغ غرضها، وذلك بإيعاد الخليفة الشرعي للرسول من العمل على الاستمرار في المهمة النبوية واستكمالها. فوجب العودة إلى الأساس وإعادة بناء أمة أصيلة من المؤمنين - هكذا سعى الداعي أتباعه، خلافاً للكافرين الذين لم يعترفوا بالإمام - القادرين على تحمل الرسالة من جديد، وختمها آخر الأمر بالانتصار النهائي للإمام. وقد اقتفى الإمام أثر الرسول، فبدأ يعد أسس هذه الأمة في بلاد كتامة. وقد مر خاصة العمل بمرحلتين: مرحلة إكجان ومرحلة تازروت اللتين وافقتا تبعاً مرحلة مكة والمدينة. وميشية الداعي الواعية أو غير الواعية وعملاً بالطريقة التي لفتها إياه ابن حوشب قطعاً، وأيضاً عملاً بطريقة المؤرخ الرئيسي للأحداث - القاضي النعمان الذي وإن لم يرق أبداً باتجاه واضح صريح للمقارنة، فقد بالغ في إبراز بعض الأوصاف بلا شك - صار اتجاه الموازنة الحاضر دوماً وأبداً بين سيرة الرسول وسيرة الداعي، بارزاً لكل من اطلع على «السيرة»، بمعنى أن ذلك أمر يهم عملياً جميع المسلمين الذين اتجه إليهم الداعي ومؤرخه.

ولا يوجد أي شك في أن وقوع الاختيار على «مكة» المغربية التي وجب أن تنطلق منها الدعوة لم يترك للمصادفة. فالموقع الذي كان على أبي عبدالله الداعي تنمية نشاطه انطلاقاً منه، قد قرر له مسبقاً بكل تأكيد ووصف له وصفاً دقيقاً. فلا بد أنه سبق توجيه الداعي فحصى لبلاد المغرب. فهل كلف أعوان سريون بهذه المهمة الاستطلاعية؟ ولنلاحظ في هذا الصدد أن الجغرافي اليعقوبي المتمي إلى الشيعة مثل جده واضح جال في المغرب فعلاً، في منتصف القرن الثالث الموافق للقرن التاسع. وقد ألف كتابه «البلدان» سنة 889/276. فهل جاء اليعقوبي يتجسس للإسماعيلية؟ ولنذكر كذلك أن أبا عبدالله الداعي، لما هم بمغادرة اليمن، رافقه عبدالله بن أبي الملاحف الذي كان «يعلمه

وصحبه إلى أن وصل إلى بلاد كسامة⁽¹⁾. فماذا كان يمكن أن يُعلم عبدالله بن أبي الملاحف - الذي كان شخصاً غامضاً نسبياً، وقد دعي إلى العودة حالماً وصل مرافقه إلى حيث يقصد - أبا عبدالله الداعي؟ ولقد تملكتنا شعور واضح أنه استخدم دليلاً خاصة، فأمد أبا عبدالله بكل أنواع الأخبار الخاصة بالبلاد والعباد في الطريق⁽²⁾. فهل أن هذه الأخبار هي التي مكنته من إدهاش أصحابه الكتائب تماماً لما ألقى عليهم السؤال التالي: «أين فوج الأخيار؟»⁽³⁾، وقد طلبوا إليه اختيار مضيئه لوضع حدٍ للخصومات الناجمة بينهم في هذا الشأن ولم يذكروا فعلاً أنهم حدثوه عن الفج أبداً. فأجابوا مُتذهلين بأنه يقع في بلاد بني سكتان. فعزم على الرحيل إليه والاستقرار به، قبل أن يذهب إلى القبائل الأخرى على التوالي. فواصل سيره رفقة حريث الجميلي وموسى بن مكارمة، وأبي القاسم الوردفجومي وأبي عبدالله الأندلسي. ولما وصل، فاجأ كثيراً من أصدقائه مرة أخرى لما تعرف قبلهم على الموضوع. واعترف لهم أمام عجبهم وتساؤلاتهم قائلاً: «البلدان توصف للناس وتذكر لهم وإن لم يروها»⁽⁴⁾.

وهكذا، استقر أبو عبدالله الداعي في الناحية التي وصفت له، أي في إكجان⁽⁵⁾

(1) القاضي النعمان، الانتاح، مخطوط ص 37.

(2) عوف فيما بعد إبراهيم بن إسحاق الزبيدي لدى الداعي، عبدالله بن أبي الملاحف، وعرف عن الزبيدي أنه من هواة (انظر القاضي النعمان، الانتاح، مخطوط ص 37). ولم يكن هذا اللبس قطعاً بلا أساس تماماً. فلا بد أن هذا الشرقي تعلم التشبه بالبربر ليكون واحداً منهم. فهل تم ذلك عن طريق إقامة طويلة بينهم، كجاسوس أيضاً؟

(3) ما زال الفج يدل على الشعاب في بلاد القبائل. ولتذكر فج مَزَالَة الذي يحتمل أن اسمه مشتق من نسبة قبيلة مُصَالَة من كسامة، وقد حدد موقع أراضيتها بهذه الصورة، إذ يقع فج مَزَالَة في الشمال الشرقي من جميلة (= Cuicul).

(4) القاضي النعمان، الانتاح، مخطوط ص 51.

(5) كانت إكجان محل عدة تحقيقات قامت كلها على الاشتراك اللفظي. فقد حدثت أول الأمر شمال سطيف على بعد كلم واحد شمال بلدة Chevreuil. وقام بهذا التعريف G. MARCAIS، وذكرها لأول مرة B. P. GAUTIER. وقال: «حسب ما أخبر به شفوي G. MARCAIS، فبيني البحث عن إكجان قرب بلدة Chevreuil. وهناك نقطة سمت باسم بربري وتأثرت بتبريها إلى غربة الكلاب، وبالفعل يعني لفظ إكجان المعروف جداً، الكلاب، ومن ناحية أخرى، فلا توجد آثار، ولما سئل الأهالي صراحة، قالوا إنهم يذكرون إكجان الاسم القديم. لكن ينبغي توجيه سؤال صريح إليهم. هل إذا كل ما بقي من هذا المعلم التاريخي الذي كان نقطة الانطلاق للفصح الفاطمي؟» (الطبعة الجديدة لكتاب *Siècles Obscurs* بعنوان *Le passé de l'Afrique du Nord* ص 343). واعتد تحديد الموقع هذا G. MARCAIS و E. F. GAUTIER ومولفون عديدون، خاصة منهم Berberie, VONDERYEDEN، ص 288، الملحوظة 11 وكذلك في تحقيقه وترجمته لكتاب أخبار ملوك بني عبيد لابن حماد، ص 19، الملحوظة 2، وترجمة M. CANARD لسيرة جعفر الحاجب، في *Hespéris*، 1952، =

٣ ص 315، الملحوظة 2؛ و *Berbérie, H. R. IDRIS*، ج 2، 499، الملحوظة 744، إلخ...

وعرف موقعها أيضاً بغموض نسبي قرب قسنطينة في «تاريخ الدولة الفاطمية»، ص 48، الملحوظة 1، لحسن إبراهيم حسن، فقال بالصفحة الموالية: «وكان يطلق على إكجان منذ قديم الزمان Tzajan (مكلا)، وهو محل اجتماع الحجاج من الأندلس وشمال المغرب الأقصى». ولم يذكر حسن إبراهيم حسن أي مرجع يثبت هذا التأويل، ولم نجد في أية مجموعة للخرائط موقع Tzajan. وحدد MASSIGNON موقع إكجان أخيراً على بعد 12 كلم ونصف إلى الجنوب الشرقي من سطيف. وذكر أنها تقع حالياً بدوار Guidjéjel الذي تكون في نطاق بلدية أو بلديات المختلطة، من خمسين بيتاً تجمعت حول المسجد المرمم سنة 1937، وربما كان مقاماً على أسس يهـ د تاريخها إلى القرن السابع. وتدل بقايا الأعمدة والحجارة والدرابج على أنه موقع قديم. وقد عثر على اسم Guidjéjel في القرن التاسع عشر اسم إكجان القديم». وقد حدد L. M. ASSIGNON دار الهجرة التي أقامها أبو عبد الله الداعي، وكذلك أحد المواقع المحتملة لأصحاب الكهف (انظر *Les Sept Dormants*، de l'Ephèse, en Islam et en Chrétienté, dans *R.E.I.*, 1954, pp. 79-85).

ويمكن أن نضيف أيضاً إلى حجج MASSIGNON أن مخطوط «أخبار ملوك بني عبيد» لابن حماد تضمن Guidjéjel وقد رفض هذه الرواية المحقق VONDERHEYDEN مفضلاً إكجان (انظر النص العربي، ص 7، الحاشية 2).

ويمكن أن نضيف أيضاً أن (إكجان) أخرى تقع بسبلي عيش قرب بجاية، وقد أشار إليها كذلك L. MASSIGNON (المرجع المذكور، ص 79).

فماذا تختار إذن؟ لم يبق أي موضع مقترح على تدليل وثائقي. ولم توجد كتابات طبعاً. ولم تذكر مصادرنا أي توضيح كاف ثابت يسمح بتحديد دقيق لا غبار عليه للموقع. وقد ذكرت كتب التاريخ عامة الاسم بدون ذكر للموقع، وقد ساد الغموض النسبي أقوال الجغرافيين. وذكر باقوت (المعجم، ج 1، 273، هذه المادة) أن إكجان قرية في بلاد كسامة؛ وذكر المقنصلي (أحسن التقاسيم، ص 6 - 7 و 52 - 53) أن إكجان تقع بين سطيف ومرسى الدجاج؛ والإدريسي (الزهوة، ص 63 و 70، تحقيق DE GOEIE ص 91 و ص 98 - 99، الترجمة ص 105 والملاحظة 1) حدد إكجان مرة أولى على بعد أكثر من مسيرة يوم من بجاية، ثم حددتها قرب سطيف دون إبداء توضيح آخر. واقتصر DE GOEIE في الحاشية التي أضافها إلى الترجمة على مناقشة رسم الكلمة ونطقها. وذكر القاضي النعمان أخيراً (الافتتاح، مخطوط ص 143 - 144) بلدة أخرى تسمى إكجان كجائمة الواقعة دكاناً في ناحية ميلة، لكن على أرض قبيلة لطلانة. وكجائمة بطن من لطانة (الافتتاح، مخطوط، ص 140).

والخلاصة: في إمكاننا القول إن اسم إكجان لا بد أنه انتشر نسبياً. ولم يكن حقاً اسم بكل تأكيد، بل كان لقباً مشتقاً من أٌكج تصغير أٌكجُون (= كلب). وإكجان جمع المذكر السالم في البربرية لأكج (جرار). فيصح القول إن كثيراً من قرى بلاد القبائل سميت بهذا الاسم، بالأسس كما باليوم. وهذا يفسر سبب دلالة على أسماء كثير من البلدات.

والنص الوحيد الذي يتيح لنا من ناحية أخرى تحديداً يتيماً دقيقاً نسبياً. موقع قرية إكجان - لا تبما - لمعلومات من المكان، لكن فقط بفضل بعض القرائن والإشارات عن العمليات - هو «الافتتاح» للقاضي =

بضواحي ميلة عند بني سكتان وهم بطن من جميلة كانوا بلا شك يقيمون في الجبال التي ما زالت تحمل اسمهم إلى الآن⁽¹⁾. وكانت تقع في منتصف الطريق غربي الجادة الرابطة بين ميلة وجيجل عبر فج فلولي. فهل أقام هناك بصفة معلماً؟ لتذكر أنه قد صاحب مبدئياً جيجج كتامة إلى بلادهم ليمارس هذه الحرفة الضامنة لأزكى الموارد. فلم يتحدث القاضي النعمان عن ذلك ولا أي مؤلف آخر لخص كتابه أو اقتبس منه. فهل تعدد مؤلف الافتتاح إهمال هذه الفترة، إذ كانت في جملتها ثانوية وقصيرة جداً دون شك في نشاط الداعي؟ هذا أمر كثير الاحتمال. وخلافاً لذلك، أفاض الوراق في الحديث عن هذا الأمر، وذلك لغرض بديهي قصد منه وصف أبي عبدالله الداعي في مظهر الرجل المحتال وقليل النزاهة والمتخفي⁽²⁾.

= النعمان - قد كان أهل إكجان يتردّدون على ميلة لقضاء حاجات حياتهم اليومية (الافتتاح، ص 53 وما بعدها)، ولما أراد أبو عبدالله الذهاب إلى الحمام للتداوي، -جـب: «الحمام بميلة، وهو قريب منك، (الافتتاح، مخطوط، ص 53). كما أن الموقع الأول الذي وجه إليه أ. عبدالله الداعي سلاحه كان ميلة أيضاً. ويمكن أن نذكر قرائن أخرى. فقد روى ابن خلدون أن إكجان كانت تقع على أرض بني سكتان المتسيين لجميلة (المعبر، ج 66 - 67). فإن كانت جميلة تقع - كما هو رأينا - في جبل ما زالت تحمل اسمهم إلى اليوم (يقع جبل جميلة في منتصف الطريق بين ميلة وجيجل) ربما يمكن تحديد موقع إكجان بين هذه الجبال وميلة. ويحتل أن يكون كذلك على بعد مشيرين كلم من هذه القلعة. وتشير خرافتنا فعلاً إلى أن الطريق تخترق بداية من هذا الموضع الوادي الذي امتاز بطابعه السياحي الكبير ومناظره الجميلة. فهل كان فحج الأخيار؟.

وإن حددنا لا محالة لإكجان مكاناً آخر، خاصة قرب سطيف - ولا يهم أن كان ذلك إلى شمال سطيف أو إلى جنوبها - فلن نفهم شيئاً من سير العمليات والأحداث. فإن كانت ميلة فعلاً منذ الساعة الأولى في قلب الهجمة بالبلات، فإن سطيف، مثل بلزمة بالضيقة، لم تشارك فيها إلا جزئياً، لأنها كانت بعيدة نسبياً عن موضع القتال.

(1) أكد ابن خلدون (المعبر، ج 67) وقد ذكر جميلة بدل جميلة) ما ذكره القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 78 - 79) أن بني سكتان كانوا بطناً من جميلة، فقبلوا عندهم أبا عبدالله الداعي. ويمكن التفكير أيضاً في تحديد موقع جميلة، اعتماداً على الاشتراك اللفظي، قرب Cuicul (= جميلة) على بعد 38 كلم إلى الشمال الشرقي من سطيف. لكن هذا الافتراض - الذي اعتمدته B.P. GAUTHIER في كتابه *Le passé de l'Afrique du Nord* (ص 343) - قليل التصديق. وبالفعل، فكل شيء في سير العمليات يجعلنا نفكر أن بني سكتان وجموع جميلة استقروا أول الأمر في الناحية التابعة لميلة. ولا نعلم فضلاً عن ذلك في أي تاريخ غرقت Cuicul اسمها القديم باسم جميلة. فإذا وجب ربط تغيير الاسم بذكرى جميلة. فالأولى التفكير في توسع مقبل لهذه القبيلة بفضل ما قام به الداعي من فتوحات.

(2) أورد ابن خلدون (البيان، ج 1، 126 - 128) هذه الرواية، فقال إن أبا عبدالله الداعي قصد المسجد الذي كان مدرسة أيضاً، وقد تردد عليها أبناء الصليبيون الكتامي للداعي. ولما حانت صلاة الظهر، أبعد هذا الصليبي الذي لم يذكر اسمه الإمام والمعلم المحتاد، مقلماً نحو المحراب أبا عبدالله الذي أم المصلين، وأبعد نفس المشهد أثناء صلاة العصر. فأدرك الإمام المعلم الأمر وترك المسجد، فعرضه أبو عبدالله في الإمامة والتعليم. ثم تعاون =

وقد كان المسجد في العصر الوسيط مركزاً للحياة الفكرية والسياسية. فكان فعلاً للمذاهب الدينية قواعد وامتدادات سياسية. وبالطبع استخدم مسجد إكجان إذن من طرف أبي عبدالله الداعي كمنبر ومنصة وساحة للتحاش. ولما عاد الحجيج المرافقون له إلى بيوتهم تحدثوا وزينوا طبعاً خصال المعلم الذي لاقوه في مكة واجتهدوا في استقدامه إلى بلادهم. وقد بينا ما كان لكتامة من تقدير لأهل «طالب»، فقدموا من كل حذب لسماع العالم الشرقي والإصغاء إليه. وبلغ خير شهرته إلى مسامع صاحب ميلة الذي ارتاب في أمره. وقد بحث فعلاً تعليم أبي عبدالله الداعي على القلق لدى كل شخص بصير، ولو أنه اقتصر على نشر العلم الظاهر. وكانت المواضيع المدروسة علناً تحوم حول فضل أهل البيت، أي علي ولأئمة من ذريته. وكان أبو عبدالله يوح بسرّه إلى أولئك الذين شعر بميلهم إليه. فكان فهم تدريجياً بنواياه الحقيقية. فحصل بذلك على انضمام حريث الجميلي، وموسى بن مكارمة، وأبي القاسم الوردجومي، وقد رافقوه منذ الساعة الأولى. ثم حل دور أفراد آخرين مهمين، من قبائل مختلفة من كتامة، فانضموا إلى الدعوة. وقد انضمت على التوالي، قبائل مسالمة؛ وهارون بن يونس بن موسى المسالتي المعروف بشيخ المشائخ⁽¹⁾، وعشمان تاززوت وسيفومون بدور حاسم في نصرة الدعوة. والحسن بن هارون الغسبي، وكان فتى غنياً يتمتع بنفوذ كبير على أهله، وسيأتي الحديث عنه قريباً؛ وإجانة؛ وأبو يوسف ماكبون بن ضبارة⁽²⁾، وكذلك ابن أخيه أبو

= أولياء التلاميذ وعرضوا عليه 40 ديناراً، فرفضها باحتقار. ثم أخرج كيساً به 500 دينار، وأفرغ ما فيه أمام صديقه قائلاً له: «لست معلم صفار»، وكشف له عن مهمته. فانضم إليه الشيخ صديق أبي عبدالله. ثم جاء دور أقاربه وخاصة. ولما حل شهر رمضان أوضح أبو عبدالله إلى صديقه أنه كان يجب ترك صلاة التراويح التي جاء بها عمر. فوافقه على رأيه. فتسبب هذا الترك في بعض التملل. فوفق أبو عبدالله بفعل ما وهب من قدرة على الخطابة والتعلق. فقد أكد لكتامة أن الله جعل منهم أداة لنصرة أهل البيت - إلى حملهم على قبول هذا التغيير. وكان للشيخ صديق الداعي شقيق عماد لأبي عبدالله. فأوقعه في كمين وأمر بقتله. ثم استمر القتال مدة سبع سنوات. ولم يذكر الوراق أية تفاصيل إضافية، لكنه أوضح أن أبا عبدالله تغلب على صعوبات عديدة وعرف كيف يفرض على كتامة تنظيمًا عسكرياً متيناً، (فالزعمهم المسكرية) مكته من فتح المدن والإطاحة بالأغلبة في نهاية الأمر.

(1) ربما انتابتة الشكرك فيما بعد، بخصوص صفة المهدي التي اتصف بها عبيدالله، فطالبه بآية لتصديق دعوته. فأمر عبيدالله بقتله. انظر ابن خلدون، المعبر، ج 4، ص 77.

(2) انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 113. وجاء في «الافتتاح»، مخطوط ص 53: «مكيون بن ضبارة». ويدل لفظ ضبارة على الصغور والملاء، وضبارة على البذلة. ويمكن أن يقال أيضاً ضبارة (حزمة من الرماح)، أو ضبارة (جمع من الرجال). وفي «اليان» لابن حناري (اليان، ج 1، ص 164 و 168) دعا هذا الشخص نفسه مآقنون بن ذبارة الإجابي، وقد ولاه على طرابلس عبيدالله المهدي مكافأة له على خدماته. وأمره =

زكريا نَمَام بن مُمَارِك⁽¹⁾ الذي أخلص إخلاصًا تامًا في خدمة الداعي بصورة خاصة.

كان الوضع على ذلك النحو - وقد بدأت الدعوة يحلر ودون الاصطدام على الصعيدين العلني والسري - لما أصيب أبو عبدالله بمرض الحصاة منذ مدة، فعبّر عن رغبته في الذهاب إلى الحمام للتخفيف من ألمه. فقيل له: «لو أصبت حمامًا؛ وقيل له الحمام بميلة، وهو قريب منك»⁽²⁾. فذهب صحبة رجل من بني سكتان ونزل خانًا كان على ملك شخص يدعى فَرْجُول⁽³⁾ أحد موالي صاحب القلعة موسى بن عباس الذي أخير بوصوله. فأمر فورًا مولاه فرجول أن يأتيه به. فمجل فرجول - هل كان ذلك لتجنب المصاعب مع كتامة الذين ترددوا على خاتنه، أو تشيماً؟⁽⁴⁾ - بإعلام أبي عبدالله سرًا، ففر الداعي في الحال، ثم هرع فرجول إلى سيده وقدم له اعتذاره، وأخبره أن الرجل قد رحل. فلم يفكر موسى بن عباس بعد ذلك في الأمر، ولم يبد أية محاولة للمحاق بالهارب. والظاهر لئن بدأ أبو عبدالله في إثارة مخاوف سبط الناحية، فإن ما أوحى به من خشية ما زال محدودًا جدًا. ولا شك أنه لم يمثل بعد خطرًا أعظم من خطر أحد المرابطين المعروفين في قرية من قرى بلاد القبائل. ولم ير صاحب ميله حتى ضرورة توجيه بعض من رجال حرسه لياتوه به، وقد كان الداعي في قبضته أو يكاد.

وبعد فشل هذه المحاولة للقبض عليه، ومهما اتسمت بحزم ضعيف، فقد أفضت على الداعي مزيداً من المهابة. فذاع عند ذلك الخبر في كل مكان أن أبا عبدالله الداعي كان «يدعو إلى مكتوم»⁽⁵⁾ لم يكن اطلع عليه إلا العارفون. وزادت جاذبية الأمر طبعاً،

= حيد الله المهدي يقتل ابن له أبي زكريا.

(1) سمي أيضاً أبو زالي أحياناً. (القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط، ص 53) لكن من الواضح أنه خطأ كتابي. وانظر كذلك «البيان»، ج 1، 126 لابن حناري، الملحوظة 129 من هذا الفصل، بخصوص الدور الاستطلاعي الذي كان لاسم هذا الشخص في رواية الوراق. وقد نتج أبو زكريا بقية أبي عبدالله الداعي الكاملة. وقام فعلاً صحبة أبي العباس شقيق الداعي بنياته عند رحيله إلى سجنه لتخليص المهدي. ثم شارك في المؤامرة التي استهدفت حياة المهدي، فأدى ذلك إلى قتله وكلف به عمه والي طرابلس. انظر ابن حناري، البيان، ج 1، 152، 153، 163، 164؛ وابن خلدون؛ المعبر، ج 4، 77؛ والملحوظة السابقة.

(2) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 53.

(3) جاء في مخطوط «الاقتراح»، ص 53-54 تارة فرجول وطوراً فرجوب. وقد رأينا تصحيح ذلك، إذ ذكر بوضوح أنه مولى، يعني أنه شخص من الرقيق.

(4) أكد القاضي النعمان (الاقتراح، مخطوط ص 53 - 54) أن فرجول كان في رغاء وترك عند موته عشرين طفلاً، فأوحى لنا بأن صنيحه مع الداعي كان سيئاً في ما لحقه من رحمة وغير من الله.

(5) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 55.

لما اكتسبه من سرية. وحاول القوم كشف السر عيًّا. فأجاب المطلعون على السر باستمرار على الأسئلة المطقاة عليهم بصيغة واحدة: «يُبلَغُ ثَوْرُنْ»⁽¹⁾. فتزايد عندئذٍ عدد المنضمين إليه. لم هذه الكثرة؟ يمكن تفسيرها بالفضول والرغبة في الانتماء إلى جمعية سرية تكاتف أفرادها تكاتفًا ناجعًا، عملًا بما أمّله الأخوة، والجاذبية التي عرف الداعي كيف يمارسها على كل من اقترب منه. لكن بالاهتمام أيضًا اهتمامًا غريزيًا بتوحيد الصفوف حول كل رجل لاحقته سلطة العرب، وفي عدة صور؛ الرغبة في التحرر من نفوذ وجوه القبائل، وخاصة الأمل في الاستفادة فورًا أو بعد حين من المغامرة. وقد أدخل أبو عبدالله الداعي العصيان والحركة فعلًا في دنيا القبائل الجامدة، ورفع الستار عن آمال متناهية. وقد تضخم العدد إلى أحد أنه طالب بني سكتان لما نزل ضيفًا عليهم، بتخصيص مكان للاجتماع والدعوة، «ودعا جماعة من بني سكتان فأدخلوا له مجلسًا للسمع»⁽²⁾، وقد سهروا على من تسابقوا من كل صوب لسماعه.

فماذا علم سامعيه؟ من البديهي أننا لا نملك أصول خطب ومواعظ أبي عبدالله. بل وصل إلى علمنا فقط أنه طرق المواضيع المعروفة حول ما كان للذرية علي من فضائل خارقة، وحققهم في الانفراد بالإمامة، مستعينًا بلا شك بالأحاديث والآيات المؤولة تأويلًا بارعًا. وقد شهر أيضًا تشهيرًا لاذعًا قطعًا بظلم الزمان، ولا بد أن يقضي عليه المهدي بمساعدة كتامة. وما انفك يردد لهم قوله: «والله ما سمي هذا الفج إلا بكم. ولقد جاء الحديث: «إن للمهدي هجرة تنبوء عن الأوطان، في زمن محنة وافتان. ينصره فيها الأخيار من أهل ذلك الزمان. قوم مشتق اسمهم من الكتمان. فأنتم هم كتامة، وبخروجكم من هذا الفج يسمى فج الأخيار»⁽³⁾. فصّدق القوم وظنوا أن الأمر مقدّر. فقد كان للتنبؤات عند جميع شعوب العصر الوسيط وخاصة في بلاد كتامة، صدى عميق. فتأهب القوم لليوم العظيم.

وتقبّلت الأمة المتولدة عن الدعوة إعدادًا متينًا متقولًا عن إعداد الرسول. فقد وجب عليها فعلًا أن تكون جديرة باكتساب صفة أفضل أمة في ذلك العهد، كما كانت أمة الرسول. فتأثر الأقارب والأصدقاء بما كان من صدق لأفراد الأمة الجديدة الذين علمهم

(1) المرجع السابق.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 55-56.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 51-52؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 127، والمقريزي، الانعاط، ص 76-77.

الداعي، وبالتحول العجيب الطارئ على سيرتهم. فأبدوا جميعًا ورعًا كبيرًا وفعلوا الخير وضاعفوا من أعمال البر. ولم يدعوا بعضهم إلا أخوة، وصنعوا كل ما يجب صنعه لتحويل هذه الأخوة إلى أعمال.

وقد فتت هذا التضامن المناضل الحواجز والأجهزة المعتادة للعصبيات، فألحق بهذه الصورة ضررًا خطيرًا بسلطة الرؤساء التقليديين وامتيازاتهم، وأثار خوفًا كبيرًا. فبدأ الهمس لإيقاف الحركة التي دفعت الناس دفعًا لا يقاوم نحو أبي عبدالله الداعي، وقيل إنه إذا كانت العقيدة التي دعا إليها طيبة نزيهة، فلا ينبغي أن تكون سرية، وقد فصح الغموض الذي اكتنفها تناقضها مع الإسلام. وقد بلغ إلى سمع موسى بن عباس⁽¹⁾ صاحب ميلة صدى الانقسامات الداخلية - وكان ممتنًا طبيعيًا لانتصارات الداعي الأولى - التي بدأت تدب إلى صفوف بني سكتان، فظن أن الظرف صار ملائمًا لمحاولة استغلال الوضع وخنق الحركة التي صار تقدمها مخيفًا أكثر فأكثر. وبدأ عدد هام من بني سكتان يكتشف، لأسباب متنوعة لم تكن تخلو من المشاحنات، أن النظريات التي دعا إليها الداعي قابلة للانحراف عن الدين القويم، فعرضوا على الداعي أن يتناظر في بيته مع العلماء، فرفض بنو سكتان هذا العرض، وقد تفوق طبعًا التضامن بين العصبيات. ومن ناحية أخرى، لم يكن في مقدورهم التملص من قوانين قرى الضيف الموروثة وتسليم ضيفهم دون أن يلحقهم العار. فاستخدم صاحب ميلة عبثًا وعلى التوالي الإقناع والتهديد والدسائس. فلم يقدر على ثنيهم، لما تولعهم بتدخل إبراهيم الثاني، ولم يوفق كذلك في إثارة بطون أخرى من كتامة عليهم.

والواقع أنه لم يكن قط مستعدًا فضلًا عن ذلك، ورغم تهديداته، ليقبل تدخل الأمير في ناحيته، فيخاطر بذلك بالأراضي التي كانت في حوزته. ولما أبدى إبراهيم الثاني مخاوفه، كتب له فعلاً رسالة مهددة وطمأنه بأنه رجل لايس الغليظ، يأمر بالمعروف ويدفع الناس إلى العبادة⁽²⁾. غير أن الأمير أراد أن يعرف بينة الأمر. فوجه إلى موسى بن عباس، منجمه ابن المعصم المنجم، وطلب إليه أن يهيئ له مقابلة مع أبي عبدالله، ليسلم إليه رسالة شخصية من صاحب القيروان. وتم اللقاء، فدعي أبو عبدالله إلى الاختيار بين تحقيق جميع مطامحه، إن قبل بالتخلي عن ضلاله، وبين أن يناله أشد

(1) جاء أيضًا في مخطوط الاقتح (ص 55 وما بعدها) عباس أحيانًا؛ وفي «العبر» لابن خلدون، ج 6، ص 67، عباس. وقد وجه اليقوي اختيارنا إذ سماه موسى بن عباس بن عبد الصمد (البلدان، ص 214).

(2) القاسمي النعمان، الاقتح، مخطوط ص 57 - 58؛ وابن الأثير، الكامل ج 6، ص 127.

العقاب إن تمادى في إفساد رعايا الأمير، وإقامة أوهام زائلة على حفنة من الأوباش الذين يبادرون بتسليمه عند ظهور أول خطر. وقد كان رقص المساومة واضحا طبعا. وفضلاً عن ذلك، كان أبو عبدالله سياسياً ماهراً، فاستغتمها فرصة - معيذاً بذلك صنيع الرسول - ودعا إبراهيم الثاني إلى اعتناق الدعوة قبل فوات الأوان، قال لمبعوث الأمير: «إني أدعوه إلى الله (ع و ج) وإلى كتابه، وإلى الإمام المهدي من ذرية رسوله دعوة محتج عليه، وأرغب فيما ينجي. فإن قبل عني قبل رشده، وإن عاند فقد قدمت إليه المعلرة. ولو كان صاحبي لمجلى السير نحوه ولكن له ولمن بعده متاع إلى حين، حتى إذا بلغ الأجل، وحان الحين - وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون»⁽¹⁾.

وقد ذكر القاضي النعمان أن إبراهيم الثاني لما تلقى هذه الرسالة، امتنع وجهه وأيقن أن أبا عبدالله كان فعلاً الرجل الذي اختاره القدر للإطاحة بدولته. فروى أنه أسرّ لخاصته: إن دخل هذه المدينة من باب، فسأتركها من باب آخر⁽²⁾. ولم يكن الفزع الذي ألم بأمير إفريقية مجرد أقوال اختلقها تماماً مولفو كتب تاريخ الشيعة. فلا شك أن اطمئنان الداعي وإيمانه بدعوته أحدثا صدمة حقيقية أثرت في عقل إبراهيم الثاني المريض الذي كان يتربص دائماً بالتنبؤات، والملاحظ أن مبعوثه كان منجماً. لكن لا يكفي ذلك لتفسير جموده الكامل. فلم يحاول فعلاً القيام بأي شيء على الإطلاق لإيقاف الداعي عند حده، ولم يكن لتلويحه بالحرب أي نتيجة. لكن إبراهيم الثاني عودنا على ردود فعل أخرى أمام نواب الدهر التي كشفت عنها التنبؤات والمنجمون. فلما تنبؤوا له بأن قتي سيقته، بادر فأمر بقتل كل فتاته. وينبغي البحث عن أسرار جموده إذن في غير ذلك الأمر بالخصوص، دون أن نهمل مفعول التنبؤات الذي يشل العزائم، بمعنى أن يقع البحث من ناحية في تقدير فرص التوفيق المحتملة لحملة توجهه إلى بلاد كتامة، ومن ناحية أخرى، في الأمل المعقود على مناورات أخرى تعرض لأول وهلة وكانت أكثر نفماً

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 62. والجملة الأخيرة هي الآية 227 من سورة الشراء. وروى القاضي النعمان نص الرسالةين بحذافيره، وقد تبادلها الأمير والداعي. وليس من المستبعد، انظر إلى المكانة التي كانت لمؤلف الافتتاح، والتي غولت له الاطلاع يسر على الوثائق، أن تكون هاتان الرسالتان صحيحتين، لا في المضمون فقط بل كذلك في المبنى (انظر «الافتتاح»، مخطوط ص 58 - 62). وذكر حسن إبراهيم حسن (تاريخ الدولة الفاطمية، ص 50، ملحوظة 3) أن النوري دَوَّن أيضاً نص هاتين الرسالتين في «النهاية» مخطوط القاهرة، دار الكتب، المجلد 26، ورقة 26. وذكر ابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 445/19، مقطعين قصيرين منهما.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 63.

وأقل بدلاً، نظراً إلى الوضع الذي وقع الوقوف عنده. والثابت أن جيوش الأغالية غامرت بنجاح في جبال مليئة بالمكايد كجبال الأوراس وجبال النمامشة. لكن كان لها هناك قواعد للعمليات ثابتة، مثل قاعدة باغاية وطينة. وكان الوضع مغايراً كل المغايرة في جبال كتامة. ولم يكن أي سيد على استعداد لقبول جيوش إبراهيم الثاني وعرض حماية أسواره عليهم، وكذلك عرض ممارسته للرجال والمواقع. وبالفعل، لم يزل القوم يذكرون جيداً المأساة الغادرة التي ذهب ضحيتها سنة 280 / 893 - 894، أي في نفس السنة التي دخل خلالها الداعي بلاد كتامة، أحسن مقاتلي بلزمة. والثابت أن نتائج هذه المجزرة قد قضت على الدولة، كما أدرك ذلك جيداً المؤرخون العرب^(١). فلو تمكن إبراهيم الثاني من تنفيذ وعيده والقضاء على الحركة في المهد، لما استولى الفاطميون بلا شك على الحكم، على الأقل في المغرب. لكنه حمل على التخلي عن الأمر، لعدم قدرته على الاعتماد على الأسياد المحليين، ولم يقدر إلا أن يفوض إليهم الأمر - فقد كانوا لا محالة الممتنين الأولين به - لفض القضية التي لا تبكؤ في رأيه فادحة الخطر أو مهددة مباشرة، بوسائلهم الخاصة، ويحتمل أنهم وعدوا بالقيام بذلك. وكان الأمير مشغولاً بهموم عاجلة ويتفاهم مرضه، فلم يعد يفكر في الأمر. لكن خلفه سيجد اليقظة صعبة. وفي انتظار هذا الأمر، فشل تدخل إبراهيم الثاني، ولم يزد ذلك أبا عبدالله الداعي إلا شهرة. فقد تمكن لأول مرة من التفاوض على قدم المساواة مع أمير إفريقية، فقدم موضوع مهمته بصورة علنية رسمية. وهكذا، انتهت مرحلة هامة في طريق الفتنة، ونأسف لعدم تمكننا من تحديدها من الوجهة التاريخية. لكن الصعوبات لم تنته بعد.

الهجرة إلى تازروت:

بدأ أبو عبدالله الداعي المسمى بالمشرفي وأنصاره الذين تابعوه وقد عرفوا بالمشاركة، يشكلون خطراً رهيباً في إكجان، لا بالنسبة إلى الأمير البعيد قطعاً، بل بالنسبة إلى الأسياد القرييين جداً والحاكمين في الحواضر المجاورة، وكذلك رؤساء العصبية الذين اعتبروا أن تهديد سلطتهم في تزايد وأن النظام القبلي المتوارث عن الأجداد في اضطراب. فصار رد الفعل أمراً لا مفر منه. فجمع في واقع الأمر تحالف بين الأسياد ورؤساء القبائل المهتدين بنفس الخطر. وتشاور أصحاب ميلة وسطيف وبلزمة، أي على

(١) انظر ص 315 وما بعدها.

التوالي موسى بن عباس وعلي بن حفص بن عَسْلُوجَة وحي بن تميم، وتدبروا الأمر. وشرع من ناحيتهم رؤساء مسالمة ولهيفة وإجانة ومتوسة، وهم حسب الترتيب، فتح بن يحيى المسالتي شهر الأمير، ومهدي بن كَنَافَاوَة⁽¹⁾، وفرج بن حيران، وأبو تميم فحل بن نوح⁽²⁾، وزيايد المتوسي، في مشاورات طويلة بحثاً عن حل، غير أنهم استبعدوا من أول وهلة اللجوء إلى القوة. ولم يشك أحد فعلاً في أن بني سكتان وجموع جميلة سيدافعون عن ضيفهم دفاعهم عن شرفهم، ومن المتوقع جداً أن تخوض كتامة نزاعاً لا تعرف هواقبه، في معسكرين متعادين. والظاهر أن لا أحد أراد مثل هذه المخاطرة، خاصة وأنه بدا أن القضاء على الداعي كان عليه أن يتم بوسائل أقل تفتيلاً كانت سراً من أسرار أهل الجبال قد مارسوها طويلاً.

ولذا عُدَّ العزم على أن يتمّ التفاوض مع يَابَّان بن صَنْقَلَان⁽³⁾ وكان من أعظم قواد بني سكتان، ولم يعتقد بعد مبادئ الداعي ولم يشعر في قرارة نفسه إلا بمخاوف أُنْدَادِه ذاتها، في خصوص مستقبل حكمه. وقد وجهت إليه أربعة أفراس ومائة خروف - وكان ذلك توطئة طيبة وافقت قطعاً التقاليد المحلية القديمة - ووضع له أن الرجل الذي أضافه إخوته من عصبته «قد بدل الدين وفرّق الجماعة، وشتت الكلمة، وأدخل الشتات بين الأقارب»⁽⁴⁾. فطلب إليه أن يعمل كل جهده لإيقاف الخطر، وذلك بأن يأمر بقتل أبي عبدالله الداعي، أو على الأقل أن يقوم بطرده وكفافة على خدمته، وعد بمبايعته رئيساً لكتامة أجمعين وكل عرب الناحية. وكحجة أخيرة، لوح من جديد باحتمال تدخل إبراهيم الثاني، وسيكون هذا الأمر كارثة على الجميع. فقابل بابان هذا العرض بالرفض، ولأحظ أن أبا عبدالله ضيف القبيلة كلها. وبهذه الصفة، فهو متمتع بحصانة حقيقية

(1) هكذا في «الافتتاح» للقاضي النعمان، مخطوط ص 79. وقد سمي هذا الشخص مهدي بن أبي كَنَافَاوَة في «العبر» لابن خلدون (ج 4، ص 67). لكن لا يمكن اعتماد «العبر». فقد أشرنا مراراً إلى ما لحق أسماء الأعلام من تشويه كبير، نتيجة فقدان تحقيق نقدي. وهكذا، نجد في نفس الصفحة، مسيلة بدل ميلة؛ وسريف بدل سطيف. ويلزعة بدل بلزعة؛ والمساكتي بدل المسالتي؛ ولهيفة بدل لهيفة؛ وبجيلة بدل جميلة.

ومن ناحية أخرى، سمي تميم بن فحل في «العبر»، ثَمْل بن بَجَل، وصار (بَيَّان) بَيَّات بعد خمسة مطور. (2) سمي في «الافتتاح» للقاضي النعمان (مخطوط ص 79) تميم بن فحل؛ وبعد قليل (الافتتاح، مخطوط ص 105 - 109) سمي أبو تميم فحل بن نوح. ويظهر أن هذه الرواية هي الأتم، فعملنا بها. وجاء في «العبر» لابن خلدون (ج 4، ص 67) ثَمْل بن بَجَل.

(3) كتب اسمه أحياناً: بَيَّان وبَيَّان (الافتتاح، مخطوط ص 80 وما بعدها) وكذلك بَيَّات (انظر الملحوظة السابقة)، وسمي أبوه صَنْقَلَان تارة وصَنْقَلَاب طوراً، بالإضافة إلى صَنْقَلَان التي احتملناها.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 80.

لا يمكن نزعها عنه دون التعرض للعار. وبذلك لاقت الدعوة سندًا عظيمًا في التصورات الخاصة بشرف القبيلة. لكن لا بد من مخرج. فعرض يابان على أنداده أن ينظر أبو عبدالله العلماء، فيتيح ذلك إما فضحه - وبذلك يمكن طرده بسهولة، لكونه دجالًا، وحفظ الشرف - وإما التذليل على صدق أقواله، ويجب عندئذ اتباعه.

وقد تظاهر رؤساء القبائل المعادية بالموافقة على هذه المقترحات، وروي أنهم اعتموا نصب الكمان. وعلم أبو عبدالله الداعي بما كان يحاك ضده، فغاب في الأثناء، وعاش منذئذ متخفيًا. ويمكن فعلًا أن تكون المناظرة المنوي عقدها مناسبة سانحة للتخلص منه بالاختيال، ثم يتم فض النزاع مع بني سكتان بالطرق المعروفة في مثل هذه الصور. فاستعد القوم لكشف المناورة من ناحية، ومدها بأقصى ما يمكن من فرص النجاح من ناحية أخرى. واستقبل أصدقاء الداعي شاهري السلاح، الجيش الجزار الذي شاهده أت إليهم، ويبدو أنه لم يأت لمواجهة مذهبية هادئة. ونتج عن الصدام الضجيج خاصة، وكان مجالًا لخصومات عنيفة، لكن الكمين أخفق، وبقي أبو عبدالله متخفيًا من باب الاحتياط.

ونظرًا إلى فقدان وسائل أخرى، كان يابان محل توسلات ملحّة من جديد. ولفت انتباهه مرة أخرى مدى انقسام القبائل الذي تسبب فيه الداعي، ولوحظ له أنه لا يمكن قطعًا أن يتواجه «شيطان شرقي» و«علماء بسطاء من البربر»، دون أن يؤول الأمر إلى فشل ذريع. فتأثر يابان بهذه الحجج ووعد بتقديم مساعدته. فتأوب منذئذ بين إسداء النصيح والتهديد والتحريض والتنميف، وبدأ في الضغط على أهله للتخلي عن الداعي. فصار وضع الداعي دقيقًا يومًا بعد آخر، إذ قضى عليه بالاختفاء أكثر فأكثر. وقد أخبر طبعًا بالحملة التي شرع فيها يابان ضده. وتقرر أن يقوم أنصاره من بطن بني سكتان بمسعى لدى يابان. فبقي السعي بدون نتيجة. وأجاب يابان مخاطبيه، فلاحظوا ما يلحق من عار كبير كل من تخلى عن ضيفه، فلفت نظرهم إلى استفحال الخطر الذي يتهدد القبيلة.

وكان الوضع على تلك الحال لما سنحت الفرصة لأبي عبدالله الداعي وبني سكتان للتخلص من مصاعبهم. فقد قدم الحسن بن هارون الغشمي الذي كان من الأراذل الذين اعتنقوا الدعوة كما أسلفنا، وكان من أكثر رجالات غشمان نفوذًا - وعرض على أبي عبدالله حمايته وحماية البطن بأكمله. فماذا دفع غشمان في ظرف دقيقتي بصورة خاصة، إلى تعويض بني سكتان؟ لا شك أنه لا ينبغي أن نهمل بصورة قطعية الدور الذي قام به

الحسن بن هارون بدفع من إيمانه الجديد وحماسه كشخص حديث عهد بالإيمان. لكن ذلك لا يكفي لشرح كل شيء. والملاحظ أن غشمان لم يكونوا من بين القبائل الخمس اللاتي ضغطن على بني سكتان للتخلي عن تأييدهم لأبي عبدالله الداعي. فهل رفضوا الانضمام إلى تحالف البطون المعادية للداعي؟ وهل تركوا جانباً، فشمعوا لذلك بالمرارة والضغائن؟ وحسب بعض القرائن، يمكن التخلص إلى القول إن العلاقات بين غشمان وأفراد العصابة المعادية للداعي قد ساءت وتوترت نسيباً، لأسباب مادية تماماً وحسية، وقد أشار القاضي النعمان إلى اتساع ثراء الحسن بن هارون الغشمي، وأخبرنا فعلاً أنه كسب أموالاً بحدود بلاد إيجانة وملوسة ولهيصة ولطانة وجميلة. ولم تبق هذه السعة بلا منافسات ومشاحنات جدية خطيرة. فقد بدا لنا بطن غشمان قوياً بصورة خاصة، وقد توسع كل التوسع على حساب جيرواته الذين كونوا فعلاً عصابة معادية للداعي. ويمكن للمحركة التي تسبب فيها الداعي أن تخدم أغراضهم، إن هم تنبهه ووجوهه لفائدتهم. وقد كان الحسن بن هارون الغشمي رئيساً غنياً طموحاً، وقد أفاد القاضي النعمان في وصف فطنته⁽¹⁾، ومن البديهي أنه أدرك الفائدة كلها وغنمها لنفسه - وسيمنحه أبو عبدالله فيما بعد القيادة العليا للخيلة والجيش بأكمله - ولأهله. وكان له حساب قديم يجب تصفيته مع أخيه الأكبر، ومن البديهي أن ذلك لم يحوله عن مشروع قمين بأن يمدّه بقصب السبق عليه، دون منازع، في صورة ما إذا وفق في ذلك.

فاستشار أبو عبدالله جماعة «المؤمنين» - هكذا سمي أنصاره، خلافاً «للكافرين» الذين عارضوا طبعاً الدعوة - وتحصل على موافقتهم، فوافق حاميه الجديد إلى بيته في تازروت⁽²⁾، متبوعاً بجميع القادرين على التنقل معه. وروي أنهم قوبلوا من طرف غشمان قبولاً أحياناً كالذي قابلت به المدينة في الماضي المهاجرين⁽³⁾. ولم يذكر أي تاريخ لهجرة الداعي، مع أنها كانت مرحلة حاسمة في طريق الدعوة.

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 52 و 53 و 85.

(2) كانت تازروت تقل مثل إكجان كذلك، قريباً من ميلة (انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 99 - 100) لكن لا شيء يسمح بتحديدنا تحليلاً دقيقاً على الخارطة.

(3) المؤكد أن القاضي النعمان كرر التفاصيل لدعم المقاومة بالرسول. وهكذا، كلف أبو عبدالله بكل من لم يقدر على اتباعه، من الضعفاء والفقراء، الحكم بن ناسب الذي بقي في إكجان، واقتسم أنصار غشمان بيوتهم وأموالهم مع المهاجرين من إكجان، إلى أن تمكن المهاجرون انطلاقاً من تازروت من تموين أهلهم الباقين في إكجان، بفضل هبات غشمان، وتكرم الأفياء مثل الحسن بن هارون بصورة خاصة، وتقاطر طبعاً الناس على تازروت من كل ناحية (الافتتاح، مخطوط ص 86 - 88).

وتمكنك الدعوة في هذه الفترة من إعداد قوة حقيقية خطيرة، لا سيما وأنها قامت بذاتها ولم تتواطأ مع الخارج. غير أنه كان يمكن القضاء عليها عبر المصالح التي هددها، لو لم تندمج في الوقت المناسب اندماجاً عميقاً في الواقع الداخلي لكتامة، وقد تشكل هذا الواقع من المشاحنات العنيفة والخصومات المستمرة، فكانت تارة خفية وطوراً علنية، وكانت تخف وتشتد في آن واحد، نظرًا إلى ما كان يتصور الناس عن الشرف الفردي الجماعي. وفازت الدعوة في نقطة التقى فيها المذهب - الذي توصل بفضل مهارة داع خارق إلى غرس جذور عميقة في الأفكار والقلوب المتعطشة إلى الأخذ بالثأر والتفجير - بمطامح عصبية مستعدة للمراهنة عليها، لفض خصوماتها القديمة مع جيرانها لفاقدتها. فصار من الوهم منذئذٍ إرادة استئصالها بالطرق المعتادة، أي بالمشاورات والمحادثات والفتنة والقتل الذي أيقن تديره. فصار القتال الشامل بين كتامة المنتسبين إلى معسكرين متعاضدين، وقد اجتهدت الحكمة القبلية القديمة في درره على الدوام، أمر لا مفر منه منذ ذلك الحين.

تطويق تازروت وانتصار الداعي:

ورغم ذلك فقد قام المتحالفون بمحاولة أخيرة لإقصاء الداعي دون قتال، قبل الوصول إلى هذا الحد. وكانوا على علم بالشاحن القائم بين الحسن بن هارون الغشمي وبين أخيه الأكبر محمود، فمزموا على استغلاله. وكلف بهذه المهمة الصعبة مهدي بن كنانوة رئيس لهيضة الذي كان جازاً أو صديقاً قديماً لمحمود. فقدم لمحمود نفس الحجج التي أقنعت قبل ذلك يابان بن صنفلان، بما في ذلك طبعاً الوعد بمنحه المقام الأول بينهم عند الفوز، مكافأة له على ما قلعه من خدمات. ولتفيس الأسباب كذلك، ومن باب أولى هذه المرة، نظرًا إلى القوة التي اكتسبها الداعي، تقرر بالإجماع اللجوء إلى حيلة المناظرة مع العلماء، التي تختم طبعاً بالاغتيال. ولما أخبر أبو عبدالله في الإبان بما كان يحاك ضده بمشاركة محمود بن هارون، أشار على غشمان بنزع السلاح من محمود ومنحه كل المناصب التي طمح فيها. فأدت النصيحة إلى أحسن النتائج. ولم يسلم محمود شركاه فقط، بل تكفل بنفسه بإفشال المؤامرة، فاستقبلهم على رأس غشمان بالسلاح. وجرح محمود في القتال، ومات متأثرًا بجروحه «فسر أخاه موته، وسر

أبا عبدالله وسر الأولياء⁽¹⁾. فالتحلت منذئذٍ جموع غشمان اتحادًا تامًا، واعتنقوا جميعًا الدعوة، وتلقى الحسن بن هارون القشمي لا فحسب القيادة العليا للمخيلة (أعنة الخيل) بل كذلك قيادة جيش «المؤمنين» بأكمله من أبي عبدالله الداعي، فصار منذئذٍ رئيسهم الوحيد دون منازع. وترتب آخر الأمر على فشل المؤامرة تزايد قوة الداعي الذي ظهر في مظهر الرئيس، بعدما كان ضيقًا ومحميًا.

وقد سبق أن قلنا إن الموت غير المتوقع لمحمود بن هارون أدخل البهجة على غشمان كلهم. غير أنهم لم يعتقدوا أنهم أعفوا لذلك من مطالبة لهيصة الذين اعتبروا مسؤولين عن موته، بالدية، كما يفرض ذلك شرف القبيلة. وهكذا نجم نزاع تقليدي بعد ما جرى من أحداث. وغالبًا ما كان يتدلج مثل هذا الأمر في جبال البربر، فكان العنصران يتواجهان، وكذلك حلفاؤهم في نوع من الحرب التقليدية المعهودة لديهم. فساهم أبو عبدالله فيها بنفسه مساهمة بارعة مؤيدًا لأول وهلة ضيقه حتى يقدر على تسيرهم. فبين فورًا أن الدعوة صفة رابحة لغشمان، إذ أمدتهم بالدعم الأدبي والمذهبي، وفضلاً عن ذلك جعلت جموع المؤمنين من كل البطون ينضمون إلى جانبهم. وقد تعززت صفوفهم أيضًا برجال ملوسة وبني سكتان - فاعتنق رئيسهم يابان ابن صفلان الدعوة⁽²⁾، وقد خابت آماله دون شك نظرًا إلى عدم الوفاء بالمهود المقطوعة له - وبطون أخرى لم تذكر أسماؤها. وتحصلت لهيصة من جانبها على تأييد البطون الأخرى في التحالف المعادي للداعي، أي مسالمة وإجانة ولطانة وموتسة. واستمرت الحرب بعض الوقت. والواقع أنها دارت خاصة بين غشمان ولهيصة، في شكلها المعروف من مناوشات وهجومات خاطفة وقتال فردي وكمائن. وكان رئيس لهيصة فارسًا أشعر مخيف المظهر، وقد نجا من كمائن عديده، وألقى الرعب في معسكر العدو لكثرة ما كان مقدما. لكن أخاه أبا مديني⁽³⁾ نافسه طبعًا كذلك. وقد سبق له أن اعتنق الدعوة منذ مدة قصيرة والتحق بأبي عبدالله في تازروت صحبة أفراد آخرين من لهيصة. وتكلف رفقة أحد الفتيان من أهله، «بتصفية» أخيه. فاستقدا المهدي بن كناناة إلى كمين، بذريعة

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 94. ولي (يجمع على أولياء) اسم آخر يدل على من اعتنق الدعوة. ويشار إليهم على هذا النحو إشارة بلا شك لما جاء بحديث غدير خم. انظر بشأن هذا الحديث، ص 635، الملحوظة رقم 1.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 88.

(3) مديني نسبة مشتقة من مدين، أحد أسماء الأسد.

مفاوضته في الأمر، وطمناه معًا بالرماح. فتسبب موته في بث الفوضى بين لهيصة، وانتهى بهم الأمر إلى الدخول في الدعوة. وهكذا استخدمت الحزازات الداخلية في البطون، واستغلت بمهارة، فنفعت كل يوم بصورة متزايدة قضية الداعي. وظهر لكثير من الناس أكثر فأكثر أن الانضمام إليها كان أضمن وسيلة لعزل أعدائهم، والاستيلاء على المقام الأول داخل قبائلهم.

وتعزز أبو عبدالله بهذا النصر، فشرع فورًا في تنفيذ المرحلة الثانية من عمله. فتخلى عن الدفاع وبدأ الهجوم، فنظم حملات على البطون المجاورة التي ناصبته العداء. ولم يكن إبراهيم الثاني قد تخلى بعد عن الحكم، لما تحققت هذه النتائج. وقد ارتكب يوسف الغطاشي رئيس مزانة هفوة، فخرج لملاقاة الأمير، وأراد المراهنة عليه. فاستقبله الأمير بأبهة، وخلع عليه الحلل، ومما أهده، جارية جميلة. فشجعه ذلك الصنيع قطعًا على الولاء والمقاومة، لكن الأمير لم يمهده بالوسائل اللازمة لذلك. ولا يمكن أن تكون هذه السياسة واثبة إلا إذا شملت غيره. وأدرك أبو عبدالله الداعي الخطر بلا شك. فعزم على الضرب ضربًا سريعًا قويًا، لمعاقبة رئيس مزانة وردع كل من أراد الاقتداء به. فانقضت خيالة أبي عبدالله الداعي بغتة على أراضي مزانة، بينما كان الرجال بالمرعى، ونهبوها بلا شفقة. ولم ينج يوسف الغطاشي إلا بالاختباء في مطمورة. وخسر طبعا كبقية أهله أمواله إذ حملها المغيرون معهم، بما فيه الجارية المذكورة التي منحه إياها إبراهيم الثاني فأخذها أبو عبدالله لنفسه.

فكان لخبر هذه المأثرة الباهرة وقع عميق في كل بلاد كتامة، وألقت الرعب في جميع القلوب التي ما زالت معادية للداعي. فقد اتخذت فعلاً الأحداث اتجاهاً خطيراً، وأعلنت عن نهاية التوازن القبلي الموروث، ذلك التوازن الذي شكل دستور كتامة الضمني وأساس وحدتها في نطاق الاحترام المتبادل لكل الخصوصيات. والثابت أن الحرب تواصلت، إلا أن قواعدها قد احترمت. لكن تجلى للجميع أن الأمر لم يمد على ذلك النحو منذئذ.

وفي الأثناء، تركت لهيصة المتحالفين العازمين على دعوة كل أنصارهم وتعبئة كل قواهم. وتضررت مزانة كثيراً منذ عهد قريب، واستجابوا طبعا لهذا النداء، وكذلك العرب أسياذ الحصون بالطبع. ورمت الخطة المتفق عليها إلى تطويق تازروت وجموع غشمان، وجبرهم على الاختيار بين التخلي عن أبي عبدالله الداعي وبين الإباداة. وتقاسمت جيوش المتحالفين النواحي فيما بينها. ويحتمل أن يكون عرب الحصون الثلاثة

قد تجمعوا في ميلة، وأقام بالقرب منهم إجنانة ولطانة وجميع أخرى أقل أهمية قدما من أماكن قريبة، وكلفت بطون كثامة من ناحية سطيف بقيادة فتح بن يحيى قائد مسالمة، وأخيراً عانت مزانة قواتها في ناحيتها بالذات، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم جنوب تازروت المطوقة من أربع جهات بسياج حقيقي من القوات المعادية. ولم يذكر شيء عن متوسة الذين شاركوا منذ البداية في التحالف. فهل تخلوا عنه مثل لهيصة؟ وقد كانت القوات المجندة كبيرة لا محالة، رغم التخليات، ويبدو أن رؤساهم وعواكل الوعي أنهم صاروا يمثلون آخر فرصة لحل القضية وفرضها عن طريق الحرب لا غير.

ولم يفت أبو عبدالله الداعي وجميع غشمان أن الخطر اكتسب طابعاً جدياً، فتأهبوا لذلك. فقد غادر أبو عبدالله تازروت التي لم تكن محصنة قطعاً - ونصب قريباً منها معسكره وأحاطه بخندق، كما فعل الرسول في الماضي. ثم دعا جميع المؤمنين المتفرقين في مختلف القبائل، فتسابقوا إليه. وأمام اتساع رقعة الخطر، عرض عليه الالتحاق بمكان آمن سري يراقب منه تطور الوضع. والمؤكد أن مصير الدعوة تقرر في ذلك الظرف بالذات، فلو رضي بالرحيل لوجد المتحالفون طريقة للفوز كما كان يحتمل كثيراً، سواء عن طريق محاربة جيوش حرمت من عبقرية قائدها وقوته الأدبية أو بصورة أبسط بواسطة الوعود الخلافة والصفوط. فقامر أبو عبدالله بكل ما يملك. وطمان أنصاره عن يقينه من النصر، فسرى إيمانه بينهم قطعاً. فتقاسموا السلاح وكل الدواب الموجودة في حماس وتآخ كبير. وبذلك أمكن إعداد جيش من سبعمائة فارس، «لا أكثر ولا أقل»، كما أوضح القاضي النعمان - وما يقرب من ألفين من المشاة. فكان عددهم متواضعاً جداً، كما نرى. لكن يمكن أن تكون هذه الأعداد أقل مما هي عليه في الواقع قصداً. حتى يبرز الطابع الإلهي للانتصارات الحاصلة.

وحاول أبو عبدالله تفريق المتحالفين أول الأمر. فقد كان لأبي تميم فحل بن نوح رئيس لطانة صهر من «المؤمنين» هو سهل بن بركاس⁽¹⁾، فكلف بالاتصال بحميته وإقناعه بالتخلي عن أصدقائه. ولنلاحظ الدور الهام حقاً الذي قامت به الدساتس والمشاحنات العائلية، فاستفيد منها بمهارة لنصرة الدعوة. فلحق أبو عبدالله تلقياً دقيقاً سهل بن بركاس ما ينبغي له قوله وفعله. فعرض السلم على حميه، طبق ما كان لديه من تعليمات على

(1) هكذا سمي في «الانتاح» للقاضي النعمان، مخطوط ص 105، لكن ورد في «العبر» لابن خلدون، ج 4، ص 68، سهل بن فوكاش.

أساس حرية التفكير والتعايش المعهود بين المذاهب المتعارضة. فقال له: «وكنون كأهل مذهب من المسلمين: من أراد منكم الدخول في مذهبنا، دخل فيه، ومن أراد منا الرجوع إلى ما أنتم عليه، رجع إليه، لا يكره أحد على ذلك، ولا يؤخذ عليه فيه، بحسب ما عليه أهل المذاهب في البلدان، وبكل وجه ومكان»⁽¹⁾. فهل كانت مجرد مناورة؟ ليست المسألة بمثل هذه البساطة قطعاً. فمن الثابت أن أبا عبدالله اعتبر الوقت في صالحه، وأن حرية الضمير التي اقترحها ستكون لفائدة. ولم ير خصومه في ذلك إلا آخر حيلة لرجل بلا دين ولا خلق، وقد حاول الخلاص منهم، لما شعر بضيق وضعه. وتأثر رئيس لطانة أيما تأثر بحديث صهره التوفيق، فجمعهم وأجمعوا في نهاية الأمر على رفض المقترحات المعروضة عليهم، خاصة بفضل الموقف الشديد الحزم الذي وقفه فرج بن حيران رئيس إجنانة.

ومنذ ذلك الوقت صارت ممارسة القوة ممارسة فاصلة، أمراً لا مفر منه. ونظراً إلى عدم تناسب الجيوش المتقابلة من حيث العدد، فلم يكن من حظ لأبي عبدالله في الانتصار إلا بالتغلب على خصومه، فرداً فرداً. فبادر بهجوم قوي. وهجم أول الأمر على ناحية ميلة، وقد تجمع فيها خاصة إجنانة ولطانة وعناصر أخرى متفرقة تنتمي إلى عدة قبائل⁽²⁾. وقتل الأولياء منذ الصدامات الأولى كثيراً من أفراد جيش العدو، وقد كانوا الموالين المقدسين للدعوة، ويبدو أن ذلك لم يتسبب لهم في أقل خسارة، وهذا ما أيدهم في صحة معتقداتهم وقوى عزمهم. ولا شك أن مفعول المباغتة قد أفادهم. وأراد المتحالفون الإجهاد على الداعي في الدائرة المرسومة حوله، فلم يترقبوا قطعاً مبادرته بالهجوم. وقد مكنته هذه العملية غير المتوقعة التي حيرت أعداءه وفاجأتهم من النصر دون شك. فقد تمكن فعلاً وبفضل حركة دائرية سريعة مقدمة من هزمهم الواحد تلو الآخر. وفي اليوم الثالث من القتال، دحرت صفوف المتحالفين في ناحية ميلة⁽³⁾. وقد تم ذلك عند الظهر، كما روي. واستمرت ملاحقة الفارين حتى الليل. ولم ينج أحد من

(1) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 107.

(2) أشار القاضي النعمان (الاقتراح، مخطوط ص 109) بالإضافة إلى إجنانة ولطانة، إلى أفراد من جميلة وملوسة وندهاية وحش غشمان الذين كانوا قبيلة قامت عليها العصابة فعلاً. فشمكت هذه العصابة كل العناصر المعادية للداعي بلا تمييز قبلي. لكن قلّ بلا شك عدد الذين تركوا القبائل المناصرة للداعي ضمن الحلف.

(3) ذكر ابن خلدون، العبر، ج 4، 68، جزئية تستحق الذكر. قال إن عروبة بن يوسف الملوسي برز بصورة خاصة أثناء القتال. لكن عروبة هذا سيحول سلاحه فيما بعد ويأسر من عبدالله المهدي على الداعي ويفتاله. انظر مثلاً، العبر، ج 4، 77؛ وابن عدلوي، البيان، ج 1، 164.

المقاتلين، وأشعلت النيران في بيوت الأعداء ومخيماتهم، واستولى على كل أموالهم، لكن النسوة نجون. وهكذا واصل أبو عبدالله القتال بصلابة كبيرة، منفيًا على عادات الحرب بعض المظاهر الإنسانية. ومن المعلوم أن جموع المسلمين في القرون الوسطى كانوا حساسين إلى حد بعيد في شأن أعراض النساء. وسيتكرر هذا الصنيع فيما بعد. فجلب له ذلك ود خصومه وسهل كثيرًا انتصاراته المقبلة. ولم يكن ذلك مجرد مهارة سياسية قطعًا، بل إنه وافق بلا شك ما للداعي من معتقدات عميقة أيضًا. فقد كان صوفيًا أول الأمر ومحتسبًا متعطفًا للسمو الأخلاقي والعدل الاجتماعي.

وفي حين لجأ من نجا من المقتلة إلى ميلة، أو حاولوا اللحاق بأراضي قبائلهم، وجه أبو عبدالله قواته فورًا إلى ناحية سطيف حيث كان النصر السريع حليفه. ثم واصل تحركه دون توقف، وهجم للمرة الثانية على مزانة، فتملكهم الرعب لما أحرزه الداعي من انتصارات، فغلبوا على أمرهم عاجلاً وأبدلوا بلا رحمة، إذا لم يقدر أي حصن على إنقاذهم وراء أسواره.

وغنم أبو عبدالله غنيمة لم يرها أبداً أي فرد من كتامة قبل ذلك. وقد دفع الأولياء المنتصرون أمامهم قطيعًا عظيمًا من الجمال والخيول والدواب الأخرى، وحملوا أسلحة نفيسة وحللاً وأنواع مختلفة من الأرزاق الثمينة افتكوها من العرب المقيمين في الحصون، وتبعهم رقيق كثير، فرجموا إلى تازروت حاملين معهم الرايات والطبول التي أدخلوها من المغلوبين. وكان الانتصار على المتحالفين تالمًا حاسمًا إلى حد أنه أدخل اضطرابًا كاملاً على نسبة القوات وعلى الوضع في بلاد كتامة. ونشأ عن هذا النصر قيام دولة حقيقية في تازروت استهدفت نشر سلطانها فورًا على بلاد كتامة بأكملها، واستكمال تنظيم الأمة الجديدة قبل المبادرة بهجمات أوسع نطاقًا.

دولة تازروت

الانضمامات والمغازي:

ولدى عودته إلى تازروت، أمر أبو عبدالله الداعي بتشييد قصر ليقيم فيه. ووزع بعض قطع الأرض القريبة منه على أنصاره الذين قاموا ببناء مساكن لهم أيضًا. وقد اتدى بشيخه ابن حوشب، فجعل من تازروت «دار هجرة»، كما قال القاضي النعمان⁽¹⁾، بمعنى

(1) الانتاح، مخطوط ص 112. أقام ابن حوشب دار للهجرة بعدد ياعة في اليمن. وأقيمت دور أخرى للهجرة من =

أنها نقطة للتجمع وعاصمة مؤقتة لمساندة الدعوة في المرحلة الجديدة التي شرعت في اجتيازها.

واستخدمت تازروت ملجأ لجميع أنصار الداعي الذين شعروا بالخطر داخل قبائلهم بالذات، نظراً إلى معتقداتهم. واستخدمت أيضاً قاعدة لحملات متعددة كان القصد منها إظهار قوة الأمة الجديدة وتوسيع رقعة نفوذها. وتوالت طلبات الأمان والانضمامات بفضل هذه السياسة، وتشّتت صفوف المتحالفين بسرعة.

وهكذا اعتنق أغلب ملوسة ولهيفة وإجانة ولطانة الدعوة، وتم نصف الأمر جبراً ونصفه الآخر لفائدة أو عن اقتناع. ولما رأى الرؤساء أن أقوامهم تخلوا عنهم، عجلوا بالعودة إلى ميله. وقد اختار خاصة هذا الحل، أبو تميم فحل بن نوح رئيس لطانة، وفرج بن حيران الذي تخلى منذئذ عن رئاسة إجماعة لأبي يوسف مكيون بن ضبارة، ومن المعلوم أنه كان من الأوائل المعتنقين للدعوة مع ابن أخيه أبي زكي تمام بن معارك.

وانفرد مسالمة بين كتامة باشتمالهم على عدد كبير من الإباضية⁽¹⁾، فبرهنوا عن اتحاد أكبر وقاوموا بصورة أعظم. والأصح أنهم انقسموا إلى فريقين. فاعتنق الفريق الأول الدعوة - وقد تركب من السنين - وكان رئيسه أبو موسى هارون بن يوسف، وواصل الفريق الثاني القتال، وقد تركب من الإباضية وكان قائده فتح بن يحيى. غير أن فتح بن يحيى سرعان ما هُزم ولجأ إلى ضواحي سطيف، وتركه أهله وتسلبوا الواحد تلو الآخر إلى الداعي. فرضخ وطلب الأمان فأجيب إلى ذلك. وكلف أبو عبدالله، أبا موسى هارون بن يوسف بمكاتبته في هذا الشأن وقبول دخوله الدعوة. فخشى أبو موسى أن يعرضه الدخيل الجديد - وقد كان فارساً مغواراً ومحارباً مقداماً - لدى الداعي ويرأس أهله، فينكّل به تنكيلاً. ففر فتح بن يحيى من جديد وعاد إلى القتال. ولجأ عند عَجِيْشَة، في ناحية سطيف، وقد قال القاضي النعمان⁽²⁾ إنها كانت قلعة عرفت باسمين، أَهْأَثُورُ وَمَشْنُوْالِكُ، ولا شك أنها كانت قصراً عتيقاً. فقدم أبو عبدالله بنفسه لإخضاعهم. وقوبلت جيوشه ببسل من الصخور - إذ كان كتامة يجهلون

= طرف دعاة الإسماعيلية بأهْأَثُورَ وعلَقَان مثلاً. فلم يأت أبو عبدالله بجديد. وكان تأسيس دار للهجرة جزءاً من التنظيم العام للدعوة الإسماعيلية. انظر في هذا الموضوع، المقرئ، الاعتناظ، ص 113.

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 114.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 115. لم تتمكن من تحديد موقع أية قلعة في ناحية سطيف، كان اسمها يذكر بالمواقع التي أوردها القاضي النعمان.

السهم⁽¹⁾ - ألقى بها من أعلى القلعة، ورغم ذلك انتهى بهم الأمر إلى اقتحامها عنوة. فأيد أغلب المدافعين عنها، بمن فيهم شقيق فتح بن يحيى الذي تمكن مرة أخرى من الهروب والحق بأمر إفريقية - روى ابن خلدون أنه إبراهيم الثاني وروى القاضي النعمان⁽²⁾ أنه أبو العباس عبدالله الثاني - وحرصه على التدخل.

وقد أمدنا هذا التوضيح الأخير بخبر زماني نفيس لا سيما وأن التواريخ المتعلقة بتقدم عمل الداعي في بلاد كتامة كانت نادرة إلى حد بعيد. ويسمح لنا ذلك بتاريخ قيام دولة تازروت والأحداث المرتبطة بها، تقريباً في نهاية حكم إبراهيم الثاني، أو على أقصى حد في بداية عهد عبدالله الثاني الذي تولى الحكم، كما أسلفنا، في 21 ربيع الأول 5/289 مارس 902.

وفي نهاية الأمر، لم يتج من آخر محاولة للمقاومة قام بها فتح بن يحيى إلا تحول المغلوبين الجدد إلى صف الداعي وهم عجيثة⁽³⁾. ويادر كتامة جميعهم بمبايعته. وقد نجت فقط الحصون والقبائل العائشة بقربها وتحت حمايتها من سلطته لحين. وقد «تركهم (أبو عبدالله) على حالهم مستورين، كما ترك رسول الله ﷺ وآله من كان بالمدينة من المنافقين»⁽⁴⁾.

وبالفعل فقد فرضت عليه القيام بمهمة مستعجلة. حيث كان من واجبه فض القضايا التي أثارها انتصاراته وتنظيم أراضيه. وتضخمت صفوف أنصاره بدعم عظيم من الأشخاص المنضمين إلى الدعوة، لأسباب مختلفة حللها تحليلاً واضحاً نسيباً القاضي النعمان⁽⁵⁾. ومن بين هذه الأسباب، كان الاعتناق الصادق المتبصر من الأمور النادرة. وقد انضم الناس إلى صفوف الداعي المظفر خشية منه أو لمنفعة ومصلحة أكثر منه لأمر

(1) انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 117.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 116، المعبر، ج 4، 69. أورد ابن خلدون غيراً، ومع أنه لمؤلف متأخر، فيبدو لنا قابلاً للتصديق أكثر من غيره. ويسمح بتاريخ الأحداث تاريخاً أحسن. وبالفعل، فبعد القضاء على آخر مواقع المقاومة لكتامة، خصص أبو عبدالله بعض الوقت، لا بد أنه طال بما يكفي، لتنظيم التراخي المفتوحة، قبل القيام بمغامرات أخرى. لكن الهجوم على ميلة وقع قطعاً قبل ذي القعدة 7/289 أكتوبر - 5 نوفمبر 902، كما سترى ذلك قريباً. ولذا، نرى أن قيام دولة تازروت، وكذلك الأحداث المرتبطة بها، لا بد أنها جلت بالأحرى في عهد إبراهيم الثاني أكثر مما هو في عهد ابنه وخلفه عبدالله الثاني.

(3) روى ابن خلدون، المعبر، ج 4، 69، أن فوز الداعي مكته كذلك من التحاق زاوية بصفه.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 120.

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 120 - 121.

آخر، مصحوبة بنوايا القضاء على عدو قديم، أو التشفي، أو الحصول على منصب رسمي في النظام الجديد. فوجب قبل التقدم أكثر في المغامرة، تكوين أمة قوية متحدة منظمة تنظيمًا كاملاً، من مجموعة غير مستقرة بعد ومختلطة ورهيفة. ولاستكمال بناء هذه الأمة وإعدادها للصدمة الأخيرة، لا بد من الإسمنت. الذي لم يكن طبعاً سوى رابط ديني أي مذهبي. ففي كل زمان لم يتم أبداً تحقيق أي أمر من غير مذهب. وقد كان أبو عبدالله يعلم ذلك بالفريضة فقرر التعجيل بتعليم المعتنقين الجدد للمذهب الإسماعيلي، بالسيف والدعوة، قبل أن يخوضوا معارك جديدة. ولم يكن أبو عبدالله يعلم قطعاً أنه استخدم طرق الحرب الثورية، لكنه عمل بوسائلها التي لم تكن جديدة بعقريه ونجاح كامل. قال القاضي النعمان: «فنظر إلى أصل ما بني عليه أمره، وقطبه الذي عليه مدار الدين، وما يوجبه الحق، وتنصلح به أمور الخلق فاعتمد عليه»⁽¹⁾.

فعزم على القيام بصهر مختلف العناصر المتضوية تحت رايته في بوتقة المذاهب التي دعا إليها. وحرص لهذا الغرض على تطبيق فعلي للأخلاق الإسلامية، والعمل كل العمل بالفرائض الدينية. وبذلك، دب في جيوشه الشعور بنوعيتهم، عملاً بصنف من الانضباط المعروف عند المرابطين والجنود، فحملهم على الطاعة المرغوب فيها عن طواعية، فسلست قيادتهم وزاد ثباتهم ونجاحتهم. وكان يقطاً في الحرص على احترام الشريعة، وعاقب كل زلة بالحبس المتفاوت طوفاً، أو الطرد، وحتى السيف. وفي هذه الصورة الأخيرة، حرص على أن ينفذ أقرب شخص للمحكوم عليه العقاب، وكان ذلك الأمر قطعاً لإثبات نفوذه أكثر وكذلك لتلافي المصاعب القبلية. ففوق في ضبط أنصاره ضبطاً كاملاً، وحصل على طاعة شرطية نوعاً ما. وقد أفاض القاضي النعمان في سرد حكايات كثيرة⁽²⁾، يصف فيها الأخلاق وكذلك السلم والأمن السائدين آنذاك في جبال كتامة. وكان انتماء هؤلاء إلى الأمة، أو إن شئت إلى الحزب الذي أسسه الداعي، انتماءً تضمن مطالب دائمة، فتجسد في كلمة كان ترددها يومياً يذكر بصورة دائمة كل فرد بواجباته تجاه غيره وتجاه الجميع، وهي كلمة «أخ». ولم تكن قطعاً كلمة جديدة، بل شوهت مثل لفظة «رفيق» تماماً. وتمثلت بعقريه أبي عبدالله فعلاً في كونه قد أعاد لها شحنة وصدى ثوريين. فمن أعلى السلم الاجتماعي إلى أسفله - وكانت توطئة للمساواة

(1) الافتتاح، مخطوط ص 121 - 122.

(2) المرجع السابق.

التي وعدت بها مملكة الله الجميع وسيؤسسها المهدي - لم يسم القوم بعضهم بعضاً إلا أخوة، بمن فيهم الداعي. وقد كشفت مذاهب أقرب عهداً سحر لغة من نفس النوع، وهذا دليل على دوام بعض التقنيات القائمة على نفسية العامة.

ولضمان تعليم طيب، والتمكن من تجنيد سريع عند الحاجة، قسّم بلاد كتامة إلى سبع - الملاحظ مرة أخرى دور هذا العدد في الفكر والنظام الإسماعيلي⁽¹⁾ - دوائر سياسية وعسكرية. وعين على رأس كل دائرة فافلاً عسكرياً سمي المقدم، ومدوناً سياسياً سمي الداعي. ومنحهما لقب شيخ دون اعتبار للسن. وخصص هو نفسه حصصاً يومية طويلة للتعليم المذهبي، وطلب من الدعاة بمختلف الدوائر الاقتداء به. فاستمر العمل بالاعداد السياسي الديني بكثير من العناية واليقظة. ولا حاجة إلى التأكيد على أهمية هذا العمل المتعمق الذي صاغ الأداة التي خولت الانتصار للدعوة.

ولم يكن أبو عبدالله الداعي ليقف في بحث الثورة في قلوب أنصاره وعقولهم، بمفعول عمله التنظيمي وتعليمه فقط، لو لم يتقدم هو نفسه في صورة تجسيد لا مراء فيه، ورمز أمين وصارم للأفكار التي دعا إليها. فمنذ اتصالاته الأولى بكتامة، أثار إعجابهم ودهشهم باستقامته الدينية والأخلاقية. وعمل طويلاً على التشدد في احترام العفة بينهم - والمرأة الوحيدة التي عاشها كانت الجارية التي افتكها من رئيس مزانة - وعاش دائماً عيشة زهد وفقر. فلم يأخذ أبداً أي شيء من الغنيمة. وبقيت كل الأموال المفتكة من الأعداء في قبضة الرؤساء السياسيين الدينين المعينين على رأس قبائل كتامة، وقد سلّمت كلها إلى المهدي فيما بعد. ومنذ بداية الانتصارات، وجه إلى المهدي بانتظام وفي حينه نصيبه من الغنيمة، بينما استمر الداعي على شظف العيش، فاضطرّ أحياناً إلى بيع أمتعه لقضاء مأربه.

وفي الجملة، كان أبو عبدالله الداعي يتحلّى بكلّ مظاهر الرئيس الثوري الحقيقي، كما هن للتأريخ أن يولد كثيراً من طرازه في جميع العصور. وعرف كيف يخلق حول شخصه وشخص المهدي أسطورة حقيقية تولد عنها الحماس والاندفاع. ولقد كثير من أنصاره سيرته عن اقتناع أو لغاية بعيدة، وكانت لهم مآثر من البطولة والشجاعة، أفاض القاضي النعمان القول في شأنها⁽²⁾. وهكذا، عرف كيف يصهر الأسلحة التي ستفتح له

(1) انظر في موضوع الإيقاع السباعي الذي كشفه الإسماعيليون في كل مستويات الكائن، هذا الفصل ص 16

- 17.

(2) الاقتراح، مخطوط ص 132 - 136.

بصورة بطيئة وثابتة أبواب إفريقية، في بوتقة دولة تازروت.

أسرار النصير:

ها نحن بلغنا هذه المرحلة من بحثنا، فمن المفيد أن نستنتج مما سبق بعضى الملاحظات. فقد لاحظ (1) Ivanov أن الداعي وُصف على وجه العموم في المؤلفات السنية في صورة بطل حقيقي لرواية بوليسية، يصحب القبض عليه، فقد كان حاضراً في كل موقف، كثير الحيل عديم النزاهة، وكان في الجملة يملك عبقرية حقيقية لفعل الشر، فاستغلها لهدم النظام القائم، بسبب خداعه، وقد بلبل العقول وبث الشحنة في المجتمع. تلك هي الصورة وذلك هو التأويل اللذين قدّمهما بخصوص إفريقية، أحد كبار كتاب الفرق عند السنة، هو عبدالقادر البغدادي (توفي سنة 429 / 1037 - 1038). وقد التبس عليه الأمر في كتابه «الفرق»، فخلط بين أبي عبدالله الداعي وشيخه المهدي عبيدالله بن الحسن، فقال «إن الباطنية خرج منهم عبيدالله بن الحسن بناحية القيروان، وخدع قومًا من كتامة وقومًا من المصاملة وشرذمة من أغنام بربر بحيل ونيرنجات، أظهرها لهم كروية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار. وظن الأغمار أنها معجزة له، فتبعوه» (2). فغطت صورة الداعي المحتال الذي غرر بالأغبياء، تغطية تامة قضية تنظيم الدعوة الإسماعيلية. ولم تقدر فضلاً عن ذلك إلا على أن تجعل من انتصاره أمراً غير مفهوم. غير أن عمل أبي عبدالله الداعي الذي قمنا بتحليله قد قدم لنا صورة أخرى ربما أقل إبداعية، لكن لا مراء في كونها أكثر مطابقة للواقع. فقد انتصر أبو عبدالله بعد كفاح طويل لم يقل عن تسع سنوات، لا بفضل الحيل أو بصنع المعجزات، بل بفضل خصاله ووفائه الصادق للقضية وإيمانه وجهده وعناده. إنه كان رجلاً عبقرياً قطعاً، لكن عبقريته ليست شريرة. بل حري بنا القول إنه دعا إلى الاستقامة في الأخلاق، وعلم أخلاقاً جوهرها الزهد، طبقت تكوينه ومثله الصوفية. وقد أقتن بحياته المثالية وقوة إيمانه البليغة كذلك أكثر مما أقتن بالدعوة والعناية بالتعليم المذهبي. وعمل عملاً متممًا

(1) انظر (2-1) The Organisation of the Fatimid propaganda, dans J.B.R.A.S., 1939, pp. 1-2). وقد استمر البحث حتى صفحة 35.

(2) البغدادي، الفرق، ص 273. وقد روى هذا المؤلف قبل بضع صفحات (ص 270) أن الفرامطة في البحرين جعلوا اللواط إجبارياً، وقرروا الحكم بالموت على الصبي الذي يرفضها! ووصف أبو عبدالله الداعي في «الكامل» لابن الأثير ج 6، 127، بأنه أيضاً دجال.

حقاً لتشكيل حزب مسير تسييراً كاملاً، ومزود بمذهب بسيط بلا ريب، لكنه لُقن للجميع بعتاية، وبشلة عند الحاجة⁽¹⁾.

كان المذهب الملحق فعلاً - خلافاً لما كان يتظر، وما سيجري ربما لو أن الدعوة تطورت في بيئة أخرى - بلا تعقيد. ولم يتفصل عن صيغ السنة، أي عن الأشكال المعهودة في الإسلام بإفريقية، إلا بما يكفي لإضفاء وحدة معينة خاصة بالأمة الجديدة وبعض الشعارات المميزة تمييزاً كافياً. والثابت أن هذا التعليم بدأ في شكلي سري تدريبي نسبياً. ذلك أنه وجب العمل قليلاً بوسائل الدعوة ومبادئها العامة. ولم يقدر من ناحية أخرى أيّ داع يدعو للفتنة خاصة، أن يهمل في البداية على الأقل، اتخاذ بعض الاحتياطات الأولية. وقد تأكدنا من عدم وجود أقل أثر لباطنية حقيقية، ولا أية مغالاة كذلك، ولا أية إباحية أبداً خلال تحريقاتنا. وتتفق ملاحظتنا في هذا الباب مع ملاحظات Ivanov المطلع جيداً على مذهب الإسماعيلية حيث قال: «يبدو الآن أن الموضوع اتضح بفضل الاطلاع على المؤلفات الأصلية للمذهب الإسماعيلي الذي كان في بدايته أو كاد يكون دين الجماهير المريضة في شكلي معهود في الإسلام، لا بصفته ديانة عدد صغير من المتصوفين والمختصين في الجدل الباطني، وذلك فقط بإدخال بعض المعتقدات الإضافية المتعلقة بنظرية الإمامة، وبعض أفكار الشيعة والإسماعيلية البحت الأخرى»⁽²⁾.

لقد تركّز تعليم أبي عبدالله الداعي في جوهره - فضلاً عن بعض التغييرات في العبادات، مثل عدم العمل بصلوة التراويح، والتحويلات الطارئة على عبارات الآذان - على مذهب الشريعة العلوية وموقف المؤمنين من الصحابة. وقد روى أبو العرب⁽³⁾ بالتفصيل مناظراته مع أبي عثمان سعيد بن محمد الحداد، ويمكن أن نكوّن بفضلها فكرة دقيقة للمذاهب التي علمها ودافع عنها. ومهما كانت معتقداته الباطنية وميوله الشخصية، فلم يحمل اتباعه أبداً على ركوب محيط متناه لا يعرف مذهاه في التأويل، ولندكر أن التأويل لم يكن ملكاً للإسماعيلية فقط. فلم يكن خيال بعض الصوفية الذين لم يرفضهم

(1) لقد غصص القاضي التعمان في كتاب الهمّة في اتباع الأئمة، ص 136 - 140، فصلاً بحث فيه سيرة الداعي وواجباته. وعند مطالعة هذا الفصل، نشعر أن أبا عبدالله الداعي هو المثال الذي كان يمثل به. وقد مات أبو عبدالله الداعي مقتولاً قطعاً مع أخيه، بأمر من المهدي. لكن محاولة تدنيس ذكره لم تقع فيما نعلم. وقد اعتنى بالتعامل على أخيه، إذ اعتبر أنه كان مدير السوء لدى الداعي، وذلك لحماية هذا الأخير. وهذا الأمر يفسر المكانة الهامة التي احتلها الداعي في مذهب الإسماعيلية.

(2) (Ismailis and Qarmatians, dans J.B.B.R.A.S., 1940, p. 45) W. IVANOV

(3) الطبقات، ص 192 - 212.

مذهب السنة، أقل خصوصية. ودون أن يضحى أبو عبدالله الداعي بالجوهر، فقد عرف جيداً كيف يتكيف مع البيئة، ويسكت عن بعض التصورات النظرية أو الشروح المبهمة المتنوعة⁽¹⁾، وقد صعب على مجتمع البربر خاصة ومجتمع إفريقية بصورة عامة استيعابها.

ولذلك هل يجب اعتبار نصيب المذاهب قليل الشأن في نظام الدعوة ونجاحها، فلا نعتبرها إلا كمشروع سياسي صرف، فنكون في رأينا قد ارتكبنا خطأ فادحاً وغلطاً تاريخياً سيئاً. ولنذكر أن قضايا الإمام والصحابة احتلت مكاناً مركزياً في كل العقائد. وقد دار الحماس والقتال لفائدة الإمامة، كرمز في نفس الوقت لاستقامة العقيدة والحكم العادل المتقدم، كما أن الناس تحمسوا وقاتلوا في عصور حديثة العهد لنصرة مبادئ مذهبية أخرى ندرکہا ونأنس بها أكثر. وكان الإمام في نفس الوقت وعداً بالسلام والخلاص. وفي الجملة كانت كتابة بمثابة الخراسانيين بالنسبة إلى الفاطميين، دعاهم داع له عبقرية أبي مسلم ذاتها، لمساندة قضية الإمام الذي اختاره الله من ذرية الرسول - لا من أهل بيته كما قيل بصورة مبهمه⁽²⁾ - فتتم في النهاية النجاة في الآخرة من ناحية، والوعد بعالم أحسن في الحين، يكونون بمثابة الدعامات له وبالتالي المتفعين الأوائل منه من ناحية أخرى.

وهذا يعني أنه لا سبيل إلى التقليل من نصيب المذهبية في نجاح الحركة، ولا ينبغي كذلك أن نجعل منها المحرك الوحيد للثورة. فقد استُخدم المذهب كخميير

(1) قال W. IVANOV (Ismailis and Qarmatians), J.B.R.R.A.S., 45 - 46، في هذا الصدد:

«Every author strains his fantasy to explain this or that question in a novel way, making use of the same old philosophical and mystical speculations. The uncharted sea of the ta'wil, or allegorical interpretation of religion, gives full freedom to every one to sail any way he likes. In all these allegories, explanations and interpretations suggested there is agreement only in very few of the most fundamental points. It is therefore impossible to compile a dictionary, a sort of a cipher code of such esoteric meanings, just as it is impossible to prepare a similar dictionary of mystical allegories used by different authors in sufi poetry».

(2) أوضح أبو عبدالله الداعي في رده على إبراهيم الثاني، أنه كان يدعو باسم «الإمام المهدي من ذرية رسول الله» (الافتتاح، مخطوط ص 62). ومن المعلوم أن الفتنة التي أطاحت بالأمويين قامت باسم الإمام المختار من أهل البيت الذي مكن أن يكون طبعاً من ذرية أحد أعمام الرسول أو أن يكون عباسياً. وانظر بخصوص هذه المسألة، Points de vue sur la «Révolution abbasside», dans la Rev. Historique, n° 468, Cl. CAHEN (octobre - décembre 1963, pp. 295 - 338).

ضروري ناجع. لكن هذا الخمير لم يكن كافياً قطعاً، لو أن شروطاً أخرى - سيامية واقتصادية وعنصرية واجتماعية معاً - لم تتحقق من ناحية أخرى، وهي الشروط التي ألمحنا عليها بما يكفي، فلن نعود إلى ذلك. وقد اتفقت ملاحظتنا مرة أخرى مع ملاحظات Ivanov، الذي لاحظ بحق أن «الدعاة ليسوا هم الذين رشوا الجماهير، بل إن الجماهير هي التي ترقبت مجيء الداعي، بفضل تنسيق الجهود وجمع الفرق المنعزلة، لتتوحد في نفس الاتجاه أفكار كانت كثيرة الانتشار»⁽¹⁾.

وقد كان أبو عبدالله الداعي بالضبط الرجل الذي جاء في الابان. وهو الرجل الذي عرف، بفضل ما تحلى به من صبر وعبقريّة، كيف يصنع بنار الله المقدسة للدعوة، وانطلاقاً من الحرمان ومطامح الجسيمات الكتامية، سلاحاً مخيفاً ستقدر قريباً نجاعته حقّ قدرها.

(1) The Organization of the Fatimid propaganda, J.B.B.R.A.S., 1939, p. 3

ثالثاً: انتصار الشيعة (289 - 902/296 - 909)

لم يطرأ على طريقة الحرب الهدامة أو الثورية تغيير هام منذ القرون الوسطى إلى يومنا هذا. فلا تتم الهجمات الخاطفة دفعةً واحدة في الحرب الثورية، ولا يقرر مصير مملكة في معركة أو معركتين مدهشتين حاسمتين. فالحرب الثورية حرب تأكل أولاً وبالذات. وهي تسير على مراحل. ويتلو شكل معين من حرب العصابات مقرها الجبل، تجمع الأهل نفسانيًا، ثم يأتي إعداد وحدات قوية تخوض معارك يتزايد نطاقها اتساعًا. ويبدأ أخيراً الهجوم العام. ذلك هو السبيل الذي اتبعه الداعي أبو عبدالله. فكانت الطريق طويلة، لكنها كانت ثابتة. وقد أملى هذا الاختيار على الداعي الحيلة وكذلك ضرورة تشكيل تدريجي - بفضل الانضمامات المتوالية والسنوات المقضاة في مدرسة المقاومة الجيدة الصلبة - لجيش عتيق، تدرب وتجهز بما يكفي لمواجهة العدو أخيراً في البرّ وقد امتلك منذ البداية تفوقاً تمثل في تنظيم عسكري قديم وموارد مالية ومادية وفيرة، ويقاقله بصورة تقليدية فاصلة. فأكبر أبو عبدالله الداعي من الالتواءات والمراوغات والانتناوات، وقضى قرابة سبع سنوات لقطع الطريق الفاصلة بين إكجان ورقادة. وسنقتفي خطواته.

سقوط ميعة: 902/289 :

لقد كانت ميعة الرمز بالذات للحضور العربي في قلب بلاد كتامة، وكانت على مسافة قصيرة من إكجان وتازروت. وشارك صاحب ميعة في جميع الدسائس منذ البداية، وقد استهدفت أبا عبدالله الداعي. فكانت ميعة لذلك أول عائق يجب الإطاحة به طبعاً،

لتحطيم دائرة الحصون التي ضيقت لمدة طويلة الخناق على كتامة. وقد كان موسى بن العباس الذي سبق أن تحدثنا عنه. وكان قائدًا للقلمة منذ سنة 9/276؛ الأقل، أي مد كان يعقوبي يؤلف «كتاب البلدان» الذي جاء فيه ما يلي: «ومدينا جليلية يقال لها ميلة عامرة محصنة، لم يلبها وال قط. ولها حصن دون حصن، ف من بني سليم، يقال له موسى بن العباس بن عبد الصمد من قبل ابن الأغلب» تحدثت يعقوبي قطعًا عن حصون بنيت أو رمت من طرف الأمبراطور يست سنة 540، ولم تنقرض تمامًا إلى يومنا هذا⁽²⁾. وهكذا، نجد مرة أخرى الإرد خلفته العصور القديمة في قلب مصير الأغالية بالذات.

وقد مر بنا أن أبا عبدالله الداعي قرر التمهّل. فلماذا أنهى العمل بهذه الم بضعة أشهر وهجم على ميلة وفتحها؟ فهل اعتبر أن إعادة التنظيم السياسي وال التي كان ينبغي أن يقوم بها، تقدمت تقدمًا كافيًا يسمح له بالضرب من جديد؟ والاستفادة من فرصة سانحة أو بالأحرى هل دفعه الاهتمام بالقضاء على مناو. الخطر؟ لا ريب أن كل هذه الأسباب مجتمعة دفعت به إلى اتخاذ هذا القرار، متفوّرة.

وقد كفت بضعة أشهر قطعًا بفضل الحمى الثورية، أبا عبدالله للسيطرة ع سيطرة حازمة. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن لعملية أخرى باهرة. إلا أن تعزّز المكتسبة على هذا الصعيد وتدعمها. وخلافاً لذلك، يمكن أن يلحق الضرر بهذه ا وربما يقضي عليها، لو أن الأمير قام بهجوم قوي، وعزم أخيراً على ردّ الفعل وا إمكانيات التدخل التي هيأها له، في قلب بلاد كتامة بالذات، أعداء الداعي من

(1) يعقوبي البلدان، ص 214.

(2) قال DIEHL، استناداً إلى بحث St. Gsell، حول ميلة إن «حوزة المدينة العربية ليست فعلاً سورة البيزنطية المرممة». وبعد أن ذكر الجزئيات المعمارية، أضاف قوله: «كانت مدينة ميلة تحتل مو. هاماً...». وقد شهد قول Procopius لم ينشر، أن هذا الحصن كان بناءً رسمياً للسلطة الملكية وأنه عهد يوستينيانوس». وانظر أيضاً (La Province Romaine d'Afrique, II, 406 - 409) و (e) 604 - 603. (Byzantine, pp.

ومن بين المؤلفين العرب، لم يبق المقتضى في «أحسن التقاسيم»، ص 6 - 7، إلا بتعريف ميلة وأشار إليكري في «المسالك»، ص 64، الترجمة ص 132 - 133، أن ميلة خربت في عهد بني زيري هذا الخراب الذي أشار إليه البكري، فانظر H.R. IDRISS (Berbérie, ج 1، ص 76 - 77). وقد الهلم سنة 988/377 وعاد الرخاء إلى ميلة منذ ذلك التاريخ. فقد وصفها الإدريسي في «الزعم»، 67 - مدينة غنية مزدهرة.

والبربر، فهم لم يلقوا السلاح بعد، وقد تجمعوا فعلاً في ميلة التي صارت لذلك خطراً جدياً على دولة تازروت الفتية. وكان هذا الخطر جدياً لا سيما وأن عبدالله الثاني قد استعد للتدخل، ولم يكن الداعي يجهل ذلك، وله كل الحظوظ ليجد في ميلة قاعدة عمليات لا تقدر بثمن ونقطة ارتكاز قوية، والمحمّل أنها صارت أخيراً مستعدة لقبول جيوشه نظراً إلى استفحال الخطر. وقد مر بنا أن فتح بن يحيى المسالتي خرج يطلب منه التدخل. فاستقبل أحسن استقبال ونقل إلى الأمير أخباراً استمدتها من مصدر موثوق به عن الداعي وعن تقدير قواته، وربما قلل من عددها لتشجيعه على التدخل تدخلاً سريعاً. وروى القاضي النعمان أنه لما لاحظ له عبدالله الثاني أن الداعي هزم كل الجيوش المحلية التي قاتلته، أجابه فتح: «ليس أمرنا من أمرك شيئاً: نحن نقاتل بلا رأس، ولا كثرة عدة، ونقاتل من يعرفنا من أهل البلد. ولو قد جاء عسكر من قبلك، لكانت له هيبة في صدور الناس ويكون لهم يومئذ رأس، وأتانا بالعدة التي ليست عندنا، وبالرجال الذين لم يمارسهم أهل البلد، ويقاتلونهم بقتال لا يعرفونه من النشاب والقنا، وغير ذلك. ولعسكر السلطان هيبة. ولو دخل بلاد كتامة لانصرف إليه أكثر من صار إلى أبي عبدالله⁽¹⁾. وسواء دار هذا الحديث حرفياً ووجه هذا الكلام للأمير أم لا، فلا يهم. والذي لا شك فيه أنها أقوال تلخص الآراء الجوهرية لأصحاب الحجج المناصرة للتدخل في بلاط تونس وقد حرضهم على ذلك اللاجئون من كتامة. ولا بد أنه وُجد تيار مسالم متركب من جميع أولئك الذي كانوا حذرين ونصحوا بالترثيث وترقب الأحداث⁽²⁾. وكان لأبي عبدالله مصلحة جيدة للتجسس، فهل أخبر بأن الغلبة ستكون لمؤيدي التدخل؟ لم يكن ذلك أمراً غير محتمل بالمرة.

(1) القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط ص 116 - 117.

(2) يفهم من خلال نص «الانتصاح» للقاضي النعمان، وجود هذا التيار السلمي المترثيث. قال: «وكان أبوه إبراهيم بن أحمد قد أسر إليه أمر أبي عبدالله ونهاه عن محاربه، وقال له: كن من أمره على وقاء، فإن رأيت أنه قصد إليك فخلّ من بين يديه، والحق بي إلى بلد الروم، فليس لك به طاقة، وهو صاحب قطع دولتنا. فاعتد أبو العباس على ذلك. ورد الغصب والقطائع، وازم الخمول والتراحم فعمل منتظر لما كان عهد إليه أبوه وتقدم له فيه. فلما جاءه فتح بن يحيى بما جاء أصحى إليه، ومال نحوه «الانتصاح، مخطوط ص 117 - 118». وبدأ عبدالله الثاني بذلك يتخذ موقفاً مترثيثاً، ولربما فعل ذلك عملاً بنصيحة أبيه. والثابت أن هذا الموقف قام على تيار واسع ساد خاصته. وعملاً برأي أغلب الجنود لا سيما منهم الذين استنكفوا من القيام بعمل سابق لأوانه كما يحتمل - وكان المأمول إلى حدّ ذلك التاريخ إيجاد حل محلي تجنباً لخوض مغامرة تقوم بها الإمارة - ولم تكن مصاعبه غائبة على أحد. فمن الطبعي أن يؤوّل القاضي النعمان هذا الموقف ويقدمه لنا على ضوءه المال حسب مذهب الإسماعيلية.

ووصلته أخبار أخرى في الأثناء، أو بالأحرى عروض محددة وردت من ميله. ولم تكن هذه القلعة فقط إقطاعاً لبني سليم⁽¹⁾ الذين كانوا بطناً من قيس، وقد انتمى إلى قيس موسى بن عباس قائد القلعة. وعاش بها أيضاً بطن هام من ربيعة أصيل سنسجار⁽²⁾، وعرفوا بالسناجرة بسبب هذا الأصل. وكان رئيسهم الحسن بن أحمد بن علي بن كليب المعروف بابن أبي خنزير. والثابت أن بني سليم والسناجرة لم يكونوا يعيشون في وقام. ولا بد أن التنافس الطبيعي لرئيسيهما على السلطة تغذى فضلاً عن ذلك بالزاد القديم من الأحقاد القبلية العنيدة⁽³⁾. وقد استفاد الداعي مرة أخرى من هذا التطاحن فاعتنق ابن أبي خنزير الدعوة، وقد ساوى ذلك عرضاً للمخدمات، فلن ينسى أبو عبدالله مكافأته عليها بسخاء فيما بعد، فيؤليه على القيروان⁽⁴⁾.

فكان لأبي عبدالله الداعي أكثر من سبب للتعجيل بسير الأحداث. فهجم وحاول موسى بن عباس الخروج على رأس جيوشه ذاتها وجموع كتامة اللاجئين عنده، ومنهم فعل بن نوح رئيس لطانة وفرج بن حيران قائد إجانة، فهزم وقتل فحل بن نوح، وفتح أصدقاء الداعي ما جاور القلعة التي لجأ إليها الفارون. وأمكن اقتحام الحصن أيضاً، بفضل ما قدمه ابن أبي خنزير⁽⁵⁾ من مساعدة، ولما أحس موسى بن عباس بالهزيمة،

(1) ورد ذكر وجود بني سليم بإفريقية قبل الفزوة الهلالية بكثير، وقد كانوا إحدى موجاتها المهلكة. انظر *Berberie*, H.R. IDRIE, ج 1، 206، 208، 210، 249، 261؛ وانظر الفلقشندي بشأن موضع بني سليم في نظام الأنساب العربي، النهاية، 294-295.

(2) انظر أسماء ص 231، بخصوص ربيعة وقد حشد M. PLESSHER، في *E.I.*، مادة سنسجار، موقعها قريباً جداً من شرق الدرجة 42 في العرض و 36 درجة و 22 دقيقة شمال دوائر الطول، على منحدر خصب. ويسكنها اليوم الكرد البيزلية.

(3) انظر بخصوص هذه الأحقاد القبلية ص 226 وما بعدها.

(4) ولي أبو عبدالله فعلاً، حال دخوله القيروان، الحسن بن أحمد بن أبي خنزير. وكلاً أخاه خلف بن أحمد الذي قام قطعاً بعد أيضاً في تسليم ميله، فولاه القصر القديم. وقد ذكر أن الحسن بن أحمد بن أبي خنزير استولى مع شريك آخر من كتامة على أموال أبي سعيد الوكيل الذي كان محدثاً بالقيروان، بعد موته. ثم نجد نفس الشخص على رأس مقلية التي طرد منها، بسبب جشعه قطعاً، سنة 912/300 - 913، من طرف الأهالي الذين ولوا عليهم ابن قرقب، ثم ولي على الأسطول، قتلته آخر الأمر ابن قرقب سنة 913/301 - 914. انظر القاضي النعمان، الافتتاح، ص 136 - 140؛ وابن علقري، البيان، ج 1، 151، 168، 171؛ وأبو العريب، الطبقات، ص 174 - 175، 216؛ وحياض، المدارك، ترجمة رقم 144.

(5) لم يتحدث القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 137 - 140) طبعاً عن الخيانة، وذلك ليحتمل قطعاً ذكرى الحسن بن أحمد بن أبي خنزير وأهله الذين مدحهم، ذاكراً فقط أنه اعتنق الدعوة وأن موسى بن عباس علم بذلك، فخاطبه عندما اتحمت القلعة، وسأله طلب الأمان. لكن لم يكن لابن الأثير (الكامل، ج 6، 128) وابن خلدون (العبر، ج 4، 69) نفس الأسباب التي كانت للقاضي النعمان لإخطاء الحقيقة بين التلميح، فتحدثا

رضي بالاستعانة به لطلب الأمان الذي شمل الجميع بشرط أن لا يقع أي عمل عدائي. إلا أن أبا إبراهيم ابن موسى بن عباس ابن صاحب ميلة، تمكن من الفرار ليلاً مع فريق من الأصدقاء واللاحق بأمر إفريقية. ولم يوف الغالبون إلا بنصف ما وعدوا به. وهكذا يادروا يقتل فرج بن حيران بإيعاز من أبي زكي، كما قال القاضي النعمان، وقد خشي أبو زكي أن يتم لفرج استعادة المكانة الأولى بين إجاعة بدله، لقوة شخصيته. فتواصلت تصفية الحسابات الشخصية في ظل الدعوة المظفرة.

ولم يتم النصر هذه المرة على قبيلة ما أو على عصابة من البربر. فقد استسلم أحد حصون إمارة الأغالية للمرة الأولى، وعوض السيد العربي، بربري هو أبو يوسف مكيون بن ضبارة عم أبي زكي. وقد كانت الإمانة مباشرة هذه المرة، فلا يمكن أن تبقى بلا رد فعل. فتحرك الجيش الأغالي إلى جبال كتامة في ذي القعدة 289 (7 أكتوبر - 5 نوفمبر 902). فلا بد أن يكون سقوط ميلة قد تمّ في شوال من نفس السنة (8 سبتمبر - 6 أكتوبر)⁽¹⁾.

الحملة الأولى والحملة الثانية

لأبي عبدالله الأحول (289 - 902/290 - 903):

تسلل أبو إبراهيم بن موسى بن عباس ليلة سقوط ميلة، والتحق بالأمير وذهب إلى تونس لدعم صف المهاجرين من بلاد كتامة المتحمسين طبعاً للأخذ بالثار، وضم صوته إلى صوت فتح بن يحيى المسالتي وطلب من السلطة المركزية أن ترد ردّاً سريعاً. وكان لسقوط ميلة فضلاً عن ذلك وقع نفساني عميق. فتقرر توجيه حملة⁽²⁾.

وقرر أبو العباس عبدالله الثاني الحشد وهو التجنيد الاستثنائي زمن الحرب، وفتح خزائنه ليشجع على التجنيد. وقد كان يملك جنوداً نظاميين قليلين، لأن أهم القوات

¹ = عن الخيانة بوضوح.

(1) Fournel (Berbers)، ج 2، 59 فضل تأريخ ذلك حوالي رجب (1 جوان - 10 جويلية).

(2) المصدر الرئيسي هو القاضي النعمان، الانتاح، مخطوط، ص 116 - 117 و 139 - 155. و «الانتاح» المؤيد طبعاً للفاطمين، لم يشوئ الأحداث بل عرضها لصالح الداعي. فيبني التنبيه إلى ذلك وإجراء التحريات التي تتيحها مصادر أخرى كانت لا محالة أقل تفصيلاً. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 103 و 128؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 133؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 69 - 70؛ والمقرئ، الامتاع، 79 - 80؛ وكتاب المعبر، مخطوط، في سنة 290.

الأغلبية خاضت آنذاك القتال قرب كستة بقلورية، بقيادة إبراهيم الثاني. وأشرف على الجنود الجدد أحسن المقاتلين المحتمكين الموجودين، وكلف بالجيش المؤلف على تلك الصورة، عسكري محنك هو أبو عبدالله الأحول الذي كان من أبناء الأمير. وجمع الجيش اثني عشر ألفاً من الخيالة والمشاة، وجهازاً بعتادٍ كامل. فلم يقتر في السلاح ولا في التبرع بالمال. وقد اشتملت طبعاً صفوفه على جميع المهاجرين وجميع اللاجئين في بلاد كتامة، وقد وضعوا تحت قيادة البربري فتح بن يحيى المسالتي، ألد أعداء الداعي ومن رؤساء عصابة قبائل كتامة التي قاتلت الداعي بلا جدوى، وأبي إبراهيم بن موسى بن عباس ابن صاحب ميلة. وكان الاثنان محل كل أنواع الحفاوة والتبجيل.

ولما علم أبو عبدالله الداعي بهذه الإعدادات، وضع تحت الحراسة أحد رهائه موسى بن عباس، وتأهب من ناحيته للحرب. وقد غادر الجيش الأغلي تونس في ذي القعدة 289/7 أكتوبر - 5 نوفمبر 902. ولم ينفك يدعم صفوفه في الطريق. وقد لاقى عدة رؤساء قبائل فكانوا محل مختلف أنواع التقدير والتشريف. وقد شعروا بهذا التشريف خاصة وأنهم تعودوا عليه منذ أقدم العصور في مثل هذه الظروف. فخلع عليهم أبو عبدالله الأحول خلعاً وأهداهم هدايا فاخرة. وأهدت روما وبيزنطة في مثل هذه الظروف الصولجانات والتيجان والأردية البيضاء ذات الأباذيم الذهبية، وشعارات أخرى للسلطة⁽¹⁾. فاستمر العمل بنفس السياسة. ومقابل ذلك تمكن أبو عبدالله الأحول من حشد جنود جدد يسر، خاصة وأنه «بذل العطاء» وقد وقع تحديد المكافآت المسلمة عند التجنيد لتكون مقنعة جداً. وروى القاضي النعمان أن الجيش الذي خرج من تونس تضاعف. ولما بلغ سطيف، كان يعد اثني عشر ألف رجل⁽²⁾. واتصل هناك بجيوش بني عسلوجة وبني تميم⁽³⁾ المستقرين على التوالي في سطيف وبلزمة، واتصل كذلك بحلفائهم من كتامة غير المنجذبين للدعوة، وقد أقاموا بالبلاد التابعة للقلعتين.

(1) انظر (Histoires de l'Afrique du Nord) Ch. A. JULIEN، ج 1، ص 263.

(2) الانتاح، مخطوط ص 144. ذكر ابن الأثير (الكامل، ج 6، ص 128) - الذي رأى أن أبا عبدالله الأحول وجهه إبراهيم الثاني - وقد أمده الأمير نفسه بـ 12 000 رجل، فتضاعف بذلك جموع الجيش الأول الذي عد في البداية 12 000 جندي. واعتمد المقرئ (الانتاح، ص 79 - 80) ابن الأثير، وتحدث أيضاً عن بحثين متواليتين بـ 12 000 رجل. ولا شك أنها التماسات متعلقة حتى بالأمير الذي وجه الحملة. ولم يذكر ابن خلدون شيئاً في هذه القطة، ولم يخصص ابن خلدون لكل هذه الأحداث إلا سطراً ونصفاً (اليان، ج 1، ص 133).

(3) صاحب سطيف علي بن حصن بن عسلوجة، وصاحب بلزمة حي بن تميم. انظر هذا الفصل ص 665 - 667.

وتكون الجيش على ذلك النحو بأعداده العظيمة، وبدأ القتال فوراً. قال ابن خلدون⁽¹⁾: «فلدوخ كنامة». وقتل خلقاً كثيراً في الغارة الأولى من اتباع الدعوة، ونهب أموالهم وسبي نساءهم وأطفالهم. وهكذا بدأ الأخذ بالثأر حسن الطالع، ممّا أدخل سروراً كبيراً بلا شك على المهاجرين واللاجئين الذين ما تلففوا قطعاً في التقتيل. وسر أبو عبدالله الأحول بهذه النتائج الأولى، فنزل بحصن باغاية قبل أن يبادر بالهجوم على الداعي. وقد أراد بلا شك الاطمئنان على الأموال المجموعة وخاصة ترك جيوشه تستريح، وإعادة تنظيمها استعداداً للمواجهة الحقيقية.

ولم تذكر المصادر متى عاد إلى الهجوم. لكن اتضح أن الأمر تم في الشتاء. فيمكن تأريخ هذه الحملة تقريباً في محرم - صفر 290 ديسمبر 902 - يناير 903. وقد ألح القاضي النعمان خاصة على الاحتياطات المتناهية المتخذة. فقسم الجيش إلى وحدات قتالية (أكداس)، وغادر القلعة على أهبة للقتال. وتقدم مستعداً دائماً لخوض المعركة. وقد وجد في كل محلة مخيماً محمياً أعدته له فرق مختصة وزعت المهام عليها وضبطت ضبطاً دقيقاً. وكانت هذه المخيمات محروسة بالليل من طرف فرق من المشاة في الداخل، وكوكبات من الخيالة في الخارج. ومن البديهي تماماً أن الجيش لم يشعر بالأمن. وقد كانت الجبال المحدقة التي قرر قائد الجيش دون احتياط كبير - لماذا؟ لكي لا يترك الوقت لكتامة ليفيقوا من دوختهم؟ - أن يخوض به في الشتاء القتال، عامرة بالأعداء المتخفين والخطرين خاصة وأنهم حرموا من نساءهم وأطفالهم. وتم أخيراً اللقاء على أرض ملوسة⁽²⁾. وكانت هذه القبيلة قد دخلت في الدعوة. وبعد قتال مرير، تخلى أبو عبدالله الداعي آخر النهار عن المعركة ورجع أدراجة. فهزم من الغد لما وقع للحاق به. ثم تساقطت الثلوج كثيراً، فاستحالت كل ملاحقة. فاغتنم أبو عبدالله الداعي الفرصة ورجع إلى تازرورت ثم اعتبرت تازرورت غير آمنة، فأخليت وترك. وحمل اتباع الداعي كل أموالهم، فتحصنوا بإكجان التي انطلقت منها أول شرارة للدعوة، قبل عشر سنوات خلت.

ثم مكن ذوبان الثلوج أبا عبدالله الأحول من مواصلة القتال. فوجد تازرورت خالية وأمر بحرقها. وقد سبق أن هدم القصر الذي بناه فيها الداعي. ثم اتجه الجيش إلى

(1) العبر، ج 4، 69.

(2) جاء في «الكناسة»، ج 6، 103، لابن الأثير، كَمْوُة. هذا خطأ ثابت لناسخ أو تصحيف.

ميلة⁽¹⁾، فوجد بها خالية كذلك، فنصب خارجها معسكره، وتربط الأمر بالهجوم على إكجان. وقد كان الوضع على ذلك النحو، لما جددت هزيمة كانت أبعادها محدودة أول الأمر، ثم تسببت سريعاً في الاندحار فأجبرت أبا عبدالله الأحول على إجلاء البلاد.

أمر أبو عبدالله الداعي بقتل موسى بن عباس الذي أسره عند اقتراب جيوش الأغالية، وهو السيد المزاح عن ميلة، وقد اتهم بتوجيه ابنه للأمير طلباً للنجدة، فتسبب بذلك في كل المصائب النازلة على كتامة. وتم تنفيذ القتل بإكجان كجارمة⁽²⁾، في بلاد لطانة، وألقي بالجثة بمعمورة في هذه القرية. فطلب أبو إبراهيم بن موسى بن عباس من أبي عبدالله الأحول الأذن له بالذهاب لاسترجاع جثة والده. فخرج على رأس كتيبة عتيدة من الخيالة، فوجد البلدة خالية من سكانها. لكنه وجد سرية من خيالة إكجان كجارمة تراقب حمولات من الحبوب. والمؤكد أنهم أكملوا إفراغ ما احتوته مطموراتهم واستعدوا لنقلها للداعي الذي تاهب للحصار. فبدأ القتال فوراً، وقتل أبو إبراهيم بن موسى بن عباس منذ أول التحام. ووجهت طلبات النجدة من الجانبين، وتقاطرت الإمدادات. وفي الليل تقهقرت الجيوش الأغالية فلاحقها العدو باليوف، حتى حدود مخيمها. وقد كانت نكسة صفرى في الجملة، فأدى ذلك إلى أن الجنود «ماجوا». وفي منتصف الليل، اندلعت انتفاضة في المعسكر.

واقتمحت عناصر مختلفة متنافرة غير منسجمة في الجيش منافذ المعسكر، وقرروا التخلي عن القتال والعودة إلى نواحيهم. وهجز أبو عبدالله الأحول عن إعادة النظام وفرض الطاعة، فأمر بالر-يل، وأعطى إشارة الرجوع على نور المشاعل، متجهاً إلى إفريقية عبر بلاد جميلة⁽³⁾. واقتصر أتباع الداعي على نهب ما تبقى من المخيم المتخلى عنه، ثم لما زال الخطر، عادوا إلى ديارهم.

(1) دوى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 128) واعتمده المقرئ (الامتياز، ص 79 - 80) أن ميلة أضمرت فيها النار أيضاً. لكن هذا الأمر ضعيف الاحتمال. فبعد مرور الخطر، عاد أهل ميلة إلى مدينتهم فعلا.

(2) القاضي النعمان، الانتصاح، ص 140 و 143 - 144. ولا ينبغي أن يلتبس أمرها بإكجان بني سكتان حيث بدأت الدعوة وكانت جزءاً من جميلة، يقع على أرض هذه القبيلة. انظر ص 680، الملحوظة 5. وجاء في «الانتصاح» مخطوط ص 140، بشأن موسى بن عباس، «قتل صبراً في بني جلانة». ويصحح في بني كجارمة. وبالفعل، كتبت هذه الكلمة مراراً فيما بعد على هذا النحو (الانتصاح، مخطوط ص 143 - 144).

(3) القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط ص 144: «فأخذ ناحية جميلة يريد إفريقية». لا ينبغي أن تلتبس علينا بلاد قبيلة جميلة بموقع جميلة القديم. فقد عسكر أبو عبدالله الأحول على أبواب ميلة، فلم يكن قادراً على التوجه إلى جميلة الراقعة غرباً، ويعود إلى إفريقية.

وهكذا، فإن مجرد نكسة جددت خلال مهمة محدودة، كانت كافية للإعلان عن التفتت لماذا؟ السبب هو أن أبا عبدالله الأحول كان قليل الحذر أو كان مقداماً، ولربما اعتمد كثيراً على عبقريته في التنظيم والحرب التي لا غبار عليها، لخوض معركة صعبة، في فترة من السنة غير ملائمة بالمرّة، بجيش شكل بصورة ارتجالية من عناصر متنافرة لا لحمّة بينها ولا جلد. والعساكر الجدد المجندون في تونس كما في الطريق شكلوا أهم عنصر، وقد أرادوا قطعاً المشاركة عند الاقتضاء في جولة عسكرية رابعة، مع الأمل في العودة عاجلاً إلى بيوتهم بالكسب. أما السير في الوحل والثلوج، والعيش الشاق في المعسكرات وسط الجبال المعادية، وخوض القتال المضني في فصل عسير، فلم يكن ذلك شأنهم. وله ملوا، تذرّعوا بأول نكسة للانفصال عن الجيش. والجيش المحترف وحده المدرب على الانضباط والجلد، ربما تمكن من الصمود إلى النهاية، والبلوغ بهذه المغامرة خاتمتها الطيبة. لكن الجيش المحتك كان موجوداً في مكان آخر. كان يجمع أكاليل النصر التي صارت غير مجدّية منذئذ، بساحات الوغى في قلورية وصقلية.

لكن الإنذار كان جدياً بالنسبة إلى الداعي، ولربما قضى عليه. فقد تخلى عن كامل الأراضي التي فتحها، ولجأ إلى المهد الأول للدعوة عند بني سكتان. واستقبلت تاززورت مهاجري الساعة الأولى، وبها أسست منذ البداية دار للهجرة، وقد تركت لأسباب خاصة بالأمن، وأحرقت، فوجب إعادة بنائها، إذا ما أريد لها استعادة دورها الأول. وتمّ التخلي عن هذا الاحتمال لعدة أسباب. فقد كانت إكجان ملجأً آمناً، وهذا اعتبار حاسم بداهة زمن الحرب. ثم إن الحسن بن هارون الفشمي الذي قبل بتاززورت أبا عبدالله الداعي في ظرف من أخرج ظروف الدعوة، مرض ومات في إكجان، ولم يجد بنو سكتان وعلى رأسهم يابان بن صقلان الذي حصل في الأثناء على رضى الداعي، أية صعوبة لإقناعه بالعودة إلى مدينته الأولى. فعوضت منذئذ إكجان تاززورت، وقامت بدور دار الهجرة، ولن تتخلى منذ ذلك الوقت عن هذا الدور كعاصمة للدعوة إلى أن انتصرت الحركة في النهاية.

وقد سمح جلاء الجيوش الأغلبية عن البلاد لأبي عبدالله الداعي باسترجاع ما فقدته على الصعيد المادي والمذهبي. واستعاد كتامة المنضمون إلى الدعوة أراضيهم المهمة، واسترجعوا قراهم وبيوتهم. وانتشر الدعاة أيضاً في كل مكان للإقناع والشرح. وأعطى أبو عبدالله المثال. «وكان يجلس في كل يوم للمؤمنين يحدثهم ويشرح لهم. وأمر الدعاة

بذلك⁽¹⁾. فمما كان يحدثهم؟ وماذا كان يشرح لهم؟ الثابت أنه كان يشرح لهم معنى الأحداث التي جرت، وذلك دون شك في ضوء السياسة المؤيدة للدعوة المقدمة كأمر لا بد له من الانتصار في الساعة المقررة، بعد الممحن المحتممة التي أرادها الله.

وذهب أبو عبدالله الأحول من ناحيته لإقناع أبيه بأن الجو وسوء الحظ هما اللذان تسببا في فشله النسبي الذي جد بعد انتصارات باهرة، «لأمر عرض من غير علة»⁽²⁾. فتقرر تنظيم حملة ثانية، وأعد جيش جديد أكثر عدداً من الجيش الأول، في نفس الظروف التي وصفناها. وانطلق من تونس في 20 جمادى الأولى 21/290 إبريل 903⁽³⁾ أي في الطرف المناخي الأكثر ملاءمة. وسلك نفس الطريق التي مر بها خلال الحملة الأولى. وبلغ سطيف متخذاً نفس الاحتياطات العسكرية التي أشرونا إليها آنفاً، فتأهب للقتال، وتمركز على أرض ملوسة التي كانت مسرحاً للمعركة الأولى. وغادر أبو عبدالله الداعي من ناحيته إكجان، ونصب معسكره بَسَنْكَنْت⁽⁴⁾ في بلاد لهيصة. وهناك جمع الخيالة بأكملهم - وسرى أنهم صاروا أكثر فاكثراً الأداة الرئيسية لانتصاراته - وكلفهم بمهمة الاطلاع على مدى مقاومة أبي عبدالله الأول، وبقي هو نفسه في المؤخرة مع جموع المشاة. وغادر القائد الأغليبي معسكره المحصن على رأس كل جيوشه لمواجهة المغيرين. ودامت المعركة كامل النهار دون نتيجة فاصلة. وعند قدوم الليل، رجعت جيوش الأغلبة إلى معسكرها وقد بدأت تحس بالتعب. ولم تتقدم من الغد إلى القتال وأخبر الداعي بذلك، فحشد قواده على الأمر بالهجوم العام بمجموع قواته. فاحتاط ورفض ذلك، ولربما أجابه قائلًا: «فإن هربوا، فإلى لعنة الله»، متجهًا بكلامه إلى من نفذ صبرهم، فطالبوا بالتدخل بصورة حاسمة فورية. ورد القائد الأغليبي على حذر رئيس الشيعة بمثل تريته. ولم يرضه الصدام الأول، وقد أكد له ضعف القدرة القتالية لجيش قد تألف أغلب قسم منه من جنود جدد جندوا بفضل الحشد، ففضل التوقف عن القتال. وأمر في الليل وعلى ضوء المشاعل بالرحيل إلى سطيف، وخاض معارك على المؤخرة لحماية هودته، وترك المعسكر للأولياء ينهبونه. واتجه من هناك إلى طبنة مقر الولاية

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 145.

(2) كما روى ذلك القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 147.

(3) أورد كتاب العيون وحده هذا التاريخ (مخطوط، لسنة 290) باستثناء كل المصادر الأخرى التي لم تذكر أي تاريخ مدقق.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 148، والنطق بها محل شك.

وأهم قلعة بالناحية، وجعل منها مقر قيادته العام.

وهكذا، فقد لاحظ أبو عبدالله الأحوال بالتجربة أن الجيش المنكود الذي رأسه كان أداة غير سليمة القيادة وكان من الصعب الاطمئنان إليه، ولم يقدر الذهب الموزع بسخاء أن يمنحه ما كان يعوزه من انضباط ومعنويات وتكوين، فحمل على التخلي عن الهجوم بصورة مؤقتة على الأقل، واكتفى بالدفاع. فهل أمل بعد وفاة إبراهيم الثاني التي جذت في الأثناء، وتمطلت المغامرة الحمقاء التي خاطر بها، الحصول على إمدادات اقتطعت من جيش صقلية بعد أن عاد قسم منه؟ ربما كان الأمر كذلك. ويمكن التفكير أن ما حثه على الرحيل، مؤملاً العودة إلى الهجوم بوسائل أعظم وأنجع، هو خبر العودة الجزئية لجيش صقلية الذي نزل صحبة أخيه زيادة الله في 19 جمادى الثانية 290/20 مايو 903، أي بعد شهر بالضبط وفي نفس اليوم تقريباً من رحيل الحملة الثانية إلى بلاد كتامة. لكنه، إذا ما تصور هذا الأمل، فقد خاب أمله قطعاً. ولا يبدو أنه حصل على أقل جندي وقع توجيهه إلى طينة. فقد أجبر عبدالله الثاني على التريث فعلاً بسبب قيام أزمة داخلية نادرة الخطورة. ونحن نجهل الأهمية العددية للجيش العائلة التي والت ولي العهد. والمفروض أنها ساعدته على خلع أبيه. فالقي برئيسهم وكثير من شركائه في السجن، حال نزولهم.

لقد كان الوضع على ذلك النحو⁽¹⁾. إذ لم يكن من الممكن توجيه جيش مررب مفكك مدداً، على الأقل بصورة فورية. واندلعت الكارثة في الأثناء، حين قتل عبدالله الثاني، واغتيل ابنه غدرأوقددعي من طينة (رمضان 290/ أغسطس 903)، وبذلك حكمت الدولة على نفسها بالموت. فقد نجح أبو عبدالله الأحوال فعلاً وحتى ذلك الوقت في إيقاف تقدم الداعي. فسجلت وفاته تحولاً فاصلاً. قال ابن الأثير⁽²⁾: «انتشرت عساكر أبي عبدالله / الداعي / في البلاد».

لقد انهار المعقل الأدبي والعسكري الذي حاول عبدالله الثاني إقامته. وسيستمر التفكير الداخلي والخارجي منذئذٍ دون هواده حتى نهايته المحتومة.

(1) انظر بخصوص هذه الأحداث، ص 596 - 598 وما بعدها.

(2) الكامل، ج 6، 128.

الركود في سير الأحداث وتكثيف هجوم الدعوة الشيعية :

لقد استرجعت جيوش الداعي حريتها إثر وفاة أبي عبدالله الأحول، لكن لا يبدو أنها استفادت كل ما يمكن استفادته فوراً من الوضع الجديد. وبالفعل، ذلك أنها لم تحرز أي انتصار باهر فوري حتى سقوط سطيف الذي لم يحصل إلا بعد ذلك بسنة. والشعور الواضح هو أن الداعي التزم قصداً العمل بهمة. لماذا؟ ما هو الحدث المنتظر؟ إن البحث عن الجواب على تساؤلنا موجود في سلمية وكذلك في الوضع الداخلي.

فقد كان عبيدالله، المهدي المقبل، برملة في «عام التجوم»، أي بصورة أدق في ذي القعدة 289 (7 أكتوبر - 5 نوفمبر 902)⁽¹⁾. وغادر سلمية حيث اكتشفت السلطة مخبأه. لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد لتنقله. فنظراً إلى الانتصار الحركة المتدلعة باسمه، جلبته ثلاثة اتجاهات في ذلك التاريخ جلباً ملحاً متساوياً. فقد انتصر القرامطة مؤقتاً في

(1) هذا أثبت تاريخ، لأنه قائم كل المقابلات (انظر ص 599، للمحفوظة رقم 1)، في الملحمة التي قادت عبيد الله حتى سجلماسة. وخلف لنا مطالعة «سيرة الحاجب جعفر» (B.F.A.E., 1936، ص 111 - 112) الشعور أن عبيدالله لم يتم طويلاً برملة، بل غادرها إلى مصر. ولعله بلغ مصر منذ آخر سنة 289. وأضيف أنه لاقى صعوبات مع الثوري الوالي الذي لم يول على مصر إلا في جمادى الثانية 292/10 نوفمبر - 8 ماي 905. فتضارب المصادر واضح.

وفضل A.GATBAU (سيرة جعفر الحاجب، Hespéris, 1947، ص 391 - 392) سنة 289. وتخلص M. CANARD إلى الخراف (L'autobiographie d'un chambellan du Mahdi 'Obeidallah le Fatimide)، بعد نقد دقيق للنصوص فوجود احتمال كبير أن لا يكون المهدي بلغ مصر إلا سنة ٢٩١، وبقي بها حتى ولاية النوفري.

وانظر أيضاً من هذه المسألة W.IVANOV (80 - 79) (Rise of the Fatimids).

ونشر أخيراً إلى أن أبا زكرياء (Rev. Afr., Chronique, 1960، ص 339 وما بعدها) أورد رواية شخصية تماماً عن رحلة عبيدالله المهدي. وكان من عاده أن لا يذكر أي تاريخ، فقال إن عبيدالله قاده العلوم الخفية التي برع فيها، إلى توزر، وتوزر عملاً بحساباته الفلكية، هي المدينة التي استخرج منها الحركة المؤدية به إلى الحكم. فلم تلحقه إلا الخيبة حتى جاء يوم دار فيه الحديث صلقة عن مدينة اسمها تازروت. فاستخبر ووجه إليها مولاه الحجابي ليعد له النجر. وتوجه عبيدالله إلى سجلماسة واستعان بمعرفته بالقلك، فحبب كل الناس من صحة تنبؤاته. فلم يبق طويلاً حتى استوزر، ثم عوض أمير سجلماسة. فجمع جيشاً عتيداً وطلب من مولاه الحجابي للتحاق به. ونجح الحجابي كثيراً عند كتابة - فقد كان له ما يقرب من 400 تلميذ (هكذا) - والتحق به. وهجما سناً على ورغلة، ثم تهزت إلخ... وكما مر بنا، فهذه مجرد رواية شعبية. ولا شيء يتقصها، حتى المغامرات الخرافية وجزئيات أخرى يطول سردها. وما يمكن استخلاصه من موعظة رحيدة من هذه القصة لأبي زكرياء، هو أن ملحمة الداعي مرت بتعريفات مختلفة، وتولنت حسب القرائن التي عكستها.

الشام، فآلحوا عليه بترك التخفي والقدوم لرئاستهم⁽¹⁾. وطلبه اليمن أيضًا، فذاغت تنبؤات أعلنت عن ظهوره القريب⁽²⁾. وفي تهاافت الطلبات هذا، لم يكن أبو عبدالله الداعي أقلهم حركة طبياً⁽³⁾، وقد تسببت إلى حد هام اللفتة الخاصة الموجهة لنداءاته في تخلي فيروز - الداعي الأكبر الذي لقنه الدعوة - وكان هذا التخلي عن الدعوة سبباً في القلاقل المتدللة في اليمن. وقد أمل أبو عبدالله الداعي بكل تأكيد رؤية المهدي يقدم بنفسه ويمطي نفساً جديداً للدفع الثوري، ويقطف بنفسه ثمرة بدت يانعة، ولذلك ظهر الركون الملاحظ في سير الأحداث. فترقبه حيثئذ.

وقد ترقبه لا سيما وأن سنة 290 هجرية كانت وشيكة. وقد اكتست بموت عبدالله الشامي (28 شعبان 289/7 أغسطس 902) قيمة رمزية، نظراً إلى الظروف التي جددت أثناءها. لكن وجب أن تسجل سنة 290 حاجزاً فاصلاً، في التمثل الأسطوري التاريخي لمذهب الإسماعيلية. ولم تكن الفكرة من صنع محلي ظرفي اختص به المغرب. وقد أشار الحلاج الذي عاش في عالم آخر، في إحدى «رواياته»، إلى «معنى الميزان لسنة 290»⁽⁴⁾ من الهجرة. وقد تحتم فعلاً في تلك السنة ظهور المهدي ليملا الدنيا عدلاً وقسطاً. ويبدو أن تحديد هذا التاريخ كان ثمرة لتستر الإسماعيلية. ولربما كان نقلاً عديداً لاسم فاطمة الباطن (= فاطم)، وقد وجب تسجيل قطعة بين الغل القديم وميلاد العهد الجديد. وتوجد في (ف ط ر) فعلاً أفكار القطع والعودة إلى الطهر الأصلي والولادة⁽⁵⁾.

(1) انظر محمد بن أحمد النيسابوري، كتاب استار الإمام، B.F.A.E.، 1936، ص 102 - 103، و M. CANARD (سيرة الإمام جعفر، مجلة *Hesperis*، 1952، ص 285، الملحوظة 1).

(2) انظر B. LEWIS، *Origins*، ص 95.

(3) انظر محمد بن أحمد النيسابوري، كتاب استار الإمام، B.F.A.E.، 1936، 106. وقد تحدث القاضي النعمان أيضًا عن العلاقات المسترسلة التي عقدتها الداعي برسطة رسول كاتمة، مع المهدي (الافتتاح، مخطوط، ص 127 - 128). وروى ابن خلدون من ناحية كذلك (العبر، ج 4، 70) أن الداعي بادر منذ موت أبي عبدالله الأحول، بتوجيه رسول من كاتمة إلى المهدي يخبره بالانتصارات ويحثه على التقدم.

(4) L. MASSIGNON، *Passion*، ص 73 - 74 و 732 و 902. ولندكر أن الإسماعيليين وبعض السنة اعتبروا الحلاج داعياً إسماعيلياً، كما بين ذلك L. MASSIGNON. وقد أقيمت في حمص، سنة 290، خطبة ألقاها يحيى بن زكرويه، فلم تترك أي شك في ترقب ظهور المهدي قريباً. وقد دونها مخطوط ثابت بن سنان الذي اكتشف وحققه B. LEWIS (القاهرة، 1947). ومنها (ص 165): «اللهم أهدنا بالخليفة الوارث المنتظر المهدي. اللهم املأ الأرض عدلاً وقسطاً. اللهم دثر أعداءه! اللهم دثر أعداءه! انظر M. CANARD (سيرة حاجب المهدي عبيد الله الفاطمي، *Hesperis*، 1952، ص 285، الملحوظة 1).

(5) من المعلوم أن علماً كاملاً لفصائل الحروف الخفية (حساب الجمل وسر الحرف) نما عند العرب. انظر E.T. مادة أبجد، بحث لـ G.S. COLIN و A. ABEL، *Changement politique et littérature eschatologique*.

ولذا فليس من الغريب أن يتمتع أبو عبدالله الداعي قصْدَ عن كل عملٍ مدهشٍ، ويترك ظاهراً للمهدي فائدة البدء بأعمالٍ مأثورة، خاصةً وأن ظهوره قريب.

ولا بد أن اعتبارات محلية أخرى أثرت نوعاً ما في اختياره وبررت المهلة التي منحها لنفسه. فلم يشتر قطعاً من الأمور السيئة ترك أتباعه يتنفسون قليلاً، ويتفرغ لهضم فتوحاته وتحسين مواقعه. والمحقق أن المهلة ما كانت فترة ركود مطلق على عين المكان. لكن المؤرخين لا يدونون أبداً عمليات محدودة المدى، ولا بد أنها كثيرة، ولا ريب أنها استهدفت إخضاع جميع البربر الذين ما زالوا مترددين، وتجنب الحصون لعين، إذ كانت رمزاً للحضور والسيادة الأغلبية.

وفي نفس الوقت ولإعداد السبيل لظهور المهدي، بدأت حملة واسعة النطاق للدعوة، وامتصت قطعاً أكبر جزء من طاقة الداعي. حيث كانت سنة 290 (5 ديسمبر 902 - 23 نوفمبر 903)، سنة مقدرة، وقد برز فيها خاصة تكثيف مجهود الدعوة.

كان الطرف ملائماً. وقد انشغل الداعي كثيراً بموقف عبدالله الثاني. فكان خبر موته محل ارتياح وظهر كعلامة من القدر أعلنت أن التحول الحاسم المتنبأ به وشيك الحدوث. وهذا القاضي النعمان يحلل الوضع فيروي عن أبي عبدالله الداعي أنه قال: «كان يرسل إلى إفريقية قوماً يأتونه بالأخبار، لا يقطع ذلك، ف قيل: كان لا يمر يوم إلا وعنده منها خبر. فجاءه الخبر بموت إبراهيم بن أحمد، وجلس للناس ذلك اليوم،

= 35 - 34 (dans le monde musulman, S.I., II, pp. 34 - 35) وابن خلدون، المقدمة. وقد عين لكل حرف قيمة عدنية. وهكذا نجد (ف = 80) + (أ = 1) + (ط = 9) + (ر = 200) = 290. وانظر بخصوص «الدلالة السرية» لسنة 290/902، عند الإسماعيلية، التأويل الذي اقترحه L. MASSIGNON (L'expérience musulmane de L. MASSIGNON, à propos de Fatima et de Hallaj, Eranos, 1956, p. 130). La compassion, ordonnée à l'universel; المقدم، وقد عين لكل حرف قيمة عدنية. وهكذا نجد (ف = 80) + (أ = 1) + (ط = 9) + (ر = 200) = 290. وانظر بخصوص «الدلالة السرية» لسنة 290/902، عند الإسماعيلية، التأويل الذي اقترحه L. MASSIGNON (L'expérience musulmane de L. MASSIGNON, à propos de Fatima et de Hallaj, Eranos, 1956, p. 130). لقد كشف المؤلف عن ثمة شمولية معينة يبدو أن التأثير المسيحي لعب فيها دوراً ما. قال: «إنها بالنظر إلى الإسماعيليين، السنة التي «نحت» فيها فاطمة (= فاطم) مريم، وخلفتها كبريم لسمي». ولنغف أن ف ط ر قامت يدور ما في الفكر الإسلامي. وقد ارتبطت الكلمة بفكرة (فطرة)، والظهور الأميل. انظر E.I., هذه الصلة، بحث ل. MACDONAD. D.B. وكذلك L. GAUTHIER (تحقيق وترجمة حي بن يقطان، لابن طفيل، ص XII - XIX الذي أشار إلى قضية الفطرة عند الفقهاء والفلاسفة المسلمين، بشأن الرواية الفلسفية الشهيرة التي تقوم فيها بدور هام. وهي ترتبط أيضاً بمبدأ الله الفاطر (الخالق) وقول (فاطر السموات والأرض) وردت ما لا يقل عن ست مرات في ست آيات مختلفت (القرآن، سورة الأنعام، الآية 14؛ وسورة يوسف، 101؛ وسورة إبراهيم، 10؛ وسورة فاطر، 1؛ وسورة الزمر، 142؛ وسورة الشورى، 11).

ولعل من المهم محاولة البحث في تفسير الإسماعيلية لهذه الآيات، في صورة ما إذا سمحت الوثائق بذلك. ويمكن التفكير أيضاً أن (فاطر) وقيمته 290، ليست سوى المهدي ذاته الذي بدأ بظهور ميلاد عالم جديد.

واجتمع إليه المشائخ فأروه متتابعًا لم ينشرح ولا يتكلم إلى وقت انصرافهم. فلما خرجوا من عنده، أقبل بعضهم على بعض، فقالوا: ما نراه إلا وقد أتاه أمر أهمه، والواجب أن لا ننصرف حتى نعلم علم ذلك؛ فإن كانت لنا فيه حيلة استعملناها. فوقفوا، وردوا بعضهم إليه، فاستأذن عليه، وذكر ذلك له. فأمره بردهم؛ فقال: بلغني ما أنكرتموه من انقباض؛ وما ذلك إلا لشيء اشتغل به صدري. فقالوا: ما هو؟ أطلعنا عليه، فلعلة أن يكون عندنا حيلة فيه! قال: الفاسق إبراهيم بن أحمد قد استأثر الله به، فمات. فحمدوا الله وشكروه واستبشروا بذلك وقالوا: ما يُفُكُّك من هذا؟ قال: لا يغمني ذلك، ولكن هذا الفاسق ابنه لما أتاه موت إبراهيم أبيه زاد في الرياء، وردَّ على الناس جميع ما كان أبوه اغتصبهم إياه، وعدل فيهم، وتواضع لهم وجلس في المسجد الجامع لظلماتهم على حصير ونصب دِرَّة بين يديه كفضل القضاة يستميل بذلك قلوب العامة إليه. فقالوا: ذلك أهون له. قال: لا تقولوا ذلك! كيف لكم بمن قابلكم بحصير ودرة يستميل بذلك قلوب العامة؟ ولكن جئوا في أمركم، واجتهدوا فما زال يحذرهم ذلك، فيقول لهم، حتى أتاه الخبر بقتل أبي العباس وبأن ابنه زيادة الله قد صار إلى مكانه، وأنه هو الذي عمل في قتله وارتكب المحارم، وعكف على الملاهي، وشرب الخمر. فبشرهم بذلك وقال: قد زال عنكم ما كنتم تتوقعون وهذا صاحبكم وآخر من يحاربكم، وعنه يصير الأمر إليكم إن شاء الله تعالى».

فتنبأ منذئذٍ بقرب ظهور المهدي. قال ابن الأثير⁽¹⁾، إنه حالما علم بمقتل أبي

(1) في «الكامل»، ج 6، 128. وذكر ابن خلدون أيضًا (المعبر، ج 4، 70) أنه حالما علم الداعي بتولي زيادة الله الثالث الحكم ومقتل أبي عبد الله الأحول، أعلن عن قرب ظهور المهدي. غير أن القاضي النعمان لم يتحدث عن هذا «الخبر». ويحتمل أنه لم يفعل ذلك لأن الأحداث كلبت هذا الأمر المتظر. ولم يقتصر لا محالة على السور فقط، لإظهار الطابع الاستثنائي للحدث. ولا شك أنه قام بتتحيات ملائمة. وقد روى قصيدة تنبأ بأمره عظام ويعتقد أنها دونت علم دانيال، فروى يتيقن على النحو الآتي:

فولسي الست والتعيسن تهبط رأية من الغرب في جمع كثير الموابك
وتطلع شمس الله من هرب أرفيه فلا توبة ترجى هناك لشاكبه.

(الافتتاح، مخطوط، ص 67 - 68). وكانت سنة 296 بالفعل عامًا تولى فيه الفاطميون الحكم. ونواجه الافتراضين، كالقصد المذكور إما أنه سبق هذا التاريخ وإما لحقه. وفي هذه الصورة الأخيرة، من البديهي أن هذا القصد ما لعب أي دور في الدعاية التي ساهمت في فوز الدعوة وقد كان جزءًا من أدب الآخرة الذي مهد دائمًا في العصر الوسيط الإسلامي. وحتى بعد ذلك - إلى التحولات الطارئة على الدولة. وقد سبق سنة 290 قطعًا، ولا شك أنه تنبؤ في شكله الأصلي، كما هو شأن الألب الأغروري كله الذي ذاع في الشرق بأكمله والمغرب الإسلامي، بالحدث الكبير في ذلك التاريخ. ولذا، من المفروض أن الرواية الأصلية لصدر البيت، كانت =

عبدالله الأحول (رمضان 290/ أغسطس 903) «وكان كل من عند زيادة الله من الوزراء شيعة، فلا يسوءهم أن يظفر أبو عبدالله».

وهكذا، قامت حملة واسعة النطاق للحط من العدو واستمالة العامة. ذلك أن الشعب الذي لا يفارق إطلاقاً الحرب الثورية، ليس اكتشافاً من اكتشافات عصرنا الحاضر، حيث أن الداعي أتقن حرفته. لكن الحرب النفسية التي تبث الشك وروح الانهزام في قلوب الأعداء، وتخلق التوق إلى الانضمام إلى صف الخصم، فينفّس من حولهم الأنصار في آن واحد، لا يمكن أن تحظى بفرص جديدة للتوفيق إلا إذا استندت إلى التشهير ببعض المظالم المثيرة بصورة كافية، وإلى رغبات قوية في التغيير يمكن أن تكتسي شكل ترقب وقوع معجزة تخلص البشر، كما كان الاعتقاد سائداً في العصر الوسيط. فقد كان أبو عبدالله الداعي محظوظاً بصورة عجيبة على هذين الصعيدين. وقد ألحنا بما يكفي على الفجور الذي ساد الدولة في عهد زيادة الله الثالث، فلن نمود إلى ذلك. أما عن ترقب مجيء المنقذ، فكان أمراً مستمراً في العالم الإسلامي في العصر الوسيط، وقد مر طبعاً بفترة مسخط خاصة عند ظهور الأزمات.

وقد مر بنا أن إبراهيم الثاني ترصد التنبؤات، وصار منجماً للنفاذ إلى أسرار المستقبل. ولم يتردد القاضي النعمان في تفسير خروجه إلى صقلية بسبب الرعب الذي تملكه من أن سنة 290 كانت وشيكة، عملاً بالتنبؤات الرائجة في هذا الباب⁽¹⁾. وقد لعبت إكجان قطعاً، في الوقت المناسب، دوراً أساسياً في نشر هذه التنبؤات وتنظيمها

= حسب الاحتمال، على النحو التالي، قبل تنقيحها فيما بعد وهي تؤرخ تاريخاً صحيحاً تولي الفاطميين «وفي سنة التسعين تهبط راية»، وتوافق هذه الصيغة كل المواجهة البحر الطويل للقصيد.

ولم تكن عملية التفتيح المنجزة مسترفة لا محالة. فقد وردت في نص «الافتاح» بعض التناقضات التي تكشف عن إصلاح سيء. وأشار القاضي النعمان فعلاً «الافتاح، مسطوط ص 77) إلى التنبؤات الرائجة في خصوص المهدي، والمفروض أن ظهوره تقرر لسنة 290، وقيل إنه تسبب في فرار إبراهيم الثاني إلى صقلية قبل هذا التاريخ.

والتنبؤات سلاح ذو حدين. فلمد تحققها في الوقت المناسب من شأنه الإساءة إلى الفضايا التي يجب أن تخدمها. وللتوتري من هذا الخطر، بقي أدب الأخرى عمومًا مبهماً غامضاً احتياطاً لكل طارئ. وفضلاً عن ذلك، تصور الشيعة مخرجاً آخر، بالنظر إلى صور مماثلة للحالة التي تعيننا. وصغروا مبدأ البدء، أي «تحول الإرادة» في الله، الذي يحتل مكانة هامة في ملههم. ولم نعلم هل أن الداعي لجأ إليه، وهل شعر بالحاجة إلى أن يشرع لاتباعه سبياً تتأخر ظهور المهدي في الساعة المقررة له، وقد أعلن إليهم عن قرب ظهوره سنة 290.

(1) القاضي النعمان، الافتاح، ص 77.

واستغلالها. وقد قيل إنها كانت تعود إلى عهد دانيال⁽¹⁾، وقد وجدت طبعا صيغة تعبيرية تحفظها الذاكرة، في صورة شعرية، وفي العصور التي لم تعرف الصحافة، كانت تلك أنجع طريق تسلكها المطالب السياسية والاجتماعية والأفكار الثورية. وقد دون القاضي النعمان عينات كثيرة من أبيات انتشرت انتشارا واسعا في إفريقية كلها، وتنبأت بقرب ظهور المنقذ ابن فاطمة⁽²⁾. وجاء فيها:

«وتطلع شمس الله من غرب أرضه فلا توبة ترجى هناك لثائب⁽³⁾»

فالفرض واضح. لقد وجب اعتناق الدعوة سريعا، قبل فوات الأوان وقبل أن يطلع المهدي شمس الله على المغرب. فلم يتأخر أبو عبدالله الداعي في ترويع هذا الإنذار على نطاق واسع. ويمكننا أن نتصور مدى ما أحدثته هذه الدعاية من خوف وسرعة تصديق من لدن العامة.

ولم يكن الموضوع جديدا. لكن إيقاع الدعاية ضمن تصعيد جهد الدعوة الذي تلا سقوط ميلة، شهد سرعة أكبر. ولم يعوز شعراء الشيعة إفريقية أبدا. فقبل الفتنة بكثير، قام هؤلاء الشعراء بهتمة الأفكار، وترويع أغراض الظهور الملخصة لوعود مذهب الشيعة. لكن لا نشك أنه وجب البدء بتجسيد هذه الأغراض التي أضفت عليها ثورة كتامة والإسماعيلية، وخاصة التنظيم الذي استهدفت إليه في إكجان، ثم نجدها تنطلق حقاً وبصورة حاسمة، بأمره الساحر الممثل في شخص الداعي، فتولدت عن ذلك عاصفة ذهبت بعرش الأغلبة. وقد دون القاضي النعمان بعض الأمثلة الجيدة لهذه الأغراض،

(1) ورد فعلاً في قصيدة من قيام الساعة رواها القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، 67) البيت التالي:

«رواية وهب حسن سطيح وذهاب مشايخ علم صفاق غير كاذب»

وهب المذكور كان بلا شك وهب بن منبه الذي نسبت إليه أساطير عديدة تفاوتت صحتها اليهودية، وقد شهدت رواجا كبيرا حتى عند المفسرين، وسطيح إنما هو ذلك الكاهن الذي ظهر في مظهر وحش أسطوري لبلاد العرب في العصر الجاهلي (انظر بشأنه، R.L.، مادة سطيح بن ربيعة، ج 4، 189 - 190، بحث J. O. Levi della Vida) والإشارة إلى دانيال في هذا البيت هامة. وهي تؤكد ما سماه A. ABEL «أخبار دانيال» بإفريقية. وأولى جليان دانيال أمورا أخرى كثيرة. قال A. ABEL: «تكثر هذه الرؤى وتمييزها، والدوام الذي حرفته بين العامة المغلوبين الخاضعين، وأن مثلها خدموا الأمراء المسلمين للتذكير بتلك التنبؤات، وكانوا أحيانا في خدمة مغارمين أو فاتحين، كل ذلك شاهد لا محالة على استمرار صيغة التفكير التي أبدعها دانيال، أو على الأقل كان المتظم المعقري لها».

(2) (Changements politiques et littérature eschatologique dans le monde musulman, S.I., II, 28).

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 68.

(4) الافتتاح، مخطوط، ص 68.

وكانت للشاعر الشيعي محمد بن رمضان أصيل نقطة .. التي كانت مركزاً نشيطاً لمذهب الشيعة، كما رأينا ذلك .. وقد أجبر في عهد إبراهيم الثاني على اللجوء إلى بلزمة للنجاة من الخطر الذي يهدده بسبب تشيعه . وقد أوحى إليه فعلاً غرض المهدي العادل المنقذ شعراً اتصف بنبرات الأخذ بالثأر وبالثورة، ويمكن ملاحظة ذلك في هذا المقطع⁽¹⁾:

«فهنا أوان الحق قد حان حينه ودولة أهل البغي آن زوالها
كأنني بشمس الأرض قد طلعت لنا من الغرب مقروناً إليها هلالها
فيملاً أرض الله قسطاً بعديله بما ضم منها سهلها وجبالها»

ولم يكن اتساع الآمال التي أثارها هذه الأبيات مساوياً إلا للآلام المتحملة قطعاً . فضلاً عن ذلك، فقد تغذى مشهد المظالم اليومية دون انقطاع بوحى شعراء الآمال في الظهور . وقد صاح نفس الشاعر محمد بن رمضان بعد قتل أهل بلزمة، مرة أخرى يريد الأخذ بالثأر، فخطب إبراهيم الثاني قائلاً: إن عهد المهدي قريب⁽²⁾.

وهكذا، فبواسطة الإعلان عن قرب ظهور المهدي سنة 290، تمكن أبو عبدالله الداعي من الاعتماد على خبر تعمقت جذوره في البلاد، ورواه بوفرة أدب تفاوت في الاصطباغ بالصبغة الباطنية والطابع التهويلي، وقد استخدم رمزية من شأنها أن تثير فضول العامة. وتمثل فنه خاصة في استخدام هذا الأدب بمهارة نادرة، ولا بد أنه كان أدباً غزيراً لم يصلنا كاملاً، وذلك لخلق أو على الأقل لإثارة جو التوتر الأخرى الذي وعد عادة ورافق التبدلات في الدولة في العصر الوسيط الإسلامي⁽³⁾. ولم يكن هذا المناخ عاملاً من العوامل التي لا يؤبه بها للنجاح. وقد كان هذا الأدب ناجحاً خاصة وأنه كان محل تصديق، ولربما كان الداعي هو أول من صدقه. ونحن نوافق في هذا الصدد A. Abel على رأيه لما قال: «من الخطأ أن لا نرى في هذه الكتابات سوى مجرد نتاج لنوايا الغش أو للآمال المضيق عليها والتي يعبر عنها عن طريق الصدفة، وذلك باستخدام عبارات مختارة بصورة عشوائية. وقد بقي الإيمان في هذا الصنف من النبوءات المكررة مثاث

(1) الافتتاح، مخطوط، ص 75.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 73.

(3) انظر بخصوص هذا المظهر من القضية A. Abel (Changement politiques et littérature eschatologique) (dans le monde musulman, S.I., II, 23-45).

وانظر أيضاً المباحث في موضوع الجفر²، ج 1، 386 - 388، بحث ل. ت. لهد. ومهدي (بحث ل. M. Macdonald 120 - 126، ج 3، E.I.) وكذلك المراجع التي ذكرها.

المرات، والأخبار التي جرفتها سيول الأفكار في الأختيلة، تلك الأفكار المتولدة عن ظهور تفاسير القرآن فأتت بضمائنت جديدة لوعود جديدة⁽¹⁾. فقد قامت التنبؤات والأدب الأخرى عامة، في العصر الوسيط، لا في العالم الإسلامي فقط، بل أيضاً في العالم المسيحي، بدور لا ينكر في توجيه سير الأحداث، وذلك بأن صاغت عقول الأشخاص وقلوبهم. وهيات الحملة النفسانية المذهبية المستتلة إلى تنظيم ماهر ناجع للدعاية، هيأت الحملات العسكرية في إفريقية وصاحبها، فأمدتنا بمثال جيد حول هذا الموضوع.

الدعوة المعاكسة الأغلبية السنية:

وبالطبع، حاول الحكم الأغلبي مواجهة العدو في ميدانه بالذات. وقد مر بنا أن زيادة الله الثالث اعتقد من واجبه منذ أن تولى الحكم، العودة إلى العمل بمذهب أهل السنة للحصول على تأييد العامة الذين وجههم الفقهاء وأحاطوا بهم. وفضلاً عن ذلك، ألحنا بما يكفي على الأسباب التي حالت دون هذه المهزلة فمنعت عليها النجاح، وقد مثلت بصورة متهورة فلن نعود إلى ذلك.

وفي سنة 291 (24 نوفمبر 903/12 نوفمبر 904) - لم يذكر ابن عذاري الشهر⁽²⁾ - قرر زيادة الله الثالث بذل جهد جديد وتعبئة مذهب السنة تعبئة رسمية، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم نظراً إلى نجاح الحملة الدعائية التي قام بها الداعي. فدعي مجلس حقيقي للالتزام، وجمع كبار الفقهاء بإفريقية. فانعقد بدار الوزير ابن الصائغ وبراثته دون شك. وقد تعلققت المسألة المطروحة على مجمع الفقهاء بقيمة المذاهب التي نشرها الداعي ودعا إليها. ففتح الوزير ابن الصائغ النقاش مُدلياً بالتصريح التالي إلى المجلس: «إن الأمير يقول (لكم): هذا الصنعاني⁽³⁾. الخارج علينا مع كتابة يلعن أباً بكر وعمر - رضي الله عنهما - ويزعم أن أصحاب النبي ﷺ ارتدوا بعده، ويسمي أصحابه المؤمنين، ومن يخالفه في مذهبه: الكافرين، ويبجح دم من خالف رأيه⁽⁴⁾». وقد انفصل الفقهاء

(1) A. ABEL, Changements politiques..., S.I., II, 31-32.

(2) البيان، ج 1، 137.

(3) أقر ص 658 الملحوظة رقم 1.

(4) ابن عذاري، البيان، ج 1، 137.

المجتمعون عن هذه المذاهب طيماً، مصرحين بوجوب لعن صاحبها، بمعنى أنه يجب تكفيره، وحرصوا المؤمنين على مقاتلته، وأصدروا أخيراً فتوى ورد فيها أن محاربة الداعي جهاد.

وهكذا، كانت الدعاية الأغلبية في حاجة إلى التسلح بسلاح مذهبي. لكن البلاد تشبعت بمذهب السنة تشبّعاً عميقاً، وستقيم الدليل على ذلك في العصر الفاطمي. فبينغي اعتبار حاجة الأمير هذه دليلاً على قلة التأييد التي لاقتها الدولة المُهانئة نهائياً في شخصه، من طرف الرأي العام الذي تأثر بمهارة دعوة الشيعة. فله ول الأمير لذلك إحياء حماس رعاياه الفاتر، فأعلن إعلناً رسمياً عن طريق مجلس الفقهاء، الجهاد على الداعي، محاولاً أن يجعل من مقاومة الداعي فرضاً دينياً مُلْزِماً، آملاً بذلك حمل الناس على القتال ولو أنهم لم يرغبوا في ذلك حسبما يظهر. وقد نشرت الدعاية الأغلبية مقررات المجلس بصورة واسعة قطعاً، ولم يطرأ أيّ تغيير على الوضع قط. ولم تحظ الروح القتالية في البلاد أو لدى الجيوش بأدنى تشجيع واضح في الواقع. لكن بداية من هذا التاريخ بلا شك، بدأ لعن الداعي بانتظام من أعلى كل منابر الإمامة⁽¹⁾. فكانت تلك هي النتيجة الوحيدة الملموسة لاثّام المجلس، غير أن ذلك لم يلحق بالداعي أيّ ضرر. وهذا لا يعني أن مذهب الشيعة اكتسح البلاد، بل بالعكس فقد رفضت البلاد لا غير، وبصورة تكاد تكون خريزية، تأييد بلاط مهان حائر، عبث هو أيضاً بالدين، فكان قدوة في ارتكاب الفحش.

وقد دام التأثير النفسي لفحش الحكام عظيم المفعول على العامة. فاستعملت الدعاية الأغلبية هذا الميدان كذلك. ومن التهم المشينة الموجهة إلى مذهب الإسماعيلية تهمة الإباحة. فعملت الدعاية الأغلبية بموجب طريقة مجربة في الشرق. ونشرت خبراً مفاده أن الداعي دعا إلى الإباحة. وحاولت حمل الناس على تصديق الفكرة القائلة إن أبا عبدالله الداعي أحل لكتامة ما حرم من زواج الأب بابنته والأخ بأخته، وإنه أبطل الصيام والصلاة⁽²⁾، ووفقت في ذلك أيما

(1) دَوْنُ القاضي النعمان (الافتاح، مخطوط ص 39) العبارة المستعملة في لعن الداعي.

(2) وردت حكاية في «سيرة الحاجب جعفر» (B.F.A.E., 1936, ص 118)، فدلّت فعلاً على أن الرأي العام عارض الشيعة. وقد كلف المهدي جعفرًا بشراء بافتجان له، فتعامل مع تاجر غشاش أراد سرقة وأهّاج الرهاق عليه، فصاح وقال إنه رافضي. وتدل هذه الحكاية أيضًا على وجود شيعة في المملكة الأغلبية، وقد لاحتهم الشرطة. ولم يجد أبو العباس شقيق الداعي أيضًا أحدًا في القيروان يلجأ إليه، لشدة ما يتهدّد الخطر كل من أخفى شيعة (سيرة الحاجب جعفر، B.F.A.E., 1936, ص 116) فوقع تحذير الرأي العام من تسلل الشيعة بواسطة ضبط الشرطة والدعاية.

توفيق⁽¹⁾. ولما بلغ المهدي توزر، لاحظ إلى أي حد انتشرت هذه التهم بين كل الناس الذين لا قاهم، باستثناء حلاق أقام عند كتامة، فتمكن من معاينة خطئها بنفسه. وبعبارة أوضح لم تتردد الدعاية الأغلبية في اللجوء إلى النجمة لتأييد قضيتها. وقد أرادت إخفاء الفحش الواقع المؤكد الذي ساد البلاط بقناع الفحش الخيالي المنسوب إلى الداعي وأتباعه. لكن شاء سوء حفظها ومهارة الداعي أن استمرت الأحداث تزيد كل يوم في تكذيب مزاعمها. وقد احترم الداعي في كل عمل يقوم به وفي كل نصر يحوزه على وجه الخصوص، الفقه احتراماً كاملاً، بما في ذلك ميدان الجباية الحساس جداً بالنسبة إلى قلوب رعاياه وأموالهم. ولذا عادت الصفعة الموجهة إلى الخصم على من لم يحتط في توجيهها. وفي الجملة فإن الدعاية الأغلبية قد سقتهما التجربة فنزعت العدا - إن لم تسرع بالانضمامات - تجاه نظام أعلن في البداية على الأقل، عن تسامحه على صعيد العقائد، وكان أقرب من المثال الإسلامي في خصوص الجباية والأخلاق.

وفضلاً عن ذلك، حاولت الإمارة الأغلبية توثيق صلاتها بالخلافة العباسية لمواجهة دعاية الشيعة المركزة على الإمامة. وقد تفككت هذه الصلات بمرور الزمن نوعاً ما، فلم تُدفع الجزية المحددة في الأصل بمبلغ 40 000 دينار في السنة لمدة طويلة. ولم يذكر أي مصدر أنها دفعت كل سنة بانتظام وهو صمت لا يشك أحد في دلالة. ذلك أن وزراء الخليفة قد كانوا مضطرين إلى استفاد كل طاقاتهم ومهارتهم في الترس، ليحصلوا لفائدة سيدهم لا على دفع الجزية المتناسبة قطعاً ذكراها، بل على هدية ترك تقديرها لعناية الأمير الأغلب الثري وسخائه، فقد روى الصولي (مات سنة 946/335) أنه لما تولى العباس بن الحسن الوزارة خلفاً للقاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب، قال للخليفة المكتفي إثباتاً لتفوقه على الوزير السابق: «/ زيادة الله الثالث/ في دنيا عظيمة ونعم خطيرة. فاستأنفه في مخاطبة ابن الأغلب هذا، لدعوته إلى الطاعة وتحليله من المعصية. وقد أحرزت رسالته نجاحاً كاملاً. «فوجه ابن الأغلب إليه برسول⁽²⁾ عجوز معه هدايا عظيمة،

(1) انظر سيرة العاجب جعفر، B.P.A.E، 1936، ص 117. لا شك أن هذه الأغراض مستمدة من الشرق. فقد تضمنتها فعلاً كتاب «الفرق» للبغدادى وجاء به خاصة: «ثم إن الباطنية لما تأولت أصول الدين على الشرك، احتالت أيضاً لتأويل أحكام الشريعة على وجه تؤدي إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس، والذي يدل على أن هذا مرادهم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحوا لأتباعهم تكاح البنات والأخوات، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات» (الفرق، ص 270).

(2) ذكر ابن عماري (البيان، ج 1، ص 137 و 145) لسمه وسماء الحسن ابن حاتم. مات في الشرق في شوال 295/ يوليو 908.

ومائتا خادماً، وخيل، ويزّ كثير⁽¹⁾ وطيب، ومن اللبود المغربية مائتان⁽²⁾، وعشرة آلاف درهم في كل درهم عشرة دراهم، وألف دينار في كل دينار عشرة دنائير. وكتب على الدنانير والدراهم في وجهه:

يا سائراً نحو الخليفة قل له أن قد كفاك الله أمرك كله
بزيادة الله بمن عبده الله سيف الله من دون الخليفة سله
وفي الوجه الآخر.
ما ينبغي لك بالشقاق منافق إلا 'ستباح حريمه وأحلّه
من لا يرى لك طاعة فاه قد أمّاه عن طرق الهدى وأصلّه⁽³⁾

(1) ورد في «التعليق» لابن عساكر الذي اقتبسنا عنه النص (ج 5، 395): برّ كثير. واعتدنا رواية ابن الأبار (الحلة، ص 267) الذي أورد نفس النص، فلذكر برّ كثير. وبذلك (برّ) على أنسجة الكتان والقطن. وقد انتشرت الصناعات انتشاراً كبيراً في إفريقية خلال القرن التاسع.

(2) ورد في «الحلة» لابن الأبار (ص 267) 1200.

(3) روى ابن عساكر (مات سنة 1175/571 - 1176، «التعليق»، ج 5، 395 - 396) وابن الأبار (مات سنة 1260/658، «الحلة»، ص 267 - 268)، مع بعض التغييرات الجزئية التي أشرنا إليها، عن «كتاب الوزراء» للصولي (مات سنة 946/335)، وواصل قوله في «التعليق»:

«قال الصولي. قد رأيت الشيخ القادم بالهدايا من قبله. وكان عظيم اللحية، وكان معه مال عظيم. فاشتري مغنيتان بنحو ثلاثين ألف دينار لابن الأغلّب تساوي عشرة آلاف دينار، ولعب الناس عليه فيهن وخبنوه، وكان قليل العلم بالبناء. ثم احتل فمات، فأخذ العباس جميع ما كان معه. وورد الخبر بعقب ذلك بمجيء ابن الأغلّب منهزماً إلى مصر، فكتب العباس يتعرف مقدار ابن الأغلّب وجيشه، ما وردته مصر معه، فوردت كتب أصحابه بأنه في غاية الرقة والتشاغل بملكته، وأنه لا رأي له ولا حرم عنده».

ولم ترد هذه الفقرة في «الحلة»، فقد اقتبست عن الصولي إلى نهاية الرماية الشعرية الثانية. وتشير بالصورة التي وردت بها في «التعليق»، كثيراً من الصعوبات، نظراً إلى التناقضات العديدة المترتبة عليها. فقد توفي سيفر زيادة الله في الشرق في شوال 295 / يوليو 908 (انظر ابن عسار، البيان، ج 1، 145). وكان فرار زيادة الله في جمادى الثانية 296 / مارس 909. فلم يمر وقت قصير بين الحلتين، إذ لم يفصل بينهما أقل من ثمانية أشهر. وفضلاً عن ذلك، فقد اغتيل الوزير العباس بن الحسن في 20 ربيع الأول 296 / نوفمبر 908. فلم يتمكن لذلك من الكتابة مستغيراً عن فرار زيادة الله الثالث. والمؤكد أن بعض المؤرخين أرسوا سقوط الأخالفة في سنة 295 (انظر المسعودي، المروج، ج 4، 290) ويمكن التذكير أن ابن عساكر أو بالأحرى الصولي الذي اعتمد، قال بهذا الرأي. لكنه قول خاطيء دون منازع.

ويوجد تناقض آخر أهم. فنحن نشعر عند مطالعة تأليف ابن عساكر أنه روى تاريخ نفس السفارة الوحيدة التي جدت بإعادة قام بها العباس بن الحسن، حالما خلف الوزير السابق القاسم بن عبيد الله (مات في 6 ذي القعدة 291 / 19 سبتمبر 904)، أي في ذي القعدة 291 / 19 سبتمبر 904. (انظر Le Vizirat، ج 1، 355). فلا يتصور أن السفارة بدأت في نهاية 291، ثم استمرت حتى سقوط الأخالفة في منتصف 296.

والواقع أن هناك إيهاماً والتباساً في الأمر. إذ لم تشكل سفارة واحدة، بل سفارتان، الأولى في سنة -

وجه زيادة الله الثالث أيضًا هدايا كثيرة ثمينة إلى العباس، وأكد له أنه ما حاد وأجداده عن سبيل طاعة الخليفة.

فلا ابن عساكر (توفي سنة 1175/571 - 1176) ولا ابن الأبار (توفي سنة 1260/658)، اللذين روايا هذا النص، ذكراً تاريخ خروج سفارة زيادة الله الثالث إلى بغداد. لكن القاضي الرشيد⁽¹⁾ (القرن الخامس للموافق للقرن الحادي عشر ميلادي)

= 291، والثانية في سنة 295 (انظر ابن عساري، البيان، ج 1، 137، 141، 145، والمسمودي، المروج، ج 4، 290). وأشار ابن عساري بإيجاز إلى سفارة سنة 291، وروى الرابعة الأولى المنقوشة على الدنانير الهلالية إلى الخليفة (البيان، ج 1، 137)، وأشار إلى عودة السفير سنة 905/293 - 906 مصحوباً بالطبيب إسحاق الإسرائيلي، ثم، ويدون الإشارة الصريحة إلى خروج السفارة الثانية، وروى أن رسول زيادة الله الثالث إلى الخليفة مات في بغداد في شوال 295 (البيان، ج 1، 145). وكان المسمودي أكثر وضوحاً في هذا الموضوع. فلم يتحدث عن السفارة الأولى لسنة 291. لكنه أشار إلى سفارة سنة 295، وأورد كذلك بعض التفاصيل. قال إنه وصل إلى مدينة السلام (بغداد) سنة 295، هدايا زيادة الله الثالث المكتني بأبي مضر. وكانت تشمل على مائتين من الرقيق السود والبياض، ومائة وخمسين جارية، ومائة من الخيل العربية، وأشباه أخرى ثينة (المروج، ج 4، 290). وأثبت عريب (العمل، تحقيق De Goepe، ص 19) التاريخ الصحيح لوصول سفير زيادة الله الثالث إلى بغداد في 17 رمضان 295/21 يونيو 908. ومن العسير تحليل سبب الالتباس الموجود عند ابن عساكر. ويمكن رد ذلك إلى طريقة الإلصاق والنص، لأن المؤلف فهم فترتين منفصلتين متعلقتين بحدثين متميزين، جمعت بينهما صلة التصنيف. لكن يمكن أيضاً رد الالتباس إلى الصولي نفسه. ولا يمكن التحري إذ أن «كتاب الوزراء» مفقود وتظهر في هذا الموضوع، BROCKELMANN، G.A.L.، 149 - 150، S.I.، 218 - 219، M. CANARD، أخبار الرازي بالله، حيث نظر المؤلف في قضية كتاب الوزراء، مقدمة، ص 37، الملحوظة 40، وص 38. وقد غابت الفقرة المذكورة من كتاب الوزراء من D. SOURDEL، فلم يشر إليها في (Sourdel, B.E.O., Les Vizirs Abbassides, 1957-1958, xv, 99-108).
المعهد الفرنسي بدمشق).

(1) القاضي الرشيد، كتاب ذخائر التحف، ص 47 - 48، الفقرة 68. روى النص لا عن الصولي بل عن علي بن الفتح المعروف بالمطوق. وجاء في قائمة الهدايا: «100 خادم، و 100 جارية، و 100 فرس، و 200 ليد مغربية وكثير من الأقمشة الصوفية والطنينية (صحننا هذا النص الذي ورد به تركش، واعتدنا رواية ابن الأبار، الحلة، ص 267، وجاء بها «بزر كثيرة»، وطيب وزرقعة، وبقير وحشي و 100 000 دينار». وأورد القاضي الرشيد روايتين للآيات المنقوشة على الدنانير الموجهة إلى الخليفة. وقد طبقت الرواية الأولى الرواية التي أشرنا إليها آنفاً نفلاً عن المصادر الأخرى. وجاء في الرواية الثانية أن الرباعيتين الشرعيتين اللتين ذكرناهما نقشنا على الوجه الأول. وجاء في الوجه الثاني ما يلي:

يهنبا الخليفة أن الله إليه	بناصر السنين والقرآن والسنن
سيف الخلافة يحميها ويحفظها	وعصها من صروف الدهر والفتن
الله أبقي به الدنيا ويهتجها	والله يحرسه فيها من المحن
زيادة الله يا ابن الصيد من مضى	لولاك لم تُخلق الدنيا ولم تكن

لهذه الرباعية صيغة واضحة للموصف الساخر، ولا شك أنها قطعة مضافة.

- الذي أورد قائمة مخالفة تمامًا بخصوص الهدايا الموجهة إلى الشرق، وابن عذاري⁽¹⁾ - الذي أوجز نسيبًا القول في أمر هبات زيادة الله الثالث - قد أشارا إلى وقوع السفارة سنة 903/291 - 904. وبالفعل فقد تم التحري التام في هذا التاريخ ويمكن تحديده بأكثر دقة من ذلك. حيث أوضح الصولي أن السفارة تمت ببادرة طيبة بدأ بها العباس بن الحسن وزارته. ومن المعلوم أنه تولى الوزارة بتوصية من الوزير السابق القاسم بن عبيدالله (مات في 6 ذي القعدة 291/19 سبتمبر 904)، وقد كان كاتبًا له، في بداية ذي القعدة 291 (آخر سبتمبر 904).

ولإدراك كنه هذه السفارة وأهميتها ينبغي أن ننظر في الوضع بالشرق آنذاك، وكذلك بإفريقية.

يظن المرء عند مطالعة رواية الصولي، أن العباس بن الحسن لم يكن له من هم سوى التلذذ لسيدته، بصفته واحدًا من الخاصة المكتملين، على توقفه في الترسل، وقدرته على تعمير بيت المال وقد ساءت بالأحرى أحواله. ولا بد أن هناك أمرًا صحيحًا في هذا الموضوع. لكن ليس هذا هو الجوهر لأنه لم يكن سوى الجانب الروائي - الذي دونه وأبرزه مخبرنا وقد كان بالخصوص أدبيًا - لقضية أكثر جدية من ذلك. فقد انتزع القاسم بن عبيدالله⁽²⁾ قائمة كبار الوزراء الذين سيروا الدولة في الواقع، فكان حازمًا في تنفيذ سياسة معادية للشيعة. وقمع بأقصى ما له من حزم وتوفيق تام، فتن القرامطة في بلاد ما بين النهرين، وقد اجتاحت هذه الفتن الشام بداية من سنة 901/288. وعارض داخل الدواوين ذاتها معارضة شديدة حزب الشيعة بقيادة ابن القرات، وقام بتنفيذ سياسة تطهيرية. وواصل كاتبه العباس بن الحسن العمل بسياسة طيبة، وقد نصح القاسم المكنتي (289 - 902/295 - 908) بأن يولي الوزارة من بعده. فخلع على العباس خلعًا سنة 906/293 «جزاءً على حسن النظام»⁽³⁾ الذي تم بفضل الانتصار على القرامطة. وقد كان له الفضل في حرك وتنظيم هذا النصر على القرامطة، فترتب عليه أيضًا زوال جيران الأغلبية من الطولونيين⁽⁴⁾ من مصر، وقد اتهموا بالتقصير والضعف أمام

(1) البيان، ج 1، 137، لم يشر سوى إلى 10 000 مقال، وكل مقال يساوي عشرة، ولم يرو إلا الرباعية الأولى المنقوشة على كل مقال، بين الهدايا التي وجهها زيادة الله الثالث.

(2) انظر Vizirat, D. SOURDEL, ج 1، 345 - 347، وج 2، 694 - 697، 680 - 714 - 715.

(3) المرجع السابق، ج 1، 361.

(4) تسبب إخفاقهم في الشام أمام القرامطة في توجيه جيوش الخليفة إلى دمشق. وقد أفلس فعلاً الدولة بسبب =

مذهب الشيعة. وأمر محمد بن سليمان القائد الذي هزم القرامطة في الشام، بإقصاء الطولونيين عن الحكم. فاقنم الفسطاط برًا وبحرًا، ولم يقاوم الفسطاط إلا مقاومة ضعيفة، فاستولى عليه في 2 ربيع الأول 292/12 جانفي 905، ووجه في الأصفاة إلى بغداد الأحياء المذكور من بني طولون.

فهل أن مصيرًا مماثلًا قد هدد البيت الأغلي ورئيسه زيادة الله الثالث، بسبب الضعف والقصور بالذات؟ والمؤكد أن الهجوم على القيروان كان مغامرة أخطر بكثير، نظرًا إلى بعد المسافة. لكن خطر الشيعة الذي كانت بغداد قد تيقنت من قدامته، من شأنه أن يجعل فعلًا الخلافة تفكر في احتمال القيام بالمغامرة. ولا علم لنا بمحتوى الرسالة التي وجهها الوزير العباس بن الحسن إلى زيادة الله الثالث، بل ذكر فقط أن الوزير دعا الأمير إلى الطاعة وحذره من مغية المعصية، وهي عبارة غامضة مطروقة كثيرًا في لغة الدواوين خلال العصر الوسيط. فلا يمكن الاطمئنان إلى استخلاص عبرة ما منها. لكن هذه العبارة اتضحت رغم ذلك على ضوء ما ورد في جواب زيادة الله الثالث. ولم يصل إلينا قطعًا هذا الرد. لكننا على علم بالحجج الواردة فيه والموجزة في صيغة شعرية، كما كان الأمر معهودًا كثيرًا في المراسلات الرسمية، في العصر الإسلامي الوسيط، ولا شك أنها نقشت على الدنانير الثقيلة المهداة إلى الخليفة، لتكتسي صورة أبلغ. لكن هذه الأبيات قد وصلت إلينا، وكما لاحظنا ذلك، فإن الأمير دعا مولاه إلى عدم الانشغال، وطمأنه على قدرته على قمع الفتنة بمفرده وبوسائله الخاصة. ويمكن أن نستنتج استنتاجًا ثابتًا من كل هذه الأمور وهو أن الخليفة الذي لم يشك في يقظة دواوينه المعادية للشيعة، علم بما جرى في إفريقية، فعبر عن مخاوفه، وربما اقترح أيضًا توجيه جيوش الخلافة

= تبليغ خمارويه، ويمدنا بفكرة عن ذلك البلخ الذي أحاط بزواج ابنته قطر النساء بالخليفة المعتضد. وخلف خمارويه عند موته، وقد اغتال أحد خدمه في منتصف ذي الحجة 282 / بداية فبراير 896، تركه صمية. حيث كان بيت المال خاويًا، وكان أبناؤه كلهم قسرا، فصاروا ألوية بين أيدي الخاصة وهورا سريًا في الفجور. وتعامل أبو العساكر جيش بن خمارويه الشراب مثل زيادة الله الثالث، وجمع حوله العيارين (أبو المحاسن، النجهم، ج 3، 90). ولم يكن خلفه هارون بن خمارويه (283 - 896/292 - 905) بأحسن منه. وقد قتل لما استولى محمد بن سليمان على الفسطاط. وهكذا تسبب عجز أخلاف أحمد بن طولون في عودة مصر إلى حظيرة الخلافة. فهل راود حل مماثل ينداد في خصوص إفريقية، لم يكن ذلك أمرًا مستحيلًا. فقد كانت المقارنة صحيحة فعلًا بين الوضعين. انظر E.I. مادة (طولونيون)، بحث J. H.A.R. Gibb ج 4، 877 - 880؛ ومادة خمارويه، بحث J. Sobornoff، ج 2، 1030 - 1031؛ وأبو المحاسن، النجهم، ج 3، 64 - 139.

للقضاء على الفتنة في جبال كتامة، كما تمّ ذلك في الشام، وقد رفض الأمير هذا العرض محتجاً بقدرته وقوته.

ولا بد أن هذه المفاوضات بين بغداد والقيروان قد جرت بعد سقوط سطيف، وقبل كارثة كيونة، وسيأتي الحديث عنهما فيما بعد. وقد تمنى الأمير بلا شك عند مكاتبة الخليفة، أمنية صادقة، أن يترتب أخيراً على الجهد العظيم الذي بذله آنثُلُ لتجهيز جيش قوي، استئصال الداء، فيريحه ويريح مولاة الخليفة من جميع همومهما. ولتوفير جميع أسباب النجاح للحملة المزمع القيام بها، شعر قطعاً بالحاجة إلى توثيق الصلات بالخليفة. وقام مجلس الفقهاء المنعقد بتونس بالدعوة إلى الجهاد ضد الداعي. وأراد قطعاً زيادة الله الثالث الذي كان عليه أن يتجه باللوم إلى نفسه، الحصول لفائدته، إن أمكن، على ضمان الخلافة الأدبي الذي استمد حكمه منه شرعيته. فاستهدفت السفارة الموجهة إلى بغداد هدفين، أن تتجنب تدخل الخلافة مباشرة في شؤون إفريقية، وأن تحصل على مساندة الخليفة. وقد تحتم فعلاً تذكير العامة، لما ركزت دعاية الشيعة حججها على قرب ظهور المهدي، أن الإمام الشرعي هو خليفة بني العباس، وأن الأمير يحكم إفريقية فعلاً باسمه ويتأيّد منه. ولإدراك كنه الدعاية التي عملت على توثيق الصلات بين بغداد والقيروان، ينبغي أن نتذكر مدى التقدير الذي أحاط به، بعد أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن، رجل سياسي محنك وقليل النزاهة مثل بييرس الأول ابنًا مخلوعاً من ذرية بني العباس قد نجا من المغول بعد كارثة سنة 1258/656⁽¹⁾، فاستقبله وبايعه بالخلافة. فلم يحتفظ هذا الابن المشرّد والمُعدم لا فقط بالشرعية، بل أيضاً بالقوة المبررة للسلط الزمنية التي من المفروض أن تكون صادرة عنه⁽²⁾.

فنتجحت سياسة زيادة الله الثالث من ناحية نجاحاً تاماً وأخفقت إخفاقاً كاملاً من ناحية أخرى. حيث أيدت الخلافة أدبياً ودون استثناء الإمارة، واستنمت من التدخل عسكرياً. لكن، وبسبب القطيعة الواضحة بين الأعمال والأقوال، لم تتراخ الدعاية الأخلبية طوال مدة الحرب عن مواصلة جهودها دون أن تؤثر في العامة، وستتاح لنا الفرصة ثانية للتعرف على ذلك. وحتى يستفيد من هذا الوضع، كان على الأمير أن يبدأ أولاً بإصلاح أخلاقه.

(1) انظر مادة (بييرس الأول)، *E.I.*²، ج 1، 1158 - 1160، بحث J. WIRT.

(2) انظر مثلاً بخصوص أهمية الخليفة، لا فقط على الصعيد الديني، بل الدنيوي أيضاً *Le Khalife A. ABEL* *présence sacrée*، في *S.I.*، ج 7، 29 - 45، وكذلك الفصل الثاني من هذا الكتاب.

سقوط سطيف وكارثة كيون:

وهكذا وافق قرب ظهور المهدي تنشيط دور الإمام الموكول إلى الخليفة. لكن المهدي لم يظهر في الساعة المقررة لظهوره. فقد مرت سنة 290 وجزء كبير من سنة 291، دون أن يقع الحدث العظيم المتنبأ به. ولم تذكر لنا المصادر كيف تغلب الداعي على هذه الصعوبة. فلا بد أنه وضع كل شيء على عاتق أخطاء الحساب والتأويل، أو لجأ إلى عمق سر الحكمة الربانية، فطلب من أتباعه أن يخلصوا النوايا ويزيدوا من إصلاح أخلاقهم للتعجيل بقدوم اليوم الذي ستضيء فيه شمس الله الأرض بنورها، مكافأة لهم على مزاياهم. وقد صنف لا محالة مذهب الشيعة المتعود على مثل هذه النوازل المحلول الملامنة منذ أمم طويل، كالبته مثلاً⁽¹⁾.

وفي الأثناء لا بد أن/أخبار ملحمة المهدي وصعوباته المتعددة قد بلغت الداعي الذي لم يعد يعتقد عند ذلك آمالاً عريضة في ظهوره سريعاً، فلجأ إلى ترك الترقب وعاد إلى القتال. فبعد ميعة المدينة التي جسدت أكثر من غيرها في نظر كتامة النير العربي الأعلي، حل دور سطيف. فعزم أبو عبدالله الداعي على إنهاء أمرها. فقد شاركت في كل الأحلاف المعقودة ضده، واستخدمت منذ عهد قريب قاعدة للعمليات ونشاط الحكم الأعلي في بلاد كتامة.

وفي النصف الثاني من سنة 291 (24 نوفمبر 903 - 12 نوفمبر 904)⁽²⁾، خرج أبو عبدالله الداعي لافتحامها⁽³⁾. واستمر الحصار دون نتيجة طيلة أربعين يوماً. وكانت

(1) انظر ص 721، الملحوظة رقم 1.

(2) لم يذكر أي مصدر تاريخياً دقيقاً كل الدقة، فاعتمدنا بعض القرائن. فقد كلف زيادة الله الثالث إبراهيم بن حشيش بالقضاء على الداعي سنة 291 (أبن علوي، البيان، ج 1، 137). وكان ذلك بلا شك رده لما علم بسقوط سطيف. وأقام هذا القائد 6 أشهر بقسنطينة، قبل أن يهزم هزيمة كاملة سنة 292، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في رجب (القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط ص 165؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 138). وهذا ما أدى بنا إلى تأريخ سقوط سطيف في نهاية 291.

(3) المصدر الأساسي لتحرير هذه الفقرة هو «الانتصاح» للقاضي النعمان، مخطوط ص 161 - 169. انظر أيضاً الجبري، المسالك، ص 176؛ وابن حوقل، صورة الأرض، ص 91 و 193 والإصطخري، المسالك، ص 134؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 136 و 139؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 72؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 1445/19؛ وكتب الميرون، مخطوط، في سنة 292؛ والطبري، التاريخ، ج 8، 234 - 235؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 3، 45 وما بعدها.

تحصينات القلعة جيدة مورثة عن العصور القديمة⁽¹⁾، ولم يكن آنذاك للمغبرين معدات للحصار. وتمتع علي بن حفص بن عسلوكة بصيت استحقه في إقدامه في الحرب، فهجم بمساعدة أخيه أبي حبيب، وكبد المهاجمين خسائر فادحة، فأجبروا في النهاية على الرحيل. لكنهم هجموا من جديد هجوماً قوياً بعد شهر. فقد جند أبو عبدالله فعلاً في إكجان كل الأولياء تجنيداً كاملاً ورمى بهم على الحصن. فحاول علي بن عسلوكة أول الأمر مواجهة أمواج المغبرين، كما كان من قبل في البرّ، لكن كثرتهم قهرته، فأجبر على المدول آخر الأمر، وتحصن وراء أسواره. وبعد أيام قلائل - هل كانت صدفة؟ - مات هو وأخوه أيضاً. فانتحلز لموتهما المحاصرون، وكان من بينهم لاجئون من كتامة عديلون، ومنهم داود بن جُمَاسْت⁽²⁾ من أحسن فرسان لهيصة. وقد مدحه القاضي النعمان أعظم مدح، فطلب داود الأمان وحصل عليه للجميع، «خلا من استحق القتل»⁽³⁾. ففتح الحصن أبوابه. ودخلت إليه جيوش الداعي، وقتل طبعاً كل من استحق الموت، وهدموا الأسوار، ولم يتوانوا عن هتك حرمة قبر علي بن عسلوكة وقبر أخيه وصلبهما، «لما كان في أنفس الأولياء منهما»⁽⁴⁾. وهكذا كان الأمان شبيهاً بأشنع استسلام إلى حد كبير. فتبين أن الدور الذي قام به داود اللهيصي من كتامة كان تبعاً لذلك مريباً، خاصة وأن القاضي النعمان أفاض في مدحه. ولا مراء في أن الداعي استفاد في سطيف كما في ميلة من بعض المساعدات في صفوف كتامة - الذين عملوا وكأنهم من الفيلق الخامس - وقد كانوا معادين له في بداية الأمر، ولما رأوا من أي جهة هبّ الرياح مندفِذ، حاولوا اللحاق بالركب.

ولا بد أن سقوط سطيف قد تمّ حوالي نهاية سنة 291، ويوافق ذلك التاريخ أكتوبر

(1) Diehl (I, 258) *L'Afrique Byzantine*, كتب في هذا الموضوع ما يلي: «كان ذلك الحصن يراقب في آن واحد، جبال بلاد القبائل الصغرى وجبل بابور العالي، وقد سيطر على الطريق الكبيرة القادمة من الغرب، بالنقطة التي تلاقي فيها بالسهول، بعد عبور فجاج البيان». وأدرج كذلك، ص 256، نصيماً للقلعة القديمة التي بُنيت أنها لم تتغير في القرن التاسع، وما زالت حوزة سطيف البيزنطية موجودة فعلاً سنة 1844، وقد دون DELAMARE رسماً نقله Diehl في المرجع المذكور، ج 1، 257، الرسم 57.

(2) قراءة ظنية حسب «الافتتاح»، مخطوط ص 164. سمي في «المبر»، لابن خلدون، ج 4، 72، داود بن جاتة من قرية لهيصة. ولا شك أنها تحريفات.

(3) القاضي النعمان، «الافتتاح»، مخطوط ص 164.

(4) القاضي النعمان، «الافتتاح»، مخطوط ص 164. وقد فسر البكري (المسالك، ص 76) هذا الإصرار بالحفا على العرب في سطيف لأنهم أخضعوا كتامة لدفع العشر.

أو نوفمبر 904. فقد ردّ زيادة الله الثالث الفعل وولى قائداً كلفه بالقضاء على الفتنة. ولم تتمّ هذه المهمة العسيرة حتى من طرف قائد محتك مثل أبي عبدالله الأحول، فكلف بها هذه المرة رجل بلاط فقد كل قيمة عسكرية على الإطلاق. نعتي إبراهيم بن حبشي⁽¹⁾ بن عمر التميمي، وقد كان ابن عم الأمير، وكان مسالماً لا يفهم شيئاً في الحرب. وقد بذل جهد عظيم في التجنيد لإعداد جيش لا يقهر. إذ أراد الأمير في الظاهر التخلص من الداعي كما بين ذلك إلى الخليفة. وقد كان بيت المال عامراً جداً. ولم يتردد الأمير في بدل المصاريف. وكما يقع دائماً في مثل هذه الحال، حشدت «حشود» كثيرة (من المتطوعين) بفضل صرف مكافآت تجنيد سخية، فتضخمت بوجودهم صفوف الجيش المحترف. ورغم أن المصادر لم تذكر شيئاً من ذلك، فيمكن الافتراض أن الجيش المحترف الموجه ضدّ الداعي تشكل في أغلبه من جيوش صقلية، وبعد الانتهاء من غزوة قلورية التي قام بها إبراهيم الثاني، استرجع قسم من الجنود. وقد مر بنا أن جانباً من هذه الجيوش عاد إلى إفريقية رفقة زيادة الله الثالث الذي أخلص له أغلب جنوده. وأوضح ابن الأثير⁽²⁾ أن الأمير وجههم كلهم إلى القتال بقيادة إبراهيم بن حبشي، دون أن يقي تحت طلبة في إفريقية أقل مقاتل مقتدر. فقام بكل شيء. وهكذا خرج إلى بلاد القبائل أربعون ألف رجل، مسلحين جيّداً ومزودين بمالٍ وفير. واستمر قائد الجيش في حشد «المتطوعين» وهو في الطريق وبذل المال كما جرت العادة.

وانتصب الجيش الأغلب بقسنطينة، ومن هناك خاض مناقشات كثيرة ضد كتابة المستقرين في تلك المنطقة. وقد خضع جميع أهالي كتابة طوعاً أو كرهاً في النواحي المجاورة. ولم يرّد أبو عبدالله الداعي الفعل، بل احتاط وبقي في حالة دفاع. فسرى الارتباك والاضطراب عند ذلك في صفوف جنود الأغلبية الراغبين طبعاً في القيام بحملة عاجلة تمكنهم من العودة في أقرب وقت إلى بيوتهم. فعزم إبراهيم بن حبشي عندئذٍ على الشروع في الهجوم. وسبق أن جاء الأمر من زيادة الله الثالث لشبيب بن أبي شذاد صاحب

(1) تغير رسم الاسم كثيراً حسب المصادر. فمثلاً جاء في «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 130 (حُشَيْش)؛ وفي «العبر»، لابن خلدون، ج 4، 72 (حُشَيْش). واعتمدنا القاضي النعمان الذي أيدّه ابن حطّاي. انظر بخصوص هذه الكتابات المختلفة FAIGNAN (Annales du Maghreb)، ص 291. الملحوظة 1. وانظر بخصوص أبيه الذي استولى على ملقة في 29 أوت 870 وتولى صقلية فيما بعد ثلاث مرات، ص 520-523. وص 524 الملحوظة رقم 506. وكان أبوه أحد أسفاد إبراهيم الأول.

(2) الكامل، ج 6، 130.

طينة بالخروج بجنوده لدعم جيش قسطنطينة الذي بلغ تعداده آنذاك ما يقرب من مائة ألف رجل، كما ذكر القاضي النعمان⁽¹⁾، وهو رقم مبالغ فيه طبعاً بفرض إضفاء طابع المظمة على نصر الداعي.

وبدأت جيوش الأغالة بالهجوم، ويحتمل أن يكون ذلك قد قع في رجب 9/292 مايو - 7 يونيو 905⁽²⁾. ولما بلغت قرية كيونة⁽³⁾، في بلاد إجتانة، اصطدمت بكوكبة من الخيالة خرجت للاستطلاع بأمر من أبي عبدالله الداعي. قال القاضي النعمان⁽⁴⁾: «فلما ترامت له الخيل، قصد إليها بنفسه فعل جاهل بالحرب، ولم يتزل ولا يتزل أحد من أصحابه، والأفقال على الدواب والجمال». فارتجلت المعركة في هذه الظروف. وأخبر أبو عبدالله الداعي فوراً بالأمر، فهجم على رأس كل رجاله. وبوغت جنود الأغالة، فلم يتمكنوا حتى من امتطاء أفراسهم والقتال - وكان إبراهيم بن حبشي نفسه على برذون⁽⁵⁾ - فسلموا تسليمًا وكانوا فريسة لمجزرة حقيقية. وقطعت أرجل برذون إبراهيم بن حبشي وجرح هو نفسه. فكانت الكارثة تامة. وتخلّى الجنود الأغالة عن كل عتادهم، وجميع أحمالهم، وكل أموالهم، وحتى عن النقود التي كانت معهم، وتخلصوا من كل شيء عاقهم، بحثًا عن النجاة والفرار وكانت وجهتهم باغاية. فلاحقهم الأولياء كامل النهار وكذلك من الغد، وقتلوا منهم خلقًا عظيمًا. قال القاضي النعمان⁽⁶⁾: «فقتل منهم ما لا

(1) الانتاح، مخطوط ص 166.

(2) لم يذكر أي مصدر الشهر، لكن بعض القرائن تدلّ على ذلك. فقد خادر إبراهيم بن حبشي القيروان في نهاية 291 وأقام ستة أشهر في قسنطينة، فيؤدي ذلك قريبًا من رجب 292، وفضلاً عن ذلك، أشار ابن حداري (البيان، ج 1، 139) إلى ظهور مُكذَّب في رجب 292، ثم قال: «وفيها كانت وقعة على حسكر السلطان»، ويبدو أنه ربط بين الظاهرتين، فاعتبر أن الأولى كانت فالاً للثانية. وقد وافق رجب 292 أخيراً تاريخ 9 مايو - 7 يونيو 905، أي الفترة المعادة للشروع في الغزوات.

(3) كتابتها ظنية. وقد جاء في «الانتاح»، مخطوط ص 167، كَيُونَة مرة، وكَيُون مرة أخرى. وورد في «الكامل»، ج 6، 130، لابن الأثير كَيُونَة، وفي «البيان لابن حداري»، ج 1، 138، كَيُونَة، وأشار المحققون إلى مخطوط ورد به كَيُونَة، وفي «العبر»، ج 4، 72، لابن خلدون، ذكر بَلْزَمَة. وصحح *Annales du Faqan* (Maghreb)، ص 291، الملحوظة 2، بعد Pournel و de Slane بَلْزَمَة. لكن لا وجوب لهذا التصحيح، بل إنه زاغ تماماً عن معنى هذه العمليات. وقد تحرك إبراهيم بن حبشي فعلاً للهجوم على الداعي الذي تحصن ياكجان، رافضاً التحرك. وتبعاً لذلك، فلا يفهم أن المعركة ربما دارت جنوباً، في ناحية بلزومة.

(4) الانتاح، مخطوط ص 167.

(5) القاضي النعمان، الانتاح، مخطوط ص 167. كانت تمتطي الخيل أثناء المعركة لتجنيبها التعب، واستخدمت دواب أخرى للسفر.

(6) الانتاح، مخطوط ص 168.

يحصيه إلا الله تعالى». وكانت الغنيمة أيضًا عظيمة في المال والعتاد من كل نوع. وكتب القائد المهزوم على هذا النحو المشين رسالة من باغاية بخط يده إلى الأمير، ويحتمل أن تكون عباراتها صحيحة. ولم تخل من بعض الفكاهة المنبئة بتفكير أحد أفراد الخاصة المحارب للداعي. قال: «كتبت إلى الأمير أطال الله بقاءه من مدينة باغاية، وقد انهزم المسكر المنصور. فلم ينج منهم إلا شزيمة سيرة، وذهب كل ما كان من المال معي والسلاح وغير ذلك، وقتل أكثر أهل المسكر المنصور⁽¹⁾». ثم عاد إلى القيروان للعيش في البلاط دون تقرب الرد. ورجع شبيب بن أبي شداد من ناحيته إلى طبة، وعاد كل من نجا إلى بيته.

وكانت لكارثة كيونة عواقب وخيمة، فقد انهزم هزيمة نكراء أعظم جيش أمكن للأغالبة إعداده، وكلفوا به عاجزًا سلمه إلى العدو بلا قتال. وحصل الداعي على انتصار عظيم. وعظم قدره وعظمت كذلك قوته العسكرية. ومكنته الغنيمة التي افْتُكها من العدو من تحسين تسليح جيوشه وتجهيزها، وكذلك من دعم حماس أتباعه بفضل نمط فاخر من العيش، إنما هو صورة لما كان يترقبهم في المستقبل الموعود. وأخبر المهدي الذي كان في سجلماسة بالنصر - كانت سجلماسة بمثابة (سلمية) في المغرب وقد تتبع منها الأحداث - وقد نال طبعًا نصيبًا كبيرًا من الغنيمة.

وخلافًا لذلك، هبت ريح الخذلان أقوى مما كانت عليه أبدًا على إفريقية، فاضطربت الأفكار وتزايد القلق. فهل امتد هذا القلق إلى الشرق؟ يمكن اعتقاد ذلك. فقد أخبر الطبري أنه وُجّه على عجل في 12 شوال 292/17 أغسطس 905، أي بعد كارثة كيونة بالضبط، قائدان عباسيان فاتك ويدر الحماشي لقمع فتنة الخليلجي في مصر، وقد قام بطرد النوشري الذي تولى الأمر منذ عهد قريب، لـ «إصلاح أمر المغرب»⁽²⁾. فأعاد

(1) المرجع السابق.

(2) الطبري، التاريخ، ج 8، 235. أكد الخليفة عزمه على التدخل عسكريًا في إفريقية، في رسالته الموجهة إلى أهل إفريقية وقد دونها القاضي النعمان في «الافتح»، مخطوط ص 192 - 199. وجاء فيها بالخصوص: «وأمير المؤمنين على إنفاذ الجيوش ومواصلة الإمداد إليه معونة له وتقوية لأمره وشدا عليه فيما هو بسبيله» (مخطوط ص 198). وأشار أيضًا زيادة الله الثالث في رسالته الموجهة إلى رعاياه، إلى احتمال تدخل جيوش الخلافة. لكن الأمير عبر أيضًا عن أمله في أن لا يكون ذلك أمرًا ضروريًا. وأعلن زيادة الله الثالث في هذه الرسالة ما يلي: «فقد انتهى إلى الأمير أن أمير المؤمنين المكتفي بالله - أطال الله بقاءه - لما انتهى إليه خبره أمر بإخراج المساكين إليه من قبله مادة للأمير زيادة الله بن عبدالله، وتقويه له... والأمير يرجو أن يظفّره الله بالفلسق من دون ذلك» (الافتح، مخطوط ص 188). ويستعود إلى هذا الأمر.

الجيش العباسي النشوري إلى الولاية، وبلغ بذلك الهدف الأول المحدد له، لكنه لم يغامر بعيداً. ولا شك أن زيادة الله الثالث قد وفق مرة أخرى في التهدة من روع الخليفة، وحمله على العدول عن مثل هذا المشروع الذي لم يُرَ فضلاً عن ذلك أي حماس مفرط قطعاً.

وقد زادت كارثة كيونة البلاد خذلاناً في النهاية، قبل أن تشهد العزائم وبقيت ردود فعل الخلافة حائرة، إذ لم تقدر على التعويل على مساعدة الأمير الفاجر المتخوف. أما السلطة الأغلبية فقد فقدت نهائياً المبادرة بالعمليات العسكرية. وكان مهماً الوحيد منذئذٍ حماية نفسها والبقاء إلى أقصى حد، فكادت تقتصر على الدفاع لا غير، خشية نزول كارثة أخرى.

الجهد الأخير للتعبة الأخلاقية والمادية تشكيل وتجميع جيش جديد بالأريس:

تحتم الإسراع بتهدة البلاد التي بدأت تشمل تملحاً خطيراً. قال القاضي النعمان⁽¹⁾: «فاضطربت إفريقية، واستهال أهلها أمر أبي عبدالله». وتمثل الخوف قطعاً بعد القضاء على الجيش الأغلي، في الاعتقاد أن هذا الجيش سيفتح فوراً البلاد. وحرصاً على تهدة الخواطر ومحاولة تهيئة الطاقات حول العرش، أمر زيادة الله الثالث بتحرير رسالة، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في نهاية سنة 292 (13 نوفمبر 904 - أول نوفمبر 905)، وتوجيهها إلى كل نواحي الإمارة، بما في ذلك أصغر قراها. وقد دون القاضي النعمان النص الكامل لمضمون هذه الرسالة⁽²⁾.

(1) الافتتاح، مخطوط ص 168.

(2) بدأت هذه الرسالة في «الافتتاح»، مخطوط ص 184 - 190، بفصل تلا آخر خصص لسقوط تيجس. وقد جد هذا الأمر، كما سترى ذلك، في النصف الأول من سنة 294. ويمكن مبدئياً الاعتقاد أن رسالة زيادة الله الثالث تلت هذا التاريخ. لكنه أمر مستحيل لأكثر من سبب. أولاً، كل شيء في مضمون هذا المنشور يدل على أنه سابق لهذا التاريخ. فالداعي لم يفتح في ذلك الوقت إلا أماكن قريبة من إكجان، أي ميلة وسطيف. ولذا، فالمنشور سبق سقوط طينة الذي تم في نهاية سنة 293. وفضلاً عن ذلك، أشير إلى الأمر الذي وجهه المكتفي إلى جيوش الخلافة للتحرك إلى المغرب. وأكد مصدر مستقل هذا الأمر، وقد صدر، كما رأينا، في 12 شوال 292/17 أغسطس 905. وهذا يؤيد بنا إلى تأريخ منشور زيادة الله الثالث في نهاية 292 أو في بداية سنة 293. وأكد ابن عذاري، البيان، ج 1، 140، هذه النتائج بصورة غير مباشرة، فروى أنه وصلت إلى إفريقية سنة 293، رسالة من الخليفة المكتفي حرض فيها الأهالي على مساندة الأمير. لكن القاضي النعمان ذكر أن المكتوب المذكور لزيادة الله الثالث سبق هذه الرسالة.

فوصف الأمير نفسه بداية من السطر الأول بأنه حصن السنة ومجاهد لأعداء الله. وقد كانت محاولة جديدة مطابقة للخط السياسي المقرر منذ أول يوم تولى فيه الإمارة، وقد استهدفت وضع القضية على الصعيد المنهجي وحمل السنة بذلك على الانضمام إلى صفه بصورة فعالة. ثم قال إن الله لا يمنع النصر في النهاية إلا لمن قاتل في سبيل الدين الحق، وتعرض إلى النقاط المختلفة المكفرة لمذهب الداعي الذي لم يوفق في مغالطة كتمانة إلا «لأنهم بمنزلة الحمر النافرة»⁽¹⁾. وطلب الأمير من جموع المسلمين أن يشهدوا على الداعي، فذكر بموقفه من الصحابة، وألح على أنه أحل دم من لا يشاركونه آراءه، ولامه لأنه دعا إلى مذاهب باطنية، وهدم المساجد، ومنع الصلاة، وارتكب مظالم كثيرة. ثم أخبر رعاياه أن الخليفة المكضي (289 - 902/295 - 908) أمر بخروج الجيوش إلى إفريقية، لكن الأمير أمل أن لا يكون هذا التلخل ضروريًا للانتصار، ولا شك أن مزايًا هذا النص قد نسبت إلى مولاه الخليفة. ثم قال في الرسالة المنشورة: «والأمير زيادة الله بن عبد الله سهم من سهامه وشهاب من شهبه، وما أظهره الله (ع وج) عليه، وأظفره به فهو منسوب إلى أمير المؤمنين، وسبب من سببه»⁽²⁾. ثم اجتهد زيادة الله الثالث في التقليل من شأن الكارثة النازلة على عساكره، فقدر أنها مجرد تفهقه أمام الداعي الذي تمكن من السيطرة على مواقع موجودة بجوار مقره فقط⁽³⁾، فلا ينبغي المغالاة في أهمية هذا التفهقه خاصة وأن الصحابة تعرضوا لأكثر من ذلك، ولا بد من الإيمان بكلام الله الذي وعد المؤمنين بنصره. وختم بقوله: «وليظهر من قلة اكرائكم بأمر هذا الفاسق ما يكون دليلاً على ثقتكم بربكم! وانفروا إليه خفافاً وثقالاً كما أمركم الله وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم كما افترض عليكم! وادفعوا عن إباحة مهجكم وانتهاك حريمكم! وأن لا تفتنوا في دينكم، وكافحوا عنه من بذله، وتبرؤوا ممن أحدث فيه وغيره وفقكم الله لما يحب ويرضيه ويزدلف به إليه»⁽⁴⁾.

وقد نقل هذا المكتوب الوعظي إلى جميع أتباع مذهب السنة من أعلى كل منابر الإمارة. واستهدف هذا التحريض تخلي أهل السنة عن تحفظهم الذي كان بالأحرى معادياً، والوقوف إلى جانب الدولة الموصوفة بأنها أداة طيعة للخلافة، وتجسيداً للدين

(1) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 186.

(2) الاقتراح، مخطوط ص 188 - 189.

(3) «انصراف الجيوش عنه، وتقليه على ما دنا وقرب منه»، الاقتراح، مخطوط، ص 188.

(4) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 190.

القويم. ولمقاومة الخذلان الذي نشرته دعاية الشيعة في شكل فوول وتنبؤات وإنذارات بعذاب الآخرة، اعتمدت الرسالة المنشورة على الإيمان بكلام الله. لكن أخطئ المرمى مرة أخرى. فقد روى القاضي النعمان أن الناس لما سمعوا بنصها، بدؤوا يلمحون إلى فجور زيادة الله الثالث، وإلى قتله أبيه وإخوته وأعمامه، وقارنوا حياة الفحش التي كان يعيشها، بقشف أبي عبدالله الداعي الذي كان قدوة لزماته وتقاه. وقد تأكد آخر الأمر شيء واحد لديهم، هو أن السلطة ارتبكت وشعرت بالخطر والعزلة، فبدأت تفقد ثقتها في قواتها ذاتها وأبدت علامات خطيرة من الخوف، وهو أمر لم يهدىء طبعاً من المخاطر، ومن باب أولى، فهو لم يعد إلى الرعايا الشعور بالأمن.

فتم تنظيم حملة نفسية جديدة، ومن المحتمل أن تكون قد جلدت في الأشهر الأولى من سنة 293 (2 نوفمبر 905 - 21 أكتوبر 906)⁽¹⁾، وحاولت مرة أخرى التغلب على الخمول العدائي والخوف المتزايد للذين شلا وخذلا البلاد إزاء هجمات الشيعة، وسررى أنها كانت عوامل ينبغي تقدير عواقبها مراراً وتكراراً. وقد صدر تحريض آخر عن الخليفة نفسه هذه المرة، بمعنى أنه صدر عن أسمى سلطة روحية وزمنية في الإسلام، ووجه إلى أهل إفريقية وقرى في كل المساجد، فشكل بصورة عملية النتيجة الإيجابية الوحيدة المترتبة على السفارة التي خرجت إلى بغداد سنة 291 (24 نوفمبر 903 - 12 نوفمبر 904). وقد عادت إلى الأمير محملة ببعض الهدايا المناسبة - كالخلع والرايات والسيوف والأسلحة، ولا شك أنها كانت رمزية - وخاصة حصلت على ضمان الخلافة وتأييدها الأديبي. وبدأ هذا التحريض الموجه إلى «أهل إفريقية من المسلمين»، بعد ذكر عبارات الحمد والشكر المعتادة، بثناء حار مدعم بالآيات القرآنية، يستحث الأمة على الاتحاد على أعداء الدين الحق الذين فصموا عراه. ويعد أن ألح النداء على أن الله في عون من أعان نفسه، أخبر الخليفة رعاياه في إفريقية أنه على علم بالجرائم التي اقترفها «عدو

(1) تلت رسالة الخليفة في «الافتتاح»، مخطوط ص 192 - 199، رسالة زيادة الله الثالث، وذكر أنها كانت لاحقة لمكتوب زيادة الله، فلعل ذلك يجرنا إلى تأريخها في منتصف 294 (انظر ص 738، الملاحظة رقم 2). ويدلّ مضمون الرسالة على أنها كانت نوعاً من الرد على سفارة سنة 291، وقد عادت السفارة إلى إفريقية سنة 293، وأرست كاتبة كيون بها، فأدت بالخليفة إلى أن أمر جيوشه بالتحرك إلى المغرب، في 12 شوال 292/17 أوت 905. ونفضاً عن ذلك، قال ابن حنبل (اليان، ج 1، 140) وكان معروفاً بثبات تواريخه بصورة عامة، أن رسالة المكتفي التي دعا فيها أهل إفريقية إلى تأييد أميرهم بلغت إفريقية سنة 293. ومن رأينا أن ذلك تم في الشهور الأولى من هذه السنة، في حين ما زالت المخاطر متأثرة بعصمة تحطيم الجيش الأغلبي في كيون، في شهر رجب 292 / مايو - يونيو 905.

الله»، وبالجهد المشكورة المثمرة مستقبلاً التي بللها الأمير للقضاء عليه. ثم ذكر الجميع تذكيراً رسمياً واستشهد بالقرآن (سورة النساء، 59) بواجب الطاعة المفروضة للحكام الشرعيين، وألح على ثقته الكاملة في زيادة الله الثالث. وبعد أن عبر عن نيته في توجيه جيوش الخلافة لنجدة إفريقية، ذكر مرة أخرى بخصال الأمير والأمراء السابقين الذين أخلصوا جميعاً في خدمة الخلافة. ثم قال: «ورأى أمير المؤمنين أن يكتب إليكم... لمحاربة أعداء الله الكفرة ومجاهدتهم، وإجابة دعوته متى استدعاهم والحقوق إليه وترك الثناقل عنه»⁽¹⁾.

ولا شيء آخر يدل على أي مدى كان الأمير معزولاً محروماً من التأييد الشعبي، مثل هذه النداءات المتكررة بنيرة حزينة كادت أن تكون يائسة. وترك الأمير يتبارى وحده ضد مذهب الشيعة، ووقع الاكتفاء بعد النقاط، بجزع امتزج بنوع من السرور الخفي، لأن الله عاقب قاتل أبيه الفاجر، وقد تناقضت حياة الفحش التي كان يحياها تناقضاً مفضوحاً والمبادئ التي دعا إليها وعبث بها يومياً في آن واحد. وإن صدقنا القاضي النعمان⁽²⁾، فلم يكن لرسالة الخليفة من نتيجة سوى أنها زادت في طلاقة الألسن «في الأسواق وفي الشوارع، في المدينة والأرياف»، فلم يذُر الحديث إلا عن جرائم الأمير وذاته. وقد تكرر لا محالة القول في كل مكان إن الحرب ليست من شأن الرعايا الجانحين دائماً مع المظفر. فتمخض مجهود التعبئة المعنوية مرة أخرى عن فشل ذريع.

وإزاء هذه الجهود الفاشلة لتعبئة الرأي العام، عمل زيادة الله الثالث كل شيء لدفع الدفاع المادي للإمارة. فلم يعد الأمر متعلقاً بالهجوم. وقد طمع الأمير فوراً في الاكتفاء بمحاولة تجنب الحصون الأخرى نفس المصير الذي خضعت له سطيف، لأنها كانت تشكل دعماً لإفريقية. فدعم حامية باغاية، و«شك» طينة بالرجال والسلاح، كما قال ابن عذارى⁽³⁾، وولى عليها حاجبه أبا المقارع حسن بن أحمد بن نافذ⁽⁴⁾ بمساعدة شبيب بن

(1) القاضي النعمان، الاقتحاح، مخطوط ص 198 - 199.

(2) الاقتحاح، مخطوط ص 198 - 199.

(3) البيان، ج 1، 140.

(4) هكذا سمي في «البيان» لابن عذاري، ج 1، 140. فهل كان نفس الشخص الذي عمل حاجباً لإبراهيم الثاني باسم الحسن بن نافذ. وقام بهذه الصفة بدور ما في قمع فتنة سنة 894/280. ثم في تهدة صقلية؟ (انظر ص 332 والفصل السادس ص 567 - 568).

أبي شداد القمودي السابق الذكر، وخفاجة العبيسي. وقد روي أن هذين القائلين كانا معدودين من أقدر المقاتلين في الإمارة.

وفي نفس الوقت، عمل على تشكيل جيش جديد، إذ أن كارثة كيونة تركت البلاد عملياً بلا عساكر⁽¹⁾. وقد وجّه الحُشاد لكل أنحاء الإمارة، وأعطيت الأوامر لتوزيع المكافآت السخية في كل مكان أثناء الحشد وقدم الأمير المثال على ذلك، مظهرًا للجميع الأهمية التي أولاها للحشد الذي قام به هو نفسه، فجلس تحت «قبة الأرض»⁽²⁾، أمام أكنداس من الذهب، وجعل يستعرض «المتطوعين»، وذلك لقطع دابر الأقوال التي راجت في خصوصه. وسلم إلى كل مجند صحيفة ذهباً قدرت بخمسين دينارًا تقريباً. فشاع الخبر في كل مكان كلمع البرق، وقيل إن الأمير وزع الذهب وكان «يعطي بالصحيفة»⁽³⁾. فتزاحم الناس عليه. ووجه المجندون الجدد للانتصاب بالآريس، وقد اختير هذا المكان مقرًا عامًا ومركزًا لأعداد الجيش الجديد.

وحام الشك كثيرًا حول قيمة هذا الجيش الجديد المشكل في الظروف التي ذكرنا. وقد دل مثالان على هذا الأمر، الأول متعلق بالقيادة، والثاني متعلق بالروح التي حركت المجندين الجدد.

وقد وجه زيادة الله الثالث يوم الاثنين في 9 جمادى الثانية 293/7 مارس 906⁽⁴⁾

(1) اعتمدنا التاريخ الذي ذكره ابن عذاري (البيان، ج 1، 140). وأرخ القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 201 - 206، تشكيل هذا الجيش في بداية 295 (انظر المخطوط ص 203). وخطأ هذا التاريخ واضح. فهو لا يتناقض قط للتاريخ المذكور في «البيان»، بل إنه لا يصمد أمام التحريات. وذكر القاضي النعمان أنه عند خروجه فعلاً إلى الآريس للعمل على تشكيل هذا الجيش، حين زيادة الله الثالث ابن جمال (ابن حيمال في المخطوط، وانظر في شأن هذه المسألة هذا الفصل الملحوظة رقم 29). لكن هذا التعيين وقع سنة 293 (انظر «البيان»، ج 1، 140). وأضاف أنه لدى عودته إلى رقادة، منحه الأسبقية على حماس قاضي القضاة الذي قدم استقالته. غير أن مصدرًا مستقلًا هو «المندرك» لعياض، ترجمة حماس رقم 125، ذكر تاريخ هذه الاستقالة وأرخها في جمادى الأولى 294 (بعد ستة شهور من المطالبة بها)، وهذا يعود بنا إلى آخر شهر من سنة 293.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 202.

(3) الافتتاح، مخطوط ص 202، وانظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ج 1، 140.

(4) روى ابن عذاري، البيان، ج 1، 140، فتة مذج؛ والمؤلف المجهول لكتاب العيون، مخطوط لسنة 293؛ والقاضي النعمان، شرح الأخبار، عند (Rise) IVANOV، ص 34. وذكر كتاب العيون، أن هذه الفتنة جددت يوم الإثنين في 10 بقين من جمادى 293. وبالإضافة إلى علم ثبات هذا التاريخ، فقد تبين أنه خاطيء، حيث أن 20 جمادى الأولى 293 يوافق فعلاً يوم الأربعاء، وكان 19 جمادى الثانية 293 موافقًا ليوم الخميس. فاعتمدنا ابن عذاري الذي أرخ هذه الفتنة في يوم الإثنين 10 جمادى الثانية 293. ووافق اليوم المعاصر من هذا =

جَمْعًا من المجندين الجدد بلا شك إلى الأريس بقيادة قائدين هما مدلج بن زكرياء، وأحمد بن مسرور النخال. وبعد ثلاثة أيام، أي في 12 جمادى الثانية / 10 مارس، ظهروا من جديد بأبواب القيروان رافعين راية العصيان. وقد تغلبت سريعًا عليهم «غوغاء» العاصمة، وهذا دليل على أن الجمع كان محدود الأهمية. وقتل مدلج وشخص آخر يدعى ابن بربر في المعركة، وصلبا على باب رقادة. أما زيادة الله الثالث، فقد «كتب فتحًا» - يعني نشرة النصر الوحيدة في عهده المجيد - قرئ في القيروان وفي كل ولايات الإمارة. وكان طبعًا كل شيء صالِحًا لرفع الهيئة التي تضررت كثيرًا. ولم يترتب على فتنة مدلج سوى خلاص المحبوسين بالقيروان وكان من بينهم أبو العباس⁽¹⁾ شقيق الداعي، وقيل⁽²⁾ إنه تسبب فيها حتى هذا القائد الذي حرّمه الأمير من «منية»، عملاً برأي قاضي القضاة حماس بلا شك. وهذا دليل على أن إخلاص القواد تكلف غالبًا قطعًا، فلا يمكنه تحمل أي عائق.

ولم يبد المجندون الجدد المقلد ثمتهم ذهبًا حقًا، من ناحيتهم دلائل الولاء أكثر من قوادهم. فتحول زيادة الله الثالث إلى الأريس لاستمالة الرأي العام بعمل حازم، والثابت أن ذلك الأمر قد تم بعد فتنة مدلج، فظاهر الأمير بأنه أزمع على تسيير العمليات بنفسه. وواصل هناك حشد «المتطوعين» ضمن حملة التجنيد التي بدأت في رقادة. قال ابن عذاري⁽³⁾: «لكل رجل صحيفة توضع له في كسائه دنانير / ويحمل على فرس / ثم يخرج (الرجل) فلا يرى بعدها». وكان هؤلاء هم الرجال المجندون بلا استعداد وقد جلبتهم الرغبة في الذهب لا غير، وأراد الأمير أن يواجه بهم أهل جبال كتامة الأشداء المتشبعين بالمذهب الإسماعيلي والمتحمسين بفضل دهاية قوية بدأت منذ أكثر من اثني عشر عامًا.

= الشهر يوم ثلاثاء، قمنا بالتصحيح اللازم. وهذا النوع من التفاوت يرجع إلى نقص في رؤية الهلال أمر عادي فعلاً.

(1) ذكر القاضي النعمان، شرح الأخبار، عند (Ivanov) (Rise)، ص 34، هذا الخبر. ويمكن أن نميل طبعًا إلى اعتبار فتنة مدلج عملية خصصت لتخليص شقيق الداعي، لكن هذا الافتراض مستبعد جدًا.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 141.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 140.

فقدان الزاب مهد الدولة، في ذي الحجة 293 - شعبان 294 (23 سبتمبر 906 - 14 يونيو 907):

لقد أحدثت نكبة كيونة فراغاً روحياً ومادياً لم يقم سده، رغم الجهود المبذولة، إلا بصورة سيئة جداً، ولذا يمكن التعجب من أبي عبدالله الداعي الذي تابع بعناية شؤون إفريقية، ولم يستفد تماماً من هذا الوضع، فيزحف فوراً على رقادة التي كانت عرضة لأشنع المصاعب.

فلماذا ترك الوقت للأمير لمعيد تنظيم الجيش بصورة متفاوتة؟ الجواب على هذا السؤال موجود على خارطة توزيع قوات إفريقية كما هو موجود في مزاج الداعي الذي كان حذراً، ففضل أن لا يضر بحفظ النصر الذي لا يمكن لا محالة أن يفلت منه، ويقوم بعمل سابق لأوانه، اعتماداً على استمرار الوضع في التطور في نفس الاتجاه. وقد كان الجبل حيثل أحسن حلفائه. ففضل أن لا يغادره آنذاك. ومن ناحية أخرى، لو اندفع فوراً في غارة جسورة فاصلة على القيروان، لكان تعرض بلا ريب للهجوم من الخلف في الأرض المكشوفة وفي السهل، بعيداً عن مساعدة الجبال الملائمة. وبالإضافة إلى ميله وسطيف، بقيت الحصون الأخرى بمثابة الدرع الواقي لإفريقية وبأيدي رجال الأمير فعلاً. وقد مر بنا أن الأمير قد شعر بدورها، فمجل بدعم قدرتها الدفاعية. وقد كانت إفريقية محمية خرباً بخط جيد من التحصينات القائمة منذ العصور القديمة، فلا يمكن لأي قائد متبصر المغامرة في تلك الظروف مغامرة في العمق بإفريقية، تاركاً الخطر الحقيقي الذي كانت تشكله الحصون، يشتد على مؤخرته. فعزم أبو عبدالله الداعي على إخضاعها أولاً، بمعنى أنه قرر الشروع في فتح الزاب⁽¹⁾.

فحالما تحطمت قوة الأغلبية الهجومية، أي بعد نكبة كيونة، وجه الداعي هجماته ضد طينة عاصمة الزاب التي انطلق منها قبل ذلك بقرن، حظاً جد العائلة المالكة. وكانت

(1) انظر بخصوص هذه الفقرة، القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 71، 169 - 183 و 208 - 210؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130 - 131؛ وابن عسلي، البيان، ج 1، 141 - 143؛ وابن خلدون، المعبر، ج 4، 72 - 73؛ والذيري، النهاية، ج 2، 84 - 85 ومخطوط ورقة 30؛ وابن الأبار، الحلة، مخطوط، وجه ورقة 150 (ترجمة أبي المغازي)؛ وابن حوقل، صورة الأرض، ص 91 - 92؛ والبكري، المسالك ص 50 - 51، 53، 63، 144، 145؛ والإدرسي، النزعة، ص 171؛ وابن عبد المنعم الحميري، الررض. مخطوط ص 141؛ والفصل الرابع من هذا التأليف، ص 296 - 297 - 298؛ والفصل الخامس، ص 323 - 324؛ والفصل السابع، ص 669 و 689.

المدينة محصنة تحصيناً شديداً⁽¹⁾، وقد عثت، كما رأينا، بالرجال والسلاح. وكلف أبو المقارح حاجب زيادة الله الثالث بمهمة القيام بالدفاع عن الحصن، وكان محاطاً بقواد محنكين، منهم شبيب بن أبي شداد الذي كان قائداً للمشاة، ومحمد بن قهر⁽²⁾ الذي كان قائداً للخيالة، وفتح بن يحيى المسالتي الذي كان منذ البداية ضمن عصبة قبائل كتامة المعادية للداعي، فترأس في هذا المقام قسماً من أهله ومن البربر الآخرين المقربين العزم على مقاتلة مذهب الشيعة. فلم يكن فتح الموقع بالأمر الهين. وقد تحطمت مدة ما يزيد على عام أمواج متلاحقة من كتامة على أسوار الحصن. ثم عبأ أبو عبدالله الداعي آخر الأمر، في 293 (2 نوفمبر 905 - 21 أكتوبر 906) جميع رجاله. فحاصرت موجة بشرية حقيقية المدينة المحصنة من كل الجهات. وكان التفوق العددي للمهاجمين، وقد بلغ حدًا جعل معه المدافعين يفضلون الامتناع عن كل محاولة للهجوم من موقعهم، وبدأ الحصار. وقد شوهد مقاتلو كتامة هذه المرة مجهزين أحسن تجهيز، إذ لا ريب أن الغنائم وأسرى العدو أفادوهم كثيرًا. فقد أظهروا فعلاً معرفة عميقة بعمليات الحصار، واستعملوا آلات الحرب. ونصب عليها اللبابات، وتقب برجا وبدنة، فسقط السور بعد قتال شديد⁽³⁾، فأدى ذلك إلى استسلام المدينة. فتحصنت الحامية، وأبدت مقاومة أخيرة في القلعة التي كانت مشيدة بالجنادل تشييداً قوياً. فتضرر أحد مجانيقها ولم يمكن إصلاحه. فاعتبر أبو المقارح ذلك فالاً وتملكه الكلل، ومن الواضح أن الوضع صار بدون مخرج. فتشاور القادة العسكريون عند ذلك. وفكر القوم في الفرار طبعاً، لكنهم سرعان ما تخلّوا عن هذا المشروع، إذ لا يمكن تحقيقه. فرضوا بطلب الأمان. وقبل طلبهم في آخر ذي الحجة 293/21 أكتوبر 906⁽⁴⁾. وقد ذهب

(1) انظر الفصل الرابع، ص 273. أورد (L'Afrique Byzantine) Ch. Diehl، ج 1، ص 216 تصميم الحصن القديم الذي ورثه الأغالبة، وقال بخصوصه: «كان الحصن متحكماً في كامل الناحية المكشوفة التي تفتح جنوباً في اتجاه مذكال، وكان يراقب ويرجع جبل الحضة شرقاً، فوقه بذلك على حدود بلاد نوميديا وموريتانية القيصرية، مقام بدور رئيسي في النظام الدفاعي لإفريقيا اليونانية» (المرجع المذكور، ج 1، ص 250). واستمر الحصن طبعاً في القيام بهذا الدور بالنسبة إلى إفريقيا الأغلبية.

(2) لا شك أنه قريب، ويحتمل أنه شقيق أحمد بن قهر، أحد قواد إبراهيم الثاني. انظر ص 393 وص 395.

(3) ابن لأثير، الكامل، ج 6، ص 130.

(4) أورد ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 141 هذا التاريخ. ودون البكري في «المسالك»، ص 51، رواية لأبي عبدالله الداعي الذي تباهى يوم الخميس، وهو اليوم الذي دخل فيه تينة. وإذا اعتبرنا هذه الجزئية، فيمكن تأريخ استسلام المدينة في يوم الخميس 24 ذي الحجة 293/16 أكتوبر 906.

السخاء بأبي عبدالله الداعي إلى منح مقام مرموق بين خاصته لأبي المقارع الذي نال إعجابه بحماسة وأدبه⁽¹⁾.

لكن سخاءه ظهر خاصة بصورة مسرحية قصداً في اتجاه الأهالي الراجعين بالنظر إلى طينة. فقدم الجبة إلى مركز طينة وسلموا إليه الأموال المجموعة من جباية مختلف الضرائب والمكوس الموجودة بخزائنتهم. ويدل أن يعجل أبو عبدالله باستلام هذه الهبة التي نزلت عليه من السماء، تظاهر قبل كل شيء وبالخصوص بالاهتمام بشرعية الجباية حسب التعاليم القرآنية. فطلب إيضاحات حول مصدر المال المقدم إليه. وبعد التحري في شرعية الإجراءات المتخذة والقواعد الحسابية المتوخاة، تقبل محاصيل الجزية التي قسمها على أتباعه وكذلك الجباية المجموعة على رؤوس الدواب. لكنه رفض جباية العشر التي قدمت له نقداً، إذ لا يمكن جمع العشر إلا عينا. وأمر رجاله قائلًا: «وأعلموا الناس أنهم آمناء على ما يخرج لهم من أرضهم، وستة العشر معروفة في أخذه وتفرقة، على ما ينصه كتاب الله عز وجل»⁽²⁾. ثم أمر في الحال بإعادة الأموال التي جمعت دون وجه شرعي. وأمر كذلك بإرجاع ما جبي من خراج. وصرح قائلًا: «لا قبالة ولا خراج على المسلمين في أموالهم»⁽³⁾. وهكذا أكد المظفر تأكيداً رسمياً نيته في أن لا يكون مجرد بديل لا غير للدواوين التي قضى عليها. واعتنى النظام الجديد بأن يظهر في مظهر الوريث لمن قاومه. وقد وجب أن يتصف عصر المهدي بالعدل والإنصاف في نور شمس الله، فبدأ بأمن طالع. وكان هذا الصنيع بارعاً طبعاً⁽⁴⁾. ومن الهين تصور حماس الأهالي الذي بلغ - كما عظيماً. قال ابن عذارى: «/ وانتشر فعله في جميع نواحي إفريقية، فتأقت أنفسهم إليه... وكتبوه، ودخلوا في طاعته / . وبلغ ذلك زيادة الله، فاغتنم / به / غنماً شديداً، / وأخذ في حشد الرجال والاستكثار منهم / ، وأمر بلعنة الشيعي على المنابر»⁽⁵⁾.

وبعد أن ولي أبو عبدالله الداعي يحيى بن سالم على طينة وأمر رغم الأمان الذي منحه له بقتل فتح بن يحيى المسالتي الذي حرم نفسه من كل عفو لتماديه في الغي، عاد

(1) خصص له ابن الأبار ترجمة، الحلة، مخطوط، وجه ورقة 150، وهذه طريقة للاعتراف بموهبته الأدبية.

(2) ابن عذارى، البيان، ج 1، 141.

(3) ابن عذارى، البيان، ج 1، 142.

(4) لتذكر في هذا الصدد أن إبراهيم الثاني الذي تاب، سبق الداعي في هذه السبل. انظر ص 357.

(5) ابن عذارى، البيان، ج 1، 142.

إلى إكجان رفقة جيشه. وقد انخزل زيادة الله الثالث كل الانتخال، فغادر أيضاً الأرس، وقد جد ذلك بلا شك منذ شهر محرم 294 (22 أكتوبر - 20 نوفمبر 906)⁽¹⁾. ولما خيب الأهالي أمه بسبب سلوكهم، تشفى منهم فأهان أهل السنة في شخص حماس بن مروان قاضي القضاة الذي أجبر على الاستقالة (في جمادى الأولى 294/17 فبراير - 18 مارس 907)⁽²⁾. وقد قُدِّم تعيين حماس في خطة قاضي القضاة كشاهد على تحالف الأمير مع أهل السنة⁽³⁾. وقد عزل حماس في ظروف مشينة بصورة خاصة، وسجل عزله التخلي عن السياسة المخفية لآمال الجميع. فلم يعد الأمير معتمداً متنفذاً إلا على الموارد المادية التي ما زالت وفيرة لديه.

وترك الأمير الجيش في الأرس التي غادرها عملاً بتوصية صحبه الذين أرادوا عدم تعريضه لأيّ مكروه، ثم تمكنه من مواجهة الخطر عند نزول كارثة، وكلف بالجيش قريبه إبراهيم بن أبي الأغلب⁽⁴⁾. وقيل رحيله، في 15 محرم 294/5 نوفمبر 906، اتجهت إلى طبة حملة بقيادة إبراهيم بن حبشي المسؤول عن نكبة كيونة. وقد انفرد ابن عذاري⁽⁵⁾ بالإشارة إلى هذه الحملة، دون أن يذكر نتائجها، ولا بد أنها أجهضت سريعاً قبل بلوغ الهدف المحدد لها. ولما عاد زيادة الله الثالث إلى رقادة فكر أولاً في أمن شخصه فأمر بإحاطة المدينة بسور من الطوب ليستمر في حياة الملذات.

(1) غادر زيادة الله الثالث الأرس متجهاً إلى رقادة سنة 294، كما ذكر ابن علقري، البيان، ج 1، 143، دون أن يذكر الشهر. غير أنه يمكن تأريخ هذه العودة في النصف الثاني من محرم. وقد كان الأمير فعلاً في الأرس في 15 من ذلك الشهر، وأحضر بين يديه ابن مفرج قاضي قسطنطينية (البيان، ج 1، 143) مغلولاً. لكن عودته إلى رقادة لا بد أنها لم تقع بعد محرم بمدة طويلة. وقد ذكر عياض (المبارك، ترجمة حماس، رقم 125) أن (حماس) قاضي القضاة حمل من طرف الأمير على التخلي عن خطته، لدى عودته إلى رقادة، وتحصل حماس على إقالته بعد ستة شهور من الانتظار، في جمادى الأولى سنة 294. ولعله من الواجب تصحيح (جمادى الثانية)، وهذا يعود بنا إلى محرم.

(2) ذكر ابن عذاري، البيان، ج 1، 143، سنة 294، دون ذكر الشهر. وأرخ القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط، ص 203 - 205، الحدث في سنة 295، وهذا خطأ واضح. وأورد عياض، المبارك، ترجمة حماس، رقم 125، بصورة دقيقة السنة والشهر، لكن يجب بلا شك تصحيح جمادى الثانية بدل جمادى الأولى. انظر المملوكة السابقة رقم 323.

(3) انظر بشأن هذه المسألة، ص 682 وما بعدها.

(4) هكذا في «الكامل»، ج 6، 131. لابن الأثير؛ وفي «المبر»، ج 4، 73، لابن خلدون. وجاء في «البيان»، ج 1، 143، لابن علقري، إبراهيم بن أحمد بن أبي عقيل؛ وسمي هذا اللقاء بعد ذلك إبراهيم بن أبي الأغلب (ج 1، 146 و 148). وجاء في «الانتصاح»، للقاضي النعمان، مخطوط، ص 205، إبراهيم بن الأغلب.

(5) البيان، ج 1، 142.

وتمازت في ذلك الوقت جيوش الشيعة في فتح الزاب. وقد تعرضت قلعة بلزمة لهجماتهم مراراً. واستهدفت هذه الهجمات في البداية إفساد الزروع خاصة، للقضاء على القلعة وتجميعها. وقد عزم الداعي كما هو محتمل على إنزال الضربة القاضية في منتصف سنة 294 (22 أكتوبر 906 - 11 أكتوبر 907)، أي في الربيع. فقدم مصحوباً بالآلات متقنة للحصار، وأغار على القلعة التي قُلت فيها المؤن بسبب إفساد الزروع الذي تم بصورة منظمة وقد شُرع فيه قبل ذلك وكانت القلعة «تشرف على سهل ممتد تحكم في كل الطرقات المؤدية إليها وراقبت منافذ الممرات المؤدية إلى الشمال»⁽¹⁾. وكانت قلعة عظيمة مزودة جيداً بالآلات الحرب من مجانيق وعرادات، وقد احتلت موقعاً أساسياً. فقاومت مقاومة مستميتة ومات قائد الحصن حي بن تميم أثناء الحصار. وتناقصت الأغذية بسرعة طبعاً، وتغذى الناس حتى بجلد الدروع. ورفض الداعي ما عرض عليه من مفاتيحات سلمية وقعت بواسطة كئامي من إجنانة، وأمر بقتل الرسول متدبراً بتكبره الشديد. وقد أراد الداعي في الظاهر القضاء على الموقع بالقوة. وهوجمت الأسوار بدواليب متقلبة قذفت منها القلعة بقذائف مشتعلة شبت فيها النار. فتمكن بذلك اقتحامها. وقتل كل من تبقى من المقاتلين، باستثناء النساء والأطفال، واحتجزت كل أموالهم، وهُدم السور. إنه لإصرار عجيب خاصة وأنه يعسر التوفيق بينه وبين العفو الذي مُنح لطبقة، قبل ذلك بضعة أشهر. وينبغي البحث عن السبب في الضغائن الهائلة المتراكمة منذ أجيال في قلوب كتامة على حصن سقاهم طويلاً كأس الإهانة حتى الشمال⁽²⁾. وبعد الحرمان الجزئي الذي نال جنوده في طبنة، استحالت عملياً على الداعي الاعتراض على تصفية حساب قديم جداً، دون المخاطرة بفقدان السيطرة على جيشه.

(1) *L'Afrique Byzantine*, DIEHL، ج 1، 252. انظر DIEHL، المرجع المذكور، ج 1، 251، بخصوص تصميم القلعة المثينة. من ناحية أخرى، خلف لنا ابن عبد المنعم الحميري، الروض، مخطوط، ص 141، الوصف التالي للقلعة: «هو حصن لطيف، وفي أهله عزة ومنعة. ولها ريف وسوق وبها آبار طيبة وماؤها أيضاً غشق. وهو في وسط فصح أفصح وينالو الحجارة الكبار القديمة. ويذكر أهل تلك الناحية أنه من أيام السيد المسيح وهذا السور يراه الراؤون من خارج عالياً جداً. والمدينة في ذاتها مردومة بالتراب والأحجار. فإذا نظر الناظر إلى السور من خارج، رأى سوراً كاملاً. وإذا دخل المدينة، لم يجد لها سوراً لأن أرض الحصن مساو للشرفات. وهي مردومة كما ذكرنا، وهذا غريب في البناء». وانظر أيضاً الإدريسي، البتزة، ص 71، وقد أورد كذلك هذا النص. ويخصص البكري في «المسالك»، ص 70، أيضاً بعد السطور لوصف بلزمة فذكر أنها قلعة عظيمة عتيقة تقع في ناحية ثرية مزروعة جيداً.

(2) انظر هذا الفصل ص 671.

وقد فضلت قلعة دار ملول⁽¹⁾ الاستسلام، وكانت تقع على مسيرة يوم وزيادة شرقي طينة واتعظت بما حصل. فتقرر أن تخرج حملة أخيلية للانتقام منها، وقد كلف بها هارون الطنبلي⁽²⁾. فتجمع اثنا عشر ألف رجل ووضعوها تحت قيادته. وكان آخره - وقد اشترك في الاسم مع الأمير، فتسمى زيادة الله - واليًا عليها، فتمكن هارون بفضل ما بذل من مالٍ وفير، من الزيادة في عدد جنوده في باغاية. ثم خرج للهجوم على رأس هذا الجيش المؤلف على هذا النحو، فالتحم دار ملول وهدمها. لكنه التقى في طريق العودة إلى باغاية بكوكبة من الخيالة بقيادة عروبة بن يوسف الذي سبق أن تعرفنا عليه. فكان لقاء الصدفة، وكانت المفاجأة تامة بالنسبة إلى الخصمين. وبعد فترة من الحيرة تفقههم الجيش الأغلب صائحًا «إلى الجبل»، مفكرًا في البداية في الاستناد إلى الجبل ومحاولة الاحتماء به عند الضرورة هو الحل. لكن حالما وصل العساكر إلى أسفل الجبل، أطلقت صيحة أخرى «إلى البلد». فكان ذلك إشارة إلى التشتت. فلاحق الألف فارس بقيادة عروبة الفارين المتسابقين إلى بيوتهم وقتل هارون الطنبلي. أما الجيش الذي بذل في جمعه الكثير، فقد اندثر بغير قتال. والواقع أن الإمارة لم يعد لها عساكر جديرون بهذا الاسم.

وزاد مشهد هذه الهزائم في الانخزال. وقد فضلت تيجس الانضمام بدورها إلى المعسكر المعادي. واعتنق هواره المقيمون في المنطقة الدعوة، ومنهم حمزة المُلَزي⁽³⁾ الذي وصف بأنه كان فارسًا شجاعًا مغوارًا. وقد طلب رفقة بعض أفراد قبيلته القيام بغارات في اتجاه بلادهم الأصبيلة، فحصل على الإذن له بذلك من أبي عبدالله الداعي. والواقع أنه لما حان وقت التنفيذ، وجد نفسه وحيدًا مع غلامه ولم يأس لذلك، بل نجح في احتراض سبيل «رفقة» صاحبوا بريدًا من القيروان إلى باغاية والهجوم عليهم بإقدام، ونقل الرسل إلى الداعي. فكان لهذه المأثرة صدى كبير وأثارت التنافس. فوقمت المنطقة منذئذٍ تحت طائلة الغارات المستمرة، وكانت تقع بين باغاية وتيجس. وقد دافعت عن

(1) انظر الإدريسي، التزهة، ص 66، وقد ذكر أن هذا الحصن كان عظيمًا مزدعرجًا، وصار متهدمًا في عصره.
 (2) هكذا سمي في «المبر» لابن خلدون، ج 4، 72، الذي أخاف أنه كان حاميًا على باغاية. وذكر القاضي النعمان (الافتاح، مخطوط، ص 177) أدق رواية، وسماه أيضًا هارون الطنبلي، لكنه أوضح أن أخاه زيادة الله الذي شارك الأمير اسمه، تولى طينة. ولم يذكر ابن خلدون هذه الأحداث، لكنه ذكر دون توثيحات أخرى، أن شخصًا يدعى ابن الطنبلي عاد إلى بغداد سنة 293.
 (3) القاضي النعمان، الافتاح، مخطوط، ص 180. انظر محل شك.

تيجس كوكبة من خمسمائة فارس بقيادة عبد من عبيد زيادة الله الثالث كان يدعى يحفور، وكان ابن ركاب واليًا عليها. فعبر الوالي عن الشعور العام، واتصل سرًا بالداعي وطلب منه توجيه الجيش، واعداء إياه بتسليم المدينة. ولما لم يثمر هجوم أول قاده مكنداس، إذ تحصنت الحامية بإصرار في القلعة المشهورة بمناعتها⁽¹⁾، ولم يقدر ابن ركاب شيئًا على ذلك. لكن جيوش الشيعة عادت إلى محاصرة القلعة، بقيادة يوسف الفشمي⁽²⁾. ونجح ابن ركاب هذه المرة في إقناع الحامية بالجلء عن المكان والعودة إلى القيروان بجميع أموالهم وفي أمن كامل. ووافق يوسف الفشمي على هذه الصيغة التي احترمت احترامًا تامًا وقابلتها إفريقية بتأييد كامل. وقد دلت الحصون الأخرى التي هدها ضغط الشيعة على الطريق الواجب اتباعها، فاعتظت منذئذٍ بهذا المثال، إذ أنها فقدت كل أمل في الحصول على الحماية الأغلبية.

فبدأ أهالي باغاية بدورهم محادثات سرية مع الداعي بواسطة أصدقاء اعتنقوا الدعوة، وقد انتهت إلى عرض تسليم القلعة إليه، كما حدث في تيجس. فتحرك عند ذلك أبو عبدالله الداعي على رأس جيش عظيم ووجهت القلعة. ولما علم قائد المكان بخبر وصوله، وعلم بالمؤامرة، لم يتردد في الفرار واللجوء إلى الأريس. وخرج وجوه المدينة من جانبهم لاستقبال الداعي. فأكد لهم وعده بالأمان، ثم كلف أبا يوسف

(1) أورد *L'Afrique Byzantine*, Ch. DIEHL, ج 1، 219، تصميم القلعة الحقة. وكتب *Tissot*, *La Province Romaine d'Afrique*, ج 2، 420 - 422، في هذا لصدد يقول: «اكتشفت كتابة يعين البرج سنة 1878، وقد أوردناها في هذا المقام، وهي تضبط ترادف *Thigisis* وعين البرج الواقعة في بحيرة الطويلة على بعد 16 كلم شرق *Sigus* (برج بن زكري).»

وتقع قلعة عين البرج على أكمة لا يصعد إليها إلا من ثلاث جهات ويمر جدًا الوصول إليها من الجهة الرابعة، وشكلها كثير التناثر، إذ أن عددًا من أبراجها لها شكل شبه دائري، ولم تحترم بها قواعد التجنيب. وأخيرًا، فكل شيء يحمل على الظن أن تخطيط هذه البناية يرجع إلى العصر النوميدي. وقد بلغ إلى علمنا بفضل *PROCOPE* أن *Thigisis* كانت من أقدم المستعمرات النينيقية في بلاد نوميديا. وعن خبر نقله على عين المكان طيما، مؤرخ غزوة بلزار، ربما أسس الكتمانيون *Thigisis*، وقد طردوا من فلسطين زمن الهجرة الإسرائيلية. وأقام المظردون بـ *Thigisis*، قرب العين الرئيسية التي غلبت المدينة، عمودين يحملان هذه الكتابة النينيقية التي دون ترجمتها *PROCOPE*، وقد ذكرت بأصلهم ولعت في نفس الوقت رئيس العبرانيين. وما زالت العين التي تحدث عنها *PROCOPE* موجودة، وقد سمت بها آثار *Thigisis* بالاسم الذي تحمله اليوم، والعين تابعة تحت حيطان القلعة ذاتها، إلى الزاوية الجنوبية الغربية من السور.

(2) جاء في «العبر» ج 4، 72، الغساني، وهذا خطأ واضح، لأن القائد المذكور من كتامة من قبيلة غشمان التي سالت مسألة قوية الدعوة منذ البداية. وقد اعتمدنا القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 182.

ماكيون بن ضبارة الإيجاني بقيادة القلعة، وقد كان من أعضاده الأوائل وترك حاميه بخمسماية فارس، وعاد إلى إكجان.

وغيرت باغاية موقعها في شعبان 294 (17 مايو 14 يونيو 907). فترتب على هذا القرار فقدان الزاب فقداناً نهائياً. واطمان منذئذٍ الداعي على مؤخرته، فتمكن من تصعيد هجومه تجاه رقادة بدون مخاطر.

الانزعاج والاندهال:

كان استسلام باغاية بمثابة الخطر الذي أعلن بدون مراء عن انقراض العائلة المالكة. وقد كان الحصن الذي استسلم بلا قتال يمثل الركيزة الأساسية في النظام الدفاعي الحامي لإفريقية نحو الغرب، وقد أعد لمواجهة أشنع المحاصرات والمحافظة على المناعة قدر المستطاع⁽¹⁾. فكان أول عمل قام به زيادة الله الثالث التخلي عن المعركة والفرار إلى الشرق. وقد ووي أن وزيره ابن الصائغ قال له: «ارحل إلى مصر سراً،

(1) L'Afrique Byzantine, DIEHL, ج 1، 152. أورد تصميمًا للبرج بالزاوية الشمالية، وتصميمًا لسور المدينة البيزنطية، ج 1، 192، وتصميمًا لتحصين القلعة البيزنطية، ج 1، 193، وقال بخصوصها: «كانت باغاية بأبراجها الخمسة والعشرين والتطور الضخم - 1172 مترًا - لسورها الواسع، عبارة عن أحد النماذج الممتازة للمدينة البيزنطية المحصنة. واقتصر على ملاحظة الوضعية الهامة جدًا التي دعمت في باغاية، كما في جلولة، وسائل الدخول عن المدينة بفضل تحصين داخلي. وقامت قلعة حقيقية مستندة إلى الجبهة الشرقية الغربية من السور، وقد أشرفت على المدينة كلها بالموقع الأكثر تضرسًا من التل، وتطلت النوع العادي للقلع في إفريقية، فشكلت مستطيلًا طوله 74 مترًا وعرضه 63 م، وجانبيه في زوايا الأبراج المربعة الشكل، ويحميها برج آخر مربع، وفي وسط كل حائط بين حائطين، باستثناء الجبهة المشتركة مع الحوزة. ودخلت هذه القلعة بالذات، ترتفع بنائة أخرى، كانت عبارة عن برج استند إلى الحيطان الخارجية. وكان قياسه 26 م. تقريبًا لكل ضلع، وغلظت جدرانها متر و15 سم، بجانب برجان زواياة نحو الشرق والجنوب. وكلها في مدينة باغاية المحصنة، الغربية من ناحية أخرى، بناءت تستحق الدرس. وهي دليل على الجهود المبذولة لضمان مقصد أنصير للحماية، حتى بعد احتلال المدن، وسيلة قصوى للمقاومة. (للمرجع الملوكور، ج 1، 193 - 194).

وقال البكري، المسالك، ص 144: «باغاية وهي حصن صخر قديم حوله ريش كبير من ثلاث نواح وليس فيما يلي الناحية الغربية ريش. إنما يتصل بها بساتين ونهر. وفي أرياضها، فتادقها وحماماتها وأسواقها وجامعها داخل الحصن. وهي في بساط من الأرض، عريض كثير المياه... ويمكن فحص هذه المدينة قبائل مزنة ضرسية وكلهم إيباضية. وانظر أيفأ ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 84 والإدريسي، النزهة، ص 74 - 75.

قد أجلبت باغاية وهلمتها الكاهنة لما غزا حسان بن النعمان (انظر B.I.²، هذه المادة) إفريقية (المالكي، الرياض، ج 1، 32، وابن الأثير، الكامل، ج 4، 32، والتبري، تلخيص كتاب (Histoire Des DE SLANE Berberes, I, 240) وابن عسلي، البيان، ج 1، 36، فلا بد أنها رسمت فيما بعد.

واستخلف على إفريقية قائداً تجعل إليه أمر العساكر، وترك له الأموال⁽¹⁾. فبدأ الأمير أول الأمر في تنفيذ هذه الفكرة - حيث أمر بإحضار خمسمائة من الجمال للنقل - لكنه عدل عن المشروع بعد التروي. وقد اجتهد ابن عمه إبراهيم بن حيشي خاصة في حمله عن الإقلاع عن ذلك. فصاحبه في زيارة قصر البحر، وقد بذلت فيه أموال طائلة⁽²⁾، ولفت نظره إلى قيمة ما نوى تركه، وأشار أيضاً إلى المقاومة البطولية التي أبدتها زيادة الله الأول، وكان ساغراً حقاً - إذ يحقّ لمن انهزم في كينة أن يبدي سخريته - من الداعي «فذلك الشيخ المسكين التائه بين البربر»، وتمادى في الحديث عن الثروات والموارد البشرية والمادية المتناهية الموجودة تحت طلب الأمير المحبوب من خاصته وكل رعاياه، فالتذ بكلام أحد أفراد الحاشية، ورضي الأمير المحبوب بأن يقتنع بذلك.

وجمع مجلساً حريماً للبحث عن الوسائل الكفيلة بإصلاح الوضع الناشيء عن استسلام باغاية. ونصحه البعض بأن يأمر إبراهيم بن أبي الأغلب الذي كان رفقة الجيش في الأريس باسترجاع هذا الموقع. فاعترض الوزير ابن الصانع على هذا المشروع مبيّناً مخاطره وملاحظاً أن تدخل الجيش كان مرغوباً فيه قبل الاستسلام، لكنه صار خطيراً بعد ذلك. وأوضح أن القلعة كانت منيعة فعلاً لكن قبل اتخاذ أي قرار، سيصدر جيش الشيعة بالهجوم. وفي صورة التراجع، فلا يؤول جيش إبراهيم بن أبي الأغلب إلا إلى التفكك. وتبين هذه الملاحظة الأخيرة أنه لم يكن يرجى شيء من قيمة الجنود الذي كانوا على ذمة الأمير ومن حماسهم. والواقع أن الحل كان مفقوداً، نظراً إلى ما كان يتسم به البلاط من فحش ونقص في الإيمان عمومًا ورداءة العساكر وقوادهم.

ولم يدم الأمر طويلاً حتى تجسدت تلك الرداءة أحسن تجسيداً في الحين في شخص الأمير نفسه. ذلك أن المجلس قد تحول بتشجيع منه إلى جلسة شكّر. فوضع ابن الشميم أحد أفراد خاصته الأمور في نصاها، إذ شتم سماع لغة غير معتادة. فقال: «ما باغاية؟ - أعز الله الأمير - ومن أهل باغاية؟ والله ما كانوا عليك إلا كلا، يرتزقون أموالك ويأخذون لأطفالهم الرضع وما نفعوك ولا قاتلوا عدوك، ولا كان لهم عناء ولا معهم

(1) انظر ابن عماري بالحديث (البيان، ج 1، 143) عن هذه المحاولة الأولى لقرار زيادة الله الثالث بعد فقدان باغاية. ولتلاحظ في هذا الصدد أن المسموعي (المروج، ج 4، 290) أروخ هروب زيادة الله الثالث إلى الشرق في سنة 295.

(2) انظر هذا الفصل من 629.

فائلة. ولقد أراحك الله منهم»⁽¹⁾.

فلم يبق إلا شكر الله. وقد تمّ كل ذلك في جو من الطرب، وارتجل ابن الشميم بيتاً مناسباً من الشعر لتبديد الأحزان عن سيده. فأمر الموسيقيون فوراً بالشروع في الطرب، وارتفعت أصوات المطربات بالغناء، ورددن جميعاً بيت ابن الشميم:

«اشسرب واسقيننا من الكرب يكفيننا».

فدارت الأقداح ونسي الأمير حزنه، وأجمع التمام على مجارة ابن الشميم، فعادت البهجة إليهم. ولا يبدو أن هذه حكاية مختلفة. إذ كان من طبع زيادة الله الثالث البحث عن مخرج مستحيل في النشوة، أو إن شئنا، في اللهو مع كل ما يتبعه، بما في ذلك المعنى الذي عبّر عنه بأسكال بخصوص لفظ لهو.

وشعر مرة أخرى بالتأثر، فكافأ جارية أنشدته ما يلي مكافأة سخية:

«أصبر لدهر نال منك فهكذا مضت الدهور

فرح وحزن مرة لا الحزن دام ولا السرور»⁽²⁾.

وهكذا مهددت هذه «الأيقورية» الشعرية زيادة الله الثالث، فاجتاز التوائب المتتالية في بهجة الطرب، مؤملاً ربما حصول المعجزة التي قد تغيّر يوماً ما مجرى الزمان لغافله.

وفي انتظار ذلك تواصل لا محالة دعم جيش الأريس. ووجهت إليه غداة استسلام باغاية إمدادات أخرى، وبذل مجهود مالي إضافي.

وقد أشار ابن عذارى⁽³⁾ في ذلك الوقت إلى أشخاص عادوا إلى إفريقية، فقال: «قدم حبشي وابن أبي حجر وابن عباس من بلد الروم، ومعهم رسول صاحب القسطنطينية». فقويت هذه السفارة بحفاوة بالغة، وأقام الرسول البيزنطي في ملعب رقادة. وقد انفرد ابن عذارى بسرد هذه الأخبار، ولم يذكر شيئاً آخر. لكن الأمور كلها تدل على أننا بصدد مفاوضة هامة بدأت في بيزنطة بطلب من أمير إفريقية وتواصلت برقادة. ويمكن الافتراض أيضاً أنها كانت غير مثمرة، ولذا أوجزت المصادر القول بشأنها

(1) القاسمي النعمان، الانتاح، مخطوط ص 209 - 210.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 143.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 144. ونشر في هذا الصدد إلى السفارة الموجبة في نفس السنة من بغداد إلى بيزنطة، وقد كلفت بالتفاوض في تبادل جنيد للأسرى. انظر (Deux épisodes des relations) M. CANARD انتز (diplomatiques arabo-byzantines aux X^e siècle, dans B.E.O., XIII (1949 - 1950), p. 59).

وأغفلت التحدث عنها. فما هو موضوع هذه المفاوضة؟ يبدو أن حشيشًا كان رئيس السفارة الأغلبية، ولم يكن سوى أبي مالك أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب⁽¹⁾ الذي اشتهر بفتحته لمالطة سنة 870/256، ثم ولي على صقلية. واعتبارًا لشخصية هذا المفاوض الذي استأنس تمامًا بشؤون صقلية، لا بد أن المفاوضة دارت حول إبرام الهدنة، نظرًا إلى الظروف التي بدأت فيها، ومن شأن هذه الهدنة أن تتيح لجيش صقلية - وهو الجيش الوحيد الجدير بهذا الاسم والذي كان موجودًا - التفرغ لإفريقية التي كانت في أمس الحاجة إليه. وينبغي الاعتقاد أن الأمير لم يستجب لمطلبه، لأنه رضي بالاعتماد على تجنيد المتطوعين لا غير. فبعد أن تحدث ابن عذاري عن السفارة المذكورة، انتقل إلى الحديث عن زيادة الله الثالث الذي «جدد الحشد، ورغب الناس بالأموال»⁽²⁾.

وفي نفس الوقت، وسعيًا إلى حث العامة على التظاهر بتأييدها له، حمل أهالي القيروان على الحراسة في الخيام، حول رقادة، وأخير كل رباط أو محرس على توجيه جمع من الشباب للقيام بنفس الخدمة⁽³⁾.

وبعد مرور فترة الانزعاج، ظن الأمير أنه قادر على الاستمرار في اللهم بسلام، في حماية جيش الأريس، وقد صارت هذه القلعة منذئذٍ آخر سور لرقادة بعد استسلام باغاية، وتحت الحراسة الإجبارية لأهل القيروان وشباب إفريقية.

تفاقم ضغط الشيعة في رمضان 294 -

جمادى الثانية 295 (يونيو 907 - مارس 908):

لم تبق جيوش الشيعة أثناء ذلك الوقت، بعد تأمين مؤخرتها، مكتوفة الأيدي. وقد أمر إبراهيم بن أبي الأغلب بعدم التحرك من الأريس. وعملت عساكر الداعي بطريقة مخالفة لذلك كل المخالفة. فخاضت من الشمال إلى الجنوب حرب مناوشات، تقريبًا على طول حدود البلاد التونسية الحالية، ويبدو أنها كانت تبحث عن منفذ إلى القيروان.

(1) انظر الفصل السادس، ص 539 - 542.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 144.

(3) القاضي التمان، الاقتراح، مخطوط، ص 205 - 206؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 144.

فمارست ضغطها أول الأمر في الوسط في اتجاه مجانة⁽¹⁾. وكان خفاجة الحبشي⁽²⁾ واليًا عليها، وكان مقاتلاً مغوارًا وخادمًا أمينًا للأمر. وكلف أبو مدني على رأس ألف فارس بالهجوم عليها انطلاقًا من باغاية. ودارت المعركة في أرض منبسطة طول النهار. ولم يغادر خفاجة القلعة من الغد، ورفض الخروج إلى القتال. فاقصر الشيعة على نهب المنطقة والرجوع إلى إكجان والحق بالداعي. وبعد مدة قصيرة، خرجت حملة جديدة إلى نفس الموقع، وبعد التوقف في باغاية، هاجمت الموقع دائمًا بقيادة أبي مدني، وانطلاقًا من تبسة. وأخير خفاجة بذلك في الإبان، فأمن الأموال في الحصن، وخرج لملاقاة المغيرين. فقتل مع كل من لم يتمكن من الرجوع إلى الحصن. ولم يحرك جيش الأريس ساكنًا، ولم تكن تفصله عن مجانة سوى مسافة قصيرة. فنجد إبراهيم بن أبي الأغلب تنفيذًا كاملاً الأمر بعدم التحرك، إذ كانت مهمته الأساسية متمثلة في حماية القيروان ورقادة. فلم يوجه أقل امداد لنجدة مجانة المتعرضة لغارات اعتبرت في مركز الإمارة غير خطيرة للغاية، نظرًا إلى قلة العدد جنود الشيعة الذين خاضوا المعركة. لكن، إن لم تكن هذه الغارات تشكل فعلاً أي خطر فوري على القيروان، فقد ساهمت لا محالة - إذ كشفت بصورة واضحة لا عن عدم النجاعة فقط بل عن فقدان الحماية الأغلبية ذاتها - في استفحال خذلان البلاد، والقضاء نهائيًا على كل محاولة للمقاومة في المراكز الأكثر عرضة للخطر في الحال. ولم يتردد الشيعة في استثمار جمود الجيوش الأغلبية.

فقد قام شجار بين سكان قصر الإفريقي الواقع على مرحلة من تيفاش غربًا، وسكان قرية كُزناية الذين استنجدوا بأبي عبدالله الداعي. فوجه من إكجان سرية بقيادة أبي جعفر أحمد بن سليمان السكتاني لتخريب قصر الإفريقي الذي لم يكن محاطًا

(1) كانت مجانة تقع على بعد مرحلة شرقي مكيانة الواقعة هي ذاتها على مرحلة من باغاية، على الطريق الراجعة بين هذه القلعة والقيروان عبر مرماجة وسيبة. انظر اليقوي، البلدان، ص 211؛ وابن حوقل. كتاب صورة الأرض، ص 84 - 85؛ والبكري، المسالك، ص 63 و 145؛ والإفرسي، التزعة، ص 74 و 87 - 88، وقد أحيطت مجانة بسور من الطوب وكانت لها قلعة مبنية بالجنادل. وشكلت الهجومات الموجهة عليها بعد احتلال باغاية بالقبض، بلا أي شك، محاولات لاستخدام هذه القلعة الأخيرة قاعدة للانطلاق والتقدم إلى القيروان من أقصر طريق. واقترح Lewicki، *Une langue romane oubliée de l'Afrique du Nord*, p. 471 أن تعرف في موقع Mediane وشرح الاشتقاق.

(2) سمي في «الفتح» مرة خفاجة المشي (مخطوط، ص 212) ثم، فيما بعد، (منطوط، ص 214) خفاجة الحبشي. ومن رأينا تصحيح الأمر، لأن نسبة حبشي تسمى بها كثير من خدام الأغالبة وحتى الأمراء، مثل أحمد بن عمر بن عبدالله بن إبراهيم بن الأغلب والي صفلية. ولم تكن منطقة مجانة سكوتة من طرف حبس بل من طرف ربيعة سنجار (اليقوي، البلدان، ص 211).

يسور⁽¹⁾، وكذلك المنطقة بأكملها حتى طَبْرِسِق⁽²⁾.

وقد انضمت تيجس عن رضى إلى صف الشيعة في الوقت الملائم. وتم تخريب قصر الإفريقي وضواحيه تخريباً دون أي رد فعل. وكانت تيفاش المرحلة الموالية حتماً المقرر اقتحامها، وذلك بالنظر إلى موقعها. إذ توجد «من القيروان إلى المسيلة طريق غير هذا الطريق على بلاد كتامة والأريس»⁽³⁾، أي على الطريق المقرر اقتحامها والتي كانت تحت حراسة الجيش الذي بذل الكثير في تشكيله، وكان يمثل آخر فرصة لدوام الدولة. فاقصر على اتخاذ الاحتياطات وعدم التحرك، طالما أن بلات إفريقية لم يلحقه أي أذى مباشر وواضح. فهل نمجب بعد ذلك أن تختار تيفاش هي أيضاً الانضمام إلى الشيعة، بعد أن رأيت خيالهم تتقدم بيسر حتى طبرسيق⁽⁴⁾، أي حتى حدودها القريبة؟ وكان الوالي إسحاق بن أبي علاس⁽⁵⁾ قوة، فخرج للاتصال بالداهي. ولم يجد زيادة الله الثالث من يعوضه، إذ لم يقبل أي أحد من خاصته الذهاب إلى تيفاش. ورضي أخيراً أحد أهالي

(1) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 187، والإدرسي، التزعة، ص 188. انظر أيضاً البكري، المسالك، ص 53.

(2) القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط، ص 215. ينبغي تعريف طَبْرِسِق بـ *Thubursicum Numidarum* الواقعة على بعد كيلمترا في الشمال الغربي من تيفاش (= *Tipasa*). وانظر أيضاً الملحوظة الموالية.

(3) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 86. كان المسلك كما يلي: القيروان - جلولة - أجّر - طَانْجَنَة - الأريس - تيفاش - قصر الإفريقي - أَرْكُو - التَّهْرَوَيْن - تَانْسِيَت - دَكْمَة - أَمُوسْحَنْت - المسيلة. وقد ذكر هذه الطرق الإدرسي، التزعة، ص 88 - 89. وهي متفقة مع ما ذكره ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 86 - 87، وقد أورد أسماء بعض المراكز التي لم تذكر بالطريق، لكنها تقع قريباً منها. وتغيرت أيضاً كتابة بعض الأسماء أحياناً تغيراً طفيفاً. وذكر البكري، المسالك، ص 54 - 54، كذلك، ومع اختلاف بعض الجزئيات، نفس المسلك، موضحاً أنه يمرر بلاد كتامة. وانظر بخصوص تيفاش = *Tipasa* Ch. Tissot (*Le Province*, Romaine d'Afrique, II, 387 - 389).

قال Tissot: «كانت تيفاش تشرف على سهل شاسع وخصب بصورة عجبية، وتقع على المنحدرات الأخيرة لجبل يفصلها عن طبرسيق. ولم تبق إلا أحجار من المدينة ذاتها، لكن الحصن حافظ على قسم من أسواره وأبراجه، ومن السهل التعرف على تصميمه. وكان شكل المدينة عبارة عن ممدد الزوايا أحضاره غير متساوية... وعلى بعد خمسة أميال إلى الشمال الغربي من تيفاش، كانت الطريق تمر بمرکز هام لم تذكره الخرافات، تعني طبرسيق. وتحمل الآثار اليوم اسم خميسة». (المراجع المذكور، ج 2، ص 387 - 388). ووصفها ابن حوقل بأنها «مدينة أزلية أولية قديماً، عليها سور قديم بالحجر والجير». وورد هذا الوصف بنفس العبارة في «التزعة»، ص 88، للإدرسي. وأضاف البكري في «المسالك»، ص 53، أنها سميت تيفاش الظلمة.

(4) عرفها S. M. STERN بـ *Thubursicum Numidarum* بموقع خميسة الحالي.

(5) القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط، ص 215. ومن معاني ع ل س (شرب وناول الطعام).

(5) القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط، ص 215. ومن معاني ع ل س (شرب وناول الطعام).

المدينة حبيب بن ليفة توليها، فأخذ الهدايا وخلعت عليه الخلع المعروفة، فلم يتولها طويلاً. وقد كان الشيعة فعلاً بالمدينة، ومنهم عبدالله بن كليب الذي كان مخبراً من مخبري الداعي. فخرج مع وجهين من وجوه المدينة، وأخبره بالوضع وطلب منه توجيه سرية لفتح القلعة. فعاد عبدالله بن كليب والوجهان صحبة كوكبة متركبة من 500 فارس بقيادة صَوْلَات السُّكَّانِي. فبادرَ حبيب بن ليفة بالجوء إلى إبراهيم بن أبي الأغلب في الأريس، بينما خرج أهل تيفاش من جهةهم لاستقبال الشيعة الذين منحوهم طبعاً الأمان وتسلموا المدينة بلا قتال.

ولا بد أن دخول الشيعة إلى تيفاش قد تم في ذي الحجة 294 (12 سبتمبر - 11 أكتوبر 907)⁽¹⁾. ولا شك أن هذا الحدث حول إلى صف الداعي موقعاً يبعد مرحلة عن المقر العام للقوات الأغلبية، فأثار فزعاً كبيراً، ودفع بزيادة الله الثالث إلى الخروج إلى الأريس في محرم 295 (12 أكتوبر - 10 نوفمبر 907)⁽²⁾ مرة أخرى. ولم يذكر متى رجع الأمير إلى رقادة، لكن إقامته بالمقر العام لجيوشه لا بد أنها لم تدم طويلاً.

(1) لا يذكر دائماً تاريخ المعارك المتتالية التي خاضها الداعي. والتواريخ قليلة جداً في «الافتتاح»، وأورد ابن عساري عمومًا تواريخ تصمد أمام التحريات، فيمكن اعتبارها ثابتة نسبيًا، لكنهما أقلًا كثيرًا من الأحداث. فبعد سقوط طينة الذي جد في آخر ذي الحجة 293/21 أكتوبر 906، ذكرت بوضوح ثلاثة تواريخ، تاريخ استسلام باغاية في شعبان 17/294 مايو - 14 يونيو 907؛ وتاريخ الهجوم على قسطنطينية في آخر 295 - بداية 296 / سبتمبر - أكتوبر 908 (وهو تاريخ استتج بداية من يوم قتل والي قسطنطينية عند انهزامه، وقد جد القتل في 14 صفر 296/13 أكتوبر 908، البيان، لابن عساري، ج 1، 146)؛ وتاريخ معركة الأريس التي بدأت في أول جمادى الثانية 296/25 فبراير 909. ولا يمكن تحنيد التواريخ الأخرى إلا بالتقريب والاستنتاج، انطلاقًا من التواريخ المذكورة التي استخدمتها كعلامات، وقد رويت الأحداث الأخرى حسب ترتيب وقوعها، لكن بدون ضوابط زمنية. وقد دلنا في صورة الحال من ناحية، فقدان تيفاش الذي تم بين غارتين على مجاعة ثلثا استسلام باغاية، ومن ناحية أخرى، تاريخ خروج زيادة الله الثالث إلى الأريس، ويظهر أن خروجه ارتبط بفقدان تيفاش.

(2) ذكر «البيان» لابن عساري، ج 1، 144: خرج زيادة الله سنة 295 إلى مدينة تونس في محرم فليحاول أموره فيها. ولا يفهم إلا بعسر مدار القضايا التي كان على زيادة الله حلها آنذاك في تونس. ومن رأينا أنه ينبغي تصحيح الأريس، كما تسمح الكتابة بذلك. وقد تحدث فعلاً القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 1203، وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130 - 131؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 72 - 73، والمقرئ، الامتداد - ولا شك أنهم اعتمدوا «الافتتاح» اعتمادًا متفوّتًا - عن خروج زيادة الله الثالث إلى الأريس في بداية سنة 295، ولم يذكروا شيئًا عن تونس. لكنهم جعلوا من هذا الخروج نتيجة لخسارة تيجس، إلا أن خسارة هذه المدينة سبقت خسارة باغاية التي جددت في شعبان 294. فيصعب لذلك الربط بين الحدثين، نظرًا إلى الشهور العديدة الفاصلة بينهما. والواقع أنه يوجد لبس في «الافتتاح» وفي كتب التواريخ التي اعتمدته بصورة مباشرة أم لا. ولا تتحدث هذه المصادر إلا عن خروج واحد للأمير إلى الأريس، أرخ في بداية 295. لكنه خرج مرتين، المرة الأولى في النصف الثاني من سنة 293 (انظر ص 743، الملموحة 3)، وكانت المرة الثانية التي ذكرناها، في بداية سنة 295.

فسار الفتحت منذئذٍ سيرًا سريعًا. ولم يعد الشيعة في حاجة إلى القتال للانتصار. وقد عرضت قالمة بدورها نفسها في شخص «مقدم» المدينة خلفون بن مهدي، واستسلمت للداعي وانضوت تحت رايته. فقبل طبعًا ذلك، وأمر بأن توجه إليه بعض الشخصيات من المدينة «منهم إبراهيم بن روح الذي كانت تضرب السكة باسمه»⁽¹⁾. وكان إبراهيم بن روح سيدًا مستقلًا في القلعة قطعًا، وكان بلا شك خلفون بن مهدي منافسًا له عظيمًا غير مثير. وكما جرت العادة دائمًا، قامت المشاحنات والخصومات الداخلية بدور لفائدة مذهب الشيعة. فنقل ثلاثمائة فارس من حامية تيفاش وتمكنوا من تنصيب النظام الجديد الذي منح قالمة الأمان المعروف في مثل هذه الصورة. وفي نفس الوقت، توالى وفود قبائل المنطقة على إكجان، ووعدت بالرضوخ للنظام الجديد. وأمر الداعي المحتاط زائريه كل مرة بالقدوم والتجمع حول دار الهجرة.

ولا شك أن إبراهيم بن أبي الأغلب قد حاول إيقاف حركة الانضمام إلى الداعي التي تقدمت الاقتداء بتيفاش، فعزم أخيرًا على الخروج من ركوده. وقد روى القاضي النعمان⁽²⁾ أنه هجم صحبة اثني عشر ألف فارس، دون اعتبار لعدد المشاة، على تيفاش وقد خرج قسم من حاميتها إلى قالمة، فلم يبق للدفاع عنها إلا كوكبة متربة من مائتي رجل لا أكثر. والثابت أنها أرقام خاطئة في الاتجاهين حتى يقع إرضاء الحاجة إلى المديح. وقد انتصب فرسان الشيعة على باب المدينة بقيادة صولات السكتاني، وقيل إنهم تمكنوا من هزم الجيش الأغلب قبل الرجوع إلى قالمة دون إزعاج، وأخير الداعي بالوضع، فأمرهم بالالتحاق بإكجان. وفي الأثناء، استرجع الجيش الأغلب تيفاش، وقام بتقتيل خلق كثير فيها، منهم الجاسوس الشيعي عبدالله بن كليب الذي قتله حبيب بن ليفه بيده، وسيفقتل حبيب بدور عند دخول الداعي رقادة.

وقد اهتم الداعي بعد ذلك بأوربة⁽³⁾ المقيمين بناحية عنابة، وقد دخلوا في الدعوة ثم انتشروا عنها. فطلب من منصور بن حبيب الأوربي الذي قتل أفراد قبيلته المتمردون، أباه رئيس أوربة، خرجت سرية من جيش الشيعة وعاقبت المذبذبين وعادت إلى إكجان محملة بالغنيمة.

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 218.

(2) الافتتاح، مخطوط، ص 219 - 220.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، ص 221. وانظر أيضًا الإدريسي، التزعة، ص 35 وص 58. ولندكر أيضًا أن قبيلة أوربة مكنت إدريس الأول من الفوز بوليلي.

محاولات فاشلة للتقدم عبر القصرين، ثم عبر قفصه:

إلا أن هذه الأحداث الأخيرة التي تلت سقوط تيفاش لا بد أنها جددت في النصف الأول من سنة 295 (12 أكتوبر 907 - 29 سبتمبر 908). وقد مر بنا أن أبا عبدالله الداهي لم يتم برء الفعل بعد استرداد الجيوش الأغلبية تيفاش. فقد فكر في الضرب بمكان آخر.

وقد أجبر فصل الشتاء على البطء في شن العمليات العسكرية، فوجب تأخير خروجه في الربيع، أي تقريباً في جمادى الثانية 295 (8 مارس - 5 أبريل 908)⁽¹⁾، على رأس كل جيوشه قاصداً باغاية⁽²⁾. واتجه من هناك إلى مسكيانة، ومنها تحول إلى تبسة، ثم تقدم لضرب الحصار على مَيْدَرَة (حَيْدَرَة)⁽³⁾. وكانت ميدرة قلعة عظيمة⁽⁴⁾ تجمع فيها من نجا من قصر الإفريقي ومجانة ومراجنة، وأناس آخرون. وبادر المحاصرون بطلب الأمان من أعلى الأسوار، إذ سرعان ما تيقنوا من عبث كل مقاومة، فتنصلوا على

(1) لم يصرح أي مصدر بهذا التاريخ المسترجع بالنظر إلى تاريخ الهجوم على قسطنطينية الذي تم في آخر 295 وبداية 296 / سبتمبر - أكتوبر 908 (انظر ص 757، الملحوظة رقم 1). والهجوم على قسطنطينية الموالي للهجوم على القصرين، كان مسبقاً بشهرين من الهدوء الكامل، كما أوضح ذلك ابن خلدون، البيان، ج 1، 145، وقد مكثنا هذه المعلومات من تاريخ حملة القصرين حوالي منتصف سنة 295.

(2) أسقط مقطع في «الافتتاح»، مخطوط ص 221، فورد به (بابة). وأتاح لنا ابن خلدون، المعبر، ج 4، 73، التصحيح.

(3) كتابة وردت في «الافتتاح»، للقاضي النعمان، مخطوط ص 222. وفكر «الكامل»، ج 6، 131، لابن الأثير، مَيْدَرَة، وكتب FAGNAN في ترجمته لهذا النص «*Annales du Maghreb*»، ص 294 في الحاشية قائلا: «اسم هذه المدينة غير معروف، وقد كتب بصور مختلفة في المخطوطات». وأشار كذلك إلى أن SACY (I)، *Druzes*، cclxxvi روى Mérida، وأن Fournel وWustenfeld فكروا في مَدْرَة، أي في مليانة، وكانت تبعد كثيراً عن الأماكن التي دارت فيها الأحداث المروية هنا.

وأتاح لنا القاضي النعمان الخروج من هذه الورطة. فمَيْدَرَة ليست سوى Ammaedara (= Haldra) قديماً التي تقع على الخط الكبير الرابط بين المصور القديمة بين قرطاجة و Lambæac عبر Theveste (تبسة)، والأريس، و Coreva (انظر: P. SALAMA، Carte) *Les voies romaines de l'Afrique du Nord*، وصارت Ammaedara البرم، حيولة وهي مركز للجمارك على الطريق الرابطة بين تبسة والقلعة الجرداء، على بعد 7 كلم من الحدود الجزائرية.

(4) بناها الأمباطور يوستينيانوس، وقد أحلت Ammaedara المنحدر الجنوبي لريوة صغيرة وقد حصنت تحصيناً عظيماً. وخصص لها M.H. SALADIN (189 - 169، XIII، *Archives des Missions*) Rapport دراسة مفصلة جداً مصحوبة بملحة رسوم وصور وتصاميم.

وانظر أيضاً Ch. DIEHL (196 - 202)، *L'Afrique Byzantine*.

الآمان، ويبدو أن ذلك قد تم على النحو التالي: «فأعطاهم الآمان بعض العسكر من قبل نفسه»⁽¹⁾، وقد بين القاضي النعمان أن أبا عبدالله الداعي أصيب بالحصاة، فتألم من ذلك من وقت لآخر، فانشغل كثيرًا بما أصابه من داء، فلم يقف بنفسه على إعداد الحصار، ومن البديهي أن هذا العذر قدم طبعًا لتبرئة ساحة المهدي، أي لتبرئة العدل. وترتب على ما تصافر من ظروف سيئة أن فتح المحاصرون الواقفون من الآمان الأبواب، فقتلوا شر تقتيل ونهبوا نهبًا.

وكانت الحقيقة مخالفة كل المخالفة طبعًا وهي أبسط من ذلك، وقد احتواها التطور الطبيعي الحتمي للأشياء، فصار أهل كمة منذئذٍ مظفرين واثقين من النصر النهائي أو يكاد، فتزايدت قلة صبرهم لا غير، وأرادوا التخلص من القفازات التي فرضها عليهم الداعي إلى حدّ ذلك التاريخ، وذلك لصدق مثله وأيضًا لاهتمامه بالدهاية. وتضخمت صفوفهم أيضًا بفضل ما تم لهم من انتصارات، بأناس كثيرين قليلي التشيع بالملذهب، وقد جذبهم فقط منذ ذلك الحين الغنم، بعيدًا عن كل المثل الثورية. فبدأت علامات التحول تظهر، وستأكد أكثر فأكثر مع مرور الزمن، إلى أن يتمن الوضع كل التعفن، فتتم خيبة الآمال المودعة في الثورة التي بدأ يحركها الطموح في الظهور لشعب محروم مهان في نور شمس الله الذي مثله المهدي، أي في السعادة والعدل والإنصاف الاجتماعي. فبالانتصارات وتوارد الأموال المنجر عنها حتمًا، استخدم هذا الشعور أكثر فأكثر منذئذٍ بمثابة الحجة وتغطية لظهور الغرائز ولا سيما منها الغرائز الأكثر بدائية، وتحول إلى تمطش لا يقاوم لاسترداد فوري للثروات التي استحوذ عليها بغير وجه شرعي الكافرون على حساب المؤمنين، يعني الطبقة الجديدة من أصحاب الامتيازات، وقد كانت بصدد الاستيلاء على رسوم الملكية والشرف يحد السيف. وهكذا انزلت الثورة التي كان عليها تنصيب مملكة الله على الأرض بسرعة نحو نظام صار فيه النهب مشروعًا، وكان أكثر قربًا وأكثر إدراكًا لدى أهل كتامة في الجبال من المثل في الظهور، وأكثر تجسيدًا وحسًا فوريًا أيضًا. وعندما يتم الظفر النهائي، سيكون من الصعب على الداعي لا محالة الوصول إلى إنقاذ القيروان من النهب الذي تأهب له جنوده، ولن يعفى إلا بمقدار في خصوص تسامحه

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 222. المقصود من هذا التوضيح رفع مسؤولية الداعي والتخفيف من غدر المهاجمين. وبالفعل، فقيمة الآمان الذي لم يمنحه قائد العساكر قابل للتجريح في نظر الفقهاء. وكثيرًا ما جدت هذه الصورة خلال الفتوحات.

هذا^(١).

فقد نبهته هذه المرة صيحات الضحايا، فوجد من القوة ما أسكت به آلامه وقبض على زمام الوضع من جديد. فجمع شيوخ كتامة، ووزع اللوم، وأوقف النهب، وحاول قدر الإمكان الإصلاح وجبر الأضرار، وأمر بإعادة ما نهب من مال إلى أصحابه. وقد ألح أبو عبدالله الداعي خاصة لدى شيوخ كتامة على اتساع الخطأ السياسي المرتكب. وقد استغلت الدعاية الأغلبية هذه الفرصة فعلاً. فلما علم القوم بالأحداث، ضخمت ونشرت نشرًا واسعًا، وأضيفت إليها الشروح المناسبة في إفريقية كلها. واستخلصت رسائل منشورة باسم الأمير العبرة للرعايا في كل مساجد الإمارة. فكان الداعي عرضة للمرة الأولى للنقد بصورة جدية، إذ تجاوزته الأحداث. فعزم على تصحيح الوضع وتلقيح درس يفيد رجاله.

وقد استمر على السير في تعريجات طريقه، وذلك دون شك لتحجير الدفاع الأغليبي والإحاطة بالجيال التي تشقها الطريق الكبرى الرابطة على خط مستقيم بين القيروان وباغاية عبر مرماجة وسبية. فخرج أبو عبدالله الداعي إلى الجنوب وحاصر القصرين (= Cilium). فاستسلم الحصن استسلامًا عفويًا وحصل على الأمان، ودعي الأهالي إلى الامتناع من فتح الأبواب للمغيرين الذين اقتصروا على قبول خضوع المحاصرين من أهلى الأسوار.

وانفتحت طريق القيروان انفتاحًا عريضًا عبر القصرين دون أن يعترضها عائق طبيعي. وبلغ الخبر إبراهيم بن أبي الأغلب في الأريس أن أبا عبدالله الداعي استعد للهجوم على عاصمة إفريقية، ولم يوجد بها آنذاك كثير من الرجال. فعزم على اعتراض طريقه. وتحرك نحو الجنوب على رأس جموع عساكره. وجد الصدام بين القوات الأغلبية وقوات الشيعة بدار مدين، ويحتمل أنها كانت تقع بين سبيطلة والقصرين. فبدأ القتال ألفا فارس من الشيعة خرجوا من هذا الموقع. فهزموا أول الأمر فساندهم آخر النهار الداعي وتقدم للقتال لنجدتهم، وإذا بالليل قد فصل بين المقاتلين. فلم يستمر رئيس الشيعة في القتال. وتراجع من الغد إلى القصرين ثم تحول من هناك إلى إكجان. وعاد إبراهيم بن أبي الأغلب من ناحيته إلى الأريس. ولم يرد أي طرف من الطرفين القتال إلى النهاية. إذ أرجئت المعركة الحاسمة باتفاق بين الطرفين.

(١) ابن حناري، البيان، ج 1، 150.

واستغلت الدعاية الأغلبية إلى أقصى حد انتصار دار مدين، ووصفته بأنه نصر عظيم وأذيع بين الرعايا بواسطة رسائل قُرئت من أعلى المنابر في كل المساجد، فاستقام الوضع قليلاً لصالح الأمير. وعادت بعض القبائل المنضمة إلى الداعي إلى سلطة الإمارة.

وكان ذلك بالخصوص شأن وشنو وبني صَدْعَايَان⁽¹⁾ المستقرين بجوار طبرسيق في ناحية تيفاش. فعزم الداعي على ردعهم، فالتجته حملة في البداية إلى قصر الإفريقي، وتمكن أهلها من إجلائها في الوقت المناسب، ثم كمنت الحملة قرب طبرسيق. وعند الفجر، انقض عساكر الشيعة على وشنو الذين بوغتوا مباغنة تامة، وأبيدوا عن آخرهم. ثم اتجهوا سريعاً إلى صدعايان وأحرقوا ديارهم، وقتلوهم بلا شفقة وسلبوهم كل أموالهم. ولا منازع أن أبا عبدالله الداعي أراد إقناعهم بالنار والدم أنه كان دائماً وما زال الأقوى، وذلك ليوقف عودة قبائل البربر إلى سلطة الأغلبة. وهكذا دفع الأهالي ثمنًا تزايدت فداخته للمقاتلين، سواء كانوا في المدن أم القرى. وآتى الدرس القاسي الذي نزل على وشنو وبني صدعايان أكله. ولم يبق بنو وُزْدِيم بناحية قالمة موالين لمذهب الشيعة فقط، بل إنهم وقفوا في مقاومة عساكر إبراهيم بن أبي الأغلب المقتلين كثيراً بالعتاد، للقتال في الجبال، فردوا على أعقابهم بمساعدة خمسمائة فارس وجههم رئيس الشيعة لنجدتهم. وخلافاً للملك قتل قسم من هوارة شر تقتيل لأنهم لم يقتلوا بهذا المثال وتجاسروا على الارتداد والخروج من مذهب الشيعة. وكان ذلك عقاباً سويًا ضروريًا على الكفر.

وتلا هذه الحملات التاديبية إخفاق محاولة المرور من القصرين، وكان الغرض منها مراقبة قبائل الشمال الغربي في إفريقية، وهي القبائل التي قامت بدور الحاجز بين إكجان والأربس، ولا بد أنها تمت في الشهور الأخيرة من سنة 295 (12 أكتوبر 907 - 29 سبتمبر 908). ولأسباب لم يوضحها أي مصدر، أوقف أبو عبدالله الداعي العمل بها فجأة. وقد امتنع جنوده عن كل نشاط حتى أنه شاع خبر مرضه بل حتى موته، ودام ذلك شهرين لا شك أنهما كانا الأخيرين في هذه السنة.

واغتمت هذه المهلة لإعداد هجوم عام جديد. وقد غادر أبو عبدالله إكجان، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في محرم 296 / أكتوبر 908⁽²⁾، على رأس كل جيوشه،

(1) انفراد القاضي النعمان، الانتحاح، مخطوط ص 225 - 229، برواية هذه الأحداث، فذكر أولاً بني صَدْعَات، ثم بني صَدْعَايَان، ونطق كلاهما ظني.

(2) يمكن تحديد هذا التاريخ بيقين تقريباً. وقد اعتبر أبو مسلم مسؤولاً عن الهزيمة التي لحقت بالأغلبة، فقتل فعلاً =

فرجع من جديد إلى الجنوب قاصداً باغاية. فأخبره بها يحيى بن سليمان والي طبنة أن الرسل الذين وجههم إلى المهدي بسجلماسة بوغثوا وقتلهم في الطريق الأعداء التقليديون لكثامة، يعني زناته، فكان أن يعدل عن هدفه الأول، ويوجه قواته فوراً عليهم. ثم بعد التروي، أرجأ آخر الأمر تصفية الحساب مع زناته، وواصل طريقه في اتجاه قسطنطينية التي تولاها شبيب بن أبي الصارم، وأبو مسلم منصور بن إسماعيل الذي كان مع الوزير ابن الصائغ أحد القادة الرئيسيين للموامة التي أدت بزيادة الله الثالث إلى الحكم. ولم تبد قسطنطينية إلا مقاومة ضعيفة جداً. وتخلّى شبيب وأبو مسلم بسرعة كبيرة عن القتال وتراجعا إلى توزر، فتركا جيوش الشيعة تخرب الولاية، وتحرق القرى وتنهب الأموال⁽¹⁾. وبعد تخريب قسطنطينية، تقدم أبو عبدالله الداعي بعساكره إلى قفصة. وطلبت قفصة الأمان وسلمت إلى المغيرين الأملاك والأموال التابعة للإمارة. وخلاصة القول إنها دفعت ثمنًا باهظًا تجنبًا للتخريب. ولنلاحظ ملاحظة عابرة فنذكر أن شواغل شرعية الجباية القرآنية والتزامه التي ظهرت في طبنة، أي أثناء أول انتصار هام حققه الداعي، ذابت كالثلج في حرارة الانتصارات. ولم يتساءل الداعي كثيرًا عن مصدر الأموال المقدمة له، وقد تمكن رجاله من الغنيمة في راحة بال.

ولذا كانت التخريبات عظيمة إلى حد أن الرعب قد ملأ القلوب. وهدأت المخاوف قليلاً بعد انتصار دار مدين، ثم حميت أكثر مما كانت عليه أبدًا. وكان الشعور السائد أن النهاية المحتومة لا يمكن أن تطول كثيرًا. فبلغ الاضطراب العاصمة وسرت العدوى إلى البلاط. فاضطرب الأمير لذلك من جديد. فاغتنم ابن الصائغ الفرصة للتخلص من عدو قديم. فاتهم أبا مسلم قاتلاً: «هذا من صنيع شيخ السوء أبي مسلم ومن سوء نظره»⁽²⁾، وحصل على الأمر بقتله. وصدر في 15 صفر 296/13 نوفمبر 908، الأمر عن زيادة الله الثالث لشبيب بقتله وصلبه.

غير أن أبا عبدالله الداعي لم يتقدم إلى القيروان كما كان يتوقع. بل عاد من قفصة محملاً بالغنيمة إلى باغاية أولاً، ثم رجع إلى إكجان. واستخدمت باغاية للمرة الثانية

= في 15 صفر 296، وهذا يمكننا من تأريخ بداية الحملة في محرم تقريباً.

(1) أخبر ابن حلدري، البيان، ج 1، 145، عن هذه الغارات. وذكر القاضي النعمان، الانتصاح، مضطرب ص 232 بمفرده أن جيش الداعي غنم غنيمة عظيمة قبل أن يطلب منه الأمان وقبل أن يمتنحه. وانظر أيضاً بخصوص هذه الحملة، ابن الأثير، الكامل، ج 6، 131؛ وابن خلدون، العبر، 73 - 74.

(2) ابن حلدري، البيان، ج 1، 145.

وفي بضعة شهور كرأس جسرٍ لغزو إفريقية، إذ كانت بمثابة القفل لها. ولم يترك قبل مغادرتها سوى حامية صغيرة بها. فأخبر إبراهيم بن أبي الأغلب بذلك. فعزم على مباغته القلعة ومحاولة استردادها بفضل عملي ضخم، فيرفع بذلك الخطر المسلط على أمن البلاد. فهجم بنفسه في عسكر كثير. وكانت المقاومة مستميتة، وقد أخبر أبو عبدالله الداعي بذلك بسرعة وكان في طريقه إلى إكجان. ودقت الطبول فوراً منذرة بالخطر، فأسرع عند ذلك عشرة آلاف فارس بقيادة أبي مديني لتجدة الحصن المهدد. لكن إبراهيم بن أبي الأغلب رفع الحصار إذ سرعان ما أدرك أنه لم يكن مثمراً. فلم يتمكن فرسان أبي مديني إلا من محاربة مؤخرته. ولاحقوا الهاريين حتى فجع العرعار، ويبدو أن ذلك قد تم طبقاً لتعليمات الداعي، ثم عادوا إلى باغاية بعد نهب المخيم الذي تخلى عنه القائد الأغلب⁽¹⁾.

ضربة السيف: القضاء على جيش الأريس

22 جمادى الثانية 296/18 مارس 909:

وتلت ذلك مهلة أخرى. وقد وافقت فصل البرد غير الملائم طبعاً للعمليات العسكرية. فأقام أبو عبدالله الداعي مشناه في إكجان. وعُدل عن العمليات ذات المدى المحدود وعن المناوشات التي مكنته في المرحلة الأولى من القتال، ومن خذل العدو وهدم نظامه الدفاعي. ففتحتم إنزال ضربة السيف بعد إرهاق العدو. واغتتم الداعي مهلة الشتاء واستعد للأمر استعداداً دقيقاً.

فأعد في الربيع مائتي ألف رجل⁽²⁾ من مشاة وخيالة. وغادر إكجان في اتجاه باغاية على رأس هذا الجيش، في أول جمادى الثانية 296/25 فبراير 909. وقد كانت باغاية رأس جسر للعمليات الهجومية كلها. فاستعرض بها رجاله، وأطمأن مرة أخيرة على تنظيم جيشه تنظيمًا كاملاً، ثم شرع في القتال. وقد دون القاضي النعمان رواية مفصلة

(1) انظر القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط ص 232 - 236، برواية هذه الأحداث.

(2) ذكر القاضي النعمان، الانتصاح، مخطوط ص 236 هذا الرقم؛ وابن الأثير من بعده دون شك، الكامل، ج 6، 131، وابن خلدون، العبر، ج 4، 74. ويحتمل أن هذا رقم مبالغ فيه، لكن لا يمكن كذلك منح الثقة لعدد

100 000 الذي ذكره ابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 446/20، إذ أنه مصدر متأخر لا يؤثق به ثقة كاملة.

لمعركة الأريس⁽¹⁾، فذكر بدقة المسلك المتبع، قائلاً: «وسار أبو عبدالله من باغاية حتى انتهى إلى مسكينة فأخذها مع الوادي حتى خرج إلى وادي مجانة ثم خرج على وادي مرماجنة إلى وادي الرمل فتزل عليه»⁽²⁾. ولم يتغير اسم واد الرمل كغيره من أسماء الأماكن الكثيرة منذ أول العصر الوسيط، ويمكن التعرف عليه بسهولة على خرائطنا الحالية. وكان يصب في واد ملاق على بعد عشرة كلم جنوبي الكاف. وهكذا أمكن تحديد مكان معركة الأريس.

وهجم أبو عبدالله الداعي من ضفاف واد الرمل بالخيالة يوم الخميس في 20 جمادى الثانية 296/16 مارس 909⁽³⁾ على مئبولة ونهبها. ومن الغد بدأت خيالاته

(1) الافتتاح، مخطوط، ص 235 - 241.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 236 - 237. لا بد أن واد مجانة يطابق اليوم ما يعرف بواد حُرْهَر الموجود منه قريباً من جنوب مجانة. ويطابق واد مرماجنة واد صُرْكات الموجود منه قريباً من جنوب مرماجنة. وقد رأينا تصحيح ما جاء في «الافتتاح» فأعدنا كلمة «وادي» التي أخفلها للتاسخ دون شك. إذ لا يمكن فعلاً أن يتعلق الأمر بمدينة مرماجنة الواقعة بين حيدرة وسيببة، قرب بلاد تالة حالياً، وهي لم تكن في طريق الداعي. أما واد الرمل الذي احتفظ مثل الكثير من أسماء الأماكن بنفس الاسم منذ أول العصر الوسيط - وكذلك الأمر مثلاً بخصوص واد مسكينة والمدينة التي تحمل نفس الاسم، وهي اليوم مقر لبلدة بها أكثر من 31 000 ساكن - فينبغي مطابقته بواد رمل المتفرع عن واد ملاق الجاري على قرابة 10 كلم جنوب الكاف. ويمكن تفسير زوال مدينة مجانة ومرماجنة بتغير أسماء الأودية المسماة باسمها في العصر الوسيط. وقد أشار البكري فضلاً عن ذلك (المسالك، ص 49) إلى قرية اشتهرت بزيارتها الثابتة في رمل أصفر، والواقعة على بعد 40 ميلاً من القيروان بطريق سيببة، وسميت واد الرمل. ومن المستبعد أن يكون موقعها هو الذي ذكر في «الافتتاح». إذ تدل بقية النص بالفعل على أن المعركة دارت في ضواحي الكاف والأريس. انظر الخريطة.

(3) ورد في «الافتتاح»، مخطوط ص 237: يوم الخميس لـ 8 بقين من جمادى الثانية، وتم في يوم الجمعة المعوالي اندلاع الهجوم على الكاف، واتلعت معركة الأريس لسة أيام ببقين من جمادى الثانية. وأرخ ابن الأثير، الكامل، ج 6، 131، المعركة في آخر جمادى الثانية دون أي تدقيق آخر؛ وأرخها ابن الأبار، الحلة، ص 264 - 265، في يوم السبت لـ 6 بقين من جمادى الثانية سنة 296 وحدها ابن حباري، البيان، ج 1، 146، لـ 6 بقين من جمادى الثانية، دون ضبط اليوم؛ وذكر ابن خلدون، المعبر، ج 4، 74 - 440، 441، جمادى 296، دون أي توضيح آخر؛ وحدها التويري، النهاية، مخطوط، ورقة 30، لـ 8 بقين من جمادى الثانية 296 دون أن يذكر اليوم؛ وأرخ المقرئ، الانعاز، ص 86 - 88، في جمادى الثانية سنة 296، بدون شيء آخر؛ وذكر ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 446/20، بده الغزوة فقط، في أول جمادى الثانية سنة 296، وأشار البكري، المسالك، ص 46، إلى سنة 296 فقط.

ومن السير حفظ أسماء الأيام أكثر من حفظ التواريخ. فمن رأينا أنه وقع الاحتفاظ ببقايا أسماء الأيام التي استمرت خلالها الحملة، لكن التاريخ لم يرد ذكره إلا بصورة تقريبية، فتمج عن ذلك ما لاحظنا من تردد. وبالفعل، لم يوافق تاريخ 6 جمادى الثانية سنة 296 يوم السبت. بل يوافق يوم الأحد في 23 جمادى الثانية 296/19 مارس 909.

وقد اعتمدنا أسماء الأيام، واعتبرناها في صورة الحال عناصر أثبت للتأريخ، فنزلنا يومًا بالتواريخ التي =

الهجوم من جديد، وكان يوم الجمعة. فخرجت منذ الصباح وهجمت قبل الظهر على شَقْبَنَارِيَّة (= Sicca Veneria) أي على الكاف. ولم يقاوم هذا الموقع كثيرًا. فطلب الأمان في المساء واستسلم للعدو، مهددًا بذلك الجناح الغربي لجيش الأريس، وتاركًا إياه عرضة لمحاولات التطويق التي ربما ستؤدي به إلى مواجهة الهجوم من الخلف. وتمثل القول الفصل في المعركة في مناورة من هذا القبيل. واصطدمت خلال نفس اليوم كوكبة من خيالة الشيعة كانت مهمتها مباغته بني جُودَان، بسرية من خيالة الأغالبة. فقتل أسير كمامي، رغم أن محبوبًا بن عبدون رئيس هولة تدخل لفائدته.

وشرع أبو عبدالله الداعي منذ فجر الغد السبت في 22 جمادى الثانية 18/296 مارس 909، في الهجوم. فانطلق جيشه وكان على أهبة للقتال. وقد كان بنو يَعْطَاش في الميمنة وبنو نِيَاوَة في الميسرة - وهذه قبائل جديدة ظهرت لأول مرة، على الأقل في المصادر التي بين أيدينا، إلى جانب الداعي - وكان في الوسط ملوسة ومسالمة، وقد تحدثنا عنهما كثيرًا فيما مضى. وتقدم أبو عبدالله الداعي بنفسه في صف متأخر بين عشرة آلاف من نخبة الخيالة وغيره المقاتلين بين كل القبائل. وكان الداعي حذرًا، فلم يخض بكل قواته القتال مرة واحدة. ولتتبع تطور العمليات والاستعداد لمواجهة كل طارئ، انتصب مع الخيالة الاحتياطية بأعلى رتبة ومنها أمكنة مراقبة ساحة القتال. فتبين بذلك أن الداعي كان مدبر حروب حاذقًا حذرًا. فقد جعلت منه خمسة عشر عامًا من المعارك قائدًا ماهرًا ومخططًا محنكًا.

وتم الصدام الفاصل في السهل الممتد جنوبًا، في أسفل التل الذي أقيم فيه حصن من أعظم حصون إفريقية، وهو حصن الأريس⁽¹⁾. فلم يتواجه مثل هذا العدد من الرجال

أوردنا القاضي النعمان واعتمدها أغلب المصادر الأخرى.

ويمكن أيضًا أن يرجع هذا التحويل لغرض الحساب القصري القائم على الرواية، فيكون شهر جمادى الثانية سنة 296 قد بدأ بالنسبة إلى ذلك العصر، لا يوم السبت في 25 فبراير 909، كما ذكرته جداول Cattenoz، بل يوم الجمعة في 24 من ذلك الشهر الذي انتهى فعلًا بالنسبة إلى أهل ذلك العصر، لا يوم السبت، كما ورد في جداول Cattenoz، بل يوم الجمعة (إبن عساري، البيان، ج 1، 149).

(1) قال Ch. Diehl: «عرفت بنهشير كوكش شمال حيلدة، بين هذه النقطة وثالثة، طريق يزينطية تليها بعض الحصون الصغيرة ولم يكن لها في الظاهر أية قيمة عسكرية معينة. وأبعد من ذلك، بولاية إفريقية في عهد الرومان، وجدت الحصون الحقيقية القائمة بالدفاع عن الطريق، أنه حصن جَزَّة (Anbuzza)، وكان ملجأ مرصًا ضلعه 20 م؛ ونجد بالخصوص قلعة الأريس المشرقة على السهل حيث يجري واد Lorbeas. وفي هذه النقطة حيث تلتقي الطريق الكبرى من Aquae Regiae إلى Assuras (زَنْفُور) بطريق Theveste إلى قرطاجة، شيد يوستينيانوس خلف تبة وحيدة، قلعة هامة جدًا لخط دفاعي ثانٍ، قامت غرب الولاية، تقريبًا بنفس الدور

من قبل، في عهد الأغالبة. وقد ألقى إبراهيم بن أبي الأغلب بكل جنوده المتركبين من الحرس الأسود وموالي الأمير وحشود البربر من لؤاتة وكُرْنَايَة ومَكَلاتَة وهَوَاَزَة ونَقَزَة، وكذلك عددٌ كبير من العساكر المجندين بكل أنحاء الإمارة، وقد بذل كثير من الصحاف التي ملأت ذهباً ووزعت بسخاء بالطريقة التي أشرنا إليها آنفاً. وامتلا السهل بالمقاتلين وكان عدد القتلى كبيراً من الجانبين.

ويعد الظاهر، تمكن أبو عدالله الداعي من رؤية رجاله في مرقبه، وقد شعروا بالتعب، فخشى عليهم من الهزيمة. فجمع عند ذلك شيوخ كتامة الذين بقوا معه وطلب منهم اختيار أحسن المشاة. وقد روى القاضي النعمان أنه انتخب خمسمائة وخمسة وسبعين رجلاً. فأمروا بالتسلل عبر مسيلة عرباً تماماً وقد تسلحوا بدرج ورمحين، على الطريق الرابطة بين الكاف والأريس، لمباغثة خيالة العدو، ومهاجمتهم من الخلف ويث العرب بين أفرادهم. وقد أتاحت هذه المسيلة، انطلاقاً من الكاف، الفرصة لاحتحام ميمنة جيش الأغالبة، لكن رجال إبراهيم بن أبي الأغلب راقبوها جيداً. ورغم ذلك بوغثوا جميعاً وقتلهم فداوى الشيعة المنتخبون الذين تقدموا بالرماح، وتسلبوا من وراء صفوف الخيالة الأغلبية، وأثاروا فيها الاضطراب.

التي قامت به Junca وبالصخور Hadrumète شرقاً. وقد حدث من أحسن الحصون في إفريقيا البيزنطية وسط الغابات المسطحة بها في القرن السادس، وقدم البطريق يوحنا المهزوم بالملود لإعادة تشكيل جيشه داخل أسوارها سنة 547. وما زالت آثارها العظيمة تشهد إلى اليوم بأهميتها الماضية، والمنظر البارزة من أعلى أبراجها دليل كاف على قيمتها الحربية. وهي تراقب في اتجاه الشرق، وسط البلاد التونسية، وتقع في اتجاه الغرب قريباً من حصن الكاف الكبير (Sicca Veneria) وطريق Cirta بقرطاج، فتحكم جنوباً في السهول الشاسعة بأبه وبالقصور، وكثيراً ما تصدّ أسوارها الغزاة القادمين من الجنوب. (L'Afrique Byzantine, pp. 272 - 273).

وانظر أيضاً La région du Haut Tell en Tunisie, Ch. MONCHÉCOURT, ص 256 و 260 - 261. ويخصوص رسم الطرق الرومانية، انظر P. SALAMA (Les voies romaines de l'Afrique du Nord, Carte).
(du réseau routier de l'Afrique Romaine).

ولم يدون الجغرافيون العرب وصفاً مفصلاً للأريس. وقد اتصروا عامة على الإشارة إلى المسالك وذكروا أنها كانت مدينة مزدهرة آهلة كثيراً بالسكان المنتسبين إلى قبائل مختلفة. وذكروا أيضاً أنها محاطة بسور عظيم وريش أهل. انظر البقوي، البلدان، ص 1211 والمقلمي، أحسن التقاسيم، ص 5 و ص 19 والكيري، المسالك، ص 146 والإدريسي، النزعة، ص 85 - 86، 87 و 88 وياقوت، المعجم، ج 1، 136.

ولنذكر أيضاً أن الأريس قامت بدور هام في الفتنة الكبرى للجنيد في عهد زيادة الله الأول. انظر الفصل الثالث، ص 206 وما بعدها.

وقد كان ذلك علامة على الجزع. فتفكك الجيش وبدأ العساكر يفرون في جميع الأنحاء كالعادة. فقتلهم الأولياء ونهبوهم، ولحقوهم حتى الغروب. وتخضعت أيضًا الأريس للقتيل والنهب طيلة بقية اليوم. وفي اليوم الموالي، وكان يوم أحد، هاجم الداعي القلعة من جديد وأسلمها إلى جنوده الذين انتشاهم النصر، فأعملوا فيها السيف. قال القاضي النعمان⁽¹⁾: «فقتلوا بها من الخلق ما لا يحصى وانتهبوا ما بها. وأقاموا يوم الأحد وانصرف أبو عبدالله بجميع العساكر يوم الاثنين فأخذ على دقة يريد إلى قمودة». فتجمع أهل الأريس وقلوب الجيش الذين لم يتمكنوا من الهروب، وتكدسوا بمسجد المدينة، أملًا في النجاة من غضب الشيعة، في حوزة هذا المكان المقدس. لكنهم لم يعملوا إلا على الوقوع ضحية سائفة فقتلوا عن بكرة أبيهم⁽²⁾، وبدأت المقتلة في العشي ولم تنته إلا مع آخر الليل. وقد روي أن الدم سال كما تسيل الأنهار بعد هطول المطر.

ومن المعلوم أن حروب القرون الوسطى تسبب في عدد من الضحايا أعظم بين الأهالي منه بين العساكر. ومعركة الأريس أحسن دليل على هذا المظهر من المعارك القروسطية. وقد كانت حدًا أقصى لتطور سبق لنا أن لاحظناه. وقد أبدى أبو عبدالله الداعي نزاعة عجيبة في طينة. ثم لانت صرامة المبادئ الجميلة في حرارة الانتصارات. ولا شك أنه بالإمكان تبرير كل شيء، ولم يتوان القاضي النعمان⁽³⁾ في شرح الأمر، فقال إن أهل الأريس استحقوا العقاب المسلط عليهم نظرًا إلى عنادهم، فقد «أصروا» على تأييد الغي. والواقع أنه لم يكن في مقدور أي قائد في سياق العصر الوسيط بإفريقية، وبعد وقوع مثل هذه المعركة العظيمة التي أدت إلى انهيار الأغالبة، حرمان جيشه من «الاحتفاء» بالنصر. لقد أمكن مسك زمام الحشود الأولى بأعدادها المحدودة نسبيًا والمتشعبة تمامًا بالمذهب الإسماعيلي. وصار الأمر أكثر صعوبة وخطيرًا لا محالة أن يقع «حرمان» جيش وفير العدد لم يكن مذهب الشيعة بالنسبة إليه على أكثر تقدير، سوى

(1) الافتتاح، مخطوط ص 242. وغلافًا للذك، ذكر ابن عذري، البيان، ج 1، 147، أن أبا عبدالله عاد إلى باغاية، «مخافة أن يُهْلَك عليه أهل إفريقية». وهو عرض للأحداث مشكوك فيه كثيرًا، لكنه تعبير عن الحقد الهائل الذي أثارته أحداث القتل.

(2) البكري، المسالك، ص 146 وابن عذري، البيان، ج 1، 147، أشار إلى 30 000 ضحية بالمسجد فقط. وحدد ابن الأثير، الكامل، ج 6، 132، عددهم بـ: 3 000، وتحدث ياقوت، المعجم، ج 1، 136، عن عدة آلاف. ولم يذكر المؤلفون الآخرون عددًا، بل اتفقوا جميعًا، بما فيهم القاضي النعمان، على القول إن المنتصرين خاضوا معركة ضارية.

(3) الافتتاح، مخطوط ص 242.

دعامة جيدة لتتحوّر بصورة شرعية الغرائز الأكثر بدائية التي وترها النصر الصائب. القول، إنّ نصر الأريس قد قرّر التعفن النهائي لمثال الظهور الأول الذي بعث كثيراً من آمال الطاهرة، بالإضافة إلى غلبة جيوش الشيعة. إنه مجرد حادث طرأ على المسيرة لا محالة، في طريق الشعوب الباحثة عن مملكة الله المفقودة، وقد عبّدت بالخيبات والمآسي.

فهل هذا رياء أم بهتان؟ ربما كان الأمر كذلك. لكنهما كانا إلى حدّ بعيد جدّاً عن غير وعي بكل تأكيد، وهذا ما يضفي لا محالة طهرًا على الضمير وصفاء على الوضع الأخلاقي. ولم يعمل الأولياء (أحباء الله) على كل حال إلا على تسليط المصير الذي تسبب فيه عناد الكفار المتجبرين. والمذهب يبرر ويعفو. وربما فكر أبو عبد الله أيضًا في إنقاذ القيروان، لما خول لجيشه «التحرر» في الأريس.

نهاية الأغلبية :

بلغ رقادة خبر النكبة يوم الأحد بعد الظهر. فوجه فوراً الوزير ابن الصائغ عن طريق المنادين، نداءات حارة للمتطوعين، واعدًا بمنع عشرين ديناراً للفرسان وعشرة دنائير للمشاة. فازعج هذا السخاء الناس. وبدأت الشكوك تحوم حول حدوث الكارثة، وبلغ الاضطراب العاصم. ولطمأنة المخاوف، كذبت الإشاعات المخيفة، وبذل كل جهد لإخفاء أخبار النكبة التي بدأت تروج. وتمّ التأكيد على أن عساكر الأمير انتصروا، وضربت أعناق المحبوسين المساكين، وأظهرت رؤوسهم بالقيروان والقصر القديم لإقناع الناس بذلك.

وامتدت الحمى إلى القصر أيضًا. فاعتبر الأمير أن القضية خاسرة بعد تشتت الجيش الذي عقد عليه آماله الأخيرة، فعزم على الفرار⁽¹⁾. وقد حاول وزيره ابن الصائغ

(1) المصدر الأساسي لتحرير هذه الفقرة هو «الافتتاح» للقاضي النعمان، مخطوط، ص 242 - 251. وقد اقتبس المؤرخون عن القاضي النعمان، وكذلك عن الوراق، وابن الجزار، والرقيق، فأتاح ذلك تحريات مفيدة وكذلك استكمال أخبارنا بصورة ثمينة. انظر كتاب الصيون، مخطوط في سنة 296، وجه ورقة 64، وظهر ورقة 65 وابن الأثير، الكامل، ج 6، 123 - 124 و 132؛ وابن الأبار، الحلة، ص 264 - 268؛ وابن عسكاري، البيان، ج 1، 146 - 152، 176، 173؛ والنزيري، النهاية، ج 2، 95 - 97، مخطوط ورقة 130؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 74، 75، 1441؛ والمقريزي، الاتعاض، ص 87 - 88؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 3، 156 و 168؛ وابن عساكر، التواريخ، ج 5، 395 - 396؛ وأبو الفداء، التواريخ، ج 2، 66 - 67؛ وابن خلكان، الوفيات، ترجمة رقم 191، ج 1، 443 - 445؛ والقاضي الرشيد، كتاب الذخائر والتحف، ص 226 - 227،

عبدًا تهدئته⁽¹⁾، ونصحه بالاعتناء بعمه العظيم وشريكه في الاسم، زيادة الله الأول الذي عرف كيف يواجه العاصفة في ظروف أشنع من ظروفه. ولم ير الأمير في هذه التحريضات سوى تأكيد لنهم الخيانة التي كثيرًا ما وجهت إلى وزيره. فلم يلح ابن الصائغ بعد ذلك على الأمر. فأخبر زيادة الله الثالث عندئذ سرًا البلاط بالوضع الحقيقي، وبعزمه على الخروج فورًا إلى الشرق، ودعاهم إلى مرافقته. ولم تخامره خلال اضطرابه حتى فكرة الرحيل إلى صقلية التي عرفها جيدًا، والخروج بكامل أسطولهِ. فقد شعرت الدولة القادمة من الشرق في نوع من انعكاس الطريد اليائس، بحاجة لا تقاوم عند النزح الأخير، إلى العودة للشرق للحصول على فتوة جديدة أو الموت هناك. ولم تنتظر حاضرة الأمراء نداء الأمير للشروع في إخلاء المكان. وانهماك الناس في كل مكان وعلى عجل في جمع أنفس الأشياء وحمل الأحجار الكريمة والمصوغ والزينة والذهب. ولتوزيع المخاطر، ملا زيادة الله الثالث أحزمة ألف من الرقيق البيض (الصقالبة) بألف قطعة ذهبًا لكل واحدٍ منهم. وحمل ما بقي في بيت المال على البغال. فلهبت ثلاثون حمولة من الدنانير خطأ، بسبب البلبل العامة، وأرست بسومة حيث سيستلمها الداعي بعد ذلك. وتمت الإعدادات في حمى لا توصف وفي جوٍّ من الفزع العظيم. وأشعلت النار في ديوان الخراج⁽²⁾. «فلما أذن المؤذن بصلاة العشاء الآخرة، خرج من رقادة، وأتبعه الناس قومٌ بعد قومٍ يمتدون بالمشاعل ويتبعونه. فأخذ إلى قلشانة جادة طريق مصر»⁽³⁾.

وفي ليلة الإثنين 24 جمادى الثانية 296/20 مارس 909، غادر ما يقارب من ثلاثة آلاف رجل تحت جنح الظلام المقر الفخم للأمير الذي أسمه إبراهيم الثاني، وقبرت الدولة خُفيةً إن صح القول، على ضوء المشاعل وعلى عجلٍ. فاكتمى هذا الدفن في نظر الكثيرين أبعاد الفاجعة الهائلة. ولم يقدر الجميع طبعًا على الرحيل. فتكاثر الأشخاص المتخلى عنهم، وغالبًا ما كان الفراق قاسيًا. وترك الموالي السود لبني الأغلب، وقد أمر أبو عبد الله الداعي بقتلهم جميعًا. ولم تخرج الجوارى أيضًا، باستثناء المحظيات وأمهات الأولاد، وقد كن بفسحة معتبرة، فلم ينلهن نفس المصير الذي نال السود التعمساء. بل كان الأمر مجرد تحول إلى سيدٍ آخر. ولتجسيد هول الفاجعة وقساوة

و Berberie, IDRISS ج 1، 48، 49، 54.

(1) انظر هذا الفصل، الملحوظة رقم 392.

(2) القاضي التعمان، الافتتاح، مخطوط ص 323.

(3) القاضي التعمان، الافتتاح، مخطوط ص 244.

الأوضاع، وربما للإشارة إلى ذلك بمثالٍ شعري نبيل فقط، روى ابن عساري والنويري حكاية مفادها أن زيادة الله الثالث تقلد سيفه وامتنى جواده، وفي ذلك الحين ضمت جارية تخلق عنها عودها إلى صدرها ونقرت أوتارها، وأنشدت:

«لم أنس يوم الرحيل موقفها وجفتها في دموعها غرق وقولها، والركاب سائرة يتركني سيدي وتطلق»⁽¹⁾

وأضاف النويري قوله: «قدمت عيناه وأمر بحط حمل مال عن بغل وحملها عليه». وكان عريب أقل صبغة روائية، ولا منازع أنه كان أيضًا أقرب للتصديق، فقال إن وضع الأسى الذي كان عليه الأمير منعه من أن يسكب أكثر من دعة على الجارية اليائسة. إذ أن المرء يشعر بتمزق أقل عندما يلم به الذعر. وخلت رقادة خلال ليلة من أعيانها الذين لم يقدرُوا على اقتفاء أثر الأمير - لقلة الدواب الناقلة للأحمال والرجال؟ أم هل دفعهم أملٌ غامض إلى إعادة بناء عيش محترم على عين المكان بعد مرور العاصفة؟ - فتفرقوا في مختلف أنحاء البلاد، أو بحثوا فقط على ملجأ في المدينة المقلدة القريبة. أما الذين فروا ولم يخرجوا إلى المشرق فيكون مصيرهم في العصر الفاطمي متأرجحًا بين القتل والدخول في خدمة الأسياد الجدد، ومرورًا بالعفو أو مجرد التسيان الذي كان لا محالة من نصيب الأكثرية.

ولم يقف الوزير ابن الصائغ نفس الطريق. فقد كان مسؤولاً عن الحكم، ويمكن اعتباره بيسر مسؤولاً عن الهزيمة. إذ لم يكتسب في البلاط الأصدقاء فقط. وقد سلطت عليه الشكوك الخطيرة، وكان ولاؤه للنظام محل ريبة. ولذا فضل ركوب البحر إلى الشرق، فهل كانت له خطة؟ وقد كان على كل حائل مركب في انتظاره بلمطة أو سوسة. إذ توقع احتمال الفرار العاجل، وتأهب لذلك⁽²⁾. وسنرى أن سوء الحظ سيحول دون

(1) النويري، النهاية، ج 2، 95؛ وابن عساري، البيان، ج 1، 167. روى ابن عساري هنا روايتين. فنقل الأولى من شخص يدعى المظفري، واتفقت روايته مع رواية النويري. ونقل الثانية من عريب، ومفادها أن زيادة الله الثالث انشغل كثيرًا بمصائبه، فلم يتمكن من حمل الخنجر معه. وقد وردت هذه الرواية الأخيرة فقط بفصل آخر من «البيان»، ج 1، 147. وروى ابن عساري في هذه المقالة بيتًا آخر يبدو لنا غير متفق أو يكاد مع ما سبق ونصه:

«استودع الله طيبة جـزعمت للبين والبين فيه لي حرق»

(2) ربما حول ابن صائغ خازنه ولقائمه 30 حملًا ذميًا اشتمل كل واحد منها على 16 000 مقال. وقد بلغت هذه الأقال سوسة متأخرة جدًا بعد أن أبحر ابن الصائغ، فاستولى عليها ابن الهمداني الوالي وسلمها إلى الداعي (ابن عساري، البيان، ج 1، 148). لكن القاضي النعمان (الافتاح، مخطوط ص 245 - 246) ذكر أن هذه

ولما ظهر فجر يوم الاثنين في 24 جمادى الثانية 296/20 مارس 909، خلعت رقادة من أهلها، وكان القصر القديم بصدد الاقتلاء بها. ولما ذاع خبر فرار الأمير بدأ النهب ودام حتى يوم الجمعة، أي حتى قدوم عروية بن يوسف الملوسي قائد مقدمة جيش الشيعة وانتصابه بالمدينة المهجورة مع عساكره، وقد أمر من خرج منها بعدم العودة، ومن بقي بها أن يغادرها دون أن يحمل متاعاً ما. وقد طغت قبل ذلك موجة حقيقية من البشر خرجت من القيروان وضواحيها على عاصمة إفريقية الضخمة الإدارية الوجيية، وذلك طيلة خمسة أيام. وحمل كل شيء، وفتش في المطاعم، ونزعت حتى أقفال الأبواب. وكانت الفوضى كاملة، وجرّد الأقوياء الضعفاء. ومن البديهي أن الرعاع هم الذين قاموا خاصة بالنهب في رقادة، لكن أبناء الأسر العريقة، كابن الفقيه القيرواني المحترم خلف بن مَعْمَر، لم يتورعوا كذلك عن المشاركة في النهب⁽¹⁾. وسيحاول الداعي قدر الإمكان أن يسترد منهم ما أخذوا.

ولما بلغ إبراهيم بن أبي الأغلب القيروان، وجد رعاعاً مضطربين وأميراً بصدد الفرار وقد ترك قصره للنهب. لقد وصل بعد فوات الأوان. ولا شك أنه لم يتوقع فرار زيادة الله الثالث بمثل هذه العجلة. وقد أراد قطعاً إعادة تنظيم فلول جيشه قبل الرجوع إلى القيروان. ولو وصل في الإبان لربما تمكن من منع الهجرة. وضم صوته إلى صوت ابن الصائغ وحمل الأمير بعد طمأنته على تجميع من نجا من الأريس حوله ومحاولة المقاومة بصورة نهائية ولو كانت غير مجدية. وبعد مرور فترة الفزع، سيندم زيادة الله الثالث بالفعل عند بلوغ طرابلس على تسرعه في مغادرة عاصمته. وفضلاً عن ذلك، حاول إبراهيم ابن أبي الأغلب تنظيم الدفاع، رغم ما وجد عليه البلاد من وضع يائس. فاتجه إلى دار الإمارة وجمع الفقهاء وأعيان المدينة، وبعد أن لام الأمير على فراره قال:

«إنما قصدت المجاهدة عن حريمكم ودمائكم وأموالكم. فأعينوني على ذلك

¹ الأتقال كان عليها أن تلحق بالأمير، فوصلت خطأ إلى سوسة، لما هم من هجيج. وروى الثوري، النهاية، ج 2، 96، أن ابن الصائغ اختار لمطة لا سوسة للإبحار. وقد كانت لمطة مرسى حريباً وقاعدة للانطلاق إلى صقلية (ابن علاري، البيان، ج 1، 171).

(1) ابن علاري، البيان، ج 1، 173. كان خلف بن معمر بن منصور قتيلاً حنيفياً. وكان أبوه تلميذ الأسد. وانضم إلى مذهب الشيعة، لما دخل أبو عبد الله الداعي القيروان، للنجاة من التتبعات، إذ اتهم ابنه بنهب رقادة.

بالسمع والطاعة، وأمدوني بأموالكم ورجالكم، ودافعوا عن حريمكم ومهجكم». فقالوا: «أما السمع والطاعة فهما لك ولكل من ولينا. وأما إعانتك بأحوالنا، فهي لا تبلغ ما تريده. والقتال، فما لنا به قوة ولا معرفة. وأنت فقد ناصبت هؤلاء ومعك صناديد الحرب ووجوه الرجال، ووراءك بيوت الأموال، فلم تظفر بهم. وتروم الآن ذلك منا نحن، وبأموالنا؟»⁽¹⁾. ويوضح هذا القول صبغة المحادثة التي دارت بين القوم. فقد أراد أهل القيروان فعلاً بصفتهن ستين مبايعة كل شخص مسك فعلاً بزمان الأمر. لكن لا يمكن تجاوز هذا الحد. وقيل إن إبراهيم بن أبي الأغلب بويق بقلب الأمير بلا صعوبة، لأن السلطة بقيت شاغرة بعد فرار زيادة الله الثالث. لكن بيت المال حمل أو نهب، ولا يمكن مواصلة الحرب بلا مال. ولما طلب الأمير الجديد المؤقت المال من الحاضرين، تسمم الجو السائد. فطلب إبراهيم بن أبي الأغلب قرضه أموال الأوقاف على الأقل لدفع أرزاق الجند وتجنيد عساكر جدد، وكان ذلك عبثاً. فصرف عندئذ محدثيه الذين أخبروا عند خروجهم المجموع المتجهرة حول دار الإمارة بفحوى المحادثات التي جرت منذ حين. فصاح الناس: «أخرج عنا، فما لنا بك من حاجة، ولا نسمع ولا نطيع لك»⁽²⁾.

وهاجمت الدهماء. وتفرق العساكر وذابوا كالثلج في الشمس بعد أن تمكن إبراهيم بن أبي الأغلب من اصطحابهم معه إلى القيروان، لما علموا بفرار الأمير وفقدان الخزينة. ولم يبق من اختيار لإبراهيم بن أبي الأغلب سوى امتشاق السيف وامتطاء راحلته والفرار⁽³⁾ بدوره متبوعاً بخاصته، فقصده باب أبي الربيع فقلعته العامة بوابل من الحجارة. ولا شك أن عداء العاصمة للأغالبية هو الذي أوحى بهذا الموقف. لكن أملاء أيضاً الخوف ومجرد غريزة البقاء. والمؤكد أن كبريات مدن الإمارة قد عودتنا على أن تستمد من ذاتها القوى الضرورية لحمايتها وثورتها. وما بالعهد من قدم، فقد تمكنت القيروان من ردع مدبج وهزمه. لكن في صورة الحال، ونظرًا إلى عدم التناسب العظيم بين القوات، فإن حظوظ المقاومة في العاصمة المحرومة فضلاً عن ذلك من أسوارها، كانت حقاً ضئيلة

(1) النويري، النهاية، ج 2، 96.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 197 وابن حنوري، البيان، ج 1، 148.

(3) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 248، ذكر بهذا الصدد نبوءة راجت بإفريقية، ومفادها أن آخر أمره بني الأغلب سيكون اسمه إبراهيم كما أن أول أمرهم كان اسمه إبراهيم أيضاً. ويحتمل أن تكون هذه النبوءة قد راجت فعلاً ضمن حملة الدعاية الأخروية التي هيات الفرصة للشيع، غير أن الإشارة التي تضمنتها تعلقت بإبراهيم الثاني الذي كان مكروهاً بصورة خاصة وقد هاجت في عهده دعوة الشيعة وتنبأت بظهور المهدي في سنة 290.

وحتى معدومة. فلم يفكر الفقهاء والوجهاء المجتمعون في دار الإمارة، أعني ممثلي الطبقة الحاكمة، سوى في أمر واحد، ألا وهو تجنب مدينتهم الأحداث التي جددت في الأريس. ولم يقب مغزى صنعهم ومشاكلهم عن الداعي، فأجاب نوابهم الذين لاحظوا له أنهم طردوا ابن الأغلب، قائلاً: «أحسنتم وأجملتم، ودنياكم حققتم»⁽¹⁾.

وبعد انتصاره بالأريس، قصد أبو عبد الله الداعي سببية عبر دقة (= Thucca)، بمعنى أنه مر بالطريق القديمة العتيقة الرابطة عبر سببيلة (= Sufetula)، و (= Sufes) (سببية)، بين قصبة (= Capsa)، وبين الخط الكبير Cartago Sitifis. ونظراً إلى فشل المحاولة الأخيرة للمقاومة التي قادها إبراهيم بن أبي الأغلب، فلم يبق «لأهل الحل والعقد» بإفريقية إلا الخضوع للحكم الجديد القائم، والحصول على عفو. فخرج الأعيان والفقهاء لتحية صاحب البلاد الجديد. فاعترض سيلهم محبوب بن عبد ربه الهواري، يوم الأربعاء في 26 جمادى الثانية 22/296 مارس 909، في سهل بَارُوقَس الواقع بين جلولة وحمام السراقق، وأجبروا على العودة أدرجهم في ظروف سيئة. فكتبوا الداعي واعتذروا واشتكوا وطلبوا مقابله. فضرب لهم موعداً ليوم السبت في 29 جمادى الثانية 15/296 مارس 909 بساقية مَس في ضواحي القيروان. فكان لوصول عروبة بن يوسف الملوسي إلى رقادة ليلة الموعد على رأس مقدمة جيش الشيعة الوقع الحسن وبدد الظنون نظراً إلى الظروف التي تم فيها. وأكدت المقابلة مع رئيس الشيعة هذا الشعور وقد فاجأ مفاجأة طيبة نواب القيروان. إذ وجدوا فعلاً الداعي مستعداً لطهي الصفحة وتقديم أكبر التنازلات مساعدة منه على التهدئة. فمنحهم كلهم الأمان وقدمت وعود للعفو والعدل في معاملة الرعايا. فابتهج نواب القيروان لذلك، وقد روى ابن عذاري أنهم كانوا من الفقهاء والوجهاء وكبار التجار، فلم يتوانوا عن مراعاة الداعي مؤكدين له رغبتهم في تأييد نظامه. وانطلقت الألسن أيضاً وانصب النقد بشدة على زيادة الله الثالث وفجوره وجبنه. فلاحظ أبو عبد الله مغتنماً الفرصة بخصوص النقطة الأولى، وقد كانت نظرتة إلى الأمور بعيدة، فقال: «فلو علمتم ورأيتم أحوال بني العباس وما هم عليه من الفسق وسوء الحال لما تعاظمتم ما رأيتموه من هذا وما وصفتموه من وهنه وضعف أمره»⁽²⁾. ولم يوافقهم بخصوص النقطة الثانية، فقال: «فما أبقى في المدافعة

(1) كتاب العين، مخطوط ظهر ورقة 64.

(2) القاضي النعمان، الاقتتاع، مخطوط ص 250.

والاجتهاد لما قدر عليه وأمكنه... ولكن أمر الله لا يدافع ولا يغالبه مغالب». وفي الجملة، فقد ذكّرهم وأعاد قوله مؤكداً الطابع الإلهي للنظام الجديد، بأن النصر دون مخاطر يعني نصراً دون مجد. فأدركوا أنهم «زلوا»، ولمحو ذلك الانطباع أطنبوا في مدح الداعي. وهكذا بدأ أول اتصال مع ممثلي المال والضمير الإفريقيين في جو طيب. ولا شك أن مشاغل الطرفين كانت متباينة، لكن لن يظهر سوء التفاهم ولن يستفحل إلا فيما بعد، عندما سنسلك مقاليد الحكم إلى أشخاص أقل خبرة.

وفي انتظار ذلك، تسبب جو الوثام الذي ساد أهل القيروان في غضب كتامة في الحال، والثابت أنهم كانوا يتمتعون نهب عاصمة إفريقية مكافأة لجهودهم وتوحيجاً لها، وقد مكنتهم الداعي من تنمية هذا الأمل، فباحوا بخيبة أملهم للداعي. فتخلص من المأزق بحيلة، بمعنى أنه أول آية قرآنية تأويلاً مناسباً وعلى ضوء ما جد من ظروف. فتلا: ﴿وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها﴾⁽¹⁾. وقال: هي القيروان⁽²⁾. وسواء اقتنع كتامة أم لا بقوله، فقد أذعنوا. إذ لا يمكن تحدي حماية إلا برهن بصورة منذ حين بصورة باهرة على عنايته بالمؤمنين به. والواقع أن كل شيء قد تم وكان الداعي منع أهل الجبال الأريس وحرهم من القيروان، محاولاً مع ذلك صيانة المستقبل. وكان يعلم أنه لا يستطيع البناء الجيد على أرض خضبت الدماء تخضيباً مفرطاً⁽³⁾. ولذا تمادى في الاهتمام بالتهذبة والنجاعة أيضاً، إلى حد أنه أقر في خططهم، أكثر من كانوا في خدمة الأغالية، ولم يدخل على تنظيم البلاد إلا التزير اليسير الضروري من الإصلاحات التي لا مفر منها لإضفاء الشعارات العلنية المميزة وتبرير وجود النظام الجديد.

وبينما أعد بالقيروان عالم كأنه شيد على أنقاض أحلام ظهور المهدي، دون أن تحدث معجزة ولا تجديدات كبيرة، وقد وجب على هذا العالم الانبثاق بفضل عصا المهدي السحرية، مليئاً بالعجائب، لكن الواقع أنه لم يصحبه أي تحويل - باستثناء حظوظ الرؤساء - فقد واصل آخر الأغالية طريقه في اتجاه الشرق ولم يتوقف إلا في

(1) سورة الفتح، 21. وجاء بالآية السابقة: «وعندكم الله مقامكم كثيرة تأخذونها فمجل لكم هذه وكف أيدي الناس عنكم ولتكون آية للمؤمنين ويهدبكم صراطاً مستقيماً». وتأويل هذه الآية أن «هذه» تعني الأريس و «تلك» القيروان. ومن المعلوم أن الحجج لا تبرز أبداً التأويل الإسعافي.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 150.

(3) من البديهي أن كتامة لم تكن لهم نفس المشاغل. فبسبب حرمانهم من الفخمة لم يفوتوا أية فرصة لإهانة أهل القيروان مراراً وتكراراً. فبشرباً في 19 شعبان 10/299 أبريل 912، في انتفاضة خطيرة بالقيروان، إذ أرادوا نهبا رغب ذلك (ابن عذاري، البيان، ج 1، 166).

طرابلس. وقام هناك بدور الأمير لآخر مرة، فبدأ يدفع الأرزاق⁽¹⁾. ولا بد أنه بلغ طرابلس في رجب 296/26 مارس 909، وبقي بها تسعة عشر يوماً. فالصدقة من جهة والجبر من أخرى أدبا إلى أن التحق به ابن الصائغ رئيس حكومته ضمن أشخاص آخرين كثيرين تمكنوا من الفرار حالاً، وكذلك القائد الأعلى لجيوشه إبراهيم بن أبي الأغلب، وكلاهما لم يرغب في ملاقاته لأسباب مختلفة. وقد نظم ابن الصائغ الأمور وأبحر إلى الشرق⁽²⁾. فألقت به الرياح المعاكسة على شواطئ طرابلس. فرضي بما كتب له وادعى أنه أراد للحاق بسيدته بحرًا لتقل أحماله. ورام الأمير تصديقه. وكان لابن الصائغ أعداء كثيرون هاجموه وأعلنوا عن سوء نواياه وأعادوا اتهامه بالخيانة⁽³⁾. وقد ضحى به زيادة الله الثالث في مؤامرة دبرتها عصابة من خاصته. فأمر جلاده راشد الأسود بقتله وكاد أن ينال إبراهيم بن أبي الأغلب نفس المصير. وقد تأثر فعلاً زيادة الله الثالث من محاولته الحصول على البيعة بالإمارة مكانه فعنفه على ذلك. وأيدته خاصته في هذا الأمر - إذ نبهوه إلى عواقب «النميمة» التي سيعمل على بثها بشأنه في مصر وقد بدأ بعد في نشرها بغزارة - فزعم على الأمر بقتله كذلك. لكن إبراهيم علم بالخبر في الأبان، فلهجاً إلى الإسكندرية وطلب حماية واليها، وذلك لما بدأ القوم يقتربون من حدود مصر. ومن

(1) كتاب الحيون، في سنة 296، مخطوط ظهر ورقة 65.

(2) رواء ابن حنوري، البيان، ج 1، 149. وقال القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 244 - 245، إنه ربما أبحر من سوسة إلى صقلية. وذكر التبريزي، النهاية، ج 2، 95، 97، 98، أنه ربما أبحر من لمعة ووجهته صقلية كذلك. لكن لا يفهم إلا بصعوبة كيف تمكن من النزول بطرابلس.

(3) نسبت كل المصادر مقتل ابن الصائغ إلى الاتهامات بالخيانة. وقد اتهمه أعداؤه في البلاط بذلك. وسانده زيادة الله الثالث دائماً على تناوله. لكن الأمير ضحى به في طرابلس استجابة لرغبتهم. وروى كتاب الحيون (مخطوط ظهر ورقة 65) أنه لامة لأنه تسبب في خراب بيت بني الأغلب وفي فرار الأمير من رقادة على عجل. وروى أنه خاطب ابن الصائغ قائلاً: «تأتي إلي صلاة الظهر تظهر أن الفتح لأصحابي، ثم تأتي آخر النهار فتقول قد انهزم العسكر والقوم في آثارهم، وإن أقمتم الليلة أخذت أسيراً»، فأخرجني من رقادة بلا زاد، وقد حاصر الجند جدي زيادة الله بن الأغلب وطبقوا عليه وكان له الظفر بعد ذلك عليهم». ثم أمر راشد الأسود بفرض عقبه. وقد روت المصادر الأخرى عكس ذلك بالضبط في خصوص ما قام به ابن الصائغ. وقيل إنه ألح على الأمير عيثاً في الاستمرار في القتال. فأجابته الأمير: فعلاً تصليق ما قيل فيك إنك كاتب الشيعي فأردت أن تمكته مني. فاعتذر إليه وتبرأ مما قيل فيه، وأسك عنه (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 243، والتبريزي، النهاية، ج 2، 95). وتكرر اتهامه بالخيانة في طرابلس. وألح أصدقاؤه كثيراً في ذلك، فتركه لهم زيادة الله الثالث آخر الأمر. لكن القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 266 - 267) الذي اقتبس عنه التبريزي (النهاية، ج 2، 98) ألح على براءته. فوحكي عن الشيعي أنه قال: والله ما كاتبني قطه. فلو خان ابن الصائغ لكان بقي بلا شك في رقابة لاستلام ثمار خيانتة. لكنه كان مجرد ضحية للمساكن البلاط.

هناك سبق الأمير المخلوع إلى القاهرة ولم يعمل قط على تأييده لدى السلط.

ويعد أن راوده الشك في خصوص أبي العباس⁽¹⁾ شقيق الداعي الذي تخفى بطرابلس، ترك سبيله، وعبر الحدود بدوره، فغادر زيادة الله الثالث إلى الأبد مملكة أجداده. وكان مصحوبًا بخاصة كثيرة - قدرت في البداية بثلاثة آلاف رجل، كما أسلفنا - وقد تضخم هذا العدد في الطريق ببقية الهاريين. فدخل مصر جيش حقيقي كان يخشى حسابه، لا سيما وأن إبراهيم بن أبي الأغلب أخبر عيسى النوشري أن زيادة الله الثالث راوده الأمل في تولي مصر تعويضًا لما فقدته في إفريقية. ويبدو أن الأمير المخلوع كانت له عيون هو أيضًا بالقاهرة⁽²⁾. فأخبروه بما حام حوله من شكوك. غير أن زيادة الله الثالث بادر بتوجيه وكلاء ابن القديم في مهمة لدى النوشري يخبره بوصوله - وقد أرخ أبو المحاسن ذلك في رمضان 296 (24 مايو - 22 يونيو 909)⁽³⁾ - ويرغب منه أن يعد له بيتًا يقيم به في القاهرة. فدخل ابن القديم على النوشري في آخر النهار. ولم يعزم الوالي على إجابة الأمير إلا من الغد. وقد نوى أن يطلب من الأمير الهارب من إفريقية التوقف وترقب تعليماته. لكن الأمير بلغ في المساء قرب أول جسر يفتح على الجزيرة، فدحر الحرس وعبره عنوة. وعند ذلك قطع الجسر الثاني فورًا. ولما طلع النهار كان يخشى أن يؤول الأمر إلى ما لا تحمد عقباه. وقد انقلبت رباطة جأش صاحب خراج

(1) روى ابن هذلي، البيان، ج 1، 150 أن أبا العباس حبس بطرابلس. وروى ابن خلدون، المعبر، 74، أن أخاه الداعي أخرجه من حبس رقادة. ولا شك أن هاتين الروايتين خاطئتان. وكما رأينا فإن أبا العباس استضاف من فتنة مدليج في جمادى الثانية 293/ أبريل 906 للفرار من سجون القيروان واللمع بطرابلس حيث عاش مجهولاً.

ولما بلغ زيادة الله الثالث طرابلس، شكوه إليه. فأمر الأمير باستقدمه، واستجوابه. فأنكر أبو العباس أن يكون أخًا للداعي مدعيًا أنه تاجر شرقي يريه كان ضحية لسوء النية، فعرض عليه عند ذلك زيادة الله الثالث مصاحبته إلى الشرق، وتمكينه من الرجوع إلى أهله: فأجاب أبو العباس بأن ذلك يعرضه للخطر في بلاد ليس للأمير فيها أي سلطة، نظرًا لما حام حوله من شكوك. وقيل إن زيادة الله الثالث أجابه: «لا يخلو أمرك من أن يكون كما قيل فيك أو كما قلت ونحن نفيك. فإن كان الأمر على ما قيل فيك كنت للمصيبة موعظًا فستحفظنا فيمن خلفنا. وإن كنت كما قلت لم نتعرض لإثمك وعلى سبيله» (القاضي النعمان، الاقتحاف، مخطوط، ص 270). ثم أخلى سبيله (القاضي النعمان، الاقتحاف، مخطوط ص 270).

والتقى أبو العباس في طرابلس بأبي جعفر الخندري، وكان أحد أعوان المهدي، صاحب ما تبقى من أهل سيده في الشرق. فألقى الرجلان خطابًا طويلة معادلة للشبهة بمسجد المدينة لإبعاد الشبهات. فلم يكشف أمر الخندري. فقد مثل دوره وأقن التمثيل مظهرًا علانيًا للشبهة، كما روى القاضي النعمان (الاقتحاف، مخطوط ص 271 - 272) إلى حد أنه صاحب باكية زيادة الله الثالث حتى باب طرابلس لما هم الأمير بالرحيل.

(2) القاضي النعمان، الاقتحاف، مخطوط ص 274.

(3) المتجوم، ج 3، 156.

مصر أبو العباس بن بسطام الموقف. فبين لزيادة الله الثالث أن مهاجمة ولايات الخليفة ليست أحسن طريقة للفت نظره في حين كان الأمير في طريقه إليه يطلب منه المساعدة، فاعتذر الأمير. وقام النوشري أيضاً بوضع دار الجصاص لمقامه الشخصي تحت طلبه، ووزع أفراد خاصته على عدة بيوت في القاهرة. فاطمأنوا على حالهم وبدؤوا في التفوق حين غادر آخر الأغالبة القاهرة بعد أن أقام فيها مدة ثمانية أيام، «فتخلف عنه عامة من كان معه»⁽¹⁾.

وسرعان ما تدهورت حاله بداية من هذه اللحظة، فبدأ يدخل في طور النزاع الأخير، إن صح القول. وكاتب بغداد وهو في الرملة، فأمرت بغداد القاهرة بإعادة خدمه له، فأطاع النوشري الأمر. واستمر زيادة الله الثالث في طريقه عند ذلك. وقد أثارت مجوهراته طمع سامي كتاب الدواوين العباسيين. فعرضوا عليه بالخصوص شراء اثنين من صغار الخصيان ملكا كل القلوب بحسنهما، فرفض مفارقتهما. وعند بلوغه الرقة وجه إليه محتسب ماهر لإجراء تحقيق حول سلوكه. واستقدمه القاضي ورُفعت ضده قضية، وجاء الشهود للتشهير بفجوره، وأمر القاضي بإسم الفضيلة بيع الخصيين محل النزاع. فتم بهذه الصورة ترضية الأخلاق العامة، وكذلك الأعيان المهتمين بامتلاك الصبيين الظرفيين.

وكاتب زيادة الله الثالث من الرقة الوزير ابن الغرات طالباً مقابلة الخليفة المقتر، وكان الخليفة صيباً في ذلك الحين⁽²⁾، فأجيب بالبقاء في الإقامة الجبرية حتى يتخذ قرار في شأنه. وممرت شهر، دويلة على تلك الحال⁽³⁾، قضاه الأمير المخلول في الشراب. وتناقصت خاصته وانفصت من حوله. وتركه وكيله ابن القديم دون أن يسهر عن نقل مبالغ طائلة من المال واللجوء إلى أحد العظماء، فصارت من العبث ملاحظته. وأخيراً تم التشهير بسيرته لدى الخليفة، وكان الاقتراح أن يرد إلى المغرب فيطلب بثأر نفسه ويقوم على من قام عليه⁽⁴⁾. فتبنت حكومة بغداد هذه الفكرة الجيدة وأعلمت بها كتابياً المعني

(1) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 276.

(2) تمت مقابلة المقتر بالخلافة في ذي القعدة 295/ أغسطس 988. وسنة 13 عاماً وشهراً و 21 يوماً (الطبري، التاريخ، ج 8، 250).

(3) روى ابن الأثير، الكامل، ج 6، 124 أن زيادة الله قضى سنة بالرق في الانتظار، وتحدث القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 277، عن مدة فقط، دون أي توضيح آخر. انظر الصفحة الموالية، الملحوظة 1.

(4) القاضي النعمان، الاقتراح، مخطوط ص 278.

بالأمر باسم الخليفة. وطلبت في نفس الوقت من القاهرة تقديم العون المالي والعسكري للامير في هذا الصدد⁽¹⁾. ولم يثر ذلك حماساً مفرطاً على ضفاف النيل. ولذا لما عاد زيادة الله الثالث إلى القاهرة، دعي إلى الاستقرار بمكان آخر، في ذات الحمام⁽²⁾، حتى يكون على أهبة للهجوم على إفريقية بعد انتهاء الإعدادات. فالتف حوله بعض المهاجرين من إفريقية وترقب عبثاً ولمدة طويلة المساعدة المالية والعسكرية من مصر. لكن توفرت لديه المؤن والشراب، فأكل وشرب ليتسلى طبعاً، مستمتعاً دائماً نفس الدواء لعلاج نفس الأدواء. ولم يزل كذلك وإذا بالقوم ينفضون تماماً من حوله. فأخبر والي مصر مقر الخلافة بهذا الوضع، فجاء الأمر بصرفه. فتبدد بذلك آخر حلم للعودة إلى الهجوم على إفريقية بعون أمير لمؤمنين ويتأييد منه. فباع الأمير السابق أسلحته الأخيرة وقصد الشام بنية الإقامة في الفرس. فتقام مرعبه وقيل إن أحد خدمه سمه وتساقط شعر لحيته. وأنهكت قواه في النهاية وتوفي لا نعلم أين، في تاريخ لم يعرف بالضبط. وهذا دليل على

(1) كان النوشري والياً بالقاهرة آنذاك، كما ذكر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 278. وقيل إن المستر كاتبه وكتابت ابن بسطام في نفس الوقت، بصفت صاحب الخراج. وأورد ابن الأثير، الكامل، ج 6، 124، وابن خلدون، العبر، ج 4، 441، نفس الرواية.

ومات النوشري في شعبان 15/297 أبريل - 13 ماي 910. وقد غادر زيادة الله القاهرة في رمضان 24/296 ماي - 22 جوان 909، وأقام بالرقّة، كما روي (ابن الأثير، الكامل، ج 6، 124) سنة، قبل أن يأتيه الأمر بالرجوع إلى إفريقية. فإذا أضفنا الوقت الذي قضاه في السفر ذهاباً وإياباً، صبر من اليبس تأريخ الحدث الذي رواه القاضي النعمان في ولاية النوشري. وأرخه FOURNEL (II, 81, note 10) في ولاية خلفه أبي منصور تآكين الخَزَرِي. لكن يمكن افتراض أمر آخر أيضاً. يمكن التفكير فعلاً أن زيادة الله قضى أقل من سنة بالرقّة، وقد ذكر القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 277) أنه قضى «مدة» بها. ولا بد أن هذه المدة بدت في نظره طويلة بصورة متناهية، ولا بد أن الرأي العام الذي دونه بعض المؤرخين قدر من ناسيته هذه الفترة بسنة لإبراز الإهانة التي وجهها الخليفة إلى الأمير المعزول الذي لم يقبله في نهاية الأمر، وفرض عليه الترتب طويلاً بعيداً عن العاصمة. وإذا ما قبلنا هذا التأويل، فمن المعقول أو يكاد تأريخ عودة زيادة الله الثالث إلى القاهرة في آخر ولاية النوشري، ولا حاجة لنا إلى إثبات الشك في الخبر الصريح الذي أجمعت عليه المصادر.

(2) انظر البقوفي، البلدان، ص 1201؛ والبكري، المسالك، ص 3. قال البكري: «ذات الحمام هي سوق جامعة بها جامع بناء زيادة الله بن الأشعث منصرفه من المشرق إلى إفريقية، بإزائه بئر خزيمة طيبة حولها جنتان وبساتين، وبها قصر غريب يتداول سكانه روابط صاحب مصر. وسببت ذات الحمام لأن كل من شرب من مائها حتم إلا من عاها الله». وأشار DE SLANE في ترجمته للمسالك (ص 10، الحاشية 3) أن الإدريسي حدد موقع ذات الحمام على بعد 38 ميلاً من الإسكندرية وأن الخريطة المصاحبة لكتاب الرحلة BARTH (Wanderungen durch die Kuestenlaender des Mittelmeers) حددت مكاناً يقع على بعد 34 ميلاً إلى الجنوب الغربي من الإسكندرية وإلى 9 أميال من البحر، ويُدعى بئر الحَمَم.

اللامبالاة أو النسيان المحيط بأيامه الأخيرة، وقد انتهت حياته في ضيابة خميرية، ولم يقض أبداً حياة عزيزة ولا واعية كثيراً. وقد أرخت وفاته بين 299 و 304 (29 أغسطس 911 - 23 يونيو 917)⁽¹⁾. وللإشارة إلى ما تركه من ذكرى في ضمير معاصريه، روى القاضي النعمان⁽²⁾ أن قبره حفر صدفة في موقع أحد المراحض المنهارة، ولم يمكن إخراج جثته فتركت وشأنها. وهكذا انتهت بهذه الصورة التعيسة وفي شخص آخر ممثل لها، الدولة التي عاشت العظمة والمجد وحكمت إفريقية طيلة ما يقرب من قرن وعقد (800 - 909)، في صورة بلاد مستقلة لأول مرة، في إطار دار الإسلام⁽³⁾.

الدواليب الرئيسية للإمارة المنقرضة:

كيف نظم الأغلبية إمارتهم وكيف سيروها، وقد تابعتنا خطوة خطوة عظمتهم وشقاءهم، من المهد إلى اللحد. سنخوض في هذه القضية بصورة متعمقة - في حدود ما تسمح به مصادرها - ضمن تأليف قادم. لكن ليس في مقدورنا إنهاء القول في هذا الأمر بخصوص الأمراء الذين أخلصوا لبغداد، ومع ذلك فقد صنعوا ودعموا استقلال إفريقية

(1) القاضي النعمان، وابن الأثير وابن الأبار والنويري لم يذكروا أي تاريخ. وأرخ ابن حساكر، التاريخ، ج 5، 396، وفاته في الرملة سنة 304، وأرخها ابن خلكان، الوفيات، ج 1، 443 - 445 (في ترجمة الدعي، رقم 191) أيضاً، ومن ابن حساكر، في الرملة سنة 304؛ وأرخها ابن حذاري مرة أولى (البيان، ج 1، 167) في سنة 299 بالقدس، ومرة ثانية (البيان، ج 1، 173) سنة 303 بالرملة. وأرخ وفاته بالرملة دون أن يذكر التاريخ، أبو الفداء، التاريخ، ج 2، 67. وكذلك الأمر عند ابن الأثير. لكن القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 279) أرخها 304 م. ولأرخها أبو المعاسن، النجوم، ج 3، 191، في 304، في برقة أو الرملة. وأرخ القلقشندي، الصبح، ج 5، 122، وفاته بالقدس بدون تاريخ. وانظر أيضاً *Geschichte der Chalifen* (ج 2، 584، الملحوظة 4) فقد ناقش المؤلف مناقشة طويلة قضية تاريخ وفاة زيادة الله الثالث ومكانها.

(2) تحدث القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 279، وتحدث ابن خلكان أيضاً (الوفيات، ج 1، 445) عن انهيار القبر، دون أن يشير إلى المرحاض.

(3) لم يصحب أفراد بيت الأغلبية رئيسهم ولم يفروا معه كلهم. وقد لاحظ القاضي النعمان أن كثيراً منهم كانوا من الفقراء وحتى من المحتاجين أكثرهم في حال الفقر والمسكنة، الافتتاح، مخطوط ص 247. وقد عاملهم الشيعة بالحسن أول الأمر (الافتتاح، مخطوط ص 326). ثم اتهم بعضهم بالتشيع لأبي عبد الله الداعي، فقتلوا سنة 299/911 - 912، بعد قتل الداعي (ابن علوي، البيان، ج 1، 169). وقتل غيرهم في السنة الموالية بطرابلس (البيان، ج 1، 169). غير أن فرقة ابن الأغلب لم تنقطع من القيروان. حتى أن أحدهم عبد الله بن محمد الكاتب (قتل في 11 رجب 377/6 نوفمبر 987) ولاه بنو زيري خطة عامل بإفريقية، ويحتمل أن يكون قد ذكر في التيام بخطة سامية. انظر *Berbérie H.R. IDRIS*، ج 1، 48 - 49، 54، وما بعدها، 62 - 63، 66 - 70.

وشخصيتها، دون محاولة التدليل والنظر ولو سريعاً في الدوايب الأساسية للجهاز الإداري الذي مكثهم من قيادة البلاد في فترة حاسمة من نموها وطيلة أكثر من قرن على طريق حسيرة خطها التاريخ.

لم يحدد الأغالبة على صعيد الدواوين ولم يضحوا بالتقاليد المحلية، على الأقل بصورة واضحة في المستوى الراهن للأخبار الموجودة بين أيدينا. ويحتمل أن تكون هذه التقاليد قد بقيت حية داخل القبائل البربرية فقط، خاصة بين القبائل المعزولة. فقد نظم الأغالبة أمورهم طبق نموذج بغداد⁽¹⁾ لا غير، ذلك النموذج الناجع المهيّب في نظرهم، وذلك النظام المتأثر شديد التأثير بتقاليد الحكم القديمة والمراسم المعقدة عند الروم والفرس.

وفي الواقع فإن مصدر السلطة مبدئياً وإلى حد بعيد أيضاً في هذا التنظيم للدولة بتماها وجميع أشكالها، هو صاحب الحكم. فهل ينبغي التذكير أن العالم القروسي لم يعرف تماماً تقسيم السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية؟ وقد كان الأمير الأغلبي ذاته رئيس حكومته، وكان ضامناً للشرطة أي القانون، وكان القاضي الأعلى لرعاياه. وكان يسير الأمور فعلاً ويتخذ بنفسه كل القرارات الهامة. ولم توجد حدود أخرى لسلطته سوى رغبته، بمعنى أنه وجد من ناحية القوة الحقيقية التي كان يملكها، ومن ناحية درايته بالتزاماته ومصالحه، أو وطأة رغبته وتقلبات مزاجه. فعندما بلغت الدولة ذروة عظمتها، ظهر إبراهيم الثاني على التوالي في مظهر الطاغية المستنير الخير، والشخص الفائد الاثزان وصاحب الحماقات الدامية. وقد صنع إبراهيم الثاني النظرية الخاصة بطغيان الأمير، فتمثلت لدينا صورة قصوى تنتهي إلى اللامعقول، غير أن هذا الحكم المطلق ملطف بصورة عامة ومن الوجهة العملية، بفضل ضغط الرأي العام وتقالييد الدواوين ودور بعض المؤسسات العامة الذي كان لا يستهان به. فمهما كان الامتداد النظري لسلطة الأمير، لم يكن هذا الأخير قادراً على الحكم وحده فعلاً، متجاهلاً النصائح والضغوط البالغة إليه أو المسطرة عليه. وفي خصوص القرارات الهامة، كان يستشير أصحاب الرأي الذين اختارهم بنفسه، حسب الصور، من بين الأشخاص العائشين بين خاصية البلاط أو

(1) كانت شهرة التنظيم الحكومي عند بني العباس عظيمة إلى حد أن هذا التنظيم لم يستغنى عنه «اتباعهم» بالقيروان فقط، بل أيضاً دولة قرطبة المنافسة لهم. قال Lévi-Roventcal في هذا الصدد: «من الثابت أن أمره قرطبة تابعوا بدقة وطيلة كامل القرن التاسع، أخبار نظام الحكم العباسي - الذي صار لا محالة، لنظام المعمول به في إمارة الأغالبة بإفريقية القرية نسياً من الأندلس...» (Histoire de l'Espagne musulmane, III, 7).

بين المختصين الأكفاء. ولم يكن هناك قطعاً مستشارون لخدمة العرش، ولا مجلس مركب حسب الترتيب يملك صلاحيات محددة جيداً. فمن حيث المبدأ كان الأمير يختار ويجمع من يشاء حسب المواضع والظروف. وكان دور المجالس المشكلة بهذه الكيفية استشارياً بحثاً لا محالة. والواقع أن بعض الأعلام قد فرضوا اختيارهم على الأمير بصورة آلية. إنما لعلمهم وكفاءتهم أو لمركزهم الاجتماعي، ولم تُترك للأمير إلا فسحة محدودة للاختيار. فمثلاً، كان يتم تولية قاضي القضاة بإفريقية الذي كان من أبرز وجوه النظام، دائماً بموافقة مجلس الفقهاء، وحتى إبراهيم الثاني لم يقدم على التأثير أبداً تأثيراً محسوساً على تركيبه أو الاعتراض على رأيه. وقد حدث أن التأم مجلس الفقهاء ومجلس الوجهاء معاً وجلسا للموافقة على الصلح مع صقلية في عهد عبد الله الأول، ثم قررا غزو هذه الجزيرة في عهد زيادة الله الأول. هذان مثالان فقط من أمثلة كثيرة سلما من الغرق والنسيان بفضل ما جد من أحداث منقطة اهتمت بها مصادرنا وحدها، ولأنهما ارتبطا بها.

وقد حكم الأمير حسب طريقة الخليفة ولكن على نطاق أضيق، وعاش أيضاً حسب نفس الأسلوب ونفس المراسم. وقد تبنى السواد لوناً رسمياً، وفصله حجاب في المواعيد الرسمية عن العامة، ووقف بجانبه حرس مسلحون، ورتب له الحاجب الاستقبالات والوصول إليه. وعمل أبو إبراهيم أحمد بعادة وضع التاج⁽¹⁾، ولا يبدو أنها وردت من المشرق. وأحيط الأمير طبياً بجمع من الخدم، من الصقالية خاصة، وكان بلاطه باهراً. وكانت رقادة بقصورها الفاخرة ويساتينها ويركها إطاراً اتصف بلذخ فائق وباهر لم تعرفه إفريقية أبداً من قبل. واجتمع في المدينة الزاهرة مقر الإمارة والحكم أكبر الشخصيات في الدولة، وحل فيها للجميع اللهو والنيذ - المحرم بالقيروان -، وكان البلخ الصارخ والأبهة المثيرة مصدرين للحسد، وقد استقطعتهما المدينة المقدسة المجاورة التي أسسها عقبة بن نافع، والعامرة بالفقهاء الورعين المتقشفين. وكان البلاط مجالاً لكل بهجة، وحتى القرآن فقد أصبح يُرْتَل⁽²⁾ بأنغام موسيقية من طرف جوار حسان عازفات اقتنن بأثمان باهظة من المشرق. وهكذا تمكن الأمراء حسب أدواقهم وشهواتهم من تعاطي الصيد، كصيد الغرائيق مثلاً، أو اللعب بكرة المضرب، أو سماع الشعر، أو

(1) انظر ابن نايجي، المعالم، ج 2، 96 - 97.

(2) انظر محمد الطائي، القراءة بالأحمان، *Arabica*، ج 5، ص 183 - 190.

المشاركة في مناظرات دينية أو أدبية، أو حضور مجالس الموسيقى والرقص أو اللهو وتعاطي الرذائل.

وقد ساعدهم على ممارسة الحكم عدد من سامي الكتاب لم تتعرف عليهم جميعاً، ولا شك أن صلاحياتهم كانت غير محددة نسبياً وارتبطت إلى حد بعيد بالصيت والنفوذ الشخصي لأصحاب المخطط، والأولى أن نقول إنها بقيت غامضة لدينا إلى حد ما. وبإمكان المستندات المحفوظة مدنا بالتوضيحات المناسبة في هذا المجال. لكن ينبغي العدول عن هذه الفكرة والافتصار على أخبار قليلة جمعت من كتب التاريخ.

وقد كان يرأس هؤلاء الكتاب الوزير الذي كان الشخص الثاني بالإمارة بعد الأمير. وكان دوره يتمثل في النصيح ومساعدة رئيس الدولة. لكنه كان يباشر أحياناً الحكم بنفسه، وكان اختياره يتم تارةً من بين سلالة الأمراء، وطوراً من بين كبار وجوه البلاط. وقد تمتع غلبون بسلطة متسعة، وسير فعلاً جهاز الدولة في عهد زيادة الله الأول. وتولى الوزارة فيما بعد بنو حُمَيد، فبلغوا حداً من العظمة في عهد محمد الأول أثارت حسد أبي جعفر أحمد، وقد ساهم ذلك في قيام فتنة ذهب بنو حميد ضحية لها آخر الأمر. ومن الوزراء الذين طبعوا بختمهم تاريخ الأغالبة، نذكر كذلك ابن الصانغ الذي كان خاصة أحد عناصر المحاشية، وقد عرفنا نهايته الأليمة. والملاحظ أخيراً أن تطوراً بدأ يظهر في عهد إبراهيم الثاني، وقد استهدف استبدال الوزير في تسيير الأمور وتعويضه بالحاجب. لكن لم يتأكد هذا التطور في عهود خلفائه، ولم يؤد إلى تحول في المؤسسات شبيه بما جد في الأندلس المسلمة.

كان الوزير الأغلب يشرع على كل دواوين الدولة التي كان على رأسها أعوان كبار تسموا فعلاً بالكتاب. وكانوا أقل رتبة من الوزير، ولم تتحدث عنهم المصادر إلا إذا كانوا ضحايا لسف الأمراء، وبالتالي لم تتعرف عليهم إلا قليلاً. واختير رؤساء ديوان الرسائل بالقيروان، كما في بغداد أو قرطبة، من بين خيرة الأدباء وفوي الأسلوب الرقيق. غير أن تفننهم لم يكف دائماً لحمايتهم من عسف الأمير. وقد أمر إبراهيم الثاني بقتل محمد بن حيّون البريدي قتلاً فظيماً، وكان محمد ضحية لموهبة التي لم تكن مجدبة. لكن الكتاب كانوا محظوظين أحياناً، والمثال على ذلك هو ما حدث لمغامر موهوب يدعى أبو اليسر⁽¹⁾ الذي وفق في استمالة أهل قرطبة قبل أن يدخل في خدمة الأغالبة ثم

(1) كان أدبياً رقيقاً ومنهماً قليل التزامة. وكان كاتباً في عهد إبراهيم الثاني وعبد الله الثاني. ثم كلفه زيادة الله =

الفاطميين. وقد كان للأغلبية أيضًا ديوان للبريد، بمعنى مكتب للبريد والأخبار. وقد كلف زيادة الله الثالث وزيره ابن الصانغ بهذا الديوان، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد جد نظرًا إلى الظروف الخطيرة الملمة بارتقائه إلى الحكم. وبالطبع، وجد أيضًا ديوان الخراج. وكان له من الأهمية ما حمل زيادة الله الثالث على الأمر بحرقه، رغم الصورة العاجلة المضطربة التي تم بها الرحيل. وكان الأمراء حريصين على تعيين مختص كفء على رأس هذا الديوان الأساسي. وقد مر بنا أن إبراهيم الثاني عرض ديوان الخراج على المسيحي سودة الذي رفض الخروج من دينه لتولي خطة لم يطالب بها، فقصي عليه وذهب ضحية لعسف الأمير ولكفاهته التي كلفته شرفًا كان في غنى عنه. وكان تحت نظر صاحب الخراج عمال عديدون وصاحب بيت المال. وكانت موارد بيت المال متأتية من الجباية والمغارم، وكذلك الجزية الموطقة على غير المسلمين. وقد أثارت صبغة الجباية الأغلبية غير الشرعية بالنظر إلى النواميس القرآنية، حتى الفقهاء طبعًا. وقد مر بنا أن تدخلهم لدى عبد الله الأول الذي زاد في تفاقم فساد النظام، بقي دون جدوى. وبالطبع لم يترتب أي شيء على العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية التي بدأ العمل بها إبراهيم الثاني لغرض دعائي قبل خروجه إلى الجهاد. فوجه الشيعة عملهم بمهارة إلى العودة إلى الجباية الأصلية، ترضية لأحد مطالب العامة الأساسية، وذلك كما حددها القرآن والسنة. ولا فائدة من التوضيح أنهم حالما اطمأنوا على نصرهم، لم يوفوا بوعودهم. وقد قبض ديوان الخراج الأغلبية عيّنًا محصول الجباية المطلوب، خلافًا للنظام الجبائي المنصوص عليه في القرآن. ومن ناحية أخرى، يبدو أن تداول النقود كان هامًا، فترتب على ذلك ضرورة الحرص على جودة السكة. ولم يخش إبراهيم الثاني إغضاب العامة لفرض

= الثالث بيت الحكمة بالقيروان. ولم ينس أبو عبد الله الداعي من ناحية استخدام مواهب: وهكذا، نجده يخرج مع الوفد المعين لمصاحبة المهدي من سجلماسة إلى القيروان. وقد مات في خدمة الفاطميين سنة 910/298 - 911. ودون المقرئ، تقلد من الرقيق وعرب، وصفًا بليغًا عنه (فتح الطيب، ج 4، 130 - 131). وانظر أيضًا أخبار مجموعة، ص 146 - 148؛ وابن عسكاري، البيان، ج 1، 152 - 153 و 162 - 163. ويحتمل كثيرًا أن يكون أبو اليسر جلسوسًا للشيعة. ولا شك أن ابن الأثير فكر في توظيف أشخاص من صفته، لما قال إن وزراء زيادة الله الثالث كانوا شيعة واتصلوا باستمرار بليي عبد الله الداعي (الكامل، ج 6، 128). ولم تكن هذه الظاهرة خاصة بإفريقية. وكانت دواوين بني العباس في نفس الفترة، محل غزو من طرف أعوان الشيعة الذين شكلوا عصابة حقيقية قوية جدًا.

انظر *Recherches sur les shī'ites extrémistes à Baghdad à la fin du III^e L. MASSIGNON* (siècle de l'Hégire, Z.D.M.G., 1938, pp. 378-382; et D. SOURDEL, *Le Vizir*, I, 352-353).

الأصلاحات الضرورية في هذا الميدان. وقد كلفت دار الضرب في الدولة بمراقبة السكة وضربها. وكان يشرف عليها رجل ثقة من الدولة وكثيراً ما كان من الرقيق، مثل (بلاغ) الشهير الذي نقش اسمه على أغلب النقود المضروبة في عهد إبراهيم الثاني. والثابت أن الجباية الأغلبية عاشت فترات صعبة، لكنها كانت في رخاء بصورة عامة. وقد مكنت الجباية لا محالة زيادة الله الثالث من صرف الأموال بلا حساب والاستقرار بالمشرق وحمل أموال طائلة معه.

ومن أهم وظائف أية دولة إسلامية في العصر الوسيط، ضمان العدل الذي لا مراء فيه للرعايا. وهو أمر خول الحكم على الدولة أو لها. وكان قاضي القضاة يمثل في نظر الرعية قمة هيكل الدولة. وقد أثار اختياره مشاكل عويصة في وجه أمير إفريقية ولم يكن من الصعب فقط التوفيق بين رغبات الخاصة والعظماء على وجه العموم وبين مصالح الأمة، بل وجب أيضاً اعتبار المشاحنات القائمة بين مذهب السنة بفرعيه المالكي والحنفي، وكلاهما عارض المعتزلة الذين حصلوا على انضمام البلاط وتأيدته لهم. فكانت تولية قاضي القضاة في إفريقية بمثابة الأمر العظيم، ولم ينته عزله أبداً دون نشوب الاضطراب. فكانت الفرصة سانحة لثرفع ضده قضية تتيح للمذهب المقابل الغلبة. وأبرز صورة على ذلك القضية التي أقامها سحنون على القاضي المعتزلي السابق له الذي مات تحت التعذيب. ولم يلقب قاضي إفريقية بلقب قاضي القضاة كما هي الحال في المشرق، أو بقاضي الجماعة المستعمل في الأندلس، وقد تمتع بقدر كبير ونفوذ أدبي شامل. وكان حامياً للشريعة حريصاً على تطبيقها، وقد تولى مهمة حقيقية، وكثيراً ما دخل في نزاع مع الحكم. وقد اشتهر سحنون أيضاً في هذا الباب. وقد ملك الأمير في مثل هذه الصور وإذا أراد إخضاع القاضي، فضلاً عن المزل المتوقع خطره، سلاحاً آخر تمثل في تعيين زميل له أكثر «تفهماً» ومتسبب لمذهب منافس منح الأسبقية في القضاء. وهذا ما وقع بالذات لسحنون. واستعمل أحياناً هذا الحل بمساعدة وجوه لا جدال في قيمتها بين الأوساط الخاصة بها، مثل أسد بن القرات وأبي محرز في عهد زيادة الله الأول، وذلك لترضية مختلف تيارات الرأي العام. وتدل كل هذه الأمور على المقام الرفيع الاستثنائي الذي يحتله قاضي القضاة في نظام الدولة الإسلامية في العصر الوسيط عامة، وفي القيروان خاصة التي كانت من أهم مراكز الثقافة الإسلامية في القرن التاسع الميلادي.

وكان قاضي القضاة بإفريقية على وجه العموم، من ابن غانم إلى حماس بن

مروان، مرورًا بأسد وأبي محرز وسحنون وسليمان بن عمران وابن طالب وعيسى بن مسكين، شخصًا من أعلى طراز في ميدان العلوم الإسلامية كما في ميدان النزاهة الأخلاقية. وكان القضاة مثل ابن جمال بمثابة أدوات جاهلة طيعة للحكم ومن النوع الاستثنائي. ولنتذكر أيضًا أنه ينبغي الاحتراز من أحكام قليلة الإطناب وجهت لقضاة المعتزلة مثل ابن عبدون. فهل ينبغي أن يلاحظ أن هذه الأحكام صادرة عن أعدائهم؟ وباستثناء الحالات الشاذة، كان القاضي شخصًا نزيهًا مقتدرًا، يشتغل أساسًا بفض النزاعات، عملاً بقواعد الفقه واجتهاده، عن طريق الجبر أو بالتراضي. وقد كان يجلس بالمسجد وينصت للمتقاضين ويقضي ويسهر على تنفيذ العقوبات. إلا أن صلاحياته لم تكن قضائية فحسب، بل كانت أيضًا نعمة للحياة الروحية والزمنية، والحياة العامة والخاصة. فكان لا يحد اختصاصه حدًا، نوعًا ما، وقد امتد خاصة إلى الأخلاق. وكان أيضًا وصيًا على الأيتام والمجانين والمبلردين، وكان يزوج اللائي كن بلا ولي، ويشرف على الأحباس، ويسهر على تنفيذ الوصايا وغيرها من الموائيق، الخ..

وكان يساعده في أعماله المختلفة قاضيان آخران هما صاحب السوق المحتسب الذي يشتغل خاصة بالمضاربات والأسواق، وصاحب المظالم الذي يسهر على قضاء الحقوق. وقد عاصر الأغلبية مصدر لا يقدر بقيمة، وقد أخبرنا بصورة مفصلة نسبيًا، على هذه الخطة، نعتي كتاب «أحكام السوق» ليحيى بن عمر (مات سنة 289/902)، وهو موجز للمحتسب الكامل. وأما الخطة الثانية، فلم ندرك إلا قليلًا أهمية الدور الذي قامت به، وتفصيل اختصاصات القائم بها. ومن المعلوم أن الماوردي أكسبها أهمية نظرية. وقد وجب أن تشكل مبدئيًا أحسن سياج تجاه السيطرة وأخطاء القضاء وتجاوز السلطة مهما كان مصدرها. ووجب إناطتها بشخص مرموق جدًا، وحتى بالأمير نفسه. ويبدو جيدًا أن الأمر كان على ذلك النحو أحيانًا في إفريقية. فقد كلف مثلاً إبراهيم الثاني ابنه أبا العباس أحمد بهذه الخطة سنة 278/891 - 892⁽¹⁾. وبما أن الأمراء كانوا يعقدون مجالس العدل بأنفسهم، فقد عملوا أيضًا على مقاومة المظالم. لكن كثيرًا ما باشر قضاة من الدرجة الثانية هذه الخطة، ولم يعملوا إلا على مساعدة قاضي إفريقية. وقد شغلها ابن طالب⁽²⁾ قبل أن يتولى القضاء الأسمى، وكلف بها سحنون تلميذه

(1) ابن حلدن، البيان، ج 1، 122.

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة إبراهيم بن عتاب الخولاني، رقم 73.

حبيب بن نصر⁽¹⁾. وفي هذه الصورة تمثلت الخطة في القضاء في الجرائم الصغرى فقط، ومعاقبة الأخطاء التي لا تكتسي خطورة كبرى. وفي الجملة قامت هذه الخطة آنذاك بدور محكمة ابتدائية مكلفة بغض النزاعات الصغرى، ولنذكر أخيراً القاضي المكلف بالسهر على النظام في المدينة، غير أن «والي المدينة» لم يوجد إلا في العاصمة لا غير. أما الشرطة فلا يبدو أنها كانت تمثل خطة مستقلة في عهد الأغالبة. ولا بد أن صلاحياتها كانت متداخلة بصورة تزيد أو تنقص مع صلاحيات الجيش.

وكما لاحظنا، فقد تغيّر هذا الجيش تغيّراً كبيراً بمرور الزمن في عهد الأغالبة. إذ كان يتألف في الأصل من حشود جند العرب دون سواهم تقريباً. وسرعان ما احتلّ جند العبيد السود مكانه إلى جانب الجند العربي. وبعد ذلك بدأ تجنيد الصقالبة أي بالخصوص اللمبار المُشترين من تجار نابولي والبندقية. وهكذا أخذ دور الجند العربي يتقلص، لا سيما بعد الثورة التي هزّت عرش زيادة الله الأول. ولوّحظ نفس التطور ضمن قيادة الجيش. حيث أصبح اختيار كبار القوّاد يتم أكثر فأكثر من بين أمراء الأسرة المالكة أو مواليهم. ولضمان أمن البلاد والدفاع عنها كان الجيش يستند إلى سلسلة من الحصون الموروثة عن العصور القديمة. وقد كانت تلك الحصون بمثابة الخطوط الدفاعية الواقية للبلاد من الهجومات القادمة من الغرب أو المنطلقة من صلب القبائل البربرية الطائشة أو من الجبال المنذرة بالخطر. وقد كانت حامياتها تساهم في المحافظة على السلم في المملكة بالتصنّي لأهل المناطق المناوئة أو المضطربة.

إلا أن هذه السلم كثيراً ما يتعكّر صفوها، كما أسلفنا - في الولايات التي كان يشرف على حظوظها ولاة معروفون دوماً وأبداً بولائهم للأمراء. وفي مراكز الولايات الهامة مثل طينة وطرابلس وتونس يقع الاختيار في أغلب الأحيان على أولئك الولاة من بين أفراد الأسرة المالكة. وكانت باجة وياشو وسوسة وقسطنطية ونفزاوة مراكز ولايات هي أيضاً. أمّا بلزمة وسطيف وميلة التي كان يحكمها أمراء عرب معترفون بالسلطة الأغلبية ولكنهم قليلو الانقياد، فقد كانت تتمتع بنظام خاص وتحتلّ مكانة منفردة. إذ

(1) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 141 وحياض، المدارك، ترجمة حبيب بن نصر، رقم 61 وترجمة سحنون، رقم 16. وتولى قتهاه آخرون قضاء المظالم، منهم محمد بن المبارك (مات سنة 873/260 - 874)، وقد ولاء ابن طالب (المدارك، ترجمة رقم 110)؛ وأبو زيد قاسم بن عمر (مات سنة 897/284 - 898)، ولاء أيضاً ابن طالب (المدارك، ترجمة رقم 115)؛ وسليمان بن سالم القطان (مات سنة 902/298) الذي تولى القضاء فيما بعد (المدارك، ترجمة رقم 57).

يبدو أن أمير قالمة الذي كان يضرب سكة خاصة به، قد كان يتمتع باستقلال حقيقي. وكان الوالي يُدير منطقته بمساعدة قاضي يحكم بين الناس، وعدد كبير من الجبة المُكلفين بجمع الضرائب وقائد الجيش المحلي. وكان منصب الوالي يمثل بطبيعة الحال خطة مُربحة ومرغوبًا فيه إلى أبعد حدّ، وذلك بالخصوص بسبب الأرباح التي يدرّها على صاحبها استغلال الرعايا وقد رُوي أن بني حُمَيْد الذين كانوا يتمتعون بحظوة لدى الأمراء إلى أن ثار أبو جعفر أحمد على أخيه محمّد الأوّل، قد كانوا يرغبون في ولاية باجة بسبب ثروة منطقتها. ولما اعتلى أبو عقّال العرش حاول إصلاح هذا الوضع برفع مرتبات الولاة بصورة محسوسة. ولكن من المستبعد أن تكون التجاوزات قد توقفت نهائيًا أو لمدّة طويلة.

ورغم التجاوزات والنقصان، فقد كانت المؤسسات الأعلى المنقولة عن النموذج البغدادي أكثر المؤسسات تطوّرًا في المغرب العربي، وقد سارت في الجملة على الوجه المرغوب، ومكّنت من حكم البلاد بنجاحة وعرفت الخصوص كيف تتلاءم مع الظروف وتتطوّر مع الزمن. ومن سوء الحظ فإن نوعية الوثائق التي لدينا لا تسمح لنا بمتابعة ذلك التطوّر وذلك المجهود في سبيل التلاؤم مع الظروف، ممّا يخلف لدينا شعورًا مؤلمًا بالتقطع والغموض وتقلّب الصلاحيات على نحو غير مفهوم.

الخاتمة

لا شك أن ابن خلدون استحضّر ذهنيًا مصير الأغالية وتمثل به خاصة، عند تأمله في معنى التاريخ وتصنيف فلسفته. فهذا المصير يُعتبر أحسن شرح للمثلث التعليلي الذي أحكم وضعه، وللرسم الدوري في ثلاث مراحل الذي ظن أنه اكتشفه في نسق نمو المجتمعات والدول، وهو رسم حُصّص لاستعراض ولادة الدول والحضارات المرتبطة بها وازدهارها ثم ذبولها وموتها.

فقد كان قيام الدولة الأغلبية من صنع عزيمة مرنة، لكنها راسخة، في خدمة عقل عبقرى عرف كيف يدرك وزن ويقرر اتجاه قوى ذلك الظرف لإحكام السيطرة عليها وتوجيهها. وهو ثمرة لقاء بين رجل فريد وظرف خاص. فنشأت عن الخضم أول دولة مستقلة، عربية إسلامية غير منشقة في إفريقية. ومرت في المرحلة الأولى من حياتها التي دامت قرنًا وزيادة بطور النمو والتوطيد. إذ تعيّن عليها التغلب على مصاعب ضخمة. ووجب أن تتمرن البلاد وتعود على الاستقرار والنظام. وقد عاشت البلاد مدة طويلة في الاضطرابات الموالية للفتح والتي استهوتها. وما زالت سلطة الأمير غير ثابتة، وما زالت الأحقاد القبلية حية، وقد أبدى الفقهاء مناوءتهم للنظام الجديد فناصره العدا، وقد فرض الحماية على الأطماع الجشعة النافرة. وفي المستطاع تأخير موعد المواجهة الكبرى بقوة الحزم والمرونة السياسية. وقد تم الأمر على ذلك النحو. لكن لم يمكن تجنبها إلا بعسر. فعصفت يومًا الريح من ناحية الجند المحرومين المبعدين عن لعبة الشهوات والحرب الدامية، لما طفحت الكأس من الجانبين. إلا أن العرش لم تحمله العاصفة مرة واحدة برياحها العاتية، الكثيرة التحول، فلم تنفخ بما يكفي من القوة والاستمرار في نفس الاتجاه، فخرج العرش في النهاية وقد رسخت أقدامه المحنة. ولم يقض طور أزمة المرافقة التي مرت بها الدولة الفتية عليها.

بل خرجت منها واثقة من قواها وثوقًا كافيًا لبده مرحلة عهد الازدهار والنضج بعمل أنصف بالإقدام والشجاعة. فافتتحت سياسة العظمة والتوسع فيما وراء البحار. وبينما توقف الإسلام أو تأخر شرقي القيروان وغربها، فقد دفع تحت راية الأغالبة بشوكاته المظفرة الأخيرة في شكلها العربي في قلب البحر المتوسط. وبذلك بث أمراء القيروان بصورة جديفة الدهر في ملوك بيزنطة والملوك الكارولنجيين، وفتحوا الطريق أمام الأساطيل الإسلامية للسيطرة على البحر المتوسط. وقد سالمت الدولة مذهب السنة في الداخل. ورضي أسد بن الفرات العظيم بقيادة جيوشه إلى الجهاد، وقدم للفقهاء بالقيروان معلمًا من أحسن معالمه هو «الأصلية». لكن الإشباع الثقافي بعاصمة الأغالبة لم يشهد أكبر امتداد له إلا في عهد سحنون، مؤلف المدونة والمؤسس الحقيقي للمذهب المالكي في المغرب. وقد أقبل على دروسه الطلاب من جميع أنحاء الأندلس، وبفضل ما كان له من صيت، صارت القيروان من المراكز الثقافية في العالم الإسلامي. وامتلات كتب الطبقات بالتراجم التي أطنبت في إطراء علماء الفقه بإفريقية في ذلك العصر الزاهر. وقد وهبهم الأمراء أحسن درة للفن في المغرب كله أي جامع القيروان، لممارسة نشاطهم به. فاكتمى وجه إفريقية خلال هذه الفترة الممتازة للنضج السياسي والفكري والفني، مميزاته النهائية التي تقبلها الأخلاف منذئذ. وسمحت ندرة القلائل وقلة خطورتها ببعث الحياة الاقتصادية أيضًا. وقد عمر الأمراء البلاد بمنشآت مائية، خاصة منهم أبو إبراهيم أحمد. فتلا الرخاء هذا الإنجاز، وبلغ الذروة في عهد ابن الدولة الضال محمد الثاني أبي الفرائيق، وقد ارتبطت ذكراه في الأذهان مدة طويلة بعدم الاكتراث، وكان قدوة في العيش الهنيء اليسير. وذكر أن أيامه رويت بالحنين إلى بلاد وفيرة الخيرات.

وفي عهد إبراهيم الثاني، بلغت الدولة قمة المجد والعظمة. ومن الصعب البقاء بصورة متوازنة على القمة إن لم تكشف قمم أخرى ينبغي تسلقها، وإن لم تتجدد القوى في الجهد الضروري للقيام بفتوحات جديدة. وقد اضطرب بصر إبراهيم الثاني، فلم يقدر على النظر والتمييز. فهوت الدولة معه في هاوية الاستبداد والجنون. فبذر إبراهيم الثاني سريعًا رصيد المودة الذي تجمع في البلاد خلال الفترة السابقة، رغم الانطلاق الطيب الذي فتح به حكمه. ثم ما فتىء أن ساء الرعب في البلاد. فتحولت عند ذلك ريح الأمل عن وجهتها، وبدأت تنفخ من جبال كثامة. ولم يمر الزمن إلا في ترقب ميزان سنة 290 وكان على هذا الميزان أن يزن الأعمال ويعطي كل ذي حق حقه. واتجهت الأنظار منذئذ إلى المغرب، ترقب طلوع شمس الله. وتزايد الخوف في كل مكان، وفي بغداد كذلك.

فغادر الطاغية المتعطش للمطلق أرض إفريقية، في رجفة أخيرة من الوضوح وطلباً للمعظمة، قاصداً أرضاً أخرى لها نفس الحزم، لكنها كانت أكثر نزاهة وأحسن ثباتاً. فهل كان ذلك هو الخلاص؟ وهل أن تحويل المقود في الوقت المناسب وفي الاتجاه الطيب سيصحح الوضع وينقذ الدولة من الموت ويعيد إحياءها؟ كلاً. لقد كان بإمكان القائد الكفاء قيادة السفينة خارج منطقة العواصف، لكن قضت عليه يد قاتل أبيه. فمن صدق ذلك؟ إنه تحدي التاريخ. وما أهمه من حدث! فلو أن زيادة الله الثالث لم يقتل أباه عبد الله الثاني، لتغير بلا شك سير تاريخ الإسلام بأكمله، ولربما غاير نسيباً ما كان عليه. وأنف كليوپطرة، لو كان أقصر، لتغير وجه الأرض. وقد هم كرموال بغزو المسيحية جمعاء، لكن حبة رمل صغيرة خرقت حاله... .

لقد أراد القدر أو الصدفة إذن أن تضيع الفرصة الكفيلة بإنقاذها وتوجيهها في الطريق الشاقة للانبعاث. غير أن مثل هذه الفرص لا تتوفر مرتين. فقد كانت إفريقية عبارة عن سفينة تائهة بالمعنى الصحيح، في عهد زيادة الله الثالث، فقضي عليها منذ ذلك أن تته رجماً عنها، محاطة بضبابات البلاط الخمرية، ويأس الرعايا، حتى حل الموعد المكتوب بالأريس حيث ترقبها القدر، وقد امتلأت خزائن الدولة بالذهب، وقدرت على العطاء بلا حساب، وكانت إمارة غنية في رخاء، وزرعت جيوش العرش الرعب والخوف على ساحات القتال في بلاد ما وراء البحار، سيمحي كل ذلك في انتفاضة، بمشيئة أهل الجبال الغلاظ المحرومين من كل شيء... إلا من الإيمان... فكيف يمكن تحليل ذلك؟ لم يكن مؤرخو الدولة يدركون ذلك الأمر. هل إنها خيانة؟ أجاب على ذلك ابن الأثير بالإيجاب، فقال إن كل وزراء زيادة الله من الشيعة. وقد استحسنوا انتصار أبي عبد الله الداعي⁽¹⁾. فليكن! من الأكيد أن أعوان الشيعة السريين ارتشوا دواوين القيروان، كما فعلوا بدواوين بغداد في نفس الفترة لا محالة. لكن إذا وقعت خيانة الأغلبية، فذلك لأنهم صاروا عرضة للتهجم، وعرضة لأن «يخانوا». فليس ذلك بالتعليل الحقيقي. ويمكن الإشارة أيضاً إلى نجاعة خيالة كتامة بالجبال ومهارة الداعي على وجه الخصوص. لكن نتجت نجاعة خيالة كتامة ودعاية الداعي خاصة عن ضحالة خصومهم وفجورهم.

والواقع أن الدولة الأغلبية قتلها أزمة في الرجال واليأس. لقد ذل زيادة الله الثالث

(1) الكامل، ج 6، 128.

وأذل الدولة في شخصه. فغفر الناس، وبذلك، رفضت البلاد المتشعبة تشعباً عميقاً بمذهب السنة، القتال، وبلغ بها الأمر أن تمت سرّاً تطهير رقادة (كما حصل في اسطبلات الملك الأسطوري اليوناني أوجياص) مهما كلف الثمن، ولو عن طريق موجات المذهب الشيعي الملوثة، خاصة وأن هذا المذهب عرف كيف يكتسي الأشكال الأكثر اعتدالاً والأقل أذى، وأن يتقدم بالخصوص حاملاً بيده مفتاح مملكة الله المليئة شمساً وعدلاً وإنصافاً للجميع. كلّا لم يُطرَد الأغلبة بقوة السلاح. بل طردوا بالإيمان والأمل الذي لا يقاوم في عالم أحسن. فقد خاب باستمرار هذا الإيمان وهذا الأمل، ونجدد دوماً وأبداً، وهو معنى التاريخ، وبحر الأحلام العنيدة التي تبحر عليها البشرية متجهة إلى مصيرها.

لأن التاريخ، مهما قال R. SÉDILLOT⁽¹⁾، هو مجموع ونتيجة الرغبات العميقة - الواعية أو الغامضة، لا يهم ذلك - لأفراد عاقلين، وله معنى الأمل أو توق تلك الكائنات في عالم عدل وسعادة مطابق لشعور فطري - ولو أن كثيراً من الغرائز الأخرى معاكسة له - بالمساواة، واحترام الفرد البشري والأخلاق. والإنسان حيوان أخلاقي، ولو سار على نهج مناف للأخلاق أو راوغ ضميره. وقد برهن التاريخ، بما في ذلك ما روينا، بصورة واضحة، أن الطريق إلى أحسن العوالم، هو موضوع لكل الآمال، وهي مزروعة بالعقبات والارتدادات والانحرافات والأكاذيب والاختصاصات والأخطاء والفظائع.

وقد بدت طريق الأغلبة مسدودة في جملتها. وكان يبدو أنها لن تقود إلا إلى الضلالة. فسار رعاياهم في سبيل آخر، قادم إليها بصيص جديد من الأمل، فظنوا أنه ضياء شمس الله أخيراً. ومن المعلوم أن هذه الطريق الجديدة لن تكون لا أحسن ولا أسوأ، والمعلوم أيضاً أن خييات ومشاق البشرية لن تنتهي. لكن طريق التاريخ تبقى دائماً مفتوحة، وطريق الأمل أيضاً.

ولعلّ دروس الماضي تساعدنا على تحسين اختيار مراحلنا وتحسين سير خطانا.

(1) (L'Histoire n'a pas de sens)، باريس، 1965. لم يوفق R. SÉDILLOT في الواقع إلا في التدليل على أن الذين فكروا في معنى التاريخ، لم يجد الإنسان وبدأ يفكر - ولم يتفكروا - وهذا أمر عادي - وأن طريق الماضي ليست مستقيمة ولم تكن بغير منرجحات، وهذا أمر طبيعي. ولنسجل لا محالة درس التواضع الذي قدمه لنا هذا الكتاب، والإنذار الذي تضمنه بشأن استخدام مبدأ معنى التاريخ لغايات بعيدة عن النزاهة العلمية. وانظر بخصوص هذه القضية:

R. ARON: Dimensions de la conscience historique; L'Homme et l'Histoire, actes du VI^e congrès des Sociétés de Philosophie de langue Française, Paris, 1952; et l'Histoire et ses interprétations, entretien autour d'A. Tonybee, sous la direction de R. ARON, Paris, 1961.

المصادر باللغة العربية

- الإدريسي ، كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، نقل H. PÉRÈS ، الفصول المتعلقة بالمغرب ، - عن تحقيق J. DE GOEJE و R. DOZY (1866 ، Leyde) - بعنوان (*Description de l'Afrique Septentrionale et Saharienne*) ، الجزائر ، 1957 .
- الأسفرائيني (مات سنة 1078/471-1079) ، التصوير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين : تحقيق الشيخ الكوثري ، القاهرة ، 1955 .
- الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق H. RITTER (Wiesbaden) ، 1963 .
- الأصبهاني (أبو نعم أحمد بن عبد الله) ، حلية الأولياء ، القاهرة ، 1933 .
- الأصطخري ، المسالك والممالك ، تحقيق محمد ج. عبد المال ، القاهرة ، 1961 .
- أمين (أحمد) ، فصحى الإسلام .
- ابن الأبار ، الحلة السرياء ، حقق Marcus Joseph MÜLLER جزء منه في (*Beiträge zur Geschichte der Westlichen Araber*) ، مونيخ ، 1866 ، ص 161-360 . أحلنا عامة على هذه الطبعة (الحلة) بإيجاز . وقد حقق أماري فصولا متعلقة بصقلية من «الحلة» في تأليفه (*Biblioteca*) . وقد استخدما أيضا مخطوط «الحلة» ، على ملك الجمعية الأميوية ، باريس ، رقم 21 أ . وخلافا لذلك ، لم تتمكن من استخدام تحقيق حسين مؤنس ، القاهرة ، 1963-1964 ، إذ فقد من المكنبات التي عملنا فيها . وانظر أيضا الطباع ، إعتاب الكتاب ، تحقيق صالح الأشر ، دمشق ، 1961 .
- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، القاهرة ، 1938/1357-1939 . وقد اعتمدنا أحيانا طبعة القاهرة لسنة 1031-1884/1302-1885 ، وطبعة Leyde ، 1865 . وقد جمع E. FAGNAN وترجم فصولا من «الكامل» تملقت بالمغرب الاسلامي بعنوان (*Annales du Maghreb et de l'Espagne*) ، الجزائر ، 1898 .
- ابن أبي حاتم الرازي ، كتاب الجرح والتعديل ، طبعة حيدر آباد ، 1943-1953 .
- ابن أبي زرع (مات بعد سنة 1324/724) ، الأئيس المطروب يروض القرطاس ، في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس («الروض» بإيجاز) ، طبعة حجرية ، فاس ، 1885/1303-1886 . عرف هذا التأليف رواجاً عظيماً في أوروبا : حققه وترجمه إلى اللاتينية Upsula ، 1843-1846 .

وترجمه إلى الألمانية DOMBAY-AGRAM 1794-1797، ونقله إلى البرتغالية Moura، لشبونة، 1824، ونقله إلى الفرنسية BEAUMIER، 1860.

ابن أبي زيد القيرواني (310-922/386-996)، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غريب الامهات، مخطوط بجامع الزيتونة، ملك الصاذقية، تونس، 6 مجلدات، من رقم 5191 إلى رقم 5196.

ابن أبي يعلا الفراء، طبقات الحنابلة، طبعة القاهرة، 1371/1952.
ابن بطة، انظر H. LAOUST.

ابن تفريردي (مات حوالي سنة 1465/874)، أنظر (أبو المحاسن).

ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1955، ترجمه H. LAOUST ترجمة عشة، بيروت، 1948، بعنوان (Le traité de droit public d'Ibn Taimiyya).

ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام.

ابن الجوزي، مناقب الامام أحمد بن حنبل، القاهرة، 1349/1931.

ابن حجر العسقلاني، التلخيص، كلكتا، 1325/1907-1908.

ابن حزم (مات سنة 1064/456)، جمهرة الأنساب العرب، تحقيق Lévi-Provençal، القاهرة، 1948، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مجلدان، القاهرة، 1317/1900، ترجم Israel

FRIEDLAENDER، الفصول المتعلقة بالشيعية بعنوان (The heterodoxies of the shiites according to Ibn Hazm)، مجلة J.A.O.S.، المجلد 18 (1907)، ص 1-80، و 19 (1909)، ص 1-183.

ابن حماد (= ابن حماد)، أخبار ملوك بني عبيد، تحقيق وترجمة VONDERHEYDEN، الجزائر وباريس، 1927.

ابن حوقل (مات بعد سنة 977/367)، كتاب صورة الأرض، طبعة بيروت، بدون تاريخ/1962، نقله إلى الفرنسية J. H. KRAMER و G. WIET، بعنوان (La géographie d'Ibn Hauqal)، جزآن، Leyde، 1964.

ابن خرداذبه، كتاب المسالك والممالك، تحقيق وترجمة جزئية للحاج صادق، بعنوان (Description du Maghreb et de l'Europe au III^e/IX^e siècle)، الجزائر، 1949.

ابن الخطيب، أعمال الأعلام...، حقق ح. ح. عبد الوهاب الفصول المتعلقة بالمغرب وصقلية في (Centenario Amari)، ج 2، 427-476. وترجمته إلى الإسبانية Rafaela C. MARQUEZ بعنوان (El-Africa del Norte en el «A^omal» de Ibn al-Ja'fibi...)، مدريد، 1958، المحلل المرفوعة. حققه وترجمه CASIRI إلى اللاتينية في (Bibliotheca Arabico Hispana)، طبعة تونس، 117 et s. (1970، II، Madrid، Escorialensis...، و (رقم المحلل في نظم الدول)، طبعة تونس، 1898/1316.

- ابن خلدون (أبو زكرياء يحيى ، الأخ الأصغر لمؤلف «العبر») ، كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، حققه وترجمه VONDERHEYDEN ، الجزائر وباريس ، 1927
- ابن خلدون (عبد الرحمان) ، كتاب العبر ، طبعة بيروت ، 1958 . جمع DE SLANE الفصول المتعلقة بالمغرب الإسلامي ، ما عدا الفصول الخاصة بالأغالبة ، وترجمها بعنوان (*Histoire des Berbères*) في 4 أجزاء ، الجزائر ، 1852-1856 . ونشرت طبعة جديدة بإشراف Paul CASANOVA في 4 أجزاء ، باريس ، 1925-1956 . وحقق A. Noël DESVERGERS وترجم الفصول المتعلقة بالأغالبة ، بعنوان (*Histoire de l'Afrique sous la dynastie des Aghlabites et de la Sicile sous la domination musulmane*) ، باريس ، 1841 .
- ابن خلكان (608-1211/1282) وميات الأعيان ، القاهرة ، 1948 .
- ابن رسته ، كتاب العلاقات النفيسة ، حققه وترجم قسماً منه الحاج صادق ، بعنوان (*Description du Maghreb et de l'Europe au III^e/IX^e siècle*) ، الجزائر ، 1949 .
- ابن سعد ، الطبقات ، بدأ في تحقيقه J. HOROVITZ ، Leiden ، 1909 .
- ابن الصغير ، أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق MOTYLSKY بعنوان (*Chronique d'Ibn Saghir sur les imams rostémides de Tahert*) في أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين ، باريس ، 1908 ، ص 3-132 .
- ابن عبد الحكم ، فتح القرية والأندلس ، حققه وترجم جزءاً منه Albert GATEAU ، الجزائر ، 1948 . انظر بخصوص ابن عبد الحكم بحثاً ادرج في هذه القائمة بقلم R. BRUNSCHVIG ، وكذلك مباحث Albert GATEAU في R.T. ، 1936 ، ص 57-83 ، و 1937 ، ص 61 وما بعدها ، و 1938 ، ص 37-55 ، و 1939 ، ص 203-219 ، و 1942 ، ص 311-320 .
- ابن عبد المنعم الحميري (مات قبل سنة 1327/727) ، كتاب الروض المطار في عبر الاقطار ، تحقيق جزئي لـ Umberto RIZZITANO ، الفصول المتعلقة بصقلية ، في مجلة كلية الآداب ، القاهرة ، المجلد الثامن (1956) ، ص 129-181 . وقد استخدماً أيضاً مخطوط معهد الدراسات الإسلامية في باريس .
- ابن عذاري ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، تحقيق E. LÉVI-PROVENÇAL و G.S. COLIN ، E. FAGNAN وترجمه E. FAGNAN بعنوان (*Histoire de l'Afrique du Nord et de l'Espagne intitulée al-Bayano-l-Mogrib*) ، الجزائر ، 1901 .
- ابن عساكر ، تهذيب التاريخ ، تحقيق ابن بدران ، دمشق ، 1913/1332-1914 .
- ابن عاصم المالكي ، العاصمية ، تحقيق وترجمة Léon BERCHEZ ، الجزائر ، 1958 .
- ابن عمر (يحيى) ، أحكام السوق ، جمع على المكى ، في R.I.E.E.I. IV (1956) ، ص 59-151 ، مخطوط تونس ، الزيتونة ، ملك الأحمدية ، رقم 3137 . فصول هذا التأليف أوردتها الوثنيش في كتابه «للمبار» ، وأشرنا إليها في مجلة «الفكر» ، المجلد 1 (1954) ، الجزء الثاني ، ص 45-51 ، تونس .

ابن الفقيه الحمّاني (توفي بعد سنة 903/290) ، كتاب البلدان ، حققه وترجم جزءاً منه الحاج صادق بعنوان «البلدان» (*Description du Maghreb et de l'Europe au III^e/IX^e siècle*) ، الجزائر ، 1949 ، «البلدان» بإيجاز.

ابن القاضي أحمد بن محمد بن العافية ، جذوة الاقتباس في من حل من أعلام مدينة فاس ، طبعة حجرية ، بلا تاريخ.

ابن قتيبة (كتاب منسوب إلى) ، كتاب الإمامة والسياسة ، مجلدان ، القاهرة ، 1937/1356 ، أنظر بخصوص هذا التأليف ، *Le K. al-imāma wa-l-siyāsa et la réception des poètes par le Khalife omeyyade Umar b. Abd al-ʿAzīz* في R.T. ، 1934 ، ص 317-335 . وم. ي. نجم ، كتاب الإمامة والسياسة للنسب لابن قتيبة : من مؤلفه ؟ ، في مجلة الأبحاث ، بيروت ، المجلد 14 (1961) ، ص 129-132.

ابن المقفع ، الأدب الصغير والأدب الكبير ورسالة الصحابة ، تحقيق يوسف أبو حلقة ، بيروت ، 1960 . ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة بيروت ، 1955-1956.

ابن ناجي ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ، 4 أجزاء ، طبعة تونس ، 1902/1320.

ابن نباتة (جمال الدين محمد) ، التاريخ ، مخطوط الاسكوريال ، رقم 1641.

ابن وادرن ، تأريخ تونس ، عند AMARI ، *Biblioteca* ، ص 540-544 . ترجمه CHERBONNEAU بعنوان (*Précis historique de la dynastie des Aghlabites*) في *Revue de l'Orient* ، *l'Algérie, et des Colonies* ، ديسمبر 1855 ، ص 2-14.

أبو ريذة ، إبراهيم بن سيار والنظام وآرائه الكلامية الفلسفية ، القاهرة ، 1946 .

أبو زهرة ، أبو حنيفة ، حياته وعصره ، آرائه وفقهه ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1955 ، ابن حنبل ، حياته وعصره ، آرائه وفقهه ، القاهرة ، 1947 .

أبو العرب . طبقات علماء الحرقية ، تحقيق ابن شنب ، الجزائر ، 1914 .

أبو الفداء إسماعيل بن علي (مات سنة 1331/732) ، كتاب المختصر في أخبار البشر وهو ذلك التاريخ ... ، جزآن ، القاهرة ، 1325-1326/1907-1908 . («التأريخ» بإيجاز).

أبو الفرج الأصفهاني ، مقاتل الطالبين ، القاهرة ، 1934/1353 .

أبو الحسن جمال الدين يوسف بن تفريري ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . طبعة أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم ، كتاب الخراج ، طبعة بولاق ، 1302 . ترجمه الى الفرنسية H.E. FAGNAN بعنوان (*Le Livre de l'Impôt Foncier*) باريس ، 1921 .

البغدادى (أبو جعفر محمد بن سعيد) (مات في سنة 859/245) ، كتاب أسماء المختالين من الإشراف في الجاهلية والإسلام ، وأسماء من قتل من الشراء ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1954 .

البغدادى (أبو منصور عبد القادر بن طاهر) (مات سنة 1037/429-1038) ، كتاب الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم ، تحقيق محمد بدر ، القاهرة ، 1910 ، بصورة سيئة جداً ، وترجم قسماً منه إلى

- الانكليزية (K. Ch. SEEL) *Moslem schisms and sects* حتى «المرجعة»، نيويورك، 1919، وترجم البقية A.S. HALKIN بنفس العنوان، تل أبيب، 1935.
- البغدادى (عبد الله)، كتاب الكتاب، تحقيق D. SOURDEL، في B.E.O.، 14، (1952-1954)، ص 115 وما بعدها.
- البكري (أبو عبيد) (مات سنة 1094/487)، المسالك والممالك، تحقيق DE SLANE الذي نقله الى الفرنسية بعنوان *Description de l'Afrique septentrionale*، الطبعة الثانية، الجزائر، 1911-1913.
- البلاذري أبو العباس أحمد بن يحيى (مات سنة 914/302-915)، فحول البلدان، تحقيق عبد الله وعمر أنيس الطباع، بيروت، 1958. أنساب الاشراف، المجلد الخامس، حققه S.D.F. GOITEN، القدس، 1936، ص 214-273.
- البلوي أبو محمد عبد الله بن محمد المديني، سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد علي، دمشق، 1358هـ.
- التنجاني (مات بعد 1308/707)، الرحلة، طبعة تونس، 1958، تقديم ح. ح. عبد الوهاب.
- التنجاني أبو عبد الله محمد، تحفة العروس، القاهرة، 1301هـ.
- الحافظ، رسالة الى الفتح بن خالكان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة، في *Tria Opuscula*، تحقيق Leyde، VONDERHEYDEN، 1903.
- الجهمياري أبو عبد الله محمد (مات سنة 942/331)، كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقاء وإبراهيم الأياري وعبد الحافظ شليبي، القاهرة، 1938.
- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1958.
- الحمّادي محمد بن مالك بن أبي الفضائل البجلي (القرن الخامس الموافق للقرن الحادي عشر)، كشف أصرار الباطنية وأخبار القرامطة، تحقيق الكوثري، القاهرة، 1955.
- الحمّادي، انظر الحمّادي.
- حسن أحمد محمود وسيد إسماعيل كاشف، مصر في عصر الطولبيين والأخشيديين، القاهرة، 1960.
- طه حسين، الفتنة الكبرى، 1: حثان، القاهرة، 1947؛ 2: علي.
- الداودي، كتاب الأموال، تحقيق وترجمة ح. ح. عبد الوهاب وفرحات الدشراوي، للفصل المتعلق بصقلية، بعنوان *Le régime foncier en Sicile au Moyen Age (IX^e et X^e siècles)*, *Études* d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal، باريس، 1962، ج 2، 401-44.
- الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، مخطوط رقم 505 بجامعة الجزائر. ولجامعة Lwow نسخة منه أيضا ذكرها T. LEWICKI ولم تتمكن من الاطلاع عليها.
- الدينوري (أبو حنيفة)، الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، 1960.
- رشيد رضا، انظر H. LAOUST.

- الرفيق إبراهيم بن القاسم ، قطب السرور في الأئمة والخدور ، مخطوط بالمكتبة الوطنية ، باريس . رقم 4829 و 4830 و 4831 .
- السحابي ، الإعلان بالتاريخ لمن ذم التاريخ ، دمشق ، 1930/1349-1931 .
- سحنون ، المدونة ، طبعة القاهرة ، 1905/1323 .
- السيوطي (مات سنة 1505/911-1506) ، تأريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1952 .
- سعد بن عبد الله الأشعري القمي (مات سنة 299-911/301-913) ، فرق الشيعة ، طبعة النجف ، 1936 ، ونقل لطبعة Ritter ، استنبول ، 1931 .
- انظر بخصوص المؤلف B. Lewis (The Origins of Ismā'ilism , pp. 14-15) و ORIENS ، 1954 ، ص 204 .
- الزبيدي محمد بن الحسن (مات سنة 989/374-990) ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، 1954/1373 .
- الزبيدي ، تاج العروس ، 10 أجزاء ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- زكي محمد حسن ، Les Tulunides ، باريس ، 1933 .
- الشافعي ، كتاب الأمر ، القاهرة ، 1904/1322-1905 .
- الشاخي أبو العباس أحمد بن سعيد (توفي سنة 1521/928-1522) ، كتاب السير ، طبعة حجرية ، القاهرة ، 1884-1883/1301 .
- انظر T. Lewicki في R.E.I. ، 1934 ، ص 59-78 ، بخصوص هذا الكتاب .
- الشهرستاني (مات سنة 1153/548) ، كتاب الملل والنحل ، تحقيق محمد فضل الله بدران ، القاهرة ، 1951 .
- ترجمه T. HAARBRÜCKER بعنوان Religions parthein und Philosophen-Schulen ، جزآن ، Halle ، 1855-1850 .
- الطباع (عبد الله) ، كتاب الحلة السواء لأبي عبد الله بن الأبار ، بيروت ، 1962 .
- الطبري ، تأريخ الأمم والملوك ، 8 مجلدات ، القاهرة ، 1939 ، نقله الى الفرنسية H. ZOTENBERG في 4 أجزاء ، وأعيد طبعه سنة 1958 في Leyde .
- عبد الرازقي (علي) ، الإسلام وأصول الحكم ، القاهرة ، 1925 .
- عبد الوهاب (حسن حسني) ، الطاري ، في المجلة الزيتونية ، ماي 1940 ؛ المصاحرات بين العراق وإفريقية التونسية ، في مجلة المجمع العلمي العراقي ، 1956 ، R.T. ، (Du nom arabe de la Byzacène) ، 201-199 (pp. 1939) ، و (Un tournant de l'histoire aghlabite) ، فئة محمد الطنبجي سيد الحمدي ، في R.T. ، 31-32 (1937) ، ص 343-352 ، و (Villes arabes disparues) ، (Méf. W. Marpais , Paris, 1950, pp. 1-15) .
- عريب بن سعد القرطبي ، صلة تأريخ الطبري ، تحقيق M. J. DE GOEJE ، 1897 ، Leiden . (« الصلة »

- بإيجاز). اعتمدنا هذه الطبعة. ونشر كتاب «الصلة» كذيل لتأريخ الطبري. المجلد الثامن. طبعة القاهرة. 1939.
- عياض (Biographies aghlabides extraites des Madārik du Cadi 'Iyād)، تحقيق محمد الطالبي، تونس. 1967. («المدارك» بإيجاز). تحميل أرقام التراجم على تحقيقنا.
- غالب (مصطفى)، أعلام الاسماعيلية، بيروت، 1964.
- الزعلي. الاقتصاد في الاعتقاد، القاهرة. 1327/1909.
- الفرزدق. ديوان. تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي، القاهرة، 1354/1936.
- القاضي أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي، افتتاح الدعوة وابتداء الدولة. عطرط L. MASSIGNON، وكتاب الهدية في آداب اتباع الأئمة، تحقيق محمد كامل حسين، القاهرة، بدون تاريخ 1948؛ وأساس التأويل. تحقيق عارف ثامر، بيروت، 1960.
- القاضي الرشيد بن الزبير (القرن الخامس الموافق للقرن التاسع)، كتاب الذخائر والتحف، تحقيق محمد حميد الله، الكويت، 1959.
- القلقشندي (مات سنة 1418/821)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 14 جزءاً، القاهرة، 1913-1920؛ ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، 1959.
- القلمي، انظر سعد بن عبد الله...
- كتاب العيون والحدائق في الأخبار الحقائق، لمؤلف مجهول، تحقيق الفصل الثالث الذي يبدأ بخلافة الوليد ابن عبد الملك وينتهي بخلافة المعتصم، قام به M. J. DE GOEJE و P. DE JONG، بعنوان (Fragment a historicum Arabicorum)، Leyde، 1869. وقد استخدما في خصوص المجلد الموالي مخطوطة برلين، المكتبة الوطنية العربية، Wetzstein، ج 2، 342، سجل Ahlwardt رقم 9491.
- الكشي أبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز (القرن الرابع الموافق للقرن العاشر)، معرفة أخبار الرجال، تأليف للأئمة عشرة، طبعة بومباي، 1317/1900، ثم طبعة كربلاء، بدون تاريخ.
- الكندي محمد بن يوسف (مات سنة 961/350)، ولاية مصر، بيروت، 1379/1959.
- المالكي (أبو بكر)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان والحرقية...، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، 1951، نشر الجزء الأول فقط، واعتمدنا أيضاً عطرط باريس «الرياض»، المكتبة الوطنية، المؤلفات العربية، رقم 2153.
- الماوردي (مات سنة 1058/450) الأحكام السلطانية، تحقيق M. ENGERI، Bonne، 1853، ترجمه E. FAGNAN بعنوان (Les statuts gouvernementaux)، الجزائر، 1915.
- محمد بن أحمد النيسابوري، انظر النيسابوري.
- محمد بن محمد الجبائي، انظر الجبائي.
- محمد علي مختار، تصنيف النصوص بشأن عمر بن العزيز، أطروحة مرقونه، معهد الدراسات الإسلامية، باريس.

- المرنزي أحمد بن يحيى . كتاب طبقات المعتزلة ، فلامسة الإسلام الاسبقين ، تحقيق Susanna Diwald-Wilzer ، بيروت - ويزبادن ، 1961 .
- المسعودي ، مروج الذهب (Les prairies d'or) ، تحقيق وترجمة Barbier DE MEYNARD و Pavé DE COURTEILLE 9 أجزاء . باريس . 1872-1877 . نجال عليه للترجمة . وبخصوص النص العربي . أحيل على تحقيق محمد عبيي الدين عبد الحميد ، القاهرة . 1958 . ولم تبلغ ترجمة Ch. PELLAT بعد ، الفصول التي تهمننا .
- المُقَلِّسِي . انظر المُقَلِّسِي .
- المُقَلِّسِي (أبو عبد الله محمد ، أو المُقَلِّسِي ، مات سنة 988/378) ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم . حقق وترجم Ch. PELLAT قسما منه ، بعنوان (Description de l'Occident musulman au IV^e/X^e s. الجزائر ، 1950 .
- المُقَلِّسِي (المطهر بن طاهر) . كتاب البدء والتأريخ ، نسب أيضا الى أبي زيد أحمد بن سهل البلخي . 3 أجزاء ، تحقيق وترجمة Cl. HUART ، باريس . 1899-1916 .
- المقري ، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب . 4 أجزاء . الطبعة الثانية . القاهرة . 1949/1368 .
- المقريزي ، اعطاء الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء . تحقيق جلال الدين الشيال . القاهرة . 1948/1367 . الخطط للمقريزية . طبعة بيروت . بدون تاريخ .
- (محمود علي) مكى . التشيع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية . في R.I.E.I.I. ، مدريد . ج 2 . (1954) ، ص 93-145 .
- الناصري (أحمد) . كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى . 3 أجزاء ، تحقيق جعفر ومحمد الناصري ، ابن المؤلف . الدار البيضاء ، 1954 .
- النسفي (عمر) ، العقائد .
- النعمان ، انظر القاضي أبو حنيفة النعمان ...
- سيد ناصر نقشبندي . العيار الاسلامي في المتحف العراقي ، بغداد ، 1953/1372 .
- النوبختي (مات سنة 922/310) لم يكن المؤلف الحقيقي لكتاب «فرق الشبهة» ، انظر سعد بن عبد الله الأشعري القي .
- النوري ، كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب ، حقق وترجم الفصول المتعلقة بالمغرب الإسلامي Historia de los Musulmanes de Espana y Africa, dans M. Gaspar REMIRO بعنوان (Revista del Centro de Estudios Historicos de Granada y su Reino جزآن ، غرناطة ، 1917-1919 .
- نشر: AMARI الفصول الخاصة بصقلية في (Biblioteca Arabo-Sicula) مع الترجمة الإيطالية .
- ذيل J. J. A. CAUSSIN تأليف Voyages en Sicile, dans la Grande RIEDEL

Grèce et au Levant, suivie de l'histoire de Sicile par le Novafri, Paris, 1802, pp. 397-448) ، بالترجمة الفرنسية لهذه الفصول بالذات .

- نقل DE SLANE إلى الفرنسية الفصول المتعلقة بالمغرب ، تذيلا للجزء الأول من ترجمته الجزئية للعبر ، لابن خلدون ، بعنوان (*Histoire des Berbères*) ، الطبعة الثانية . ص 313-447 .
- اعتمدنا كذلك مخطوط «النهاية» بالقاهرة ، دار الكتب ، رقم 549 . معارف عامة ؛ وكذلك مخطوط باريس ، المكتبة الوطنية ، مؤلفات عربية ، رقم 1576 .

النيناوري (محمد بن أحمد) ، كتاب استار الامام ، تحقيق W. IVANOV ، في B.F.A.E. ، الجزء الرابع ، القسم الثاني ، 1936 ، ص 93-107 .
المروني أبو الحسن علي بن أبي بكر (مات في رمضان 611/ جانفي 1215) ، كتاب الإشارات الى معرفة الزيارات ، تحقيق Janine SOURDEL-THOMINE ، دمشق . 1953 ؛ ترجم بعنوان (*Gulde des lieux de pèlerinage*) ، دمشق ، 1957 .

الورجيلاني (أبو زكرياء يحيى بن أبي بكر) ، كتاب السيرة وأخبار الأئمة . ترجمه E. Masqueray إلى الفرنسية بعنوان (*Chronique d'Abou Zakaria*) ، الجزائر . 1878 ؛ وترجمه R. LE TOURNEAU من جديد ، بعنوان *Chronique* ، في R.A. ، بداية من رقم 104 . 1960 . وقد اعتمدنا هذه الترجمة الأخيرة .

الوزير السراج ، المحلل السنلمية ، الجزء الأول (ناقص) ، طبعة تونس . 1870/1287-1871 .
الونشريشي ، المعيار ، 12 جزء . طبع حجري ، قاس ، 1314-1315/1896-1898 .
ياقوت ، معجم البلدان ، 5 أجزاء ، طبع بيروت ، 1955 ؛ ومعجم الأدياء ، 20 جزءا ، تحقيق أ.ف. الرفاعي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
اليقوتي ، كتاب البلدان ، ترجمة G. WIET ، Les Pays ، القاهرة ، 1937 ؛ التأريخ . جزآن ، بيروت ، 1960 .

النجاني (محمد بن محمد) ، سيرة الحاجب جعفر بن علي ، ومخرج المهدي من سلمية ، ووصوله الى سجلماسة ، ومخرجه منها إلى رقافة . تحقيق W. IVANOV ، في B.F.A.E. ، 4 ، 1936 ، ص 107-133 . انظر أيضا A. GATEAU .

المصادر باللغات الأخرى

- Jean 'Abdel-Jalil, *Aspects intérieurs de l'Islam*, éd. du Seuil, Paris, 1949.
- A. Abel, *Changement politique et littérature eschatologique dans le monde musulman*, dans *SI*, II (1954), pp. 23-43; *Le Khalife, présence sacrée*, dans *SI*, VII (1957), pp. 29-45.
- Aḥbār Mağmū'a*, éd. et trad. esp. de Don Emilio Lafuente y Alcantara, Madrid, 1867.
- Ahimaaz, voir M. Salzmänn.
- Marie-Thérèse D'Alverny, *La Connaissance de l'Islam en Occident du IX^e au XII^e siècles*, dans les *Actes de la XII^e semaine internationale de Spolète*, organisée par le Centre italien d'Études sur le Haut Moyen Âge, 2-9 avril 1964.
- Michèle Amari, *Storia dei musulmani di Sicilia*, Catane 1933-5, 3 vol., 2^e éd. révisée par C.A. Nallino. La première éd. est de 1854; *Biblioteca Arabo-Sicula*, texte arabe, Lipsia, 1857; *Biblioteca Arabo-Sicula*, version italienne, Turin et Rome, 1880, 2 vol.; *Description de Palerme*, dans *J.A.*, IV^e série, V (1845), pp. 85 et s.
- Annales*, E.S.C. = *Annales* (Économies, Sociétés, Civilisations).
- Annales Francorum*, dans *RGFS.*, VII, 64 et s.
- A.I.E.O.* = *Annales de l'Institut d'Études Orientales d'Alger*.
- Annales Weissemburgenses*, dans *MGH*, I, 111 et s.
- Annalium Bertinianorum, Pars prima*, dans *MGH*, I, 424 et s.
- Thomas W. Arnold, *The Caliphate*, Oxford, 1924.
- Raymond Aron, *Dimensions de la conscience historique*, Paris, 1961.
- Atlas des ceinturations romaines*, publication de l'Institut Géographique National, Paris, 1954.
- Lionel Balout, *Préhistoire de l'Afrique du Nord*, 1 vol., Paris, 1955.
- J. Baradez, *Fossatum Africae. Recherches aériennes sur l'organisation des confins sahariens à l'époque romaine*, Paris s. d. [1949]. CR. dans *RA*, 1950, pp. 184-187.
- C.H. Becker, *The expansion of the Saracens*, *Cambridge medieval history*, II.
- Alfred Bel, *La religion musulmane en Berbérie, esquisse d'histoire et de sociologie religieuse*, Paris, 1948.
- M. Belin, *Du régime des fiefs militaires dans l'Islamisme et principalement en Turquie*, dans *J.A.*, 1870, pp. 1-116.
- F. Benoît, *Documents historiques sur les incursions des Sarrasins et des Barbaresques en Camargue au Moyen Âge*, dans *RT*, 1932, pp. 301-6.

- Malek Bennabi, *Vocation de l'Islam*, Paris, 1954.
- Jacques Berque, *Structures sociales du Haut Atlas*, Paris, 1955; *Les Arabes d'hier à demain*, Paris, 1960.
- M. Berza, *Sur le voyage en France du pape Jean VIII (878)*, dans la *Revue historique du sud-est européen*, XVIII (1941), pp. 66-86.
- Enrico Besta, *La Sardegna medioevale, le vicende politiche dal 450 al 1326*, Palerme, 1908.
- La Bible, La Sainte Bible*, trad. fr. sous la direction de l'École Biblique de Jérusalem, Club Français du Livre, Paris 1965.
- Pierre Birot et Jean Dresch, *La Méditerranée et le Moyen-Orient*, 2 vol., Paris 1953.
- Régis Blachère, *Le Coran*, Paris, 1957.
- R. Boutruche, *Seigneurie et féodalité, le premier âge des liens d'homme à homme*, Paris, 1959.
- E.V. Bohill, *The golden trade of the Moors*, Oxford University Press, 1963.
- L. Bréhier, *Les origines des rapports entre la France et la Syrie: Le protectorat de Charlemagne*, dans *Chambre de Commerce de Marseille, Congrès français de Syrie, Séances et travaux*, fasc. II, 1919, pp. 15-38.
- J.D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques*, Casablanca, 1939.
- Carl Brockelmann, voir G.A.L.
- Robert Brunschvig, *La Berbérie orientale sous les Hafsides des origines à la fin du XI^e siècle*, 2 vol., Paris, 1940-1947; *A propos d'un toponyme tunisien du Moyen Age: Nābu-Nūbiya*, dans RT., 1935, pp. 149-154; *Ibn 'Ahd al-Hakam et la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes: étude critique*, dans AIEO, vi (1942-7), pp. 108-155; *La Tunisie dans le Haut Moyen Age, sa place dans l'histoire*, dans les *Conférences de l'Institut français d'archéologie orientale*, Le Caire, 1948; *Polémiques médiévales autour du rite de Mālik*, dans *Al-Andalus*, xv (1950), fasc. II; *Problème de la décadence*, dans les *Actes du Symposium de Bordeaux* (25-29 juin 1956), pp. 29-43.
- B.E.A. = *Bulletin des Études Arabes d'Alger*.
- B.E.O. = *Bulletin d'Études Orientales de l'Institut Français de Damas*.
- B.F.A.E. = *Bulletin of the Faculty of Arts of the University of Egypt*.
- B.S.O.A.S. = *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, Londres.
- John B. Bury, *A history of the Eastern Roman Empire from the fall of Irene to the of Basil I (A.D. 802-867)*, Londres, 1912; *The naval policy of the Roman relation to the western provinces, from the 7th to the 9th century*, dans *Ce Amari*, II, 21-34.
- Byzantion*, revue internationale des études byzantines, Bruxelles.
- Claude Cahen, *Les facteurs économiques et sociaux dans l'amylose culturelle de dans Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam*, *Actes international d'histoire de la civilisation musulmane* (Bordeaux, 25-organisé par R. Brunschvig et G. E. von Grunebaum; *Fiscalité antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers d'après Denys de Tell-Mahré*, dans *Arabica* I, (1954), pp. 136-152; *Mo populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age*, dans v (1958), pp. 225-250, et vi (1959), pp. 25-26, et 233-265; *La changeante part de quelques doctrines religieuses*, dans *L'Élaboration de l'Islam*, coll

- Strasbourg, 1961, pp. 5-22 *Points de vue sur la « Révolution 'Abbāsīde »*, dans la *Revue Historique*, n° 468, octobre-décembre 1963, pp. 295-338.
- C.T. = *Cahiers de Tunisie*.
- Marius Canard, *Textes relatifs à l'emploi du feu grégeois chez les Arabes*, dans *BEA*, xxvi (1946), pp. 3-8; (أخبار الراعي بالله) Alger, 1946; *L'impérialisme des Fatimides et leur propagande*, dans *AIEO* (1942-7), pp. 156-93; *Deux épisodes des relations diplomatiques arabo-byzantines au X^e siècle*, dans *BEO*, xliii (1949-50), pp. 51-69; *L'autobiographie d'un chambellan du Mahdi 'Obaidullah le Fātimide* (trad. de la *Sīrat Ju'far al-Hājib*), dans *Hesperis*, 1952, pp. 282 et s.; *Quelques «à-côté» de l'histoire des relations entre Byzance et les Arabes*, dans *Studi Orientalistici in onore di Giorgio Levi Della Vida*, Rome, 1956, I, 98-119; *Les travaux de T. Lewicki concernant le Maghrib et en particulier les Ihādites*, dans *RA*, ciii (1959), 3^e et 4^e tri., voir Vasiliev.
- Farrugia di Candia, *Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo*, dans *RT*, 1935, p. 273 et s.
- B. Capasso, voir *MND*.
- J. Carcopino, *Le Maroc antique*, Paris, 1948.
- Paul Casanova, *Mohammed et la fin du monde, étude critique sur l'Islam primitif*, Paris, 1911.
- Casiri, voir Ibn al-Hajjib.
- J.J. A. Caussin, voir al-Nuwayrī.
- Cuietani Cenni, *Monumenta dominationis pontificiae*, 2 vol., Rome, 1760 et 1761.
- Centenario della nascita di Michele Amari*, 2 vol., Palerme, 1910.
- Chikh Békri, *Le Kharījisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide*, dans *AIEO*, xv (1957), pp. 55-109.
- Chronicon Salernitanum*, œuvre d'un auteur anonyme du X^e siècle qui avait utilisé des documents antérieurs, dans *MGH*, iii, 467-560.
- La Chronique de Cambridge*, en appendice de l'ouvrage de Vasiliev, *Byzance et les Arabes* I, 342-346, et II, 99-106, texte grec et trad. fr. Le texte latin peut être consulté dans *R.I.S.*, éd. de 1725, I, 2^e partie, pp. 245-248.
- Pierre Cintas, *Le sanctuaire punique de Sousse*, dans *RA*, xcī (1947), pp. 1-80.
- G.S. Colin, *Monnaies de la période idrīsīte trouvées à Volubilis*, dans *Hesperis*, xxii (1936), pp. 113-127.
- M. Columbia, *Per la topografia antica di Palermo*, dans *Centenario Amari*, II, 394-426.
- Le Continuateur de Théophane, voir Theophanes Continuatus.
- Henry Corbin et Mohamed Mo'in, *Nāsir-e Khasraw, Kitāb-e Jamī' al-ḥikmatāin* (كتاب جامع الحكمتين), Téhéran-Paris, 1953.
- G. da Costa-Louillet, *Saints de Sicile et d'Italie Méridionale aux VIII^e, IX^e et X^e siècles*, dans *Byzantion*, xxix-xxx (1959-60), pp. 89-173.
- Christian Courtois, *Les Vandales et l'Afrique*, Paris, 1955; *De Rome à l'Islam*, dans *RA*, lxxvii (1942), pp. 22-45; *Reliques carthaginoises et légende carolingienne*, dans la *Revue de l'Histoire des Religions*, cxxix (1945), pp. 57-83; *Saint Augustin et le problème de la survivance du punique*, dans *RA*, xciv (1950), pp. 259-82; *Les rapports entre l'Afrique et la Gaule au début du Moyen Age*, dans *C.T.*, vi (1954), pp. 127-45.
- K.A.C. Creswell, *A short account of early muslim architecture*, Londres, 1958.
- André Dandolo, *Chronica*, dans *RIS*, nouvelle éd., Bologne, 1938, xii, 1-327; *Chronica Brévīs*, dans *RIS*, nouvelle éd., Bologne, 1938, xii, 351-373.

- M.J. De Goeje, *Memoire sur les Carmathes du Bahrein*, Leyde, 1862.
- De Mas Latrie, *Traité de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afrique Septentrionale au Moyen Age*, 2 vol., Paris, 1866 et 1872.
- G. et V. De Miré, F. Villard et H. Herzfelder, *Sicile Grecque*, Paris, 1955. Préf. de Jean Bayet.
- Daniel C. Dennett, *Pirenne and Muhammad*, dans *Speculum*, xxiii (1948), pp. 165-190.
- De Riedesel, (أنظر النويري) .
- Silvestre de Sacy, *Exposé de la religion des Druzes*, 2 vol., Paris, 1838.
- De Slane, (أنظر النويري) .
- Jean Despois, *Le Djebel Nefousa*, Paris, 1935; *L'Afrique Blanche*, I, *L'Afrique du Nord*, 2^e éd., Paris, 1958. La 1^{re} éd. est de 1949; *Le Djebel Ousselat*, dans *CT*, xxviii (1959), pp. 408 et s.
- A. Noël Desvergers, (أنظر ابن خلدون) .
- Charles Diehl, *L'Afrique byzantine, Histoire de la domination byzantine en Afrique (533-709)*, Paris, 1896. Nlle réimpression, New York, s.d.; *Études sur l'administration byzantine dans l'exarchat de Ravenne (568-751)*, Paris 1888.
- Charles Diehl et Georges Marçais, *Le monde oriental de 395 à 1081*, 2^e éd., Paris, 1944.
- René Doehaerd, *Méditerranée et économie occidentale pendant le haut Moyen Age*, dans les *Cahiers d'histoire mondiale*, I (1954), pp. 571-93.
- Dwight M. Donaldson, *The shi'ite religion, a history of Islam in Persia and Irak*, Londres, 1933.
- R.P.A. Dozy, *Histoire des Musulmans d'Espagne*, Paris, 1932; *Supplément aux dictionnaires arabes*, 2 vol., Leyde, 1877-1881.
- Louis Duchesne, *Les premiers temps de l'État Pontifical*, 3^e éd., Paris, 1911; la première éd. est de 1904; voir *Liber Pontificalis*.
- E. Duprat, *Les relations de la Provence avec les pays du bassin occidental de la Méditerranée du V^e siècle aux Croisades*, dans *Répertoire des travaux de la société de statistiques de Marseille* (1911-20), pp. 96-128.
- Eginhard, *Vie de Charlemagne*, trad. de L. Halphen, Paris, 1923. وأُحيل على هذه الطبعة في *Vita Karoli*, dans *MGH. Scrip.*, I, 135-218. ويمكن الرجوع أيضا إلى *Les Annales* خصوصاً.
- Andrews S. Ehrenkrentz, *Studies in the monetary history of the Near East in the middle ages, the standard of fineness of some types of dinars*, dans *JESHO*, II (1959), pp. 128-161.
- E.B. = *Encyclopaedia Britannica*, Chicago-Londres, 1964.
- E.I. = *Encyclopédie de l'Islam*, ancienne et nouvelle édition. Nous utilisons de multiples articles de cet ouvrage auxquels nous renvoyons dans nos notes.
- Fred E. Engreen, *Pope John the eighth and the Arabs*, dans *Speculum*, xx (1945), pp. 318-330.
- D. Eustache, *El-Basra, capitale idrissite et son port*, dans *Hespéris*, 1-2 tri. 1955.
- Henri Ey, *Études psychiatriques*, Paris, 1950, 3 vol.
- Henri Ey, P. Bernard et Ch. Brisset, *Manuel de psychiatrie*, 2^e éd., Paris, 1963.
- Edmond Fagnan, *Additions aux dictionnaires arabes*, Alger, 1923; *Extraits inédits relatifs au Maghreb (géographie et histoire)*, Alger, 1924; voir Ibn al-Atîr, et Ibn 'Idârî.

- César Famin, *Histoire des invasions des Sarracins en Italie*, Paris, 1843. (طبعة نقادمت).
(جدا).
- L. Féraud, *Mœurs et coutumes kabiles*, dans *RA*, 1862, pp. 272-83, et 429-40; 1863, pp. 67-95.
- Augustin Fliche, *Les origines de l'action de la papauté en vue de la Croisade*, dans la *Revue d'histoire ecclésiastique*, publiée par l'Université Catholique de Louvain, xxxiv (1938), 4^e tri., pp. 765-775.
- Henri Fournel, *Les Berbers*, 2 vol., Paris, 1875-1881.
- C. M. Fraehn, *Nimis Kuficis*, طبع أولاً في *Mémoires de l'Académie Impériale des Sciences de Saint-Petersbourg*, ix (1823), et x (1825); ثم في مجلد مستقل.
- Edward A. Freeman, *The history of Sicily from the earliest times*, 4 vol., Oxford, 1891.
- Israel Friedlaender, *The heterodoxies of the shiites according to Ibn Hazm* (introd., transl., and commentary), dans *JAOS*, xviii (1907), pp. 1-80, et xix (1909), pp. 1-183.
- Asaf A. A. Fyzee, *The study of the literature of the Fatimid Da'wa*, dans *Arabic and Islamic studies in honor of H.A.R. Gibb*, éd. G. Makdisi, Leiden, 1965.
- F. Gabotto, *Eufemio e il movimento separatista nella Italia meridionale*, *ظهر أولاً في Rassegna Siciliana*, v-vi (1890-91), ثم في: *Studio*, Turin, 1890; et enfin dans *La Letteratura*, v-vi (1890-91).
- Francesco Gabrieli, *Al-Ma'mūn e gli 'Alidi*, dans *Morgenländische Texte u. Forschungen*, herausgegeben von A. Fischer, II, 1, Leipzig, 1929, pp. 5-62; *L'Opere di Ibn al-Muqaffa'*, dans *RSO*, xi (1931-2), pp. 197-247; *Un secolo di studi arabo-siculi*, dans *SI*, II (1954), pp. 89-103; *Histoire et culture de la Sicile arabe*, dans la *Revue de la Méditerranée*, Paris-Alger, mai-juin 1957, pp. 241-259; *Arabi e Bizantini nel Mediterraneo centrale*, dans *Bulletino dell'Istituto per il Medio Evo e Archivio Muratoriano*, n° 76, Rome, 1964, pp. 31-46.
- F. L. Ganshof, *Qu'est-ce que la féodalité*, Bruxelles, 1947; *Notes sur les ports de Provence du VII^e au X^e siècle*, dans *RH*, CLXXXIII (1939), pp. 28-37.
- Louis Gardet, *La Cité musulmane, vie sociale et politique*, Paris, 1954.
- Albert Gateau, *La strat Jafar al-Hājjib (contribution à l'histoire des Fatimides)*, dans *Hesperis*, 1947, pp. 375-96.
- Maurice Gaudefroy-Demomhynes et Platonov, *Le monde musulman et byzantin jusqu'aux Croisades*, Paris, 1931.
- Léon Gauthier, *Hayy Ben Yaqdhān (roman d'Ibn Tufayl)*, éd. et trad. fr., Beyrouth, 1936.
- E. F. Gauthier, *Le passé de l'Afrique du Nord, les siècles obscurs*, Paris, 1952.
- Pierre Gaxotte, *Aujourd'hui, thèmes et variations*, Paris, 1965.
- Jules Gay, *L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin depuis l'avènement de Basile I^{er} jusqu'à la prise de Bari par les Normands (867-1071)*, Paris, 1904.
- Hamilton A. R. Gibb, *Studies on the civilization of Islam*, Londres, 1962.
- Dr. H. Giese, (مدير معهد البحوث الجنسية بجامعة هامبورغ) *L'Homosexualité de l'homme*, préface du Dr. A. Hesnard, (رئيس الجمعية الفرنسية لعلم التحليل النفسي) trad. D. Maze, Paris, 1963.
- S. D. Goitein, *The origins of the vizirate and its true character*, dans *Islamic Culture*, xvi (1942), pp. 255-263; *A turning point in the history of the muslim state* (بمناسبة كتاب) (الصحابة لأبن المقفع), dans *Islamic Culture*, xxiii (1949), pp. 120-135; *From the Mediterranean to India*, dans *Speculum*, xxix (avril 1954), pp. 181-197; *The Cairo Geniza as a source for the history of muslim civilization*, dans *SI*, III (1955), pp. 75-91;

- The Unity of the Mediterranean World in the "Middle" Middle Ages*, dans *SI*, xii (1960), pp. 29-42; *La Tunisie du XI^e siècle à la lumière des documents de la Geniza du Caire*, Dans *Études d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 559-579, Paris, 1962.
- Philip Gosse, *The history of piracy* (1932), trad. fr. par P. Teillac, *Histoire de la piraterie*, Paris, 1952.
- Henri Grégoire, *La carrière du premier Nicéphore Phocas*, dans *Hommage à St. Kyriakidis*, Salonique, 1953, pp. 232-254.
- E. Griffini, *Nota di E. Griffini intorno alla tomba di Sulaymān b. Imrān*, dans *Centenario Amari*, II, 483.
- Hartmann Grisar, *Analectica romana, dissertazioni, testi, monumenti dell'arte riguardanti principalmente la storia di Roma et dei papi nel Medio Evo*, Rome 1899.
- Gustave E. von Grunebaum, *Medieval Islam, a study in cultural orientation*, Chicago, 1947, trad. par Odile Mayot, *L'Islam Médiéval, Histoire et civilisation*, Paris, 1962; *Nationalism and cultural trends in the Arab-Near-East*, dans *SI*, xiv (1961), pp. 121-153.
- Stéphane Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*, 8 vol., Paris, 1913-1928; *Atlas archéologique de l'Algérie*, éd. spéciale des cartes au 200.000^e du service géographique de l'armée, Alger-Paris, 1911.
- V. Guérin, *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis*, 2 vol., Paris, 1862.
- Stanislas Guyard, *Fragments relatifs à la doctrine des Ismaélites*, Paris, 1874.
- Ḥaṭī b. Ishāq, *Abrégé de la loi musulmane selon le rite de l'Imām Mālik*, trad. Nille, par G.H. Bousquet, Alger-Paris, 1958.
- Louis Halphen, *Les Barbares*, Paris, 1926; *L'Idée d'État sous les Carolingiens*, dans *R.H.*, n° 185-6 (1939), pp. 59-70; *Études critiques sur l'histoire de Charlemagne*, dans *R.H.*, n° 135 (1920), pp. 219-48.
- Muhammad Hamidullah, *Embassy of queen Bertha of Rome to Caliph al-Muktafi Billah in Baghdad*, dans *Journal of the Pakistan Historical Society*, Karachi, 1953, pp. 2-29; *Nouveaux documents sur les rapports de l'Europe avec l'Orient musulman au Moyen Age*, dans *Arabica*, vii (1960), pp. 281-300.
- A. Hanoteau et A. Letourneux, *La Kabylie et les coutumes kabyles*, 2^e éd., 3 vol., Paris, 1893. (ظهرت الطبعة الأولى سنة 1688).
- Hassan Zaky Muḥammad, *Les Tulunides*, Paris, 1937.
- W. Heyd, *Histoire du commerce du Levant au Moyen Age*, éd. française par F. Raynaud, réimpression de l'éd. de Leipzig, 1885-1886, 2 vol., Amsterdam, 1959.
- John Hopkins, *Sousse et la Tunisie Orientale médiévales vues par les géographes arabes*, dans *C.T.*, xxxi (1960), pp. 83-95.
- Georges F. Hourani, *The basis of authority of consensus in sunnite Islam*, *S.I.*, xxi (1964), pp. 13-60.
- Jean Huré, *Histoire de la Sicile*, col. *Que sais-je*, Paris, 1957.
- Hady Roger Idris, *La Berbérie orientale sous les Zirides X-XI^e siècles*, Paris, 1962.
- W. Ivanow, *Ismā'īlīs and Qarmatians*, dans *J.B.B.R.A.S.*, 1940, pp. 43-87. *Early shi'ite movements*, dans *J.B.B.R.A.S.*, 1941, pp. 1-23; *Ismā'īlī tradition concerning the rise of the Fatimids*, Oxford-Londres, 1942; *The alleged founder of Ismā'īlism*, Bombay, 1946; *Ismā'īlī Literature*, 2^e éd. très augmentée de *A guide to ismā'īlī literature* طبعة ثانية أضيف إليها الكثير بالنظر إلى تأليف (A guide...) ، وقد نشرت في طهران سنة 1963.

- Iyād, *Biographies aghlabides extraites des Madārik du Cadi Iyād* تحقيق محمد الطالبي . تونس ، 1967 . الدارك (بإيجاز) . ونجل أرقام التاجم إلى تحقيقنا .
- Philippe Jaffé, *Regesta Pontificum Romanorum ab condita Ecclesia ad annum 1198*, 2^e éd., 2 vol., Leipzig, 1885. (ومو فهرست سهل المتناول كثيرا . رتب ورتق به رسائل البابوات حسب الترتيب الزمني) .
- Jean Diacre de Naples, *Acta translationis sancti Severini*, dans *M.N.D.*, I, 291-300; *Martyricum S. Procopii Episcopi Tauromenii*, dans *R.I.S.*, éd. de 1725, T. I., 2^e partie, pp. 269-273; *Chronicon episcoporum sanctae neapolitanae ecclesiae*, dans *R.I.S.*, éd. de 1725, T. I, 2^e partie, p. 291-324.
- Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, nouvelle éd. trad. de l'italien par A. Épaulard, 2 vol., Paris, 1956.
- Abdul Jabbar Joumard, *Haroun al-Rashid, étude historique, sociale et politique*, 2 vol., en arabe, Beyrouth, 1956.
- J.A.O.S. = *Journal of the American Oriental Society*.
- J.A. = *Journal Asiatique*.
- J.B.B.R.A.S. = *Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society*.
- J'E.S.H.O. = *Journal of the Economic and Social History of the Orient*.
- Charles André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc*, 2 vol., I, *Des origines à la conquête arabe* (647 après J.-C.), 2^e éd. revue par Ch. Courtois, Paris, 1956. II, *De la Conquête arabe à 1830*; 2^e éd. revue par R. Le Tourneau, Paris, 1956.
- M.J. Kister, *Mecca and Tamim (Aspects of their relations)*, dans *Jesho VIII*, part II, 113-164.
- A. von Kremer, *Kulturgeschichte des Orients*, 2 vol., Vienne, 1875-1877.
- Stanley Lane-Poole, *Catalogue of oriental coins in the British Museum*, 8 vol. plus 2 vol. d'additions, Londres, 1876; *Catalogue of the collection of arabic coins preserved in the khedivial Library at Cairo*, Londres, 1897; *The Mohammadan Dynasties*, Paris, 1925.
- Henri Laoust, *Le califat dans la doctrine de Rasid Riḍā* (ترجمة محشاة لكتاب الخلافة والإمامة العظمى) *La profession de foi d'Ibn Baṭṭa*, Damas, 1958. CR. Cl. Cahen dans la *R.H.* n° 453, pp. 148-9; et M. Talbi, dans *C.T.* xxviii (1959), pp. 548-9; *La classification des sectes dans le Farq d'al-Baghdlādī*, dans *R.E.I.*, xxix (1961), pp. 19-59.
- Ph. Lauer, *Le poème de la destruction de Rome et les origines de la Cité Léonine*, dans *Mél. d'Archéologie et d'Histoire de l'École Française de Rome*, xix (1899), pp. 307-361.
- Bruoni Lavagnini, *Siracusa occupata dagli Arabi e l'Epistola di Teodosio Monaco*, Dans *Byzantion*, xxix-xxx (1959-1960), pp. 267-79.
- Henri Lavoix, *Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale*, Paris, 1887.
- Gérard Lecomte, *L'Ifrīqiya et l'Occident dans le Kitāb al-Maūrif d'Ibn Quṭayba*, dans *C.T.*, xix-xx (1957), pp. 253-7.
- Legende, *Mesures traditionnelles*.
- Paul Lemerle, *Histoire byzantine* (تقرير حول وضع الأبحاث) dans l'*Annuaire de l'École Pratique des Hautes Études*, IV^e section, Paris, 1964-1965, pp. 213-217.
- L'Histoire et ses interprétations*, entretiens autour d'Arnold Toynbee, sous la direction de Raymond Aron. Publication de l'École Pratique des Hautes Études, VI^e section, Paris, 1961.
- Le Strange, *Baghdad during the Abbasid Caliphate*, Oxford, 1924.

- Roger Le Tourneau, *Fès avant le protectorat*, Casablanca, 1949; *Les Zirides au Maghreb central*, CR. de l'ouvrage de L. Golvin ainsi intitulé, dans C.T., XIX-XX (1957), pp. 393-6.
- G. Levi Della Vida, *La corrispondenza di Berta di Toscana col Califò Muktafi*, dans *Rivista Storica Italiana*, Naples, LXVI (1954), pp. 19-38; *Il motivo del cannibalismo simulato*, dans *Rivista degli Studi Orientali*, XXXII (1957), pp. 741-748.
- Évariste Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne musulmane* 3 vol., Paris, 1950-1953; *Un échange d'ambassades entre Cordoue et Byzance au IX^e siècle*, dans *Byzantion*, XII (1937), pp. 1-24; *La fondation de Fès*, dans *Islam d'Occident, études d'histoire médiévale*, Paris, 1948; paru d'abord dans A.I.E.O., IV (1938), pp. 23-53; *Le titre souverain des Almoravides*, dans *Arabica*, II (1955), pp. 266-288; *Un nouveau récit de la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes*, dans *Arabica*, I (1954), pp. 17-43.
- Tadeusz Lewicki, *Le culte du bélier dans la Tunisie musulmane*, dans R.E.I., II (1935), pp. 196-200; *Notice sur la chronique ibādite d'ad-Darġīnī*, dans *Rocznik Orientalistyczny*, Lwów, XI (1936), pp. 2-27; *On some Libyan ethnics in Johannis of Corippus*, dans *Rocznik Orientalistyczny*, Kraków, XV (1948), pp. 114-128; *Une langue romane oubliée de l'Afrique du Nord, observations d'un arabisant* dans *Rocznik Orientalistyczny*, Kraków, XVII (1953), pp. 415-480; *Études ibādites Nord-Africaines*, I vol., Varsovie, 1955; *La répartition géographique des groupements ibādites dans l'Afrique du Nord au Moyen Age*, dans *Rocznik Orientalistyczny*, Varsovie, XXI (1957), 301-343; *Les Ibādites en Tunisie au Moyen Age*, dans les Conférences de l'Accademia Polacca di Scienze e Lettere, Biblioteca di Roma, fasc. n° 6, Rome, 1960, 16 pp.; *Les Ibādites dans l'Arabie du Sud au Moyen Age*, dans *Folia Orientalia*, Kraków (= Cracovie), I (1959), pp. 3-18; *A propos d'une liste de tribus berbères d'Ibn Hawqal*, dans *Folia Orientalia*, Kraków (= Cracovie), I (1959), pp. 128-35; *Un document ibādite inédit sur l'émigration des Nafūsa du Gbal dans le Sâhîl Tunisien au VIII-IX^e siècle*, dans *Folia Orientalia*, I (1959), pp. 175-191.
- Archibald R. Lewis, *Naval power and trade in the Mediterranean A.D. 500-1100*, Princeton University, New Jersey, 1951.
- Bernard Lewis, *The origins of Ismā'ilism*, Cambridge, 1940; *Some observations on the significance of Heresy in the History of Islam*, dans S.I. I (1953), 43-63.
- Bernard Lewis et P. M. Holt, *Histoires of the Middle East*, I Londres, 1962.
- Alexandre Lezine, *Deux ribât du Sahel Tunisien*, dans C.T., XVI (1956), pp. 279-88. *Le ribât de Sousse, suivi de notes sur le ribât de Monastir*, I fasc., 49 pp. Tunis, 1956.
- Architecture de l'Ifriqiya. Recherches sur les monuments aghlabides*, 1966, 168 pp. (Arch. Médit., 2).
- Liber Pontificalis*, éd. posthume de l'abbé Louis Duchesne, 3 vol., Paris 1955-7.
- I. Lichtenstadter, *From particularism to unity: race, nationality and minorities in the early Islamic empire*, dans *Islamic Culture*, XXIII (1949), pp. 251-80.
- Lokkegaard, *Islamic taxation in the classic period*, Copenhagen, 1950, CR. Cl. Cahen, dans *Arabica*, I (1954), pp. 346-353.
- Roberto S. Lopez, *Mohammed and Charlemagne: a revision*, dans *Speculum*, XVIII (1943), pp. 14-38; *Les influences orientales et l'éveil économique de l'Occident*, dans *Cahiers d'Histoire Mondiale*, I (1954), pp. 294-622; *Medieval trade in the Mediterranean World*, I vol., Oxford University Press, Londres, 1955; *Naissance de l'Europe*, I vol., Paris, 1962.
- Ferdinand Lot, Ch. Pfister et F. L. Ganshof, *Les Destinées de l'Empire en Occident de 395 à 888*, Paris, 1928.

- W. Madelung, *Fatimiden und Bahraingarmaten*, dans *Der Islam*, xxxiv (1958).
- P. H. Mamour, *Polemics on the origin of the Fatimi Caliphs*, Londres, 1934.
- Camille Manfroni, *Storia della marina italiana*, 3 vol., Livourne, 1899.
- Robert Mantran, *Inventaire des documents d'archives turcs du Dar El-Bey*, Paris, 1961; *L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI^e au XIX^e siècles*, dans *C.T.*, xxvi (1959), pp. 319-333.
- Georges Marçais, *Note sur les ribâts en Berbérie*, publiée d'abord dans les *Mél. René Basset*, t. II, Paris, 1925; reproduite dans les *Mél. d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman*, I, articles et conférences de G. Marçais, Alger, 1957, pp. 23-37; *Contribution à l'étude de la céramique musulmane*, iv, les faïences à reflets métalliques de la Grande Mosquée de Kairouan, Paris, 1928; *La Berbérie au IX^e siècle d'après El-Yaqûbi*, dans *R.A.*, 1941, pp. 40-61; reproduit dans *Mél. d'Hist. et d'Arch.*, I, 37-49; *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946; *Sidi Uqba, Abu l-Muhâjir et Kusaila*, dans *C.T.*, I (1953), pp. 11-18; *Manuel d'art musulman. L'architecture. Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne, Sicile*, 2 vol., Paris, 1926-7; remanié sous le titre *Architecture musulmane d'Occident*, Paris, 1954; *Les villes de la côte algérienne et la piraterie de Sidi Oqba*, dans *Mél. d'Hist. et d'Arch.*, pp. 151-161.
- William Marçais, *Comment l'Afrique du Nord a été arabisée*, dans *A.I.E.O.*, iv (1938), pp. 1-21.
- Georges Marcy, *Le droit coutumier Zemmour*, Alger, 1949.
- J. Margat, *Note sur la morphologie du site de Sijilmâsa*, dans *Hespéris*, XLVII (1959), 3^e et 4^e tri.
- D.S. Margoliouth, *Lectures on arabic historians*, Calcutta, 1930.
- Y. Marquet, *Imamat, Résurrection et Hiérarchie selon les Ikhwân Aṣ-Ṣaḡīr*, dans *R.E.I.*, xxx (1962), pp. 49-142.
- Louis Massignon, *Introduction à l'étude des revendications Islamiques*, dans *R.M.M.*, xxxix (1920), pp. 1-23; *La passion d'al-Hosayn ibn Mansour al-Hallâj, martyr mystique de l'Islam, exécuté à Bagdad le 26 mars 922. Étude d'histoire religieuse*, Paris, 1922; *Esquisse d'une bibliographie carnathé*, E.G. Browne Memorial Volume, Cambridge, Univ. Press, 1922, pp. 329-338; *Salmân Pâk et les prémisses spirituelles de l'Islam iranien*, Paris, 1934; *Recherches sur les shi'ites extrémistes à Bagdad à la fin du III^e siècle de l'Hégire*, dans *Z.D.M.G.*, xcii (1938), pp. 378-382; *L'«Umma» et ses synonymes: notion de «communauté sociale»*, dans *R.E.I.*, 1941-1946, pp. 151-157; *Les Sept Dormants d'Ephèse (أهل الكهف) en Islam et en Chrétienté, recueil documentaire et iconographique réuni avec le concours d'E. Dermenghem*, L. Mahfoud, Dr. S. Univer et N. de Witt, dans *R.E.I.*, xxii (1954), pp. 59-112; *L'expérience musulmane de la compassion ordonnée à l'universel, à propos de Fâtima et de Hallâj*, dans *Eranos-Jahrbuch*, xxiv (1956), pp. 119-132.
- Maulavi Mohamed Berekettullah, de Bhopal, *Le Khalifat*, Paris, P. Geuthner, 1924.
- Léon-Robert Ménager, *Amiratus, L'Émirat et les origines de l'amirauté (XI^e-XIII^e siècles)*, Paris, 1960.
- Adam Mez, *Die Renaissance des Islam*, trad. M. H. Abu Rîda, الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، القاهرة، (1947).
- G. C. Miles, *The numismatic history of Ravy: The coinage of the Umayyads of Spain*, New-York, 1950.
- Le Moine du Mont Cassin, *Historia Longobardorum*, dans *R.G.F.S.*, vii, 45 et s.
- Ch. Monchicourt, *La région du haut Tell en Tunisie*, Paris, 1913.

- R. Montagne, *La civilisation du désert, nomades d'Orient et d'Afrique*, Paris, 1947.
- M.G.H. = *Monumenta Germaniae Historica*, éd. G.H. Pertz, Hanovre, 1826.
- M.N.D. = *Monumenta ad Neapolitani Ducatus*, éd. Bartholome Capasso, Naples, 1831.
- A. de C. Motylinski, *Bibliographie du Mzab. Les Livres de la secte abadhite*, dans le *Bulletin de correspondance africaine*, Alger, III (1885), pp. 15-72; *Le Djebel Nefousa*, Paris, 1899.
- W. Muir, *The caliphate, its rise, decline and fall*, 3^e éd., Londres, 1898.
- A. Müller, *Geschichte des Islam im Morgen-und Abendlande*, Leipzig, 1885-1887.
- L.A. Muratori, voir R.I.S.
- Francesco Natale, *Avviamento allo studio del Medio Evo Siciliano*, t. II des Publications de l'Institut d'Histoire Médiévale et Moderne de l'Université de Messine, Florence, 1959.
- C.A.O. van Nieuwenhuijze, *The Ummah — An analytic approach*, dans *S.I.*, x (1959), pp. 5-22.
- H. S. Nyberg, 'Amr ibn 'Ubayd et Ibn al-Rawandī, deux réprochés, dans *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam*, Actes du symposium international d'histoire de la civilisation musulmane (Bordeaux 25-29 juin-1956) organisé par R. Brunschvig et G.E. von Grunebaum, pp. 125-136.
- G.E. Ortolani, *Nuovo dizionario geografico statistico e biografico della Sicilia antica e moderna*, Palerme, 1819.
- Georges Ostrogorsky, *Histoire de l'État byzantin*, préf. de P. Lemerle. trad. J. Gaillard. Paris, 1956.
- Marcel Pacaut, *La Théocratie*, Paris, 1957.
- Paul Diacre, *De gestis Longobardorum, Lugduni Batavorum*, 1619.
- J.D. Pearson, *Index Islamicus (1906-1955)*, Cambridge, s.d.; *Index Islamicus (1955-60)*, Cambridge, 1962.
- P. Pelet, *Nouvel Atlas des Colonies françaises*, Paris, 1891.
- Charles Pellat, *Un document important pour l'histoire politico-religieuse de l'Islam: la Nâbita de Djâhiz*, dans *A.I.E.O.*, x (1952), pp. 302-326; *e culte de Mu'awiya au III^e siècle de l'Hégire*, dans *S.I.*, vi (1956), pp. 53-66; *L'Iman, et dans la doctrine de Gâhiz*, dans *S.I.*, xv (1961), pp. 23-52.
- Pellissier, *Description de la Régence de Tunis*.
- Régine Pernoud, *Histoire du Commerce de Marseille*, publication de la Chambre de commerce de Marseille, T. I, *L'Antiquité*, par R. Busquet; *Le Moyen Age jusqu'en 1291*, par R. Pernoud, Paris, 1949-1951.
- Édouard Perroy, J. Auboyer, Cl. Cahen, G. Duby, M. Mollat, *Le Moyen Age*, T. III de l'*Histoire générale des Civilisations*, Paris, 1961, *Encore Mahomet et Charlemagne*, dans *R.H.*, 1954.
- A. Pertusi, *Costantino Porfirogenito. De Thematribus. Introduzione, testo critico, commento*, Le Vatican, 1952.
- G.C. Picard, *Les religions de l'Afrique antique*, Paris, 1954; *La civilisation de l'Afrique romaine*, Paris, 1959. CR. dans *R.A.*, 1960, pp. 433-442; en collaboration avec Colette Picard, *Carthage à l'époque d'Hannibal*.
- Henri Pirenne, *Mahomet et Charlemagne*, 6^e éd., Paris, 1938; *Histoire économique et sociale du Moyen Age*, éd. revue et mise à jour avec une annexe bibliographique et critique par H. van Werveke, prof. à l'Univ. de Gand, Paris, 1963.

- Xavier de Planhol, *Le monde islamique, essai de géographie religieuse*, Paris, 1957.
- A.N. Poliak, *La féodalité islamique*, dans *R.E.I.*, x (1936), pp. 247-65.
- F. Pons Boigues, *Ensayo bio-hibliografico sobre los historiadores y geografos arabigo-espanoles*, Madrid, 1896.
- Prudence de Troyes, *Prudentii Trecensis Annales*, dans *M.G.H.*, I, 442 et s.
- M. Reinaud, *Invasions des Sarrasins en France, et de France en Savoie, en Piémont et dans la Suisse*, Paris, 1836.
- M. Reinaud et M. Favé, *Du feu grégeois, des feux de guerre, et des origines de la poudre à canon*, Paris, 1845.
- R.G.F.S. = *Rerum Gallicarum et Francicarum Scriptores, Recueil des Historiens des Gaules et de la France*, t. VII, éd. Martin Bouquet, Paris, 1749.
- R.I.S. = *Rerum Italicarum Scriptores*, éd. Louis-Antoine Muratori, 25 vol., Milan, 1723-1751.
- عاد علماء مختلفون إلى تحقيق هذا التأليف بداية من سنة 1900. وفي شأن الجزء الثاني، القسم الأول. نعمل على الطبعة الجديدة، وبخصوص القسم الثاني، نعمل على الطبعة القديمة، فهي سهلة المتناول كثيراً. وننشر إلى أن A. Muratori أدرج بتأليفه R.I.S. بعض مستحبات من المخطوطات العربية المترجمة إلى اللاتينية، خاصة نصاً مقتبساً عن ابن أبي الدم بعنوان:
- Excerpta ab historica cui titulus Asmodferi, auctore al-Kadi Sciobahadin filio Abiddami*, T. II, 2^e partie.
- R.A. = *Revue Africaine*, Alger.
- R.H. = *Revue Historique*, Paris.
- R.I.E.E.I. = *Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islamicos*, Madrid.
- R.T. = *Revue Tunisienne*, Tunis.
- Anne Riising, *The fate of Henri Pirenne's theses on the consequences of the islamic expansion*, dans *Classica et Mediaevalia*, Rev. danoise de philologie et d'histoire, xiii (1952), pp. 87-131.
- R.S.O. = *Rivista di Studi Orientali*, Rome.
- U. Rizzitano, *Nuove fonti arabe per la storia dei musulmani di Sicilia*, dans *Scritti in onore di Giuseppe Furlani*, R.S.O., xxxii (1957), pp. 531-557. (ويبحث بعنوان الدراسات العربية). (العقلية، الفكر، تونس، ج 7 - 1961 - ص 927-936).
- E. I. J. Rosenthal, *Political thought in Medieval Islam, an introductory outline*, Cambridge, 1958.
- B. Roy, P. et L. Poinsot, *Inscriptions arabes de Kairouan*, 2 vol., Paris, 1950.
- Et. Sabbe, *L'importation de tissus orientaux en Europe occidentale au Haut Moyen Age (IX^e et X^e siècles)*, dans la *Revue belge de philologie et d'histoire*, xiv (1935), pp. 1261-1288.
- M.H. Saladin, *Rapport sur la mission faite en Tunisie de novembre 1882 à avril 1883*, dans *Archives des missions scientifiques et littéraires*, 3^e série, t. XIII, 1887.
- P. Salama, *Les voies romaines de l'Afrique du Nord*, Alger, 1951.
- Marcus Salzmanna, *The chronicle of Ahimaaz*, translated with an introduction and notes. New-York, Columbia Univ. Press, 1924.
- A. Sanhoury, *Le Califat, son évolution vers une société des nations orientales*, Paris, 1926.
- Ignazio Scaturro, *Storia di Sicilia dal 264 a.C. al IX^e d. C.*, Reggio, 1950.
- J. Schacht, *The origins of Mohammadian jurisprudence*, Oxford, 1953; *Bibliothèques et*

- manuscripts abqâtes*, dans *R.A.*, 1956, pp. 375-398.
- René Sédillot, *L'histoire n'a pas de sens*, Paris, 1965.
- V. Serres, *Des rapports entre le mot français «amiral» et le mot arabe «émir»*, dans *R.T.*, 1917, pp. 215-219.
- Dominique Sourdel, *Le Vizirat*, 2 vol., Damas, 1959-1960; *La biographie d'Ibn al-Muqaffa d'après les sources anciennes*, dans *Arabica*, I (1954), pp. 307-323; *Fragments d'al-Šūlī sur l'histoire des vizirs abbâsides*, dans *B.E.O.*, xv (1955-7), pp. 99-108.
- Speculum, A journal of Medieval Studies*, published quarterly by the Medieval Academy of America.
- C.J. Speel, The disappearance of Christianity from North Africa in the wake of the rise of Islam, dans *Church History*, USA, 1960, xxx, 4, pp. 379-397.
- S.M. Stern, *Three North-African topographical notes (Islamic-Roman)*, dans *Arabica*, I (1954), pp. 343-5; *The early Isma'ili Missionaries in North-West Persia and in Khurāsān and Transoxiana*, dans *B.S.O.A.S.*, 1960; *Isma'ilis and Qarmatians*, dans *L'Élaboration de l'Islam*, Colloque de Strasbourg (12-14 juin 1959), Paris, 1961, pp. 99-108.
- G. Surdon, *Esquisse de droit coutumier berbère marocain*, Rabat, 1928.
- Symeon Magister, *Annales*, éd. E. Bekker, Bonn, 1838, dans le vol. XXXIII du *Corpus scriptorum historiae Byzantinae*. (760-601 م، النص اليوناني والترجمة اللاتينية)
- Mohamed Talbi, *Intérêt des œuvres juridiques traitant de la guerre pour l'historien des armées médiévales ifrikiennes*, dans *C.T.*, xv (1956), pp. 289-293; *La qirāa bi-l-ahḥān*, dans *Arabica*, v (1958), pp. 183-190; *Les Bida*, dans *S.I.*, xiii (1960), pp. 43-77; *Kairouan et le mālīkisme espagnol*, dans *Études d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, Paris, 1962, I, 317-337.
- Henri Terrasse, *Histoire du Maroc, des origines à l'établissement du Protectorat français*, 2 vol., Casablanca, 1949-1950.
- Théodose (Le moine), *Epistola de Syracusanae Urbis expugnatione*, trad. du grec par Octave Caietani, dans *R.I.S.*, éd. 1725, T. I, 2^e partie, pp. 257-64. Voir aussi C.O. Zuretti.
- Theophanes Continuatus, *Chronographia*, éd. E. Bekker, Bonn, 1838, dans le vol. xxxiii du *Corpus Scriptorum Historiae Byzantinae*. (484-1 م، النص اليوناني والترجمة اللاتينية) وأنظر بخصوص هذا التاريخ F. Baršić, *Les sources de Génésios et du Continuateur de Théophraste pour l'histoire de Michel II (820-829)*, dans *Byzantion*, xxxi (1961), pp. 257-271.
- Pierre Thévenaz, *Événement et Historicité*, dans *L'Homme et l'Histoire, Actes du VI^e congrès des sociétés de philosophie de langue française*, Paris, 1952, pp. 217-225.
- Charles Tissot, *Exploration scientifique de la Tunisie, Géographie comparée de la Province Romaine d'Afrique*, 2 vol., Paris, 1884, T. I, *Géographie physique, géographie historique*; t. II, *Chorographie, Réseau routier*. Abrév. *La province romaine d'Afrique*.
- Carolus Johannes Tornberg, *Numi Cufici*, Upsala, 1848; أنظر ابن الأثير
- Émile Tyan, *Institutions du droit public musulman*, t. II, *Sultanat et Califat*, Paris, 1956, CR. de Cl. Cahen dans *Arabica*, v (1958), pp. 70-76.
- Max van Berchem, *Titres califiens d'Occident*, dans *J.A.*, 10^e série, IX (1907), pp. 269-275.
- A.A. Vasiliev, *Byzance et les Arabes*.
T. I, *La dynastie d'Amorium (820-867)*, éd. fr. préparée par H. Grégoire et M. Canard,

- avec le concours de C. Nallino, E. Honigmann et Cl. Backvis, Bruxelles, 1935.
- T. II, *La dynastie macédonienne* (867-959), éd. fr. préparée par H. Grégoire et M. Canard — 2^e partie, *Extraits des sources arabes*, trad. par M. Canard, Bruxelles, 1950.
- Albert Vogt, *Basile 1^{er}* (867-886) *et la civilisation byzantine à la fin du IX^e siècle*, Paris, 1908.
- M. Vonderheyden, *La Berbérie orientale sous la dynastie des Benoû l-Ar'lab* (800-909), Paris, 1927.
- Gustav Weil, *Geschichte der Chalifen*, 2 vol., Mannheim, 1846.
- Julius Wellhausen, *Das Arabische Reich und sein Sturz*, (نقله إلى العربية محمد عبد الحادي) (أبو ريطة ، وراجعه حسين مؤنس . بعنوان تاريخ الدولة العربية ، القاهرة ، 1958
- A. J. Wensinck, *The muslim creed*, Cambridge, 1932.
- A. J. Wensinck et J. P. Mensing, continuées par J. Brugman, *Concordance et Indices de la Tradition musulmane*, Leyde. (ج 1 إلى ج 4). أو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، ج 1 إلى ج 4. والنشر متواصل . (نشرت ، النص العربي ، 1936 — 1962 ،
- Gaston Wiet, *L'Égypte arabe*, tome IV de l'*Histoire de la Nation Égyptienne*, (G. Hanotaux باشراف)، Paris, 1937.
- E. de Zambaur, *Manuel de généalogie et de chronologie pour l'histoire de l'Islam*, Honovre, 1927.
- Z.D.M.G. = *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, Berlin.
- C. Zenghelis, *Le feu grégeois et les armes à feu des Byzantins*, dans *Byzantion*, VII (1932), pp. 265 et s.
- C.O. Zuretti, *La espugnazione di Siracusa, testo greco della lettera de Monaco Teodosio*, reproduit d'après O. Caetani (1566-1620), *Vitae sanctorum siculorum*, éd. posthume, Palerme, 1657, (ترجمة لاتينية جديدة) ، dans *Centenario Amari*, I, 165-173.

1 - فهرس الأعلام

- أ -
- آن ريزنغ (Rising): 607.
- ابن الأبار: في مواضع مختلفة.
- أبال (Abel): 724.
- إبراهيم (الأول): في عدة مواضع.
- إبراهيم (الثاني): في عدة مواضع.
- إبراهيم (الخليل): 431.
- إبراهيم (أخو النفس الزكية): 74 - 414.
- إبراهيم بن إسحاق الزبيدي: 663.
- إبراهيم بن أبي الأغلب: في عدة مواضع.
- إبراهيم بن حبشي: 735 - 736 - 747.
- 752.
- إبراهيم بن روح: 758.
- إبراهيم بن سفيان: 165.
- إبراهيم بن صالح: 109.
- إبراهيم بن عائشة: 384.
- إبراهيم بن محمد الشيعي: 423.
- إبراهيم بن محمد المعتزلي: 410.
- إبراهيم بن المهدي (بن شكلة): 384 - 385.
- أبو إبراهيم أحمد: 282 - 283 - 284.
- 286 - 287 - 288 - 290 - 291.
- 292 - 302 - 305 - 313 - 527.
- 531 - 782 - 790.
- أبو إبراهيم بن موسى: 711 - 712.
- 714.
- أبو الأحوص: 86 - 332 - 350 - 355.
- أبو إسحاق (شقيق المأمون): 368.
- أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم: انظر الرقيق.
- أبو الأغلب: 344 - 346 - 557 - 615.
- 617 - 621.
- أبو الأغلب إبراهيم: 187 - 496 - 497.
- 499 - 500 - 507 - 510 - 521.
- أبو الأغلب العباس: 508 - 509 - 520.
- 521 - 522 - 523 - 524 - 525.
- 526 - 527 - 528 - 529 - 530.
- 531 - 541 - 543.
- أبو أيوب سليمان بن يسار: 48.
- أبو بكر (الصديق): 432 - 635 - 725.
- أبو بكر يكار بن قتيبة: 392.
- أبو بكر التجيبي: 282 - 284.

- أبو بكر بن سُؤَيْد: 439. 467 - 615 - 648 - 656.
- أبو بكره سكار بن قتيبة: 392. أبو حيّون بن المقشّ: 666.
- أبو تمام: 354. أبو خالد يزيد بن إلياس: 424 - 426.
- أبو ثور: 560. أبو الخطاب عبد الأعلى: 45.
- أبو جعفر أحمد: 253 - 255 - 256. أبو الخطاب محمد بن أبي زينب: 639 - 640.
- 257 - 258 - 259 - 260 - 261. أبو خفاجة محمد بن إسماعيل: 295 - 296 - 297 - 298 - 299.
- 381 - 783 - 788. أبو الربيع اللحياني: 270.
- أبو جعفر أحمد بن حميد: 255. أبو زكريا تمام بن معارك: 684 - 698 - 711.
- أبو جعفر أحمد بن سليمان: 755. أبو زكرياء: 178 - 179 - 180 - 337 - 402.
- أبو جعفر أحمد بن أبي سليمان: 467. أبو زكريا الكنانى: 477.
- أبو جعفر أحمد بن مغيث: 315. أبو زكير البربري: 280.
- أبو جعفر محمد بن علي: 254. أبو سفیان: 652 - 653 - 654 - 655 - 656 - 657.
- أبو جعفر المنصور: انظر المنصور. أبو الجهم تمام بن تميم: انظر تمام بن تميم.
- أبو حبيب بن صلوجة: 734. أبو شجرة عمرو بن شجرة: 333 - 567.
- أبو حجر: 595. أبو العباس أحمد: 326 - 328 - 333 - 348 - 357 - 359 - 786.
- أبو الحسن بن يزيد: 570 - 571. أبو العباس أحمد بن طولون: 335 - 338 - 341 - 390 - 391 - 392 - 396.
- أبو الحسن علي: 50. أبو الحسين محمد بن فضل: 561 - 562 - 566.
- أبو الخطاب: 86. أبو حفص عمر البلوطي: 474.
- أبو حميد بن علي: 254 - 256 - 258. أبو العباس محمد (أخو الداعي): 659 - 662 - 665 - 743 - 777.
- أبو حنيفة: 24 - 50 - 74 - 252 - 265.

- أبو العباس محمد الأول: في عدة مواضع .
 أبو العباس بن المقتدر: 369 .
 أبو العباس بن يعقوب: 541 .
 أبو عبد الله بن أبي إسحاق: 315 .
 أبو عبد الله الأحول: 613 - 622 - 623 - 711 - 712 - 713 - 714 - 715 - 716 - 717 - 718 - 722 - 735 .
 أبو عبد الله الشيعي: انظر الداعي .
 أبو عبد الله بن علي بن حميد: 254 - 256 .
 أبو عبد الله محمد بن الحسن: 648 - 649 .
 أبو عبد الله محمد بن حمدون: 666 - 667 - 680 .
 أبو عبيد القاسم بن سلام: 32 - 34 .
 أبو عبيدة الأعرج: 404 .
 أبو عبيدة مسلم التميمي: 44 .
 أبو عثمان حاتم: 155 .
 أبو عثمان سعيد الحداد: انظر الحداد .
 أبو العصب: 40 - 46 - 47 - 100 - 174 - 240 - 249 - 302 - 310 - 468 - 625 - 648 - 649 - 703 .
 أبو العزاف: 241 .
 أبو عزيز: 130 - 133 .
 أبو عقاب الأغلب: 247 - 248 - 249 - 250 - 251 - 253 - 254 - 277 - 283 - 307 - 308 - 381 - 501 .
 أبو عقاب الأغلب بن أحمد: 556 .
 أبو عقاب بن الرعناء: 343 .
 أبو علي: انظر الحسن بن ناقد .
 أبو علي الداعي: 659 - 661 - 662 - 665 .
 أبو عمار: 193 .
 أبو عيسى الحاجب: 553 .
 أبو العيش عيسى بن إدريس: 646 .
 أبو الغرائيق: 247 - 293 - 295 - 299 - 300 - 301 - 302 - 305 - 306 - 307 - 308 - 520 - 530 - 538 - 540 - 542 - 550 - 593 - 790 .
 أبو فراس الحمداني: 566 .
 أبو الفرج الأصفهاني: 39 .
 أبو الفضل أحمد بن حميد: 254 - 257 .
 أبو الفهر محمد بن عبد الله: انظر محمد بن عبد الله بن الأغلب .
 أبو القاسم بن حوشب: 659 - 662 - 663 - 679 - 697 .
 أبو القاسم الوردنجومي: 666 - 667 - 680 - 683 .
 أبو قرّة البفرني: 87 - 88 .
 أبو لفار: 517 - 518 .
 أبولي (Apulie): 548 - 580 - 581 .
 أبو ليلى إسحاق بن محمد: 411 - 416 .
 أبو مالك أحمد بن عمر: انظر حبشي .

- أبو المحاسن (ابن تفر بردي): 107 - إتيان ماكستوس (Maxentios): 581 .
 112 - 113 - 125 - 129 - 777 . ابن الأثير: في مواضع مختلفة .
 أبو محرز: 155 - 209 - 211 - 243 - ابن أبي أحمد: 330 - 331 .
 244 - 245 - 466 - 785 - 786 . أحمد بن أسر: 62 .
 أبو محمد بن عمران: 50 . أحمد بن الأغلب: انظر أبو جعفر أحمد .
 أبو مديني: 693 - 755 - 764 . أحمد بن حنبل: انظر ابن حنبل .
 أبو مسلم الخراساني: 50 - 56 - 63 - أحمد بن أبي دؤاد: 258 .
 85 - 96 - 162 - 704 . أحمد بن سفيان بن سودة: 261 - 262 -
 أبو مسلم منصور بن إسماعيل: 690 - 272 - 273 - 274 .
 624 - 763 . أحمد بن طولون: انظر أبو العباس أحمد بن
 أبو معد: 594 - 617 . طولون .
 أبو المقارح: 741 - 745 - 746 . أحمد بن أبي عبد الله: 556 .
 أبو المنيب إسماعيل بن درار: 45 . أحمد بن عمرو بن عبد الله: انظر حبشي .
 أبو موسى هارون بن يوسف: 698 . أحمد بن قزح: 393 - 394 - 396 .
 أبو ميمون: 339 . أحمد بن محمد بن القرات: 369 .
 أبو المهاجر: 46 - 47 . أحمد بن محمد الواسطي: 391 .
 أبو هارون موسى: 192 . أحمد بن مسرور: 743 .
 أبو هاشم ابن الحنفية: 176 . أحمد بن معتب: 350 - 355 .
 أبو الوليد عباس: 240 - 496 . أحمد بن نصر بن مالك: 258 - 259 .
 أبو اليسر: 783 . أحمد بن يعقوب: 531 .
 أبو اليقظان: 401 . أدریان: 555 .
 أبو يوسف: 31 - 74 - 75 - 155 - 364 . الإدريسي: 213 - 214 - 678 .
 أبو يوسف مكيون بن ضبارة: 683 - إدريس الأول: 120 - 154 - 163 -
 698 - 711 - 750 . 387 - 409 - 410 - 411 - 412 -
 أنثاز (Athanase): 546 - 586 - 587 - 413 - 414 - 415 - 416 - 417 -
 588 . 418 - 419 - 420 - 421 - 424 -
 أنتولف (Atenolf): 588 - 589 . 645 .

- إدريس الثاني: 122 - 163 - 420 - الأغلب (جذّ الأغالبة): 84 - 85 - 86 -
 421 - 422 - 423 - 424 - 425 - 87 - 88 - 106 - 107 - 159 -
 426 - 427 - الأغلب ابن إبراهيم الأول: انظر أبو عقاب
 أدليار (Adibert): 513 - الأغلب: 647 -
 أرشغول (رشغون): 373 - أريكيس (Arichia): 373 -
 أستروغورسكي (Ostrogorsky): 508 - الأغلب بن محمد: 556 -
 إسحاق بن سليمان: 109 - 627 - الأغلب المعجلي: 85 -
 إسحاق بن علي بن عباس: 756 - أغبينار (Eginard): 442 - 443 - 452 -
 إسحاق بن عمران: 327 - 454 -
 إسحاق بن محمد بن عبد الوهاب: 382 - إفريقش: 143 -
 أسد بن الفرات: في مواضع مختلفة - أفلح بن عباس: 338 - 339 -
 الإسكندر: 431 - أفلح بن عبد الوهاب: 289 - 399 -
 إسماعيل: 230 - 401 - 427 -
 إسماعيل بن جعفر الصادق: 640 - الإقريطشي: 526 -
 إسماعيل بن سفيان: 166 - 204 - أكتاف (Octave): 136 -
 إسماعيل بن الصمصامة: 238 - ألبيدوس: 464 -
 إسماعيل بن عبيد تاجر الله: 40 - ألكسيس بينيفانت (Alexis de Bénévent):
 إسماعيل بن أبي المهاجر: 47 - 548 -
 إسماعيل بن يوسف الطلاء: 592 - 593 - ألكسيس موسيلي (Alexis Mousélié):
 ابن الأشتر: 637 - 496 -
 ابن الأشج: 615 - إلباس بن منصور: 394 - 395 - 396 -
 ابن الأشعث: 26 - 86 - 107 - 160 - 401 - 405 -
 الأشعري: 411 - 412 - أماري (Amari): 438 - 445 - 449 -
 أصبغ بن وكيل: انظر فرغلوش - 450 - 459 - 464 - 469 - 495 -
 الأعمش: 41 - 517 - 524 - 535 - 553 - 558 -
 أغستينيوس (Saint Augustin): 139 - أم موسى: 49 - 655 -

- الأمين: 95 - 382 - 383 - 384 - 385 . 579 - 580 - 581 - 582 - 586 .
 إنجلهايم (Ingelheim): 506 . بازيل تيار: 464 .
 أندري (دوق نابولي): 503 . باسكال (Pascal): 753 .
 أوجياص (Augias): 792 . البجلي: انظر محمد بن ورسند .
 أوستاش (Eustache): 591 . بدر الحمامي: 737 .
 أوطون (Otton): 547 . براداز (Baradez): 134 .
 أوفيموس: 233 - 447 - 459 - 460 . ابن بربر: 137 .
 461 - 462 - 463 - 464 - 465 . برثار (Berthaire): 588 .
 466 - 467 - 468 - 469 - 475 . برصه نيوس (Barsanius): 560 .
 476 - 479 - 485 - 486 - 515 . برنشفيك: 27 - 36 - 38 - 331 - 641 .
 575 . بروكوب (إسقف طبرمين): 593 .
 إيرينا (Irène): 83 - 84 - 373 - 436 . بروكوب (قائد بيزنطي): 580 - 581 .
 464 . بروكوب (المؤرخ): 139 - 140 .
 إيفانوف (Ivanov): 643 - 702 - 703 . البريدي: انظر محمد بن حيّون .
 705 . بشار: 187 .
 إيلي (القديس): 558 - 591 - 605 . بشر بن صفوان: 438 .
 606 . بطرس: 367 - 596 .
 إيتياص البيزنطي: 561 . بطليموس: 137 .
 أيوب (النبي): 566 . بعل عمّون: 136 .
 أيون (Aion): 588 . البغدادي: 641 - 643 - 651 - 652 -
 660 - 702 .
 يكر بن الهيثم: 32 . = ب =
 البكري: 32 - 213 - 254 - 276 . بابك: 59 - 248 - 381 .
 296 - 331 - 646 - 649 - 669 . بارتا التوسكانية: 601 .
 البلاذري: في مواضع مختلفة . بارك (جاك): 68 .
 بلازولا (Palazzola): 478 . بازيل الأول: 530 - 536 - 542 - 543 .
 بلاطة: 462 - 465 - 475 - 476 . 544 - 547 - 555 - 558 - 559 .

- 523 - 548 - 549 - 579 - 580 - 584 - 588 .
- ت -
- تاجر الله : انظر إسماعيل بن عبيد .
- تانيث : 137 .
- ترايكت (Traecte) : 587 .
- ترتوليان (Tertullien) : 139 .
- ابن تفر بردي : انظر أبو المحاسن .
- تَمَام بن تميم : 100 - 101 - 105 - 111 - 112 - 120 - 121 - 122 .
- 125 - 129 - 170 - 171 .
- تياريوس : 431 .
- تياريوس الثاني : 433 .
- تيسو (Tissot) : 198 - 225 - 296 .
- تيليز (Telese) : 580 .
- تيم الرباب : 170 .
- تودوت (Théodote) : 487 - 489 - 491 .
- تودولف : 457 .
- تيودورا : 508 .
- تيودوز : 552 - 553 .
- تيوفان : 460 .
- تيوفيل : 428 - 491 - 492 - 494 .
- 501 - 502 - 503 - 506 - 507 - 508 .
- تيوفلاك (Théophylacte) : 586 - 588 .
- بلاغ (الفتى) : 353 - 396 - 785 .
- بلج : 26 - 43 .
- البلوي : 393 - 396 .
- بليزار (Bélisaire) : 139 - 434 .
- ابن البناء : 309 - 310 - 353 .
- بنتيا (Pintia) : 478 .
- بندونولف : 587 .
- بنكراص (Pancrace) : 591 .
- بهلول بن راشد : 24 - 100 - 449 .
- بهلول به عبد الواحد : 163 - 422 - 423 - 424 .
- بهوبال : 64 .
- بوجانو (Bujano) : 588 .
- بوري (Bury) : 436 .
- بوليب (Polybe) : 138 .
- البوليطي : 563 .
- بوندون (Pandon) ؟ .
- بونوا (Benoit) : 512 - 588 .
- بونيفاص (Boniface) : 236 - 447 - 483 .
- بيبان (Pépin) : 83 - 457 .
- بيبرس : 732 .
- بيران (Pirenne) : 452 - 602 .
- بيستا (Besta) : 441 .
- بيكار (Picard) : 134 - 140 .
- بيلاً (Pellat) : 61 - 73 .
- بينيفانت (Bénévent) : 373 - 503 - 504 - 514 - 517 - 518 - 519 .

- ث -

- ثابت بن هيثم : 439 .
 ثازوس (Thasos) : 491 .
 جلاجل : 108 - 111 .
 ابن جمال : 625 - 626 - 786 .
 جنسريق : 139 - 434 .
 ابن أبي الجواد : 259 - 263 - 264 - 265 .

- ج -

- الجاحظ : 61 - 73 - 166 .
 جان دياكر (Jean Diacre) : 476 - 477 - 479 - 576 - 577 - 589 - 593 - 597 - 596 .
 جانا : 339 .
 جبلة : 516 .
 ابن الجزار : 200 - 203 - 539 - 568 .
 جشم بن معاوية بن بكر : 196 - 198 .
 جعفر بن إسماعيل : 640 .
 جعفر الحاجب : 658 - 662 - 665 .
 جعفر بن حذار : 392 - 396 .
 جعفر الصادق : 638 - 639 - 640 - 647 - 651 - 652 - 655 - 656 - 661 - 657 .
 جعفر بن محمد (والي صقلية) : 318 - 556 .
 جعفر بن محمد التميمي : 551 .
 جعفر بن محمد بن حفص : 369 .
 جعفر بن معبد : 206 .
 جعفر بن المعتمد : 369 .
 جعفر بن يحيى البرمكي : 95 - 96 - 97 - 98 - 99 - 129 - 130 - 368 - 370 .
 الحافظ (Ch. A. Julien) : 134 .
 جيب (Gibb) : 367 - 370 - 376 .
 حاتم النجزي : 279 .
 حادريان (Hadrien) : 547 .
 ابن الحارث : 306 .
 حباب بن عمرو : 192 - 193 .
 ابن الحبحاب : 42 .
 حشيش بن عمر : 61 - 539 - 542 .
 550 - 551 - 564 - 566 - 571 .
 573 - 753 - 754 .
 الحبلي : 27 .
 ابن حبيب : انظر عبد الرحمان بن حبيب .
 حبيب بن أبي عبيدة : 43 .
 حبيب بن أبي عبيدة : 439 .
 حبيب بن ليبة : 757 - 758 .
 حبيب بن نصر : 787 .
 الحجاج بن يوسف : 29 - 36 - 106 .
 ابن أبي حجر : 753 .
 الحنّاد : 703 .
 ابن الحنّاد : 350 .

- حريث الجميلي: 664 - 666 - 667 - الحضرمي: 570 - 571.
 680 - 683.
 ابن حزم: 104.
 الحسن بن أحمد بن علي بن كليب: انظر
 الحلاج: 719.
 الحسن بن البتاء: انظر ابن البتاء.
 الحسن بن مهلب: 87 - 107 - 159 - 160.
 الحسن بن سفيان: 324.
 الحسن بن سليمان: 645.
 الحسن بن العباس: 560.
 الحسن بن علي: 409 - 412 - 636 -
 حمدون (أخو منصور الطنيزي): 227.
 حمديس بن ناقد: 332 - 567 - 568 -
 569.
 الحسن بن هارون: 683 - 690 - 691 -
 حمزة بن السبال: 153 - 168.
 حمزة الملزي: 646 - 749.
 ابن حميد: انظر علي بن حميد.
 حنبل: 136.
 ابن حنبل: 74 - 76 - 77.
 حنون: 137.
 ابن حوشب: انظر أبو القاسم بن حوشب.
 الحوف: 109.
 ابن حوقل: 41 - 103 - 557 - 561 -
 649 - 650 - 669 - 677 - 678.
 حي بن تميم: 623 - 689 - 748.
 حي بن مالك البلوي: 297 - 298.
 حريث الجميلي: 664 - 666 - 667 -
 680 - 683.
 ابن حزم: 104.
 الحسن بن أحمد بن علي بن كليب: انظر
 الحلاج: 719.
 الحسن بن البتاء: انظر ابن البتاء.
 الحسن بن مهلب: 87 - 107 - 159 - 160.
 الحسن بن سفيان: 324.
 الحسن بن سليمان: 645.
 الحسن بن العباس: 560.
 الحسن بن علي: 409 - 412 - 636 -
 حمدون (أخو منصور الطنيزي): 227.
 حمديس بن ناقد: 332 - 567 - 568 -
 569.
 الحسن بن هارون: 683 - 690 - 691 -
 حمزة بن السبال: 153 - 168.
 حمزة الملزي: 646 - 749.
 ابن حميد: انظر علي بن حميد.
 حنبل: 136.
 ابن حنبل: 74 - 76 - 77.
 حنون: 137.
 ابن حوشب: انظر أبو القاسم بن حوشب.
 الحوف: 109.
 ابن حوقل: 41 - 103 - 557 - 561 -
 649 - 650 - 669 - 677 - 678.
 حي بن تميم: 623 - 689 - 748.
 حي بن مالك البلوي: 297 - 298.

- ابن حيان: 507. ابن أبي خنيزر: 710.
 خولة: 636. الخيزران: 97.
- خ -
- خالد بن حميد: 44.
 خالد بن ربيعة: 22.
 خان فو: 84.
 خريش: 159 - 160 - 161 - 162.
 164 - 169 - 172 - 422 - 647.
 خريصاف: 558.
 الخطاب (غلام زيادة الله الثالث): 624.
 ابن الخطيب: 129 - 182 - 299 - 321 - 347 - 352 - 497 - 538.
 556 - 562 - 569 - 573.
 خفاجة الحبشي: 755.
 خفاجة بن سفيان بن سودة: 260 - 261 - 262 - 274 - 276 - 277 - 532 - 533 - 534 - 535 - 536 - 537 - 542 - 538.
 ابن خلدون: في مواضع مختلفة.
 خلف: 289 - 403.
 خلف بن معمر: 772.
 خلفون (Galfon): 516 - 518 - 519.
 خلفون بن أبي زيد: 537.
 خلفون بن مهدي: 758.
 ابن خلّكان: 104.
 الخليجي: 737.
 خمارويه بن طولون: 336 - 337.
- د -
- الداعي (أبو عبد الله الشيعي): في عدة مواضع.
 دانيال (رفيق إيلي): 591.
 دانيال (الني): 723.
 داود بن جماست: 734.
 داود بن حمزة: 260.
 داود القيرواني: 153 - 178.
 داود بن يزيد: 89 - 108 - 109 - 115.
 الداودي: 493 - 571.
 الدرجمي: 338.
 دُرَيْد بن الصمّة: 198.
 دونا الأكبر: 139.
 دي بوا (Despois): 405 - 406.
 دي سلان (De Siane): 143 - 146.
 دي كنديا (Di Candia): 312 - 313.
 ديل (Diehl): 134 - 213 - 214.
 ديوجان (Diogène): 586.
 ديوكليسيان (Dioclétien): 137 - 139.
- ر -
- راح: 51.
 رادلِكيس (Radeichis): 504 - 511.

- 515 - 516 - 517 - 518 .
 راشد : 776 .
 رياح : 522 - 527 - 531 .
 رياح بن يعقوب : 541 - 542 .
 رجاء بن حيوت : 30 .
 ابن رزام : 639 .
 ابن رستم : 86 - 88 .
 رشيد (مولى إدريس الأول) : 122 -
 123 - 163 - 414 - 421 - 422 .
 الرشيد : انظر هارون الرشيد .
 رشيد رضا : 64 - 78 - 81 .
 الرقيق (إبراهيم بن القاسم) : 95 - 151 -
 336 - 346 - 347 - 348 - 350 .
 421 - 652 .
 ابن ركاب : 750 .
 رَكَمَوْنَه : 574 - 575 .
 روح بن حاتم : 88 - 89 - 90 - 155 .
 رولان : 28 .
 رومولوس أوغستول (Romulus Augustule) :
 84 .
 - ز -
 الزبيدي : انظر إبراهيم بن إسحاق .
 ابن الزبير : 637 .
 ابن أبي زرع : 419 .
 زفر بن الهديل : 24 .
 زقون بن عمير : 401 .
 زكاي بن زريخ : 279 .
 زكرياء (البابا) : 83 .
 زهير بن غوث : 487 - 489 .
 زهير بن قيس : 27 - 52 .
 زياد بن سهل : 188 - 189 - 190 -
 191 - 192 .
 زياد المتوسي : 689 .
 زياد المعدني : 392 .
 زيادة الله (الأول) : في مواضع مختلفة .
 زيادة الله (الثاني) : 104 - 107 - 292 -
 305 - 346 .
 زيادة الله (الثالث) في مواضع مختلفة .
 زيادة الله الطيني : 749 .
 ابن أبي زيد : 468 .
 زيد بن علي : 639 .
 زينب ابنت منير : 97 .
 - س -
 سابينة (Sabine) : 584 .
 سالم : 50 .
 سالم بن سودة : 107 - 190 .
 سالم بن غلبون : 260 - 272 - 274 -
 276 .
 سام بن نوح : 229 .
 سبتيم سيفار : 137 .
 سبينو (Sepino) : 588 .
 ستيفان (إسقف نابولي) : 597 .

- سحنون: في مواضع مختلفة.
- ابن سحنون: انظر محمد بن سحنون.
- سحنون بن قادم: 467.
- سرجيوس (حاكم صقلية): 464 - 511.
- سرجيوس (دوق نابولي): 517.
- سرجيوس الثاني (دوق نابولي): 546 - 548.
- سرجيوس الثاني (البابا): 512 - 513.
- سعد تميم (بن زيد مائة): 105 - 107.
- سعد بن مسعود: 637.
- سعدون الجلولي: 595.
- سعيد الجنائني: 338.
- سعيد بن الحسين القُدّاح: 651.
- سعيد بن يونس: 338.
- السَّقّاح: 96.
- سفيان بن بشر: 648.
- سفيان بن سودة: 218 - 219 - 221.
- سفيان بن المضاء: 165 - 167 - 177.
- سكاب بن عمرو بن معاوية: 193 - 194.
- سكينولف (Sikenolf): 504 - 511.
- 515 - 516 - 517.
- سلام بن عمر اللواتي: 401.
- سلامة: 51.
- سلمة بن قطفة: 401.
- سليمان: 265 - 349.
- سليمان بن رشيد: 464.
- سليمان بن سالم: 480 - 481.
- سليمان بن عافية: 489.
- سليمان بن عبد الملك: 30 - 46 - 52.
- سليمان بن عمران: 264 - 265 - 266.
- 285 - 292 - 309 - 455 - 786.
- السمح بن عبد الأعلى: 289.
- سهل بن بركاس: 695.
- سهل بن حاجب: 130 - 131 - 133.
- سهيل بن ععيل: 32.
- سودة بن محمد بن محمد بن خفاجة:
- 563 - 566.
- سودة النصراني: 322 - 784.
- سيدير (Sédillot): 792.
- سيزار (Césaire): 514 - 515.
- سيف الدولة: 63.
- سيفران (Saint Séverin): 597.
- سيكار (Sicard): 503 - 504 - 516.
- 605.
- سيكون (Sicon): 523.
- سيلي (Scilli): 534.
- ش -
- شارل الأصيل: 584.
- شارل الجسيم: 559.
- شارل العاشر: 234 - 373.
- شارل مارتال: 83.

- شارلماني: 82 - 84 - 367 - 442 - الصابوني: 392.
- 444 - 445 - 448 - 451 - 452 - صالح الخادم: 330.
- 453 - 454 - 455 - 458 - 601 - صالح بن الروماني: 623.
- الشافعي: 34 - 35 - 74 - صالح بن سعيد: 443 - 444.
- شبيب بن أبي شداد: 735 - 737 - 741 - الصديقي: 615 - 616 - 625.
- 745 - ابن الصغير: 402 - 408.
- شبيب بن أبي الصبارم: 763 - الصنعاني (أبو عبد الله): انظر الداعي.
- شبيون إميليان: 136 - الصولي: 630 - 727 - 730.
- شبيون الإفريقي: 136 -
- شجرة بن عيسى المعافري: 202 - ض -
- ابن شداد: 347 - 348 - 652 - الضيرير المتعبد: 285 - 287.
- شرحيل بن أبي عون: 31 - ط -
- الشمعي: 51 - طارق بن زياد: 52.
- ابن شكلة: انظر إبراهيم بن المهدي - ابن طالب: 306 - 309 - 310 - 320 -
- شلدريك الثالث: 83 - 321 - 353.
- الشمخ اليمني: 120 - 417 - طاهر بن الحسين الخزاعي: 95 - 382 -
- الشمخاني: 250 - 339 - 352 - 399 - 383.
- 401 - 402 - 403 - 404 - 408 - ابن الشميم: 752 - 753.
- الطارقي: 566 - شهريار: 343 - 357.
- الطبري: 94 - 97 - 128 - 229 - 267 - شية: 339.
- 368 - 369 - 674 - 737 - شبيون: 136.
- الطبي: 271 - الطرماع: 48.
- طرميس: 535 - ص -
- الطلاء المنجم: 354 - ابن الصائغ: 620 - 623 - 624 - 625.
- طه حسين: 65 - 769 - 763 - 752 - 751 - 725 - 626.
- طوماس (Thomas): 460 - 463 - 465 - 770 - 771 - 772 - 776 - 783 - 784.

- عبد الرحمان بن أبي مسلمة: 262 - 471 - 575.
- عبد الرحيم الزاهد: 259.
- عبد السلام بن عبد الوهاب: 499.
- ع -
- عامر بن المعمر: 153 - 169 - 170 - 171 - 176.
- عامر بن نافع: 212 - 213 - 214 - 226 - 227 - 228 - 229 - 231 - 232 - 233 - 234 - 235 - 236 - 237 - 238 - 239 - 240 - 241 - 242 - 243 - 244 - 245 - 246 - 247 - 248 - 249 - 250 - 251 - 252 - 253 - 254 - 255 - 256 - 257 - 258 - 259 - 260 - 261 - 262 - 263 - 264 - 265 - 266 - 267 - 268 - 269 - 270 - 271 - 272 - 273 - 274 - 275 - 276 - 277 - 278 - 279 - 280 - 281 - 282 - 283 - 284 - 285 - 286 - 287 - 288 - 289 - 290 - 291 - 292 - 293 - 294 - 295 - 296 - 297 - 298 - 299 - 300 - 301 - 302 - 303 - 304 - 305 - 306 - 307 - 308 - 309 - 310 - 311 - 312 - 313 - 314 - 315 - 316 - 317 - 318 - 319 - 320 - 321 - 322 - 323 - 324 - 325 - 326 - 327 - 328 - 329 - 330 - 331 - 332 - 333 - 334 - 335 - 336 - 337 - 338 - 339 - 340 - 341 - 342 - 343 - 344 - 345 - 346 - 347 - 348 - 349 - 350 - 351 - 352 - 353 - 354 - 355 - 356 - 357 - 358 - 359 - 360 - 361 - 362 - 363 - 364 - 365 - 366 - 367 - 368 - 369 - 370 - 371 - 372 - 373 - 374 - 375 - 376 - 377 - 378 - 379 - 380 - 381 - 382 - 383 - 384 - 385 - 386 - 387 - 388 - 389 - 390 - 391 - 392 - 393 - 394 - 395 - 396 - 397 - 398 - 399 - 400 - 401 - 402 - 403 - 404 - 405 - 406 - 407 - 408 - 409 - 410 - 411 - 412 - 413 - 414 - 415 - 416 - 417 - 418 - 419 - 420 - 421 - 422 - 423 - 424 - 425 - 426 - 427 - 428 - 429 - 430 - 431 - 432 - 433 - 434 - 435 - 436 - 437 - 438 - 439 - 440 - 441 - 442 - 443 - 444 - 445 - 446 - 447 - 448 - 449 - 450 - 451 - 452 - 453 - 454 - 455 - 456 - 457 - 458 - 459 - 460 - 461 - 462 - 463 - 464 - 465 - 466 - 467 - 468 - 469 - 470 - 471 - 472 - 473 - 474 - 475 - 476 - 477 - 478 - 479 - 480 - 481 - 482 - 483 - 484 - 485 - 486 - 487 - 488 - 489 - 490 - 491 - 492 - 493 - 494 - 495 - 496 - 497 - 498 - 499 - 500 - 501 - 502 - 503 - 504 - 505 - 506 - 507 - 508 - 509 - 510 - 511 - 512 - 513 - 514 - 515 - 516 - 517 - 518 - 519 - 520 - 521 - 522 - 523 - 524 - 525 - 526 - 527 - 528 - 529 - 530 - 531 - 532 - 533 - 534 - 535 - 536 - 537 - 538 - 539 - 540 - 541 - 542 - 543 - 544 - 545 - 546 - 547 - 548 - 549 - 550 - 551 - 552 - 553 - 554 - 555 - 556 - 557 - 558 - 559 - 560 - 561 - 562 - 563 - 564 - 565 - 566 - 567 - 568 - 569 - 570 - 571 - 572 - 573 - 574 - 575 - 576 - 577 - 578 - 579 - 580 - 581 - 582 - 583 - 584 - 585 - 586 - 587 - 588 - 589 - 590 - 591 - 592 - 593 - 594 - 595 - 596 - 597 - 598 - 599 - 600 - 601 - 602 - 603 - 604 - 605 - 606 - 607 - 608 - 609 - 610 - 611 - 612 - 613 - 614 - 615 - 616 - 617 - 618 - 619 - 620 - 621 - 622 - 623 - 624 - 625 - 626 - 627 - 628 - 629 - 630 - 631 - 632 - 633 - 634 - 635 - 636 - 637 - 638 - 639 - 640 - 641 - 642 - 643 - 644 - 645 - 646 - 647 - 648 - 649 - 650 - 651 - 652 - 653 - 654 - 655 - 656 - 657 - 658 - 659 - 660 - 661 - 662 - 663 - 664 - 665 - 666 - 667 - 668 - 669 - 670 - 671 - 672 - 673 - 674 - 675 - 676 - 677 - 678 - 679 - 680 - 681 - 682 - 683 - 684 - 685 - 686 - 687 - 688 - 689 - 690 - 691 - 692 - 693 - 694 - 695 - 696 - 697 - 698 - 699 - 700 - 701 - 702 - 703 - 704 - 705 - 706 - 707 - 708 - 709 - 710 - 711 - 712 - 713 - 714 - 715 - 716 - 717 - 718 - 719 - 720 - 721 - 722 - 723 - 724 - 725 - 726 - 727 - 728 - 729 - 730 - 731 - 732 - 733 - 734 - 735 - 736 - 737 - 738 - 739 - 740 - 741 - 742 - 743 - 744 - 745 - 746 - 747 - 748 - 749 - 750 - 751 - 752 - 753 - 754 - 755 - 756 - 757 - 758 - 759 - 760 - 761 - 762 - 763 - 764 - 765 - 766 - 767 - 768 - 769 - 770 - 771 - 772 - 773 - 774 - 775 - 776 - 777 - 778 - 779 - 780 - 781 - 782 - 783 - 784 - 785 - 786 - 787 - 788 - 789 - 790 - 791 - 792 - 793 - 794 - 795 - 796 - 797 - 798 - 799 - 800 - 801 - 802 - 803 - 804 - 805 - 806 - 807 - 808 - 809 - 810 - 811 - 812 - 813 - 814 - 815 - 816 - 817 - 818 - 819 - 820 - 821 - 822 - 823 - 824 - 825 - 826 - 827 - 828 - 829 - 830 - 831 - 832 - 833 - 834 - 835 - 836 - 837 - 838 - 839 - 840 - 841 - 842 - 843 - 844 - 845 - 846 - 847 - 848 - 849 - 850 - 851 - 852 - 853 - 854 - 855 - 856 - 857 - 858 - 859 - 860 - 861 - 862 - 863 - 864 - 865 - 866 - 867 - 868 - 869 - 870 - 871 - 872 - 873 - 874 - 875 - 876 - 877 - 878 - 879 - 880 - 881 - 882 - 883 - 884 - 885 - 886 - 887 - 888 - 889 - 890 - 891 - 892 - 893 - 894 - 895 - 896 - 897 - 898 - 899 - 900 - 901 - 902 - 903 - 904 - 905 - 906 - 907 - 908 - 909 - 910 - 911 - 912 - 913 - 914 - 915 - 916 - 917 - 918 - 919 - 920 - 921 - 922 - 923 - 924 - 925 - 926 - 927 - 928 - 929 - 930 - 931 - 932 - 933 - 934 - 935 - 936 - 937 - 938 - 939 - 940 - 941 - 942 - 943 - 944 - 945 - 946 - 947 - 948 - 949 - 950 - 951 - 952 - 953 - 954 - 955 - 956 - 957 - 958 - 959 - 960 - 961 - 962 - 963 - 964 - 965 - 966 - 967 - 968 - 969 - 970 - 971 - 972 - 973 - 974 - 975 - 976 - 977 - 978 - 979 - 980 - 981 - 982 - 983 - 984 - 985 - 986 - 987 - 988 - 989 - 990 - 991 - 992 - 993 - 994 - 995 - 996 - 997 - 998 - 999 - 1000.

- عبدويه (عبد الله بن الجارود): 91 - 92 -
 93 - 94 - 101 - 118 - 228 .
 عبيد الله بن الحبّاب: 439 .
 عبيد الله بن أبي صالح: 30 .
 عبيد الله المهدي: 412 - 630 - 640 -
 648 - 701 - 702 - 718 .
 عبيدة بن عبد الرحمان: 438 - 439 .
 عتابة (زوجة يحيى البرمكي): 97 .
 عثمان (قائد جيش طارانت): 580 .
 عثمان بن أبي عبيدة: 438 .
 عثمان بن عفان: 59 - 77 - 433 - 436 -
 481 - 635 .
 عثمان بن قهرّب: 491 - 493 - 494 .
 ابن عذارى: في عدة مواضع .
 عثمان بن نهيك: 85 .
 حروية بن يوسف: 749 - 772 - 774 .
 حريب: 771 .
 ابن عساكر: 729 .
 عطاء بن رافع: 437 .
 عقبة بن عامر: 36 .
 عقبة بن نافع: 26 - 36 - 37 - 38 -
 43 - 46 - 49 - 427 - 782 .
 عقيل: 651 .
 عكرمة: 51 .
 العكي: انظر محمد بن مقاتل .
 العلاء بن سعيد: 93 - 94 - 114 - 117 -
 118 - 119 - 121 .
- عبد الله بن علي (عمّ السّفاح): 96 .
 عبد الله بن فروخ: 24 - 41 - 76 .
 عبد الله بن كليب: 757 - 758 .
 عبد الله بن محمد بن الأغلب: 290 .
 عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الأغلب: 541 .
 عبد الله بن مرة: 438 .
 عبد الله بن مسعود: 44 .
 عبد الله بن المسيّب: 109 .
 عبد الله بن أبي الملاحف: 663 - 672 -
 680 .
 عبد الله بن موسى بن نصير: 30 - 438 .
 عبد الله بن ميمون القنّاح: 639 .
 عبد الله بن نصير: 29 .
 عبد الله بن هبيرة: 32 - 33 .
 عبد الله بن الهيثم: 127 - 128 - 568 .
 عبد الله بن يعقوب: 541 - 542 - 547 -
 549 - 565 .
 عبد الملك (قائد أخلي): 549 .
 عبد الملك بن مروان: 23 - 29 - 40 - 637 .
 ابن عبد المنعم الحميري: 593 .
 عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم: 178 - 179 - 289 - 399 - 400 -
 401 - 403 .
 عبد الوهاب بن المهدي: 382 .
 ابن عبدون: 309 - 310 - 350 - 355 -
 786 .

- علي بن حامد بن مرحوم: 646 .
علي بن الحسين الطاري: 50 .
علي بن حفص بن عسلوجة : 689 - 734 .
علي بن حميد: 253 - 255 - 256 - 257 .
علي الخادم: 601 .
علي بن أبي طالب: في مواضع مختلفة .
علي عبد الرازق: 65 .
علي بن عيسى بن الجراح: 369 .
علي بن الفضل: 526 .
علي بن أبي الفوارس: 562 .
ابن عمر: 154 .
عمر بن حفصون: 428 .
عمر بن الخطاب: 29 - 35 - 432 - 435 - 635 - 725 .
عمر بن سليمان: انظر القويم .
عمر بن عبد العزيز: 27 - 30 - 31 - 32 - 33 - 35 - 40 - 46 - 47 - 287 .
عمر بن عبد الله المرادي: 37 .
عمران بن مجالد: 153 - 163 - 168 - 169 - 170 - 173 - 174 - 176 - 177 - 183 - 191 - 192 - 193 .
عمر بن سعد: 166 .
عمر بن العاص: 32 - 33 - 433 - 435 .
عمر بن عون: 261 .
عمرو بن معاوية: 169 - 170 - 176 - 191 - 192 - 193 - 194 - 195 - 196 - 198 - 204 - 206 - 207 - 228 .
عمرو بن معديكرب: 259 .
عمروس: 339 - 340 .
عمير بن الحباب: 170 .
عتاش بن أخيل: 438 .
عياض (الفاضي): 154 - 209 - 254 - 264 - 275 - 278 - 287 - 616 - 625 - 648 .
عياض بن عوانة: 48 .
عياض بن وهب: 178 .
عيسى بن إبراهيم: 646 .
عيسى بن ريعان: 251 .
عيسى بن مسكين: 309 - 310 - 311 - 333 - 615 - 616 - 786 .
عيسى النوشري: 737 - 738 - 777 - 778 .
عين: 34 - 35 - 37 - 43 - 676 .
- غ -
ابن غانم: 153 - 154 - 155 - 156 - 157 - 271 - 785 .
غاي (Gay): 544 - 580 - 601 - 608 .
غابوطو (Gabotto): 461 - 462 .
غريغوار الرابع (البا): 512 - 513 .

- غريغوار (بطريق صقلية): 448 - 460 - فرات: 40.
 462.
 غريغوار (قائد الاسطول البيزنطي): 586.
 غريغوار (قنصل نابولي): 597.
 غريغوار (والي أوطرانت): 580.
 غلبون (الأغلب بن عبد الله): 193 - 196 - الفرزدق: 79 - 105.
 205 - 206 - 207 - 214 - 783.
 عنسوف (Ganshof): 374.
 غوايفر (Gouaifer): 548 - 549.
 غوايمر (Gouaïmer): 549.
 غوتيي (Gautier): 143.
 غوردبيان: 137 - 139.
 - ف -
 فاتك: 737.
 فاسيلياف (Vasiliev): 460.
 فاطمة (الزهراء): 636 - 719 - 723.
 فاطمة ابنت محمد الطائي: 97.
 فاطمة ابنت محمد الفهري: 426.
 فانسان فلترن (Vincent de Vulturne): فلوروس (Florus): 608.
 588.
 فتح (الحاجب): 327.
 فتح بن يحيى: 689 - 695 - 698.
 699 - 709 - 711 - 712 - 745.
 746.
 فتوح الرومي: 622.
 فحل بن نوح: 689 - 695 - 698.
 ابن الفرات: 730 - 778.
 فرج بن حيران: 689 - 696 - 698 - 710 - 711.
 فرجول: 684.
 الفرزدق: 79 - 105.
 فرغلوش: 489 - 490 - 491 - 505 - 516.
 ابن فروخ: انظر عبد الله بن فروخ.
 فريتون: 139.
 الفضل بن جعفر: 507 - 508 - 509.
 الفضل بن روح بن حاتم: 90 - 91 - 92 - 101 - 102 - 103 - 114 - 116 - 117 - 118.
 الفضل بن أبي العنبر: 239.
 الفضل بن يحيى البرمكي: 97 - 98.
 الفضل بن يعقوب: 496 - 499.
 فقاس: انظر نقفور فقاس.
 فلاح: 100.
 فلوروس (Florus): 608.
 فنتياس (Phintias): 478.
 فنلدهيلدن (Vonderheyden): 136 - 137 - 143 - 434.
 فورنال (Fournel): 146 - 166 - 180.
 فولترن (Vulturne): 410 - 580 - 588.
 فوندي (Fondi): 513 - 587 - 588.
 فيروز: 659 - 661 - 662 - 719.

- فيلارات (Philarète): 492 .
 فيمي: انظر أوفيموس .
- ق -
- ابن قادم: انظر محمد بن قادم .
 القاسم (فقيه): 50 .
 القاسم بن عبيد الله: 727 .
 قاسم بن أبي المنهال: 567 .
 القاضي الرشيد: 729 .
 القاضي النعمان: في مواضع مختلفة .
 القائم: 659 - 665 .
 القاهر: 51 .
 قيصة بن روح بن حاتم: 89 - 90 .
 قول: 51 .
 قثاني بن حوالة: 439 .
 ابن قرهب: انظر أحمد ومحمد بن قرهب .
 قريش بن التونسي: 173 .
 قسطنطين (بطريق صقلية): 460 - 462 .
 464 - 529 .
 قسطنطين (بطريق طبرمين): 591 - 595 .
 قسطنطين (قائد بيزنطي): 84 - 588 .
 قسطنطين الأول: 139 .
 قسطنطين الثاني: 435 .
 قسطنطين كوندوميتاس: (Kondomytēs) 528 - 529 .
 ابن القطاء: 104 - 107 .
 ابن القطان: 250 .
- قطر الندي: 336 .
 القلقشندي: 104 - 674 .
 قنسطان الثاني (Constant II): 463 .
 القُوين: 274 - 275 - 276 - 277 .
 ابن القيّاد: 622 .
- ك -
- كارنيرو (Quarnero): 505 .
 كاهن (Cahen): 59 - 167 - 627 .
 الكاهنة: 22 - 24 - 25 - 30 .
 كراملوس (Caramalos): 595 .
 كرموال: 791 .
 كروم (ملك البلغار): 84 - 443 - 457 - 458 .
 كسيلة: 46 .
 كسرى الثاني: 430 - 431 - 432 .
 كعب بن سعد: 166 .
 ابن الكلبي: 674 .
 كلثوم بن عياض: 26 .
 كليبطرة: 791 .
 كَلَيْب: 105 .
 كليفولا: 137 .
 كتزة: 421 .
 كورتوا (Courtois): 134 - 138 - 139 - 142 - 149 - 453 - 674 .
- ل -
- ابن لهيعة: 32 - 33 - 34 .

مارتان (Saint Martin): 140.	لوار (Lauer): 515.
مازيار: 59.	لوترنو (Le Tourneau): 27 - 426.
ماسنيسا: 136 - 138.	لوثار (Lothaire): 513 - 512 - 506.
ماطوس: 339.	514 - 515 - 517 - 518.
ماخون: 138.	لوك (Luc) إسقف بلرم: 429.
ماكستيسوس: انظر إتيان ماكستيسوس.	لوك (Lucques): 483.
مالك بن أنس: 24 - 33 - 48 - 51.	لويس الثاني: 517 - 514 - 512 - 506.
74 - 108 - 154 - 252 - 265.	518 - 519 - 523 - 530 - 543.
466 - 656 - 657.	544 - 546 - 547 - 548 - 549.
مالك بن زيد مناة: 105 - 110.	550 - 578 - 579 - 583.
مالك بن شاهي: 384.	الليث بن سعد: 32 - 33 - 34 - 35.
مالك بن منذر: 93.	37 - 39 - 108 - 111 - 152.
مالك بن نبي: 65.	187.
المالكي: 30 - 46 - 47 - 51 - 154.	ليني بروفنسال: 419.
197 - 209 - 245 - 270 - 287.	ليفكي (Lewicki): 250 - 400 - 401.
449 - 450 - 468 - 476 - 480.	ليون أبستيوس (Léon Apostypos):
المأمون: 368 - 371 - 372 - 380.	580 - 581.
381 - 382 - 383 - 384 - 385.	ليون الإفريقي: 445.
386 - 387 - 388 - 425 - 477.	ليون الثالث (البابا): 444 - 445 - 448.
491 - 492 - 643.	ليون الثالث (الإيزوري): 84 - 436.
المارودي: 78 - 376 - 377 - 378.	ليون الرابع (البابا): 514.
389 - 786.	ليون السادس: 564 - 583 - 591.
المنتي: 63.	595 - 601.
المتوكسل: 74 - 267 - 286 - 291.	ليويس (Lewis): 336 - 436.
318 - 368 - 388 - 518 - 519.	
520 - 527.	- م -
مجامع: 105.	مارسي جورج (G. Marcais): 46 - 140.

- محبوب بن عبد ربه: 774.
- محبوب بن عبدون: 766.
- محمد (الأول): انظر أبو العباس محمد.
- محمد (الثاني): انظر أبو الفرائق.
- محمد بن إبراهيم: 383 - 384.
- محمد بن إبراهيم بن عبدوس: 302 - 303.
- محمد بن أحمد بن جمال: انظر ابن جمال.
- محمد بن إسحاق: 401.
- محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق: 640 - 641.
- محمد بن إسماعيل بن سفيان: 239.
- محمد بن أسود الصدني: انظر الصدني.
- محمد بن الأشعث: انظر ابن الأشعث.
- محمد الأمين: انظر الأمين.
- محمد بن أوس الأنصاري: 438.
- محمد الباقر: 639 - 651.
- محمد بن بشر: انظر الوزاق.
- محمد بن جعفر: 645.
- محمد بن أبي الجواربي: 483 - 487.
- محمد بن حاتم بن الصقر: 383.
- محمد بن الحسن: 51.
- محمد بن أبي الحسن: 540.
- محمد بن حمزة: 198 - 200 - 202.
- محمد بن الفارسي: 91 - 94.
- محمد بن الحنفية: 636 - 637.
- محمد بن حيون: 321 - 783.
- محمد بن خفاجة: 318 - 534 - 535.
- 536 - 537 - 538 - 540 - 542.
- 543 - 546 - 547 - 578.
- محمد بن داود بن الجراح: 369.
- محمد بن زيادة الله: 628.
- محمد بن أبي زينب: انظر أبو الخطاب.
- محمد بن زهير الأزدي: 108 - 109 - 115.
- محمد بن سالم: 495.
- محمد بن سحنون: 266 - 270 - 271.
- 397 - 477 - 607.
- محمد بن سعد: 32.
- محمد بن سليمان: 731.
- محمد بن سليمان بن عبد الله: 646.
- محمد بن السنلي: 498.
- محمد بن عبد الحميد الكاتب: 369.
- محمد بن عبد الله بن الأغلب: 214 - 240 - 445 - 493 - 494 - 495.
- 496.
- محمد بن عبد الله بن الحسن: انظر النفس الزكية.
- محمد بن علي بن محمد بن سليمان: 646.
- محمد بن غلبون: 215.

محمد بن الفضل (انظر أبو الحسين محمد	مروان بن أبي شحمة: 270.
ابن الفضل).	مروان بن عمران: 180.
محمد بن قادم: 481.	المستعين: 382 - 519.
محمد بن قاسم بن محمد بن سليمان:	المستكفي: 370.
646.	المستثير بن الحارث: 439.
محمد بن قرهب: 324 - 325 - 553 -	مسعود الباجي: 574.
745.	مسعود بن عمر: 106.
محمد بن مقاتل المكي: 95 - 96 - 97 -	المسعودي: 647.
98 - 100 - 101 - 103 - 110 -	مسلمة بن يحيى: 108.
111 - 112 - 120 - 121 - 122 -	مطروح بن أم بادر: 318.
123 - 125 - 128 - 130 - 132 -	مطيع السلمي: 235 - 236 - 237 -
133 - 178 - 422 - 449 - 450 -	238.
455.	معاوية بن بكر: 230 - 233.
محمد المنتصر: 368.	معاوية بن حديج: 436 - 437.
محمد بن المنصور: 97.	معاوية بن أبي سفيان: 44 - 61 - 68 -
محمد بن موسى العريان: 276.	77 - 160 - 162 - 427 - 435 -
محمد المولد: 369.	436.
محمد بن ورصند: 649 - 650.	معبد: 230 - 339.
محمد بن يحيى بن سلام: 285 - 287.	ابن معتب: انظر أحمد بن معتب.
محمد بن يزيد: 30.	المعتصم: 248 - 381 - 388 - 506 -
محمد بن يوسف الوراق: 662.	643.
محمود بن خفاجة: 532 - 533.	ابن المعتصم المنتجم: 686.
محمود بن هارون: 692 - 693.	المعتضد: 51 - 62 - 332 - 335 -
مختار بن أبي عبيد الثقفي: 637.	336 - 337 - 354 - 357 - 369 -
مخلد بن مرة الأزدي: 100.	389.
مدليج بن زكرياء: 743 - 773.	المعتد: 369 - 389 - 391 - 393.
مروان بن الحكم: 43.	المعز بن ياديس: 50 - 347.

- المعزّ الفاطمي: 641.
- المعمر بن سنان: 171.
- معمر بن محمد الجوهري: 392.
- المغيرة بن أبي بردة: 52.
- المغيرة المهلبّي: 91.
- المفرج بن سلام: 519.
- مقاتل: 96 - 97.
- ابن مقاتل: انظر محمد بن مقاتل المكي.
- المقتدر: 778.
- المقرئزي: 652.
- ابن المقفّع: 54 - 56 - 57 - 249.
- المكتنفي: 336 - 601 - 727 - 730 - 739.
- مكداس: 750.
- المتنصر: 519.
- ابن المنبت: 624.
- المنصور: 41 - 42 - 43 - 49 - 50 - 51 - 53 - 54 - 85 - 86 - 87 - 88 - 96.
- منصور (قائد أغلبي): 278.
- منصور بن إسماعيل: انظر أبو مسلم منصور.
- منصور بن حبيب: 758.
- منصور بن عبد الله الحميري: 49.
- منصور بن نصر الطنبلي: في عذّة مواضع.
- المهتدي: 382.
- المهدي (عالم إياضي): 179.
- المهدي (الخليفة): 58 - 97.
- المهدي (عبيد الله): انظر عبيد الله المهدي.
- المهدي بن كنانة: 689 - 692 - 693.
- المهلب بن أبي صفرة: 106.
- المهلب بن صولات: 298.
- المهلب بن يزيد بن حاتم: 114.
- موسى بن بغا: 369.
- موسى بن عباس: 684 - 686 - 689 - 708 - 710 - 712 - 714.
- موسى بن عبد الرحمان: 310.
- موسى بن عيسى: 109.
- موسى الكاظم: 647 - 648 - 651.
- موسى بن مكارمة: 664 - 666 - 667 - 680 - 683.
- موسى بن نصير: 30 - 38 - 39 - 40 - 42 - 43 - 46 - 49.
- موسى الهادي: 97.
- موسوليسوس (Musulicius): 560.
- الموفق (شقيق المعتمد): 389 - 391.
- مولوي محمد بركة الله: 64.
- ميّال: 339.
- ميّال بن يوسف: 401.
- ميززيوس: 464.
- ميسرة المدخري: 409 - 423.
- ميشال (حاكم بلرم): 462 - 465.
- ميشال (حاكم صقلية): 459.

588 - 583	ميشال الأول: 447 - 445 - 442
النوشرى: انظر عيسى النوشرى .	448
النويرى: في مواضع مختلفة.	ميشال الثانى: 460 - 436
نيسيطاس (Nicéas): 548 - 545	ميشال الثالث: 545 - 536 - 528
نيسيطاس الطرسى: 554	ميلس (Miles): 428
- ه -	ميمون (المجلد): 344
الهارش: 383	ميمون الخادم: 332 - 333 - 339
هارون الرشيد: في مواضع مختلفة.	569
هارون الطنبى: 724 - 723	ميمون القنّاح: 651 - 652
هارون بن محمد المهدي: 97	
هارون بن يونس بن موسى: 683	- ن -
هاشم بن نافع: 226	ابن ناجى: 279 - 284 - 287
هذيل النقطى: 624	نافع: 154
هرثمة بن أعين: في عدة مواضع.	نزار: 230
هرقليوس: 430 - 431 - 432 - 433	نصر: 559 - 562 - 563 - 580 - 581
هشام بن عبد الملك: 31 - 39 - 40	586 - 604
42 - 43	نصر بن حبيب: 88 - 89 - 90 - 102
هليوس (Hélios): 435	118
همينة (Homoniza): 463	نصر بن حمزة: 257 - 260 - 262
هميلكون: 137	نصر بن سيار: 383 - 384 - 385
هيثم بن سليمان: 567	386
- و -	نصر بن الصمصامة: 315 - 321
الواثق: 258 - 508	النعمان بن حيّون: انظر القاضي النعمان.
واصل بن عطاء: 397 - 410	النفى الزكيّة: 74 - 411 - 412 - 414
واضح: 128 - 413 - 645 - 679	639
الواقدي: 32 - 34	نقفور الأول: 84 - 457 - 458
	نقفور ففاس: 431 - 563 - 581 - 582

- ابن وادران: 371.
الوراق: 648 - 652 - 659 - 682.
ابن ورسند: انظر محمد بن ورسند.
الوزير السراج: 648.
وصيف: 519.
وکیل بن دراج: 401.
الوليد بن عبد الملك: 39.
الوليد بن يزيد: 50.
ونداد بن هرمز: 59.
- يحيى بن عمر: 279 - 615 - 786.
يزيد (الأول): 105 - 106.
يزيد بن حاتم بن قبيصة: 26 - 88 - 89.
114 - 171 - 447.
يزيد بن أبي حبيب: 32 - 33.
يزيد بن مجالد: 174.
يزيد بن محمد الجمحي: 468.
يزيد بن أبي مسلم الأنصاري: 438.
يستينياتوس: 708.
يعقوب بن بكر: 563.
يعقوب بن المضاء: 262.
- يابان بن صقلان: 689 - 690 - 692 - 693.
ياقوت: 36 - 39 - 200 - 203.
يبيب بن زلفين: 403.
اليحصي: انظر ابن أبي حسان.
يعفور: 750.
يحيى (شقيق إدريس الأول): 417.
يحيى (حفيد إدريس الثاني): 426.
يحيى بن خالد البرمكي: 93 - 94 - 97 - 98.
يحيى بن زياد: 125.
يحيى بن سالم: 746.
يحيى بن سلام: 49 - 183 - 481.
يحيى بن سعيد: 46.
يحيى بن سليمان: 763.
- يحيى بن موسى: 93 - 94 - 95.
يوبا الثاني: 136.
يوحنا: 48 - 420 - 436.
يوحنا (حاكم البلوونيز): 526.
يوحنا الثامن (البابا): 559 - 579 - 583 - 584 - 585 - 586 - 587 - 604.
يوسف (النبى): 566 - 606.
يوسف القشمي: 750.
يوسف الفطاشي: 694.
يوغرطة: 136.

2 - فهرس القبائل والطوائف والفرق

أهل السنة: انظر السنين.	- أ -
أهل الكوفة: 265.	الإباضية: 44 - 86 - 177 - 179
أهل المدينة: 265.	180 - 181 - 218 - 289 - 292
أوراسن: 675 - 678.	294 - 394 - 400 - 402 - 403
أورية: 411 - 416 - 758.	404 - 407 - 408 - 411 - 698
الأوس: 229.	الأزارقة: 105.
	الأزد: 106 - 109 - 116 - 170
- ب -	229 - 426
البرامكة: 94 - 95 - 96 - 97 - 98.	بنو الأزرق: 229 - 230.
120 - 128 - 129 - 133 - 370.	الأمستروغوط: 435.
البرانس: 674.	الإسماعيلية: في مواضع مختلفة.
البربر: في مواضع مختلفة.	الأغارانيس: 585 - 591 - 594.
البطر: 675.	بنو الأغلب (الأغلبة: في مواضع مختلفة).
بنو بكر: 104 - 105 - 107.	الأفر (Avars): 430.
بنو بلطيط: 333 - 334.	الأقباط: 435.
البلاغار: 84 - 457.	بنو أمية (الأمويون): في مواضع مختلفة.
البندكتان: 588.	إتارو: 676.
البوليسيون (Pauliciens): 582.	أهل البيت: 422 - 636 - 645 - 653
البونيقيون: 143.	657 - 663 - 678 - 683 - 703
بنو بويه: 63 - 82.	أهل الذمة (الذميون): 267 - 531
البيزنطيون (الروم): في مواضع مختلفة.	602 - 608

59 - 61 - 77 - 87 - 89 - 92 -
105 - 178 - 250 - 251 - 275 -
290 - 337 - 398 - 399 - 402 -
403 - 404 - 409 - 410 - 412 -
439 - 440 .

- د -

دارم : 105 .
دنهاجة : 675 .

- ر -

ريبعة ، 106 - 170 - 230 - 231 -
516 - 710 .
بنو رستم : 62 - 288 - 340 - 380 -
388 - 399 - 402 - 404 - 407 .
الروم : في مواضع مختلفة .
الرومان : 136 - 142 - 143 - 149 -
213 - 338 .

- ز -

زلدائي : 676 .
زناتة : 218 - 645 - 646 - 669 -
675 .
الزنج : 60 - 388 .
زواغة : 250 .
الزيدية : 410 - 411 - 412 - 414 .
بنو زيري : 50 - 346 - 347 .

- ت -

بنو تميم : 274 .
بنو تميم : 49 - 104 - 105 - 106 -
107 - 170 - 171 - 196 - 230 -
327 - 333 - 712 .

- ج -

جاسم : 229 .
الجرمان : 139 .
جشم : 195 - 198 .
جميلة : 676 - 682 - 689 - 691 -
714 .
بنو جودان : 766 .

- ح -

بنو حمدان : 63 .
حمير : 674 .
بنو حميد : 253 - 257 - 264 - 274 -
783 .

- خ -

بنو خراسان : 94 - 95 - 96 - 100 - 704 .
خزاعة : 387 .
الخزرج : 229 .
الخلفيّة : 403 .
خندف : 230 .
الخوارج : 37 - 42 - 43 - 45 - 47 -

- الصفاريون: 62.
- الصفريّة: 44 - 62 - 86.
- الصقالبية: 343 - 430 - 581 - 605 - 770 - 782 - 787.
- صنهاجة: 645 - 669 - 674.
- ط -
- بنو طاهر: 62.
- بنو طولون: 63 - 313 - 319 - 321 - 341 - 360 - 389 - 397 - 730 - 731.
- ع -
- بنو العباس: في مواضع مختلفة.
- بنو عبد الصمد: 593.
- العثمانيون (آل عثمان): 372.
- العجم: 21 - 476 - 531.
- عجيشة: 698 - 699.
- عدنان: 104 - 229 - 230 - 231.
- بنو عسلوجة: 712.
- بنو عَقِيل: 383.
- العلويّون: في مواضع مختلفة.
- عيلان: 196 - 231.
- غ -
- غرسن: 675.
- الغزنويّون: 63.
- غُستان: 229.
- س -
- السامانيّون: 62.
- السبعية: 588 - 606.
- بنو سعد: 105 - 106 - 118.
- بنو سكتان: 680 - 682 - 684 - 685 - 686 - 689 - 690 - 691 - 693 - 715.
- السكسون: 513.
- بنو سُليم: 708 - 710.
- بنو سليمان: 646.
- سمانة: 654 - 655 - 666.
- السناجرة: 710.
- السنّيون (أهل السنة): 73 - 74 - 75 - 76 - 80 - 210 - 259 - 261 - 263 - 264 - 265 - 266 - 268 - 271 - 281 - 399 - 400 - 408 - 410 - 616 - 625 - 626 - 636 - 639 - 641 - 642 - 649 - 652 - 698 - 725 - 739 - 747 - 773.
- ش -
- الشيعة: في مواضع مختلفة.
- ص -
- الصالحيّون: 427 - 445.
- بنو صدعايان: 762.
- الصّرب: 580.

- غثمان: 676 - 683 - 690 - 691 - 692 - 693 - 694 .
الكاثوليك: 139 .
غطفان: 171 .
الكارولنجيون: 84 - 140 - 366 - 372 - 444 - 446 - 450 - 452 - 453 - 454 - 455 - 458 - 465 - 469 .
- ف -
الفاطميون: في مواضع مختلفة .
الفرنجة (إفرنج): 83 - 372 - 442 - 444 - 452 - 454 - 506 - 507 - 580 - 591 .
الكروات: 580 - 591 .
بنوكرين: 59 .
بنو كلدان: 548 - 549 - 550 - 577 - 596 .
بنو كملان: 298 .
كنانة: 230 .
بنو أبي كنانة: 166 - 167 .
كننة: 229 - 274 .
الكيسانية: 637 - 638 .
- ق -
قحطان، 229 - 230 - 231 .
القرامطة: 63 - 643 - 718 - 730 .
لبو: 142 .
لخم: 229 .
القرطاجيون: 434 .
فريش: 44 - 49 - 77 - 230 - 231 - 279 .
بنو لطانة: 691 - 693 - 695 - 698 - 710 - 714 .
اللمبار: 83 - 504 - 506 - 511 - 517 - 518 - 544 - 545 - 549 - 580 - 583 - 587 - 588 - 589 .
فيس (قيسية): 49 - 106 - 170 - 191 - 193 - 194 - 195 - 196 - 198 - 204 - 327 - 426 - 567 - 710 .
فيس عيلان: 195 - 230 .
بنو لماس: 650 .
بنو كمران: 298 .

- بنو لحيان: 289 - 290.
 لميصة: 676 - 689 - 691 - 693 - 698 - 713 - 716 - 765.
 بنو المهلب (المهالبة): 48 - 87 - 89 - 90 - 92 - 103 - 106 - 107 - 109 - 114 - 116 - 298 - 440.
 بنو مواطن: 676.

- ٢ -

- بنو مالك: 327.
 متوسة: 291 - 318 - 368 - 388 - 518 - 519 - 520 - 527.
 بنو مدليج: 426.
 مذحج: 229.
 المرجثة: 48 - 66 - 635.
 المردائيون: 554.
 مزانة: 694 - 695 - 697 - 701.
 مسالمة: 676 - 683 - 689 - 693 - 695 - 698 - 766.
 مصالة: 676.
 مفسر (المفسرية): 49 - 228 - 229 - 230 - 231.
 مطفرة: 423.
 مطماطة: 646.
 المعتزلة: 72 - 73 - 74 - 249 - 259 - 264 - 267 - 410 - 411 - 615 - 785 - 816.
 بنو معد: 230 - 676.
 مكلانة: 767.

- ن -

- بنو نصر: 365.
 نفازاوة: 216 - 217 - 219 - 340 - 400 - 401 - 402 - 404 - 787.
 نفوسة: 147 - 218 - 289 - 334 - 335 - 337 - 338 - 339 - 340 - 352 - 396 - 400 - 401 - 402 - 403 - 405 - 408 - 612.
 النكاوية: 403.
 بنو نياوة: 766.

- ه -

- الهاشمية: 638.
 بنو هلال: 140 - 142 - 589.
 هـوارة: 178 - 289 - 294 - 297 - 298 - 324 - 325 - 537 - 749 - 762 - 766 - 767.
 هوازن: 195 - 198.

- و -

ورداسة : 324 - 325 .

بو ورديم : 762 .

بنو ورفجومة : 86 .

وزداجة : 324 - 325 .

وشنو : 762 .

ولطاية : 676 .

- ي -

بنو يعطاش : 766 .

بنو يوسف : 166 - 167 .

بنو يونس : 203 .

3 - فهرس الأماكن والبلدان

أرمينيا: 88 - 127 .	أ -
إسبانيا: 443 - 784 .	آسيا: 458 .
أسترازيا: 83 .	آسيا الإسلامية: 167 .
الإسكندرية: 32 - 391 - 392 - 396 -	آسيا الصغرى: 391 - 491 - 582 .
433 - 447 - 474 - 776 .	أكس لاشابال: 367 - 380 - 444 -
الأصنام: 155 .	451 - 452 - 458 - 469 .
الأطلس: 650 - 672 .	آبة: 235 - 236 .
أغادير: 286 .	إبله (بصقلية): 529 .
أغريبولي (Agripoli): 587 - 588 -	أبولي (Apulie): 548 - 580 - 581 .
606 .	إبيانة: 320 - 321 - 611 .
إفريقيا - إفريقية: في مواضع مختلفة .	أنامش: 369 - 519 .
إفريقيا القنصلية: 148 .	أنوروبا: 442 .
أفيمية: 477 - 478 .	الأتينا (Etina): 498 - 499 - 522 -
إقريطش (Crète): 435 - 436 - 460 -	535 - 560 .
461 - 474 - 491 - 505 - 507 -	أثينا: 397 - 480 .
508 - 515 - 517 - 545 - 558 .	أدريا (Adria): 504 .
إكجان: في مواضع مختلفة .	الأدرياتيك (بحر): 504 - 505 - 545 -
إكجان كجامة: 714 .	546 .
الألب (جبال): 136 .	أذربيجان: 88 - 127 .
أليف (Alife): 580 .	أرية: 146 - 297 .
أمالفي: 373 - 443 - 446 - 450 -	الأردن: 432 .

- 453 - 465 - 503 - 511 - 515 - بابور (جبال): 669 - 672 - 674 .
 546 - 579 - 584 - 587 - 591 - باجة (الأندلس): 666 .
 601 - 602 - 606 - 608 - باجة (إفريقية): 190 - 192 - 208 -
 212 - 226 - 229 - 232 - 237 -
 238 - 254 - 266 - 273 - 274 -
 324 - 325 - 326 - 329 - 574 -
 787 - 788 -
 519 - 518 - 516 - 515 - باري:
 523 - 543 - 547 - 548 - 550 -
 580 - 584 - 588 - 606 -
 331 - 787 - باشو:
 294 - 296 - 297 - 299 -
 623 - 670 - 688 - 736 - 737 -
 741 - 749 - 750 - 751 - 752 -
 753 - 754 - 755 - 759 - 761 -
 762 - 764 -
 517 - بافيا (Pavie):
 523 - 521 - 509 - بثيرة (Butera):
 524 -
 669 - بجاية:
 286 - بحر قزوين:
 البحر الأبيض المتوسط: في مواضع
 مختلفة.
 105 - 643 - البحرين:
 444 - 452 - برشلونة:
 547 - برغام (Bergame):
 527 - برغوزة (Pergusa):
 453 - 465 - 503 - 511 - 515 -
 546 - 579 - 584 - 587 - 591 -
 601 - 602 - 606 - 608 -
 الأندلس: في مواضع مختلفة.
 أنطاكية: 286 .
 أنطبلس: 32 .
 أنكونة (Ancône): 505 .
 أنيان (رافد نهر التيبر): 584 .
 أوتيك (عتيقة): 236 - 447 - 483 .
 الأوراس (جبل): 147 - 294 - 295 -
 296 - 297 - 669 - 671 - 688 -
 أورتيجيا (Ortigia): 479 - 552 .
 أوروبا: 450 .
 أوستي (Ostie): 512 - 513 - 515 .
 أوسيرو (Ossero): 505 .
 أوطرانت (Otrante): 580 .
 إيزرج: 410 .
 إيزرنيا (Isernia): 517 - 518 .
 - ب -
 باب تونس (بالقيروان): 285 - 340 .
 باب الجزيرة (بتونس): 122 .
 باب أبي الربيع (بالقيروان): 286 - 773 .
 باب رقادة: 743 .
 باب زناتة (بطرابلس): 179 .
 باب القيروان: 622 .
 باب هوارة (بطرابلس): 179 .

برقة: 27 - 31 - 34 - 147 - 341	482 - 483 - 505 - 507 - 518
392 - 397 - 398 - 437	545 - 580 - 787
برنديزي (Brindisi): 504 - 506	بنزرت: انظر صطفورة.
البرنس (Pyrénées): 57	البو (نهر): 504
البروفانس (Provence): 442 - 453 - 517	بواتي: 83
بسكرة، 147 - 295 - 296 - 297	بويامسترو: 428
612 - 333	بوجانو (Bojano): 588
البصرة: 29 - 45 - 50 - 105 - 106	بورتو (Porto): 513
414 - 660	بورتو بكونلو (المرسى الصغير): 552
بغداد: في مواضع مختلفة.	بورتوغرانلي (المرسى الكبير): 552
بقارة (بصقلية): 560	بورغونيا: 517
بلاد العرب: 45 - 59 - 63 - 105	بولاي (Poley): 428
106 - 195 - 198	بوليتزي (Polizzi): 559 - 562
بلاد القبائل (كثامة): 146 - 622 - 665	بونزا (Ponza): 444 - 511
669 - 674 - 685 - 735	بيت الله الحرام: 230
بلاد ما بين النهرين: 26 - 59 - 385 - 730	بيزاسان (إفريقيا الرومانية): 142 - 338
بلرم: في مواضع مختلفة.	بيزنطة (بلاد الروم): في مواضع مختلفة.
بلسزومة: 297 - 298 - 299 - 323	بيستا: 441
327 - 328 - 612 - 623 - 668	بينيفنت (Bénévent): 373 - 503 - 504
670 - 671 - 672 - 688 - 712	514 - 517 - 518 - 519 - 523
724 - 748 - 788	548 - 549 - 579 - 580 - 584 - 588
البلقان: 443	
البلويزناز: 526 - 554	ت -
بليس سينسترو (Belice Sinistro): 476	تازروت: 679 - 683 - 684 - 691
بتيا (Pintia): 478	692 - 693 - 694 - 695 - 697
البنجاب: 88	698 - 699 - 701 - 706 - 709
البنديقة: 446 - 450 - 453 - 458	713 - 715

- تالة: 214 - 653 - 654.
- تاهرت (أوتهرت): 86 - 88 - 178 - 182 - 250 - 289 - 340 - 399 - 400 - 402 - 407 - 408 - 410 - 427 - 428 - 645.
- تاورغة: 341.
- تيسة: 212 - 296 - 755 - 759.
- تراقيا (Thrace): 580 - 581.
- ترايقت: 587.
- تسنداننت: 716.
- تستور: 225.
- تقيوس: 217 - 219 - 221 - 402.
- تلمسان: 88 - 398 - 416 - 421 - 440 - 646.
- تهودة: 130 - 147 - 295 - 296 - 297.
- تونس: في مواضع مختلفة.
- توزر: 727 - 763.
- التبير (نهر): 512 - 513.
- تيفشاش: 755 - 756 - 757 - 758 - 759 - 762.
- تيجس: 669 - 670 - 749 - 750 - 756.
- التيريني (البحر): 545 - 559 - 586.
- تيليز (Telese): 580.
- ث -
- ثازوس (جزيرة) Thasos: 491.
- ثمطلاس: 646.
- ج -
- جادر: 406.
- جامع تونس (الزيتونة): 286 - 382 - 622.
- جامع رقادة: 311 - 333.
- جامع القيروان: 285 - 287 - 307 - 310 - 790.
- جامع القرويين (بفاس): 426.
- جبل أرتزينو (Artesino): 524.
- جبل الحضنة: 294 - 295 - 672.
- جبل الغدير: 527.
- جبل كاسينو (Cassino): 588.
- جبل كراتس (Cratas): 478.
- جبل مادوني: 560.
- جبل أبي مالك: 532.
- جبل مغيلة: 214.
- جبل المنشار: 325.
- جبل نفوسة: 178 - 180 - 337 - 339 - 406 - 405 - 340.
- جبل النمامشة: 147 - 294 - 295 - 688.
- جراية: 646.
- جربة: 226.
- جرجنت: 485 - 487 - 488 - 529.

- حيلة: انظر ميلرة.
- جرمانيا: 442.
- الجريد: 111 - 221 - 295.
- الجزائر: 65 - 139.
- جزيرة شريك (الوطن القبلي): 184 - 208 - 276 - 279 - 280.
- جزيرة الكرات: 621.
- جفارة: 406.
- جفلوذي (Cefalu): 500 - 501 - 525.
- جلولة: 51 - 774.
- جيغل: 670 - 682.
- جيرامي: (Geraci): 501.
- الجزيرة: 391.
- جيلة (نهر) Gela: 478.
- ح-
- حصن الغيران (Grotte): 502.
- حلب: 63.
- حما: 644.
- حمام الأنف: 197.
- حمام السراشق: 774.
- الحمامات: 197 - 213.
- حمامات أنطونيوس: 138.
- حمص: 644.
- الحواف (بمصر): 109.
- خ-
- خراسان، 26 - 62 - 91 - 93 - 94.
- 100 - 105 - 106 - 127 - 170.
- 385 - 386 - 472.
- الخضراء: 646.
- د-
- دار الجصاص: 778.
- دار الصناعة (بتونس): 202 - 203 - 204.
- دار الضرب: 785.
- دار مدين: 761 - 762 - 763.
- دار الملك بسوسة: 286.
- دار ملول: 749.
- دجلة: 51.
- دفني (Daphné): 464.
- دقة: 768 - 774.
- الدلتا (مصر): 109.
- دلماسيا: 545.
- دمشق: 28 - 29 - 162 - 347 - 637.
- 643 - 644.
- دمتش (Domena): 576 - 595.
- دمياط: 524.
- الدناء (صحراء جزيرة العرب): 105.
- دواميس سوسة: 332.

-ذ-

ذات الحمام: 779.

-ر-

رأس الطرف: 621.

الرأس الطيّب: 197.

رأس لايترا (La Pietra): 478.

رجيو: 444 - 564 - 576 - 589.

رغوصة أورغوس (Raguse): 507 -

510 - 523 - 533.

رّقادة: في مواضع مختلفة.

الرقّة: 128 - 386 - 778.

رمطة (Rametta): 551 - 562 - 563 -

564 - 595.

الزّملة: 718 - 778.

الزّوحية: 214.

رودس: 435.

روما: في مواضع مختلفة.

الرويّ: 96 - 97.

الريف (بالمغرب الأقصى): 427.

-ز-

الزّاب: في مواضع مختلفة.

زانت (جزيرة) Zante: 558.

زغوان: 39.

زوّارة: 406 - 645.

زوجيطان (Zeugitane): 238.

-ص-

صاينة (Sabine): 584.

الساحل (تونس): 51 - 137 - 140 -

216 - 329 - 400 - 402.

الساحلين (تونس): 300.

صاقية ممّس: 774.

سالرنة (Salerno): 373 - 517 - 519 -

523 - 549 - 550 - 553 - 579.

سالسو (نهر) Salso: 580 - 584 - 587 - 606.

سالمو (نهر) Salso: 478.

سبتمانيا: 442.

سيخة تونس: 91 - 163 - 204 - 206 -

207 - 208 - 213 - 214 - 357 - 358.

سيرينة (Santa Severina): 524 - 579 -

581 - 583 - 588 - 606.

السيو (نهر): 43 - 44.

سبولات (Spolète): 548.

سيبنة: 212 - 213 - 214 - 215 -

216 - 217 - 222 - 223 - 224 -

234 - 240 - 273 - 296 - 426 -

494 - 761 - 774.

سيبلة: 216 - 761 - 774.

سبينو (Sepino): 588.

سجستان: 62.

سجلماسة: 62 - 272 - 737 - 763.

سمرت: 142 - 341 - 342 - 401.

سمرت الصغرى: 338.

100 - 286 - 369 - 383 - 385	سردانية: 51 - 438 - 439 - 440
390 - 391 - 427 - 432 - 433	441 - 443 - 446 - 453 - 458
643 - 644 - 719 - 730 - 731	515
732 - 779	سرقوسة: في مواضع مختلفة.
شرسو (جزيرة) Cherso: 504	سطيف: 146 - 668 - 670 - 671
الشرق (المشرق): في مواضع مختلفة.	677 - 695 - 696 - 698 - 712
شطّ الجريد: 219	716 - 718 - 732 - 733 - 734
شطّ الحفنة: 295 - 669	741 - 744 - 788
شطّ الفجاج: 338	مكيكدة: 670
شقنارية: انظر الكاف.	سلمية: 644 - 665 - 718
- ص -	سنجار: 710
صبيرة: 646	السند: 57
الصحراء: 171 - 180 - 194 - 296	سوتيرا (Sutera): 529
297 - 406	سوجمار: 654 - 665
صطفورة (بنزرت): 208 - 237 - 329	السودان: 408
صفاقس: 286 - 447	سوسة: 137 - 286 - 300 - 301
صقّين: 65 - 68	332 - 350 - 360 - 438 - 447
صقلية: في مواضع مختلفة.	473 - 474 - 539 - 770 - 771
صنعاء: 658	787
صور: 146	سوق إبراهيم: 646
صورتي: 503 - 511	سوق حمزة: 646
الصّين: 84	سباكة (Sciacca): 478
- ط -	سيفالوني (جزيرة) Cephalonie: 558
طارنت: 504 - 505 - 518 - 522	- ش -
545 - 546 - 547 - 548 - 549	شاروس (عاصمة نفوسة): 466
	الشّمام: 26 - 40 - 62 - 93 - 96

- العباسية (بالمغرب الأوسط): 399.
العراق: 24 - 26 - 29 - 45 - 50 - 61 - 62
62 - 131 - 133 - 262 - 285 - 336 - 354 - 637 - 643.
عريش مصر: 368.
عمورية: 248 - 501 - 506.
عنابة: 139 - 672 - 758.
- غ -
غار رضوة: 638.
غار الملح: 621.
غاييت (Gaëte): 373 - 443 - 446 - 450 - 465 - 503 - 511 - 513 - 514 - 515 - 536 - 546 - 579 - 587 - 601 - 608.
خلدبر ختم: 635.
الغرب: في مواضع مختلفة.
غرناطة: 365.
غريغليانو (Garigliano): 587 - 588 - 589 - 606.
غريغوريوبوليس (Grégoriopoli): 512.
غليانية (Gagliano): 490.
الغول (بلاد) (Gaule): 140 - 442 - 454 - 585.
الغيران: 535.
غيران قرقة: 529.
- 579 - 580 - 581 - 606.
طبرستان: 59 - 62.
طبرسيق: 756 - 762.
طبرمين (Taormina): في مواضع مختلفة.
طبرية: 581.
طبنة: في مواضع مختلفة.
طرابلس: في مواضع مختلفة.
طرابنة (أو طرابنش) (Trapani): 361 - 489 - 490 - 573 - 574 - 590.
طرس: 554.
طرسوس: 391.
طرطوزة: 488 - 489.
طرميس: 535.
طرويا (Tropea): 583.
طنبلة: 196 - 197 - 198 - 206 - 225 - 331.
طنجة: 24 - 26 - 37 - 414 - 447.
طوروس: 582.
طوطاروم (جزيرة) (Totarum): 515.
طيسفون: 286 - 430 - 431 - 432.
- ع -
العالية: 426.
العباسية (إفريقية): 157 - 158 - 159 - 172 - 174 - 183 - 184 - 206 - 209 - 216 - 218 - 224 - 235 - 250 - 261 - 287 - 427.

القادسية: 432.	- ف -
قائمة: 654 - 666 - 758 - 762 - 788.	الفاتيكان: 579 - 583.
القاهرة (الفسطاط): 346 - 347 - 777 - 779 - 778.	فاس: 419 - 425 - 426 - 427 - 474 - 428.
قبة الأرض: 742.	فارس: 24 - 79 - 105 - 432.
قبرص: 435 - 441.	فجّ الأخيار: 680 - 685.
القدس (بيت المقدس): 430 - 433 - 779 - 558.	فجّ العرعار: 764.
قرية: 226.	فجّ فدولي: 682.
قرطاجة: 136 - 137 - 138 - 139 - 142 - 143 - 148 - 197 - 198 - 225 - 431 - 433 - 434 - 435 - 436 - 447 - 453 - 454 - 483.	الفحص: 160 - 161.
قرطبة: 367 - 382 - 427 - 428 - 443 - 444 - 452 - 453 - 455 - 458 - 652 - 656.	فحص أبي صالح: 190.
قرقة: 226.	فجّ: 122 - 412 - 413 - 416 - 442.
قرلون: (Corleone): 501.	الفرات: 51 - 105 - 128 - 582.
القرن: 155.	فرنسا: 140 - 178 - 517 - 586.
قرنة: 226 - 229.	فزان: 36.
قسطنطية (castellucia): 499.	الفسطاط: 22 - 30 - 63 - 109 - 391 - 731 - 397 - 392.
قسطنطية (Constantia): 435.	فلسطين: 95 - 390 - 432.
القسطنطينية: 52 - 591 - 593 - 595 - 753.	فولترن (Vulture): 410 - 580 - 588.
قسطنطينية: 47 - 171 - 219 - 221.	فوندي (Fondi): 513 - 567 - 588.
	الفيسوف (Vésuve): 587.
	- ق -
	قابس: 24 - 26 - 92 - 216 - 219 - 338 - 396 - 399 - 400 - 401 - 402 - 405 - 406.
	قاهو (Capove): 373 - 573 - 579.
	584 - 587 - 588 - 589.

536 - 537 - 551 - 560 - 561 -	250 - 251 - 295 - 309 - 310 -
562 - 563 - 564 - 576 - 787 .	353 - 400 - 401 - 402 - 405 -
قفسية: 250 - 251 - 401 - 402 -	624 - 649 - 651 - 665 - 763 -
405 - 759 - 763 - 774 .	787 .
القل: 669 .	قسنطينة (ميرتا): 138 - 669 - 670 -
قلشانة: 47 - 770 .	672 - 676 - 735 - 736 .
قلعة الأرمن: 532 .	القصر الأبيض: 157 .
قلعة البلوط (Caltabelloto): 478 -	قصر الإفريقي: 325 - 755 - 756 -
501 - 529 .	759 - 762 .
قلعة أبي ثور (Caltavuturo): 522 -	قصر البحر: 629 - 752 .
529 - 561 .	قصر حبشي: 539 .
قلعة الديك: 273 .	قصر الحديد (أو الجديد): 525 .
قلعة عبد المؤمن: 529 .	قصر رقادة: 315 .
قلعة غيران (Caltagirone): 529 .	قصر زياد: 259 .
قلعة الكراث: 477 - 478 - 479 .	قصر الزيندي: 97 .
قلعة المشاركة: 532 .	قصر طينة: 273 .
قلعة النصر: 550 .	قصر طنبلة: 198 - 224 - 331 .
قلورية: في مواضع مختلفة .	قصر العروس: 629 .
قمودة: 329 - 330 - 768 .	القصر القديم: 168 - 284 - 287 -
قنطرة: 338 - 340 .	308 - 318 - 556 - 769 - 772 .
قوس (جزيرة): 435 .	القصر الكبير (بسوسة): 286 .
القيروان: في مواضع مختلفة .	قصر لمطة: 286 - 772 .
- ك -	قصر الماء: 40 - 261 .
	قصريانة (أنا): في مواضع مختلفة .
كارنيرو (خليج) (Quarnero): 505 .	القصرين: 170 - 191 - 192 - 214 -
الكاف (شقبنارية): 765 - 767 .	759 - 761 - 762 .
كانتون: 84 .	قطانية (Catane): 464 - 509 - 523 -

- كبادوس (Cappadoce): 581 .
 كريلاء: 632 - 636 .
 كرسيانون (Charsianon): 581 .
 كريزيون (Chrysiion): 591 .
 كستلوم لكولانوم: 597 .
 كستنة (Coenza): 361 - 541 - 591 .
 598 - 711 .
 كمبانيا (Campanie): 503 - 511 .
 544 - 549 - 583 - 587 - 604 .
 كنيسة أوفيميموس: 478 .
 كنيسة بطرس: 48 - 511 - 513 - 514 .
 517 - 518 .
 كنيسة بولس: 513 - 514 .
 كنيسة المسلقين: 477 - 478 .
 كورسيكا: 442 - 443 - 453 - 454 .
 513 .
 الكوفة: 41 - 50 - 105 - 384 - 637 .
 648 - 658 - 659 - 660 .
 كوماتشيو (Comacchio): 579 .
 كيوننة: 732 - 733 - 736 - 737 .
 738 - 742 - 744 - 747 - 752 .
 - ل -
 لبة: 137 - 147 - 290 - 341 - 393 .
 394 - 395 - 406 .
 لمبارديا: 523 - 590 .
 لمبدوزة: 444 .
 لمطة: 771 .
 لتينسي (Lentini): 507 - 509 - 510 .
 537 .
 لونفوباردي: 581 .
 ليوري (Liburie): 511 - 588 .
 ليبيا: 142 .
 ليباري (جزر) Lipari: 604 .
 ليري (نهر) Liri: 587 .
 ليسي (ساحل) Lycie: 435 .
 ليكاتا (Licata): انظر أفيمية .
 ليكوزا (Licosa): 511 .
 - م -
 مادوني (Madonie): 522 .
 مارث: 329 .
 مازرة: 460 - 475 - 477 - 478 .
 488 - 491 - 530 - 574 .
 مالطة: 538 - 539 - 542 - 555 .
 564 - 754 .
 مانو: 338 - 340 .
 ما وراء النهر: 62 .
 متيجة: 645 .
 ميجانة: 755 - 759 - 764 .
 المحمدية: 196 .
 المدائن: 637 .
 مذكرة: 645 .
 مدنار (حصن): 499 .

المدينة المنورة: 41 - 48 - 229 - 265 - 679 - 683.	
365 - 366 - 414 - 637 - 638 - أكثر: 214.	
656 - 679 - 691.	مكتامة: 250.
مرسى التين: 510.	مليانة: 645.
المرسى الصغير: 480.	متينة (Amantea): 547 - 579 - 581 -
المرسى الكبير: 480 - 485.	583.
مرسيليا: 453.	منساو (Mineo): 485 - 486 - 487 -
مركز مسحنون: 447.	488 - 489 - 490 - 491.
مرماجة: 653 - 655 - 759 - 761.	المنستير: 208 - 447.
مرناق: 320.	منبولة: 765.
مرو: 106.	موديكا (Modica): 507 - 508 - 534.
مرو الروذ: 105 - 107.	الموصل: 63 - 385.
مزنو (رأس) Miseno: 596.	ميدرة (حيلة): 759.
مسجد السبت: 350.	ميزان Misène (حصن): 511.
مسيانة: 759 - 765.	ميقش: 594.
المسيلة: 669 - 756 - 767.	ميلاص (Milazzo): 559 - 564 - 565.
مسينا: 507 - 508 - 509 - 511 -	ميلانو: 139 - 583.
522 - 559 - 565 - 576 - 577 -	ميلة: 668 - 670 - 677 - 682 - 683 -
596 - 597.	684 - 686 - 695 - 696 - 697 -
مصر: في مواضع مختلفة.	698 - 706 - 708 - 709 - 710 -
مصلّى روح: 168 - 184 - 315.	711 - 712 - 714 - 723 - 733 -
المصيبة: 468.	734 - 744.
المغرب - المغرب الأوسط - المغرب	
الأقصى: في مواضع مختلفة.	- ن -
مقدونيا (Macédoine): 580 - 581.	الناظور: 654 - 655.
مكة المكرمة: 68 - 178 - 230 - 286 -	نجد: 105.
360 - 597 - 637 - 659 - 663 -	نجران: 35.

- نربونة: 442. وادي الشلف: 646.
 نفرة: 655. وادي فاس: 426.
 نفرة: 51 - 767. وادي القصب: 669.
 نفطسة: 295 - 648 - 649 - 650. وادي الكبير: 669.
 651 - 652 - 724. وادي كراتي: 579 - 583 - 587 - 596 - 597.
 نقاوس: 670. وادي مجانة: 765.
 نكور: 427 - 443 - 445. وادي مجرة: 225 - 226 - 326.
 النوية: 35 - 37 - 360. وادي مرمجة: 765.
 نورا (بسر دانية): 453. وادي ملاق: 296 - 765.
 نوطس (Noto): 523 - 534 - 536. واسط: 38.
 نوميديا: 136 - 138 - 142 - 148. ورقلة: 137.
 النيل: 108 - 142 - 405 - 662. الوطن القبلي: انظر جزيرة شريك.
 ويلي: 413 - 414 - 416 - 427. وهران: 295.
 هاز: 645.
- - -
- و-
 الوادي الأبيض: 296 - 297.
 وادي التين: 537.
 وادي الرمل: 765.
 وادي الساحل: 640.
 وادي سلي: 646.
 وادي سليانة: 226.
 وادي السمّام: 669.
 وادي سهل: 646.
- ي-
 الياج (Act): 595.
 اليمامة: 105.
 اليمّ: 127 - 229 - 638 - 643 - 659 - 661 - 662 - 663 - 665 - 679 - 719.
 اليونان (بلاد): 136 - 142 - 468 - 525 - 558 - 559.

4 - فهرس الخرائط

الصفحة

- 1 - خريطة انتشار السلطة الرومانية وتقهقرها. 135
- 2 - خريطة تنظيم الولايات 141
- 3 - خريطة الدولة الوندالية وإفريقيا البيزنطية. 144
- 4 - خريطة الدولة الأغلبية 145
- 5 - رسم ناحية تونس 197
- 6 - خريطة القيروان - تونس 199
- 7 - خريطة انتفاضة المجدد 220
- 8 - خريطة ناحية شطّ الجريد 221
- 9 - خريطة ناحية الأوراس والناماشة 296
- 10 - خريطة جزيرة صقلية 470
- 11 - رسم موقع مرقوسة 480
- 12 - خريطة بلاد كتامة 669
- 13 - خريطة فتوحات الشيعة 707

5 - فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
- توطئة للمترجم	5
- تمهيد	9
- مقدمة: المصادر	13
- الفصل الأول: إفريقية والمشرق قبل العهد الأغلبي: القرن الثامن	21
ولاية نائية غير معروفة كثيراً 22. سياسة الإعمار والجهاد والجباية الثقيلة 25.	
الجزية وتوفير الرقيق 31. ولاية لتصدير الجوارى 39. إخفاق محاولة	
الاستقلال الأولى: عبد الرحمان بن حبيب 42. صمود الخوارج وتطور	
العلاقات بين العرب والبربر 44. تقدم الحضارة العربية الإسلامية والعلاقات	
القائمة مع المشرق 48.	
- الفصل الثاني: تأسيس الإمارة الأغلبية	53
أولاً: تفكك الدولة العباسية	53
أ- عوامل التفكك 53. عصيان الولاة 55. لم يكن العصر العباسي قد بلغ	
الذروة 56. أسباب التفكك الطبيعية 57. الجيش 57. الإقليمية والعوامل	
الاقتصادية والاجتماعية 58. الاعتقاد في حتمية التفتت 59. النزاعات	
السياسية والدينية 60. مراحل التفتت الكبرى 62.	
ب- قوى التلاحم ووحدة دار الإسلام 63. الحاضر ينير الماضي 64. تاريخ	
الأفكار السياسية والتفكك 65. الأمة 67. الشريعة كقانون وحيد: عامل آخر	
من عوامل الوحدة 70. حزب المعتزلة مؤيد لبني العباس 72. موقف حزب	
السنة 73. عمل الحزب السنّي تمثّل في هيكل مختصّ بالحكم الإلهي 75.	
نجاعة الهيكل الديني الذي صاغه أهل السنة 81.	

- ثانياً: تولّى الأغالبة مقاليد الحكم 83
- النصف الثاني من القرن الثامن 83. الأغلب 84. المهالبة لم يقدرُوا على تأسيس دولة 87. فترة جديدة من الفوضى تمهّد السبيل للأغالبة 89. إرسال شخصيّة مرموقة من جديد إلى إفريقية: هرثمة بن أعين 90. محمد بن مقاتل العكسي صنيعة البرامكة 96. الغموض الذي أحاط ببداية إبراهيم بن الأغلب 101. إبراهيم بن الأغلب قبل ظهوره على الساحة الإفريقية 104. إبراهيم بن الأغلب في الزاب 110. إبراهيم بن الأغلب عامل ثم والٍ على الزاب 119. إبراهيم بن الأغلب أمير إفريقية بالوراثة 121. الإرث الذي تسلمه الأغالبة 134. إفريقية: اسمها وحلدها 142.
- الفصل الثالث: صعوبات النظام الجديد 151
- إبراهيم الأول ومصاعبه 151. العباسيّة والحرس الأسود 157. ثورة خُرّيش 159. الاضطرابات بطرابلس 164. أول عصيان للجند 168. القلاقل الجديدة في طرابلس 176. عبدالله الأول 182. زيادة الله الأول 185. الفتنة الكبرى - النزاع بين الأمير والجند 188. التمهيد للفتنة: زياد بن سهل 188. انتفاضة عمرو بن معاوية بالقصرين 191. انتفاضة منصور الطنبلي 195. الإخفاق في تونس 198. هزيمة سيخة تونس وتفكك المملكة 204. الانتصار بالقيروان 208. نكبة سيبية 212. تدارك الوضع وانتصار تقيوس 217. تشتت عصابة الجند 222. فشل الفتنة: زيادة الله الأول صاحب البادرة 227. الانتفاضات الأخيرة والقضاء على آخر مراكز الثورة 236. تدعيم النظام بعد المحنة 241.
- الفصل الرابع: عصر النضج - المهود الهادئة 247
- حكم أبي عقّال - سياسة الانفراج 247. قلاقل سنة 224 ص 250. محمد الأول 252. ثورة القصر: أبو جعفر أحمد يستولي على الحكم 253. الاتجاه الجديد لسياسة الإمارة 263. الصعوبات الناجمة مع أهل السنة 268. ثورة سالم بن غلبون 272. انتفاضة القوّيع في تونس 274. سياسة محمّد الأول ونهاية حكمه 280. أبو إبراهيم أحمد 282. الأمير الصّالح 283. الصعوبات مع البربر بولاية طرابلس 288. حكم أبي إبراهيم: ذروة التقرب من

- المائة 291. زيادة الله الثاني 292. محمد الثاني أبو الغرائق: تطهير الزّاب 293. الاستعمال السيّء للرّخاء 299. الإشارات الأولى لتحوّل الرأي العام ونهاية عصر النضج 301.
- 305 - الفصل الخامس: عصر إبراهيم الثاني.....
- العظمة والجنون - الذروة والأقول 305. بداية الحكم بالقأل السعيد 305. العدل والإدارة الحكيمة - الإصلاح النقلي 308. مذهب الاستبداد ونتائج 316. ردود الفعل 322. النزاع مع نفوسة ومقتل والي طرابلس 334. إبراهيم الثاني أمير خرافي مختلّ العقل 342. التخلّي عن الحكم والاستشهاد 357.
- 363 - الفصل السادس: السياسة الخارجيّة.....
- 364 أ - القيروان وبغداد.....
- الأمير ووضعيتّه 364. الائتلاف والاختلاف في العلاقات بين بغداد والقيروان 379.
- 390 ب - الأغالبة وجيرانهم المسلمون.....
- الأغالبة ومصر 390. الأغالبة والمغرب الأوسط 397. الأغالبة والأدارة 409. القيروان وقرطبة 427.
- 430 ج - الأغالبة والعالم المسيحي.....
- نزاع قديم 430. الماضي الطويل 433. إفريقية قاعدة للعمليات الحربية: الأسطول والغارات الأولى 435. بداية سياسة الأغالبة مع المسيحية 440. تغيير المحيط السياسي والقطيعة مع صقلية 457. النزول بمازرة والمصاعب الأولى 471. ولاية بلرم وخضوع الجزء الغربي من الجزيرة 488. التدخلات في جنوب إيطاليا 503. الحملات في الجزء الشرقي من صقلية 507. من نهب كنيسة القديس بطرس إلى احتلال باري 511. ولاية العباس بن الفضل - فتح قصر يانة 520. خلافة العباس - الاضطرابات والانتصارات والنكسات وعدم الاستقرار 530. الهجومات على الأرض الكبيرة 543. الاستيلاء على سرقوسة 550. الحياة المضطربة في الولايات آخرت استمرار الفتح 556. تفهقر الأغالبة وفشلهم في جنوب إيطاليا 578. حملة إبراهيم

- الثاني 589. الحرب والدبلوماسية والتجارة 600.
- الفصل السابع: سقوط الأغالبة. 611
- أولاً: الفشل في تصحيح الوضع. 611
- عبدالله الثاني والتمتعة الأخلاقية 612. تحت شعار جريمة قتل الأب 617.
- التفكك الداخلي 620. سياسة رفض مجابهة المخطر 628.
- ثانياً: تنظيم الانتفاضة. 631
- الدعوة 631. دخول العلويين والشيعة إلى المغرب 644. وصول صاحب
البنر 658. قبائل كتامة 668. بدء الدعوة في إكجان 679. الهجرة إلى
تازروت 688. تطويق تازروت وانتصار الدّاعي 692. دولة تازروت 697.
أسرار النصر 702.
- ثالثاً: انتصار الشيعة. 706
- سقوط ميلة 706. حملة أبي عبدالله الأحول الأولى والثانية 711. الركود في
سير الأحداث وتكثيف الدعوة الشيعية 718. الدعوة المعاكسة السنية 725.
سقوط سطيف وكارثة كَيونة 733. الجهد الأخير للتمتعة 738. فقدان الزاب
مهد الدولة 744. الانزعاج والانلحال 751. تفاقم ضغط الشيعة 754.
محاولات فاشلة للتقدم عبر القصرين ثم قفصة 759. ضربة السيف: القضاء
على جيش الأريس 764. نهاية الأغالبة 769. الدوايب الرئيسية للإمارة
المنقرضة 780.
- الخاتمة. 789
- المصادر باللغة العربية. 793
- المصادر باللغات الأخرى. 803
- فهرس الأعلام. 817
- فهرس القبائل والطوائف والفرق. 841
- فهرس الأماكن والبلدان. 847
- فهرس الخرائط. 860
- فهرس المواضيع. 861



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها الحبيب اللطيف

شارع الصوري (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود

تلفون الجبهة: 340131 / تلفون مياثر: 350331 ص. ب. 113-5787 بيروت ، لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الطبعة الأولى: الرقم 60 / 3000 / 1985

الطبعة الثانية: 1000 / 5 / 1995

التوزيع: كومبوتايب

الطبعة: دار صادر ، ص. ب. 10-بيروت

COPYRIGHT © 1995

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

B. P. : 113-5787- BEYROUTH

Tous droits réservés. Il est absolument interdit de reproduire ce livre ou le conserver dans le but de prendre les informations, ou le transformer d'une manière ou d'une autre soit à l'aide d'une photocopieuse, suivant des cassettes magnétiques, des moyens mécaniques ou électriques sans l'autorisation écrite de l'éditeur.

Cette représentation ou reproduction, par quelque procédé que ce soit, constituerait une contre-façon sanctionnée du code pénal.

MOHAMMED TALBI

L'EMIRATE AGHLABIDE

HISTOIRE POLITIQUE

184 - 296 / 800 - 909

*Traduit en Arabe
par*

MONGI SAYADI

*Revu et corrigé
par*

HAMADI SAHLI



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

L'EMIRATE
AGHLABIDE





Serie
Universitaire

L'EMIRATE AGHLABIDE

HISTOIRE POLITIQUE

184 - 296 / 800 - 909

PAR
MOHAMMED TALBI

*Traduit en Arabe
par*
MONGI SAYADI

*Revu et corrigé
par*
HAMADI SAHLI



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
1995